

بمهد دولت خسرو بد و رحمت دارا که غار کلین سوزی و خاک غنبر مارا جفا و جور دادش
دوان بسایه اهو نیاز و از رجودش توان به بنکه عفا بگلستان جانش بشت مجمع و گردان
باستان جلالتش سپهر ناصبه فرما قواعدش همه محکم او امرش همه مثبت نمایانش همه بنیکو خصالش
همه زیبا کفایت و کف رادش چو رنگ لاله سوزی مکارم و دل بانکش چو روی غنبر مارا
چو او بدرع سپادش هزار شبرد لاد و چو او بکام فریدون هزار شبد دلارا چو اسمان درش
اسمان و خسرت دربان چو آفتاب درخش آفتاب و حضرت حربا زاسکون چو سرائی زاستش سخن گو
باسمان چو کرائی باستانش چین سا یک اشارت کتیجورد و دود مجرب بکوان یک اجازت خازن نهار
کان بنر یا آبادش بمشارق یک دقیقه احسان عطیش بمخارب یک لطفه اعطا بر روزگار جنبش
اکثر قوافل متحجب بکائنات چنانش اگر زو اهل مهدا قراشه به نیاید یا زانامه معدن بشیر به نماند
بکنج خاتمه در باهو السلطان الاعظم و الخاقان الاعدل الاکرم ملک ملوک العالم خوث الدینا و الدین
غیاث الاسلام و المسلمین اجل الملوک و السلاطین قهرمان الماء و الطین مالک المسالك بالارث
والاستحقاق ناصر احکام الشریعة فی الاطراف و الافاق ظل الله الممد و علی الارض و فضله المورود
فیها بالطول و العرض المجاهد فی سبیل الله و الفازی لدین الله کامل نسخه دار الطباعة وجود
و جامع صحیفه اطوار موجود السلطان ابن السلطان ابن السلطان و الخاقان ابن الخاقان ابن الخاقان
که همان خدای تعالی شاه کامکار که هر چه پادشاه بجز کرد کار بر نوری مصور از جز انوار کرد کار
دادی جسم از که زداد و داد که ملک یحیی بخمسه فی حقه لئی المحمود بامفات ماله من وجهه
و وقاره وجوده و حسامه ید به یوم ضرابه قمر علی رضوی تسیر به العبا و البرق بلمع من خلال
شجابه اللهم خلد ظلال معدله و راقه علی بسط الارضین و ابد انوار دولته علی قاطبة الموحدين

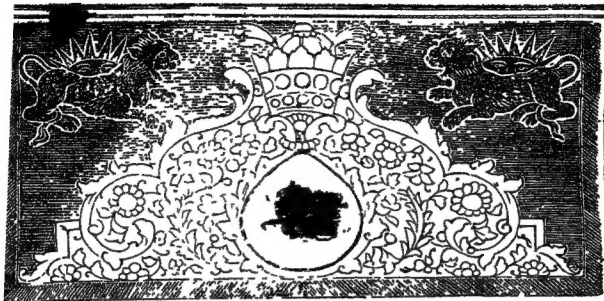
واید شو که الی یوم الدین و اقلی و اثنی فی جهاد المشرکین و ابلغ اثنی فی طریق الحق و البین مادات
 الاقلام تنکتب و القام تنسکب که اکثر صنایع بدیهه و آثار عربیه بلاد بصد و قریه ازین طالع
 فرخنده مطالع شاهنشاه عالم کبر در مملکت ایران حفظه الله عن ثواب الحمد نان شایع بود مگر صنعت
 طبع و تمثیل که در عهده تسویق و تاخیر مانده بود بحمد الله و المنة انهم بحکم محکم سلطانی و امر هم چون
 خسروانی و التفات صر خاصکان که دست شتابش بلاهی گوهر کانت و افت در دریا قوامت
 احمد نظام دهر که دارد حسب زطلعت یوسف نسب زینت یهودا ثمة زخصلتس هزار و روضه
 وضوان بذره ز جالش هزار بیضه بیضا عدوازا و اوجلاکت جو قطی ازین قلمزم ولی از او سیلانت
 جو سیلی از دم موسی زمان از او به بدایع جو کارخانه از زر زمین از او بصایع جو بارنامه مانا
 هر چه حکمت طالب هر چه محنت خالب هر چه مال توانگر هر چه کار توانا حیات عالم و عادل هلاک
 ظالم و جاهل صلاح کاسد و فاسد در واج دانش و دانای جناب امارت و مناعت پناه جلالت و نبالت
 دستکاه مغرب الحاقان مودعین السلطان بحر القلک المعرفه و الکمال نجم القلک العز و الاقبال شمس
 معاد الرضه و الجلال بدو نجوم النزهه و الجمال امیر الانماء الخواص امین الخواص الخاص المکمل ناموس
 السلطنة السیة معتد الدولة العلیة العالیة ملک خصال منوچهر خان که شخص جلالتش فاده
 بایسر افتاب جیهه خوزا چه بد و ها که کشاید چه کیسه که فشانند یاس دولت خسرو و بمقتضی محنت
 دارا لازالت لواء امارت مرفوعة و اعلام ابالک منصوبه و قلوب اعدائهم مکسورة مادات عزیمات القضاء
 مجزومة بسی و اهتمام جناب مبرز ازین العابدین که جامع جمیع علم و عمل است و حاوی قول و فعل و از
 احسان دار السلطنة نیز بزرگست و در عمر و مده ایران بدیع ابن فن عزیز و دار الخلاقه طهران بدو رجه کمال
 رسیده کنی که اهل علم از ان انتفاع یابند مطبوع امید امید که در نظر ارباب دانش مطبوع

ابد تمام شد کتاب اشارات الاصول دو غرقه ماه

ذی القعدة در سال هزار و دویست و

چهل و پنج هجری مع ۱۱۱۱

۱۹۸	دانش
۲۰	فن
۲۱	تجربیه



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي مهد لنا قواعد الدين وجعلها ذريعة لمعارض الحق المبين والصلوة على المستصفي للتهذيب
والإيضاح ونقابة الأحكام والاحكام وعلى زبدة أجياله وعترته من الانام وبعد فهذه اشارات الى
مفاتيح الاحكام حسب ما ينقبضه الاوقات والايام ارجو من الله الحقظمن الزلل والخطل بالصحة والاختصاص
والوصول الى غاية المأمول ونقابة المرام ورتبتها على مقدمة ومناهي وخاتمة المقدمة في حد العلم
وموضوعه وغايته والحكم وما يتعلق به اشارة علم هذا العلم له اعتباران اضافي وعلمي اما حده
بالاعتبار الاول فالاصول جمع اصل وهو لغة اشتهر انه مايتنى عليه الشيء الا ان الفيز و زابادي والقوي
ذكر انه اسفل الشيء وجعلناه اول معانيه وهو المفهوم من المجمل والدستور بل مما ذكره ثلثة في الفرع
فعليه ذلك اما منقول عنه او مجاز كما يظهر من ثابته واصطلاحا اشتهر في معان منها الدليل ولا يمكن على
هذا ارادة غيره هنا قطعنا فمنهم من حمله على الاول وجعل معناه ما يستند اليه الفقه قال فلم يحتم الى نقل
ويشكل لشعوله اللغة والنحو والتصريف والرجال وغيره ما يستوقف عليه الفقه حتى الادلة الخاصة
ومنهم من حمله على الثاني فجعله مجموع طرق الفقه على الاجمال وفيه نظيران المجموع والاجمالية غير
مفهومين منه كما في الاختراز بقدر الاجمال عن علم الخلاف والفقه كما ارتكبه العبري فظهر ان اطلاقه
على العلم المخصوص لا يتم الا بتقدير المضاف او بصبر ورتبه بالغلبة علما بل يتعين فيه الفل معنى على
التقدير بن سواء قلنا يكون مباحث المفتي والمستفتي استطراد في المعنى العلمي كما هو ظاهر المعارج
والتهذيب والزبدة ولا كما هو صريح الهامة وغيره فلا يصح ما في الواجب من ان الاصول لغة مايتنى
عليه الشيء ومضاهي الفقه هو العلم بمجمل طرق الفقه اجمالاً وادوارها وكيفية الاستدلال بها وحوال المفتي
والمستفتي مع ما فيه انفسا مالا ينفى والفقه لغة الفهم وقبل او جودة الذهن وقبل الفهم العلم او جودة

الذين فاصلاها هو العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية فالعلم التصديقي المتبادر
 عنها لا التصوري ولا الاعم وان امكن لصحيح الاخر واخراج التصور بالادلة فان المكتسب عنها التصديقي
 والاحكام النسب المكتسبة بين الموضوعات والمحمولات للخطابات وهي الاحكام والاخلاق وجه الحمل
 لاطم ولا خمسة المعرفة ولا التصديقات فانها المكتسبة عن الادلة ادراكا لا اخرها فالا دلة قريبة
 على اراد قاصع لزوم الفساد او التكلف الركبت على الاخر واستدراك بعض القواعد على ما قبله مع
 ما اشتهر ابراه على التدبر الاول وهو اتحاد الدليل والمطلوب فان الحكم هو الخطاب ومن الادلة الكتاب
 وهو ايضا خطاب لكن بطلان هذا ظاهر فان الخطاب بمعنى الدليل ليس حكما عا جدا وتحديد الحكم
 بالخطاب من الغزالي وهو من الاشاعة والا فلا يصح على مذهب المعتزلة ومن تبهم وعند الغزالي الخطاب
 ظاهر في النفس وهذا وان اندفع الاتحاد لكنه لا يصح به الحد لكون اللفظ كاشفا عن النفس وليس
 النفس بام معني اخذ مدلول لاله ولا اللفظي دللا اصطلاحا عليه مع فساد الكلام النفس في نفسه
 ودفع ايضا يحمل الاحكام جارية معاليم ثبوتها من الدين بديهة بالاجمال والادلة عبارة عن الخطابات
 المفصلة وفيه ان الاجمالي غير مستدل الى التفصيل بل الى الاجمالي وهو البديهة والضرورة والتفصيلي
 الى التفصيلي وهو ظاهر كيف وظاهر ان الادلة ادلة لما يستفاد منها الاخر مع ان التقييد بالاجمال غير مفهوم
 منه وغير محتاج الى العلم انه يلزم ان لا يكون العلم بمدلول الخطاب من الخطابات ففهمها هو كما ترى مع انه
 موقوف على ورود الحكم في كل شيء وهو محل خلاف بين المسلمين واورد نجرم معرفة ماهيات
 العبادات مرة على تقدير كون العلم تصديقا معللا باقامن الفقه وليست من المطلوبات التصديقية ودفع
 بارادة الحكم بكونها اسماء لسمياتها المعينة كما يقال الصلوة اسم للاركان الخمسة والزكاة للنفد والمخرج
 من المال فارجع الى التصديقي وفيه ان التصديقات المذكورة من المسائل الاصولية لا الفقهية على انها
 لا يصدق عليها الحد فان العلم بها ليس علما بالاحكام الشرعية العملية وهو ظاهر واخرى على تقدير
 المختار في معنى الحكم معللا بان معرفة ماهيات العبادات وطلقة الفقه وفيه انه لا خصوصية له على التدبر
 المذكور ومع ذلك ان اراد دخول تصوراتها فغير مسلم وان كانت من مبادئ التصور وبان اوداه
 التصديقي بما فقدت فافيه فالحق في الجواب على التدبر بن التزام المخرج وكونها من المسائل
 الاصولية ومن المبادئ التصديقية في الفقه لامن المسائل فانها غير متعلقة بالعمل ولذا لا يجري فيها
 لزوم الاجتهاد والتقليد مباد ان جرى فيها الاجتهاد ولخرج غير واحد بالاحكام العلم بالذوات كزبد
 والصفات ككبره وهو مع حل العلم على التصديقي لا يصح ولو ارادته الاعم وان يصح لكن حل العلم
 عليه لا يصح لما روي في الشريعة ما من شأنه الاخذ من الشرع فمخرج به العقبة الصرفة والنعوبة والنعوبة
 والصرفه وغيرها والفرجة ما يكون المقصود منه العمل ولذا يذهب لها بعضهم بالصيغة فخرج الصيغة الصرفة
 كاصول العقائد وادلتها ما هو المعروف من الكتاب والسنة والاجماع والعقل فانه المفهوم منه بالاضافة

مع ان في الجملة دلالة اخرى على ان دليل المقلد دليل جواز العمل لانفس الحكم مع انه بعد ضرورة
وعليه باقى اشكال اخر هو من متعلقات العلم لا الاحكام ولا غيرها فخرج به علم الله تعالى عن النظر
وعلمه بالاشياء لو كان لعلمه بذاته تم لا يكون استدلالا ولا نظرا فلا يحتاج الى قيد المحبة وعلم الملائكة
والانبياء والائمة علم لا يستاد علمهم الى الاسباب الضرورية وتزهمهم عن النظر بدليل الصفة عن الخطاء
وغیره وعن الفصحى على النظر وان ادى الى اليقين والعلم بفرديات الدين والمذهب فان العلم بالمس
عن النظر لا عن الدليل عرفا بل معه واما عدم كون القطعات فقها كفاي الزيد وغيرهما ليس بالوجه
فان القطع قد يحصل بالدليل ولا يكون قبل الاستدلال فلا فرق بينه وبين غيره في الحاجة الى الاجتهاد
والتقليد وبما يظهر عدم الحاجة الى التفصيلة لكن المشهور اخراج علم المقلد بما قد عرفت ما فيه
واحتراز ما في المراج عن الادلة الاجمالية للجهل كالعالم بوجوب الظاهر مثلا لكتاب الله تم ولم يعلم
من الآية الدلالة عليها يستلزم في صحة اخراج مثلها نظر فانه فقه كفي وموضوع الاحكام بلا حيلة الادلة
بنفس الى المحمل والمبين ويحتمل ان يراد بالادلة الاجمالية ما يكون محملا بالنسبة الى الحكم والمثال غير
مطابق او الاعم وفي الاخبار مامر والاول وان اختاره بعض الاجلة وقال ولم يسفني في ذلك احد
الا انه بشكل بان تلك الادلة تدل على ثبوت الاحكام في الجملة كما اعترف به وهو غير ظاهر الحد فان
ظاهرة ان نفس الحكم متعلق بالدليل لا ثبوته واحتراز بما الشريف عن علم المقلد وعما يقى في علم الخلاف
من ثبوت الوجوب بالمقتضى وانتفاءه بالنافي ان قبل بافادته علما والعبري عن علم الخلاف قال فان
الادلة المذكورة فيها اجمالية الا ترى انهم يستدلون في دعاويهم بالمقتضى وبالنافي من خبر تعيين لهام
اعترض على نفسه بان ادلة علم الخلاف ان كانت اجمالية فلا تخرج من تعريف اصول الفقه وان كانت
تفصيلية فلا تخرج من تعريف الفقه واجاب عنه بان ادلة علم الخلاف تفصيلية من حيث كونها منصوبة
على مسائل جريئة باجمالية من حيث عدم التعيين والمراد بالاجمال في الاول هو المعنى المقابل للمحبة
الاولى وبالتفصيل في الثاني هو المعنى المقابل للمحبة الثانية ونظر فيه بان ايراد اللفظ المشترك من غير
قرينة صارفة الى المراد لا يجوز في التعريفات وفي الجمع نظر ما في الاحتراز فان ادلة علم الخلاف ليست
ادلة للاحكام وان كانت غير تفصيلية ومن ثم قال التقطاز اني لا توصل بقواعده الى الاستنباط بل الى
حفظ المستنبطات او هدمها من غير تعلق لها بخصوصيات الاحكام ثم قال ولو اتفق في علم الخلاف مثلا
ذكر قاعدة متعلقة بخصوص الاستنباط كان من مسائل الاصول ولا امتناع في اشتراك علمين في مسألة
باختبار من واماني الجواب فلان نصب الادلة على خصوص الحكم لا يقتضي خصوصيتها فان المدافى
عموم الدليل وخصوصه على مقتضاء لاعلى ما اورد عليه كدليل المقلد في الاحكام واماني التنظر فليتم
ككون لفظ التفصيل والاجمال مشتركين في التقطاز اني في تعريف اصول الفقه الاحتراز بما
عن الادلة الاجمالية ولكن بمعنى اخر قال كقواعد الكلام والعريية اذ اختصاصها باستنباط كل حكم

حكم من دليل ودليل كافي قواعد الأصول اذ لا مريد فيها على ان الكتاب او السنة متلا صدق وحق وفيه
نظر ظاهري بنى هاسود الان مشهور ان احدهما ان اكثر الفقه من باب التلون فكيف يطلق عليه العلم
وهو بردي على مذهب الحنابلة قطعاً ودين المصوبية وجوده وجوده كحمل العلم على الظن او الاعمال
او الاحكام على الظاهري او الاعمال منها ومن الواقعة او جعل متعلق العلم بتعيين العمل والاعتناء به
او كونه مدلول الدليل لانفس الحكم واسودها اول وجهي العلم والحكم لطلانه قطعاً كالآخرين
فان مدلول المدلول على التقدير بن لبس ففها قطعاً بل على تأنيبهما لا يصح كونه علمياً ايضا لاستلزامه خروج
حكمة من الفقه ولذا قبل بعد ذكر الوجهين الباقيين ولا ثالث لهما واما ما فسد فمان المخذور الا ان
الكل في الرأى منهم فافهم من وجه الاول بتبادر الاحكام الواقعة من الاحكام ومن كلام الفقهاء
هذا لاجل هذا وهذا امر من دون تقييد بجهة مخصوصة وهو مقتضى نظم الخلاف في اكثرها ادخل الخلاف
هو الحكم الواقعي لا الظاهري فانه في حق كل مجتهد ما أدى اليه ظنه ولا يحال للخلاف فيه وان مفسد
الفقه وغرضه الاصل معرفة تلك الاحكام وبذل الجهد في تحصيلها من الادلة وهو التقفي في الدين
الماور به في الكتاب والسنة فان المعقول منه هو طلب الاحكام الواقعة الالهية التي منها الله لعباده
ويدها النبي والاشهيم وجعلوا العارفين بها حكاما ونوابا كما في الخبر المشهور وصرف الاحكام في هذا
ونحوه الى الاحكام الظاهري في غاية البعد بخلاف التصرف في العلم ومن الجهود المغر وبذلة الظن
وتجابه مقام العلم مع تعدده فيكون بدل العلم بالحكم الواقعي المتعذر هو الظن به لا القطع بغيره على ان
عدم امكان العلم لا يختص بالفقه بل يجري في سائر العلوم التي يكفى فيها بالظن كالفقه والنحو والصرف
وغيرها والتوجه بالحكم الظاهري لا ينافي فيها لا يتكلف شديد فيما كان من مبادئ الفقه وما غيرها
من العلوم العلمية التي لا تتعلق لهما كالمطبخ والرمول والنجوم والفسافة والاعداد ونحوها فاما ادورها
على الظن فينبغي البناء عليه في الكل وان امكن توجه بعضها بغيره فان اخرج من الدين وتخصه
بذلك تحكم ظاهري وحسن ومنهم من رجع الثاني بان ظن المجتهد بعد انسداد باب العلم هو حكم الله
الظاهري بالنسبة اليه كالتقفي في زمان المعصوم فاذا سمع منه علم يحصل العلم به مع انه ليس بحكم الله
النفس الامري ولكنه هو حكم الله بالنسبة اليه وبذلك حل الجواب المشهور ان الظن في طريق الحكم
لانفسه وفيه نظر فان ظن المجتهد ان كان هو الحكم الظاهري فهو ظن لا علم والارز كون شيء واحداً ظناً
وعلماً وان كان غيره وهو النتيجة في القياس المعروف وهو هذا حكم الله في حق قطعاً فانه قطع بتعيين
العمل به وجوب اتباعه ايضا الدليل الماخوذ منه هذا دليل اجمالي مطرد يخرج بعد التفصيل بل بقيد
اضافة الادلة الى الاحكام ومع ذلك ليس هذا الحكم المطرد وهو وجوب اتباعه ففها وما ذكر من التعليل
وهو الثقة غير مرتبط بالمقام فان الحكم المواقف للثقة حكم واقعي لا ظاهري واختلافه برفع الثقة لا ينافي
واقعه فانه من باب اختلاف الحكم باختلاف الصفات فافهم من الموضوعات تحكم صلوة المسافر والحاضر

بمخلاف ظن المجتهد فانه مرات للواقع وحكمة مراعى بموافقه فان انكشف كونه على خلاف الواقع انكشف
عدم كونه حكما وان انكشف موافقه له فهو الحكم الواقعي لان ينقطع حكم الواقع وينقلب بالظاهر
والا يلزم ان لا يكون لله تعم في الواقعة حكم واقعي بل الحكم ملاذى البه الطن وهذا معاملة المصونة
مع ان الانقلاب مما يقبه الاصل ويشهد له او امر المولى والصيد ولذا لا يصح ان يثبت التكليف
بقدر الظنون الاجتهادية بل دفعها بما ومع ذلك يكون مراعى ولذا يصح التسك في امثال المفام بقاعدة
الاشتغال وللكتلام مقام اخر وثانيهما ان الاحكام ان ارد بها كلها كما هو الطاهر فغير منعكس
او بعضها فغير ملزم وجوابه باختبار الاول وعليه بنى المحققون والمراد بالعلم التهوؤ القريب للاطاحة
بالكل وهو وان كان مجاز الا انه في العلوم المدونة اصطلاح واستعمال العلم فيه استعاره لاشتراكها
في الثمرات ولا تنافي بين ما رقى الاشكال الاول من حل العلم على الاعم او الطن وما هاتين حمله على
التهوؤ لا لان العلم بالحكم مجاز عن الطن او الاعم والطن به او نحوه مجاز عن الملكة فانه لا طن هنا ولا
غيره حتى يستعمل في معنى والمجاز هو الكلمة المستعملة في معنى بعلاقة فلا مجاز مع ان المجاز لا يتجاوز
منه اجماعا تحفيقا ونقلا الا اذا كان المجاز حقيقة باعتبار مجاز من اخر كما لو كان اللفظ حقيقة في اللغة مجازا
في العرف ففي العرف استعمال اللفظ فيه يتوقف على القرينة واستعمال في غيره ما وضع له ومع ذلك
يصح سبك مجاز منه وهكذا اذا كان اللفظ حقيقة عرفا ومجاز لغة او في العرف السابق عليه الا ان ما ذكره
لبس من هذا الباب لانه لم يرد هناك الفعل ولا يتوقف اتمامه عليه فيجعله على التهوؤ للادراك المطلق
او تقع الاشكال لان احدى ما باعتبار التهوؤ والاخر باعتبار التسبب في الادراك قبل او الثاني والتجزى
امام ممكن او لا فعلى الثاني لا ينفك ذلك عن العلم بالكل وعلى الاول فعلمه داخل في الفقه ولا ضير
فيه لصدقه عليه حقيقة وكون العالم بذلك فقهيا وان صدق عليه عنوان التقليد بالاضافة الى غيره وورد
عليه ان الترديد غير حاصر لا مكان التجزى وعدم حجية اعتقاده قصد عليه الحد ولا يكون علمه فقهيا
ولا العالم به فقهيا كيف ويلزم كون علم كل احدياى وجه فقهيا الا ان بقى الحد لمطلق الفقه وقبه انه ليس
فقهيا قطعاً فلا يصدق عليه مطلق الفقه ومع ذلك يرد عليه ان جواز العمل بقوله غير كون علمه فقهيا ولا
ملازمة والا يلزم ان يصدق على من علم حكما انه فقهى وعلى علمه انه فقهى وايضا يلزم ان يكون الفقه
هو العلم ببعض الاحكام في ضمن الكل على التقدير الاول لا بالكل مع انه باطل قطعاً على ان القرض في
وجه عدم امكان التجزى فلا يصدق على البعض على ما بنى عليه انه فقهى ولذا قال البيهاتى رده ولا مهابا
جنسية وان كان فيه ايضا ما لا يخفى ومن الاوخر من نعى عنه فقرة بانه العلم النظري بالمسائل
الشريعة الفرعية عن حجة تفصيلية وقبه بعض مامر واما بالاعتبار الثاني ففرقه البيهاتى بالعلم بالفوائد
المهدة لاستنباط الاحكام الشريعة الفرعية فاخذ العلم على القول بعدم اعتبار الطن في الاصول
وعلى الاخر سمح به بما رقى حد الفقه والتقليد الاول خرج العلم بالمجزيات وبعض الفوائد بل ما يكون

مثل ما علله القاراني لكون زوايا المثلث مساوية لقائمتين من كون النقي والانسات لا يجتمعان ولا يرتفعان
وبالتالي ما يستنبط منه المهبات وما يكون مقصودا بالذات واحكام علم الخلاف فان ادلته تودى الى
حفظ المستنبطات او هدمها وبالثلث العقلية والعرفية والعادية وغيرها وبالرابع الاصولية باعتبار
الجبينة في وصف التمهيد المنطق والعرفية باستأنفها واسقطها زاد الحاجي من قوله عن ادلتها التفصيلية
للاحتراز عن الاجمالية او غيرها ما مام في حد الفقه لا مكان الفساده بما فيه لكن التفرقة بين الحدين
اخذوا اسقاطا كما فعله مما لا ينبغي كما ان تغييره بالمهدة وان تقع في خروج المنطق ونحوه فيجب الجبينة
الا انه برده على ان اعتبار وصف التمهيد محل فانه ان ارد فعلية فستلزم اشتراك الحد ودل زيادة
المسائل بتعدد الانظار بتأدي الاحصاء فالعلم عند كل شيء وان ارد ما يمكن تمهيد فلا يصدق الحد
على المدونين من الاصول على ان المنطق ونحوه لا يخرج به وان ارد الاعمال فلا يساعد القطع انه غير
مجد ايضا ولذا العلة تركه خبره وقبل هو العلم بالقواعد التي تتوصل بها الى الاحكام الشرعية الفرعية وفيه
اختلاف عرفية وموضوعه دلائل الفقه من حيث الاستنباط وقابته العلم بالاحكام الشرعية الفرعية
والترقي عن حضصر التعليق الى ذروة الاجتهاد وبه يفوز بالسعادة الابدية اشارة في الحكم الشرعي
وعرفوه بشرى فبات اظهرها ما عرفه البهائي وهو طلب الشارع من المكلف الفعل او تركه مع استحقاق
الذم بخالفته او بدونه او تسببه بينهما الوصف مقتضى لذلك ومع ذلك برده ان زيادته من المكلف
محل على الاظهر من كون عبادة الصبي شرعية لا تترتبة فضلا عما يتعلق بفعله مما استتره وفيه زيادة قد
الاخيه كما استحقاق الذم بخالفته او بدونه وليس للاحتراز ولا لبيان المهية ولذا اسقط عنه الطريجي الاول
والاخر والاولى اسقاطا لجميع كما ان الاولى زيادة او وضعه وما علل نقصانه به من ان الوضع ليس
حكما بل مستلزم له ليس شيء فان كون الشيء صيبا لآخر او شرط او ماعا والصفة والبطان
وغيرها متعلقات الخطابات والادلة واحكام صدرت من الشارع ولها عوارض وخواص ومباهم به
ولاسما لآخرين فان المقصد الاهم في الفقه والاستماعي المعاملات انما هو البحث عنهما وكل مغاير
للخساسة المبررة وهو لا وجه لارجاها اليها بالتحلف لاختلافها مقاد او شرطا ودليلا ومعلما انه
لوضع لزم انحصار الاحكام في الثلاثة لرجوع المحرمية والوجوب الى حكم واحد كالنذوب والكراهة
ولان في التسمية فان المقصود بيان ما يستفاد من كلام الله من الاحكام وما يلزم ان يبحث عنه الفقه
وبكون قد الموضوع الاصول وغيرها فلا وجه للاختصاص بل فيه خروج عن قاعدة التعليم ومراعات
الضبط وعدم النشر وغيرها لو فرق بين الوضعي التكليفي كالسيب بالقياس الى حكم ما تكليفي
كالوجوب وبين الاقتضائي التكليفي كالوجوب بالنسبة الى اقتضائي اخر كالمحرمية بان سببه الدلوك
مثلا لوجوب الصلوة في قوة وجوبها عند الدلوك اذ متعلق الحكمين في الصورتين فعل واحد بسنه من
افعال المكلفين وهو الصلوة وحاشيتا العقد في احد الحكمين غير خارجتين من حاشيتي العقد في الحكم

الآخر بل انما المتغير والتبدل مفاد العقد ونفس الحكم والترتيب وخصوص الموضوع والمحمول لا غير
 واما الامر في وجوب الصلوة بالنسبة الى حرمة تركها من اجله على خلاف ذلك اذ ليس للحكم ان يتصلقها
 واحد باعتبه بل متعلق الوجوب الفصل ومتعلق الحرمة الذي وهما موضوعان مختلفان ولا حاشيتا العقد
 في احد الحكمين مقتضى في حاشيتي العقد في الحكم الآخر بل حاشيتا العقد من متباينتان لحاشيتي
 العقد الآخر متعلقا ومتعلق احد الحكمين ما بين متعلق الحكم الآخر اسانهم احد الحكمين مستلزم للآخر
 واحد العقدين للعقد الآخر بناء على ان الامر بالتخي يستلزم النهي عن ضده العام قلنا هذا لا يصح
 تجوز الرجوع في الاول دون الثاني بل يوجب كدهم الرجوع حكم فان ملاك عدم الرجوع الاختلاف
 وضعا وحلا وغير ذلك مما مر وهو حاصل فهما ومجزة اختلاف الموضوعين في الاخير بن بياض
 الاولين في وجه لا مدخلية فيه للارجاع مضافا الى ما في التعليقات من الوضعيات مما لا بدخل فيها يرجع
 اليه كما في الدلو كسبب للصلوة فالصلوة مسبب له بخلاف ما بقي في الرجوع من ان الصلوة يجب عنده
 فانه لا يستقامد منه ما يستفاد منه من اختلاف الوضعي والتكليفي في كثير من المعاملات ضروري كحرمة
 شرب الخمر وما ينبت للصلوة فان احدهما ما بين للآخر منفك عنه كوجوب الطهارة وشرطيتها للصلوة فان
 شرطتها اتجمعت مع الوجوب والذب وكذا اختلاف لوازمهما كحرمان لزوم التكليف بالابطاق في الحكم
 التكليفي وعدمه في الوضعيات التعليقية وايضا في الخطابات التكليفي لا بد من العلم والشعور والقدرة
 وفي الوضعي ما لا يشترط فيه ذلك كما اذا مات قريب الانسان وهو لا يشعر ان التركة تنتقل اليه وان كان
 فهمان يتعلق عليه عتق وكذا يجب الفهمان بالتلف النائم ومعاني حكمه ولا يحدى ايضا ان القسمة الى
 الاحكام الخمسة باعتبارها الى الوضعية باخر فان الاقسام اذا كانت للمعكم فيستلزم ادراجها في حده بحيث
 لا يخرج منه شيء وكذا في القسمة وما يتفرع على الرجوع اشتراط كل ما يرجع الى الوجوب والحرمة بما
 يشترطان به كالبلوغ وصحة الاستناد في الوضعيات بما يمكن التشبث به في التكليفات كما بقي في الغفلة
 عن الشر في الصلوة ونحوه لو كان واجبا لزم التكليف بالابطاق وعلى ما قلناه لا يصح فان الشرطية
 لا يستلزم الطلب بل يمكن شرطية السرح ولا يلزم منه فساد بان بقي لم يات بدونه بالمأمور به وما اتى به
 ليس مطلقا او اقباله وما كانت الصلوة مأمورا به بل حكمه عذري وما اتى به هو المأمور به العذري
 فاذا انكشف الحال يجب الا بتان بالمأمور به واذا لم ينكشف لا يتعلق به حكم في الواقع وما كان متعلق به
 قبل خبر انه لما كان معتقدا كون ما يفعل متعلق امر الشارع يجب عليه الا بتان به وعدم تركه في الظاهر
 والاعتقادات لا يختلف به المرئى الا اذا كان الاعتقاد فيه موضوعا وهو شرع اخر غير ما ذكرناه فان بناء
 الكلام على انه يكون الشرط في الواقع كشرطية الطهارة لها وظهور ان يعتقد احد شيئا اخر ولا يكون
 كذلك ثم على المختار اختلاف في عده فمنهم من جعله ثلثة الشرطو السبب والمانع كالعلامة والسبوري
 وغيرهما ومن الناس من جعل كونها من خطاب الوضع متفقا عليه ومنهم من زاد عليها الرخصة كالحاجبي

والعقدي وبودن كلامهما يكون الصحة والبطالان في المعاملات منها ومنهم من زاد عليها العلامة
والعلة كالشاهد الثاني الا انه احتل رد العلة الى السبب والعلامة اليه او الى الشرط ومنهم من زاد عليها
الصحة والبطالان والضرورة والرخصة كالامدي ومنهم من زاد على هذه التقدير والحجة كالفراحي
واخر فابدل الحجة بالاجراء ومنهم من عدتها الحكم كونه من اجزاء الحكم بان اللفظ موضوع لعناء
المعين شرعا واخر كون الاجماع حجة ولكن بعضها مما لا يختلف حقيقة فلا ينبغي ذكره على حدة كالحجة فانها
قسم من السبب فانهم فسروها بما يستند اليه الفضاة في الاحكام كالدنية والافراو والمين مع النكول او مع
الشاهد الواحد ومنهم من احتل رد هالي الشرط والمانع ايضا واما تفسيرها بالبرهان ككون فقدان الماء
متلازمه بالحوادث التيم وككون الملك ^{مصححا للفق} في مقابل التقدير بحث نزل الموجود منزلة المعدوم
وهو قياس فاعلمه اقترح وبعضها كالصحة والبطالان مما اختلف في كونهما مناهي اقوال ثالثها التفرقة
بين العبادات والمعاملات ورابعها التفرقة بين تفسيرهما في العبادات ولا وجه له فان اقصى ما للمانع
كوجودها من الاحكام العقلية الصرفة فان الحاكم به العقل ولا يحتاج الى توقف من الشارع بل لا يقبل
منه الجدل وفيه ان مداد شرعية الحكم على ان يكون بيانه وظيفه الشارع وان كان العقل مستغلا به او
استلزم حكمه خطابا اخر ففهمه والمقام منه فان الحكم يتربط بان السبب الشرعي عليه حكمه كواظيفه
الشارع سواء كان بموافقة الامر او اسقاط القضاء او غيرهما وايضا لو اتدء الشارع بحكم الصحة من دون
مسبوقية بيان اخر كالذي يستفاد من الامر بالشيء فيقول اذا فعل كذا كان صحيحا فهذا كاشف عن
الامر والخطاب الذي هو مخفي على المكلف فلا يطلع عليه الا بوضع الشارع فيكون حكما واضحا مع انه
لزيمه ان يقي لا يحتاج الطلب منه الى امره فانه حكم عقلي صرف فلا يكون الطلب في مثله حكما شرعا
وهو كما ترى وايضا يلزم ان لا يكون الحكم بحرمة الضد العام للواجب وبوجوب مقدمته ونحوهما حكما
شرعا فان العقل مستقل به ولا يحتاج ذلك من الشارع الى جعل اخر كلف والدليل بل لالة الاشارة
حكما شرعا وفاقا وليس هذا بادون منه وبما مر بين حال التفرقة في الصحة بتفسيرها وفيها وفي الفساد
باعتبار محلها بل حال غيرهما في صحة تعداد منه وعدمه لكن هنا بعد ما لا يستدركه المقام وبذكر
نخرج من نظم الكلام فليكن بالتدبير فيها الى ان تصل الى المرام المنهج الاول في مهمات تبحث
الافتاؤه وفيه مطالب الطلب الاول في الحقيقة والمجاز اشارة الحقيقة في اللفظ المستعمل في وضع
اول وانما اثرنا اللفظ على الكلمة ليعم المركب واخره زابا الاول عن الماهل والموضوع قبل الاستعمال
في وجهه والثاني عن المجاز في الجملة والمنقول اليه اذا استعمل باعتبار المناسبة مع النقول وبالعكس
وعن المشترك اذا استعمل كمنع بعض معانيه وبافادة الصفة الاختصاص سلم الطرد عن المجاز اذا كان
للمضيفة واستعمل فيها في تلك الحال من اخر فلا حاجة الى ملاحظة وحدة اللفظ واما الاختراعه مسلم
ولو استعمل فيها قبل فغير محتاج اليه لظهور المشتق في الحال نعم على القول بعدمه يحتاج فلا يصدق عليه

ولا على اللفظ قبل الاستعمال حتى يخرج به ومنهم من اخرج اولهما بان الصادق بن تغلب ان لان
الجزئيات متغيرة بالذات وفيه ان المتصف بالحققة والمجاز انما هو انواع الالفاظ ودون اشخاصها الطهور ان
الخصوصيات القائمة بكل واحد واحد لا مدخلية لها في الاقصاف وانما الموضوع هو المادة المطلقة والا
لم يتصف بمماخبر ما لفظه الواضع ولا نافية فرض ذلك في الموضوعات الشخصية فان المخابر يبينها
وبين الموضوعات التوجية بنوعة المادة وتخصبها لانتك الخصوصيات ولوقبل تخصيص اخراج قيد
الحقيقة بما استعمل فيها بالفعل من شخصين لا يصح فان اللفظ في حال عدم الاستعمال يتصف بالحققة
والمجاز قطعاً كيف ولا يشك احد في صحة هذا الكلام وهو ان الاسدي في الحيوان المقترس حقيقة وفي
الرجل المتجاع مجاز مع انه ليس مستعملاً بالفعل ولا يمكن التصحيح بالاجبة قلنا هذا لم يخرج عن
الفعلية فان المدعى في اعتبار الفعلية في المشتق على النسبة الواقعة بينه وبين موصوفه فاصاف اللفظ
بالحققة او المجاز فما ذكر يتوقف على فعلية الاتصاف في ظرف الاستعمال وهو مفروض الحصول وان
لم يكن هناك تافلاً اشكال ويمكن القضاء من لفظ اول فان الوضع ظاهر في المعنى الاخص فلا يسم المجاز
فلا يحتاج الى التقييد والمجاز هو اللفظ المستعمل في وضع غير اول وقواعد اجزاء قد بان ما مر ثم تنقسم
الموضوعات باعتبار اعتبارات فاعتبار الواضع الى اللغوي والعرفي والشرعي والعرفي الى العام والخاص
ومقابلة الشرعي من باب التشريف وكثرة الثمرات والاهو قسم من الثاني وباعتبار الوضع الى الاعم
والاخص فانه ربما يعرف الوضع بتعيين اللفظ لدلالة على المعنى وفي الاكثر يبدف نفسه وهو
المفهوم منه عند الاطلاق وبالأول يسم المجاز ودون الثاني فانه يخص الحققة به يجمع بين كلام من انكر
الوضع في المجاز وابنه فالنزاع لفظي وباعتبار الموضوع الى المفرد والمركب وهو ظرف الى النوعي والشخصي
فان الوضع لا يمكن الابتغال الموضوع فهو اما ان يتغل بمادته الشخصية وبوضع المعنى او بمادته التوجية
كما يتغل في ضمن الهيئة القائمة بما فوض كل مادة معرفة لها المعنى وهو يسم المشتقات وباعتبار
الموضوع له وما تصور الواضع الى ثلاثة فالحق اما يتحد ان او يتغير ان فعلى الاول اما جزئي او كلي ففي
الاول الوضع خاص والموضوع له خاص وفي الثاني الوضع عام والموضوع له عام وعلى الثاني وهو فيما
جعل متصوره من ان الوضع والة للملاحظة الموضوع له فهو اما كلي او جزئي والمرئي كل الا ان الثاني غير
متحصل ومفعول فيفي الاول وهو الذي بق الوضع فيه عام والموضوع له خاص وهذا غير ثابت عند
القدماء وباتي اشارة دلالة الالفاظ على المعاني بالوضع لقصوره اختلاف المعاني باختلاف الاسم
كسوره واقلها بماخري بمرور الدهور ودور انعام الاعتقاد بالوضع عدم ما وجودا ظنا وعلما وهما
وشكلا وافتلا واحدا وثاور ضا بالنظر واختلافها في كثير بحسب الارادة في لغة واحدة كالامر والنهي
والعام وغيرها ولزوم عدم المحصر في انواع المجاز بل عدم جواز راسا في وجه والكل ينال في الذاتية
واستدل بانه لو ثبت ما صبح جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يبدل على المعنى المجازي ودون الحققة

لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا يهتدى كل الى كل لغو لا تمتنع وضعت مشتركين المتناهين
 او المتضادين لا استلزامه ان يكون المفهوم منه اتصافا للمتناهين او المتضادين اولانه ما يبدل على الثاني
 دون الاول او عليهما ما يمتنع تخلف ما بالذات عنها او اختلافه او للزوم ان يناسب اللفظ الواحد
 المتغيبين او ضد بن بالطبع والكلكل محال وفيه نظر فان في الاول لم يزل ما بالذات عنها واختلافها للزوم
 ان يناسب اللفظ الواحد المتغيبين او ضد بن بالطبع الى بالغير فان الغربة دلت على عدم الازادة لا الدلالة
 بل الدلالة باقية غير منعك في حال وفي الثاني مع لزوم الاهداء فانه مشروط بالعلم قد ولا يهتدى
 وفي الثالث منع عدم جواز اوصاف المفهوم منه المتضادين او المتناهين دلالة الكلام فيه فان أقصى
 ما يهدي على القول بالذاتية استلزام التصور والتصور ولا يلزم منه ان يكون المعنى ماهية ذلك الشيء
 حتى يلزم منه عدم صحة الاتصاف كما في الارادتهم انهم لو كان في وجوده والاعتبارات فلا اشكال اصلا
 ولا ينافيه ادعاء الذاتية فانه في مقابلة الوضعية فيكون اعم ومنع التخلف والاختلاف اطهر كل زوم
 التناسب خلافا للمصحح عن جماعة وهو ان دلالاتها ذاتية فمن بعضهم انه مثل عن سمي اذا غاب وهو
 بالقارسة الحجر فقال احد فيه يسايد بدا اواراه الحجر ولهم انه لو تساوت اللفظ بالنسبة الى المعنى امتنع
 الاختصاص بما هو الاكثر من الترجيح او الترجيح من غير مرجع والجواب ان العلم بالتساوي غير ممكن فلعل
 الوضع فيها لم يرحمات لم ينفها ولو سلم قلنا حصر المرجح في الذات من وجود غيره كالمناصب الهويوية
 والصفية والحركة والمخرجة ونحوها ولو سلم فلعل المرجحات ترجع الى حال المستعملين او في كل
 شيء مما مر مع ان وجود ذاتي يهدي لم يثبت وفي النهاية اجاب لمنع الملازمة معللا بان الوضع ان كان
 هو انه لم كان كتخصيصه بذلك كتخصيص حدوث العالم بوقت وفي الزيادة وازادة الواضع مخصصة وفيه
 نظرا كما فيما قبل من ان المخصص هو خطور اللفظ وحده بالبال او سبق المعنى حال خطور هذا مع احتمال
 عدم الخلاف فيه باعتراف ثلثة قال الامدي اول ما يجب تقديمه ان موضوع من الالفاظ الدالة على معانيها
 هل هو مناسبة طبيعة بين اللفظ ومعناه ام لا فذهب ارباب علم التكسير وبعض معتزلة الى ذلك وحكام
 الشهيد الثاني ولم ينكر عليه وقال السكاكي الذي يدور في خلدي عنه انه ومز كانه تنبيه على ما عليه
 ائمة على الاشتقاق والتصريف من ان اللحم وفي انفسها خواص يختلف كالجمر والشمس
 والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك مستدجة في حق المحبة ما علمنا ان لا ينسوي بينهما واذا غدني
 تبين شيء منها المعنى لا يميل التناسب بينهما اقتضاء بحق الحكمة ومثل ذلك التناسب ادعى في التركيبات
 وربما قيل ان كانت الدعوة نبوت المناسبة الذاتية في الجملة ولو في بعض الالفاظ فالعقد الثبوت
 والاخلاقى لكان قوابله نظر اشارة اختلاف في توقيف اللغات واصطلاحاتها والتفصيل بين
 لغد الضروري فالاول وغيره فالتاني كما عن الاسرائي وبعضهم حكى عنه في الثاني احتمالين
 حكاهما التوقف والتفصيل بين كونه النزاع في القطع فالأخير والتلن فالاول على اقول محكية في

كلامهم ولكني لم اطالع على ادباب بعضها والحق امكان الجمع مع عدم ما يفيد الظن بشيء منها بعد به
فالاول عدم امكان استناد ذلك الى القوة البشرية فان هذا الابداع البديع الغير المسبوق الى مثال مع
غاية الاتقان والاحكام وعدم اشتائه على منفي ولا متناقض ولا ناقص بل يوفى كل اتي كل على احسن
نظام وابلغ وجه مما هو في وسع البشر فما فوقه واشته الله على فنون لا يفتنى عجائبها ولا يحيطها علم احد بل
ولو مر وراى الدهور خارج عن طور افعال البشر ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا والى كقوله ثم وعلم ادم
الاسماء كلها فان المراد من الاسماء اما مخصوص الاسماء فيكون الاعمال والحروف فكذلك اذا قائل بالفصل
وفيه نظر او الالفاظ فان الاسم في العرف العام هو اللفظ الموضوع لمعنى او باسمها وغيرها وما بقى من ان
اللغة ليست علميا يصح به تفضيل ادم على ملائكة فيه انه مخرج عن الانصاف لدلالة على قوة الاستعداد
في النهاية فان معرفة كل اللغات بحيث لا يشذ منها شيء من خوارق العادات ومناسبة كبد والخلفة
كما لا يخفى وعلم الانسان ما لم يعلم لعمومه ومن اياته خلق السموات والارض واختلاف السننكم
والتواضع فان المراد من الالسنه اللغات الصادرة عنها مجازا باطلاق اسم السبب واراده المسبب اذ لا اختلاف
في اصل جرم اللسان ولئن كان ففي غيره من الاعضاء اشد وابلغ وابداع الصنع فيه اكمل واكثر
فالتمحيص بذكر اولى واخرى وان هي الاسماء سميت وها التيم وابتاكم ما انزل الله بها من سلطان ولولا
توقيفه اللغات لم يحسن الذم وما فرطنا في الكتاب من شيء وتبيننا لكل شيء والدور والتسلسل
اذ الاصطلاح لا يتم الا بالتعريف وهو لا يكون الا باللفظ والكتابة الموقوفين عليه ولزوم امكان طرق
التصوير على التمرار بغير تخيير لخاصتهم مع عدم الاشتغال ولولا وفي الكل نظرا في الاول فانه على تقدير
التسليم به لو كان بغير قوة الهبة واما لو كان ما خبر تقع الاستعداد مع احتمال كونه من الجن او نحوه ممن
لا تصلح قوتهم فيها وفي الثاني عدم الدلالة فان غاية دلالة ان الله ثم علم ادم الالفاظ الموضوعه وهو
لا يستلزم كونه واصفا وفي الوضع من البشر لا يستلزم انبثاقه ثم لاحتمال ان يكون من صنف سابق
على البشر وقد احتمله جماعة من الفحول فلا جماع ولا دليل على نفيه وما بقى الاصل عدم وضع سابق
مردود بان في خطاب الملائكة بانثوني باسماء هولاء وجوابهم قبل تعليم ادم لهم دلالة على سبق الوضع
وبشده له الاخبار والاصل معارض باصل اخر وهو عدم صدوره من الله وبه نظر واما او دعيه
باحتمال التعليم الالهام او الانذار والاسماء ما كان موجودا في زمانه او الصفات مثل ان الجبل للركوب
والجبل للجمل وهكذا او ارادة المسماة وان لا يعلم اولاده او انساها الله منهم فان الكلام في اللغات
التي بين ايدينا في غير ذلك بخلاف الطوبى منفتح ما في الثالث وفي الرابع ان في اختلاف الجرم مخالف
للحسن نعم هو في غاية الخفاء ما ذكر من الاولوية مدفوع بان اختلاف الجرم مع خفاءه في الغاية به يختلف
الصوت والتممة بحيث لا يشبه احد باحد ويبرز كلا عن الاخر فبه دلالة كمال القدرة والحكمة والصنع
بما ليس في غيره ولد الاختار ذكره في الابيات فعلى هذا يمكن حل الالسنه على معناها الحقيقية وما د.

الكاظمي من ان ارادته خلاف اتفاق المفسرين والامدي من ان ذلك خلاف الاجماع متناوفا فيه
 ويمكن جملة على التكلم ونحوه باخبار النخبة والصوت بالعلاقة السببية وهو اطلاق مروف ومن
 قوله تم واجعل لي لسان صدقا في الاخرين على انه لو سلم الجميع قلدا كون اختلاف اللغات من الابات
 لا يفسى ان يكون وضعهما من الله تعالى بل يكفي في ذلك كونه باقدار الله او رده اليه اذ اخرجنا الخفية وتبين
 الجاز لم يكن جملة على اللغات اولى من جملة على الاقدار عليها او على الخارج وفيه نظر لاخرية ارادة
 اللغات من الالسن بل ادعى الحاجبي والمضدي والعبري اتفاق المفسرين عليه وفيه نظر مع زيادة
 الاختلاف في احد الوجهين الاخرين وربما بقي بالولوية علاقة وهو الطلبة ايضا وفي الخامس ان مفاد
 حصر ما يدعون في اصنامهم في انها اسماء وتلك الاسماء لا مصداق لها فانها بل ذلك ينحصر تحتها تلك
 الاسماء لها قد فهم عليه سلمنا ذمهم على التسمية الباطلة فافهم سموها الهة فذمهم عليه ويحتمل ان يكون
 الذم على تسمية غير الله بما يخصه وهو غير جاز كيف لا وجواز التسمية في الاعلام الشخصية والمحاطين
 الاصطلاحية سماهونيات وفاتوا خارج عن محل النزاع فكيف يصح الذم عليه وفي السادس ان مفاده انه
 ما من شيء الا في الكتاب لكن كل بحسب ما هو عليه فلا دلالة له على ان وضع اللغات من هذا ان لم
 نقل بخصوص الشيء وفي السابع ان ظاهره ان في الكتاب تبينا لكل شيء من احكامه فلا يصح ما كتبه
 وفي الثامن المنع من حصوله لا مكان رفع الدور والتسلسل بالترديد والقرائن وفي التاسع المنع من
 كفاية التوقيفية من تفسير الشرايع لاحتمال حصوله بالخطابي العرفية وهي مما يجوز وقامع ان ذلك
 لا بد فيه لاحتمال حصوله باختلاف الافهام وسهولة الرواة وكذلك في غير ذلك وللقول الثاني وما
 ارسلنا من رسول الا باللسان قومه فلو كانت توقيفية لما كانت كذلك وفيه انه يمكن ان يكون الوضع من قوم
 غير البشرين الملائكة او الجن او غيرهما وهذا الاحتمال مذكور في كلام ثلثه فيه ينكشف انه لا اجماع على
 خلافه وان لم يمكن قولنا لاحد مع احتمال ان يكون تعلم الوضع من نبي غير مرسل او يكون ما على
 الرسالة كما لو وجد الرسول ولم يكن له قوم كادم في اوابل هبوطه الى الارض ثم حصل له قوم وتبعوه
 في لغة من لغاتهم فثبت ما على لسانهم وبما يظهر من سائر الاقوال مع جوابهم لم يل يعتبر فيه العلم ان يكفي
 الظن ظاهر جملة الاول ووجه من صرح بالتاني كالباغوي والكاظمي معللانه من مباحث اللغات
 فيكمي فيه الظهور والام ثبت المطلوب في اكثر المسائل وفيه نظر فان كفاية الظن فيها المسبب الحاجة اليه
 فيما يتوقف عليه الاحكام وهذا البس منها فان تبين الواضع لا مدخلية له في شيء من الاحكام فلا يصح
 ما دل على اختياره فيها وافرغ عليه من الاحكام كالمسئلة المعروفة بهم السر والعلانية وما اذا قل باحلال
 باين الحلال ونحوه وهما في الخصومة ونوى الزنا اذا باع او اعتق او حلف او نحو ذلك ثم ادعى عدم
 ارادة المعنى من اللفظ واذا غلط الامام فبها المأمور بقوله سبحانه الله ونحوه قاصد التنبية فظا وكبر
 المبلغ قاصد التبليغ ونحو ذلك والبيع المسمى بالتمجة لا يثبت عليه اما الاول فلا يتنازع على جواز الوضع

في الاصطلاحات الخاصة وهو ما اتفق عليه وليس من محل النزاع في شيء على انه يمكن ان يبق ان المدار
 في مثله على تعيين المراد ولو لفظ ملحون وما قبل ويمكن القول بالبطان على القول بالتوفيق لان
 الموضوع اللغوي غير ملفوظ والملفوظ غير مفصود فبمعنى المحصر بجواز السلق في متعلق العفود
 بالاصطلاحات الخاصة واما الثاني فلانه لو استعمل اللفظ مجازا بالعلاقة وهي المضادة مع فرض افتراضه
 بالقران فلا اشكال مطم ولوقلتا: التوقيعة فانه استعمال صحيح بالاتفاق وعلى تقدير عدمه لا يترتب عليه
 الحد ولوقلتا بالاصطلاح لعدم وضعه للزناوجه ولودل بالترخيص فهو ايضا استعمال صحيح لغوي
 يترتب عليه احكامه واما الثالث فلان مدار العفود بالية فاذا لم يتحقق لم يتحقق اتفاقا ولا مدحلبة لها
 بالمقام ومنه يتضح حال الخامس واما الرابع فلان قصد التنبيه في الذكر او التبليغ لا يخرج الكلام عن
 اللغة غاية ما في الباب عدم قصد المدلول وليس هذا من باب استعمال اللفظ في غير ما وضع له وهو
 وما حكمه في الثبوت الهامع عن المادوي ان من قال بالتوقيف جعل التكليف مقارنا لكمال الفعل ومن
 قال بالاصطلاح اخر التكليف عن العقل مدة الاصطلاح على معرفة الكلام فمن غريب الكلام بل وهم
 وهم ولا جاد الفخر الى حيث قال لا يرتبطه بعدد على ولا يرق على اعتداده حاجة فاحض في فصول
 الاصل له اشارة الوضع بنفس باعتبار المعنى المتصور والموضوع له الى ثلثة اقسام اما متحدان او متبايران
 فعلى الاول اما خاصان او عامان وعلى الثاني ينحصر في كون الاول عاما والثاني خاصا حقيقيا واما ثانيا فان
 الوضع لا بد له من تصور الموضوع له وهو اما تصور او لا او بتوسط شيء اخر فالاول لا يخلو من ان يكون
 خاصا او عاما والثاني من ان يكون المتصور او لا عاما او بالواسطة خاصا او لا واما ثانيا فان الخاص لا يتصل ان
 يكون مراد العام كما ان المتباينات لا يتصل ان يكون بعضها مراد المتصور الاخر فاحصر فيه وبقرق الاخير
 والمشارك في وحدة الوضع وتعدد وكيفية الدلالة بالاجمال والتفصيل ويحد ان في الحاجة الى
 التفرقة في تعيين المراد ودفع المراجعة وبقتران من المجاز في ان قرينة تصرف التعبير وهو الخفية ونهما
 الا هم اختلافوا في صدور الثالث في الموضوعات اللغوية فالمشهور بين الاولين عدم تبينهم التقاراني
 وبعض الاخر والمشهور بين الاواخر نعم وهو الاقوم وجعل الضد مصداقه الحروف وانا وهذا
 والذي وسائر المشتقات والمبهمات وزاد الشرف الافعال بالنظر الى النسب المخصوصة الداخلة في
 مفهوماتها صاحب المطالع خصه بالتصريح بحجة الخفة بالعلم في كون مضاه الجزئي الخفي بالوضع واورد
 عليه العلامة الرازي بان حذفه الى كلبته ودخول اسم الاشارة فيه والخفهما العلامة في شرحه على
 الشجر يده واستثنى الضدى من المضمير الضمير الغائب فقال وفي كلبته وجزئته نظر وتامل وفيه نظر
 فان المرجوع اليه ان كان شخصا فهو جزئي واما الاشكال فيها اذ رجع الى الكلبي ولد الحق بعض اخر
 بالعلم بعض الضمير الغائبة ويمكن ان يبق في هذه الصورة ايضا لا كلمة له فان هو متلا موضوع للجزئيات
 المتدرجة تحت قولنا كل غائب مفرد مذكروا والكلبي المذكور بهذا الذكر من حيث انه مذكور بها

الجزئي جزئي لا يمتثل الشركة والاطلاحة عليه من هذه الحجة وكيف كان ضابطه كل مستعمل في امر غير
منفصل لغير مشترك لم يستعمل فيه فعم ما روي غيره كالافعال الناقصة وبشترك الجميع في كون وضعاء ما
والموضوع له خاصا الا ان الفعل باعتبار النسبة الدخلة في مفهومه لا المحدث فان الوضع بالنسبة اليها خاص
وغيره باعتبار نفس مسماه وبشترك غير الحرف فمتناهي استقلال مدلوله باختلاف الحرف فانه غير مستقل
بالمفهومية ولذا قال النحاة فيه ما قالوه وبشترك الحرف مع الفعل في انهما بدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا
لغيره فمن هذه الحجة لا يثبت لهما القبول فامتنع ان يجبر عنهما واما الفعل فلان مدلوله كلي قد يتحقق في
ذوات متعددة فبمكن نسبة الى خاص منها فيجبر به دون الحرف اذ يحصل مدلوله بما يحصل له فلا بد من
ثبوته لغيره ثم الحرف يتعين مدلوله بانضمام المنسوب اليه والصغير بالخطاب والتكلم والسبق واسم
الاشارة بالجنس والموصل بالفعل وهو يتميز بالتعبير بمعنى فيه بخلاف الحرف فانه يتميز بالتعبير لتخصله فيه
ومدار التعريف على القول الاول بالثمين عند التخليل والدلالة على المعنى فيجبر الاستعمال من
دون حاجة الى امر ازيد على التحديد بالثمين بالوضع وان توقف فهم المراد الى امر اخر غاي على اصل الحكم
التبادر وعدم صحة السبب وان الاصل في الاستعمال في مثله المحضة وانما لم يلزم كون المعاني الخاصة
بجارات لاحاطة بها وهو غير ممكن او غير واقع او غير شائع فرضا وانما لو وضعت للمعاملاستعملت فيه
لكنها لا تستعمل الا في الخصوصيات اتفاقا وظاهرا ذلك ما قلنا وبالصالة عدم الغل لولم نقل بالقطع بالعدم
بتم المدعي في اللغة مع عدم دليل على خلافه ومخالفته لقانون حكمه الوضع فان الوضع لكل مع المنع من
استعماله وجعل الثمانية استعماله في الجزئي لغوا وكالغوا استدلالا بغير مدعى بطل مذهب القدماء
فبضمه عدم القول بالفصل بتم المدعي اولها انه لو وضع ما ذكره لمزم اتحاد معنى الحروف والاسماء
فان من والى وعلى على هذا التقدير موضوعا لمعنى الابتداء والانهاء والاستعلاء التي هي اسماء وكذا
بالمزم اتحاد معاني الافعال باعتبار اشتغالها على النسبة لما يعبر به عنهما من الاسماء وفساد ظاهر فان معنى
الاسم مستقل بالمفهومية يصلح لان يحكم عليه وبه بخلاف معنى الحرف وكذا النسبة للمعتبر في مفهوم
الفعل وايد بكمال صاحب القناع قال لو كانت ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والفرض معاني من والى وكى
مع ان الابتداء والانهاء والفرض اسماء لكات هي ايضا اسماء لان الكلمة انما سميت اسماء المعنى الاسمية
لها وانما هي متعلقات معانيها اى اذا عادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام وفيه نظر
فان اختلاف معاني الحروف والاسماء محل وفاق على القولين فان المعنى في الحرف امر الى يتوقف على
ملاحظة التعبير سواء كان كليا او جزئيا فاذا لم يلاحظ في نفسه بل تعرف حال غيره مع انه غير مستقل بنفسه
لفصوده في نفسه من حيث ان معناه انما لو حظ بعينه لانه غير مستقل بالدلالة فلا يفرق المحكم على
القولين وهو بين وبين معنى قول النحاة الحرف معادل على معنى في غيره فانه لما كان معناه امر انسيا
لا يتحقق الاتصاف المنسوب اليه اشارة انه لو وضع ما ذكره لكات تلك الالفاظ المتنازع فيها عجزات

لا حاقب لها ولا يحنى مائه فان القول بذلك في الجميع بعد جداول كانت كذا لما اختلف ائمة اللغة في
عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج من في الاستلزام الى ان يتسمت بالمركات الضمير المستعملة كقولهم
قامت الحرب على ساق وشابت لمة الليل وبالمفردات التادئة كلفظ الرحمن والافعال المتسلخة عن الزمان
فان في العدول عن التمسك بتلك الالفاظ مع كثرة ما وضوح الاستناد اليها على القول المذكور اعتراضا
ظاهرا بفساد ذلك القول وبرود عليه من ان المسلم ان ما ذكره معروف بين ائمة اللغة والقدماء منهم
وسرقة من غيرهم قالوا به ونحو مخالفة حصل مع صاحب المطالع في الضمير وخفاء شارح كلامه ويعداه من
العلامة فيه وفي اسم الاشارة وبعد ههنا من العسدي كما مر وشاع بعدهم فلو كان عدم الاستلزام
لازم لهم فيكون مقبولا ضدهم متفاد عليه بينهم فكيف يصح ما ذكرهم من ظهور اعتراضهم بفساد ذلك كيف
وما ذكرهم التمسك في نفي الاستلزام ان كان من المتأخرين لا يحدى وان كان منهم فبني على التنبل
او على ان محل النزاع في غير تلك الالفاظ وهو لا يكون ما خوذ من الواضع في متن الوضع استعماله في
غير ما وضع له وبند لانه عليه وتعيينه له والمنع من غيره مفروغا بالافارقة من الفران كالتكلم والخطاب
بل ما يحتاج الى تاول ونصب قرينة وبالحمل في المجاز والحقيقة لتداولة المتفاد في كلامهم ولا مفر لهم
الا ذلك بالتدبر الصحيح كيف ولولا ذلك للزم في كلامهم ما لا يرتضى احد بمبرز فضلا عن عالم فضلا عن
العلماء الماهرين الثالث انهم صرحوا بان الحروف والصائرو والموصولات واماء الاشارة وغيرها
من الالفاظ التي وقع فيها النزاع لها معان حنيفة ومعان مجازية وكبر ما تروى بهم بصريح وجوب الحمل
على بعض المعاني لكون اللفظ حقيقة فيه دون غيره وهذا انما يستقيم لو كانت الالفاظ موضوعة للمعاني
الجزئية اذ على تقدير كونها موضوعة للمعاني الكلية يلزم مجازية كل ما يستعمل فيه تلك الالفاظ فلا يصح
التفصيل ولا الترجيح وفيه ان تصرحهم هذا مبني على العرف فان المفهوم من هذه الالفاظ في مجلس
الامعاني الجزئية وقاوا انما النزاع في اللغة فصم التفصيل وبه يصح الترجيح مع انه يمكن ان يبقى ان عدم
بعض المعاني حقيقة وبعضها مجاز ان كان من المتأخرين فوجه واضح وان كان من القدماء يتعين ان
يكون مرادهم يكون معنى حقيقة باعتبار مفهومه الكلي لا باعتبار المستعمل فيه مسامحة وتحذير ذلك كان
مما تملك المعاني الخاصة حقا بكونها تصرف الواضع وجعلها فائدة الوضع والا لزم التناقص الظاهر
بين كلامهم وايضا لا يمكن اعادة غيره منهم مع ثبوت المذهب وعليه ايضا ترجم على المعنى المجازي
ظافا وان لم توضع لتلك المعاني الجزئية لكنها لما تبدل عليها بمجرد الاستعمال فيها حتى كاها موضوعة لها
فترجم لذلك على غير ههنا المجازات بل لا يمكن تقدير غير ما عليها فانها المفهومة منها ليس الا كما هو
مفروض القريظ فحينئذ قد بدى مثله على غيره وان كان مجازا الرابع ان تلك الالفاظ لو كانت
موضوعة للمعاني الكلية لكان المفهوم منها لا وبالذات تلك المعاني لان العلم بالوضع سبب في فهم
المعنى من اللفظ ولما كانت المعاني الجزئية مفهومه بواسطة الانتقال الى تلك المعاني الاصلية مع وجود

الغريبة الصارفة عن ايرادها كما هو شأن المجاز والثاني باطل بالضرورة فانه كبير ما يفهم الشخص المشار
اليه يسهن من لفظ هذا الملامح عدم خطور مفهوم المشار اليه بالبال وذلك واضح وفيه ان الملازمة انما تصح
لو كانت الالفاظ باقية على ما كانت عليه ولكن قد حرفت اللفاظ في العرف فحاطق فيها استعملت فيها
كجف لاو المفروض انما هي كثرة دورها في اللسان لم تستعمل في حاطقها الباقى مرور الدهور بل
منع عنه الواضع ووضعها للكليات لتستعمل في جزئياتها فلا يلزم ان يكون المفهوم منها لا الكليات
وان تكون المعاني الجزئية مفهومة بواسطة هذا الواضع الملازمة في العرف ولو ادعى في اللغة امكن
قبولها ولكنه لا يجدي كما هو ظاهر من ان ذلك انما يتم في الحاطق والمجازات المتدولة لا في حاطق الواضع
فيه ان لا يستعمل في الحاطق بل استعمل في المجازات كما يقولوه وعليه مر الدهور وتلفاه الكل بالقبول
وتتركوا الحاطق واساوا صلا من الذين الخامس افعالها لو كانت موضوعة للمعاني الكليات لصح استعمالها
فيها لوجود اقوى سببي الصحة من الوضع والعلاقة مجاز ان بقاها برادتكلم لا يسهو هذا وبرادته
فرد ما يشار اليه وكذا الذي وبرادته شيء مما تعين بصلته والثاني بطا فانا قطع بالضرورة بعدم صحة
الاستعمالات المذكورة وفيه انما انما يتم لو لم يمنع الواضع من الاستعمال كما هو المفروض منهم على انه
مشترك الورد ولو قيل تخلف المجاز عن العلاقة ممكن دون جواز الاستعمال عن الوضع قلنا كلاهما
سببان فان التخلف في المجاز انما يكشف عن عدم عموم العلاقة لا عن المانع فانه مما لا يحصل له على التحقيق
وباقى وللغلو الاخر نص اهل اللغة واهل الكليات موضوعة للمجازات لكانت من متكررات المعنى والثاني باطل
لحصر متكررات المعنى في التفسيرات في غيرها ولو جوب استحضار ما لا يتناهي دفعة لان الوضع للمعنى موقوف
على تصور وهو الثاني باطل بالضرورة وكذا المقدم ودفع الجميع واضح واسما الاخير بن فان تصور
ما لا يتناهي اجمالا ممكن وبكفي هذا على تقدير كون الواضع البشري على تقدير كونه هو الله نعم فالحكم
ببطلان الثاني بطا كالحكم ببطلان الثاني في الشريطة الاولى لكون هذا الالفاظ من متكررات المعاني عند من
يقول بكونها موضوعة للخصوصيات بل اعمية والتقسيمات مبتنية على مذهب القدماء ولا الاصبح منهم ذلك
وهو واضح واما عن الاول فاجاب بعض الفضلاء بالاحتمال على ارادة المصادق دون المفهوم قال ومثل
ذلك في كلام اهل اللغة غير عن برنمويد ابان الفرض الاصلى من بيان معاني الالفاظ للصحيح الاستعمال
وتبرر الصحيح منهن الفاسد وهذا انما يحصل لو اريد المصادق لان اللفظ انما يستعمل فيه واما المفهوم
فلا يصح الاستعمال فيه بالاتفاق وهو حسن وما يقال لو كان هذا ونحوه موضوعا لكل جزئى جزئى
بخصوصه لكان امما ثانيا لا لاوضع للخصوصيات الا في الاعلام ولو كان كذلك لدل على الذات بنفسه
كما يبدل الاسم وهو خلاف البدئية فانراه انما يبدل عليها بواسطة الخطاب لا بنفس اللفظ قطعا وانا
بتصور ذلك لو كان الوضع مجزئيات معلومة كالمشترك واما الحروف فالا استعمال فيها انما هو في الكليات
وانما يجبي المتخصص من الضمان لا الاستعمال فلامنى تحرطها في سلك ما يكون الفصل فيه الى الخصوصية

بر د عليه ان الملازمة الاولى ممنوعة كيف وهو المركة العظمى بين الفريقين لبطان التالى فى الشربة
 الثانية واستعمال الحروف فى الكلمات مضافا الى ظهور طرق المنع اليه بخلاف لاتفاق الكل وبعد فيه
 ما لا يخفى ثم ينقسم الوضع باعتبار الموضوع الى الثلاثة للتقدمة بعين ما تقدم الا ان المتحصل منها هاتان
 احد هما ما اعتبر فيه خصوص المادة المعتبرة لحيثها المعتبرة فوضعه بازاء شيء غنيا كما فى الجوامد او معنى
 كما فى المصادور وبشده الدوران المحفوف بما يقيد العلم به وبسبب الوضع الشخصى ولا ينافيه
 عروض الصكبة والمخرجة له باعتبار التنظقات فان المدا على المادة المعتبرة من دون ملاحظة خصوصية
 اخرى والا يلزم ان يكون غير مائل قطبة الواضع خارجا عن الموضوع ومهلا وهو واضح البطان وكون
 الموضوع خصوصيات المتلفظة باسرها خلاف المفهوم ومنها الثانى ما لا يستبره المادة المعتبرة مع اعتبار
 هيئتها ومنها المشتقات فان الوضع فيها وان احتمل ان يكون شخصا متكررا لانه مخالف للاصل وبعد
 احد او غير مربوط بدليل يقتضيه ومخالف لا قاقهم نعم يحتمل فيها ان يكون هو نفس الهيئة وهو المتصور
 او لا او خصوصيات افرادها وهو المتصور ثانيا بان تصور الهيئة وضعها المعنى اوضع كل فرد منها المعنى
 فمنهم من احتملها ومنهم من اختار الثانى وعلى التدبر بين سبب الوضع النوعى اما لان الملاحظة
 فيه النوع او لانه الموضوع فهو وصف للوضع باعتبار الموضوع كما ان الفسمة السابقة للوضع باعتبار
 الموضوع له فلاحاجة الى ان بقى الوضع فيها اصطلاحا فى الملاحظة وعنوان له مع كونه خلاف ظاهر كلام
 القوم ولزوم ان تكاب مثله هاتوا كذا فى تقسيم الوضع بالشرعى والعرفى واللغوى فان ذلك التقسيم
 ليس الا باعتبار الواضع فعلى ما قلنا يكون الكل على نوع واحد بخلاف ما قبل وادعى الاول امران
 احدهما انه يستلزم ان يكون كل واحد من ضارب وقابل وناصر وعالم مثلا موضوعا للمفهوم بعم
 الجميع من دون خصوصية المفاهيم الخاصة كالضرب والقتل وغيرهما وهو غير مفهوم منه بل المفهوم
 هو الخصوصية وهو من قام به الضرب والضرر ونحوهما واجيب بان ما يدل عليه الهيئة هو نفس الصكلى
 واما الخصوصيات فمن مقتضيات المادة وفيه نظريظهر وجهه مما استسمع والثانى ان ذلك يستلزم
 ان يكون الصبغ المتلفظ بها غير موضوع لعدم نعلق الوضع بما لا يكون مجازا فان العلاقة انما اعتبرت بين
 المعانى دون الانفاظ ولان المجاز من اقسام الموضوع وقد عرفت انما ليست موضوعة على هذا وهو ظ
 ولوقيل ان ذلك انما يلزم لو كان المستعمل افراد النوع وجزئياته وهو ممنوع اذ من المجاز ان يكون
 المستعمل هو المنوع الموضوع نفسه وذلك لان الاستعمال ليس الا بيجاد اللفظ الدال بقصد الدلالة
 وهذا يتحقق فى النوع كما يتحقق فى الشخص غاية الامر ان حصوله فى النوع موقوف على شخصه فى
 الخارج وذلك لا يقتضى ان يكون المستعمل هو الشخص للفرق الظاهريين توقف الاستعمال على
 الشخص واعتباره فى المستعمل نفسه وح يكون الاستعمال على وجه الحقيقة وبندفع الاشكال قلنا
 او لان الاشكال باق وانما يقع لولزم من ذلك احتمال ان يكون المستعمل النوع ولم يلزم منه ذلك

فان المقصود بالتلفظ المستعمل بالذات وبالقصد هو الافراد الا ترى ان الغالب انه يستعمل تلك الالفاظ
في المحاورات من دون تعقل الكلمات وقصد هاهنا ان الاستعمال يتوقف عليه فليز به ان يكون
الافراد والنصوص مستعملة في العرف وثانياً ان مد او ما ذكر على وجود الكلي الطبيعي في الخارج
وبناء استعمال الالفاظ المتداولة بين عامة الخلق في محاوراتهم مع كثرة البلوى بها على جميع كونه من
التخالفات بين النحوص وكونه من غوامض المسائل مما لا يجوز العزل ولا يرتكبه احد كيف ويلزم ان
يكون تلك الاستعمال منهم من دون شعور بالموضوع وهو ظاهر الفساد وهو نظير ان يكون لفظ
متداول بين عامة الخلق غاية التداول ويكون موضوع المعنى لا يفهمونه وبطلانه طقعتين ان يكون
الموضوع هو النصوص فانه المفهوم عرفا ليس الا وثالثا تمنع ان المستعمل افراد النوع وجزئياته تختلف
لوجود ان الصريح فان العرض انما يعلق به كما عرفت غاية الامر ان وجوده يوجد شيء اخر ولا يلزم من
ذلك ان يكون هو المستعمل والموجود بقصد الدلالة والواجب بان المستعمل في الوضع التوحي
هو النوع المستخلص بالمادة كالضارب والفاعل لا مطلق النوع اى هيئة الفاعل مع قطع النظر عن تقيدها
بمادة من المواد وان قلنا بوجود الكلي الطبيعي في الخارج وذلك ان المفهوم من ضارب مثلا هو الذات
المتصفة بالمبدء المخصوص فان كانت الهيئة الخاصة المفيدة به موضوعة للدلالة على فلا تالكال والافلا
يمكن استفادة ذلك منه لان الهيئة الكلية لم توضع له بل وضعت اما للدلالة على ذات مائت له المبدء
في الجملة وحيث كان المستفاد من ضارب هذا المعنى ومعنى الضرب المستفاد من المادة ومن المعلوم ان معنى
ضارب معضاي لجموع المعين المذكورين اولد لا تعلق ذات مائت له المبدء المقرن بها بخصوصه
وعلى هذا كان المعنى متحصلا لكن لا من طريق الوضع بل بواسطة ان هيئة فاعل تدل على ذات مائت
له المبدء الخاص المقرن بها وان ذلك المبدء المخصوص هو الضرب فالعلم بان الضارب ذات مائت له
الضرب موقوف على العلم بهما وبدونه لا يحصل العلم بذلك فلا يكون المعنى المذكور مدلولاً مطافيا
للقطبل من لوازم المدلول اذا الاتقال الى المدلول لا يقتصر الى وسط ولا يحتاج الى العلم بالوضع وحيث
كان المعنى مفهوما من اللفظ بدون التوسط وجب القول بان المستعمل هو الهيئة المخصوصة من حيث
اقرارها بالمادة وان استعمالها بطريق الحقيقة لكونها موضوعة لذات مائت له تلك المادة بصيها كما هو
الطلب وبوجهه قوله المجاز موضوع بالوضع التوحي اذا المراد من وضع المجازات المتصورة بواسطة
نوع المجاز وليس المراد وضع النوع نفسه للقطع به انه لم يوضع شيء ويرد على ان الفاعل يكون المشتق
موضوعا بئنه لا يرتكبه مع قطع النظر عن تقيدها بمادة من المواد حتى يرد على ما ذكره بل المراد هذا
النوع من اللفظ وهو مائت على فاعل مثلا مادة ما مأخوذة فيه والام تكن الهيئة ملحوظة مع ان المفروض
ان الموضوع هو اللفظ وعلى هذا يمكن اختبار الشق الثاني من التردد وبق ان ما ذكر من توقف فهم المعنى
على العلم بالمفهومين مسلم ولم يثبت فساد ما ذكر من كون المعنى مفهوما من دون التوسط لا ينافيه

وإجماعنا فيه لو كان حضور المفردتين متفككا عن تصور اللفظ وتوقف على النظر واما لو كان ضروريا غير
متفككا فلا يحتمل ان يكون حصول المعنى بدون توسط لذلك واما لم يطل ذلك لان ثبت المدعى وبذلك
يظهر جواز اختيار الشق الاول فتدبر على ان ذلك لو سلم يكون مصادرا لتوقف كون المفهوم من اللفظ
ما ذكره على ان يكون الموضوع المخصوصيات فلو تم وتم والا فلا وتم ومنها المركبات التامة والتناقضة
المشتقة على النسبة التوضيحية والاضافية والاستادية التاقصة فان وضعها معانيها التركيبية بحسب النوع
الا أنهم اختلفوا فيه فمنهم من انكره وجعل دلالتها عطفية كالازهرى في التصريح وغيره والعبدى في
المنة كما عن الرازى لنا القطع بان اختلاف التركيب الاضافى والاستادى مثلا بالوضع وبان لو كان
بالعقل لم يصح ارادة كل من المعانى من كل وعدم التفرقة بين الارادتين من اللفظ وعدم اختصاص
فهم احدها باحد هاتوالتوالى باسرها باطلة وليس ايضا بالطبع وهو ظفليس الا بالوضع وهو ينحصر في
المخفية والمجاز بالمعنى الاعم وبطلان الاخبار بالاتفاق بعين الاول مع ان المسئلة من الموضوعات
اللفظية فكفى فيها النقل ولو احاد او المفروض هنا شهرة النقل بالوضع وبان لو كانت غير موضوعة لكان
المجاز في المركب مجاز الاخفية مع ان احد الم يشبث به مع شوجه وتشبهه بامثلة ادارة لغات الحرب
على ساق وشابتلة اللبل على انه يتوقف على الوضع ولا يقول الخصم به فليس مع كونه متفقا عليه بينهما
بل مقطوعا به ولهم افعال لو كانت موضوعة لتوقف استعمال المحمل على النقل كالمفردات وان من عرف
مسمى زيد وقام به مسمعا باعرا بهما المخصوص فهم بالضرورة معناه وفي الاول منع الملازمة فان الاستعمال
انما يتوقف على الاذن لا نقل الاحاد واستعمالها كما في اسماء الاشارة وما ضاهاها والمجاز على الاظهر
على ان المجربات كيف ولا يجوز احد مطلق التركيب كيف ما اتفق وفي الثانى انه لو تم ما ذكره لم يزم ان
لا يحصل اختلاف الافادة في المركبات عند اتفاقها في الالفاظ المفردة ومعانيها لكن الفرق واضح بين
قولنا ضرب موسى عيسى وضرب عيسى موسى وفيه نظر نعم بل يزم بعدم ظهور الاعراب كالوقوف وغيره
عدم فهم المعانى وفسادها ظاهر على ان اقسام المعانى بتوالى الالفاظ والحروف لا يستلزم المدعى لاحتمال
ترتبها على حصول الهيئة المفارقة لذلك بل ليس الا فان الحركات والمفردات من مفومات الموضوع
فما لم يحصل لم يحصل وبمحصوله يحصل الدلالة ومنها المجازات لكنهم اختلفوا في انها واقعة او لا
وعلى الاول هل هي موضوعة او لا وعلى الاول هل وضعها نوعى او شخصى اما الاول فالمتفق فيه الوقوع
وفاق المجل للقطع بوجوده واشتهاره بل والتواتر به ووجود الالفاظ لان فهم معانيها لا بالقرينة بالضرورة
ولا تنفى بالمجاز الا ذلك واشتهار اطلاق الاسد على الشجاع والجمار على البليد شائعا مع الاتفاق نقلها
وتخصيلا على افعالهم بوضمانها بل لغيرهما واخبار ثلثة بطريق القطع بوجود المخفية العرفية وهي
تستلزمه فان حصولها اما بالاختراع او الارتيال ونقطع بعدمه فحين ان يكون بطريق المجاز فكثير استعماله
حتى صار حقيقا خلا لا لسفر ابني حيث انكره لكونه غللا بالتفاهم اذ قد ينحى الفرق وهو غير قاذح وبكفى

في فائدة وضعها الاقادة معها واسماع فوائدها رتقي الكلام اعلى طبقات البلاغة وارضاها ونعم ما قبل
 ان تذكر المجاز في اللغة جاهد للضرورة وبطل محاسنة العرب كما قبل انهم كبار وتعدا ولذا اعتبر الفضلاء
 في صدور ذلك منه ففهم من انكره بحسن ظنه به ومنهم من اوله وهم اقر قوافا واما الثاني فالحق انما
 موضوعه قائم لو لم تكن موضوعه من عدم انحصار العلائق وعدم لزوم الفصل عنها وصحة اطلاق كل
 شيء في كل شيء والملازمة كطلان التوالى ظاهرة مع ان المسئلة لتوبة بكنى فيها الظن ونقل الاحاد
 مع ان الخلاف فيه غير متحقق الا من نادى وان شاع وقرع الاسماع حتى نسب عدم الوضع الى الأكثر
 لرجوع ذلك الى الاختلاف في الوضع حيث قسر تارة بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وبسبب
 الوضع بالمعنى الاخص وهو المعروف عنه ولذا يعرف المجاز باللفظ المستعمل في غير ما وضع له واخرى
 بتعيين اللفظ للدلالة على المعنى وبسبب الوضع بالمعنى الاخص فالتكرار منهم العلامة الشبرازي في شرح
 المفتاح انكره بالمعنى الاول والمثبت اثبته بالمعنى الثاني وبه اعترف الشبرازي في غير موضوع وغيره لكن
 الاذهرى قال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية ككفاي المفردات الحقيقية والى عقلية ككفاي
 المركبات والمفردات المجازية وطبيعية ككفاي اح وهو كما ترى لا يقبل التوجيه الا انه مردود بما ريل نقول
 غايه ما قبل النزاع ان الوضع بحسب الاصطلاح هل يعم المجاز او لا واما انكار كون دلالة المجاز ناشية عن
 الحمل بان تكون عقلية صرفه او ذاتية قاطل بالضرورة والمخالف معاند ونظير ذلك الكلام في القواعد
 النحوية والصرفية من الارباب والباء باقسامه ونحوها قلارب ان الجميع تصرف الواضع وجعله لكن
 باقى فيه ايضا انه هل هو الوضع او لا بسبب ذلك وضعا بل هو قاعدة منه وقانون كلي واما من جعل النزاع
 محصورا بطر ابعاء الى الخلاف في اشتراط نقل احدها وعدم بناء على ان المعبر في الوضع عين اللفظ فلا
 يصح فان الاستعمال غير الوضع مع ان المشتقات موضوعة بالاتفاق ولا يبرقها ذلك واما الثالث
 فالمعروف والمذهب كون وضعها نوعا لا انه فرقي بين ما هنا وما في المشتقات بان هذا الوضع بالمعنى
 الاخص وما هنا بالمعنى الاخص والامثلة هاته الهية وهاته اللفظ الموضوع على الوجه الكلي فيختلف
 افرادها بسبب بل الموضوع في الحقائق شخصا ونوعا في الجملة افراد الموضوع فتاود بما يجعل شخصا عند
 من يعتبر النقل في احادها وهو وهم فان اشتراط الاستعمال اهم ولا يكشف الا عن مطلق الوضع لاح
 خصوص الشخصى ولذا من قال بالتوحي لا يقول بالوضع الشخصى فماتت احادها مع ان نقل الاحاد غير
 لازم بل غير واقع وبشهادة استقراء اللغة واستعمال العرب عدم توقف ائمة الادب عليه بل محصم
 عن وجود العلاقة وجعل مدار الصحة وعدمها عليها وعدم التخطيط من احد في مواقع عدمه وعدم
 تعرض احد بمجمعه وضبطه وللمشروط لولا مجاز تخلط لطمول غير انسان وشيكة للصبيد وابن للاب
 وبالعكس ولكن ان ذلك قياسا واختراعا والفران غير هي والكل ظ الفساد فان التخلط في مثل تخلط
 لعدم شمول العلاقة لها والاولى وجود المانع وفيه نظير القاسم والاختراع انما يلزم لولم يثبت الاذن والمفرد ض

نوبته والاستعمال مبنى عليه ومنه يظهر فساد الاخبار مع كونه مغنيا عن الجواب ومما بين كون وضع
المجاز نوعا فان تجميع ما مر انكشف اذ نه كلبا لاجزئ او بتخصيص ما بقى ان الحقائق وضمها شخصي
والمجازات نوعي مخالف لاتفاق الكل وباطل قطعا يظهر وجهه مما مر اشارة الوجود بقسمه غير
داخل في الموضوع له وزايد عليه كلبا كان او جزئيا خارجا كان او ذهنيا بل تحصل في احد الوهائين
به وليس حاله بالنسبة الى المدلولات الا كمال سائر الاوصاف الطارئة لها كالعلم بالمدلول او الارادة
او الاشتراك في الارادة والانفراد مثلا الانسان موضوع للهبة التي اذا انحلت عند العقل بعزها
بالجوان والناطق وغيره خارج عنه من الوجود وغيره او المفهوم من الالفاظ غير فاجادة ومنشقة جزئية
وكلية ليس الانفس المعاني من حيث ماها قاذوا قامن غير التقات الى كقوامو جودة او معدومة
فالانسان مثلا ماهية مركبة من الجنس والفضل وهكذا واذ اصح الحكم على جميع الاشياء بالوجود والعدم
من دون تكرار وبحث والامر بايجادها والنهاى عنه وتعلقها بماها والردود والشك في وجودها قد دون
انفسها لا فرق في ذلك بين الموضوعات اللغوية والعرفية والشرعية والقوم بين قائل بامر وبكون
الموضوع له هو الامور الخارجية وبكونه الامور الذهنية وبكون الكلمات موضوعة للماهيات والمجزيات
للمخارجية وزاد بعضهم ان جزئيات الذهنية لا لشخص الذهنية والمخارجية للمخارجية وللشأنى تعلق
الاحكام في الاكثر بالمخارجية كقولنا دخلت الدار واكلت الخبز وشربت الماء وبعت العبد واخذت
الدينهم واشترت الدار الى ما لا يحصى وبذلك يعلم ان الالفاظ موضوعة لها دون الصور وجعل لكل
مجاز من باب المشاكلة لوجود القرينة الصادقة مقطوع بفساده فان ذلك يقضى الى اسداد باب الخفية
بان الكلية وار تكاب التجوز في جميع الالفاظ وهو باطل بالاتفاق والجواب ان التجميع استعمال مع القرينة
فان الاكل والشرب والبيع والاخذ من لوازم الفرد وشهد له انه لو قبل الخبز والماء والدار لا يفهم
منه الوجود الخارجي ولو لم يتحقق المسافات في محل لا نسلم استعمالها في الخارجية وانما يلزم لو لم يصح
باعتبار تحقق الماهيات مع ان ذلك على وجه الكلية لا يمكن صحته فان من الالفاظ ما كانت موضوعة
لما لا تحصل له في الخارج كالمستنع والمعدوم ولذا قيل وبالجمللة القول بان الالفاظ باسم موضوعة للحقائق
الخارجية على ما صرح به بعض النحويين مما لا يخفاء في بطلانه لكن في تخصيص الخلاف ببعض النحويين
نظر فان العلامة في النهاية والسبوطي في الزهر قالاه وهو المحكى عن السبكي وابي اسحق الشيرازي
وابن مالك وللتالث دوران الالفاظ عند الصور وجودا وعدمافا اذا ارادنا سبحانه وخلقناه جبراسمنا به
فاذا اعتبر الطن وخلقنا له شجر ميمنا به وهكذا وان قولنا زيد قائم لو وضع لقيام زيد الموجود في الخارج
لكان صدقا لانه وان بعض الالفاظ موضوعة للمعدومات الممكنة والمنتهى وفي الاول ان الشيرازي
فيمكن ان يكون باعتبار اعتبار الخارج في الاعتقاد او المهية ولذا يمكن قلب الدليل ومنه بين ما في الثاني
فانه اهم فان غاية ما يلزم منه بطلان الوضع للامور الخارجية ولا يلزم منه المدعى ولا يتم بالاجماع وهو

مع انه اخص منه على ان الدلالة وضعية يجوز فيها التخلف قبل على ان النسبة ليست من الامور الخارجية
وفيه نظر كما في ما قبل يمكن ان يقال لو كان الكلا موضوعا للنسبة الذهنية فهو ثابت على تحقها فيكون
الصدق والكذب حقيقة باعتبار المطابقة للاعتقاد وعدمها باعتبار المطابقة للواقع فان من قال بانها
للصورة الذهنية لا يقول بما يطابق بل باعتبار كونها مطابقة للواقع الا ان المورد قال قد قطع له اشارة اليه وان
كان سببا ومما مر بان ما في الثالث فانه اخص من المدعى فيمكن القول بالتفصيل ومع ذلك يبقى
وضعها للامور الخارجية فيمكن ان يكون وضعها للمهيات وللآخرين في الكلمات مأمور اما في الجزئيات
فلا ولا ان زيد ليس موضوعا للمهية الانسان من حيث هو ولا بطل لمع قطع النظر عن الوجود من مهية
غير مهية الانسان اصلا فلا يمكن ان يكون شخص واحد موجودا في الذهن والخارج معا بل الشخص
الذهني غير الشخص الخارجي التباين فيقول الظاهر انه ليس في هوية الشخص امر سوى المهية الكلية
لا العوارض الخارجية ولا امر ينسب الى الماهية النوعية نسبة النصل الى الجنس على ما قبل بل المهية
الكليّة اذ وجدت صادرة مستحصّة بدون ضم شيء اليها فهي اذ وجدت في الخارج كانت شخصا واذ
وجدت في الذهن كانت شخصا اخر ولا يمكن ان يوجد الشخص الخارجي في الذهن قطعا علم انه ليس
للاشخاص ماهية سوى المهية الكلية وظان الالفاظ التي تدل على الاستخاص ليست موضوعة لتلك
المهية وللثاني نحو الجزئيات الذهنية لكن الاول لعل بناؤه على عدم وضع لفظ لها وبردها على ما ان
ما ذكره لا يستلزم المدعى لاحتمال كون الموضوع له هو المهية المفردة فاليد وهو الوجود خارج عنه
او المهية المروضة وهو الظاهر قال بعض الاجلة اما نطلع ان المفهوم من زيد مثلا ليس الا الذات الشخصية
من دون التفات الى كونهما موجودا في الخارج او معدومة فيه ولذا يصح الحكم عليه بالوجود والعدم
الخارجين وحاز الترددي في كونه موجودا في الخارج او لا ولو كان الوجود الخارجي جزءا من الموضوع
له لزم ان يكون قولنا زيد موجود في الخارج بمنزلة الموجود في الخارج موجود في زيد وليس بوجود
في الخارج بمنزلة الموجود في الخارج ليس بوجود في الخارج ولكن الترددي وجود زيد في الحكم الترددي في
وجود زيد الموجود وعدمه فيكون الوجود الخارجي وصفا تقديرا بالموضوع له ولو كان وصفا تحقيقا
له لكان الحكم بالوجود والعدم والتردد بينهما بمنزلة اثبات اللازم وفيه التردد في ثبوته وفيه والثاني
باطل بالضرورة وهو ان كان فيه مناقشة من بعض الوجوه الا ان اصله حق متين ومنهم من بنى المسئلة
على المطلوب بالذات والمعلوم بالعرض ولا وجه له فان مدار وضع اللغات على ما اشتد او كثر الحاجة
اليه ولذا وضع الحروف والماهيات وامثالها للمعلوم بالواسطة للواضع ومنهم من جعل النزاع بين
القولين الاولين لفظيا راجعا الى الاختار ومنهم من جعل النزاع في الجزئيات لفظيا ولا يدخل الصور المرشمة
في الصقل من المرات وغيره ولا في الماء على شيء من الاقوال فان من قال بوضعها للصورة لا يريد مطلقا
بل الصور الذهنية وكذا القول في الابصار بخروج الشعاع وقبل كونهما موضوعة للموجود في الخارج فان

عموم الوضع لما ينصرف الى نحو ذلك محل شك لولم نقل بكونه معلوم لعدم كما هو الحق فلو توقف معاجلة
الطبيب او نحوها الى النظر الى الاجنبية وتيسر النظر اليها بالمرات مثلا لم يتحقق الاضطراب اليه اشارة
لبس العلم داخل في مدلول الالفاظ لا في مفرداتها ولا في مركباتها لا في حقائقها ولا في مجازاتها لا بالفعل
ولا بالامكان وبظهر وجهه بنحو ما مر في عدم اعتبار الوجود فيها واستدل ايضا بان كلام اهل اللغة
صريح في ذلك فانهم انما ذكروا في الالفاظ التي ذكرها في العتوانات انها اسماء لمسايقا للمعلومة من الامور
الواقعية ولم يذكر احد منهم العلم في مدلول الالفاظ ومقتضى قواعد الصرف والاستقاف ان المشتق
هو الذات المتصف بالمبدء فاذا كان العلم خارجا عن مدلول المبادئ كان خارجا عن المشتقات وفيه
نظروا كيف كان اختلاف الفهم في معنى قبل توهم كثير من لا تنحصر في دخول العلم في مدلولات الالفاظ
حتى زعموا ان معنى لا يتواءم بالماء النجس ولا تاكل الميتة ولا تشرب الخمر ولا تغسل بغير الفاسق
النهى عما علم ثبوت الوصف له وان ما جهل ثبوته لم يخرج عنه ومنهم من استلزم ان الخلاف المشهور
بينهم فيما اذا انفحص عما يتعلق به الخطاب ولم يقدّر على ان يعلمه واستلزم عدم التعلق مطلبا باصالة
الثبوت واشتراط التكليف بالعلم فاذا انفحص ولم يعلم حاله فيكون خارجا عن الخطاب ويتوقف حكمه على
خطاب اخر فمن شك في انه مستطيع اذ لم يقدّر على تقويم ما في يده لعدم الفهم ونحوه فلا تكلف له
وكذا من لم يقدّر على معرفة المسافة في السفر فلا يدخل تحت حكم الفرض وفي اية البناء يلحق المجهول حاله
بالفاسق للعلّة المنصوصة وهي خطاب اخر لا شرا كهما فيها وفي الحلال والحرام يلحق المجهول حاله بالمباح
لفولهم كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف المحرم بعينه وادعى ان النزاع في المفردات
مثل ان الفاسق اسم لمن علم فسقه والمومن لمن علم ايمانه وهكذا ليس مما يطرح بين العلماء وارباب
الفهم لان عدم مدخلة العلم في وضع الواضع ظاهر كالشمس وفيه نظر فان ما جعل النزاع فيه لا يتعلل
بكونه محل النزاع ايضا فان النزاع المشهور معنون بان الالفاظ هل هي اسام للامور الواقعية او المعلومة
فجعلوا النزاع فيها هو الموضوع له وسحقوا الخلاف لا يستلزم زعمه ومنه ليس بعدم النظر بل كثير
الوقوع كما يشهد له تتبع خلافات جميع فنون العلوم مع ان القول باعتبار العلم في المدلولات ضعيف
غير مصرّف وخروج ما لا يمكن ان يعلم ليس باعتبار عدم دخوله في الموضوع له وهو طبل باعتبار عدم
حصول شرط التكليف وامن هذا من ذلك نعم ما استدلل على اعتبار العلم بوجه ذلك كما باتي مع ان في
خروج ما لا يمكن ان يعلم مما يتعلق به الخطاب مطلقا نظرا فان ما لا يمكن ان يعلم اماما يمكن معه الامتثال
بالايمان به مع غيره ولا فان كان من الاول فلا وجه لمخرجه فان الفرض عدم مدخلة العلم في مدلول
مفردات الالفاظ حتى عند ظهور ذلك مما لا يقبل النزاع وكذا الحال في مدلولات في حال التركيب فان
وضع المركبات خبر متاف لوضع المفردات وهو طبل والآن لم كون استعمال المفردات في المحاورات مجازا طرا
وفساده غنى عن البيان فلا يتحقق ما بان فيه غاية الامر ان من شرط التكليف العلم بالمكلف به وهو اهم من



الاجمال والتفصيل فانه اذا علم ولو اجمالا بحيث بقدر على الامتثال فلا يقع في التكليف قطعاً فلا وجه
لاشترط العلم تفصيلاً وتعيين المكلف به نعم لم يتعين عليه المكلف به على هذا التدبير وليس ذلك
من شرائط التكليف لا عقلاً ولا شرعاً كيفما تطلب بالجملة يجوز اذا امكن الامتثال وقد فرضناه كان
وبالجملة لا دليل على لزوم تعيين المكلف بمحدد للمكلف لا بالفعل ولا بعد القصص لانه ولا عرفاً
ولا عقلاً ولا شرعاً وما بقي من ان تتبع الاحار وكلام الاخبار يقتضي ان المراد من اللفظ ان التكليف
ما يعلم انه هو المسمى لا ما كان هو في نفس الامر فبقية ما فيه وان كان من الثاني وهو ما لا يقدر والامتثال
به فلا يجوز التكليف به لفقد القدرة عليه وكونه تكليفاً بالاباطاق ومن هذا جاء التفرقة بين المشبه
المحمود وغير المحمود عند الاصحاب حيث يحكمون في الاول بلزوم الاحتياط الا ما خرج بالدليل وفي
الثاني بعدم وجوب الاحتياط والتكليف فهذا مقتضى الاصل والقاعدة فلا وجه لتسكت باصالة البرائة
في المقام بل الحاكم هنا قاعدة الاشتغال وعدم التعلق التكليف بالشك في الاستطاعة لعدم مفهوم ونحو
لعدم العلم بالشرط اصلاً وهو خارج عن النزاع واماني المترددين ككون ساقفة ثمانية فرائض فمقتضى
القاعدة وجوب الجمع ولو تردد عظم او وبر او صوف او جلد بين كونه من مأكول اللحم ولا يجب عليه
الاجتناب من الجميع ومنه يبين حكمه ما لو امكن تعيين حاله بما يخص لوجوه من باب الغدعة ولو شرعاً
وعدم اعتبار العلم بدرا في التكليف وعدم منافاة عدمه له كما في الفروع المتقدمة لو فرض انها كانت
وهو في العلم بالاشتغال واما الاول يعلم به كما لو شك في الاستطاعة هل يجب عليه المجابة وكذا اذا كان
له احد التدبيرين ويكون منشواً وانقضى عليه سنة ولا يعلم انه يقدر النصاب فاختل فواقبه والاظهر
عدم الوجوب للاصل وكون الوجوب شرطاً بالاستطاعة وبلوغ النصاب الا ان بقي لما كان الناس
صنفين فالفهم عرفاً وجوب المحض فان المولى اذا امر عبيد بان من كان عنده الف دينار فليات منها
بمائة مومن كان عنده مائة فليات منها بنصف فيفهم عرفاً وجوب المجابة على كل حتى تبين المكلف من غيره
وهنا ما كان للشارع حكماً متعلقان بعبادة احد هما ان المستطيع منهم يجب عليهم الحج والاخران خبر
المستطيعين لا يجب عليهم فيجب على المكلفين ان يتفحصوا عن احوالهم حتى يظهر خطاهم وبالجملة تطبق
الحكم بالامور الواقعة تقتضي لزوم المحض او الاحتياط بما يمكن لو لم يقل بوجوب الجزم بالمتنوى ولو وقع
الشك في حصول شرط الواجب او سبه مع فورية الحكم ومنه السعي في روية الهلال من شهر رمضان
او الشوال والحجة فيه فهم العرف فان المولى اذا قال لصيده من استطاع منك للسفر فليسا فر من دخل
عليه الشهر فليات بذلك فيفهم عرفاً لزوم المحض لمن شك في حصول الاستطاعة او دخوله الشهر ولا يسمع
منه الاعتذار في التردد لعدم العلم والسبب في الفهم تطبق الحكم بالشهر الواقعي والاستطاعة الواقعة
بخلاف ما لو قال من علم بالشهر او الاستطاعة فليات بذلك فلا يفهم منه لزوم المحض والبحث
نعم لو لم يكن له العلم بحصول الشرط والسبب فلا تكليف واستدل لمعتبر العلم في مدلولات بان الطالب

للمفهوم فخر لمطلب خبر المفيد ورو العلم من شرائط القدرة كان قوله لا تستعمل التجسس بمنزلة ان بق
لا تستعمل ما علمت فحاجة فكان العلم داخل في معاني الالفاظ وكذا عدم صحة الاخبار بدون العلم
بالموضوع والمحمول ينضم الى دخول العلم في المعاني وقد خرفت فساد الاول واما الثاني فلان توقف
الاخبار على العلم لا يستلزم دخوله في الموضوع له بل في المراد ايضا وهو ظ ولفاعل ان بطول ان العلم
ليس داخل في مدلول الفاظ وضعا ولا ارادة لا افراد ولا تركيبا وانما المراد المعاني الواقعة حال العلم بها
ولو بالقوة والامكان بشهادة العرف والعادة فالمدار في الخطابات على ما علم صدق الاسم عليه فالخطاب
اذا لم يقدر على العلم لم يكن مخاطبا وان امكن له الامتنال فالخطابات غير عامة لهذه الحالة فلا يجب الاحتياط
لكن فيه خصوص يحتاج الى التدبر فتدبر وتفرع على القولين لزوم الفصل من باب المقدمة فيما هو جهل
بالحال في الواجبات او المحرمات مع الامر او النهي عما يشبه به كالعمل برواية مجهول الحال واما مع عدمه
فيجب احدا الامر بن من المحصن والاحتياط من فروعه التخيير في اجتهاد الاحكام او الاحتياط اذا كان
مثله في حق نفسه اشارة الوضع المخصوص بلسان كالعرب لا يخرج عن كونه اوليا او طاردا على وضع
تعيينا او تعيينا عاما او خاصا ولذا احصر الفوم الوضع في اللغوي والعرفي والشرعي والعرفي في الخاص
والعام وانما قابلوا الشرعي للعرفي للشرف وكثرة القواعد والافهوم من الخاص واما وضع الاعلام فليس
لغويا ولا عرفيا عاما ولا مجازا وهو ظ ولا عرفيا خاصا لان الوضع فيه من قوم او فريق فانه يتغير بما يحفظه
الشرعية بل لانما كان وضعه لطائفة سواء كان وضعه من واحد او من قوم والاعلام ظاهرة عدم كونها
كك تثنائي كلا في وجه وتشارك في اخر هذا في خبر الاعلام العالية في العرف عام او خاصا كالبيت
والنجم والكتاب والافهي منه بلا مربة كما ان اعلام الاجناس من الحفابق اللغوية كك والكلام في
وجود الحقيقة الشرعية باقي واما الاخران فالحق ثبوتهما الاول فللفظ بان جميع ما في ابدنا ما حقائق
او مجازات وعلى التدبر بن يستلزم المدعي والاول ظ واما الثاني فلان جميع ذلك لا يكون مما وضع
اللفظ بازا مولم يستعمل في شيء من معانيها قطعا فانه لو كان كك لوصل التناول بالاحاد لتوفر الدواعي
وعوم البلوى به وللفظ بان تمام ما في ابدنا لم يكن مجازات او حقائق عرقية ولو جود متواتر فيها
كالارض والسماء والماء هذا كله على تقدير ان يكون المفصود اثبات المسئلة بالعلم والافتقار
اصلا لعدم النقل فيما ثبت كونه حقيقة عندنا وهو كثير بل عليه المدار عند العلماء في اثبات الحفابق اللغوية
في جميع الالفاظ الاماثبت فيه النقل وبه يتم ما استدلل بانها لو كانت مجازات لزم الاحتياج الى تقريره في
استفادة معانيها منها التالي باطل بالضرورة فكذلك المفهوم وبان الانسار يتبدنه بالطبع يحتاج الى الدلالة
على ما في نفسه بسهولة والدال عليه بسهولة هو اللفظ واللفظ كما نظر لكونهما علم ولم نفع على مخالف
الامن جعل الدلالة ذاتية وقد عرفت حاله واما الثاني فلو جود الفاظ عندنا تبدل بنفسها على معاني لم يكن
لهذا ذلك لمتى في العرفية العامة كلفظ الدابة والقارورة والجن والحاية والغالب ونحو ذلك وفي الخاصة

كاصطلاحات القنون مما لا يتحصى ولم تقف على مخالف قبل هذه المعبرى مما اتفق عليه العلماء ونفى
 الخلاف عنه الزركشى نعم كلام النهاية صريح في وجود الخلاف في العرفية العامة بل نسبة في الثبوت لها
 مع الى قوم وربما عدل لانهم انكر المجاز كما لا سفا حتى وفيه نظر لعدم الحصار حصوله لابه وعلى
 اى حال فانكاره مخالف للضرورة ومردود ثم مقتضى التفسير بان العرفية مع اللغوية وهو باخذ
 الاصل التاني الثابتة والطرد في الاول قسما الباقية والمهجورة وروا اطلاق العرفية على ما يفهم منه
 المعنى في العرف وهو قولهم حفيظة لغة وعرفا والاصل اتحاد الحفيظة للغوية والعرفية فعلى هذا فالنسبة
 بينها وبين العرفية بالمعنى الاول عموم من وجه وكذا مع اللغوية الا ان الطارئة المهجورة يخرج منها
 هذا واعتبر الفعلية والبقاء فيها والا بالنسبة بينها وبين العرفية بالمعنى الاول عموم وخصوص مطلق
 ولا يخرج المهجورة الطارئة بل تصدق على المهجورة مع ان هذا الاطلاق يصح ابل قطع بعضهم
 بعدم صدقها على الاصلية المهجورة ثم حصر في النهاية العرف العام في اشتها المجاز بحيث يصير حفيظة
 حرفية وتخصيص الاسم ببعض سمياته قال فالصرف عرفا انما هو على احد الوجهين فلا يجوز انبات ثالث
 وهو كك فان الداعي على تحفقه عدم وضع اللفظ بازاء معنى اشتد الحاجة اليه عرفا وهو اما بوضع
 اللفظ لكل واحد وانحصر في بعض افراده او شاع بعضها وهجر الباقي او لا حتى الثاني انما يدفع الحاجة اختراع
 اللفظ لذلك المعنى او استعمال لفظ موضوع فيه مقتضى الجملة والطبيعة الميل الى الاسهل والاكثر فاستمر
 الثاني وترك الاول فانحصر في المجاز بخلاف الاول فان اللفظ يستعمل فيه على وجه الحفيظة حتى يتبادر
 منه الخصوصية فلم يتحصل من المجاز بل استعمل حفيظة حتى حدت حفيظة اخرى وفي المعارج قسم الاول
 بانه اما ان يرمح العرف الطارئة ويرقص السابق كالغياطة والرواية او لا يرمح فيكون مشترك كما كفولنا
 كلاما زيد فانه يقع على لفظه وعلى حكاية كلامه كفولنا هذا كلام امير المؤمنين عند ابراد خطبهم
 وهو مبني على امكان المجاز المشهور كما هو المشهور والتوقف في حمل اللفظ على احد المعنيين فيه على
 القرينة الخارجية الا ان في نسبته ذلك مشترك اخر وجاعن المعروف بل لا يصح فان الشهرة ان كانت
 وصفا فها يحصل النقل والحفيظة العرفية والاكما هو الظاهر فلا يحصل وضه ولا حفيظة ولا اشتراكا ولذا
 شاع بينهم نسبة ذلك مجازا ولا ينافيه الحاجة الى القرينة في ازالة المعنى الخفي فان ذلك لدفع القرينة
 الصارفة او ما في معناه لا لارادة الحفيظة حتى ينافيه هذا على القول بالتوقف واما على القولين الاخرين
 في المجاز المشهور فلا يمكن التساوي بل الخروج عن المجازية لا يتيسر الا بترجم المعنى الثاني وغلطه
 ولذا احصر القوم الاقسام المتصورة هنا بين الحفيظة والمجاز والنقل ولولا ما ذكره بالكان في النقل نظر
 بل هو متطو في معط ثم عدم العرفية العامة امور ليست منها فمنها ما يتسامح عرفاني المكمل والموزون
 ولحدود وهو غير هام من عدم انتساب الى الشيء ومنه في حد حفيظة عرفا ويدهى صدق الاسم عليه وهو
 بمنزلة عن التحقيق فان النقل مع كونه مخالفا للاصل مدفوع لعمدة السلب عن الناقص ولو قلنا وصحة

استثنائه وحلف الزائد ولو قبل لا يهدم الاطراف في الحطب والجبل واستدل بأنه لو صح كون العشرة
الاساعة فردا من العشرة للرب منها وقلة النفس عنها لزم ان تكون العشرة الاساعتين فردا منها ايضا
بنحو ذلك وهكذا الى ما ينتهي في طرف القلة وكذا الكلام في جانب الزيادة وهو ضروري اطلاق
وقبه نظر ظاهر وبويده المختار فهم الجبل في كل التحددات في الفرع نعم وبما خالف بعضهم في بعضها
كما لا سكاني في ظن تحديد الكرو والشهد في قواعد فاحتمل في سن مفارقة الولد في السبع جواز قصه
باليوم والاسبوع معللا بصدق الاسم وعدم الالتفات الى هذا النص اليسير وكذا في المسلم به اذا
ذكر منه او الوكيل اذا وكل في شراء عبد او حيوان لمن مخصوص وفي حد الاخير من منه نظره وان سبقه
اله العلائي من العامة وجعل الجميع ماقطع بكونه تقريبا ومن فروعه من البلوغ والمسافة ونصب
الزكوة وتقدر الحدود و اوقات الصلوة واكثر الجحش واقله واكثر القناس واعضاء الوضوء والقطع
والحول في الزكوة وتعرف اللفظة ونفي الزاني عن البلد وانظار العين وضرب الدية على العاقلة
ومدة الاقامة وعدد التردد والعدد والنجار والاحال المشرفة في العفود وعد التوا من المتقاربين
مساويين في السن واكثر الاولاد في المحبة وتعلق قضاء الميت في وجهه الى غير ذلك ونظير ما مر من
المساحة سابق من صحة السجود على الفراش المكتوب والمجمل الذي يعلوه الوسخ زعماءه بقى في الصرف
انه مسجد على الحجر والفراش وعدمه اطلاق مثل المعاملات من البيع والاجارة والصلح ونحوها على
المعاطاة بناء على ان تسميتهم اباها بيا وغيره ليس الا في الامور المستحقة التي لا يعتنى بشاها كبيع قبل
اللبن واللحم والبفل وما يشبه ذلك واما المعاملات الخطيرة كبيع الدور والمخانات والبساتين والمعامات
والبحار والعيود والجبل الجباد والسلع النفيسة الممنعة فافهم لا يكتفون فيها بالمعاطاة ولا بعدون المعاطاة
في تلك الامور بيا ومعاملة فعلم ان اطلاق البيع مثلا على المعاطاة لتسامحهم وتساهلهم في الاطلاق
فلا بد من دخل المعاطاة في عموم البيع وبرهله ان عدم اكفائهم في الجبل بالمعاطاة يمكن ان يكون على
الاحتياط من خوف الرجوع والفسخ ونحوهما ولا سيما كون المشهور عدم اللزوم الا بالنسيئة ونذا
لا يكتفون بما يلزم بكتبون الخطوط يستحكمونها بنحو اتيه فلزم ان يكون الجميع داخلا في معنى البيع مثلا
وما يشهد لكونه بيا حقيقة صدق البيع عليه في الصرف حقيقة من خبر قرينة عند عامة الناس من المسلم
وغيره وعدم صحة سلب الاسم عنه عندهم وعدم نقل صيغة في الازمنة المتفاوتة من النبي والاصحاب
ولو كان لنقل ولو احاد وعدم تعليمهم مع ان الظاهر ان حالهم كحال الا لاجماع من القائلين بجوازه كما
حكاه بعض الاجلة على جواز بيع السلعة قبل اتلاف الاخر عوضه لنفسه من دون وكالة ولا يكون البيع
الا في ملك وعلى جواز وطى الامة المتباعدة بالوجه المذكور ولا ريب ان محلات الفرج منحصرة في
العقد بن والتجمل والملك والا لان غير واقعين بالقرض والتألف انما يكون مع بقاء الامة في ملك
المالك مع الصيغة المعهودة في التجمل ولا ريب ان المالك لم يحلل امة نفسه له فانحصرت في الملك وهذا

واضح وباشا ظاهرهم التملك والذم بعد التصرف والاتلاف ومن الظاهر ان الاتلاف ليس من
المملكات والاطهر ان ذلك التملك بعنوان البيع بحسب اسباب التملك وليس واحد منها الا البيع
وما يوجب له ما قاله في الذم كذا انما يقتصر الى الايجاب والقبول فبالبيع ضمنى من البيع اما العنى كاشتق
عبدك عنى بكذا فيكنى الناس والجواب ولا يعتبر الصبغ المتقدمة اجماعا هذا والكلام فيه محل اخر
ومنها التحليل والتحرير المضافان الى الاعيان فقد جعله جماعة حقيقة عرفية فيما توافر منها من تعلق
الانفعال بالنظر الى مبادرة المعنى الى الفهم عند اطلاق اللفظ وهو دليل الحفظة وفيه نظره انه يتبادر مع
العرفية وهو ليس من اماره الحفظة ومنها النفي المتعلق بالاعيان كلاصلوة الا يطهر ورجحنا احتمال
بعضهم كونه حقيقة عرفية نفي الفائدة والحمد لله وهو كسابقه اشارة في الحفظة الشريعة ويتضمن
تحقيقه مريم اشود الاول ان ثلثة من القريبين صرحوا بكونها اعم مما لا يعرف اهل اللغة لفظه او معناه
او كليهما او يعرفهما ولكن لم يوضع ذلك اللفظ بازاء ذلك المعنى ومضى المعتزلة الاقسام الثلاثة الاول
الحفظة الدينية فما قال المتنازعون اني من اعماء وضعه الشارع لعناء ابتداءه في ما لا يخفى ثم انما يتنازع في
وقوعه هو الفهم الثاني منها دون غيره فعلى هذا ينبغي ان يكون المفهوم من الحفظة الشريعة عند فهم اعم
مما هو واقع على القول به فان الثابت في الخارج ليس الا ما لا يعرف اهل اللغة معناه وهو قسم من الدينية
فانحصر الشريعة فيه لكن في التهذيب قال ونعني بالحفظة الشريعة اللفظ الذي نقله الشارع عن موضوعه
اللفظي الى معنى اخر بحيث اذا اطلقه فهمهم يتكلم على اصطلاحه المعنى المتقول اليه وهو غير متطبق
على ما مر كالحكمي عن المعتزلة بان اسماء الذوات كالموءمن والكافر والامان والكفر ما لا يعلم اهل اللغة
لفظها او معناه او كليهما دون اسماء الانفعال كالصلوة ونحوها مع انه لا يعدم الفرق بينهما في ذلك بل
المجموع من قسم واحد وهو لا يعرفون معناه ولو سلم فجميع معاني الانفعال ليست مما يعرفه اهل اللغة
قطعا كالصلوة ولكن الخطب في الجميع سهل لعدم كونه مما يترتب عليه شيء يعتد به ومنه ما يظهر من
الحاجبي والعسدي من ان القول بثبوت الحفظة الدينية من خواص المعتزلة وقد عرفت انه ليس كذلك
لكن كونه الخاص من الحفظة الشريعة بل الثابت منها ليس الا ذلك فلا يكون نزاعين الثاني ان الوضع
المتنازع فيه هل يصح اوتسنى احتمالات لكن الظاهر من كثير منهم الاول على اهم اتفقوا على ان الالفاظ
المدكورة يحمل على المعاني الشريعة على القول بالثبوت وعلى اللغو على القول بالعدم وهو لا يتم الا
بذلك وهو لا يوافق احد ادلة المتكلمين يستلزمه كما ان ما هو المعروف في اجتماع المتكلمين بنفيه لا غير
واضا يلزم على التعديل الاخر تعين تاريخ النقل مع اختلافه باعتبار كونه الدوام وقلته ولم يتصرحه
احد اصلا نعم حاجة من الاول اخر حكموا بكونه تعينا مع اختيار بعضهم الثبوت في الجملة ومنهم من قال به
وجعل المسئلة قليلة الحمدوى معللا بان ضرورة هذه الالفاظ خافق في معانيها الشريعة في كلام ائمة
الانطواء مما يبعد التزاع فيه خاصة بعد واستقلال القرآن والاشعار النبوية المتفولة من خبر جمعتهم
يحكم مما لا يكاد يتحقق بدون نص منهم على ذلك الحكم وهو كلام مختل النظام مطلوب فيه من وجوه الانه

لا ريب انه على القول باستعمال الالفاظ في المعاني الحادثة كما هو مطلق به انما صارت حقايق عرفية في
او اخر حصر الائمة على بل واسطه ولا سيما من كان نشر الاحكام منه بل في حصر النبي ص قبا كان
متدا ولا بينهم وكثير الدوران عندهم وعت حاجتهم به وبذلك بسهل الخطب في كثير من المراحل
كما يعلمه الخبير المطلع الثالث هل الواضع هو الله تعالى او النبي ص على تقدير التحسين لخصالات
ثالثها التفصيل بين ماني الكتاب وغيره وراسها ان يكون وضع النبي ص بامر الله صوما وخصوصا
وكلام القوم مضطرب فمنهم من عد الالتي كون الواضع هو الله ومنهم من عت كالسيد في الذريعة
ومنهم من يحتل كلامه التردد او القول الثالث كالشيخ في العدة ومنهم من قال ان كان الواضع هو الله
والرسول ص فهو حجة شرعية ومنهم من هو كلامه صريح في كون الواضع النبي ص كالشيخ جس بل هو
المحكمي عن الاصوليين وهو غير بعيد عن كلامهم وعلى التقادير لما كان التلهود والظن كافيا فيه
وهو في القول الاول لوجه يظهر من التدبر في الحج الابية فالخطب سهل ولذا الوسم لونه من نيناصم
الظان يكون في اول البعة وعلى التدبر بن ترتب عليه ما ياتي من الله وما يقتضي ما قلناه ماني كلام
القوم من الاتفاق في الشريعة بانه ان ثبت الوضع فتكون الخطابات الشرعية محمولة على المعاني الشرعية
والافعلي اللغوية مع انه لو كان الواضع نيناصم في او اخر عصره الشريف او واسطه لم يترتب عليه
ما ذكره وايضا فباورده الناقون من لزوم عدم عربية القرآن ظاهرة الاتفاق على التزام ماني القرآن
محمولا على المعاني الشرعية على تقدير ثبوت الحقايق الشرعية ولذا الجابوا ما اجابوا عن انه لو كان الوضع
على هذا غاية ما يلزم ان يكون استعمال ماني القرآن من الالفاظ على وجه المجاز وهو لا يستلزم خروجه
عن العربية اصلا لما هو المشهور من عدم لزوم النقل في احاد المجاز ولا اشكال فيه بوجه مع ان احادهم
ما الجابوا به وايضا قال السيد في الاتصار لا خلاف بين محصلي من تكلم في اصول الفقه ان لفظ القرآن
اذ اوردوه هو محتمل لامر بن احد هما وضع اهل اللغة والاخر عرف الشريعة انه يجب جملة على عرف
الشريعة ولهذا حملوا كلهم لفظ صلوة وركوة وصيام و حج على العرف الشرعي دون اللغوي وهو ظ
الغلبة فعلى هذا فاحتمال كون الوضع من الله او من الرسول مع اصالة تاخر احداث لباقي ما بنوا عليه من
الثمة لكونه خلاف الطقبة مدفع الاصل اذا تم هذا فنقول اختلف العلماء في الحقيقة الشرعية على تقدير
صكون الوضع فيها تعيينا على قولين المعروف بين الامة نعم وهو الاقوم وفي المستصفي لا سبيل الى
انكار تصرف الشرع في هذه الاسامي ولا سبيل الى دعوى كوفهم فتولة عن اللغة بالكلية كما ظنه قوم
والمحكمي عن جملة من الاشاعة ومنهم بالاقلائي العدم الان منهم من نسب اليه انكار الاستعمال ايضا
وفي المنهاج والحق انما حازات لغوية اشتهرت لاموضوحات مستدعاة وتوقف في الاحكام وما قاله
العصدي ولا ثالث لها فاعلمه بناء على ان التوقف ليس قولا اخر وجه من الاجماع وعلى تقدير الاحتمال
فاقوال ثالثها التفصيل بين الالفاظ التي تكرر وراغا وغيرها واربعا الفرق بين الازمنة بثبوتها في الجملة

لنا على اصل الاستعمال القطع وفاقا لباب الملة وحصول الاجماع منهم وشذوذ المخالف فيهم
بل عدم الجزم بوجوده بل الظن في الكلا في كيفية الاستعمال وهي مما يكفي في تبينها الظن وعليه
المدار في جميع الاصا وهو ما لا ينبغي ان يتأزع فيه فيما يبدل على كونه على وجه الحقيقة لغبار جملة
يقع احاطهم الفريقين بالتبوت على وجه القطع ومنهم من ادعى الاجماع عليه كالسيد وغيره ممن عاصرناهم
وغيره والثانيان نفسا المخالف في ثبوتها في الجملة مع تأيده بالشهرة الظنية وهو يكفي جدا بل يزيد فانه
ليس الامسألة لغوية قطرية بلغة النقل ولو احاد مع ان الوضع وتبين المعنى مما يشكك في احادهما بطريق
اولى والاستفراء فان من تتبع مجد هجر الشارع للمعاني اللغوية وعدم ظهور نصب الفريقين منه ولو في
موضع للمعاني الشرجية مع كثرة استعمالها وتكررها جازا او هذا يكشف عن الوضع قطعاً او ظناً وهو لم يبق
ما لوف معروف في اثبات اللغات بحيث ان اكثر مطالبهم مثبت به ولم ينجش احد في التشب به في اللغات
وهذا منها وان اهل البيت والصحابة وعلماء الاصا في جميع الاصا لم يروا الاستدلال بما اشتل
عليها الكتاب والسنة ولم ينكر عليهم احد على انك قد عرفت ان النزاع فيما يلقى فيه الظن وهو حاصل بما
ذكرنا قطعا وايضا اذا صححنا حال كافة الناس في امورهم من حفرها وجليلها من الحرف والصنابع
والسلطة وفنون العلم حتى في حركات ودودهم ونحوها بدفعهم ومحبته على الاصطلاح والتسمية
وليس هذا الا لتسهيل الامور والاتقان والاحكام وهو انما يحصل بمدون النماذج ان القرينة في معرض
الروايات فاقول ما يكون حصول الظن يكون الشارع بناؤه على مراعاة هذه المحكمة والصحة في هذا الامر
الخطير الجليل المهم به الذي يراودنا الى القيامه مع كون الشاوع اخرى بمراعات ذلك بل هو مقتضى
لطفه وعادته ودينه فبه الكفاية وان لم نقل بثبوت اصل اللغة به لكن الصل مما يكفي به جز ما والا
لزم حل اللفظ على الموهوم فانه اذا قلنا ان هذا الاستعمال من الشارع على وجه الحقيقة يلزم حمل اللفظ
من دون قرينة على اللغة وهو الذي قلنا اذ غير هو قطري الفساد بل ضرره وبه فان اللغات ليست
بناء فمهم معانيها الا على الظن والظهور ولا يحتمل التعدد واستدلالنا بامور اخرى ومنها القطع بان الصلوة
اسم للركعات المخصوصة بما فيها من الاقوال والهيات وان الركوة لا داما لخاصة مخصوص والصيام لاساكن
مخصوص والحج لفصد مخصوص ونقطع ايضا بسبق هذه المعاني عنها الى القهم هذا لافاقا وفي ذلك علامة
الحقيقة ثم ان هذا لم يحصل الا بتصرف الشارع ونقله اليها وهو معنى الحقيقة الشرجية وبرهانه ان
القطع والسبق ان كان في كلام الشارع فالحقمة الاخيرة تستدركه وتوان كان في الجملة فغير نافية
لاحتمال ان يكون ذلك باستعمال الشارع دون نفسه ونقله وهو غير المسمى ولا سابق في الثمرة لعدم
تعيين زمان الغلبة ولا سيما الاكتفاء على كثره والاعتماد في مختلف فيها التسويع والغلبة وما يبقى انكار
التأدي في كلام الشارع مكتوبة باللسان لما يحكم به الواجدان فانه لا شك في حصول هذه المعاني في
الاذهان بمجرد سماع هذه الالفاظ في اي كلام كان فخطا انك تقول هذا التبادلا لاجل الموانسة بكلام

المتفهمه فنقول هذا غير مطلوب بل الظاهر انه لكثرة استعمال الشارع هذه اللفاظ في هذه المعاني والحاصل
 اننا نقول التبادر معلوم وكونه لاجل امر غير الوضع غير معلوم فيحكم بالحقيقة والالم ثبت اكثر الحقائق
 اللغوية والعرفية اذ احتمال كون التبادر بواسطة امر آخر جاز في الاكثريه نظر من وجوه الاول ان
 ادعاء التبادر معلوما فكم يجب كيف ولا ملازمة بينهما فان حصول هذه المعاني عند الشخص في اى
 كلام لا يستلزم كوفها حقائق الا عند فلا يلزم منه كوفها حقائق سرعة بل يحتملها والحقيقة المتسعة
 كما ان فهم المعاني اللغوية في اى كلام كان من الالفاظ لا يستلزم كوفها حقائق شرحه ولا عريضة
 وتحقيقه ان اللفظ اذا كان ظاهرا في معنى عند الشخص يفهم منه عند اطلاعه وهو لا يستلزم كونه الا
 حقيقة عند لا عند غيره الا بتأخير فهمه وهو فيما نحن فيه لم يثبت الثاني ان دفع احتمال كون التبادر
 من الموانسة بكلام الفقهاء بانه غير معلوم غير ملائم فان المستدل لا يكفيه الاحتمال وهو قطع انه مطلوب
 عليه بل يتعين ان يثبت الظهور وما ادعاه من الظهور لا يجده ايضا لاحتمال ان يكون حصول الحقيقة في
 او اخر عصر الشارع لو لم نقل انه لو كان مثبتا عليه يحتمل حصول الحقيقة بعد عصره ولا سيما في الالفاظ
 النادرة وعلى اى حال يختلف باعتبار كثرة الاستعمال وقلة فلا يترتب عليه ما رتب عليه القوم من الضرر
 على الثاني استناد تبادر حرف المتسعة الى كثرة استعمال الشارع نظر اظاهرا الثالث ان ما ادعاه من
 ان التبادر معلوم مسلم ولكن ما قال من ان كونه من اجل غير الوضع غير معلوم من عجب الكلام فان
 المراد من الوضع ان كان تعيينا قوته اول الكلام وان كان تعيينا يحتمل حصوله بعد عصر الشارع فلا
 يجده نفعاد بالجملة ما ثبت من الشارع انها هو الاستعمال فابن الوضع حتى يمكن استناد التبادر اليه الرابع
 ان قوله والالم يثبت اكثر الحقائق اللغوية والعرفية الخ من عجب ما ذكره لاختلاف المغس والمغس عليه
 جد الكف وفي المقام قد جمع حقيقتان اللغوية وما يقابلها ما هو ثابت في عصرنا فيتردد عصر الشارع في
 ان موافقة او بواقي اللغة بخلاف ما لو ثبت للفظ حقيقة في عصرنا ولم تطلع له حقيقة اخرى تبايرها في اللغة
 فإصالة عدم النقل يثبت الموافقة كما انه لو تبادر معنى من لفظي عصرنا وكان له حقيقة اخرى في اللغة
 فيكون اللفظ حقيقة عرفية في المعنى الاول والاشكال فيه وبالجمله هذا الكلام عجيب من قائله ومنها
 ان كثير من العبادات كالصلوة والصوم والحج والوضوء والنفل كان ثابتا في الشرائع السابقة معروفا
 عند الامم الماضية بل وبما ظهر من بعض الاخبار ثبوت بعضها في الجاهلية عند مشركي العرب ومع ذلك
 فلا يبعد دعوى كوفها حقيقة قبل سنة النبي ص فكيف بما بعدهما بعد انتشار الشريعة وما قد بقى ان
 ثبوت المسي في الامم السابقة لا يدل على ثبوت التسمية عندهم اذ من المجاز ان يكون تعبيرهم عنها بغير
 هذه الالفاظ بل الظاهر ذلك لان لغتهم عبرانية يمكن دفعه بان الظاهر انه كانوا اذا اردوا التعبير
 عن تلك المعاني باللغة العربية يسرون بهذه الالفاظ وهذا كاف في ثبوت التسمية قبل البعثة وفيه
 نظر فان ثبوت ذلك في الامم الماضية لموسلم فهو عرف خاص فلا يستلزم النقل في كلام اهل الشرع ولا

حل كلامهم عليه بل مقضى الفائدة حل كلامهم على العرف واللغة لأعلى الاصطلاح الخاص
 ولا سيما إذا كان ذلك الاصطلاح في لغة أخرى كما هنا وهو ما اعترف به المستدل مع أن الصلوة
 مثلا عندهم غير ما هو عندنا كما هو واضح فلا يمنع النقل المذكور لما كنا صدده فما ذكر من اقم لو اردوا ان
 يقيموا ذلك المعاني باللغة العربية عبروا بهذه الالفاظ لا يجدى على انه غير مسلم فوجود المرادف
 للصلوة وغيره في اللغة العربية فلا يمتنع التعبير بتلك الالفاظ ومنها اننا نطعم نحقق الغلبة والاشتهار
 في مثل الوضوء والنفل والصلوة والزكوة من الالفاظ المكررة الكثير الدوران في استعمال الشارع
 واسماها ومع الغلبة والاشتهار فلا ريب في تحقق التبادر الذي هو علامة المحقة فان التبادر انما يحصل
 بما يتسبب عنهما ووجود العلة يستلزم وجود المعلوم وبشكل بان ذلك انما يتم لو كان البناء على هجر
 المحققين للغة فهو اول الكلام والافعال استعمال المجاز مع القرينة كالعام في الخاص والاسد في
 الرجل الشجاع ولومع الغلبة والكثرة لا يقتضي انقلابه الى المحقة وللنفي الاصل وانما نقل لفهما
 المحققين بما حجب افعي بكلفون بما قصته ولا شك ان الفهم شرط التكليف وفوفهم باها نقل ذلك
 البناء مشاركتهم في التكليف ولونقل فاما بالتواتر او بالاحاد والاول لم يوجد قطعا والامام مع الخلاف
 فيه والثاني لا يفيد العلم على ان العادة تقتضي في مثله بالتواتر وانما لو كانت حقائق شرعية كانت غير
 عربية واللازم باطل فاللزم ومثله بان الملازمة ان اختصاص الالفاظ بالغات انما هو بحسب دلالتها
 بالوضع والعرب لم يضعوها لانه المفروض فلا تكون عربية واما بطلان اللازم فللزم وان لا يكون
 القرآن عربيا لاشتماله عليها واما بضمه عربي لا يكون عربيا كله وقد قال الله تعالى ان انزلناه قرانا عربيا
 والاصل لا يمارض المحققين التكليف انما يستلزم فهم المراد لا فهم كيفية الاستعمال فلا يستلزم نقل كيفية
 الاستعمال على انه يمكن ان يكون فهم النقل والوضع متروك للقرآن كما هو المعروف في مثله او فهم
 المراد بالقرآن الحالية وليس دأب الرواة ذكرها مع ان لعدم النقل اسبابا وليس بطردم التعليل بل شايع
 من منع ان اشتراك التكليف لواقضى الى التواتر للزم ان يكون كل الاحكام او عليها ضروريا ولو في الجملة
 على انه قد نقل ثبوته في واحد وقد عرفت كفاية الاحاد فيه لما في التواتر بوقوع الخلاف فيه مناسبا
 لعدم الملازمة مع كثرة نظائره وخرج القرآن عن كونه عربيا على ما اخترناه في واضح اللغات وهما من انه
 هو الله ثم غير لازم اسلا فانه على تقدير كون اللغات من الله تعالى لا تنصف لقطب لغة الا باعتبار نداه
 بين او باها وهذه الالفاظ ما تداه العرب فهي معدودة من لغتهم فلا تشكل مع ان الاصطلاحات
 الخاصة من كل لغة معدودة منها كما هو ظاهر فانه لا يوجب اصطلاحات النحوية والصرفية وانما هما الفالست
 سارية نعم لا يصدق عليها انما حقائق لغوية وبينهما فرق واضح فلو كان واضح اللغة هو الله تعالى
 وواضح المحقة الشرعية يتبين لامرهم وخرج ايضا هذا كله على تقدير ان يكون وضعا تبيينا
 والافعالهم وخرج اظهره المحقق العرفية العامة ولسان الاقوال وما هو ظاهر فضلا عما ظهر مما مر كجوابهم

ثم هل النزاع في الحقيقة للشرعية فيما كان من قبيل العبادات خاصة بوضع كلام بعض بمحض حكم بان
العبادات موضوعا وحكما مأخوذة من الشارع دون المعاملات وفيه نظر فان العموم في الطريق غير ثابت
ككف والنكاح والابلا واللعان والخلع والكفر والايان والحد والفسق والعدالة والنجاسة
مأخوذة من الشارع محترقة حادثة منه كما ان الوقوف بالمسرح من باق على معناه اللغوي وهكذا في غير ذلك
المحقق في الشرايع من ان اطلاق العقد ينصرف الى العقد الصحيح دون الفاسد ولا يبرء بالبيع الفاسد
لو حلف لبيعين وهكذا في غيرهما وهكذا هو اداة الفعل الصحيح لان المسمى متمصرفه نعم قال في المسالك عقد
البيع وغيره من العقود حقة في الصحيح مجاز في الفاسد لوجود خواص الحقيقة والمجاز فيها كبادو المسمى
الى ذهن السامع عند اطلاق قولهم باع فلان داره وغيره ومن ثم حل الاقرار به حتى لو ادعى ارادة الفاسدة
لم يسمع اجماعا وعدم صحة السلب وغير ذلك من خواصه ولو كان مشتركين الصحيح والفاسد قبل تفسيره
باحدهما كغيره من الالفاظ المشتركة وانقسامه الى الصحيح والفاسد اعم من الحقيقة وهو منه محجب ولا
ينفعه التبادر للمروءة والاصح صحة السلب وغيره فكلا على احوال ظهور الامر هنا بعد ما مر في العبادات
وجريان الدلالة فيها لا يحتاج الى تدقيق تام فان الامر في الغاية ومع ذلك نقول كل الفاظ المعاملات
لها حقائق لغوية ولم يستعمل الشارع جلها في غير معانيها غاية ثابتة منه وصدا واشترط جوازها بشرائط
ولا ينافي ذلك لو ثبت زيادة شيء في شيء منها كالمبيع فانه بمنزلة الاجزاء المطلوبة في العبادات
ولذا اول غير واحد منهم ما يسمع من قولهم في المعاملات في مقام التحديد البيع مثلا لغة كذا وشرعا
كذا ابتداء بيات لا يخلو بعضها او كلها من تكلف كما قبل المراد بتحديد ما يجب عرف المتشعبة دون
الشارع او بتحديد صحيحها او المراد بمنزلة بعضها من بعض لتوقف العلم بثبوت احكامها المختلفة عليه او
الكشف عن المعاني الاصلية لها بنحوها في الشريعة فهما واحد بالذات مختلف بالاخبار فمن حيث انما
منصورة بالوجه اللغوي لغوية وبالوجه الشرعي شرعية وفي كل شيء اشارة هل الالفاظ
المتقدمة على تقدير الاستعمال ولو لم نقل بكيفية حقيقة شرعية ظاهرة في الصحيح او الاحكام اقوال ثالثا الفرق
بين الحج وغيره قال الشهيد المأهبة الجملة كالصلوة والصوم وسائر العقود لا تنطلق على الفاسد الا بالحج
لوجوب المسمى به ثم على تقدير الاحكام هل هي اهم بالنسبة الى الشرط خاصة او لا بل اهم ولو بالنسبة الى
الاجزاء في الجملة قولان والاول وسط ومبنى النزاع الاول على ان المدلول في الالفاظ المذكورة
هل هو المأهبة المرادة من العوارض او ما يتعلق به الامر ويكون مراد او مطلوب بافعلى الاول مطلق وعلى
الثاني محمل فعلى الاول اذا تعلق به امر وشك في شرعية شيء او كونه مما يتوقف عليه الامتثال بل يمتنع
بالاحكام بخلاف الثاني لكونه جملة فعادة الاشتغال تقتضي الاتيان به والنزاع الاخير مبنى على الخلط
بين اجزاء المفهوم والمأهبة فمن جعل المدلول اهم لم يفرق بينهما محكم يكون المدلول اهم بالنسبة الى

الاجزاء تعوي بلا على انه بما صدق الاسم مع عدم اجتماع الاجزاء مع ان النزاع في اجزاء المبهة لا المفهوم
 واجزاء المبهة لا المطلوب وفي الاول لا يتغل ذلك كما بان في ذلك يجري الاصل في الاجزاء ايضا
 ونحن نجرى الاصل في اجزاء المفهوم دون المبهة لكونها زوايا بدعها فتشبهت باختلاف للاصل بخلاف
 المبهة كان الشك في اجزاء المبهة فانه لا يجري فيها الاصل فان الشك فيها شك في صدق الاسم والشك
 في صدقها شك في شمول الدليل له والشك في شمول الدليل شك في الامتثال به وهذا مما يجدي مع
 اطلاق الامر به والاغلا وهو ظو عليه لا يفرق الحكم بين التعهبي والاعبي فيجرى ذلك في الشروط
 ايضا وبوجه اخر الصلوة شرعية وما يعتبر فيها الاجزاء مطلوبة ثبتت من الخارج بما امر فلا ينافي تركها سهوا
 وهي خارجة عنها ومطلوبة معها واما شرط الامر بالصلوة بمثل في حال السهو بالناس بان المبهة
 وفي حال العمد انما بمثل بالاثبات بما بالاجزاء المطلوبة واما الشرط بان كانت شرطا لمعها فيلحق
 باجزاء المبهة حكما وان كانت شرطا علمية فيلحق بالمطلوبة لنا عدم صحة سلب الاسم عن العادي
 هما هو خارج عن المبهة جزءا وشروطا وصحة التقسيم بالصحيح والفساد وصحة التقييد بالصحة والفساد من
 خبر نقص ولا تكرار وصحة الاستثناء وظاهر الاعادة في الاخبار وكلام المتشرعة في ترك شرط اجزاء
 لا يفهم ما هيته به ولا ستر اذ في جميع الاوضاع لغة وعرفا عاما وخاصة على ان وضع الشارع على
 طبق وضع اللغة والعرف ولا سيما اذ كان هو واضع اللغات كما اختاره وذكر استعمالها في الاحكام
 كونه قد راى مشتركرا بين الفهمين وهو بنى من وضعها مع تأييده بعد لزوم الجواز في استعمالها
 فيها بما لا مالها لو كانت حقة في الصحيح منها والمستعملة بها كون الباطل المنهي عنها ظاهرة في الصحة
 ولم يزل به احدنا ولا من اكثر العامة بل عدم جواز تعلق النهي بالوكانت موضوعة ومستعملة للصحيح
 فان الصحيح منها ما ان يمكن تحققه هناك ولا نفلي الاول بلزم صحة المنهي عنه وهو باطل عندنا وعلى
 الثاني بلزم ان يكون غير ممكن الحصول فلا يجوز النهي عنه على ان المقصود به التحفة من الجواز وهو
 مما يكفي فيه الظن بالاتفاق وهو ما حصل وللصحيح التبادر وصحة سلب الاسم عن العادة
 والاخبار الدالة على نفي الصلوة عما لا فاتحها ولا ظهور ونفي الصوم عما لا يثبت فيه بالنسبة وقضاء
 المحكمات في العبادات وانما باسرها متعلقات بطلب الشارع وامره ولا شيء من الفساد ككثرت وانما اورد
 توقفة لا يعرف الا من قبل الشارع ولو كانت اساسي للاهم لما كانت كذلك لان المرجح فيها الى العرف
 دون الشرع ودور انما مع الصحة فلو انى بالاجزاء جميعا مع الاحلال بشرط او الاثبات بما مع لم يدخل
 تحت الاسم ولو خلت عن الاجزاء والاركان كلا او جلا في صدق الاسم والقطع بان لها اجزاء معتبرة
 منها ما باق ولو كانت اساسي للاهم لصح اطلاقها مع فقد ما قبل لم انتفاء الجزئية او تحقق الكل
 بعد الجزئية وكلاهما باطل بالضرورة وان القاطلها لو كانت موضوعة للاهم لم تقيد ها غالبا بما يخرج
 الفاسدة بخلاف ما لو كانت موضوعة للصحيح فالظاهر الثاني لان ارتكاب مخالفة الاصل فيه اقل واجوب

عن الاولين بالمنع الامم قربة او خصوصية وهو لا ينفع وعن الثالث بالمعاوضة بالمثل ومع ذلك انما
يجدى لولم يتحقق الموضوع له او المستعمل فيه من الخارج وقد ظهر بامرو شيعة الدور هاهنا وعن
الرابع بمنع القضاء والا ومنع حصر المحكمة ثانيا وعن الخامس انه ان ارد حصر الملاحقات في ذلك فكلما كيف
والملاحقات في غير مكان كقول الصادق ع في صحيح ابن مسلم اذا دخل وقت الصلوة فتحت ابواب الرحمن
وصحى زوراة قال لا يلى جفرهم اسلمحت الله وقت كل صلوة اول الوقت افضل او وسطه او اخره فقال
اوله وخبر محمد بن قيس عنهم قال قال امير المؤمنين ع ذبيحة من دان بكلمة الاسلام وصام وصلى
لكم حلال اذا ذكر اسم الله عليه الى غير ذلك وان ارد ان استعمالها في تلك الحال في الصحيح لا ينفع لكونه
مع القر ينفع ان قوله لا شيء من الفاسدة كان ان ارد بالفاسدة ما علم فساد محقق ولا يلتزم بآرائه
احد وان ارد اعم منه ومما لا يعلم فساد كمن اتى بالمهية المارة مع ما علم اعتبار فيها وذلك في اعتبار
امور متكررة اخر فنقول نعم ثاني قسمة داخل في متعلق الامر دون الاول ولا دليل على منع ارادته في
وجه وهو الفرق بين المذهبين والثمة بينهما على ان ذلك لو اثر في كون اللفظ ظاهري في الصحيحة فذلك
ينضم الى المعاملات فان فيها ليس متعلق خطاب الشارع الفاسدة ايضا مع انه ظاهر الفساد وعن السادس
بان التوقيف لا ينافي ما ذكرناه كاللغات فاما توقيف ايضا مع جواز اخذها من العرف فكما ان العرف مرات
للفقه فمراف اهل الشرع مرات لاصطلاح الشارع مع ان ذلك ينافي استناده كغيره الى الدليلين الاولين
وهو ظاهر هذا كله لو ارد بالعرف عرف الشرع بخلاف ما لو ارد به العرف العام فهو باطل قطعا وعن
عن الجواب وعن السابع ان ذلك مع كونه باطلا وغير ممكن الصحة ثم اذالم يكن وضعها من باب الاشتراك
المعنى مثلا الصلوة موضوعة او مستعملة في المهية بدون ملاحظة غيرها المهية باعتبار الاجزاء ايضا
مشتركة مثلا الركوع قدر مشترك بين امور متكررة وهكذا غابة الامران الشارع لم يعتبر الا بامام من
الصحيح فان خصوصيات خارجة ايضا لولاء لزم كوفها اسماء لالف ما هي وبكون مشتركة لفظا ولا يتقو به
احد او القول بمكون غير الفرق الاختباري منها ابدال اوليت بصلوة واقعية ولعل هذا مما لم يقل به
احد الا العلامة في محل قال واما صلوة الاخرس والجنان والموحي فاما مجاز ويمتله كلام من قال الصلوة
هي الاركان الخصوصية واما غيره فقد صرح جماعة بكونها مقولة على الجميع بالاشتراك المعنى بالتواطي
او التشكيك على ان النقص بالاركان لا يمتنع او يلزم منهم مثل ذلك فيها فضلا عن النفس بغيرها من
الاجزاء او السرا بطول ما نقلهم الا ما قلناه من الاشتراك المعنى او انكار كون غير واحد منها صلوة
او الاشتراك اللفظي ولا يمكنهم القول باحد الا خبرين قنعين الاول وباجملة هذا النفس مشتركة وودا
ودفعها عن اظهرية وورده عليهم ومنه يظهر الجواب عن الثامن مع انه ان ارد صدق الاسماء دون الجموع
في الاجزاء المطلوبة لافعاله مدخلة في محصل المهية فلا غبار وان ارد الصدق في الثاني مع وجود
بل مشترك الورد ووقد عرفت التحقيق وعن التاسع انه يجدى اذالم يظهر الحقيقة او المستعمل فيه وقد

ظهر بامر ومع ذلك معارض بشوع الاشتراك المحض في مثله وان كون الوضع للإمضى الى مخالفة
 الأصل أقل مما لو كان موضوعا مثلا للأخص ولا يتوهم عدم انطباق الكراهة للغير يقين على المدعى فانهم
 جعلوا ثمة النزاع في كلام الشارع مع ان التبادر واطاله مدعاه في كلام المشرع فان قول لو ثبت التبادر
 من غير كلام المشرع فبإسالة عدم النقل ثبت الاتحاد ولا فرق في ذلك بين القول بنبوت الحنفية الشريعة
 وعدمه لتلوه كون المشرع تبعاً للشارع في هذه الاقفاولم تنفك للتفصيل بين الحج وغيره على شيء وما
 علمه بالامر باتمام القامد لا يقتضيه فان وجوب الاتمام بالامر الثاني لا يستلزم صدق الاسم على الأعم
 وهو ظيل يبنى ان يكون مراده ان الشارع لا يتعلق بطلبه واحكامه المضاهية له بالقامد وهو غير المدعى
 وللقول الآخر ان اللفظ وان كان مدلوله المبهمة بتمام اجزاها الا انه يصدق بدون بعضها فهو حاصل
 اجزاء الصلوة الكثير والقيام والركوع والسجود تنويعا في الصدق على ان النقص في اجزاء المركب
 قد لا يوجب سلب اسم المركب عنه فاكفى الانسان المقطوع الاذن والاصبع وفيه بطلان ما اعتبر
 في الموضوع له والقسمة من الجز ولا يتخلل قضاء الصدق بدونه بالنسبة الى ذلك التسمية ان عرفا فمرها
 وان لغة قاطعة والقسمة ضرورية والمثال غير مطابق فان الاذن والاصبع ليسا جزين لمفهوم الانسان
 اصلا بل ليسا جزين لمدلول ما كان علما لفرقه كذا يدعى ان ذلك يستلزم عدم صحه استثناء بعض
 الاجزاء من المركب وهو كما ترى وقد عرفت انه مبني على التخلطين اجزاء المبهمة والمطلوب فتدبر في
 امور الاول بيان الثمة على احوال المتقدمة هنا وفي الحنفية الشريعة فتقول على تقدير عدم استعمال
 الشارع تلك الاقفاول غير ما بها لا يجرى فيها هذا النزاع ومع ذلك يجرى في الأصل في غير المدلول
 اللغوي اذا شك في اعتباره ولو كان وكنا عندنا المشهور وفي المدلول اللغوي حاله حال الأخص في
 الاركان وهذا طريق غيره في غير ما ثبت من الشارع فيه استعمال كما في اكثر المعاملات واما على تقدير
 استعمال الشارع كما هو المعروف فعلى الأعم والصحيح يتحقق الاختلاف في موارد منها تتعلق الاحكام
 فان كلا يجعل المدار على ما اتخذه ومنها المرجع في تحقيق مدلولها فانه على الاول هو عرف الشرع
 بخلاف الثاني لبنانه على الاجال ومنها كيفية الاستدلال فعلى الاول بدفع الشكوك شرطا او شرطاً غير
 ركن بالأصل واما في الاركان وهي التي يتوقف صدق الاسم عليها فلا اعلى قول بان هذا على
 تقدير إطلاق في الحكم بخلاف ما لو كان مجعلا فلا يجزى الأصل مطلعا على الدليل على كفاية التسمية على
 هذا وعلى الثاني لا يجزى الأصل في الشكوك مطلعا لاجال الثاني لعل الحاكم قاعدة الاشتغال ومن حكم
 من قاله بيجز بان الأصل في الشرط كما في القول الآخر لا يتخلل له وجه صحه الا باخبار العمومات
 الواردة في الاعادة الا من امور خاصة مثلا او وروى خبر يبياني وهكذا وهو غير المدعى فان
 الكلام مع قطع النظر عن الامور الخارجة ومن ثم على القول بالأعم يحتاج الحكم بالفساد في خبر الاركان
 الى دليل بخلاف القول الآخر فتوقف الحكم بالصحة على الدليل ولذا الوثائق في ركنية شيء وجزئته

او جزئية وشرطه اوفى كون شرط من شرائط الماهية او العلمية لزمت متابعة الاحوط فانه اذا تردد بين
كونه جزءا او شرطاً لزم ان ياتي بمفرد ثابتة القرينة كما انه على التقدير الاخر يتروك حصول الامتثال
بدونه وفي وجهه الصكل مناف لقاعدة الاشتغال ومنهم من اكتفى بما يتنازع فيه شرطاً او شرطاً بطلان
دليل الخصم تقول بلا على انه لو كان بطلح على ما وردناه عليه لم يرجع فبذلك يحصل الاجماع وهو كالتصريح
ومنهم من ادعى ان الاجماع واقع على عدم بطلان العبادة باى شك بل ينحصر البطلان بالاجماع فما كان
الشك مما يعتنى به العلماء وفيه يجب الاحتياط الثاني لاختلاف الصحة على التقديرين فانها تحصل
على المختار باتيان المبهة مع ما ثبت اختصاصها بمختلف القول الاخر فانها تحصل بالاثبات بالمراد وهو المبهة
مع ما اعتبره الشارع فيحتاج في اتیان الصحة الى دليل بخلافه على الاول فانه فيما تنازع فيه من الاجزاء
والشروط لا يحتاج في الصحة اليه للاطلاق الدال على الامتثال والاجزاء والصحة ثم الصحة المعتبر
عندها هو واقعة الامر على تقدير عدم الملازمة بينه وبين اسقاط القضاء كما هو الواقع فان مفاد الامر
هو طلب ما يتعلق به الامر وهو المأمور به واسقاط القضاء بما يحصل بفعل الغير مثلاً لو فرضنا ان احداً ابتكر
وكان من الاركان في الصلوة او شرطاً من شرائطها الغير العلمية وانقضى الوقت وكان جاهلاً بالجهل
السازج وغافلاً عن قول ح لا حاقب عليه والالزم التكليف بالابطاح ولا قضاء لعدم صدق القوت فانه
فروع تعلق الخطاب ولم يتعلق بالمرور مع ذلك لم يات بالمأمور به فقد سقط القضاء مع عدم اتیانه بالامور
به ثم الصحيح لو قال بحجية الاستصحاب فاستصحاب الاشتغال حاكم عليه ولو لم يقل فقاعدة الاشتغال
بنفسها يقتضى تحصيل البرائة وهي لا يحصل بالشك فان الاطاعة لا تحصل به مع لزومها قال الله تعام اطعوا
الله واطعوا الرسول فيجب تحصيل العلم او الظن المعتبر بما نعم وما يبق لزوم تحصيل البرائة بقدر ما ثبت
الاشتغال فان التكليف باذنه مما افاده الظن الاجتهادى لم يثبت وفيه نظر فان الالفاظ اسام للامور
الواقعة لا للمعلومة ولا يعتبر فيها العلم في حال التركيب ايضا ولا يتوقف توجه الخطاب الى تعيين
المكلف به بل الى العلم بالتكليف مع القدرة على الامتثال والجمع ط بالثبوت لاستترة فيه كما سبغهم
من الاخر من جوز اجراء اصل العدم في ماهيات العبادات تقول بلا على عدم الفرق بينهما وبين نفس
الاحكام وان الاشتغال في الغامض اجالاتات وتفصيلات غير ثابتة فكما صح في الوجوب عن شئ مع
العلم بثبوت حكم محمل له ولزوم تحصيل حقيقته لكل واحد من الاحكام فكذلك يصح نفى الجزم المشكوك
مع العلم بالاشتغال في الجملة قال ولا يوجب امتزاج امور متعددة وثبوت حكم لها الفرق في ذلك
فكما تنحصر من حكم المفرد بقصد الاستفراغ تثبت باصل البرائة واصل العدم فكذلك في ماهيات
العبادات المركبة فاذا حصل ثامن جهة الاخبار والاجاعات المنفولة باضمار ما وصل اليها من سلفها
الصالحين ان ماهية الصلوة مثلاً لا بد فيها من التوبة والكبر والفرائد والركوع والسجود وغيرها من
الاجزاء المعلومة وشككت في ان الاستعادة قبل الفرائد في الركعة الاولى مثلاً هو ايضا واجب

وربما تعارض الادلة فيه فصيح التسك فيه اصل عدم الوحوق فانه يثبت الظن بعدم
ويحصل من مجموع الامر بن الظن بان الهبة ما ذكر لا غيره وتصلب اليقين لو اعتبر مشترك بين الحكم
والموضوع مع اننا نقول لم يثبت انقطاع اصل البرائة السابقة وعدم اشتغال الذمة السابق الابد القدر
بالحكم بانقطاعها واحتج لا يمكن التسك بالاصل وجوابه ظهور الفرق اولاً فان مع الجهل بالحكم
شرط التكليف مرتفع لعدم العلم بتعلقه ولو علمنا ان معنى الواقع حكماً فان بمجرد ذلك لا يثبت الوحوق
او الحرمة لاحتمال عدمها وكونه مباحاً بخلاف ما هنا فان الحكم بخصوصه معلوم وموضوعه معلوم غاية
الامر عدم تعيين حقيقة المأمور به تفصيلاً وهو ليس من شرائط التكليف فان الاقناع موضوعه للامور
الواقعية ولا مدخلة للعلم في مدلولها وكذا لا يعتبر العلم في المدلول في حال التركيب لا فضلاً ولا قوة
نعم بشرط على تقدير عدم العلم القدر على الامتثال وهو مقرر ومن المحصول بان الفرق على ان اصل
العدم مما لا يمكن التثبت به في اثبات المهبات لكونه معارضاً بطله فانه كما يمكن ان يبق الاصل عدم جزئية
شيء يمكن ان يبق الاصل عدم كون الباقي مدلول اللفظ مستملاً به فتعارضوا في استصحاب
الاشتغال خالفين المعارض مع ان الاصل مما لا يكون له قابلية في شخص المهبات فان اعتبار شيء
في مدلول اللفظ من الواضع وعدم سواء ولا يربى لفي الكشف والمرتبة بخلاف وجود المحوادث
فانه مسوق بالعدم وجود اسبابه اذا كان مشكوكاً بوجه في حصول الظن بالحالة السابقة ولذا اشاع
وداع ان الاصل لا يجري في اللغات وما قال ولا نوجب امتزاج امور متعددة وثبت حكم لها الفرق قلنا
ان ادوات مطلق الامتزاج لا بوجه في منع جريان الاصل فهو حق ولا مدخلة له بالمقام بخلاف ما لو كان
الامتزاج من باب التركيب وجعل المجموع شيئاً واحداً او تعلق الحكم به فانه يمنع من جريان الاصل لما قد
عرفت من كونه معارضاً بطله وغيره نعم لو شك في اعتبار شيء معه شرطاً او شرطاً بمعنى ان يربى بدعيه
شيء اخر ويصكون المطلوب بالامر الثاني المجموع منهما كان بالامر الشارع في الصلوة فراءة السورة
او الاستعاذة مع اهل البيت من اجزاء الهبة بل توقف وجوده بالامر يمكن اجراء الاصل فيه فان ثبت
ذلك لما كان بالامر وشك في اشتراط الامتثال بالامر الاول به في الحقيقة بتعدد الامر بين تقييد الامر
الاول وعدمه والتفديد بخلاف الاصل قيد في معناه اذا ثبت كون الصلوة جارية عن الاركان وتعلق
الامر بتمامه كونه مستملاً لا بعداً ولو شك في غيرهما من الواجبات فيجري الاصل في غير الاركان فبان الفرق
بين اجزاء الهبة واجزاء المطلوب وجواز اجراء الاصل في الاخير وفي كلامهم بفرق بينهما حيث مثل
بالاستعاذة وعدم اجزاء الهبة الفرائض وهما مما لا يصح وما حكم بعدم انقطاع اصل البرائة السابقة
او عدم اشتغال الذمة السابق الابد القدر باطل فان الاقناع اسم للمعاني الواقعية لا للمعاني المتعلقة
الاحكام نفس تلك المعاني لا المعلوم منها ولا يعتبر مع ذلك امكان العلم بما يلز في القدرة على الامتثال
به نعم عدمها مع عدم العلم يمنع تعلق التكليف اما الاول فقد مر بانه بالامر بدعيه واما الثاني فظاهر

فأما لو اعتبر العلم فيها الزم عدم وجوب تحصيل الاحكام وجواز ترك تحصيلها وبطلان التالي كظهور
الملازمة مع عدم مقتضى لاعتباره لاختلافه ولا عرفا ولا اعتقادا اما الثالث فطوبى ان التكليف بالاجمال مع القدرة
على الامتثال كما هو المعروف فينا فبذلك ثبت ان الاشتغال بالواقع لا بالقدر الثابت كما مر فيجب تحصيل
البرائة عنه ومما ذكرنا بين عدم جريان الاصل في الموضوعات اللغوية ايضا اشارة المحقق ^{عليه السلام}
اما لا يوجد منها الا واحدة او يجمع منها اثنتان او الجميع فعلى الاول وهو لا يتحقق الا بحصول اللغوية
او العربية في وجهين حل اللفظ عليه تحصيله للعرض وصون الكلام المحكم عن اللغو والبس والالا
لزم الاخر اجمالا للجهل والتكليف بالاطلاق وعدم الفائدة في ارسال الرسل وانزال الكتب كما تبين حله
على الحقيقة الشريفة على تقدير ثبوته مطافه الفائدة في وضعه عليه اتفاق الاصوليين واما على تقدير
اجتماع اللغوية والعربية خاصة فتقدم العربية مع هجر اللغو لظهور اللفظ فيه لكونه هو المتبادر عندهم
قطعا قال الله ثم وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومهم لم يفهمهم وفي الخبر ان الله اجل من ان يخاطب قوما
بخطاب ويزيد منهم خلاف ما هو بلسانهم وما يفهمونه ومع عدم هجره فقد في المعارج والتهابة والتهذيب
والمحصول مشترك وفيه طرفان اللفظ مكان او لا ظاهر افي المعنى الاول ثم نفسه اما ان يتنظرب الى ان
يتبادر منه الثاني او لا فان تبادر فهو المحفظة العربية والاعنفية في الاول ويجازي في الثاني واما بلا حطة
الشهرة لوقبل يتساوى الاول لرحمان كل وجه ويرجوه بوجهه باخر فهو لا يصبر من الاشتراك فان ذلك
التساوى ليس بالوضع والاشترك انما يحصل به الا ان بقى ان اللفظ بنفسه كان ظاهرا في المعنى اللغوي
فلو صار ظاهرا في الثاني بدون تساويهما لزم الطفرة فان ظهور الثاني انما هو لتاكيد الغلبة فتدريج حتى
يتبين فيلزم ان يصبر مساويا للاول قبل التعيين وهو ظم لو كان للفظ اصطلاح خاص كما يكون بلبلد
المتكلم او المخاطب او بلد السوال اصطلاحا ما ان تتفق الجميع او يفتقر فعلى الاول لا اشكال بل يتعين
حل اللفظ عليه واما على الثاني فهل يتقدم عرف المتكلم او المخاطب او بلد السوال فالذي يظهر منهم
في اعتبار الرطل في الكراختلافهم فيه فالحكى عن السيد انه قسم بالمدنى مثلا لتارة بان المتكلم من اهل
المدينة فاجاب بالارطال المعهودة عندهم واخرى بان الغالب كونهم ببلده فاجاب باوطاله واجاب عنه
في المختلف بانه لا اعتبار ببلدهم بل ببلد السائل اذ اطلاق الجواب انما يتم على تقدير علم السائل بالمراد
وهو يكون بحمله على ما يسهل في بلده قال ولذا اعتبرنا في الصاع تسعة ارطال بالراقي وهو خلاف
حادقهم وفي الذخيرة بسد نقله عن السيد باقمهم من اهل المدينة فيبنى حل كلامهم على حادة بلدهم
وحده انه لو قال الظاهر ان السوال كان في المدينة والا قرب ان الاو ان انما يحصل على بلد السوال
كما لا يخفى على من تتبع مجازى العادات كان احسن وحكى الجواب عنه بان المهم في نظر الحكم رعاية
ما يفهم السائل وذلك انما يحصل بمخاطبتهم بما عهد من حادة بلده وفي المعالم وكلامهم في هذا المتجه و
صريح ولده في الاستقصاء والمتقى في ووضه والاصفهانى في شرح الروضة وظاهر المشارق وفي

الرقص من جملة ما حل نفسه به العراقي ان المرسل عراقى فاقناه م بلفظه وعادة بلدهم لو جوب كون الخطاب
 من المحكم من نفسه ما حل به على ما حل بالخطبة الى ان يدل دليل على ارادة المعنى المجازى من عند امن
 الاغراب بالجهل وذلك يقتضى وجوب وجابة ما يفهمه السائل وتمازى وجوبه بايجاب حقه بافهمه يقتضى بما واف
 بلدى بينهم الاظهر حل كلامهم على اصطلاحهم حلا على عادة الناس وضعهم وشربهم ففهم حقاقتهم وايجاب
 شاربهم وحرهم وغيرهم فى مكانهم ودينهم فيها وهذا امر بقة ممر وقته غير محض على احد عند التدبر
 مرجع بين كافة الخلق ولذا قدمنا وقد علم الصكل الخطبة الترسجة على اللغو بقرينة نعم لو علم عدم
 علم الخطاب باصطلاحه تبين عليه متابعة الخطاب او بيان اصطلاحه والا لزم الاغراب بالجهل والتكليف
 بما لا يطلق وهو يتم اذا كان وقت الحاجة وامان غيره فيجوز ان يبق بعدم الفرق تنوع بلا على لزوم العصب
 على الخطاب فى تحصيل ما يتوقف عليه فهم الخطاب ومما يؤيده عدم متابعة تيناهم او صباهم لغات
 السائلين فى خطابهم ومعك الما فهم فلم يردنه الا بالمرية وقصته اروس وليس من امر بسانى
 اسفران ثبت لا يقتضى به ويرد على ما ذكره امور الاول ان ما ذكره فى المختلف من ان الملاق
 الجواب انهم على تقدير علم السائل بالمراد وهو يكون بمصلحة على ما يسهل فى بلده فانه لا يتم اذ فرضا
 كون السائل عالما باصطلاح التكلم وهو المتنازع فيه والمفروض فى البحث وفى غيره اذا كان محل
 الحاجة او مطبعتين ان يخاطبه التكلم باصطلاحه لعدم جواز الاغراب بالجهل والتكليف بالابطلاق كما
 لو فرضنا عدم علم المتكلم بنوع اصطلاح للخطاب تبين ان يخاطبه باصطلاح نفسه وكلاهما خارج
 عن المتنازع فيه وما ذكره من قصبة الصاع ان ثبت بديل اخر فلا كلام فيه وان كان الما ذكره فى كالمسئلة
 بلا فرق ولا محجة فيه الثانى ان ما قرى به فى الذخيرة لا يجدى هنا فان ما يشهد له عارى العادات انما
 يكون فى العادات الواقعة فى البلاد لا مطا لارى ان الواظا ونحوه لو حكى فى الموازين امور امكن
 كما نحن بصدده ولا يكون حله على عادة بلد الحكاية واضع ومع ذلك خصوص بالموافق بين الثالث
 ان ما ذكره ومن ان المهم فى نظر المحكم وعابته ما يفهم السائل حق ولا يجديهم فان التكلم على اصطلاح
 المتكلم اذا ثبت كونه على عارى العادات فالاهتمام انما يقتضى مراعاته او اقامة الفرقين لقول او ادخله
 قالمهم فى المقام محقق عارى العادات فى مثله ولا ينفه ما ذكره على اى حال لاننا فى الاهتمام فى امر
 السواد حل الخطاب على اصطلاح المتكلم الرابع ان ما ذكره من مراعات الخطبة وتكون الخطاب جاريا
 عليها الى ان يدل دليل على المجاز فهم من غريب الكلام فان شئنا من الصور لا يستلزم المجاز وان كان
 بعضها ظاهرا فان استعمال الكلمة على اصطلاح المتكلم نفسه ليس فيها عجز على التقدير من الاخرين
 كونه من باب التسمية فى الاستعمال لاس باب الاستعمال بالملاقعة فى تكون عجز او هو ط لا ترى ان
 التكلم بحم بالعربى وبالعكس وهكذا ليس فيه عجز واغرب منه انه جعل ذلك مقصدا الى مراعات
 اصطلاح الخطاب مع انه لو لم يدل على لزوم التكلم باصطلاح نفسه ومما ظهر تقدم عرف المتكلم مط

سواء كان مختصا به او مشترك بينه وبين غيره ولا سيما مع تعدد المتخاطبين واختلاف اصطلاحاتهم وتعدد ما
قانه تبين جملة على اصطلاح التكلم فانه لو حمل على اصطلاحاتهم لم يستعمل اللفظ في المعاني المتعددة
بخصوصاتها وهو باطل كما بان باختلاف الاحكام بمجرد اختلاف الاصطلاح من دون مدحلة امر اخر
وبطلانته حتى عن البيان وفي كلام غير واحد تبين جملة على الثاني معللا بانه لو لزم مخاطبة كل واحد من
الذين غير اداة ظاهر مع مجرد من القرينة وفيه ما فيه هذا اذا كان للتكلم اصطلاحا ولغة واما اذا لم
يكن كذلك كما لو ورد خطاب من الله ثم على قوم فالمدار في غير الالفاظ الشريجة على حالهم وحقايقهم
عموما وخصوصا بالاختلاف ووجهه هذا كله بالنسبة الى المخاطبين واما بالنسبة اليه فان ثبت اتحاد
عرفه فادعهم علما وغلطا لا اشكال وكذا الوشك في حدوث الاختلاف وعدمه لا صالة عدم النقل
كما الوشك في التعدد والوحدة لا صالة الوحدة وتطوره واما الوشك في الاختلاف فالمعتبر عرف المخاطبين
لاختصاص الخطاب بهم دون الغائبين ولوحث اختلاف كما لو كان اللفظ حقيقة لغوية ووجدت في
العرف له حقيقة عرفية عامة او خاصة فان كان مقدمه اعلى وورد الخطاب فالخطاب تابع للثاني لكونه الظاهر
عندهما والمتبادر وهو لسان القوم وان كان موهرا فالاول لما سمعت وان تبين زمان احدهما ففي
بعضهم البعد عن الالتفات به حلا على تاخر المشكوك وان شك في زمان حدوثه وكان عرفا خاصا كالحقيقة
المشتركة او الشريجة على القول بشيوعها بالتعبن فالاول ايضا لا صالة عدم النقل وان كان عرفا عاما فقد
اختلفوا فيه فمنهم من قدمه وهو الاظهر لندرة النقل في العرف العام بعد الشرع فيلحق بالاعم الاغلب
مع ان طريقة الشرع منطبعة على العرف خالبا دون اللغة واستدل بالاستفراء وعلله بعضهم بان تتبع
المخاطبات الشريجة كاشف عن ان طريقة الشارع هي طريقة العرف في المحاورات والمخاطبات دون
اللغة او ودان الاستفراء ان كان فيما علم كونه عرفا لاهل عصره فلا كلام وفي غيره لا استفراء ويمكن
دفعه بالعناية والتدبر للقول بالاخر صالة بقاء المعنى اللغوي وبرده ما تقدم وما في غاية المراد اذا تعارض
حقيقتان لغوية وعرفية يحمل على العرفية في الاصح لان العرف كالناسخ ولسبق الذهن وقبل يحمل
على اللغوية لورود الشرع بلغة العرب فمالم ينقل الشرع لفظا الى معنى فهو باق على اصله هذا اذا
غلبت العرفية على اللغوية فيه ما فيه نعم لو لم تعرض للمعنى العرفي اذ باب اللغة تبين تقدم اللغة فان
تركهم وهجرهم بوهذ من بعد حصوله في عصر الشارع ولا سيما مع قصر مجهم او بعضهم بنى العرفي هذا
كله اذا امكن حل اللفظ على ظاهره واما اذا لم يمكن ففيا يكون لللفظ حقيقة شرعية او اصطلاحية فاذا
تعدت اثنين جملة على الحقيقة اللغوية او العربية ان كانت وفي المختلف في بحث صلوة الجمعة اذا دار بين
الحقيقة اللغوية والمجاز الشرعي فحمل على الحقيقة اللغوية اولى اجمالا لكن قال بفصلية اسطر شمس
على المجاز الشرعي ومنهم من استظهر عدم الحمل على المعنى اللغوي مع تعدد المعنى الشرعي معللا بعدم
الحصر انتفاء ما يقتضى الترجيح فان استعمال الشارع هذه الالفاظ في المعاني اللغوية بان ثبت ففي غاية

التدرج والشذوذ على المتخاوة المتعارض بين المعنى اللغوي والمرقي من تقديمه الى قلو تعذر
 حمله عليه تبين حمله على المعنى اللغوي ومنهم من انكره وبالعكس على القول الآخر وليس ذلك من
 باب المجاز بل الظاهر كونه من باب التبع في الاستعمال وهو صرف متداول وانظر من جعله من باب
 التبادر على تقدير تعذر العمل على الحقيقة واسا صرف الى المجاز لكن لا يتخلو اما ان لا يكون اللفظ حقيقة
 حرفية وشرعية تبين حمله على المجاز اللغوي واما لو كان له احد معانيه فيعمل على مجازها نفسها او على
 مجاز اللغوي وجهان الظاهر الاخير فان بناء الاصطلاحات او العرف العام ليس على حجة اللفظ مطم بل فيما
 تحقق لهم اصطلاح او عرف يتحقق ذلك بالنسبة الى نفس المعنى المصطلح عليه والموضوع له لا مطم فلا
 يتجاوز الى غير ذلك من مجازاته هذا كله مع اغراض التبين من تعدد المجاز ووحدة تدويره على تقدير
 الثاني بالنسبة للمقام الاعمى واحد افلا اشكال واما اذا تعدد فان تبادر فيصير مجازا فيعامل معه
 معاملة وان كان احدهما شهرة تبين حمله عليه ولذا على القول بعدم ثبوت الحقائق الشرعية ذات تعذر
 الحقيقة الحرفية او اللغوية تبين جل اللفظ على المعاني الشرعية وكذا اذا كان اعظم مقصودا من الباقي
 او اقرب الى الحقيقة ولو تعارض بين الثلاثة فالاشهر مقدم على غيره فان مدار الامر في دلالة الالفاظ
 وحملها على المراد على ما يتبادر فيها سواء كانت حقائق او مجازات بالمعنى الاخص والاعم في الكلمة
 اولى الارباع ولا شك ان الاشهر به مدخلتها في السبق اقوى من اقربية احد المفهومين من الآخر
 بالنسبة الى الحقيقة واخطبه قصد اولان المثلون بحقوق المشتبه بالاهم الاغلب ولا ينافي ذلك كونه
 مسببا للسبق والتبادر كما توهم بعضهم جعل مقتضاه تقديم الاشهر وان لم يكن متبادرا عنده فان ملاحظة
 الشروع والعلية يتبادر ما هو الاهم الاغلب وهو مقتضاه هنا ولو كان اهم لما يجدي هنا الا لاجل استلزامه
 السبق والتبادر ولذا التوردد في الامر بين حمله على الاستحباب او الوجوب الشرطي وفي الصام بين
 التخصيص ومجاز آخر تقدم الاول ولو تعارض بين الاقرب والاعظم مقصودا فالأخير مقدم فان الاهتمام
 بحسب القصد اقوى في الترجيح وهو طلب التدبر ثم منهم من حصر اسباب تبين المجاز في الاقربية والاطهرية
 والاعطية بحسب القصد ومثل الاول نحو لا صلوة الا بظهور والثاني بالنسبة ورفع عن امتي الخلاء
 والنسبان والثالث بقوله تم حرمت عليه بحكم المستحق الاول جعل الاقرب في الصحة وفي الثاني نفى
 المخرج وفي الثالث الاكل ومنهم من حصرها في التبادر والشهرة والقرب وفيهما نظر فان مدار فهم
 المطالب من الالفاظ على الظهور والسبق فماله بوجه شئ اليه لا تبين المعنى فلا تقابل الشهرة والقرب
 وكون شئ اعظم مقصودا مع الظهور والتبادر الا ان يقدم من المراتب المناسبات العظيمة التي لا بوج
 طين الارادة من حيث اللفظ وهو باطل مع انني تركت الاول الشهرة والثاني الاعطية بحسب القصد مالا
 يخفى ثم ينقسم الاقربية وغيرهما سائر الى ما يكون باعتبار ذات المعنى وهو طو الى ما يكون باعتبار امر
 ينسب اليه او خبر من الامور المتخارجة وان كان بالاعتبار الاول مساو لنسبة اليه كما في الخطاء

والنسيان والصلوة باعتبار الرغب والنفى في المحدثين المتقدمين وبناء على كون المجاز فيهما في الكلمة
كما أن التمثيل هناك كان بهذا الاعتبار أيضا وبجميع ما مر نظري في مجاز المحدث يظهر بالتدبر ثم هل
يرجع القرب للارادة بنفسه او متوسطا كونه منطوقا للاشتهار الاول فان القرب والبعد بين المفهومين
مع اشتراكهما في اصل العلاقة مدخلية لقوة الانتقال وضغط مع قطع النظر عن الامور الخارجة
وبذلك يشهد الوجدان الصحيح والطبع المستقيم وما بق ان تقارب المفهومين بحسب الحقيقة لا يقتضي
استماع افكاهما في الصور كما ان استماع افكاهما بحسب التصور لا يقتضي تقاربهما في الحقيقة ولو سلم
فلا يلزم منه الحكم بالارادة اذ قد يتحقق التلازم بين الشئيين في التصور ولا يجب حل الموضوع
لاحدهما على الاخر فيهما وفيه ولثاني ان قوة العلاقة في المجاز وشدة المناسبة فيه من اعظم دواعي الرغبة
في استعماله الغضبية الى قلبه واشتهاره ولذلك ترى ان اشد المجازات مناسبة للمعنى المحقق واقويتها
علاقته مع اشهرها استعمالا في الكلام واكثرها وقوها ودورانها في المحاورات وحيث كان القرب من
الحقيقة سببا بعدد في التعيين توقف الحكم به على عدم العلم بانتفاء الواسطة اذ لا تأثير للامارة البعيدة مع
العلم بانتفاء القرية وح فان كانت الواسطة التي هي الاشتهار سببا للتعيين توقف الحكم على انتفاء
العلم بعدمها خاصة والا كان موقوفا على عدم العلم بانتفاء واسطته ايضا واختص اعتبار القرب من الحقيقة
بصورة الجمل بحال الاشتهار والبيادار معا وفيه ان القرب وان قلنا بانه يقتضي غالباً الى الاشتهار لكن
له بنفسه قوة لتعيين المراد فلو علم بعدم الاشتهار او بثبوته او شك فيه فله قوة للترجيح وان اختلفت في
الصور وهو المطلوب على انه اعترف بان قوة العلاقة في المجاز وشدة المناسبة فيه من اعظم دواعي الرغبة
في استعماله وهو مما يكفي للتعيين ويقتضي البعدون ملاحظة ما ذكرهم من الشهرة المسيية منه وما مر تبين
وجه تقديم اقرب المعاني لو دار بينه وبين غيره فيما اذا تردد النقل بينهما ويكون النقل تعيينا لكونه في حكم
المجاز بخلاف ما لو كانا متساويين او كان النقل تعيينا فتعين فيهما التوقف اما في الاول قطو اما في الثاني
فلان مدار النقل على ما يتعلق بالمراد لا يدخل له بالقرب والبعد الا ان بقي الفاصل في مثله مرات
القرب وقبسه كمال التردد النقل بين التعيين والتعيين فيمكن تقديم الاول للقلبية فيجري فيه ما جرى
فيه وكذا الكلام في المشترك اذا اشتهر في احد معنييه او معانيه وبترفع عليه حمل الطهارة في اية المس
على الطهارة من المحدث على الاظهر من كونها مشتركة بينه وبين ما برع الخبث وتقديم اشهر الاسامي
والكنى والانتفاء على غيره في الاساس بدو خبرها خلافا لبعض الاول اخرجت منع منه ولم تقف له على
شئ واغرب منه انتقال لارب انه عند الملاحقة ينصرف الذهن الى المشتهر لا الى غيره من المعاني ومع
ذلك فلا يجوز الاعتماد على هذا الانصراف اشارة للفظ المستعمل في العرف والعادة اما ان يكون
مداره على التسبب او على كشفه عن مدلوله ففي الاول ينزل على ما ثبت بالدليل ويتبع وهذا طريق
معروف ثبت في المحاورات العرفية كما لو قال احد لغلمانا انه اذا قلت الله اكبر فاضربوا اعناق المحاضرين

فمن هذا الباب حكم الشاعر في الوصية بالسهم على الثمن وبالحزم على العشر وبالشيء على النديس
 وفي التذرية بالصدق بمال كبير على ثمانين درهما على الأقوى وعلى السدس في الأول والسبع في
 الثاني في قول آخر وبسحق كل مملوك قد تم على من مضى في ملكيته ستة أشهر فصاعدا وبصوم زمان
 على خمسة أشهر وأوجع على ستة أشهر ومما يناسب جعل سكوت البكر كاشفا عن الرضا مع كونه عام وخلافا
 التقدير من الصدق كاشفا عن خمسة أشهر وأما الثاني وعليه مدار نظام عيسى بن آدم من بدائنتهم
 إلى فانيتهم في محاورهم فالظاهر منه الخفية إذا كان مجردا عن القرينة سواء كان منقادا للمعنى أو متعددا
 فإن بذلك خرج عادة أبواب اللغات وعلمه استغناء محاورهم بحث لا يشك فيه أحد على أنه لولاه
 لا ارتفع التفاهم من البين ولزم التردد بين الجاز والخفية وظلمة الأعمال وشوبه وجواز حصول من
 حل اللفظ على الخفية وتكذيب من أسند إلى التكميم الخفية بمجرد الإطلاق وتعيمه على غير ذلك
 والكل ظاهر الفساد ولذا وقع على هذا الأصل الاتفاق بل الضرورة في جميع الأسفار والأصناف في
 جميع اللغات فلا يحل لفظ على غير الخفية إلا بالقرينة هذا مع أن فائدة الوضع وهو اعلام في الضمير
 باللفظ الموضوع للمعنى مما يحصل بما هو القاعدة التي عليها مدار وضع اللغات على ما يظهر بالاستفراء
 وعلى أي حال هو مما لا ريب فيه ولا شك يعتبر به وعليه يبنى أحكام الشرح وخطاباته من البداية إلى
 النهاية بل أحكام عامة الصاد وخطابهم ولا يخرج منه إلا ما مضى من التسيب إلا بالدليل وماسرمان
 صحة قولهم الجاز مخالف للأصل مع وجهه ومقالته في المشارق لأن أن الحمل على الخفية طمأوني من
 الحمل على الجاز الأثرى أن علماء البلاغة الطبقوا على أن الجاز يبلغ من الخفية فمن غريب الكلام لو أراد
 به ما يأتي ما قلناه فإنه مع كونه مخالفا للاتفاق يستلزم أن يحتاج الخفية إلى القرينة وهو أيضا مخالف للاتفاق
 والوجدان وما ذكر من البنية الجاز أن أرادته تعين حل الكلام عليه فهو كما به ولم يرد القوم منه
 ذلك قطعاً عن أن البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع حسن التظم والتأليف وسلامته مما يحل بالقصاحة
 ولا ريب أن هذا كما يحصل الجاز فكذلك بالخفية بل قد لا يحصل إلا ما حكما إذا كان المقام مقام البيان
 والتوضيح فإن المطابقة لمقتضى الحال لا يحكماء تحقق فيه إلا بالخفية والتصریح كيف ولو كان استعمال
 الخفية متصفاً بالبلاغة لزم أن لا يكون القرآن بلغا أصلاً أو بقاءه وكلها باطل بالضرورة فالحال لا يقتضي
 الجاز في جميع الأحوال حتى يكون الجاز يبلغ من الخفية بقول مطلق بل لكل مقام مقال ولكل مقال مقام
 وإن أرادته البصيرة في الدلالة على المطلوب من الخفية لكونه بمنزلة الشيء بينة وبرهان كما هو مراد
 القوم وبه صرح محققهم فهو مع كونه مخالفاً لظاهر كلامه يكون اجتناباً طمأولاً سيما بالنسبة إلى ما أكسب
 فيه فاذ ذلك لا يستلزم حل اللفظ عليه عند الإطلاق نعم ذلك إنما يجدي إذا كان المقام مقام يقتضي ذكر
 الأخبار وهو نوعان بسده محل منع وبشده له الرجوع إلى المحاورات القرينة وقصيرها ولا سيما الشريعة
 التي يقصد بها إفاء أحكامها في الأحكام المتأدية والفرد المتطابقة هذا كله فيما كان اللفظ خفية واحدة

او اكثر واستعمل ولم يقترن خبر بنيتها في قولها ولو اتصل في معنى او معان ولم يعلم كونه حقيقة او مجازا
 فيه فلا يخفى اما ان يكون له حقيقة ثابتة وادناه او لا وعلى الثاني اما ان يكون المستعمل فيه واحدا او متعددا
 ففي الاول اختلافوا فالسائد ان على الاصل في الاستعمال هنا ايضا الحقيقة والمجهر وعلى ان الاستعمال
 اعم منها ومن المجاز وقال الخواص ارمي الاصل في الاطلاق الحقيقة وان كان مشهور او في كسبهم مذكروا
 الا ان ظني ان هذا الاصل ليس له اصل بنى الاحتاد عليه ولا يحصل ظن يمكن الاستناد اليه كيف ولهم
 قد صرحوا بان المجاز اكثر في اللغة والطب فوالى انه ابلغ من الحقيقة فكيف يحصل بجم واستعمال اللطفي
 معنى الظن بانه معنى حقيقي له فهم اذا كان استعمال اللفظ في معنى قد شاع وذاع وتكرر وتكرر بما يحصل
 الظن بانه معنى حقيقي له وتحقق ذلك في اكثر المواضع التي تمسكوا فيها بهذا الاصل معلوم الانتفاء ومنهم
 من فهم منه جعل الاصل المجاز ومنهم من فهم منه التسمية بذلك ومنهم من فهم هذا من عبارة ابن جني
 المعروفة وفي دلالة استعماله نظر بل اولها ما هو ذن بالتوقف ومن العجيب نسبة القول بان الاصل في
 الاستعمال الحقيقة هاتالي المشهور وهو فرقة بلا مزية واقصى ما يبدل عليه الا خبر كون المجاز غالباً وهو
 لا يستلزم المدهي فانه لم يعلم انه اراد ذلك مع القرينة او لا لولم يورد ذلك كلامه بالاول كيف وقد اشتهر
 ما من عام والا وقد خص جمع ذلك لم يجعله احد على الخصوص ومنهم من نسب الى المشهور التوقف
 وقبه نظر كما فاما نسب اليهم من القول بكون الاصل فيه المجاز فان المشهور في دلالة الاستعمال هنا على
 الحقيقة والمجاز معا وانما التوقف في الحمل على احدهما ولا ينافي ذلك ما يقولون في التعارض بين
 الاشتراك والمجاز من صور تعارض الاحوال المجاز خبر من الاشتراك فانه ترجح من اجل كثرة المجاز
 وجودا وخبرها لا من اجل كثرة الاستعمال ولا ملازمة بينهما او باق فيهما بزيادة ياما وكيف كان الاظهر
 هو المشهور فان الاستعمال من حيث هو اعم من الحقيقة والمجاز ويمتد الى الجنس لهما فلا يبدل على واحد
 منهما فضلا عن غلبة المجاز على الاشتراك وكون الوضع خلاف الاصل ولا يستلزمه الاستعمال فقد فوع
 به وان الاشتراك خلاف ما يثبت عليه اساس اللغات فان مدادها على فهم المراد من اللفظ لا من القرينة
 وهو لا يتيسر الا بالوضع للمعنى الواحد وهذا كله فيما لو كان بينهما علاقة قولاً فالمتنازع فيه حقيقة لعدم
 امكان غيره الا ان بقي بانه مجاز لا حقيقة له وهو غير ممكن او غير واقع او غير شائع فتعين الحكم بكونه
 حقيقة فتكون اللفظة مشتركا وهذا ظهر من ادول بالتوقف بل المخالف ط كما ان غلبة المجاز بمعنى غلبة
 استعماله كما هو مقتضى كلام ابن جني فرقة بلا مزية وكيف ومحاورات ارباب اللغات ليست الا على
 المحاقب كما هو المشاهد المعلوم ولا يجدي له ثبوت ذلك في كلام الشعراء وارباب الخطب فان كلاما مقابها
 يبنى عليه كلام اهل العرف ولو قبل مرادات البلاغة والقفاحة ادى هو لاد على ان كتاب كثرة المجازات
 فكلام الله تم وكلام رسوله لم يحرى بذلك وعدة الكلام فيها قلنا لا ان اقصاها لغة الله
 والبلاغة مطلية كثرة المجاز فان في البلاغة يستبركون الكلام بحيث يناسب مقتضى الحال وهو قاصح

بعدد ليس الا بالاثبات بالمخاطب غالباً وهو المرعى في أدلة الاحكام من الكتاب والسنة كما هو المطلوب
 لاهلها وما قال لك اذا قلت قام زيد اقضي الفصل افادة الجنس وهو يتناول جميع الافراد بلزم وجود
 ككل فرد من افراد الفاعل من زيد وهو معلوم بالاطلاق واذا قلت ضربت زيدا كان مجازاً من حيث انك
 ضربت بضمة لا جمل بل لو قلت عاطار امه لم تكن قد ضربته من جميع جوانبه وههنا مجاز من وجه اخر
 قائم ان قلت دابت زيد الوضرب فزيد ليس اشارة الى هذه الجملة المشاهدة لتطرق الزيادة والنقصان
 والتبدل عليها وانما هو اجزاء اصلية لا يتصور هاشم من ذلك فاعلم تلك الاجزاء لم يقع عليها الروية
 ولا الضرب وقد استدل بها فكان مجازاً مع ان الروية انما يتناول سطح الظاهر وليس ذلك حقيقة زيد
 بل انما هو خارج عنه اوجز منه اجاب في النهاية عن الاول بان المصدر دل على المية من حيث هي وهي
 لا يستلزم وعدة ولا كثرة وعن الثاني بان التجويد في مثل ذلك واقع في النسبة دون الاطراف وهو
 وجه وللغول الاول وجه الاول ظهور الاستعمال في الذريعة استعمال اللفظ في الشئ
 اول الاشياء ليس الا كما استعمالها في الوعد في الدلالة على الحقيقة فكما ان الاستعمال في الواحد يدل
 على ان اللفظ حقيقة فكذلك المصدر وادو في موضع اخر على نفسه بانه يتفص بالمجاز واجاب عنه
 مرة بان لغة العرب اعم بما يستعملهم وكما فهم اذا استعملوا اللفظ في المعنى الواحد ولم يدلوا على
 فهم مجوزون قطعا على انها حقيقة فكذلك هو اخرى بان الحقيقة هي الاصل في اللغة والمجاز طار عليها
 بدلالة ان اللفظ قد يكون له حقيقة في اللغة ولا مجاز له ولا يمكن ان يكون مجازاً لا حقيقة في اللغة
 وادانبت ذلك وجب ان يكون الحقيقة هي التي يقضيها تظاهر الاستعمال فانما يتناول من اللفظ المستعمل
 الى انه مجاز بالدلالة والثاني ان اهل اللغة ما وقفوا عليها على ان اللفظ في احد المعنيين مجاز ولا علمنا ذلك
 منهم ضرورة المدخله لهم والا لا يقع النزاع فحين ان يكون حقيقة وحصر طريق انما فهم على الضرورة
 قال وكيف وقف التجويد في هذا الموضع على الاستدلال ولم يهده في باب المجاز وفي خروج هذا
 الموضع عن ما يدل على بطلان الدعوى والثاني خلية الاشتراك على المجاز فان الكلمة باقسامها
 مشتركة اما المحروف علمه اشهد له كتب التجويد واما الفعل فان الماضي والمستقبل مشتركان بين الخبر
 والنداء والمضارع مشترك من الحال والاستقبال والامر بين الوجوب والتدب واما الاسماء فان
 الاشتراك فيها كثير فيكون العمل عليه اولى من الاشتباه بما قاله المشتبه بالامم الاغلب والثالث ان
 للاشتراك فوائد لا يوجد في المجاز والمجاز فاسد لا يوجد في الاشتراك اما الاولى فكما لا يلزم صحة
 الاشتقاق من المعنيين والتجويد فهما وتبين احدهما يستدل بالآخر وظهوره بادي القربان بخلاف المجاز
 واما الثانية فلان المجاز مخالف للظاهر فخصي الى الخطاء ويتوقف على الغرض والوضع والعلاقة
 بخلاف الاشتراك ولوجوده في فوائد المجاز كالتوصل به الى انواع البدع من الجنس فخصي بل اقسامه
 والقلب والتشريع ولزوم ما لا يلزم والموازنة ورود المعجز على الصدور والسميع والمطابقة والروى

ومحالاً ناشئة والأوجزية والأوظيفية أو عذوبة أو إفاضة أو تعظيم أو تحقير أو بمقاسد الاشتراك من
تأديته إلى ضد المطلوب أو نقيضه وحاجته إلى قربتين بحسب معنيته وإخلاله بالفهم عند خفاء القرينة
بمخلاف المجاز أوجب بان نوايد المجاز مشتركة ومقاسد الاشتراك لومتحاضرة بمقاسد المجاز فينبغي نوايد
الاشتراك سليم عن المعارض فيخرج والجواب عن الأول ما مر من ان الاستعمال طبعية جنسية لا بدل على
الحقيقة ولا على المجاز ولا سيما إذا تعارض المجاز للاشتراك وما ذكر من ان لغة العرب إنما يعرف بالاستعمال
لو أراد من الاستعمال مطلقاً فممنوع مع أنه إفاضة عين ما ذكره ولا يجعله في حكم الاستعمال في المعنى
الواحد إذا لم يدل لونا على أهم متجاوز ون قياس ومع الفارق مع ان ادعاء القطع في دلالة الاستعمال فيه
أيضاً محل نظر نوايد الدلالة فيه بنفس الاستعمال ولا نافية الاتفاق في الحكم على الحقيقة كما يظهر منه
وبه صرح جماعة من الأخرين به يشهد كلامهم بحث تعارض الأحوال لاحتمال ان يكون الاتفاق
حاصلاً باعتبار امر آخر وهو لزوم كونه مجاز بلا حقيقة مع أنه امر نادر وأخيراً واقع لا غير ممكن كما ذكره
وباتي والمجازية هنا تستلزمه فلا يلزم ما ذكره والاصالة والطاروئية مع شوب الخيرة لا تستعان في
الظهور في الحقيقة وحصر اعلام المجاز من ارباب اللغات بالضرورة غني عن الجواب ولا يقول به احد حتى
السيد نفسه وكيف يمكن التعوُّب مع ان مما وقع عليه الاتفاق بل السيرة من العلماء معرفة المجاز بالامارات
وبعد فيه ما فيه واما عن الثاني فإن خلية الاشتراك مما يكذب به الواحدان وما ذكر في بيانه ظاهر الفساد
فان فصل الماضي والمضارع ليسا مشتركين بين الخبر والانشاء بل حقيقتان في الاول مجازان في الثاني
كما ان اشتراك المضارع بين الحال والاستقبال انما يتم بالاصل المتنازع فيه ليس الاوكذا اشتراك
فعل الامر بين الوجوب والتدب ونحوهما وكذا الحروف ولا وجه لاثبات الاشتراك فيها الا ذلك
الاصل مع أنه على تقدير القول به لا يتم مله وعن الثالث بان القواعد والمقاسد لا يكشعان عن الوضع كما
باتي ولو سلم فالعلة تظهر منها في الكشف ومما مر من ندرة المجاز بلا حقيقة وعدم وقوعه وعدم امكانه
بان ظهور الحقيقة في الثاني من الاقسام وهو ان يكون ما يمكن كونه متصاحفة بآية واحد مع تأديه بما مر من
الاتفاق فلا يظهر الاوصري بمخاضا عن ان الحقيقة اولى من المجاز لتوقفه على امور اربعة بخلاف الحقيقة
فانه يتوقف على واحد منها وهو الوضع وما يتوقف على الأكثر بعد وجود ما يتوقف على الأقل وحما
ذكره في النهاية من ان ابن عباس قال ما كنت اعرف الفاطم حتى اختصم الى شخصان في بثر فقال احدهما
فطرها بي والاصمى قال ما كنت اعرف الدهاق حتى صمت جارية بقول اسقى دهاقا اي ملاءنا وعن
خلية كون الاقوال ذات حقائق مع ان المفروض انحصارها فيه ومنهم من جعل مبنى الحكم على الحقيقة على
استلزام المجاز للحقيقة وتبعيته وفيه نظر واستدل بان ظاهر استعمال اللفظ في المعنى الواحد انه حقيقة
فيه فان المشاهد من احوال الناس والمعرف من عاداتهم اهم متى وجدوا اللفظ يطلق في اللغة على معنى
واحد لا يستعمل في غيره اعتقداً وأنه موضوع لمعنيين بازائه لا يشكون في ذلك ولا يرتابون فيه بل

الظاهر انهم يخفون وضع اللفظ للمعنى يوجد انه في اللغة مستعملا فانه وان عرض لهم التردد في ذلك
 بعد ظهور التعدد فان تعريف اللغات بطريق النص خبرهم يهدين اهل اللغة وانما يعرف اللغات غالباً
 باستعمال اربابها وبواسطة التردد بالقرآن وبانه لما ثبت ان الاصل في الاطلاق الحقيقة بمعنى وجوب
 حلي اللفظ على معناه الحقيقي مع اتفاق الصاوف عن الارادة ثبت الاصل بالمعنى الذي نريد هنا ايضا
 اذ المفروض ان اللفظ لم يستعمل الا في معنى واحد فاذا كان الاصل ان المستعمل فيه هو المعنى الحقيقي
 لزم كون اللفظ حقيقة فيه قطعاً وبان اليهود من اهل اللغة في بيان الوضع وقدرته هو الاستعمال بطريق
 التردد بالقرآن واما التصريح بالوضع فغير معهود منهم بل لا يكاد يتحقق ذلك الا في وضع الاعلام
 والعرفات الخاصة وبان اللفظ لم يستعمل الا في معنى واحد كان المتبادر منه ذلك المعنى عند الاطلاق
 اذ ليس هناك شئ اخر حتى يباينه في الفهم والتبادر دليل الحقيقة وفي الشكل نظر اما في الاول فلمنع
 دلالة الاستعمال على الحقيقة فانه طبيعة متجسدة تمام الحقيقة والمجاز ولا بدل بنفسه على شئ منهما وبه
 اختلف جماعة من المحققين فلو قيل سلمنا ولكن بدل الاستعمال بشراً واحدة المستعمل فيه قلنا لا يبعد
 الا انه يمكن ان يكون الظهور من اجل ندرة المجاز بلا حقيقة او عدم وقوعه او عدم امكانه مع ان تسليمه
 اهم من ان يكون ظاهراً من اجل ما ذكرناه او ما ذكره ومن السحب الاستدلال في المناهضة من احوال الناس
 والعرف من عادتهم مع كون المتنازع فيما هو غير ثابت او نادر الوقوع فلو قيل لو تم ما يلزم بطلان
 الاصل في الاستعمال الحقيقة بالمعنى الاول فانه ايضا تماسك بدلالة الاستعمال على الحقيقة قلنا فرق فان
 الاستعمال في الاصل بالمعنى الاول معتبر اذا كان مجرداً عن القرينة بخلافه اعتباراً في الاصل بالمعنى
 الثاني فان المعبر فيه لا يصح الابهام والاستعمال من حيث انه استعمال وهو اهم لوجوده في الحقيقة
 والمجاز وفي الاول كاشف عن ارادة الحقيقة وهو معنى على ظهور ذلك عرفاً وكونه فائدة الوضع وغير
 ذلك ولزمه بخلاف الاصل بالمعنى الثاني عند من كان ثابتاً فانه يدل على كون اللفظ حقيقة في المعنى
 المتنازع في مع ابعثه قد برز في الثاني ان الاصل بالمعنى الاول يتوقف على ثبوت الحقيقة والموضوع
 له حتى ينصرف اللفظ اليه وهو ما مشكوك فكيف يصح ان يثبت الاصل بالمعنى الاول ثبت بالمعنى
 الثاني مع اقصى ما يلزم من هذا ان اللفظ يكشف عن المراد لاهن الحقيقة وهو لا يستلزم كون المعنى موضوعاً
 له اصلاً وفي الثالث ان اليهود ثبت الاستعمال منهم لان اليهود منهم ثبوت الاستعمال في خصوص
 الحقيقة بحيث جعلوا ما اودعها في الاستعمال بطريق التردد بالقرآن استعمالاً خاصاً حصوله فيما
 نحن نصدده غير مفروض نعم يمكن ان يثبت لو كان الثالث في استعمالهم استعمالاً في الحقيقة ومقتضى
 الحاق المشتبه بالاعم الاغلب كون الاستعمال المذكور منه ككسر المدعي ولم يرد احد اقويوه واحتماله
 مع ان الذي يستلزم منه هذا رجحان ارادة المعنى الحقيقي لا رجحان كون المعنى المشكوك فيه حقيقة على
 ان المعاني المجازية في اللغة اكبر من المعاني الحقيقية بل المعنى المجازي لكن لفظاً اكثر من معناه الحقيقي

الامانند وفي الرابع ان التبادر فرع الوضع اعتقاد اوفى الخارج وكلما غبر معلوم هنا القمض فكيف
يحكم بالتبادر واما الثالث وهو الذي يكون المستعمل فيه متعدد اولم تعلم له حقيقة لانهما ولا في غيرهما
قالاظهر كونه كالاول ويجري ما من من الحجج فيه وخلاف السبب ايضا جاز فيه ووافقه بعض الإيادى
استناد الى انه لا يلزم اما ان يكون حقيقة فيهما اوفى احدهما ولا يكون حقيقة في شيء منهما واما الثالث باطل
لاستلزامه المجاز من دون حقيقة وقد عرفت ما به وكذا الثاني لاستلزامه الترجيح من غير مرجح قسمين
الاول وفيه انه يلزم الترجيح بالمرجح لو قلنا يكون واحد معين عندنا حقيقة ولا في الآخر مجاز او لا قول
به بل نقول يكون واحد بعينه حقيقة والآخر مجاز الا اننا لا نعلمه ولذا يكون عندنا مجازا وبما لم
مطلعه فان الاصل في الاستعمال الحقيقة بالمعنى بل يقتضى حمله على الحقيقة وهو غير معلوم عندنا
فصار مجازا فلا فساد وما سمعت بين الكلام فيما لو كانا نعلم ان واحد منهما لا بعينه حقيقة
والآخر مجاز واندر راجع في خلاف السبب والمشهور ان المشهور المنصور في الكلام في الوكان بين
المعنيين قدر مشترك فيمكن ان يكون حقيقة فيه فيكون مشتركين باو يكون حقيقة في احدهما
والخصوصيتين مجازا في الاخرى او يكون مشتركين لفظيا فيهما والاول انظر لكونه اغلب واكثر واسبع من
الاخيرين والالزام الاشتراك والمجاز وهما مرجحان بالاضافة اليه ولا سيما الاخير ولو كان مجازا في
المجموع لزم ان يكون مجازا لا يكون له حقيقة وهو اندر لو كان واقعا بل عديم يمكن فلا يكون اثبات
اللغة بلوازم المعاني ويمكن ارجاع ما قبل الحقيقة الواحد تخبر من الاشتراك والمجاز اليه فلا يتناقض لزوم
المجاز على هذا ايضا اذا استعمل في كل من المعنيين بقيد الخصوصية واكثرية المجاز ايضا بخلاف ما لو كان
حقيقة في احد الخصوصيتين مجازا في الاخرى مع ان في لزوم الاخير نظر الا اذا لم يستعمل اللفظ في القدر
المشترك وهو خارج عما كنا فيه لان المفروض دور ان الامر بين الثلاثة وكذا اذا كان استعماله فيه نادرا
وهو كما يفهم للزوم ان يكون اللفظ موضوعا لما كان استعماله فيه نادرا ومجازا فيما كان شائعا استعماله
فيه وهو خلاف الاصل والظاهر ايضا واستدل بان الاصل في الاطلاق الحقيقة وفيه انه ثابت فيما كان
الموضوع له ثابتا واشتراك في المستعمل فيه واما فيما اشك في الوضع وعلم المستعمل فيه فلا بالخصوصية
ولست هنا المتصلة كما مر ولو توهم استلزام الاصل بالمعنى الاول الاصل بالمعنى الثاني فان الاصل
بالمعنى الاول يكشف عن ارادة المعنى الحقيقي واذا ثبت ظهور ارادة المعنى الحقيقي ثبت كشف الاصل
الاول عن كون المراد ظاهرا في كونه حقيقة واذا ثبت كون المراد ظاهرا في كونه موضوعا له حقيقة ثبت
الاصل بالمعنى الثاني وفيه نظر هذا كله اذا استعمل اللفظ في القدر المشترك وكان قريبا ولا مرجوحة
لهم من جهة اخرى بخلاف ما لو لم يستعمل فيه قسمين المجاز على ما قويناه سابقا كما لو كان استعماله في
القدر المشترك نادرا فهو من ذلك فيه كما مر فكيف على بصيرة والعلوم قولان اخر ان احدهما الحقيقة
والمجاز والاخر التوقف بل يظهر من السبب القول بالاشتراك في بعض محاله ومما توهم النفاذ الى هذا

الاشارة الى بعض الاول اخر في بحث النزح واعلم ان التصوص انما قصت نزح الجميع في النحر الا ان
 معظم الاصحاب لم يفرقوا بينه وبين سائر المسكرات في هذا الحكم واحتجوا بالاطلاق النحر في كتبهم
 الاخبار على كل مسكر ثبت له حكمه قال وفيه بحث فان الاطلاق اهم من الحفظة والمجاز خبرين الاشتراك
 ومثله قال في نزح الجميع للقطاع استناد الى اطلاق النحر عليه في الاخبار وهو محجب فان بناء الاستناد
 ليس على هذا الاصل بل مبني على جعله من باب الطواف بالبيت حلوة ولا غبار عليه ونظير ما وقع في
 رد المبد باطواء الخمس لمن كان هائما من جهة الام استناد الى ان الاصل في الاطلاق الحفظة فان
 الاستعمال اهم والمجاز خبرين الاشتراك مع ان الاشتراك اللغوي هنا غير لازم وادارة الاشتراك المعنوي
 من الاشتراك المطلق كما ترى كما ان في تقديم المجاز على الاشتراك المعنوي ما لا يخفى وقد سمعت ما فيه
 قد يرد اشارة الحفظة لا يستلزم المجاز وفاقا فان استعمال اللفظ فيها موضع له لا يستلزم سبق استعماله
 في غير ما وضع له وان كان جازيا او اما العكس فقد اختلفوا فيه فمنهم من انبته وعلوه والآخر وفيه نظر
 ومنهم من فاه وهو الحق لعدم الملازمة فان استعمال اللفظ في غير ما وضع له لا يستلزم استعماله او لا
 فيما وضع له مع ان الحفظة لا يتحصل الا به وهو ضروري واحتمال اشتراط صحة المجاز باستعمال اللفظ فيها
 وضع له مدفوع بالاتفاق فان القائل بالاستلزام لا يقول به كما ينبغي عنه كلامه وعدم فهم احد من العلماء
 ممن يستدبره منه ذلك فضلا عن الاستقراء والتجربتين العظيم واستدل لوقوعه بلفظ الرحمن والافعال
 المنسلخة عن الزمان كحسى ونعم وبئس وحذا وليس ومنزل قامت الحرب على ساق وشابت لمة اللبل
 وفي الكل نظر لاحتمال الاول ان استعماله في الواجب كان من دون ملاحظة الخصوصية فكان على
 وجه الحفظة وشاع استعماله فيه حتى حصل فيه النقل والثاني ان يكون من المنفولات العربية مع مجر
 حقا بفهماني او ابل اللفظة والثالث المجاز في المستد او المستد اليه او الاستاد او الهيئة وان كان بعضها
 انظر ومنه انبت الربيع النقل اذا قاله المومع مع انه لموضع ما ذكره فيلزم ثبوت مجاز لا وضع له وبطلانه
 محل وفاق من القرينين هذا وفي ثبوت فعلية الافعال المنسلخة عن الزمان كلاما كيف ومعنى الفعلية
 في بعضها غير ثابت كليس مع ما قبله من ان اصله لا ايس والثلاثة الاول مفادها انشاء فلا يبدل
 شيء منها على التحدث وحصول بعض خواص الافعال فيها لا يجدي مع ما سمعت واحتمال اعادة لفظة
 فعليتها وبالجمله امر هذه الافعال مرددين ان يكون مغاير السائر الاضالع مع تبادله باصالة عدم النقل
 او يكون مغاير ولا على هذا مرددين ان يكون مجازا لا حفظة لها او استعملت في حقا بفهماني مجر مع شوع
 ذلك وظلعت في نحوه ولا مرجح لما بني عليه المستدل فمردد وللادول خلوة الوضع عن القائلين قولاه فان
 فائده انما هو الاستعمال فاذا اتفقت انفت وان المجاز هو المستعمل في غير موضعه الاصل وهذا انصرح
 بوضعه لمعنى اخر اللفظ متى استعمال في ذلك المعنى كان حفظة فيه والحواب عن الاول بمن يكون
 الفائدة الاستعمال لو ارد فعلية مع انه لو سلم فخصر الفائدة فيه ممنوع فان من القواعد صحة التجوز منه

وهو حاصل على ان كونه فاعثا لا يستلزم ترتيبا عليه لا يمكن التخلّف فانه لا يلزم من قصد شيء فاعثا
ترتبه عليه ومن هذه التحيّيات ان اللميمات على مذهب القدماء ليست من محل النزاع فان المفروض انهم
جعلوها حقيفة في الكلمات مستعملة في الجزئيات وجعلوا فاعثا للوضع فيها الاستعمال في الخصوصيات
تخللا من دخول الوضع عن الفائدة ومنه يظهر في كلام جماعة حيث استندوا الى بطلان هذا المذهب
بانه لو كانت كذلك لئلا يثبت البيان ولم يتعلّقوا بمسئلة تادروا عن الثاني بعدم استلزامه للعدم في الال
ان نقول بامكان الحقيفة فلزم كون النزاع لفظيا ومما يفرع عليه انه لو انحصر ما يمكن كون اللفظ حقيفة فيه
في معنى فعلی القول الاول لا يمكن كونه مجازا وعلى الثاني يمكن الا انه على هذا التقدير يرجح كونه
حقيفة بتدريج خلافا لعدم وقوعه اشارة بوجهه ^{المعنى} في معنى عام يشمل الحقيفة والمجاز
وفاقا كما يجوز الجمع بينهما بان يراد المجموع من ^{المعنى} البسوع مع وجود العلاقة واما الجمع بينهما بحيث
يصير كل محلا للمعنى والاثبات فقد اختلفوا فيه فبين مانع وجوز ثم المجوزين من جعله حقيفة ومجازا
باعتبارين وبين من جعله مجازا الاول انه لو جاز مجاز الجمع بين التناقضين بيان الملازمة ان من شرط المجاز
نصب القرينة المانعة عن ارادة الحقيفة ولهذا قال اهل البيان ان المجاز ملزم قرينة معاندة لا راد
الحقيفة وملزم معاندة الشيء ومعاندة ذلك الشيء والاثر صدق الملزم بدون اللازم وهو محال وجعلوا
هذا وجه الفرق بين المجاز والكناية وح فاذا استعمل المتكلم اللفظ فهما كان مراد الاستعمال فيه
وضع له باعتبار ارادة المعنى الحقيقي خبر مراد به باعتبار ارادة المعنى المجازي وهو ما ذكره من اللازم
واما بطلانه فواضح او وروبان المعتبر في المجاز هو القرينة المانعة من ارادة المعنى الحقيقي في هذا
الارادة بدلا عن المعنى المجازي واما الروم كون القرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي بارادة اخرى
منضمة الى ارادة المعنى المجازي فممنوع بل هو من النزاع واقتضى عليه بانهم قد اتسروا بالمجاز
بالقرينة احتراز عن الكناية فانه لا يعتبر فيها القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له ولو كان المراد منه
ما يمنع عن الارادة بدلا لم يصح الاحتراز به عنها الا انها ايضا يستبرئ فيها القرينة المانعة عن ارادة الموضوع
له بدلا عن ارادة اللازم والال لم يكن كناية بل حقيفة فالمراد بالقرينة المختصة بالمجاز ما يمنع عن ارادة
الموضوع له لا بد لا وذلك واضح وفيه انه وان ذكر الاحتراز المذكور التفتا اذ ولكن الظاهر ان
الكناية تخرج عن تعريف المجاز بقيد الاستعمال في غير ما وضع له فان الكناية مستعملة فيما وضعت له
لتنقل منه الى غير ما وضع له فالحقيفة مستعملة فيما وضعت له لفهم منه الموضوع له هو المجاز مستعمل في
غير ما وضع لفهم منه ذلك والكناية في الاستعمال كالحقيفة وفي ارادة المعنى كالمجاز الا انه يفتقر منا
بان في الكناية استعمال للفظ فاعثا وضع له ليحصل منه الانتفال الى غيره بخلاف المجاز فالقرينة غير مميزة
لها من المجاز بل الافتراق بينهما بايد اهما وانما القرينة قبل صرف ارادة الحقيفة التي كان اللفظ ظاهرا فيها
وهو انما يحصل باعتبارين بالكلام لئلا يتنبى ارادته على ما كان اولاه وليس الا ظهورا في الحقيفة وحده

لا يقبل الفرضية ان يثبت ذلك فانه دفع الاحتياج فممكن ان يبق لما كانت المسئلة توقفة بتوقف على
 الاذن من الواضع وثبوت الحلاق الوضع منه ولم يثبت فكيف ذلك في نفي الجواز ولا سماع تأييده بعدم
 مهوريته في كلام احدهم بل في اللفظ لا يثبت الاحتياج من احد في كلام احدهم خالق او مخلوق ومنه يظهر
 وجه القول الثاني من عدم التساوي بين ارادة الحقيقة والحجاز فان المنع كما عرفت من عدم الدليل لا من
 التساوي من اعلى ما اخترناه في الكتابة والاقول قبل يكون الكتابة استعمال اللفظ في خبر الموضوع لمع
 امكان ارادة الموضوع له فمصدر النزاع لفظيا فان كلام المانع صريح في ان المنع مبني على اصطلاح ارباب
 البيان حيث جعل الجواز مقابل للكتابة بخلاف كلام الجواز فانه يورد في باب اصطلاح ارباب
 الأصول حيث ادعى عدم المناقاة وهو مقتضى ما سلف في نفيهم المحجاز التقييد بما في كلامه هو لا
 من قوله مع قرينة ما عرفت عن ارادة الموضوع له فمصدر الجواز عندهم اهم فمع التجوز على هذا التدبير
 باحصاء الكتابة والتاخي لم يقبل صرح بقوله وخص المنع بالحجاز المقابل لها ولم يدع الجواز جواز الجمع
 فيه وما يوردهم الجواز التضمن مع كونه مسمى في اللفظ حتى قال ابن جني لو حمت تعميمات العرب
 لاجتمعت مجلدات فان ما وقع فيه التضمن اما ان يراد منه معناه الحقيقي فلا دلالة له على معنى اخر واما
 ان يراد منه المعنى المجازي فلا دلالة فيه على معناه الحقيقي فتبين ان يراد منه المعنيين وهو الجمع بين
 الحقيقة والمجاز وجوابه ان في التضمن وجوها احدها ان يستعمل اللفظ في معناه الحقيقي ويضمير ما يتعدى
 بالحرف المذكور في الكلام كما في قوله ثم ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم تقول لا تأكلوا أموالهم ضامين
 أموالهم الى أموالكم وتاثيرها عكسه كان يقال في الآية لا تأكلوا أموالهم الى أموالكم اكلكم وتاثيرها ان
 يستعمل اللفظ في معناه الاصيل ويقتضي بتبعيته معنى اخر يناسب من خبر ان يستعمل فيه ذلك اللفظ
 وظاهر ان شأنها ليس مما كتبه ويظهر ما ذكر بدفع وهم الجواز في قوله ثم ولا تأكلوا أموالهم ضامين
 أموالهم الى أموالكم حتى تعلموا ما تقولون ولا جناح الا على من سئل بناء على ما قبل من انه سبحانه استخدم لفظه
 الصلوة هنا المعنيين نفسها وكما يفيد من وللتاثير ان اللفظ يستعمل في كل من المعنيين فلعل حكمه
 وفيه ان الاستعمال واحد والجملة خبر نافية بعد ما عرفت من عدم ثبوت الاذن من الواضع في مثله مع
 توقف ما عرفت على القول بالجواز المدفوع بما روي للاربع ان استعمال اللفظ فيهما استعمال في خبر ما وضع
 له او لا ذلك يمكن المعنى المجازي داخل في الموضوع له وهو الا ان داخل فكان مجاز او ان اللفظ موضوع
 للمعنى الحقيقي وحده وفيها كما به انما سلف فيكون من باب استعمال اللفظ الموضوع للصك في
 الخبر وبتأثيرها يظهر ما روي ان المنع اذا ثبت على ما في وجه لعمتهما مع ان في الاول خبر ما روي
 المتنازع فيه لو اريد به غير ما اريد بالتاثير والافرد عليه ما روي عليه من بطلان كون الوحدة جزء للموضوع
 له فان اللفظ موضوع لنفس المعاني مع قطع النظر عن الطوارئ الخارجة عنها من الوجود خارجا او
 ذهنا وضم معنى في الارادته مع اخر او افرادته وعلم المحاط بها وعدمه وكل ذلك من عوارض

الاستعمال لا الوضع وعلى تقدير عدم وجود العلاقة بين ما نسلخ عنه الواحد ومظاهره مقابل ذلك يستلزم عدم الفرق بين الكتابة والمجاز لان المقروض ان المجازية لما حصلت باسقاط قيد المعنى ومع اسقاطه صححت ارادته مع المعنى المجازي ظاهر الدخ فانت قد عرفت ان الكتابة عبارة عن استعمال اللفظ في المعنى الموضوع له لئلا يتخلل منه الى معنى اخر فهو غير ما نسبته من ان يستعمل اللفظ في معنيين او لا وارادها كك ويكون كل داخل في الارادة في مرتبة واحدة وبما يظهر بطلان ظهور ذلك في المعنى الحقيقي والمجازي كما يظهر عدم جواز اجتماع المجازين في ارادة واحدة اشارة مما احتقر عليه جميع اللسان ان المدار في الخطابات على فهم المراد من الالفاظ نفسها من دون توقف على امر خارج ولا يرتكفون خلافا لا ينصب قرينة ~~في اللفظ~~ في وجهه وبقيضه المحكمة في وضع اللغات وهو اعلام باقي الضمير بسهولة فسر دلتها ~~الاحوال~~ والمجاز والتخصيص غير قاذح في الخطابات كما ان مقتضى كفاية الظهور في اوضاعها يقتضي عدم الالتفات الى احتمال النقل او الاشتراك مع انها خلاف الظاهر والاصل بل الجميع فلو تردد الامر بين حدوث احد المذكورات لا يقتضي به وعليه مدار كفاية التام في المطالبات ومحاو لمقتضى تبين حل كلام الشارع عليه ولو تحقق ارتكاب واحد منها في خطاب وتبين من جهة الخطاب ارادته فلا اشكال ايضا اما لو لم تبين من جهة وداد الامر بين واحد منهما غير ثنائيا او ثلاثيا او رباعيا وخماسيا فتوقف فهم المراد على ثبوت شاهد على تعيينه بحيث ينحصر في واحد وبعبارة الاصوليون عن هذا بتعارض الاحوال والاحتمالات الثنائية منحصرة في خمسة يظهر بملاحظة حال واحد منها مع الاربع الاخرى واحد منها مع الثلاثة الاخرى وهكذا الى ان تتم ومنها يظهر حكم ما بر الاحتمالات ولذا لم يزد الاصوليون الاحتمالات على العشرة نعم زاد التوفى عليها خمسة اخرى وهي ما تردد الامر بين الامور الخمسة والحقيقة وقد عرفت حكمها ما مر واما الكلام في غير ما قد بيني جماعة في ترجيح بعضها على البعض على القوائد والمفاسد ومنها كثرة المودة وقتلها فما كان اكثر فافضل واقل مفسدة قدمه على غيره ولكن بشكل ذلك بان اقصى ما يمكن ان يوق في توجيهه ان التكلم لما كان عاقلا ومقتضى العقل تقدم ما كان اكثر فائدة على ما كان اقل منه فائدة ومنه ما كان اقل مودة بالنسبة الى ما كان اكثر مودة ويرد عليه ان ملاحظة امثال ذلك في المكالمات غير ثابتة بل ترجيح لا يلتصق اليها ولو قبل لا بد من ملاحظة ما في كلام اللغاة والشارع وبسهم فيبقى فيما كفاية مما يبتنى عليه الاحكام من كلامه قلنا كلا فان بناء الشارع في المحاورات على طبق عادات الناس وقد عرفت الحال فيها ومن قال بحجية التلن لم يمنع من حجية هذا التلن بعد تسليمه ان ذلك يفيد التلن وفيه نظير الاظهر ان المدار على ما هو الاغلب في المطالبات ومكملاتهم واكثر دورا في محاوراتهم ان وجدوا لا يقتوف هذا بالنسبة الى نفس الخطاب ولما بالنسبة الى الخارج قيد ورماد المرحمات الخارجية ومنهم من جعل الاولى التوقف في جميع صور التعارض الاعم لقارة خارجية او داخلية بوجوب صرف اللفظ الى امر معين متعللا

يخرج البض على البض بكونه المودنة وقلته وكثرة الوقوع وقلته ونحو ذلك لا يحصل الظن بان
 المعنى القلاني هو المراد من اللطفي هذا الموضع وبعد تسليم الحصول احبا بالادليل على جواز الاعتماد
 على مثل هذه الظنون في الاحكام الشرعية فانما اليست من الظنون المسيية عن الوضع وفيه نظر فان قلته
 المودنة وان لم يقد الظن بالمراد لكن الغلبة في اعتبار شيء في المحاورات ونحو ذلك مما يعبد الظن
 بمقتضاها كلما اذكري شيوع التخصيص في كلامهم بالنسبة الى الجاز وقد ردان الواقع فيهما لا ريب
 ان الظن يلحق الشيء بالاعم الاغلب وايضا جواز الاعتماد عليه فثبت منقول على حجة الظاهر فان اعتبار
 هذا الظن في الحقيقة ولحق الى الظن في القرينة على تعيين المراد من الالفاظ فمهم مدلولها والمعتبر فيها
 حقائق الظن لا الظن الخاص غايته ما يمكن ان يكون ما يتعارف ان يتبين عليه فهم المراد وهو
 ككنا لفظا والظن والقرينة ذلك وليست من التخصيص الاحكام حتى يتردد في المنادار
 على الظنون الخاصة او الظن المطلق فعلى هذا الوجه قد لا يبين التخصيص ومنه القيد وغيره من
 الاربعة الباقية فقدم التخصيص لكثرة شيوعه حتى قبل ما من عام الا قد خس ومنهم من سوى بينه
 وبين الجاز وقبل والمعرف التسمية بين التخصيص والاضمار وفيهما نظر للرد وان بين التخصيص
 والنقل اكر الالفاظ المعاملات فاهل ردة بين تخصيص الشارع حكمها بما اخرج شرابط الصحة او نقلها
 الى الصحيح منها ولا لا اشتراك التخصيص قوله ثم ولا تنكحوا ما نكح ابائكم من النساء فانه ما ثبت عدم
 الحر من في العقد الفاسد فيرد في ان يكون هذا الكونه مشتركا بين العقد والولي او يكون هذا من باب
 التخصيص وللتخصيص والاضمار لا اصابع لمن لم يثبت الصام من الدليل بعد ثبوت عدم اشتراط التثبيت
 في النقل وقد اشتهر التمثيل لدوران الامر بين الجاز والتخصيص فهو قوله ثم واقتلوا المشركين
 حيث وقع الاتفاق بان المراد منهم غير اهل الذمة فيمكن تخصيص الحكم بضمهم او ارادة غير اهل الذمة
 منهم مجازا وبشكل ذلك بان المشهور ان التخصيص يحصل بارادة البض من العام فكيف جعلوه هنا
 مقابلا للتخصيص وبالمجمل التحق انا ان قلنا بان الظاهر من التخصيص الثاني فتبين تقدمه هنا على
 تخصيص الحكم وان قلنا بان التخصيص ظاهر في الاول فتبين تقدمه على الثاني للغلبة والشويع
 وان لم يختلف الحكم فان الغلبة اذا ثبت من اهل العرف في احدهما بصير ظاهرا بقدمه وان وافق حكمها
 وان توقفت في ان التخصيص باهما يحصل فلان معنى لتقدم احدهما على الاخر في ظهوره في التلخيص بين
 التخصيص والمجاز اذ اتردد الامر بينهما وبين مجاز اخر ويمكن ان يبق في الابطال فلو ان كانت عامة من
 حيث الافراد لكانها مطلقة من حيث الاوصاف فتصوّلها لاهل الذمة ان ثبت يكون من باب الاطلاق
 لا العموم ولما كان الاطلاق هاتم لم يردم وحكمه بل وردم وحكمه اخر فلا يقد العموم فلم يصح
 الذي ثم ان كل ذاتي غير التخصيص في الايمان واما التخصيص في الايمان وهو النسخ فغيره اولى
 من خصوص التخصيص لتدريته وخلفه غيره وشيوعه وهو ظاهر المعظم حيث لم تعرضوا وصرح بعضهم

واما الاقسام الاخرى فالحجاز يقدم على غيره من الثلاثة الاخر للقلبة والشروع الكاشف عن تعيين الازادة
اما بالنسبة الى الاشتراك فقد عرفت اختلاف وما هو الاظهر فيها واما بالنسبة الى النقل فاولى ومنه اكثر
الفاظ العبادات وقيل من غير هاتين وجه وان المعاني الباقية بحالها اكثر مما رتب شتى ولذا بقى الاصل
عدم النقل فاذا ترد اللفظين كونه على ما كان من الاشتراك او ساد مغولا فاطاهر الاول ومنه يبين
الامر في الورد وذا في صحيح خطاب على او تكاب احدا من يجوز في لفظ النقل في اخرين تقدم في
الثاني واما بالنسبة الى الاختصار ومنه واسئل الفرقة فاختلافها فيه فمنهم من قدم الحجاز لكثرته
قدم الاختصار لكونه لخص مودة لاحتياج الاول الى النقل واعتبار العلاقة ومنهم من جعلها متساويين
لاستوائهما في الاحتياج الى الفرقة وفي الشكل ثم والحداد على القلبة والشروع ان ثبت ولا يبعد
حصوله في الاختصار في تعارض الاختصار مع الاشتراك والنقل وتعارض احدهما مع الاخر اما الاختصار
فمقدم عليهما للمار وحلل اولهما باختصاص الاجمال في بعض الصور بالاختصار وهو ممتنع في الاشتراك
وفيه نظر واما الاخبار فان اولهما مقدم على الاخر وجهه يظهر صامرا ومثوله بالنسبة الطواف بالبيت
صلوة من حيث ان الصلوة ان كان مغولا دل على وجوب الطهارة في الطواف وان كان مشتركا فلا ولا
وجه له المطلب الثاني في المشترك اشارة المشترك لفظ موضوع لمعينين ابتداء بوضعين وهو ممكن
لوجود المفصود من وضع اللغات واحد اتفاقه وهو التوصل بها الى تحصيل الاغراض والمطالب المتوقعة
على التفهيم والدلالة على ما في الضمير بسهولة مع ضرورة احصاء المقاصد من الاجمال والتفصيل وليس
واجبا لا يمكن تحصيل مقتضاه بغيره كالحايزين المتساويين بالنسبة الى الحفظة ونحوهما كما ان الحجاز
يمكن دفع خلواكثر المعاني عن الاسم مع ان في لزمه على تقدم برعده نظر او لوسلم لزم فساد الواقع
للفطع بعدم وجود مشترك بين غير المتساوي ولا يقتضيه الوجود ونحوه لا يمكن وضعه للموجب او
الممكن والتجوز به في الاخر وضعه للالزام بينهما كما هو الواقع عند غير واحد منهم الطوسي فبطل
القول بالوجوب والامتناع مع ان الاخبار لو لم تستلزم عدم الحجاز ولا يقول به ثم هل هو واقع الاظهر نعم
تردد الذهن في الفاظين معاني كالعين والفرع والجون وعسس ونحوها وتبادرها وهو من خواص
الاشتراك وبالصلة عدم النقل ثبت ذلك في اللغة فصلا عن اطلاق اهل اللغة على ان الفرع للظهر المحض
مع على البدل من غير ترجيح كما حاكمه المضدي وفي المنية حكى اتفاقهم على ان الفرع موضوع للظهر
والمحض على سبيل الاشتراك وفيهما الكفاية ومنه يتقدح وقوعه في الفران ايضا خلافا لما قاله فيهما استادا
في الاول الى عدم فائدة الوضع فيه وهو الانفهام لو كان بدون قرينة ومعها تطويل بلا طائل وفي الثاني
الى عدم صدق ويمثل من الحكم وكلاهما مقدوح اما الاول فلان بدون القرينة الفائدة موجودة وهو
الاجمال وكثيرا ما قصد المغلاطاة ومعها لا تطويل ان كانت القرينة حالية وان كانت مغالية وان طال بالقرينة
لكن الفائدة فيه غير عز برهنتها ان التفصيل بعد الاجمال اوقع في النفس ومنها تحصيل صحيح اوقافه بما هو غير

على استعمالها لا يستلزم بطلان الجواز واما في الثاني فلم يدعنا فانه الحكمة كما عرفت بامر على ان اكبرا
من القران بجمالات فضلا عن ان وقوعه يدل على جوازهم هو بدون القرينة فجعل الا ان يشترط في
احد معنييه او معانيه كما مر وقع القرينة بينهما واما في التهذيب من انه يجعل بالنسبة الى المعنيين معاصرو
و يتفرع على التقدير الاول انهما على علم الحكم فلان كان مما اشترطه التعيين كالتكليف والوقت
والبيع وهو ما يفسد وان تعلق به ما اراه فيجب الا بيان بالجميع في الاول وتركني في الثاني من باب
المقدمة مع التمكن من الامتثال والابتناء والافسقاط التكليف به سواء كان باعتبار عدم القدرة على
الابتناء بالجميع الامراد او باعتبار ترده بين الرام والواجب وان قلنا بان الامر والتهمة مشتركان بين
الوجوب والندب والحرمة والكره فلا يثبت في احدى القرينتين وجوب ولا حرمة بل يكتفي بالقيدر
المتيقن وهو ظاهر فاما ان تركوا ويدفع الراد الاصيل ومنه يتفادح انه لو قيل بامتناع الامر من
ما مر والابتناء لا يفيد الاجواز الفصل فان الزائد يدعى ما يصل ويشبه الباب النبوي لاسبق الا في فصل
او خوف او حاف في نفي جواز العمل او اخذ الموضع نظر الى احتمال كون السبق بالسكون او بالفتح فلا
يمكن نفي جواز العمل به لالصال والشك في توجه الخطاب به اشارة يجوز استعمال المشترك في أحد
معنييه او معانيه في المطلق واحد وفاقا وهو على وجه الحقيقة ووجهه واضح ولا يجوز استعماله في ازيد
منه فبالا يمكن الجمع بينهما في ارادة واحدة كصفة الامر في الوجوب والتهديد لعدم امكان ارادته
وعدم صحته فلا يسمى لكونه حقيقة بل ولا عجزا في المراجعات الاتفاق على عدم جواز استعماله في
التضاد هذا وباني ما يدل عليه واما مع امكان الاجتماع فتصور استعماله على وجوه استعماله في
المجموع من حيث المجموع او في جميع الافراد بحيث يصير كل واحد منهم ملما بالحكم وهو تصور على
احد الوجهين اما ان يكون متعلق بالحكم العموم الافرادي او يكون المتعلق هذا وذلك وذلك وهكذا
واستعماله في امر كلي بعم الجميع وهو تصور على احد الوجوه كان يستعمل في احد المعنيين او كل
واحد على وجه التخيير او في معنى كلي بعم الجميع وبشيء عموم الاشتراك وما وقع النزاع في جوازه
واشتهر بالبحث هو الوجه الثاني من القسم الثاني واما خبره فلا يجوز على وجه الحقيقة لعدم كونه مدلول
المشترك ولا توجه احد في شيء من هذا ذلك الا في الوجه الثاني من القسم الثالث حيث ان المحكي عن
السكاكي توهم كونه حقيقة وهو بكان من الضعف لعدم دخول التردد في الوضع وهو في غاية الظهور
واما على وجه الجواز فمرددين ما وقع الاتفاق على جوازه كالاخبر وعدمه كالاول وما هو بحكمهما
كغيرهما اما الاول فلو جود العلاقة على القرض واما الثاني فلم يدعنا وجود العلاقة فيما علمنا بامتناعه
فان علاقة الجوز والصكل مشروطة بالانعق فيه وذلك واما الثالث وهو ما مر المعاني فقال المدقق
الشبرواني بعد ذكر الوجه الاول من القسم الثالث ولا نزاع في صحته في كونه مجازا وكذا ما باساقه
من المفهومات المشتركة بين المعنيين وهو ظاهر خبر واحد منهم ولا علاقة للعموم الافرادي كما هو ظاهر

بقى الكلام فيما وقع النزاع فيه فقد اختلفوا فيه فممنهم من نفى جوازهم وممنهم من يجوزهم ~~بعضهم~~
جوز في التثنية والجمع وقام في المفرد وممنهم من جوز في التثنية دون الانبات وممنهم من توقف ثم هم
انفردوا فممنهم من جملة حقيقة مطلقا وممنهم من جملة مجاز في المفرد حقيقة في التثنية والجمع والاقوى
العدم مطلق فان الالفاظ كما سمت وان كانت موضوعة لنفس المعاني والطوارئ من الاعقابه الوجود
وضم المعاني الي المعاني او الالفاظ الى الالفاظ خارجة عن الدلولات لكن كما يجب اتباع ~~الاصول~~ في
الاضام كما يجب اتباعه في كعبة استعماله فانهما توقفتان بالافرق ولذا ترى انهم بعد ذلك ~~من~~ ~~الاصول~~
مخالفة الارباب والوقف من الوصل بالسكون او الفصل بالحرمة الى غير ذلك وهو ممن عليه في هذا
المقام يمكن ان يبقى ما ترى هجرا للجمع بين المحققين في الاحتجاب والسنة والخط وغيرهما من كلام البلغة
والعصاة جبالا بعد جبل واحد بنا بعد قد بهم بحيث لم يظهر له عمل حصل عرفا انه نشاء من اذ يواط الواضع
الوحدة في الاستعمال فلا يجوز التسدي عنه مع انه لو تزلنا واكتفي بان نقول ذلك يكشف عن عدم
اطلاعهم على الاذن لكفي ودلالته عليه في وجه قطعي ككف ومع طول الزمان وكثرة البلاغ وضبط
استعمالهم وبداء احوالهم من العلماء لم يوجد من قضية الجمع مطاثر في كلما قم مع انه عام الحاجة
في مراعات الصكات البدعية على ان الشك في ثبوت الاذن كاف هنا فطر الى التوقيفية ولا يسترب
حافل في حصوله بامر مع انه يلزمهم جواز ذلك في التثنية والجمع بارادة معنيين لا اقل من المفرد في
التثنية يلزم جواز استعماله في اربعة وهكذا في الجمع واستكراهه غير خفي على ذي مسكة وبذلك
يرفع التفرقة بين المفرد والتثنية والجمع بل يبطل الحصر بين الاسم والفعل والحرف لوجود اربع وخامس
وهكذا على هذا القول بالفرق بين الاقسام مع ذلك ابعد ولو توهم منافاة ذلك لقضية البطون في
القران لردده بان ذلك مبني على عدم التفرقة بين الاستعمال وارادة الفهم فانهما متفقان بلا اوتاب
وهو معروف بين الاصوليين فان استفادة المعاني لا يستلزم الاستعمال ككثير من المزيا بالمرجة عند
ارباب الفصاحة والبلاغة من الاشارات والتلوينات ونحوها ومنها المفاهيم عند بعضهم وان كان فيه
نظر والتاكيد من الزيادة وضمير الفصل كما ان الاستعمال لا يستلزم الارادة كالكتابة على ما مر بل وبما
يحصل الفهم ولا ارادة ولا استعمال كالمعاني الحقيقية عند استعمال اللقطي المعاني المجازية هذا كله
في المفرد على وجه الحقيقة وامانه على وجه المجاز فلا يجوز لعدم العلاقة وهو على المختار من كون
الالفاظ موضوعة لنفس المعاني كما مر وامام في التثنية والجمع على وجه الحقيقة فلو كانا حقيقين في فردين
او افراد من جهة واحدة للتبادر والاستفراء لا ينافي ذلك ان علماء اللغة مختلفون فيها فممنهم من اكنى
فيهما بالاتفاق في اللفظ ولم يعتبر اتفاقا في المعنى وجعلوا ما ظاهرين فيه لكونهم مردودا بامر وبرزخ
الاخر بالشمرة وحكم بعضهم بشذوذ الفلم احد اللسانين واما على وجه المجاز فلتوقعه على العلاقة وهي
غير ظاهرة الا بتشبيه الفردين التبر المتحد بن معنى بالفردين المتحد بن معنى وهو مردود بعدم ثبوت العلاقة

على ان الحكم بالاشد وذو مثل من بعض علماء العربية وعدم يصححه بطريق الجواز من احكامهم
 بوجه كده واستدل بانه لو صح ان على وجه الحقيقة وذلك مستلزم للمحال وهو اجتماع الازايتين
 المتضادتين وهو اعادة هذا القول في ذلك وحده واراد كما هو ظاهر البطلان وجهاته مع كونه
 مبتدأ على دخول الوحدة في التام فيكون كغيره في استيفاء حاله خارج المتنازع فيه فان التام في الجمع بين
 من المعنيين وللجوهر مطلق حقيقة يكون اللفظ موضوعا للمعاني لا بشرط شي وان استعمالها في أكثر
 من معنى ليس مستثنا كان براد بالكلمة المطلقا لفظا وباللمس الجماع واللمس باليد الى غير ذلك
 بل ثبوت الاستعمال فيه في الازايتين والاشد في اللفظ لا في المعنى. ^١ وسال الحقيقة والجواب عن الجميع بالخبر مع بيان
 الاخيرين غير نافع بل لعدم استعمالهما المدي والاعادة مما الاستعمال وهو امر من ان في استعمال الاخير
 الاستعمال ايضا محل منع فان الازايتين تحتلان لهما وقد تقدم ما كافي في الجواز وهو اللفظ المسألة
 وللجوهر جازا في المفرد وحقيقة في غيره كصاحب ^٢ عدم المانع لضعف ما نكبه المانعون ووجود
 المقصود وهو تبادر الوحدة في المفرد ولو فاجزه للموضوع له ووجود العلاقة الصحيحة فيه على تقدير
 انساها عنه وهو الكلمة والجزئية واماني التثنية والجمع فلو كوفي في قوة تكرار المفرد باللفظ والظاهر
 اعتبار الاتفاق في اللفظ دون المعنى في المفردات التي تارة يبق زيدان وزيدون وما شابه هذا مع
 كون المعنى في الاحاد مختلفا وتاويله بالمسمى تصف بصد وجواب عن الوحدة غير داخل في نفس
 المعنى بل خارجة عنه ومن عوارض الاستعمال فان الاستعمال يمكن ان يقع بانفراد المعنى عن الاخر
 واجتماعه معه فلا يورث في اختلاف المعنى وبذلك يشهد اللفظ فان الوحدة غير مفهومة من اللفظ
 ككيفية التكلم والمخاطب لا يشعر ان ما هو بظلال عن ما بل يصح سلبها مع نفس المعنى عن اللفظ غاية
 الامر في الاستعمال على وجه الاجتماع في اللفظ واساقى الخطاب والجازات وفيها بحث يكشف عن
 عدم الاذن او الاشارة فلا يصح التعدد كعاد على ان لو صح تبادر الوحدة لا يشهد الجزئية بل يحتمل
 كونه تبادرا فيكون التثنية دخالا والتعدد خارجا بل هو المتعين على تقديره فان الفهم من اللفظ
 ليس نفس المعنى والوحدة ككيفية ولا يتوهم احد سمته وصدق سلبه عنه قطعا فلي هذا ليس العلاقة
 الكلمة والجزئية قسم ان الكلام في اوداة كل من المعنيين وليس هذا جزء من الموضوع له ولو كوفي فاشد
 بالتركيب الخفي وكونه بحيث اذا اتى اتى عرفا لعدم ثبوت ازيد من ذلك منه او بكتبة الشك وهو ما
 لا يربح في فهمهم الاشارة من احد الطرفين دون اخرها لا ينبغي كقولهم انحصار سبب المنع في ما ذكره
 فان في التوقفة وعدم الدليل كقائمة وقد سبق فخلا ما زادنا على ممانر واماني خبر المفرد ما ذكره من
 كونه في قوة تكرار المفرد لا يجدي قاته ان اردنا اصله ذلك كما ذكره بعض علماء العربية فذلك
 غير معلوم بل فاقد الطبر في لغة العرب او ما دونه بل الظاهر كونه موضوعا لنوع كذا ذكره ثلثان بن
 في التثنية مثلا كل ما كان اخر مفردة الف او باء مقحوق ما قبلها او نون انكسورة فهو موضوع لفردين وهكذا

في الجمع مع تابد ذلك بالجمع المكسر مع ظهور المراد الوضع في الجمع وبالحملة هو اظهر الوجهين معا فخرهما
قتبين المحكم به واحتمال كون الوضع في التثنية والجمع واحتمال التثنية والجمع الى العلاقة خاصة او هن الاحتمالات الثلاثة
وباطل وان اراد ان مفاد الوضع اللغوي معنى مفاد ما ذكره قلنا لم يثبت بل ان زيد من التعدد مع وحدة
معنى ~~بغير~~ غير مقوم ولو قيل هذا الكلام مطروفا بين علماء اللغة وبمعناه ما ذكرناه قلنا لو قيل
نقول لا يستلزمه الصوم فان كون شيء في قوة شيء لا يستلزم ان يكون شيء في جمع احكامها ~~انما هو~~
للمفردين والزبد بن ونحوهما خارج عما نحن فيه فالاولى ان يثبتا وهما على نفسه احد الثمابين
بالاخر كتثنية الشمس بالفرد ثم اطلاق القمر عليهما اثبتا التثنية فلهما باعتبار المسمى كما ان التابويل في
الثلاث المسمى ايضا مع ان غاية ما فيهما الاستعمال ~~الشر~~ ان تم وهو غير محدد في اثبات الحفظة ولو علم
قلنا ثبت استعمال التثنية والجمع على وجهين ~~او~~ ا. ا. وحدة المعنى واللفظ واخرى بل ا. ا. وحدة
اللفظ خاصة والاستعمال في الفرد المشترك ضرباين قتبين كون احدهما على وجه الحفظة والاخر على
وجه المجاز وكونه في الاول على وجه المجاز باطل بالاتفاق قتبين الاول واما الاشتراك اللفظي فباطل
هنا باتفاق القربين فضلا عما في محله واما الاشتراك المسمى فمع ما لا يصح كقوله غلبة المجاز ولولا
الاوجه لكفى وللمجوز في النفي دون الاثبات ان النفي يفيد الصوم بتعدد بخلاف الاثبات وهو ظاهر
البطلان فان النفي تابع للاثبات فاذا لم يكن متعدد دافعه فكيف يصير متعددا في النفي وللمانع في المفرد
والمجوز في غيره عدم التعدد في الاول دون الثاني وهو في الاول حق وفي الثاني يظهر جوابه بما مر ثم
ان من المجوزين اقرطوا بمجموعه ظاهر في الجمع عند التجرد عن القرينة تعويلا على ان جملة على جميع
معانيه غير متوحد فيجب جملة عليه اذ لو لم يحمل عليه فاما ان لا يحمل على شيء من معانيه وذلك افعال
اللفظ بالكلية وهو ظاهر البطلان او يحمل على بعض دون بعض وذلك ترجيح بلا مرجح وتحكم فضلا
عن الاتيين والجواب عن الاول باختار الشق الاول فان اقصى ما رأت الجواز حفيظة واما ظهوره
فلا بل قد عرفت ان الاستعمال الشائع هو الاستعمال الواحد في فرد دج بين اسقاط القرينة واستعماله
عبره او الاول اظهره وقف فلا يحمل على شيء من معانيه وعن الاتيين بانها غير ظاهرة في الاستعمال
في ازيد من معنى لاحتمال المحذف فيهما والصوم الاشتراك سلما استعمال بالقرينة فيكون مجازا اسلمنا
من ابن بنت ظهورهما في الجمع مع ان دلالة هما بالقرينة فاعلم الظهور بهما وبالحملة متخافه بنفي عن
اشتقاق في الجواب وما ينفع عليه محكم الموالى وصية وتحييسا وقفاحة وفسادا وعموما وخصوصا
الطلب الثالث في المشتق اشارة المشتق هو القرع الموافق لاسلمه في حرف اصوله ويعتبر
في الاشتقاق المغايرة بين القرع والاصل منى ولقفا اذ لولا الاول لكانا مترادفين ولولا الثاني لارتفع
التعدد وهومن شرطه ضرورة قبل الاول يحصل انواعه المعرفة وبالتالي يتوحد على خمسة عشر نوعا
وان الاختلاف اما بالحركة او بالحرف زيادة او نقصا او وحدا او ثنائيا او ثلاثيا او باجاء الاول يحصل

أو كذا الخ في كذا ثالث وبالثاني ستة والرابع نوع فيلحق بالانعام بتفدح إن المصدر المتردد ليس
 مشتقا من مصدر الجبرد إلا أنه يختلف معني والافلاحة في مجرور الاتفاق في المجرور الاصلية خبر كاف
 هذا كله في الاشتقاق ~~في الكبر وهو الذي يكبر~~ في معنى فيسوافة الفرع مع الاصل في المعنى مع
 الاختلاف في الترتيب ولا كبر وهو الذي يكبر ١٠ أو افقة في المعنى والمخرج خارج المعنى ١١ الاشتقاق
 ما لا يكون ١٢ كثر من باب القلب في الاشتقاق ١٣ لعدم الدليل عليه الا بالتبدل بل وهو خارج
 عنه بخاصته انما هو في الاصل ١٤ المصدر فللاول وحده المفهوم وكثر سوا الاسم
 مستثنى عن الفعل وكثر معناه دلالة على جارية له ولم كثر معناه لو كان مشتقا وزاد في
 المصدر جزء من الفعل فيكون متفدا معالج ١٥ منه ولثاني كون احوال الفعل تد
 المصدر وجود او عدم او نوع المصدر مصدر الغضيل وان المصدر بمعنى المصدر وروى
 نظر لان الاول اظهر المشقة الموهبة بالاعتبار اشارة لا اعتبار صدق المبدأ بالعلم في الفعل الا
 اذا كان مضارا مستعلا في الحال ولا خلاف فيما لا خلاف في كون الاوصاف حقة فيما كان
 المبدأ باقية وبماز انما تصف به بعد وانما الخلاف في انه يعتبر بقاء المبدأ او فيها بالفعل قبل واليكم
 مداره او لا فمنهم من اعتبر ومنهم من فاء فالتقي بوجوده في الجملة ومنهم من فصل ففرق بعضهم بين
 ما يمكن بقاءه وما لا يمكن كالكلام واخر بين ما رعى على المحل وصف وجوده وعده كاطلاق الايض
 على ما صار اسود وثالث بين ما كان محكوما به ومحكوما عليه ورابع من ما كان بمعنى الحدث والتبوت
 وحاس من ما كان الاتصاف اكثر باولم يكن الذات معرضا عن المبدأ وعده وتوقف جملة
 والاظهر الاول لصحة السلب عن العاري عنه بالفعل وتبادر غيره فيكون مجاز او حقة فيه وللزم
 صدق المتفادات لولا على ان اعتبار فعلية الاتصاف امر لا يتفرق فيه بين الجواهر والمشتقات الاختار
 العريضة والذاتية فان صدق الماء والانسان على مصداقهما لا يصح الا بفعلية الماء والانتسابية فيه مكل
 الافاظ تدفع فعلية عنوانها واصفاها وغير اعتبار الزمان في ذلك لا بدخل الزمان في شيء من المفاهيم
 ولا يستلزمه فلا يكون داخل في شيء من المشتقات لا قيدا ولا جزاء فيا يبين ان المدارى اتصاف
 الموضوع والوصف العنوانى على الفعلية كما بان ان الاعتبارى المشتقات الاسمية علم على فعلية الاتصاف
 وبه يظهر عدم الفرق بين المحكوم عليه والمحكوم به في ذلك فان هذه الفعلية نشأت من وضع اللفظ
 المدلوله واتصافه بوصف الموضوعات المحمولة لا تاتي نفس مدلوله ثم هذه الفعلية غير الحاملة بل بجامعها
 والماضية والاستقباله فاذا غير الحدث والزمان باقسامه بل غير مفهوم منها الزمان اصلا بل هو كفة
 للاتصاف واضافة بين الذات والوصف من غير ملاحظة زمانه وحالة له وحصولها لا بد ان يكون
 في زمان من الازمنة وهو جميع الزمانات من غير ان يكون الزمان داخل في شيء منها ولذا ترى
 الفاتح في كل من الماضي والمستقبل والحال كان في كان زيد قائما وصبر قائما وهو قائم في الحال

فظهر عن ذلك دلالة المشتق على الحالية كما بر الجواب بل المحروف غلبة الاموال انقب بالزمان على وجهه
وقالوا الان لا حال ولا زمان فكيف لا ومما اتفق عليه علماء الادب اختصاص الالالة على الزمان
بالاضطرار فما ذكر ومن انتصالي اسم الفاعل في المنفى والمستعمل لانما في ما ذكره من ان الاستعمال
لهم كما ان المنفى على تقدير الحالية لا يجدي فان المعنى لا يستلزم كون المعنى موضوعا لاحتمال كون
التصل للشبهة بالمضارع بل هو المعنى لو جرد مع الاستعمال ايضا مع كونه معنى مجازيا بالاتفاق على الجملة
معنى المشتق ليس الا امر ايسر احيانا هو وجه من وجوه الذات الموصوفة التي وجد فيها المبدأ ولا
دلالة على زمان ولا على تجدد ولا حدوث ولو قيل بالمجدى بدل اسم الفاعل والمفعول على الزمان
قلت خطا فان الحدوث لو كان مدلولاً ولو التزم الابد على زمان خاص اصلا بل ولا يستلزم مع
تجسده ان يكون في الزمان وهو غير مجد كما هو واضح وما من يظهر ان المدار في الفطرية على النسبة
لا النطق وهو بمعنا جميع الفوائد ولا يختص بالمشتقات بل ظاهر عدم دخلة حال النطق في
شيء منها اصلا فان فعلية الانصاف انما تظهر من وضع اللفظ وهو انما ينكشف في المركبات باعتبار النسبة
المبينة فيها فان كانت حاصلة فيها من دون تاويل فلم يرتكب في اللفظ خلاف ظاهره والافلا لاقه اما
باعتبار ما كان او نحوه فيكون مجازا فابوهم كلام بعضهم من اعتبار حال النطق بل هو الحكمى صريحان
لغيره على ما ينبغي واستدل به لا يربى في كونه حقيقته في حال التلبس فلو كان حقيقته فيها انفسى عنه
ايضا للزم الاشتراك والمجاز خبر منه وفيه نظر فان النقص بقول بكونه مشتركاً مستوفى بغير تدوين المجاز
والاشتراك المعنوي والثاني بقدم على الاول وما بقى ان كبر انهم ادعى الاجماع على كونه حقيقته في
الحال ولو كان حقيقته في ذلك المعنى العام ايضا للزم الاشتراك قلنا ادعاء الاجماع على كونه حقيقته اما ان
يكون مع اعتبار قيد الخصوصية او مع تجرده عنها فلى الاول خبر مسموع مع اشتها بقول الخالف بين
الفرحين وعلى الثاني لا يستلزم الاشتراك وهو ظاهر وللقول الثاني الاستعمال مطم والاصل فيه الحقيقه
خرج الاستعمال بالاتفاق وبني الباقي وان معنى المشتق من حصل له المشتق منه فبمثل الماضى حقيقه
وفى الاول ان الاستعمال مع وجود اماره المجاز لا يحجب فيه وقا قد عرفت ان استعمال المشتق فيما
انفصى عنه المبدأ مجاز لكون غيره متبادرا فلا يجدي وفى الثاني منع كون معنى المشتق ما ذكره كيف
وهو عين المتنازع فيه نعم نسب القول بعدم الاشتراك في المنية الى الاصحاب وفى المقاصد العلية الاجماع
قال فان الاجماع واقع منا على عدم اشتراط فعاد المعنى المشتق منه فى صدق الاشتقاق حقيقه وفيه مالا
ينفى وللتاكد امتناع البقاء فيما كان غير قار الذات فانه قبل حصول اجزائه غير متحقق وبعدم متقدم
وبرود حله ان انصاف كل بحسبه عرفا فلا خلاف ولذا يصح بكون فعل المضارع للحال او مستحالة فيه
والافاد ابر عن هذه الاوصاف بفعل المضارع بنى ان لا يكون للحال ولا مستحالة فيه فاستعمل
فى المتصف وهو باطل وعاقبى مثله الانصاف بشئ منه يكفى ولا يستبر انصافه بمجوعه والرايع لزوم

كل من كان له حصة في حصة واحدة والملاقاة الشائنة على النطق والحامض على الحلو باعتبار النوم
 والحامض السابغ حصة وهو خلاف الإجماع والجواب انه مما لا ريب فيه نعم للجموح ان يجوز غير
 الاول وينع الاول من اجل ان لا يكون له حصة بالان والحق في لزوم عدم صحة التمسك بالشيء الثاني والبارقة
 في محو ما بالنسبة الى من لم يمسك بالبداء اوله هو حد حال النزول كمن سرق في زمان لم يمسك به
 بالنسبة الى ان تصف بالوصف هو زيل الابهة وان كان قبل ان زمانه فاقم غير ذلك في الخطاب
 فكأنهم بالنسبة اليهم لم يتصف به **اجاب** وهو زوله والاصل عدم التمسك ولا قائل بعدم
 الصحة وفيه انهم من الخطابات الشاعرة لا يمسك بالشاي وانما ثبت حكمهم بالاجماع ونحوه على ان
 المذكور في التمسك بالنسبة الى زمان الخطاب لا يستقيم التمسك في نحوها باعتبار زمان التمسك
 اتصالها **والا** امر باجراء الحمد مثلا واما وجوب الحامض من سرق او زني وانقض زمانه قبل الاستصحاب
 بل بنفس الابهة وبوجه يظهر بالتدبر وللشور ان لو كان شرطا لم يلزم ان يكون الملاقاة المودع على
 التمسك والناقل مجاز الذي لا تصدق في حال النوم في الغفلة وجوابه ان التصديقات حاصلة للتمسك غير
 فائقة عنها غاية لمحصل عدم العلم بالعلم والذهول عنه وهو غير مناف للسابع الاطلاق من دون
 قرينة كالفارسي والكتاب والخطا والمعلم والمتعلم ونحوها ولو كان المحل متصفا بالقصد الوجودي
 كالتسليم ونحوه القول بان هذا الاتفاق ونحوها كلها موضوعة للملكات هذه الافعال مما ياتي عنه الطبع
 السليم ولا يوافق مبادئها وجوابه ان كان الصدق في امتثالها باعتبار المعنى المصدرى فلا يمتنع التمسك
 حال عدمه وان كان باعتبار الملكة او الصناعة كما هو ظاهرا فلم يتغير في افعالها في الجملة ولم يدع
 احد ولا يلزمه كون مبادئ الجميع للملكات بل هو ينقسم الى ما هو الاعتبارية الملكة او يكون من قبل
 الصانع والحرف او يكون حالا ومنها ما يحتمل الكل او الحس وبذلك يختلف ايضا حال الزوال فيما يكون
 من الملكات لا يتأخره عدم المباشرة وما يكون من قبل الصانع والحرف يتأخره الارض الطول بدون
 قصد الرجوع لا الارض مع قصد الرجوع ولا عدم المباشرة وما يكون من قبل الاحوال انما يتأخره
 زوال المباشرة من الفضل في الفاو الذات وفي غيره الخروج عنه واسانيف لا عدم وجود الجميع وما
 للزمان كجوابه بين معاصر وتفرع الاحكام على كل محبة ومنها كراهة الحديث تحت الاشجار والخمر
 والطرف النافذة للصحيح تنق شطوط الافراد والطرف النافذة تحت الاشجار المثمرة ويحتمل الانوار في
 الملكة والحالة وكونه من باب اخذ البعير والاول اقرب قال الشهيد الثاني المراد من الشجرة المثمرة ما من
 شاتان يشروا ان لم يكن مشرا بالفضل مطلقا بالطلاق النص وان نفاذ المعنى المشتق منه غير شرط في صدق
 المشتق عندنا او وديان الملاقاة المشتق على ما من شأنه وان لم يكن البداء وجد فيه بعد مجاز اتفاقا
 والحاجز لا يفسد اليه الا بالقرينة وهناك مفقودة وفيها نظر ومنها الاصل في الاحكام المتعلقة بالحامض
 والنساء والمكبل والموزون والموقف والوصية ونحوها لسكان بلد ونحوه الى غير ذلك اشارة

لا نزاع في عدم اعتبار قيام المبدأ على المحل بل على ما لو في غيره في الاستغاثات المحلية كالحار
والبارد ونحوهما ومنه صرح خبر واحد بل الغام هنا خبر معقول فان سادها الموقوفة بذاتها غير متصلة
في خبرها فكيف يقبل النزاع وإنما اختلفوا في خبرها على قولين وتوقف الطائي والظاهر عدم وفاقا
للعظم سبحانه بل كاتفهم والمعتزلة والشيعة كمالهم المأمون ان مفهوم الحق ليس الامر السبعا اجابا
وليس فيه دلالة على زيادة المبدأ على المحل بل على حصوله فبما في خبره غاية الامر ان في تحليل
العقل ينحل الى ذات وصف وبغاب زيادة الوجوه ويتناقض في قيام في الحال ولكن ثم منها خبر
داخلة في المدلول بل الجميع اشتراكات عقلية ولا الاية قون في الفرق بين قولنا الوجود موجود واه
موجود وورد موجود والله عالم وزيد عالم وبصر ولا معرفة الا في الفارسي بداننا وعن الاسود بسبابة
وعن الايض بسفيد وعن الحسن بن بك وهكذا او غيره لا يفهم من نحو الضارب واليسود الا
ذو الضرب والسواد او ماله ذلك وهو اهم من الحلول فضلا عن عدم محله المشتق فيما لا قيام فيه
كوجود الواجب بل مطم وكذا في صفاته سبحانه ولو لمع العلم بالقلبية واستدل بصدق المولم والضارب
والمصوت مع قيام الالم والضرب والصوت بغيره وصدق العالم والفادو الخالق عليه سبحانه وفي
الكل نظر للفصول الاخر الاستفراء وهو ممنوع والزمن يمنع اطلاق الموجود والمصوت على الشيء
والواجب على الصلوة مثلا لصيغة الوجود بنوعهم وقيام الصوت بالهواء وجعلهم الوجوب من الكلام
النفسى ولثالث طرق الفتح الى الملتزمين من ان اللغة غير متبينة على التدقيقات الفلسفية بل مناسها
على الطواهر واللغويون لم يفتنوا بعينية الصفات ولا بصيغة الوجود ومن منع الاستفراء في الاول
نظروا لا سابقا قدرحت ان الواضع هو السجل ذكره ثم على المختار لا فرق بين اسم الفاعل والمفعول وصفة
المشبهة وغيرها ومنهم من خصه بالاول كالحاجبي واليضاوى المطلب الرابع فيما به ثبت اللغات
وبين حقا فيها عن مجازاتها وفيه مقدمة واشارة مقدمة هل يعتبر في ذلك العلم او يكفي الظن
الاشهر الاظهر الثاني لاطباق العلماء كافة باصنافهم على انقطاع التشاجر والتنازع في الاوضاع اللغوية
بتنصيص واحد منهم عليها ولا يتنازعون في كونه من احاد او ليس بمتواتر ونحوه وعن ابن جاس انه
قال ما كنت اعرف الفاطري حتى احتضمت الى شخصان في يترفضا لحد ما فطره الهابي وعن الاصمعي انه قال
ما كنت اعرف الدهاق حتى سمعت جارية تقول اسقني دهاقا ولم يرد احد عليه بما بعد كفاية ذلك في
اثبات اللغة وتعدد العلم فيها احاد او كلا ولو فيها محتاج في الاحكام فلو لا كفاية الظن لم يتم لغة من لغاته
ولا لجل ذلك لا يمكن ان يستظم حكم من الاحكام فكل ما دل على جواز الاكتفاء بالظن في نفس الاحكام
بل لزومه بعم الموضوعات اللغوية بل الطاهر عدم الخلاف فيه حتى عن انكر حجة الظن في نفس الاحكام
سندا كالسيد او دلالة كالاخبارية بل خبر واحد منهم عد العمل بالظن هنا صريح بما عايناه من
الحقق العصري والمدقق الشيرازي فقال الاول اننا نقطع ان العامة في الاصطاد والامصار كانوا

كغيره في فهم حاشي الاقفاط الاحاد كنظمهم عن الاصمعي والتخليل والى عبيده وسيو مع وقال الثاني
 ان المعنى اللغوي غير من قاعدة اعتبار القطع في الاصول بالايجاع حيث لم يزل العلماء يفتي بكل حصر
 يقولون على نفل الاحادي كالتخليل والاصمعي ولم تذكر ذلك احد علمهم من العصر الاول واللاحق
 فصار ذلك اجاعا هذا المعنى في قهوى مادل على كفاية الظن في نفس الاحكام واجامع سلبا وان
 الظن يفرم مقام العلم ويسد حجة من كل موضع بصفة علم كما قاله السيد بل هو الحكمي عن ج...
 ان بقا العمل بالطريق ان كانت مبررة مع علم يتناسم واوصايتهم بذلك قطعا ومع
 درة حرة وهو عليه ولولا جوار ثبوت علمهم بان هذا اما لا يجوز في الموضوعات اللغوية
 المختلفة الاحكام على ان كفاية الظن في المراد للغة العمل مما لا يشوب شك ولا ريب وان
 لم يثبت العمل ولا فرق في ذلك بين ان لم يثبت للفظ لغة العرب وبميز حاشيها عن مجازاتها وما
 يكشف عن الماراجاد ما يراى منهم من التمسح بالاحاد لو ثبت مردود بامرو منه بين ان مدار
 حجة الخبر هنا على افادة الظن من دون اشترط احد الفوا الاممية وكذا البلوغ والذكورية دون العقل
 فانه شرط خلاص بعضهم وهو ظاهر الفساد فهو حجة مسلم لو افاد الظن وكذا الاستفراء ثم الطرق بنفس من
 حيث الدلالة الى ما يخص بالحجاب كالنباذ وعدم صحة السلب ونحوها الى ما يخص بالحجاب كالمقابلها
 ونحوها الى ما يخص بواحد منهما كالنقل والاستفراء والاستصحاب ونفس الاستعمال كما اذا
 ثبت في لفظه من مستحالات العرب اصلا لا يتبعوا وكذا انفس الى ما يفيد العلم والظن والى ما هو طريق
 اولي كالنقل والى ما ينهي اليه كغيره بذلك بوجه ما في كلام جماعة الكفرى والحاجبي والعصدي
 والبهائي من حصر طريقها في النقل قال البهائي وطريقها تواتر واحاد ولا يثبت قاسا اشارة من
 الطريق النقل وهو بنفس الى متواتر واحاد واستشكل في الاول من وجوه اولها ان اتحاد الناس
 مختلفين في معاني الاقفاط التي هي اكثر ودوا على السنة المسلمين اختلافا شديدا لا يمكن فيه القطع بما هو
 الحق كلفظ الله فهم بعضهم انه عبري وقال اخرون انه سرياني ومن جعلهم يباختلفوا في اشتقاقه
 وهم اختلفوا اختلافا شديدا ايضا وكذا اختلفوا في لفظ الايمان والكفر والصلوة والزكاة فاذا كان الحال
 في هذه الاقفاط التي هي اشهر الاقفاط والحاجة اليها ما تجد ايمانك شبرها قد عوى التواتر في اللغة
 والنحو تعذر الثاني ان من شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة فيبطلها حصول التبريد في
 زماننا كيف يعلم حصوله في سائر الازمنة فاجعل بالشرط جعل بالشرط الثالث انه قد اشهر بل
 بلغ مبلغ التواتر ان هذه اللغات انما احدثت من جمع مخصوص كالتخليل والى عصره الاصمعي واقرافهم ولا
 شك ان هؤلاء ما كانوا معصومين ولا بالظن حد التواتر فلا يحصل العلم بقولههم وبالجواب عن الاول
 ان الخلاف سبق شبهة لابنائنا في التواتر ان ادعاء كونهم معصومين الاقفاط اشهر الاقفاط في كونها من لغة
 العرب لم يثبت وعن الاخيرين بان العلم بالتواتر مرة يحصل بالتواتر مرة بكثر التسماع والتطافر

والسلام وعليه وجود الخالف او شذوذه او ضعفه او نحو ذلك كعلمنا بالهند والروم والامم المماخضة
والفرس الخالصة مع انهم لم يسمعوا من اهل عصرنا ولم يرووا عن سلفهم ذلك اصلا ولم يدعوا الرواية
قصلا عن حصول عدد في الطبقات السالفة بوث التواتر فان بذلك يحصل العلم بكون ذلك من التواترات
ولو لا علم يحصل خلطه ونقص ذلك ندرغ الشبهة من تواتر القران ايضا مع انحصار القراني السبعة او في
عدد ليس بعدد التواتر وعدم ضبط الطبقات كما ذكرنا عن تواتر اخبار الشيعة مع انحصار مشايخهم في
الاولى وفي الثلاثة او نحوها وهذا امر يقي شايء بل متواترات اللغة جعلها بل كلها من هذا القليل فان حصول
التواتر في جميع الطبقات الى عصر الواضع مقطوع العدم ولا جاد من قال هذه تشكيك كانت في مقابلة
الضرورة فاننا نعلم قطعا ان من اللغة ما هو متواتر لا يقل التشكيك والشبهة فيها كالشبهة في وسطاوية
في انكار الضروريات ثم منهم من عد من التواتر ما لغة القران وما تواتر من السنة وكلام العرب وفيه
نظر ومنهم من مثل بقضا الارض والسماء والماء وهو ان كان باعتماد كوفهم من لغة العرب فحسن وان كان
باضداد معانيها المردوفة فقه شيء واما الثاني فاستشكل فمس جهة ان الرواة المهاجرون بسوا ما بين
عن الفتح بيانه ان اصل الكتب المصنفة في النحو واللغة كتاب سيبويه وكتاب العين اما كتاب سيبويه
فقدح الكوفيين فيه وفي صاحبه اطهر من الشمس وايضا ما لم يرد كان من اجل البصريين وهو اقر كتابا في
الفتح فيه واما كتاب العين فقد اطبق الجمهور من اهل اللغة على الفتح فيه ومن مطاعه فيه عن التحليل
ونسبه الى الثابت بن نصر من سيار ومنهم من نسب باب اوله الى الاول وبقائه الى الثاني ومنهم من
نسبه الى التحليل الا انه قال انه احرق الكتاب واملأ اللبث من حفظه الى النصف وانه علماء النصارى بآيه
على منطه وفي الخصائص اما كتاب العين فقه من التخليط والتحليل والفساد لا يجوز ان يعمل على اصفر
ابناء التحليل فضلا عن نفسه الى غير ذلك واوردا بن جني قبه بابا في قدح اكابر الادباء بعضهم في بعض
وتكذيب بعضهم بعضا واوردا بالخرافي ان لغة اهل الورايع من لغة اهل المدر وغرضه من ذلك
الفتح واوردا بما اخر في كلمات من العرب لا يعلم احدها الا ابن احرار الهالي وروى عن رويه
وابنه انهما كانا يرتجان الفاظا لم يسمعاها ولا سفاها بها وقال المازني ما قيس على كلام العرب فهو من
ديكلامهم وايضا الاصحى كان منسوب الى الخداعة ومشهور ابانه كان يزدني اللغة ما لم يكن منها
فضلا عن بكثرة التصحيف والخرى حتى افرد جماعة بالتصنيف ومنه ما افرد من الصحاح والقاموس
وعن الحماسد والتنافس وقصة الزنور بتمرد وقه وجوابه ان شيا من ذلك لا ينبع عن حجة الخبر الواحد
مطم ولا يقول احد بحجته كل مع ان جميع ما مر لا يتنافى حصول الظن باخبارهم فان كل احد يسمي في
قدح كتابه وتصنيفه وما يقتضى ترويحوا الاعصاد عليه وهو يحصل بامور منها الصدق بل هو من
اعظمها فلا محالة اخبار طاعة الكتب بشد الظن خصوصا من كان من نحوهم ومشهور ايئتهم ومتلفي بالقول
بين الخاصة والعامة ولم يفتح فيه شيء يعنى به مدى الاحصاء المتبادرة المتطاوله كالجوهري

والجزء من العلم والغير وذا مادي والقوى ومن يجري مجرى علم ولو كان ذلك معالماً لكان
الطن للزمن منه وقع حجة الاخبار في الاحكام مط فإن اسباب الوضع والاختلال فيها اقوى والكلام فيها
الثقة وهو مما لا ريب فيصير انه لم يقل به احد ثم ان كلامهم حجة ولا ينافي احتمال كونهم من جهة ولا
لا ريب في الوثوق به مط لوجود هذه الاحتمال في الجميع على انه لو قلنا بحجة على هذا للتقدم لا سببه
فان المداد في اللغات على حصول الطن وهو يحصل به بل الطاهر ان اكثر ما يذكره من هذا الباب
لا من باب الخبر كقولهم واستشهدهم باشعار احاد العرب بل باستعمال بناتهم وجوارهم ونحو ذلك وعدم
ردا على ذلك انهم لم يسموا بتوقع الاتفاق عليه اشارة من الطرق الاستفراء وهو التصريح في
البرهات لا بآثار العلم بل هو العلم في كثير من المطالب الادبية وغيرها وعليه بنى الاصولون مسائل
كقاسم القام النفل بل المرجح في ادوات الاحوال مط واثبات الحقيقة الشرعية واشتراط لقاء المبدأ
والانصاف في المشتق وحجته المفاهيم الى غير ذلك ومنه الاتحاق بالاعم الاغب ومنهم من رده الى
القياس ومنهم من رده استناد الى ان آيات اللغة انما يكون بالنفل احاد او تواتر او الاستفراء وهذا
فيسر ودخل فيها وفيها منظر بالجملة حجة مما لا ريب فيه ولو لا لم يستعمل اساس اللغات ولم يتم لكل
مطالبا ولم تنف فيه على مخالف ثم انه ينقسم الى التام والناقص والاول يفيد العلم واختلاف في الثاني
في انه هل يفيد العلم والاول على الثاني هل يفيد الطن والاول لا ريب في امكان العلم فان الكثرة يمكن ان
تصل الى حد يحصل منه العلم بعد وذلك من الواضع ولو لم يعلم اشتراك غيرهم معهم كما لو كان غافلا
عن موافقة غيره او مخالفتهم معهم واما الطن فهو الشايع المعروف من مثله بحيث يستدعي فرض حلاقه وهذا
بالنسبة الى الحكم الكلي واما افادة العلم على الوجه الجزئي فمما لا ريب فيه هل يحصل الاستفراء التام
في اللغة فمنهم من انكره وهو ان كان كل في الغالب بل ينتفع الاطلاع على جزئيات منها في واقعة من
كل واحد من العرب في عصر او مط مع كثرة ومعرفة وهو لا انظر بغيره ليس منصرف في ذلك بل
يمكن العلم به بكثرة التسميع والتطارد التسليم نظير ما مر في متواترات اللغة وما ياتي في الاجماع من امكان
حصول العلم من موافقة طائفة بعد وروى من سادع الشريعة صلوات الله عليه والله ثم ينقسم الى ما
يحصل المجاهل باللغة الى ما يحصل للعالم به الطالب للزيادة ومنهم من عد الاول طريقا خارجا جملة احواله
وهو الاعتراض بالردود بالقرائن وهذا الطريق معروف بل قال المجاهي وصاحب المعالم هذا الطريق طعي
لا ينكر به انقطع النزاع بين كافة العلماء في الحقيقة الشرعية وهو يكشف عن كون حجة متفاديه
بينهم وهو في الجملة مما لا ريب فيه وبه يعرف المجاهل في كل لغة مطالبهم والصدان لغات ابااتهم بل كل
جاهل لغة غيره وهذا الطريق اوابل اللغة خالبا كما ترى يجعلونه طريقا في الحقيقة الشرعية وهو ينقسم
كباقي في افادة الطن والعلم في الخبر الواحد كما اذا تصف عن كلام واحد من يكون
كلامه حجة حتى حصل له العلم بانه يتفاديه الوضع فهو في حكم الخبر الواحد وبما يحصل الطن

فلم يبق من اهل اللغة او الظن موضع الواضع من كثرة التردد بالقرائن بينهم وبذلك يدرك في
الافتقار وقد عرفت حاله مع ان الظن الحاصل منه جازيا لا ينقص عن الظن الحاصل بخبر الواحد
وقد عرفت ان كفاي ما علم من كونه مطر فاطمنا فان مقصودهم بذلك الرد على منكري ثبوت الحقيقة الشرعية
وهو انهم يوجبون كفاي يمكن اثباته بهذا الطريق لا ينكر وليسوا بصددين ذلك حجة مطم او في
الحقيقة من الطرق علم يقي للزوم وهو القسك باستلزامه كون شيء محقق في شيء فنه تجرد
اللفظ عن القرينة في اعادة معنى يستلزم كونه محققا فيه فان ذلك من لوازم الحقيقة لا يمكنه اما في الجملة
فمن الاول الاحتياج للوجوب في الامر بقوله نعم علمي هذا الذين يخالفون عن امره واقليل لم يتركوا
لا يرضون وما نمت ان لا يستبعد امر ترك الى غير ذلك ومنه فقد ان العلاقة بين مضين مع الحصول
ما يمكن الحقيقة فيهما او بين الموضوع له ومعنى اخراذ انحصار الموضوع له فيه واستلزامه ما لا يخار عليه
ومنه صحة الاستثناء كما في الجمع المعروف مع كون الاستثناء اخراجا مالا يدخل فانه يستلزم كونه
للاستفهام وهو لازم الفل قطعا لما ثبت النقل بواسطة المقدتين القلتين ومنه حسن الاستفهام فان
الاستفهام يستلزم الجهل والمجهول يستلزم عدم دلالة اللفظ على افراد المستفهم منه وهو يستلزم كون
نسة اللفظ اليها متساوية فذلك ثبت كونه مشترك فيها ومنهم من انكر استناد الى انه يحسن الاستفهام
مع التوقف في الوضع وفي مثل ما اذا قبل جاد وجل كان بالامس عندي فانه يحسن ان بق من الرجل
وبرد الاول ان الكلام على تقدير العلم بالوضع فان المقصود ان الاستفهام من العارفين بالوضع يكشف
عن الاشتراك مثل ان يكون اللفظ معاندا اول استعماله في محاوراتهم ومع ذلك لا يستفهم الاستفهام عن
المراد منه والثاني ان الاستفهام ليس باعتبار المجهول بالمراد من اللفظ بل لتحصيل فائدة اخرى والمقصود
ان الملاقاة للقطعي في العرف مع العلم بالوضع منهم اذا استحسن منهم الاستفهام عن المراد منه اقتضى
الاشتراك وظاهر ان ذلك ليس منه نعم يتم ان لم يحتمل كون الوضع فيه عاما والموضوع له خاصا او لا يتردد
بينه وبين الاشتراك ويتوقف بترجم احد هاهنا على الاخر بخارج واما ما بق ان حسن الاستفهام ربما يكون
للتاكيد او لظن السامع ان الفاعل غير محقق في كلامه او انه اراد المجاز لا مارة او لقوة الظن كما بق انه
استفهم في الاشتراك المعنوي ايضا فالشكل ضعيف فان بعضه غير قادح وبعضه غير مسلم وليس
المعصية بورد وهو حاصل بما ذكرناه وفي السر ابرح حسن الاستفهام عند المحققين لاصول الفقه بدل
على اشتراك الاطراف بخلاف فيما بينهم ومنه اثبات الحقيقة للغة بامالة عدم النقل بعد ما ثبت في
العرف له حقيقة وهذه طريق شبهة ارفع النزاع بين الاصوليين في مواضع ككون الامر للوجوب والتمهي
للمحرمة والعامة خفيفة في العموم الى غير ذلك ولم نرا احدا رد ذلك بانه ليس بحجة بل يعلم منه كونهما اتفق
عليه ويمكن ارجاعه الى الاستفراء والاهم الاغلب ولكن منهم من قسمه بالاستصحاب على وجه يورذن
بكونه محل وفاقا وكانه كذلك ولا باس به لافادته الظن بعدم التغيير والتبديل وهو حجة بلا مية فمافي

الحاق من تحتها ليس على ما ينبغي نعم فيه شيء. باني ومنه صحة التفسير فيدين متقابلين في لفظ
 كالامر باعتبار متبين كالقوة والاعم منه ومن التواني من غير تضاد ولا تكرار فانه بدقته كونه
 حقيقة في الاعم اذا كان التزام في كونه حقيقة في الخاص مجازي العام وهو ظاهر لا يستلزمه الاحتق
 الاستلزام وضعه للخاص احد هما مع ان المفروض عدمه ولا يجمع ذلك مع كونه موضوعا للخاص بل
 يستلزم وضعه للاعم خلافا لما انكره معلا بان التاكيد والمجاز مختلفان والحواس اختلف الفرض فانا
 في تعابه لا تاني فلا يكون مجاز او لا تكرار فلا يكون تأكيد اغاية الامر لما كان من الوجدانات لا يلتزم
 بالتخصص بل من خواصها ولا يابس به ومنه صحة التفسير فانه يدل على كون المقسم اعم وهو لا زمة بلا
 ضرورة ومنه اشتداد الحاجة الى المعنى مما يستلزم الوضع من واضع اللغة فاذا راي ان معنى كذا يستعمل
 لفظ به ولم يكن له ما يفرق عن موضوعه وعاله وشهد به الاستفراد بل وبما يحصل منه العلم بذلك فان
 من راي غراب اللغة وبداءها وانفاد احكامها واحاطتها بالاجابة الى الاناد او امر احاط ما يقتضي
 الحكمة فيها بحيث عجزت عقول البشر عن فهم كثير منها يعلم ان من اسس هذا الاساس وبني عليه البناء
 لا يمكن ترك مثل ما كابد دانياته ولا سيما قد عرفت ان الطاهر كون الواضح هو اجل شانه ومنهم من
 انكر جملة قياسا وفيما فيه ومنه ان شهرة اللفظيين الناس يستلزم وضعه لمعنى غير خفي لا يدركه الا
 النواص فاذا ادرك كونه موضوعا لاحد هاتين الاول فان تداول اللفظ انما يتوقف على تصور مدلوله
 فاذا كان معنى لا يمكن تصور معط فلا يمكن تداوله بينهم فاذا تداول من كونه موضوعا لم يفهمونه
 الا ما خفي عليهم وهو واضح ومنه خلة الاستعمال فاختلغوا في انه اذا استعمل اللفظي متبين احد هما
 غالب والاخر غير غالب هل يحكم بكون الغالب حقيقة على قولين احد هما نعم وهو الاقوم وقال للمعالم
 والمازنداني والحاجي والمصدي والتفازاني والباغوي لكونه متبنا واخلطوا خلاف الاصل
 وللآخر وهو للثانية ان المجازات العرفية غالبية ولم تخرج عن كونها مجازات فبما غلب استعمالها فيه وجوابه
 ان الاستعمال هناع الفريضة وبثوث المجازية وهو لا ينافي الغلبة في خبره وهو ما كابدده اشارة
 من الطرق الامارات والعلامات وهي من وجوه منها التبادر وهو فهم المعنى من اللفظ بمجرد
 الفريضة اوسع قطع النظر عنها شهرة كانت اوضحها سواء كان الناظر فيها لها تلك اللغة ويسر ذلك
 من محاورات اهلها صاحب يرى انهم يفهمون ذلك المعنى من اللفظ من غير قرينة او لا بل يكون من اهلها
 ولكن اذا رجع الى وجدانهم يرى ان هذا اللفظ من غير قرينة يفهم مع ذلك المعنى وهذا لا يتوقف على
 العلم بالوضع بل يحصل مع الغلبة من ان دلالة الانفاظ بالوضع او بالذات كما يحصل مع الظن يكون
 الدلالة ذاتية او العلم به او الشك في كونه مستند الى الوضع او غيره على ان اشتها المعنى يكفي
 للفهم ولا يتوقف على العلم بالاشتها فضلا عن العلم بالتعيين او التبين وما قبل اما اذا كان الفهم قبل
 الغلبة والاشتها فبما اذا كان الوضع تعيينا كسافي او ابل الاستعمال ففهم المعنى حمو قوف على العلم

بالوضع لا بضر كون التبادر امانة اصلا فان في هذا الحال لم يتحقق تبادر حتى يتوقف ولا خلاف بان في
الامارة التبادر ادون الانعكاس ولذا لا يفتح عدم حصوله في المشترك لوقيل هو ان كان الظاهر
حصوله في المشترك يتبادر جميع معانيه ولا يتوقف الدلالة على الارادة كما ترى الدلالة في
كلام الكمال في التاويل الثاني لا احد معناه على التعيين حتى يعترض بانه لو صح ذلك لصدق على
المعنى انه يتبادر غيره اذ غير المعنى غير المعنى ولا علامة المجاز فلا قدح في الاشتراك اصلا واما التفسير
بجزء المعنى ولازمة فظاهر الدفع فانهما يتبادران والمعنى وثانيا لا بنفسه او لا وفيه شيء بل لا
في الجواب ما ياتي وما بما يستند في المفاهيم بالمدفوع فمقصودهم ان المتعقل من اللفظ لم يتبادر
ما يستلزم المفهوم لان نفس المفهوم يتبادر منه فلا اشكال واما النقص بالمجاز في التفسير ان قلنا بعدم
حصوله كما قيل مطلعا بان الشهرة ان بلغت حد اتياد مدعى المعنى كان حقيقة كما اعترفوا به لا بكونه
في فهم المعنى وان التفت السامع اليه كما يحكم به الوجود ان فلا اشكال وان كان فيه نظر لبطال الطرفة
فان اللفظ كان ناهرا في المعنى الخفي فكما كثر استعماله في المعنى المجازي ضعف ذلك الظهور حتى
تساوى الطرفان وبعد ذلك يرجح المجاز على الحقيقة فصار منقولا ولا يمكن ان يتجاوز عن التساوي
قبل وصوله اليه وان قلنا بحصوله كما هو الاظهر فان قلنا بتقديم الحقيقة او التوقف فلا اشكال ايضا وهو
ظاهر وان قلنا بتقديم المجاز فنقول هو مبني على جعل الشهرة قرينة وما قلنا في التبادر مبني على فهم المعنى
من مجرد اللفظ بدون ملاحظة شيء اخر فان لم يلاحظ الشهرة فما اختلف حال اللفظ في الحالتين وان لوحظ
فلا ينافيه لما اعتبر في التبادر في الكلام في محجته فنقول دلالة اللفظ اما بالوضع او بالذات ولما اطلنا
الثاني تعين الاول وعلية اما بالقرينة او بنفسه فالاول خلاف الفرض والثاني محصل للمرام ثم منهم من
جبر عنه بسبق المعنى واخر بما مر ولكل وجه فالاول اما مبني على الغالب من وجود معنى اخر للفظ او على
الاحتراز عن المفهوم والجزء ومع ذلك هو من الامارات قطعا لكن الاشكال في لزوم اعتبار السبق
والظاهر عدمه بل المدار على الفهم فانه على التدبير بن اعتبار المعنى في تفسيره بانه فهمه او سيقه وعلية
يلزم ان يكون المدلول بحيث يعلم كونه مفصودا من اللفظ ومدلوله الا انه يتروى بين كونه حقيقة
ومجاز الا انه يحيط به من اللفظ شيء ويريد ان يستبدل به على الحقيقة فعلى هذا اذا خطر من اللفظ
شيء يعلم انه مدلوله ولكن لا بد من حقيقة ام مجاز فالخطور والتصوير من اللفظ بدون توسط شيء
من امارات الحقيقة ولا انقضى بما مر من الجزء واللازم على ان خطورها بتوسط المعنى لان نفس اللفظ
من دون توسط شيء هذا على الاظهر من عدم اعتبار الارادة في الدلالة والاعدم الورد والظاهر بل
ولا بالمشارك ايضا فلا حاجة في ثبوت له الى جعل الامارة عدم تبادر التبرع كونه اعم لشمولة المجازات
لا حقيقة لها ولم تشتهر حفاها بما جملة ما يحيط بالبال او لامن اللفظ وان كان من الامارات الا ان
ما يحتاج اليه الباقي التبرين الحقيقة والمجاز كما اخذ القوم التبادر منه ما ذكرناه وهو ارفع واعم واقيد

[illegible]

موقوف على عدم معنى جففي له يجوز سلبه عنه ومعرفة عدم هذا المعنى موقوف على معرفة كون اللفظ
 حقيقته وفيهما مقلدتان مستدر كان مكرراً وان وقع ذلك ضمير ان بواسطة لا بواسطة في الجواب
 عن الاول بان يبنى على الخطئين اقسام الحمل وما يستلزمه من حل الشيء على نفسه لا يلزم عليه الايراد
 وهو ظواهره على وجه التواطؤ وانما برز على تقدير حل الشيء على ما هو متعارف له وعمول بالاستقفا
 هذا كله على تقدير عدم التباين بين المعنى الحقيقي والمورد والاقلا برز عليه النقص اصلاً فلا يرفع به
 اثر العلامة لم يلزم لوجه فلا اشكال ومن الثاني بما مر في التبادر ان كلاماً من صحة السلب وعدمها يجتمع مع
 الغفلة عن الوضع وعن كون الدلالات وضعية على ان الشهرة والفطنة ورتب الفهم وحصول لوازم
 الوضع للشخص من دون شعوره والثبات اليه فاذا صح في العرف ان معنى السلب لا يصح عليه
 عنه فيكون اطلاقه عليه على وجه الحقيقة كما اذا صح ان بقى ليس بمحمول على اطلاق المحار عليه مجازاً مع
 انه يمكن ان يبق ان المدعى في النفي والاثبات على المعنى المحفوظ في نفس الامر لا خصوص الحقيقة حتى
 يلزم الدور فلا يرد ان معرفة ما يفهم عرفاً من اللفظ مجردا عن القرينة هو بعينه معرفة الحقائق سواء اتعد
 المفهوم العرفي وفهم معناه او تعدد بالاشتراك ففهم الكل اجمالاً ويدون التعيين فلا حاجة الى ان يجاب
 بان هذا اذا اطلق اللفظ للمعنى ولم يدر احقيقة فيه ام مجازاً اما اذا علم معناه الحقيقي والمجازي ولم يعلم
 ايها المراد امكن ان يعلم بصحة نفي المعنى الحقيقي عن المورد ان المراد هو المعنى المجازي فيعلم انه مجاز مع
 ان فيه انما ان يعلم المستعمل فيه كما اذا قبل هذا السدا ولا كما اذا قبل راب اسدا ولم يعلم ما هو فعلى
 الثاني لا حاجة الى السلب وعدمه فان الاصل في الاستعمال الحقيقة مع انه لا يمكن السلب فانه فرع
 العلم بالمستعمل فيه وهو فرع حاصل وعلى الاول مع كون جعل ذلك محالاً خلاف مقتضى كلام القوم
 والابراد عليه برز عليه ان السلب ان كان مع العلم بعدم الوضع فلا ثمرة ولا فائدة والدور على ما التزمه
 وبهذا يرجع ما يجاب عنه بان المراد من صحة السلب وعدمها سلب المعنى الحقيقي وعدمه مما احتل فردته
 له بان يعلم لللفظ معنى حقيقي ذو افراد وشك في دخول المجوهر عنه فيها وعدمه ولا الى ان يجاب بان
 سلب بعض المعاني الحقيقة محقق فيعلم انه مجاز فيه والالزام الاشتراك مع انه لا بد من الدور في طرف
 عدم صحة السلب وهو ظاهراً مع ذلك استناد الحكم بالمجازية على ما ذكره ولو لوجه المجاز لا لصحة السلب
 لا يتمرد او لا تضام مع عدم كفاية الثاني فانه خلاف المفروض في كلامهم على انه لا يتم مل على القول
 بتقدم المجاز على الاشتراك وهو خلاف المفروض ايضا مع ان اثبات بعض المعاني لا يمكن على هذا بعدم
 صحة السلب للردوم فائدة الدور ان صحة السلب بتوقف على العلم بعدم صحة سلب بعض المعاني وهو
 موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف على العلم بعدم صحة السلب صحة السلب متوقفه على
 العلم بعدم صحة السلب وعدم صحة السلب متوقف على نفسه فلا يمكن العلم بصحة السلب وهو قيد اخر
 في كلامهم هذا كله على تقدير ان يجعل العلامتان مطلقتين كما هو ظاهر كلام القوم والافلو قبل يكون

ذلك من الغالب من عدم الاشتراك بينهما أضاف ان كان معنى سلب كل معنى حقيقي من نوعه بقيد
مجازية بالنسبة اليه اذا كان بينهما علاقة لا ملازم وكذا عدم صحة سلب كل معنى حقيقي من معنى بقيد
كونه محققا بالاضافة اليه وان احتمل كونه مجازا بالنسبة الى معنى اخر فلا يخرج فهمام واصلنا اشارته
قد عدد جماعة من الاولاد الامارات بالنسب منها كلها الاطراد الخفية بنسبها للمجاز وقد
تلفوا فهماء على حال ثالثا الفرق بينهما مجيل الثاني اماره دون الاول فلا لانه لما صدق العالم
وفي علمه على كل ذي علم انه عالم بخلاف ما ليس بمحققه فانه لا يطرأ ذا لان من صحة
فهمامه ان العلم بالامر لا ينافي العلم بالعدم والحداد واور على الثاني بان السخى يطلق على غير الله ثم اليهود وانه
اليعاقب يطلق عليه للعلم وانه ثم عالم ولا يقوله العاقل والقارورة
جواد ولا يقوله السخى
يطلق على الزجاجة لا تستمر به الله الدين والكوز مما يستغرقه الشيء ولا يسي قارورة وفي
الكل نظر اما في الجزء الاول من المحمد لان صدق العالم على ذي علم اطلع العلم بان صدقه عليه لا اجل
انه عالم بل ملاخبة من غير فيه او لا فاعلى الثاني ظاهرة ان لا يجوز التحدى عنه لكونه متوجها لا يجوز
التحدى عنه الانجحة فاذا احتمل خصوصية فيه لا يجوز التحدى عنه وعلى الاول وهو المراد فان الاطراد
هو ان يكون المعنى الذي لا جله جاز الاستعمال في مورد يجوز الاستعمال في كل ما يشار كفي ذلك
المعنى لشارك ذلك المجاز فان المجازات موضوعات بالوضع النوعي ولا حاجة فيها الى الفعل مع انه لو كان
حاجة فالحتاج اليه النقل نواحيه لا يختلف ما قلنا فاذا علمنا ان اسل الحداد صحيحه ما من الحجة والمخيلة
خاصة او عامة فيطردم ولا يختلف لانه قد يطرأ فافتح ما في الجزء الثاني من المحمدية تبين ما فيها للقول
الثالث من كون عدم الاطراد علامة للمجاز لدلالتهم على ان المعنى في الاستعمال هو العلاقة دون
الوضع لان التحلف من الوضع مستبعد لعدم اتفاقكم على الاذن في الاستعمال بخلاف العلاقة فان
التحلف عنها جاز عظاما بل واقع لانه فان العلاقة عبارة عما اعتبره الواضع بين المعنى الحقيقي والمجازي
وبت وضعه في الامر المناسبة العقلية والالاختصار لها اصلا على هذا حاله ليس الاحال الوضع
الحقيقي في عدم جواز التحلف عنه وما يترأى من التحلف كتسمية الرجل الطويل تخلفه عن عدم اطرافه
في كل طول بل قد سبق انه راجع الى عدم عموم الوضع فيها الا الى وجود المانع فان قد ردي عدم اسم عليه
بكون عدم الاطراد امانة للمجاز وبعينه يظهر بالتدبر ومما بان ان ما يقبل لعل القائل بان الاطراد
علامة الحقيقية جعل العلامة وجوب الاطراد لا اصل الاطراد ولا ريب في لونه من خواص الحقيقة فلا يرد
الاقتراض بان المجاز قد يطرأ ودرود بان ذلك ليس من خواص الحقيقة بل بسماها والمجاز فاعلم كما عرفت
وضعا فان لو كان التحلف عن الوضع مستمعا فلا يختلفان فيه فان الوضع في كثير من المحقق نوعي كما ان
وضع المجاز نوعي وما قبل الوضع في المحقق شخصي وفي المجاز نوعي مما لا يحصل له ويختلف الخفيق
وكلمات القوم ومع جميع ذلك لا يستلزم كون الاطراد من خواص الحقيقة بل جعله في ليلان

الاختصاص فلا حاجة الى الجواب بان العلم بوجوب الاطراد موقوف على العلم بالوضع الذي هو مسمى
اذيدونه يجوز العقل كونه اتفاقا بخبر واجب فلو كان العلم بالوضع موقفا على العلم بوجوب الاطراد على
ما يقتضيه الحكم بكونه علامة لتلايم الدور واما في الاعتراض فلان عدم الاطراد في الاولين اما بالمنع من
الشارع او وضعها في الاخرى في الله سبحانه كما لو اخذ فيها ما من شأنه موصوفها عدم الانصاف فيما على
ان ثابها قد اطلق على الله عند ثبوت الادعية الماثورة واما في الثالث فلنظفه في العرف الى ما يستقر فيه
من الزجاج فلا حدة في المورد اصطلاحا مع اعتبارها في جميع الامارات فاذا ظهر ان الظاهر عدم كونه
امارة واما بدورها ففيها الدور وجوابه يظهر معارض في نظائرهما ثم معارض في وجهه في الاحكام من
عدم من الامارات ان لا يكون اللفظ مطلقا في مدلوله مع عدم ورود المنع من ذلك والشارع من
الاطراد ومنها ما ذكره جماعة من التزام التفسير في المعنى للمجاز مثل فتح الذل وثار المحرب وفيه
انه ان ارادوا ان فهم المراد بتوقف عليه فيتنقص بالمشاركة وان ارادوا ان فهم المعنى بتوقف على التفسير
فهو حسن لانه لا يشك في شكل ادعاء انحصار الفريضة في المثالين بل في امثالهما مطلقا على التزام التفسير بل يمكن
اقامة الفريضة لنحوها بوجه اخر كما محالة او غيرها مثل ان يبق فيها ولو لاولهم جناح واول قد وثار المحرب
كما قال الله ثم كلما او قد وثار المحرب اطفاها الله ومع ذلك لا خصوصية لبل الاطراف ببق كما مر بتوقف
فهم المعنى على امر خارج من اللفظ اماره المجاز كما ان حكمه اماره الحقيقة ولو ارادوا به ذلك وان ارتفع
به النزاع الا انه يبقى مواخذة نقطة وهو ان الفريضة لا يسمي قيد اوسع ذلك هذا لا بدفع الابرار عن كلام
النهاية حيث جمع بينهما في الامارات ولا جاد الامدى حيث اكتفى بالآخر كما العلامة في التهذيب هذا
كله على تقدير ان يبق الظاهر في العرف في مثل ثار المحرب استعمالها في الصورة الوهمية الشبيهة بمعناها
الاصلى مع كونه خبر معروف والا فلو قيل ان مثله كالنفار المنية يستعمل في معناه الحقيقي واما التحويز
و الاستعارة في اثباته لما ليس له هو المحرب بان شبه المحرب بشخص معه نادر تشتل فيبطل راسنا ثم يمكن
ان يراد ثار المحرب شدة قاطعا كالنار في سرعة الاقناء وان يكون من باب التشبيه على طريق بيجن الماء
ومنها اطلاقه لاحد مسميه اذا توقف على تعلقه بالآخر للمجاز نحو مكره او مكره ذكره جماعة
وهو يتم بامر من احد هما كون التوقف في الدلالة وفهم المعنى دون التبيين وفهم المراد والثاني عدم
امكان اطلاقه ابتداء وكلاهما في جبر المنع فان المشاكلة اما ان يكون لها علاقة من العلاقات المشهورة
فيصح اطلاق اللفظ في ذلك المعنى ولو في ضمن غير المشاكلة كاطلاق المكر على العذاب استعارة او
اطلاق السبئية على الحسنة للاقعة السبئية في جزاء سبئية فيكون المشاكلة فيه لمنزلة الحسن لا محبة
الاطلاق وان لم يكن لها علاقة غيرها وعلاقتها المجاورة في النبال المتوقف على ذلك التبر فيمكن فيها
الاكتفاء بالتقدير ولا يتوقف معنها على وقوع اللفظ في محبة التبر تحفقا فلا يتوقف اطلاق اللفظ في
مسمى على تعلقه بالآخر وكما شاهد قوله ثم اطمناؤه مكره الله فلا يامن مكره الله الفوم الخامس

والجواب عما جعلنا كلمة تقديرية لا يجرى لها امرت ففصلنا عن ان حمل على الاستشارة او على التسمية
 نوعها وشوبها ليدرج تحتهم من التوقف والالتزام بان المراد بها غلبة الاستعمال على هذا الوجه
 وانتغير بان ذلك مع كونه مختلفا معقضى كلامهم لا يجرى فان غلبة استعمال شيء مع اخرين دون
 توقف احد هاهنا على الاخر لا يفيد شيئا اصلا ومنها امتناع الاشتقاق للشيء من غيره كالامر قائما
 كان حقيقة في القول لاشتق منه الامر والمأمور والمأمور يمكن حقيقة في الفعل لم يوجد له الاشتقاق منه
 لانه ناشئ من الفعل لا من الامر ووجه حروجه بان الرابطة حقيقة في معناها ولم
 يبق فيها شيء من المعنى فوجه ان الجمع ليس مشتقا من المفرد كما ان الرابطة لم يكن مبدأ انتهى
 لاشتق منه شيء آخر بل هو مشترك في المعنى متروك وايضا الامر بمعنى الفعل لا صلاحته في الاشتقاق
 ولو كان حقيقة واسمه الله تعالى بالمعنى المصدر لم يعمد نعيم برده على ان الاشتقاق من المجاز شائع
 كما يشهد به الاستفراص كما ساق في الحقيقة فلا يتفق ومنها جمع اللفظ على صفة مخالفة للصيغة
 جمعه اسمي اخره في حقيقة المجاز كما هو جمع امر للفعل واتساع او امر الذي هو جمعه بمعنى القول
 الذي هو حقيقة فيه اتفاق وجه دلالة انه لا يكون متواطفا فيهما فاما ما ترك او حقة ومجاز والمجاز
 اولى وفيه ان عدم بقاء الجمع ليس من خواص المجاز لا ترى ان الامر بمعنى القول لا يجمع على امور ففعل
 الثاني كالاول بمعنى كون اللفظ حقيقة فيب فلا مادة اصلا وما قيل ان المجاز اولى فهو نسيك بالاستعمال
 فلا حاجة الى الجمع ولا الى اختلاف الجمع ولوقيل ان الامارة لرفع احتمال التواطؤ قلت هو خلاف ظاهر
 العنوان والافلا يتحقق مخالفة الجمع في المعنيين بل يحتمل ان يكون من باب تعدد الجمع اسمي فيكون على
 هذا اللفظ جمان وهو لا يدل على شيء اصلا واضعف من ذلك ما قيل ان الحقيقة والمجاز يتوقفان في الجمع
 ومنها انه اذا وضعوا اللفظ لمعنى ثم تركوا استعماله في بعض موارد ثم استعملوه بعد ذلك في ذلك
 الشيء وعرف كونه مجازا عرفنا كالدابة للمعاد ذكره في التباهي والمنهاج والمزهر والمراج وغير هاهنا
 انه لو فرض مجرى الاول كما هو الظاهر من الكلام فهو نسيك باصطلاح عدم النقل وباولوية المجاز عنه
 والامارة لا تلحق كونه مجازا اصلا ومنها ان المعنى الحقيقي اذا كان متعلفا بالغير فلا ماذا استعمال
 فيما لا يخلق شيء كان مجازا كالفرد اذا اراد به المعنى الحقيقي كان متعلفا بالمفرد واذا الخلق على
 المفرد وقلم يكن له مشتق فيكون مجازا وضعه العلامة باحتمال كون اللفظ حقيقة فيها ما يكون له بحسب
 لحدوث حقيقة متعلق دون الاخرى وفيهما نظرا في الاول فانه لولا اولوية المجاز لما دلل ما ذكر
 على شيء واماني الثاني فلان الحمل على المجاز اولى فلوا راد بالاحتمال المساوي فاطل فتم كونه مجازا
 الا انه برده على ما مر ومنها صحة التصريف بالثبوت والجمع للحقيقة وفيه انه ما فانه يوجد في المجاز
 كما يوجد في الحقيقة ومنها تقوية الكلام بالثبوت كما ان اهل اللغة لا يقولون المجاز بالثبوت فلا
 يقولون اراد الحمد ارادة وفيه ان وضع التاكيد لا يختص بالمعاني بل يعمها والمجازات ومنها

الاستصحاب وهو ان يثبت الشيء للمعنى عرفا فيحكم بثبوته لغة ايضا لان الاصل عدم النقل وهذا
الطريقة وان كانت سرية في الاصول وبما ارتفع النزاع بين الاصوليين في مواضع ككون الامر
المعروف لغة لا يكون له في الاصل حقيقة لغوية بل هو حقيقة لغوية في الاصل
ان الظاهر من قوله ان حقيقة العرفية هي مبانة الحقيقة اللغوية بشهادة قسمة الخطاب الى اللغوية
والعرفية وبما كل منهما متساوية الاخر فكيف يصح جريان الاستصحاب بينهما مع ما يمكن دفعه
بأن المراد بالعرفية هنا غير ما ذكره في قوله وهي ما يستفاد منه المعنى في العرف وطول وان كان المعنى احدهما
لعم من اللغوية فمن وجه تصادقهما في الخطاب اللغوية السابقة وتوافق العرفية السابقة في المعنى
الطارية واللغوية العرفية في اللغوية المجموعة اشارة الى ذلك في الاستصحاب النقل براد
بما الاستصحاب لا يخبر فيه انه ليس كذلك فانه يمكن ان يراد بها الظاهر - رت ما كان الاصل فيه المرتبة
بالنسبة الى اللغة وتبينه لها حيث لا يصبر العرف عرفا لا بذلك والا يكون لغة اخرى وما يتفق
التخالف احكاما كالدابة فهو قهرى كما يصبر اللفظ كثير للدوران في العرف في فرد من افراد الموضوع
له في خبره فينطلب بتأدي الاحصار قصير حقيقة في غير ما كان حقيقة فيه ومع ذلك فهو في غاية
التدور فعلى هذا فالنقل خلاف التام فاذا ثبت كون لفظي معنى حقيقة في العرف ثبت كونه حقيقة في
اللغة نظرا لتمام اتحادها ولو احتل حدوث النقل بدفع الاصل بمعنى الظاهر فالمثبت في اللغة المثبت في
العرف لذلك وكفاية ذلك في اثبات اللغات فعلى هذا الوجه العرف المتقدم كعرف الشارع وعلم
المتاخر كعرفنا وبالعكس بنى المجهول على المعلوم فلم ينحصر كون الاصل بمعنى الاستصحاب مع انه
لو كان بمعنى الاستصحاب بشرط ما فادته الظن لعدم جواز التسك في اثبات اللغات بالشك مع كونه
خلاف كلمة القوم مما لا يمكن التوفيق وهو وطابق ان اصل استخدام النقل لا يدل على كون اللفظ
موضوعا لما هو حقيقة في العرف كالوجوب للامر اذ يجوز كونه بمعنى اخر كالطلب او النذب ثم استعماله
الواضح في ذلك المعنى مجازا فاشتهر عند اهل العرف فصار حقيقة عرفية فاصالة استخدام النقل باقية بحالها
مع عدم الوضع فيه ان بناء التسك به قد عرفت كونه على الظهور وكفايته في اللغات ولا ريب ان ما ذكره
خلاف الظاهر جدا على ان مقتضى اصالة عدم النقل اتحاد حال عصرنا مع عصر السابق اذ لو كان اللفظ في
العصر السابق مستعملا في هذا المعنى مجازا لكان حقيقة في غيره دون فلفظ النقل فكيف لا يتابع مع ان
هذا الاحتمال في الامر مخالف لا تقاوم مع كونه مما ينبغي به البلوى ومنه يتفدح دفع ما يمكن ان يبق لصله
وضع الواضع اللفظ المعنى ولم يستعمل فيه واستعمل فيما يناسبه فاصالة عدم النقل بحالها مع عدم كون
للمعنى المذكور حقيقة لغة الثالث ان يمارى ظهر ان التسك بالاصل في المقام لدفع احتمال طرق المانع
لا لاثبات المقتضى وبه يتدفع ما عترض عليه من ان التسك باصالة عدم النقل اثبات اللغة بالترجيح فلا
يصح عدمه مما يمكن اثبات اللغة به فمرصع منه الى التبادر في العرف لاثبات اللغة كما فعله بعضهم

وما ضعف في الشارح ظهر بامراقه ومنها الفاس واختلف القربان في حيثه ظاهر التهذيب
 والمنية نعم وصريح العلامة في التهابة واليهائي والتوني وجامع من اللغة العدم بل في
 القريبين من محقق الاصول وفي العامة زاد بعضهم التفرقة بين الحقة والمازقي الا في الثاني
 وفي الثاني الاول ولا يبرهن على جبرانه في الاطلاق الجاهلة والالفاظ المحيطة بها في غيرهما
 والمقتضى في اشتقاقها فان الاطلاق ونحوها انما وضعت للمجرد التبيين والتعريف...
 ... وهو ما قل قطعاً وما تسمية المصادر ونحوها معلوم بالاشارة والافاق
 ... دور في الاسم المسمى ونبوتها شر طابقت لغة وجامع اهل اللغة على
 ... الاعراب ولم يثبت ذلك الا باسناد وان
 العرب وضوء اسم القريش ... في فضاءهم موجودا ثم افترض وجوده وان اخر قسمي
 ذلك بطريق الاحاق والفاس واجيب عن ... الدوران بان التسمية بانحصر مثلا دارت
 مع الوصف والمحل فيكون العلامة كية فلا يصح التسمية بمجرد حصول الوصف وبطلان ذلك ليس
 قبل ان ما ذكره ان تم طرده لكن لا يتم عكسه فلا يتم المعارضة بل هو اشكال يرد على كل دور وان قطع
 النظر عن الخارج وفي الحقيقة راجع الى ابطال دلائله على العلية مع ان هذه الاحتمالات اكثر فانه يحتمل
 علية المحل او الحال او هما معا تركيا او انفراد على وجه يمكن ان يجاب بعدم الدليل على حيثه في اللغة
 فان مدارها وان كان على الظن لكن لم يثبت ان الواضع واعى المناسبات في الوضع فقلبه ملزم اثبات
 اللغة بالاحتمال وهو باطل قطعا بل التبع في اكثر الالفاظ يكشف عن عدم مراعاة ما قبل هو ظاهر من اهل
 اللغة فان الفاس لو كان عندهم معتبرا في اثبات اللغات لبسوا عليه مدار الالفاظ وظهر عنهم في مواضع
 كثيرة بل عموم الحاجة ماس على ان يولد قوا في تحقيق ما يقتضي الفاس وما يجري فيها كتابا وتصانيف
 وبذلك يختلف بينهم كيفية اقتضاها وعلوم المدلولات المأخوذة منه الى غير ذلك وعدم حصول شيء
 من ذلك يكشف عن ان بنائهم فيها ليس على العمل به ولا يكون هو من طرق اثباتها عندهم على ان
 الداسية بين الاسم والمسمى مفقودة والجواب عن الثاني بعدم الملازمة فان الحجة فيه هناك ان كان هو
 الاجماع فليس هناك وان كان عموم حجة الظن فلا يقيد هناك كمر وبع يظهر الجواب عنه لو استند الى
 فحوى ما دل على حيثه هناك هذا كله على القول بحيثه ثم والاكاهو ثابت عندنا فالامر انظر وعن
 الثالث بمنع الاجماع كلف والخلاف مقطوع به ومصر وقيل محققوا الاصول من القريبين على العدم
 مع ان ما ذكر ونحوه يمكن ان يكون نبوته بالاستفراغ او عموم النفل مع ظهور الاول وعلى اى حال
 لا دخل له بالمقام لعدم الملازمة بين وضع الالفاظ للمعاني وبين ما يتعلق بالاعراب والاشتقاق وفيه
 ينقلح ما يقاوم ان اهل اللغة قد استعملوا الفاس فيها وكتب الادب كالنحو والتصرف والاشتقاق
 مشحونة به وذلك منقول عنهم بالتواتر واجتهاد الامة على وجوب الاخذ بتلك الاحكام المستفادة من

تلك الاقبيه وعن الرابع او وضع القبرس ونحوه المحض لا للشخص وهو ما لا يرب فيه وله حجج لا يحج
فاذن الحكم الرب ولنا ايضا ان اهل اللغة ان وضعوا اللاحق فلا قياس وان وضعوا اللاحق فالتعدي
خلاف قانون اللغة وان ادعوا اعتقلا ما وفيه نظر واستدل بان القياس في اللغة اثبات اللغة المحتمل
وهو غير جازم الا في حالاته فيحتمل التصريح بنحوه كما يحتمل باعتباره بدليل متهم لم يرد اللاحق واللاحق
والفائدة ونحوها عند سكوت عنهما يفي على الاحتمال واما الثانية فلانه بمجرد احتمال وضع اللفظ
للمعنى لا يصح الحكم بالوضع فانه تحكم بالمل وفيه ان الوضع فساد ذكر ان اما فلا يفي بالمتح وان خاص
يحتاج الى المنع فلا يظهر في امثاله الثاني فان ارجاعها على التحقيق الى كلامهم - "فهم سلكوا
القدرة واما فيها فالتخلف لكونها حقيقة عرفية كما امر الكلام في ذلك سلكوا لكونها لاجازة
وتبة من الحقيقة فيجب تمييزها منه وفيه انهما موقيبان من دون فرق فان سبب الاذن يكفي في كل واحد
منه او الاملا بتفرع عليه عموم حكم النص الوارد في الزنا والسرقة والخمر للابط والناس وشارب
المسكرات المابعة كقوعها في الشر ونعاسها ملا فائدة ثبوته على القول بنبوت القياس في الاحكام
تعدد الدليل للحكم مرة باعتبار عموم الموضوع فسم النص للحكم واخرى باثبات الحكم بالقياس كما ان
على تقدير الارتضاء باحدهما دون الاخر ثبت الحكم من وجهه دون اخر فلم ينصير الفائدة في اثباته
هنا على القول بعدم جريان القياس الشرعي في الحدود والكفارات اشارة فيما لو تعارض كلام
اهل اللغة وتيم الكلام فيه برسم امود الاول ان كلامهم هل هو حجة فيما ذكره وفي معاني الالفاظ
والمطالب اللغوية تتبع كلام المفسرين والفقهاء والاصوليين والنحويين والصرفيين وغيرهم في
جميع مولود حاجتهم وتنازعهم في المطالب اللغوية يكشف عن وقوع الاجماع على المحجة حيث نرى انه
ينقطع جميع الشاجرات والمنازعات بايداء كلام واحد منهم ولا يختلفون في قبوله اذ خلا عن المعارض
مع اختلاف مشاربهم ومذاهبهم وذلك كان لمصلحة مستمرة بينهم من قديم الابرار الى عصرنا هذا وذلك
يقرب الى الفسنة او من يدع عدم انكار احد من الرجوع الى كلامهم في تلك المدة فلو لا يحصل
الاجماع من مثله ما يحصل في شيء من الطرقات ابدامع ما بين ان تدوين اللغة قد حصل في المائة الثانية
من الهجرة في زمان الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام وقد شاع غابة الشبوع في المائة الثالثة
ولم ينقل عن الائمة وعن غيرهم من التابعين انكار ذلك اصلا بل ورد عنهم ما يقتضي البحث على
تعلم اللغة والمعرفة بوجوه الالفاظ كما يظهر من تتبع الاخبار ولا جاد الفاضل السبزواري حيث قال
في هذا المقام صحة المراجعة الى اصحاب الصناعات البارزين في صنعتهم البارعين في فهم فيما يختص
بصناعتهم مما اتفق عليه العقلاء في كل عصر وزمان على ان عموم الحاجة الى المطالب اللغوية وسد
طرق العلم جلا او كلا يقتضي الى العمل بالظن ظمنا وهذا من اقوى طرق بلا مربة ولا مرق في حجة
كلامهم بين تفهم ومدوحهم ومن صح مذهبه ومن لا يصح الى غير ذلك حصول الظن من كلامهم

[illegible]

في كونه حقيقة في الصوت المطرب او المرح او الاخذ بالحق عليه فيه كلامهم او التوقف كلام صاحب
 المداد كذا ينبغي من الاقتصار على موضوع الوفاق وقرب بعض المحققين البناء على الامر في الاعم بمط
 ومن وجهه تعالى لا على تنافي المتيقن على الثاني قائلان ما يدعيه الثاني شهادة على الثاني ويرجعها الى
 عدم الوجدان عند الشخص وعدم الوجدان لا يقتضي عدم الوجود وقد ادعاه المتيقن فصدق
 وبشكل بان كلامنا في انما المختار بالخاص لادعائه دخول الخصوصية في المدلول كما ان المختار بالعام
 متين للخصوص والاول ناف للعموم والثاني للخصوصية ونحوه في العموم من وجهه نعم يمكن ترجيح
 العموم بمط لقوة الظن به فان غلبة الاشتراك المعنوي في مثلها بالنسبة الى الاشتراك اللفظي والجواز
 الاشتباه في عدم الاطلاع بالعموم من الغفلة عن اعتبار الخصوصية يقتضي الى المط ١١٦ ووجه الكفاية
 ومما ينفذ معنى كلام الحاجي من الوهن والتأيد حيث انه بعد افتد كذا النحويين مطبقون على انه
 لا يصح الادغام في كلمتين فما لو كان قبل المدغم والمدغم فيساكن هو حرف مد نحو امام مقام والمفربون
 مطبقون على انه يصح فبمعنى الجمع بينهما قال والاول الرد على النحويين في منع الجواز وليس قولهم
 بحجة الاختلاف الاجماع ومن الفراد جماعة من النحويين فلا يكون اجماعهم جمعة مع مخالفة الفراد لهم ثم لو قدر
 ان الفراد ليس منهم نحوي فأنهم ناقلون لهذه اللغة وهم شاركون النحويين في نقل اللغة فلا يكون اجماع
 النحويين جمعة وهم واذا ثبت ذلك كان المصير الى قول الفراد اولى لانهم ناقلون عن ثبت عصمته عن
 الغلط في مثله ولان الفراد ثبت تواتر ما نقله النحويون احادهم ولو سلم ان مثل ذلك ليس بتواتر
 فالفراد اعدل واكثر فكان الرجوع اليهم اولى ثم لو تعارض كلام اللغويين والقضاة في الحفاظ
 الشريعة والمستعمل في عهد الشارع هل يقدم الاول او الثاني الظاهر الاخبار لكونهم ابرص بواقع الشرح
 بخلاف الواقع الاختلاف في الموضوع له اللغوي فانه ينعكس نظير ما مر ولو ورد رواية عن اهل
 البيت في امر لغوي وبما روى كلام اللغويين كما في محي الباء للتبعض فقد انكره سيوبه وابنته صحيح
 ورواية عن الباقر حيث سأل عن دلالة التبعض في اية الوضوء فقال لم يكن الباء فلو كان الاول
 عليا يقدم قطعا للصحة ولو كانا طنين كما في المثال تبين الرجوع الى المرجحات وهما مع الرواية ولو
 تعارض كلام اهل السيرة والتواريخ وارباب اللغة فان كان الامر بطا للغة فيقدم الثاني والا فالاول
 ومن هذا النحلة المحلى للشيخ حكاية الفام بد جدد الرحمن بن نجاش بكة بانه يخالف لما ذكره البلاذري
 لغا وقت بالبطمة والبلاذري ابرص بهذا الشأن وبه يظهر حال التعارض بين كلمات كل من النحويين
 والصرفيين واهل الاشتقاق واللغويين مع الاخر المنهج الثاني في الامر اشارة هل عادة الامر
 حقيقة في القول بالخصوص وهو المشهور او مشترك بينه وبين الفعل لقطا قاله جماعة او معنى اختياره الامدى
 والاصح فاني في المفردات او بينه وبين الادلة العقلية على وجوب الافعال وهو المحكى عن البنداديين
 بخبره وبين الصفة والشان والطريق اختياره المحقق وبه الى ابو الحسن البصري اقوال اظهرها الاول

انما على كونه متعينة في القول المنصوص بعد الاجابات المستفظة من القول كالسند والعلامة
 والعبدى والامدى والحاجى والصدى والتبكرانى وفي الخارج جملها لاشبهته التبادر
 وعدم صحة السلب وعلى كونه مجازى في غيره اولوية المجاز من الاشتراك لارائه لها في صحة
 السلب عن كونه امر الاجمادى لا يرد ولا عدم الاشتقاق لان الامر الحقيقى ليس متعلقا بهو المأمور
 وهو غير متحقق في الفعل والامر الحقيقى وصفه بكونه متعلقا وخالفه لا يحكم الفصل لا
 في الكل من نظر ظاهر والثاني الاصل في الاستعمال الحقة وصحة التصرف بالجمع كما ورد في قوله تعالى
 ان الاستعمال لهم ولا سيما اذا تعارض مع الاشتراك والتصرف من لوازم الهيئة والمدلول وهو امر من
 كونه مع الحقة والمجاز سلمنا لم يظهر كون المراد منه الفعل قال القبر وبادى الامر ضد النهى ثم قال
 والجمع على امور وعن الحاجى انه لا يوجد في لسان العرب او امر جمع امر بل هذا شئ يذكره الفقهاء
 وجمع الامر الواقع بمعنى الفعل والقول امور واو امر جمع امر مع احتمال كونه امور جمعا باعتبار الشان
 حكى القوسى عن بعض اهل اللغة ان الامر بمعنى الحال يجمع على فصول والمراد بالامر فى الآية الاولى
 القول وفى الثانية استعمال واهم لو تم مع انه لم يثبت استعماله في الفعل بل هو متعلق في القول ولا فساد
 فان المراد ان امر واحد كليم بالصرى السرعة ولا حاجة فيه الى امر ان مع انه لو استعمل في الفعل
 بلزم ان يكون فعلة تعالى واحد او هو كما ترى ومنه يظهر الجواب من اية اخرى وهي وما امر فرعون
 برشد مع ان الجمع يرجع الى الدليل الاول ولا وجه لحد كل جملة اخرى واجاب بعضهم عن الاخير
 بمنع استعماله في الفعل اصلا قالوا وانما حقيقته على الشان وبمعنى ان يكون العلاقة اشتراكا معاني
 الصدور عن الفاعل ولذا يطلق على الموجودات كلمات الله وقد ورد عن اهل البيت عن كلمات
 الله ولثالث اولوية الاشتراك المعنى من المجاز والاشتراك وهو يتم اذ لم يتبادر الخصوصية وهو
 حاصل فضلا عن كونه القول به محمود قال الصدى هو قول حادث برفع كونه حقيقته في القول
 المنصوص بخصوصه وانه يجمع عليه الخامس التوقف عند سماعه وعدم حمله على شئ الا بالقرينة وهو
 دليل الاشتراك وجوابه المنع من التوقف بل الظاهر منه القول ولم تقف على اربع على شئ بل هو مردود
 لعدم ثبوت الاستعمال في الادلة العقلية بالخصوص ومما يؤيد المختار عدم حصول شئ من المعاني في
 المشتقات ومازى بآتى من ان الامر الاسمى الجامد يطلق على الفعل والامر بالمعنى المصدرى يطلق
 على الطلب وانظر افراد القول الدال عليه وهو كما ترى مخالف لكلام الكل ومن فرجه ما في الكتاب
 والسنة وقول الصبيان ومن في حكمه من لفظ الامر كقوله تعالى والذين يخالفتون امره ونحوه ثم هل
 يعتبر في القول العلوى والاستعلاء واحد هما اولم يعتبر شئ منهما اقول اطهرها الاول لتبادر وصحة
 السلب عن العالى عنهما وعن احدهما كان يطلب العالى بتدليل او الدانى ولو مع الاستعلاء

والاستفاح عرفا ذاقبل الالرجة الامبر بكذا مع لن الاستائى حكى عن القاضى عبد الوهاب انه حكى
عن اهل اللغة جمهورا من اهل العلم اعتبار العلوقا فخرج ما لا يجاز احد هلمع حوايه وللمرابع ما اذا تارون
وقول عمر بن العاص ان امرتك امر واحد ما فقصتني والحواب احتمال حصول الاستعلاء فبعضها مع ثبوت
يجاز يتبعها بالمثل بل الامر صيغة تخصه اقوال ثالثا ان هذه القوم جماعة فخطا فان امرتك وانت مملوء صيغة
خاصة بالامر من غير تاذرة وفيه نظر بل هذا الاولى بالنسبة بل خطا فخطا فان المفصود ان في لغة العرب
هل لتطلب يكون مصداقا للامر بالوضع ولا ريب انه مما يقبل التزاع بل محل خلاف بالفعل فان من لا يظن
بموافقة الامر مع الصيغة بالدلالة لا المدلولية بل يقول بعدم دلالة الصيغة على العلوقا ولا يستعملها
الطلب كما باتى فهو بغيره وما ذكر من ان امرتك ونحوه صيغة خاصة به فهو خطأ ايضا فانه اخبار عن الطلب
لغة وعرفا لا قول دال على الطلب وتظهر هذا العنوان ما باتى في العام من ان للمعوم هل صيغة تخصه
والعجب ممن اخطا هذا انه لم يخطا ذلك العنوان مع تساويهما على اى حال فالظاهر نعم لكون المتبادر
من الصيغة كونه امر او سار ما يستعمل فيه مما باتى غير ما وضع هو له فضلا عما قال السكاكي اطباق ائمة
اللغة على اضافته تحق ومبلغه الى الامر بقوله صيغة الامر ومثال الامر ولا امر دون ان يقولوا صيغة
الاباحة او لام الاباحة مثلا يد كونه حقيق في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه مخفية الامر وهو يتم لو لم
يظهر ان صيغة الامر عندهم تطلق فيما يقابل صيغة الماضي والمضارع فان الاصل في الاستعمال الحقيقية
وامثال هذه الاصاغات عندهم شائعة في التعبير عن الموضوع له بما هو مبداء ما قلناه استنادا على
الاصوليين في انبات الوجوب في الصيغة بقوله نعم فليحد والذيم يخالفون عن امره وما منعك ان لا السجد
اذ امرتك ولو لا ما ذكرنا الماصح ذلك لصور في الشهد الثاني وفيه امر والصيغة يكون الاول اهم والثاني
مخصوصا بالوجوب وتبعه البهائي وهو مردود بما روي ان الاستعلاء هل من لوازم الوجوب قبله
ان من قال بدلالة الامر عليه بقوله هو من لا فلا وجهان اظهرهما لعدم فان الاستعلاء المفهوم منه غير
مرتبط بالوجوب بل هو هيئة طارئة على الكلام اعم من الوجوب كما ان العلوقية في التكلم الاترى لن
العلطة ووقع الصوت في الكلام مما يد لان على الاستعلاء وان لم يدل الكلام على الطلب وكذا
اظهار الاقتدار والتسلط بدله عليه من دون اشعار بالطلب فالاستعلاء فيه من لوازم المادة وراجع
الى الوضع لا الى الغلطة ووقع الصوت ونحوها كما سافره به الشهد الثاني بل الاعتبار لا يكون على
وجه التدل ولا الالتزام كما قاله بعض الاواخر معللا بانه لا معنى لاطهار العلوقا في المندوب وادعائه
كما لا يخفى فانه مما لا ينبغي فان الاستعلاء كما عرفت كيفية تعرض لللفظ باعتبار اثنى وليس من
لوازم الطلب المحتى وان امكن حصوله فيه بوجه كما لا يخفى على من راجع الى موارد ولذا اعتبر
الاستعلاء فيه من قال بكونه مخفية في الامر من الوجوب ونحوه الكلام في العلوقا كعظم كان الطاهر كونه
حقيق في الطلب المحتى الذي قد يبرهنه بالوجوب للتبادر وصحة السلب عن العارضى عنه وقوله تعالى

فليحذر الذين يخالفون عن امره وما منك ان لا يسجد اذ امرتك والتبوي لولا ان ائتمت على امتي لا مرقم
 بالسواك والاخر لا بل انما شاع بعد قول برة الامر في ما رسول الله ص وما راه الكلبين عن بونس بن
 يعقوب عن الصادق ع انه قال باهتنام الانخير في كيف صنعت بصري من جيلك كيف سائلة قال هشام بن
 رسول الهادي اجلك واستحيك ولا يعمل لسانى من يدبك فقال ع اذ امرت في شي كما فعلوا اخلاقا
 لبعضهم كالشهد الثاني فجعله اجمعين الوجوب والتدب وله قسم الامر الى الوجوب والتدب وان
 التدب طاعة والطاعة فعل المصوب وبوجهما نظر فان الطاعة اهم كذا ان القسم لما بسبعه والامر
 في جميع الامور بان في النهي طاعة الكلام هناك اشارة صفة اصل يستعمل مع
 كثير من الامور الى سبعة عشر وما زاد لكس لغو لتفوق على ان استعمالها في اجمع ليس على وجه
 الحقيقة لعدم انها ما اخذت الحلاها منها الا اهم ذلك اختلاف في مدلولها لثلاثة اختلافات فساد فسادهم من
 توقف فهم بين من اعتقد كونه حقيقة في احد الاحكام الخمسة ولم يعرفه وبين من توقف بين الوجوب
 والتدب وبين من توقف بين كونهما مشتركين لفظيا بينهما او معنوي بينهما منهم من لم يتوقف فهم بين من جملة
 حقيقة في شيء واحد معين كالايجاب فان كان الامر حكما علم ان للفعل صفة الوجوب والاعلاو
 الوجوب او التدب او مطلق الطلب او الاباحة او الاثم من الثلاثة وبين من جملة مشترك لفظيا بين
 الوجوب والتدب او بينهما وبين الاباحة او بين الثلاثة والتهديد او بينهما وبين الارشاد او بين
 الاحكام الخمسة او بين الوجوب في التدب والتهديد والتجيز والاباحة والتكريم ثم اختلفوا في
 كونهما متفردة او لا ومن لم يفرق بينهما في الطلب حتى صرح بكونهما متفردة شرعا بالموالاة
 كونهما حقيقة لثمة فيه فان صدر من المصوبين لم يفرق بين الوجوب والتدب من جهة حسن وحكمة في الجملة
 اما الثاني فقلوا الاول فلما مر من ان اللفظ مصدر اق للامر وقد عرفت ان مدلوله قول يدل على الالتزام
 وللتبادور فاعتد الحلاتها من المولى للميد وضميمة اصالة عدم التفلت بتلك لفة وشرع ان اتحاد
 عرفا وعرف حصر ينسبهم او يمتثلهم في مثلها مطلق به لمعوم البلوى بما وقلة امتداد الزمان وعدم
 تصريح التفلت الى غيره من احكام علماء الاسلام مع انقلوا الا لفظ لكنى وورد بان القراب في مثل
 هذه المواضع لا يكاد يمكن انتفاها اذ الطالب علم العبد بالمادة العامة او واحدة مولا او فوت حقيقة ولهذا
 لو امر مولا بما يخص بمصالحهم خبر ان يعود على السيد منه نفع ولا ضرر ولما ذه العقلاء اذ لم يفعل
 وهذا وظوفه ان فهم الاجاب لو كان لما ذكر لصح عرفا الاعتذار في مخالفة من السيد بعدم الملاحه على
 حاد مولا او فوت منفعته او العادة العامة مع كونه فيحاطا وغير معد ودخلوا فظهر ان الفهم ناش من
 الصفة نفسها كما ان صحة تلبيل الصبان عرفا بمجرد ترك المامور به بنفسه ولا فرق في ذلك بين ما تعلق
 بمصالح العبد وغيره الا ترى انه يقع الاعتذار من السيد في مخالفة بعدم نصر المولى بما من العبد
 ان المورد ادعى تبادور مجرد الطلب منها مع ما ذكر من انه لم يكذب يمكن انتفاء القراب فيما مر فلما نزل ان يقول

لو كان شرط الفهم مجردا لم يكن فهم مجرد الطلب ايضا ولو كان فهمه من موالد دخلت عنها
فعل المشهور فهمها ايضا لايجاب ولا بعد فاعلم ونحوه مرد عليه حيث ادعى تبادل العموم في صفة
مع شوبع التخصص والنقل المعروف وما يبدل على كونه لايجاب احتياج اهل البيت هم باوامر الكتاب
كثيرا عليه بما غرهم ممن فهمهم كان فهمه جملة في السجل الصعبة كل امر ورد في القرآن
او السنة على الوجهين وكان باطر بعضهم يضاني مسائل مختلفة معنى او رد احداهم على صاحبه
امر ان الله سبحانه او من رسوله لم يزل صاحبه هذا الامر والامر يقتضي الندب والوقوف بين الوجوب
والندب بل اكتفوا في التزوم والوجوب بالظاهر وهذا معلوم ضرورة من عاداتهم ومعلوم ان
ذلك من شأن التابعين لهم وتابى التابعين فقالوا اختلفوا وناظر اولهم يخرجوا عما مروا لو كان هذا
بالنقل في التشرع لسمع وذاع حتى قرع الاصماع وتواتر مع انه خلاف الاصل والظاهر فيه الكفاية مع
تأديه بنقل غيره الاجماع ايضا من محقق العامة والخاصة ومنه الايات فمنها واذ اقبل لهم او كسروا
لا يركون حيث ذمهم على مجرد المخالفة ولا قابل بالفصل بين الامر من الركوع وغيره او ارد بفتح كون
الذم على ترك المأمور به بل على تكذيب الرسل بشهادة رجل يومئذ للمكذبين او عليها ما او على ترك
الركوع تكذبا او مشاققة و باحتال وجود القرينة والعكس خلاف الطعم من ان الاخير مدفوع بالاصل
ولا فرق بين كون تارك الركوع والمكذب واحد او لا فان الذم بالشأن لا ينافي الذم بالاول لكون
الكفار عندنا مكلفا بالقرع واضعف منها ابراد كون الاية محكمة الاحوال والدور بان اثبات
الوجوب بالذم على الترك والذم عليه لا يكون الا بعد الوجوب ان ترتب الذم على مجرد الترك يبطل
الاول كما ان اختلاف الجهة بان اثبات العلم بالوجوب يتوقف على الدم دون اثبات نفس الوجوب
بخلاف العكس يبطل الثاني ومنها ما منعك ان لا تسجد اذ هربت ولا سيما مع كون المراد من الامر
اسجد وانى قوله ثم اذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجد الا ابليس فان الصيغة بنفسها قد عرفت كونه
مصدقا لا مرفا لا تويع على ترك السجود بخالفة الامر تويع على المخالفة في الصيغة مضاعفا الى ما مر من
كون المراد من الامر فيها الصيغة واما دلالتها على التويع فلا تمناع الاستفهام منه تعالى حقيقة فعبث
حله عليه وهو لا يجوز الا على ترك الواجب واختصاص الامر بمادة اسجد واحتمال كونه دالا على الوجوب
في لغة الملائكة او في عرفهم وان كان مريادون عرف عصر النبي ص او في عرف الشارع او بالقرينة
كاحتمال كون التويع للاستبكار مدفوع اما الاول فيعدم القول بالفصل كما مر في نظيره واما الثاني
فبان ظاهرا بمحكمة لاهل لسان بلغتهم مراعات احوالهم في حفاظهم ومجازاتهم واما الثالث والرابع فبالدلالة
عدم النقل واما الخامس فبالدلالة عدم القرينة ولما السادس فيتعلق التويع على الترك دون الاستبكار
الا ان بقي الاستفهام لمسه تفرى وبمى والفصوص واعتراقه بالاستبكار كما يشهد به جواب ابليس انما خبر
منه فان التويع لا يناسب الجواب وقوله ثم فما كان لك ان تكبر فيها فخرج وكذا ما استكبر وكان من

الكافر من وجهين أحدهما أن يبقى ان استعمال الاستغفار في التوبين أشيع من استعماله في التفرير فقد ولا
 بقاءه الجواب وما بقى في الجواب الاستكبار عن إبليس ليس على الله ثم بل على آدم فخرج بالنسبة إلى الله
 ثم إلى محض الخلق فهو هو بنانه وان كان تلك الإبان الاستكبار المذكور من مثله استلزامه كذا أبو ذر
 به تعليق الخروج صاغر عليه قال الله ثم وما كان لك ان تكبر فيها فخرج انك من ^{الجنة} ^{الجنة} بن فلا يتم
 ومنها فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتة او يصيبهم عذاب الله ^{بأنهم} ^{بأنهم} فليحذر من مخالفة
 الامر ولينظر انما صابة احد الامر من من الفتنة والعذاب الا لم يصح الا اذا انما لا يجاب مع ورود
 في مخرج من ^{الجنة} ^{الجنة} العود وروايته لا يدل على دلالة الصبغة على الوجوب وفيها من ان المتبادر
 من الامر الصبغة مقصود به سلب الامر عنها اذا استعملت في غير مدلوله وانه لا بد من تصديق الاخر
 ونحوه يكون متلفا لكلمة المجاوزة فهذا لا يدل الا على التهديد على مخالفة على سبيل الاخر
 والتولي وهو ثم اذا كان الامر للندب ايضا وهو فاسد لا لان ذلك ليس الامن جهة صحة التركيب
 النحوي ولا بشرط في ذلك اعتبار التولي لما قد من نظر بل لان التعدية لا تقتضي صرف مخالفة عن
 ظاهر الاحتمال كون تعديتها من باعتبار ان مخالفة صدق للتولي او المجاوزة وما يصير بها به
 فتعديتها اهم وبالمجمل تعدية فعل بالاقصه لا يستلزم استعماله في معنى فعل تعدى اليه ولا
 حذف شيء يتعلق بالحار به بل يكفي فيه كون ذلك الفعل مصداقا لما تعدى الى ذلك الحرف ومشتلا
 عليه فلا يصرف به عن ظاهر اللفظ ^{اللفظ} ^{اللفظ} في جهل فيه وهو استعماله في حقيقة بل هو المعبر عنه بالتصديق
 حيث قالوا التهمين اشرب اللفظ ^{اللفظ} ^{اللفظ} في جهل في جهل ان يراد بامر ذلك ^{اللفظ} ^{اللفظ} في جهل في جهل عن امر مطلق فلا
 يضم جميع او امره فيكون اخص ^{اللفظ} ^{اللفظ} في جهل في جهل لا قائل بالفصل بين مادة دون مادة مع ان مفاد اسم الجنس
 والمصدر الغير المنون الطيبة كما يأتي في قوله فالتهديد على مخالفة طيبة الامر ثم به المدهى بضممة
 اسالة عدم النفل وعدم القول بالصلح ^{اللفظ} ^{اللفظ} في جهل في جهل ان يراد بامر ذلك ^{اللفظ} ^{اللفظ} في جهل في جهل ان يراد بامر ذلك
 للوجوب وقول اخر ان مفاده امر واحد وهو مسلم وما بقى ان المصدر المضاف بفد الصوم منظور فيه
 وبان المرجع في امره مجمل لاحتمال وجوه الى الله او الرسول فلا يتعين احد هما وفيه انه خبر مضموع
 اسالة عدم النفل مع ان الظاهر رجوعه الى الرسول فتم بعدم القول بالفصل وبان او يمتثل التفسير فيكون
 المعنى ان مخالفة الامر يمتثل ان يصيبه فتنة او عذاب فعلى هذا يمتثل ان يراد بالاول الاقالات النبوية
 وصاياها بقرينة المقابلة مع افتقاد بصيبتها ولة المندوب وفيه ان الظاهر احتمال الامر من مخالفة
 كل امر فالتقسيم خلاف الظاهر واحتمال احد الامر من في المندوب خبر معقول لاستلزامه الظلم من الله
 ثم مع انه يلزم منه ورود صاحب النبوة لكل تارك نذوب وفساده على انه يستلزم استعمال
 الامر في الحقيقة والمجاز معا وهو باطل كما مر واستعماله في عموم المجاز مع كونه بعد اخبر يفرون
 بما يقصده وبان مخالفة الامر ان لا يتعدى وجبه وان لا يفضل على ما هو عليه من ايجاب او نذوب وبان

الموصول مفعول لأجله وقيل نظر فان المخالفة ظاهرة في الترك او اهم منه وما ذكره فاجمل ما يصلح
تاجلا مفعولا خلافا للظاهر مع عدم تقدم ما يصلح له وهو لزوم فساد اخر. فتمت القصة امرى فان
الصبيان مخالفة الامر وهو لا يصدق عرفا الا اذا افاد الامر الوجوب قال الله تم ومن بعض الله ورسوله
فان له تار جهته في الحق على طبيعة الامر يطل احتمال الاختصاص فيستدل بان شدة الحاجة اليه
وباحتياج السلف وبأن في حمله على الوجوب احترازا عن التهمد المتأخرين وبقوله تم وطبعوا الله وطبعوا
الرسول مع التهمد على المخالفة بقوله فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليه عم ما حملت وقوله تم فلا
لا يوه منون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدون انفسهم حرا مما اقضيت وبان الامر بغير ذلك
واللهي حفيظة في طلب الترك بتأديكون الامر حفيظة في الوجوب وبان الامر بالشئ في جميع
انصداده وقد عرفت مقتضى التهي فيكون فعل المأمور به واجبا فلان ذلك غير متصور دونه وبان
التدوب داخل في الوجوب من غير عكس فحمل الامر على الوجوب اولى وبان الامر موضوع لايجاد
معنى فكان ما نعلم من قبضه كالتجبر الى غير ذلك وفي الجمع نكر الان يكون المراد بالتاني ما تقدم من
السيد فانه حجة فان الصحابة كانوا اهل اللسان وفهمهم بل فهم واحد منهم حجة فلا يحتاج الى حصول
الاجماع حتى يمنع ويقال انه يكون اجماعا مذكوريا لا الى حصول العلم حتى يقال انه مفعول بالاحاد فان
المسئلة لقوة وبكيفية ذلك وللغول بكونها حفيظة في القدر المشترك بين الوجوب والتدب لغة
وجوب الاستئصال بالامر الشريعة فيحكم بالوجوب عند التجرد عن قرابين التدب امور اما الاول فلان
المفهوم منها ليس الا طلب الفعل وبما لا يحظر بالبال التبرك فضلا عن المنع من الترك ولهذا عرف النجاة
واهل الاصول الامر بان يطلب الفعل على سبيل الاستعلاء او التبرك لضعف دليل مثبت في الفصول المبيرة
من الوجوب والتدب في حقيقتها وكثرة وودها في الاخازيم لعلها باشاء منها واجب ومنها تدوب
من دون نصب قرينة معها وهذا غير جاز لم تكن حفيظة في القدر المشترك وكذا كثرة وودها
متعلفا بالامور الواجبة وكذا في المندوبة من دون نصب قرينة ولو قيل على تقدير كونها حفيظة في القدر
المشترك كيف يصح الاخبار مع ان المجاز مما لا بد من القرينة قلنا الصيغة ليست مستعملة الا في الطلب
وانما يعرف كون متعلفا جازي الترك او غير جازي الترك من موضع اخر فليست مستعملة الا في معناها الخفي
واحتمال اقترافا القرينة وخفاها عليها بما يبي عنه الوجود ان بعد خفاها في هذه المواضع على كثرتها
ولا مشترك التكليف بينها وبينهم فضلا عن ان الحقيقة الواحدة خبر من الاشتراك والمجاز واما الثاني
فلان امتثال الامر طاعة اذ ليس معنى الطاعة الا الانقياد كما صرح به ارباب اللغة وحصول الانقياد
بامتثال الامر يدعي وترك الطاعة عصيان لتصر بحكم بان الصبيان خلاف الطاعة والعصيان حرام
للابات المتقدمة وغيره فافضل احكام من السيد من اجماع الصحابة والظاهر كون الباعث على احكامهم ما ذكر
للمر في المقام الاول ولا صلة عدم النقل والى جواب عن الاول لما عن اولى وجوهه فقد عرفت مما مر

انما استشهدت من تعريف الامر لا شاهد فيه كيف والمراد في الامر كونه حقيقة في الايجاب فحين
 ارادته من حده و... في الاستفاد... ان ضعف دليل مثبت في الفصول لولم
 اعم فلا ينفع واما من التهاق... بالامر في الامر... والمندوبة استعمال مع القرينة
 وهي الجمع بينهما فلا يثبت به الوضع مع ان الامر اشتمالات... الايجاب واندها... لا سيما
 في الشرع فلا يصح اثبات الوضع بحلي ان ادعاء كون الامر الشرعية طرأ... في القدر المشترك
 ... على علماء الاسلام فانهم بين من يجعل الامر حقيقة في الايجاب لغة وبين من لا يقول به
 وصحة... ان الامر الشرعية مجردة عن القرينة محمولة على الايجاب فهاين قال بالاول
 طبعها... الشرع على وفق اللغة والعرف واما غيرهم فلو قوفهم على اطباق العلماء على جعلها على
 الوجوب... بالوضع الشرعي فلذا اتفق الفريقان على ان الامر الشرعية محمولة على
 الوجوب وهو الحق وان اختلفوا في انه هل يتبعه اللغة او بوضع الشارع وتعيينه له وايضا جعلها باسمها
 على القدر المشترك مفلوج الفساد بل غير معقول كيف ورد وقالها في بيان شرع ينفع نفس الحكم بحيث
 يكون مدارها على ما عند الكل وهو لا يخرج عن الوجوب والتدب لجعلها باسمها على القدر المشترك
 يخرجها صابكون ووردها له وهو غير مجوز على الحكم والقدر المشترك لا يراد منها الايمان ورواها
 بل ارادته ممن لم يكن خافا لغير معقول ولو فرق بين ارادة المنع وعينه في الصبر وبين ارادة اقامته من
 اللفظ وتسلم الاول دون الثاني... فرض وقوعها في بيان ما كان مدار امر الشرع عليه فخرج
 عن الانصاف بل مكابرة او قرينة... لو كان المقصود القدر المشترك لفي فهم الخصوصية المسلم
 نيقاعه بلا مستند فانه ان كان... الخارجية استبعد حصولها بل اعترف بعدمها لكن في استناده
 الى اشتراك التكليف نظرا وان... ما ساقى عنه فستعرف حاله وما زاد من ان المنع من الترك
 والاذن فيه ليس من صفات الطلب ولا الفعل المطلوب حقيقة بل من صفات الطالب وتظاهرها لا يختلف
 معنى الصفة باختلاف صفات المتكلم بها بل نقول المنع من الترك مما لا يفتك عن حقيقة الامر غاية الامر
 ان المنع في بعض المواضع تنزيهي وفي الاخر تحريري غير كبيرة وفي اخر تحريري كبير وفي اخر تحريري
 بوجوب الكفر ولو كان كون الصفة للطلب بوجوب مجازيتها في هذه المواضع كان كونه لا يوجب ايضا بوجوب
 مجازيتها في اخطب مواضع الايجاب وهم ينكرونه فالحق ما عرفت من ان العاطب على الترك لو عرمان التواب
 عليه او التواب على الفعل ليس مما يتعلل دخوله في معنى الصفة بوجه ان عدم كون المنع من الترك
 ومقابلته من صفات الطلب والفعل لا يخرج عنه مدلول اللفظ كالمطلوب والاستعلام بل نفس الطلب فانه
 من صفات المتكلم ايضا فقولنا تظاهرها لا يختلف معنى الصفة باختلاف صفات المتكلم بها فانه كيف
 وهو لازم المدلول والمدلول امر بسيط احالي وهو الطلب التي وبلزته المنع من الترك وازومه لمدلولها
 ادخوله فيه وعدمه نفس المتنازع فيقبل هو اعترف باللزوم لكنه يجب كما ان في ادراج الاوامر

الندية فيما لا يملك منه المنع من الترك المحجب مع ما مر منه واجب منه ما دعي بعد ذكر أصناف من الطلب
 من الملازم متى أن يكون الصبغة للطلب لو كان بوجه مجاز يتأقها المكان بوجوب على تقدير الإيجاب
 مجاز يتأقها أغلب مواضع الإيجاب واجب عليه بقوله فالحق فتلطف هذا ولو سلمنا الجمع
 فلنا غاية ما في الاختيار احتمال تأخير اليسر عن وقت الخطاب وهو جازر عند المحققين من الفرق ويحتمله
 أكثر المصنفات والإطلاقات والأوامر والتواهي وأما عن إيهام إبان الأصل بخالف بالدليل وقد
 عرفتم مع أن ندرة استعمال الأمر في القدر المشترك يمنع عن جملة حقيقة فيه وأما عن الثاني فأن الترك
 الطاعة ليس فيها تعظيم بل فيما كان المطلوب من الأمر الإيجاب وهو ظاهر وإن كان الطاعة هم المحجبين
 وكف كان ما ذكره لا يختص بالشروع ولو تم تعظيم ولا فلا وجه لخصيصه بالشروع نعم ثبت التعذيب
 على العصيان بالشروع بدليل متفصل ولا مدخلية له في وجوب الاستئصال بطلاق الأمر ولو اشتملت
 في مطلق الطلب وهو ظاهر بل غاية ما أفاده ترتب العقاب على مخالفة الواجب وإن هذا من المدعي وأما
 إجماع السد فلا بد من بطلان ما ذكره بل هو دليل على المختار كما نبهت عليه وللقول بكوه حقيقة في الندب
 النبوي أذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم فإن الردائي مشيقتي بعض المأمورية يفيد في الكل فيفيد
 الندب وإن أهل اللغة قالوا لا فرق بين السوء والامر إلا الرتبة فإن رتبة الامر على من رتبة السائل
 والسؤال إنما يدل على الندب فكذلك الأمر اذ لدول الامر على الإيجاب لكان بينهما فرق آخر وهو خلاف
 ما نقلوه وأنه لطلب الفعل فلا بد لرجحان جانبه على جانب الترك وإدناء الندب لاستواء الطرفين في
 الإباحة وكون المنع من التواهي أمر اذ ابدأ على الرجحان وفي الكلام نظر ما في الأول وفي دلالة فإن
 الاستطاعة غير المشبهة مع أنه لو سلم نفى وجوب التكرار لا وجوب أصل الفعل على أنه لو تم لا ينافي الإباحة
 وفي الأخير من نظر نعم يمكن أن يقي لو تم نعم الندب والطلب المطلق وأما في الثاني فلعدم ثبوت النفل
 أو لا وعدم الملازمة ثانياً ومنع التسوية بينهما في غير الرتبة ثالثاً وأما في الثالث فلكونه أثبات اللغة
 بالترجيح والعقل فإن الزيادة لا بدفع إلا بالأصل ولا يمكن دفعها بمعارضته بمنه وهو واصله عدم وضع
 اللفظ للنقص وعدم إفادته الطن أيضاً لعدم ارتباطه بالوضع وعدم قابلية لكشفه على أنه ليس المنع من
 الترك أمر اذ ابدأ بل يدل مجازاً الترك وبالحكمة ليس الأمر مرددين الزايد والنقص بل مرددين التوجع
 المتباينين ولا مرجح بوجه به حتى ثبت وللقول بكوه مشترك بين الوجوب والندب وكوه حقيقة في
 الأول شرعاً استعمال فهموا الأصل فيه الحقيقة في الأول وحمل الصحابة والتابعين وتابعيهم
 كل أمر ودفع في القرآن أو السنة على الوجوب في الثاني وفي الأول منع دلالة الاستعمال ولا سيما مع
 معارضة للمجاز وقد تقدم مفصلاً في جملة وفي الثاني عدم المناطات كوهام موضوعه لثمة للطلب وللقول
 بالوجوب بدون الإيجاب لم تنف على شيء ولم يذكر قائله إلا ما استند غيره من استحسان المذمومة بالخالفه
 وهو لا يقتضي الاقتراح ولو كان مبني على خلاف الأشاعرة والمعتزلة لا يناسب الاختلاف اللفظي

فان الامر له محل لمعنى الاطلاق المحي وبه لا يتحقق الخلاف بين الفرقين وهو ظاهر بل الحق ان الاختلاف هو اعتبار الحكم بالانذار القول ليس لتعلقه بصيغة تعلقه بالمعنى واللامعنى لا يسئل من الحكم صفة حقيقة ذاتية بناء على طي التحسين والتجفيف العقليين لانهم امن وضوح الفساد فضلا عن عدم ارتباطهما بمقادير الصيغة لثقله لان الحكم على القياس الى القدر وبالقيااس الى الحاكم ايجاب وهكذا بالنسبة الى الحرمة والتحرير ولا بناء بترتيب الوجوب بل بان فانه من باب ترتيبها بالانذار من على الاخر كما ان كون الفعل ذات صفة لا يستلزم ان يكون ذاتا لثقله بل انما هو اعتبار مقولتي ان يفعل وان يفعل بناء على الخلاف في ان اختلافهما هل هو اعتبار في احداهما الا انه مع ذلك لا مدخل له بالمقام فان مدلول الصيغة هو الطلب المحي وهو امر بسيط فلا لالة الامر ليست مركبة من الايجاب والوجوب فانهما عبر عنه مجاز وان اردنا باحدهما غيره فلا يكون مفادا وظاهر الملامتي التهذيب اتحادهما كما عن الاكثر كما ان صريح العدة المتخالفة ونحوه العار ج ويمكن ان يقر بل التفرقة شات من ان الايجاب والالزام هل يستلزم للترتيب والوجوب اولاف من قال بالاول قال بافاد الامر الوجوب ومن قال بالثاني قال بالثاني لكن برده على ان مفاد الامر الايجاب بمعنى الطلب المحي من قبل الامر والامر انفسا اتقاد الخطاب فهو خارج عن المدلول ومثبت بالفعل او للشرع او العادة مثلا ولذا قلنا ان ترتب الذم والعقاب بدليل منفصل وليس مما يلزم الامر صوابا بل ترتب عليه في الجملة كما في كلام الشارع بالحكم حيث يكشف عن اتصاف الفعل بصفة بوجوب تركه الذم فنقضى ان الامر يدل لثة على الايجاب الامر وكون فعل المأمور به متصفا بالوجوب وبغير عنهما بالطلب المحي واما الوجوب بمعنى ترتيب الذم على ترك المأمور به فامر خارج عن مدلول الامر لثة وعرفا نعم يستلزم مكالام الشارع والحكم بالانذار لا شاعرة بغيره نظر الى انكارهم احسن والقيم العقليين وللمتوقف حصر الدليل في النواتر والاحاد ونفي الاول وعدم افادة الثاني الصلح وهو صنف منع المحصر ولا وكفاية الظن في اللغات فامر محتمة عليه ومما يرتب جميع ما راب الاقوال في امور الاول ان اسماء الاعمال والامور القاب حالها حال الامر واطاها وقوع الاتفاق عليه وبدل عليه بعض ما مر الثاني ان المشهور بين الاصولين ترتب العقاب على ترك المأمور به شرعا على تقدير كون الامر للوجوب ولذا استدوا عليها بالذم على مخالفة المأمور به فاني مخالفة المولى وعرفوا الواجب بالاشحق تاركه الذم ونحوه وهو اظاهر مما دل كتابا وسته على وجوب الاطاعة كقوله تم الجوعا الله والطاعة الرسول ونحوها وترتب العقاب على العصيان كقوله تم ومن عص الله وسوله فان له تار جهنم طمخا والذين يخافون من امره ان تصيبهم فتة او يصيبهم عذاب اليم الى غير ذلك وظاهر ان هذا لا يمكن اثباته باللفظة فان وجوب الاطاعة لا دخل له باللفظة حتى يترتب على مخالفتها العقاب فهذا بالشرع ونحوه وما في اللفظة فلا يثبت الا الطلب المحي مع اعتبار علوقا له واستعماله او لحددها على الخلاف فما قبل ان الواجبات

[illegible]



بشيء مع كون التفتيد خلاف الأصل فتخرج عليه انه اذا ورد امر مطلق وتردد في كونه واجبا مطلقا
او مفيدا انفسا او غير ما يحكم بالاطلاق والنفي دون مقابلتها او لا الا مع فهم لواقع اجماع على وجوب
شيء وتردد بين الأمرين لم يتم ذلك فان حصول البرائة بالاطلاق خلاف مقتضى قاعدة الاشتغال
واستصحابه فان مقتضى الاكتفاء بالموارد الإيجابي وهو انما تحقق فيه الواقع لكن بذلك لا يصح الحكم بتفتيد
مادل على وجوب التفتيد لان يكون ما يثبت به جملا فالبرائة منه ايضا بتوقف على انقائه مع ذلك لقاعدة
الاشتغال واستصحابه ثم الواجب الغبري هل يتوقف وجوبه على دخول وقت الغبر العدم ظاهر لو كان
وجوب الغبر منهيًا لمنافاة التوقف وجوب الغبر فتعين تقديمه فلو كان عبادة وقبل باعتبار خصص وجوبه
بتعين قصد الوجوب وعلى القول الآخر وهو الاقرب يصح قصده ويتفرع عليه وجوب تقديم غسل
الجنابة للصوم في شهر رمضان في الليل وجوب المشي الى الحج قبل دخول وقته وإلى الجمعة كذلك
في وجهه واما لو كان وجوب الغبر موسما كالصلوة فلا شبهة في وجوب ما يجب له بعد تعلق وجوبه كما
لا شبهة في سقوط وجوبه بسقوط وجوبه كما لو علم بانه يموت قبل دخول وقت الواجب او بعده اذا مضى
بغيره او الطهارة خاصة واما النزاع في منافاة الوجوب الغبري لتعلق وجوبه قبل تعلق وجوبه بالانظر
العدم وفاقا لجماعة من الاخر فان الوجوب الغبري لما كان متوطعا على مصلحة الغبر يتوقف امكان
تعلقه على تعلقه او ما يكشف عن تعلقه فيما بعد واما الاختيار بخصوصية دخول وقت الغبر لذلك فغير
مرتبط بديل ولا امانة اصلا ولا ملازمة بين الوجوب للغبر وعدم الوجوب قبل الوقت لا عقلا ولا شرعا
ولا عرفا خلافا للمعروف حيث ان ظاهرهم اعتبار ذلك ولو كان نظري الى دوران الوجوب على الوجوب
وان العلة في الوجوب تعلق الوجوب لا يتم للمع مع تنافسه بالمحسبات في وجهه كما سمعت فيما يتوابعه
في وجوب الفصل لغبره اولفسه من لزوم قصد الوجوب قبل دخول الوقت على الثاني وبعده على
الاول على القول باعتبار الوجه او صحته على الآخر ليس بالوجه ويلزم مما مر عدم الرق بين الزمان
للتصل بالوقت وغيره في المضي وغيره وفصل في المدارك بين الوجوب الشرطي والشرعي في الصوم
في شهر رمضان يجوز تقديم الفصل بنية الوجوب الشرطي من اول الليل وفي جواز بنية الوجوب
الشرعي وطاعا وهو انه محجب واما الولي تعلق اولم نكشف تعلقه فلا يتعلق وجوبه لعدم تغل وجوبه
ح وهو لهذا كله لو كان ما يجب له عبادة فان سمحها بتوقف على الامر بما واما الولي يمكن عبادة فيسقط
وجوبه بفعله لم ولمع عدم الامر وقيل الوقت وفاقا لكون وجوبه توصليا وهذا من لوازمه ومنه
ما لو اجتهد في الاحكام وكان يهوديا او نصرانيا ونحوهما فاسلم فلا يجب له تجديد النظر وبطل ذلك
في امثاله ولمقام بعد زيادة تحقيق تأتي في بحث مقدمة الواجب الرابع اختلفوا في الاوامر المأثورة
في احاديث ائمتنا في افعال هي مائة على ما كانت اختار في المعالم ان استعمالها في النذر كان
شائعا في عرفهم بحيث صار من المجازات الرائجة المساوي لاحتمالها من الاقل لاحتمال المحضفة عند انقضاء

المرجح المتأخر فيشكل التعلق في اذ ان يذوب امر مجرد وورد الامر به منهم وبقية تلكا عظمتهم
من اكتفى في حملها على الوجوب بالشهود منهم من لم يكفها وهو منظور به والجواب ان ما ذكره
لوسلم فانا نسلم في اخبار الصادقين م واما في اخبار الصالحين فاما في اخبار الصالحين فاما في اخبار الصالحين
بحيث يمكن استنباط ذلك منها وهو ط وكذا اخبار من بعدهم فاما في اخبار الصالحين فاما في اخبار الصالحين
لم يظهر في عين حل كلامهم على مقتضى العرف والعادة واما الشروع في الكلام فاما في اخبار الصالحين فاما في اخبار الصالحين
بالإضافة الى كل مخاطب مخاطب بالإضافة الى المجموع وهو غير ظاهر قط واما في اخبار الصالحين فاما في اخبار الصالحين
المخاطب والمفروض عدم ثبوت الشروع بالإضافة الى كل واحد فحين حل الامور بالإضافة الى كل
على ما يقتضيه العرف والعادة ولوسلم الجميع لقلنا ان الشروع المذكور ولا يوجب امان براد من مجموع
الاخبار للعتبة والاهم منها ومن الصفات فان اراد الاول قطع ثبوت ذلك منها وان اراد الثاني فلا
ينفع لعدم ثبوت حجية المجموع ولا ظهور ذلك منه لاحتمال امور اخرى في خبر المعتبر منها ولوسلم الجميع
لفلنا ان استعمال الامور في اخبارهم م في التدب ان ثبت فلا يمكن فهمه الا بالقرينة ولو منصلة عليه
يمكن ان يكون فهمهم ايضا كان مستند اليها م ان مثل ذلك لا يقتضي ما ذكره كالعصوبات والفاظ
العبادات وغيرها ما كان مستعملا في غير معناه اللغوي في كلام الشارع عند فلا راع لاصالة عدم
النقل الموبد بفهم حل العلماء في المدة المتفاوتة مع سبقهم وقرهم وكثرة اطلاعهم ومهاوهم وعموم
البلوي بوبد خفاء ذلك عليهم بل بعدم تبيينهم عليه لو كان واقعا كثر شفتهم على الوجبة
بل م ما م م بقول الصادق م اذا مرتكم شئ فاعملوه نعم لو ثبت استعمال الامر في كلامهم في التدب
من المنصلة والمنفصلة بتم ما ذكره على القول بالتوقف في الجواز الراجح واني له بتقبل
نوع من ضعف عن فعلية وبالمجمل هو في السخابة بكان ثم من الاول من قوى اثبات قاعدة
جديدة وهي البناء على ان مداخل في الفرائض المعروفة والواجبات المألوفة من العبادات الواجبة
بالالتزام والفرائض الخمس او شهر الصيام او الزكوة وما يتبعها من الحج والصلاة والجهاد وما يتبعها مما
تعلق بها وما يبدل في العبادات الموطقة بشرط اكان او شرط او تركه منافدا لخل في حكم الواجب او
الشرط والمخرج خارج الان يقوم دليل الاجاب او التسلية فما ورد من التعيينات والزبارات ومنها
زيارة النبي م والمحسن م ومقدمتها واداءها ومنها التسلية لزيارة الجامعة وقراءة القرآن والدعوات
ومنها الصلوة على النبي م واداء الاكل والشرب والكاح والنخل واداء دخول المساجد والحمام
وبكارم الاخلاق الاما لم تحرمه الى غير ذلك ينسب على التدب وبقية نظر ليد م حجة ذلك الاعلى القول
بالصحة في الفاظ العبادات وهو منظور به ومع ذلك لا يتم ان مجرد عدم المرجعية لا يختلف حكم الطواهر
ولا يخرج من الحقيقة مع جريان مثل ما ذكره في الواجبات المألوفة في غير هان المندوبات باعتبار
المرتبطة اذا كانت مما للشارع فيه استعمال او وضع بل م اذا كان الشك في صدق الاسم لغة الى

فغير ذلك الخامس ان الجمل الخبرية اذا استعملت في كلام الشارع في الانشاء هل يحمل على الوجوب
اذا كانت مثبتة لاختلاف كلامهم فيه ففي محل نفى اليها في قولهم من اشكال وفي اخره قال في دلالتها على
الوجوب على توقف استناد الى عدم انحصار سبب العدول فيما يقتضى الى الوجوب حتى اخراجه عن محل
وفي المشارقة منع كون التعميم اقرب المجازات الى التثني وهو يعطى منع دلالة الجملة المثبتة على الوجوب
ولم يفر في الحمل عليه في الجواب بل اورد في تامل فيه في الذخيرة وفي كفارات المسالك في دلالتها عليه في
موضع وفي التمهيد جعلها اصرح في الوجوب من الامر وهو الاظهر اما دلالتها على الوجوب فلتشروع
استعمالها في كلام الشارع وكونه اقرب اليه مما يحتمل هنا لكونه اقرب الى التحقيق كما ان الخبر ماله
خارج فيكون اقرب اليه هذا فضلا عن ان الظاهر من حال كل مراد الالتزام ومنه يظهر دلالة التثني
والترجي بل كل ما دل على ارادة الفعل وطلبه من دون ظهوره في غير الوجوب كالندب ونحوه واما
اصريته فاختل درة استعمالها في الندب بخلاف صبغة الامر قال اليها في المستفاد من كلام محقق علماء فن
المعاني ان دلالتها في تلك المقامات على الاهتمام بالطلب والاعتناء بالامثال اشد واكد من دلالة الامر
الصريح عليه الا ترى الى قولهم ان البناء يفهم مقام الانشائية ليحملوا الخطاب بوجه الكيد وفيه لطيف
على الابتناء بالطلب منه ويحتمل على عدم التهاون به كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك تاتني
فدما فامتنى فيحصله بالظن وجعله على الابتناء لانه لو لم يأتك غدا صرت كاذبا بحسب الظاهر فيكون
كلامك في صورة الخبر وبما يبين دلالة التثني على الحرمة السادس اذا تعدد حمل الامر على
ظاهرة قلود اريد ان يحمل على الندب المطلق او الوجوب المشروط فالتثني اولى فان التخصيص ومنه
التفيد اولى من المجاز كما مر ولا ينافيه كثرة استعمال الامر في الندب لكون التخصيص من اشجع قضاة
بعضهم من التوقف نحو بلا على ان الامر المطلق يقتضى الوجوب والاطلاق فاذا امتنع الجمع بينهما
وجب اسقاط احدهما وليس ترك الاطلاق اولى من ترك الوجوب بدفع بامر ومنه يبين تقديم الوجوب
الخبري مع تفيد الخبر على الوجوب الشرطي مع اطلاق قلود الامر بينهما واولى منه تقديم الوجوب
الخبري على الوجوب الشرطي واذا تردد بين الوجوب الشرطي والندب فالتثني مقدم للشموع
والكثرة وعن بعضهم عكسه وهو ضعيف ولذلك يقدم الندب المقيد على الاباحة وما ران الحكم في
صور كثيرة اخرى لا حاجة الى ذكرها وانما اطبنا الكلام فيها لكونها من المهمات اشارة اذا ورد الامر
بعد الخطر هل يكون على ما كان عليه بدونه او لا وعلى الثاني فالمفهوم منه اختار الاول في الذريعة
والعدة والفتنة وبقتضيه اختيارين قال بالوجوب في الحالين ومنهم من جملة حجة شرعية في الاباحة
وهو ظاهر الحاجي وعليه حمل المازنداني ما في الزبدة من ان الامر الوارد بعد الخطر لا باباحة
وقبه احتمال اخر ومنهم من جملة مجازاتهم بين من اطلق وبين من فسرهابا الرخصة وهو المعتمد
ومنهم من جملة مجازاتي الندب ومنهم من جملة تأييد الما قبل الخطر وهم بين من اطلق وبين من قبله

بما اذ اطلق الامر بزوال حلة عرض النهي منهم من توقف لكن لم تقف على التام في بعضها التبادر
 عرفوا الاستفراء وشروع استعماله فيها على الاغبر وهذا امر من قال فيه بالاباحة والافهوا ضعف
 كالاتي والعدم الدلالة عليها بخصوصها قطعه او لا ^{اول وجود المقضى وعدم المانع وان الامر بعد}
 الحق لا يمس ليس باكثر من الامر بعد الخطر ^{واما ان الصلوة ورمي الجمار وغير ذلك من}
 الشرايع قبيح بالفعل فعلها ومع ذلك لما ورد الامر بها ^{لي على الخلاف ومنهم}
 من قرره بطريق العموى وفي الاول منع فان المقضى وهو الامر ^{وجوذهما كما ان}
 المانع موجود وهو الصادق عن الحقيقة المعين لغيرها والشاهد له ما مر وفي الثاني ^{عن المتنازع}
 فيه فان المراد ان الامر اذا تعلق بشيء بعد ما تعلق النهي به بقدر الرخصة على فعله وفيما ذكره من الخطر
 القليل ليس كذلك فان الخطر عقالها هو لا يدرك العقل فيه حسنا ولا منفعة ويحتمل فيه المصرة والفتن
 وما يتعلق به امر الشارع ليس من ذلك قطعا فاختلف الموضوعان فصار به الشك لا يكون من ذلك وما
 خطر العقل له بامر به الشارع حتى ان الخطر القليل بعد محرم شرعى بخلاف ما يتفق في الخطر القليل
 والامر القليل فان الموضوع فيهما واحد ولم يتحقق فيه اختلاف الا بالتربط في الحكم بتقدم النهي
 وتاخر الامر وذلك صادر عما صار فاعين فهم الوجوب من الامر على هذا مع ان يقال هذا قياس ومع
 الفارق ولهذا المجبة يحمل اخر في كلام غير الشيخ ولكنه اضعف مما مر وللتاخر ما مر فضلا عن قول السيد
 لصدده اخرج من الحبس الى المكعب بعد فيه من الخروج عنه وما ورد من الادامر بعد الخطر مع كونه
 للوجوب كما مر الحاقص والغناء بالصلوة والصوم بعد دفع المانع والاح ^{بقتل المشركين بعد ان لا}
^{نحو المولى ظهر مما مر وما بعده بان استكمال الامر فيه للوجوب اول الكلام}
^{رب في الخارج وهو لا يلزم ان يكون مستداه فعله مستند الى الاوامر المتقدمة}
 على هذه الحالة ولا ينافي الوجوب الرخصة وهو ظاهر وما سبق عليه ما قد سبق وللشك خفيه شرعا
 وهو ظاهر القاصد حيث لا فرق هنا بين الشرع والمرف والخاص لزوم الحمل على اقرب المجازات وهو
 يتم اذ لم يشعب المجاز وهناك تعيين بالعرف كما مر والسادس زوال الحكم السابق بالخطر فلما زال رجع
 وفيه ان زوال الحكم السابق يمكن ان يكون لرفع شرط او وجود مانع منه او غيرهما فلا يستلزم دفعه
 رجوعه ومنه بين ما للسابع مع جوابه وللتاخر التردد بين الماخذ ولا وجه له بعدم امر ولا فرق فيما مر بين
 الخطر المعلوم والمظنون والتوهم بل يلحق به الكراهة واستبدان فعل الخطر اذ اوقع بعده امر ومما مر
 بين المختار في النهي اذ اورد بعد الوجوب لكن على تقديره للقول قول اخر وهو المحرمة استناد الى ان
 حمل النهي على التحريم يقتضى الترك وهو على وفق الاصل وحمل الامر على الوجوب يقتضى الفصل
 وهو خلاف الاصل وان النهي لدفع المفسدة المتعلقة بالنهي عنه والامر لتحصيل المصلحة المتعلقة
 بالامور به واعتناء الشارع بدفع المفسد اكثر من جلب المنافع وهو ضعيف وامامنا قال هنا بالوجوب قال

تمة بالحكمة لئلا مذكروا هنا وجوبنا كذلك بل عن الاسفل الى الاجماع على المحظر من جميع من قال بكونه
النهى للحمة الا انه وهم وفروهما كبرية جدا منها النظر الى البرية اذ الابد نكاحها والابراد في شدة الحر
في الصلوة والوضوء فيما لو شك في الحدث بعد تحقق الطهارة نظر الى قوله من انظر اليهن في الاول وابد
ابرد ونحوه في الثاني واما ان تحدث وضوء ابد الحجي تستيقن انك قد احدثت في الثالث الى غير ذلك
اشارة الامر المحرر بل على الوحدة لول التكرار اقول ثالثا لعدم وهو الاقوام ورابعها الاشتراك
بينهما كما ان عن قوم التوقف وهذه خامسها التبادر فان المفهوم منه مطلب المية والمرة والتكرار من
الاصناف الخارجة عنها كالمكان والزمان ونحوهما ولا جاد من قال والمنكر مكابر وشيوع استعماله
في الفدر المشترك بينهما واولوية الاشتراك المعنوي عن اللفظي والمجاز وتوهم فساد كما مر في
المبادئ الغريبة وان المفهوم من مطلب المبدأ مع ان المشتقات مأخوذة من المصادر الخالية عن التثنية
والترديد وهي حفيظة في الطبيعة للتبادر فضلا عما قال السكاكي لانزاع في ان خبر المنون من المصادر
كجسي وبشري موضوعة للطبيعة وهو حجة اخرى مع ان الاصل عدم ارادة شئ اخر معها وفيه نظر
والقييد بالمرة والتكرار من دون فهم تأكيدي او تنافي عرفي فيكون حفيظة في الفدر المشترك وعدم فهم
التناقض عرفي من كثرة الاوامر من المولى اذا امكن ايجاد كل مرة كما يشهد على بطلان التكرار في العقاب
من المولى على تركه مطلقا باني امرتك وهما مما لا ريب فيه واستدل بحسن الاستفهام ونص اهل اللغة
بعد الفرق بين الامر والمضارع بالانجيزية والامر بية ولما كان مقتضى الاول يحصل بالمرة فكذا
الثاني والاحصل الفرق بينهما في الخبرية والامر بية وبان افادة التكرار يستلزم الاستفاد في جميع
الاقوات في امر واحد والملازمة ظاهرة واما بطلان الثاني فالاجماع واستلزامه الفسخ اذ امره بامر ثان
ومن المعلوم بالضرورة ان الحجي ليس لسماع الصلوة ولا غسل البدن الفصل الوجه ولا الصلوة للوضوء
والكل منطوقه وللوحدة اجماع اهل اللغة على ان من امر غيره بفعل ولا حاد متقدمة انه بفعل مرة
واحدة بلا زيادة وحمل الامر في الاقاعات والقلكات على انه لا يفيد التكرار واشتقاق اهل اللغة من
الضرب ضرب وبضرب واضرب وقد علمنا ان جميع ما استفوا لا يفيد التكرار فيكون الامر كذا وانه
لو حلف لبصلين او بصوم من عدم متلا بالمرة وبرد على الجميع انه لو تم لا ينافي المختار اصلا كما لا يثبت به
المدعى لكونه اهم مع ان الاجماع في الاول ممنوع والثاني قياس او في حكمه وكذا الثالث وللتكرار
احتجاج الصحابة واقضاء النهي له فكذا الامر واقضاء الامر بالشئ النهي عن تركه ونهى بفعله فكذا
الامر وعدم جواز النسخ والاستثناء لولاه والاحتياط دفعا لضرر والخوف ولزوم الحاجة الى الدليل في
فضله في الثاني لو ترك في الاول لولاه وكون المصقول في الثاني قضاء لاداء لولاه وفهم الفرق بذلك
قال احسن حشرة فلان وكون الامر بالصوم مقتضيا لفعله واعتقاد وجوبه والزم عليه ابد او ان
الموجب الاخر وان الامر بالصوم بعدم جميع الازمان كما ان اقلوا المشركين بعدم كل مشرك فان فسدت

الأزمان كنسبة إلى الأشخاص وفيها شعاري اللفظ بوقت معين فاما ان يجب دائما وهو
 لما في وقت معين فبغير الترجيح من غير رجح واما ان لا يقضى إلا في شيء أصلا وهو بالكل
 في وقت واحد ولم يتكرر الصلوة والصوم والنسب في الأمر تكتم شيئا فاما انه ما استطع و آخر لما لا يصح
 خبره فقد جمع بين صلتين لطهارة واحدة عام القم الحمد انصت هذا بأرسل اهصم فقال نعم والكل
 خفي عن الجواب ومع ذلك نقول لو ثبت الاول لكان بدلا لا حاجة والرجل فبقية ما عارض بمثله من
 أصالة عدم الوضع لمع استلزامه النفل وهو مدفوع بالأصل انتهى **في هذه المسألة** فانه ما حلى ان
 الظاهر ان الاحتياج لأصل الوجوب كما عليه بناء ما وجد منهم واما النكاح فهو مدفوع **في هذه المسألة** ولذا
 لم يتعرض له أحد في محل أصلا والثاني قياس وفي اللغة ومع الفارق يوم ذلك ثبت انتهى
 لم يثبت ويؤيد الجواب عن الثالث فضلا عن ان دلالة انتهى فبما تبع للأمر كالممكن هو للتركاز لم يكن
 ذلك له ومنهم من يبدل الترك بالصدق وهو ظاهر فساد وعن الرابع يمنع الاستثناء الا بوجه غير محدد وكذا
 النسخ وعن الخامس بأنه لا دلالة حتى يحصل خوف الضرر فالأصل ينفي وعن السادس يمنع الملازمة
 فان الأمر لا يدل على الفور فلا يدل على كونه الزمان الثاني خارجا عن الوقت ولو سلم يكون أهم في
 وجه ومع ذلك يلزم باحتياج الفعل في الثاني إلى جهة **في هذه المسألة** واشكال وبه يتفاد الجواب عن السابع وعن
 الثامن بالمنع الا ان يكون من باب عموم السب وهو غير المدعي وعن التاسع بان وجوب العلم لو ثبت
 فلكونه من لوازم الأيمان لا ينفس الأمر فلا يعم وعن العاشر بالفرق بين المشر كين وصم في العموم
 وهو طوع عن الحادي عشر باختبار الدوام في الوقت دون الفصل فلو ضل في وقت انقطع الأمر وعن
 الثاني **في هذه المسألة** استفاض بالمع وعن الثالث عشر بان دلالة تنوقف على كون الزائد مأمورا به
 وهو **في هذه المسألة** على المشبهة بأخبار الأجزاء وعن الرابع عشر بالضعف سند ومع
 ذلك يحتل مجوز غير سهو انتهى صم فلما قال أحدنا فعلت مع أنه لما نظر إلى جوابه صم وقبه نظر ويحمله
 انه فهم الاشتراك ولا اشتراك حسن الاستفهام والاستعمال وفي الأول منع وفي الثاني قد مر الجواب
 عنه مستوفى وللتوقف ما لا ينفعه بعد ما مر ثم على القول بالتركاز يجب التكرار مرة إلى آخر العمر كما هو
 المصريح به منهم ومن غيرهم من غير خلاف ظاهر من أحدنا لا امتثال عندهم ينبغي ان يكون بجميع الأفراد
 لا بكل فرد فان المجموع متعلق الأمر فماله يتحقق لم يتحقق وعلى القول بالمرة قتل هو دابر بين ان يقولوا
 بالاثم بالتكرار ويبين ان يقولوا المأمور به هو المرة واما ما زاد عليه فلا يكون امتثالا للأمر ولا مخالفة له
 وبشكل بان المرة وقوع الأمر في ان من دون تعبه بتوقع آخر فهو اما ان يؤخذ بلا شرط أو بشرط
 لا **في هذه المسألة** الاول يلزم ما ذكر في الثاني ولا اشكال فيه واما الثاني فلا يترب عليه ما ذكره اولاً فان ظاهر
 كلامه ان بالتكرار يحصل الامتثال والمخالفة فالاول بالابقاع الاول والثاني بالثاني لكن هاتين
 لو كان المفاد على هذا افضل مرة ولا تفصل مكر وأوليس كذلك فان الظاهر على هذا ان المأمور به مشروط

صدم انضمامهم دلهم فيه فالمدلول مركب فرفع خبره عن غير ما يمكن تحقق الامتثال به مع ذلك لو سلم
يكون المقادير فلا وجه لمصره فمأذره كما لا وجه لتفسيره بما ذكرناه لبعده عن حد كما ان تركه بعضهم
وعلى القادر فالزائد على المرتحى اما بنفس الامر او لكونه بدعة فيكون محرما واما على المختار فقد
اختلفوا في مشروعية الزائد على المرة على قولين لا يظهر عدم بل الاثم ايضا يحصل البدعة هنا القطع
الطلب بالاجداد المأمور به مع انه لا يلزم اما القول بالترك او الاستعمال الامر في الحقيقة والحجاز وكلاهما
فاسد ولو قيل فرقة بين القول بالترك او القول بمشروعية الزائد نظر الى مطلوبة الطبيعة فان خصوصية
الترك او داخل على الاول وخارج عن الثاني كخصوصية المرة على القول بانظر التفرقة قلنا هذان
لو كان طلب الزائد على الوجه المذكور لازما لطلب الطبيعة وقد عرفت حاله او تعدد الطلب وفساده
ايين وللقول الآخر وهو جماعة منهم الضدي والتقاربي وصاحب المعالم صدق الامتثال عرفا فيما
بعد هاتين وثالثة والاثبات بالمأمور به بلا ريب وهو مردود بما مر ولو قيل ان الطلب الحتمي يتعلق بالطبيعة
فبإيجابها مرة زالت المحبة وبقي الطلب قلنا لو تم ما ذكره لا ينقطع بالتالي الطلب ايضا وهو لا يقول به على ان
الطلب المدلول للامر ليس لتركيبه فاذا التزم رفع خبره بلزم ان يلزم دفعه ولا يتوهم ان كان
اثباته على جواز التخيير بين الزائد والنقص ان المطلوب إيجاد الطبيعة في ضمن الفرد وهو قد حصل
بالاول وليس مجموع الافراد المتعاقبة مجموعها فرد اعلى ان التخيير المذكور فاسد في الامور العقلية
والغفلة كما يأتي ثم على المختار لم يتحقق الفرق مع الاحتمال الثاني على القول بالوحدة في عدم جواز الزائد
على المرة بخلاف القول الآخر فيتحقق بين القولين الفرق مطم ثم جميع ما مرع الترتيب في حصول الافراد
وتحصيلها واما في صورة الاجتماع كان يوجد اثره عند بدعة واحدة كما لو وكله احد في طلاق امراته
عند من يجوز ان يبدى من طلاق واحد فعلى المختار اختلفوا فيه على قولين اظهرهما عدم الجواز كقولهم
الامر له فان مدلول الامر طلب إيجاد الطبيعة وهو لا يتيسر الا بإيجادها في ضمن الفرد والمجموع من حيث
المجموع ليس فردا فلا يكون متعلق الامر ولو قيل هذا من باب التخيير بين الزائد والنقص قلنا هو يتم
لو كانا فردين من المأمور به وهما ليس كل كما عرفت مع ان التخيير بين الزائد والنقص باطل لو حصل
الامتثال بوجود النقص فان الطلب على هذا ينقطع قطعاً ويمكن ان يبق التخيير بين الزائد والنقص يتم
بطلانه فيما اذا كانت تدعى الوجود كما ان بطلان مشروعية الزائد على الفرد لا يتم الا في المترتب في
الوجود بيانه ان الامر لما كان مدلوله لطلب الطبيعة فلا يختلف بالنسبة الى المرة والتركاز بل هو اهم
فلو كان المأمور به مترتب الوجود به طم الطلب بحصول الفرد لا معنى للامتثال بعد الامتثال لا يقطع
الامر كما لا دلالة له على خصوصية الفرد واما اذا اجتمع وجود الافراد فلا يجزى شيء مما مر فيه فان الامر
طلب الطبيعة لا طلب الفرد مطم لا واحد ولا اكثر فلو اوجد افراد اعد بدعة فمالم يتم فرد منه يكون الكل
مأمور به لا باعتبار المجموع بل باعتبار تحصيل الطبيعة وإيجادها وهو المأمور به الا ترى ان في الواجب ان

التبعة يجوز لكل مكلف ان ياتي بالمأمور به قصد الوجوب ولا ينقطع للوجوب منهم الا بالجماع
 عنه الا ان بقي ان يتناول الدليل لثبته من حيث ثبته الملاحظة بما لا يمكن فيه ذلك ففي غيره يجعل
 الاحكام الاغلب وفيه شيء فاذن القول لا يجب ولا يلحقون قوة العلم عدم الفرق في ذلك بين الاقوال
 النزاع فيها بين ايجاد الطبيعة مرة او مرارا او اعم لها او اعم لها من جهة اخرى اذ لا يختلف الحال
 بالنسبة الى ذلك الا ان منهم من احتل الفرق بانها لثبوت المراد بالجماع وانما لا يجب له الكون في
 الا الواحد بخلاف القول بالطبيعة ولم ينشئ للتركاز في المبدأ المذكور تصحيح
 التصحيح في المأمور به تعدده فلا يمكن حصره الى البعض الا بالثبوت ولا في غيره من
 منه ولا وجه له وما يتفرع عليه بقاء التوكيل وعدمه في التوكيل وكل واحد في بيع شيء بشرط
 النجاء فضع المشتري بنجار الشرط او بنجار المجلس او الحيوان او العبد او نحوها ونحوها الوصلية لولا
 قرينة خارجية وسائر القواعد مما يجري فيها التكرار بوجه كالصارية والوديعة والاجارة والقرض
 والقرض ونحوها اشارة لتسليم الامر على الشرط والصفة كفاية الوضوء والنسل والزنا والسرقة
 هل يفيد التكرار اقوال ثلثها التفصيل بين كون المعلق عليه علة او لادهر من بين يكتفي بالمستنبطة
 وعدمه ونحوها التفصيل بين استعماله في صور العموم او العلية وعدمه والحق ان التفصيلات خارجة
 عن المتنازع فيه ولا يتأكد بحديث فان الشرط اذا كان عام لا يقبل عموم من اعم الامور انكر وضع العام
 للعموم بل لو كان عمومه بدليل المحكمة لنحو ذلك كما ان المعلق عليه لو كان علة لا يقبل النزاع في اقامته
 للعموم الامن بترك حجيته وكذا القياس ومنه بين ان التخصيص النزاع على القول بعدم اعادة الامر
 التكرار الا انه فان اعادة الامر التكرار غير اقامته التعلق فيمكن ان يتنازع فيه معط ومظهر ثمرته في
 التكرار لوقبل به تعدد الدليل عليه كما انه على التدبير الاخر فيحصر في امر
 واحد كمال القول بعدم دلالة الامر على التكرار وباعادته التعلق باختلاف فيه في الحقيقة بين النفي
 والاثبات والاطهر الاول فان الشرطية والوصفية بنفسهما لا تدران على التكرار على المطابقة ولا تضمان
 ولا التزاما معط كما يشهد به او امر المولى مع السيد اذا كانت مجردة من الفرائض ولصدق الامثال عرفا
 قطعا وانما اعم بالمأمور به مرة ولغيره العقاب منه ترك التكرار والقبول التعلق التخصيص عرفا فيكون اعم
 ولان المفهوم من التعلق انما هو التوقف على وجود معط فلو اقتضى ذلك التكرار لاقتضاء مطلق الامر
 وقدرت مافيه لانه لو اعادة لا فاده في الخبر مع انه لا يفيد فيه الاجماع كفاية النهاية والتبديد مع
 كونه ظاهرة لا يحتاج في تتيبه الى القياس كما بين عليه في الاول فان الوضع في مثل الشرط هو لا
 يتوقف الامر ونحوه للمخالف تعلقات الكتاب حيث تكرر الاوامر بترك وهو نحو عوى العلة لكون الشرط
 اقوى منها لانتفاء الحكم بانتماء بخلافها مع تكرار الحكم بتركها وتساوي نسبة الحكم الى اعداد الشرط
 فلا ينص بالاول منها والالزام الترجيح من غير مرجح وانه لو لا لكان الفعل مع الثاني قضاء لاداء

وهو باطل اجماعا واقتضاء انتهى مع الشرط له فيكون الامر بدوام الامر بدوام الشرط كقوله اذا دخل
شهر رمضان فممنعه فممنعه فممنعه على الشرط المكرر لكن منعه والكل ضعيف اما الاول فلمنع دلالة
اللفظ على التكرار كما في الآية من الخارج ومنه العلة والسود والاجماع ونحوها فيما ثبت واما الثاني
فلمنع كون الشرط اقوى من العلة لعدم اقتراحهما في طرف النفي فان مقتضى العلة عدم عدمه عند عدم
وزيادة على النفي ما في الآية ودفعها تقتضي الوجود عند عدمه دون الشرط فتكرر الامر بتكرارها
دونه فلم يمنع مما هو عليه من حل الشرع مع رفاه من الخارج واما الثالث فلان تساوى
نسبة احد الادلة بالثبوت والآخر بقتضى التسوية في ايقاع الفعل بان يتغير في ايقاعه في اي فرد
منها لا يكرره فيها فلا ترجح من غير مرجح وهو ظاهر واما الرابع فلان الامر لا يفقد الفور فلا يختلف
الاقوات بالنسبة اليه ولو اعادة نلزم ما ذكره في وجهه ولا عثار واما الخامس فبما في اللفظ ومع
الفارق مع ان الحكم في الاصل ممنوع ومنه يندفع ما في السادس مع ان المثال غير منطبق على المدعي
بل هو مما يكون المأمور به فيه الجبج هذا كله فيما لو كان ايقاع الفعل في المحل الاول واما مع اختلافه
فتعدد الحكم بالتعدد كما سبق من دخل دارى فاعطه كذا وله دور فدخل شخص كل واحد منها وهو
ليس مما كان عليه بل ذلك لتوقف الامتثال عليه حيث تعدد متعلق الامر من دون تكراره وهو مطرد
اشاره هل الامر لغة للفور او التراخي او مشترك بينهما او يتعين التوقف او لا يدل على شيء منهما
وعلى الاخبار هل يدل على الفور منه واضعا او لا بل يجب المبادأة بالخارج احوال اطهرها كونه لطلب المهمة
لغة ولا رافع له لافي العرف ولا في الشرع ولا يجب المبادأة اما الاول فلان طرما في دلالة على الطبيعة
دون التكرار او المرة نعم غاية ماها علة ارادة الفور بالقرائن العادة ونحوها وهو ليس بالذي يخص
العمومات وكيف كان غير قاطع قطعا واما الثاني فلا صلة لعدم النقل واما الثالث فلعدم الدليل على الفور
مع كونه عام البلوى جد او لاصالة البرائة وللادول قول السيد لبعده اسفنى مع لزوم العصبان بالتأخير
وقول المحامد بان الامر للمحال والاحتياط بخوف مروض التعذر او التسرع والامر بالمسارعة والاسباق
وذم الملبس على ترك السجود ولولا له لم يصح وان كل مخبر ومنشاء انما يقصد الزمان الحاضر فكذلك الامر
الحاجب بالاعم الاغلب وان النهي يقيد بعينه لا يطلب مثله وان العقود والاباعات يقيد بعينه
والامر بالشيء نهي عن اضداده والنهي يقتضيه فكذلك الامر وجوب اعتداد وجوب الفعل على الفور
بالاجماع فيجب الفعل فاسا لانه احد موجبي الامر والجامع تحصيل مصلحة المسارعة الى الامتثال بل فورية
الفعل اولى لان الامر ينشأ وله دون الآخر النبوى صا اذا امرتكم شيء فانوامه ما استطعتم وانه لو جاز
التأخير لوجب ان يكون الى وقت معين واللازم متف اما الملازمة فللزوم التكليف بما لا يطاق لولا
فانه يجب ان لا يؤخر الفعل عن وقته مع انه غير معلوم له واما انتفاء اللازم فلعدم اشعاره في الامر بيمين
الوقت واما تنبذ من الخارج فخرج عن المتنازع فيه ويجاز الى بدل او لا الى بدل وكلاهما باطل فان

الأول وهو أن البدل ما يلزم من وجوده فسادا ونزوحا للوجوب عن الشيء الجواز إلى بدل فانه لو لا ١. التيقن من التدبيع من
 الأمر لا بدل عليه والكل ضعيف جدا فان مثلا ما هو قياس كما عد في السادس والسابع والثامن
 والعاشر وهو حق في غير الأول منها وقد عرفت ان معنى محله ونحوه رابع القادر وفي بعضها
 الحكم في النفس عليه منوع واما الأول في كونه قياسا نظر فان الفرد بالايام الاغلب ليس من
 القياس اذ لا يعتبر في القياس كون النفس عليه اهم واغلب الا ان القياس لا يثبت له الا بالجملة وهو لا يثبت
 في الأول ولا في الجيب حيث خلل فسادا بان بطلانه يتصور في الفرد وحده وهو بالجملة
 في الثاني فسراد المستدل منه الاستفراء والحجب من الباغوي حيث لم يتبين بان كون الأمر كمتنازع
 فيه فلا يثبت الاستفراء الجواب عن عدم حصوله فان ما استفرد من اعتبار الزمان الخاص في كل انشاء
 واخبار على وجه يحدى وهو اشارة في متعلقه باعتبار الوقوع غير مسلم كما هو لا اختلاف امر وقوع
 الموارد وخيار او انشاء في ذلك بل النقطه بالخبر دال على الزمان فان الحرف والاسم منه هما ما
 حكم المركبات واما الفعل فتمه ما دل على الماضي ومنه على الاستقبال فابن المحل للاستفراء ومع اعضاء
 العين منه قلنا ارادة الحال هنا فهو ممكن كالنهي والاستفهام ولواراد انبات الغد والمشتري او الحال
 ولو كان عرفا قلنا ارادة الاستقبال ايضا شاع فلا يثبت على ان الاستفراء لو كان في قصد الزمان الخاص في
 حصول اصل النسبة فهو حاصل هنا ايضا لانه لا يحدى بوجه ومنهم من منع التوقف على مثله في
 انبات اللغة وفيه نظر ومنها ما هو مفروق بالفرقة كالاول والخامس فان العادة في السفي حاكمة به
 ولذا الوامر السفاء بان يأتي بغير تمام او ازيد لا يفيد قطعا ومنه ما هو امره بما لا يعلم منه التحميل كما ان
 الفاعل في الضمواني الثاني يفيد التوقيت مع ما فيه من اعتبارات اخرى ومنهم من بدل الاول بان العرف يقتضي
 بطلانك حتى لو ان ما هو واسئل الامر فاذ لا تقي ترد مني الفعل عد لا خا وهو ظاهر فسادا مع اعنيته التعليل
 ومنها ما لا يمكن انبات اللغة به كالثالث والرابع فان الاحتياط من الأدلة العملية ولا يربطه مع الوضع
 مع عدم لزومه في نحو المقام فانه لا زوم فيما شك في المكلف به بعد ثبوت اصل التكليف لا في التكليف
 وهناك من قيل الثاني فان اطلاق الأمر يقتضي عدم التوقيت فبدفع احتمال المساعدة بالأصل مع انه ما عارض
 للمسلم لزوم التراخي الا انه قال في النهاية من توقف في الامتثال بالمبادرة حالف في ذلك اجماع السلف
 واما الأمر بالمساعدة والاستباق فلو تم في الأول ظهور كون متعلق الحكم بسبب المنفعة مع كونه اتفاقا
 كما في كلام جمع وفي الثاني تخصيص الخبرات بالوجبات لدل على لزوم مشرقا بما امر الشارع شيئا
 واما ذلك من الوضع لضعفه انه عارض بظواهر الأمر ما حجت تدل على عدم القود بضع تأيدها بالضرورة
 ودلالة الآيتين مادة والأصل يفيد خصوص ما مع كثرة استعمال الأمر في التدبيع هذا فضلا عن ان
 تخصيص الخبرات بالوجبات لا يوجب خروج الأكثر وهو خبر جابر ولو سلم لا ينفذ مثله على استعمال

الامر في التدبیر لتدريج او من كونه المنفعة بكرة في مقام الطلب فلا يفيد العموم مع ان التوبة
قوية اتفاقا وان لم يكن في سبب المنفعة فلا يجدي ان سائر الواجبات بسبب للمنفعة بناء على الاحتياط
كما لا يتم بعدم القول بالفصل ولوسلم عدم الاطلاق به وقبل مع ذلك لا يلزم في التوبة بغيرها لاحتياط
فانه لا يبدل الا على وجوب الممارسة الى السبب في الجملة فاذا تعدد الاسباب ومنها التوبة التي قوت بها
جميع عليه فلا يستلزم المطلوب فانه لا يفيد الا توبة واحد ما يشك ان ما قد هالما كان احد ما فهم بدلا
مع كونه في مقام السبب فلو لم يكن من غير ترجيح لو اذ فرادى لاحتياط بعدم القول بالفصل نعم الحكم
لغة جمع الواجبات ولا ينافي في وقوع الاجماع على توبة التوبة كما لا يجدي هنا خروج الاكثر
لا احتمال كونها في نفسه من باب ذكر السبب واودة السبب فيكون مطلقا فلا ينافي ذلك وكذا عدم حصولها
للمامور لا ذنب له اصلا لا لاحتمال كون المراد من سبب المنفعة ما من شأنه ذلك لكونه بخلاف الظاهر بل
لعدم القول بالفصل الا ان ذلك يتم لو لم يمارسه في مودعه او لم يدل اخر وهذا قد عرفت حال مع
ما فهمه ايضا من انها لا بد من قيام على عدم كون الامر للفرد والاصح الاستباق والمسارة وهو
واعتبار السعة بمحض تحمل العقل كما ترى في بكتنا احتمال مجازين في المادة والهبة من غير ترجيح قد مضى
وجوب القول بالاصل مع ان الثاني اطهر وخصوصا ما يرد هذا ولو قيل يكفي فيه وسعة يصح فيه فعل
المأمور به ولو كان مع الاثم قلنا هو خلاف مدلول القول كما بان في نعم هو يصح حمل الامر عليه شرعا
وهو كلام اخر الا انه قد يماز ومنه لهما الحادى عشر كما هو وظو حواه يظهر مما مر مع ضعفه مستدل دلالة
حد بعضهم وكذا الثاني عشر فان اقصى ما افاده لزوم العمل بالقور ووقف البرائة عليه مع ان فيه نظر
بحجوز التأخير الى الظن بالوفات كسائر الواجبات الموسعة لان وجوب الفعل في الوقت هو من قبيل وجه
عنه مع عدم العلم بالوقت وان امكن الامتثال به والانتفاء عنه بالعمل بالقور لكن الثاني عشر
وبدفعه الاصل والعسر المخرج مع تأييد بالعمل بل بالاجماع قال بعض الاجلة حكى جماعة من الاسماح
منهم المرتضى اجماع العلماء على ان الظن بقوم مقام العلم ويسد مسدده في كل موضع يتعد فيه العلم
وهذا منه بل على اعتبار الظن في سعة الاوامر استغادة عامة الموالي والامراء والسلاطين بل كافة
الناس اجمعين في جميع الاصفاة بحيث يعدلن الطواهر العرفية ولا بعد ما يتألف فيه الظاهر مع انه
لو كان الامر على ما ذكر لم يصح التصريح بعدم القور مع انه يصح قطعا ونفى عنه الخلاف من محقق العامة
والخاصة جماعة كما سكت عنه اخرون ولو قيل يجب المخرج عن العهدة بغيرها حصل التكليف به
بغيرنا قلنا لو ارد به فيها الوصل الشك في المكلف به فسلم ولا يجدي ولو ارد ما لم يظن حتى لو توقف على
ان باقى الواجب الموسع قورا فمكلا لعدم دليل عليه ومنه ما زاد بعضهم من ان ظاهرا يخص الزمان
الاول بالنساء صفة الخطاب انه لا يمدان يتسع لها والاخرها وان الازمنة متساوية في حسن الترتيب
مع عدم تغلزام الاهمال وان المراد للشيء بتاكده داعيه ويذكر حرصه على المبادرة اليه قضاء الحق

واستلزام الامر سلطان الهوى وان اكثر الناس يفتقروا له واشهرها واكملها وانظر في هذا القول وتساها
 خفى عن البيان ومنها ما لا يتبين فيه الاثر غير هاتين التان فان كلام المتقدمين قد ارضى بما اشترطوا
 الاصوليين من كونهم موضوعا للاعم مع عدم ادق نظر او اشد تحصيا على وجهه من عدم ثبوت
 المحمول مع عدم استندوا له بما وردوا به تجدوا له فيكون التعليل فان ظاهر الفساد مع ان
 منهم من كان من فضلاء العربية ومع ذلك يحتل ارادهم تعلق المحل وان كان مستندا او ثابتا
 بعده ايضا وهذا مقابل للماضى والاستقبال حيث انهما متفصلان ليعاقل السبد
 الاثر في الكرم فيزيد ابدل بظاهره على طلبه في الحال لا كرامته في المستقبل ولعدم
 التعليل في معنى هو حبيب الى وجوب البذل كما لا ينافية جواز التأخر وباقى تحفظ حبيب الموسع
 وللتاثير ان المطلق لا وقت فيه فلو اراد به وقاما معن باليد فاذا ائقدا نالسان علمتا ان الاوقات متساوية
 في ابقاها وان قول الفاعل اضرب زيد انما يقتضى امره بان يصبر صارا من غير تعيين فليس بعض
 الاوقات اولى من اخر والقاسم بالخبر المتبني عن الاستقبال فاذا قبل فلان سيقبل لا يتبين عن اقرب
 الاوقات فصكك الامر وان الامر بمرى يمرى ان يقول هذا الفعل مراد منك في المستقبل او واجب
 عليك ومعلوم انه ليس في ذلك تعيين الوقت وبر دعلى الاولين والاخير فاقابل على التأخر وعلى
 الثالث انه قياس وانث خير بان محجه تختلف فتم ما يدل على جواز التأخر في فلا يخالف التأخر ومنه ما يدل
 على تعيين التأخر وانكره فله ان يكون معذرا للاحد وفسر التأخرى بجواز التأخر وكيف كان هو باطل
 قطعاً وان حكى التفسير به عن بعضهم لعدم احتمالهم فاقطعوا وتبين الامر لعل الموأخذة بترك التأخرى
 ولذا لو ابدوا لان كمال في الامتثال به فاقطعوا بل عليه اجماع السلف كما مر من النهاية وانما الاشكال
 في الامتثال بالانذار الحق ما تقدم وللتاثير الاستتصال في الشرع والعرف في القوور التأخرى فان
 الاجل في الاخلاق الخفيفة وحسن الاستفهام منها والتفيد بادهما كان يقول افضل الساعة او متى
 شئت فالاول اهم ولا سيما مع وجود المعارض والثاني ممنوع ان اراد بالاستفهام الحقيقى او اهم ان
 اراد غيره كما ان التفتيد بالاول تبين لو اراده لعدم دلالة اللفظ عليه والثاني لا يستحسن الا فيما يكون
 التاكيد حسنا وللرايع ما لا ينفع بعد ما مر ان كان التوقف لعدم الطهور وان كان مباحا على اعتبار العلم
 فهو باطل كما مر والاستدلال به العصى منه محجب كالحاجب وفي كلامهما احتمال اخر للسادس الاجماع
 المحكى في الذريعة والثنية وهو مردود لان المسئلة مما يطلب فيها العلم بل لو هتة بخالفة المعلم مع ان
 السجدة ان تمام ما نالست محل الاجماع والمحب من التوفى حيث استظهر بعد نقل الاجماع عن الامم
 كقولنا اشارة ما قبل اللفظ ونزد على بطلانه ان المطلوب مما يسم به البلوى جدامع عدم مانع من
 اشتراكه فلو كان كما ذكره لاشاع وذاع والمسايع الوجه الثاني عشر مما مر للاول والاجماع ان المشار اليهما
 انما الامر بالمسارعة والاستباق وان التأخر بما نفي القورية بعد في العرفه فاقوا ومعبسة فيكون

حراما فيكون القود واجبا اذا كان الامر من ثبت وجوب استئصال الجواب عن الثلاثة الاول قد سبق مع ان
مقتضاها مختلفة فخصه بمقتضى القود وبضها المبادرة كما ان ثانيا بان في ما داهما فانه مبني على ثبوت
الخصفة الشرعية في الامر والقود وباني عليه هو المبادرة في الامر ومقارنهما في غاية الوضوح وان كل
ظهور كلام المرتضى فماد كراهة ظاهر الفساد واما الرابع فيختلف للمرف لو اذ ثبوت التها ونبوت القود
كما ان خبره لا يبعد مع ان ذلك لو ثبت بدل على كونه موضوعا له وهو ظاهر مع انه لا يقول به وما قبل
ان قضاء المرف بذلك لا يلزم ان يكون لاجل وضع اللفظ له ولا يلزم ان يكون جميع صفات الشيء
واتاره واحكامه على مدلولات تلك اللفظة ما فيه وفروعه لا تخص منها لجواز الاستيثار بعد الاستيثار
المطلق بالصلوة ونحوها وعدمه والتمسك على التأخير ولو كلفه بيع شيء واقتضاه فخر مع القدرة
عليه كلف ونحوه في الوصاية الى غير ذلك تنبيهات الاول ان المراد بالقود عند القائلين به ما بعد
في المرف فورا وهو يختلف بحسب اختلاف الامر والمأمور والمأمور به كان يكون الامر شخصا فورا
وامر ما يتعلق بركوبه او غيره بخلاف من كان محجولا او يكون المأمور شخصا او قوما او اذ احتم
او يكون المأمور به سفيا او سفرا بعد اذ قريما الى غير ذلك وهو طرقت فرج عليه جواز التأخير في رد
السلام بان تمام اية ونحوها اذ لم يوجب فصلا طوبا بلا سواء كان في الصلوة او غيرها الثاني ان هذا
التزام ياتي بحسب ظهور الارادة في مطلق ما يدل على الطلب بما اوجبه الله تعالى بالصيغة اقل او غيرها وان
كان بحسب الوضع يخص ما يدل على الطلب بمطابق الوضع نعم يختلف الحكم لو ثبت بالاجماع الوجوب
فانه لا يستلزم التأخير في القودية بوجه ولو شك في ان ذلك هل على وجه القود او لا مقتضى تحصيل
البرائة من الاشتغال التائب ان ياتي به قود الشك في الاستئصال لو اتي به بعد تجاوز القودية ولا يبعد
استصحاب البقاء فان المنبث لما كان يحتمل ان يكون على وجه القود فلا يقبل الاستصحاب فلا يجرى فيه
الثالث ان مقتضى القود على القول به هل بقاء الوجوب لو تركه اقوال ثالثا التخصيل بين ان يقول
بدلالة الامر عليه بنفسه فلا يبين ان يقول بدلالته لاداء على وجوب المبادرة الى استئصال الامر كما
مر في الاثنى فتم وهو الاظهر وابعها التوقف لنا على الاول ان الظاهر من الامر لو استعمل فيه التثديد
باول الوقت وبرفع التثديد برقع الحكم كما ياتي وعلى الثاني ان الامر اقتضى كون المأمور فاعلا على
الاطلاق وايجاب المساواة والاستاقل لم يصبر وموتوا انما اقتضى وجوب المبادرة تحت بعضي مخالفة
بيني مفاد الاول بحاله موضع صبرونه كالموت على الاول لاحتمال التجنب بالمأمور به فان لم يفعل يجب
في الزمان الثاني وهكذا ضعف الحكم بان وجوب القود ان اقتضى الوقت فلا تفاوت الامر بين
ما ثبت من الامر والخارج كما اذا ثبت التوقيت من الخارج في الوقت وبما ظهر جملة الاولين وللمانع
التردد في ان قول القائل افضل هل مفاده اقل في الوقت الثاني فان حصلت في الثالث وهكذا او مفاده
اقل في الزمن الثاني من غير بيان حال الزمن الثالث وما بعده وقد عرفت ما هو الظاهر ومن قرأه وجوب

سلام في ثالث الحال وعدمه ويتربط على الأول بطلان الصلوة لو اُخِرَ الرد من سجدة ثم بعد فصل
 بانى القدر باني مذكور واجب لو قلنا بان الله تعالى بقضى عدم الامر او النهي من ضده الخامس
 بخلاف الثاني فاقبالا بطلان بهذا كله اذ لم يخرج من كونها صلبا وان لم يعلم الا انه امر اخر
 اشارة اختلافنا في ان المطلوب من الامر هل هو الطبيعة او الخزي المطلوب منهم من قده بالحفي
 على قولين الاكثر على الاول وهو الاظهر وجاهته ومنهم المجابى وسائرنا على الثاني لانما في
 بحث المرة والتمسك او القود والترابي من ان المدلول طلب المصلحة لا غير مقتضى ظاهر كلام
 المجابى فما سبق موافقه للمشهور فلا خلاف لثبوتها وانما قلنا ظاهره ان يقال ان البرر حقيقة الفصل
 بانها لا تنقص وهذا تناقض وكيف كان فالمقتضى وهو تام بوجود المانع موقوف لا يمكن
 ايجاد الطبيعة لا بشرط شيء في الخارج بايجاد الفرد وبه يمكن ان يرتفع الخلاف بان المخالف بقول يكون
 الفرد بالآخره والشهود ان المطلوب والا الطبيعة لا بشرط لا نزاع نعم هو متوقف على وجودها
 في الخارج وجودها بين وجود افرادها مما لا يوجب في كنف وجودها ماهية بشرط شيء مقطوع به
 وعلى وافق فيكون وجود الماهية لا بشرط شيء كان فان الحكم بوجود الشيء مع الحكم بعدم وجودها به
 الشيء هو هو غير معقول مع انه لا لا تنفذ الحقائق وهو ضروري البطلان ويمكن ان يقع النزاع بان
 الثاني بقاء وجودها على حدة والمثبت لا تدعي بل بقول بوجودها كما سار هذا لتحققه على اخر ومنهم
 من اكفى بالامر الاتراعى الاعتبارى ولم يجعل الحكم متوقفا على وجودها باساعلى انه وان لم يكن له
 وجود لكن له نوع خصوصية واتحاد مع الفرد لصدقه عليه عرفا وعدم وجوده في الخارج بالتدقيق
 الفلسفى . ومنهم المذهب الذى لا يثبت بين الوجود الحقيقى الاصلى والاضافى الاعتبارى ففهمون
 من الامر ان المطلوب هو الطبيعة لا بشرط غاية الامر استحالة تحققها في نفس الامر لا بايجاد الفرد ولا خبر
 به بالواسطة ثم قال وبكفى تحقق هذا المفهوم في الخارج على اى نحو يكون وان كان
 المحقق بمقتضى الخارج فاسد انى نفس الامر ولا يفسد هذا الاعتقاد في حصول الاشتغال وفيه
 ان الاشتغال اما بالطبيعة وهو مفروض عدم واما بالفرد والمفروض عدم تعلق الامر به مع ان الطبيعة
 على هذا لا تحقق لها الا بالوهم فكيف يصح من الحكم الامر بايجادها في الحقيقة يبقى الامر بلا متعلق
 وابطا فهم العرف لا يجعل ما لا يصح تعلق الحكم به متعلقه وهو وفيه ايضا تعلقه على الباطل وهو
 اعتقاد الفاسد وصحة ولهم ان المبهة الكلية يستحيل وجودها في الايمان بالمبهم بتعدد ما يكون
 في حيزها وهو محال فلا تطلب والاشتماع الامتثال وهو خلاف الاجماع وجوابه ان المستحيل وجوده
 في حيزه حواله المبهة المفقدة بالاطلاق المعبر عنها بالماهية المجردة والمطلقة والمدلول هو المبهة لا بشرط
 شيء المعرى عن ملاحظة ما من التقييد المعبر عنها بالامر الالهى وبالمبهة المطلقة ايضا وهو متصل في
 تلبس المبهة المحلوط المعبر عنها بالمبهة بشرط شيء وما مر ولذا قيل انما النزاع من عدم التبيين المبهة لا بشرط

شيء وبين ما بشرط الا وان استبعد بعضهم وهو في محله وجعل مداره على القول بوجود الكلى الطبيعي
وعدمه كما ان فيه احتمالا لغيره قد تقدم وكف كان لو كان لا فلا كان ضعيفا مع اهم لو ارادوا بالبحر في
غيره ما كانوا بالمثل قطعا لعدم دلالة اللفظ عليه واسا وان ارادوا بغيره معين فتوقوا في المحذور
الذي في غير دونه فانه كلى ايضا بواقفه كلام الحاشي هناك في الواجب المتغير فلا يجدي توجه كلامه
هنا بان المراد كل واحد على وجه البدلية ومما يبعد لزوم المجازي في كل الاوامر بل التواهي وغيرهما
ايضا ومما يبين ان مقتضى محقق ما لم يلق به الحكم معط اذا كان ظاهرا في الطبيعة ومما يفرع عليه جواز
اجتماع الامر والنهي في محل واحد في وجهه وكون الفرد مقدمة على تقدير دون اخر الى غير ذلك
اشارة الامر بالا ملبس امر التامان الاخبار بالاخبار او تمتى المتى او ترجى الترجي ليس بالاجابة
ولا ترج ولا تمن لا للتبوي مروه وهم انشاء سبع فانه لا وجوب على الصديق لما فيه من ان الوجوب
عليهم فرع الوجوب على الاولياء وهو مقطوع بعدم بل لعدم الدلالة باحدى الدلالات ما يغيب
الاتزام ظاهر فان مفاد الامر بطلب المدلول من الخطاب واما الاتزام فلعدم الملازمة فان الامر بالابرضي
يفضل الثاني فضلا عن طلبه مع انه يكفى الشك لدفع الوجوب ج بالاصول ولانه لو لا لعد الفاعل
مرجدا بان يجر متعديا لعد قول الفاعل مرفلا ناكذا مع فيه من اطاعته تناقضا لعد قول الفاعل وكل
فلا ياتو كلالا للثالث والتوالي باسرها باطله خلافا لبعضهم فقالوا بكونه امر للثاني للتبادر ولان ذلك
مفهوم من امر الله ورسوله ومن قوله الملك لو ذبحه قل لعلنا اقل والكل ضعيف لمنع الاول لو اراده
من غير قرينة كما ان الفهم مسلم في غيره لظهور كون الواسطة فيها ملبغا كقوله صم مرى نساء الموءمنين
وليس الكلام فيه بل الكلام فيها لو كان مجردا عن القرينة ومنه ما لو لم يظهر ارادة التبليغ بل يظهر عدمه
ولذا انقول في اوامر النبي والائمة والاولياء ونحوهم ونجمل عبادة الصديق شرعة لا تترتبة لعلية
ارادة التبليغ في اوامر الشارع وكونه مقتضى ديدن الاكابر والعظماء ولا سيما فيما يندب احكامهم على
العموم كالشرع وللدلالة اخبار كثيرة عليها منها الاخبار الدالة على وجوب الصوم على الصبي ^{في طاعة}
الصوم ثلثة ابام متتابعة والصلوة اذ اعلمها فان اقرب مجازاتها الاستحباب ومنها ما رواه الكلبيني والصدوق
في توحيدهم طلحة بن زيد عن الصادق قال ان اولاد المسلمين موسومون عند الله شافع ومنفع
فاذا بلغوا اثنا عشر سنة كانت لهم الحسنات فاذا بلغوا الحلم كتبت عليهم السيئات ولا قائل بالتفصيل
وللزوم الظلم عليه تعالى لو خلا عمله عن الثواب ولا ينفع الاعتقاد فيما بعد فانه لا يحتاج المولى على
ما دل على الثواب للمولى مع ان شفة الفاعل اكثر بكثير على انه لا يجرم عليهم قصد الشرعة وما كان محتمل
الطلب منهم يستحب مضافا الى شمول اخبار التسامح لهم مع موبدات اخر يظهر من تتبع الاخبار كالحكم
بصحة حجهم اذ ادركوا الموقف كاملين واجزائهم من حجة الاسلام وصحة اذانهم الى غير ذلك ولا يناسبه
حديث رفع القلم لظهوره في الوفاء وان اشتغل على من لا يصح منه الفعل ندبا لعدم المناقاة كما لا

بتأنيده امر الاولياء بالمرهم قلبا لا نهم اولى بذلك واخرى فظهر ان شريعة افعالهم ليست متفرقة على كون
 الامر بالامر احكاما فرعها عليه ثلثة نعم فتفرع عليه مثل ما لو امر احد ابيك ان يبيع سلعة
 او يرضعها فتصرف فيه الثالث قول امر الثاني فيشذ على الثاني دون الاول. فخرج على الترتيب والشريعة
 صحت دخولهم في الصلوة بعد البلوغ بالوضوء قبله على الثاني دون الاول. واستحقاق ما نذر او وقف
 لمن صام او صلى يوما او اياما صوما او صلوة شريفا او زيدا ان جادهم لو كان في شريعة كانت خرد امن العبادة
 التي امر بها وندب بها حافظة ولو كانت تترتب بنية لم يكن اطلاق مالك العبادة قلبها الا بجمادى مثلا صلوة
 الصبي على الاول صلوة تحفة فبطلها كل نص ورد بان الصلوة مشروطة بكذا او يتلها كذا وعلى
 الثاني يكون **الصلوة** لا لنية عليها اجمازا يحتاج التمام الصبي بل يخرج عن حجة الصلوة من الشرط وترك
 المناقبات الى دليل اخر وفيه نظر فان الامر القريني انما هو بالعبادة الجامعة للشرائط ايضا فلا تترتب
 عليهم على تقدير الشريعة بنصف الصحة وهو ظا واطلى تقدير اخر فلا يفوقه فظهر من جملة
 عدم انصافها بما هو الاظهر لكون الصحة امام افعاله الامر واسقاط القضاء وكلاهما يتوقفان على صدور
 الامر من الشارع البهم وهو مقرر عدم وجوب حكم الشاهد الثاني باتصافها بمسائل ان الصحة من احكام
 الوضع فلا تقتضي الشريعة وفيه نظر لو اردنا الصحة ما براد في العبادات ولو اردنا الانصاف باعتبار امر
 الولي او باعتبار الامر المتعلق بالمكلفين وان لم يتعلق بهم لا ينطق على ما هو الصلوة عليه من ان القرينة
 معتبرة في الامر بالمكلفين وحصولها هنا هو غير ممكن نعم يمكن ان يقي ان الصحة على تقدير الترتيب
 لا تصح الا باعتبار غير العبادات وهو ظاهر على هذا مفسود ان عبادة الصبي قبل ترتيب علمه اثر السبب
 وان لم يكن شرهما من قبل خروج الولي عن عبادة الامر بل لو كان مطابقا لما امر به المكلف ووقع تسلطه
 عنه وعدم حوز الترتيب فعلة ثانيا الى غير ذلك فتدبر وصام يعلم عدم دلالة الامر بالعلم بالشئ على
 حصول ذلك الشيء فضلا عن ان الامر لم يطلب الفعل في الاستقبال الا انه بعد في الصرف مثله اعترافا كما
 لو قال اعلم ان امرائي طالق او فلانا تارذمتما كان مشغولا الى غير ذلك اشارة اذا ورد امران من
 الشارع لم يعلم فلو تصاد او اختلفا لكان متعلقهما متاخر اقطما واما جواح فلا يخلو اما ان يمكن الابتن
 بهما ولا فاضلى الثاني اما ان يجمع فيهما شرابط التسبيح او لا فاضلى الاول يكون الثاني باستحسانكم الحرف
 وقضاها العادة به وعلى الثاني يكون غير اني الابتن بالجمادى لكونه مفهوما عارضا على الاول فانه ممكن
 الجميع يجوز فعلهما مجتمعين او متفرقين الا ان ثبت احدهما بالخصوص كالامر باجراء الوضوء فتعين ولا
 يختلف فله الحكم بالمطابق او الترتيب او غيرهما وان لم يكن اجتماعهما حذرا فلا يخلو فيمكن ان
 مبهما كالصلوة والواقع لا الصلوة والصدقة فتعين قطعا متفرقا ولو تانا فلا يخلو اما ان قبل المتعلق
 التعدد ولا فاضلى الثاني لم تعدد الامر فان المانع اما على او شرعى او عا دى فاضلى الاول بل ان
 التكليف بالانطلاق وعلى الثالث لا ينفك عن ظهور الوحدة عرفا فلا تعدد ومنهم من عدم ان

الهادي التبريد وفيه نظر فاعلم في الاول لا يخلو اما ان يكون المانع العطف او لا يصلح الاول اما ان لا يكون
الشيء في معرفة تعدد سواء كان الاول معر فاولا لا تظهر المتأخرة في العطف السالم عن المعارض مع
اولوية التأسيس ولا استعاضة عطف الشيء على نفسه وفيه نظر او يكون الثاني معر فافضل لم يتلفوا في
المخاطبة في الاتحاد والتوقف وللاول عامر من الظهور والمالك من المعارض فان اللام يحتمل العهد والمجنس
مع اصله واحتمال العهد في الماضي في الاخر اولوية التأسيس واورد باحتمال ان يكون الواو لا ابتداء
وغير الواو يحتمل التاكيد انما هو بهما نظر اما في المحمة فلم يحتمل كون اللام للعهد لسبق فهمه من مثله
ولكونه فيه اشبه فاعلم الفائدة في ذكرها على تقدير كونها تعريف المهية مع عدم ارادة العوض واحتمال
كون العهد وغيره ماني الامر الاخر بنافي القرض فان المفروض كون الامر اثنين فبني وجوب الثاني
الاصول ويرد على الثالث لزوم مثله في الواو على تقدير العهدية فان العهدية مفهومة بدو فذلك اما في
الابراد فان احتمال كون الواو لا ابتداء خلاف الظاهر وان قلنا بكونها مشتركة بينهما لكون العطف اشهر
مع ان الظاهر كونه حقيقة في العطف عيازا في الابتداء على ان حملها عليه هنا يسجد فان الظاهر ان
المعبر عنها هو الواو الحالية وارادته في المقام يتوقف على الضمور وهو خلاف الاصل ايضا فان الانشاء
لا يصح وقوعه حالا الا به مع عدم قائمته ولو كان المراد به الاستئناف فلا ينبغي في كونه خلاف الظاهر
ايضا وحمل العطف بغير الواو على التاكيد لم يبعد مع ان التاكيد لا يتوقف على العطف فيكون ذكره لغوا
فظهر ما للقول بالاتحاد مع قوته وللتوقف مع ضعفه ولا فرق في ذلك بين كون الاول معر فاولا او على
الثاني فلو كان الثاني معر فافان ظاهره منه العهد مع سواه كان الاول معر فاولا فبني حمله على التاكيد
ولو كان منكرا فيه اقوال المخاطبة والاتحاد والتوقف والادسطة والوسط للقلبية وظهور التاكيد في مثله
وللاول ان الامر يقتضي الوجوب فالامر الثاني لو لم يجب به شيء اصلا لم تخلف المعلول عن علته وهو
محال وان وجب به الفعل الاول لم يتم حصول المحاصل فتعين وجوب غيره وان صرف الثاني الى الفعل
الاول بوجوب التاكيد وصرفه الى غيره بوجوب التأسيس وهو الذي لكونه اكثر فائدة منه وان اللفظ ليس
موضوعا لتاكيد فاستعماله فيه يكون مجازا وهو خلاف الاصل وان الامر الثاني قبل تعفيه بالامر الاول
كان للوجوب فكذلك بعده محلا بالاستصحاب واورد على الثاني باننا لنسلم لزوم كونه للتاكيد على
تقدير صرفه الى المأمور به وانما يلزم ذلك لو لم يدل الامر على طلب الفعل حال ايجاد الامر واما على هذا
فلا فان الامر الاول لم يدل على ذلك بل دل على طلب الشارع في زمانه المخاطبة لزمان الظاهر الثاني
لذلك الفعل سلمنا لكن هذا الرجحان بمعارض باستصحاب حال العقل واصالة البرائة وفي الجمع نظر
اما في الوجه الاول فلانه ان اراد باقتضاء الامر الوجوب كونه حلة موهترقة متخذ ذلك كيف ولا يصح
ذلك معر حتى على مذهب الاشاعرة فان الكلام في الامر اللقطي وهم لا يقولون بعلته وان قالوا بعلته
الا وافر النسبة سلمنا على الشرع معر فافان في اجتماعها على معلول واحد وان اراد دلالة على

يحسنه واجبا لما هو الحق فلا يبقى كونه المراد به الفصل الاول غايته لزوم التاكيد فلا محال بل هو الظاهر
 في مثله كما مر وامضى الوجه الثاني فلان التاكيد في المقالات شاع وذاع حتى صار اظهر من التأسيس
 الثالث فلان ما ذكره من كون التاكيد مجازا عجيب فان التاكيد مما يستعمل للقطعة وما توسع له قطعا
 غاية الامر باجتماع الاسباب يحصل التاكيد فمن اين يأتي المجاز وما من الزم في عدم حجية مثله على تقدير
 عدم اتاحته الفطن كما هنا لو كان مفاده خبرا قلناه والا كما هو الظاهر فانما هو ما مضى والابراد فلان ما ذكره
 من المنع من لزوم التاكيد على تقدير صرف الامر الثاني الى المأمور به الاول محقق وما علمه به من اختلاف
 الزمان خبر بعد خبر واد التاكيد على اتحاد المراد من الصكابين وهو حقيق فاما لاسية اذا تعاقبا فما
 وما ذكر من خلاف ذلك "فلان لو كان مود ثالتم يتحقق تاكيد اصلا وهو واضح الفساد نعم لو طلب ايجاد الفصل
 الاول في خبر زمان لا يكون مطلوبا معاير او هاتس كذلك بل طلب الفصل في زمانه وما سلمه
 من رجحان التأسيس وعارضة بما يتعمد باب حال العطف واصالة البرائة من الفصل المخاير احب فان اصل
 البرائة واستصحاب حال العطف لا يعارضان الطواهير بل الطواهير حاكمة عليهما وفاقا وما مر بان ما للقول
 الثالث وهو في الفصل يوافق القول بالاتحاد في جميع ما مر فانه على هذا الاراف لاحل البرائة ولا
 لاستصحاب الحالة السابقة ثم لا فرق في جميع ما مر بين يكون المتعاقبان حامين او خاضعين واما اذا كان
 احدهما عاما والآخر خاصا قولا لم يكن هناك عطف ولم يكن التكرار في الخارج تاكيد قطعا وهو الظاهر
 كصمم كل يوم صم يوم الجمعة وحكي عن قوم التوقف ولو كان عطف توقف فيه ولكن الاظهر تقدير
 مراعاة العطف لطبيعة التخصيص وشبوحة واطهر منه ولو امكن التحد في الظاهر التحد لدو جود المقضى
 وهو تعدد الامر ومتعلفه ونظير العطف في المخايرة وعدم المانع الا التاكيد والتخصيص وهما خلاف
 الاصل ومثله ما لو كان بدون العطف سواء كان بفصل او لا ولا فرق في جميع الصوريين تقدير
 وتأخره وتفرع على الجميع الحكم في الوصايا والتوكيل والتدوير وغيرها تعدد المحكم فيها
 بالمخايرة وتعددها كما في الوحدة فلوا وصى ثلثة للفراد ويزيد مع كونه منهم فالظاهر التخصيص على
 المختار واولى به اذا كان غضا ومنه الوصف الخاص بما يضاف وصف الجماعة وعلى القول الاخر فالظاهر
 كماله في الامور التي فيها اقوال اخر كطلان الوصية في حق زيد للجماعة والحكم بالربيع للاثنته
 في جميع الحكم بالجمع وبالتالي لدخوله فيهم واقل ما يقول الا ان ذكره من العامة اشارة في
 ان الامر ينبغي الاجز او لا بد من تمهيد مقدمة لظهور المرام الاولى ان الاضطرار الشرعية اما
 لا يغير في وجه واحد كالطبايع الاصولية وازالة النجاسة وحفر القبور والكفن والدفن ونحو ذلك
 وهو الـ في مخصصه الشارع فيه مجرد ابقائه واجبا له لشره ومصلحة يتعلق به او ما يفتقر على كون
 فسادها في الاول لا يتصل لزوم اعادة القضاء فان مجرد ايجاد منقطع الخطاب فانه لاجلها باقية ابرئ
 ان يتصل عدم سقوط الاستال ويحتمل بخلاف الثاني فانه كبر اما ينطبق فيه احتمال لزوم الاعادة والقضاء

في المأمور به لتطوّر اختلاف الواقع فيه بعد ابطاؤه شرط او شرطاً او ما تعاضل هو مما يسم به البلوى كما
لو لم يكن في مكان او لباس او بطهارة اختيارية او اضطرارية باعتماد كونه على حلال ثم ظهر خلافه او اوجبه
بالاثر كان وجوبها بآبائنا في اضطرار انهم قد روي الاختيارية منها لزوم البحث هل يمتنع بمقتضى لزوم
الاحاطة او القضاء وعدمه فترقبنا لاكثر بين ان باقى بالمأمور به على الوجه الذي امر به وجوبه باننا نعلم
دلالة الامر على سقوطه على الاول دون الثاني فيه بوضع اصل وقاعدة في المقام الثانية ان
الاحتمال في الاعتقادات على الموضوعية او المرتبة الاظهر الثاني فان الالفاظ اسما للمورد الواقعة كما امر
بالاعتقادات خارجة عنها ومقتضاها عدم مدخلة الاعتقاد في المأمور به وعدم تأنيده في جعل المأمور به
مأموراً به بل المأمور به في نفسه شيء ان في امثله والافان لم يعرفه او عرفه على خبر ما كان عليه كان
ترك شرط او شرطاً او ما يتاخر في المأمور به مع ما في به مع ان كان الامر خبره بحيث وان كان موقفاً او طالع
عليه في الوقت اني به وان اطلع عليه بعد خروج الوقت فهو مبتنى على ما كان من ان القضاء يفرض عدم
او بالقرض الاول فان قبل بالثاني فكما الاول وان قبل بالاول فلا دخل له بالمقام لان قضاء الامر وباجملة
الامور الشريعة ليست الا كالاوامر العرفية والعبادية والعقلية فهي امور واقعية ان عرفها المكلف
واتى بها امثله والافان يتصرف الاعتقاد في ان يجعل خبر المأمور به مأموراً به كان يجعل خبر الصلوة صلوة
وان كان فاعلا صراحة الامر على هذا انه لا عذاب عليه ولذا مضى وروية بالجاهل لا تؤثر في الاستتال
بل اقصى تأثيرها رفع المؤاخذه بخلاف خبره مع القدرة على الواقع وتقصيره في الطلب نعم لو جعل
الشارع اعتقاداً موضوعاً مفيداً والحكم مدارة ولا مدخلة في المطابقة المتفقد للواقع وعدمه في الاستتال
بل على هذا ينزل الاعتقاد منزلة الامور الواقعية في الصورة المتقدمة فكما لا مدخلة للاعتقاد في تلك
الصورة لا مدخلة في هذه للمتفقد اصلاً فلو جعل الظن او الشك موضوعاً للحكم فاذا حصل ترتب عليه
الحكم واذا انكشف الفساد ليس عليه شيء واذا عرفت ان للاعتقاد اعتباراً في الموضوعية المرتبة فبيني
ان ينظر اذا اعتبره الشارع في انه اخذ موضوعاً او ما فان كان من الاول فهو من الاحكام الواقعية
الثانوية بخلافه لا يصير منشأه لاعادة الحكم وان كان من الثاني فهو حكم ظاهري او عذري
فبالاختلاف يظهر عدم الاستتال فيجب ان باقى بالمأمور به ومن هذا الباب الظن بالطهارة فان الصلوة مثلاً
مشرطة بالطهارة الواقعية وجعل الشارع الظن مراتها افعالاً يظهر الواقع يكفي عن الشرط ولا يظهر ان
اعتقاده كان مخالفاً للواقع انكشف عدم الشرط فعلم عدم صحة الشرط واطا وجوده ومثله الظن في ان كان
الصلوة بخلافه الظن في غير الاركان من سائر الاجزاء والقبلة في الجملة وطهارة التوب فان اكلها من
باب المحرم بوجوبه فاذا علم بعد الفراغ خلاف اعتقاده لا يؤثر في الفساد كما ان ان عليه بين الصلوة قبل
انقضائه بجملة لا يؤثر في فساد السابق ومثله حكم ظن المجتهد في الاحكام في وجهه والاقوى خلافه
وبالاول بين التصويب في الاحكام وبالثاني التخطئة ان جعل النزاع فيه في الواقعية الثانوية والا

الخالف للمضرورة الثالثة ان للاجزاء تفسيرين احدهما ما عبر عنه الاكثر بحصول الالتزام
 بالامور به ومنهم من عبر عنه بسقوط التصديق عند الاتيان به الثاني اسقاط القضاء ومنهم من عبر عنه
 بسقوط القضاء به وانت خبير بانماذ مع التعبير الثاني من المعنى الاول فان القصور من القضاء صله تأييد
 ولو بتأويل يرجع اليه والاقول اصح كما هو ظن قتيبي ان عبر عن المعنى الاول بالاول وعن المعنى
 الثاني بكون الاتيان به بسقوط الفعلة تأييداً لم وهو بالمعنى الاول وبالتعبير الثاني من المعنى الثاني لازم
 للصحة في العادات فان موافقة الفعل للامر يستلزم حصول الامتثال وسقوط القضاء به وكذا بالنسبة
 الى المعنى الاخر في الصحة وهو اسقاط القضاء فانه يستلزم سقوط حصول الامتثال به واما بالتفسير
 الاسرى في الامور فانه يوافق للصحة بالمعنى الثاني والنسبة بينه وبين تفسيرها الاخر هو النسبة بين
 منتهى ما به يستلزم الامر وبين خاص الاجزاء ومنه يمكن ان تكون الظاهر منهم في موارد الملاحظات الصحة
 والجزاء معاً كما انه صريح في عدمهما كلا على حده من احكام الوضعية اذ انهم هذا يقولون انه
 على اقتضاء الامر الاجزاء بالمعنى الاول اذ اني به مستجمع لما طوره وشروطه مقرون بانباته وبسببه
 حكمي جماعة الاتفاق وهو حق لا ريب فيه فان عدم حصول الامتثال انما ينافي للاخلال بشيء منها فاذا
 فرض عدم الاخلال من هذه الجهات فالامتثال ضروري لا يتنقل خلاصه الا ان يقع وقوع المفروض
 ولا كلام فيه وبوجه اخر الاتيان المذكور هو الامتثال ولا يتنقل منه غيره واما الثاني فطحا لقوامه
 فاتبته الاكثر ونفاه بعضهم ثم المتبوتون اختلفوا في كونه باللغة والسرعة فالأكثر على ثبوته وكونه باللغة
 بمعنى كونه لازماً له وهو المول فان مدلول الامر كما مر طلب المهمة لا بشرط غيره فاذا اوجد في رادها انما انقطع
 الطلب وبانقطاعه ينقطع مقتضى الامر فلا يتنقل امكان توجبه امر بالاعادة او القضاء لتلافي ما فات عنه
 فانما الاتيان بالفعل في الوقت او الخارج لتويع خلل المفروض عدمه بل تنقطع المشروعية واساقلا
 يحتاج في فهمها الى الاصول بل يفهمها الامتثال المقضي للاجزاء وبذلك ظهر دعوى الدليل ولوقفتنا
 بكون القضاء بالامر الاول كما انه بعم الحكم ولو قلنا بان الامر للتركاز فان الاجزاء يحصل بالنسبة الى كل
 امتثال ويجري فهمها فان الكلام في الاجزاء بالنسبة الى الامتثال وبما مر ظهر دعوى السوان وعدم
 اختصاصها بالامر الاول وباحد هذا وبذلك يظهر ما في الاحتجاج عليه بان ان اكفى باذخار المهمة في
 الامور المطلوبة بالامر الاخر اقتضاء الامر التكرار فضلاً عما في الاجزاء او التكرار من مخالفة في اصل
 الدلالة فان القائل بالامر الاخر هو يقول بامكان تعلق امر ثان بالامور به ولا بدعي لزوم ذلك القائل
 بالتكرار بل هو ما فان احدهما على تقدير الثبوت بالاتزام دون الاخر كما ان المعبر في التكرار
 ما اقتضاء الشرف يختلف الاجزاء فلا ريب لاحدهما بالامر الاخر فان لم يظهر من جميع ما مر عدم جواز الامر
 من الشارع بمثل ما مر ولا يجوز ذلك فلم يدل الامر على الاجزاء قلنا ما ينبغي ان يكون الكلام
 ما يتعلق بالامر الاول من القضاء والاعادة للاخلال بالامور به هل ينبغي مع الامتثال بالامور به هل

وجهه اولاً وهذا قد ظهر وامامنا صدور من متاقلين من الشارع فهو ليس مما نحن فيه ولا تأمل
فيه احد من العلماء وهو في الحقيقة راجع اليه وليس مرتبطاً بالمقام اصلاً ولو كان النزاع فيه فالحق مع
المجوز لعدم المنع منه لاعتقلا ولا شرعاً ولا عرفاً بل يكون النزاع فقط بقليل هذا يمكن انتهى لو وجب ثانياً
فاما ان يجب من مافعله او غيره فلا اول يستلزم تحصيل الحاصل والثاني خلاف القرض فان المفروض
انقطاع ما اقتضاه فلم يبق شيء حليماً يمكن الاجراء به وبالصالح لم يستلزم سقوطه ثانياً لم يعلم المخرج من
العهد بحيث لا يبقى عليه تكليف بذلك الفصل من ذلك الامر اريد اولاً لا لم يتفق قطعاً كما ان الملازمة
ظاهرة وايضاً الامر به ثانياً قرض وقوع خلل فيه والمفروض خلافه فلا يتعطل تعلفه وبالصالح لم يخرج من
العهد فاما ان يمكن المخرج اولاً والثاني بطل قطعاً بل ضرورة وفرضنا وعلى الاول فاما ان يكون ذلك
بأبنا في اعداد مخصوصة اولاً وكلاهما مفلوج الفساد لعدم الدلالة به بل بالصالح لزم مجواز ان
يقول السيد لمبدء افضل واذا فعلت لم تخرج من عهدتك التكليف والملازمة ظاهرة كما ان بطلان التالي
انظره بالجملة الامر في غاية الظهور على ما ينبغي ان يكون مدار الامر عليه ولا يفل النزاع كما انتهى
التقدير بالآخر فكذلك الثاني ان انتهى لا يبدل على الفساد بمجرد فكذلك الامر بالنسبة الى الاجراء وان الامر
بالتمسك لا يقيد الا بكونه مأموراً به واما افادته السقوط فلا ولول لا يكفي باتمام الحجج والافاد والصور الذي
جامع فيه من الفساد وكان المعلى نظن الطهارة تاماً او ساقطاً عنه القضاء اذا تبين الخلاف والجواب عن
الاول انه قياس ومع الفارق فان الامر والنهي ليسا متاقلين ولا الاجزاء والفساد سلباً متفرقة الاجزاء
في الامر ليس منزلة الفساد في النهي فان انتهى عن الفعل يمكن ان يجمع مع حكمة الفعل سلباً متفرقة
ان الاجزاء مختص بموارد التعبد فالنهي فيها يبدل على الفساد كما يأتي ومنه يظهر ما في الاحتجاج للسختار
وان النهي يقتضي الفساد فينبغي ان يكون الامر يقتضي الاجزاء وعن الثاني ان الامر يبدل على طلب
المأمور به واما بمطابقة ولا كلام فيه الا ان ايجاداً على وجهه يستلزم سقوط مقتضاه وهو الاجزاء كما
مر عن الثالث بان اتام الحجج متعلق الامر واعادته لاخر فلا معنى لاجزاء احد هاهنا الاخر وهو شرط ونحوه
الكلام في الصور وعن الرابع بما مر في ثاني المقدمات ومع ذلك نقول ان ما دل على دخول الصلوة نظن
الطهارة هو الاستصحاب والاخبار الناهية عن نقض اليقين مثله وخصوصاً في الوضوء كونه في
ابن بحر عن ابيه عن الصادق ع اذا استفتيتك احدت فتوضأ واما ان تحدث وضوءاً للصلوة
تستغن عنك احدت ومقتضى الاستصحاب المراتبة كما ينكشف عن ادله كما ان ظاهر الاخبار الرخصة
فان للنواهي فيها ودت مورد توهم الوجوب فلا يقيد الا الرخصة ومع ذلك لا يقيد بديتكم مراتبة
الظن كالأصح وعد مناتات الشك مع سبق اليقين فعلى هذا لما كانت الطهارة من الشرط الوجوبية
او ما في حكمها في الصلوة لا العلمية فاذا انكشف عدمها انكشف عدم الامثال بالصلوة فيبقى تحت عهدة
الخطاب فيكون الاتيان بها ثانياً عادة وقضاء حقيقاً للاجل بالامور به نعم لو كانت الطهارة من الشرط

العلية لتحقيق الاجزاء فلا اشكال وبطل ذلك في جميع الابواب وفي كلام جماعة كالحاجي والمصنفين
 في هذه الابواب والباغوتي واضرارهم هنا اضطراب نشاء من عدم تحقيق الفرقين باخذ الاعقادات من صور
 امرنا بعضهم منع موه بطلان الثاني واخرى جعل الثاني واجلسنا فافادوا نصيبه قضاء عجزا واخرى شرح
 يكون الثاني اذ حقيقة الانه واجب فيه قيمة القضاء تبين اوجبل تعلق الخطأ بهما من باب تعلق الامر
 بشيئين مرتباً بان تعلق الامر بالصلوة نظن الطهارة وبالاخرى بشرط نظدان الاولى وكان مكلفا
 بالاولى اذ لم تبين فساد نظره فاذا لم تبين له ذلك بان ظهر فساد نظره فعليه الاتيان بمثلته في ثاني الحال
 وللمتت شرعا وهو السببان الاحكام وزاد اني التفتي لفتان الاجزاء اشارة الى الحكم شرعية كوقوع
 التملك بالبيع والاستحسان بعد النكاح والفرقة بالطلاق والصحة في الصلوة والصوم فلا يجب اعادة قضا
 واذا كانت هذه الاحكام غير مكلفة بالامر لاي نظره ولا في معناه نفاذ الانا تاقل بدل امتاله على ثوبها
 لتغير الخلق بينهما وغيره فظهر ما في حكمها مع احتمال فيه يخالف اتفقهم وفروجه لا تحصى فمنها ما لو اذن
 له المالك بالصلوة فصلى ثم رجع او صلى في مكان مفصولة جاعلا ثم عرف فضيبته او صلى بتميم او بجيرة
 او جالساً او شاموا رقع المذود هل عليه الاعادة لو قبل بالحوار مع السمة او الفضا على غير ذلك اشارة
 الاصل في الامور ايجابا او نهيان بان يكون متعلقها بعبادة لا معاملتها فان صدق الاستئصال في الاول امره فلا
 يحصل الا بفساد الامتثال فلا امر المولى جده بشره فاقى به من باب تنهي نفسه من دون ملاحظة امر
 مولاه وانى به بفساد ان يقتل مولاه او يبنى على مخالفتهم نسي امر مولاه وانى به من دون ان يحضر ياله
 امره او يطلب مع ذلك الشرع وحد مولاه فاقى به لذلك لان جهة ان مولاه امره لا بعدنى شيء منهما مستملا
 قطعاً وايضا الناسى والناقل لا يكونان مأمورين كما باتى والشاهر للامر لو لم يتبر في امتاله الفصد كقيام
 ايقاع الفعل لم ولم لو كان مستهزاً ولا ريب في بطلانه بيان للضرورة ان مجرد ايقاع الفعل لو كان يكفي
 لما يقترب بين فرد من افراد موهو ظاهر ولو سلم جميع ذلك قلنا ان المطلوب ولو كان هو الطبيعة لكن لم يظهر
 ككفاية الانسان بما علم بل مادام الوصف وفي تلك الحال ومقتضى التوقيف الاكتفاء فيه بموهو والبعض
 للزوم تحصيل البرائة وت الاستئصال او ما ذكرناه اظهر الافراد متبادر هاند الاطلاق كسادور
 النقد الرابع من الخلاف لفظ النفس فلزم حل اللفظ عليه وبدونه يشك في الامتثال وايضا الافعال
 طابها من حيث كانت غير متوقفة على حصول النتيجة بل الافعال افعال لموهو فالان امتثال الامر متوقف
 عليه والامر عدم الفرق في الامتثال بين ما صدر من الناقل والناسى وغيرهما والكل واضح البطلان
 ولو قبل بوزن كلام الاحكام يكون ما ذكرته مخالفا لا تقاها حيث استندوا في اثبات النتيجة بالامات
 والاخبار ولو كان الامر حدهم على ما قلت لتشبهوا بما ذكرنا او لا عدم التضرر لامر الله من غير ان
 والاوابل معروف ومع ذلك الاحتجاج من التضرر له قليل ومع ذلك يمكن ان يكون عدم التشبه
 لاجل ان ما ارادوا اثباته لا يثبت باصل اللفظ قطعاً ومع ذلك لا حجة فيه مع انهم من اضرف بما ذكرناه

من غير نقل خلاف به فقال بعضهم انه تم امرنا وما نأخذنا باحكام كثيرة وكل ذلك يقتضي وجوب
الاطاعة والاطاعة في اللغة والعرف امتثال الامر مثلا والامتثال العرفي والغفوي لا يتحقق الا بان يكون
ذلك الفعل الذي يفسله بمسبدا نه تم امرنا ولذا فسله وقال لغرامثال الامر لا يحصل الا بقصد
المطاعة حتى يعرفوا الاعادة والاطاعة الاتفاقية لا يكتفي وقال ثالث الاصل في كل عمل ما يوربه ان يكون
حظا فلهذا لا يوجب الامور الى الجهل بالخير شيئا وظل داخ الاصل فيما تعلق به الطلب ان يكون
مصلحة الاصل ما لم يتبين خلافه بخلافه فلهذا يقتضي الاطاعة والامتثال وبالمسئلة الامر في غاية الوضوح
فالاستناد في عدم اعتبار النسخي يظهر التباس بصدق الامتثال بمجرد ايجاد المهية واصالة البرائة من
وجوب النتيجة ما فيه هذا فضلا عن عموم ما دل على لزوم الاطاعة واعتبار ان الامور لا تكون
بفعل المأمور به وبغيره لكن هذا كله لو لم يعلم انحصار المصلحة في الامر في شيء معين او كون وجوبه
توصليا او كونه غير مطلوب في ذاته والاصح صوله مرتفع الوجوب لحصول الغاية فيسقط الامر والالزام للغو
والعيب ومنه كفى الميت ودفعه والجهاد ودال الودعة ونحوها من دون قصد القرية او مع قصد الرحاء
او ابقاها على وجه غير مشروع فامر الشرع صنفان احدهما ما لم يظهر له مسقط سوى المأمور به واخر
ما يفسله المأمور به وبغيره والاول يعز عنه بالعبادات والثاني بالمعاملات بالمعنى الاعم ويتفرع على
ما ذكرناه اعتبار قصد القرية في الامتثال بنفس الامر بخلاف ما لو لم يكن كذلك فتوقف الاشتراط
على الدليل لعدم دلالة اللفظ عليه فبدفع اعتبار ما بالاصل وبدوا اعتبارا على ما يدل على اعتبار النية
وكونها كان خالبا عنه غير داخل في المأمور به وان امكن اسقاط الامر احدا ناه للزوم الغو ونحوه
اشارة الامر بالمركب سواء كان تركبه عقليا وخارجيا انما يكون متعلفا بالمجموع لاعتبار المدلول
ولاسما في الاول فان المفروض عدم تركبه في الخارج وبساطة فاذا تسر او تعذر منه مجرد فاختلوا
في نظام التكليف وعدمه على اقوال ثالثها الفرق بين المركب العقلي والخارجي الا ان الظاهر اتفاقهم على
عدم دلالة الامر عليه وانما الاختلاف نساء من جهة الخارج فالحق ان يقال ان الامر الاول غير باق مط
فان الامر بالمركب انما كان متعلفا بالمجموع فاذا تعذر او تسر الا بان يميز منه فهو كما لو تعذر او
تسر الا بان مطلقا فلا يبقى امر ولا سيما اذا كان التركيب عقليا فان المنطق في طرفي الطلب بسط لا
تركيب فيه ولذا لا يصح شيئا مما ياتي مما يستلزمه للبقا خلافا لبعضهم محكم به لما ياتي ولا في مثله واما
بالنسبة الى المركبات الخارجة فالظاهر البقا خلافا لبعضهم لا باعتبار المدبوس والمسدود وما لا
يدرك كله لا يترك كله واذا امر بترك شيء فاقوانته ما استطعت واستبدل بالاستغناء والاستعجاب
والاول حصوله ممنوع مع انه لو لم يرجع الى الدلالة اللفظية بان يكون الحكم لازما للجميع واستغناء
منه كدلالة الاشارة بل يكون منها الركن بحجة والثاني مما لا يمكن جريانه هناك فان الامر انما تعلق بالمجموع
فرضوا لما ارتفع متعلق لم يكن له موضوع فلا محل للمع ان العذر لو كان مستمر اقبل تعلق الحكم وبعبارة

فلا يكون فيه حالتان ولا سبق حكم بالمجموع حتى يستحب فالاستحباب مطلوب بل الأصول محجة
 للمقدم الا انما ترفع ما هو للقول الآخر تصح ما من من المشهور مستد او لا لا لا وجه له اما استد ان
 الظاهر انما هو ما سبق القول قال بعضهم والفقهاء يذكرون في كسبهم الاستدلال على وجه القول
 وعدم الظن في الاستدلال ونظمت في التوالى عنهم ومنه وفي السن جمع المسلمين بذكرها
 وبسكونها في محاورهم ومعاملاتهم من غير تكبر واماد لا لا فظهر هذا في نه فيها التسلط اجزا
 ولو كان مند بالمجموع بعض ما وما اما الفصل اجزا ثم شرعوا وها قال في يظهر من خطاب الموالي
 لسيدهم وجميع الامر من المأمور بهم والشارع للمكلفين سواء طلبوا اجلا ومقصدان هناك خطاين
 لحد هما توجه الى التمييز المشترك بين الاجزاء والاحاد وفيهما اراد ذلك العدد الخصوص من
 بين الاعداد فالاشباه بالبحر من حيث التخصيص وخصوص الخربة لا مانع من ان يتعلق به التبيين والنباب
 على الخصوصية هذا فيما يتعلق بمحكم المجموع كما لو كان قادرا عليه واما مع التحذير فكما السابق يجري فيه
 ما مر ومثلهما العام في هذا اذا تعذر الامتثال به وقدر على البعض ويتفرع على الجميع فروع لا تخص
 منها البعض في ستر العورة في الصلوة وغيرها وفيما يحرم النظر اليه وفي الفسل والسبح في الوضوء مع
 القطع والضرر والاستعمال وفي غسل بعض الكف او الكفين فيه او في الفسل او غيرها وفي القيام
 في الصلوة وفي عدد نوافل الرواتب وصيام رجب وشعبان ورمضان وثلاثة ايام من كل شهر واما
 البيض وعمل ام داود ونسج الزمراء واللعن في عاشوراء والتكبيرات في البصدين الى غير ذلك ثم
 على تقدير البعض هل المدار الى الامر الاول حتى يمكن ان يثبت باطلاعه او هو منه او لا الظاهر الاول
 فان مقتضى ما مر فاء المسود من الحكم السابق لاثبات حكم اخر وهو ظنهم لو ينبت على القول الآخر وثبت
 في موضع حكم بعض الاجزاء بعد رفع حكم المجموع لا يستلزم ما قلناه ويكون المدار على مقتضى ما ثبت
 الحكم فانما به هو ما وخصوصا فان المفروض على هذا رفع الحكم الاول واثبات حكم ثان فيكون مداره
 على مقتضيه اشارة اختلفوا فيها اذا تعدد الامر بتعدد الاسباب ايجابا او نداء او مختلفا في انه هل
 يقتضي احدها بالتمام او لا والى الاول ذهب المشهور وهو التصور ويرون عنه بان اصل عدم
 تدخل الايجاب الى الثاني جماعة من الاول اخر حتى عد بعضهم خلافه كلا ما خلا من التحصيل وتخصيفه
 يحتاج الى تحقيق السبب فقدره الشهادة بكل وصف ظاهر منسب لمدلول الدليل على كونه متممها
 لاثبات حكم شرعي بحسب بلزمن وجوده الوجود ومن عدمه المدم واخرى بما يلزم من وجوده الوجود
 ومن عدمه المدم لذا تفاخر بالفيد الاول الشرط والثاني المانع كما احتجوا بالتالث مما يقال به عدم
 الشرط وجود المانع او قيام سبب اخر حال عدم الاول مقامه وتبني الحد الثاني جماعة ويرد عليهم
 امور منها ما يخص بالاول وهو اخذ لفظ الشكل فيه المناقاة للمحدود واستدراك قسدي التهور
 والاضباط فان بدو غمايتهم الحد بالاعتراض واخذ الحكم الشرعي فيه يجعله اخص من المحدود فان السبب

[illegible]

حيث لا يكون الثاني تأكيد الاول كما هو المفروض هنا فتعدد المسبب بتعدد الاسباب لمعوم ما دل على
 مسبقتهما فلا فرق بين الاجتماع والافتراق باقسامه ولان الاسباب الشرعية كالقصة عن المصالح الرقعية
 ولعلها ما ينشأ عن الاختلاف في المظهر خلافاً بالخراج ولا ينافيه كونها على الشرع معرفات فانه يقتضى
 امكان الاجتماع لظهوره فاذا افادت الطل التعدد فيكون ظاهره في حكمها هو المفروض هنا وتوقف
 الاستتال والاطاعة على قصد فان التوافق الاتفاقة لا ينفى في المرفق امتثالاً لقطعاً غاية الامر سقوط الامر
 فقال وكان توصلها بحصول الوصول الى ما هو المطلوب المحقق بذلك وهو يخرج عن المتنازع فيه فلا
 يستلزم الامتثال بالمرع قصد عدم الامتثال بالمرئى او عدم قصده الامتثال به فلا يسقط منه في بطل
 حصول التداخل فتراعه بنوعه ومطلوباً بالحيلة يقتضى بعض ما يظهر ونفي التداخل ويقضى بعض آخر عدم
 حصوله فيما الى مقتضى الوصول من استحباب الاستتال والتشك في الامتثال بدون التعدد واصله
 عدم حصول المأمور به في الخارج امر بالتعدد عدم كفاية الفعل الواحد من الاوامر المذكورة فثبت ان
 عدم التداخل مقتضى الاصل والظاهر فاذا دل دليل على كفاية التداخل يحصل التعارض بين مقتضاها
 مع انه لو لا الاصل واحد لكفى هذا يخرج ما يوجب الجمع ففهم الاستصحاب واستقرا ذلك في المظهر على خلافه
 حجة عندهم بل عليه استغفر عرف الشارع بل جميع الموالى مع الصيد وكافة الامر من مع المأمورين حتى
 ان ما دل على التداخل بوجه التعدد بالذات وكون التداخل من باب الرخصة كاطلاق الحقوق عليها
 والحكم بانجزاها الواحد عنها والفلول الاخران الاصل النفي دون الاثبات والاتحاد دون التعدد وان
 الاسباب الشرعية امارات ومعرفات فاذا جمعت كان مقتضى الكل ولحداد الاطلاق وصدق
 الاستتال وبرر على الاول منع الكلية فان الاصل يطلق على معان وليس الجميع النفي ولا ما يرجع
 اليه فان منها الظاهر والقاعدة وهما ما يمكن ان يرادها بان يقال ان القاعدة المستفادة من الاوامر
 الجديدة بتعدد الاسباب التعدد وعدم التداخل او الظاهر من تعدد الاوامر وتعدد الاسباب التعدد
 كما ان الظاهر منه اختصاص كل مسبب بسببه كما هو بيان الجميع فلا يتعين ان يرادها منه النفي مع
 احتمال اداة الاستصحاب او قاعدة اليقين منه وهما ليسا نفيان ولا ما هو ذا ففهم النفي فان الاستصحاب
 بقاها كما ينبغي ما كان والبه بر جمع قاعدة اليقين وان تعارض من وجه اخر فمقتضاها الاستمرار وهو
 محمود الوجه وان انصف الى النفي مع انه في المقام لا يلزم ان ينصف الى النفي فانه يمكن ان يراد منه
 هنا بقاء المكلف في عهدة الامر وبقاء الاشتغال وتوجه الخطاب ومقتضاها فيقتضى البرائة البينة وهو
 لا يحصل الا بالتعدد وبالحيلة كلما كان التشك في توجه الخطاب وتعلق الحكم واستصحاب البرائة والعدم
 والنفي حكم بخلاف ما لتعلق حكم شيء وشك في حصوله كالمكلف به فيقتضى الاستصحاب لبقاء الخطاب
 الاشتغال والبقاء في عهدة التكليف فلزم تحصيل البرائة البينة وهو لا يحصل الا بالتعدد فمقتضى
 استحباب الاشتغال عدم الاكتفاء بفعل واحد وعدم التداخل مع انه لو كان نقلاً لاستلزم ما ذكرين

الوحدة وعدم الزيادة على كما لو قيل لما كان لكل امر مدلول وادارة ولم يعلل ذلك بالوحدة
قال المدلول وان سلم كونه الوجهة الا ان في المرفق يشك في انصرف الاطلاق الى المانع واحد فالشك في
حصول المأمور به ووجوبه والاصل عدمه فلا يمكن الاكفاء به بالانطلاق بل يجب ان يضم ما شئت في
مدخلته في الامتثال هذا كما لي على تقدير ان يراد بعدم التدلل في التدليل وانما هو لا يفي به عدم
التدلل فمما اودع السقوط فهو وان الفصل بدون الفصل لا يسقط من امرا صلا كما ان الفصل بقصد
شيء لا يسقط من غيره فانما الفصل في الامتثال يعتبر كما امر فلا يسقط عنه ولا بقصد شيء من غير
فالتدلل بجميع محتلا بمخالف للاصل بالمعاني العديدة وما قبل ان الاصل الاتحاد دون التعدد
اذ اخل الاول تحت التدليل الدال على ثبوت الحكم وتحقق به الامتثال فدفن الاتحاد بالاصل بخلاف
ما لو لم يعلم دخوله فمفعول يكون شغل الوجود لا لا يتصور له التعدد والقيام بحكم
الادامر العديدة كل منها يقتضي شيئا يطلب منها مأمور لا تحته فانما لا يفي به بعضها مدموم كما
لاخر ولد الوكا كما متعاقبين امرا فضلا تحت بالامر الاول المأمور به الاول والثاني الثاني فاذا ثبت
ان كلا من الادامر له متعلق ومدلول ومطلوب فبأنه المجاز في العلم ان المطلوب بكل
يصل الامتثال به بمجرد الاتيان بالمهمة او الامتثال اذا قل اذا شئت في تدوير والنفس فاسمجد سجدتي
السجود اذا زدت سجودا فاسمجد سجدتي السجود اذا تكلمت فاسمجد سجدتي السجود فعل بتحقيق الامتثال
بما مجرد سجدة او لا فنقول لما ثبت ان كل امر اقتضى شيئا ولم يعلم ان شيء منها يحصل الامتثال بالجميع
او بجزء التعدد فاستصحاب الاشتغال يقتضي التعدد الى ان ثبت البرائة البينة كما ان قبل ايجاد
السجدة لم يكن كان عدم وجود المأمور به مجرد ما به فجد سجدة واحدة يكون عدم مستحصا حتى ثبت
وجوده فاستصحاب الاشتغال وعدم وجود المأمور به يقتضي التعدد فان بطلان كون الاتحاد اصلا
دون التعدد ومنه لو امر بآخر ايج المذبح والتي من الفسان والمعرفي الزكوة واختلفوا في مدلولهما
بين الزيادة والتقصي الى غير ذلك نعم لو امر بالمسح مثلا واختلفوا في الزيادة والنقصان بثلاثة اصناف
والمسح نقول بالثاني تحقيق المسح يحصل به الامتثال فدفن الزيادة بالاصل وما كان فيه ليس به كذا
ومن الجميع يظهر فساد ما قال بعضهم من انه على تقدير تسليم كون الاصل عدم التمسك في غير ما حاض
بالصل عدم تعلق التكليف بالامر الزائد فان اصل البرائة لا بما حاض شيئا مامر وهو واضح لا يحتاج الى
الكتاب وعلى الثاني ان الاسباب الشرجية وان كانت معرفات الا ان لكل مدلول وكل يكشف عن
مصلحة واقعية اعتبرها الشارع معجرا احتال ارجاع بعضها الى بعض لا يصح الحكم باتحاد اقتضاء الجميع
غاية الامر ان المعرفة يقتضي امكان ذلك لا لزومه وعلى الثالث ان المفهوم من كل امر والتبادر منه
اقتضاء مسببه عنده لا ينافي ذلك ما شئت من الامر يدل على طلب الطبيعة فان ذلك بالنسبة
الى حواض المأمور به فان المفهوم منه ان المطلوب بالامر المهمة لا الوحدة ولا التكرار ولا القود

ولا التراضي الا ان الاوامر العبدية تبدل على طلب الطبيعة من غير دلائل على تعلد ايقاع وعدمه بتعدد
الطلب والمقام الثاني: واعادة الاوامر المتعددة الاطلاق بمعنى ان اقطاع هذا الحق في الجميع ليس
براولا. الا خلافاً. فاعلم كسائر مل مسلم عند الاصوليين فانه لا يخلو صل وكتبت صل وكتبت
لا. نوعاً. خارج ولا سباني المقام من كون الاوامر متعددة الجهد والاسباب فان المقوم منها
التعدد ليس انما هو في بياض مع انه لو لا الاشارة في انصراف الاطلاق في مثله. لكن ولا يختلف
فما لو كان متعلقاً بالفرد او الطبيعة فان الفرد ليس شخصاً بل المراد منه الفرد المسمى به. به رفع الفرق وبما
ظهر ما في الرابع فان صدق الامتثال فرع الاتيان بالماور به فاذا كان الحال في المقام على ما سمعت فكيف
يصح ان يتحقق صدق الامتثال بمجرد ايجاد المطلوب. به واحدة مع ان الشك تانيه وبما يظهر ما قبل
في محصلها بل الاختلال لا ينافي. به الشك في محصلها بل الاختلال لا ينافي لان المراد
بالاصل ان كان غير ظاهر. به جاصل الدليل ان كلاً من هذه الاسباب سبب مستقل والظاهر
استدعاء كل منها سبباً بغيره. به محمول به الظهور بل الظاهر اقتضاء كل منها سبباً للفعل وهو يتحقق
في ضمن فرد واحد وان كان. به الامتثال فساداً وانما الاشتباه من شوب ان الاصل الصدم
بينهم فلم يتحقق امتثاله واستعملوا في غير موضع مع انه في موضع محمل كلام ليس هنا موضع وان كان
المراد الغلبة والكثرة فهو انما يابل كمالاً لا يخلو بل هو كلاً محال عن التحصيل ويرد على ما ذكره من طلاق
الغلبة والصكوة ان ذلك مما لا يرب فيه فان بناء الشرع من البداية الى النهاية عليه فان الصلوة اداء
وقضاء فرضه وفلا بومية وغير بومية والزكوة مالبة وبدنية والخمس والمج باصل الشرع وبالتدريج
ونحوه بل التدوير والامان والعهود والديارات والديون كل ذلك ككثير ما بناءه عليه فكيف يصح
انكاره نعم لو منع حجية على هذا التدبير لكان وجهها وبنقر عليه فرع لا يحصى مما هو من النزوح
واسباب محمود السهو والكفارات والاختلال بل الطهارة الى غير ذلك وان ثبت مقتضاه او خلافاً في
الخص بل دليل اخر ومعاً يبين ان الاصل عدم اجزاء النفل عن القرض والقرض عن النفل وهو
المعبر عن كلاً منهما بان النفل لا يخرج عن القرض والقرض عن النفل وعلى الثاني حكى الشهيد الا تفاق
في الاشعار. بل في وقوع الاجزاء الاظهر نعم فان مصلحة الواجب والندب لا يتبع تساوياً لا يمكن
ناطة عدم المحبة بالسر والخرج ونحوها بان اختلاف ذلك فمقتضاها اتحاد واختلافها بالخرج والمفص
الكلام ان مقتضى القواعد العبدية وان كان اناطة الحكم الى المصالح ولكن لا يلزم منه كونه ذاتية فيمكن
ان لا يكون اختلاف مصالح الوجوب والندب والكراهة والحرمة بالذات بل يمكن اختلافها بالمواضع
فالمعارض كالمشقة الشديدة يختلف حكم الشيء بالمحبة وعدمها وبالجملة لما كان الحق ان المصالح في
الاحكام لا يلزم ان يكون ذاتية بل يمكن ان يكون بالخراج فلا يفي شاك في امكان اتحاد المقتضى
والاختلاف في الصاير وبه حصل الاختلاف وبنقر عليه انه ان دل ظاهر عليه بتبع وتفرع وجوب

الطهارات وجوبها موصلا لتطبيق الاصل في الوضوء او تنطبق العبادة المشروطة بماعليه باطل لعدم تعلق
الوجوب اذا تعلق بالبداية كالمسألة للامر مطلقا ولو كان للندب باعتبار الفاعل والنقل والمطاريح
كالزمان والمكان واللباس والعدد والوضع اطلاقا وتقييد بالتخيير والترتيب هو الانفراد والجمع
بالمشروطة وعددها احوال الا ان الامر لا يفتقر الى ما هو في فرض العين والكفاية وهو ما يتحقق
باعتبار الفاعل فانه ان تعلق الامر بما يجاد واحد من المكلفين او كل واحد منهم او من صنف منهم بعبادة
مع عدم سقوطه الا بقطعه فهو الاول كالطهارة والصلوة والركوة والصوم والحج وما يجب على النبي ص
خاصة الى غير ذلك وان تعلق بما يجاد الفصل من الكل او من طائفة منهم مع قطع النظر عن خصوصية الفاعل
فهو الثاني كالجهاد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والتجديد والكف والذين الى غير ذلك ولا
دس في امكانها وقوعها مباشرة على اجماع المسلمين كما في الاصل وجهه وانما الاشكال في منسب
الثاني فاختلافنا في ان تعلق الحكم به هل هو بعض منهم او كل واحد او اجمعهم والوسط والوسطا فان
الجمع يتركهم يستحقون العقاب اجماعا تحفظا ونفلا مستغضا فلو لم يجب عليهم اجماع عقابهم جميعا بتركه
للزوم الظلم والمصلحة في الوجوب من الكل لكونه بدعة وقد نفى الجلاله عن صحته بلزم توجه الخطاب
الى الكل مع ان الخطاب ظني العموم والبساطة ولا داع له الا سقوط التكليف بفعل البعض بالاجماع
وهو لا يستلزم صرف الخطاب الى البعض لكونه اعم على انه المفهوم عرفا من مثله فاما اذا قلنا تعديدا
على شيء وكفاية مع لاحقة عقاب الجميع لو تركوا جميعا بلا تقييد للاول اية الفرق جواز التكليف بواحد
بهم وسقوط العقاب بفعل البعض ولزوم التسليم لو كان واجبا على الجميع فان رفع الطلب بعد تحققة
نسخ فيكون اسقاطه عن الباقي مستحبا مع انه لا مانع اتفاقا والاول يجب تأويله على من يسقط الواجب بتعلمه
لنسخه فاما العدل من عذاب الكل بالترك ولا التزام ايجاب التفرع على بعض كل فرقة من غير تعيين ايجابه
على الجميع وفيه نظر الثاني قياس ومع الفارق لوضوح جواز كون المأمور به واحدا منهما بخلاف توجه
الخطاب الى المهم وعقابه فاهما غير معقولين نعم يصح تعلفه بكل واحد بدلا لا الثالث اعم فان سقوط
التكليف بما يتحقق بغير المأمور به سقوط الواجب بفعل المتبرع في مواضع وسقوط الواجب بزيادة
الوجوب كاحراق الميت واحترامه في وضع وجوب الفصل والصلوة ومنه يظهر الجواب ما استدل بعضهم
به من ان الواجب بالاستحقاق تاركه لا يمتنع ولا يستحق تارك الكفاية اذا قطعه بعضهم عقابا فان رفع العقاب
هنا بالسقوط لا بعدم الوجوب ولا بشهادة استحقاقهم العقاب اذ تركوه ومنه الرابع فان سقوط الحكم قبل
الاداء اعم من ان يكون بالنسخ او بزيادة الالة الوجوب كما مر مع منافاته لنبه الوجوب من كل واحد
ولذا انفك الاخير مما مر وقد سبق جوابه مع اعتبار الوجوب على البعض على ان المجموع وجوده اعتبارا
مخلا بفعل توجه الخطاب وتظهرثرة الخلاف في المتصف بالوجوب فعلى الاول البعض وعلى الثاني كل
متردد وعلى الثالث المجموع لولا بالذات وكل واحد تاليا وبالعرض وفيما لو ثبت الوجوب بالاجماع

واختلف في كونه كفايا او عينيا فاعلى المختار يقول قبل بان الحس كان واجبا على الجميع فعدمه مستعجب بخلاف ما لو قيل بانه الواجب على البعض للمهم فكل البرائة يفي مليا على المختار من ان يفي الواجب من الباقي وعلى جيبه ادبر لا يصرف الإطلاق الامر الى كونه مختلفا في الامر كما عرفت ان سقوط التكليف بفعل الغير خلاف الأصل فبقاء الواجب مستعجب فلا يحكم بركه الا بدليل فالاصل في الامر كونه وجوبه عينيا لا كفايا ثم تعلقه بتوقف على الشرع بالسبب ولا يكفي الظن الا للاصول وعدم شمول ما دل على اعتباره لو تم في الاحكام لادليل هو مخصوص بنفس الاحكام السرعة وفعل مباح الافاظات المتعلقة بالاحكام وما هيات الموضوعات ونها موضوعات العبادات كالصلوة والهجوم ونحوها والمعاملات كالبيع والا ونحوه او ذواتها والافان والاذان ونحوها والاسباب السرعة وفعل مباح من الاحكام كالمسيرة ايم ان كان كذا حتى يتبين هو اناب سبية السبب وشربة الشرط ومائبة المانع لا وجود له الخارج وجود المانع وتحققه ونحو ذلك وانما الكلام هنا في ذلك فان سبية الموت والظلم ونحوهما واجب شرعا ثبت بالشرع لكن وجودها في الخارج محل الكلام هذا ولا دليل على اعتبار الظن فيه كاشهادة العدلين الا ان ثبت بخبر واحد على قبوله في اعظم منها كما في هلال شهر رمضان وان لم يكن هذا حاكما وبالاستفاد بل بسوء مادل على قبوله كما ادعاه خبر واحد وان لم ينف عليه ومنهم من عد هافي معنى العلم شرعا في كل شيء فحق الاول احتمال التبدل باعتبار مورد هافي التعدي منه لا وجه له وفي الثاني الشك في حصوله بحيث يستدل لانه الى مجموع الأدلة حتى يصبر من قبل دلالة الاشارة وخبره لم يعلم محبة وفي الثالث احتمال ان يجعل غير الدليل دليلا بالاجتهاد للعلم باختلاف العلماء في الدلالات فلا يكون مثله حجة الاصابا يتسامع فمن الاداب ولو قيل هو تدليس فان الظاهر من مثله ان يكون متغافله بين الكل والابن لم عليه بيان المدرك قلنا فيه شك لاحتمال ان يكون المقصود ضبط عقده كما هو الظاهر ومنه يظهر حال الرابع واما خبر العدل فلا يكون حجة لعدم هو مادل على حجية الالة التاد وهي مع الشك في صحتها النوا المقام مضارة بسوء مادل على عدم حجة النسبة بينهما مع من وجهه ولا مرجع والمرجع هان الثاني لسبب كونه منطوقا والخبر الشهرة التامة ولذا لو كانت هوما مطلقا لانفع لم لو في بعضهم بالواجب مضطعن الباقين وهو جميع عليه تخففا ونفلا وفرض عدم العمل عقلا او شرعا لوجب كما هو المفروض ولا اشكال لو ثبت ذلك بالعلم والاثبات ذلك بالظن فاختلوا فيه فبعضهم يكف بمثل اعتبار العلم واخر اكتفى بالظن مطم واخر خصه بالشرعي وهو من مطلق ومفصل من خبر العدلين والتسامع والعدل فاعتبر الاولين دون الثالث وبين خبر العدل وخبر الالة على هذا الحق العدل لان الصحوى وبين خبر العدلين وخبر هما والاطهر اعتبار العلم الاذا ثبت هو اعتبار من معيار الاستصحاب واورد بان حجة الاستصحاب انما هو من جهة ظن المجتهد ولو كان مستندا الى اخادق النفس فاذا ظن سب ال فولا

وهو فعل الغير فلا يلزم من ان العمل بظن المجتهد ايضا يضيىء وبالمجمل التحقيق تقدم الظاهر على الاصل
الايمان بخلافه كما في النسيئة والطهارة والحدوث ونحوها قلنا تلحق الغفلة مستندة الى المجتهدة بخلاف الظن
الثاني فانه لا يخفى على حجة وان قلنا بمجتهدة مطلق الظن للمجتهد فان الظن امان في وجود الموضوع او نفيه
او نفس الحكم والذي ثبت عليه الظن فيه مطم او في جملة انما هو في الاحتمال في الاولين بل المدار
فيه على العلم واما حكمه مطم ولو في حال الاختلاف نعم لو كان المتيقن للحكم الاجماع واجتمع العلم
بسبب الوجوب والظن بالسقوط في ان واحد يشكل جريا ان الاستصحاب فيه بل يظهر العلم بالعدم
فبني الوجوب الاصل واستدل على اعتبار الظن مطم بان التكليف بالعلم يحصل للفعل من الغير في
المستغل فيه لا متناه وبرهانه ان اريد به للتقدم وجوب التبرع على الكل او لامع السعة فله
وجوبه استند الفرض له وبمجملة كلام جماعة الا ان الاوجه خلافه للاطلاق وما في مناسفة
العمل بالظن والاطلاق الامر ولو عدم جواز نسبة الفرض على عدمه وجه الفصل مع فساده فان
الاستصحاب يقتضي بقاء الوجوب اذا تأخر حصول الظن عن العلم بالسبب وان اريد به عدم وجوب العلم
بمحصل الفعل فلا وجه له وجميع ما روي الاقوال مبني على عموم حجة ما اعتبر به وانما الكلام على اخرهم
على تقدير اعتبار الظن فلو قلنا كل طائفة يحصل للفعل من غير سبب التكليف عن الجميع في الظاهر
لعدم الحمل له ولو ظهر خطأ وهم فالظاهر بقاء التكليف لو بقي وقت الوجوب لا طلاق الامر وكون اعتبار
الظن من باب المرتبة لا الموضوعية والافعال تظهر السقوط لكون الفناء بفرض جديد بخلاف القول الاخر
فالاصل يقتضي بقاءه ولا يسقط التكليف بالتبرع فيه للاستصحاب والاطلاق الامر ولا فرق فيه بين
الاطل والاكثر ولا بين ما جرت العادة فيه بالانتماء وعدمه وبعضهم فرق في الاختيار بسقط بالانتماء للامتثال
المقتضى للاجزاء فلا يجب بعده الدخول فيه مطم ولا يستحب لعدم الامر بل يحرم بقصد احدهما لكونه
تسريعا من اقامه من بعضهم انه قل لعدم صدق حد الواجب عليه وعن اخرائه فرض كالسابق لما فيه من
ترغيب الفاعل لا في نواب الفرض بل يدخل في نواب النقل ولان الفرض متعلق بالجمع والسقوط انما هو
للتخفيف والثالث بني هذا على اعتبار نسبة الوجه والاحكام بسقوط البحث فيه بقاءه ومنه جواز السلام
ولو ان الفعل بعضهم لم يجب اتمام غيره بل يحرم بقصد الامتثال لعدم الامر للمقتضى كونه خيرا لا بسقط
الفعل غيره من وجب عليه كالصبي وان قلنا بكون عباداته مشروعة للاستصحاب والاطلاق الامر ومنه جواب
السلام والصلوات الخ اذ في الشهيد الثاني جعل فيه وجهين مبنيين على شرعية عبادته وعدمه وفيه نظر
هذا ولو كان مستند الحكم الاجماع ولم يطلع على سبب الوجوب الا بعد فعل الصبي فلا اجماع ولا اطلاق
ولا استصحاب هذا كله اذا كان مما اشترط بالفريضة والا كالدخول في التكفين او تجلس من يجب حفظه
فيستطعم ولوم كافر او مجنون ثم هل فرض الكفاية افضل من فرض العين ظاهر غير واحد نعم كما هو
الحكمي عن جماعة ولا يبعد لكونه مشتملا على الامتثال واحسانا على الامه بتقليصهم عن العقاب مع كونه

حافظا للصحة بترتيب نفسه على الجميع ويحل نفسه عليهم بخلاف فرض العين ولا يتبدل بأنه بسط بصله
 والخرج من نفسه وغيره واستشكل بجواز استناد الاضلة الى زيادة الباب والمخرج الى المطلق
 للذم وفيه ان كثرة الخاب في ترك الامر من حيث هو يقتضي كثرة الاهتمام وهو يقتضي انضبطه وبذلك
 قال انه شبه التنبه بقوله الاستيجار كالجهد قلنا الواجب عندنا بما يقبل الكالج والوضوء وغيرهما مثله
 اخذ الاجرة على اللبام من الام ومنها فرض على المحرم والمجبر ولا يفسد ان كان ما وقوعها وخروج
 العهدة فعمل احد افراد الخبر واستحقاق العقاب بتركه للجميع وانما الاشكال في ايراد الاول من انه الكلي
 لو انجز في المطابق له وقد تقدم الكلام فيه وفي ايراد الثاني فاختلفوا فيه على اقوال فقول يكون الواجب
 ككل واحد على وجه التعبير قول يجوز الواجب احد هاو ثالث يكون الواجب للجميع وبسطة فضل
 البعض ويجوز الواجب معناه عندنا مع غير من عندنا فحاشي يجوز معناه لا يختلف لكنه بسط
 به وبالآخر منهم من استحوذ بالقولين واستدلوا ولهما بالتبادر من اية الكفارة ولثانها بان
 كلمة او لاحد الشئين اية الاشياء مبهما اذا جاز تعلق الامر بواحد منهم كما هو عقي ومستفهم
 والنص دل ظاهر على يجب العمل يقتضي ظاهره قال ولكل وجه ومع ذلك استشكل في تحقق معنى
 التعبير على مذهب الاشاعرة من جهة ان الكلي لا يتدفق فيه ولا يتميز ولا يزم التعبير بين الفعل الواجب
 وعلمه قال ويندفع بان المراد الخبر في افرادها فالوصف بحال المتعلق ثم استشكل في هذا بالواجبات
 العينية فانها ايضا كلمات متغيرة في افرادها واحتل دمه بان الكلي في الخبر جعل منزع من الامر اذ تابع
 لها في الوجود كاحد الابدال بخلافه في العينية فانه متصل وعلة للافراد في عملها لمع في الكل
 نظر اماني الاول فاستحوذ القولين مع اختلافهما في المودى والمدرك ما لا ينبغي فان احدهما يجعل
 الافراد واجبا بخلاف الاخر على ما زعمه فانه يجعل الواجب الكلي الاتراحي وهو مفهوم احد هما وذلك
 يختلف في الاحكام الاولى كاجتماع الامر والتهى وكون الافراد وجوها من باب المقدمة وخدمها
 ان اختلاف الاحكام التعليفية به في غاية الظهور ومنه يظهر ما في كلام جماعة من الحكم بكون النزاع
 قطعا مع الاعتراف بكون مفهوم الواجب احد ها على احد القولين واماني الثاني فلا استناد لاحدهما
 بالاية ولا بشيء كقوله او فان الامة متعلقة على كلمة او ومع عدم اشتمال الكلام على القرينة فصار الاستناد
 لهما ما بوجه لا ينبغي مع اختلافهما مع ان الامة لو كانت مع القرينة لا تنفع وهو ظ ومنه يظهر ما في قوله
 ولكل وجه واماني الثالث فانه اذا اعترف بان معنى واحد هما فلا مستشكل في تحقق معنى التعبير غير
 وجه فان المدرك في الحكم على مقتضى الدليل وهو على ما ينبغي عليه احد هما فلا اشكال لو تحقق التعبير
 او لا فانه لا يتميز في كتاب او سنة حتى يلزم ان يتحقق غاية الامر صدر في التسمية امر يشتمل على
 كلمة او وما شبهها وهو لا يستلزم تحقق التعبير الا ان يكون الاشكال من جهة نسبتهم وهو سهل
 مع ان وجهه ظاهر واماني الرابع فلانه ينبغي على ان ما عتبر من مفهوم احد هما مركلي وهو كما عتبره فان

التحقق ان الوضع في المرفوع عام والموضوع له خاص عنه كما هو الظاهر فلا يتحقق على هذا
 عنه باحد هاتين وجهين بل المراد على هذا من احد هاتين فالاو منه يتقدم عدم وجوبه في كل
 هذا والتحقيق ان الحق ان وضع المرفوع لما كان على الوجه المتقدم ومدلول او المرفوع على هذا الامر
 المتعلق بشيئين فاحد انشوطا ومثلا وجوب كل واحد من الامور المتقدمة دخول المرفوع وبيان
 اخرى كل واحد على وجه الدلية فان نسبة الامر بالتحقق بعد العطف وما ذكرنا، فغضاه وهو المتبادر
 منه فافاضوا بالجملة انصاف الافراد بالوجوب شيئا وعرنا قطعاً وجعل الواجب الامر الكلي الاتزان
 خلاف المفهوم فمما قطعاً فاندح اختلاف الواجب المعين والتخييري وما مر من ان الواجبات الصينية
 صكليات مخيرة في افرادها متطوِّرة فان الواجب على تقدير تعلق الامكان الطابع لا يرسى الى الافراد
 والافراد مقدّمات خارجة مع انها غير واجبة. كما هو العاقل قد يظن ان وجهه هو شيان فيجب
 من ظهره فساد سابير الاقوال مع ان القول بوجوب الجميع خلاف مقتضى القياس والكفاي باطل
 واما الاخبار ان فضيلان جدوا لاسيما ثانياً بها حيث ان كلا يتبره منه ما حاجة الى ذكر ما لهما ما عليه
 في امور الاول التخييري يتحقق فيما يتعلق الامر بمدلوله وان كان بغير لفظها ما يراد فيها
 فاذا قبل افضل احد هذين او واحد منهما فمقتضى اصطلاحها هو المصريح به في النهاية ومن الاواخر من
 خصه باذا تعلق باو ونحوها ولا وجه له فان المداد في التخييري على الامر المعنوي فكذلك ما يتوابعه في
 مدلول او بلز مهم ان يحصلوا ما يراد به ايضا خبرا الثاني انه ان اتي باحد افراد الخبر ينقطع الطلب
 والاثبات به او يغيره من الافراد يحتاج الى حجة وبدونها يحرم لو قصد الشرحه وبدونها يتبع حكم الاصل
 خلافاً للخبر واحد منهم يجوز الجميع معللان او بعد الايجاب يقتضي المنع من الخلو وبعد الاباحة يقتضي
 المنع من الجميع وفيه نظر الثالث لا اشكال في انصاف احد افراد الخبر بزيادة الثواب وقد انه
 وهو نوازنا الاشكال في انصاف احد هاتين الاستحباب فانكره سبب الاوامر كما هن بعض من تقدم عليه
 وجوزوا الاكثر وللادول عدم امكان تعلق الاستحباب بشي من افراد الواجب التخييري وفيه نظر فان
 الحق كما بان في جواز اجتماع الاحكام باختلاف المحببات فهنا لو قبل يكون الواجب التخييري الكلي
 لا يمكن استحباب احد الافراد غنياً يستحب اخباره ويجوز تركه لو لم يتصف بالوجوب على سبيل ما ولو
 قبل بكونه ككل واحد على وجه الدلية لا يمكن الاجتماع بكون الاستحباب نفسه وان وجوب ملاحظة
 الفساد كوجوب التخييري والاستحباب النفسي فلا منافاة اصلاً فظهر ان الاظهر هو القول الاخر ومن
 فرعه الاستحباب بما معه التخييري بينه وبين الاحجار وصلوة الجمعة على القول بالتخييري الى غير ذلك
 الرابع هل ينصف الواجب الخبر بالزيادة والنقصان خلاف والتحقيق ان لا يخفى اما ان يكون الزائد
 والنقص موجودين بوجود واحد ولا يتحقق الزيادة تدرجاً ولا على الثاني اما ان لا يعتبر فيه النية
 او يعتبر فالاول لا اشكال في جوازه فان الزائد فرد للواجب كالنقص ويتحقق الامتثال بهما من دون

فلو الثاني لا يمكن اتصافه بما فان بوجود الناقص يتحقق الاشتغال فهاضي الذي لا يجوز التحقق
 الاشتغال المتحقق لا يتحقق اتصافه بعدم الوجوب والثالث كالاول بل بانه لا يتحقق
 الاشتغال بينهما فان قلت الناقص لا يتحقق الاشتغال الزائد بالعكس والا لا يتم خلوه الفصل من النقص ويمكن
 ان يبق اذ المبحث هو اشتراط النسبة فتصفه بمطلوب صدق الاشتغال في حاشي على قصد الاشتغال فلو لم
 ينو في بقاء الامر احد هالم يمكن الاكتفاء به ولا يلزم خلوه الفصل عما يتوقف الامتال عليه وهو قصد
 الاشتغال وبذلك ظهر بطلان القول بالاتصاف مطلقا وبعدمه والتفصيل بين حصوله تدريجا وعدمه
 ومما يبين عدم الاشتغال لو لم يكن المأمور به او لا يما يتوقفه البنية ومن فروعها التحجير في النزع
 والتسميات في الركوع والسجود وفي غير ذلك من الاعمال والمسح والضم والامام في وجهه الى غير
 ذلك فكلما يخص الموضع والمضيح ياركان الامر باعتبار الزمان لان امانا يكون مطلقا غير مقيد
 به او مقيد وعلى الثاني اما زمانه مساطرا لعل او زيدا والاول يسمى مطلقا سواء اراد بدو او الاول الثاني
 موقتا والثالث مضيقا كصوم رمضان وزمانه مبادا او الرابع موسعا وزمانه ظروفا لا كلام في غير الموسع
 منها كما لا كلام في عدم جواز كون زيار الفصل اقل منه الا من يجوز التكليف بالاطلاق للزوم التكليف
 بالاطلاق لولا ذلك وليس منه ادراك كفة في الوقت فان المقصود منه ليس ايقاع اربع ركعات في زمان
 ركعة وفاقا وضروبة بل المقصود منه مسيئته لخلق الوجوب او فقاؤه وفوربة الاشتغال وتبعية ما يبعد
 الوقت لما قبله على الظاهر اما الموسع فالكلام في مقامين الاول في امكانه ووقوعه فاختلغاونه
 ففهم من جوزه وهو الاقوام وعليه المخطم ومنهم من انكره فهم من خص الوقت فيه بالاول وبين
 من خصه بالآخر ولو فعله في الاول كان جاوا بجرى تقديم غسل الجمعة وصلوة الليل ونحوها على
 الوقت وبين من جعل الوجوب مرابطا فان بقي بوصف الوجوب الى اخر الوقت كان مافصله واجبا والا
 فلا وهو المشهور عن الكرخي وربما نسب اليه اخر وهو انه لو ادرك المصلي اخر الوقت وهو على صفة
 التكليف كان مافصله مسطرا للفرض والا كان فرضا وثالث وهو ان الفصل تبين وجوبه باحد امرين
 اما بان يدخل اوبان يقصو وقته لاطلى امكانه مطلقا عدم اداء الفصل عنه بوجه عدم لزوم مفسدة عليه
 والقطع بان كان يتسلا في اجزاء الزمان في المصلحة بان يكون اوله ووسطه واخره متساويا فيا بل ضرورة
 لا يشوبه عار وبلا شك وعلى وقوعه شرعا ظواهر ذلك على ان كل جزء صالح لا يباع الفصل فيه من
 دون وجود صارف عنها فيكون ايقاعه في كل جزء امتالا للامر مع انه بمثابة الامر اذ تطبيق الفصل على
 مجموع الزمان او التكرار فيه او ايقاعه في جزء منه وبطلان الاولين وفاقا بين الاحير وانما حاله حال
 الواجب المطلق ولا يخالفه قصر طرف الفصل غالبا والاقتد بتقوى الموافقة كما لو كان مقدرا وعمر المكلف
 بعد تلقى واجب مطلق بمقدار موسع فالمطلوب فيه المهمة وابطاها في الطرف المحدود فكما لا يحمل
 تقضى الحكم بالمأهبة الواجب غير ان شرطها باعتبار الافراد كذلك هنا باعتبار المحل والزمان بل المطلوب

بإيجاد الكل في الطرف الثمين بمعنى إيقاعه في أحد أجزائه الوقت والتخير في الآخر
من قال في الواجب التخير بغير المفهوم الكلّي الاتزاع فهذا الظاهر هناك وهو أن الواجب
التخير كل واحد من الأفراد لا يكون نظيره فان تحقق الأمر الطبيعة لا الاختيار فلا يجوز حينئذ
الاختلاف ما قبل بين التخير في موضوعين فرفق من حيث كان متعلقه في الحصول الجزئي بالاختلاف المحقق
وقبائح فيه الجزئي المتعلق بالاختلاف ليس على ما ينبغي كما قبل بل الفرقان التخير هناك بين جزئيات
الفضل وهما في أجزاء الوقت واستدل بأن كل جزء من أجزاء الوقت ولو وقع الفضل فيه لكان جزءاً
بالإجماع وإنما يكون كذلك لو كان محصلاً للصحة الواجب وكان إيقاعه في كل وقت قائماً مقامه في غيره
من الأوقات فيكون وإيقاعه لولا أنه لم يمتد إلى ما هو ممتد إليه من غير ما إذا بقاؤه فيكون الفضل
واجباً دائماً وكلاهما باطلان بالإجماع وفيه ما لو أراد بدو به بدو القائل بأن كل جزء من الوقت يكون
جزءاً بأن الاتيان به آتياً بالماور به فهو المتنازع فيه ولو ادعى بدو به بدو القائل بأن كل جزء من الوقت يكون
أن يكون إيقاع الفضل في بعض الأجزاء عندنا بسقطه الفرض وفي آخره ١٠٠ فليكون أهم منه بين ما في
الاستدلال بأنه لو كان الوقت مسبباً للكان المصلي في غيره أمامه ١٠٠ فليعمل على وقته فلا يصح إقصاءه
عن وقته فيكون قابلاً فصص وكلاهما خلاف الإجماع وما استدلل من أنه لو اخص الوجوب بأول
الوقت لاستحقاق الذم بتأخيره إلى آخر الوقت كما يستحق بتأخيره عن الوقت ولا تنقث فائدة ضرب الوقت
لأن ما يصل بعده يكون قضاء كما يفضل فيه ولو اخص بآخره لم يحال من أن الفضل لو كان في أوله
فلا كما اختاروه وجب كون التبعة مطابقة له ومن تحريم الإذان والإقامة في أول الوقت لاختصاصهما
بالفراغ ومن عدم تادية الفرائض لو لم يودها إلا في أول الوقت ومن لزوم افضلية النقل من الفرض
فإن تقدم المضر بأفضل من تأخيرها لا يتم لالتزام الخصم باستحقاق العقاب بالتأخير ولا يمكن غيره فإن
بتأخير عن أول الوقت بترك الواجب يستحق العقاب إلا أنه يمكن أن يقول بالفعل لو ضل في آخر الوقت
للمرافعة أول الوقت رضوان الله وأخر الوقت فهو الله فيه بغير فرق الواجب الموسع والمضيق فظهر
فائدة ضرب الوقت كما يلزم موافقة التبعة كيف وهو يقول هذا من باب تقدم ذكره فلا يمكن أن يقول
بغير ذلك وأما لزوم تحريم الإذان والإقامة في أول الوقت فغير مسلم وأما لزوم عدم تادية
أو القضاء والتدوية مع أن المفهوم من اختصاصهما بالفراغ عدم جوازهما بالقيام لهما نوعاً لا اختصاصهما
بالتفريع الواجب مثلاً وكذا عدم تادية الفرائض فإن الخصم يقول بأن ما ضل في أول الوقت نقل بسقط
الفرض فإن أراد عدم التادية أصلاً فباطل وإن أراد ما قلناه فهو ملتزم به وكذا افضلية التدب فإن في
تقديم المضر بمسارعة إلى أداء الواجب فلذا إذا صار أفضل فلا يلزم منه جواز افضلية التدب من المضر
معلم ولو كان الكلام في مثله قطع فساد افضليته مع أن الشهيد قال الواجب أفضل من التدب غالباً مطلقاً
باختصاصه بمصلحة زائدة وللقدس ما يفرق إلى عدي يميل إذا ما اقترنت عليه وفيها نظر لقصور

الثاني من احوال الاول ولا فائدة ان امتناع اشتغال الذنب على مصلحة زيادة على مصلحة الواجب او سواه
 اجماع ومنه ما ذكره من كونه مفرضة فالمشقة مفرجة بين ولا مابين وبوجهه التخييل لولا ان المصلحة على امتنى
 لا ميعاد ^١ ولا فائدة ان امتنى على امتنى فظهرت العفة الى ثلث الكل او الى نصف الكل وللثاني
 ان ^٢ لا بد من الفصل في الواجب لاداءه الى جواز تركه فيخرج كونه واجباً اوج فاللازم صرف
 الامر الى جزء معين من الوقت اما الاول او الاخير لا يتقار القول بالوسط ولو ^٣ لا خبر لما خرج من
 المهلة بادائه في الاول وهو باطل اجماعاً فمعين الآخر جوابه عن الامتناع بعدم المناقاة بين الوجوب
 وسعة الوقت وما قبل من ادائه الى جواز تركه باطل فان الواجب باقاع الفعل في احد اجزاء الوقت فلو تركه
 ترك الواجب والا فلا ولم يتركه ^٤ وهو واضح جداً او اما عن التخصيص بالاول فلا احتمال كون
 الوقت ^٥ لا بد من الفصل في الواجب لاداءه الى جواز تركه في يخرج كونه واجباً اوج فاللازم صرف
 من اجل كونه مبدئياً ^٦ الى تقدير عدم جواز زيادة الوقت عن الفعل والا فلا اشكال
 اصلاً ولذا لانه لو كان واجباً ^٧ الاول لصلى بتأخيره لانه ترك الواجب لكن التالى باطل بالاجماع فكذا
 المقدم وقية ان الصبان يتأخرون ^٨ لا تتحل خلافاً فالاجماع مستوعب نعم يمكن ثبوت
 العفو بالفعل في اخر الوقت كما روينا بانه الصبان بالتأخير والمحجوب عن الرابع يظهر بامر اشارة
 هل للواجب الموسع بدل او لا على تقديره هل هو العزم او غيره اما الثاني فظاهرهم الاتفاق على ان
 البديل على تقدير ثبوته ليس بغير العزم وعليه حكمي الاجماع صريحاً بوجاهة كلامه وتعليلهم والكل على
 والماز تدراني وقية الكفاية واما الاول فانه قولان اظهرهما العدوم وفاقاً للمعظم للاصول ومنها عدم
 الدليل وخلو ادلة الموقفات عنه مع ظهور الحاجة وكون المقام مقام البيان بل الخطب والمواظب بأسرها
 مع ان الصادق في مثله التواتر وعدم دلالة الامر عليه لامادة ولا هيئة ولا مطابقة ولا تضام ولا التزاما
 لا بدنا بالحق الاضطر ولا بالمعنى الاخر وغير الاخير منها ظاهر واما الاخير فعدم مفسدة على تقدير
^٩ اصلاً واستدل بانه لو وجب العزم مسطاً التكليف بالفعل في الثاني لانه ان قام العزم مقامه كفى في
^{١٠} يقتضى الامر كما يقتضيه بطلان الكفاية والاقول قيل بان الامر دل على وجوب الفعل
 ومناقاة سعة الوقت مع الوجوب وانفصاله عن الذنب ادى الى وجوب العزم فلا يلزم ما ذكره التياوي
 ولا التكرار بل يكون العزم في الحقيقة بدلا عن التعبد بل لا بد لا عن اصل الفعل فلا يجوز ترك التعبد
 الا بالعزم على الفعل في الثاني وهكذا فاذا لم يجر التأخير وجب الفعل ولا يحكي العزم ومنه يتفصح
^{١١} من اخره هو انه لو كان العزم بدلا في اول الوقت حتى الثاني اما يجوز تأخير الفعل فيه او لا والثاني
 يقتضى خرق الاجماع الدال على جواز التأخير الى اخر الوقت واذا جاز التأخير فاما الى بدل او لا الى
 بدل والثاني المطلوب والاول يستلزم تعدد البديل بتعدد الازمنة وهو باطل فان البديل انما يجب على

حلي وجوب المبدل ليكون عمله جاريا بحري فعله والامراقتضى الوجوب في احدى امر اء هذا الوقت مرة
واحدة فيكون الوجهي كان وجوبه لو كان العزم بدلا لم يجز فعله مع القدرة على المبدل الاستحباب لا يدل على
مبدل لا شأ وهو من غير الاستحسان لكون المبدل اهم كسائر الوجوه الاستحباب وبان العزم من افضل الغلوب
ولم يمهدي في التسرع جعل افعال للغلوب بدلا عن الاتساع وفيه ان الواجبات اما قودية او غير قودية
والضم في غير القوديات يقول بالبدلية فابن جعل الاستحباب اجمع ان منهم من جعل هذا الغلب بدلا في
الصلوة للعاجز عن غيره واخر جعل التوبة بدلا عما لم يكن الاضال الواجبة حال الكفر الاصل وفيهما
نظر وبانه لو اخرج الصلوة عن اول الوقت مع الغفلة عن العزم كان عاصيا بترك الاصل وبدله واورد بعدم
العصيان لعدم تكليف التماسا ونظريه يمنع الغفلة عن الواجب قال والحق ان الغفلة عن العزم
صبرت الفعل معناه فتركه سبب ذاتي في العصيان والغفلة عن حق فيه نظر فان هذا ان لم يتعلق بغيره احد
يشيئين تخيرا وهذا ليس كذلك كما مر فان الامر يتعلق بالفعل ليس الا والدليل العقلي دل على وجوب
العزم اذا اراد التأخير عن اول الوقت فاذا غفل عنه ليس عليه الا الامر بالهمل فلم يخالفه فظهر عدم
العصيان كيف والمفروض الغفلة عن وجوب العزم على الفعل في ذاتي انحال على تقدير التأخير لا الغفلة
عن جواز التأخير فيكون الفعل على اعتقاده وسعالم يحصل بترك الفعل مخالفة واجب فان الواجب
ابتداء هو الفعل فلو اراد التأخير وجب العزم فاذا غفل عن وجوبه لم يتحقق مخالفه امر ولو فرض الغفلة
عن جواز التأخير ايضا لا ينفع فانه يصبر مشترك الورود فانه يدخل في الواجب احد شيء محكما شرعا جامع
لزوم متابعة اعتقاده على الظاهر مخالفة ثم انكشف فساد ولا يربطه بالمقام ومنه بل مامر ايضا بين
ما في اخر من ان انقطع بان من صلى الظهر مثلا في اثناء الوقت كان ممثلا بامر به وليس ذلك الا لكون
الماتى به صلوة مخصوصا لا لكونه بدلا عن العزم ولو كان القول بالبدلية صحيحا كان الامثال لسبب
كوفائده لا وما قبل ثبوت البدلية لا يقتضى قضاء الفعل من جهة ما منظور فيه فانه لم يدع اعتبار القصد
بل القطع بعدم كونه بدلا فلا مداخلية للجواب به وبان العزم على الفعل من احكام الايمان فثبت مع
ثبوته وينتقي مع اتقائه فهو واجب معط ولذا كان واجبا قبل الوقت وفيه ان اصراف شيء بنوع من
الوجوب لا ينافي اتصافه بنوع اخر منه كوجوب الفعل لنفسه ولغيره على قول مع ان القول بلفظ العزم
على الفعل من احكام الايمان ان ارد ان يعدمه يخرج من الايمان مكللا بل لو خرج على تركه لم يخرج
هت وان ارد به ان بالايمان يجب العزم فيه يمكن ان يمنع وبقي الواجب عليه ان لا يعزم على التوك
والتردد واسطة وتوهم عدمها غفلة وفي المعالم حكى الوقف في وجوبه عن بعض اصحاب وقال وله
وجه بل لو استلزمه الايمان بلزم ان يكون الواجب العزم او اخرج نفسه عن شرايط التكليف فعا يمكن
فيكني له ان لا يعزم بان يقول مثلا اني لا اخرج في عمري ابدا ولا اسوم شهر رمضان ولا اتقي زوجه
كك بان اهب مالي كلها املا لان لا استطع واسافر كل رمضان يدخل على ولا ازوج ونحو ذلك

فبكون الواجب عليه الامر بمحصل له بدل اخر مع انه قبل لم يقبل به احد نعم الاعتقاد بوجوب الواجب من
 لوازم الابعاد وجهه محام عنه وللموجب ان تارك المأمور به في الحال مع عدم التعرض له في المستقبل
 معترضا روي ان رض عنه حرام وتركه حرام واجب وهو ما بالنقل لا يبدله ولا يخرج من الانحصار
 الدنيا به انه بدو حلو تركه عن بدل في العادة ولا ان يخرج من الوجوب ولو لم تساو به قبل الوقت
 وروي ان بدل الواجب عن م على الحرام في الزمان على الحرام في الزمان على م: الواجب حرام في
 م على مصل الواجب لعدم انفكاك المكلف من فدين الزمان بمقتضى ابعاده ما وجب الاخر
 وادرك الفعل في اول الوقت او وسطه من غير بدل لم ينصل عن التسبب فلا بد من ايجاب
 البديل لم يتصور وليس هو غير الزمان اما حاقا ولانه ثبت في النقل والعزم حكم خصال الكفارة وهو انما لو تاتي
 بالبدل لم يتصور وليس هو غير الزمان اما حاقا ولانه ثبت في النقل والعزم حكم خصال الكفارة وهو انما لو تاتي
 صدق الاعراض بمجرد التارك في الحال وعدم التعرض في المال لوجود الواسطة وهو واضح وعن الثاني بانه
 ان اراد غاوت تركه في الظاهر البديل فكلما كان البديل من جنسه كان له باقتدار المكلف مع كون اعتقاده
 متبعا له وان اراد دخوله تركه عنه الواجب فمسلّم ولا يفتح لكون الواجب على هذا اخصافي الواقع
 وبالمصلحة في الجزء الاخير تبين الفعل من غير بدل غاية الامر عدم علمه بالصيق حمله معذور افي الترك
 علمه بتحقيق مناقاة نظير ذلك لو فرض سبق الوقت في الواجب الموسع مع عدم علم المكلف به على وجه
 يكون معد ووافاقضى الوقت فلا يكون له بدل ويجوز له تركه مع عدم الانتم فهو غلط بين الواقع والظاهر
 ووقع الانتم بالعدو وغيره وغيره يرتبط بالمدى هذا اكمله على تقدير تسليم البديل والا فالواجب في
 الموسع هو الامر الكلي ولا بد له اصالا وعن الثالث بالمنع من التساوي في الوقت وقيله فان الفعل قبل
 الوقت يجوز تركه سلم بخلاف ما بعده فانه ليس كل لوجوب الفعل فيه تخيير على احد الوجهين فبكون
 جواز تركه في الوقت على احد التقديرين من بدل من جنسه وعلى الاخر الواجب الكلي والتخيير على
 الرابع بان عدم التعرض على الفعل والتارك قبل زمان الفعل ليس عزم على ترك الفعل فلم يتحقق عزم
 على ترك الواجب حتى يصير عزم على امر اجمع ان الشاهد قال في قواعد لا يؤمر بتركه المنصبة عقابا ولا
 ذما لم يثبت بسبب ما هو مما ثبت في الاخبار الصغرى كما بان في تحققة وعن الخامس ظاهر بان فان الانفصال
 لا يبدل المثال تحققة كما بان في حصول على ان جواز الترك لم يثبت في الواجب حتى يحتاج الى بدل فان
 الواجب الكلي والخصوصات خارجة عنه فالواجب ايجاد المهمة في جزء من الوقت وهو لم يترك واذا تركه
 لم تنفك عنه العقاب مع اجتماع شرطا التكليف وعن السادس بالمنع من ثبوت حكم الخصال بين الفعل
 والامر فكف واحد ما بطل الامر دون الاخر بل بالمنع من وجوب التعرض لمطل كما ظهر مما مر ولا يشترط
 في ذلك التأخير العلم بالبقاء والا لارتفع التوسع ولزم خلاف المفروض على ان الظن قائم مقام العلم فيما
 لا يمكن تحصيله فيه اجماعا كما هو المحكى عن جماعة قبل هو المصل هنا لو ظن بالمساق في جزء من الوقت

او بعدم التمكن من المأمور به قبله لوجب تقديمه عليه ولا يجوز تأخير عنه فان اشتغال الذمة بشئ آخر
تحصيل البرائة الدينية لزوم الاطاعة والامتثال عليه ما فصلنا من استفاضة نقل الحقائق على البصائر
على تركه فلتحذر من تركه ومخروج الواجب عن كونه واجبا لولا الجواز تركه لمطل ما ان المحذور قد يخدم امكان
العلم وتأخير الفعل عن وقته المصروب له فان المدد او على الظن كما عرفت وقد خالفوا استدلاله بانه
ترك الواجب من غير بدل وهو الغرم لفعله ثابتا وفيه نظر لو ظهر خلاف ظنه في المضمان اقوال ثالثها
التوقف الاول انه مكلف بالعمل بالظن وقد خالفه فصار عاصيا كما لو اتى امره بمطلة الأجنبية او شرب
خللا بمطلة الخمر او قتل رجلا ظن انه بريء فظهر انه قاتل ابيه وفيه نظر فان وجوب اعتبار الظن انما ثبت من
باب المقدمة فمخالفة لا يستحق انما او انما الاثم على ترك المأمور به والمفروض عدمه نعم لو ثبت وجوبه
شراييم والاصل عدمه وكذا الحكم في غيره وقمته مخالفة المجهول والمقتل ظنه في واجب قبله كما انكشف
خلافه في وجه فاذا انظر العدم وبما رزقه بالنظر المتعارف مع جوابه وعلى هذا اهل اداء القضاء فيه
خلاف بين الناس لكن الاول اقوى ببقاء الوقت وكون الاعتقاد من اتالا موهوبا ولا في حكمه فانكشف
فساده رفع حكمه كما لو ظن قبل الوقت وقتا او الشئ باقى على نجاته او طهارته او شخصافها او كتابا
من فقه او الفقه باقيا على قنواؤه وعداته او فقهاته الى غير ذلك وانكشف خلافه وللغول الاخر وقوع
الفعل بعد وقته المعين بحسب ظنه فيكون قضاء وهو فاسد فان الالفاظ موضوعة للمعاني الواقعة فما
حدده الشارع لمن الوقت امر واقعي والمفروض بقاءه وانما اعتبر الظن لتحصيل البرائة قبل الحکم
به لم يكن من باب تعليل الحكم بالامم بل بالوصف فاذا زال وهو ظن ولومات المكلف في اثناء الوقت
مع ظن السلامة لم يمس بفساد الحجة بل بفساد الحجة والاضدي بين ما كان وقته العدم وما يكون محددا في
الاول حكما بالصبيان دون الثاني للزوم مخروجه عن الوجوب لولا بخلاف الوقت فانه يجوز التأخير
فيه الى تصديق الوقت وتعين الوجوب ولا جاد البهائي حيث حده بحكمه كونهما من باب واحد مع ان
العقاب مخالف للعدل ومستلزم للظلم والفتح وفرع بعضهم على توسيع الوقت والتحجير فيه التحجير في
لوازمه بدلالة الاشارة وبني عليه عدم امكان التسك باستصحاب ما يلزم المكلف في اول الوقت في
جزء اخر فان المكلف في اول الظهر مثلا مكلف بصلوة الظهر على الغول باعتبار حال الوجوب في
الفصر في السفر لا يمكن التسك بالاستصحاب لذلك مع امكان المخالفة في نفس الامر بالفصر والانتام
والصلوة بالتيمة والوضوء والنفل وصلوة الخوف وصلوة المرض وغير ذلك فتحجير المكلف في ابقائها
في هذه الاجزاء تحجير في لوازمها وفيه منع فان اقصى ما يمكن ان يقال ان توسيع الوقت وابطاح السفر
مثلا يستلزم ذلك وهو بمنزلة عن التحقيق فان عموم الفصر لم يثبت في السفر فلو قلنا بابطاح السفر
والتحجير في الوقت امكن الشك في عموم الفصر للصلوة يقال بدخول الوقت صح له اتمام الصلوة في الحضر
فيستحب ومنه يقال في عكسه ولا داعي له فيهما ولذا استد به في الاول من قال بحجته ولم يجب

عنه أحد من خالف في الحكم وقال بجحيتها الإجماع ونسب الدليل قبا الجدة في كلامهم ثم إن ما ذكره
 لا يستلزم كون النذر متخولا بطلاق الصلوة اختبارا بالأصطر اربا أصلا أو شرطان أصلي مانت احتمال
 اشتغال الذمعة بصلوة الأصطر اربا أصلا أو شرطان أصلي مانت احتمال اشتغال الذمعة بصلوة الأصطر اربا
 مشروط بعدم الذمعة فالتمييز غير مسلم ولذا الوجه أو قل بعدم القبح من الاختيارى منها لا يجوز
 تأخيرها نعم لو ثبت بانك تحصيل اسباب اقسام من الصلوة مع عموم اقتضاء الاسباب لها لو كون الوقت موسعا
 ثم ما ذكره ومنه الصلوة بالوضوء والفضل من الجنابة في وجهه وليس غير معه لا ذكر منه ومع ذلك ليس
 هذا من فروع مطلق التوسع بل ولا من فروع توسع الصلوة وانما هو من فروع التخيير والموسع لو كان
 منه فترع عليه من تلك الجهة ولا دلالة الاشارة لوقت كقولها مقصود مرة على ما ذكره
 وهي ليست كات اشارة الامر بالتأخير بل هي اشارة الى انما لا يقتضى فعله بعد وقته كما ان
 الامر بالقضاء لا يقتضى فعله في الوقت ومما يجدي هذا ذكر مقدمه وهي ان الفضل الموقت قد يوصف
 بكونه اداء وقضاء واحدة وتقديمه كالتخييل الا ان الضد انكر وقوع الاخير من غير نفل خلاف
 وتلافاه بالقبول ثم يفهم معللا بانك انه الى تقديم المسب على السبب ومقتضاها من تقديم الزكاة بانها
 جعل ملك النصاب الذي هو جزء سببها قائما مقامه وحصل وقته لذلك موسعا والاول مردود بان حلال
 الشرايع معرفات والثاني بكونه محكما والحق ثبوته عندنا بالنصوص في مواضع منها فصل الجمعة وصلوة
 الليل وصلوة البومة مع نفل دخول الوقت في الضم اذ اوقع بعضها في وجهه وذكوة الفطرة والمال
 على قول واما الثلاثة الاخر فلا كلام في وقوعها واما النسبة بينهما فالاول منها ثباتان وفاقا واما الثالث
 فقد اختلف فيه في النهاية ولا استبعاد في اجتماع الاعادة والقضاء في فعل واحد اذ لم يلحظ في الاعادة
 الفضل في الوقت ولا في اجتماع الاعادة والاداء في فعل واحد اذ لم يلحظ في الاداء الاولى فتكون النسبة
 بين الاعادة وكل منهما عموم من وجه ومنهم من جعل النسبة بين الثلاثة ثباتا ونسب ذلك التقاربي
 المور ظاهر كلام المتقدمين والمتأخرين الا الضد في حيث عد الاعادة من الاداء وقد سفسه اليه العلامة
 في تقديمه والغزالي والخمزي واصله الاظهر وحكي المازنداني الاتفاق على ان ما نفل بعد الوقت
 لتدارك نقص فيه لا يثبت قضاء ولا اعادة وقبه نظرم الاعادة هل هي الانسان بالفعل بعد الانسان
 بالماور به مع الاخلاص به شرطا او شرط ان يكون أهم الاظهر الاول للتبادر والمحكي عن بعضهم الثاني كما
 يطلق على ما قلناه المنفردة ثانيا جافة وليس بشيء فانه استعمال لغوي عطف او شرعي مجازي ولا فرق
 في الجمع بين الواجب والندب واسماء الثلاثة الأخيرة وما يروى من كلام ثلة بالاختصاص بالاول كما
 يروى من كلام بعضهم بخلاف كالزبد وهو المحكي عن صريح بعضهم ولا وجه لتقدم الاشتراك
 المتعوي في مثله على الجواز بل هو المفهوم منها واضعف منه التفصيل بين الاداء بالتعميم والقضاء
 بالتخصيص بل هو محكم محض ثم لو ادرك من الوقت فعد ادركته نفل الصلوة فاداء وقضاء اداء

وقضاء اقوال اظهرها الاول للاجماع كفاي اختلاف والنصوص الخيرة قاصرة هاندا العمل ودلالة بعدم
القول بالفصل والغرب فيها مع م التمهيد نعم لولا ما كان الثاني اظهر خروج الصلوة بذلك عن
الوقت وعدم جوازها ولو ركنية فيه فان ما دل على التوقيت لم يعم مثله لم يدل على توقفها وقوع فيه
الركعة لها فبذلك ظهر الفساد القولين ومع ذلك لا ينصرف اليه الاطلاق وبشرط ان الصلوات ثم هل
يشترى صدق القضاء تعلق الاداء او لا قولان وظاهر النهاية التوقف والوسطا . فان مدار صدق
القضاء على صدق القوت وهو يتحقق بدون تعلق الحكم فراكما انما لو ادعى . فاعلى او سوى احد عن
صلوة فيصدق عليه فانما فاته عنه بخلاف الجنون المستر او الطفل الغير المميز من فاته لا يصدق عليه
انه فاته حملونه كما انهم يخل احد من المتولين والاعتناء من معاملة او حمل له مانع عنها يصدق عليه
انه فاته عنه وبها بخلاف ما لو كان فقيرا فانه لا
صدق القوت وهو يصدق بدون تعلق الوجوب
القضاء حقيقة فيها فان والم يجب لمقت كالتالي لعدم وجه له
قطعا ويرتبط عليه ما يثبت الحقيقة الشرعية وعدمه الا ان من بعض
وليس كذلك ولا فارق بينهما وبين الاداء وفي التنفيذ وان وقع الاستعمال منه الا ان اداة
المعنى اللغوي منه قائم ولا ينافي ما ذكرنا ما ذكره الشهيد من ان القضاء يطلق على ما روي وعلى الانسان
بالفعل وعلى استدراك ما تعين وقته اما لا شرع فيه كالاكتفاء او بوجوبه فهو باكتافه اذا
انقضى وعلى ما وقع مخالف البعض الاصاع المعتبرة به كما سبق فيمن ادرك ركعتين مع الامام بقضى ركعتين
بعد التسليم وفي السجدة والتشهد بقضى بعد التسليم وعلى ما كان بصورة القضاء المصطلح عليه ومنه
قولهم في الجمعة بقضى ظهر فان ذلك استعمال واهم وكلا مانعها وحقيقة فيه واذا قد تحقق ذلك فنقول
لنا على الاول عدم الدلالة لمطابقة ولا تضامنا ولا التزاما الاول ظاهر اما الثاني فلان المفهوم من
الامر بالموت كصل يوم الخميس انما هو الامر بايقاعها فيه وهو متى بسط لا تركيب فيه لان بدله
الامر به وبالضيق قطع وبالجملته متعلق الارادة امر بسط احالي لا امر ان فلا يكون الدلالة على
تضمنا به من دفع ما قاله المضدي
اداء ولا كاتساواه ان الخصم ان يقول بان ادعى انه امر بالصلوة وبايقاعها في يوم الخميس فله
فيه الذي به كمال المأمور به في الوجوب مع نفس فيه فلا يلزم اقتضاء خصوص الجمعة ولا كونه اداء
ولا كونه اداء فان ما ذكره من تحليلات العقل لا من قضيات الخطاب والامر مع ان المدار في الدلالات
ليس على ذلك بل على المفاهيم العرفية وهو خارج عنها قطعاً اما الثالث فلان تعلق الحكم بشيء في
زمان لا يستلزم تعلقه به فيما بعده ولا يقابله لاعرفا ولا لاهلا ولا لشرعا ولا حصول مصلحة فيه حصولها
فيما بعده او ما قبله كذلك ومنه الكلام في المكان والمفعول به والتعريف نحوها وعلى الثاني ان القضاء

أهم مما يتعلق حكمه بالأداء كالمرفق يكون حكم أحدهما مدفوعاً عن الآخر بالأصول وقوله تشير بما عرّفها
 وإيضاً لا يقتضي الآخر بالأداء أو القضاء الآخر لكان مقتضياً للتخيير ولكنا نساوينا بين الأداتين ولزم
 عدم الاختلاف بين التخيير والتأخير والوقت في العصيان لعدم نقل احتمال فهم الترتيب والاختلاف
 منه ولو أجد ما مر من الضدي وضم إليه المسور واجتناب الأول لما مر فلا يجدي ضم الثاني ولا استحباب
 الاشتغال واستدلي على الأول بعدم الفرق بين السابق على الوقت واللاحق فكما لا يدل على الأول
 لا يدل على الثاني قضاء للتسوية وبأن الأول أمر الشرع تارة يستعقب القضاء وأخرى لا يستعقبه فلا
 أشعار للأمر الدال على الأمر بالأخص وبأن إيجاب القضاء كتابه ومسته يقتضيه والألزم التأكيد
 والتأسيس أولى منه وفي الكل نظر لمنع التسوية وعدم دلالة الاستتباع وعدمه لاحتمال كون أحدهما
 بالذليل وبأن التأكيد بما يرتكب تقواً لله وأمانته والعجيب من الضدي بحيث بنى المسئلة على أن
 التركيب الجنس والفصل وتمايزهما هل في العقل أو الخارج مع أن المقام ليس من قطعاً مخرج الفيد من
 المفيد في الخارج والزمان عن مهمة المأثور به ولو أريد التطبير فقد عرفت ما فيه على أن محلبة تركيب
 الجنس والفصل وتمايزهما ما لا يشوبه شك وريب والألم يصح الحمل به وهو وضع الأعماس عن الجميع
 المحبة الظاهر ولا ريب أن الظاهر إرادة الخصوصية والاجتماع وإن قلنا بتعدد هما فلا يفرق بين أن
 يقول بالوحدة أو التعدد نعم على التقدير الثاني يمكن توهم جريان قاعدة المسورة وبديعه أنه يتم
 لو كان المدلول مركباً لا أن يكون من باب الشروط والمشروط وهذا يحتمل أن يكون غرض الأمر المطلق
 بشرط حصول الفيد معه ومنه بأن أنه لو سلم التركيب لا ينحصر إتمام المبني عليه على أحد التقديرين على
 التمسك باستصحاب الاشتغال بحمل التكليف بل يتم بهما القاعدة المشار إليها وبأن إيجاب المركب يستلزم
 إيجاب مفرداته وإن كان فيه نظر وما مر ندفع ما قبل رد على الضدي أن مجرد تمايز الجنس والفصل
 في الخارج لا يجدي في كون القضاء بالقرض الأول إلا إذا ثبت جواز انفكاك أحدهما عن الآخر ومجرد
 التمايز في الوجود الخارج لا يوجب الانفكاك لأن في جريان القاعدة كفاية في ذلك فهاتم مراعاة
 ومن كلامه السابق يظهر أن المقصود مع ما بني عليه ليس ما تكفل بإثبات تمام المطلوب بنى ما ينشأ منه
 المطلوب وإن توقف إتمامه على أمر آخر كما اعترف به هذا المورد حيث بني إتمام ما ذكره على استحباب
 الاشتغال ومن هذا يظهر بطلان ما أورد عليه من أن كون المطلق والمفد شبيهاً في الخارج لا يقتضي
 كون القضاء بالقرض الأول ولا ينافي كونه بفرض جديد لاحتمال أن يكون غرض الأمر أنهما اعتصما
 فمع انتهاء أحدهما ينتفي الاجتماع وعلى أي حال أصل الحكم ظو الخالف مكابر وله في الثاني ما مر وفي
 الأول بعد ما سمعت الاستحباب فإنه كان قبل خروج الوقت وإيجاب فكان باقياً وأنه لو لم يكن موجبا
 للقضاء لكان إيجاب القضاء بخلاف الظاهر أن المطلوب بالأمر هو الفعل لا غيره وليس الزمان مطلوباً
 إلا لميلس من قبل المكلف وإنما وقع ذلك ضرورة كونه مظهراً للفعل وأنه لو لم يطرأ وجوب الفعل بخروج

الوقت لسقط الاثم لانه من احكام وجوب القفل وان الزمان عطف من ضروريات المأمور به فهو بمنزلة
فيه فلا يورث اختلافا في سقوطه وان الوقت كاجل الدين فكما لا يسقط الثاني فانما يجوز في الاول وانه
لو وجب القضاء بما لا يخلو من كذا لانه امر بالقفل في الوقت لا بعده وان الخطاب الوجوب القضاء
فلا بد من مقتضى الاصل عدمها سوى الامر الاول وان الخطاب في الامر القضاء على قفل بوثوق
القفل في وقته فيعمل فيه عليه وبرود على الاول ان من شرط ابطال الاستصحاب بطلان الموضوع وهو مفقود
هنا فان المفروض كون الامر متعلق بشيء في وقت معين ففي غيره لا موضوع حتى يفي الحكم ومثله الحكم
في البعض بعد الخمسة وفي النفاذ بعد ايامه وهكذا وعلى الثاني ان الامر لا يقتضي القضاء ولا عدمه
فلا يلزم من ثبوته خلاف ظاهره مع انه لو شككنا في الاقتضاء لكفي ولا يلزم منه ما ذكره وعلى الثالث
ككونه خلاف القرض ولا ينافي عدم كون الوقت من فعل المكلف كون الوقت قد اوثر طاقى المصلحة
وانما اتعلق الامر بايقاع القفل فيه وخصوص الوقت المأخوذ فيه ليس من ضروريات وجوده ولو كان
اعتباره من هذا الباب لم يختلف الحكم في التأخير بل التقديم وعلى الرابع انه ان لو اد بسقوط الاثم بخروج
الوقت ما استقر قبله فلا وجه له حصول الخالفة في المأمور به وان اراد انه يستغرق كما لو ترك المأمور به
لعدمه فلم يكن خطاب حتى يرتفع وان اراد الاثم المتعلق بالقضاء فاذا لم يكن امر فلا عتاب على تركه بل وبما
يتعلق فعله كما لو فعله بدون امر اخر لاجل كونه قضاء واقامه عدمه وعلى الخامس ان اعتبار الزمان
في الوقت ليس من باب كونه من ضروريات المأمور به ولا يجوز التقديم عليه بل اعتباره من باب التقدمة
فال مطلوب مفيد فلا يمكن ايقاعه في غيره مع انه يرجع الى الثالث في الحقيقة فلا يكون دليلا اخر وعلى
السادس كونه قياسا مع الفارق حيث ان اعتبار الزمان فيه لتوقيت ايقاع القفل فيما بعده وان حاز تقديمه
بالمحموى مع ان عدمه مدخلية الزمان في مصلحة القفل فيه معلوم بخلاف ما كتبه فانه من التعديلات التي
لا يلزم للعقل اليها فلا يمكن التمدى فيها بل يكفي فيها على مورد الثبوت وعلى السابع ان القضاء ما يكون
استدرا كالمفادات وهو المفروض ثبوته فلا مدخلية له بالامر الاول ولا بالثاني وعلى الثامن ان الاصل
معارض بعدم وضع الامر لما يقتضي الامر بالقضاء ولم يثبت خلافه مع ان القضاء لم يثبت في محل مسلم
بين الفريقين الاول وله دليل وغيره لا يمدى وعلى التاسع تقديم اصل البرائة على مثله فانه حجة شرعية
لا يخرج منه الا بجهة ولم يثبت حجية هذا الظن هنا على ان في افادة الظن بعد ثبوت اختلاف حكم
المقالات شرعا كبراجد اشكاله بين ما فيها ذكره التوحي من ان التبع يورث الظن بنبوت القضاء في
كل موقت اذا كان واجبا لا مند وبالا لا يكاد يوجد في الاحكام ما يتعلق به الامر في وقت الا وثبت
الامر بقضاءه على تقدير ثبوته غير صلوة العدين والجمعة ونحوها فالظن يحكم بلز منشاء تعلقي الامر بالجدد
هو الامر الاول وان الحاق الفرد المحتمل بالاعم الاغلب بوجبه ولذا استشكل هو نفسه فيها مع انها
دليل واحد فلا يفيى عدمه فثبت ان مدادها هو على اعم الاغلب وينتفع على الحكمين بل على

جميع ما هو مرفوع شئ منها قضاء العبادات والحكم في الاجارة الموقوفة والوكالة الموقوفة فيما ينصلها من
 العبادات في المرفوع والإطاعات لو أتى بالعمل بعد الوقت أو كان آخره على نحو ما هو من غير ان يصل
 بالخير مع فقد ان المكافؤ والسدد لا يعطى او علمه الى غير ذلك ثم ماسر بين ان نفي الاداء لا
 يقتضى نفي القضاء ولا نفي القضاء في الاداء واذا امر بالقضاء او الاعادة ترك شئ في المامور به او
 زيادته يفتقر فيها المامور به لما هو مرفوع في مفهومهما شرعا فان القضاء استدراك لما فات كما ان الاعادة
 هي الفعل نائبا عما فتل في الاول كما امر يجب حل كل على ما هو الموضوع له شرعا وعلى تقدير عدم ثبوت
 الحقيقة الشرعية لا ريب في ذلك فيما هو المصدرة في ثبوت الاحكام وهو اخص العبادات و احتمال التسدد
 في الاعادة خلاف مدلول اللفظ واما نفي الاعادة والقضاء فيمعدّل الاول على الصحة لاستلزامه رفع
 الامر واحتمال كون الفعل الاول مسقطا لا يكون مامورا به خلاف الاصل والظاهر دون الثاني لكونه
 اهم نعم ان كان له قضاء ونفاه يقتضي مرفوع الجميع في الاخبار كثيرة اشارة الامر بالشيء بشرط
 وجوده شئ ليس امرا بذلك الشئ بل خلاف تحفظه ونظرا مستغضا ووجه ظاهره واما اذا كان مطلعا
 قبل الامر به يستلزم الامر بالانتم اليه بوجه مطلق وفي وجهه ولا خلاف وتحفظه يتم بتحقيق امور
 الاول ان الواجب بالاضافة الى كمال واحد مما لا يتم الا به اما مطلق ومنجز وهو لا يتوقف وجوبه
 عليه او مشروط ومعلق وقد يسمى مفدا وهو ما يتوقف وجوبه عليه ولا يوجد واجب مطلق الا وهو
 مفيد من جهة اخرى كما لا يوجد واجب مفيد الا وهو مطلق فكذلك لا واجب الا انه لا يقل مفيد بالبلوغ
 والعقل والقدرة كما انه لا واجب الا انه مطلق بالاضافة الى السمي في تحصيله فكذلك واجب مطلق
 مفيد وبالعكس الا ان الحلق الواجب على الشرط قبل تحقق شرط وجوبه مجاز باعتبار ما يقول اليه
 فان اطلاق المشتق على ما سلف مجاز كما امر في جملة فلا حاجة الى تفيد الواجب بالمطلق كما في كلام من
 عبر عن العنوان بان ما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب الا ان يدهى ان لفظ الواجب في الاصطلاح
 قد يجرد عن المعنى المحدى وصار حقيقة فيما تنطق به الخطاب في الجملة كما جرح اليه بعضهم وفيه شك
 وكذا الحاجة الى زيادة وكان مفدورا كما في كلام بعض ائمة فان الواجب بالنسبة الى الفرد مشروط
 لا مطلق الا ان يفسر المطلق بالمفد في اللفظ فيصح فمنهم من عرف الواجب المطلق بالثبوت وجوبه
 بما يتوقف عليه وجوده من حيث هو كذا والمفد بما يتوقف عليه وجوده من حيث هو كذا
 ولو اريد فيه ما قيد المحبة بان يقال ولو كان في المادة او في نظر الامر لكان حسنا لعدم الحاجة الى
 الاول لانفاق الذهن اليه في مثله دون التصريح به ولذا استقرت طريقة المتأخرين على الاكتفاء به
 في الحد وفيما يختلف بالاعتبار والحاجة الى الثاني لانقسام مقدمة الواجب المطلق الى ما يتوقف عليه
 وجوده كما يجاز الفرد لتحصيل الكلّي او سمته كالطهارة للصلاة على الاقوي والطهارة بوجوده كالطهارة
 بكل من المشتهين بالمضاف والجميع بين الموضوع والتميم مع انقلاب احدهما الا انه يمكن ارجاع الاخبار

الى مقدمة الوجود لثباته وجوب تحصيل العلم كما يمكن ارجاع ثابته اليه على القول بكونه انطوائيا
 الصاحبة اسامي للمصنف الا انه لا يتم علم بل في وجهه كالاول واورد على المحققين بانه لا ينبغي ان ينافي ما
 اذ لم يستبره فيما قبله هو الوجوب فبما انبأ في الاطلاق والتفصيل كونه مما يتوقف عليه وجود الواجب بل
 هو اعم وهو ظاهر فستأخذ على ما ذكره ينتقض الاول عكسا على وجهه ومنع على آخره الثاني عكسا على
 الوجهين ووضح بانه ان اردت في التعريف الاول ما لم يفيد وجوبه مما يتوقف عليه وجوده انه كان
 ذلك الشيء موقوفا عليه ولم يفيد الوجوب به فلم يكن التعريف جامعا لانه اذا كان شئ غير مفيد
 وجوبه بشيء ولم يكن هذا الشيء موقوفا عليه له فهو مطلق بالنسبة اليه مع انه لا يصدق عليه تعريفه
 على هذا التدبير ومن ارد ان المطلق بالنسبة الى شئ ما يصدق عليه هذا المعنى بالنسبة اليه وذلك
 اما ان لم يفيد به سواء كان موقوفا عليه او لا او قد به لكن لم يكن ذلك الشيء موقوفا عليه فلم يكن
 ما نال ان لا اذا كان شئ مفيد بالنسبة الى شئ لم يكن هو موقوفا عليه بل يصدق عليه هذا التعريف مع
 انه ليس بمطلق بل هو من المفيد قطعاً اما التعريف الثاني فالوجهان فيه يرجع الى معنى واحد وعلى
 الوجهين لم يكن التعريف جامعا لانه اذا كان شئ مفيد اجماله يتوقف وجوده عليه فهو مفيد البته مع
 انه لا يصدق عليه التعريف وهو ظاهر وفيه نظر فان المقصود من الاطلاق والتفصيل بالنسبة الى المقدمة
 بل هو اصطلاح منهم فلا ينتقض الاول حانهم تصمم الوجود لازم كسائر الثاني ان الامر ظاهر في
 الاطلاق دون الاشتراط للتبادر والتفهم من القول بالامور الامتثال باحتمال الاشتراط قد يقع احتمال
 التفصيل بالاصل بل ينافاه له المحكمة ايضا خلافا للسيد في غير السبب يجعله مشتركاً بينهما ثم لا على
 الاستعمال وقد عرفت الجواب عنه من اذ من كونه اعم ولا سيما اذا تردد بين الاشتراك والمجاز وفي
 الاستثناء ما لا يلزمه مما لو ثبت الواجب شرط في وجوده ان يتوقف في كونه شرط الوجوب او الوجود
 بحسب الاجتهاد وبحسب الصل يلزمه ان يجعله شرط الوجوب للاصول من دون معارض ولما في
 الذكر في مقال ما ذكر علم الاشتراط المطلق الوجوب وعلب في الاستعمال فصار حجة عرفة وفيه نظر
 الثالث انه انما ينبغي ان يثبت التزاع في الدلالة نقباء انبأ على دلالة الخطاب او العقل بشرط يتعلق
 الخطاب او الاول فعمدة الثاني سواء كان كاشفا عن الارادة او الاعتقاد فان الخطاب لو لم يودثر في
 الاثبات اصلا لا يصح العنوان بوجه وهو ظاهر واما الواز في كفي في اثبات الاصل المذكور مدخلية الخطاب
 وان لم يكن مستغلا في الافادة وهو ايضا ظاهر وعلى تقديره فلا يخجل ان استاده اليه اما لكونه مثبته
 ولو بدلالة الالتزام العرفية الكاشفة عن ارادة الامر وحجته ظاهرة لا بد واجه تحت الطواهر العرفية
 فيشمله ما دل على حجتها او لا بل بلا حلة مقدمة خارجة يكون حجة سواء كانت حقا طاعما او نظا يكون
 حجة وبلز مهمما المدعى سواء كان عن باب الكشف عن الاعتقاد او الارادة لكون مثله حجة شرعية قطعاً
 فان المفدتين ان كانتا حجتين فيما يترب عليهما يكون حجة اما لكشف عن الارادة والفصد من الخطاب

فمن غلبه من الاعتقاد فانه على هذه التدبير اما ان يكون له خالصا او مضمنا لا يميل الى اليمين
والاخرى من الشارح قسمين الاول وجوبه لا يميل الى ان يرد الشارح مقتضاه من جهة
خلافة الاول لا بد من الاخير من لزوم القيمة على الحكم باودة الضيق او الى ما عليه فمبين
في ذلك انه على بدل الى اخره العقل ولكن بشرط اقدانه تعلق الامر بدى المقدمة فهو حجة
على كماله وعلى التثبت اثبات الجزئية وكما اننا نلاحظه في ان ذلك ان ما في بعض
الاوسر كمالا اخر من "اراع في ان الخطاب بالصكون على السطح لعل هو تكليف واحد
وخطاب لشئ واحد كاعتاد وخطاب بامور كالكون ونصب السلم والدرج على كل درجة درجة
وهكذا اما لا ينبغي ولا ان الله ان ههنا معنى اخر للاستلزام العقل وهو ان الحكم بحكم وجوب
المقدمة عند وجوب دى المقدمة اعنى وجوب اصل العقل يحصل من الامر وجوب مقدمة يحصل من
الاول ثم قال والى هذا نظر استدلالهم الا على وجوب مطلق المقدمة فانه يمكن ان نفيه احد ومع
ذلك يقول بان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب بوجوه الوجوه المتقدمة ولذا عاونه الاكثر به الرابع
لوجوب التسارع فيه ليس بمعنى اللابدية المعبر عنها بالوجوب غير المستغرق فانه لا يرد على معنى
المقدمة ولذلك لم يتعللوا في ثبوته وفي عنه الخلاف فله بل الوجوب التسرعى فانه لا ثالث لهما ثم على
تقدير هل المراد منه الوجوب القهرى او النفسى او الاعم مقتضى كلامهم الاول فان جميع ما باتى مما
استدل به لا يقدر ان يرد من ذلك فان مناط الدلالة في الجميع انما انشاء من توقف وجود الواجب عليه وهو
لا يقدر غيره فمقابل فلا بد لهم من القول بانها واجبة في حد ذاتها ليس على ما ينبغي وعلى تقدير الوجوب
القهرى هل يلزم منهم القول بترتيب العقاب لاجل تركه يقتضيه استادهم الى ذم لعلاء على ترك المقدمة
مطم وعدم رد احد عليهم بان ذلك مما لم يزل به احد ونحوه بل قال الما زبدانى كل من قال بالوجوب
قال بالعصيان نعم بعض من حاصرهم من الموحدين بعدم ترتيب العقاب على تركها وانحصار العقاب
على ترك دى المقدمة معلل بان غاية ما علم من الادلة الدالة على ان الامر للوجوب هو كونه محبت يكون
تركه سببا موجبا للعقاب واما ان ذلك العقاب لنفسه او لقتضاه الى ترك واجب لنفسه مما لم يظم عليه
حجة ولا دل عليه دليل وفيه نظر فان ترتيب العقاب من اللوازم المطلوبة والشرع فيها يجب اتباع الامر
وطاعته لا اللغو فان الواضع واضح الهيئة للطلب التى سواء هو قبل تركه او لا ولا يلزم من بناء
الامر على عدم العقاب واودة الطلب التى مجاز وهو لا مادل عليه شرعا بم الواجب بنفسه كقوله تم
ومن بعض الله ورسوله فان له ناره من فان مفاده ترتيب العقاب على العصيان وهو من لوازم الطلب
ولا مدخلية لا يكون مطلوبية لنفسه او غيره وهو لا يفرق بينهما ولا بين الطلب الصريح وغيره لعدم
مدخلية الصراحة وعدمها في ذلك فانه اذا ثبت الطلب ترتيب عليه لازمه فان اللازم لازم الطلب
لا الصراحة فلا يختلف عنه ولا يختلف نعم مخالفة ترتيب العقاب عليه مما لا ريب فيه فانه لو قيل به يلزم

ترتيب العقابات غير متناهية على ترك واجب واحد كل الصلوة فان لها اشرا بطول اشرا بطولها اجزاء على ترتيبها
الاجزاء وهكذا فلزم وجوب حكم واحد من اجزائه نظير كمال اجزاء الواجب واجزاء الحكم وهكذا
وهو ما ينبغي التامل والنظر على كل ذي مسكة بل لا يلتزم به احد وهو ما دل على بطلان ترتيب العقابات
على ترك المقدمة كما يدل على بطلان وجوبها ثم على تقدير ترك المقدمة هل يترتب العقاب على تركه
او على تركه وترك الواجب الاصل قولان لكن الاخبار تظهر لما ترتب العقاب على الاصل فقد ظهر واما
على الثاني فانه انما يدل على ترتيب العقاب على ترك الواجب لو لم يعم مثله فلا يترتب على ترك واجب
اصلا وللقول الآخر كون الواجب الاصل على هذا التقدير غير مفيد ولا يحتاج عليه عقاب وجوابه ان
الاجتماع بالاختيار لا ينافي الاختيار والمقدور بالواسطة مفيد ولا ينافي من ترك المقدمة عدم
مفيد وبقية ذي المقدمة فيترتب عليه العقاب وعليه بدل جميع طواهر الكتاب والستحج ذم فيهما تاو ك
الواجبات من الكفار وغيرهم مع اهمار اداة الترك صار واخبر قاديون على ما هم بل على هذا لا يمكن
ان يعاقب على ترك واجب اصلا وهو ظاهر ثم على القول بالوجوب هل يقتصر مع سائر الواجبات على
الاجتماع مع الحرمان قولان للاول ان وجوب المقدمة من باب التوصل والواجب التوصل يجمع مع الحرمان
خاتمة الامر عدم التوابح واما البطلان فلا نعم يمكن ذلك فيما كانت المقدمة ايضا من العبادات التوقفية
كالحضور والنسل ولا ريب ان ذلك احاطا هو من جهة كونه مطلوبا بالذات مع جهالة علة تخصيصها
بأشراط الواجب بما وثقته عليها لا من جهة الوجوب الحاصل من ايجاب ذي المقدمة فان الواجب قد
يجمع فيه التوصلية والتوقفية بالاخبارين ويرد عليه اننا لو قلنا بجواز الاجتماع فلا يفرق بين التوصلية
وغيره كما لو قلنا بعدمه نعم لما كان في التوصلية ينقطع الخطاب بايجاد الغاية فيغير المأمور به بلزم مسقوط
المأمور به ولا يثبت بين الاجتماع مع ان دليل الثاني يجري فيه كما يجري في غيره فالفرق يحكم واما
نسب الى صاحب المعالم وكلامه بمنزل عن الدلالة عليه بل لا يهوم ذلك لجلب النظر فيه الخامس
ما يتوقف عليه الواجب ماله مدخلية في وجوده وهو ما سبب او شرط او مافي حكمه وقدر الكلام في
الاول واما الثاني فهو لونه على مافي القواعد الشهيدة العلامة لكنه خلاف ما صرح به ثلثة من اللغويين
كالمجهرى والقبرى واما دى والقوى والطريقى فان ما هو بمحاء الشرط محر كما هو الشرط بالسكون
فالمنعوم من المجهرى كونه مجرد الامرام والالتزام وفي القاموس هو احترام الشيء والتزامه في البيع ونحوه
والاول مرجع عليه وعرفنا بل ما يتوقف عليه وجود الشيء وفيه نظر ظاهر وفي الاصطلاح عرفنا في الاول
بما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ولا يشغل على الشيء من المناسبة
في ذاته بل في غيره فاخرج بالاول المانع والثاني السبب كما احتروز بالثالث عن مفارقة وجوده لو وجود
السبب او قيام المانع فليزم الوجود او العدم لكن لا لذاته بل لا مخرى بالاربع عن جزء العلة فانه يلزم
من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم الا انه اشغل على جزء المناسب فان جزء المناسب

متاخرين في طلبه لزوم استدراك الفيد الاول بقوله لا عدم فان به يخرج المانع مع كونه اخيرا والعكس
 وعدم انحصار الفيد الثاني فيما ذكره من المذهب فلا حاجة للحصر بل جرد السبب وجوه الشرط
 فان التأخر من الزوم كونه كذلك لا يتوسط امر الزوم فلهما بواسطة الشرط والسبب فلا حاجة الى
 الرابع مع انه صرح بعضهم بدخول ما احتوز به عند تولد لا لا تنقص بجزء الزوم وكذلك الثالثة لكفاية الحبنة
 عن مع لزوم الظهور لا بد من ان الشرط يمكن ان يكون غلة لاخر كالمطلقات فاسبب حصول الحالة المطلوبة
 في النفس وشرط للحصول مثلا فذلك هو مقتضى تصرف الشرط والسبب لا بد من ذلك الا باعتبار قيد
 الحبنة ومتى جاز الاكتفاء به في دفع هذا جاز في ذلك على انقلوا لا لما كان له حاجة فانه لا يصدق
 عليه انه يلزم من وجوده وجود عدم فان اللازم انما هو لشيء اخر لا لشيء واحد او احتيج الى اعتدائه لما
 ذكره لا احتيج الى اعتدائه لدخول الشرط اذا كان شرطاً لغيره فانه لا يصدق عليه الاحتياز لولا هو وظاهر كما انه
 يلزم من اعتدائه لا لا ينشأ عن وجود الشرط فانه يصدق عليه الحد فلا وجه لتصر الفائدة فيما ذكره ومثله
 بره على ما ذكره في الفيد الثاني هذا مع انه قد قيل ذلك من خاصة الشرط انه يلزم من عدمه عدم الامن
 والوجود هو الوجود وهو لا يجمع مع ما بنى عليه واما الثالث فيدخل فيه المعدل جميع ما مر وغيره من جزء
 السبب والشرط والواجب وعدم ما نعه الى غير ذلك وكل واحد منها ينقسم الى مقدمة الوجود والصحة
 والعلم ويمكن ارجاع الاخيرين الى الاول في وجه كما ينقسم الى الشرعي والعقلي والعادي والى
 ما يكون مقدمة للحكم او الموضوع لكن المراد في التفسير الاخير هما القسم الثاني منه اذا تقرر ذلك
 فنقول اختلفوا في وجوب المقدمة على اقول ثالثا الفرق بين السبب وغيره وما نسب ذلك الى السبب
 وفيه نظروا بين الفرقين الشرط الشرعي وغيره فوجب في الاول دون الثاني والمقدّمات فيها واثباتا
 ثلثة لنا الاصول ولزوم الشروع والتواتر عن صادر الشرعة في مثله لولا عدم الوجوب كحرمة القمار
 فان الحكم مما يعم به البلوى جد احتي صار الكلام فيه مشهورا في عصر الصادقين ثم في مثله بحكم الشفقة
 والعطفه بالبيان والتشبه كما ان العادة تحكم بكثرة السواد والفحص عن تفاصيله واجزا ثم جزم ثباته
 فضلا عن ان عدم الدليل في مثله دليل عدم ظهوره ودلالة الخطاب على الوجوب بوجه اما المطابقة
 والتضمن فظاهر واما الالتزام بالبين بالمعنى الاخص فللخلفة عن المقدمة من قواعد الشريعة احوال الامر
 يذى المقدمة فضلا عن حكمها فهو ما لا يشوبه شك وريب مع ان الشك في الجمع يكفي وهو حاصل
 قطعا واما البين بالمعنى الاعم فلان غاية ما هنا ورد وخطاب يذى المقدمة وكون شيء مقدمته وبعد
 ملاحظة الجمع لا يلزم الوجوب فان وجوب الشيء اما باعتبار كون تركه فيجاني نفسه او باعتبار العصبان
 من احد او باعتبارهما معا الكل منتف اما الاول فلجواز اختلاف الواجب والمقدمة في الحسن والقيم
 الذاتيين فعلا وتركها وواظرها واما الثاني فلعدم صدق العصبان والامتنان بترك المقدمة وفعالها والا
 كزم بترك كل خطوة في المشي الى الحج عصبان وفضل امتثال وهكذا الامر بالنسبة الى سائر المقدمات

و لا نه غنى عن البيان ومنه بان حكم الثالث نعم غاية ما يستلزم من ملاحظة ما مرون المفد في ملاحظة
بعضها وهو لا يقع لعدم استلزام ذلك اتصافا للوجوب المأمور اليه والوجوب لا يقتضي التصريح بالوجوب
عند وجوب ذلك الشيء من الاكراه التناقص واللازم فلا مانع من ان يخرج بايجاب غسل ...
ونفي وجوب غسل فممن اجزاء الراس وان توقف وجوبه عليه ... هذا سائر المفدمات العار ... قبل
الشرعية والعقلية فلا يمكن التصريح بعدم الابدانية لكنه غير المدعى ...
منوطة بالمصلحة فلا يبعد اختلاف الشيء وما يتوقف عليه في الوجوب ...
المصلحة وعدمه ... التوقف فلا يصلح لاطالة الوجوب به كعدمه ...
من الشارع بل مطمع ان لا يكون كانت واجبة لا تمتنع وهو لا يجملة لوقل ان ...
المطلب منك مفد ماته فاما لا احسن فيها ولا مصلحة بترها لم يتناقص نعم شي مما لا يندم في ان ...
المأمور به فلا تناقض قطعا وما اختلف من الامتناع يجعل التصريح كالاستثناء ضعيف كالتزامه مع الذي ...
بعدم الوجوب باننا على استلزام الخطاب لا اذ قاضيا بالتبع بمعنى انه لا يرضى بترك مفد متهما من ذلك ...
ولا لالة الاشارة او فارقا بين الشرع والعقل في ذلك يجعل جواز الترك من احكام العقل دون الشرع ...
مطلبا بان تعلق الخطاب به يجب لكونه مستفاد من العقل فلا يقع من الحكم بمجوزا فارقا حكم العقل والشرع ...
اما الاول فانه لا يخفى اما ان يبقى وجوب الشيء عدم وجوب مفد منه مثلا او لا فان كان الاول فلا يمكن ...
الاستثناء لاستلزامه عدم وجوب ذي المقدمة وان كان الثاني فلا وجه لوجوبه بالكون الخطاب بذي ...
المقدمة اهم فلا يدل على وجوبها وهو ظاهر ولذا قبل كل من قال بالوجوب قال بالامتناع وكل من قال ...
بعدمه قال بعدمه فقياسه على الاستثناء قياس مع الفارق نعم لو كان دلالة لقوبة من قبيل صيغ العموم ...
لكن بطلان ذلك بين لاستوره فيه واما الثاني فان دلالة الاشارة فرع الثاني وقد عرفت عدمه ولا ...
بنا فيه الدلالة التبعية فانه لا يجمد في المتنازع فيه فان به لا يختلف الحكم في جواز التصريح بتركها ...
وعدمه فانه منوط على ما هو المقصود الاصل في دون التبعي والذاتي دون العرضي فان الثاني ما لا يصح ...
ان يجعل مدار الحكم فان الحكم تعدد بتعدد الطلب والمطلوب وهو مفقود هنا بل الطلب والمطلوب واحد ...
والا صافا فتعدد وليس ذلك الا كتعدد الاحكام ولو اوزمها الشرع كوجوب التوجه الى القبلة ...
واستلزامه امور الانحصي وضعا وجدة فلا تعدد بذلك الحكم لم يجعل النفي باعتبار والانيات بالاخر ...
خبر فادح فصيح التصريح بمجوز تركها بالاخبار الاول وان لم يصح بالاخبار الثاني واما الثالث فان استفادة ...
الحكم من العقل لا يستلزم ان يكون استفادته من الشرع ... جواز تركه بالعقل بالشرع بل شيوخه ...
حتى قبل اكثر الاحكام منه فلا وجه للفرقة وما يوجه بان اعادة البرائة يقتضى جواز الترك فيما لا نص فيه ...
فهو من الصحيح فانه لو كان مع ملاحظة الامر بذي المقدمة فلا حكم للعقل بالنفي مع دلالة الامر وان ...
كان بدو فاما العقل والشرع سواء مع ... لا يتم فيها كان الحاكم بالوجوب العقل واستدل بانه لو كان

في الجواب تمام الموحى به لان علم المكلف بما يجب به شرطا في التكليف وظلاله يعلم لان العلم بالامر
 يسمى مع الذم. مما يلزم به المباح فلهذا البرية طليحة في اللازم باطل لاجتماع ان الملازمة ان فعل
 الواجب عبادة وكل جادة لا يصح به من التيق وهو لو كان مقدرا لشرع في اللازم التكليف بالاطلاق
 والثالثي يعلم ان لا تغدير لها شرعا ولو كان على النص والشرع على النص فبطلان ولبترب
 الثواب عليه ولا يخلو ولعمري قول الكشي باقضاء المباح وان كان على ما هو عليه في اللازم يعلم بالاقتاف
 فالمراد من مثله بيان الملازمة ان المباح مما لا يتم الواجب الابه وكلما كان كذلك فهو واجب للزم ان يكون
 التارك للوضوء على شالحي التهم مستحقا للعقاب واحد اذا كان صادقا من الماسمعه وهو بات كبر مع
 ان الاعتبار بقضي العكس ويرد على الاول منع لزوم العلم به فانه يلزم ذلك لو ارد ان يفرض المتكلم
 من الخطاب بخلاف ما لو ارد ان ينافي لم يكن مقصودا للمتكلم ومشعور به له فكلما كان الحاكم
 بالظن وروح انما هو العقل لا الخطاب وانما نسب اليه لمدخلته في اللزوم ولا ينحصر محبة ما يستلزمه فيها
 بفعله فانه اذا ضم الى الخطاب مقدمة عقلية او عقلية يجزم بملاحتها على الحكم كدلالة الاشارة بكون
 محمول وكان الحكم لازما بينا للخطابين يكفي لا ندراج في الظواهر العقلية هذا من ان الشهود هنا حاصل
 ومنه يظهر الجواب عن محبة اخرى لهم وهوان الواجب متعلق الخطاب وليس بتعلقه ليس بواجب يحكم
 عكس النفس والمقدمة ليست متعلق الخطاب ضرورة ان الامر الوارد بوجوب الفعل ليس له تعلق
 بمقدمته وعلى الثاني منع كونه عبادة بل هو من الواجبات التوصلية وهو فلا ينافي وجوبه بعدم اشتراط
 التيق به كاداء الدين ورد بالودعة وعلى الثالث منع الملازمة لو ارد من التغدير فوق ما ثبت وبطلان
 الثالثي لو ارد عدم الاكتفاء بما ثبت فان مقتضى الدليل لزوم ما يتوقف عليه الواجب وهو مقدور بالعقل
 وعلى الرابع ان وجوب المقدمة ليس زيادة على النص بل هو مثبت بالنص فان الفاعل به بقول هو مدلول
 تبعي للامر ومع ذلك ليس منافيا لوجوب المقدمة حتى يتحقق شرط النسخ ومع ذلك الحكمان متعارفان
 فكيف يكون احدهما منافيا للآخر ومع جميع ذلك ان زيادة على النص ليس لتسامح ولو كان لا يكون
 باطلا مطلقا والاخر نشاء من المساعدة في التعبير فان اصل الدليل ما هو من الاحكام وفيه هكذا الزيادة
 على النص فبطلان ومنع مدلول النص لا يكون الا بنص اخر فلا يصح فلا يرد عليه الا براد الاخير وعلى
 الخامس الترتيب الثواب فان من قول بوجوبه بقول به وعلى السادس منع الملازمة وهو على
 التغدير الاول ظاهر فان اقصى ما يلتزمه ان كل ما هو مباح بالذات فهو واجب بالمرض وهو خبر ما ادعاه
 الكشي على التغدير الاول مع انه خبر لازم ايضا فان الحرام كغيره لا يتوقف تركه الا على الصارف عنه فلا
 يتوقف على فعل سواء كان مباحا ولا يظهر صحة منع الملازمة على التغدير الاخر على انه لو قيل بعدم
 توقف ترك الحرام على فعل الصدم مطلقا على الصارف وانما مفاد الصدم مفاد المفاضة لكان بطلان
 الملازمة اظهر وباتي تحفه مع ما يقع المقام في الاشارة الالية وعلى السابع ان العقل لا يقتضي خلافا

والمراد من النار واللاذ في السندية من علمه استحقاقه من باب عدم كونه مستحقا له
بترتب علمه الاستحقاق من جهة انه اعادة قطعاً ولا مخالفة للاول في عدم حرمه الا ان الاستحقاق لا يلازم
واحد بخلاف الثاني فلهذا كان او امر عديده كما لو كانا يتفقان على ان العلم لا يلازم في الاستحقاق
الوضوح والآخر تركه فانهم لما اختلفوا في اختلاف الأحوال في السندية والسبب به بوجه من علمه المصلحة
ولغيره فانه يحكم الاجماع باختلاف الطائفتين باجماع الجهتين على ان العلم لا يلازم في الاستحقاق
الآخرى وعلى الاول في انساوت الجهتين واما نقول احد في العلم لا يلازم في الاستحقاق في
شيء من افعال الحكم فان في يوم استحقاق العقاب كما على تقدير وقوع الفعل فهو مالا يحكم الاجماع
بمخالفة وضوح ظاهره كقولنا ذلك ولو لم نقل وجوب الخدمة فانه على هذا ايضا ما لا يفي بتساوي
الطائفتين في الاداء في المأمورية على التقدير من يخالف الاعتبار او الاختلاف في وجه خلافه الا ما ذكرناه
خاتمة الامر ينبغي ان يتبين ان الفاء بعد لا في الثواب والعقاب على نفس المأمورية وهو مالا يفي
الاختلاف فيما كتبه ومنه بين صحة القلب عليهم نظير ما كان يقال الثواب على التقدير من انما
او يختلف في الاول بخلاف الاعتبار والثاني لوجه المأمورية على التقدير من والجواب الجواب والاول
الاول وجوه منها الاجماع كما في فتح الحق حيث نسب الى الامامة وهو المصحح عن جماعة منهم السيد
والنظر الى الامام في عدم الدوام في يد واحد او بمقتضى كلام الطوسي والجواب ان العلامة في النهاية
نسب الخلاف الى السيد وكلام السيد غير دال على الاجماع فيما كتبه كما ان كلام النجاشي في المستقصى
والامامي في الاحكام خبر دال عليه نعم في الاحكام انفسد الاجماع من الامامة على إطلاق القول بوجوب
تحصيل ما اوجبه الشارع وتحصيله انا هو متعالي ما يتوقف عليه وجوب تحصيله باليس بواجب تناقض
واظهر عدم استلزام هذا الاجماع للمدعي ان اريد تحصيل ما اوجبه الشارع بما يجازي على كل حال وان
اريد خبره فغير مسموع وجوب تحصيله باليس بواجب ليس تناقض بل هو عين المتنازع فيه فمع ذلك
الاجماع في مثله غير ظاهر الكشف عن قول المجتهد لظهور ان حصوله بين ارباب الاصول خاصة من دون
ان يصدر من ارباب الصمة او يكشف عن رضاهم بل يمكن منع ذلك ايضا قال بعض المحققين الجواب
منع انفساد الاجماع في محل الخلاف والبداهة خفية عن الجواب لو كانت على ظاهرها والا فلا بد من
وجاهة ان يستشهد تنزيه بل الاجماع ايضا الى ما لا نافي عن عدم الوجوب ومنها انه لو لا مجاز ذكرها فان
بقي الواجب واجبا في كل التكليف بالاحمال والا فيخرج الواجب عن كونه واجبا وانما اكتفى بلزوم الاول
وفيه نظر الجواب ان يجوز تركه لو اثير في سلب القدرة فالوجوب لا يندفعه فانه لو تركها حصصا بالزوم
ما ذكره ولا يلزم من وجوبها الوجود حتى يتفقد ولذا قبل وتأثير الايجاب في القدرة غير معقول ولو قبل
فخرجت منها فانه على الاول قد اثير التجويز من الامر سلب القدرة ففهم منه الامر بخلافه في الثاني فان
التفصيل قد جعل نفسه غير ممكن من الفصل فلا ينافي التكليف قلنا الذي يتابعه محرم الامر لها ولما

المحذور ان المفوض منه يفعل او لا يفعل فانه اذا كان تركه هو الذي يستقيم به الفعل باطل فليس
 فاعلم ان الامر في هذا المقام هو ان يكون المراد بالامر والالتزام في ذلك انما هو ما كان في ذلك انما هو ما كان في ذلك
 فالمراد من ان يكون المراد بالامر والالتزام في ذلك انما هو ما كان في ذلك انما هو ما كان في ذلك
 ولا على الخلقه المستأنف قبل اذا كان الفعل غير ممكن فليس فلا يفرق في فتح التكليف فان
 التكليف هو ان يكون المراد بالامر والالتزام في ذلك انما هو ما كان في ذلك انما هو ما كان في ذلك
 التكليف هو كون الفعل بحيث اذا فعله لم يفعل فلو فعل المأمور الفعل بحيث لا يمكن منه
 لا ينافي العقاب على تركه فكلما بل ثلث يجوزون طلبه عنه وهو في احوال الشرائع التي هي من قبل او امر
 الاطباء المفوض منها بان يسلح المريض لا للملوك غير مستبعد فان الادوية بها لا رجعة الى العلم بالاصح
 من غيرها في الشرائع فان المفوض منها يجب التمسك بالامر وهو لا يتحقق الا بوقوع الفعل في الخارج فاذا
 وقع في الطلب لا المواءمة كما يشهد له العرف قطعا نص ان تخار الشئ الاول من الدليل
 بقاء الوجوب على تقدير ترك المقدمة ومنع عدم صحة للعقاب على ترك الفعل بل ارادة الفعل ولو
 كذا في الوقت في وجه كما يصح اختيار عدم الوجوب على التقدير الاخر مع ذلك يصح العقاب على الترك
 قطعا انه يتوقف على تعلل الخطاب في جزء من الوقت وان كان سابقا وان لم يصح طلب الفعل منه بعد عدم
 التمكن منه فلا ينافي المحذور المذكور في القول بعدم الوجوب واسا للاختلاف ولا يراه في الشرع منها انما هو ان
 يجب لصح الفعل بدو فاما هو محال لامتناع وجود الموقوف بدون الموقوف عليه وهو كما ترى فان من
 نفي الوجوب لا يلزم صحة الفعل بدو فاما الاحتمال اللائقة مع اتمام العمل الثبوت ومنها ان المقدمة لا بد
 منها في الفعل فمتنع تركها ومنع الترك واجب والواجب ما مود به فالمقدمة ما توفى بها وهو محتمل فان
 مستنع الترك اعم من الواجب الشرعي والشرطي وان اراد الاول تمنع كون المقدمة من قبل هو اول التزام
 ومنها ان العقلاء يبنون تارك المقدمة مسلم وجوابه ان الدم على ترك ذي المقدمة لا المقدمة كما يشهد
 به القطر السليمة بل لا ينقل صحة الدم عن فاعلى تركها الا ترى انه لا يصح ان يقال لتارك الحج لم ترك
 الخطوة الاولى والثانية والثالثة وهكذا بل يستفح ويستعين الجواب في ذلك ان اخرين احدهما ان اذا
 امر المولى عبده بالصعود على سطح في ساعة معينة فاحذ الضيق في هدم البناء بدمه العقلاء ويبرونه
 على الهدم المذكور من غير توقف لا يقال ذمه على الهدم ليس لذاته بل لكونه موجبا الى ترك الصعود
 لا تايقول اذا ثبت الذم عليه ثبت ايجاب نفيه واما كون الذم عليه مطلقا بانصافه بصفة الايضال الى
 شئ فاما لا يقدح في ذلك كما لا يخفى والاخر ان الصاقل الخالص عن الاغراض ينهي عن الهدم المذكور
 فما الزايد التي الاراضي من مثله لا يكون الا لاداعي الحكمة فلا يكون الا لقيم الشئ في نفسه كما
 تقر في غير هذا المحل فيكون الهدم المذكور مباحا كون نفيه واجبا ومنها ان الاحكام منوطا بالمصلحة
 لزوم عند العدالة وعادة عند غيرهم والمقدمة المذكورة في الواجب المشتل على مصلحة الوجوب

مشتقة من تلك المصلحة يستلزم تلحق الواجب بها وهذا الاشكال مفهوم من تعلق الخطاب بالواجب
الطلق فيكون وجوبه من جهة واحدة ان كونه في وسيلة الى الواجب المشتل على مصلحة مستلزم
اشتقائه على مثل ذلك الاشتغال به او نحوه مما يوجب ثمر في الوجوه سبل وهو ان اشتناؤه فيه كقب والواجب
مشتل على نوع حسن في نفسه ولا يترك على المقدمة على ذلك وما يوجب ثمر في الخطاب الاول دون الثاني
فما ذكره من ان هذا الاشكال مفهوم من تعلق الخطاب بالواجب المطلق مع كون ذكره
الكلام ومعينون ان اراد الاشتغال على الحسن وان اراد خبره فلا يجد في كماله ما ذكره من ان وجوبها
مفهوم منه تبعاً لا يجد في كماله الا ما لا يترتب عليه الامتثال والعباد وغيره لم يثبت وبالمجمل
لشأنه الشيء على حسن وقبح في نفسه بوجوب الامر والنهاي واما فيما نحن بصدده فيكون الامر بما يتوقف
عليه والشيء عن تركه ومنها ان ترك المقدمة يشمل على وجه قبح لاقتضاء ترك الواجب وهو قبح
ومعقضي القبح قبح يحرم قبح الفعل وهو مفهوم من الامر بالفعل فالامر بدل على وجوبها تبعاً وفيه
انه انما يتم ان قلنا بوجوب المقدمة والافلا واما قوله وهو مفهوم من الامر فستدرك ان اراد ذلك
الامر بالالتزام بين المعنى الاحم ومنتاف لسانه ان اراد الاقرب منه مع انه لو تم كان دليلاً مستغنياً
فلا يحتاج الى ضم خبره كما ان خبره لا يحتاج اليه مع انها انكاح المشتبه بالحرام وليس احد التوابع المشتبهين
في الصلوة مع وجود متيقن الطهارة واستعمال احد الاثمين ونحو ذلك حرام وليس ذلك الا لوجوب
اجتناب المحرم والنجس وتوقف اجتنابهما على اجتناب الآخر واذا حرم الشيء من جهة ان تركه وسيلة
لواجب كان تركه موصوفاً بالوجوب من تلك الجهة وحواله ان الحكم فيها مبني على القول بالوجوب
فيكون مصادرة ومنهم من فني الوجوب فيها مطلقاً بناء على ان الواجب هو الاجتناب عما علم حرمة لا عن
الحرام الواقعي وفيه نظر وله عمل يأتي مع ابتناء اخر للثاني وهو اعتبار الجزم بالمنع مع عدمه يحرم
للتشريع والسددة ثم اعترف للفتك بالثقة بالثقة الا خبره من الحجج بانه يمكن التحدث فيها الا انه قال الا ان
المسئلة نظرية لا يبعد الاكتفاء فيها بهذا القدر والظاهر الوجوب وبلوح منه ان وجهه ان دلالة وجوب
ذي المقدمة على وجوبها مثل دلالة صيغ العموم على مدلولها حتى جود التصريح بخلافه كالالتخصيص
في العموم وفساده نظير قبل لم يقل به احد وفيه نظر فانه اختيار الهمائي اضافاته ان اراد الدلالة لثقة
فيما قبله ما ذكر في بيان الدلالة فيها مع انضاده حتى عن البيان وان اراد الدلالة لثقة لاقبولها للتخصيص
فيما قبله ان وجوب الشيء اما بانفي عدم وجوب مفيدته عقلاً او لافضل الثاني لادلالة وعلى الاول
يتأني التصريح بخلافه كما يشهد به تقريب الدلالة فيما قبل فيها والمرءوف من ادلتهم ورد بعضهم كناية
الظن في هذا المقام بانه مما لا يكاد يصح والحق انه يتم لو قيل بكفاية مطلق الظن في اثبات الاحكام كما هو
ابعد الرايين ولعل المبالغة في انكار مبني على عدم ظهور القول بذلك الى حصره واعداه واما على
اخرها وهو كون المدار على الظنون الخاصة فلا ومنها ان خلاصة ما استدلل عليه على استحقاق الثواب

من استغاث النوايا على اقل وبمذبحه بلزم محمد بن الحسن بن علي بن الحسين

آية ١٣: "وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ"

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَجُلٌ وَرَجُلٌ مَثَلُهُ مِثْلُ شَجَرَةٍ، يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمُوا أَوَّلَ مَا يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمُوا أَوَّلَ مَا يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمُوا»

فمنعوا من ذلك ما كان من قبلهم من غير المنازع فيه ظاهر فكل يوم خذ من كل واحد من ذلك بنافه

النواحي بلتراب مجردا من حمان وهو ظاهر او من جهة ارجاع الاحكام الى الشريعة

امرفضلا عن بطلان الارباع كما مر في محله وخروج من التارخ كقولهم تقديره فان

للة الامر بدون المقدمة وترتب الثواب عليها من هذه الجهة لامر جهة اخرى او

لا بد منه فإنه بذلك يصدق عليها التمام التزم بها فمتووع ولو سلم منع لزوم الاجر على

قال اختلاف الاجر بفعل ذي المفعلة باعتبار احوال المفعلة كالقلة والكثرة وغيرهما

ق التواب على المقدمة من دون وجوب فعلها امالم ثبت بطلانها ولا الاتفاق عليه كيف

من الغرض الى والتمه بعض من تأخر عنه ممن قال بعدم الوجوب مع انه لو كان اتفاقا لا ينفع

وَمِمَّا مَرَّ مِنْ فسادِ اَحْمالٍ اُخْرَى فِي تَقْرِيرِ الدَّلِيلِ وَهُوَ اَنْ يُقَالُ مُرَادُ الْمُسْتَدِلِّ اِبْطَالُ اَنْ يُقَالُ

لمونة ثم حاولا ترتيب عليها ثواب وعقاب كما جعله أحد محتملات الترام مع ان جعل الترام

أمر كلمات الجمهور هذا وبعضهم منع القيم المذكور قائلا ان هذه المقدمة وان ذكرها

لكنها الأبرحة لها عند التحقيق فمأه ومفصودهم الأصلي من وضع هذه المقدمة من

تعالى واستحقاق الثواب على امثالها قال وكلفتم انما غفلوا عن مقدمة اخرى لهم من وجوب

به حسنا والمنهي عنه فيما اذنبنا على هذه المقدمة لاجل المقدمة المذكورة لانه اذا

عبد بشير، فلا بد من كونه متصفا بحسن وفائدة بناء على هذه المقدمة ولا يكون ذلك النفع

تعالیه عنه ولا شک انه اذا امر احد بامر فیه نفع للامور فلا یلزم علیه عوض و ثواب علی

للمأمور بل انما يكفه النفع المترتب على فعله ويمكن دفع تنافيه بتعميم الحوض في كلامه

الصفلى ايضا الا انه يحتاج من جميع مامر بين عدم النفع فى المقدمة التى ذكرناها يمكن

تأمل مع الخالصات ولا مينة ومنها ان من تأمل في القواعد العملية وما رس المصالح

بالتدبيرات الكلبة وعرف مجازي احكام العظام وحكمهم عرف انما يجب رعاية

لزوم علیه قد يكون مطلوباً بالذات وقد يكون مطلوباً بالعرض من حيث انه مافع في حصول

سلي والمطلوب الذاتي فمن اراد تدبير عاقل او بلد كما انه يامر بالامور النافعة لهم المشتملة

ينهى عن الأمور المضادة لهم ككتمان الأمور المودعة إلى خبراتهم ومعداتها^١ عليها

مسألة البهاو ينهى عن الأمور المستلزمة لمصادره البديهية البهاو المستلزمة لاختلال.

Abstract

المورد بقوله **بما لا يجرى على نسبة** و**معدة** وأي مصلحة للشيء اشد من توقف المصلحة للشيء عليه
وكما قاله **المحقق** في **منازل** من **الكاليف** **المرجوة** كما ان **الكاليف** **الشريعة** يستلزمه **المرجوة** عند
العدلية كما ثبت في **الحاصل** من **وجوب** مقدمة الواجب **طما** به **يد** من **النسبة** التي تحصل لتارك الحج
عند ترك الحج قد تحصل لعدم ذلك المقدمات قبل حضور وقت الحج وهذا علامة الوجوب **ولما** به انه ان
اراد ان المطلوب **بالعرض** يحتاج الى الامر به قلنا لم يثبت وان وجب رعايته **والإلزام** به **والإعلام**
عليه اذا كان العلم به متوقف على الاعلام كما يكون موقوفاً عليه في نظر الامر وان اراد ان **دائم** الامر
بما يكون مطلوباً **بالعرض** ما يكون مطلوباً بالذات قلنا غير مسلم الاقرب بدون ان يشترط الى الاهتمام
به ومطلوبه **بمنه** في مرتبة **ثمة** باضام ذلك وهو غير المدعى وغير منكر كما قد يورد شرعاً كالامر بالوضوء
وان اراد ان كلامه **المطلوب** بالذات **والمطلوب** بالعرض مراد على نسبة واحدة فان اراد تساوياً في
المطلوبية من الامر بالاول فكلابل هو اول النزاع وان اراد تساوياً في الاهتمام في الاعلام فان سا
لا يضر ولا ينفعه وان اراد تساوياً في مصلحة تتعلق الامر فهو خلاف المذهب من اهل العرف في ان
ينتهي الى ما لا يتم الشيء الا به بالاوامر الا بتحقق فيه مصلحة اخرى كما مر وان اراد غير ذلك فبصدور
فيما مر مع جوابه مع لونه غير ظاهر الدلالة عليه فلا جدوى فيما ذكره واما ما ذكره من التائب فان لم يكن
دليلاً ولا اكما هو الظاهر نفع حصول النعم على المقدمة بل النعم انما يحصل لاجل ما سبق منه من ترك
الماورد به ومنها انه اذا امر المولى عبداً بنقل في بلد بصدق وقت واتم حجة التكليف عليهما على نفع
واحد قربة كالشيء الى ذلك البلد عند التصديق ثم اتفق موت احدهما قبل حضور وقت الفعل وبقي
الاخر فاما ان يستحق العتاب اوله يستحقه واستحقه المحي دون الميت او بالعكس لا وجه للثاني لمناقته
الاطلاق الوجوب ولا الى الثالث لمساواة المقامي التنصير اذ نحن نعلم استواءهما في الاطاعة والعصيان
وليس بينهما تفاوت الا بموت احدهما وبقاء الآخر وهو بمنزلة من التائب في الاستحقاق بمقتضى قاعدة
العدل ولا الى الرابع وهو وقتب الاول وبه ثبت المدعى وجوابه ان بالموت قبل حضور وقت العمل
ظهر عدم توجه الخطاب بالفعل اليه فلا خطاب على ترك المقدمة لظهور عدم كونه مقدمة كما لو ترك الحج في
حول الاستطاعة ثم مات قبل زمانه واما الهجرة على المعصية لولا كانت ترفعى مشتركة مع امكان فرض اعتقاد
عدم وجوب المقدمة مع ان الاعتقاد مرات فلا يقع بعد ظهور الواقع من جهة ما لمصلحة ان حقيقة التكليف
عند العدلية هي اداة الفعل على جهة الاجتناء بشرط الاعلام فالذي عليه مدار الاطاعة والعصيان
هي الارادة المتعلقة بالشيء والاتفاق انما هي اعلام دالة عليها والعلامة قد يكون شيئاً اخر من دلالة
حقل او نصب قربة اخرى واذا ثبت ان ايجاب الشيء يستلزم ارادته ونحن نعلم قطعا انه اذا تعلق
ارادته بالجمعة بوجود الشيء ونعلم انه لا طريق الى ايجاده الا بايجاد شيء معين لا يمكن ان يحصل الا به
لتعلق ارادته بالجمعة بايجاد ذلك الشيء البتة وهذا يدعي بعد الاحلة الطرفين وتجريد هاهن العوارض

وان حصل التوقف في بادى النظر فاذن ثبت ان ايجاب الشيء المستلزم الادارة المستقلة المطلقة بغيره
 فتكون له اوجة واحدة وليس الواجب عند اسماعنا الالهة ان فيه ان ذلك لا يستلزم حصوله بالتحقق
 بتركه ليعلم ان المستدل بعمله على وجهه من ذلك فان اقصى ما يدل عليه كونه مطلوب بوجه واحد ولا يتحقق فيه فان
 تداركون الشيء مما هو ابدى واجبا على التحسن الذي انى المستلزم تطبيق الخطاب او حكم الفعل به وهو
 مدفوع في الغير ليعلم امتناع كون تركه متعديا بالذات دون غيره فاما على صدق الصانع على
 تركه او صدق الاعتقال بصلته وكلاهما مقفودا فلا وجه للحكم بالوجوب ولها يحكم اهل العرف بعدم
 الاتيان بالماور به باستلزام واحد وان اتى بمفدمات كثيرة وكذا في طرف الوجود والعدم والاختصار
 يقال ايجاب الشيء يستلزم طلبه الى الاخرين غير تعرض لكون الطلب هو الامانة لعدم مدخلية ذلك
 في اتمام الدليل وهو لا يخلو منها لما نولم تكن واجبة بايجابه بلزم ان لا يكون ثابته الواجب المطلق عاصبا
 مستغفرا للعقاب اصلا لكن التالي يعلم فالمقدم مثله اما الملازم مقفولا نقول اذا كلف الشاوع بالجمع مثلا ولم
 يفرج بما يوجب المقدمات فرضا فاشرك بالجمع بترك قطع المسافة الجالس في بلده اما ان يكون مستغفرا للعقاب
 انى فثبت ترك الشيء الى مكانه عند التصديق او في زمان ترك الجمع في موطنه المعلوم لا سبيل الى الاول لانه
 لم يصد عنه في ذلك الزمان الا ترك الامر كله والمفروض انه غير واجب عليه فلا يكون تركه بالجمع فلا يكون
 مستغفرا للعقاب ولا الى الثاني لان الاتيان بانصال الجمع في ذى الحجة متمتع بالنسبة اليه فكيف يكون
 مستغفرا للعقاب بترك ما يتم صدوره عنه اذ لا يتصف بالحسن والقيم الا الفقدان واصل الجمع في ذى
 الحجة الجالس في البلد التالي عن مكانه غير مفقود الا ترى ان الانسان اذا امر بعبادة فعل معين في زمان
 معين في بلد بعدد والى ترك الشيء الى ذلك البلد فان ضربه المولى عند حضور ذلك الزمان مستغفرا
 بانه لم يصد عنه الى الان فعل قبيح يستحق به التعذيب لكن القبيح انه لا يفعل في هذه الساعة هذا الفعل
 في ذلك البلد لنسبته الفخلاء الى مخالفة الراى وركاكة العقل هل لا يصح الضرب الا على الاستمطار
 السابق قطعاً قول اذ فرضنا ان الصد بترك المقدمات كان ثابتاً في زمان الفعل فاما ان يكون مستغفرا
 للعقاب ام لا لا وجه للثاني لانه ترك المأمور به مع كونه محذورا ثبت الاول فاما ان يحدث استمطاره
 للعقاب في حالة التوهم احدث قبل ذلك لا دليل للاول ان استمطار العقاب انما يكون بفعل القبيح وفعل
 الثائم والساهى لا يتصف بالحسن والقيم بالاتفاق ولا وجه للثاني لان السابق على التوهم لم يكن الا ترك
 مقدمات الفعل مع ان المفروض عدم وجودها بالابق نحتاج الى استحق العقاب في زمان الجمع مثلا قلتم ان
 الجمع في ذلك الزمان متمتع بالنسبة اليه فكيف يستحق العقاب بتركه قلنا ان اردتم ان الجمع في ذلك الزمان
 بشرط عدم المقدمات متمتع بالنسبة اليه فم لا يبعد ان لا يبعد ان لا يبعد ان لا يبعد ان لا يبعد ان لا يبعد ان
 ان الجمع في زمان اتفق فيه عدم المقدمات متمتع بالنسبة اليه فم لا يبعد ان لا يبعد ان لا يبعد ان لا يبعد ان لا يبعد ان
 اذ فرض بين المشروطة بشرط الوصف والمشروطة مادام الوصف فان يكون الاصاب في زمان الدابة

يمكن ولا يكلف المستحق لا ان يقول ان ما ذكره من الحج في ذلك الزمان مكره لذمة المستحق
 المستحق لان الكلف لا يمتنع الا بتفويض الفعل لمصلحة على ذلك ان المستحق لا يكلف
 من قبل المستحق من قبل غيره والفاصلون بامتناع التكليف بالا اذ لا يتصور بامتناع المستحق على
 ما صرحوا به من ان اذلة ذلك المستحق والفسخ العقلي ولد عرس ان يتصور وعدم امتناعه على
 الاول وتوكل على الغضب في جازمه الا ترى انه اذا قيل يوم الرب لا يكون يوم الرب الا في مكة فلف
 بطلت هذه المصلحة نسب الى ضعف الحزم وهن اللب وليس المانه من هذا سائل المانع فعنوى
 وبالمصلحة من انفسهم هو راجع الى غفله ولا يتخالف بالسداد استقامة فطرته لا يشك في ذلك
 الحجة اذا قيل لم يقل من ان يحاط بمومه العقلاء الى يوم النحر لكن فعل في يوم النحر ما لمومه العقلاء ولا
 بما ترونه وهو انه لا يطوف في بعد اليوم مع انفى البلد الثاني عن مكة تحمكت بكذبه وخروجه عن القول
 للقول والكلام المعقول من غير توقف على ان التفرير السابق الذي ساق اليه الكلام اغتر لم يحرف
 هذا الاعتراض في هنا فكان اخر ان احد هذان الدليل لو تم لدل على ان تارك الحج بترك المقدامات
 لا يكون معاقبا بترك الحج بل بترك مقداماته فلم يكن الحج واجبا مع ان المفروض خلاف ذلك
 ان بطلان التالى متوقع كيف وقد ذهب السيد المرتضى الى خلاف ذلك فانيته يحتاج الى دليل والجواب
 عن الاول انقول تارك الحج بترك الحركة الى مكة انما يستحق العقاب لسبب ما يقضى الى ترك الحج من حيث
 انه يقضى اليه لانه يستحق بعد الاستحقاق المذكور استحقاقا ثانيا في زمان الحج ولم يثبت ذلك يحتاج بيانه
 الى دليل وبالمصلحة كونه واجبا ملغا يقضى ان يكون استحقاق العقاب ناشئا من جهة تركه سواء كانت
 الطلقة حصوله نفس التارك ام سببه من حيث انه يقضى اليه تدبر وعن الثاني اننا نعلم ان السيد اذا قال
 ليدع اسقى الماء اذا كان الماء على مسافة بعدة قنوك العبد قطع المسافة والسعي كان عاصبا مستحقا
 للوم وجوابه من الملازمة ثم اعتبار استحقاق العقاب على ترك الحج في مومه فانه ترك للمامور به اختيارا
 ولو باختيار ترك سببه يستحق بذلك العقاب وما ذكر في دفع الاستحقاق من امتناع صدور عنه
 وعدم اتصاف خبر المقدور بالحسن والفتح غير مجد فان ذلك لا يستلزم دفع الاستحقاق بفعله الاختباري
 وهو ترك المامور به الا ترى ان تارك الصوم الى الزوال بل تارك كل واجب موقت الى ان لا يفد على
 نفسه بعده لا يفد على الايمان به مع كونه معاقبا على تركه وكذا تارك الواجب الموقت عن وقته وليس
 الا لما ذكرناه على انه لو تم ما ذكره للزم مثله عليه على تقدير ترك المقدمة عسبا او جوا به عنه جوا بنا عنه
 وهو بطلان عدم استحقاق عقاب على فعل او تركه الا فان كل فعل لا يفي على العدم الا باختيار عدم شرط
 او سبب وانما عدم الاداء فكل فعل تركه انما هو لكونه ممتنع المحصول باختياره تركه او تركه سببه فلا
 يتحقق تكلفه ومثله الكلام في التروك الواسعة والتحقيق ان الامتناع ان كان حاصل لا بد من فعل
 من التكلف صنف لا استحقاق العقاب وبوجه التكليف وجهه ظو لا فلا ينافي استحقاق العقاب لترك

المعلوم به بالاختيار وان ترتب على فعله وجوب او امتناع فان الوجوب بالاختيار والامتناع بالاختيار
 لا يتناقض الاختار وهذا كقولنا يمكن ان يقال لا يتناقض فناء التكليف فان التكليف على ما لا يتناقض
 والطلب هو الازدواج والادراك الجلي التفاضلي او الداعي وهو العلم بالاصح وعلى التقديرين لا يتناقض
 الامتناع بالاختيار وفناء كسائه لا يقتضي سقوطه لعدم المناقاة والاصل فتأمل وتفرع عليه جواز ضد
 الوجوب في الترتيب للطواف في العراق وغيره من البلاد النائية كما يتفرع عنه معنى على تقدير عدم وما
 ذكره من مخالفة العرف كقولنا من انه لو امر المولى عبد بقتل معين في زمان معين في بلد يبعد عن البلد
 ترك المشي الى ذلك البلد فان ضربه المولى عند حضور ذلك الزمان مطلقا لا يمتنع عليه بل يوجب عليه
 انه لا يفضل في هذه الساعة هذا الفعل في ذلك البلد لنسبه العقلاء الى مخالفة الراي ورعاية الفضل غير
 مسبوحة لعدم مخالفة اصلا كيف ولو حاق به مطلقا في امر ترك ما في هذه الساعة لم تركه لم بعد هذا من
 مخالفة الراي ولا ركاكة العقل بل لم بعد غير مستحسن اصلا ولو اخذ والعبد بعدم قطع المسافة او تقاع
 النهوض بسببه لم بعد ذلك عذر او قطع او لا حاجة الى ان يقال اني لما اوجبت عليك الفعل اوجبت عليك
 الخشوع بل لا يصح عر فانه ان النوم لا يورثه فان ترك المقدمات كالشيء امتنع العقل سواء نام او لا
 فالترك مولد للترك والتوليد بات مقدورات ويتعلق الخطاب بما تستدرك المأمور به اليه فيحاسب به
 سواء نام او لا وما ذكره من ان فعل التائب لا ينصف بالحسن والفيح بالافتقار وان خالف فيه الشهيد الثاني
 وفرق في فعله بين ما يتعلق به التكليف او ابتداء استدلاله الا انه لا وجاهة له لكن هو انما يتم في الافعال
 المباشرة لا التوليدية فانما لا يربى في انصاف افعاله التوليدية بالحسن وان وقعت في حال نومه او موته
 كما لو دعى جبرافوق على شخص بعد موته فينتقل به ما يتعلق بافعال المكلفين هذا في فناء التكليف
 في زمان الفعل خلاف اخر وان كان الظاهر ذلك وبما يظهر ما في بقية كلامه نعم في ما ذكره من الشك
 الثاني وظاهر ان ذكره هنا اجنبي فانه متعلق بما يرتبط لا بطله بالمقام وقد عرفت حقيقة ومنها الحال ولم
 يجب لزوم ان لا يستحق تارك الفعل العقاب اصلا لكن التالي بطا المقدم مثله بيان الملازمة يحتاج الى تمهيد
 منطقي وهو ان الامر الطالب للشيء في زمان معين اذا لم يخطأ في ذلك الزمان يتصور احوال مختلفة
 يمكن وقوع كل منها فاما ان يريد الاتيان بذلك الشيء في ذلك الزمان على اى تقدير من تلك التقادير
 او يريد الاتيان به فيه على بعض تلك التقادير وهذه المقادير بعد التأمل التام وان امكن المناقشة
 والتشكيك في بادي النظر ولا يتفحص بالجزء والصكل لا يمكن تقدير وجوب الكل بوجود الجزء
 ولا تبعية وجوبه بالنسبة الى حالي وجود الجزء وعلامة لان مرادنا بالاحالات ما كان خارجا عن احوال
 المراد مغاير له واذا تم هذا فنقول ان المراد بالاتيان بالوليد في زمانه وفي ذلك الزمان يمكن وجود
 المقدمات ويمكن عدمها فاما ان يريد الاتيان به على اى تقدير من تقديرى الوجود وعدمه فيمكن في
 قوة قولنا وجد المقدمة فاضل وان عدمت فاضل واما ان يريد الاتيان به على تقدير الوجود والاكمل

لانه يستلزم التكليف بالابطاق مذهب الثاني فيكون وجوده مفقداً بمحض وجود المقدمة فلا يمكن
تقديره على انه واجب بل هو واجب لان الشرط الواجب والفرض عدم وجوده لا يستلزم ابطال
واسمى بوجوبه على هذا الوجه لانه لو لم يدل على انتفاء الواجب المطلق ووجهه في التمسك لان عدم المقدمة
لما كان من جهة الاحوال التي امتنع صدور ذي المقدمة على تقديره حاله بغير تغيير في النسبة
اليها ووجوب المقدمة وعدم وجودها مما لا يؤثر في الفرق كما لا يخفى ولا يصح ما يذهب اليه من ان
التمسك من جهة حال عدم المقدمة على تقدير وجودها كمال عدمه بل ان ذلك لا يمكن تعميم ارادته
على جميع الحالات لعدمه ولا تقيد بما حدى الحالين بخلاف الشيء بالنسبة الى الامور الخارج
التفصيل منه كما لا يخفى على المتأمل ويمكن ان يقال تعلق التكليف بالشرط وبعدمه ما تعلق واحد من نسب
الى احد هاتين الذاتين والآخر بالعرض ولا يوجد ارادة متعلقة بذى المقدمة حتى يستقر من اطلاقها
وتقديرها بل هو في ضمن ارادة المجموع وليس عدم الجزء ووجوده من الحالات التي يجرى فيه
الاستفسار المذكور وفيه نظر يظهر بالتأمل التام والحق ان يقال القدر الثابت من اطلاق الوجوب ان
القول بانه اذا تركه كان مستحقاً للعقاب بسبب تركه او بسبب ترك ما كان واجباً لاجله وما ذكرت لا بد
ولما ان تعلق الارادة به على سبيل التسميم فغير ثابت فالترام خلافاً لغيره فادعى في المطلوب وفيه انه لو لم يدل
على انتفاء الواجب المطلق ووجوهه الى المفيد وفاسد مسلم عند الكل على اننا نقول ما ذكرت من انه اما
لفهم هذا الاتيان به على تقدير الوجود والعدم او الوجود فنحار الاول لو ارد به ان لا يجاب خبر
بشرط الوجود والعدم وانه ان ذلك لا يستلزم التكليف بالابطاق ونحار الثاني لو ارد به ان الايمان
به مل مغاير لهما او لا وله ما في ذلك لا يقتضي قيد الوجوب ولا وجوب المقابلة بل هو من المستأثر
فيه ولو ارد به انه على كل من تقدير الوجود والعدم في زمان الوجوب اما ان يحقق الوجوب
او على اولهما قلنا ان ارد به الوجوب استحقاق العقاب فنحار مخففة بمعنى ترتب العقاب على تركه وان لم
يكن مطلوباً مع ولا اشكال اصلاً فان المكلف لما اختار سبب ترك المأمور به اختياراً اختار ترك المأمور به
فان الاصل التولية مفدرة للفاعل وليستحق بها العقاب بقدر استحقاق العقوبة وهذا لا يستلزم
ذلك توجه الخطاب كما لو ترك المأمور به في الوقت او تركه الى ان لا يفي له وقت يسعه وان ارد به
ارادة الفعل وطلبه فضاقلنا لا كلام فيه وانما الكلام في استحقاق العقاب وقد عرف حاله مع ان ذلك
لو تفرق عدم الوجوب لا تعلق على تقدير الوجود فانه على ذلك لو ترك المقدمة حسب انما كان ينبغي
الوجوب او لا فان قيل بالاولها قلنا به ثمة والافتك وكذا على التقدير الثاني فلا فرق على القولين
مكلف وعدم ابطال التكليف بالابطاق على السعوات انتفاء عرض التكليف والفح وعدم امكان
تعلق الارادة والميل النفساني والكل مشترك للزوم على القولين على ان تأخير الاجاب في المفدرة
غير دخول ومنها ان المتبع بعد الاطلاع على المدح والذم الوارد في الاخبار والابات على فعل

الفطنة وتركها يحصل للظن قوي بالوجوب وبرد عليه ان المدح والذم على نفسه لا ترجح على غيره
 الوارد في الكلام في المدح لا يدل على الوجوب ولا يثبت عدمه على وجه التحصيل في الوجوب
 القول به محاسب مع ما ثبت فيها من ان يردى الوجوب من الامر وخبره خارج عن الدواعي
 الباعية له لا يكون اجابا بان يعلق به الامر الصلة كصحة ما قد لا يكون الاول قد يكون
 واجبا لذاته لا يقدح فيكون واجبا لغيره كالموضوع ولا نزاع في ان مقدمة الواجب اذا كانت من
 قبل القسم الاول بان يعلق به الامر لغيره بما كالموضوع واجبة وانما النزاع فيما يتعلق به صريحا امرا
 هل هو واجب بذلك الامر المتعلق به او مقدمة له ام لا بل لو ثبت الظنية لا تعلق بالاصل مقدم عليها
 لعدم حجية مثلها في مثلها مع ان المستدل قال في تعارض الاحوال رد اعلى المشهور في تقديم حجة
 على البصير لا دليل على جواز الاحتياط على مثل هذه التقنون في الاحكام الشرعية وذكر ما في معناه في
 بحث التعادل وال ترجيح وبالحيلة الاصل وكن ركن ولا يخرج به ما رجع عنه للقول الثالث في عدم
 الوجوب في غير السبب ما لم يقدم وقدم ما فيه وفي الوجوب في السبب الاجماع كما بين جماعة
 في توصل الى الواجب واجب اجابا وليس بالشرط لمرقتين السبب فيكون واجبا وان وجود السبب
 عند وجود السبب ضروري وعند عدمه مستحيل فلا يمكن تعلق التكليف به لكونه غير مقدور وان
 الطلب انما يتعلق بفعل المكلف وهو الحركات الارادية الصادرة عنه التابعة للحركات القوية المنبثقة
 المضلات وانما الامور التابعة لتلك الحركات المعلولة لها فليست فعلا للمكلف بل فعل المكلف مستتبع
 لها استتباع العقل للمعلولات واستتباع الاشياء للامور المانعة لها اقرارا عاديا لا يمكن تعلق التكليف
 بها والوجوب عن الاولين ظاهر بما مر مع امكان قلب الثاني وعن الثالث بان الوجوب بالاخبار والامتناع
 بالاخبار لا ينافي الاختيار فالسبب لما كان فضلا توليد بالقول المكلف يكون مقدورا له بالواسطة
 فيبقى في تعلق الخطاب به ولا يحتاج الى ان يكون المكلف بمقدور ابتداء لانه فاعل العبد يحكم
 العرف والعادة ويبدل عليه حسن مدح العبد وذهمه عليه مع انه لو لم يدل على وجوب السبب دون السبب
 وهو خرج حاصرا من قبله كما انه يجري في الشرط حيث لا يتقدم بالعدم وفيه شيء واراد عليه
 بان لو لم يزم انتفاء التكليف اما لان السبب اصل السبب عند تحفظه بوجوده وعند عدمه مستتبع
 وجوده وهكذا الى ان ينتهي الى الواجب والوجوب ان المراد بالسبب هنا هو واسطة مقدورة بين
 المكلف لا السبب بطل والقول اذا كان صادرا عن السبب لا ارادة والداعي فكيف قاما وتبين على امر
 اخر لا ينافي استناد الى العبد وصحة التكليف به هذا وقد قرر الدليل في العلم بان التقدير غير
 حاصلة مع المسيات فيبعد تعلق التكليف بما هو قد لا يمتنع ان الاستعداد لا يجدى هنا فانه
 يتوقف على صحة استناد الحكم الى الاستحسان العقلي الصرف وهو ما لم يقل به احد فانهم حين
 الخفية الى تعدد الحكم من احد المتلاذذين الى الا بالامتناع مع انه لا يردى حجة الظن على

الافتراق بقدر وجوب الراجح ان تعليق التكليف بالامور الناسبة لفعل المكلف المتولدة عنه واقع بالاتفاق
بعض من الاشخاص في القلب والسمعة فانه لا يوافق لاصراف له مابل ومنها الاجزاء بالحق فانه سبب بمن
السببية ووجه الامر بالكلمات مع ان الفرد سبب لوجود الكل وقطع ببدل السبب قد اقبل الى غير ذلك
فلا وجه لا تكارره وعد الفعل التوليدى من المستبقات على وجه الامر ان العادى ان اراد به نفي التأثير
والتاثير من خرافات الاشارة والافتقار لافادة او اما كونه مطلقا لا ينافي التكليف فيكون مفقودا
له بايجاد سبه كما انه لو قيل مما معلول لان للفاعل فكذلك اما كونه موجودا بل موجودا كما نحن بعض المعتزلة
تظهر الفاضل كونه متبعا لوجود الممكن بلا طعة وفساد معنى عن البيان ولو قيل الصادر من المكلف
فعل وجوبه هو الاجباد ايضا الى السبب بالذات والى السبب بالمرس قلنا لا يلزم ان يكون مدار
التكليف على هذا بل يمكن ان يكون مداره على ما مر فلا منافاة مع انه قبل يجوز ان يكون التكليف
والطلب متعلقا بالاجباد من حيث انه ايجاد للسبب لا من حيث انه ايجاد للسبب بالذات غاية الامر لزوم
ايجاد السبب بالذات على المكلف وقد تحقق ذلك في المقدمة ايضا الا ان فيه شيئا ملو قبل العقاب
والثواب على ما كان ايجادا من المكلف بالمباشرة قلنا كلابل يحتمل حصول المصلحة الداهية الى التكليف
فيكون تولى لفاعل ولذا ايدى العقلاء عليه كبر او بدونه من غير التفات الى سبه فلا حار اصلا مع
ان يكون المعلول معلول بالواسطة فاجباد يكون تحت الفدرة فينتقل به الحسن والفتح فيصم تعلق الخطاب
به واما رادع ما يقال عند تعلق التكليف بالسبب اما ان يكون المطلوب وجوده في نفسه او ايجاد
المكلف اياه والاول بطقتين الثاني وح ايجاد المكلف للسبب اما ان يكون محققا لاجباد للسبب وقد
نصب اليه انتسابا اخر فاما ايجاد اخر غير ايجاد الاول والثاني بطا لا تعلم انه ليس ههنا الا تاثير اختارى
والخذ من المكلف في السبب وليس ههنا تاثير اخر وانه فقتين الاول وهو المطلوب فان اقصى ما دل
عليه ان الصادر بالذات من المكلف ليس الا ايجاد السبب فان اراد به عدم حاجة السبب الى العلة
فمصادم للضرورة لعدم الفرق بينه وبين سائر الممكنات وان اراد به انحصار الصادر من دون واسطة
فيما نت قد عرفت ان ذلك لا ينافي ان يكون الثواب والعقاب والمصلحة فيما صدر عنه بالواسطة فلا
جدوى في كون الصادر واحدا او متعدداتهم ان يقال سلما ان الصادر منه واحد لكن يحتمل ان يكون
التكليف على الصادر بالواسطة لكونه مفقودا بالواسطة وليس من شرط التكليف المباشرة بل يكفيه
الاستناد الى الفاعل في الجملة فاذا صدر من الملتزم امر بمثله لاجمعة على صفة فقتين بقاؤه هذا والكل
خارج عن التنازع فيه فان مقتضاه على جميع التفادير ان المراد من السبب ههنا السبب والكلام فيناه في
ان وجوب السبب هل يستلزم وجوب السبب او لا لان الامر اذا تعلق بالسبب هل يجب صفة الى السبب
او يجوز بقاؤه على ظاهره فانه مخالفت لاتفاق الكل حيث قسموا المقدمة الى السبب وخبره ثم جعلوا النزاع
في الوجوب والعدم مطلقا والتفصيل ثم جميع ما مر في السبب بسم اسباب المحرمات والجواب الجواب

والقول الرابع في التقى ما روي في الآيات ما نولم يمسلم يكن شرطاً لثبوت الظاهر في كل من
 آيات الملازمة أنه على تقدير وجوده يكون الفصل صحيحاً بوجه لا أن المكلف صحيحاً بوجه لا أن المكلف
 صحيحاً بوجه بغيره فلهذا لا يرد عليه قوله بوجه الشرط في فصله انه لو لم يكن ثابتاً للمكان شرطاً لثبوت
 المتأخر عنه وان اراد ان يشرى فلا يستلزم فيه صحة الفصل لا سيما كونهما يتوقف عليه كما هو المقرر من
 فكيف يكون ذلك به صحيحاً مع الاستلزام المذكور في وجوبه فان استأخر في ذلك عدمه مسلم عند المستدل
 فانه لا يقول بان الأمر الثاني امر بمتوقف عليه ولو قيل بان ذلك ينجزه صحة الأمر بوجه ولو انى بالشرط
 بعد بل ولو لم يأت به فلا مثال المقضى للأجزاء غاية الأمر ان يفي في عهدة واجب الأمر وهو الشرط وما
 حل الصحة به ضعف جداً فان المكلف لم يأت بالأمر بوجه أصلاً فضلاً عن صحة أن المكلف به هو الأمر
 كصلوة بعد الوضوء والوقت وهكذا ولو لم يأت به فلا يكون صحيحاً نعم يتم لو لم يكن مشروطاً به وهو
 خلاف القرض ولا فرق فيعين ان يرجع الأحكام الوضعية الى التسمية وعدمه فانه على تقدير الإرجاع
 يصير معنى الشرطية للوجوب ولا كلام فيه بل انما الكلام في ان الأمر بالشرطية بل هو امر بالشرطية او لا
 وانه لا يتم ارتباطاً أحدهما بالآخر هذا مع انه لو لم يثبت الوجوب في الشرطية لم تحقق الشرطية على
 جميع التقادير بل في المقدمة منقطع ولو كانت نسياناً لتحقيق معنى الشرطية ومع زيادة متوكة فيجب وما قبل
 ان التكليف بالسبب تكليف بالسبب ولا شك ان الصلوة المخصوصة تكون مفصلة عن الظاهر عبادة
 عن افعال مستتمة هي اعتبارية لا يمكن تحصيلها الا بايجاد سببها فيكون التكليف بالصلوة المخصوصة
 بتلك الهيئة تكليفاً باسبائها لا بآثارها المخصوصة مع الطهارة فيلزم تعليق التكليف بالطهارة كتحلفه
 بالصلوة بدفعه بعد عد هو واقفه لذهب المفصل ان الكلام في السبب كالشرط كما عرفت وبذلك يدفع
 قول آخر ربما يحتج من كلام الحاشي وهو القول بوجوده مادون غيره ما على ان ذلك لو لم يلزم منه
 وجوب الطهارة فاما جزم السبب على مقاله وجوب السبب لا يشرى الى الجزء الاعلى القول بوجوب
 المقدمة مسلم وهو خلاف القرض وانما يلزم منه وجوب الهيئة التي عدت سبباً لتمامها ولو انى بالصلوة ثم
 بالطهارة لا يكتفي فكيف عد الاركان والطهارة سبباً لتمامها بين الكلام في مقدمة التدب والحرمان
 والمكره وضعف القول بالآيات فيها فلا حاجة الى التمسك بها نعم يمكن القول برجح الفصل في خبر
 الاخيرين وبرجح الترتيب فيها انما بما ياتي مما يدل عليه من النصوص وحسن الاحتياط عقلاً ونظراً
 والخروج من خلاف الوجوب والحرمان في الواجب والحرمان في المستحبات الاول ان السبب الجبراني
 حصل محل الخلاف في المقدمة الامور الخارجة عن ظاهر ما ينشأ له الأمر من الاسباب والشرط لا الاجزاء
 وحكي بعض المحققين على وجوب الاجزاء الاتفاق واخرى في الخلاف وظله الاول بان الأمر بالكل
 امر بالاجزاء من حيث الاتفاقية فيه لان ايجاد الكل هو ايجادها كذا وليس بايجاد الكل امر اخر غير ايجاد
 اجزائه وبردهم ان العلامة من فروع المسئلة الصلوة في الدار المخصوصة معلل بالان الكون

هو جزء الصلاة واجبا بوجوب الواجب فلا يجوز ان يكون منها عنه وبذلك منه العبدى فهو ظاهر
في ان عمل الخلافة عليهم واستظهره اخر فلا يكتفى فيه بنقل الاجامات مع ان فيها امر في احتياج المجنب
حيث كرسوا له امر ان تبعد دلالة التضمن في عطلتها وكيفية ضمن المطابقة بوضوح ادبها لقائنا من موافقة
الكلام في الصدق فالامر بالكل ليس امرا بالاجزاء لا ابتعالا اصله فباني فيها من الخلاف ما كان على غيرها
امر فامر في الثاني لتعلقوا في تعلق وجوب المقدمة قبل دخول وقت العادة وهدمه والظاهر
الاول لاستقرار العرف والمادة على لزوم تقديم المقدمات على الاوقات الا ترى ان المولى اذا امر
عبده بقل في وقت معين كالخروج الى ناحية او الدخول فيها او غير ذلك لا يشك في توقفت الفعل بذلك
الوقت ولزوم تقديم المقدمات نعم لما كان المقصود من المقدمات الا بصال الى الغايات فاذا كانت الغايات
موسعة بتبعها المقدمات في ذلك فيصير موسعة الانفا ووسع وقتا من الغايات مبداء لا منتهى وهو ط
وهذا امر مركوز في النفوس لا سيما اذا كان وجوب الغاية مضيقا او موسعا لا يسع وقته المقدمة فانه
لا يتصل غير التقدم فانه لولا ذلك لزم التناقص فانه ان اخر المقدمة الى وقت العادة ينقض الى ترك الواجب ان
تقدم عليه وان اخرها عنه يخرج عن كون المقدمة مقدمة فيتردد بين عدم كون المقدمة مقدمة او لا ويجب
مضيقا او كلاهما خلاف الفرض ولذا اشنع العلامة على المحلى باشد الشناعة حيث حكم بكون فعل الجناية
قبل العجز مند وباني صوم شهر رمضان مع اضرافه يتوقف الصوم عليه وتصريحه بوجوب المقدمة فقال
ومن اعجب العجائب اعجاب النسل عليه واجاب التبعة عليه اذ الفعل لا يقع الا مع التبعة وان لا ينوي فيه
الوجوب بل التدب فلم يقتل ان يقول ان كان النسل مند وباني الكلام اقبله فان سوغ له الصوم
من دون اعتسالى فهو خلاف الاجماع والازمة القول بالوجوب او القول بعدم وجوب المقدمة وان
كان واجبا فكيف انوى التدب في قل واجب وعندك الفعل انما يقع على حسب الفصد والدواعي
فانظر الى هذا الرجل كيف يخطئ كلامه ولا يحترز عن التناقص فيه خلافا لظاهر الاكثر ولهم استماع
وجوب المقدمة قبل وجوب ذى المقدمة وجوابهم عدم ثبوت ذلك بل وقوعه كما في الضل للصوم
والمنى الى الحج وحضور الجمعة للجمع قبل الوقت وحرمة السفر للقرى بقله مع ان الدليل القطعي
لا يخصص ويترفع عليه ما مر وجوب اظهاره للصلاة قبل دخول الوقت الا ان في الاخر قوام الدليل
على خلاف مقتضاه ثم على هذا هل وجوب المقدمة قبل الوقت موسع او يضيق الظاهر الاول لان المولى
اذا امر عبده بالخروج الى السفر ونحوه وعلم للعبد عدم قدرته على المقدمات في الزمان المتصل بالسفر
وقدر عليها في السابق عليه وتركها وترك السفر متذرا بعدم القدرة عليها في الحال الاول لا يسع
عنه قطع القدرة السابقة وهو دليل على الصوم ويترتب عليه جواز كل وقت يتصل به في علمها في الاول
ولعدم ظهور الامر بنفسه في التصديق ولا مقتضى له سائل الظاهر توحيته بحيث بعد الاتى بما عرفنا
بما يتوقف عليه الواجب خلافا لظاهر غير واحد حيث حكموا بالثاني في حمل الصوم مطلقا بما يرشد الى

العموم كعدم نقل الوجوب للصوم قبل التصديق وعدم توجه الخطاب بالصوم قبل إتمام وجوب
 الشريعة في وجوب المشروط ونزول سبق الوقت في الصوم بمنزلة دخوله في غيره والكل مطلوب في
 الأول فلما مر من أن خبر العرف في إنباله التقديم قطعاً لا وقوعه شرعاً فكيف يكون خبر معقول وأما
 الثاني فتشبه لم يظفر به وجه في ذلك التصديق فإن الثابت بعدم توجهه في أن ما ضرورية تقدم الأمر
 على الفعل المأمور به إما الزائد عليه فلا يمنع أنه لو سلم لا يجدي ما أن الاختيار بوقت المكلف به لا التكليف
 هذا مع أنه لا بشرط في وجوب المقدمة وتعلق وجوب ذي المقدمة قبل أدائها كظواهره وهو مفروض
 المحصول ولذا الوطن الوقت قبل دخول وقته لم يجب فإن وجوبها لأجل الوصول إليها الثالث فلا حاجة
 عليه كيف وهو واقع في مثل الصوم ولا يفل التحكم العقلي التخصيص والتنزيل لأحجية عليه كالتمديد
 بالسبق كالمسألة الثالث أنه لو تعلق الأمر بالمقدمة متجزءاً أو مشروطاً وجبها يجب شرعاً لا خلاف
 لوجود المقضى وعدم المانع فإن كون الشيء مقدمة لا ينفي الوجوب اتفاقاً وإنما الخلاف في لزومه
 وعدمه ومنه الوجوه وفصل الجنبه للصلاة الرابع أنه هل يجب أمور يكون الإتيان بالوجوب حاصل
 في جميع الإتيان بما هو المعبر عنها بمقدمة العلم قال التوفي وكانه لا خلاف في وجوب هذا القسم لأنه
 حين الإتيان بالوجوب بل هو متضمن في نفس الموارد كالصلاة إلى أربع جهات عند اشتباه الفسلة
 والصلاة في كل من التوبين عند اشتباه الطاهر بالنفس وخبر ذلك وقبه أن الصلاة فيه هو الكلام في
 سائر أصناف المقدمة لوقوعها في وجوب يحصل العلم في مثله كما هو الظاهر للزم من يحصل البين فيها
 اشتبه البرائة عن التكليف البيني وقدر تحفيقه والإفلا وجوب ولا مقدمة وأما كون الإتيان بها
 حين الإتيان بالواجب فمفسد قطعاً فإن الصلاة إلى أربع جهات أحدها مأمور بها في الواقع وخبرها ليست
 مأموراً بها فإن الصلاة إلى غير الفسلة ليست مأموراً بها وإنما يجب بالنسب إليه وبالفاصلة تحصل المأمور به
 وكذا الصلوة في التوبين ولذا أحدها العلامة وخبر من فروع الباب ومنه الإتيان بالصلوات الخمس
 أو برباعي وثلاثي أو بالآخرتين إذا ترك واحدة في الحضرة في السفر ونسبها ولم يدربها
 ومنهم من توقف في وجوب هذا القسم مع احتساب وجوب المقدمة ومنه عدم ما يمكن الاشتغال عادة
 الاضمية كمثل الوجه والبدن مع حجب من الحاجج مطلقاً بأن المدا على القوم من حال الأمر ولم
 يقطع بها جزأه من أحد الأمرين من المشبه والشك كاف في المقام واجتباب أهل العرف الاحتياط
 في أماله أن سلم فالمصلحة في الشاهد تدل عليه لعوده إليه بخلاف الأمرين الله تعالى لا يمكن تجويزه
 أحد الأمرين من المشبهين والامتنال المتحقق بإتيان الكل أو اجتباب الجميع لا يثبت المطلوب لأن المتبادر
 من الأمر بالنسبة كلف بما علم صدق الاسم عليه لا لأن العلم داخل في مفهوم اللقطيل هذا هو
 المنساق من أنعم دل النص في الواقع على وجوب مراعاته واقع فيه الاشتباه والكل منظور فيه الخامس
 صرح جماعة بوجوب التورك المستترة للتورك الواجب كالطهارة المشبهة بين الأربع أو أقل والدينار

المحرم المشتبه بين الدمانير المحصورة في حرمها الزوجة والحرة المشتبهة بالاجنيات والشيعة النحسة
 المشبهة كات الى المحرم ذلك وانكر بعضهم وجوبها على تقدير القول بوجوب المظنة بمعللان ان
 انما هو الاحتياط على علم حرمه لانه الحرام الموقفي لعدم الدليل على ذلك ولا اعتبار بالاحتياط في
 تحريمه وجهه فاما السادس ذكر بعضهم من توابع هذا الأصل ان الواجب المتوطى باسمه لا يمتد
 له تقدير مدحه للمعصية السادسة به وبني ذلك على جعل الزيادة الناقصة في ذلك التعلق للمحكم
 فتكون الزيادة مقدمة لتخصيصها بانه اصف الزايد بالوجوب لكه انما يتم اذا وجد الزايد والناقص
 بوجود واحد ولا يتولد الزايد تدويرا لا يتصف بالوجوب قطعا فانه اذا وجد الناقص فقد صدق
 الفاعل انقطع الطلب فلا يمر بعد مالا وجوب وقد سبق ما في الواجب المحرم ما ينفع في المقام هذا وما ادعاه
 من ان ذكر ذلك مما جرت به العادة لم يطلع عليه من القوم نعم ذكر بعضهم ومما يبين ان من فرغ
 الباب وجوب الافراد لم يطلع عليه من القوم متعلق الاوامر الملهيات السابع هل وجوب المقدمة على
 القول به انما هو للتوصل فيمتنع بحالة امكانه فمع وجود الصارف عن الفعل الواجب وعدم الداعي
 لا يمكن التوصل فلا معنى لوجوبها اولابل وجوبها لكونها ما يتوقف الواجب عليها سواء كان التوصل بها
 حاصل بالفعل او لا تحول ان ظهر هما الثاني لعدم ما مر له وعدم اختصاصه بالاول كما يظهر بالتدبر فيه
 وبترفع على الاول اختصاص وجوب المقدمة بما اذا كان المكلف مريدا للفعل المتوقف عليها او غير
 مريد تركه وعلى الثاني الاطلاق ومنه الضوء للفرصة المفضية ان لم يرد فعلها بل للطواف الواجب
 وان كان بمراقبتي وجه محكم الشهد بالوجوب في الاول وفخر الاسلام في الثاني ومنهم من فرغ على
 الاول وجوب قطع الصلوة لو اراد المكلف اداء الدين او ازالة النجاسة في انائها وفيه نظر الثامن
 راجع بعضهم بان حجة القول بوجوب المقدمة على تقدير تسليها انما ينهض دليلا على الوجوب في حال
 حصول المكلف مريدا للفعل المتوقف عليها وانما على تقدير الوجوب عمومها اراد الفعل المتوقف
 عليها ولا تتمول ما مر من عدة محججهم له وتقرير الفروع على كل من التدبرين ظاهر اشارة
 الامر بالشيء لا يقتضي النهي عن ضده الخاص بوجوبه يقتضي النهي عن ضده العام ويتم الكلام فيه
 برسم امور الاول ان الضد هنا يراد به ما ياباند المأمور به وبكافيه ولا يجمع معني الوجود وان كان
 عليه ترك المأمور به او الكف عنه على الخلاف الاتي في النهي فهو يقتضي الفعل بالمعنى المصدرى
 او احد الاضداد لا يثبت بدخول التردد او عدمه بارادة الضد المشترك لا مفيدة بالتقي او كل واحد
 من الامور الوجودية فيعتبر عن احد الاوليين بالصد العام لانتهى الاول اشهر وري قبل برجوع
 ثانيهما الى الاخير بل يكون عنه محقق وفيه نظر عن الثالث بالخاص والمشاهد الثاني اختلافوا في
 كون ترك الضد ما يتوقف عليه فعل المأمور به فائتبه جماعة وانكره احمى كالبهائي والكناني
 والسلطان وعللوه بانه انما يحصل في الوجود بلا توقف من الطرفين وبشكل باقهم ان ارادوا ان ترك

الضد بما لا مدخل له في وجود الضد الا خبرا صلا فهو خلاف مقتضى حكم العقل فظاهر التاثير من العقل
 في الضد المحل للعدم لا سيما عدم الضد فهو مما يتوقف عليه قبول الاثر فيمكن كون من المفصلة كفا لا اجتماع
 الضد بن حال فلا يمكن وجودهما الا مع عدم الآخر فوجود الضد من الموانع مقدمه مما يتوقف عليه
 وشروط وان ارادوا ان العلة في ترك الضد عدم الداعي الا تصارف معه ومع ذلك لا تاثير لفضل الضد
 في الترك فانه لو لم يتوقف على تركه كما يشهد به الوجدان قلنا هذا خبر يضران ارادوا انه الخبر
 من العلة وان ارادوا عدم المدخلية في الواقع فكلا فان مدار كون الشيء مفقود ليس الاعلى كون
 الشيء في الواقع بحيث لا يمكن تحقق ذي المفصلة الا بمصولة وهو حاصل قلنا لا الزم إمكان وجود
 الضد مع وجود ضده وهو ضروري البطلان ولو كان الامر على ما ذكره فخرج عدم المانع عن كونه
 مقدما مطلقا وهو خلاف المشهور فان وجود الصادف او عدم الداعي موقوف في عدم من غير مدخلية
 للموانع فيقبل الشرط ايضا فان وجود السلم ونسبه مثلا لا مدخلية لهما في وجود المأمور به فكأن كون على
 السطح بعد حصول الصادف او عدم الداعي بل المانع وعدم الشرط في تلك الحال من المفارقات من دون
 تاثير لهما في عدم وهو في الشرط خلاف ما اتفقوا عليه وبالمجمله انصاهما بان عدم الشعور لا عدم
 التوقف وهو حاصل في المقدمات البديهية ولا يضر لتوقف وجود الشيء على وجود شرطه ورفع موانعه
 قريبا او بعيدا في الواقع وان لم يستشعر به وبالمجمله يجد العقل ترتيبا بين وجود الضد وعدم الضد الآخر
 بلا مرتبة وهذا بخلاف وجود الضد بالنسبة الى عدم الضد الاخر فانه ليس مقدمه قبل بل من المفارقات
 الاتفاقية على المشهور المحصور فان وجود الضد لو اثر في عدم الضد الاخر لم يزم تاثير الوجود في عدم
 خبره في معنى الشيء فاقد الوجود وهو ظاهر البطلان ولو قيل وجوده شرط لاطلاق قلنا يكشف عن عدمه التدبير
 في بقاء الاكوان وعدمه واستغنائها في البقاء عن الموهن الا ترى انه لو قيل بقاء الاكوان واستغناء الباقي
 عن الموهن لزم ما فاتنا من المكلّف عن كل فعل ولو لا ان من المفارقات لم يمكن اختلاف موقع ذلك بكتفا
 عدم العلم بالتوقف بل الشك وهو حاصل قطعنا ذلك بلزوم عدم وجوده ولو قلنا بوجوب المقدمة فان
 الحكم بالوجوب فرع وجود الموضوع والمفروض ان كونه خبر معلوم او مشكوكا مع انه لو سلم الجمع لم يناف
 لعدم وجوب المقدمة عندنا كما هو ولو قيل نقول بثلث في عكسه قلنا لا افتراق الوجودان فهما لا
 حسنا ولو قيل بلزوم في العكس انهما كونه في الشيء فاقد الوجود قلنا كلا فان ترك الضد شرط لوجود
 الضد الاخر لاطلاق لوجوده فلا يلزم ولو قيل تمنع الشرطية لاحتمال ان يكون عدم الاجتماع من لوازم
 الوجود من غير توقف وتاثير قلنا لو سلم لم يضر فان المطلوب عدم كون الامر بالشيء فباعض ضده
 الخاص وهو ما يوجب كونه خلاف الحاجي والعضدي حيث هو وجود الضد من الشرط بل انظر الترجمة
 لعددها بالامام موقوف عليه الا انهم لم يوجبوا وبردها ما مرر للتحكي عن الكعبية الا انه يختلف فيه بظهر
 من بعضهم انه جعل كل مباح مقدمة للحرام ومن اخر انه جعل المباح ترك الحرام ومن ثالث انه جعل المباح

ترك الحرام او مالا يمتزج بالهبة ويلزمه على الثاني منع وجود المباح وعلى خبر متاخر من مجموع منع الحرام وعدم
انفكاك كونه وعلى التاخير فهو باطل وعلى كل تقدير له تحقق برفعه الا ان يقال المباح لا يمتزج ترك
الحرام الالهة وما لا يمتزج ترك الحرام الالهة فهو واجب وعلى الثاني يقال المباح ترك الحرام واجب
وعلى التاخير وهو في الصغرى واجب من الاول ان متعلق التبرك اما التبرك الكف فلهذا لا يمتزج
كفها ولا يمتزج فلهذا لا يتوقف على الفعل بل هو مفادى له فانه انما يتحقق سارفاً او
عدمه فلهذا لا يمتزج فان قيل يجوز اخلاص المكلف عن جميع الاكوان بناء على بقاءها واستغنائها عن
الموت فلهذا لا يمتزج بالجميع فلا يتوقف ترك الحرام على فعل اصلا وان قيل بعدم البقاء واحتياج الباقي
الى التلازم لا يحتاج تركه الى شيء من الافعال وانما هي من لوازم الوجود الا ترى انه اذا تحقق عدم
الذات الى الحرام لا يستغل اثر لسائر الافعال في الترك نعم وبما يتفق للنفس شوق اليه لولا اشتغاله بفصل
لا اذ تكبره وسلم كون ذلك الفصل مقدمة الا انه لا يلزم منه التلازم هذا ولو تقررنا لفظنا ان الشك في
التاثير او عدم الصلح به كفى وهو حاصل قطعاً عن المفاوئة للشيء اعم من ان يورثه او لا والحكم
بوجوب المقدمة فرع العلم بوجود التاثير فاذا لم يتحقق لم يتحقق ولو قلنا بالتاثير فالظاهر ان مع جميع
ما مرز به ان الحاجة الى الكف فرع الشوق الى الشيء لا اقل فاذا عدم الحاجة الى شيء اصلا وهو كبر
الوقوع وشايع على انه على التقدير الاول يمكن ان يقال كبره ام لا بفقد المكلف على الحرام او لم يمتزج
له اسبابه الخارجة عن قدرته فالمباحات تقع عنه من دون مدخلية لها في تحقق عده وهو ظاهر فارتفع
التلازم فبطل جواب الامدعي المجابى بانه لا يخلص الا بالمنع من وجوب الميزة في غير الشرط الشرعي
واجب عنه متارة اخرى بان التوقف لا يمتزج بالمباح فقد يمتزج بالواجب واخرى بالنقص بانه يلزم كون
الحرام واجبا كالتبرك الفذف والواجب اما هو مظاهر الدفع فافعل لا ينافي مادعا فانه على
التقدير الاول يلزم ان يكون المباح احد افراد الواجب المحذور وعلى الثاني اجتماع الاحكام يتعد واجبات
ولم يلزم مخالفتها وعن الثاني يمتزج التعلق النهي للمترك او الكف والاشي من مباحين فعل المباح
ضرورية ومما سمعت على التقدير من يظهر الجواب عن المكلف فانه لا يمتزج خفاها هذا ويرى ما يستدل به بان
ترك التبرك واجب وهو متلازم الوجود مع فعل من الافعال فكل فعل يقارن فهو واجب لا متناع لاختلافه
التلازم متين في الحكم والجواب عنه او لا بالمنع من وقوع التلازم بين ترك الحرام والمباح وغير خبر جيد
فان كل شيء في حال من احوال وجوده يقارن شيئا وهذا لا يقتضي اتحادهما في الحكم ضرر قد سمع انه
لوقته لا خصوصية له بالمباح بل يقتضي عدم تحصيل حكم اخر غير الواجب حتى الحرة فلا وجه لتخصيص
المباح بالحكم ونابا بالقلب والتاثير عدم الدليل على الامتناع اذا كان التلازم من باب الاتفاق وان كان
من باب التوقف فرجع الى ما مر وان كان من باب كون التلازم بين معلولين فلهذا لا يمتزج في يوم اتحاد
حكمها الا ترى ان افعال المكلف بالنسبة الى جوارحه وقوامه متلازم الوجود وحظه مع ذلك الواقع بل

الشايع منه ثبوت الاعتقاد **الثامن** ان بعض الاجل يصل موضع النزاع ما اذا كان الفاعل **العاقل**
 والصدق **وسبب** لظلال ولو كانا موصوفين فلا نزاع ولو كانا موصوفين خيلا عظما هو الاله والحق ان عدد ان
 النزاع على حصوا **العاقل** في الوجود فاعلم ان حصول تحقق والافتقار على هذا الابهام **اشبه** بالاعتقاد في
 المأمور به لا مكانا ان يكون المأمور به موصوفا بصدق **شعبي** يستوعب وقت كفا في التوابعات على
 القول بالاعتقاد حكم الفاعل **العاقل** ان اذا كانا موصوفين على واحدة وخبرها كالموسر عن وقت صلوة الصبح في
 صلوة كندوبة على القول بجواز وقوفها سورة افضل من اتمام الفريضة ولا اشتراط كونها مأمورا بها
 بل بهم حكم الصدقة لو كان مباحا كالتعريف والبيع يوم الجمعة بعد الزوال ونحوهما او مستحبا كالانابة وقت
 الفريضة او عكرا وهما بل ولو كان مأمورا به كعمله لا ينحل للاختصاص به مع مختلف الحكم في الاضداد
 بين ان يكون من العبادات والمعاملات ونحوهما من جهة اخرى وهو انه ان كان من الاولين يترتب
 عليهما او على احدهما على الخلاف حكم الفساد على القول به ولكن يشترك الكل في الانصاف بالحرمة
 ومما يبين ما في كلام من حرر عمل النزاع بان القسطين اما كلاهما من حق الله او حق الناس او مختلفان
 وعلى التقديرين لهما موطن او مضيقان او مختلفان فمع نزق احدهما التوجه له ولم ومع سدهما
 التحريم ومما اثاره الثاني فمع اتحاد الحقيقة التحريم على الاما كان احدهما المهم في نظر الشارع كتحفيضة
 الاسلام ومع اختلافهما فالترجح نحو الناس الالهية فانه لا يخرج عن الاحكام الطولية بل المحبة
 فان الحق على الظاهر لا يخرج عنها وعلى التقديرين يكون لخص لعدم اختصاص الصدقة كما مر ثم اذا
 حرفت ذلك فاعلم ان **العاقل** ان كانا موصوفين لم يتحقق بينهما تناقض وهو لو كان احدهما موصوفا
 والاخر موصوفا حصل فروع المشكلة يجعل المصنف مأمورا به والموسع ضد الصدق تغل عدم كون المصنف
 مأمورا به فيحصرا ما يمكن كونه صدقا في الموسع واما لو كانا موصوفين فاما ان يكونا موصوفين بالتصديق او مصنفين
 خبر موصوفين او موصوفين بالاصل لكنه احصا بالآخر مصنفين او مختلفين اما الاول فلم يتحقق في الاحكام
 الخارجية والاحكامه كالثاني وهو من باب اذ دام الاحكام وهو باب كبر النفع في الفقه الا انه يميز خبره
 فنقول نعلق المحكمين بالتصديق الخفي مع تحادها محال لعدم امكان صدقهما من المكلف لعدم
 التقدير وعليهما يقتضي سقوطهما ما يقتضي احدهما سلبا عن المعارض يجب ولكن لما كان **شعبي** من غير
 المقضى من المجموع فلم يتحقق ظاهر يقتضي بالاطلاق عدم الفرقين الواجبين فيكون الحكم جملا
 فمقتضى قاعدة الاشتغال واستصحابا محصيل البرائة الغيبة فاذا اختلفت بالاهمية لا يحصل البرائة الا
 بالاشارة بالاهم فذلك تحصل قاعدة وهي ان الامر بين المصنفين اذا اذ دام ان يكون احدهما المهم
 او لا فاعلى الثاني يتغير بينهما وعلى الاول تعيين الاله ويكتفي في ثبوت الالهية بسطوق الرجمان بل
 الاحتمال الخالي عن المعارض فبصير الاله هو المأمور به بخبره خبر مأمور به فيخرج من المتنازع فيه وربما
 يمنع كونه الالهية بنفسية التعمين حتى يصير احدهما بذلك مأمورا به معنى يمكن ان يقال ان الامر به

يقتضي التمسك من ضده بما على ان الامة تصير مرجحة لاختيار المكلف لا لغيره فلو جوب التعذر به
 وتفرغ عليه ما لا يصح من التعذر في حق الله وحق الناس وفيها ما هو التاثير ان قلنا بان اوامر الخارج
 كما هو الامر لا يكون كما هو باق فيهما واجبان وبما يقابل المكلف على ترك غير المين ورويهما وكلاهما
 متعلق الامر ويكون المكلف غير ايضهما لو كان التأخير والتضييق بسبب اختياره والافضل سابقا كما ان
 السابق في غير اول زمان التعلق كذا وان قلنا بان اوامره كأوامر الموالي حيث ان تعلقاتها تابع للارادة
 فلو لم يمكن حصوله متعلقا في الخارج فادارة قاسمه تحكمهما كالسابق الا في الطاب حيث يترتب هنا على
 ترك غير المفضل منهما الطاب دون ثمة لعدم حصول شرط التعلق بخلاف ما هنا وما مام بان حكم الرابع
 من الاعمال اذا عرفت جميع ما تقدم فنقول لاختلافنا في ان الامر بالشئ في حق ضده لفظا ومعنى او لا
 فمنهم من توقف ومنهم من نفى التزاع عن نفى الدلالة في الاول وحس النزاع بالثاني وعليه اختلفوا
 في انه هل على وجه العينية او الاستلزام وعلى الثاني هل هو من باب التضمن او الالتزام وعلى الثاني
 اختلفوا في كون الالتزام بينا او غير بين ومنهم من جعل القول باستلزام منصف في الثاني وقال المراد
 بالامر المعنى مقابل الشرع بمعنى ان العقل يحكم بذلك للزوم لا للشرع ثم قال وهذا انتهى لبس
 خطابا بالصاحبي بلزم تغلب بل انما هو خطاب تبعي كالامر بالمقدمة وقوله على جميع التفاضل اختلفوا في
 التعبير عن الضدين من اطلقه وبين من قبله بالخاص ونفى النزاع عن العام وبين من قبله بالعام وبين
 من فرق بين النزاع في الاقتضاء وكيفية ما خرج العام عن الاول وادخله في الثاني والحق ان النزاع في
 لفظ الامر والتمهي غير متعلق باختلافهما شبهة لفة وهو فاعلى ان منهم من لا يفرق بين الامر بصيغة وكذا في
 مفهومهما لثابرها فطامع ان ما ذكره في اثبات الاقتضاء لا ينطبق عليه شيء منه ولو كان فمردود
 بامر واما النزاع فيما يصدق عليه انه امر بالنسبة الى ما يعانده فالأقوى ثبوت الاقتضاء في العام بمعنى
 الترتك على الاظهر والكشف وعدمه في العام بالمعنى الآخر الخاص اما الاول فلانه لو لازم اجتماع
 الطلبين مع الاذن بالاخلال وهو محال لاستحالة الجمع بين التفضيل وخروج الامر عن مدلوله فان
 مدلول الامر على ما هو الطلب الخاص المعبر عنه بالطلب المحتج فيلزمه المنع من الترتك وعدم الرضاء عليه
 فلو لم لا يتصل من الامر الترتك فكيف المنع عنه قلنا لا يتوقف الحكم على استلزام الامر بنفسه الفهم
 ولا لا لا يتصل بل يكفي في الاحكام الشرعية لزوم المنع بعد تصدد طلب المأمور به فتاوى انتهى عن تركه
 كدلالة الاشارة وهو حاصل ضرورة ظهور كون الدلالة التزاما بينا بالمعنى الاصح خلافا للذريعة كما
 عن جهود المعترلة وكثير من الاشارة حيث نفوا استناد الى ان الامر بالمحال جابر ولا استبعاد في ان بامر
 بالوجود وعدمه وان الامر قد يكون خافلا فلا يتحقق انتهى والجواب عن الاول ظاهر مع ان الكلام
 في الدلالة وقد ظهر بامر وعن الثاني بعد ما نفى الامر الشرعية سلمنا غير قاذح لما من ان
 الكشف عن الاختلاف كاف وهو حاصل واجب بمنع جواز غفلة الامر بالشئ عن الترتك لكون الامر به

دل الاعلى وجوبه وحيث نحن الان في فعله والمنع من تركه فالمتصور للايجاب متصور للمنهي
 التركيب ان يكون متصورا لله لانه لا يمتنع على ظهور وجهه مما ياتي وحاشا تحت جلاله الدلالة فحينئذ
 معلل بان الوجوب هو محرم كمن طلب النحل والمنع من الترك ولا يتحقق المركب بدون تحقق اجزائه
 فبما من الامر بان ينهي عن تركه ولا يخبر بان ذلك لو سلم لم يستلزم بالمدعي فكيف الامر بحقه
 فبما لا تركيب فيه وعد الوجوب مدلول لا الامر في كلامهم لو اداوا ذلك مسامحا والمنع من الترك
 العقاب خارجا عن مدلول البصيرة لفساد عرفها وشرها وكف كان فالتحجب سهل لعدم ترتيب
 فرع فقهى على لون الدلالة تصحى التزمية بل على اصل الدلالة ايضا فانه لا يزبد فرع على الحكم
 المستفاد للماوريه نعم يشرى في التعليل اما الثاني فله عدم دلالة البصيرة على الفساد العام لا مطابقة ولا
 قصدا ولا التزاما بنا بالمعنى الاخص فكيف بالناس وما في حكمه وحكمهما واما الالتزام بالمعنى الاعم
 فينبه عدم المنفعة بين وجوب الشيء وعدمه، سيده الخاص وما في حكمه لا مرقا ولا غفلا فان ترك
 الفساد لا يزبد على كونه مقدمة للواجب وقد عرفت عدم وجوبها مع ان حاجة قدم معتم عليهم من كونه
 مقدمة ايضا واما وجود الفساد فعدم كونه مقدمة للترك اظهر كما مر في الاصول سالمة بين المعارض في
 نفي حرمة على انه لو كان حراما لواقع اهل البيت لم يصوم البلوى به مع انه لم ينقل احاد او ما مر بين
 الجواب مما لا يتبين من توقف الواجب على تركه فيجب واستلزام فعله ترك الواجب فيمر فضلا عما سبق
 لرددها في المقدمات والواجب من الاول بوجودها منع كون ترك الفساد مقدمة وانما هو من المفارقات
 وقدم مرجع جوابه مفصلا في المقدمات ومنها ان وجوبها لا يتم الواجب الاله للتوصل يقتضى
 اختصاصه بمحالة امكانه ولا وجه له ان منع وجود الصارف عن فعل الواجب وعدم الداعي لا يمكن التوصل
 فلا معنى لوجوب المقدمة ويرى عليه ان الامتناع بالاختيار لا ينافى الاختيار فوجود الصارف لا يرفع
 الامكان والمدار عليه وهما ان وجوب المقدمة لم يمتنع في حال كون المكلف من يد اللغفل
 المتوقف عليها فلا يجب ترك الضد الخاص في حال عدم اداها بتوقف طلب من حيث كونه مقدمة فحينئذ
 ان وجوب المقدمة لو تم فانما هو من اجل صحة تولى التكليف وهو امر من ان يد الواجب او لا نعم
 بتوقف على امكان صدوره عنه وعن الثاني بانه ان اريد بالاستلزام العلية متعنا الصغرى وان اولئذه
 مجرد التوافق معنت الكبرى وفيه نظر فانه يبين منه تسليم الكبرى على التفسير الاول مع انه لا محالة
 لعدم الدليل عليه كما مر في محله واذ بعضهم على الجواب بعد تنجيم المبحث بان الملزوم ان كان حلة
 للالزام لم يعد كون تحرير الملازم مقتضا لتحرير المملزم انما هو ما ذكر في توجيه انتفاء ايجاب السبب
 ايجاب السبب فان النحل يستعد بحرم المعلول من دون تحرير العلة وكذا اذا كانا معلولين لعلة واحدة
 فان انتفاء التحريم في احد المعلولين يستدعي انتفاءه في العلة فيخص المعلول الاخر الذي هو المحرم
 بالتحريم من دون حله واما اذا انتفت العلية بينهما والاشراك في العلة فلا وجه لانتفاء التحريم

للاول ثم يحرم الملزوم والا ينكر العقل تحريم احد امرين متلازمين اتفاقا فلهذا يحرم التحريم الاخر وقصارا
ما يتجمل ان تضاد الاحكام باسرها يمنع من اجتماع حكمين منتهائي امرين متلازمين وبذلك ان الاستحلال
لها هو اجتماع القصدين في موضع واحد انه ان كان المراد باستلزام الضد الخاص لثبوت المأمور به انه لا ينفك
عنه وليس بمشروطية ولا مشاركية في علة فالقول بتحريم المأمور به بتحريم اللازم لا يجهله وان كان
المراد انه علة فيه ومقتضى له فهو ممنوع لما هو بين من ان العلة في الترك المذكور انما هي وجود المأمور به
من فعل المأمور به وعدم الداعي اليه وذلك مستمر مع فعل الاضداد الخاصة فلا يتصور صدورها من
جميع شرائط التكليف مع انتفاء الصارف الاعلى سبيل الامحاء والتكليف مع ساقط وهكذا القول
يتلذذ بان برادبالاستلزام لثبوت الحكم في العلة فانه ممنوع ايضا للمأمور به ان الصارف الذي هو العلة في
الترك ليس علة لفعل الضد نعم هو مع ارادة الضد من جملة ما يتوقف عليه فعل الضد فاذا كان واجبا
كانا مالا يتم الواجب الابه واذ لم يثبت عدم وجوب غير السبب من مقدمة الواجب فلا حكم فيها
بواسطة ما هما مقدمة له لكن الصارف باختيار اقتضاه ترك المأمور به يكون منها علة فاذا اتى به المكلف
عوقب عليه من تلك الجهة وذلك لا ينافي التوصل به الى الواجب فيحصل ويصح الاتيان بالواجب الذي
هو احد الاضداد الخاصة ويكون انتهى متعلقا بتلك المقدمة ومعلولها بالاضد المصاحب للمعلول
ولو قبل لول يمكن ان لا منها علة ليعمل فعله وان كان واجبا موسعا لكنه لا يصح في الواجب الموسع لان
فعل الضد يتوقف على وجود الصارف عن الفعل المأمور به وهو محرم قطعاً فلو صح مع ذلك فعل الواجب
الموسع لكان هذا الصارف واجبا باختيار كونه مما لا يتم الواجب الابه فلنجد احتياج الوجوب والتحريم
في امر شخصي ولا ريب في بطلانه قلنا ان الوجوب في مثله انما هو للتوضيح على ما لا يتم الواجب الابه فاذا
فرض ان المكلف عصى وكره ضدا واجبا حصل له التوصل الى المطلوب فيسقط ذلك الوجوب لقوات
الفرض منه وفيه نظر فان ما يبنى عليه من افضاء الحرمة من المعلول الى العلة ومن احد المعلولين الى الآخر
لم يشهد وان اراد بالعلة العلة التامة لا اعتلا ولا شرعا ولا عرفا لان العلة والمعلول مفطوران ولو كان
احدا كتابا بواسطة والآخر بلا واسطة فيمكن اختلافهما كما يمكن ان المحجب بنفسه استبعد في تنقيح الخالفة
في الحكم بينهما ثم يبنى على عدمهما مع ان الاستبعاد ليس حجة شرعية فان اقصى مفاد التلظي والتلظي العقلي
الصريح لا يثبت به الحكم الشرعي حتى عنده فان بناؤه على عدم حجة التلظي المطلق بل لم يبعد عن قال
به حجة متكاملة في ان في المعلولين يمكن الاختلاف ولو سلم عدمه في العلة والمعلول فان المعلول لما كان
خبر مقدورا لا من جهة علة فيفسر حكمه بها بخلاف العكس فان العلة مقدورة فيحرم من دون
معلولها و ايضا انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم كما انه يمكن الاختلاف بالحكم في العلة لا اختلاف
الجهتين فيختلف المعلولان في الحكم هذا وفي جعل مدار وجوب المقدمة على فعلية التوصل ما من
كونه خبرا مبطنا له فان مقتضاها انما هو الوجوب مع امكان التوصل والامتناع بالاختيار لا ينافي

الامكان وفرض عدم الامكان في الواقع يخرج الكلام عن محل النزاع ويمكن دفع ما قبل من انه لا يمكن
 الضد من جهة له فله ولو كان له اجسام وسما يتبع الملازمة لاحتمال عدم صحته لو كان واجبا وسما فان
 صحته بتوقف على موافقة الامر وهي فرع تعلقه به وهو شكوك او معلوم عدمه كما برأه بعضهم وان كان
 فيه نظر في وجهه فيظهر ولهم وجهان اخران اولهما انه لو لم يخرج النهي الخاص والتيسر به المكلف
 كالمصلحة بالنسبة الى الكمال الدين مثلا فان بقي الخطاب بذلك الواجب المصحب لزوم التكليف بالصدقين
 وهو وبال والاخرج الواجب المصحب عن كونه واجبا مضيفا وهو خلاف المفروض ويرد عليه ان غاية
 ما يلزم منه عدم التكليف بالصدق ولا يخرج منه الا عدم الامر به فلا يستلزم التمهى عنه فلفظ الوهم يمكن
 جادة يمكن ان يكون مباحا وثبت المحرمية والفساد في المبادئين اجل عدم الامر به لا يتحقق في المقام وهو
 مع انه لو استلزم لا يتم الاقبا كان الضد مأمورا به وهو ضرر المديهي واما الوهم يمكن ككالاتكليف فلا يتم
 وايضا الامر بالمصحب لو استلزم عدم الامر انما يستلزم به ذلك الامر لا يامر اخر الكلام فيه ولو سلم فاما
 يستلزم اذا كان الضد مضيفا واما لو كان موصفا فلا لعدم ساقا له كيف واما الشارع مدارها على
 كشف المصالح والعلم بما لا يعد وجودا فمصلحتين احدهما متعلقة بمحوه وسبب والاخرى تكون
 متعلقة بزمان بعمه وخبره فلما كان المطلوب في الثاني وهو الموسع ايجاد المأمور به في الزمان المعين بمعنى
 انما هي في احد اجزائه مخصوصات الاجزاء ليست متعلقة للامر وفي الاول ايجاد في زمان حدوث
 السبب وهو ايضا كلي فلا يكون خصوص الزمان مطلوب او متعلقا لتعلق فيها كلي ولا تصادف تعلق
 التكليف باتيان المأمور به فيما لا يكون مفقودا وغاية الامر انه باختيار الموسع يلزم التكليف بالاطلاق
 لصحة ناس من قبل المأمور لا الامر فانه حصل من اختيار الموسع وترك المصحب وهو لا ينافي التكليف
 والامتناع في تحقق المصحبان والامتناع وهو نظير اجتماع الامر والنهي في الشيء باختيار جهتين وعمما
 بضده انه لو كان موسعين لا يقول هو بل احد بلزم ما ذكره فبما مع جريانها فبما يمكن ان يقال اذا
 تلبس المأمور باحدهما فاما ان يراد منه الاخر في تلك الحال او لا على الاول يلزم التكليف بالاطلاق
 وعلى الثاني خروج الواجب عن كونه واجبا هذا كلتي اول تعلق الوجود بين واما اذا انقضى بمغادر
 فعل المصحب واخره حسبا فاما الامر انظر لعدم توهم حصول التكليف بالاطلاق فيه اصلا فانما في الجملة
 المصحب هناك انما هو بسوء اختيار خاصة بخلاف ما سبق عليه واجب عنه انه يمكن اختيار الشيء الثاني
 ويضيق الامر الدالة على وجوب اداء الدين مثلا على الفور بماذا لم يكن المكلف مستلما بواجب كما
 انه مع تسبق وقت القرية يجب تقديمها طعنا ولا يكون اداء الدين مضطرا في تلك الحال ويرد عليه انه
 لو صح الدخول في الصلوة فبغير اتمامها فهو بائد ذلك يخرج عما هو المفروض كما لو فرض حدوث المطالبة
 في الدين بعد التلبس والافلا يصح التخصيص لعدم جواز الدخول حتى تنقضي به حالة التلبس مع انه
 يمكن العكس مع وقوعه كبر اكما في الحائض والفساد ونحوهما على ان التخصيص فرع التناهي وقد

حرکت عدمه و عملی استلزامی بطلان باز صه البهائی و صه المازندانی و غیره که کلاً اتفاق العلماء
علی آنهاست این انچه اولی البهی عن الصدا الخاص بعدم الامر به نظم علی تضاد المتقدم و قبله
اقرب مع انه لو سلم لم یسم المعاملات بل یخص بالعبادات لعدم الحاجة فیها الی التمام و علی علم صه ایضا
بشکوک بعضی من اجل الاتضاء کما حکم بعض مشایخنا عن الضرر عند الشهادة احتیاطاً و بعضی غیر
منهم و الثاني به و هو یمتحتاج الی تمهید مقدمة و هی ان اتصاف الاعداد بمثل الخس و الفج و المصلحة
و المفسدة و امثالها من الامور التي هی مبدء الایثار الخارجية لیس من جهة الذات بل باعتبار الامر
الذی هی منزهة انتزاعاً لان عدم امر علی اعتباری لا تحصیل فی الخارج و انما حصوله فی الازهان
تختللاً لا یمکن ان یتكون مبدءاً للثلاث لا باعتبار الاصل الماخوذة فیها حکم منسوب الی اصله بالذات و بحقیقة
والیه بالعرض و المجاز و اذا تم هذا بقول اذا کلف الله « راع الصلوة مثلاً فلا شک ان نقض الصلوة
و هو عدمها قهر مکره للامر و لیس عدم صا و یمنع تکلف و لا یصحوا لاختیار بالا باختيار ما یترزع
منه و هو السكون او حرکة اخرى ضد للصلوة فیکون کلاً الامرین و یمحایفون منها و بالجملة عدم کل
حرکة لا یتكون مکلفاً به امر او غیبا لا باختيار السكون او حرکة اخرى ضد ما علی سبیل التخییر فی الامر
و التجمع فی النهی و جوابه ان ترک الشيء یتصف بکونه اختیار با فان القادر هو الذی یصح منه الفعل
و الترتیب بان یقطع عدم الازلی فیفعل او یستقر فلا یفعل فظهر ان وجود الشيء و عدمه مقدور ان
صادر ان عن المكلف فیکن ان یتعلق بكل واحد منهما بالتکلیف و اذا ثبت کون الترتیب مقدور و صادر
و لو انشاء ضم اتصافه بالحسن و الفج کما ان الفعل یتصف بهما فان الاتصاف بهما لا یمتحتاج الی اربیدن
ذلك کما هو واضح و اما ما ذکر من کون عدم امر افضلاً لا تحصیل له فی الخارج و انما حصوله فی الازهان
لا باعتبار الاصل الماخوذة فلا یقتضی الاعداد کونه حلة قاطبة للثلاث خارجی او حلة مستقلة له او متصفاً
بما یتكون مبدءاً له و شیء منها غیر محتاج الیه هنا و اما ان یتكون له مدخل فی ذلك فلم یفهم ما ذکره بل ظاهر
امکانه و لذا عدم المانع من حلة علل الوجود و قبل ان وجود الحوادث فی واقعاتها هو لوجود
شرائطها و ارتفاع موانعها بها و بالتقریبی هذا ان اربیدن الثلاث خارجی الموجود فی الخارج و ان
ا ربیدن امر من ذلك و هو ما یتكون حله علی الشيء خارجاً و ان لم یتكون هو موجود فی الخارج فالامر
الظہری لا یتیم ما ذکر من عدم کون عدم مبدءاً للثلاث خارجی فان عدم الحلة مستقلة لعدم المحلول
صکک عدم البصر لعدم حله و هو خارجی بهذا المعنی و کذا سایر اعداد الملكات و ظاهراً ان الحسن و الفج
و امثالها ليست حلاً مستقلة او قاطبة للثلاث الخارجية المعنی الاول فلا مانع من اتصاف اعداد الملكات
بها و لا یتكون اتصافها بالعرض و المجاز علی ان بقاء عدم فعل للنفس وجودی و لیس عدمها صراً
حتى بان شیء یملأه فلا حاجة الی ارتکاب ان ترک ازالة النجاسة من المسجد و نحوها اشتغال المكلف
بالصلوة الواجبة فی اول وقتها مثلاً انما یفج بالعرض و المجاز و ان المتصف بالفج بحقیقة انما هی الصلوة

التي منها انتزاع ذلك التركيب من الظاهر ان الامر بالتكس انسلم ان فيها احياء في الحقيقة في هذا
التركيب لا يقع فيها اصلا بل هي محض على ما كان فيها من الفضل لولم يتركها الواجب المنطبق ^{بما كان}
فهو باعتبار ذلك التركيب لا ينكسر هذا وبليز من جهة التكليف بالتركيب مع عدم الفيد في ذلك ^{كان}
ممكنا ما ينتزع منها ان التكليف على ما ذهبنا اليه باعتبار ما ينتزع منه هو مفقود ومع انه لا يتصور
مخالفة فضلا عن عالم مما قبل لم لا يحمل متعلق التكليف الكف وهو امر وعودي لا يجري فيه ما ذكره
كيف ولا يبعد ادعاء الجمع المركب على ان ينطبق التكليف في النهي لما العدم على راي من واه
مقدور او الكف على راي من ^{سواء} كذلك وما ذكره في ذلك الاجماع فمستلزم وان مدلول القولين
انما يكون على اللغة فان النهي لفظية ^{ان} ان يحمل على ملحق موضوع لفظي وكان عند موضوعه العاكب
التركيبين خله حله وبعد التحدو على ما هو الاقرب بما ذكره من الاجماع على تقدير وقوه لاجبة
في محيية كما اعترف الفاضل في مثله مع عدم قوجه فان القول بان النهي لطلب الترك ومع ذلك هو
ولمع الى فعل الضمير وفدواني وللبين وجهان الاول انه لولم يكن نفسه لكان مثله اوضده
او خلافه واللام باقسامه باطل اما الملازمة فلان كل متغير من امان يتساوى في الصفات النفسية
وقد يبرهنها بالذاتيات او لاو المعنى بالصفة النفسية ما لا يقتصر انصاف الذاتيات الى تخط امر ز ابد
كالا نانية للانسان وبناها المعنوية في المقطرة اليه كالحديث والتجربة فان ساو ما فيها متماثلان
كسوادين وياضين والافاقا ان يتماثلا باقسامها بان يتبع اجتماعهما في عمل واحد بالنظر الى ذاتهما
او لافاقا تماثلا كك قضا ان كالسود والياض والافاقا ان كالسود والحلاوة واما انتفاء اللازم
باقسامه فلا فاعمالا كاتسدين كمثلين لم يمتصافي عمل واحد وما يحتمل ان اجزوا الامر بالشيء والنهي
عن ضده معا وقوه ضروري وله كائنا خلاصين لمجاز اجتماع كل منهما مع ضدا لآخر لان ذلك حكم
الخلاصين كاجتماع السواد وهو خلاف الحلاوة مع المحسوسة فكان يجوز ان يجمع الامر بالشيء مع ضد
الشيء عن ضده وهو الامر بضده لكن ذلك محال اما لا فاعمالا فضا لغير ضدا فاضل هذا افضل ضده امر
متناقضا كما بعد فعله وفعل ضده خبرا متناقضا لانه متكلف ضدها المحكم وان محال وجوابه اختيار
كقوله خلاصين ولا يجوز اجتماع كل مع شيء من اضداد الاخر اذا كانتا لازمين والابلزم اجتماع
الضدين مع الهماد يكونان ضدين لامر واحد كالعلم والفسد مع الموت فلو اجتمع احدهما مع ضده
الاخر يلزم اجتماع الضدين ثم لو سلم لزوم اجتماع كل مع ضدا لآخر لام العموم اذ الياض خلاف
الحلاوة ولا يجمع مع الجوهريّة التي هي ضدها كقوله فاضل انصاف يمكن ان يقال ان النهي عن الضد
لا يجمع مع عدم النهي عنه وهو متحقق بعدم الامر به او السكوت عنه وعن النهي والامر بالشيء
يجمع مع الثاني وبكفي مع ان المحسوس بلل عند الاشهر والاستدلال منهم فاضل على ان شرط اكره
الضد الشرط به ضروري وافتاؤه قد لا يشعر به فيفتك ارادة الشيء عن كراهية فاضل يكون نفسه باطل

فان قيل ان المبدأين اربعة اشياء هي كراهة ضد محال الشعور بالصد ظاهر الفشل لعدم تعطل متغير في
مع انه يمكن ان يوجد الارادة وانفك عنه كراهة الصد المشعور به اذا كان حاله في غير كراهة الصد المشعور به
الترويض الاخرى مناقشة ولكن انما هو ان المفسود منه اتمام المرام على مذهبي الاشياء في الدنيا والثاني
ان فصل السكون كمالا لا يكون ترك الحركة اذ البقاء في الجزاء الا وهو هو بقاء عدم الا بقاء في الجزاء الثاني
وانما يتلف التصور بل من منه ان يكون طلب فصل السكون هو طلب ترك الحركة لا بد من ذلك البقاء امر
وجودي فكيف يصبر حين العدم ولكن سلم ان السكون عدم الحركة كما ان البقاء عدم الفلاسفة يخرج عن محل
التزاع فان الكلام في الاضداد الوجودية فاذا لم يبق عدم التعلق بفصل بل الحق انه لا يمنع مطلقا فان
الطلب على فعله فيكون كمالا كما هو في جميع ما مر على تقدير ان يكون التزاع مضمونا او لا كما يشترط به
في الدليلين فلا حاجة الى شيء منه بل الجواب عنهما ان الربط ذلك الفصل ولم يثبت وعلى تقدير
ثبوته فلا يعلق بالمبحث كما هو في الاجاد من جعل الامور على التفرع الاول مما لم يبق به مطلقا فضلا عن
الفضل او اما توجيهه بان المراد انما حصل بجعل واحد فرجع الى التضمن والالتزام فكما ترى وللالتزام
اللفظي ان امر الايجاب طلب فعل يذم على تركه اقلها ولا ذم الا على فعل لانه المقدور وما هو هذا الا
الكف عنه او فصل ضده وكلاهما ضد للفعل والذم باحتمال كان يستلزم التهي عنه اذ لا ذم بالتمتع
لانما سواه وان حرمة النقص جزء من مهمة الوجوب فاللفظ الدال على الوجوب يدل على حرمة النقص
بالتضمن والجواب عن الاول منع دلالة الامر على الذم لغة وعرفا وشرا وان كان في الشرع حكما من
احكامه ومنع حصر الذم على الفعل فان نسبة القدرة مع الفعل والترك سواء فان المقدور هو الذي يصح
منه الفعل والترك فعلق القدرة بالفعل برفع العدم وبالعدم باعفاء واسترا مع ان التهي لو كان حقيقة
في طلب الترك ولم يكن الترك مقدورا واقترب المجاز اليه الكف فتعين ارادته ولا كلام لناقته او في
الترك في اصل الاقتضاء وان كان في كفة كلام قد سبق من ان الدلالة فيه ليس من باب دلالة التضمن
والالتزام اللفظي ثم في اخذ الذم على الترك دون المنع تخصيص فان ترتيب الذم لا يسم الامر مطلقا
لازم شرعي مع ان الكلام فيه وعن الثاني منع جزء حرمة النقص مطلق سواء اراد به النقص العام
او الخاص نعم الاقتضاء ما ثبت لو اراد به النقص العام كما سبق مفصلا بخلاف ان يراد منه الخاص فلا
دلالة فيه اصلا كما قد بان مما مر بالا حجة الى المزيد عليه هذا ولا ينطبق الدليل الثاني على المذهب
لا فائدة التضمن والاعتداء بان الكل يستلزم الجزاء مخرج عن الظاهر وهو ظاهرهم من جميع ما مر بان
عدم وجه للتوقف وتفرع على المختار عدم حرمة الاضداد الخاصة وما في حكمها من العام وعلى خبره
الحرمة مطلقا والفساد في المبادات او فيها وفي المعاملات واعداء مطلقا على الخلاف الا في بحث التهي
واما ضد العام بمعنى الترك والكف فقد عرفت عدم ترتيبه عليه تنبيهات الاول ان الامر
بالشيء كما انه لا يقتضي التهي عن ضده لا يقتضي عدم الامر به على الاظهر وقد مر القول به مع الحجة

على الطرفين والحوادث في الحكم وتفرغ عليه فساد البادة اذا كانت ضد اللعامور وبه الباطل اذا كان
شريها بالامر وكما قاله توحيد من الاول القرية في مدة الوقوع لزوم ازالة النجاسة عن المسجد
سواء كان الواحد منكم لا اراد الصلوة فيه او في غيره واداء الدين الطالب به او نحوهما والقرية
الحاضرة في مدة الوقوع في مكانه من مقتضاه على القول القوية وبطلانها بترك والصلوة على من يجب
الرد عليه ولو تركه ^{الصلوة} ان الزوم شرع فيها فوجها وجهها للصحة والقرية في
موضع يخاف في الوقوف به نفسه او عرضه او العادة المستأجرة لمن عليه مثلها مع فوريتها وتحصل
التفريط في الاحكام مع المناقاة على ^{الصلوة} الحاضرة من الاخير في مدة الوقت وفيه نظر الى خبر ذلك ثم جاز فيه
يبين ان الامر بالشئ لا يقتضي عدمه ^{الصلوة} ابضده وتفرغ عليه صحة النافذة او القرية المبررة بها
للغير في وقت صلوة الايات قبل الايات بمن يستلزم الاجابان بانقضاء الثاني ان الامر الديني هل
يقتضي النهي عن ضده بترجيح بين طار ونحوه ^{الصلوة} اما فصل بين الوجوب والتدب وفارقا بين العام
بالثبوت والخاص بالعدم ولكن الاظهر العدم مطلقا في العام فلان الامر الديني مفاد طلب شئ على
وجه الزحمان فلا يقتضي النهي عن الترك لا تصان ولا التزاما بغير الامر ان تركه مرجوح لكن ليس كل
مرجوح منكروها فالاصول هنا سالمة عن المعارض في نفي الكراهة في الضد العام واماني الخاص فلعام
في الامر الاجباري مع انفسه وفي دفع ما هنا القوي ولم فصل ان الوجوب يستلزم الذم على الترك
فيستلزم النهي بخلاف امر التدب وفيه ان غاية ما يلزم عدم استلزام التدب للنهي التحريم وهو لا
يستلزم المدمي وهو استلزامه النهي التنزيهي والاعتدال على ما مر ولزوم ابطال المباح اذ ما من وقت الا
وبند فيه فعل فان استغرق الاوقات بالمندوبات مندوب بخلاف الواجب فانه لا يستغرق الاوقات
فيكون الفعل في خبر وقت لزوم اداء الواجب مباحا فلا يلزم في المباح او وروى ان هذا لا يستدعي الا
ابطال المباحات المضادة لكل المندوبات او المندوب الدائم اذا استغرق الوقت بالمندوبات لا ينافي
الاشتغال بمباح يجمع معها فانه في كل ان لو اشتغل بمندوب يجمع معه مباحات لا ضاده صدق استغراق
وقته بالمندوبات مع انه لا يطل كثيرا من المباحات بالكلية في جميع الاوقات بل بعضها لا يطل اصلا
وبعضها لا يطل في وقت دون وقت الا ان بقى استغراق الاوقات بالمندوبات بحيث يكون لكل فعل
صدور من كل مكلف سوى الضرورات العقلية والشرعية مندوب وجب يلزم في المباح بالكلية
لكن هذا لا يخلو اناس من اشكال قديم قبل وكانه لا اشكال في اثناءه فانه قد ورد لكل عضو مندوب الى
اشتغاله به ولا شك ايضا انه يلزم مما وروى ان استغراق الوقت باشتغاله به في خبر اوقات الضرورات
العقلية والشرعية مندوب وجب يلزم في المباح بالكلية ويمكن ان بقى ايضا من المندوب الدائم
الصلوة ولو لم ينظر تضاد كل المباحات المندوب اليه لكل عضو فافلا شك في تضاد معظمها بحيث لو بقى
منها شئ غير مضاد لم يكن الا نداء ابراء الظاهر ان في المباح على هذا الوجه كفيه بالكلية في انه

تخالف للاجماع لكن لم يجد تصريحهم بذلك فمضى كل من المحبة والارادة للاخذ بامور كلام ومناقشة
اماني المحبة فلا بد في غاية مايلزم منه الفرق بين الواجب والتشبه بملزوم المفيد في الثاني دون الاول
فهو لم يرد على فساد اصل الدليل فان لزوم الفسدة بكشف عن فساد وليس كذلك نقلا حتى يخص
فلا يصح الفرق بين الثاني والاماني لا يخبر فلان دوام استحباب الصلوة بما يستلزم في فساد امر معاش
حاجة العباد فيخصص بالانبا فيه قبله لم يخلو اكثر الاوقات عنها بالنسبة الى اكثر فلا يتبع هجومه لو لم كما انه
يرد على ما فيه ان كثيرا من السنن غير مكملة حصن الاكثر بوجه فلم يستلزم الاستسراق وبما بين ماني
الارادة على ان ما ذكره لا يستلزم في المباح ان اراد به في ذاته وان اراد به في انفسه كما يمكن
من غير مطالعة تقديره للطايرين في الثبوت في العام ما مر في الاحتياج وفي الخاص بعض ما مر فيه كان
بطلان فعل الصد ملزوم ترك المندوب وهو مر جوح بالنسبة الى فعله وملزوم الرجوع مر جوح
او ان فعل المندوب يتوقف على ترك كل من الاضداد الموجودة فيكون تركها واجمالا ان يتوقف عليه
الراجح واجب ففضله وهو فعلها مر جوح الى غير ذلك والجواب عنها من غيرهما ما مر في الخاص
ما مر في امر الاحتياج ولما صار للمختار من مقتضى ما سمعت للمختار وما مر بين ما لا يوافق بين العام والخاص
مع جوابه وينفرع على المختار عدم كراهة ترك المندوبات وفعل اضدادها الوجوبية وعلى غيره مما
لا يخفى الثالث ان انتهى عن الشيء هل هو امر باحد اضداده او لا وعلى الاول هل على وجه
العينية او الامتنان ام اقوال او سطحا الثاني فان انتهى خفية في الترك كما يأتي او الكف ولا يتوقف على
شيء من الاضداد بنفسه وان اتفق فلا يجب المقدمة كما مر ولساير الاقوال ما يستنبط مما مر في الامر من
عن جماعة الفرق بين الامر والنهي بالتبوت في الاول وعدمه في الثاني وباتي ثم مما مر يظهر عدم
استحباب الضد في النهي التنزيهي لكن ترك المكروه مطلوب وراجح فانه من مفاد النهي والفرع في
الجميع ظاهرة اشارة الامر بالفعل يقتضي مباشرة المأمور به لا مجرد ايجابه للتبادر وصحة السلب لولاها
مع انقلا لولا الاشكالكفي على انه على تقدير الشك يكفي توقف اليقين بالبرادة المطلوب في مثله عليه
واستدل بقوله نعم وان ليس للانسان الاماسي ولا ترز وازرة وزاخرى وفيهما نظر ثم هل يجوز
دخول النيابة فيه فالاشارة على الجواز والمعتزلة على المنع والحق التفصيل بين وجود الدليل عليها
فالاول وعدمه فالثاني مما لا يقتضي الدليل فيها فضلا عن وقوع اجماع الطائفة على الجواز في الجملة
في مواضع مع عدم منافاته للعقل والنقل وللمعتزلة ان وجوب الصادة انما كان ابتلاء وامتحان وكسر
النفس الامارة بالسوء وذلك مما لا يدخله النيابة كساير صفات النفس من اللذات والالام والجواب
بالمنع من عدم وجود الحكمة في النيابة فان فيها بذل العوض ونحوه وفيه المشقة والكلفة فيمكن الكفاية
ثم بما مر بان الاصل والظاهر اشتراط المباشرة في الاوامر الا ما خرج بالدليل ومنه العبادات المالية
كالتزكوة والخمس والكفارات والصدقات المندوبة كما ان من الاول الطهارات والصلوة والصوم

وتلاوة القرآن في وجهه ولا يمان واليهود الى غير ذلك ويحقق المباشرة باستقلال العامل المفعول ضمن خبره
بحسب صريح اسناد الفضل المعرفه ومنه ما يحصل في الآية بعبارة جازمة كالتصل تحت الدراب او العبد او العبد
او الانبياء بقوله هاتون الامني النسي في ذلك كالكلام في الامر اشارة الى انهم بالتفصيل يستلزم
صحة هذا مسامحة او التقي فيه بترك شرط او شرط منهما الا مانع من ذلك لكونه احد جمل دلالة للعامة
على الخاص ولا ينعى بمراد به فقال وقد صدق الامتثال مع الخلق ككتاب الشك في مثله على ان
الامر بالتقية امر بمقطع بلزوم الامر بالعبادة مثلا امر بماهية معينة مصلوة او صوما او نحوها وكل
يشتمل الامتثال بالمر به على وجهه في امتثال باحد هما ليس امتثالا بالآخر فلا يجزى الايمان باحد هما
من الآخر الا ان يتحقق حصول التقية باتباعه اذ على وجهه في تحقيق الامتثال بما بذلك ولا شك
فان متعلق كل كلي او جدهما المكلف فلهذا الامر يكون موحود في الخارج مصدر اقاها من جهتين
تقيدين فالاصل فساد العبادة او المعاملة الواجبة على خلاف الواقع قبة الامر خارج بالدليل وهو
التقية من اهل الخلاف من جهة المذهب والاصل فيه ان مصار على مورد الثبوت فالصوم في الموضوعات
العامة والخاصة والاحكام كانت توقف عليه فالتقية من المحاكم الطالم من غير اهل الخلاف او منهم من غير
جهة المذهب او الكافر الملى او غير الملى او فرق الاسلام باصنافهم لا يقتضى صحة عمل عبادة او معاملة
ومدلولها مطلقا على الخوف على نفس او عرض محرم او ضرر غير محتمل على نفسه او غيره ومن
المؤمنين ويستوى فيها العبادات والمعاملات والاحكام فيجب عليه الحرام ويحرم الواجب الى غير ذلك
اشارة اخلفوا في اهل يفي الجواز اذا نفع الوجوب او لا وعلى الاول هل الباقي الاجابة او
الاستصحاب جماعه صرحوا بالاول وعن شاذ الثاني وهو اخبار المحقق ومنهم من المطلق والاقوى عدم
علم فان مدلول الامر كما امر بسط وان الخلل عند الغفل الى الجواز بالمعنى الاعم مع المنع من الترك
فاذا رفع الوجوب لم يبق شيء لان المتحصل في الخارج شيء واحد فلا يجزى فيه الاستصحاب ولا عموم
المسود ولا نحوه ومثله الكلام في الامر بالنسبي والتهى التحريم والتزجي بل مطلق الخصوص
والمفرد واستدل بان الجواز الذي هو جزء من مفهوم الوجوب هو الجواز بالمعنى الاعم لا متاع ذلك
في الاخص وقومه بالفصل الذي هو المنع من الترك فاذا ارتفع ارتفع لاستحالة قضاء مقتضاها فصل
او ودينه استلزام ارتقاء هذا الفصل ارتقاء المحسن وانما يلزم ذلك ان لم يتحقق عند ارتقائه فصل
اخر اما مع تحقق الفصل الاخر فلا لان الجنس يحتاج الى فصل مالا الى فصل معين وفي الجملة مناقشة كما
ان الابراذ ضعف جدا اما الاول فلان الاولى ان بطل ارتقاء الجواز بعد امكان بقاءه فان التحصل
في الخارج شيء واحد غير مركب فلا تغفل فبدرج بقاءه فلا يتفق فيه انعدام فصل اخر لا بما ذكره فانه بوجه
ما ودرج عليه وان كان عليه على ما ذكرناه ليس بعدا واما الثاني فلان منع استلزام الارتقاء الارترقاء
مطلبا لانه انما يتم اذ لم يتحقق فصل اخر هو جازي انما يستقيم اذا كان الموجود في الخارج مركبا مع انه

بالمثل فان التحقق في حصة معينة متصلة بالمنع من التركيب ينتفي بانتفاء المنع من التركيب ضرورة ان ذلك ينشأ
من الحصة مخرجاً في نفسه حتى يمكن فقاؤه بانتفاء فصل آخر والبرهان ان ذلك يحصل بان فصل آخر يحصل
وهو انما هو من حدود النسخ برد عليه ان ذلك فرع الدلالة قوله بالاستئذان في معنى متوعدة فان رفع
الفصل الذي هو مقتضى النسخ المخرج من ذلك فان وقع المنع من التركيب كما يمكن حدوثه في ضمن جواز
الفصل يمكن حدوثه في ضمن عدم الجواز فلا دلالة فالاصول سالها عن معارج يستلزم اجابات حكم قلنم
الرجوع الى مقتضاها ثم بالواباحة او نحوهما وانه المنع بر جوعه الى الحكم السابق على الامر والا
فلا وجه له في ما مر ين دفع ما قبل ان التاسع اثبت دفع المخرج عن مقتضى الملاحظة الحاصلة بعد النسخ مركبة
من مقتضى زوال المخرج من الفصل وهو استفاد من الامر وهذه الملاحظة هي المندوب او المباح مع انه لو تم
ما ذكره بلزيمهم ان يكون الحكم هو الاستصحاب لا المردية في دين المباح كما مر او اعم منهما ومن المكره
كما مر بعضهم ولا يجوز ان يقتضي الاباحة كما ساعد ظهور ان المنع من التركيب اذا ارتفع في وجهاته مع
ان القول به غير معروف فاذا ارتفع الرجمان وهو اللازم البقاء فما الدليل على حدوث ما بدعونه وللقول
بالبقاء ان مقتضى الجواز وهو الامر موجود والمعارض وهو النسخ لا يصلح ان يكون معارضاً لان
رفع المركب لا يستلزم دفع جميع اجزائه واورود المنع من بقاء الجواز الذي هو جنس شامل للواجب
والمباح لان رفع المركب قد يكون برفع جزءه مع ابقاء مقتضى لان التقدير ان منسوخ فلا يبقى
مقتضا قطعاً وكون زوال احد الجزئين كافياً في انتفاء المركب لا يلزم منه القطع ببقاء الآخر بجواز رفع
المركب برفع ذلك الاخر او برفعهما معاً ونظر فيه بعضهم بان بقاء الجواز ظاهر لتحقق مقتضيه او لا والاصل
استمراره وظاهر لا بدفع بالمحتمل قوله انه منسوخ فلا يبقى مقتضا قطعاً التقدير انما هو نسخ الوجوب
لانسخ الامر الذي هو مقتضى الجواز وح لا يتحقق القطع بعدم بقاء ذلك الجواز لاحتمال رفع الوجوب
برفع الجزء الاخر اعني المنع من التركيب وقوله وكون زوال احد الجزئين كافياً في انتفاء المركب لا يلزم
منه القطع ببقاء الآخر بجواز ان يكون رفع المركب برفع ذلك الاخر او برفعهما معاً قلنا انما لا ندعي القطع
ببقاء الجواز بل مدعي غلوه بقاء وهو ظاهر غير مناف لطرق الاحتمالين المذكورين فان قلت رفع الوجوب
الذي هو مقتضى الامر يستلزم دفع الامر ضرورة استلزام ارتقاع العلول او تنقاع علته وح برتفع
الجواز ايضا لا ارتقاع مقتضيه وبقي الحكم كما كان قبل ورود الامر من تحريم او اباحة او غيرهما قلنا
الاستلزام انما يتحقق اذا كان الامر مقتضياً للوجوب معطى اي بغير شرط وليس ذلك فاقضاء الوجوب
شرط بعدم ملو ان التاسع على مقتضاه وح لا يستلزم ارتقاع الوجوب او تنقاع مقتضيه اعني الامر
بجواز ارتقاعه وارتقاع شرط تحققه بل الظاهر ذلك وفي الكل نظر انا في المحجة فلما مر من ان رفع الوجوب
يقضي دفع الحصة المتصلة بالفصل وبذلك يرتفع مدلول الامر لعدم تركه في الخارج وما ذكره من ان
رفع المركب لا يستلزم دفع جميع اجزائه ان ارد من المركب المركب الخارج في فقد عرفت انه لا مركب في

مدلول الامر في اغارح وان ارادته المركب في الذهن فليس سلم هنا فلا يتفق وهو مدلول الامر
 فلا ان التزام احتمال فناء الجواز في جميع لاسم ظاهر رفع شيء من مدلول الامر لم يتقبل فناءه ولا ان
 اجتماع الضدين في شيء من الشيء وهو ظاهر وروى البطالان واما في الظاهر فلا ان يستلزم
 ان مع ذلك يتقبل الفناء واما مع عدم احتمال فناءه فكلا وهو ظاهر وقد عرفت هنا ان رفع الفصل فيكون فناء
 الجنس حتى يستلزم ان يكون كان كذا مصادرا باصالة عدم انضمام الفصل الى الجنس لاحتمال عدم
 وجود الجنس حتى ينضم اليه شيء فان رفع الوجوب يحتمل ان يكون كرم الجواز كما يحتمل ان يكون برفعه
 ورفع الفصل مصادرا بما بان ان الجنس والقيود يستلزم عدم فناء العام والمطلق وكذا نحو مصادفي
 ان التعبير من المنسوخ لا يتلخص الوجه بل ما هو مثله كسخت تحريم الترك او رفعه واما اذا نزع
 الوجوب بالتعريف او قال رفعت جميع ما دل عليه الامر من جواز الفصل والمنع من الترك فثبت التعريف
 قطا وفيه خصوص صالغ فقف عليها الاما دعوى من العامة من ان رفع الضدين كان في غير تكثير الافتتاح
 واجبا ثم لم يثبت عندنا وعموما لا يخصه فانه لو قلنا لا احتياط اذا ظهر في الانتهاء عدم الحاجة اليها
 والادخل في القرينة قبل الوقت ظن معمول عليه شيء اذا فرغ قبله او قد كذلك في الانتهاء ولم يدخل
 الوقت وعلوه الكسوفين اذا اشروع فيها ظاهرا بالوقت ثم تبين خروجه قبل التهمة وعلوه البت اذا
 دخل فيها بعد ما دخل فيها غيره ثم اتم غيره وهو فيها والايتم له جملة لو ادركه الامام فعل بها فلما
 ام يستأنف وان الامر بالاداهل هو امر بالفناء ولا وصوم المتابع اذا انظر عمدا يوما قبل اتمام شهره يوم
 فعل يتقلب ما يتكلم به بالايصال واسا وعلوه الجملة بل كل عبادة او تقع شرها وجوبه وانه مراد من
 فرغ عليه انعقاد الجملة حال النسبة وعدمه لا كون ذلك من باب النسي كما هو والمفود اذا اشتملت على
 شرط مخالف للشرع او بانها في التذو واذا تلفت بعين فتلفت قبل الوقت الى غير ذلك اشارة هل
 يجب المنع والشرع فيه قولان والظاهر عدم لاصالة البرائة والصدم واستصحاب الحالة المتقدمة
 على الشرع وعموم انما لكل امرى معاني فان مقتضاه حصول ماناه وهو ان التذو وبلز به جواز
 الترك فانه المفهوم منه على ان هذا هو المفهوم من التذو بنفسه فلا يجب تحذو في الهابة نسبة الى
 الامة وهو منوع عن الاجماع كالناصرة والسراير الا ان الاخيرة استثنى المج فكون حجة فيه الكفاية
 واستدل بالنسبة الصائم المتطوع امير على نفسه ان شاء صامه ان شاء اظفر وفيه نظر وللوجوب لا يتلو
 احصاؤكم وفيه ان ظاهر ما في الصوم ان كان المراد من الاصل بالنسبة الى كل واحد وان كان المراد
 منها بالنسبة الى الجميع حتى يكون المفرد مبالا المفرد كما هو الاظهر وان كانت ظاهرة في عموم النفي الا
 ان الظاهر ان الابطال انما تطلق بما كان مخالفا قبل قطعه ومحميا وكذا في اصابه حتى يفيل البطالان
 والتصحيح فانه المفهوم من تعلق حرمة الابطال بالاصل وتصحيحه فانه لو لم يكن كذلك لم يتعلق به البطالان
 والتصحيح والصحة للمراعاة بالنسبة الى غير العمل ليس كذلك فان الامر انما يتعلق بالمجموع لا بالاجزاء

فقال لهم الحق لم يتحقق هذا المسمى فان الاجزاء قبل اتمام العمل ليست قابلة للارتفاع وان كان فيها
صلاحته فلا بد من تدخل المصمم المسلمنا اليهود من الاعمال الالهية الشريعة فلا تحمل على اللغو
فلا تصح الاعمال الشريعة فلا يتعلق حرمة الابطال بالعمل الالهى انما هو انما هو انما هو
ابطال العمل بعد اتمامه لا يمكن ذلك الا بالكفر ونحوه وعلبه اما ان يكون انتهى عنه الابطال
فلا بد من التدخل من لاهد خفي بما كابدده وهو ظاهر وبوابة شريعة السوق بل لعله يستغنى
عن التدخل في هذا ظاهر في التحليل فانما يتم بذلك وورد جبر في نواحي الاعمال والامالي يقتضيه
وكونه احد التقاسير فيها فعلى هذا الاجدوى فيما قبل العبارة بمعنى المصطلح لا بخصوص المجل وان سلمنا
عدمها للابطال بين العمل فلا يصح بعده لتأخير المصنفين سلمنا لكل نقول الابطال الاعمال عمومها لا يمكن
ان يتحقق بعده فان الابطال بعده انما يكون بالكفر ونحوه فهو يرفع الجميع لا فرد منها ولو قيل اذا قدر
على الجميع قدر على فرد منها فهو متعلق القدرة فخرج تعلق النهي به قلنا هذا خبر متناق الى الفهم
منها ولو قيل بالربا والسعة المتأخر تبين يمكن دفع واحد منها فبمع النهي لما بعد العمل قلنا لم يثبت
تأثيرهما في الابطال فانخصرت تعلق النهي بما بين العمل قبله فخرج الاكثر فالتخصيص اليه اما خبر جابر
فتبين حملها على خبره مما رو عنه او انما قد تقدم على ما رو نحوه ولا اقل من التردد في الحمل فتدفع
التحريم عما كان فيه ونحوه بالاحول وفيها احتمال اخر ليس باسده منه لولم يكن الظاهر هو ان تعلق النهي
باطال العمل باعتقاد كفاية فلا يلزم مطلق الاطال فلا بد من تدخل فيه قطع العمل بقصد اعادته او تركه مع
اعتقاد فسادة ونحو ذلك ولذا قلنا ان يقول المصنف فيخرج الاكثر لو كان المحظوظ هو مجموع الجميع او قلنا
بان عموم المفرد المضاف استغرق كما ذهب اليه بعضهم واما على ما هو الاظهر من كون عمومه جنسا
فلا ولو قيل يحتمل ارادة البعض مجازا من الجمع المضاف ولو بلا قة اخرى فتصير جملة فيتوقف البرائة
عن الانتهاء منها بترك خبر ما ثبت خروجه قلنا مع عدم ما يقتضيه حرمة ابطال ما ثبت يكفي في
الانتهاء فبذلك الزائد بالاصول هذا ولو اخضعنا عن الجميع قلنا النسبة بينها وبين المفهوم من التذب
عموم من وجهه والمرجع خصوص الاجامات المتقدمة والاصول والشريعة مع انه لو تساوى باذنا الحرمة
بالاصول للشك في التخصيص على ان في الاجامات كفاية في التخصيص وتفرغ عليه جواز ابطال
الطوع طهارة وصلوة وصوما وادعاء الى غير ذلك اشارة الامر بالقيل بل مطلق التكليف لا يحسن
الابترط ترجع الى المكلف والمكلف به والامر وفيها مقامات الاول فيما يتعلق
بالامر والمكلف وقد اختلفوا فيه فاعتبر الطومس ان يكون عليه صفات القيل وبقدار المستحق عليه
من الثواب وامتناع القبيح عليه وسكت عنه الاصفهاني والقوشجي والشحن ان يكون عالما بان المأمور
يمكن من اداء الامر به يعلم ان المأمور به على وجه يجوز الامر به ويعلم انه مما يستحق بفعله الثواب
او يكون غرضه وصوله الى الثواب والسيد ان يمكن المأمور من القيل بالقدرة والالات والالطاف

ونحوها وان يكون تعهده بذلك اصال التوابع الى المكلف ليكون تعهده لان فاعله المكلف هذا
 وان يكون عالما بانفسه على كل حال ولا يخط عمله وادخله العلامة كون الفعل مما يستحق به
 الثواب بان يكون واجبا او مندوبا وان يكون الثواب على ذلك الفعل مستحقا بحق الزماني لا غير من مع
 كونهما احدا من شرائط العمل به وياتي واما ما ذكره فالثلاثة الاول منها لا يفتي باختاره
 لولا فانه لولا ذلك ما من من ان يكلف بالكتاب القيم والاحتساب الحسن واما ثانيا فبأنه في العلم
 بما يرجع الجود وهو يحصل صلوه لم يعلم مقدار ما يستحقه المأمور به خصوص ما ورد دينه وبين ان يدمنه
 بما يمكن رفع الجود به فان المناط في اعتبار دفعه كما علمه الاصفهاني والقوسجي به فهو يحصل بذلك
 واما ثالثا فباعتباره بان لا يخل بالواجب فلا يثبت المستحق للثواب والظاهر عدم انحصار الفائدتين
 اعتبار في ذلك بل بسبب ذلك وعدم تبدل صفات الاصل بان يجعل المحسن ميمنا بالعكس بل وكون
 غرضه التبرع فان التكليف بدون اداة ذمته بغير بل وتكليف المكلف من الفعل فانه لطف واجب
 عنده فتركه قبيح بل لولا فقد لفي التكليف نعم كلامه ما اعتبره السيدان واما ما اعتبره الشيخ نظم اعتبار
 اولهما والآخر من التكليف بالابطاق واما الثاني والثالث فهما واحد وقد عرفت اعتبارهما وكذا
 الرابع ولتفصيل الكلام فيها علم اخر هذا كله في اوامر الله تعالى وما غيره فوجب ان يعلم حسن ما مر به
 او يظن وثبوت غرض قبله او لا يظن بان يمكن المكلف من الفعل ثم هل يصح من الامر الامر بالفعل
 المشروط مع انتفاء شرطه تقول ان كان الامر جاهلا فلا خلاف في جوازه وكونه مشروطا في النهاية
 الاجماع وفي كلامه غير واحد الاتفاق وامان العالم بعواقب الامور فقد اختلفوا فيه بموجبه كغير من العامة
 ونفي جوازه اصحابنا وهو الحق ثم المجوزون اختلفوا في جوازه لو علم المأمور بعدم على قولين ويتم الكلام
 في غيرهم امور الاول ان الشرط المعتبر هنا عند المشهور هو شرط الوجوب سواء كان مفدورا
 او لا وخصه السلطان تعالى للردود بما لا يكون مفدورا والمكلف مطالبا به لا خلاف في انه يصح التكليف
 مع انتفاء الشرط المفدور فانه متكلف بالشرط والمشرط معاقبه نظر فان الشرط اذا كان مفدورا
 بما يكون شرط للوجوب كالاستطاعة والنصاب فلا يجب تحصيله اتفاقا لا يمان بما كل على ان الامر
 بالمشرط كالصوم مع الاذن بترك شرطه كالحضر تكليف بالابطاق مع ترك شرطه وعلى تقديره لا يفتي
 على ان يكون التكليف بما معايل لا يتم ذلك الا على القول بوجوب المفدور مطلقا بل المدار على قبح
 توجه الخطاب مع العلم بعدم شرط الوجوب وعلى هذا لا يمتنع ما ذكره بل لا يوجب تطاولا للطرفين بل
 العنوان كما في كلام كثير حيث قالوا الامر بالمشرط او الواجب المشرط الا على ما قالوه ولا مدخلية لها
 بالقدرة وعدمها ولا عند ولا من فروعه الا في شهر رمضان ثم اخرج الى السفر وهو بمس الاحتساب
 وبه صرح الاصحاب كما قاله بعضهم واوجب من ذلك تخصيص الباعث في الشرط بشرط الوجود الذي
 لم يكن شرط للوجوب مطلقا بان عند انتفاء شرط الوجوب او علم الامر بانتفاء شرط الوجوب لم يتحقق

التكليف لا يتصور التكليف بدون الوجوب فان قلنا قم فمجاود لاقى بيان الشرط مشحونة
بذكر الطهارة من الخبث والنجاسة والقدرة والعقل ونحوها من شرائط التكليف من غير تكبير ومنها عدم
النسخ في قبيح ابراهيم وما ذكره من عدم تصور التكليف بدون الوجوب هو حجة المانعين حيث
تمسكوا بان الفصل مع عدم شرطه منقطع ولا شيء من المحتج بما يورد به من ان غاية ما يلزم من بطلان
التجويد ولا ينافيه فان القائل به الاشارة وكه من هذا القبيل في كذا ساقم ولعله في حال فهم الفحري مع
كونه المعلوم على ان ما خصه به يجعل المنع غير مقصور قالوا ان شرط الوجوب ان لا يكون شرط الوجوب
مع الا يتصور وجه لتكليف متعمق انه يمكن ان يبقى ان ما ذكره من عدم ان تصور انما هو في حال الاستثناء
وهو مسلم عند الفريسيين في الخفية وان توهم خلافه كما نحن بعضهم واما قايمة فليس بذلك الطهور
فلعلهم جواز حيث يتخلوا عدم المنع عن مثله شرعا ولا عطاء به الى غير ذلك كان يكون بناهم على احتمال
كون المصلحة في نفس الامر لا في المأمور به كما ذكره منهم وان كان بعد اجداهن المقام وكيف
كان لا يتصور وجه لتخصيصه ولا جاد من قائل عطاء فاحش الثاني اختلفوا في محل النزاع في
متعلق الامر هناك منهم من خص النزاع باذا كان الفرض من الامر اذاعة الفعل ومنهم من خصه بما اذا لم يكن
لفرض ذلك بل يكون الفرض التوطين ونحوه ومنهم من جعل النزاع في المقامين مستند وان بعضهم
قد خلط احد هاتين الاخر ومنهم من جعل اصل العنوان متفرعا على انه هل يحسن الامر لمصلحة ناشئة من
نفس الامر لا من نفس المأمور به في وقتها ام لا يحسن الامع مصلحة ناشئة منها ونسب الاول الى
الاسكافي والشيع والاشاعرة والثاني الى العلامة والمتزلة ومنهم من جعل النزاع في مجرد متعلق الامر
بما علم انتفاء شرطه واما ان المطلوب من ذلك الامر هل هو نفس الفعل او العزم عليه فجعله خارجا عن
محل النزاع مستشهدا بالعنوان واحتجاج الخصم والحق ان ادلة التفتاة صريحة في ارادة الاول ولا يابى
عنه اكثر ادلة الجوزين بل في النهاية لم يذكر لهم ما ينافيه نعم استدلتهم جماعة باشكال الامر على مصلحة
توطين النفس على الفعل قتياب وقد يكون التوطين لظفافي الاخرة وناقضي الدنيا بان يتمتع من الفساد
كما يحسن ان يستعمل السبيل جده باوامر يخرجها عليه مع عزمه على تشجيعه امتحانها وان يقول
الانسان لغيره وكلت في بيع عدي مع علمه بخره اذا كان غرضه استقالة الوكيل وامتحانه في امر
السد قالوا الاصل في ذلك ان الامر كما يحسن لمصالح تشاء من فعل المأمور به فقد يحسن لمصالح تشاء
من توجيه الامر الى المأمور به ونقل العلامة والفحري عن المانعين انهم اخفقوا وان الامر لا يحسن الا
لمصلحة تشاء من المأمور به واجاب العلامة وصاحب المعالم عنه بالخر وجع من المبحث وهو الحق فانه لو لاء
يرجع النزاع لفظا وبعدة طجاد مع انه لم يبعد عن المنكر من عدم تجوز مثله الا من لا يعتد به في
الاداء وهو لا يفتن في تصحيح عنوان القوم مع عموم الملوي به وظهور جوازه وحسنه ومع المجمع لا
يشتر ذلك في الاداء والشرجة فان الامر ظاهر في ادائه فاذ لم يضر حكم بعدم توجهه اليه لعدم

الشرط واما احتمال ان يراد منه التوطين فيلزم دفعه بالاصل فانه مجاز ولا يصار اليه الا بقرينة وهي
 متفق فان الموجود ليس الاعمى القدر على الفعل وهو لا يصلح للفرض بتعمق ان الاصل يدور بين المجاز
 والتخصيص على انه لا يرد الجمع بين الحقيقة والمجاز فانه لا جامع بينهما يستعمل فيه بل انما بالنسبة الى
 القولين ومن جمع فيه التسمية بالبراءة بالحقيقة والنسبة الى غيرهم المجاز وقد عرفت ان معنى علمه واما
 ما يقال شاملي عام يشمل المعنى المجازي وهو ان يراد به التوجه الى الامتثال بمضمون محجب
 الاستطاعة بمعنى عدم اليقظة بما لا يدرك قلبه في ذلك سواء كان هو نفس المقدمات او الشرع او هذه
 مع بعض اجزاء المأمور به وهو ان يوصل الى الخطاب بواحد وانكشف عدم القدرة بشئ كقضية ابراهيم
 وظاهر عدم ورود متلفي احد من ان في الخلاف عن عدم جوازها بعضهم الا انفسه ما يأتي وما يبر
 بان ما في سائر الاقوال مع ان تخصيص انما بان يكون الفرض من الامر توطين النفس او جعل العنوان
 مبني على الاتكاف في المصلحة على التوطين من سقوط الفساد لمخالفة لكلام الكل نعم العبدى
 بنى على الاول ونحرم الاسلام على الثاني وهو في توجيه كلام القوم كما ان تعدد العنوان لم يظهر
 الا من بعض من طعننا مع عدم شاهد له والحمل على العموم مما ينافي العنوان فان الامر ظاهر في طلب
 البداء والعنوان لم يخرج من الامر الشرط فكيف يشهد العنوان له في الكلام في صحة توجه الامر
 وارادة التوطين ونحوه من دون المأمور به وفيقولان لا يظهرهما الاول لما من المصالح المترتبة عليه
 وصحة الاستعمال هو اوضحه والعلاقة وهي ذكر السبب وارادة السبب وللغول الآخر الاخرام
 بالجهل فانه يستلزم اعتقاد المأمور ارادة الامر المأمور به منه والواقع خلافه ولا نحسن الامر لو كان
 لنفسه لا المتعلق له سبق في الامر بالشيء دلالة على الامر بالآية الاله ولا على النهي عن ضده ولا على
 كون المأمور به جستا والفدح فيما من قضية التوكيل والعبد بانه لو صلح حسنهما لكان وجهه التوصل
 الى تحصيل العلم بحال العبد والوكيل وذلك مستنع في حقه ثم ويرد عليه ان غاية ما يلزم من استعمال
 المذكور كونه مجازا اخرقته الى وقت الحاجة وهو جاز كما يأتي والاعتقاد المخالف للواقع ظن لازم
 لتأخير الفرض بتمط وهو جاز وواقع في كثير من العمومات بل ذلك مما لا يفتق عن النسخ فلو تم بغيره مع
 كونه خلاف اتفاق علماء الاسلام بل وغيرهم في الجملة فذلك خبر مضروب بذلك يظهر فساد ما ذكره من
 عدم دلالة الامر على لوازها فالأزمة له بحسب حقيقته والمجاز خلاف الاصل ولا يصار اليه الا بقرينة
 والاشتمال في حقه تم ليس منحصر ابتداء ذكر بل يجوز بوجوه كمال الحجة على المأمور وحصول العلم
 للغير وللتمكثف الثالث هل حصول التسمية الشريعة كالأيمان للطاعات والطهارة للصلوات
 شرط لصحة التكليف ولا يصحنا على الثاني وهو الحق وللعمامة قولان الا ان الظاهر ان الخلاف استخرج
 من الخلاف في ان الكفار هل مكلفون بالفروع او لا فبنى الاول على الثاني والثاني على الاول ومنهم
 من فصل بين الاوامر بالعدم والتواهي بالثبوت ولهم فيه اقوال اخرنا الاصل والعمومات كقولهم تم

بالمال الناس من غير وارثكم وان اجدوني هذا صر المسكين وهو خطاب لبني ادم والله على الناس حج
 البيت من استطاع اليه سبيلا ومنها قوم النواهي مع قول السيد في رد التفرقة بانها والله خلاف الاجماع
 وخصوصا مثل قول بل للشر كين الذين لا يؤتون الزكاة فلا مردق ولا صلى ولكن كذب وتولى
 ماسلككم في تفرقة الوالم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا تكتف
 يوم الدين والذين لا يدعون مع اهلها الاخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون
 ومن يفعل ذلك يلق انا ما يصاحف له الشهاب يوم القيمة على ان اجابنا على كون الكفار مكلفا بالفرع
 حصل بفضل التواتر منه ما حكاه الشيخ والحق والعلامة والثاني والاحياء والمقدس والاصفا في
 وحقه ساني ولا اهل قطعا ولذلك جمع ما يحمل الاخبار الواردة بخلافه على التفة فانه قوي ابي
 حقة ولا ينافيه اشتقاها على كون الامام من اهل البيت فانه لا بعد كونه زيدا باكار بما يلوح من بعض
 حكماته فلا يخالف مذهبه فلا يبنى الركون الى مثله كما فعله لغاشاني وامين الاخبارية والبحراني بل
 زاد الاخر شيها لا يناسب تعرضها ولا الجواب عنها الطهور فسادها جدا ولا ينافي ما ذكرناه اختصاص
 الخطاب بالمؤمنين في بعض الاحيان فانه مبني على انهم هم الذين يتفقون به واتشر فهم او نحو ذلك
 واورد على الاثني الاولين بالحقال كون العبادة المأمور بها فيها عبارة عن الايمان لصدق الصادة
 عليه فاما ما حذرت من التعبد وهو التذلل والتخضوع وهما موجودان فيه وعلى الثالثة والرابعة بانها
 غير جارية على عمومها فخرج التعبد والعصي المتكئين من الحج ومن لم يتحقق بشر ابطاء الزكاة
 فيه فلا يجب فيها على المطلوب فان العام المخصوص ليس حجة وعلى الخامسة بالمنع من الملازمة اذ لا يلزم
 من دمه على المجموع دمه على كل واحد من افراده وعلى السادسة بانها حكمية قول الكفار وهو ليس
 بحجة بخلاف كذبهم كقولهم ما كنا مشركين ما كنا نعمل من سوء فيملفون له كما يملفون لكم مسلمنا لكن يجوز ان
 يكون المراد بالمصلين المسلمين كما في قوله من قتل المصلين ومراة المسلمين مسلمنا لكن لان
 تذبذبهم بكونهم في سفر بتركهم الصلوة والزكاة وانما ملوا بالجميع ولا يلزم من كون الجميع حلة كون كل
 واحد من افراده حلة وعلى السابعة بالامان ان ذلك كناية عن المجموع بل الظاهر انه كناية عن الاول
 وهو الشرك لان ذلك انما يشار به الى البعد وبانه لا يلزم من ترتب العقاب على المجموع ترتبه على كل
 واحد من افراده وبدفع عن الاولين ان العبادة مطلق فيعم الايمان وخبره وعن الثالثة والرابعة بان
 العام المنخص حجة في الباقي كما باتى وعن الخامسة بانها لم تكلف الكفار بالفرع لم يرد تركها في العذاب
 بل لا وجه لذلك ما ع ان لو كان لها مدخلية بيم المدعي فانه لو لم تكن الفرع معكافا لما لا يتصل نفع في
 ضمنها والجميع ظاهر وعن السادسة بانها وان كانت حكمية عن الكفار الا ان التفرع من الله تعالى بكفينا
 وما ذكر من الايات تشهد لنا والله تعالى عقيبها عليهم بخلاف ما هنا وما يظهر فيها بعد وعن السابعة
 ان الظاهر كون ذلك اشارة الى السابق فيم الجميع وما ذكر من اختلاف حكم المجموع والاحاد قد عرفت

ماقية وكوبه ذلك للاشارة بالبعد لا بنافي ما ذكرنا كون المعنى وهو المشاوار اليه في حكمه البعيد
 واستدل بدخولهم تحت النهي فكذلك الامر وفيه نظر والمطلوب الثاني انه لو كلف الكافر جمع منه في حال الوهم
 منه لا يمكن الاستئصال ولا يصح في الكفر وبعده بسط ولو وجب القضاء والجواب عن الاول ان القصر
 بالمحدث لا ينافي كلف المحدث بالصلوة لصحت منه لكنه لا يصح وبالحل بان الاسلام شرط في دفع من
 الكافر من الثاني بما كان الامتثال بعد الاسلام كما حدث الا ترى ان الكافر لو اسلم وقدم في من
 الوقت مفدا وادركه الفريضة اضطر ازامع شرها بطها المفقودة وانما وجب عليه اداؤه ما لا يسقط
 الاداء نعم بسط القضاء ولا كلام فيه وعن الثالث ان القضاء يفرض جديدا فبفتح مورد ثبوته ولا
 ملازمة بين وجوب الاداء وعدم وجوب القضاء مع انه لو قيل يكون القضاء بالقرض الاول لا يتم لوقوع
 الاجماع على سقوطها هناك الجدين ونحوهما وكذا الجبر للثالث ان الاتصال يقتضي الى القرية ولا يصح
 ذلك مع الكفر والترك لا يقتضي ذلك واجاب السبيل بعدم القول بالفصل ويرد مع ذلك عدم تغل
 الفرق فانه لو ادبالاتان والترك الامتثال والانتها عن امر الشارع وفيه غيبون الايمان ينتج كما انه
 لو اد ذلك من غير هذه الجهة فممكن فلا فرق ويتفرع عليه طاب الكفار في الاخرة بالقرع وعدمه
 كما يظهر اثره في النزود والتعلقات بل في مواضع كثيرة الرابع ان النزاع هل في الامر بالتعبير
 او بعمه والتبلي في ظاهر كلام الاكثر الاول ولكن كلام السبيل على بطلان الاشتراط عظم في كلام
 العالم بالعواقب وتبعه الشيخ قال وفي الفقهاء والمتكلمين من يجوز ان يامر الله تعالى بشرطان لا يمنع
 المكلف من الفعل او بشرطان قدروا يزعمون انه يكون ماموا بذلك مع المنع قال وهذا غلط لان
 الشرطان ما يمس فبين لا يعلم بالعواقب ولا طريق له الى علمها فاما العالم بالعواقب وباحوال المكلف
 فلا يجوز ان يامر به بشرط واستحوذ في العالم وهو جيد نظر الى ظاهر الاشتراط فان المتبادر منه حصول
 الجهل بل على تقدير العلم بلغوا الشرط بل الشرطية غير معقولة سواء كان الشرط حاصلا او لا فعلي تقدير
 وجوده بلغوا الشرط كما ان على تقدير العلم بعدم وجوده بلغوا الامر نعم يمكن وروده بحكمة ومصلحة
 اخرى وهي غير عزيزة ولا كلام فيه لكنه خلاف الظاهر ولا بنافي ما ذكرنا ما يقتضي التسيب فان
 الكلام في شرطا الوجوب مما بنافي العلم لا مطلق التعليق فانه لا يقي فيه بوجه هذا وهل ينبغي اسم
 واوصاؤه في ذلك حكمهم حكما او حكم الله نعم يمكن كل في حكمه باعتبار حال ومصلحة الخامس
 هل النزاع في اصل الاشتراط سواء كان المحتل واحد او اكثر او يخص الثاني ظاهر الاكثر الاول وفي
 النهاية حكمي عن قاضي القضاة نفي الخلاف في انه لا يجوز ان يشر الله تم المكلف الواحد بالامر بالفعل
 وهو يعلم انه يمنع عنه ولم يرد والظاهر الاول فانه لا يتصل الفرقين ان يامر الله تعالى جماعة ولم
 يتكلم من الفعل وواحد اباني الكلام من الطريقين فهما بالامرين في مثلته فهو ناس من
 الاشتراط ونحوهما لا دخل له في الوحدة والكثرة ولو اختلف حال جماعة في المصلحة لا يصح جمعهم في

امر وان كان من ارادة التوطين والفعل لم استعمال لفظي حفيظة ومجازة ولا تقوم مجاز بتعطل وينفع
حتى يعمل عليه مع تقدم التخصيص على مثله قطعاً واذا عرفت ما درست فلنا على اصل المدعى ان تعلق الامر
بالفعل لا بالشايم بالعواقب مع عدم شرط وجوبه وعدم مطلوبة بعد ظهور عدم الشرط كما هو متفق
عليه بين الشرعيين مستلزم لكون الشيء مطلوباً او غير مطلوب مراد او غير مراد فصدور عن الشرط
فكيف بالحكم الان بقى بعدم كونه المأمور به مشروطاً وعدم كونه المطلوب للفعل بل العائدة في نفس
الامر وهي التوطين من المأمور وكلاهما خلاف الفرض مع ان الاخير يجعل النزاع قطعاً المأمور من جوازه
فتسأل عن ان التكليف بمثله تكليف بما لا يطاق وصدوره عن الحكيم يتجيب بل وسفه تعالى الله عن ذلك
وايضاً الواجب مجاز مع علم المأمور بالاقتضاء ايضاً لكنه لا يجوز اتعاقد من القرين بين بيان الملازمة عدم الفرق
وما بينهما من الفرق كما كان التوطين وعدمه برده على ان امره ان المقصود للفعل والافقده عرفت
الجواز فلا نزاع على التحقيق وان سلم فهو نزاع آخر
ايضاً الواجب الفاعل لا وجبناه اما مطلقاً ومع
المانع وكلاهما خلاف الفرض فان المفروض كونه جيا مشروطاً كما ان المفروض وجود المانع فلا طلب
في وجهه وايضاً لو اراد الفعل بشرط والمانع لم يعدم ارادته لمعلم بعدم وجود الشرط او التكليف
بما لا يطاق والملازمة كطلان التالي ظاهرة ولزم عدم الجزم بعدم الشرط فانه المتعطل من الشرط وهو
خلاف الفرض والالتم يصح الشرط وايضاً لو صح لصح طلب الفعل من الميت فان الجوزة شرط فله جواز
الطلب مع عدمها وبالمحملة المحكم ظاهر والمخالف معانيد مكابر الا ان يرد غير ما فرضنا الكلام فيه وهو
خارج عما كنا بصددده ولهم ان الاجماع واقع على ان كل بالغ عاقل مأمور بالطاعات لا يمتنع عن المعاصي
قبل التمكن مما امر به وفي عنه وبعد متفر بابالتمز على فعل الطاعات وترك المعاصي وانه يجب عليه
الشروع في العبادات النفس في اوقاتها بنية الفرض وان المانع له من ذلك معاقب لصدوره عن امتثال
امر الشارع وكل ذلك مع عدم الامر بحال وانه لو لم يكن الامر معلوماً له في الحال لتعدى قصد الامتثال
في الواجبات المنسقة لاستحالة العلم بتمام التمكن الا بعد انقضاء الوقت وانه لو لم يصح لم يعلم احداً انه
مكلف واللازم بطا اما الملازمة فلا تنفع الفعل وبعده ينقطع التكليف وقيله لا يعلم بجوازه ان لا يوجد
شرط من شرطه فلا يكون منكلفاً لا بفعل قد يحصل له العلم قبل الفعل اذا كان الوقت متسعاً واجتمعت
الشرائط عند دخول الوقت وذلك كاف في تحقق التكليف لا نأفول نحن نفرض الوقت المتسع زماناً
زماناً ونرد في كل جزء فانه مع الفعل فيه وبعده ينقطع وقبل الفعل يجوز ان لا يفي بصفة التكليف في
الجزء الاخر فلا يعلم حصول الشرط الذي هو بقاءه بالصفة فيه فلا يعلم التكليف واما بطلان اللازم
قبالضرورة وانه قد مكلف الله الكافر بالصلوة بشرط الايمان ولهذا يبايعه عليها كما يبايعه على الكفر
مع علمه بانه لا يؤمن وانه لو رفع المنع التكليف على كل حال للماعلم الواحد منا انه مكلف بالصلوة
قبل تشاغلها وذلك بسقط عنه وجوب التائب لها وانه كما ان الامر يحسن لمصالح تنشاء من المأمور به

كذلك يحسن لمصالح متشابهة نفس الامر وموضع النزاع من هذا القيل فان المكلف من حيث عدم
 علمه بامتناع فعل المأمور به وما يوطن نفسه على الامتناع يحصل له بذلك اجر في الاخر لا يفتقر في
 الدنيا الاثر جار من الفهم وانما لو لم يصح له يصح مع جهل الامر ولم يعلم ابرهيم وجوبه بل ينجى
 بعضه من ايدى الناس الى طاعة الاجماع فالمقدم مثله بيان الشريعة ان العاصي تارك للفعل والتأثر غير
 مرد للفعل والارادة شرطه فلو لم يكن مكلفا به حال عدم الارادة لم يكن عاصيا وانما لو وقع المنع
 التكليف لكان من منع غيره من الصلوة قد احسن اليه لا قد اسقط عنه كلفه من غير وجوبه من علمه
 والجواب عن الاول ان المراد بالتكليف قبل التمكن مما امر به ونهى عنه اما قبل العلم بمحصل التمكن من
 تمام المطاوع حصل له الظن به او قبل التمكن من الشرع فيه او الثاني فاسد اجاذا لكونه متعلقا بما لم يقع
 عند الفريضة والاول ثابت ولكن لا دخل له بان نحن فيه بل هو مبني على ان العلم بالتمكن في الواقع
 لما كان متقدرا بفهوم الظن مقامه ولو كان مستندا الى الاصل وهو اجماع تصديلا ونقلا وبطل في جميع
 التكليفات لكنه نزاع فان بقي شرابط التكليف الى اخر الفصل يظهر تعلق الخطاب به فلو ادعى الاجماع
 على هذا الحق ولا يجده المأمور ان ادعى على الشق الاول فعلى خلافه الاجماع والا فظهر عدم التعلق
 واما ما ذكر من انه بعد متغير بالعرض على فعل الطاعات فان كان المراد بعد دخول او قاطعة فظهر حفته
 وعدم مدخلها باكتسابه وان اراد قبل الدخول فوجوبه بما يضمن لوازم الايمان فان تم تم
 والا فلا ولكنه مع ذلك كما نفي في عدم مدخله للمدعى ومما يظهر الجواب عن الشرع في القرابض
 الخمس في اول او كفاية الغرض بل عن ثاني الحجج فانه ان اردت توقف قصد الامتناع على العلم قلنا
 كلاب بكفه الظن وعن ثالثها بان العلم بالتكليف في الزمان المتأخر غير لازم بل غير واقع وادعاء
 الضرورة على خلافه مكابرة قال السيد بل نذهب الى انه لا يعلم بانه مأمور بالفعل الا بعد تقضى الوقت
 وخرجه فيعلم انه كان مأمورا به وليس يجب اذ لم يعلم قطعا انه مأمور ان يسقط عنه وجوب التحرز
 لانه اذا جاء وقت الفعل وهو صحيح سليم وهذه امارات تغلب معها الظن بصفاته يجب ان يتحرز من ترك
 الفعل والتقصير فيه ولا يتحرز من ذلك الا بالشرع في الفعل والابتداء به قال ولذلك مثال في الخط
 وهو ان المشاهد السبع من بعدهم تجوز ان يتحرز السبع قبل ان يصل اليه بلزمة التحرز منه لما ذكرناه
 ولا يجب اذ لم يتحرز ان يكون عالميا بالسبع ويمكن من الاضرار به وهو جيد وما ورد عليه
 باستلزامه وجوب القورية في الموضع لما يظهر من قوله ولا يحصل ذلك التحرز وانما ذكرناه لا يعلم كونه
 مكلفا الا بعد تقضى الوقت وخرجه ان اراد به جميع الوقت فيشكل بتحقيق التكليف اذا انقضى مقدار
 الفعل وشرائطها ضعف لعدم دلالة ما ذكر على القورية فان مراد من عدم التحرز من ذلك الا بالشرع
 في الفعل والابتداء به بما يتحرز من ترك الفعل والتقصير فيه وتاخره ان لا يتوقف على القورية بل يحصل
 بالا بتأني ادراك الفعل في الوقت واما ما ذكر من تحقق التكليف تقضى مقدار الفعل وشرائطها اجبي

فان من امر السبد كالمستدل عدم العلم توجه الخطاب بالاجداد لا ما ذكره وهو كما ذكرناه فان لا يحصل العلم
به الا بعد الرجوع الوقت او بعد الفراغ من الفعل نعم ما ذكره المستدل من انه حال الفعل بقطع التكليف
يحل كلامه في الاتميق على الزام انهم حيث انهم المعتزلة ومذهبهم ذلك والافهم مخالف لمذهب
المستدل بحيث انهم في الاشاعة وهم يقولون بان وقت توجه الامر زمان الفعل وبعضهم
السؤال والجواب المذكورين على اصل الحجة ولعله لذا اسفلهم في النهاية لكن اجاب عنه بان مع غلبة
ظنه بقطعه وتخصيل شرايطه بظن انه مكلف فان استمر الظن بان مضي زمان تمكن منه علم التكليف
والاظهر لطلان ظنه وقبه نظره عن الرابع بان عصاب الكافر لاجل تركه الايمان وهو شرط الصحة
لالتجريب فان وجوب الرجوع لم يكن مشروطا به كما مر بل مطلق وانما التنازع في الثاني لا الاول كما
مر نعم لو فرضنا معذورا مثل انه لم يبلغ اليه الحجة او لم يتم او غير ذلك لم يجب عليه الرجوع ولا كلام فيه
وعن الخامس بان التائب ان كان قبل الوقت فلا يجب وان كان بعد الوقت فمداو على الظن فان
حصل حصل والا فلا كما مر ومع ذلك يرد عليه ان الملازمة لو تمت لما يفرق بين حال التشاغل وقبلة
فالتفصيل بما قبله غل ولغو وعلى تقدير عدم مرجع الى الثالث بل هو عينه فلا يصح الجمع بينهما وعن
السادس بان ما خارج عن المتنازع فيه فان الكلام فيما كان المصلحة في نفس المأمور به لا في نفس الامر
خاصة وهو ظاهر لاستدراكه وعن السابع بانه قياس ومع الفارق فان الفقيه كغيره انما انشاء من العلم واما
مع الجهل فلا حرج ولا ناسد لكون الخطاب مبنيا على الطاهر غاية الامر انه يتكشف بانتفاء الشرط انتفاء الامر
وعن الثامن بان قضية ابراهيم مامان النسخ قبل حضور وقت العمل كما هو ابعدها لوجهين او من كون
الحكمة في نفس الامر لا المأمور به والنجرح من ابراهيم مر على ما علم من العادة في مثله بانه ينتهي الى فرى
الاوداج ونحوه وباتي وعن التاسع بما مر في الرابع وما قبل نعم يصح ذلك على القول بكون الصد مجورا
في الارادة فيه نظره عن العاشر بنوع الملازمة فان احسان المانع انما يتم اذا كان في الفعل كلفة محضه
بمخلاف ما لو كان فيه فائدة ومصلحة لا تدرك بدونه كما هو الواقع فان بدون ذلك لا يحسن التكليف
مع رفع المنع التكليف في الجملة مسلم الفريقين بل لا يتصل غيره كما في ما بعد ظهور المنع وتفرع
عليه عدم وجوب الحج على النائي اذا ترك الخروج في الموسم وتلف المال او مات قبل ذي الحجة وعدم
وجوب الصلوة لو مات قبل انقضاء مقدار زمان الفعل او حاضرت المرأة وانفتت وعدم نقض التيمم لو
وجد الماء ثم تلب قبل الله كن من الاستعمال ومنهم من فرغ سقوط الكفارة عليها وفيه نظره فانه يتم لو كانت
الكفارة لطلان الصوم واما اذا كانت لمخالفة الامر ولو في الطاهر كما هو الطاهر فلا ومنها ما تعلق الماء
قبل التمكن من استعماله في الطهارة ويكشف عن عدم وجوبه الى غير ذلك المقام الثاني فيما
يتعلق بالامر نفسه وهو تقدمه على الفعل بما يمكن ان يتمكن فيه من الفعل كما اعتبره المعتزلة وتبعهم اصحابنا
وزاد في النهاية كما انجر بدوسكت عنه شرعا انتفاء المفسدة كما ان في الاول زيد ان لا يكون ابتداء

وجوده مقام الحال الفصل قال وهو داخل في التمكن ولا اشكال في اعتبار الاول فان الطلب مشروط
بفقدان المطلوب ورجائه فلا يتصور الطلب لوقوع المطلوب في ان الطلب لان ذلك الان امان وقوع
الفعل او ان عدمه والاول ملزم لفقدان الغذاء والثاني لفقدانه الرجاء في ان يكون المطلوب
والتكليف في ان باقاع الفعل في ثاني الحال وابطالها لا يمكن الا بحال لتوقفه على قصد الطاعة وهو
غير ممكن اذا كان الامر في حال الفعل بل تكليف بالابطاق وتحصيل الحاصل بل صدور الامر لنحو
ومسغولا لا يتحقق ترك الامر فلا يتحقق العدم فيه فبقي الوجود بطلان الفائدة التكليف من الابتلاء
والاختار والجميع ظاهر منه بين ان سفار التقديم ما يتكهن فيه من الفعل واما ان يدعى ذلك فتوقف
على مصلحة خارجة خلافا لاشاعرة فقالوا ان المأمور انما يصير مأمورا حال زمان الفعل وقبل ذلك فلا
امر بل هو اعلام له بان في الزمان الثاني بسبب مأمور الاستعداد الى انه لو امتنع كونه مأمورا حال حدوث
الفعل لامتنع كونه مأمورا لم يلزم لان في الزمان الاول لو امر بالفعل لكان الفعل امان ان يكون معناه في ذلك
الزمان او لا يكون فان كان ممكنا فقد صار مأمورا بالفعل حال امكان وقوعه وان لم يكن ممكنا كان
تكليفه بالانقضاء عليه ولا ينفع الاحتذار بانه في الزمان الاول مأمور بان يقع الفعل في حين ذلك
الزمان بل بان يقع في الزمان الثاني منه لانه ان عني بكونه في الاول مأمورا باقاعه في الثاني ان كونه
موقعا للفعل لا يحصل الا في الثاني في الاول لم يكن موجبا له فليس هناك النفس القدرة فينتفع ان
يكون في ذلك الزمان مأمورا بشيء وان عني به ان كونه موقعا يحصل في الاول والفعل يحصل في الثاني
فكونه موقعا ان كان نفس القدرة لم يكن لكونه موقعا معنى الا محض كونه قادرا فخرج القسم الاول
وان كان امرا زائدا فيكون القدرة موهبة في وقوع ذلك الزائد في الاول والامر انما يتوجه عليه في الاول
باقاع ذلك الزائد وذلك الزائد يقع في الاول فالامر بالشئ انما يكون في حال وقوعه وبحاجب منع الملازمة
فان امتنع كون الفعل مأمورا به في حال حدوث الفعل يحتمل ان يكون لاجل عدم الشرط فلا يتبقى ذلك
امكان كونه مأمورا به في غير ذلك الوقت واما ما ذكر في بيان الشرط من ان الفعل ان كان ممكنا فقد
صار مأمورا بالفعل حال امكان وقوعه قلنا هو ممكن الصدور في الزمان الثاني لا الاول فان ايجاد
المأمور به يتوقف على التام من الفاعل وهو مقدم على الفعل فيكون مأمورا في الزمان الاول باقاعه في
الزمان الثاني واما ما قيل من ان كونه موقعا لنفس القدرة او زائدا عليها قلنا زائدا عليها وصحة التكليف
واتصاف الفاعل بكونه مأمورا به لا يتوقف على اتصافه بكونه موقعا للفعل فان اتصافه به يتوقف على فعل
منه وهو التاثير فاما بسد منه لا يتصف به نعم يتوقف صحة التكليف على امكان الابطاع من غير
الفعل وهو مفروض الحصول فلا خيار واما اعتبار الشرط الثاني فظاهر على اصول العدالة فان حسن التكليف
مشروط بانتفاء المفسدة وهي امال المأمور او غيره واما الثالث فلا ريب في اعتباره فانه لو كان وجود الامر
مقاررا للحال الفعل لم يتمكن منه التكليف به تكليف بالابطاق او تحصيل الحاصل الا ان اعتبار الشرط

الاول مع كونه بنى منه وهو لا ومن فرد عدم وجوب الفصل اذ لم يسعه الوقت وعدم وجوب
ما يستلزم ترك مثله ههنا من دون مرجح الى غير ذلك المقام الثالث فيما يتعلق بالماور وقد اختلفوا
فيه السيد عنه خمسة الكفى ابو المكارم باربعة وثلاثة منهم الطوسي والملاحة وهو ظاهر الاصطفاي
والقوي يثبتن احدهما ان يكون صدور صحيحا من المكلف ولا يكون مستحيلا وقد رجع الخلاف
فيه فاشترطه المعتزلة وهو الحق وعليه اسحابا ونفاه الاشاعرة مجوزا والتكليف بالاطلاق الا ان الضدي
في ~~الاحكام~~ جعل مورد النزاع ما يمكن في نفسه لكن لا يتعلق به القدرة المحاذية او امتنع تعلفها به
لا النفس مفهومه بان لا يكون من جنس ما يتعلق به كخلق الاجسام ام لا بان يكون من جنس ما يتعلق به
لكن يكون من نوع او صنف لا يتعلق به كحمل الحمل والطيران الى السماء وجوزده الا انه حكم بعدم وقوعه
والعلامة الشيرازي كالحاجبي والضدي ظاهر ان مورد النزاع ما يكون مستحيلا بالذات كاجمع بين
التصديق وقلب الاجناس واما القديم واعداه واما ما يكون مستحيلا بغيره فجواز متغاطله بين
الكل الا البعض التوبة كوقوعه ولكن ظاهره ان هذا نزاع اخر وبعضهم نسب اليهم تحوير التكليف
بالمحال لم ينال المعقول من التكليف استدعاء المحصول ولا بتصوره ضرورة وقضاء الضرورة بغيره
واستحقاق فاعله اللوم والذم عند العقلاء ونسبة عندهم الى السقاية وسخافة الراي والجهل والظلم
وانتفاء غير من التكليف فيه وعدم امكان تعلق الارادة والبطل الفسافي به فيكون صدور من العاقل
محالا هذا فضلا عما يدل على عدم وقوعه شرعا من الكتاب والسنة نفي الظلم ولا يبيح ان التكليف
بالاطلاق ظلم وحصر التكليف في الوسع ونحوه قال الله تعالى ولا يكلف الله نفسا الا وسعها وما جعل
عليكم في الدين من حرج ولا حرج اعظم من التكليف بالمحال ونحوه ما يدل على نفي السر والخرج
ويجزم جميع ما مر في المحال الذاتي والمادي والغيري الا ان ما علم الله انه لا يفعله ليس من هذا الباب
لعدم تأثير العلم في المعلوم بل هو تابع ولتحقيقه محل اخر استدلل في النهاية على العموم بان المحال غير
متصور وكل ما لا يكون متصورا لا يكون مأمورا به اما المقدمة الاولى فلانه لو كان متصورا لكان متقبلا
وسو كان متقبلا لكان ثابتا فاما لا ثبوت له لا يتميز له ولا يتميز له لا يكون متصورا واما الثانية فلان خبر
التصور لا يكون في العقل اليه اشارة والمأمور به مشار اليه في العقل والجمع بينهما تناقض بانه ولو جوزنا
الامر بالمحال لجوزنا الامر بالمحسوسات وبسنة الرسل البها وانزال الكتب عليها وذلك معلوم البطلان
ضروري وبانه لو صح التكليف بالمحال لكان مستدعي الحصول لانه معنى الطلب ولا يصح لانه لا يتصور
وقوعه واستدعاء حصوله فرجه لا نه لو تصور متنازعا تصور الامر على خلاف مهته لا يقال لو لم تصور
لم يعلم حاله اجمع بين الضدين لان العلم بصفة الشيء فرع تصوره لا تناقض الجمع المتصور جمع
المتناقضات وهو المحكوم بغيره ولا يلزم من تصور متناقض الضدين تصوره متبنا لا يقال تصور ذهنا
الحكم عليه لا ناقل فكون في الخارج مستحيلا ولا مستحيل في الخارج وايضا يكون الحكم على ما ليس

بمستحيل وايضا المحكم على الخارج يستدعي تصور الخارج ويرد على الاول منع عدم تصور المحال
ولو بالكدن في غير المحال الذاتي بل فيه ايضا فان الاشياء تحصل في العقل بخلافها على التحقيق فاذا تصور
الضدين يحكم العقل باستيعاب اجتماعهما في الخارج ولا امتناع في تصورهما فان غاية الامراء امتناع الضدين
وهو في الذهن غير ممكن فان الاستحالة من لوازم الوجود الخارجي بدون الذهن فلا اشكال واما جعل
الحكم فيه مثبتا على التشبيه فغير محدد في الاحكام النبوية للممتنع الا ان ينكر ذلك وعليه لاحاجة اليه كما
ان تصور متفقا لا يجدى في المشتبات مع انه لو لا تصور مثبتا لم يمكن الجزم باحكامها وهو ما
على اننا نرى ان الخلاء يحكمون به من دون الثفات والاطلاع الى التشبيه ونحوه تدبر مع ان تصور
بوجه ممكن مطلق والامر بالشئ لا يتوقف على تصور بالكدن وما من من انه لو كان متصورا لكان متقبلا
قلنا متقبلا في الذهن ولا يتوقف التصور الا عليه فيكون ثابتا في الذهن ولا يتوقف على غيره وعلى الثاني
منع الملازمة فان امر الجماد لا يتصور فيه فائدة اصلا بخلاف ما اذا كان الخطاب جامعا لشرايط الفهم ونحوه
فانه وما يتصور له شيء وبالجملية شبه القياس الفقهي وعلى الثالث منع عدم تصور الوقوع في غير المحال
الذاتي مع ان استدعاء الطلب يتوقف على التصور ونسبة الوجود اليه تعليفا لا على تصور وقوعه وهو
ممكن الحصول ولا يلزم من تصور تصور الاستحالة لاحتمال ان يكون لزوما له غير بين فلا يلزم من
تصوره تصور فاعلا يلزم عدم حصول الاستدعاء نعم يتوقف على عدم اعتقاده امتناع وجوده فتدبر ثم
ما ذكر في الجواب عن كون المحال متصورا بان الجمع المنصور جمع الاختلافات هو احد الطرفين في تصور
المحال الذاتي عند من لا يجوز تصوره وهو المعتبر بطريق التشبيه وهو ان يغل بين السواد والخالق امر
هو الاجتماع ثم يقال مثل هذا الامر لا يمكن حصوله بين السواد والياض وعليه لا يلزم قوله ولا يلزم
من تصور متفقا عن الضدين تصور مثبتا فانه على هذا لم يتصور الجمع بين الضدين اصلا لا متفقا ولا
مثبتا نعم هو طريق اخر عند فهم المعبر عنه بطريق النفي وهو ان يغل انه لا يمكن ان يوجد مفهوم هو
اجتماع السواد والياض فخطا بين الطرفين مع ما سمعت معادلا على جواز تصور المحال ويسد على الكلام
محال وما مر بين مافي الحجة الاخرى المذكورة فيها وهو ان تعلم قطعا من كلف الاعمى نطق المعبر
والزمن الطير الى السماء والاسود والالوان والعاجز نقل الكواكب من موطنها الى السفه والجهل
فانه اخفى من المدي فلا يصبر وجهها وان كان غنا ومحور التكليف بما يتبع الذات وجوه الاول
ان الله تم كلف الكافر بالامان وهو محال منه والالزام انقلاب علمه تم جهلا على تقدير وقوعه وانقلاب
العلم جهلا محال والمستلزم للتحال لا شك في كونه محالا الثاني انه تعالى اخبر عن اقوام مصين اقم
لا يؤمنون فلو انهم هو لا لا يظلم خبر الله تم كذا باو الكذب عليه محال فالامان عنهم كذا الثالث
انه تعالى كلف بالابا بالامان ومن جملته تصديق الله تم في جميع ما خبر عنه ومن جملته ما خبر عنه انه
لا يؤمن فقد صار مكلفا بانه يؤمن بانه لا يؤمن ابد وهو تكليف بالجمع بين الضدين الرابع ان

صدور الابان عن الصد بتوقف على الداعي وهو مخلوق الله تم ومتى حصل الداعي وجب الفعل فوج
 يلزم التكليف بالاباطق اما لاخير ان يظهر ان واما الاول فلان العبد ان لم يتمكن من الترك لزوم الجبر
 وان يتمكن فان لم يتوقف ترجيح القاطبة على التاركية على مرجح لزوم الترجيح بلا مرجح وهو محال وان
 توقف فان وجب الفعل فذلك المرجح ان كان من فعله تم لزوم الجبر وان كان من غيره عاد البحث وان لم
 يجب تسلسل الخامس التكليف اما ان توجه على المكلف حال استواء الداعي الى الفعل والترك
 المحال لان احدهما على الاخر فان كان الاول لزوم تكليفه بالاباطق لان حال الاستواء يتبع
 المرجحان فان تكليفه به يكون تكليفاً بالمحال وان كان الثاني فان توجه بالترجيح كان تكليفاً بالواجب وهو
 تكليف بالاباطق فان الواجب يستحيل ان يستند وقوه الى شيء اخر فيمتنع ابتاؤه بفعل فالامر به امر
 بالاباطق وان توجه بالمرجوح كان تكليفاً بالمتنع لاستحالة وقوع ذلك الطرف حال التساوي محال
 المرجوح اولي بالامتناع وهو تكليف بالاباطق السادس افعال العباد مخلوقة لله تم فلزم
 تكليف بالاباطق اما الصغرى فلا فالتو كانت مخلوقة للعبد فكانت معلومة له والتالي بطلانا تعلم استفاد
 العلم باجزاء الحركة الصادرة عنها باجزاء المسافة ومقادير السكيات المحتملة بينها فالمقدم مثله واما الكبرى
 فلان الصد قبل ان يخلق الله تعالى فيه الفعل استحالة منه تحصيل الفعل واذ خلق فيه الفعل استحالة منه
 الامتناع وعلى التقديرين لاقدرة لا يقال ان القدرة وان انتفت لكن الله تم اجري عاده بتخلق الفعل
 عند اختياره وعدمه عند عدم اختياره فيكون للعبد اختيار الا تاقول الكلام في فاعل الاختيار والكلام
 في فاعل الفعل وربما علل الصغرى بان افعال العباد لو لم تكن مخلوقة لله تم لكانت من فعلهم ضرورة
 امتناع صدور الفعل لاحسن فاعل وانحصاره في الله تم وعياده والتالي باطل لان العبد ان لم يتمكن من
 الترك كتمكنه من الفعل لزوم الجبر وان يتمكن فان لم يتوقف ترجيح جانب الفعل على الترك على ترجيح لزوم
 ترجيح احد طرفي الممكن على الاخر من غير مرجح وهو محال بالضرورة وان توقف فان وجب الفعل
 فذلك المرجح ان كان من فعله تعالى لزوم الجبر وان كان من فعل العبد عاد البحث وتسلسل وكذا
 انهم يجب الفعل عند حصول المرجح السابع الامر بوجود قبل الفعل والقدرة لا توجد قبله فالامر
 قد يوجد عند عدم القدرة وهو تكليف بالاباطق اما الصغرى فلان الكافر مكلف بالايمان واما الكبرى
 فلان القدرة عرض فلو بقيت لزوم قيام العرض بمثله ولان القدرة صفة متعلقة فلا بد لها من متعلق
 والمتعلق اما المدوم او الموجود والاول محال لانه نقي محض مستمر والنفي لا يكون مفدوا وكذا
 المستمر والنفي المستمر اولي بان لا يكون مفدوا واذ كان موجودا ثبت ان القدرة لا يوجد الا عند
 وجود الفعل الثامن لو كان العبد قادرا على الفعل لكان اما قادرا حال وجود الفعل او قبله والاول
 محال لاستحالة تحصيل المحاصل وكذا الثاني لان القدرة المتقدمة ان كان لها اثر في الفعل حال تقدمها
 كان تاثير القدرة في المفدور حاصل في الزمان الاول وجود الفعل غير حاصل في الزمان الاول

فثابت القدرة في المقدور مضارب لوجود المقدور ثم تنقل الكلام إلى ذلك المعارف فنقول المودر لما ان يودر
في ذلك المعارف حال وجوده وقبله فان كان الاول كان ايجاد المودر وان كان الثاني تسلسل وان لم
يكن لها اثر في الزمان المتقدم وثبت انه لا اثر لها في المقادير فلا اثر لها في التسلسل فليس للمقدور قدرا متصلا
التاسع الامر بالمعرفة ثابت لقوله تم فاعلم فاما ان توجه على العار فبإله تم او على غيره والاول
محال والآخر يتعطل بالحاصل والجميع بين الثلثين والثاني كذا لان خبر المعارف بالله تم مادام خبر عارف
استحال ان يعرف ان الله تم امره بشي لان العلم بانه امر مشروط بالعلم به واذ الاستحالة ان يعرف ان الله
امر كان توجه الامر عليه في هذه الحالة توجهها الامر على من يستحيل ان يعلم ذلك الامر وهو تكليف
ما لا يطلق العاشر الامر بالنظر ثابت لقوله تعالى قل انظروا اولم تفكر واود ذلك تكليف ما لا يطاق
بيانه ان التصورات غير مفدرة فالفصاياه الضرورية كذا فالنظر به كذا لا يكون النظر والفكر
مقدور اما عدم القدرة على اكتساب التصورات فلان المكتسبات امانا تكون معلومة له حالة الطلب
او لا والاول يحصل بالحاصل والثاني يكون غير خاطرة بياله والذهني فالحال انها فلا تكون مطلوبة
للعلم الضروري بان الفاسد اذا كان غائبا عن شيء استحالة ان يحاول تحصيله لا يقال انها مفدرة من
وجوده وان لم يكن لا نقول الوجهان متعارضان فالعلوم معلومة بتمامه فلا يطلب لانه يحصل بالحاصل والمجهول
مجهول بتمامه فلا يطلب واذ ثبت كون التصورات غير مكتسبة فكذا التصديقات لان تصور امانا كفت
في الحكم كان حصوله مغيب حصولها واجبالس باختيار الفادور وان لم يكف اقتصر الى وسط فلا تكون
بديهية هذا خلف فالتدقيقات غير مفدرة فيكون النظر بات كذا لان لزومها عن التصديقات امانا
يكون واجبا فلا يكون مفدرة ولا يكون واجبا فلا تكون بديهية لا ما اذا استد للنا بدليل مركب من
مقدومات يجب المطلوب منها كان اعتقاد وجوب ذلك المطلوب في هذه الحالة اعتقادا تقليدا لا بضمنا
والجواب عن الاول ان الايمان في نفسه ممكن فلو تعلق علم الواجب بايجابه كان جهلا وان تعلق
بامكانه فلا يكون واجبا ولو انقلب بالعلم واجبالسكان العلم موثر في الانقلاب وهو غير مفعل مع انه
يرفع الامكان من البين وبسير العالم بذلك مستغنيا عن المودر بل وغير من الحوادث بل برفع القدرة
عن الله ثم بل يقتضي كون العلم قدرة وادارة بل عدم الفرق بين حركتي المختار المرتقش والصاحبة
باختار الى المناقاة والهوامي منها فساد الكل خفي عن السان بل مصادم لضرورة العقول فلا اشكال
واجاب عنه ثلثة منهم الطوسي بان العلم تابع للعقول فلا يكون مقتضا للوجوب او الامتناع وادور عليه
بعض الاواخر بانه انما يكون له سبيل الى الصحة لو كان علم الله سبحانه باحد ذاته علما انفعاليا تعالى عن
ذلك علوا كبيرا ومن المعلوم انه تم يعلم كل شيء علما تاما فليس سبيل الاحاطة التامة بطله واسبابه
المفصلة في علمه التام بنفس ذاته الاحاطة بالمفهوم من كل جهة وايضا علمه سبحانه بكل شيء هو عين ذاته
وذاته حلة فاعلة لكل شيء فكيف لا يكون علمه علة وللعلم تابع للمعلوم في زمان هيئة التطابق

اذ المعلوم هو الاصل في باب وزان المطابقة لاني الوجود الانفي العلم الانفعالي وبشكل بان العلم
لواقضى العلية مطلقا كان كذا ملك في العلم المتعلق بالذات فلزم ان يكون حلة له وظاهره انه غير معقول
ومثله العلم بافعال العباد اذ الم يكن فعله تعالى وتعلق العلم بصدورها عن العبد بالقدر والاختيار
كما هو الحق وظاهره ان ذلك متوافق للعلية ولذلك اقبل بعضهم العلم من حيث انه علم وحكاية للمعلوم
لا يكون له اقتضاء لوجوده ومدخلية فيه لكنه من حيث انه بصير وسيلة الى اختيار الفعل واداءته يكون
له مدخل في وجوده وهذا معنى كونه فعليا فعلم المختار بافعاله الاختيارية علم فعلي وعلمه بافعال غيره
لا يكون فعليا وان كان متقدما مع ذلك غير قادح في اصل المدعي فانه جعل الحق في الجواب ان علمه
تعالى وان كان حلة مقتضية لوجوب الفعل لكنه انما يقتضي وجوب فعل العبد المسبوق بقدره العبد
واختياره لكونهما من حلة فعل الفعل واسبابه والوجوب بالاختيار لا بنافي الاختيار بل يحفظه قال فكما
ان ذاته سبحانه حلة لوجود كل موجود ووجوبه وليس ذلك يطل توسط الفعل والشرائط بط
الاسباب بالمسيات فكذلك الامر في علمه العام لكل شيء الذي هو بعينه ذاته وفيه ان اقتضاء العلم
وجوب الفعل بقدره العبد واختياره بنافي العلية بالمعنى المتنازع فيه كسائر والمعنى الاخر وهو كون
العلم الفعل من الله لا بنافيه وانتهاء الفعل الى لا كلام فيه وبالمجمل المعنى بالجواب الاول ليس الاما ذكره
عند التدبر فتدبر ومع جميع ذلك لا ينطبق كعبه على المدعي فان المدعي تجوز التكليف بما يتبع بالذات
وهذا ليس منه بالضرورة فان الامتناع لو حصل لكان لاحاطا بالعلم فلا يوجب نفي الامكان الذاتي وايضا
لو تم ما ذكر لا يستلزم ان يكون التكليف باسرها تكليفا بالاطلاق بل لا يمكن خبره وهو متالم نقل به احد
من الصغلاء وهو ظوهر الثاني والثالث على تقدير القامعة ان الامتناع فهما انما نشاء من سوء اختيار المكلف
وهو غير ما كان فيه وباتي وابن هذا من التكليف بالمتنع بالذات وعن الرابع بانه وجب الفعل مع وجود
المرجع قوله فذلك المرجح ان كان من فعله لزم الجبر وان كان من خبره عاد البحث قلنا مختار الاول لوقتنا
بان الارادة اعتقاد النفع ويكون من التوليدات مطلقا في الجملة ولا يلزم الجبر فان الوجوب بالاختيار
لا بنافي الاختيار بل يحفظه فان الفاد هو الذي يصح منه الفعل والترك قبل تعلق الارادة بالجملة له
وان وجب بعده وبالجملة كون الفعل واجبا بالغير لا بنافي كونه اختياريا باقي نفسه ومختار الثاني لوقتنا بان
العلم بطريق الاقضية مطلقا في الجملة ولا يوجب البحث فان الارادة مما يجب به الفعل من دون جبر كما
مر ولوقتنا باننا في اختيار العبد قلنا كذا فان ترك الارادة ترك الاجداد ما يبدلها مفدور وصحة الترك
اهم من ان يكون بواسطة وبلا واسطة ومما مر بان الامر لوقتنا بان الارادة هي ما يترتب على الاعتقاد
ومع ذلك كله نقول ان تم ما ذكره باقي في الواجب فما هو الجواب عنه فهو جوا ناهن العبد ولوقتنا
الارادة في الواجب مرجحة هي قديمة فلا يحتاج الى مرجح متجدد فلا يلزم التسلسل قلنا انما لا يكفي في
وجود الحادث والارادة قد مر فاشتركا هذا كالمعنى على المختار من عدم جواز الترجيح بالمرجع حتى

في الارادة والا كما هو مختار الاشاعرة فلا يتم وعن الخامس بان التكليف بتوجهه على المكلف في الحال
 بان يوقعه في ثاني الحال فيمكن وروده في حال الاستواء بالمرجوح بان يفعله في ثاني الحال بل يمكن تحيها
 بتعديده الوجود حال الرجحان بل حال الفصل لاختلاف الجهة وامكان التعدد فالمفحول اولاً غير
 مأمور به ويجب الاتيان بالثاني في ثاني الحال فلا اشكال واسمع ورود مثله في حق الله ثم وعن السادس
 بان العلم الاحكامي كاف في التأثير وهو حاصل للسدد والتعليل الثاني قد ظهر حاله مأمور في الجواب عن
 الرابع ومع ذلك يطلع ما في القرآن من تنزيهه تعالى افعاله عن مسايسة افعال المخلوقين واساقفة الفعل
 الى السدد ومدحه على الايمان وخدمه على الكفر والمعاصي والوحد على الطاعة والتوحد على المعصية
 واعتراف الانبياء باضافة الفعل اليهم وكذا الكفار والمصاة مع تقريره ثم لهم الى غير ذلك وعن السابع
 ان القدرة موجودة قبل الفعل كيف ولو لا ملامح تكليف الكافر بالا بان حال الكفر ولزم التساوي فان
 القدرة وكوفاع الفعل متساويان وقدم العالم احدث قدرة الله تعالى والفرقة بين الواجب والممكن
 يستلزم اختلاف حقيقة القدرة وهو بطو بالجملة الامر ضروري وخلافه مخالف للوجود ان بل غير
 مفقول ولتحقيقه عمل اخر اما قيام العرض بمثله فامر ظلام ببقائه وشهد له السرعة والبطو في الحركة
 والاستقامة والانحناء في الخط والسطح الى غير ذلك واما ما ذكره من ان متعلق القدرة اما السدد واما
 الموجود والاول محال فظاهر الفساد لان معنى القدرة صحة الفعل والتركز ولو لا كان ايجاباً بالقدرة
 وعن الثامن بالنفس الواجب تعالى مع كونه قادراً بالاتفاق والخلص لهم في اكثر فمما هو الجواب
 عنه هناك فهو جواباً عنها بالحل بان الفاعل قادر قبل الفعل والحاصل منه في ذلك الوقت التأثير وهو مقدم
 على الفعل وغير وجود الفعل وبوجده الفعل بعده فلا اشكال وعن التاسع بان لزوم المعرفة مخطئ
 لاشري والازم الدور والحام الانبياء الى غير ذلك على ان الابدلت على لزوم العلم بالوحدانية
 وهو غير المدهى وعن العاشر بكونه متكبراً بمحصول الضرورة بمحصول الصدقات بالكسب فان كل عاقل
 يجد ذلك من نفسه ومع ذلك لا يستلزم كونه التصورات بديهة وضع صحة الكتاب فان الكسب مع
 ذلك يتوقف على الترتيب بينهما والاتفات من النفس وهذا الاختيار بان لمجوز التكليف بالحال لغيره
 قوله تعالى وربنا لا نعلمنا الاطاعة لثابته فلو كان مستعاضاً السوء والاجماع على ان الله تعالى كلف
 بالايمان مع العلم بانه لا يوم من كمن مات على كفره والجواب عن الثاني قد تقدم وعن الاول انه لنا
 لا علمنا بانه لا يسوقه على انقسام التكليف بما يطاق وما لا يطاق فيطل ما يلزمهم من كون التكليف
 باسرها ما لا يطاق وبه يطل مذهبهم ولو تنزلنا قلنا الظاهر لا بما وض البراهيس الفاطحة فيتم حله
 على غير ظاهر مع ما يأتي وغيره واجب عنه بانه انما يصح حمله على سوء ال دفع ما لا يطاق لو كان ذلك ممكناً
 والاعتدال السوء ال دفع ما لا يمكن لوقوعه كما قلتم واما كونه متوقف على كونه مظهراً فيه فيكون دوراً
 سلمنا لكن يمكن حمله على سوء ال دفع ما يشق وان كان ما يطاق سلمنا لكن سوء ال الداعي الى جهة

سلمنا لكنه معارض بقوله تم لا يكلف الله نفسا الا وسعها ما جعل عليكم في الدين من حرج وبرد على
الاول ان الشك في امكانه امتناعه يكفي في صحة الاستناد بالظاهر فلا يتوقف ظهور الالة على ثبوت
امكانه والآن لم يطل ان التكليف بالظواهر في اثبات جواز شيء وعلى الثاني كونه خلاف الظاهر ومدار
التكليف على الظاهر فلا ينافيه وعلى الثالث ان الاستناد على التفرع لا على السؤال وعلى الرابع ان
التزاع في الالة دلت على عدم الوقوع فلا تنافيها ثم على المختار من عدم جواز التكليف بالابطاق
فصل في الامكان الامتناع ناشبا من سوء اختيار المكلف قال الخراساني الامكان الذاتي لا يكفي
للتكليف اذا تحقق امتناع الفعل لمساوية على ذلك الزمان سواء كانت العلة من قبل المكلف او من
قبل غيره والقاتلون بامتناع التكليف بالابطاق لا ينحصره بالمتنع الذاتي على ما صرحوا به مع ان ادله
ذلك من الفهم والسفه العقلي واتقاء غرض التكليف وعدم امكان تعلق الارادة والميل النفساني جار
ههنا لا ترى انه اذا قبل يوم النحر للساحكن في البلد الثاني من مكلف بالبيت هذه الساعة نسب الى
نصف العلم ووهن القلب وبرد عليه ان الامكان المعبر في المكلف به انما هو صحة صدوره عنه في
نفسه ولا حاجة لامتناع تعلق التكليف ح من عقل او نقل واما ما صرح القوم بعدم الفرق بين المتنع
بالذات وغيره فمقصودهم عدم الفرق بين ما يمتنع تعلق القدرة به لانه مما ياتي ذاته من تعلق اثر
القدرة به كاجمع بين التقيضين والصددين ونحوهما وما يمتنع تعلق اثره به للنفس في الفاعل كتحقق
الاجسام للانسان لاحيوان المحكم لما صرح امتناعه بسوء الاختيار من المكلف ولذا يقولون الامتناع
والاجباب بالاختيار لا بانيان الاختيار فعلى هذا الوجه تحقق امتناع الفعل لمساوية على ذلك الزمان من
قبل الفاعل كعدم الارادة لا باني امكان صدور الفعل بالنسبة الى الفاعل لما مر من الامتناع بالاختيار
لا باني الاختيار فلا اشكال ولا قبح في اللوم على الترك كما لو قبل تارك المشي الى الحج الواقع في البلد
الثاني في ايام الحج ما قبح ضيعك وما ظلم امرئك من ترك افعال الحج في هذه الايام بل وبما يجد العاقل من نفسه
الحسرة والمذلة واستحقاق اللوم على الترك ولا بد عاقل شيئا مما مر سفها ونحوها الى غير ذلك ولذا صرح
بعض اصحابنا بترتب العقاب بدون تعلق الطلب والحق عدم الفرق فان ترتب العقاب على الترك فرع
كون الترك مفدورا متعلقا بالتكليف والا فلا يصح ترتب العقاب على ما لا قدرة عليه ومعلوم ان الترك
ح لا يمكن دفعه باتيان نفسه وبوجه اخر لا يصح منه الفعل والترك فلا يصح ترتب العقاب الا لصحة توجه
الامر اليه فلا يعتبر باقي التكليف صحة صدور الفعل بنفسه لترتب العقاب على الترك ح والا فلا وجه
اخر لقوله تارك الحج مع وجود جميع الشرائط سوى الارادة اما ان يكون معاقبا ولا لا سبيل الى الثاني
لاستلزامه دفع التكليف واما عدم العقاب على ترك المأمور به وعلى الاول فالعقاب اما بترك الحج
ولوم غير ايضا او بغيره وانه والثاني مسلم بطلانه والاول اما مع الطلب او بدونه لا سبيل الى الثاني
لاستلزامه العقاب بدون الطلب والمخالفة وعلى الاول يتم المرام وايضا الحج في الصورة المذكورة اما

تعلق به الطلب اولاً والثاني يستلزم عدم وجوب الحج واساقفته لا يجب على من لم يستجيب له الشرايط
 اتفاقاً ولم يجب على التقدير المذكور على من جعل له ابصاراً اذا اراد تركه فارتفع وجوبه واسا على
 التقدير الاول اما ان يكون وجوبه قبل زمان الحج او بعده لوقته لا سبيل الى الاولين ووجهه ظن متعين
 الثالث وعلى تقديره فوجوبه اما ينسخ قبل الفصل او يبقى والاول بطالعهم مقرر في محله بخلاف ما اتفق
 عليه كلمتهم فطالب يستلزم عدم تعلق الامر اولاً فان عدم ارادته ان تأن متناً للتكليف بان عدم
 التعلق لعدم صحة التعليق من العالم بالعواقب والثاني يستلزم المدعى وامامه من ان ادلة امتناع
 التكليف بالابطاق آتية فيها كان الامتناع من سواء الاختيار فهو منبثقة عن الغفلة عن انفس الامر باعتبار
 المتعلق الى ما يكون مصلحة ترجع الى الامر من ايقاع الفعل والى ما يكون مصلحة ترجع الى المأمور بان
 اللابقي بحاله ان يفعله وما يجري الادلة المتقدمة وغيره فانه هو القسم الاول وامام القسم الثاني فلا يجري
 شيء منه فانه او امر الشارع من قبل الثاني لا الاول فافاً كاشفة لصالح العباد الا ترى ان المنجم
 والكاهن والطبيب لا يوجب لهم اذا امروا شخصاً بترك شيء بصرهم علمهم بان لا يسمع ولا يفتح منهم
 ذلك قال الطوسي تعالى للمعتزلة و ارادة الفقيه في صحة كذا ترك ارادة الحسن وما من من قوله الا ترى الى
 الاخر غفلة فانه مسا لابلز من اولا يجوز ولا كلام فيه فان الامر بالطواف بالناس في يوم النحر قريب
 وتكليف بالاطلاق من باب تكليف البشر بخلق الجواهر وانما الكلام فيها الامر واحمله قبل ذلك بمدة
 يمكن الاستئصال منه وصدوره عنه فاذا ترك المشي الى مكة هل يكشف ذلك عن عدم تعلق الامر ولا
 يصح تعلق ذلك الامر بمثله ولا ربني فيه الاول ولا يجذب كما لا يظهر في الثاني وانما الكلام فيه
 على ان ما ذكرهم من الصوم لوتهم يجري فيما لو علم الامر بعدم المأمور بالمأمور به فان الطلب منه سفه ولا
 يمكن تعلق الارادة منه الى غير ذلك من الادلة نعم انه لو سمع ذلك ارتفع صحة تكليف العباد والكفار
 فاذا ان الاظهر جواز الطلب ايضا فلا وجه لصره في عموم التكليف من مثله وفروجه لا تحصى ثم هل
 التكليف بما نجا وزعن حد الوسم الى ان يبلغ منتهى الطاقة فيجوز خلافاً لظاهر الطوسي في التبريد والحلي
 في شرحه وغيره والسيد بن العبدى لعدم حيث الكفو في شرابط حسن التكليف بما كان الفعل
 دونهم انه لو كان شرطاً لم عليهم ذكره بل الظاهر كونه متغاطاً بين متكلمي الشبهة والمعتزلة وهو
 الصحيح لعدم ابداء العقل عنه مع وجود الصحة الا ترى ان المولى اذا امر عبده بامر يكون مصلحة العبد
 فيه مثل ان يكون نفاذ حباته مع كونه مشاطعة الا تخرج فيه قطاع مع اعتضاده بالتكليف الشاق على نبي
 اسرائيل وبالاى كقولهم ولم ولا يحملنا اما لاطاعة لاربابنا ولا تحمل علينا امر كما حملته على الذين من قبلنا
 والاخلال التي كانت عليهم خلافاً لبعض اجلة الاواخر فيهم وقد سلفه اليه المفسر استناداً الى ان التكليف
 بما يقضى الى المخرج مخالف لما عليه اصحابنا من وجوب اللطف على الله نعم فان الغالب ان صعوبة التكليف
 المستهبة الى المخرج تبعد عن الطاعة وتقرب من المعصية بكثره المخالفة وان الله تعالى اوتهم لعباده وارف

من ان يكلفهم بما لا يتحملون من الامور الشاقة والجواب عن الاول ان التكليف لطف ومغرب لا يبعد
ولو كان كثرة المخالفة متنافية لاستلزام ارتفاع التكليف باسمها فان المثل في كل لبس الاقل قبل كل
واهل الاسلام بالنسبة الى الكفار ليسوا الا كشرية يضاء في بفره سودا وهكذا بالنسبة الى سائر التكليف
وعن الثاني ان التكليف مع وجود المصلحة للمأمور به لا ينافي الارجحية بل هي مودة كدعة لصدوره كما
امر الطبيب للمعالجة بما يشق فيستبد انعم لو كان او امر الشارع من قيل او امر المولى بان يكون المصلحة
جائبة الى الامرتانها معلوم ان الكلام ليس فيه هذا ولو قلنا بدلالة العقل في التكليف لا يجري
في المنع والذكره لو قيل يكون ماسمها التجويز الترتك فهما الزايع للمفسدة ولكن الحق عدم وقوعه
في شرها بالاجماع فمنهم من حكى عليه اجماع المسلمين فضلا عن الكتاب قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا
الا وسعها يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر واجعل عليكم في الدين من حرج واليسر وهي كثرة
لا جدوى في ذكرها وظاهر اجماع عدم التشريع وعدم تعلق الارادة كما ان مقتضاه عدم الفرق بين
الواجب والتدب مع تأبد الجميع بعمل الطائفة ومع ذلك ليس من قيل اصل البراءة حتى لا يصادف
الدليل بل بادل على حجة يخص سائر العمومات مع كون النسبة بينهما عموم من وجه من غير ملاحظة
الى المراتب مع انهم لو ظلت بكفي تقديم الاحصاء ذلك في الكل بوجه يؤذن بالاجماع والامتنان
الستفاد من الكتاب والسنة في كسره فيما بل الجمل قدموه على النص الخاص كما ورد في عدم جواز
التميم لمن اجنب نفسه مختار اذا لم يجد الماء وهو الظاهر فان المفهوم من العمومات التي تنفيها كما امر كونه
القانون في العمل بالخطابات بالتدبر ثم هي اما اذاعة للتكاليف كما في قضيتها الجنب الغير الواجد للماء
ونجاسة المحدث ونحوهما وباجملة فيما اثبت تكليفه عسر اجد او اما اذاعة كما في سائر العمومات الشاملة
لحال العسر ومنها انفسه من افعال العباد كتكليف الوالدين ولدهما بما يكون فيه مخرج وعن افعال الله ثم
كحرجة كل المستحق في المنفعة ومخالفة الواقع في النية قولوا فعلا والتميم اذا كان في استعمال الماء
مشقة شديدة والفقير في الصلوة بل جواز الاتيان بجميع مراتبها الموزنة في حال الاختيار والافطار في
الصوم للمريض والعمل بالنظر مع انسداد العلم الى غير ذلك ومقتضاه انه متى تجاوز جادة عن حد
الوسع تحكم بفسادها وما يستشكل مع ما يشاهد من التكليف بالجهد والجموح والصوم في الصيف الحار
والجهاد الاكبر الى غير ذلك ولا وجه له فان جمع التكليف الشريعة لا يخرج عامر مكنة العقلاء عابطة
بسهولة واجرة وربما كانت قليلة ومنفعة كل بل يرتكون فوق ذلك كما لا ياكلون ولا يشربون
ازدبح يوم ولا حاد باختيار امر شتاقونه ولا يشق عليهم اسلانهم للمال بل بالغابا منافع الشرع ولم يذعن
بها كما ينبغي نقل على الشخص تكليف سهل منه تعالى ولو كان في غاية السهولة الا ترى ان امثال
التكاليف الشريعة غالبا او لم مما يستقيم على الملوك من العقلاء من دون شدة بل بسهولة باجرة ولو
جزئية ونحوها لانهم منها فوق الواسع وكثيرا ما يذلون الاموال لمصالح ولا يعطون دينار من حقوق

المال وكذا ان يكون الأسفار الجيدة في متواتر ولا يشق عليهم بخلاف سفر الحج واسفار الطاعات الى
غير ذلك كيف وشربها خفيفة سهلة سمحها حاجة الى ان يقال ان بعد حصول القطع بان التكليف
التي اوردت في الشريعة ان السر والخرج والسرور المنفيان هي التي تزيد على ما هي لازمة لطابع
التكليفات الثانية من حيث هي مجاريها طاعة متعارف الاوساط من الناس الذين هم الاصحاء الخالون
عن المرض والفجور والمذموم ان فيه ما فيه والثاني اشغال الفطن على صفة زائدة على حسنه بان يكون
واجبا او متدوا بان كان التكليف بعض وان كان التكليف بترك يكون قطعه فيجاءوا للاخلال به اولى
وجه اشتراطه انه لا يلزم اللغو وال... والفيج والثالث والرابع والخامس امكانه في نفسه وان
ثبت فيه صفة حسن وصحته منه على وجه الاختيار ولكنها ليست من الشروط اما الاولان فلان الشرط
ما يلزم من عدمه العدم وتوقف تأثير الفاعل على وجوده وهما ليسا كك تهم ههنا من المفدمات الجيدة
ومع ذلك لم يبق حاجة الى اعتبار ههنا بعد اعتبار ما سبق واما الثالث فان اريد منه كونه بحيث يصح
صدور من المختار فينتج عن اعتباره اول الشرط وان اريد منه ان لا يكون صدوره منه على وجه
الاجماع فهو خارج عن الشرط فان الاجماع من الموانع فعدمه ليس من الشروط الاصطلاحية ومع جميع ذلك
لا يتخلو المقام من شيء الا ان الخطاب سهل بعد وضوح المرام وقروجه يظهر مما بقي للمقام الآخر المقام
الرابع فيما يتعلق بالامور واختلف كلمتهم فيه ففي التجربة اعتبر قدرة المكلف وعلمه به او امكانه
وامكان الالة وفي بعض نسخها وامكانه على الاول بنى شراحه حيث شرحوا كلامه بان يكون عالما به
او متكنا من العلم وهو الصحيح واكتفى في الذريعة والفتاوى بالثبوت بكونه متكنا من اطلاق المأمور به
على الوجه الذي امر به وزاد عليه في المدة وان لا يكون ملجاء الى ما امر به في موضع من النهاية وان
يكون مترددا لدوامه بالالطاف وغيره ما غير ملجاء ولا مستغن وفرق ما بينه وبين مسابقته وفي موضع
اخر اعتبر البلوغ والعقل وعدم الغفلة والاختيار وصحة القصد ولا ريب في مناقضة غير البلوغ منها
للتكليف مثلا للزوم التكليف بالاطلاق على تقدير عدم وجود واحد منها وقد عرفت بطلانه وبديل
على عدم وقوعه محمول ما مر ماد على نفي التسريع وقوع الاجماع عليه من غير محمول التكليف بالا
بطاق واما الجوزون فليزعم مخالفة وهو المحكى عن بعضهم ويردهم ما مر ان قال لكن الكلام فيهما من وجوه
منها ان المقصود ان كان بيان ما يتوقف عليه اجمالا فهو ليس بالاعتبار التكني وان كان تعصبا لا فيزيد
هنا ذكره في النهاية فان وجود المكلف شرط عندنا ولم يذكره وكيف ينبره ومنها ان اجتماع بعضها مع
بعض لا يصح كاعتبار التكني وعدم الاجماع فان الاول مغف عن الثاني وكذا الجمع بين الغفلة وصحة القصد
فان المكلف لو كان عالما بالتكليف والمكلف به لا يمكن ان يخطئ في قصده فان الخطاء في القصد انما
يتمتع مع الغفلة ومنها ان اعتبار البلوغ بالتسريع لا بالعقل فان العقل لا يفرق بين ساعته قبل البلوغ
وبعد مع ان كبره من الصبيان قبل البلوغ بمدته طويلا فهو لهم اتم من الشيوخ فانما المتكفل به التسريع

والشرائط التي ليست مفصلة فيه بل المحرمة والذكورة والبصر وغيرها منها إلا أن يكون المراد بيان ما يعم الأحكام التكليفية وهي الوجوب والمحرمة باقسامها بل التدب والكرهية عند من يحكم بكون عبادة الصبيان تبرئة ولو قبل بدل عليه طريقة الفعل فإن الصبي الغير المبرئ ليس له أهلية الخطاب لأن من شرطه العلم والقدرة وهما متعان عنه فيسقط التكليف عنه المشرط بهما ويستحب ذلك بعد التبرئة قلنا لا ما دل على اشتراط البلوغ لشملة العمومات بعد التبرئة والعقل ولا بإسارعهما الاستصحاب وليس دليل عقلي يمنع عن تعلق التكليف به نعم الأدلة النقلة بأسرها تقتضيه وأخصها بتم بعدم القول بالفصل فيما لا خلاف فيه ومنها الخلطين رفع المانع والشرائع اختلافهما اصطلاحا كما في رفع الإجماع ثم اختلف كلامهم في بطلان تكليف الغافل فاطلق الأصوليون وقبده الشهيد الثاني بالمبتدأ مدها أنه يظهر من قوة استدلالهم لإدانة ذلك كقولهم إن مقتضى التكليف بالشئ الإتيان به امتثالا وذلك يتوقف على العلم بالتكليف به والغافل لا يعلم ذلك فيمتنع تكليفه فإن هذا لا يجب مراعاته إلا في نية الفعل المتوقف على النية دون سائر كما لا يخفى قال وينتزع على إمكانه به استدلالهم بطلان صلوة الساهي عن بعض الأفعال وصوم التائم والحكف والمحرّم وغيرهم من التلبس بالعبادة وإن استقال ابتدأهم بالتكليف وانتخبهم بأن غاية ما يمكن أن يقال إن مقتضى التكليف بالشئ الإتيان به امتثالا وهو لا يتيسر إلا بالعلم لكن الامتثال إنما يتوقف على النية والتوبة ليست إلا في الابتداء فلا ينافي التعلية في الانتهاء وبرود عليه أن لزوم اعتبار النية في الابتداء لا يستلزم جواز التعلية عن الفعل في الانتهاء كيف وقد اتفق الأصحاب على اعتبار الاستدامة المحكية على القول بالاختار والقطعية على القول بالداعي وهو منهم ولم يظهر منه مخالفتهم في ذلك في محل أصلا مع أن دليل اعتبار النية داخل من جهة توقف صدق الامتثال على فعلها وخارج من الكتاب والسنة يقتضي القطعية ولا راد له على ما هو الحق من كون النية هو الداعي وعلى القول الآخر كما سمعت اتفقوا على اعتبار الاستدامة المحكية قصار منافاة الذهول متفقا عليه بينهم ومن أعجب المحب ادعاؤه في محل إخران الاستدامة المحكية بمعنى عدم نية المنافي للتائم والغافل حاصلة مع أن تعسيرا الاستدامة بأي شيء يكون لا يخرج عن عدمه من الداعي ولا يستلزمه يزعم المفسر حتى أن الشهيد بعد ذكر هذا التفسير من الشيخ وكثير من الأصحاب قال فكانه بناء منهم على أن الباقي مستغن عن المؤثر وظاهر خلوه الغافل والتائم عن الداعي على الفعل كالأصاكت في الصوم وغيره في غيره وأما ما ذكره من القروع فلا ينافي عدم جواز التكليف الغافل على الإطلاق فإن الساهي عن بعض أفعال الصلوة لا يستلزم الغفلة عن الصلوة وأما عدم بطلان الصلوة به فينتهي على أن الأمر بالصلوة بالنسبة إليها لا يكون مشروطا ولا يتوقف صدق الصلوة على حصوله وهو السرف في عدم البطلان وهو يعم جميع العبادات بالنسبة إلى ما ترك فيها سهواً أو ترك غير الأركان في الصلوة وترك الأصاكت في الصوم والخروج عن محل الاحتكاف من دون حاجة إلى ما وقع منه على الإكراه كالمخرج عن محل

الاكتفاء او الاضطرار في الصوم او صدور فعل غير مباح لصورة الصلوة فيها او ما صوم التائم فهو ما
 باستصحاب النوم لزمان الصوم مع تقدم النسبة او عدمه بان يحصل النوم في بعض اجزاء اليوم بعد النسبة
 والثاني يمكن اوجابه بامركما فينبغي تعدد النسبة قبل الزوال كما يمكن اوجابه كالاول الى القول من باب
 التفضل لا من باب الامتثال والافضل التائم بالمشائفة لا ينصف بالحنن والصفح وفاقا به اعترف بعض
 الاعاظم بل ادعاه بعضهم من غير تقييد وقه نظركيف كان حصول الاساك من التائم غير متوط بالارادة
 والاختيار بل هو حاصل قهرا ولا فرق بين افعال الهائم وسائر المحبوبات بل احسن فلا يمكن الحكم
 بحصول الامتثال به ولا ينفع فيه سرعة الزوال حد ارتفاع الارادة والاختيار مع انه يلزمه عدم الفرق
 في الغفلة في الاثنان بين النوم والجنون وغيرهما من انه لا يقول به قال في المحل الاخر فان قيل التائم غير
 مكلف لانه غافل ولقولهم رفع القلم وعدمهم التائم حتى يستقطر قد اطبق المحققون في الاصول
 على استحالة تكليفه وذلك يقتضي عدم وقوع العجز الحاصل وقت النوم شرعا لا انه غير مكلف به ولو لم يخل
 باقى النهار لان الصوم لا يقبل التجربة في اليوم الواحد واولى منه ما لو نوى لبطلان تمام مجموع النهار
 وهذا يوم بما ذكره ابن ادريس بل يقتضي عدم جواز النوم اختيارا على الوجه المذكور قلنا تكلف
 التائم والغافل وغيرهما من بقدر شرط التكليف قد ينظر فيه من حيث الابتداء به بمعنى توجه الخطاب
 الى المكلف بالفعل وامره باطاعه على المأمور به بعد الخطاب وقد ينظر فيه من حيث الاستدامة بمعنى انه
 لو شرع في الفعل قبل النوم والغفلة وغيرهما ثم عرض له ذلك في الاثناء والقسم الاول لا اشكال في
 امتناع التكليف به عند المنع من تكليفه ما لا يطلق من غير فرق بين انواع الغفلة وهذا هو المعنى الذي
 أطلقه الأكثر من الاصوليين وغيرهم امتناعه كما يرشد الى ذلك دليلهم عليه وان اطلقوا الكلام به لانهم
 احتجوا عليه بان الابتناء بالفعل المنع لنرض امتثال الامر يقتضي العلم به المستلزم للعلم بتوجه الامر
 نحو فان هذا الدليل عبر قائم في اثناء الصلوة في كثير من المواد واجابا اذا لا يتوقف صحته على توجه
 الذهن اليها فضلا عن ابطاعه على الوجه المطلوب كما ستبينه واما الثاني فالعارض قد يكون غير جازع
 اهله الخطاب والتهويله اصلا كالجنون والاعماء على اصح القولين وهذا يمنع استدامة التكليف كما
 يمنع ابتداءه وقد لا يخرج عن ذلك كالنوم والسهو والنسيان مع بقاء العقل وهذه المعاني وان امتنع
 من ابتداء التكليف بالفعل لكن لا تمنع من استدامته اذا وقع على وجه وان استلزم ابطاله من حيث
 اخرى كالنوم المبطل للصلوة لا من حيث هو غفلة ونقص عن فهم الخطاب بل من حيث نفسه للطهارة التي
 هي شرط للصلوة ومن ثم لو ابتداء للصلوة على وجهها ثم عرض له في اثناءها ذهابها لم يوجب الملهاء وهو
 لا شرعيا ولا نفسيا وفعل منها ابتداء على غير وجهها او ترك بعضها ما هو ليس بركن ونحو ذلك لم يطل
 الصلوة اجماعا مع انه يصدق عليه انه في حالة النسيان والغفلة غير مكلف وكذا القول في الصوم كما
 لو ذهل عن كونه صائما في مجموع النهار مع نية الصوم بل لو اكل وشرب وجامع ذاهلا عن الصوم

وغير ذلك من المنافات لم يسل الصوم اجماعا وهي مع مشاركتها للنوم في عدم التكليف حالها اظلم
منافاة للصوم منه مع ان فيه منافاة الا ان ضعف كثير مما فيه بنقد مما مر هذا كله في الاحكام التكليفية
واما الوجبة فالعمل لا بدرك اشتراط شي منها بالنسبة اليها وهو ظاهر بالتدبر فاعتبارها فيها شرعي
صرف فيما ثبت ومن فروغها عدم الالتفات على الترك وعدم صحة الفعل فالصادر من الاقوال في حكم
الهيئان ومن الافعال كالواقع من الحيوان ولو اعجز او جن نفسه او وضع علمه او جعله مضطرا قبل تعلق
التكليف فلا تكليف ولا عصبان في مخالفة الامر وان كان معاقبا في اصل فعله لم وجوب حفظ النفس
والعمل لكونه بعد ورود الخطاب في ذممة الخارجين عنه يتعلق بهم بخلاف ما لو فعل شيئا منها بعد تعلق
الخطاب فانه خاص في ترك المأمور به لقوة بته باختياره ولو ارتفع شيء مما مر من الشرط بطين العمل
فسد الاصل لا يفسد الانفعال كالفضل الترتيبي ولو لم يعلم جادة وعلم الامر بما او لم يطلع على الامر
بما فعله لم يصح ولو اجماع ظالم على عبادة او معاملة فلا عبرة به الا ان يرضى الفاعل عند الفعل وان رضى
بينهما فلا يبوثر في الصحة ولو شك بعد هائي الاكراه والطوع عنى على الصحة ولو اجماع شيء واتى بغيره
فلا فساد كما لا فساد لو باع او صالح شيئا شخص اختيارا من خوف ظالم او خلو وجب استخفه او لا ومنها
معدومة الجاهل وعدم عصبانه بترك الواجبات اذا كان غير مفصر وصحة عباداته اذا اتى بها على وجهها
الا ان لم يأخذها من يجب الاخذ منه ثم ظهرت ذلك بعد اجتهاد او تقليد الى غير ذلك المنهج الثالث
في النهي اشارة لا خلاف في عدم اشتراط مادة النهي بين القول المخصوص والفعل ولا يثبت وبين
الدالة العقلية على حرمة الافعال ولا يثبت وبين الصفة والشان والطريق ولو لا لرد مما مر في مادة
الامر واما القول المخصوص فعمل بغيره العلوي والاستعلاء او احدهما ولا يثبت شيء منهما فاقى فيه
الخلاف المتقدم في الامر والظاهر هاتما وجمناه هناك وهو الاول منها وجميع غيره وجواها بنقد مما مر
هناك ومثله الكلام في ان النهي هل له صفة تخصه او لا خلافا واختيارا وجمناه ورواؤه هي حقيقة في
التحريم للتبادر وصحة السلب عن العارى عنه وتحقق المخالفة بالفعل وترب الذم بما مر فاقطعا اذا صدر
من يجب طاعته وما يباين ان الذم لا يبدل على الحرمة مطم لا تارى الذم الشديد على ترك الاولى وفعل
المروجح والوحيد عليه ما رد وان الذم على غير القيمة ظلم وقيم فمتبين صرفه عن ظاهره لو وقع وحله
على المبالغة ونحوها كيف والمكلف ما ذون في الترك فكيف يصح الذم عليه والاي كالم تارى الذين
فواهن النجوى ثم يعودون لما فواهنه ولو رد العاد والمفتواو أخذهم الربوا قد فواهنه وما فواهنكم
هنا فواتها فماعتوا واصفا فواهنه قلنا لهم كونهوا قد خاسرين وفيه نظر خلافا للشهد الثاني فقال لفظ النهي
يطلق على المحرم والمكروه بخلاف لاقتل وله التفسير وهو فيما يستعمل فيه وتقدم الاشتراك المعنوي
على الخفية والمجاز وجوابه قد مر مرار او لو ارد به الاشتراك لفظا فظاهر فساد الرجمان المجاز عليه وكيف
كان فما مر جملة عليه وفروعه في ادلة الاحكام ظاهرة ومنها تنهم الاتهام فيما لو في عنه من يجب طاعته

تعتبر كالمولد والملوك والزوجة والاجرة والوصى والنظر في الوقف والموقوف عليه الى خبر فلك
 اشارة صيغة انتهى تستعمل في معان منها التحريم والكره والتهديد والحداء والالتباس والارتداد
 وبين العاقبة والتسليم والباس والشغف والتهديد والتوبيخ وليس جميعها حافظة اعاقا ولا اظهر
 الاشهر كحفاظة في التحريم وقول اخر بالاشتراك بينه وبين الصكر اهتقا واخر معنى ورا بها
 الاشتراك بين الهمي والتوبيخ والتهديد وخاسها التوقف ولهم خبرها الا انها قد لا يوجبها منهم من
 صرح بكون نواهي الشرع محمولة على الحرمة ومنهم من حركت عنه وهو الاكثر لنا شيوخ احتياج
 اهل البيت والعلما كافة واجماع الصحابة كما يحاكمه السدي وما من الامارات في المادة بضميمة
 اصل عدم التعليل استدلال بالامى المتقدمة وفيه شبهة فان شئنا منها الا يرتبطا بل اعتاد على كون المادة
 للتحريم نظر الى الدلالة على وجوب الانتهاء بمجرد انتهى والورد في معرض الذم والانتكار بخالفها
 دون الصيغة بل في دلالة الاجرة لها نظر حيث ان مفادها تحريم الاستكبار فيها وواحدة لا مطلق الترك
 وهو مفرغ عنه نعم يمكن في خبرها ان يقال ان الهبة بنفسها مجردة عن القرابن الخارجية مسدودة
 للمادة عرفا فاما المتبادر منها فتم التلازم وبه ثبت المدعي فيندفع ما ورد على ما يحكم عنه فانه واما ان
 هذا انما يتم ان لو قلنا كل صيغة لا تفعل غي وهو مسلم ان لم نقل يكون انتهى بلفظه ما خذ في معناه التحريم
 وهو خلاف التحقيق وح فلا يصدق انتهى عن صيغة لا تفعل الا ما علم ارادة الحرمة منه والنزاع في
 صيغة لا تفعل مجردة عن القرابن لا يعلم كونه للحرمة فممكن كفي صدق انتهى عليها في افادته الحرمة ولا
 حاجة الى دليل اخر وما قيل بمحمل ان يكون المراد انه يجب الاذعان على مقتضى مناهيه واستاتها على طبق
 مدلولها فان حرمة بغير حرمة وان كراهة بغير كراهة والاعتقاد على مقتضاها ومع ذلك لا بدل الا على
 حكم مناهي الرسول وانها حرمة مخالفة الله من خربة مخالفة قسم بالحوى لا بدل على دلالة لفظ لا تفعل
 في كلامه ثم على ذلك لعدم الملازمة بينهما الا ان ثبت بعدم القول بالفضل وفيه ايضا اشكال برده
 ان مطلق الاحتمال خبر مضمر فان الاستناد بالظاهر مع جواز فانه ليس بادون من ظواهر كلمات النحويين
 بل لا بد في حجة مثله في اثبات اللغات ولا سيما ان الاحتمال المذكور يصدق ان الانتهاء هو ترك
 النهي عنه او الكف عنه مرفا ليس الاول اختصاص الحكم بنواهي التي سم فلا بد من لفظ لعدم الفرق
 لغة بين فيه ومعنى خبره فاذا ثبت دلالتها على الحرمة ثبت باصالة عدم التعليل دلالتها على النهي المرام طعاما
 ولا سيما تعدد الوضع ايضا خلاف الاصل فاندفع ان النزاع انما هو في ان الصيغة في اللغة للتحريم او لا
 والابته دلت على انها للتحريم في الشرع ولوقيل صبر وروية في صمد ذلك مدلولها حفيضا على الكلام بل
 يصبر ذلك من باب الاسباب والعلامات قلنا خلاف الظاهر فان المقادير ما يحكم عنه يجب الانتهاء عنه
 فوجب ان يكون مدغم فيهم بعيد التحريم بمجرد فيه فان المتعارفين الدلالة الوضع لا التسبيل بل
 التسبيل امر لا يعرفه احد الا بالبيان فلا يحمل مثله عليه ولذا لم يحمله احد في امثاله ومنها اية التحذير بل

لا يمكن فهمه منه ومنه بين ضعف ما يقال تحريم النهي عنه انما استفيد من الامر بالاقتناء عنه لا من مجرد النهي عنه والنزاع انما هو في الثاني وايضا لا يلزم من كون فيه صم مقتضيا للتحريم دلل بل كون مطلق النهي كذا مع ان مثل هذا برهلي فليحذر الذين يخالفون من امر مع انه اعترف بقبالة دلالة النهي بحت الامر لا ببق بناء الاستدلال على ان النهي لا يوجد في مفهومه المحرمة خبر وعليه انه خلاف الحق وان هذا الاستدلال يدل على عدم الدلالة لغة والامتناع الى الاستدلال لعدم ظهور البناء في يمكن ان يكون البناء على ما مر من ان الاستدلال لا ينافي كون الدلالة لغة لا لغة على فوايد ولو قيل ان ما حكمه عام يشمل في الكراهة ايضا فواجب حل انه وعلى الحقيقة ومجازا وعلى قدر المشترك بينهما وعلى النقد برين لا يتم الاستدلالنا هو عجيب فان حقيقة النهي غير معلوم فمنها فكيف صار اعم وعلى تقديره فهو جوب الانتهاء بقضي الى المدعى فانه لا يصح الا على تقدير كون النهي حقيقة في التحريم واستدل بعدم الفرق بين الامر والنهي الا في المتعلق وكان الامر حقيقة في الطلب الجازم فكذا النهي وبان فاعل النهي خاص وكل خاص مستحق للعقاب ففاعل النهي مستحق للعقاب وفيها نظر ولما بر الاقوال ما مر في الامر او نظير مع جوابه هذا كله غير ما ذكره في جوابه من ان الخبر المستعمل في طلب الترتيب كالتنهي لما مر في دفع الوجوب كما مر بخلافه مع الخلاف فيه وجوابه ثم ان الخبر المستعمل في طلب الترتيب كالتنهي لما مر في الامر والخلاف فيه الخلاف هنا هو الجواب عنه الجواب هنا هو اما في المسائل من ان استعمال النهي في الكراهة شايخ في اخبارنا المرجوعة عن الاشعة على نحو ما قلناه في الامر وتبعه من تقدم فيه ما مر هناك وردوا ونقضوا ابراما وفرع الجميع ظاهرة تذييلات الاول هل الزم على المحصية حرام ولا اقوال نقد الصدوق من اعتقادنا الظاهر في كونه مذهب الامامة ان منهم بسبب لم يكتب حتى اصلها فان اصلها كتب عليه سبعة واحدة وهو ظاهر في العفو وعدم المحرمة وفيه صرح جماعة بل فيه المازنداني الى كثير من اصحابنا والمقدس الى المشهود والانه احتل ان يبريد وانه لا يعاقب بالحرم المتوى ومنهم الشهيد قال لا يورثية المحصية عقابا ولا ذماما لم تلبس بها وهو ثابت في الاخبار العفو عنه وتبعه الشيرازي الا ان جعله معفو مطلقا حتى لو اتى بها قال وعلى تقدير فعلها لم يظلم احد بان ترتب عقابان احد على الزم والاخر على الفعل وفيه نظر فان المازنداني نسب الموأخذة به الى اكثر العامة والمتكلمين والمحدثين ومنهم القاضي قال لو فعلها كتب عليه معصيتان واستشكل هو نفسه وفي بعض فوايد الاخر اختار عدم معلالا بانه لو لم يكن العازم على الضرب ظلما عاصيا ومنهم من صرح بكونه معصية كعلم الهدى والطبرسي والرخشي والبيضاوي وقال اولهم وقد تجاوز قوم حتى قالوا الزم على الكبيرة كبيرة وعلى الكفر كفر وتبعهم البهائي وجعله مما لا يرب فيه عندنا وكذا عند العامة قال وكب الفرق بين من القاسير وغيره ما مشحونة بذلك بل هو من ضروريات الدين الان ظاهره الاعتراف بنبوت العفو عنه وعدم التصريح به تقسيم الفقهاء الاصرار على الصعاب الى الفعلي وهو

المداومة عليها والحكمي وهو العزم على فعل الصواب متى تمكن منها كما ساعدته قصد الاطاعة في شهر
 رمضان ولم يفطر وفيها نظران الاول يمكن ان يكون مبنيا على صدق الاصرار كما هو الظاهر فير بدون
 ان يقصد المعاودة يتحقق الاصرار فلا مدخلة له بعزم المصيبة من حيث ان عزم عليه هو ظاهر لان
 يكون مبنيا على ان التوبة من المصيبة واجبة وكل واجب قصده الماحرام وحقيقة التوبة التندم من
 العمل مع العزم على عدم العودة الى فعله فاذا كان العزم على عدم العودة واجبا فيكون ترك هذا العزم
 حراما واذا كان تركه حراما لعدم العودة لما قلنا من بنية العودة فالعزم على فعل الصغيرة بعد الفراق منها
 معصية بل كبيرة تحكيمة كما اتهمه لما قبل من نظره فانه لو تم لكان كبيرة ضلعية فانه على هذا ان يصغر بين
 متخالفين فعلا وهو خلاف مقضى كلامهم مع ان الصواب مكفرة ترك الكبائر ولا حاجة لها الى التوبة
 والا فليست مكفرة بل ظاهرهم ان حد ذلك من الاصرار مبني على اعتقادهم صدق الاصرار عليه
 وقد ورد لا صغير مع الاصرار فان تم والافلا على حرية العزم على المصيبة والامكان العزم
 على المعاصي كبيرة فانهم جعلوا من الكبيرة اكثار الصواب وهو حاصل بذلك بلزيمهم ان لا يفرق بين
 العزم على معصية مع فعل معصية اخرى الى غير ذلك واما الثاني فلما قاته الاستدانة المحكم فلا ربط
 له بالمقام وفي الخبر يد واردة الفصح فيمنع ونسب السيد الداماد الى فقهاء او فقهاء العامة واصولنا
 واصولهم انهم قد اتفقوا على ان العزم على المعاصي وينتهما لا يترب عليه طاب وموابعده مالم
 يتحقق التلبس بالمصيبة وصرح بعض اجلتنا بان بنية المصيبة فيمنع ومصيبة ووربا دخل بعض اقسامها
 في الكبائر العظام كسنة قتل نبي او امام قال لكن الذي يظهر من الأدلة انه لا يعاقب الاوى الا بعد فعل
 المصيبة وفي الطاب عليهما ما هو على المصيبة وحدها وجهان واستظهر ان المصيبة تخص باهل الايمان
 دون غيرهم والحق ان يقال ان مافي النفس لا يخلو اما خطر ان لا يستغفر ولا يقصد او يقصد من دون
 تصميم بان يحدث نفسه اختيار ايان يفعل كذا ولا يفعل كذا او تصميم عزمه فالاول لا خطب عليه والا
 لزم التكليف بالاطلاق وحكي فيه اجماع المسلمين وكذا الثاني للاصل وعدم الدليل مع العموم الملوم
 به بل عليه حكى اجماع المسلمين ايضا ونسب الى بعض العامة انه من خواص هذه الامة واما الثالث فيمكن
 الاستدراك نعمين المعاصي بكونه مباحظلا وبقوله تعالى ان السمع والسر والنور ادكل او لك كان
 عنه مشورا لان السمع وغيره لا يتدخل السوءال عن افعال بل عن افعالها كما هو ظاهر واحتمال الانطاق
 بعد من السوق بل مطلقا فقد ذلك عليه والظاهر في قد بر مثله الاطلاق لو ورد في مقام البيان وظهور
 عن القائدة ولزم الفصح على الحكمي لولا دفع العزم على المصيبة وليس مما لا ينصرف اليه الاطلاقة
 مع تأيده بالاكيد فان المراد لو كان بعض الاصل لا يلائم ذلك التاكيد عرفا وبقوله تم وان تبد واما في
 انفسكم او تخفوه بما حسبكم انه فانه بسم العزم على الحرام وبقوله تم ان الذين يحبون ان تشيع القاحشة في
 الذين امنوا لهم عذاب اليم وبقوله تم اجنبوا كبرامن الظن وبالاخبار الد الفعلي حرمة المحسود واحتقار

الثاس و ارادة المكروههم والكل مطلوب فيه اما الاول فلمنع من حكم العقل على وجه القطع يكون
الارادة بدون الفصل معصية وخبره لا يجدي فان الاصول والصوموات تدفعه واما الثاني والثالث
فلا فماتان وورد في مقام الزعم فالفهوم منهما التقييد يكون الفعل اذا كان محرما ومنوعا عنه بشهادة
الشوق ومع ذلك لا يتحقق في الثاني مجاز لكون الفرية معصية لا صادقة كما لا يتحقق في الاول خلاف
ظاهر آخر سوى الاختار الاول وان ارد من السواد خبر سوءه وال تفريع ومن الحساب العمل بمقتضى
الاحكام او العلم بما لا يدل على حرمة شيء بل يحاذيها كهي الامور على وفق العدالة واما الرابع
والتامس فيظهر تبطن بالمدهى فان الاول دل على المواد اخذت على حجة اشاعة الفاحشة في المواد من
واظني في حرمة الظن وهما غير ما نحن بصدده ولا يستلزم المدهى بواسطة كعدم القول بالفصل
وتصميم جعل سابقا لما ظهر في اظهار الفاحشة والظنون ومما يربط الجواب عن اخبار المحسد
فان المواد اخذت على الصفات النسبية في الجملة كالاختفادات ونحوها لا كلام فيها مع ورود العقوبة
ما لم يظهر واما احتقار الناس و ارادة المكروههم فظاهر هما والعمل بمقتضاها محرام بوجه اخذها ولا
يزاع فيه ويبدو انه عمل الكلام نعم وروى الكليني عن ابي هاشم قال قال ابو عبد الله ع انما اخذ اهل النار
في النار لان بناهم كانت في الدنيا ان لو خلدوا فيها ان يصو الله ابد وانما اخذ اهل الجنة في الجنة لان
بناهم كانت في الدنيا ان لو نفوا ان يطبعوا الله فالبنيات خلد هويلا وهو لاؤه ثم تلا قوله ثم قل كل يعمل
على شاكلة قال على بنة لكنه ضعيف لا يمكن اثبات حكم مخالف للاصول والصوموات به الا ان يقال
بانتماء بالشهرة وبعدم ما دل على العقومين الاخبار فقد روى الكليني في الصحيح عن جبل بن دراج
عن يكر عن ابي عبد الله ع و ابي جعفر ع فقال ان ادم ع قال يارب سلط على الشيطان واجرته مني
مجرى الدم فاجعل لي شيئا فقال يا ادم جعلت لك ان من هم من ذنبتك بسنة لم يكتب عليه فان عملها كتبت
عليه سنة ومن هم منهم بحسنة فان لم يعملها كتب له حسنة وان هو عملها كتبت له عشرين وعن فضيل بن
هشام المرادي سمع ابا عبد الله ع يقول قال رسول الله ص اربع من كن فيه لم يهلك على الله عز وجل بعد من
الاهالك هم العبد بالحسنة فعملها فان هو لم يعملها كتب الله له حسنة بحسن بنة وان هو عملها كتب الله له
عشرين بالسنة ان يعملها فان لم يعملها لم يكتب عليه شيء وان هو عملها اجل سبع ساعات الحديث
فما قبل لا دلالة فيها على ان العزم على المعصية معصية وانما دل على ان من عزم على معصية كسر ب
الحزم والزنا مثلا ولم يعملها لم يكتب عليه تلك المعصية التي عزم عليها وابن هذامن ذلك فيه ما فيه نعم
بعضها ظاهر فيما ذكره و ظاهرهما ان ذلك على وجه الامتنان فلمن ان يكون بنفسه معصية في ذلك يتم
فيهما مع تايده بجمع ما ومع ذلك ظاهرهما ثبوت العقوبة مطلقا سواء اتى بالمعزم عليه او لا وما يؤيد
الحكم قوله نعم ولا نتم واخذ الكاح حتى يبلغ الكتاب اجله واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم فاخذوه
واعلموا ان الله غفور حكيم ورواه الكليني في الصحيح عن ابن بزيع وخبره رصفه قال قال ابو عبد الله ع

ملعون من ترا من ملعون من هم بالملعون من حدث بما نفسه الثاني هل اثبات الباس يستلزم اثبات
 الحرمة وقبحه نفيها والاقوال قول بأنه بمعنى العذاب وهو جماعه عنهم الشهيد الثاني وقول بأنه محقة
 فيه وفي شدة الحرب وهو الخراساني إلا أنهم مع ذلك قال ولا لانه على الحرمة خبر واضح وثالث بأنه محقة
 في الشدة والمكره وغلظ استعماله في الشدة في الحرب والعذاب وهو الاصفهاني في مناهجه وابع
 ان المتبادر من قولهم لا باس به انه لا حزا في نفسه وخاسر للشهد فانه جعل في الباس اهم من نفي التحريم
 والكرهه والاول اظهر فان الجوهري والفرزدادي يقدما العذاب على خبره ظاهر ذلك كونه محقة
 وفي خبره ترد والامر بين كونه مشتركا او مجازا والثاني اظهر في اشع كماله في مجملع تايده باختبار جماعه
 من العمول ولوقيل كلاهما وان اتقى ذلك الا ان بعضهم اكتفى بذكر شدة الحرب كالمجمل والمغرب
 ونزعة الحاطر وبعضهم قدمها على العذاب كالطبري وثالث قدم الخضوع كالجزري وابع قدم
 مطلق الشدة كالمفردات للاصفهاني ومقتضى كلام كل كونه محقة فيما ذكره اما لو حدها او لتقدم ذكره
 فينتهي ان يحكم بكونه مشتركا بين الجميع لعدم التحاوض بين كلامهم فان مقتضى كلام كل اثبات كونه
 المفرد او الواحد محقة ولم ينف كونه محقة في خبر ما فيه ومقتضى ذلك اشتراكهم في الجميع قلنا ان مصنفى
 اللغة يختلف احوالهم ففهم من كان مقصوده استقاء اللغة حسب وسعه ومنهم من كان مقصوده شرح
 الكتاب والسنة او احدهما في كلام الصنف الاول قاعدة التقديم تسمى وامافي خبره فيشكل فان
 الغالب فيما يحتاج الى الشرح غير المحقة مع اختلاف الحاجة الى الشرح في الاهتمام وعدمه فلا يمكن الحكم
 بكون اول المعاني حقة لاحتمال اسقاط المحقة في كلامهم او تاخره لكون شرح خبره اهم فلا يعارض
 كلام غير الاولين كلامهما او ان اشتهى ما في بناء التصنيف في انه هل صدد الاقتصار على شرح
 الكتاب والسنة او احدهما في كلام الاولين معارض على انه لو قلنا باعتبار كلام خبره ما في ذلك لم ينفع
 فان ما يناسب الاحكام لا يخرج عما يستلزم الحرمة ولو قيل هو ولكن قال الجوهري والطبري ولا
 تناس اي لا تحزن ولا تشك والمبتسئس الكاره والخزين وذا الثاني والباس والخضوع والخوف
 وفي مفردات الاصفهاني البوس والباس والباساء الشدة والمكره وكلامهم يدل على كون الجميع
 حقة بشهادة الحمل والتفسير بما يلهو وهما في كون اللفظ حقة في المحول والفسر وبذلك يتقدم
 بيان الدلالة على الحرمة في الإثبات فان اللفظ لما كان مشتركا بين ما يستلزم الكراهة كالخزن والحرمة
 كالعذاب فاثباته لا يصح الحكم بالحرمة لاحتمال الكراهة بل القدر الثابت مطلق المرجوحة فلا يثبت
 به اكثر من الكراهة فان الاصل البرائة خال عن المعارض في الحرمة ولم يرتفع به قلنا دلالة الحمل والتفسير
 خبر ثابتة على الحقة بل يخالف ظاهر فهم الاكثر كيف ولو ثبت الاولى لا تقتضي كون اكثر لغة العرب
 مشتركا وهو مخالف للتحقيق فيما يمكن ان يكون حقة فيه لا يخرج عما يستلزم الحرمة والاصل في الاطلاق
 الحقة وهذا تتبع الاخبار بشهد بكثر استعمال نفيه فيما ذكره وبوجهه قصبة بشئ وعمام بان جميع

بعض ما مر من الأقوال مع جوابه أنصف الكل ولم تقف لاكثر ما على شيء ثم اتهم بعض الفضلاء
بالتعسر من القول الرابع بما بين منه الخامس موداعلي ما حفظني الشوارع وهو ان المتبادر من قوله
لا باس به انه لا حرازة فيه بسى لا مكره ولا خوف ولا غم ولا حزن به اى ليس متلبا بشيء من
ذلك او من موجباته كما يقول علماء الرجال فلا باس به والمتحاطون لا باس بهم ولا رب انهم
لا يريدون الا عذابا عليه ولا يسبى على غيره بل مرادهم انه ليس متلبا بسوء حال وحرارة وكذا اذا
قبل هذا الفعل لا باس به وان قيل المراد به نفي العذاب فلا بد من تقدير قولنا على المكلف وجعل الباء
أسبغية وكلاهما خلاف الظاهر والظاهر ان كلمة لا باس به فى الاتصال هو ما يقال بالفارسية بالكى ليست
بأمر وخفى فلا بد فالمراد من الباس مطلق الحرارة واستغاثه مطر فى المنطوق بوجوب اثباته فى الجملة فى
المفهوم وثبوته فى الجملة اعم من الحرمة صلحا عدم الحقيقة فى المطابق ولكن غاية الامر كونه مراديين
لغير من احدهما انه لا عذاب يسبى على المكلف المستلزم بمفهومة ثبوت العذاب عليه فى المفهوم
وثانيهما لا حرازة بنفس الفصل ينحصر الحرازات المستلزم بمفهومة ثبوت حرارة ما فى المفهوم واصل
البيان تخير بينة على ارادة المعنى الثاني وهو لا يستلزم الحرمة قال والحاصل ان المتبادر من قولنا لا باس
بهذا العمل نفي صفة من صفاته لا غاية من غايته وثمة من ثمراته وجوابه يظهر مما مر ومع ذلك منع التبادر
ولا سماع احتواؤه بالاشتراك فى جملة من كلامه قال حتى انه مشترك وتعين المراد منه بالقرينة والقرينة
قائمة على عدم ارادة الشدة فى الحر و الشجاعة وكذلك القرينة قائمة على عدم ارادة العذاب اذ
العذاب بمعنى العقاب وهو الموء اخذ على العمل وكلمة الباس قد تستعمل مع كلمة على وقد تستعمل
مع الباء وقد تستعمل للشخص وقد تستعمل فى فعل من الافعال او صفة من الصفات والاصل فى الباء
الاتصاف وفى على الاستحالة وللضرورة ومع ذلك ذلك ما ذكره من القرينة على عدم ارادة العذاب
ليس مبتدأ ولا مبنيا فى كلامه ولو اراد عدم تلايمه لاستحالة مع الباء فلا وجه فانه قد سمعت جملة الباء
بمعنى فى خبر امر بل جملة داخلها ادعى تبادر منه وهو هذا المعنى بلا ثم الحرمة كما بلا ثم خبره مع كونه
ظاهرا به فى مثله وبيان منه كونه الشجاعة من معانيها الحقيقة وهو يسجد الا شاهد له لافى اللغة ولا
فى الصرف وتقدر على المكلف على كل تقدير ملحوظ اذ اضيف الى الفعل كما هو الشايع ولا جدوى
فى كلام علماء الرجال لو كان المفهوم منه ما ذكره فربما والا فالكلام فيه كالكلام فى غيره نعم لا يمكن جملة
على ما يكون حقيقة فيه وان لم ياب ذلك عن الحمل على ما يستلزمه كما ذكره من انه ليس متلبا بسوء حال
وفيه بطلان الكلام مجال ومن جيع ما مر بين ما فى كلام الطريحي حيث قال وقد تكرر فى الحديث لا باس
بذلك ومعناه الاباحة والجواز الا ان يراد الجواز بالمعنى الاعم الثالث اختلف كل منهم فى نفي
الصلاحية فبعضهم قال عدم الصلاح برادف الفساد لعل وعرضا وخر جملة صريحى الذكر اهة وثالث
جعل له اعم منها ومن الحرمة وهو الاظهر لثمة لكن فى الصرف ظاهرى فى الذكر اهة اما الاولى فظاهرى لاجتماع

في الصلاح مع الحرمة والكرهية وما ذكر في كتب اللغة من ان الصلاح ضد الفساد غير مناف فان الفساد
 هو النحر وج من الاعتدال قليلا كان او كثيرا كما صرح في مفردات الاصفهانى ولا يتابعه المرفق في
 الصلاح هو النحر وج من الاعتدال ولا يزدحم مفهومه عن الكراهة واما الثاني فله تبادل ومثله لا ينبغي
 خلافا للبحراني فاوردني محل على القول بظهور في الكراهة انه ان اراد ظهور في عرف الناس فهو
 مسلم وليس لا يجدي نقضا وان ارادني عرفهم على مفهوم لما وضعناه في غير مقام من ان هذا اللفظ من
 الاتفاق المشترك في عرفهم فلا يحمل على احد منهما لانه الفرقة وفي محل اخر جعله ظاهر في
 الحرمة معطلا بان استعماله في التحريم شائع في الاخبار والثاني بين كلاميه ظاهر مع شوبه فان
 الاستعمال في الحرمة لا يزدحم استعمال العام في الخاص ولا يقول به فيل لا يقول به لحد نعم لو ثبت
 استعماله في كلامهم في التحريم مجردا عن القرابين والتصلة والمفصلة بالنسبة الى كل مخاطب مخاطب
 ما ذكره على القول بالتوقف في الجواز الرابع واني لا استقبل وقوع مثله فكيف عن قطبته وبالحيلة هو
 في السخافة يمكن ولذا جعله المقدس ظاهرا في الكراهة مع اعتراضه بكثر استعماله في التحريم ومنه
 ينقدح مما يادعاه الاشتراك ومع ذلك مدفوع باصالة عدم النقل الموهوب بعدم الخلاف من احد مع كون
 مثله حادما للتحرير منهم من اشارة اختلاف في المطلوب من التهي هل هو الترك او الكف وعبرته جماعة
 بفضل الصد وظاهر المظالم انحصار القول فيهما بل قال بعض الحنفين لا بعد ادعاء الاجماع المركب على
 ان يتعلق التكليف في التهي اما عدمه على راي من دامق وادالكف على راي من لا يراه كات
 والعبري نفي القول بغيرهما وهو ظاهر المازنداني لكن قال الشهيد الثاني المطلوب بالتهي انما هو فعل
 ضد التهي عنه فاذا قل لا يتحرك فمعناه اسكن لا التكليف بعدم الحركة لان عدمه غير مفقود وعليه
 وحده في الثبوت الهامع من الاقوال بل قال وحكي هذا من الجمهور وهو اخبار النحر اساني فانه قال عدم
 كل حركة لا يكون مكلفا به امر او نهيا بالاعتبار السكون او حركة اخرى ضد ما على سبيل التقييد
 في الامر والجمع في التهي وزادني جمع الجوامع على الاولين قول اخر هو اشتراط الفصل في الترك وهو
 غير مبرور وبه اعترف في الثبوت الهامع ثم نفي العبري الفرق بين الكف والترك وهو ظاهر الفساد فان
 الترك لا يستلزم الكف وكيف كان الظاهر ان المطلوب منه الترك لوجود المقضى وعدم المانع اما الاول
 فلان التبادر من صفة لا تقبل طلب الترك هو فالصدق الاشتغال والاطاعة من فاجبرد الترك من
 دون ملاحظة حصول الكف وعدمه فتكون فيه حقيقة ثم فاقكون لغة كات لاصالة عدم النقل مع ثباته
 بعدم الخلاف فان كلام المخالف احتجاجا ونفضا ودامق وذن بل صريح في ان المانع عنده على النقيض
 واما الثاني فلعدم مانع على ولا نفوى ولا حرجي ولا شرعي اما خبر الاول فواضح واما الاول فلان
 الترك مفقود وبالاستمرار والافناء والمقدور بالواسطة مفقود ولذا ترى ان العقلاء يمدحون بالترك
 ويستحسنونه ولا يلزم مما قلنا حصول الاشتغال بمحض المواظفة الاتفاقية كما انه لا يلزم مما صرح في بحث

الامر من ان الامر موقوف على طلب الطبيعة حصول الامتثال بمجرد ايجاد الماهية **امكان** **الامر** **في** **المتعلق** **في** **انه** **الترك** **او** **الكف** **والقدرة** **او** **الطبيعة** **واما** **كون** **المتعلق** **لا** **يشترط** **اياه** **انهم** **هو** **خلاف** **اخر** **مصرح** **به** **في** **الامر** **كسائر** **المنهي** **تابع** **له** **في** **ذلك** **وبه** **يرتفع** **القول** **باعتراض** **الطبيعة** **لترك** **من** **بين** **الاقوال** **فان** **القصد** **يجري** **اجتبار** **من** **خص** **المنهي** **وعدمه** **في** **الكف** **ايضا** **فلما** **تاحة** **الى** **الجواب** **عن** **الرد** **وم** **انما** **حاشية** **الكف** **بفصد** **الربا** **او** **بان** **الكلام** **انما** **هو** **على** **ظاهر** **المسلم** **الابان** **لا** **ان** **ندعي** **التكليف** **بل** **ندعي** **امكان** **حصول** **الامتثال** **بمجرد** **ترك** **الفصل** **مع** **ان** **قوله** **ما** **يقبه** **وللقول** **الثالث** **ان** **العدم** **في** **حسب** **فلا** **يكون** **مقدور** **والان** **القدرة** **لا** **يبدلها** **من** **اثر** **ولا** **اثر** **للمقدور** **وان** **العدم** **وان** **امكن** **استداده** **الى** **القدرة** **لكن** **العدم** **الاصلي** **لا** **يمكن** **استداده** **اليها** **لما** **تحتاج** **تحصيل** **الحاصل** **واذا** **بطل** **ان** **يكون** **العدم** **متعلق** **القدرة** **وجب** **ان** **يكون** **ثبوته** **واقف** **القصد** **وان** **الامتثال** **بالمنهي** **والتواب** **عليه** **لا** **يتربط** **على** **عدم** **الفعل** **من** **دون** **ملاحظة** **الكف** **فان** **من** **لم** **يات** **بالمنهي** **منه** **مدة** **عده** **وهو** **لا** **يفصد** **الكف** **عن** **هذه** **الاشياء** **لا** **يكون** **منايا** **والجواب** **عن** **الاول** **ان** **مالا** **يتعلق** **به** **القدرة** **هو** **العدم** **المطلق** **ولا** **كلام** **لنا** **في** **هذه** **الامور** **في** **الوجود** **ليركن** **قدرة** **بل** **هو** **اجاب** **و** **ربما** **يظهر** **من** **الفخر** **في** **الترتبة** **فصير** **التزام** **لقطا** **قال** **ان** **كان** **محس** **العدم** **لم** **يكن** **متعلق** **قدرة** **ته** **فاستحال** **ان** **يتناول** **التكليف** **وان** **لم** **يركن** **محس** **العدم** **كان** **امرا** **وجوديا** **وهو** **المراد** **وعن** **الثاني** **ان** **العدم** **الاصلي** **لم** **يجعل** **متعلق** **القدرة** **كما** **صحت** **بل** **استمراره** **فلا** **خيار** **وعن** **الثالث** **بالمع** **فان** **عدم** **ملاحظة** **الكف** **لوحث** **باسباب** **ترجع** **الى** **المكلف** **وفشاء** **من** **قاية** **التزبه** **فهو** **في** **اهل** **مراتب** **الاستعداد** **والامتثال** **وهو** **كف** **ولو** **توقف** **الامتثال** **على** **الكف** **فلزم** **امسا** **وقوعه** **من** **الانبياء** **والاوصياء** **او** **عدم** **الامتثال** **منهم** **وكلاهما** **باطل** **لهم** **اجل** **من** **ان** **يكون** **فهم** **شوق** **وميل** **الى** **ارادة** **فعل** **المنهي** **عنه** **بل** **كما** **لهم** **ان** **لا** **يتحقق** **ذلك** **فهم** **ابدا** **كما** **هو** **كذلك** **وبالمجمله** **ليس** **مدار** **التواب** **على** **الكف** **بل** **على** **قصد** **الامتثال** **ولا** **يختلف** **ذلك** **في** **الكف** **والترك** **وهو** **كف** **فان** **دفع** **ما** **قابل** **المكلف** **به** **في** **الحرام** **ما** **كان** **تاو** **له** **منايا** **ومعلوم** **انه** **لا** **تواب** **لمن** **ترك** **الربا** **من** **غير** **ترك** **نفسه** **عنه** **كممن** **لا** **قدرة** **له** **على** **ذلك** **مع** **شوقه** **اليه** **او** **لا** **شوقه** **اليه** **به** **انما** **التواب** **على** **كف** **نفسه** **عنه** **مع** **ما** **يقبه** **من** **حزاة** **اللفظ** **كما** **لا** **يخفى** **وللقول** **الثالث** **ما** **مر** **من** **ان** **الترك** **غير** **مقدور** **وهو** **ان** **تم** **لا** **يفضي** **الى** **مدحهم** **لا** **احتمال** **كون** **المتعلق** **هو** **الكف** **بل** **هو** **المعنى** **على** **هذا** **الكف** **بل** **يرفع** **من** **الحقيقة** **او** **ورد** **عليهم** **بان** **المنهي** **قسم** **الامر** **والامر** **طلب** **الفعل** **فلو** **كان** **المنهي** **طلب** **فعل** **القصد** **لكان** **امرا** **ولكان** **المنهي** **من** **الامر** **وقسم** **الشيء** **لا** **يكون** **قساما** **منه** **وفي** **نظر** **فان** **المنهي** **قسم** **الامر** **لانه** **وهذا** **الخلاف** **معتن** **على** **امر** **عقل** **كما** **عرفت** **وهو** **عدم** **امكان** **تعلق** **المنهي** **بما** **هو** **ظاهر** **اللفظ** **فمعين** **صرفه** **فلا** **اشكال** **اصلا** **وتفرع** **عليه** **ترتب** **التواب** **والندو** **والبين** **والعهد** **على** **امتثال** **النواهي** **والظهار** **الى** **غير** **ذلك** **فان** **دفع** **من** **جميع** **ما** **مر** **ان** **المنهي** **هو** **القول** **الدال** **بالوضع** **على** **طلب** **الترك** **واما** **العلو**

والاستسلام فظهر اختصاصها بما مر في بحث الامر ومعه يظهر ان الاكثار من الاخر من يستقيها وان
 افاده فاعلم قيل الامارات لا الموضوعات النعوتية وهو ظاهري للذود ونحوها تنديان الاول
 ان الترك على القول به هل من قسم الانعزال قولان اظهرهما التقدم الامر من ان المعلن انتهى الترك
 وهو قد ورد بواسطة وهي الابقاء بالفعل غير مطلوب بالامالة والمطلوب بالامالة ليس فعلا ومنه ان
 ما للقول الاخر مع جوابه وفي المبدأ بعد ما نسب الى القول الى جملة قال ولهذا قالوا في حد الامر انه
 اقتضاء فعل غير كف وفيه ان النزاع يتعين ان يكون على تقدير كون متعلق انتهى الترك لا الكف فان
 الكف فعل قطعا ولا يقبل النزاع في كونه فعلا وترك ما ذكر من المحدثين على القول الاخر وهو ظ
 وقرع عليه ترك النخامة في حد الظاهر من الفهم حتى نزلت بنفسها واما لو طعن فوصلت الطعنة الى جزئه
 وكان قادرا على دفعه ولكن تركه واحتل به تقدم الفطر مطلقا ومنه ما يطالبه القضاء المتخلفة بين اسانه
 لتوصري التحليل الا ان في الكل نظر اذ ان انتهى عن شيء منها لم يثبت ومالو النافذ في نادا مكنته الخلو
 فلم يقل حتى هلك ويخرج عليه الترك لو صارت سببا في انه هل يستند اليها اقترب عليها الحكم
 او لا في الاقطار اذ حصل ترك شيء في فمها والضاغ اذ حصل ترك المرصعة الولد حتى يشرب والقتل
 اذ بقي في المسبة او نحوها بعد الفداء فيها واضرام النار في ملكه بقدر حاجته مع تركها بما لا يوجد ما طاعتها
 اذا اضرم النار ونحوها وحدث منها ما هو خلق الظاهر على فعل ليس لله تعالى فيه معنى فترك سوما واصلوة
 وفيه نظر فان تعليق الحكم بالفعل لا ينصرف الى مثله فان كون شيء فعلا لا يستلزم انصراف الطلاقة اليه
 ولا يجدي نصير اخر بالوسط متعلق به ثم فيه معنى كما هو ظ الثاني قد مر عدم دلالة النهي على
 الضد واما ما قال بعضهم من انه قد مر فيهم اختلاف في دلالة النهي عن الشيء على الامر بضده على
 حد وما ذكره في الامر ثم استشكل الفرق بين هذا المقام وما تقدم ثم على القول بكون المطلوب هو
 الكف استوجه القول بالعينة هنا واحتمل الفرق بان الكلام ثمة كان في دلالة لفظ النهي على الامر مع
 قطع النظر عن الادلة الخارجية مثل افتناع تعليق التكليف بالعدم ونحوه بخلافه هنا واستشكل فيه ايضا
 لعموم الكلام ثمة ايضا ثم ذكر على اى تقدير ههنا اشكالا اخر وهو انه على القول بكون النهي هو الكف
 يقول الامر الى النهي عن ضد الكف ايضا على القول بان الامر بالشيء يقتضي النهي عن ضده فليزم
 الذود ثم قال فاقبل فقه نظرين وجوه الاول ان ما ذكره من ان الخلاف في دلالة النهي على الضم على
 حد وما ذكره في الامر ليس على ما ينبغي فان الضد على ما ذهب اليه من ان الذي فر وان طرد الحكم في النهي
 واقتصر اطلب في الامر فانما لم يقلوا بان النهي عن الشيء امر بضده لاحد امور اربعة اما لان معذبه
 ان النهي طلب نفى الفعل لا الملب الكف عنه الذي هو ضده كما هو مذهب ابى هاشم فلا يكون امرا
 بالفسد واما في امر الاكثار ان القطع في امر الزنا واللواط واما لان امر الايجاب يستلزم الدم على الترك
 وهو فعل ما يستلزم النهي عن فعل ينافي بالمعصية وهو معنى الضد كما تقدم واما النهي فهو طلب كف

من فعل بدم فاعله غلام يكن مستتر في الامر لا يطلب فعل غير كلف وهذا لما لا يلي من الكلام
ابطال المباح وكونه واجالا هو مذهب الكسبي وسبقه الى نسبة الخلاف الى اسمي ^{سواء} كمن يتكلم
عليه في الثاني ان الاشتغال في الفرق لا يلائم استبعاد الفرق على القول بكون المطلوب هو الكف
الثالث ان الاشتغال في الفرق بين المقام وما تقدم بان في الاول الكلام في دلالة اللقطة على النظر
عن الخارج بخلاف ما هنا ليس بها ينبغي فان مداها الامر في دلالة الاجزاء والنهاى على الضد وعدمه
على العمل المجتهد فلا يمكن الفرق بما ذكره في ذلك وهو الرابع ان قوله وعلى اي تقدير لا يلائم اختصاص
الاشتغال بالمتكلم حتى قد بر الكف اشارة النهي بدل على طلب الترك على الاطلاق من غير
تقييد بواحد او زمان او مكان او بشيها للتبادر وصدق الخالفة وترتب الذم لو خالفه وكونه طلب
الترك على ادخال المصدر وهو الطبيعة في الوجود من غير تقييد اصلا ولزم التقييد في الاستفهام عن
الدوام وعدمه والاكتفاء بالترك في زمان ماهر فاقبح الاختيار بالترك في الجملة وفهم التناقض بين
قول القائل اضرب ولا تقرب مع انه لو لا لم يتناقض لامكان الاستئلال والانهاء بهما واستدلال السلف
به عليهما من غير تكبر المعترف به من جماعة من القبول المقصي للظن بذلك الكافي في الحجة ووقع التشاجر
في الشريعة في انبات الحرمة بايداء النهي من دون سوء وال استدلال بالاحباط وبانه لو لا الدوام لما ثبت
دوام تحريم الزنا والى بواحد نحوهما والتالي باطل بالايجاع فالمقدم مثله وان النهي عنه منشاء للمفسدة
والاصل بقاء تلك المفسدة في جميع الاوقات وبدليل الحكمة وفي الكل نظر اما في الاول فلمقدم دليل
على وجوبه فان أقصى ما يمكن ان يتحقق فيه الشك في الزيادة والاصل بنفيه واما في الثاني فلمنع الملازمة
لاحتمال ان لا يدل النهي عن الزنا والى بواحد على الدوام واما ثبت الدوام بالايجاع واما في الثالث
فان اللازم من النهي كون النهي عنه مفسدة في الجملة بمعنى انه ثبت كونه مفسدة في جزء من الزمان
بدلا لوقفي اخر حصره فلا استصحاب ثبت الدوام بل اصابة البرائة بنفيه واما في الرابع فلا احتمال ان
يراد تركه في الجملة وبغير المكلف في التبيين فلا مفسدة ومع جميع ما مر ثم منها لا يثبت اللغة واما
الكلام فيه فلا حاجة كالسند والعلامة وبض الاول وان مرنا والآخر من العامة الا ان الاول جعله
مستوكبا بين المرة والكرار وله ما مر واما مع جوابه وغير مجمله خبر دال على التكرار ولهم ان الاوامر
والنواهي وغيرهما مأخوذة من المصادر والحال من اللازم والتوبين وهي حفيضة في المهمة لا بشرطية ولا
يزيد المهمة على المادة الا في الطلب حتى التحريم او الايجابى والاصل عدم شيء اخر فمن بدعيه فعله
البيان وانما نرى بالبيان استعماله في كل واحد من المعنيين كالزنا وعلوة الحايض وفي الطيب من
الفساد في المرض فاللفظ قابل لهما ومستعمل فيهما والجاز والاشارة بنوع الاصل حتى ثبت
بالدليل وصحة التقييد بهما من غير نقض ولا تكرار وانه لو كان للدوام لما انفكت عنه ولا اعك وبرد على
الاول ان ما ذكر من كون المتعلق الطبيعية لا بشرطية مسلم لكنه يقتضي في طرف النهي التكرار كما

بعضه في طرف الاشارة لعدمه فان طلب ترك الطبيعة الغير المتغيرة بقيد اضلاع عدم تقدير الترتيب
 كذلك يقتضي ظهور إيجادها مطلقا ولو في ضمن فرد ما حكمنا بعدم دلالة النهي على الزمان بقضي
 مساواة جميع مراتبه في ذلك ولولا ما لا في مثلثي المكان مع انه مسلم عدمه كيف لا ونسبة الزمان والمكان
 بالنسبة الى المدلول سواء بخلاف طلب الفعل كك ولا يقتضي الدوام لانقطاع الطلب اذا في فرد متناه في
 زمان ما وبالمحملة الفرق شامس من النفي والاثبات فثان في الطبيعة من خبر مدخلية خصوصية في النفي
 زمانا وما كانا خبرهما يقتضي عدم حصول الانتهاء الا بترك الطبيعة في اي زمان او مكان او فرد فينا فيه
 ابتاع فرد مائة كيف والسلب الكلي ينافي الايجاب الجزئي وهذا بخلاف الاثبات فان إيجاد الشيء في
 اي قطعة من الزمان او المكان او خبرهما يقتضي إيجاد الطبيعة وانقطاع الطلب فلا ينافي في كونه في قطعه
 اخرى وتظهر افادة النكحة المتغيرة الصورية والمنتزعة ان الالبس مطلق في الترك بلزيمه الدوام
 والتأيد ومنه بان ان ارادة في الطبيعة يستلزم ان تكون التكرار كما ان طلبها يقتضي الاكفاء بالمرء وليس
 شيء من المرة والتكرار داخل فيهما هذا حكمه مع اطلاق النهي والامكان اطلاقا مفيدا بالنسبة الى
 ما قيد باما كان والاصل لا يجدي في اثبات اللغات كما هو عن الثاني بانها لا يجدي في قولهم يظهر كون
 اللفظ موضوعا لاحد هما وقد ظهر بمرور من بين الجواب عن الثالث وعن الرابع بان الدلالة لنسبة
 وبذلك دلالة اللغة بالقرينة فلا يكون محمدا يجمل على ما هو الظاهر ومع القرينة على ما تقتضيه فلا اشكال
 وعما مر ان قدح فساد القول بالمرء في الكلام في امور الاول في دلالة على الفور وبلزيمه كما هو ظاهر واما
 على خبر المتخالف فلا في شئ من قوله بالمرء قال بالفور والمعروف عدم الدلالة على الفور على تقدير عدم
 الدلالة على التكرار الا ان في النسبة والمعامل ومن في التكرار في الفور وفيه ما ترى الثاني الظاهر عدم
 الفرق في الدوام وعدمه بين الكراهة والمحرمه سواء قبل بالاشتراك او الانفراد الثالث انه لو دار الامر
 في النهي على حمله على المحرمه من دون تكرار وعلى التكرار مع حمله على الاول لكونه اقرب الى
 الحقيقة بل عدم حقيقته ولذا لو دار الامر بين الاقرب الى الدوام والانصلاح منه بالمرء تبين الاول
 اشارة فيما يصح تعلق النهي به وهو لا يجزئ اما ان يكون شئ واحد او ازيد وعلى الثاني اما ان يكون
 بحيث لا يشتمل من افعاله شئ او لا وعلى التفاضل اما ان يكون على كل وجه او على بعض الوجوه ثم على
 التقدير الثاني اما ان يكون النهي عن الجميع او عن المجموع او عن احد الافراد او عن التفريق او عن
 جعل شيء بدل شيء الى خبر ذلك والكل جابر فيما وجد فيه شئ ابطا التكليف وقد سفت لعدم مانع
 على منه الا بما يستوعب جميع افعال على جميع الوجوه فان حوازمين على نظام الاكوان في حلقه
 الثاني عن المودود وكلها باطل كما قرئ في محله واما على تقدير عدمه فلا يجوز لاستلزام النهي عنه
 التكليف بالامتناع من فروعه نواهي الملاك واضادها الصادق في بعض الوجوه وعدمه ومنها المحبس
 في المكان المقصود فيها اذ لم ينه الى الصبر والخرج الى غير ذلك نعم اختلفوا في بعض ما مر من الصور

فالتحقق ان تحفظه فنهما التخيير مجوزة السيدان والشيوخ والعلامة بل ان التخيير مجوزة
كونه متفاديا بغيره وفي اخر قال وقد ينفذ المنع من حيث ان متعلقه هو المنة لا المنة
مشترك بينهما في جميع الافراد لانه لو دخل فرد الى الوجود لدخل في ضمنه المنة لا وقد حرم بالشيء
وحكي الشهد ذلك عن بغيرهم وسكت عنه وهو لختار المعتزلة وله ان لا ياتي الامر مع جوابه والمعتزلة
الاول لا يمكن كون المنة في الجميع دون غيره فكذلك الامر فاذا روي قضاء تعين بقاءه على ظاهره
وامامت من وجه المنع برده عليه ولا ان خلاصه القرض لان مفهوم احدها وان اشترك الا ان
بالكف عنه او تركه يتحقق الانتهاء والامتناع فيقطع الطلب عن اعطائه في ضمن فرد اخر وان وجب دوله
على القول بل كونه مقتضى الخطاب كما مر وبعضهم يثبت بان اتي في النهي للجميع دون التخيير كقوله
ثم ولا تطلع منهم انما وكفى وارجو ان التعميم من خارج لامن الآية والا فلا فرق في مدلول
الاثبات والنفي في اوجه انه لا ينطبق على المدعي والمدعي عدم الجواز وقضى ما يمكن ان يستفاد منه
عدم الافادة ولذا استند الجوز بان يقول الشارع حرمت عليك احد هذين الشيئين لانه لا يمتنع ولا احرم
عليك واحدا معناه ولا الجميع ولا لا يحرم ولا يرب في عدم الفرق فيه بين الامر والنهي فالفترة تحكم
وقال في النهاية البحث التاسع في التخيير في النهي فصل ابو الحسن هنا جذا افعال النهي عن الاشياء اما
ان يكون مباحها على الجميع او على البدل او عن البدل وجعل المفهوم من الاخبار امرين
احدهما ان ينهي عن ان يفعل شيئا ويجعله بدلا عن غيره الثاني ان ينهي عن ان يفعل احدهما دون
الآخر بل يجمع بينهما وفيه ما لا يتصل عنه ومثله في الحصول الا ان قسم النهي عن الاشياء عليها وهو
اوجه ومنها ان النهي اذا تعلق بما يتجزى هل يتحقق الانتهاء منه بترك البعض او بترك الجميع
فلو اني ببعض مخالف المعظم على الاول وهو الاظهر خلافا لما عن بعض العامة فاخترنا الثاني لانه لو ترك
بعض لم يصدق انه اتي به فلم يتحقق المخالفة والباقي اخرجنا بارتكاب البعض خرج عن المسمى فان
الخفيفة المركبة بعدم عدم جز من اجزائها وابواب ان تعلق النهي انما هو بالجميع فرضا ولم يحصل
وبنقر عليه عدم وقوع الظهار لو خلفه على مخالفة فيه وفي الزوجة عن كل وخيف او مقدار طعام
والندور الى غير ذلك ففي انه لو ورد النهي عن شيء له خفيفة شرعية فهل يحمل عليها او على التعوية
او يكون مجمل اقوال الظاهر الاول وهو الاشهر وباتي في بحث المجمل اشارة اختلافنا في ان النهي
هل يقتضي الفساد او لا على اقوال ويتم الكلام فيه برسم امور الاول ان العبادة ما يتوقف صحته على
النسبة والمعاملة لا يتوقف صحته عليها فنقص الاولى باشتراط صحته والثاني بالاشتراط صحته ما فهم
الابغاثات والسرفى الاختيار وعدمه ان الحكم اما امر وطلب او غيرهما الا انه لا يخلو اما ان يكون
الغاية فيه ما شيا غير تكميل النفس او تكميل النفس ولا تعلم الغاية في الاول لا يحصل الا في
انقطع الخطاب فانقطع التكليف فلا عتاب لعدم المخالفة ولا ثواب لعدم الامتناع فان الامتناع

لا يفسد الامتثال ومنه التكفين والدغن وانفاذ الشرع بخلاف خبر تقدير الاول فان الخروج
 عن سوره في قوله تعالى لا يفسد الامتثال فالصادق ما كان الحكم في طلب العلم لا يعلم فاقته او علم وكان
 تكميل النفس والعلم هو العلم ما لم يكن ذلك فاما يكون الحكم في طلب العلم في شئ ما غير تكميل النفس
 او يكون الحكم فيه غير تكميل الحكم لو كان شئ مما لا يفسد على الاطلاق فالاصل في الطلب اعتبار قصد
 الامتثال الا ان ثبت من الخارج ضرورة الحاجة اليه في كل ما ترد الامر بين اعتباره وعدمه فالظاهر اعتباره
 الا ان ثبت خلافه فالعضد والاشفاق وغسل البدن في الطهارة يستبرئ بها التبرع على شئ منها
 بدو ما قبل الوضوء يستحب ان يأتي به ثانيا ولا يجزئ الاول من الثاني بخلاف غسل النجاسة لو حصل من
 دون شعور فلا يستحب اعادته كما لا يخفى في ذلك فدل عليه بين الحكم في غسل البدن لا كل اذا صدر
 عنه بغير نية ودعا بدعي اشتراط التنية في اعادة وضوءه للمصالح الاخرية يخرج مثل الوقوف والعتق
 وعدم خبر من المعاني مجاز او عدمها ما لم يمتنع المصلحة فيه للاخره او كانت هي الاصل سواء قرن
 بالنية او لم يقرن وعدم الثاني العقاب في الاصول والنية ومكارم الاخلاق وما يلحق بها حكم بصحة
 الجميع والثواب عليهم من دون نية وماتر بالنية ولو اتفقا ما قرن بها وان لم يكن شرطه مع الوضع
 للمصالح الاخرية وبقوله ولعل الاشتراك اللفظي بين الجميع والبعض والمعنوي كذا ولا يمتنع في تحفيها
 بتدريجها الثاني ان الصحة في العبادة قد تقسم بموافقة الامر وينسب الى المتكلمين في الامة ينقص
 بالعبادة التوبة الصحيحة فانه لا يصدق عليها موافقة الامر مع كونه صحيحة وله لذل افسر بها بعضهم
 بموافقة الشريعة وهو بسم المباح واخرى باسقاط القضاء وينسب الى الفقهاء وعد تناقضهما في الصلوة
 نظن الطهارة اذا انكشف خلافه فانه يصدق عليها الموافقة للامر مع لزوم اعادة القضاء او قضاءها ومثله
 الصلوة مستدبر القبلة او قبل الوقت في وجهه ونهي بصلوة العبدن والجمعة الفاسدة حيث لا قضاء لها
 مع فسادها قطعا ودعي الاول ان الاحتفاء بها على وجه المرتبة لا الموضوع كما هو الاصل
 فيه فاذا انكشف خلافه انكشف عدم الامتثال مع الاحتفاء بها يمكن ان يقال هنا متعدد فالاعادة القضاء
 باقتدار عدم الامتثال بالنسبة الى احد هما وهو الامر بالصلوة مع الطهارة لا بالنسبة الى الآخر وهو الامر
 بالصلوة مع نية الطهارة الا انه لا يتم منع تعدد الامر بل المطلوب هنا صلوة واحدة قطعا وعلى الثاني ان
 هذا التقدير ان كان على القول بان القضاء بالقرض الاول فوافق التقدير الاول فان كلا منهما من
 لوازم الامتثال والاتبان على وجهه فان الامر متفق لما اقتضى القضاء والاعادة مع الاخلال بالمقصود
 ان اسقاط القضاء بنفسه مع قطع النظر عن الخارج يقتضي موافقة الفعل للامر فلا ينافيه السقوط بالخارج الا
 انه يشكل في غير الوقت فانه لا قضاء له والموقت المنكشف فساد في الوقت فانه لا قضاء له بل له الاعادة
 ولا بد من الاتصاف بغير القضاء ما يسهل والاعادة وغيرهما ومنه مسبب في التحارب وان كان على
 القول بالفساد بالمقصود اسقاط القضاء لو كان له قضاء فالعبدان والجمعة الفاسدة لو كان لها قضاء لما كان

بخط الاله ليس لها قصاص ومع ذلك يجوز عليه ما لم يوافي المعاملات فقد عرفت ان السبب في
عليه ولو عرف مطلقا بان لا يجرى الا ان يرضى كل تقدير شرعي وفلا يخفى من شيء من الفساد على كل تقدير
ما يقابل الصحة وبرادفة البطلان عند المشهور وخلافا للحنفية يجعلون الباطل ما ليس بشيء وعابا صله ولا
وصفه والقاسم كان مشروعا باصلا دون وصفه وهو مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه الثالث ان
التهمي المتنازع فيه يمكن ان يستعمل في الحرمة دون ما استعمل في غير ذلك كراهة ونحوها لعدم منافاته
للمصلحة لانضمام جميع العبادات والمعاملات الى المكروه وغيره فاقا كيف وتعلق الكراهة والاباحة
بالصادة مقتضى محتها فان الصادة القاسمة حرام لكونها شريفا نعم لان نصف الصادة فيما كاهمة حقيقة
فان الصادة لا تكون الا راجحة فما لا يكون راجحا لا يكون عبادة نعم الامراهم من ان يكون للندب او
للعوجوب بل مقتضى الصحة نعم من ان يكون امرا ولا ومثل التهمي هيئة التهمي مادة والحرمة والجملة
الخبرية المستعملة فيها فان دلالة التهمي على الفساد ان تم فالحكم مقتضى ما يقضيه يكون مداد النزاع
عليه الرابع ان مورد العنوان ما ورد فيه التهمي مع وجود ما يقتضي الصحة مطلقا ولو لم يكن امرا
وجوبا وانديا فان الصحة والفساد من باب العدم والملكية كما يشهد به الوجدان فنصدق احدهما
لا يتخلف عن صدق الاخر باعتبار لزوم كون المحل قابلا لهما باعتبار ان مقتضى صحة صدق كل
منهما في شيء على امكان انصاف الشيء بالاخر باعتبار اخر فلا يصدق على المعاصي كالزنا والفساد
الفساد فالعنوان في ان التهمي هل يقتضي رفع الصحة عما من شأنه الصحة او لا فلا مدخلية للمقام ولا
جدوى له في ان الاصل في العبادات والمعاملات الفساد وان كان مخالفا للاحكام الشرعية كلها
توقيفية ومنها الصحة والاصل عدمها وعدمها يكفي في ثبوت الفساد وان كان هو انضمام الاحكام
الشرعية لان عدم الدليل دليل العدم الا انه ليس مقدمة للعنوان كما عاهد فان طر في الحكم غير مرتبط
بالمقام الا ان يكون عدم مقدمة مساحية او من باب يخرج من حلي ضبط القواعد كما لا ينافي هذا ما استدلل
به بعض العلماء باصالة الصحة واصالة الجواز في المعاملات فان الاصل قد عرفت ان له الاطلاقات فمنها
القاعدة وهي المراد به هنا وهي ما خذوه من العموم والافلاوحه فان الاباحة انما يجري في الافعال
المقدورة والمعاملة انما تكون كذلك اذا كانت صحيحة وهو احوال الكلام ولا يحدى جواز التلطف بالصيغة
وكون الاصل فيه الاباحة وهو ظاهر وما يقال ان الاصل في معاملات المسلمين واقفالهم الصحة فهو معنى
اخر غير مرتبط بما ركبا فيه فان المراد به ان ما فعله المسلم مع احتمال الصحة والفساد يحكم بصحة لما دل عليه
وهو فما اذا كان الاشتباه في الموضوع لا الحكم الخامس ان النسبة بين المأمورية والتهمي عنه
لا يخلو اما ان تكون تبا او تساوا او عمومهما وجه او ملط والتلثة الاول خارجة عن المقام لاختلاف
المتعلق في الاول من غير معارضة فالعمل بهما وفي الثاني وان وقع التعارض في الثاني او بهما عرفا
بعض الرجوع الى المرجحات ولا يخفى في شيء من ذلك واما الثالث فلان متعلق التهمي غير متعلق

فان بقى مثلا تعلق بالنصب والامر بالصلوة والنصب لا يتصف بالفساد كما مر بل
على القول بعدم خور اجماع الامر والنهي وجود الامر فيه مشكوك فان المفروض تمامه ان الله تعالى
الامر في مورد الاجماع لا يتوقف الحكم بفساد الصادة على هذا التذبر على ان يضمن ذلك فان الصحة
اذا كانت مشكوكه فكيف الحكم بالفساد فان في الحكم به كفى عدم الدليل على الصحة ولا ريب انه اذا
فرض اجماع الامر والنهي فلا محذور في التعلق الامر بغير الا الاخر وهو عمل النزاع لكن
ما ذكره لا يجرى فيما يقتضى الصحة من الاحتمالات فان يمكن ان يفوق الشارع ان ظاهره حرمة عليك
الوطي ومع ذلك ينهى عن التطاير بما يجرى من المعاملات فان يمكن ان يفوق الشارع ان ظاهره حرمة عليك
بعض ما صرح جماعة بجعل عمل النزاع ما دكانت نسبة بين المنهي عنه وما يقابله عدم ما لمفاعلى الاطلاق
بل يمكن ان يقال الكلام في هذا الاصل من على ثبوت تعلق النهي بالتحريم مع ثبوت صحة خلاف
الاصل الا اني فان الكلام فيه في جواز اجتماع الامر والنهي وعدمه والشرع قد عدم رد هذا على تقدير
واجز لم يطلان احدهما على اخر واختصاصه بالامر مع النهي خلاف الاصل الاخر فان المفروض ثبوت
ما يقتضى الصحة والنهي معا وعدم اختصاصه بالامر والنهي بل بهما باكون مقتضى الصحة فيه غير الامر
والشرع قد دفع مقتضى الصحة على في الجملة او بقاءه كك وخلف الظاؤون في كل من الاصلين
فمنهم من حكم بالفساد في العبادات دون المعاملات في الاول ويجوز الاجماع في الثاني نعم جماعة
خطوا المسكتين كالسبدين والشئ واخرى اكفوا ما كانا في كالفاضلين في المارح والتهديب والشهد
الثاني في التهديب والهاثي والعلاني في قواعد والضادى واخرى جموا بينهما كالمطالعة في النهاية
وصاحب المعالم والثوني والفخرى والامدى والحاجي وهو الاول ثم اختلف كلمتهم في
متعلق النهي فمنهم من اطلق كما مر ومنهم من زاد عليه نص ومنهم من زاد عليه او يجرى ما لو شرطه ومنهم
من زاد على ما مر ولو صفة الداء او اجماعا خارجا عنهم من قال لبيته او لوصفه ومنهم من اطلق في
العبادات وفصل في المعاملات بين ما ذار جع الى نفس العباد و امر داخل فيه او لا رزم وما رجع الى
امر مفارق والحق العموم لشمول الادلة الائمة ثلاثا له الا ما استنبهت بما باقى الكلام في الاقسام
وامتثلها فالنهي عنه نص قبل هو ان يكون تعلق النهي بذلك الشئ نفسه لا بشئ منسوب اليه كما قبل
لا تعلق هذا الكلى مثلا فانه هو منتهى ضمن حيث هو وقال له المنهى عنه نص واخرى في الاستحالة تعلق
النهي بالكلى في العبادات والمعاملات من حيث هو بعد ثبوت كونه عبادة او معاملة من دون نسخ في
الشرعية او تخفيف لبعض المكلفين لمكان الضرورة والام يمكن جادة او معاملة مع عدم احتمال جريان
الصحة فيه فلا مانع من النزاع ومن قال بعضهم بطلانها او راجعها الى المنهى عنه ولو صفة وفيهما
يعمل ما في الإبرء لان الاستحالة يتم لو لم يشهد متعلق الحكم بوجوه والامكانات لان الخطاب بترك الكلى
انما من مثلا والخطاب بقوله عامة المكلفين فلا اشكال ولو قيل ان الحضي قيد للكلى قلت كلابله

هو المفهوم من مثل لا تصلح الحائض كسبح ذلك المناقشة في المثال ليس من واجب المحرمين فلو امر به
عامر بتم به المديني وليس المراد في المقام أكثر من ذلك ولو قيل المبدأ يعتبر أو لا يتغير بما إذا بدت قيدته
أو لو بالقعود الخارجة ثم يوزن دعيه مدلول الصيغة أي مفهوم مكان نهها بتأثير المبدأ بالحض ثم يوزن
عليه مدلول الصيغة الذي هو طلب الترك فيض الحكم بالكلية حال الوصف وهذا مقتضى وضع الصيغة
وبه يتضح كبر من الشبهة في مطابق ما بر دعليك من المطالب منها ما ورد على قولهم ان الصيغة التفضيل
تقتضي الزيادة في اصل الفعل مع قطع النظر عن الأفراد من أنه على هذا يلزم ان يرجع العقل حصاصه
أو لا في مثل قولنا زيدا علم من عمر في الطب وعمر واخبرك منه في الهيئة وليا فاعلم ما يفهم من آخر الكلام
الذي ياد في اصل الفعل مع اننا علم بالوجدان عدم الرجوع قلنا اعتبار قيد المبدأ انما يتم في مشخصات
الأمور به لا المأمور فانها مالا مدخلية لها بالمبدأ بل هي مشخصات الطلب لا المطلوب فمخصصاته ليست
من مشخصات المبدأ وهو ظاهر ومنه بان ما في الثاني فإما ان المثال في العبادات للنهي المتعلق
للشيء لجنب صلوة الحائض وصورة هو نحوها وما في المعاملات فعدم بيع الحصة وهو لا يتم لو فرض ان
يقول البايع ستك ثوبا من هذه الاثواب وادى بهذه الحصة فعلى الما وقت فهو المبيع فان فساد ذلك
لعدم تعيين المبيع حين العقد ومنه لو قيل هو ان يقول ستك من هذه الارض مقدار ما يبلغ هذه الحصة
اذا تمها بكذا أو لا لو فرض بان ان يقول ستك هذا بكذا على انك بالخيار الى ان ادى بهذه الحصة
لرجوع ذلك الى جهل الشرط مع قصرهم بعضهم بكونه مالا بالتفسير الاول نعم ثم لو قيل بكونه ان يقول
البايع اذا ريت فهذا التوب مبيع منك بشرة فانه جعل نفس الرمي يقاتمى عنه لجنبه ومنه بان ان من
عده من المنهي عنه لوصفه لا يصح الا باحد الوجوه الثلاثة الاول لكنه جعل مدلوله الاول موهذا بمصر
مفاده وهو باطل لتفسيره بامر من الاربعة ومع ذلك لا يتم تعليله وهو ان النهي عن ذلك البيع لوصفه
الذي هو كون تعيين المبيع فيه هذا النهي فان المبيع فيه مجهول حال العقد فهو قاسد لهذه الجهة ومنه
نكاح المحرمات والزائد على الاربعة وبيع السبد والسفوف وجه المبيع ظا وبظهر بامر واما النهي عنه
لجزءه فعدمه النهي عن قرائة العزائم في الصلوة وهو لا يصح فان النهي فيه يتعلق بالجزء لا بالكل
والكلام في الثاني دون الاول نعم يشتركان في الدلالة على الفساد كما بان في الا ان الكلام في احدهما
غير الكلام في الاخر ومنه بيع الغاصب مع جهل المشتري على القول بكون البيع هو العقد واما المنهي
عنه لشره فكبيع الحصة على وجه قد سبق والصلوة المنهي عنها لفقدان الطهارة أو الاسترا والوضوء
المنهي عنه لعدم طهارته وكبيع الملاقيح والمضامين والملازمة ويجري في هذا القسم وفي ما ينفه
جميع الاحتمالات المتقدمة فضلا عن النهي عن الشيء باعتبار فقد انما واما النهي عنه لوصفه الداخل
وبقائه الوصف اللازم فكان النهي عن الصلوة باعتبار ترك الجمهر والاختفات في الفراكة والنهي
صوم يوم النحر وكالبيع المشتمل على الرماذ اعرفت ما تقدم فنقول في اصل المسئلة اقوال فقولنا بتأنيده

الفساد على وجهين أحدهما من الناحية العامة وقوله كذلك شرعا وهو للسببين والآخر والشاهد الثاني
 والثاني كما من أهل الظاهر وكثير من الفقهاء من استحباب التبايع وأبي حنيفة والمكلمين وقوله
 بالعلم مطلقا لأنه وهو يحكي عن الفقهاء وجماعة من المحققين والمعتزلة منهم أبو حنيفة الله الصري وأبو الحسن
 الكرخي والقاضي عبد الجبار فضلا عنهم قال بدلا له على الفساد علم شرعا وراجع بالفرق بين العبادات
 والمعاملات وهو القاضين والشهيد في الكفاية والنزالي والعقري وجماعة ممن عاصرناهم وغيرهم
 الا أنهم اختلفوا في كون الدلالة لثبوت أو جرح على قولين ونسب بعضهم الثاني إلى أكثر استحبابه لكن
 اولهما الظاهر وأخر حكم بالفساد في العبادات لثبوت وفي المعاملات شرعا لانها تخص الحكم المنهي عنه
 لثبوت أو وصفه اللازم وهو سادس الأقوال الواردة بعض مشايخنا الثاني في العبادات تصاد الأمر والنهي
 حر فاقول الوجه الثاني في واحد حكم بطلان الحكم فسادا فطلق أحد هاتين وأخر خصوصاً المفهوم
 منهما التخصيص عرفا كما لو قال المولى لعهده اشترا الحكم ولا تشتريه الجاهل على أنه لو شككت في كون
 المنهي عنه مأمورا به كفي فإن في الفساد كفي عدم ثبوت الصحة فإن العادة توقيفية يحتاج محتها إلى
 الدليل فإذا شك في وجود حكم بالعدم فلا امر فلا صحة سواء قلنا بكون الصحة موافقة الأمر أو اسقاط
 القضاء لأنه إذا لم يترك موافقة فلا اسقاط وإن أمكن تعلق القضاء به فمع جميع الأقسام لا سيما
 ما كان النهي فيه لثبوت فان التخصيص فيه بالنسبة إلى المكلفين لا الحكم فليس فيه ما هو مباح خلافه قال
 في الأحكام أنا جرحنا على أنه لا يصح ومثله يحكي عن السبكي وغيره ولو قيل يجري مثله في المعاملات قلنا
 كلا وإنما يلزم ذلك لو أقتضى النهي الفساد لثبوت أو الاستلزام ولم يثبت وإنما اتد ذلك في العبادات
 نظر إلى تساقط الصحة فيها مع وجود النهي فان الصحة فيها الموافقة لطلب الشارع أو اسقاط القضاء
 ونحوه معهما لا يجمع مع كون الشيء منها عنه فأنهم كون الفساد من اللوازم العظيمة لدلول النهي إذا
 تعلق بشئ خاص كالعبادة وهو ظاهر بخلاف المعاملات فان ثبوت محتها لا يتوقف على الطلب بل
 ولا الإباحة ولذا لجاز التصريح بالتحريم وصحة المحرم ممن دون تناف كما لو قيل لو ظهرت بئر تجلبه
 كذا وكذا لكن فعله حرام وهكذا بالنسبة إلى سائر المعاملات على أن الكلا في منقاة النهي للصحة
 لا عدم ثبوت دليل الصحة لثبوت فانه على هذا التدبر يصبر من قيل الفاعل ولا كلام في فساد فلو فرض
 أن دليل شرعية معاملة لا يصح المحرم فهو فاسد قطعا وفاقا بوجه آخر أن النهي بما هو في لا يدل لثبوت ولا
 عرفا ولا شرعا على الفساد ولا على الصحة فان تعلق النهي بالشيء أهم من أن يكون متطفا مع ما تنصف
 بالصحة والفساد أو لا فالنهي بما هو في أهم فبكن تحقق النهي وعدم صدق الصحة والفساد وسلبهما
 كما في الفاعل ونحوه فلو دل على الفساد بوجه لا مرد ولا امر اضرورة كما في أمر من نحو الفساد نعم
 يختلف حال اعتبار التعلق وبلا حظه فيستلزم الفساد تارة ولا يستلزم أخرى فانه إذا كان متعلق
 بالنهي مما لا يمكن صحته مع كونه مما تنصف به أو بالفساد باعتبار من فبرغ الاول يتحقق ثبوت الثاني - الا

يلزم خلاف الفرض المحال قبل ذلك يستلزم تعلق النهي بالشئ على هذا الوجه وهو فتاد
 الخطاب بل الحكم بالفساد مع ملاحظة النهي والمتعلق وبذلك يتم الحكم بالفساد وهو المعنى بدلالة لغة
 عليه لا ان يكون الفساد مدلولاً ليقول بالنهي لظهور فساد الا ان ذلك ينحصر بالعبادات لمنافة محبوبة
 الشئ وبغضه فلا يمكن اجتماع النهي مع الصحة اما المعاملات فلا منافاة بينهما في الصحة وكوفاً منها
 عنها لعدم منافاة ترتب الاثر الذي ينوي من الصمان والانتقال ونحوها على الشئ وكونه حرماً بما جلا
 بالعبادات فان الصحة فيها اخذت من جهة الامر بما فاعلمت المحبة مع تافهما واما اختلاف متعلق الامر
 والنهي باختيار الصنية والوصفية ونحوهما لا يحدى بحدود تنحصر عن فاكما مر هذا واما اختلاف
 المتعلق فلان المتعلق اما ان يتصف فيما يتعلق به النهي كما حد من الاحكام الخمسة غير المحرمة او بما
 يستلزمه او لا فعلى الاولين يلزم التام في التام على الثالث لا يلزم فلو جعلنا النهي عنه مأموراً به
 او مباحاً او غيرهما من الاحكام الخمسة فيبقى تعلق شئ منها بتعلق النهي واذا لم يتصف بشئ منها غير
 المحرمة ولكن يتصف بحكم ليس منها كترتب الكفارة والصمان والانتقال وغير ذلك مما يمكن اجتماعه مع
 المحرمة فلا منافاة فبان المحرمة لعدم الدلالة على صحة المعاملات لغة وعرفاً واما تفهيمها فالتوفاها على
 النقل المدفوع بالاصل او على شئ اخر يقتضيه وليس فليس فيما مر ينحصر استحباب الحالة المتقدمة
 في المعاملات واما في العبادات فهو كمدامر ولاول الا فوال استدلال العلماء على الفاسد في جميع
 الاحصاء من غير تكبر وان الامر يقتضي الصحة والاجزاء والنهي يقتضيه والنقضان مقتضاهما نقضان
 فالنهي يقتضي الفساد الذي هو نقض الصحة واجيب عن الاول بانه انما يبدل على الفساد شره او بان
 عمل العلماء ليس بحجة الا ان يكون اجماعاً وهو غير معلوم وفي الكل نظر اما في الاحتجاج الاول فليكونه
 لهم ولا دلالة له على خصوص اللغة ولا الشريعة من نظري في الجواب الاول عنه وخصوصاً قد ثبت
 كون الدلالة في العبادات لغوية لا شرعية مع ما في شريعة دلالة على الفساد في المعاملات
 واما الجواب الثاني فبرده عليه ان الاجماع المنقول في الاحتجاجي اللغوية او الشريعة حجة كما مر فلا
 يتابعه عدم علمنا به واما في الاحتجاج الثاني فبانه انما يتم في العبادات لافي المعاملات بان صحتها لا توقف
 على وجود الامر كما مر مع ذلك النهي ليس يقتضي الامر ولو سلم قلنا بامكان اشتراك المتناقضين في
 امر مشترك ولو سلم قلنا لما اقتضى الامر الصحة فمقتضى التناقض وقع اقتضاء الصحة فلا يستلزم المدهى
 وهو اقتضاء الفساد ولثانها ما مر من استدلال العلماء وبانه لو لم يفسد لزمن فيه حكمة تبدل عليها النهي
 ومن ثمة حكمة تبدل عليها الصحة واللازم باطل لان الحكمين ان كانتا متباينتين تعارضتا وتناقضتا
 وكان الفعل وعدمه متباينين فقتح النهي عنه مخلوع عن الحكمة وان كان كذلك من جوهة فهو
 اولي بالامتناع لان مقتضى الامر مصلحة الصحة وهو مصلحة خالصة اذ لا معارض بها من وجه
 حكم هو المعروف وان كانت راجحة فالصحة متمتعة مخلوعاً عن المصلحة بل لغوات قدر الر

مطلقا للنهي وهو مطلقا خاصة لا بامور ضاهية من مصلحة الصحة ووراثته التي هي من ادخل في
 دينها وليس منه غير دواما انتفاء الدلالة لثلاثة فلان فساد الشيء جارية عن سلب احكامه وليس في
 لفظ النهي ما يدل عليه لينة قطعا والجواب عن الاول ظاهر بامر ولجب عنه ثاني الجواب عن المتقدم انما هو
 عليه ما مر فضلا عن عدم الحاجة الى حصول الاجماع فان الحكم مما يتطوّر بالدلالة الاقفاط يكفي فيه التلوه و
 والظن لكفا بمطلق الظن فيه كذا في علمه وهو يحصل بطريقهم وصريحهم وان لم يبلغ حد الاجماع
 حكف ومدا في اللغات على النقل وطريق النقل في الشرع انما هو الغناء وطريق العلم فيه بسبب جلا
 او كلا ولا ينافيه انكار ثلثة لتقدم المتيقن في الثاني ومنه يبين على الجواب الاخر عنه قريستنه وهو انه
 لا حاجة في قول العلماء بمجرد ما لم يبلغ حد الاجماع ومعلوم انتفاءه في محل النزاع والاختلاف والتناحر
 فيه ظاهر على ويمكن منع قدح التشايع في الاجماع لاحتمال مسفه عليه وعن الثاني باختار شق رابع في
 المعاملات وهو رجحان الحكمين بالنسبة الى عدمهما لعدم الموافقة كما سمت باختار ما ذكر في العبادات
 الا ان دلالة لقوية بالمعنى المتقدم لا شرعية وهو ظو عن الثالث بالضعف فانه على مرسل ومع ذلك
 قاصر دلالة فان المفهوم منه ان من ادخل في الدين ما ليس منه فليس قبل من مع ذلك لانم يحقق
 الادخال وانما يحقق بالاعتقاد ولم يفرض واما احكامه فلانم انما يستمن الدين واما ما ذكر من نفي
 الدلالة لثمة فهو حق في الاولى واما في الثانية فتدبر في الدلالة واما يقال بشكل الجمع بين هذا
 الاحتياج والاحتياج السابق لان مقتضا كون الفساد مقتضيات التحريم وهو مدلول النهي القوي
 فكيف ينكر دلالة عليه لثمة الا ان يكون مراد المستدل في الدلالة القطعية والذي اقتضاه التحريم انما
 هو من باب الاستلزام العقلي او انه ينبغي على القول بكون دلالة النهي على التحريم ايضا شرعا فقط وفيه
 انه مدلول الاحتياج السابق على مراعاة المحكمة وهو غير مستبر في المدلول القوي بل هو من لوازم
 الاستعمال الشرعي فلا اشكال ولو قيل ليس معنى الدلالة شرعا لثمة انه في استعمال الشارع يستفاد
 منه ذلك لا غير الشارع من اهل اللغة والافاكثر الاقفاط القوية انما يفيد المعاني التي اختلفوا بكونه
 مدلول لقوي باكثر التحريم والوجوب الشرعيين للنهي والامر في استعمال الشارع بل معناه على
 ما صرحوا به ان ذلك بوضع الشارع ونسبته لا مجرد استعماله فان لازم المعنى القوي بحسب استعماله
 الشارع معنى لقوي قلنا ارادة كون الدلالة على الفساد بوضع الشارع ونسبته انما هو مطلق الفساد
 مخالف للوجدان بل لا قاعدهم غير منطبق على ادلتهم والالزام المراد فلا يصح النهي شرطا من نحو الفساد
 وشرب الخمر فتبين حمله على ما مر وحمله على ان الغالب في الملاحظة على الفساد شرعا حتى افاق الفساد من
 خبر قرية او على وجه ما يستلزم ما هو على ان المراد به انه ثبت بالدلالة الشرعية ان النهي عنه مقاسم
 في غاية الحد وغالب اللوجدان الصحيح هذا في التردد في الاحتياط والاحتياط في لثمة ما عدم استقامة
 النهي ثم التصريح بالصحة وهو مسلم في العبادات واما ما قد عرفت الدلالة ونحوها كون التحريم

مدلول لا شرعاً للغير واستلحق المملوك في العبادات ان المعاملات وهو حق الاثني كونه لادلة شرعية
 فانه قد سبق من ان ثبت بحجج الدلالة انتهى على التعميم لقوله ولسادسها في العبادات عامر واماني
 المعاملات فلا يستلزم الاكراه كعامر والاخبار الكثيرة منها ما رواه الكاظمي الصحيح على الصحيح
 والصدوق في المصنفين بان يكثر من زيارته عن الباقر ماله من جملته تزوج بغير اذن سيده فقال
 ذلك الى سيده فقال له ان شاء الله فرق بينهما قلت اسلمت الى ان الحكم بن عتيبة وابراهيم النخعي
 واسماعيل بن عمار قالوا ان اصل الكاح فسد ولا يمل اجازة اليه فله فقال ابو جعفر انه لم يمس الله انما
 هو سيده فاذا اجازة فهو له جاز والكلبني عن زرارة عن ابي بصير بن موسى بن بكر والصدوق عنه عن
 زرارة عن سلا عنه ماله من الرجل تزوج عبده بغير اذنه فدخل بها ثم اطلع على ذلك مولاه فقال ذلك
 الى مولاه ان شاء الله فرق بينهما وان شاء اجاز نكاحهما فان في بينهما فاطمة وما صدقهما الا ان يكون
 اعتدى فاصدقهما صدقاً كثيراً وان اجاز نكاحه هو اعلى نكاحهما الاول فقلت لابي جعفر فانه في
 اصل الكاح كان صاحباً فقال ابو جعفر انما في شياخل لا وليس بأس به ولو سوله وانما هي سيده
 ولم يمس الله ان ذلك ليس كتابان ما حرّم الله عز وجل عليه من نكاح في عدة واشباهه والكلبني في
 الصحيح عن الصادق عليه السلام في مملوك تزوج بغير اذن مولاه اعاص الله قال عاص لمولاه قلت حرام
 هو قال ما زعم انحرام وقل له ان لا يفضل الا باذن مولاه والتغريب فيها فادلت على ان عصيان الله
 تعالى في النكاح الذي هو من قيل المعاملات يقتضي فساداً وان نكاح العبد الغير المأذون انما لم يفسد
 لانه لم يمس الله به وانما هي سيده وبوجه اوضح ان العصبية الموجبة لفساد النكاح هي مخالفة امر الله
 تعالى في نفس النكاح وعصيان المملوك في نكاحه بدون اذن سيده ليس كذلك فانه قد حصل منه في
 نكاحه ذلك معصية من مصيبة سيده في اصل النكاح وجب له اذنه او مخالفة سيده وهو
 ان شأنا منهما ليس عصياناً لله في اصل النكاح بوجوب عصيان سيده في الفساد النكاح بمعنى قوله ان لم
 يمس الله ولكن هي سيده انه لم يمس الله او اجماع الى اصل النكاح حتى يفسد نكاحه وانما هي
 سيده معصيته موجبة لعصيان الله فيها هو خارج عن النكاح وذلك لا يوجب فساداً ومنها ما رواه الشيخ
 عن ابي بصير عنه ماله من طلق ثلثاً في مجلس فليس بشيء من خالف كتاب الله والى كتاب الله وذكر
 طلاق ابن عمر في الصحيح عن اسمعيل بن عبد الخالق مع ابا الحسن وهو يقول طلق عبد الله بن عمر
 امراته ثلثاً فجعلها رسول الله ص واحداً فوردها الى الكتاب والسنة وفي الصحيح عن ابن اذينة عن زرارة
 وبكر بن اعين وابن مسلم وبريد بن معاوية والفضيل بن يسار واسمعيل الازرق وموسى بن يحيى بن
 بسام كلهم بمعه عن الباقر ماله من انه بعد اياه بمصفاة قالوا وان لم يفسد نكاحه
 معناه ان الطلاق الذي امر الله به في كتابه وسنة نبيه ص ان المرأة اذا حاضت وطهرت من
 بر حرام عديت قبل ان يجامعها على طلبه ثم هو حق بر حرامها لم تقص لها ثلثة قروء فان رآها فقام

عند علي بن سنان فامضت ثلثة قروء قبل ان يراجعها فهي املاكت نفسها فاذا اراد ان يخطبها لم يخطبها
 خطبها فان تزوجها كانت عنده على تلبيةتين وملاخلها فليس بطلاق ومن مصاعفة في طهر فخطب
 عثمان بن عفان فخطبها عن رجل طلق امراته ثلثاني مجلس ولعد خطبا ان رسول الله ص ودعا
 عبد الله بن عمر امراته طلاقا وهي حاض فابطل رسول الله ص ذلك الطلاق وقال كل شيء مخالف
 كتاب الله والسنة ودالي كتاب الله والسنة والكلمة في الصحيح على الصحيح عن محمد بن مسلم قال
 قال ابو جعفر من طلق ثلثاني مجلس على غير طهر لم يكن شيئا انما الطلاق الذي امر الله عز وجل به
 فيه من خلاف لم يكن له طلاق وان ابن عمر طلقوا امراته ثلثاني مجلس وهي حاض فامر رسول الله ص ان
 حكمها ولا يتعد بالطلاق قال وجاء رجل الى علي ص فقال يا امير المؤمنين اني طلق امراتي قال انك بينة
 فقال لا فقال اخرج وبمعن المحل عن الصادق ع قال من طلق امراته ثلثاني مجلس هي حاض فليس
 بشيء وقد رد رسول الله ص طلاق عبد الله بن عمر اذ طلق امراته ثلثا وهي حاض فابطل رسول الله ص
 ذلك الطلاق وقال كل شيء مخالف كتاب الله فهو رد الى كتاب الله عز وجل وفيه ايضا عن البرقي قال
 ابوالحسن ص من رجل طلق امراته بعد ما غشها بشهادة عدلين فقال ليس هذا طلاقا فقلت فداك
 كيف طلاق السنة فقال بطلها اذا ظهرت من جفها قبل ان ينشها شاهدان عدلين كما قال الله عز
 وجل في كتابه فان خالف ذلك رد الى كتاب الله عز وجل الحديث وفي الصحيح على الصحيح في وجهه
 عن محمد بن الحنفية قال قلت لابي عبد الله ص الرجل يطلق امراته وهي حاض قال الطلاق على غير السنة
 باطل قلت الرجل يطلق ثلثاني مفعد قال رد الى السنة عن ابن بكير وغيره في الموتى عن الباقر ع انه
 قال ان الطلاق الذي امر الله عز وجل به في كتابه والذي من رسول الله ص ان ينكح الرجل من امراته
 فاذا ٢٠٠ من عدة ما تشهد به عدلين عدلين على تلبية قهسي طاهر من غير جماع وهو احق
 برجعته ما لم ينص بغيره رد الى كتاب الله عز وجل وان زوجم انفسه من غير من وشكها سمع
 عنهم قال لو ثبت الناس لا علمتهم كيف ينكحون ان يطلقوا لم اوتبرجل قد خالف الا اوجبت
 ظهره ومن طلق على غير السنة ودالي كتاب الله عز وجل وان زوجم انفسه من غير من وشكها سمع
 الباقر ع يقول لا يصح الناس في الطلاق الا بالسب ولو ولتهم لرددقم فمالي كتاب الله والصدوق
 عن علي بن ابي حمزة قال قال ابو عبد الله ص لا طلاق الا على السنة ان عبد الله بن عمر طلق ثلثاني مجلس
 وامرته حاض فرد رسول الله ص طلاقها وقال ما خالف كتاب الله ودالي كتاب الله والتعريب فيها
 قصت اصلا وهو ان كل شيء يخالف الكتاب فهو مردود الى ما يقضيه الكتاب من البطلان والفساد ولا
 ريب ان المأمة المحمديين يخالف الكتاب يجب رد هاله ولو لان النبي يقضي القساما كان الرد
 الى الجحيم موجبا له ومنها ما رواه الشيخ عن الباقر ع في طهر فداود بن الحسين قال قلت لابي
 عبد الله ص الرجل يزوج الامة بنهر علم اهله قال هو فان الله يقول فانكحوا من باذن اهلهن والى

فيه يعلم مما سبق ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن
الحسن بن زياد قال قال ابو عبد الله عليه السلام تزوج الحرة على الامة ولا تزوج الامة على الحرة
ولا النصرانية ولا اليهودية على المسلمة فمن فعل ذلك فنكاحه باطل وفي الصحيح عن محمد بن احمد بن
يحيى عن بنان بن محمد عن موسى القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سألت عن امرأة تزوجت
على عتقها قال لا بأس وقال تزوج العمة والحالة على ابنة الاخت وبنت الاخ ولا تزوج بنت الاخ
والاخت على العمة والحالة الا برضى منهما فمن فعل ذلك فنكاحه بطل وجه الدلالة ان القاضى قوله
فمن فعل للسبية وهي يقتضى ترتب ما بعد ما على ما قبلها لانها انما تدخل على ما هو جزاء او في معنى
الجزاء ولما لم يكن الشرط في الخبر من مذكور او صريح بما يجب تقديره وجعل المضمون المتقدم وهو النهى
شرطا للمعنى اذا كان تزويج الامة على الحرة او بنت الاخ والاخت على العمة والحالة منها فمن خالف
ذلك وقوله فنكاحه باطل ولولا ان النهى يقتضى الفساد لم يصح ذلك ومن الشواهد ما ذكره في
النصوص من الحكم بفساد المعاملات المحرمة على وجه يحصل معه ظن قوي بان الاصل فيما فيه عنه هو
الفساد وان المقتضى لثبوت جميعها امر واحد هو التحريم وحيث كان التحريم في النهى عنه فلهذا مستغنيا
للدليل الصحة خال كما اشترطه وجب اختصاص الحكم بغيره وايضا فان الفرض الاصل من احكام
للمعاملات بيان الصحة والفساد وتبين المعاملات الصحيحة عن غيرهما فان ذلك هو السبب الاصل في انتظام
امر المعاش الداهى الى تأسيس تلك الاحكام والمخاطب الاقتصائى الوارد فيها كالايجاب والتحريم
تأكد لذلك الفرض وردع عما يوجب اختلال المعاش على الوجه الابلغ فهو من هذه الجهة انما يفسد
منه المعنى المراد من الخطابات الوضعية ولو كان المراد من الاوامر والنواهي الواردة في المعاملات بيان
الحكم الاقتصائى والتخييري من دون الثقات الى الحكم الوضعى لزم اهمال ما هو الاصل فيها اعني بيان
الصحة والفساد فان خطابات الشرع انما وردت بصيغة الامر والنهى غالباً والتحريم فيها بالصحة
والبطالان سيما في الكتاب العزيز برزاد جداً والامال ما هو المقصود الاهم في مسائل المعاملات بالكلية
او في اكثر مسائلها بعد من الحكم الموضوعى الباقى للشرع والمبين لاحكامه كما لا يخفى على ذي مسكة
والجواب عن الاول قد سبق وعن اول اصناف الاخبار ان المتبادر منه كون العصبان في النفي والاثبات
بمعنى واحد وظاهر ان في طرف المولى بمعنى عدم الاذن فيكون في الطرف الاخر كذلك ففقدان
العقد ليس معالماً بوزن فيه الله بل لم ياذن فيه المولى وهو ليس مما يبطل به العقد وما قوله ان ذلك
ليس كتاباً ما حرم الله قسم من نكاح في عدة واشباهه فيستفاد منه ان المحرمة في العدة تكون لعدم قابلية
الحل للنكاح وليس هذا هكذا فان النكاح مشروع طي اذن المولى سواء كان لها باطناً او لاحقاً عن ثابته
بان مقتضاه ما خالف الكتاب والسنن واليه وذلك انما يقتضى ان ما خالفه يوم خدكم كره منه اي
شبهه وكان ولا يلزمه ان يكون الحرام فاسداً بل لا يتأباه ان يكون صحيحاً او يكون في العبادات صحيحاً وفي

للمعاملات فاسد انكوتهم قضي الكتاب او السنة وهو ظاهر لا يحتاج الى تدبر قال الله تعالى ما ارسلنا من
 رسول الا بالسان قومه فضلا هاهنا في جميع اسمعيل بن عبد الخالق من الحكم فحجة طلاق واحد مع
 تعليل المذكور ومنها في الاول اخبار اخر مع تأيد الجمع بالعمل على ان يقتضى دلالتها وجوب الرد
 الى الكتاب او السنة وهو لا يرد من حرمة تركه فلا يدل على عدم ترتيب الآثار عن ثالثها ان مقتضاه
 الفساد لعدم الشرط فان الآية دللت على اشتراط الاذن خبره برفع العقد الا انه ينبغي ان يفيد بامران
 يكون فاسدا اذالم يتحقق الاذن علم ولو لم يحد فكونه تخصصا في تخصيص وعن رابعها بان الترتيب
 لا يمنع ان يكون بالتهنى بل يمكن ان يكون بفعل بل هو الظاهر من امثاله في العرف ليس الا وهو
 الشاهد من انهما يتبعان بعد تسر الدليل والاول هاتان الامور ان تكرر التخصيص لو افاد ظاهرا من الطعن
 الحاصل من مخالفة المشهور حكما انه لا يلزم اهـ هو الاله لولا دلالة التهنى على الفساد والامر على
 الصحة لتثبت الصحة وهو الاله لشمول دليل التبرع للشمع ولولم يكن امرا لو كان عبادة والفساد
 بعده كماله والغالب والاخر بان يتبين بالخصوص ولو كان اجابا ولا يلزم من ابتداء الاحكام جلبها لها
 وهو طوبى استدلالا براه الكلبى عن ابن مسلم في الصحيح عن احمد بن محمد قال لو لم يجر على الناس
 ازواج التي سم لقلوب الله عز وجل وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده
 ابدا لم يجر على الحسن والحسين ثم يقول الله تبارك وتعالى اسمه ولا تنكحوا ما نكح ابوهكم من النساء وعن
 الحسن بن الجهم في الموقى قال قال لي ابو الحسن الرضا ع يا ابا محمد ما تقول في رجل يتزوج نصرا ابنة على
 مسلمة قلت جعلت فداك وما قولى بين يديك قال تقولن فان ذلك بطم بمقولى قلت لا يجوز يجوز
 التصريفة على مسلمة ولا على غير مسلمة قال ولم قلت تقول الله عز وجل ولا تنكحوا المشركات حتى
 يتوبن انكحوا من الذين اتوا الكتاب من قبلكم قلت فلهذا ولا تنكحوا
 المشركات حتى يتوبن منكم ثم سئل عن زواجهن قال لا ينبغي نكاح اهل
 الكتاب قلت جعلت فداك وابن عمر قال قوله ثم ولا تنكحوا باسم الكفار وعنه في الصحيح على الصحيح
 سالمه عن قول الله عز وجل والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم هذا منسوخة بقوله ولا
 تنكحوا باسم الكفار ومطلانا ان الامام استدلى بالتهنى على التحريم ومعلوم ان المراد من التحريم في هذه
 الصور بطلان النكاح كما في قوله حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم الآية وفيه ان في شيء منها لم
 يظهر ان الاستدلال بالتواهي او التحريم على الفساد بل لا ينافي كون الاستدلال بالاصل التحريم من
 غير نظر الى الفساد فبديلات الاول اذ انطلق التهنى بالمطارد فان قيد العبادة كالتنهى عن التامع
 بعد المحذور لا ينافي في اصله وفي ظاهر الخطاب بالفساد فان لم يقيد بما لم يعلق به التحريم على
 وجهه المسمى فكان نظر الى الاجنية واسماع الغناء والملاهي والمحمد فلا يقتضي بالفساد للاصل وعدم
 التمسك به لصلواته ولو انما اخلا بالقبض اصحابنا في الاول محكم بعدم الفساد تنوعا بلا على خبر

العادة ومقارن تلكهم عدم دليل على استلزام النهي عن مثله الفساد وجوابه ظهور الاستلزام عرفا
وان كان هذا كما ذكره بان المفهوم من مثله ان العادة التي تقارن المنهي عنه غير مطلوبة للشارع نعم
لوعلم انه لا يكون هذا المنهي عنه شرطا ولا شورا ولا مانعا لا يفسد ومنه التواهي التزجية ولكن تخصيص
المدعي ومثل ذلك لو تعلق النهي بالعبادة باعتبار المقارن خلافا لظنهاية والنهي متعلق بجزء العبادة
وشرطها اذا كان عبادة بل مطلقا اذ اتى النهي عنه بما هو مما سمعنا من افعالها بما يقابل الحكم لو تعلق النهي
بشيء لوصفه خلافا لابي حنيفة فارجع النهي الى الوصف لا الموصوف محكم بان صوم يوم القطر
او الاصحى حسن لان الصوم وقيمه فاسد لكونه في اليوم الخاص وجوابه فهم التخصيص عرفا وان لم
يقضى الثاني فعلا والعجينة المحكم بفساد الوصف تابع المحكم بصحة المنهي عنه اذ تعلق النهي
بالشيء بعينه كما باتى الثاني ان النهي اذا تعلق بعبادة باعتبار عدم الشرط او الجزم يقتضى الفساد
باعتبار النهي وباعتبار القصد ان اما الثاني فظا اما الاول فلان تعلق النهي يقتضى الفساد مع قطع
النظر عن القصد ان الامر وملخصه ان فهم المرفى في مثله التخصيص وخروج النهي عنه عن المأمور به
خلافا لبعض الاواخر فخص اقتضاء الحكم بالفساد بالثاني مطالبا بان الفساد ليس من جهة النهي بل انما
هو لان فقد ان الشرط يستلزم انتفاء المشرط وفيه ان النهي في العبادة انما يقتضى الفساد الا ان يظهر
خلافا من الخارج وتعلقه بالشرط ليس من هذا فلا ينافي كون عدم الشرط يقتضى عدم الفساد وان
تعلق باعتبار حرازة في احدى ما يقتضيه عرفا كما مر خلافا لما سبق في الشرط فصل بين ما كان عبادة
او لا بل اجري هذا الاشكال في المنهي عنه يجوز ايضا المابى في الاصل الا في مع الامر بالتأمل وهو
حق لولا ما ذكرنا من فهم المرفى ومع ذلك برؤية ان الشرط على هذا بان امر اخر احده من اقسام تعلق
النهي بالشيء باعتبار ما كان النهي المتعلق بالشيء باعتبار فقد ان الشرط خارج كما ذكر باعتبار ان
الفساد باعتبار فقد ان الشرط لا النهي واما باعتبار حرازة فمفهوم ان كان من قبل المعاملات فالنهي
لا يقتضى فسادا كما ذكره في ما كان من العبادات وهو انما فسد تعلق النهي بعينه واما فساد
المشرط فلغفقد ان الشرط فانه اذا كان عبادة والنهي تعلق بعينه فلا مدخل للنهي المتعلق بالمشرط
باعتبار شرطه بل فسادا باعتبار عدم الشرط لا باعتبار النهي فظهر ان النهي عن الشيء باعتبار الشرط
على هذا ليس مما يقتضى الفساد بوجه بل لو كان فسادا فمفهوم انما يكون باعتبار فقد ان الشرط وهو ما كنا
بصدده الثالث ان النهي يقتضى الفساد مع الصمد لا مطلقا لعدم دلالة تعلق خبره فان دلالة تعلق
الفساد انما نشاء من دلالة تعلق التبريم وهو في حال الصمد فيكون دلالة تعلق الفساد بخصوصه
فالاذا تأس في الصوم والتسامين والتكفير والفران في الصلوة لا يفسد اذا كان من سهوا الى خبر ذلك
الرابع حكم ابو حنيفة والشافعي بدلالة النهي على الصحة لانه لو لاها لا يمنع النهي عنه فلا يمنع
ولكن خبر الشرع كالمساك في العبد بن لا الصوم الشرع خلافا لجمهور علماء الاسلام فانكره

ومتهم من بني الخلاف على كون الألفاظ الشرعية أساساً للصحيح أو الأعم فبنى الأولان على الأول مع
تحويل اجتماع الأمر والنهي من جهتين وغيرهما على الثاني وفيه ان الخلاف المذكور انما هو فيها يكون
للمشاعر وضع أو استعمال والتزام أعم وهو طمع ان الفاعل بالعبرة في الألفاظ الشرعية ويجوز اجتماع
الأمر والنهي من جهتين ليس مختصاً فيهما وكيف كان فالحجوب ان الألفاظ الشرعية موضوعة للأمر
ومع ذلك المفهوم مما يكون النسبة بين المأمور به والمنهى عنه العموم المطلق التخصيص عرفاً وان أمكن
الاجتماع عقلاً فلا اشكال ولو قلنا بكون الألفاظ الشرعية أساساً للصحيح فان المنهى عنه خارج عن
المأمور به وغير مطلوب فيكون عدم مشروعيته بهذا المنهى ضيق تعلق المنهى به فانه ملولاً له مع صدوره
من المكلف وكان صحيحاً فلا يتبع تعلق المنهى به بله ولا يكون لقوا عقلاً بل يكن المنهى عنه غير الشرعي
على وجهه وعلى آخره وان كان غير الشرعي حقيقة لكنه مجاز شرعي تبين الحمل عليه المأمور وان قلنا بعدم
جواز اجتماع الأمر والنهي فالأمر ظاهر ومع جميع ذلك ينتقض بما تعلق المنهى به وفسد اجزاء كصلوة
الحائض ونحوها بل مطلقاً يخرج بان الدليل في المعنى اللغوي وهو انه لو امتنع المهي عنه لما منع وفيه نظر
هذا ويكفي في بطلانه ما سبق من اقتضائه الفساد في العبادات والمحجب من العلامة حيث لم يرجح
المشهور في النهاية بل قل بعد الفراغ عن المسئلة وبالحيلة فالمسئلة لا يحل من نصفها وما عجب منه
موافقة ابنه لهما في غاية المأمول وحال الخسفة الى شره على التهذيب وبما يجب بالمنع من وجود عرف
الشرع في هذه الاسماء وعدم وجود عرف له في التواهي وبمنه ان يكون عرف الشرع البيع المنقذ
بل ما يمكن صحته وبانه لو كانت الصلوة جارية عن الصحيحة لدخل الوضوء وغيره في مسألهما التالى بطم
بالاجزاء فالقدم مثله ويجعل النهي على النسب والكل ظاهر الفساد الخامس في الاجزاء وفي
القبول يستلزم ان الفساد اما الاول فظاهر فان الاجزاء لا زام مساو للصحة في العبادات كما مر فينبغي تنقي
فيستحقق والائتمار خلوا العبادة عنهما بطلانه في عن البيان وما التاني فقد اختلفوا فيه فظهر من السداد ان
القبول والاجزاء غير متلازمين فوجد الاجزاء من دون القبول ودون العكس الا ان الذي يظهر منه ان
القبول عنده استحفاظ الثواب والاجزاء الخلاص من العقاب وفي القواعد الشهيدة وهو قول بعض
العامة واختار بعضهم ان الاول هو كثرة الثواب والثاني قلته ونسبه الى الاكثر واختار ثالث ان عدم
القبول معنى عدم الاجزاء والظاهر ان مفهوم الاجزاء والقبول غير متحدين فان الاجزاء من عوارض
الفعل والقبول من عوارض الامر الا ان الظاهر تلازمهما ما من طرف القبول فالإتفاق وما من طرف
الاجزاء بل مطلقاً فالتبادر ولزوم التناقض لولا معرفة كما لو قيل يحرم وليس بقبول فيكون كذلك
لا صالحة عدم التناقض كما ان كون القبول من الحقائق الشرعية بعد جد ولا تنفكا كما هو قوله ثم حكاه عن
الحزيم واد بعل ربنا قبل منافع انفعالاً غير المحرم وقوله ثم قبل من احد هما ولم يقبل من
الاخر مع ان كلا منهما فصل مأمور به من القربان وقوله ثم انما يقبل الصنعتين مع ان عبادة غير المتني

مجزئة اجزاء والنسبة كما بان اسلم واحسن في اسلامه فانه يجزئ بصلته في الجاهل به الاسلام شرطي
 الجزاء ان يحسن في اسلامه والاحسان هو التقوى واخر ان من الصلوة ما قبل نصفها وثلاثها وربعمها وان
 منها ما تلف كما تلف التوب الخلق فيضرب بها وجه صاحبها وان الناس لم ير الوالي الا عصار والامصار
 يدعون الله ثم يقول لصالحهم بعد القرع منها ولو اتخذتم يحسن هذا الداء الا قبل الفعل ويجوز ان يحسن
 الجاهل انما استعماله مع القرينة او غير منافية وتقصيلا عن الالة الاولى انما ظاهرة في ارادة زيادة
 التواب حيث ان ما قبل ابراهيم وامعيل مخبر قطعافلا وجهه . والابر زيادة التواب مع احتمال ان يكون
 السوء البطل الكلام مع المجرى عرض الاقتار لذيها . سود الحقيقة والثانية لاتاني ما ذكرنا
 لاحتمال اشتغال ما لم يقل على عدم شرطه او وجوده . واما حصر القول في المتقين فقرينة على ارادة
 الزيادة مع احتمال ارادة المومنين من المتقين وبما . جواب عن الخبر الاخير واما اولها فمقتضى مستلزم
 للمدعى لاحتمال ان يراد بالاحسان العمل بالاوامر سر اطقا واجزائها او كمالها مع ارتفاع موانع
 ولو سلم فضحه بقى عن الجواب عنه ومنه ما في افادة الفساد في الافعال من العبادات والمعاملات
 وباتي السادس ان الفساد في العبادات والمعاملات يستلزم التحريم لو صدر منه بنفسه الشرعة لعموم
 حرمة البدعة اشارة لاختلاف في شئ واحد وفي الكلام فيه برسم امور الاول
 ان الوحدة تكون بالجنس والنوع والشخص والاخرة اما ان يتحد فيها الجهة او لا الاشكال في
 اجتماع الوجوب والحرمة في الاولين فان باختلاف النوع والشخص يتحقق المغايرة فلا يستحيل
 الاختلاف كما يتحقق الاختلاف باختلاف المهية فيمكن فيه اختلاف الارادة بل الحسن والفهم فافهما
 يتشققان بالمواد كذا وفي محله خلافا لبعض المعتزلة فانكروا نظر الى ذاتية الحسن والفهم وفساده
 خفي عن اليان واما الثالثة فاما ان يكون الجهة فيها مختلفة فهي . اما ان تكون متحدة فلا يجوز
 فيها اجتماع الوجوب والحرمة لعدم امكان الحب والبغض بالترك والوصل في الشئ الواحد من جهة
 واحدة ولو صح لزوم اجتماع المتقابلين فيه من تجوز الترك والفعل ووجهه وعدمه غير ذلك وطلان
 الكل ظاهر ولا فرق في جميع العود بين كون الوجوب والحرمة عينيين او تحيين بين او كفايين موقتين
 او لانهم لا يجوز ان يكونا متضادين ثم ان اختلاف الجهة اما بالتعليل بان يكون العلة لتعلق الامر والنتي
 متعددة او بالتفصيل بان يكون متعلق الحكم مفدا على كل تقدير بقيد والمتنازع فيه الثاني تعدده في
 الجملة دون الاول فانه لا يخرج عن الوحدة الشخصية لمحكمة ما . الثاني ان النزاع هل
 حقيقي الظاهر الثاني فان المفعول من عنوانهم وادلتهم جواز الجمع بين " حوب والحرمة في شئ واحد
 وعدمه ولا ريب انه مرعفي لا دخل له باللفظ ولا جاد من قال انه من المبدأ . انه في علم الكلام
 فما قبل ان الفنى والاثبات راجع الى اللفظ وعده انفس الى كلام المعالم حيث عهده في . هي الذي
 هو من جملة مباحث الانفاظ منظورة فيه فان المعالم ليس له المبادئ الاحكامية حتى يذكره فيها ان ذكره

غير مما يناسب ذلك المبحث فيها نعم لو ذكر من يقول بامتناع الاجتماع في الادلة المتقدمة بحث ان سنده
على ان العقل يحكم برفع احد الحكمين فله وجه وصير حاله كمال اصابة البراءة في انه لا يستدل بها الا على
نفي الحكم الشرعي ولذا يمكن ذكره فيها لغيره نعم الثالث ان النزاع هل يخص الوجوب والحرمة
ام بهما فهو ههنا من الاحكام الخمسة لا ريب في الثاني قال ما يقتضي امتناع الاجتماع في الوجوب والحرمة
بمع غيرهما ما يقتضي الجواز فهما يقتضيه في غيرهما بالعمومي نعم للماضي ابراديات على كراهة
العبادات باقية ما فيها اذا عرفت ما قرر فاعلم انهم اختلفوا في جواز الاجتماع وعدمه على قولين والمختار
الاول لوجوه الاول ان المفهوم من الامر والنهاي تعلق الطلب فهما بالبدء ايجادا وتركا وهو
الطبيعة كما سلف ولا صاف عنه في كل نظاير والامثال والانتفاء لا يمكن الا بترك الافراد ويجاد
الفرق لعدم الفردية على ايجاد الطبيعة وتركاها الا بوسط الفرد فالتكليف انما يكون من جهة ايجاد الفرد
سبب التحصيل الامثال كما ان ترك الافراد سبب حصول الانتفاء ولا ينصف الفرد بالوجوب والحرمة
الامن باب المقدمة وقد عرفت عدم وجوبها وحرمتها ولو كانت سببا في ان المقدمة هنا فردا لا الافراد
المعين فلا ينصف الفرد بالحكمين مطعني بمتعاقبي محل واحد بل صار الفرد سببا ليجاد الطبيعة في ايجاد
احدهما بسط الامر وبالاخرى بتحقيق المنهي عنه وصير معا قيا بالجملة الحكم واضح على تقدير كون
متعلق الحكم الطبيعة ولا يكاد يلتبس على من راجع الى وجدانه نعم لو كان مفادها هو على تقدير كون
متعلق الحكمين الفرد وعليه نقول لا ريب ان المتعلق في طرف المنهي ككل الافراد وفي طرف الامر
ليس فردا شخصا ولا كل فرد بل المطلوب فيه احد الافراد فالوجوب لم يتعلق بشخص معين من الافراد
حتى يجتمع الوجوب والحرمة في شيء واحد فلا اشكال وبما مر اننا لو قلنا بتبعية المقدمة للفردية
في الحكم يتم المدهى من غير فرق وما قبل هذا القول غير صحيح على اصول اصحابنا لان تعلق التكليف
بالطبيعة مسلم لكن لا نزاع عندنا في ان الطبيعة المطلوبة يجب ان تكون حسنة ومصلحة وجامعة متأكدة
بمع للحكم ارضاها وقد ثبت ذلك في محله وغير خاف ان الطبيعة لا تنصف هذه الصفات الا من حيث
التصنيف الخارجي باعتبار اتحاد وجوداته الشخصية ومع نقول الفرد المحرم لا يخلو اما ان يكون حسنا ولا
وعلى الاول لا يصح المنهي وعلى الثاني لا يكون الفرد المشترك بينهما من باقي الافراد مطلقا بالشارع
بل المطلوب الطبيعة المفيدة فيد يتخص به ما عدا ذلك الفرد فلا يحصل الامثال بذلك الفرد ونحوه من
افراد المأمور به برده له او لا ان تعلق الحكم بالطبيعة ليس مسلما وان كان حظا ثانيا ان ما ذكره من ان
الطبيعة لا تنصف هذه الصفات الا باعتبار اتحاد وجوداته الشخصية ممنوع على تنصف الطبيعة لا بشرط
شيء بما وقد تقدم ما وجود الكلي الطبيعي في الخارج فيتنصف بالحسن والنجس ولا وجه لعدم اتصافه
به على هذا التقدير بل متعين اتصافه به وبما مر ان ما في قول بعضهم ان ايجاد المتعلق لازم بملاحظة ان
التكليف المتعلقة بالمهايات متعلقة في الحقيقة بجزئياتها الثاني ان السبب اذا مرجه بالشيء بمقدار

مبين وقامه من الدخول في مكان خاص ثم متى ذلك المقدار في ذلك المكان فانه قطع مائه مطيع حاص
من جهتين وثلاثة بدلوا للمشي بالخاطئة فاورد عليهم بان الظاهر من المثال المذكور ارادة تحصيل خاطئة
التوب باى وجه اتفق سلفنا لكن المتعلق فيه مختلف فان الكون ليس جزءا من مفهوم الخاطئة بخلاف
الصلوة سلفنا لكن منع كونه مطيعا والحال هذه ودعوى حصول القطع بذلك في حيز المنع حيث لا تعلم
ارادة الخاطئة كيف ما اتفقت واخترض عليه بان هذا الكلام يظهر مناقض لمطلب المحجب من تعلق الحكم
بخصوصية القرءان ارادة الخاطئة باى وجه اتفق هو معنى كون المطلوب هو الطيبة وايضا فانما الكلام
في جواز اجتماع الامر والنهي في نفس الامر فلا وعد منه والظهور من اللفظ لا يوجب جوازه اذا كان
مستحلا فلا تلهم الا ان يبقى مراد المحجب ان وجوب الخاطئة توصلى ولا مانع من اجتماع مع الحرام وهذا
معنى قوله باى وجه اتفق وقبعا اثرنا من ان الحال واراد على مذهب المحجب في صورة الاجتماع توصليا
كان الواجب او غيره نعم يصير الحرام مسطوحا الواجب لان الواجب يصير واجبا وحراما وليس مناط
الاستدلال نفس الصحة بان تسكت ما في جواز الاجتماع حتى يجاب بالانفكاك في التوصلى ويقال بانه
صحيح من اجل اسقاط الحرام ذلك لا يجوز الاجتماع فلا يدل مطلق الصحة على جواز الاجتماع مطلقا بل مناطه
ان الامتثال العرفي للامر بنفسه شاهد على جواز الاجتماع وكلا المستدل من قوله مطيع خاص بجهة
الامر والنهي صريح في ان حصول الاطاعة من جهة موافقة الامر لان الحرام مسطوحا الواجب فلا فائدة
في هذا الجواب وقبعا نظر ما في الاول فلان مناط الاستدلال على صدق الامتثال عرفا كما هو واضح
وهو لا ينافي كون الامر توصليا واخرى الامر بالخاطئة وقد حصلت وما ذكر من ان الكون ليس جزءا من
مفهوم الخاطئة بخلاف الصلوة واضح القصد فان مدخلة الكون في الخاطئة ليست بادون من مدخلة في
الصلوة فان الخاطئة عبارة عن تحريك الاصابع نحو خاص وادخال الابر في الثوب واخر اجها عنه فلا
يحتاج الى ان يقال الكون وان لم يكن ذاتا للخاطئة لكنه من لوازمها وشرايطها فلا قلزم وجوبه من
وجوب الخاطئة فاذا جاز فيه جاز فيها نحن فيه لعدم الفرق بل لا يصح للمقرض من عدم وجوب المقدمة
ومن العجب ما يقال في جوابه من منع الكون مقدمة بالنسبة الى الخاطئة بل مقارنا واجب منه عدمه من
مقارنا تمامه وتبين حصول القطع بالامتثال بما اذا لم يعلم ارادة الخاطئة كيف ما اتفقت مما لا ينبغي على
طريقة المورد فاما تقتضى الاسقاط لا الاجتماع وان كان على المختار يعين ما ومع ذلك المنع مكابرة
فلا يصح على ان الظن يكفي في مثله لكونه من المباحث اللفظية التي يحكى فيها الظن واماني الثاني فلان
كلام المورد ظاهر في ارادة كون الامر توصليا فانه لا يصح من حائل فضلا عن فاصل ان لا يجوز تعلق
الحكم بالكلى ثم بدت جواب الحكم على تجوز منع عدم الحاجة اليه وظهور المقر على مراده ان غرض الامر
لما كان ایجاد الخاطئة وقد حصلت فلا موضوع للحكم حتى يوتى به ومنه مفتوح ما في كلامه من ان الظهور
من اللفظ لا يوجب جوازه اذا كان مستحلا فلا فائدة ولا الامتثال بل ادعى حصول القرءان

وهو الخاطئة فلم يبق للحكم محل حتى يروى به واذكر من انه ليس مناط الاستدلال بنفس الصحة لم
 يظهر من المورد على الكلام عليه حتى يتعرض به بل مراده ان فرض الامر لما كان حصول الخاطئة وقد
 حصلت صار سيال شيئا لا مثال والاخلا امثال وهو المقصود من الجواب به نعم بر دله بما مر فضلا عن
 ان محصله يرجع الى منع صحتها الاطاعة فيتمتع بما ذكره ثالثا وما مر ان انه لا يصح ان يقال لو لم يكن
 الاجتماع لم يصح التصريح بالجواز لكنه سمع فانه لو قال خط هذا الثوب ولا تدخل الحرم ولكن ان دخلته
 وبخط لا اعاقبت على ترك الخاطئة وانما اعاقبت على الدخول في الحرم لا بعد في العرف الرجوع عما
 قال اولاد لا مانع له وهكذا بالنسبة الى الصلوة وغيرها وهو ظلام يفتيه فان عدم العقاب لا يستلزم
 الامتثال بل يمكن ان يكون من اجل سقوط الخطاب الثالث انه لو لم يجز لم يقع لكنه وقع كثيرا فنهى
 تداخل الاعمال فانه مما ثبت الاجتزاء بصل واحد لا سبب عديدة ولو قبل هو من باب السقوط
 لا الامتثال فلنا خلاف ظاهر النص ولو قبل لا يمكن ادراج في العنوان فان الفصل واحد بالشخص
 وتعدد الجهات فيه تعليلة فاما ارجعة الى العلة لا المقتضى كلال العكس انظر فان الفصل من جهة
 صبر و رتبه متناه لا طائفة في يوم الجمعة صار مجالا لامتثال وكذا بالنسبة الى العرفة والحجامة وغيرها
 ومنها الاستنجاب والوجوب كافي الاستنجاب بالماء ونحوه وما يقال من انه ان اراد بالاستنجاب المعنى
 العرفي لم يمكن تعلقه بشيء من افراد الواجب التخييري وان اراد به يكون احد القدرين الواجبين
 اكثر ثوبا من الاخر فلا امتناع فيه كما هو ظر دله انه خلاف ظاهر النصوص فاقتدا على المدح بالنقل
 بالماء مع جواز تركه وهذا معنى الاستنجاب الاصطلاحي ومنها الوجوب النفسى والاستنجاب
 النفسى والوجوب النفسى والنفسى على راي ومنها كراهة العبادات كالصلوة في الحمام وما ملأ
 الاابل وغيره ولو قبل كراهتها لو كانت مستندة الى فتاوى الفقهاء فهم مختلفون في مودها هاهنا ولو كانت
 الى النصوص فلم يعلم كون المراد منها ما اردتم هاهنا الاقتداء على ظاهر النصوص فان المفهوم من
 النهى المحرمه وبسبب دفع البدع عنها تبين حملها على الكراهة بالمعنى المعروف لا شهر بمعنى حد حقيقته
 ولو قبل اعتبار عدم المنع من الترك في الكراهة يستلزم رجحان الفصل فيكون رجحان تركه اذا ضايف فيكون
 اقل ثوبا والامام كان عابده فانه لو لم يكن رجحان بل مرجوحا فنافيه الطلب في اني كونه عابده فلنا خلافه فان
 هذا بلزم لو ثبت لزوم كون العبادة راجحة بالشخص ولم يثبت فان الشخص غير مطلوب بالامر ولا بل
 مفدمة وغير واجب فلا يلزم رجحانه بل لو كان واجبا لا يكون وجوبه الا توصلا وهو يقتضى اسقاطه
 بنظر المأمور به فالراجح انها العبادة وهو الكلى المطلوب فيكون الصلوة في الحمام مثلا راجحة من حيث
 كونه صلوة ومرجوح من حيث كونه في الحمام فالصلوة في الحمام بخصوصية ليست الامكرهه وتوجب
 ههنا تارة بان العكس اعمى العبادة بمعنى اقلية الثواب وهو ثلثة واخرى بان مرجوحيتها اضافة وثالثا
 برجوع النهى فيها الى امر خارج عن حصة العبادة كالعرض للرشاش في الصلوة في الحمام وتنبه

الابل في المعاملات الى غير ذلك والكل بمنزلة عن التحقيق فان شيئا من البس مدلول ظاهر انتهى بنفسه
ولا بعد صرف الحنفية فان الحنفية الحرمه وبعد صرفها تبين حمل على الكراهة الا ملاحظة هناك في
غير العبادات لكونها اشهر بحيث عد انتهى ثلثة حنفية فيها واخرى مشتركة بينهما بين الحرمه لفظا ومعنى
بخلاف غيره مما مر فاذا لم يستعمل انتهى فيها غير فاعلا وجهه حمل على شيء منها مع ان الثالث لا يحجة
افى اخبار الامر الخارج في جعل مداد الكراهة عليه والاولين منها لا مغايرة بينهما فان الاقلية او المرجوحة
لو اختلفت بدون اخبار حراز ما يقتضي كراهة اكثر العبادات فان غير الاكمل منها اقل ثوابا منه ولا يقول
بمعاقل فضلا عن فاضل وان اعتبرت مع كل حرازه ما كساها والظاهر من القائل به فلا تغاير ولو قيل بغير
في الاضافه اعتبار مراتب ككون الطيعة خالية عن جهة نفس وكمال ومع نفس لا يستلزم رفعها ومع
نفس يستلزمه ومع كمال والثاني منها حمل الكراهة لا يعتبر في الاقلية قلنا بلزومه والا بلزوم ما مر فضلا
عن ان انتهى من الحكم من فعل راجح مجرد كونه غير افضل ولا مباحا فيسأل البديل له بل لا يصح في الاخير
كما ان الاكتفاء بافهام الحكم بما يعتبر في ثالث ايضا بسبب جدا خارج عن طريقة الشارع غير مطرد باعتباره
بان يحكم بعدم الكراهة بدون ذلك الامر كما لو لم يكن الحسام معمر ضال لم يثنى مع انه يرد عليه بدقيق
النظر ما يرد على اجتماع الحرمه مع الوجوب وورد على الجواب الاول بان الترتيب المطلوب المتعلق بهذا
الشخص من الصلوة من جهة هذا انتهى لا يجمع مع الفعل المطلوب من جهة مطلق الامر بالصلوة مع انه
اختلف بان الخصوصية او جبت نفسا لهذا الفرد الموجود من اصل العبادة فمع هذا المنفعة اما يطلب فعلا
بدون تركها او تركها بدون فعلها او كلاهما فعلى الاول بلزوم عدم الكراهة وعلى الثاني عدم الوجوب
وعلى الثالث بلزوم المحذور وبرد عليه انا مختار الاول ونقول ان مكره العبادة ليست مكرهه عندنا حتى
يجمع فيها الحكمان بل المقصود من انتهى عنها بان نقصان ثوابها بالاصافة الى غيرها او طلب غيرها والا
فهي مطلوب فعلا عند الشارع غير مطلوب تركها ولو قيل هذا الوهم فانما يتم فيما له بدل واما فيما لا يبدل له
كالطوع في الاوقات المكرهه فعلى القول بما اذا التطوع بالصيام في السفر او الايام المكرهه قلنا
لا فرق بينهما فان اخبارها كما يمكن في الاول يمكن في الثاني بان يكون المقصود اختيار التطوع او
الصيام في غير الاوقات المكرهه او اختيار ما ينافي من الفضائل فان الثاني عدم الافتكاك عن احدهما
يمر في هذا مثل صوم يوم عرفه مع الضعف ونحوه وبما مر يدفع ما قيل فنقول مع قطع النظر عن
دلالة انتهى على طلب الترتيب فلهذا العمل مطلوب فعلا وتركه او احدهما غير مدعيه ما مر وللقول
الاخر ان الامر يطلب لا بمجرد الفعل والنهي طلب لعدمه فالجميع بينهما في امر واحد متسع وتعد بالجمعة
غير مجتمعة اتحاد المتعلق اذا الامتناع انما ينشأ من لزوم اجتماع المتأففين في شيء واحد وذلك لا يدفع
الا بتعدد المتعلق بحيث يعد في الواقع امرين هذا ما مر به وهذا منهي عن من العين ان التردد بالجمعة
لا يقتضي ذلك بل الوحدة باقية مع قطعها عن الصلوة في الدار المقصوبة وان تعددت فيها جهة الامر

و انتهى لكن لنعلم الذي هو الكون متحد فلو صحت لكان مأمور به من حيث أنه أحد الاجزاء المأمور
بالصلوة وجزء البحر . فالامر بالمركب امر باجزائه ومنه باعباره به بعبارة الكون في الدار
المقصودة فيجتمع فيه الامر الهى وهو متحد وقد بينا استناعه فحين بطلانه وجوبه يعلم مأمور ومع ذلك
نقول الامر والنهى لم يجمعهما في امر واحد فان متعلق كل شئ غير الآخر فان متعلق الاحكام الطبايع
كما عرفت مع أنه لو لا يبقيه ان مسددا لامر فردا لا الفرد للمعين وهو كلى والفرد للمعين مقدمة
التصليبه ولا يجب توافق حكمهما كما مر فلا اشكال اصلا وما ذكره من ان تعدد الجهة غير محقق ان اراد
من الجهة التبليبية لكن قد عرفت ان المراد بالجهة هنا التقيدية وكما ان ما ذكره من قوله سمع اتحاد المتعلق
حق لكن ذلك خلاف المفروض كما صحت كفى وتعدد الجهة في الخارج لا يجمع مع اتحاد المتعلق في
الخارج الاختلاف منظر فالوجود وهو خلاف الفرض فان التكليفين مفروضا المحصول في الخارج
بوجود فرد هما وهو الصلوة في الدار المخصوصة فانه في ديهما من جهتين وهو ظاهر ومع ذلك الفرد ليس
مأمور به بل ولا يلزم ان يكون منه باعتدال المتعلق فيهما وفي الامر الكلى فلا وحدة ولا اتحاد فما قال
والوحدة باقية معه فيه ما فيه فالماورد به في المثال الكلى وهو ان حصل بالفرد لكن الفرد غير مأمور به
فاقرق المتعلقان ولا سيما اذا كان المنهى عنه كليا ايضا واذا قلنا بعدم التلازم بين المقدمة وذى
المقدمة في الحكم فلا اشكال في الامتثال وان اردت كى المكلف فيما باختياره وباجملة لا صعوبة فيه بعد
صحة الابتداء على مامر وانما الاشكال فيه وقد عرفت الحق فضلا عن انه اذا ترددنا في وجود الكلى
الطبيعى ولكن يصر فصدق الامتثال عرفا بكنفى وهو ما لا ريب فيه بامر يظهر ما به باقبل من ان
الامر المبعد عن امة تم كيف يصير مفر بالبحر ما هو مبعد والموجب لدخول النار كيف يصير موجبا
لدخول الجنة بل المغرب الى العقاب مبعد عن التواب والمغرب الى التواب مبعد عن العقاب فكيف
يحمى تعدد الجهة وايضا اذا اراد المصلى ان يركع كيف يقول ايه لا تركع هذا الركوع التة ولو ركعت
لما تبتك ويهدد ويخوف على القتل ومع ذلك يقول له اركع هذا الركوع او غيره ايما شئت ولو تركت
لعادة تكت ويهدد ويخوف على الترك فان المغرب غير المبعد والمبعد غير المغرب كسأله ان يقول اركع
لا تركع بل يقول اركع ولا تنصب ولو ركعت في المكان المنسوب اعاقبك لتصبك ولكن تبره ذمتك عن
الصلوة والركوع وادبص من ادركتاهم ان اختلاف الجهة لوائيلزم صحة الصلوة ولو تعلق بها او
بجزئها او بشرطها انتهى وجوابه بين مامر في الاشارة السافهة تنبيهات الاول لا فرق فيما بين
الواحد والآخر التبرع بين التوصيلين والمتكلمين وبعضهم فصل مجوز في التوصيلين دون غيرهما وهو
ظاهر الفساد فانه لو تم مامر مع الجميع والا فلا من دون فرق فانه على هذا غاية ما يلزم في التوصيل السقوط
الاختراع وهو ما لا اشكال فيه الثاني اختلفوا في ان مقتضى عدم جواز اجتماع الامر والنهى
هل مجرد عدم امكان كون الشئ الواحد مطلوب او مفعول او غير ذلك . بناء على الحكم بالبطالان قولنا ان اشهر هذا

الثاني واختار اولهما بقض الاواخر وتبعه اخر استنادا الى ان قول الشارع صل مطلق والامر يقتضي
 الاجزاء في ضمن كل ماصدق عليه المأمور به وقوله لا تنصب ايضا مطلق يقتضي ^{بمعنى} كل ما يصدق
 عليه انه نصب والقاعدة المجعوت عنها بعد استقراءها على عدم الجواز لا يقتضي الا لزوم ارجاع احد
 العامين الى الآخر وابد يفيض الاخبار الدالة على ان للناس من الارض حقا فلا بد من الرجوع الى
 المرحمات الخارجة بوجوبه عليه ان ياذكر غير منكر الا انه لا ينافي الحكم بالطلاق بل يؤكد انه فان العامين
 الذاتيان فاقشقت في الصحة في مورد الاجتماع بناء على دلالة النهي على الفساد في العبادات خاصة على
 الاقوي او على لاحتمال الصحة والفساد فيه فان الصحة بتوقف على ثبوت موافقة المأمور به في العبادات
 وبدونه لا تثبت والمقرض عدم ثبوت ذلك بل لاقل من الشك وفيه الكفاية في الطلاق كيف
 والطلاق موافق للاصل دون الصحة لعدم ثبوت خلافه يحكم به فاذا انظر هو القول الثاني الا انه
 يظهر بامران الحكم بالطلاق ليس لاجل تخصيص الامر بالنهي بل الامر فاقن ثم ان منهم من ذكر لترجيح
 النهي ان دفع المفسدة اهم من جلب المنفعة وان النهي اقوى دلالة لاستلزامه انتفاء جميع الافراد بخلاف
 الامر وان الاستقراء يقتضي ترجيح محتمل الحرية على محتمل الوجوب كحرمة العبادات في امام الاستظهار
 والتجسس عن الاناثين المشتهين ونحو ذلك وما ورد من التوقف عند تعارض الامر والنهي فان
 مصداقه الكف واعترض على الاول بان لم يتم دليل على ايجابه الترجيح لاحد المتعارضين على الآخر
 مع ان دفع المفسدة وجلب المنفعة حاصلان في كل من الامر والنهي فان كلا منهما يشتمل على ما يحصل
 به نوايا من وجه وعقابا من آخر وعلى الثاني بان استلزامه الاستقراء في الجملة لا مطو والمفد هو الثاني
 دون الاول وهو المقرض ثبوته وعلى الثالث بان لم يظهر ان هذا الحكم في امثال ذلك لاجل ترجيح
 الحرمة على الوجوب بل لعله كان لدليل اخر مع ان الحرمة في الاناثين مقطوع بما يخالفه ههنا بل يمكن
 القلب بان الاجتناب عن النجاسة واجب وترك الموضوع امر مع ان ذلك الاستقراء على فرض ثبوته لم
 يثبت محيية مع معارضته باصل البرائة وكذلك ما دل على تنقيب المحرم على الحلال معارض ببادل على
 اصل الاباحه فيما تعارض فيه التصان ويرد على الاول انه اداني على حجة تقدبهم دفع المفسدة على
 جلب المنفعة عقلا كما هو ظاهره لا بلا تمنع كونه من المرحمات فان مدار المرحمات على الطنون
 الاجتهادية لا المنصوصة على ما باتى فاذا ثبت كونه تابعا عقلا فيكون مرجعا نحو اولئك في بعضهم في
 الابرار بمنع الاطلاق معللان في ترك الواجب ايضا مفسدة اذا تعين واماما ذكره من حصول جلب المنفعة
 ودفع المفسدة في كل واحد من الامر والنهي فهو وان كان مسلما في الجملة لكن المفسودان الاحكام
 الشرعية لما كانت منوطه بالمصالح والمآل في المناهي دفع المفسد وفي الاول امر جلب المنافع والعقل
 يحكم بكون الاول اهم فيتعين ان يكون مرجعا عند الشارع فيكون التواهي مرادة عنده دون الاوامر حين
 الاجتماع فلا مدخلية لخالفه الشارع في الاختيار حتى يكافي الامر والنهي نعم يمكن ان يمنع تمامية القاعدة

عقلاني الأحكام الشرعية فإن الحسن والقبح ليسا ذاتيين بل بالعوارض على التحقيق فيمكن أن يكون
عند اجتماع المصلحتين المتباينتين وجهه بحيث يصبر في حكم العدم والآخرى راجحة فلا يمكن الحكم
بتقديم النواهي على الأول. ولا العكس حين الاحتجاج للاحتقال المذكور فبطل ما مر من القول بتقدم
النواهي على الأولى في الجملة وعلى الثاني أن ما ذكره لا يرفع الظاهر بدلالة النهي فإن الكلام ليس باعتبار
الدوام وعدمه بل باعتبار أصل الدلالة وهو الاعتبار فلا إشكال في الظاهر بل ينكره فإن طلب الترتيب
تعلق بالطبيعة فتباني إيجاد الفرد فيستلزم الاستمرار بخلاف الأمر فإنه وإن كان لطلب الطبيعة إلا أنه
يكفيه إيجاد الطبيعة في ضمن فرد ومع ذلك دلالة الإطلاق بخلاف النهي فالأول المطلوب فيه المحصة
الشائعة بخلاف الثاني فإن المطلوب فيه الطبيعة وحاله نظير الفرد المنتشر في الأثاث الثاني وعلى الثالث
أنه إن أراد من عدم الظهور عدم الظهور ولو بالظن فكأية وإن أراد عدم العلم فسلم ولكن غير
مقترب إليه فإن الظن يكفيه فإن المداري المرحمات على ما يقوى به الإرادة وبه يظهر الدلالة وفي الظن
كفاية لذلك ولذا أتواهم بورد وغامر إذا اختار مع أنه ليس بدليل عندهم وليس المورد
منكر هذا بل هو الحق الذي لا يحصى عنه كماباتي ومنه يتفصح ما في قوله مع أن ذلك الاستمرار على
فرض ثبوته لم يثبت حجية للفرد بين مقام المحجة والتأييد كما مر فتع أن المورد من قول بحجته في
الأول فكيف ينكر ما في الثاني وبه يظهر أن معارضة بأصل البرائة لا يصح فإن دليل الحرمة صار بالاستمرار
تظاهر المراد فبدفع به أصل البرائة وقوله مع أن الحرمة في الأناثين مطلق بما يجمله ههنا به أنه لو أبد
أن أنصاف أحد الأناثين بالخصوص بالنجاسة يفتي بخلاف أنصاف الصلوة في المكان المصوب بالحرمة
قلنا لا يجدي فإن الكلام في أنصاف أحد الأناثين بوجوب الاجتناب عنه وهو ليس بفنابل يفتي
على القاعدة كما إن أمر الصلوة كذلك فإن النهي والأمر بهما لا فائدتا توقف على الترجيح وإذا ثبت
الترجيح بالاستمرار تم تقديم النهي فيها ولو قبل الأداء الوارد فيها النجاسة نجاسة بغيره وليس في الصلوة
في الدار المصوبة بمثل قلنا ثمول النهي يكفي فيها إذا ثبت الترجيح ثم الحكم ولا يحتاج في الاستمرار
إلى أن يرد منه وما قبله فظاهر فساد ما مر من المداري الاستمرار على الأمر والنهي لأعلى مطلق الحرمة
والوجوب ومثل ذلك جعله عادل من الأختار على تغليب المحرمات على الحلال معارضاً بما دل على الإباحة
فبما تعارض فيه النصارى لعدم ثمول الأول تعارض التصيب ولو سلم مختص بما دل على التخيير في
التعارضين مع أنهما تعارض فيهم من باب التباين ولو كان نظره إلى كل شيء فيه محال وحرام
فهو لك حلال حتى تعرف المحرم بغيره فلا يصح مثل ما نحن في سلمنا لا يكافؤ ما مر لا خضاده بالشبهة
وعلى الرابع أن أخا أو التوقف عند التعارض لا يحكم كقافوه ما دل على التخيير لا خضاده بالشبهة مع احتمال
اختصاصه بمجال المحذور كما هو صريح بعضها الثالث أن ما لا يمكن أنفكك أحدي جهته من الأخرى
هل يصح الأمر به من جهة والنهي عنه من أخرى الحق العدم لاستحالة الامتثال والاتواء به ولو لم

التكليف بالا بطلاق نعم يمكن اذا حصل الجمع بسوء اختياره اما بمعنى ترتب العقاب على الفعل والترك
او بمعنى تعلق التكليف وقدر تحفظهما وقد ذكر جماعة من الاصوليين في غير هذا المقام ضرورة
اقوال ثلاثة فنقول يكون الخروج منها مخرجين اولهما قول الاول وقيل الثاني استحباب حكم المعصية
عليه مع عدم تعلق النهي به وانما به الخروج كما من الخمر واليمن فلا امر بالخروج هنا بل الواجب
عليه عدم التصرف في ملك الغير بغير اذنه والخروج هنا مقدمة له وليس واجبا ولو كان كذلك كان مستغلا
للوالب عند تحقق من لم يجوز الاجتماع في الواجبات الاصلية وعند من يفرق بينهما بين الواجبات
التوسعية وعند مجوزي الاجتماع طم بحد الاجتماع لو كانت النسبة بينهما مائة وواحد ولا تحقق
هنا تعلق المنطق هنا عادة انما هو الخروج والنسبة بينه وبين النصب عموم مطلق ومقابل الظاهر ان العام
الذي افرداه الموجود في الخارج منصرف في الفرد بحسب العادة بل في نفس الامر ايضا لا يخرج عن
كونه عام في باب التعارض فلو فرض ورود الامر بالخروج ايضا بالخصوص فالظاهر ان من جهة انه
الفرد انساب الوجود لا يمكن ان يتخلص بوجه اخر اما بان يحمل خبره على ظهوره ويخرج من دون
اختيار او غير ذلك فليست بذلك فانه فائدة جلية لم اقبل على تصريح بما في كلامهم متلودر فيه ولا بان
معاملة العموم في باب التعارض مع ما كان افرداه النفس الامرية منحصرة في الفرد مالا وجه له فان
العام اذا كان منحصرا افراده في الواقع في الفرد فالمراد منه متعلق الخطاب به انما هو ذلك الفرد ومثله
ما انحصر في الفرد بحسب العادة فان العادة منحصرة كما بان فلا يراد منه الا الفرد العادي فلا وجه لمعاملة
للعوم مع معنى التعارض على ان معاملة العموم للوازمه وحسب ما قبل التخصيص فافسلا ختمه كما
فيهما برقع فائدة التخصيص في برقع فائدة العموم في التعارض بل في المرف ليس مثلهما لعدم
الاستقرار فيهما فبالفعل وعليه المداد وثان ثان فرض الانحصار العادي برفع تقع امكان التخلص
بفرد اخر كما مر الا ان يكون ذلك الفرد ايضا عادي وهو خلاف الفرض من ان الحمل اما بالاختيار
او بدونه والثاني خارج عن الامر قطعا والاول لا يختلف النسبة بالتدبير بل يكون من الافراد العادية
وثان ثان التصريح من القوم في الفائدة المذكورة موجودا انه يهون ذلك بخلاف ما ذكره وللغول الاول
انما دليلان يجب اعماله ما لا موجب للجمع والتفصيل اذا لموجب اما فهم العرف كما في العرف والخاص
المطلقين كما مر او العقل كما لو دخل دار الغير سهوا فان الامر بالخروج والنهي عنه موجب لتكليف مالا
بطلاق ايضا ولكن لا دليل على استحالة اذا كان الموجب هو سوء اختيار المكلف كما يظهر من الفقهاء في
المستطيع بالجمع اذا اخرا اختيارا وفات استطاعته ولثاني انه اذا عين الخروج للامر دون النهي بدليل يدل
عليه فالنطق بنفي المعصية عنه اذا خرج بما هو شرع من السرعة وسوء الطرق واقلها ضرر اذا لا
معصية باقاع المأمور به الذي لا في عنه وجواب الجميع بسلم معامير باوضح وجه واما حكم الف
بالعصيان وعدم النهي فبني على ان دوام المعصية بنفسك عند من المنهي لا شرط له الا يمكن في

التكليف فلو تورد في المنهى عنه يحكم بالعقاب وعدم النهي بعد الابتداء وفيه بالنهي هذا كله فيما علم
 المكلف بالنهي والافلاحي المخرج ولا مصيبة اتفاقا الرابع صرح الثنايان وغيرهما بان تحرير
 النكاح من احد الطرفين يقتضي ثبوت التحريم من الطرف الاخر واما يظهر من كلام سيد الاواخر الفطن
 بذلك ومن هذا الاستحراق خبروا عنهم منهم النكحة في تخصيص اهلهم بالحكم بالرجال في محرمات النكاح
 وبلزومهم ان تحرير المصاهرة على احد المتقابلين يقتضي تحريرا على الاخر ويمكن ان يوجه ان العقد
 والنكاح لما كان امرا واحدا بسطلا لا يجمع فيه الحكمان المتضادان وفيه ان ذلك لا يتم فان العقد له آثار
 في الموجب واثار في القابل كما ان له ايجابا وقبولا فيمكن اختلاف المصلحة فيه باحد الاختصاصين دون
 الاخر واما لو كان العقد امرا واحدا بسطلا لا يمنع انصاف الطرفين به لاسمالة قيام المرض الواحد
 بحملين مستقلين فان وحدة الحال يستلزم وحدة المحل بالضرورة وان اختلف فيه وفتقر عليه فرع وع
 لا يحمي منها اختلاف حكم النيا بين بعد الزوال في يوم الجمعة اذا كان احدهما مخاطبا بالجمعة ودون
 اخر لاختصاص النهي بالاول فالاول يتقدم الثاني واليه ذهب جماعة وتوقفوا اخرى وعطلة جماعة
 يكون فعل الاخر اعادة على الاثم وهي محرمة بالآية وهو بمنزل عما كفاه وان كان مخالفا لما ريل باجماع
 العلماء كما حكاه بعض الاجلة فانه قول ثالث بالتفصيل فان الاعانة على الاثم وبما لا يتحقق كما ان التابع
 اذا اتى بالاجاب فقد حصل الحرمة وان لم يتم العقد فانه لا يحصل الاعانة وكذا لم يعلم بشر من المتان
 للآثم لاحتمال الاشتباه في الموضوع ومع ذلك بعد ادراكه من الميث بالاطلاق فان الظاهر ان بناءه
 على التلازم لا الاعانة وهو لا يتوقف على تحقق الاعانة وان توقف على العلم بالتحريم على الاخر بخلاف
 ما لو كان من جهة الاعانة فانه يتوقف على حصول الاثم بالمخالفة لا على مجرد الحرمة الى غير ذلك وكيف
 كان لو كان بناءه عليه لكان النزاع لفظيا فان بناء الساقى على رفع الملاحق لا على ما استلزم الاعانة
 على الاثم فانه حر ام بلا اشكال لما مر من اخبار المبسوط الذكر اهل معللا بالاعانة لكن يحتمل ادراكه من
 الذكر اهل الحرمة او ما يجمعها ومثله في كلام الفداء بل في كلامه خبر عن زرعي في المشي من الجرم بنسبة
 الذكر اهل به لبس ما ينبغي المنهج الرابع في العام والخاص وفيه مطالب مقدمة العام هو
 اللفظ الموضوع للدلالة على استغراق اجزائه واجزائه كذا ذكره البهائي وتلقاه بالقبول جماعة ممن
 تأخر عنه بل نرمز ودخل به في الموضوع للدلالة احترازه عن نحو المتي والجمع المنكر والمعهود واسماء
 العدد والجملة لانها لم توضع للدلالة على الاستغراق وانما وضعت للدلالة على معانيها وان لم تكن متعا
 وبالتعميم ادخل الجميع المحلى باللام والمضاف على ما هو الحق فيقبل علم وغيرهما ما يدل على استغراق
 الجزئيات ومع ذلك خبر مستقيم فانه منقضى طرده باللفظ الموضوع للاستغراق قبل الاستعمال فيجمع ان
 العموم من صفات الحقيقة والجزا فلا يتصف به اللفظ قبل الاستعمال والابلز ان ينضم العام الى مالا
 يكون حقيقة ولا مجازا وبطلان مظاهره باللفظ الموضوع للاستغراق اذا استعمل في خبر مجازا والحقيقة

مع انه لم يطلق عليه العام فانه يصدق عليه انه لفظ موضوع للدلالة على الاستغراق من حيث انه
موضوع لها فانه لم يستوفيه استعمال اللفظ في الاستغراق بل يلزمه ان لا يكون المحمل في الاستغراق
مجازا كالمفرد المحلى باللاتفي وجه او مطلق الفاظ الصوم على القول بكونه موعودا للتخصيص عاما فان
الوضع ظاهر في الوضع بالمعنى الخاص ولذا يقولون المجاز هي الكيفية المستعملة في خبر ما وضعت هي
للمعنى ان الظاهر انهما لم يطل بهما ككيفية ما يربط بالحدود ينطبق عليه نعم يمكن دفع الاخير بوجه التعميم
كما لا يخفى اليقظة ان العام في غير الجمع المرفع هو باعبار الجزئيات كما هو ظاهر وكذا فيه فان اللام
المحلى في محله فيصير الواحد جزئيا له ولا يكون جزءا له نعم هو جزء لغير الجمع المرفع فله جزءا
للمعرف ليس على ما ينبغي هذا ويرجع التصريح في اجزائه او جزئياته غير ظاهر ولا يصح الا ان يتحمل
ولا يصح ما يصح بدلالة الحكمة ولا يندح لعدم كونه عاما اصطلاحا فانه اعم بما يصح الامر اذا شاع لا الجميع
ومنه بين ان ما قيل انه اللفظ المستغرق لما يصلح له بوضع واحد او وجه منه نعم يستدرك قوله بوضع واحد
فان المفهوم ما يصلح له ما يكون في اطلاق واحد ولا يصح استعمال المشترك في ازدياد معنى في المطلق
واحد وكذا الجمع بين الحقيقة والمجاز فلا يتفق الحد فيهما الا مردا ولا عكسا بل ولو ضم الجمع بين
الحقيقة والمجاز وبين معاني المشترك لا يصح التفيد به لا بتفاض عكسه فان المستغرق باوضاع عديدة
عام وقد خرج به وكذا المستغرق للحقيقة والمجاز معا ولا جرم لم يذكره واكتفى بنزله وما اورد
بانتفاض عكسه بالرجل ولا رجل ان اورد بالموصول الاجزاء بالجمع المرفع ان اورد به الجزئيات
فحين الاعم فانتقض طردا زيد بن زيد بن النحل والفسرة برده على ان انتفاض طرده لا يزم على
التفديز الاول فلا يمتنع اختصاصه بالثالث وان استغراق العام للجزئيات لا الاجزاء اعظم اعم في غير
الجمع المرفع فظاهر ان عمومته في امر ادم دخول السور وكل فرد له وامامه فان بدخول التعريف
يطل معنى الجمعية فيصير الواحد جزئيا له ولا يلزمه استقامة الحد على هذا اذ ارادة الجزئيات
وهو بمنزلة من التحقيق فانه لو احتل ارادة الجزئيات والاجزاء من الموصول فلا يصح الحمل على
احدهما بالافترقة وكلامه مبني عن عدمها فلا يتعين فيصير مجعلا وان اتمه بان المرفع للمالم يصح
على احد التفديزين فتعين ارادة الآخر فهو يقتضي الى الدوريل يتعين على هذا حمله على الاعم وهو
لا يصح على ما بنى عليه لا بتفاض طرده بما ذكره نعم يمكن ان يقال ان الموصول ظاهر في الجزئيات
لا الاجزاء فان ما يصلح له اللفظ بالوضع على المطابقة لا التضمن و ارادة الاجزاء بالثاني فان المدارج عليها
هذا ولو لم يحدل زيد بن زيد بن النحل لم يصح تخصيصه بمقابل ينتقض طرده بكل ما للجزء كالحد والرد
وزيد وغير ذلك على انهما ليسا مستغرقين لما يصلح له لصلاحة كل لاستغراق جزئياته فمن المحلى
بلام الاستغراق واما الخاص فمن بعضهم هو كل ما ليس بعام واورد بالالفاظ المهمة في طرده وبار تمام
والخاص متباين فصرف احدهما بالآخر وروى وان جعلنا زيد بن لم يكن تصرف احدهما بالآخر

اولى من العكس فان الخاص من الامور الاضافية فالانسان خاص بالنسبة الى الحيوان ومع ذلك العام
 الا ان يعنى بالخاص لا يعنى الخفي ولو قيل انه ليس بعام من جهة ماهو خاص وارادنى الجميع نظر الماهي
 المتصرف بالنسبة اليه ومع ذلك اشتق على لفظة كل غير ملائم له واماني الابراد فانه يجرى
 دخول المهملات لان المقسم الموضوعات ومع ذلك النفي واراد على النفي والادور فان العام لا يتوقف
 فهمه على الخاص ولو كانا متعينين باناف لاحتمال اشتهاو احد هطلا لان الآخر فضلا عن ان العام اكثر
 وجودا من الخاص فيكون اعم منه فلب العام اعم من سلب الخاص لان تصور الاعداد تابع لتصور
 ملكاتها وتابع الاخر فاعرف ولا يكون الخاص اشافا فان الانسان خاص بالنسبة الى الحيوان فانه مخط
 وفر عن الاصطلاح فان الخاص عند الاصولي مقابل للعام عندهم لا للعام المنطقي فالخاص الانساني
 عندهم ما كان خصوصيته بالنسبة الى ماهو اعم منه بالعام الاصولي لا المنطقي فيصدق عليه وعلى الخاص
 الخفي كاماء الاعلام واخر بدل الابراد الثاني بان فيه تصرف الخاص سلب العام عنه ولا يعم اما ان
 يكون بينهما واسطة ام لا فان كان الاول فلا يلزم من سلب العام تبين الخاص وان كان الثاني فليس
 تصرف احد هما بسلب حقيقة الآخر منه اولى من العكس ويرد على الثاني ما ورد على الاول انه يمكن
 بناءه على تصور تصرف بالاعم بل يحتمل ارادة تصرف اللفظ كذلك انما الكفوا بانفسه مقابل العام وبخلافه
 وابتدع الكل ما عرف في الذريرة للمخصوص وهو ما يتناول شيئا واحدا ثم يقتضى ما من حد العام
 كغيره مما هو في كلام الاكثر اختصاصه باللفظ الا انهم اختلفوا في جعله في المعاني مجازا وهو ظاهر
 واخر حقيقة ثم هم اختلفوا بين كونه مشتركامعنى او لفظا واخر في صحة علاقته عليه بحقيقة ومجازا
 واخر توقفنا على كونه حقيقة في اللفظ التبادر ولا فرق فيه بين ما كان موضوعا للعين وغيره وعلى
 كونه مجازا في غيره تبادر غيره وجود العلاقة من المشاهدة ونقل جماعة من المحول عن اهل اللغة انهم
 أطلقوا العموم على المعاني إطلاقا ظاهرا شايعا والاتفاق من جماعة على كونه حقيقة في اللفظ فيكون مجازا
 في غيره فانه اولى من الاشتراك واستدل بان له لو كان حقيقة في المعنى لا مرد وظاهر انه لا يرد في مثل
 زيد وعمر ونحوهما فيمنع الملازمة على تقدير بطلان التالي على اخر مع امكان قلب الامر اد
 في الالفاظ فان مثل لفظ زيد وعمر ولم يدخل فيه العموم ولو كان حقيقة في اللفظ لا مرد هذا وقد مر
 ما في كون الامر اد وعدمه من الامارات والثاني ان العموم حقيقة في محول امر لتمدد وهو في المعاني
 محمول المطر والنصب ولذلك قبل عم المطر والنصب ونحوهما وكذلك المعنى الكلي لشعوله بالجزئيات
 ويردد بامرو منه بين الجواب عن الاستعمال في الاعم وان الاشتراك والمجاز عاقلان للاصل مع
 المنع عن ثبوت الاستعمال في الاعم وللتالث الاستعمال في كل والاصل فيه الحقيقة وضعفه قدم مرارا
 فيجب من الشيء والخفي حيث نفي البعد عن اختياره ولم نقف للرابع على شيء ولكن لقلنا ان يمنع التبادر
 في اللفظ وبقول الانطق على كونه حقيقة في اللفظ ظاهرا انه ما حصل من كونه قدرا مشتركا باختيار

المخصوصة وينج عدم الاستعمال في الفلز المشترك بل له ان يدعى عدم صحة السليمة في المعاني وتقدم
الثبت على الثاني فإن النزاع في الحقيقة راجع اليه مع نقل الاستعمال الطاهر المتبع من اهل اللغة في
المعاني ومع جميع ذلك نزاع قل جد واهل عدم ثمة يستدعي في الاحكام قال الغدي الاطلاق اللغوي
ام سهل انما النزاع في واحد من ماق يستدعي ذلك لا يتصور في الاصطناع الخارجية وانما يتصور في المعاني
الذهنية والاصولون ينكروا وجودها قلت ليس هذا باسهل من كثير مما مروى من المباحث اللغوية
وانكار الوجود الذهني مما لا وجه له وان كان مما اختلف فيه واشهر بين المتكلمين بل لم نحقق
اتباق الاصوليين على الانكار الا ان تحففة محلا اخر المطلب الاول في صيغ الصوم اشارة
لارب في وجود الفاظ تستعمل في الصوم في لغة العرب الا انهم اختلفوا في وجود لفظ يخصه على اقوال
فقول بوضعه له دون الخصوص وهو الحق واخر ينكس ذلك وثالث بالاشتراك بينهما ورابع بالاول في
الامر والتمهي وبالوقوف في الاخير والوجد والوجد وخامس بالوقوف مط وهو الاحكام للتبادر في
العرف في الصوم فيكون حقيقة فيه مجاز في الخصوص فان المجاز اولي من الاشتراك بل ظهور بعض
الصيغ لكل والجميع بحيث بعد مخالفة مكابر اقيمت في اللغة باصالة عدم النقل ولو قبل في الاشتراك
لغة بامر من الضميمة لانه لم يكونا معا رضة باصالة الحقيقة في الاستعمال والاستعمال في الصوم
والخصوص لغة لا ينكروا كون الاستعمال اهم من الحقيقة والمجاز انما هو قياسي له حقيقة معلومة ولو ثبت
فلا يمكن الحكم بتحقيق الحقيقة في الصوم قلنا العلم الاجمالي يكون اللفظ حقيقة في احدهما حاصل للاتفاق
على كونه حقيقة في احدهما مجاز في الاخر او مشترك بينهما على انه لولا الاستلزام كون اللفظ مجازا فيهما
ولا حقيقة له وهو ما غير ممكن او غير واقع او نادر جدا فتمين كونه حقيقة في احدهما فالاصل في
الاستعمال الحقيقة لا يثاني فيهما على التدبر بن فلا معارضة على ان الاستعمال طبيعة جنسية اهم
لادالة لها اصلا في مورد الا بخصوصية ومع ذلك لو تم ما ذكره لا يمكن التمسك باصالة عدم النقل في
موضع ايد وهو خلاف اتفاقهم ولو قبل تردد الذهن من امارات الاشتراك وهو حاصل هنا على التدبر بن
قلنا هذا التردد ناش من اشتباه الحقيقة بالمجاز وهو ليس اماره ضرورية وانما يكون اماره اذا كان من غلبة
الاستعمال بحيث يبادر كل منهما الى الذهن وهما ليس كذلك لالفة ولا عرفا ولنا ايضا صحة الاستثناء مع
قطع الطرح عن الامور الخارجية وتيق المخالفة بفردي العرف بلا تردد فيه اذا قال المولى لبيد لا تخصم
الاجزاء او الاعداء ونحو ذلك وقصة ابن الزبير لما مع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله
حصب جهنم قال لا خصم محمد اصر ثم جاء وقال يا محمد اليس عبد عيسى وموسى والملائكة فقال
ما اجهلك بلسان قومك اما علمت ان ما لا يعقل وفي رواية اخرى اجاب بان المراد عباد الشياطين التي
امرهم بعبادة هو لا فينزل قوله تم الذين سبقت لهم منا الحسنى اولئك عنها مبعدون ففيه دلالة على
وجهين من التدبر ومن السوء ال مع كون السائل من اهل اللسان والاتفاق على لزوم البحث على من

حلف ان لا يصرب لحد اضرب لحد او تناقض التكرار المتبعة مع الاحيجاب الجزئي والنعكس اذ اني واحد
 لك ببعض صيغ اخرى ووصية المود اخذت بالعموم مع المنع عنه كما اذا قال لا يصرب لحد انما لا يتفق في
 كونه احد عقيدتين زال الله ولا خالق ولا نبي ولا كتاب ولا ثواب ولا عقاب في الدارين وبصحة
 اذا قال الله اله كل موجود سوى جميع الخلق واجتبايات السلف من الائمة والصحاب وامة الطلملة
 وكون العموم مما يستدل بالحاجة الى التصير عنه بلقط فوجب وضع اللقط بآرائه واورده عليه بلعبر في
 البادى اللغو بفتح حواه ولو قيل هذا لا ينفي الاشتراك فلنا لا يصرفان بمراد القول بالخصوص مع انه
 يدفع بالاصل فبمع وتكذب عنان شعر ليد مع كونه من اهل اللسان وانه لو كان نحو كل مشترك كان
 رابت الناس كلهم ونحوه غير واقع للاستنباط بل مكرر والممع كونه متافا للعرض عنه قطعا بل غير واقع
 كذلك وحسن الجواب بد كل كل عاقل اذا قيل من عندك واستدل بأداة التوحيد كلمته وبالاتفاق
 على دلالة طابعه وفيهما نظر فان الدلالة بقرينة الاستثناء وهو يستلزم الاستعمال لا الوضع الا ان
 يقال ان الاستثناء يستلزم دخول المستثنى في المستثنى منه وهو اعم فلا يستلزم التوحيد الا يكون التكرار
 ظاهرة في العموم مع ان الفرض وقوع الاتفاق عليه وفيه نظر فان الاستثناء قرينة للعموم غير فاقطعا
 لا تلحق بالخصوص وكف كان العصب الاكد والاستفراء بقيد القطع ما قلنا مع اتفاقهم على عدم النقل
 والباقي من عدم الضروريات وللقول بالاشتراك وجوه الاول انه لو كان حقيقة في العموم
 لعلم ذلك اما بالعلل وهو محال اذ لا مجال للعلل بمجرد في الوضع واما بالنقل والاحاد منه لا بقيد البين
 ولو كان متواترا استوى الكل فيه الثاني ان كل لفظ يدعي انه لا يستلزم اتفاقا قد يستعمل في محله
 للعموم واخرى في الخصوص الا ترى ان العاقل اذا قال من دخل دارى اشتهوا اكرمته لا يريد به الا
 الخصوص وقل ما يريد به العموم ويقول لغيت العلماء وقصدت الشرفاء وهو يريد العموم تارة والخصوص
 اخرى وهذا معلوم ضروري وما لا يقع في مثله خلاف والظاهر من استعمال اللقطى شيئين افاضت تركه
 بينهما وموضوع لهما الا ان يوقوا او بدلو بايدل طالع على اهم باستعمالها في احدهما مجوزون وهذه
 الجملة تقتضى اشتراك هذه الافاظ واحكامها للعموم والخصوص وهو الذي احتدنا فان قيل دلوا على
 ان بنفس الاستعمال يعلم الحقيقة وهذا يقتضى الجواز لا نعم قد استعملوه وليس بحقيقة ثم دلوا على اهم
 استعملوا هذه الافاظ في الخصوص على عدم استعمالها في العموم فانما تخالف المعنى ذلك ونذهب الى
 ان كيفية الاستعمال مختلفة قلنا اما الذى يدل على الاول فهو ان لقهم انما عرفنا استعمالهم وكما لقهم
 ان استعمال اللقطى المعنى الواحد ولم يدلوا على اهم مجوزون قطعا على افاضت فيه فكذلك اذا
 استعملت في المعنيين المختلفين وتوضيح ذلك ان الحقيقة هي الاصل في اللغة والمجاز طارظا عليه بل لا
 ان لا يكون لها حقيقة تسمى اللفظة ولا مجاز لها ولا يمكن ان يكون مجاز اللفظة فله في اللغة قادت
 ذلك وجب ان يكون الحقيقة هي التي يقتضها ظاهر الاستعمال وانما يستعمل في اللفظ المستعمل الى انه

مجاز بالدلالة واما المجاز فلا يلزم على ما ذكرنا لأن استعمال المجاز لو تجرد عن توقيف او دلالة على ان
المراد به المجاز والاستعارة لفظا به على الحقيقة لكننا عدنا بالدلالة عما يوجب ظاهر الاستعمال الا ترى
انه لا احد خاطا لعل اللغة الا وهو يعلم من حالهم ضرورة انهم انما سمو البلد حارا والشد بد اسدا على
سبيل التشبيه والمجاز فكان يجب ان يثبت مثل ذلك في اجزاء لفظ العموم على الخصوص واما المطالبة
لتأنيب ندد على ان كفة الاستعمال واحدة فان لم ندع ذلك في استدلالنا يلزم منا الدلالة عليه واما
ادعينا الاستعمال ولا شبهة فيه ومن ادعى ان كفة الاستعمال مختلفة فعليه الدلالة على ان
نقول لمن ادعى اختلاف كفة الاستعمال اترى بذلك ان الصبغة التي يراد بها العموم لا تستعمل على
صورته في الخصوص ام ترى ان اللفظ يستعمل مجرد في العموم وفي الخصوص يقتضي قرينة ودلالة
والاول يقصد بان ندرك الصبغة متفقة عند استعمالها في الامر من ولو اختلف الادراكا كما كذلك وقد
يتناهي هذا الكتاب ان نفس الصبغة التي يراد بها العموم كان يجوز ان يراد به الخصوص حيث تكلمنا في
ان ما يوجد امران يجوز ان يوجد نفسه ولا يكون امر على ان اكثر غالقينا في العموم يذهبون الى ان
لفظ العموم اذا اراد به الخصوص كان مجازا وعندهم ان اللفظ لا يكون مجازا الا اذا استعمل على صورته
وصبغته فمالم يوضع له وما الغيم الثاني فهو محض الدعوى وبناء على المذهب الذي يخالف فيه فكأنهم
قالوا ان اللفظ موضوع في العموم على الحقيقة واما تجوز به في الخصوص وفي ذلك هو الخلاف وعليه
بطلان بالدلالة ولا فرق بينهم وبين من عكس هذا عليهم وقال لهم بل هذه اللفظة موضوع على
الحقيقة للخصوص واذا استعملت في العموم فبالقرينة والدلالة فقد ذهب قوم الى ذلك وهم اصحاب
الخصوص وقد مثل اصحابنا حالنا وحال غالقينا في هذه النكته بمن ادعى ان زيد في الدار وادعى خصمه
ان زيد او عمر واقفا قالوا لمن ادعى ان عمر وادعى زيد فيها فقد وافق في ان زيد اقفا واما ادعى امر
زيد اعلى ما اتفق مع خصمه عليه فالدلالة لازمة له دون خصمه فاذا قال خصمنا الصبغة لا يستعمل في
الخصوص الا مع القرينة فقد سلموا ان الاستعمال وادعوا امر ايد اعليه فالدلالة تلزمهم دوننا وقد
يمكن الطعن على هذا بان يقول انهم تدعون استعمالا عارضا من قرينة لانكم لو ادعيت محض الاستعمال
للمركب ان يكون المجاز كلمة حقيقة لا يستعمل واذا ادعيت في القرينة لمركب ان تدلوا فانما لان ذلك
كما يلزمنا ان تدل على اثبات القرينة اذا ادعيناها وتجرون في هذا الحكم مجرى من ادعى ان زيد
وحده في الدار واخر يدعي ان معه عمر واقفا في ان كل واحد يلزمه الدلالة واقفا على ان
زيد اقفا ليس باتفاق على موضع الخلاف من التوحد والاقتران وهذا الجواب يمكن ان يسلموا
هنا والجواب ان الاصل في الاستعمال التمرى من الفران لان الاصل هو الحقيقة التي لا تحتاج الى قرينة
واما يحتاج المجاز للعدل به عن الاصل الى مصاحبة القرينة ونحن فانما ادعيناها الاصل فلا حاجة
عليها وادعى خصمنا امر ايد اعلى الاصل فعليه الدلالة وايضا فاننا نتكهن من الدلالة على صحة

ما دعاه من غيره بناء على موضع الخلاف لا نأقول ان كانت القرينة هي العلم القروى وتوقف اهل
 لسان على ذلك كما علمنا في حمار واسد فكان يجب ان لا يقع الخلاف في ذلك مع العلم القروى
 بحمائل يقع خلاف في ايد وحمار وان كانت القرينة مستخرجة بدليل وتامل فقد نظرنا فاعثرنا على
 ذلك ومن ادعى لم يأتنا الى انفسنا هذه القرينة فواجب عليه ان يثبت اليه يكون الكلام فيه وخصمنا
 لا يمكنه ان يدل على ان استعمال هذه اللفظة في الخصوص لا يدل فيه من قرينة الا بان يصح مذهبه في ان
 ذلك مجاز وجدل عن الحقيقة وهذا هو نفس المذهب ومما يقال لهم كف وجب في كل شيء يجوز
 اهل اللغة من الالتفات واستعملوه في غير ما وضع له كالشبه الذي ذكرناه في حمار وبلبد وكالحذف
 في قوله تم وحمارك واسئل القرينة والزيادة في قوله تم ليس كمثلته شيء وتطابق ذلك وامثاله وما
 تفرع اليه وتجب ان يعلم انهم بذلك متميزون وقانونون الى اللفظ ما يدل على المراد ضرورة بغير
 اشكال ولا حاجة الى نظر واستدلال ولم يجب مثل ذلك في استعمال صيغة العموم في الخصوص وهو
 ضرب من ضرب المجاز عندكم فالأصح بهذا الباب كل في حصول العلم ويمكن ان يترتب استدلالنا على
 هذه العبارة فنقول قد ثبت بالاشك استعمال هذه اللفظة في العموم والخصوص وما وقفنا اهل اللغة
 ولا علمنا ضرورة فمن حالهم مع المداخلة لهم انهم متميزون بما في الخصوص كما علمنا ذلك منهم في صنوف
 المجاز على اختلافها مما يجب ان تكون مشتركة فاذا قبل لنا قاطل كقوله متميزين بما في الخصوص يعلم
 بالاستدلال دون الضرورة فلم قصرتم هذا العلم على الضرورة قلنا كيف وقف هذا الباب من المجاز
 على الاستدلال ولم نغف خبره من ضرب المجاز في كلامهم على الاستدلال لولا بطلان هذه الدعوى
 وفي خروج هذا الموضوع عن باب دلالة على خلاف مذهبكم الثالث ان استعمال الخطاب بهذه اللفاظ
 عن مراده في خصوص او عموم يحسن من الخطاب بغير ريب وموضوع الاستفهام اذا وقع طلبا للعلم
 والفهم يقتضي احتمال اللفظ واشتراكه بدلالة انه لا يحسن دخوله فيما لا احتمال فيه ولا اشترائه الاخرى
 انه لا يحسن ان يستفهم عن مراد من قال ركبتم فرسا وليست نو بالاختصاص اللفظ وقد احتماله ويحسن
 ان يستفهم ممن قال ركبتم فرسا عن اى عين ركب وهذه الجملة تقتضي اشترائه هذه اللفاظ بين الخصوص
 والعموم ومن خالف في حسن الاستفهام بمحذركم الا نبي من ان يكون قاطلا يحسن الاستفهام في موضع
 من الكلام وليس يحسن اسبلا فان ذهب الى الاول قبل له من حسن الاستفهام ان شئت من الكلام
 حتى نسوي بينه وبين حسنه في الخصوص والعموم وان اراد الثاني كان مكابرا ادعاء للضرورة فكيف
 يعلم بذلك وقد جعل اهل اللغة الاستفهام ضربا منفردا من ضرب الكلام وخصوصه معروف ليست الغيرة
 فان قبل وجه حسن الاستفهام في الفاظ العموم تجوز الخطاب ان يربد مخاطبة الخصوص على جهة المجاز
 قلنا لا يقتضي حسن الاستفهام في كل خطاب وعن كل حقيقة لان هذه العلة موجودة وقد علمنا
 اختصاص حسن الاستفهام بموضع دون غيره فعلمنا ان علمنا خاصة خبر عامة وبعد فان الخطاب اذا كان

حكمه وخاطب بالجملة فلا بد من ان يبدل من يحاط به على انه عاقل من الحقيقة وهذا ان الوجهان بسفطان
قولهم ان وجه حسن الاستفهام ان السامع يجوز ان يكون مخاطبه اراد المجاز ودل عليه بدلالة تخت من
السامع فان قيل ما تكرم ان يكون الاستفهام انما يحسن مع اقتران اللفظ لامع الملاحقه قلنا اللفظ الوارد لا يبع
من اقسام ثلثة اما ان يرد معطو او مقترنا بما يقتضى العموم او يقتري بما يقتضى الخصوص ومع الوجهين
الاخيرين لا يحسن الاستفهام حصول العلم بعموم او خصوص فثبت انه انما يحسن مع الاطلاق فان قيل
الاستفهام يحسن على احد الوجهين اما ان يكون الخطاب يستفاد ان لفظ العموم مشترك فيستفهم بذلك
او يكون الخطاب قد يستفاد ذلك فيحسن استفهامه لتجوز ان يبدل من معنى الى معنى في الالفاظ
المشتركة قلنا كلامنا انما هو في حسن استفهام اهل اللغتين لا مذاهب لفي العموم والخصوص بعرف
وبعد فقد يحسن استفهام من لا يعرف مذاهبه في هذا الباب ويستحسن الناس ايضا استفهام من يرويه
يستفهم عن هذه الالفاظ وان لم يعرفوا شيئا ما ذكر في السؤال فان قبل هذه الطريقة تقتضى اشتراك
جميع الالفاظ لانه يحسن ممن مع قائلا بقول ضربت ابني او شئت الامير ان يقول مستفهما اياك الامير
فيجب بطلان الاختصاص في الالفاظ قلنا الاستفهام انما يطلب به المعرفة وقد يرد بصوته بالنسب باستفهام
فقول القائل اياك الامير انما هو استكبار واستعظام وليس باستفهام الاخرى انه لا يحسن ان يقول اضربت
اياك لم تقر به فان قيل فقد يستفهم من قال صعدت شجرة وله عدى عشرة عن كمال الشجرة وعن العشرة
وكذلك اذا قال لفت الامير وجائني فلان يحسن ان يقال لفت الامير بنفسه وجائتك فلان بنفسه قلنا
اما القطة شرفا فما تقع على الثلثين وعلى التسعة وعشرين وهو في التسعة والعرف اسم للامير بن
فالا استفهام في موضعه وقد اجرى قوم العشرة هذا المجرى وعولوا على قوله سبحانه تلك عشرة كاملة
والاجود ان يقال ان احد الاستحسن استفهام حكيم اذا اطلق قوله عدى عشرة عن كماله ونقصا فاقوم
قال لمن معه بقول جائني الامير ليعاذك الامير بنفسه ليس بمستفهم وانما هو استكبار واستعظام كما تقدم
ولا يجوز ان يظن في غير الامير ومن جرى مجرا ذلك الاعلى سبيل الاستفهام دون التخصيص والاستكبار
والثامل يكشف عن ذلك وجدت بعض من يشار اليه في اصول الفقه يظن على هذا الدليل بان
الاستفهام في الفاظ العموم انما يحسن طلب العلم الصوري او القوة الظنن بالاشارات وهذا يقتضى حسن
الاستفهام في كل كلام ومن كل حيلة لعموم هذه المسئلة والجواب عن الاول منع المحصر فان اثبات
الوضع بلوازمه كالتياد ونحوه واثبات اللغز في العرف بالاصل امر متفق عليه وخارج عما ذكره والاحاد
وبما بعد اتحاد البين ومع ذلك لاحاجة اليه لكفاية الظن كيف ولولا لا يقوم منها عود وفهم الاكلام
قبه في السبادي اللغوية والتواتر لا يقتضى الاستواء لا يمكن اختلاف الاسباب والموانع وغيرها
بالنسبة الى الانحصاص ومع جميع ذلك لا يثبت المدعى فان مجرد في العموم لا يثبت الا بالثبوت له
بمثله تنفي القول بالخصوص قلنا بئله يمكن في الاشتراك ولو قيل بثبته بدليل اخر قلنا نحن كذلك غفقتناه

التوقف لا الاشتراك على ان المحقق في أحد هاتين باتفاق والمجاز في الآخر أو في منه لما مر من هذا
ويمكن منع المحصور به آخر وهو الأليات العقل والنقل معاً كفاها المعروف حتى في خصوص المقام كما
نقال ان الجمع المحلى باللام حقيقة في العموم لدخول الاستثناء في لاهي فرد فرد الاستثناء هو خارج
مالم لا يلزم وجوب دخوله ولازم ذلك ان كل فرد من أفراد الجمع المحلى باللام معاً بوجوب دخوله فيه ولا
الاستثناء ولا يجب دخوله في الآخر اللفظ متناول له بالوضع وهو معنى العموم وأورد على قلب الدليل
بأنه يندفع بتقرير الدليل بان لمصلحة انه على تقدير عدم الاشتراك يكون الناس مكلفين بالعمل بمعناه
فيجب ان يعمل بمعناه فيما لا يتحقق بيان وقته للمراد اذ لم يبعد في الكتاب والسنة لفظ الاجمال فيه من حيث
الوضع ولا يكون التكليف بمضمونه وانما فائدة القول بالعموم هو ان يعمل به عند عدم الضرر به ويعمل
عليه والعمل غير متصور لعدم العلم بمعناه بناء على ما فصل في الدليل وإما على القول بالاشتراك فصلاً
يتحقق فيه بيان وقته يتحقق على المراد بدخول في الجمل ولا يكون مكلفاً به حتى بين فلا يلزم العلم به فلا
يجري لا يقال لعدم تحقق على القول بالعموم ما لا بيان ولا قرينة لا نقول على هذا لا يفي للخلاف
فائدة اذا فائدة الخلاف انه فيما لا قرينة على المراد ولا بيان يعمل على العموم على القول به وتوقف لاجاله
على القول بالاشتراك ولولم يتحقق ما لا قرينة فيه ولا بيان لكان البحث عن هذه المسئلة لغوا لاطائل
تحت ملكن لا يفتي ان دعوى وجوب القطع في المدلولات اللغوية متشكك وقد ادعى بعضهم في عدم
وجوب القطع به الاجماع كق وأكبر الانفاذ الكتاب والسنة ينتهي نظره الى الاحاد وبرهانه ان لمصلحة
من الدليل غير لمصلحة فان كون الناس مكلفين بالعمل بمعناه فيما لا قرينة فيه قيد القول بالعموم
لا كون الدليل لمصلحة ذلك ومع ذلك التعليل بان لم يبعد في الكتاب الى الآخر لا يصح فانه لو لم يتقرر
اثبات الوضع الى العلم ثبت المدلول بالظن ويعمل بمقتضاه ولو لم يثبت لم يتحقق للفظ مدلول حتى يجب
العمل به ومجرد عدم الاجال في المدلول لا يستلزم العمل مطلقاً حتى قبل ثبوت الوضع بل بعد ثبوته
لا يثبت مطعاً العام بل مطلق الدليل لا يجوز العمل به قبل الفحص مع عدم الاجال بل البيان وما ذكر
من ان العمل غير متصور على القول بالعموم لعدم العلم الخ وعلى القول بالاشتراك يرتفع التكليف برود
عليه ان مدار الدليل على عدم الاكتفاء في اثبات الوضع بغير العلم سواء كان مدلول اللفظ متعلقاً بطلب
الشارع او لا فلا يختلف في ذلك الحكم في الاشتراك وغيره ولا مدخلية له بالعمل وان كان من فوائده
في الجملة مع ان نفي التكليف في المشترك مطعاً مطابق للواقع بل القدر المتبقي ثابت مطعاً وما ذكر من انه
لو قبل على القول بالعموم ولو لم يتحقق ما لا بيان معه لا يفي للخلاف فائدة غير صحيحة فان المقصود اثبات
اللفظ ونزعه بما يتحقق في الاقرار والوصا او الاوقاف ونحوها فلا ينحصر في الخطابات الشرجية وكم
من قبل ذلك بل وبما يتحقق البحث في الاصول مما لا ينفع الا في التعليلات على انه لو لم ذلك لزم ان
يكون بحث السبد عن المسئلة ونحوها مع اختياره العموم شرطاً لغوا وهو كما ترى ومع جميع ذلك لا يناسب

الاشكال في دعوى القطع في المطالب اللغوية فانه مفلوج كالكساح كيف ولو بيننا عليه لم تم جل
الاحكام او كلها وسد فيه ما لا ينبغي وعن الثاني ان مطلق الاستعمال لا يبدل على الحقيقة لكونه مطبوعاً
جنسية واعم والدلالة فيه ثابت كما لو كان الاستعمال معرّياً عن القرينة او المستعمل فيه واحد ان
غير معلوم مع العلم بالموضوع له او غير شتمل على علاقة قصص او ^{في انما هو باختيار الخصوصيات}
لا باعتبار نفس الاستعمال مع ان الشك يكفى وحضر استعمال اللفظ في المعين في الاشتراك الا ان
يقفوا او يبدلوا باطل لا يقدح فيما نحن صدده وان كان فيه ما مر ان اراد في غير ما علم او بظن خلافه
كما يقتضيه التدبر في كلامه هنا فان ما كنا فيه منه لما سمعت ما يبدل عليه والا كما يبدل عليه كلامه فيما
بعد بحث حصر الدلالة على المجاز في العلم الضروري فمع كونه خلاف ظاهر كلامه هو لازم التناقض
بينه وبين ما بقي برده عليه انه لو كان هكذا الزم الحكم بعدم مجازية كثير ما وقع الاتفاق على مجازية لعدم
العلم الضروري في الاكثر قطعا بل ديدهم في الحكم بالمجازية على الاكتفاء بالظهور وفصل عن العلم
النظري لا العلم الضروري خاصة حتى السد نفسه على ما يظهر منه من غير المقام وبالمجمل لا يصح التأمل
في اننا لو قلنا من استغناء كلامهم او التصريح بالاحاد او نحو ذلك على كونه لفظ مجاز الكفى تكفى بالعلم
الحاصل بالاستدلال ولم ينزل منه ولا من غير خلاف في ذلك مع انه حق لا يحبس عنه كيف واثبات
المجاز بالامارات باب معروف وقدم في صدر الكتاب ما يبدل عليه وما اجاب به عما اورده على نفسه
او لامر بان لغة العرب انما تعرف باستعمالهم فان اراد مطلق استعمالهم قاعدة للمدعي وان اراد في
الجملة ولو ببعض الخصوصيات فلا يجدي وما ذكره من عدم الفرق في الاستعمال بين ما كان للفظ
معنى واحد او متعدد فقياس ومع الفارق لاحتمال مدخلة الوحدة به ولم يثبت كون المناطق مطلق
الاستعمال بل هو عين المتنازع فيه بل الحق الاختصاص فان اللفظ لو استعمل في المعنى الواحد يصح
الاكتفاء به في الحقيقة دون ما ثبت للفظ حقيقة ونوع في غيرها فان في الاول لولا للزم ان لا يكون
لللفظ حقيقة وهو مرددين عدم الامكان وعدم الوقوع والتدور بخلاف الثاني مع ان في ظهور الاتفاق
في الاول كفاية للاكتفاء به دون الثاني فان المشهور فيه على الطرف المقابل على ان وحدة المعنى مما
لا يفتك عن التساوي في الاغلب وما ذكره من ان الاصل الحقيقة والمجاز طار عليه ان اراد ان وضع
المخاطب سابق على وضع المجازات لا يستلزم المدعي ان تم ولا يرتبط به التحليل فان في مفهوم الحقيقة
لخذ الاستعمال فلا يلزم من تقدم وضعها عدم تحقق مجاز لا حقيقة له لا ممكن وجود لفظ وضع معنى
ولم يستعمل فيما وضع له واستعمل في معناه المجازي كما هو الحق وقدم تحفيقه وان اراد ان الاصل
الحقيقية في الاستعمال فان اراد في الجملة لا يجدي وان اراد على ولو في المتنازع فيه فمصادرة والتحليل
بدل نفسه ومع ذلك يكفى في اتمامه ثبوت حقيقة واحدة فلا يلزم منه الاصاله مطلقا كما يحتاج المجاز الى
الدلالة يحتاج الحقيقة الى الدلالة وان امكن اثبات حقيقة باستعمال خاص كالمجاز ومنه بين ما في قوله

واما المطالبة لذات الخ فان الاستعمال اقل من ذلك فلو انما على الحقيقة فلا ينفع بطلانها على انه
وان لم يوضح في استدلاله كيفية الاستعمال الا انه لا بد منه فان الاستعمال هو جمع المجاز كما هو جدد
مع الحقيقة بالضرورة فيصير دله لا يصح الحكم على الحقيقة الا ان يعلم او يظن عدم كونه مجازا بل مقتضى كلامه
الاكتفاء بالاول فان الفرق بين الحقيقة والمجاز في ذلك لم يهتد من احد ولم يثبت قطعا وما يشين من
كلامنا من كون الاستعمال مركبا فاعلمنا ان الحقيقة قلنا الوارد في غير ما لو ثبت للفظ حقيقة ونودع في
غيره فمع ان فيه ما لا يبعد في المقام وامثاله وانما الكلام فيه وان كان فيما يصح وغيره بخلاف المعروف
بين العلماء وهو محقق فكيف يكون علمنا به انه في خصوص ما وقع النزاع فيه هنا وفي امثاله كالامر
والنهي بينهما وبين المشهور استعمال مع القرينة فانه لما بقول هو الاشتراك بانه القول بوجود القرينة
في كلا الاستعمالات والمشهور بواقفونه فيما يتنازع فيه كالتخصص هالكونه استعمالا مجازا فاندفع
والاستعمال مع القرينة كيف يدل على الحقيقة مع كونه اعم من قرينة الدلالة والتعيين على انه في
الاول اكثر من ان بنفسه يجب عما يورد عليه فيما ياتي بان الاصل في الاستعمال التعميم من القرينة
فالاستعمال المفروض بينهما هنا وفي امثاله مع القرينة فكيف يصح الحكم بان الاصل فيه التعميم عنها
ولو قبل هذا بضر لو كان وجود القرينة بنبي عن المجاز او يكون اعم والا كما هو الاظهر لكثرة الاشتراك
والتحاق الظل الشيء بالاهم الاغلب فلا قلنا مع انه خلاف مقتضى كلامه كما هو ظاهر لوجه فصادة
فان بالاصل المذكور انما يتم الاشتراك وانما يتوقف الحكم به عليه فلا يصح قوله ان من ادعى ان كيفية
الاستعمال مختلفة فليجبه الدلالة ولان الاصل في الاستعمال التعميم من القرين الى الاخر وامامطالبة
الدلالة في اختلاف كيفية الاستعمال من التخصيص وحصل ارادة استعمال اللفظ في العموم مجرد عن القرينة
وفي الخصوص مقفرا الباعض الدعوى فلا يصح لما مر فان الخصوص على القولين يحتاج الى القرينة
قطعا فان المجاز والاشتراك مشتركان في الحاجة الى القرينة وان اختلف وجه الحاجة فيها فلا وجه للحكم
بالفرق فيه ولو قيل القرينة مختلفة قلنا هو مسلم لكن تعيينها عين المتنازع فيه مع ان القرينة لو افادت
التعيين تنفي عن الصرف واماما ذكره من انه يمكن من الدلالة على ما ادعاه من غير بناء على موضع الخلاف
وهو ان القرينة ان كانت هي العلم الضروري للمواقع الخلاف وان كانت مستمرة بغير دليل فلم يصح عليه
مع انه لا يمكن للتخصيم اثبات ان الاستعمال في الخصوص لا بد منه من قرينة الا بان يصح مذهبه غير دله
ان كون الشيء مضره وبالا يستلزم عدم الخلاف وكذا لمن نظره ان وجود القرينة هنا مسلم بين القرينتين
لما مر فلا يتوقف على اثبات مذهب التخصيم نعم انما يتم كلامه لو كان الاصل في الاستعمال الحقيقة وان كان
مع القرينة لا يتبعها علم بالضرورة كونه استعمالا مجازا وانما يتم لغيره بطلانها مع كونه مختصا عن
البيان ومما مر بين ما في نية كلامه فبطل المجتزأ ما يتصل من كلامه في الجواب عما اورد على نفسه
او لا من الوجوه الاربعة او الثلاثة او الوجهين وثانيا وثالثا من الطعن مع ما في كلامه بطلانها لا يخفى

كما تكرار كما يظهر بالتدبر ومكاداه اقلية استعمال الفاظ العموم فيه مع عدم الحاجة اليه بل منافاته
 لمذهبه في وجهه والترديد في ان العبارة التي تراد بها العموم لا يستعمل على صورتها في الخصوص وغيره
 مع ان ذلك لا يمتثل له المقام فان الكلام في ان لفظ كل هل مشترك او موضوع للعموم مثلا فوحدة الصفة
 مفروضة فالترديد بينه وبين غيره غير مناسب وعن الثالث منع حسن الاستهتام عرفا قطعاً ان اراد باعتبار
 فهم العموم فان الاستهتام لا يصح الا مع الجهل وهما متفق فان فهم العموم موجود وبالمجمل هو مبني على
 ثبوت المذهب والاصحاط للعرف والعادة نعم وبما يستفهم تحصيل العلم وقوة الظن وحصول الشك
 باعتبار الخارج ككثرة سهو المتكلم ونحو ذلك وهو وان كان حسا لكنه غير محدد لم يتراع في مثلها
 وعاقل تجوز المجاز لو صح لا لحد فلتا الفرق بين الفاظ العموم وغيره في الأكثر فان استعمال العموم
 في الخصوص غلب بحيث صار محل المثل المشهور فلا استبعاد في حسن تحصيل قوة الظن فيه دون غيره مما
 شاع من الالفاظ هذا والاستهتام يستعمل في موارد باعتبارات ووجوه لا بتكرار استعماله هنا باعتبار
 شئ منها واللفظ بالخصوص تبين الارادة فان الخصوص اما مراد او داخل فيه بخلاف العموم فانه لا
 يكون كذا والاشتهار في اللسان حتى صار مثلاً مأمناً عام الا وقد خص من مع وروده مورد المبالغة
 وظهر وكونه خفيفة في الاغلب مجاز في الاقل تقليلاً للمجاز وحسن الاستهتام من العموم دون
 الخصوص وصحة دخول الكل والبعض على ما دعي عموم من غير نقض ولا تكرار ولو كانت للعموم
 لما صح جمعها فانه لا كثر بعد الاستفراق والتالي بطرفو لهم من ان من قال الشاعر انوارى فقلت منون
 اتم ولزم ان الكذب لو اراد منه الخصوص دون العكس كما لو قال فخر بن و اراد العشرة ولم يفد تأكيدها
 شيئاً غير ما افادت وذلك عيب ولكان الاستثناء نفصاً لا مادة الاستفراق باول الكلام ثم بالاستثناء رجع
 كما لو قال ضربت كل من في الدار ثم يقول لم اضرب كل من فيها لان العموم لو استغرق لكان بمنزلة
 ضربت زيداً وعمراد وخالداً ثم يقول الا خالداً فلما لم يكن كذلك دل حسن الاستثناء على ان هذه
 الصيغة ليست للاستفراق والجواب عن الاول ان ما ذكره انما ينفع في الترجيح لو كان حاصل من الوضع
 وليس كذلك فان الوضع للخصوص لا يقتضي دخول الخصوص في المراد وانما يقتضي كونه نفس المراد فلا
 يصبر الدخول مما يقتضيه ذلك الوضع فلا يكون مر جماله وكون الفرض من الوضع التفهيم لا يقتضيه
 فان الفرض من وضع المتعاقب فهم المعنى من اللفظ لا مطلقاً وما ذكره من دخول الخصوص في الارادة ليس
 مما اقتضاه الوضع للخصوص كما هو ظاهر فلا يكشف تبين الارادة بالمعنى الذي اراده من الوضع بل يعين
 الفصل لعدم خروجه مما اراد من اللفظ كدلالة الامر على الجواز او الرجمان في وجهه وهو غير المدعي
 ولو قبل مثله بوجوب العلم بالاخبار من الواضع لكونه حكماً لا يمنع منه العدول من الرجم الى المرجوح
 قلنا لم يعلم اخبار مثله من الواضع بل ولم يظن وقوع خلافه كبراً وان الفاظ الاعداد والمركيبات مع
 كثر قوا الامر والهي على ما هو الحق فيها من كونها موضوعين للوجوب والمحرمات بل على تقدير كونها

للندب والكره يكون لغيرها متبقة الارادة بهذا المعنى مع وضعها المجموع على ان شدة الحاجة تما
 الظن بالوضع والعموم مما شتد الحاجة اليه قطعاً لا وضواً فظاهر ان على تقدير جواز التعويل
 ثلثة اقسام الامر تظهر مع ان هذا الوهم انما يتبع اذ لم يثبت الوضع وقد اثبتنا بما مر ولوقبل ما مر انما اثبت
 في العرف لا اللغة والتعويل فيها انما هو على اصالة عدم النقل وهي ليست باقوى مما مر بل حالها حاله
 قلبا التسك بالادفع المانع لا لاثبات المفتضى فان العرف مرات اللغة الا انها ثبت الاختلاف فاذا ثبت في
 الاول ثبت في الثاني بخلاف ما هنا فانه لا يثبت الوضع فان المفروض عدم ثبوت الوضع في الخصوص لا
 في العرف ولا في اللغة فبان الفرق ووجهه فرض تبين الارادة بالاحتياط لم يلخص بالتحريم والايجاب
 ومنهم من خص بالاحتراف في الكل نظراً في الاباحة الاحتياط بنكس كما ان في الايجاب سطلان فانه
 لوقيل اتقوا المشركين فان الاحتياط ليس في العموم فان مخالفة الامر اهو من قتل القوس ومع جميع
 ذلك هو من مرجحات الحمل لا الوضع وهي الثاني ان الاستعمال في الخصوص لم يثبت الامع الفرق بنة فلا
 يتبع ولو بلغ من الكثرة ما بلغ على انه المفهوم من المثل فهو لنا لعلنا مع ان مثله لو نفع فانما هو اذ لم يثبت
 الحقيقة وقد ثبت بما مر في ايضا هذا الاشتها انما اراد وفي كلام الشارع كما هو ذنبه باستثناء ما استثنى
 منه والافعال الصومات العظيمة تابعة بمجالها وكذا العرفة كبراً وقد برهننا لوقد قل مع ما في القسك مثل هذه
 الشهرة من الوهم وما قبل من احتياج النحر وج الى الشخص عند الاستدلال ليس لظهور العام في العموم بل
 لان اللفظ عند موضوع لبعض ما صدق عليه فهو م الصيغة من غير تعيين والمشكلان ذلك البعض
 محتمل لكل واحد من الابعاض فالتخصيص انما يحتاج اليه لبيان المراد من لفظ العام لان العام ظاهر في
 الجميع حتى يحتاج ارادة البعض الى التخصيص ولعل هذا التوهم نشأ من لفظ قد خص منه وتفسير المستدل
 بذلك انما هو ذهاب على معنى الضم والتكلم باسطلاح به من ذلك ان ظاهر المثل ان العام قد خص منه
 وهو ظاهر في ان العموم انما يخص بالخارج كما هو المحصل في العرف لان مرتبة من مراتب التخصيص قد
 عرفت به والمفروض التسك بالمثل وهذا غير مفهوماً فلا يتبع ان احتياج النحر وج الى الشخص عند
 الاستدلال لا يحكون لظهور العام في العموم فان الكلام في المثل لا في المذهب مع ان الشخص ظاهر انه
 لا يثبت ذلك في العرف قطعاً وما ذكر من ان تسميه مما شاتخلاف الظاهر فان المثل بهذا التسميه معروف
 بينهم وانما يصح ذلك لتوضيح خبره وانما خبره المستدل وليس كذلك كما هو ظاهر وما ورد على ما حكنا وان
 نصت المستدل ليس هو نفس الاشتها بل لان ذلك المطلوب له حقيقة والمثل مطابق للواقع فيها
 خلاف ظاهر الاحتياج والكلام فيه وعن الثالث المانع وقد مر في جوابه عن اثبات الاشتراك بما ينطقت
 وعن الرابع التزام التاكيد والنقص عرفاً بخالفة الحكمين ولجواب عن الشق الثاني بضمه بان لفظ العموم
 قد استعمل في خبره بخلافه لغيره بان حكم المفرد يجوز ان يتفاد حكم المركب يجوز ان يكون شرط افادة
 لفظية من العموم انفراداً عن لفظ البعض فلا يلزم التخصيص وفيهما نظرد عن الخامس بطلان ما ذكر من

جميع باتفاق اهل الثقة كما حكماء المحصول والنهاية فالاول وانما هو اشباع الحركة وبالحاق زيادة التون وعن
سيبويه انما اتجه حاله الوقت ان ذلك على ما اجمع المتكرواح لا يكون للعموم وعن السادس ان استعمال
السامي الخامس مجاز لوجود العلاقة مع الفرق بنه على صلاحته وادارتها فلا كذب والمثال غير مطابق وعن
السابع ان التأكيد تكرار اللفظ وهو حاصل كقولهم بدو وعن الثامن ان الاستثناء مما ثبت جوازه في الكلام
ضرورة فلا إشكال وللقول بالتفصيل انفعاد الاجماع على التكليف باوامر ونواهي عامة فلولم يكن
الامر والنهي للعموم لما هم التكليف او كان تكليفا بالاباطاخ اما الخبر فليس بتكليف ولا يجوز زوجه
بالجمل من غير بيان كقوله نعم وكم اهلكوا قبلهم من الفرق والحجاب ان ما تمسك به لافادة العموم لا يثبت
لهم انما الكلام في بيل ولا شرعا فان غاية ما يلزم منه الاستعمال وهو اعم بل ولا الاستعمال لاحتمال ان
يكون مستند العموم الاجماع على اشتراك التكليف وهو ناش من مثل حكمي على الواحد حكمي على
الجماعة كما ان ما تمسك لعدم افاذه لا يقيد بمطل من عدم التكليف بالزعم عدم الوضع مع ان عدم
التكليف فيه محل نظر فان مثل الله خالق كل شيء واهب كل شيء عليهم وهومات الوجود والوجود كلها ما
كلف بالايعتراف بمضمونها على ان التفرقة بطلا ما ضروري كيف ووضع اللغات للافادة والاستفادة
فان وضع لفظ للعموم يفيد سواء وقع متعلق التكليف او غيره والافلاو بالجملة لا يتغل الفرق
بينهما بحسب الوضع وللقول بالوقت اول ما مر من الادلة للقول بالاشتراك وجوابه يعلم مما مر في جوابه
وتفرع على المختار حمل الالفاظ المجردة على العموم كما في الامر والنهي على القول بالتفصيل وعلى
خبرهما في العموم بالاصل والعمل بالخاص تبين كونه مطلوبا وهذا في غير الاشتراك وانما هي التوقف
والعمل على مقتضى الأصول في الاباحة يقتصر على الخصوص وفي الامر والنهي على العموم ثم على
القول بالخصوص هل ينزل على الاقل ام على الاكثر او يكون مجعلا شرعي الاحكام بان عدمه ينزل
على الاول وهو الظاهر على القول به فوايد الاولى قال في الذريعة بعد ان ادعى العرف الشرعي
للامر في الوجوب الى خبر ذلك وكذلك تقول في اللفظ الذي يذهب الفقهاء الى انه موضوع
للاستفراق والاستيعاب في اللغة ونذهب نحن الى اشتراكه فنذهب الى ان العرف الشرعي قدر
ومهد حمل هذه الالفاظ اذا وردت عن الله ثم او عن رسوله مع الاطلاق والتجريد على الاستفراق
واتم جميع في التخصيص الى الدلالة وحمل هذا مملوما ضرورية من عادات الصعابة والتابعين وتابع
التابعين ثم قال واما اصحابنا معشر الامامية فلا يختلفون في هذا الحكم الذي ذكرناه وان اختلفوا في
احكام هذه الالفاظ في وضع اللغة ولم يحملوا قط نواها هذه الالفاظ الاعلى ما بيننا ولم يتوقفوا على الادلة
وتبعه في ذلك في التنية والنحو ان ما ذكره اجماع اخرى لكون هذه الالفاظ حقا للعموم لغة فانه اذا ثبت
ذلك في عرف الشرع بما رقت باصالة عدم النقل في العرف واللغة مع تايده باستقراء ديدن الشارع
في المحاورات في ان طريقه ليست الامتابة العرف واللغة في غير مبدعاته من الموضوعات كالعبادات

ونحوها بل وعدم شاهد للوضع في مثله بل هو مخالف للمعروف بين أصحابنا بل مساو قمع الاجتماع على
 اختلافه نعم الظاهر ان كل من يقول بخلاف المشهور لشارك معهما في ذلك وبل بينهما التفرقة في كلام اهل
 الشرع وغيره في الفروع بخلاف ما عتبرناه الثانية قد ذكر بعضهم ان النزاع في الالفاظ المخصوصة
 لا في ان العموم ليس له قطا صلا فان من الالفاظ ما اتفق على انه للعموم مخلف كل وجميع وما اشبههما
 وهذا ما يكذب كلام الخصم بل كلمات العمول من علماء الاصول من العامة والخاصة في محرم رجل النزاع
 وبيان الأدلة وغيرهما وخالفا للفروع على تقديره الثالث ان الموضوع له على القول بالخصوص
 هو ما يقابل العموم لا مرتبة معينة من مراتب الخصوص قطعا وفاقا وهو بعض ما صدق عليه مفهوم
 الصفة على تقدير العموم وبشده لا يحتاج لهم له واستظهر بعض الاوخران مذهبهم كقوله موضوع
 لما يشمل العموم والخصوص فتكون مشتركة محتوية بينهما وهو ان الباغوي وعلى اولهما بان ادعاء
 وضعها لخصوص الخصوص وان كان غير معين ايضا بصدق او احتمال موافقة ما ذكره لما مر مع الامر
 بالتأمل وفي الجمع نظر ثم هل وضعهما من باب عموم الوضع بخصوص الموضوع له او عمومهما ظاهرا
 بعض كالمقام الاول الا ان الظاهر الثاني ولوقلتنا في نحو المبهات فانه المهود من الوضع الغالب
 المتداول اشارة في ندمت من انواع صيغ العموم فتسا كل وجميع سواء قطعا كذا والاولا قال
 في النهاية كل من استغنى اللغات علم بالضرورة ان لفظة كل وجميع للعموم ومنه في الحصول وذكر
 اخر ان من انكر العموم فهم انظر كابر البديهة في الخارج عد كقوله للعموم علميا وقه الكفاية فضلا
 عما مر وكونه مفطوحا في المرف فثبت في اللغة باصالة عدم النقل والتبادر وصدق الخلفاء لتمام
 باعطاء كل من دخل الدار مع الاكتفاء البعض والتقابل ههنا بين الكل والبعض والتكذيب كذا لوقيل
 وابت كل من في القرية مع عدم دومية البعض او كل الناس علماء الى غير ذلك وكثير منها يجري في الجميع
 واستدل بان الجزء نفى الكل ولولم يكن مستغنى لما كان الجزء نفى نفسه وان قول العاقل ضربت كل
 الناس ناقصه لم اضرب كل الناس فلولم يكن الاول مستغنى للكل لم يكن الثاني ناقصا ففهمنا نظر ثم
 استعملهما في الهيئة الاحتاجية مجاز والاعز من التردد بينهما وبين العموم بصاحبهما فالوكان حفيضة
 فهو الثاني بطم فالقدم منته والملازمة خفية عن البيان نعم اذا تصيف كل بل بالجميع الى المفرد والمعرف
 فالفهوم منهما هو فاعلا بالعموم الاجزاء لا الجزئيات نظر الى خصوصيات المقام وصرح بذلك في الاول
 ثلثة ومنها العامة والخاصة والكافة والابدوا بابد الابدين والدوام والاستمرار ودهر الداهرين
 والاستمرار وقطعا منفي من الزمان في النفي وعوض العائنين للمستقبل منه في النفي ايضا للتبادر
 واطراد الاستغناء في الجميع ومنها من وفي المجازات والاستغناء وعدمهما الفخرى مما يعلم كونه
 منها بالضرورة بعد الاستغناء وقه الكفاية فضلا عن التبادر وصحة الاستثناء وغيرهما مما مر
 واستدل بحكاية ابن الزبير المتقدمة وفيه نظر خلا للقبوى في من فأنكر عمومهم معللا بكونه بمعنى

بان وامان وما الموصولان فقد اختلفوا فيهما في العدة ومتى وقعت من معرفة لم تكن للعموم فكانت
 بمعنى الذي وهي خاصة بخلاف بعضهم في دلالتهما ودلالة ما على العموم الا ان بعضهم معنى الشرط
 وفي القواعد الشهدية بعد ذكر نبذة من صيغ العموم قال وفي من الموصولة خلاف ثم عد منها الاسماء
 الموصولة كالذي والتي اذا كانا ترميها للجنس ومنها العهد الا انه اذا بعد ذلك ففي دلالتهما وما
 الموصولين على العموم ثم قال ونقل القرافي عن بعض الاصوليين ان الموصولة قسم قال ورد عليه نقله
 والبهائي والمجيب والعسدي عدد الموصولات من صيغ العموم والاخر فسه الى المحققين ومثله
 التوفي الا انه لم يتعرض الا لما ومن وما ينظر بالبال في دفع هذا التهافت الشديد ان منهم من كان في
 صدور القول بالاشتراك والنحوص فعد الموصولين من العموم ونسبه الى المحققين كالعسدي والتوفي
 فان مقصوده ان الموصول يستعمل حقيقة في العموم وليس مشتركا ولا موضوعا للنحوص بناء على ان
 الموصول موضوع لان بطلان التكلم على ما يستفاد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له
 ولذا يكون معرفة وهو مع الاستفراق والجنس والمهد فطل القولان الاخران وصح الاستناد
 للعموم بغضبه ابن الزمعي والحكم بعدم كون الموصول للعموم كما جرح بينهما بعضهم ومنهم من كان
 في صدر بيان الفاظ وضعت للعموم خاصة كالشبه فهو ينكر كون الموصول منها وفي الخلاف وهو حق
 فان كون الموصول بهذا المعنى للعموم انما اذا كان وضعه للاستفراق وهو باطل قطعا بل بخلاف
 وهذا يندفع ما في كلام شارح الوافية من التجب عن تباني كلمات الاصوليين وعلى اى حال فالحق ان
 الموصول موضوع لما يهتد بالصلة كما هو ليس عامان حيث هو كيف ولو كان كذلك لاستلزم امراد
 الاستثناء مع انه ليس كذلك فان استعمال الموصول في الواحد حقيقة قطعا فلو قيل اعطى كان معنا امس
 مع كونه واحدا كيف يصح منه الاستثناء وتحقيق المقام ان مدلولهما امامه يبين التكلم والمخاطب او لا
 فعلى الاول موصولان وعلى الثاني اما ان يدل على التسيب او لا فعلى الاول شرطان وعلى الثاني
 اما ان يدل على الاستفهام او لا فعلى الاول استفهامان وعلى الثاني فاما ان يكون المهود الجنس او كل
 الافراد وبعضها معينا وبعضها غير معين الا ان الاهم تحقيق ان الاطلاق ينصرف الى ما اذا فنقول الطاهر بالجنسية
 الا ان تبين غيرها بما خارجا فالما المفهوم عرفا لكن الحكم المهود اذا كان من لوازم الوجود الخارجي ولم
 تبين قرينة الى خصوص فرد ينصرف الى العموم لكن لا يز يد على العموم الاطلاقى وايضا اللام
 الموصول انما يفيد التعريف وحالة ان كان وصفا او فعلا لا يفيد الا الطبيعية فلا يحصل اشتراق ولا قائل
 بالفرق وايضا المتبادر منه ومن غير ما ليس الا بالجنس وايضا ظاهر الاصوليين كغيرهم عدم الفرق بين
 لاي التعريف والموصول في نفس المدلول الا باعتبار الامة والمعرفة ككيفية العهد واستصرف
 عدم ظهوره في الاستفراق نعم يمكن فهم العموم من قوله لكن هذا لا يقتضى كون العموم مفهوما منه نفسه
 ومتبادرا منه معنى ينصرف اليه عند الاطلاق ولو قيل لا ينقل العموم في الموصول فان الموضوع له فيه

ان كان خاصا فظاهر ان كان عاما فالمفروض ان بناء الواضع على ان لا يستعمل الا في الخصوص قلنا لا
ينافي ثم منهما للعموم فان الخصوصية الموضوعة او المشروطة يمكن ان يكون احاد الاستعمال اقلاما
اشكال ولذا ينكر احد ان حرف التعريف يمكن ان يكون حقيقيا في الاستعمال قبل ثلثتهم صرحوا
بوضعه له ولو بالاشتراك ولا يمكن ارجاع ادوات الاستثناء الى كل واحد مما تقدم عليه ومنها ما سار
الموصلات حكما ان مثل الاولين في الشرط حقا في الشرط ومهما بان وابن ومنى واني فبه وفي
الاستفهام ولو قيل كون اماء الاستفهام للعموم فظاهر الذي قيل في توجيهه انه اذا قيل من ابوك
مثلا فنحن بمعنى ان يد ابوك امهم وام بكر الى غير ذلك عدل الى ذلك احتراز عن التفصيل المتعذر
او التطويل المتعسر فبه بحث فان تناول كلمة من لز يد وعمر وغيرهما ليس دفعة بل على البدل
وليس بحسب الدلالة بل بحسب الاحتمال واهى فرقيين من ابوك وبين ادخل موقالا لثني معنى ادخل
امام سوق الامير والوزير او غيرهما عدل الى ذلك احتراز افعالهم مما به ان تناول من لز يد وعمر دفعة
لاعلى البدل الا انه على سبيل التردد دون الجزم وكذا تناول له لا على البدل على نحو التردد لا على
الاحتمال فان الفاظ الاستفهام ولايتها على الاستعمال بالوضع بخلاف التكرار فالحاجة موضوعة للفرد المنتشر
فلذا لا يقيد العموم في الاثبات فلو كان العموم مدلولها لاف من لوازمه لا مله وما يحقق ما قلنا صحة
الاستثناء وهو المبادي في جمع ما روي في ثم اختلفوا في محي مهمم بالاستفهام مجمعة على ثبوته ونوقس
فيما استدلل به وتبين قول قولهم بتقديم المبتدأ على الثاني في امور الاول ان ما تردد بين الموصول
وغيره كالموصوف يحمل على الاول للظنية والشوع الثاني ان صلة الموصول وشرط اداة الشرط
وصفة الموصوف والمحدث بعد اداة الاستفهام في حكم المطلق دون العموم بالاخلاف الثالث ان
ما هل بعم ذوى العقول او يختص بغيرهم قولان اظهرهما الثاني للتبادر وعدم انصرافه اليهم وبوجه
قصة ابن الزبير في المتقدم في رواية للقول الاخر الاستعمال فيها مع وجود الفقد المشترك وهو
لا يجدي بعد ظهور الحقيقة في غيره الرابع ان صيغ العموم المدخلة على السبع ان كانت مختلفة
بالنوع فعمما بان على حالهما وان كانتا متماثلتين فنسب لهما من العموم الخامس ان اذا ولو
وان لا يقيد العموم لعدم تبادرهما قابل تبادر غيره نعم لو وردت في كلام الحكم بقيد العموم الاطلاق
وعدا الاول متنازعا عليه وبوجه ما ومنها اي في المجازات والاستفهام ذكره كثير بل نسبته الشهيد
الثاني وخبره الى جمهور الاصوليين وعده الغزالي ما يطر بعد استفراء اللغات بالضرورة وفيه الكفاية
فضلا عن اطراف ولا استثناء واستثناء اكثر من واحد مع انه لو كان عمومه يبدل بالماضي خلافا للاول وسببه
في العدة وتبعها بعض الاخر فاختاروا انه ليس للعموم وبه صرح الفجوي ومن فرقه على واكل
المحدث انما هي رجل دخل المسجد مثلا فاعطه درهما استل ما عطاء واحد منهم درهما على القول الثاني
دون الاول بل عليه انما يتل ما عطاء الجميع ثم على القول الثاني لو دخلوا متفرقين هل تبين الاول بالحكم

او بتغير الظاهر الاول ولو دخلوا مجتمعين يحتمل عدم وجوب الاعطاء والوجوب مع التخيير والاول كانه
اقوى ومنها الجمع المحلى باللام والمضاف اذا لم يكن هناك عهد خلافا لابي هاشم كما في الواقعة
وابي حامد الاسفراييني في الاول فاقم ذهبوا الى انه لا يقيد بالاستسراق وقال المازندراني ان الجمع
المعرف حفيضة في الحفيضة الجنسية ومجاز في الاستسراق كما هو المعتبر وفي علم المعاني فادعاء حفيضة في
الاستسراق لا يخلو عن اشكال وعن امام الحرمين اجماله لا يحل تقدير العهد انصرافه الى اليهود قطعا وفي
المحصل نفى الخلاف في عدم انصرافه الى العموم اذا دخل عليه لام العهد وفي النهاية الاجماع فساقله
الشرواني من ان الاظهر انه يحل تقدير تحقق العهد لا تبين اذ انه بل يحتمل العهد والاستسراق معا
لكونهما متينين حقيقتين مما لا يبنى هذا فضلا عن تبادر العهد بوجود اليهود وعلى اقله قوما العموم
بحيث لا العهد التبادر والاستسراء والطرد الاستثناء والتأكيد بما يقيد العموم وحسنه ولو كان حفيضة في
العهد ايضا لزم الاشتراك والمجاز اولي منه واستدل للجمع المضاف باحتياج فاطمة عم الى ابي بكر حيث
منها من فذلك بقوله تم بوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين مع حصتها على ان احد من
الصحابه لم ينكر عليها مع حكم العادة به لو امكن لوجود الداعي عليه بل عدل ابو بكر الى رواية رواها
نحن معاشرة الانبياء لا نورث وبصفة نوح حيث قال رب ان ابني من اهلي تسكنه بقوله تم وانجيناك
واهلك واقراة تم على ذلك وجوابه بان حصل غير صالح وقوله تم انما ملكوا اهل هذه القرية مع قول
ابراهيم ان فيها لوطا والملائكة اقره على ذلك واجابوه بتخصيص لوط واهله وتقريره تم جميع ذلك
وبشكل الاول بان القوي والطريحي ذكر او كانه المرفوف بل المفهوم عرفان العرب اذا قابلت جمعا
بجمع حملت كل مفر من هذا على كل مفر من ذلك فعلى هذا يكون الولد مقابل الوالد وهو وان كان
يقيد العموم بالجنسي باعتبار كونه بمنزلة اسم الجنس المضاف لكنه لا يدخل له بالمقام مع ان الظاهر ان
النسك باعتبار حصول الخطاب للنبي صم فدخل في الحكم ولده ولذا الجواب ابو بكر بالجواب والاخبار ان
بان الال ليس جمعا الا انه يمكن اتماها بعدم القول بالفصل فانقدح منهما كيف ما كان غموم اسم الجمع
المضاف وبلحق به اسم الجمع المحلى باللام وفيهما التبادر والطرد الاستثناء ايضا هذا مع عدم ظهور
الخلاف بين الاصوليين في اعادة العموم الا ان بعضهم طرد خلاف ابي هاشم فيه ايضا واستدل للجمع
المحلى باللام بوجود الاول لوليه مكن للعموم لم يفد اللام ثم بقاوا التالي بطا المقدم مثله بيان
الشرطية انه على تقدير الخصوص لا يحصل المعرفة فانه ليس بضم الجمع او لى من البيض فكأن
مجهول لا يجب صرفه الى الكل لتحصيل المعرفة لانه معلوم المخاطب او ما بطلان التالي فلان اهل اللغة قالوا
ان الانص واللام اذا خلا على الاسم صار معرفة لا يقال اذا قد التكر جمعا من الجنس فاذا اللام تعرف
ذلك الجنس لا نقول هذه الفائدة فكانت حاصله قبل دخول اللام فان رجالا في قولك رابت رجالا
افاد جنس الرجال فلم يبق للام فائدة سوى الاستسراق وبير وعليه ان اعادة التعريف لا يستلزم استسراق

الاحاد بل لا يقيد الاتصاف المدخول وهو هنا الجمع وهو موضوع للفقد المشترك بين خصوص المراتب
 ومعلوم ان اللام دخلت على غير المتون منها وهو لا يقيد الا بالجنس لمرتبة من مراتبها مستوة او غير مستوية
 ولا يجمع المراتب فبين الاستفراق فضلا عن استفراق الاحاد فظهر ان المعلوم بالجنس لا الكلال وهو
 سلم ان المدخول المنكر لا الجنس فالقاعدة حصول تعريف ذلك وهو غير حاصل بدون اللام فان باللام
 يكون المراد حصته معهودة بخلاف ما اذا كان بدونها فان المنكر موضوع لمحصنة غير معهودة والفرق
 بينهما كالفرق بين النكرة والمعرفة والمعرف بالعهد الذهني والحق ان مقتضى وضع اللام والجمع غير
 مرتبط بالاستفراق الاخر ادى بل بنافه فان الجمع مدلوله مأمور اللام يقتضي عهده فلا يحصل فهما
 الاستفراق الاخر ادى بوجهه سواء كان المدخول حسا او نكرة والداخل اهاد العهد اذ لا بد فلا يتم
 الاستفراق الاخر ادى بالا بالوضع الهيكلي التركيبي فلم يتم بيان الشريطة ولا التجويعن الدوال الثاني
 كثرة المعرفة اكثر من كثرة المنكر فيكون للعموم اما الاولى فلعصمة جاد رجال من الرجال دون
 العكس والمتزعم منه اكثر من المتزعم واما الثانية فلان المفهوم من المعرفة اما الجمع وهو المطلوب او
 مادونه وهو باطل فانه لا حد داخل من الكل الا ويصح اتزاعه منه وفيه انه لا يستلزم المدعي فانه لو كان
 عموم مفهوم الجماعات لم يذكروا حد والنيل بالنيل والفظة بالتذليل قد عرفت ان مقتضى وضع
 المدخول والداخل لا يلزم الاستفراق الاخر ادى فاكثورة المعرفة لا يستلزم كون شموله معمول
 الاستفراق الاخر ادى وهو المطلوب بل يتم بالاستفراق الجمعي الثالث ان اللام العهدية تتم فكذا
 الجنبه اما الاولى فلان من فاقض غيره في ذكر رجال معينين ثم قال اخذت عن الرجال حفل منه
 جميعهم لان الذي جرى ذكره هو الجميع فليس انصرافه الى بعض اولي من انصرافه الى اخر واما
 الثانية فلان الجنس هو المتعارف اذ لم يكن عهد فكان للجميع لعدم اولوية البعض وهو ضعيف الا
 ان سانه يتوقف على مقدمة وهي ان الجمع موضوع لما فوق الاثنين على الاظهر كما باتى ويجرى فيه
 التذكير والتعريف والاستفراق والعهد الذهني والخارجي والجنس كما يجري في المفرد والتثنية
 فالجنس من مباراته ما فوق الاثنين من دون التفات الى فرد من افراد الجمع وهو اذا خلا عن توطين
 التذكير ونحوه والنكرة من مباراته فرد من افراده كالتثنية والاربعة او نحوها وحرف التعريف اذا
 دخلت على ما خلا من مباديل على الفرد فمقتضى وضع الاخر ادى فهما الاشارة الى جنس الجمع واذا
 دخلت على الفرد المعين منه في الخارج او الذهن يستفاد منه في الاول الفرد من الجمع المعهودين
 المتكلم والمخاطب في الخارج وفي الثاني فرد ذهني غير معين اذا عرفت هذا فماذا ذكر من ان العهدية
 قسم غير ظاهر فان المعهود هو فرد من افراد الجمع والجمع غير مستفراق اذا كان معهودا حتى بالنسبة الى
 اجزائه فان الجمع موضوع للجموع وان شمول الكل لا يجزأه من الاستفراق المتنازع فيه هنا بالجملة
 العهدية بنفسها لا تستلزم العموم قطعا ولو حصل فيها باختيار الفرد بمعلوم انه لا ينفع وهو ظاهر واما

الجنسية فلا يستلزم الاستمرار في نفسه فان الجنس بما هو جنس لم يوه خذ فيه الفرق واسلا نعم وما يتحقق
فيه الاستمرار في بواسطة امر خارج فلا دلالة له عليه الا بضميمة خارجية وهو غير ملحوظ ولا مفروض فابن
العموم مع ان العموم في لوم لم يكن باختيار افراد الجمع ويكون استمراره باعتبار افرادهم ومع جميع ذلك
لو تم ما ذكره في بيان عموم الجنس لا يتوقف على عموم العهدية فيكون اخذه مستدرا كالغواص مع جميع
ذلك قياس ومع الفارق الرابع انه يوه كد ما يقتضي العموم فوجب ان يفيد اما الاول فظاهر لقوله
تم مسجد الملائكة كلهم اجمعون واما الثاني فلا نه بعد التاكيد للاستمرار بالاجماع واذا كان كذلك
ويجب ان يكون كل قبل التاكيد لان التاكيد يفيد تقوية للمعنى الذي كان ثابتا في الاصل فلو لم يكن
الا استمرارا حاصل او ناقصا بالتاكيد لكان تأثير هذا اللفظ في اثبات حكم جديد وابتداء وضع مستأنف
لا في تقوية الاول فلا يكون موه كد الا بفال ينتقض بتاكيد جمع الفلة بهذه الموه كدات بل وتاكيد
بالنكرة عند الكوفيين فانهم نقلوا قد صرت البكرة يوما اجمعا وذلك كله لا يفيد الاستمرار فلو كان التاكيد
يدل عليه فخرجت اللفظة عن مدلولها بالتاكيد فيكون نقضا لا تأكيدا ولان سيبويه نص على ان جمع
السلامة للغة لا نقول نخرج تاكيد جمع الفلة والنكرة على قول البصريين ونص سيبويه بحمول على
الجمع الخالي من اللام الجنسية او وديانه يجوز ان يكون الثاني لكون المقصود به رفع الاشتباه قرينة على
ارادة العموم اذ لو انفي على الخصوص في الاشتباه بجماله وبرد عليه انه على تقدير عدم الاستمرار في
بأنه من القول بالخصوص بل هذا الخلاف بين من قال ان الفاظ العموم موضوعة للعموم وانما الخلاف في
افادته ذلك وعدمه وعلى التقدير الثاني لا يلزم ان يكون المدلول بعض ذلك العام والخصوص حتى
يصح ما قال ومع ذلك بطله ان مقتضى صدق التاكيد هو ان يكون الموه كد دون ذكر التاكيد ظاهرا
في الاستمرار واذا كان قرينة لا يفيد هذا المطلب وهو ظاهر نعم يمكن ان يقال النحو بوجوه
التاكيد لانه اجزاء يقترب حسا او حكما ولذا يجوز وامل اشترت العبد كله وعلى هذا فتاكيد الجمع
الحمل باللام يمكن ان يكون من هذا الباب ولو قبل الاجماع دليل على العموم قبله قلنا على تقدير تسليمه
يحمل كونه مجازية وانما استعمل فيه بالقرينة كما في الملائكة في الآية فالعامامة بشرية الاستثناء فلا
يجدي في اثبات المطلوب نعم يمكن ان يبق حسن التاكيد على وجه العموم كما مر اذ ثابت عرفا وهو
يستلزم المدعى ثم انكار تاكيد جمع الفلة لوجهه لظهور عدم التفريق بين ادب اللغاة بل تاكيد النكرة
فما كان معلوما مقدرا او موقعا كدرهم ودينار ويوم وشهر وحول بكل واخواته لا بالنفس والعين
وهو الذي جوزه الكوفيين ولا نابعه انكار البصريين لتقدير المثبت على الثاني نعم في جمع الفلة لا ينافي
المدعى على التحقيق فان افادة الاستمرار ليس من خواص جمع الكثرة كما ينبغي عنه عدم تصريح احد
بالقرينة وعموم عنوان الكل لهما وشمول ما يقتضي العموم في الكثرة له من دون فرق واختصاص
ولو قبل جمع الفلة موضوع للثبوت الى العشرة فكيف يفيد العموم قلنا هذا باطل كما بات على انه بعد دخول

اللام يطل الجمعية والعموم بوضع ان كما مر فلا اشكال ومما يحل بان الجواب على من ينسب به مع ان
 قوله يكون جمع السلامة من جوع الفعلة لقولنا لصحة التفرقة قد رد قول غيره بكونه من جوع الكثرة
 لرجحانه الشهيرة الخامسة انكار عمر لقوله امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله استلزاما لقتل
 ابو بكر ما في الزكوة لم ينكر ابو بكر ولا غيره عليهم كونه من اهل اللسان بل عدل ابو بكر الى قوله مع
 الا يحفظ ويرد عليه بعد الاعراض عن ان الناس ليس جماعيل اسم جمع ان فهمهم يحتمل ان يكون من
 دليل الحكمة وعظام البيان ولو سلم لم يتم لاحتمال فهمهم استتراق الجماعات او جنسها وبتم الا حكايا
 والعدول من ان العدول اعم السادس ان الانصار لما طلبوا الامامة لافهمهم اخبر عليهم ابو بكر
 بالنسب الى الاثمن من قرش فلم الانصار منه فلو لا الجمع للعموم لما ثبت والجواب بان الشكوت لعله
 للخوف مع انهم عارض بان عمر اجمع به انه لا يجمع صفان في خدمته دون تسميتهم بالرؤية على ان
 فهمهم يمكن ان يكون باعتبار ظهور الجمع في المجموع عندهم كما هو احد الاقوال في علمائنا الا على من
 سلم بطلانه وللغلو الثاني ان قولهم جائي رجال اقضى جمع من الرجال خبر مستغرق واللام افادت
 التعميم فمن اين جاء الاستتراق وانه قال جمع الامير الكتاب مع انه ساجع الكل والاصل المحفظة فيكون
 حفيظة فسادون الاستتراق فلا يكون حفيظة فيه فضلا لاشتراك ولو كان للعموم لكان استعمالها في العهد
 حجازا واشتراكا وهو خلاف الاصل ولكان قولنا رايت كل الناس او بعض الناس خطأ لان الاول
 نكره والثاني نقض ولكان قولنا فلان بليس التباين بمنزلة بليس كل نياح فقيه وهو فلان لا بليس
 التباين صادق ويحسن اطلاقه على كل احد اذ كل احد لا بليس كل التباين ومعلوم ان اهل اللغة لا
 يستحسنون اطلاقا ذلك الا على من لا بليس شيئا من التباين فخلصنا ان قولنا فلان بليس التباين يفيد
 الجنس فقيه يفيد نفى الجنس اصلا لظلاله وكذا ينبغي ان يوصف كل احدها به لا يباشر النساء لعدم
 مباشرته بجميع النساء والجواب عن الاول انه بليس فلان على عدم بل استفهام عن الدليل ومع ذلك
 نقول ان الدليل قد سبق بالامر بدعائه واجبه به لا مناقضين التعريف والاستتراق خصوصاً وقد
 بينا انه في حمل على بعض غير من نقض ذلك التعريف بجهالة واغادة الجنس حصلت قبل اللام وفيه
 نظر عن الثاني انه استعمال مع القرينة باخراج بعض الامراء الذي يدل عليه انه لوقيل برزق الله
 الكتاب لم يفهم منه الا الاستتراق ووقيل ان اللام في مثله موصول عند خبر المازني لكونه وصفاً متخارج
 عما كلفه او معنى على مذهبه قلنا ليس كذلك فان اللام انما يكون في الوصف اسم الموصول اذا كان
 بمعنى العدد واما اذا كان بمعنى الثبوت كما هو الحال في التعريف وحكي بعضهم عليه الاتفاق وفيه
 الكفاية مع ان الضمان اعم كما بان من الثالث ان الاصل ينفع اذا لم يثبت خلافه بالدليل وقد ثبت
 والعهد حجاز لثبوت كونه حفيظة في الاستتراق وتوقف فهمه على القرينة وعن الزبيدي التاكيد والتخصيص
 شايان فلا خطأ كما انه لا نقض ولا تكرار مع ان في النقض ما لم لو اراد به نقض دلالة الجمع لا يجرى الحكم

ومن الخامس ان التثنية استعمال المعنى بقرينة كلام فيه كما ان المنفى ليس كل ثياب وهو سلب جزئي
بمعناه الا انه يمكن معه صدق السلب الفعلي فيحمل عليه فيما عهد منه ذلك ثم ان المقصود من العموم ما هو
المعروف منه وهو المشهور الا ان من علماء المعاني من قال عموم المفردة اتصل من عموم المثني والجمع
وعن البعض ان عموميه باعتبار الجماعات وعن اخر ان المفهوم منها لمجموع والكل بمنزلة عن التحقيق
فان الاول حق في المثني فان عموميه باعتبار افرادهم وكذلك في الجمع اذا كان كثر في ضمن المثني واما اذا
كان نكرة فاللام غير معهود فلا فان عموميه اشتراقي افرادي لما مر من التبادر واطرادا كده بما يفيد
الاستقرار الا الافرادى وحسنه والاستقرار مع انه لولا الا الشهرة عند اهل اللغة لكفت واما الاخير ان
فردودان بما مرع لزوم خروج الواحد والاثني والتكرار في مفهومه على الاول منهما فان الثلاثة
لثلاث رجال فيدرج فيه بنفسه ومع الاربعه وهكذا وكذلك الاربعه وغيرها من المراتب بالنسبة الى
ما فوقها وهو خلاف ما فهم منه عرفا قطعا ولثالث الاستعمال وجوابه قد مر مرارا تنبيهات الاول
هل الجمع المعرف حقيقة في الاستراق وجزا في العهد او مشترك بينهما قولان اولهما للنهاية ونفى
عنه البعد في الحصول لا انتفاء المحل عليه الى الفرق بتمتضا لهن التبادر مع انه لو كان مشتركاً لزم فهمهما
هذا الاطلاق وايضا ثبت كون الاستراق معنى حقيقة فكون العهد مجاز اولي لكن يمكن ان يقي ان
وضع الجمع للاستراق هيى تركيبي بخلاف وضع العهد فانه افرادي فان اللام موضوعه للاشارة الى
مدخلها وهى المعهود فالعهد قرينة على عدم ارادة الوضع اللفظي التركيبي يفهم من اللفظ المعنى
وتبادر وليس فهم العهد من الفرق بقرينة على السلافة فاذا ظهر هو القول الثاني وهو اختيار
المحقق والشبروانى بل قال ثابتهما يمكن ان يقال لا كلام في كون العهد معنى حقيقيا لها وانما الكلام في
غيره الثاني لا فرق فيما مر في الجمع المعرف باللام او المتضاف بين ما كان جمع قلة او كثرة وجمع تكبير
او سلامة لشمول ما مر من الادلة للجمع مع طلال التفرقة بين الاولين في المدلول كما ياتي الثالث
هل ينحصر ما مر في الجمع المحلى باللام بما كان على بحرف التعريف او بعمه وما كان معر قابلا لموصول
ظاهرا ككثر العنوانات اختصاصها بالاول الا ان الاظهر الثاني مجربان ما مر من الادلة فيه الرابع ان
العهد هل يتحقق في سبق الذكر في كلام السائل او يختص بما اذا كان في كلام واحد الاظهر الاول
فانه المفهوم غير اخلافا لبعض الناس ظاهره الثاني ولا ينافي هذا ما ياتي من ان العبرة بعموم اللفظ لا
بخصوص السلب فان المقصود منه ان مجرد خصوص السلب لا يختص والفرق ظ الخامس هل يكفي
في العهد عدم الفرق بقرينة عليه او لا بد من الفرق بقرينة على عدمه الاظهر الاول وعليه هل حكم الثابتهين حكم
الحاضرين او لا بد للثابتهين من قرينة صادقة عن العهد او شاهد يدل على عدمه وجهان صرح بثنائهما
بعضهم لكن الظاهر الاول نعم يعتبر الظن بعدمه عند المحاطين ومنها النكرة المنفية وهو ما لا يرب
ولا خلاف في اقامتها للعموم في الجملة ومما يدل عليه التبادر واطراد الاستثناء والتناقص عرفا قطعا

لا رجل في الدار اذا كان فيها رجل اذ ارد بدوين ملاوات احد او قد راي واحدا الى غير ذلك
 واستدل بكلمة التوحيد والاجماع من العلماء على الحكم بغيرهم بكل كل حصة وكل حالة للتبوي لا يتكلم
 المرء على عتله ولا على خاتمه او يحرم قتل كل صيد لقوله ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم ونحو ذلك في
 الجميع فكذا وقال ايضا في العموم اما ان ثبت للفظ نفسه من غير قرينة او مع قرينة في الاثبات كالمجموع
 المحلى باللام ومثل المضاف جمعا واسم الجنس مفردا ومع قرينة في النفي كالنفي في سباعه وفيه نظر بل
 المدار على عدم القرينة على الخلاف كسائر الدلالات الخفية واللازم التي لا ينفك ارادتها عن ارادتها
 لكن وقع الخلاف فيها في مواضع منها ان دلالتها على العموم هل هو بالوضع والمطابقة كما هو قول
 الاكثر او بطريق الزوم كما هو للمباغض ومن المخففة لان الاول ان في الفرد المنتشرة وفي الطبيعة
 من حيث هي تصور على وجهين احدهما نفيها بالكلية وثانيهما نفيها في الجملة والتبادر من النكرة في
 سياق النفي هو الاول وهو العموم ويرد عليه ان في الفرد المنتشرة او الطبيعة غير الاستقرار ولذا لا
 يصح حل الاستقرار على بل لا يستلزم ارادته لثبوت الخفلة عن الثاني عند ارادة الاول
 نعم يستلزم ارادته ما عداه ولو سلم استلزام الارادة لا ينبغي فيما كان يصدره نعم لو تم التبادر عرفا
 والقهم من دون الانتقال كما هو غير بعيد بل ان يكون حقيقا بالوضع الهيكلي واذ ثبت ذلك في الصرف
 ثبت في اللغة ومعنا ان ما للقول الآخر ومع ذلك الخلف سهل بعد ثبوت الدلالة في الجملة ولا سيما
 في الخطابات الشريفة ومنهم من يني على هذا الخلاف التخصيص بالنفي صحيح بالاول ونفاه بالثاني فلو
 نوى مصلح السمع ولطه مبنى على ان دلالتها ان كانت بالوضع قبل التخصيص فانه مجاز وبكفي فيه
 التنبه واما لو كانت بالاتزام فالدلالة تقهر بغير منفكة فلا يوجب ثبوتها التيقن نظر ومنها انهم اختلفوا
 في ان المنفي ما ولا المشبهين بلبس وليس في القاهر فيد العموم او لا ولا الظاهر الاول لما رجع دلالة
 ليست كدلالة لا التي يني بها الجنس فان الاول ظاهر لا احتمال ارادة الواحد صفة الوحدة فيعتبر
 الواحد من حيث هو واحد فالمنفي ليس الا الواحد بما هو واحد فيصير ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان
 او اكثر والثاني نص كما لو دخل على النكرة من كمالات من رجل ولا فرق فيما بين المفرد والتثنية
 والجميع حتى في النصب والتهلوه وسموم الدليل الا ان عموم كل يحسب ولا يني النفي وما بان
 الثاني النكرة وعاملها ولا يني ما ولم ولن وغير هذا كله اذ كان الحكم على وجه عموم السلب
 لا سلب العموم كقولنا لم يغم كل احد وجهه ومثل النكرة المثنية النكرة في سياق الاستفهام واما
 النكرة في سياق الامر والشرط والخبر والموصوفة بصفة عامة وهي التي لا تخص مفردا من افراد تلك
 النكرة كما اذا قيل لا تلبس الا بلباس الابلا عا لما لا تقيد العموم فان النكرة موضوعة للفرد المنتشرة وهو غير
 الاستقرار قطعاً والاحكام المذكورة لا يستلزمه كما هو ظن كونه ما راجعاً كما كان يصدره الوضع
 الهيكلي مدفوع بالاصل فلا يتم واما عمومها بقرينة خارجة كدليل الحكمة والامتنان في بعض المواضع

تخرج عما كتبه لكونه بالقرينة لا بالإنشراح ومع ذلك عمومها المطلق لا تقوى لعدم اقتضاءهما ان يبدى
ذلك خلافا لبعضهم بل الأكثر بن كفاي الحصول في الامر مع لانيه بانه يخرج عن عهده بقول اما كان
ولو لا كفاي للعموم لما كان كذلك وفيه ان هذا لا يستلزم ان يبدى عموم البدلي وهو مستلزم وليس
الكلام فيه بل في العموم اللغوي ولا يثبت منه ويحتمل تنزيل كلامه عليه وقبل هذا العموم ١٠٠٠
انضمام اصله الى الراجح من اعتبار قيد زائد من الايمان وغيره فالاطلاق مع اصل البرائة يقتضيان كفاية
ما صدق عليه الرتبة اى فرد يكون منه وفيه نظره لمجماعه في الشرط ويردهم ما روي في التهديد فمن فرد
ما لو قال الموصى ان ولدت ذكر افله الالف وان ولدت انثى فله المائة قولدت ذكر بن او انثيين فيشترك
بين الذكر بن في الالف وبين الانثيين في المائة لانه ليس احدهما اولى من الاخر فيكون كاما ومثله
ما لو قال ان كان في بطنها ذكر فله الف او انثى فمائة ويحتمل استحقاق كل منهما الف ومائة لصدق الاسم
في كل منهما مع مراعات العموم وفي وجه ثالث استحقاق احدهما خاصة بناء على كون الموصى له متواطيا
وان النكرة هنا غير حامة فيعتبر الوارث في التحسين كفاي كل متواطى ولو ولدت في هذا المثال ذكر او
انثى فلكل منهما ما عين له على القولين لتحقيق المعنى له وفيه ان مقتضى العموم ما احتله لا ما ذكره او لا
مع ان تعليله بانه ليس احدهما اولى من الاخر فيكون عاما غير مرتبط بالوضع بل منافسه وللتفريق في
الموصوفة بصفة حامة وله الاستعمال كفاي قوله ثم ولعبد مومن خبر من مشرك وقول معروف خبر من
صدقة بينهما اذى للقطع بان هذا الحكم عام في كل جرد مومن وكل قول معروف مع ان الاول وقع في
مرض التحليل للتمسك من نكاح المشركين وهو عام لان الجمع العرف باللام عام في النفي والاثبات فيجب
عموم العلة وان تطبيق الحكم بالوصف المشتق سواء ذكر موصوفه او لم يذكر مشرب بان ما اخذ اشتقاق
الوصف حلة لذلك الحكم قسم الحكم بعموم علة والجواب عن الاول انه استعمال واعم ومع ذلك مفرد
بالقرينة وهو وورد لكل من الاثنين في مرض التحليل وعن الثاني بان التوصيف قرينة على كون
التوبن للتمسك لا للتكبر في قيد استثناء الجنس فلذا لا ينافي التعدد ثم النكرة هل هي ظاهرة في المعلوم
خدا المتكلم المبهم عند الخطاب او لا بل ظاهرة في المبهم الجهر دعى التفسير فيكون بالنظر الى العلم لا
بشرط شىء الاظهر الثاني ثم هل ظاهرة في المعين خدا المتكلم المبهم عند الخطاب او لا بل ظاهرة في
الابام مطلقا الظاهر الثاني تذييلات الاول هل العام من وجه كمتى زمانا ابن مكانا ومن مخصصا
عام من جميع الوجود او لا بل ينحصر بتلك الجهة ومن خبره مطلق الاظهر الثاني ومن الناس من قال عموم
الاخصاص يستلزم عموم الاحوال والازمنة والبقاع وهو المحكى عن السمعاني في الفواعل وعن جماعة
من متأخريهم انه مطلق باعتبار الاحوال والازمنة والبقاع لنا ان الاصل في التوقيفات الاكتفاء بورد
الثبوت فكلمة او وقع النكاح في حد وثابدها في الاصل في كل ما تقدم اما ثابت العموم من وجه لا ازبد
فالاصل في خبره بنى الوضع مثلا متى لم يدل الا على عموم الازمان فالحكم في خبره باخبر وجع عن الوضع

من خبر حجة وهكذا خبره بل عموم وضع الضوابط مقطوع الفساد اما الكلام في الاستلزام وظاهر انه
لا ملازمة مطلقة ولا انعكاس لاحكام الحكم اذا تعلق بالمشاركين في الاقسام باعتبار الافراد لا يستلزم
عمومها باعتبار الاحوال بل الاحوال انما هي مأخوذة من اطلاق الحكم ليدخل الشائع منها ويخرج النادر
والا ندر فلو قيل اقبلوا للمشركين فانما باسم باعتبار الاختصاص لا الاحوال كالهدنة والامان من اهل
الاسلام ونحوه بل مطلق من تلك الجهات والاعتبارات وايضا يصح سلب الصوم عن كل في خبر حجة
عمومه ولا يلزم من ذلك انه لا يعمل به في هذه الازمنة لانه قد حصل ما في زمن ما والمطلق يقتضي
بالعمل به في صورة كما توهم لان الصوم مستتب بالنسبة الى كل مكلف ولو بشرط التكليف فصار
الاطلاق والصوم بالنسبة الى كل مكلف لا بالنسبة الى مكلف ما وايضا اذا تتبع احد موارد الصومات
لا يفهم الصوم الا في الجهة الخاصة وما يتفرع عليه فخرج النادر من الاحوال وعدم الفسخ في خروج
الاكثر ونحوه ما في الجهة الغير العامة لا يجوز في العام ويجوز في التقييد على المختار بخلاف القول الاخر
الثاني ان يصح الصوم يشمل الافراد الشائعة والنادرة لان ذلك هو المفهوم من قائلها ولا يلزم
الاستثناء بالنسبة اليها وقيم الاستفهام حصة من الافراد النادرة والتكذيب من خبرنا يخرج الافراد النادرة
لشيء اذ خبره على وجه الاستمرار فكل في العهد لاطلاق الاصولين يقتضي ان الفرد النادر
يدخل في الصوم وصرح بعضهم بعدم دخوله وفي جمع الجوامع الصحيح دخول النادرة وفي الثبوت الهامع
وقال الشارح زعم المصنف ان الشيخ ابا اسحق الشيرازي حكى فيه خلافا لما لم يجد في كنهه واما ما وجد
في كلام الاصولين اضطراب فيه يمكن ان يورث منه الخلاف وكذا في كلام الفقهاء ولهذا اختلفوا
في المسألة على القول على وجهين اسمها نعم لقوله من لاسبق الا في خوف او حرقه الثاني لانه نادر
عند المحققين وفي الفرع نظروا الحق ما احترازوا لما سمعت ويرد قول الثاني ما مر من احتمال اداقهم من النادر
ما كان في غاية الندرة وفيه صرح بعضهم بالتوقف واخر بعدم الدخول وظاهر بل يفة السيد يقتضي
دخوله والوسطا وسطعا انهم اختلفوا في عدم خطورة بالسأل الا ترى انه لو قيل حرم
خلق الحلي لا يفهم من الحلي حصة المرأة الى غير ذلك ومن فرعه عدم دخول اللفظة والهبة في عموم
الاكتساب هذا واما المطلق فانه لا يسم الافراد النادرة عند المشهور خلافا للسيد فانه لا يفرق بينها وبين
الافراد الشائعة في حمل المطلقات عليها وللاول احد الوجوه ان المطلقات حارثت حقا في عرقه فيها
لا يسم الافراد النادرة واستشكل بان استعمالها في الاعم حصة وليس من المجازي شيء وولد الوقوع
التصريح بالصوم كان اللفظ مستعملا في معناه المحقق في غير معدول به من معناه الاصل والامر بما فيه
وجود الملازمة بينه وبين غيره كما هو شأن المجاز قال وبالمجمل والتبادر الذي هو من علامات الحجة هو
فهم المعنى من اللفظ نفسه من دون التفات الى ما هو خارج عنه كالكثرة والشهرة وغيرهما واما النادر
الحاصل بالاسباب الخارجة من اللفظ وليس من امارات الحجة ومنها كونهما مجازات مشهورة في ذلك

وهو الاوفق بالاسلوب ومنها لو كانت كتيبة وبين المعاني اللغوية التي تعم الافراد النادرة الاتفاقي
الاصلي اشتهر كما في العين بالنسبة الى الكاسرة والتاسعة من بين سائر المعاني وبشكل بان من لوازمه فهم
المعنيين وان قلنا بكون المراد المعنى تقاربي نظرا الى الشهرة مع انه لا يفهم خبره وكيف كان الذي يفهم
عندي اقدم ظهور خبر السابعة منها وفي الاخير من يمكن ان يكون الحمل على الاخراد الشاه من باب
تقديم الجاز المشهور على الحفظة المرحومة وتقديم المشترك المشهور على خبر المشهور ومن باب تبين
الارادة والثبات في خبرها لانه ضعيف فان المفهوم في العرف من الاطلاق انما هو ما لا يخرج عن الافراد
الشائعة ذوقه خبره ومثل المطلق النكرة في الانبات فيصار ويتفرع على هذا التفرقة بين اطلاق الاذن
والصرف وصورهما في العقود فلو وكله في البيع والمطلق يعين ثمن المثل ونقد البلد الغالب بخلاف
ما هو وعلمه ما في وجه ارادته وكيف شاء فانه لا يختص بامر وكذا في اعادة التوب لو اطلق فانه لم يجز
اقراره ولا الاتفاق به ولا ابتداءه اذا كان من ثياب التمثيل بخلاف ما لو اذنه بالصوم وكذا في اجارة
الارض لو اجرها للزراعة والمطلق فانه لا يجوز له التمس بخلاف ما لو كان على وجه العموم الثالث
لا فرق في العموم بين الجاز والحفظة فلو دخل اللام على الجمع المستعمل في معناه المجازي او كانت
النكرة في سياق النفي مجازا او يدخل كل ونحوه افاد العموم لعموم الدليل فانه لا يفرق في العرف بينها
ومن بعض الحفظة الفرق مع ما لا بان الجاز خلاف الاصل فيقتصر به على الضرورة و فرغ بالطواف
بالبيت سلوة وفيه نظر الرابع ضمائر الصومات واسماء الاشارة الى الرجعة اليها تابعة لعموم الصوم فهو
فعلوا لا يفيد العموم فان ضمير الجمع انما يحتاج الى المرجع الذي يكون جمعا واما العموم فلا الخامس انه
اذا امر جمعا بصيغة جمع افاد العموم ففهم لان السيد اذا امر فلما به بقوله قوموا استحق من التخلف عن
قيام الذم ولو لا العموم لما كان كذا ولا يجوز الاستفادة ذلك من القرينة لا فان كان من لوازم الصيغة
ثبت المطا وان كانت من عوارضها فترى نتائجها وفيه نظر فان ضمير الجمع ليس مشتركين العموم وخبره
ولا حفظة في العموم بل موضوع لمخصوصات الجمعية المطلقة فاستعماله في كل حفظة لكن استعماله في
كل خصوصية بالقرينة ولا يلزم من فرض تجردها وقوعه مع انه لو ظهر عليها لا يفيد عرفا اشارة
اختلوا في اسم الجنس المفرد المرفع على اقوال نالها ما في العالم من انه لا مجال لانكار افادته العموم
في بعض الموارد وحفظة كيف ودلالة اداة التبريف على الاستراق بحفظة وكونه احد معانيها مما لا
يظهر فيه خلاف بينهم وظاهر الاشتراك واربها الفرق بين ما لا يثبت الواحد منه عن الجنس بالتاء وما
يثبت بغيره العموم في الثاني دون الاول كما عن امام الحرمين وخامسها الفرق بامر مع الحاق ما قبل
التوصيف بالوحدة وعدمه كالدنيا والذهب فانه يصح ان يقال دنيا واحد ولا يقال ذهب واحد
كما عن التزالي لتأخر اقتصار مدخول اللام الاستراق فانه اسم الجنس ولا يبدل الا على الطبيعة
واللام حفظة في مجرد الاشارة والالزام الاشتراك او المجاز المخالف للاصل والوضع الهيم بخلاف الاصل

مع ان الشك في حدوثه يحكي في نفسه حصول الاستسبال بالرد في الاقرنة طعن من المراد الاستثناء
 فيكون حقيقة في غير العموم ولو كان حقيقة في لزوم الاشتراك في الجواز اولي منه وامر من ان دلالة القيد
 تنصرف على الاستسبال حقيقة وكونه احد معانيها اما لا يظهر من خلاف بينهم باطل قطعا فيكون مخرج
 بخلافه برزاق الشك في كسب البيان والاصول كالحصول ان معنى اداة التعريف تنحصر
 في اشارة الى حقيقة والاستسبال انما يفهم من مقام الخطاية وعلى هذا لم يحتمل كونه حقيقة الا بالبعد
 والجنس ومجرد الاشارة الى مدخوله اما الاول فظاهر ان فهمه بخصوصه يتوقف على القرينة فلا يكون
 حقيقة واما الثاني فضع كونه غير متناف للمدعي كما يفسر ظاهر ان المفهوم من اسم الجنس المفرد والمعرف
 لا يكون جنس بل المفهوم منه معنى جنسية وادته وهو ناش من مدخوله فان المدخول اسم غير متون
 وقد ادعى السكاكي ان المصدر والتبر المتون حقيقة في الجنس ولا قائل بالفصل مع انه المفهوم منه عرفا
 فلم يبق للام بما يحتمل كونه حقيقة الا الاشارة الى مدخوله اربعين كونه مدخوله انا خصوصيات خارجة عن
 مدخوله ولا يفيد العموم بنفسه وايضا لو كان حقيقة في العموم خاصة لفهم عرفا ان يقال اكلت الخبز
 وبرادته واحد كسائر الصومات بل لا يجوز لعدم وجود العلاقة كما بان مع انه جازم قطعا بل انما ثبتت
 انما استعماله فيه ليس من الاستسبال في العموم ولا يجوز ان يمتد بل لما جازم من غير ما وجبة وعلى الاول
 فاما ان لا يكون ذلك التبر حقيقة وهو باطل قطعا ومخالف لواقعهم حيث لم يعد ذلك منه احد مع كثرة
 اهتمامهم في تحصيله وتسليمه به الى ما هو اذرع مع شروع هذا او يكون حقيقة ثبت المطلوب ومنه بين
 انه يصح ان يقال لو كان للعموم لم يميز اكلت الخبز وشربت الماء باعتبار كل خبر وشربا قبل ولعم
 تكذيبه والتالي باطل فالقدم مثله والملازمة ظاهرة فانه لو كان للعموم لما صح مثله لاحقة ولا محاربا
 اما الاول فظاهر واما الثاني فلعدم وجود العلاقة مع العموم كما بان وكونه مجازا من غيره لا يكون حقيقة
 باطل لما مر نعم يتم الجميع لو قيل بكونه حقيقة في العموم خاصة بخلاف ما لو قيل حقيقة فيه وفي الجنس
 والمهد واني احدهما الا انه في الاول اشهر ويجعل الشهرة قرينة متباعدة فما اورد على اولها ما بان
 عدم امكان كل جميع الاخبار وشرب جميع المياه قرينة على عدم العموم مما لا ينبغي هذا واستدل له
 ايضا بان لو كان للعموم لم يميز وشربه وتأكله بالجميع والتالي باطل فانه لا يجوز جاشي الفقه انفسهم ولا
 جاشي الفقه الفضلاء وانه اذا قال الرجل لست التوب وشربت الماء لا يتبادر الى الفهم الاستسبال
 وبان المطلق انما يدل على المناهضة وهي حكما بوجدهم للعموم بوجدهم الخصوص فلا دلالة للفظ على
 العموم وبان البيع من حيث هو جزء من مفهوم هذا البيع محل هذا البيع لست من حله فلو كان للعموم
 لزم باحاطة كل بيع وهو معلوم بالطلاق لا يقال المطلق انما يفيد العموم لو تسمى من لفظ الصين او انه
 يقتضي العموم لكن لفظ الصين يقتضي خصوصه لا تأنول عدمه لا يدخل له في التاثير وفيه نظر لانه
 شرط لا موهنة والاحود ان عدم التبرح بنا في العموم والاصل عدم التعارض وهو الجواب عن الثاني

ويرد على الاولين ان التوسيف والتاكيد المستثنى لهما جهة توقيف فيمكن ان يكون عدم الجواز للمشاكلة
اللفظية نحوها فلا يرد التاكيد باجمع والافصح التاكيد والتوسيف في التكرار المنفية مع انه لا يصح فلا يتم
فيها المدح وما قبل التاكيد والوصف ببيان معنى اجمع لا لفظ مصادرة وما استشهد له بان التوسيف
رجل بالعلماء لم يجران يقال جاشي العلماء الفضلاء بل الفاضل ولو مع جملة من الناس بالعالم قبل ما تبي
العالم الفاضلون ولم يجر ان يقال جاء العالم الفاضل لا شاهد فيه حصول المشاكلة فبما جوزه وعدمه فيما
نفاه وعلى الثالث ان عدم التبادر لا شغاله على القرينة المتأخرة لهم فاقطعا وعلى الرابع ان المفرد والمجلى
باللام عند النظم ليس مط فلا يكون مسلما عنده ولا انبته فيكون مصادرة فلا يتم المدعى وعلى الخامس
ان ما جعله من هذا البيع ليس عاما ولا استاز عاقبه فان الجزء الطبيعية والمتنازع فيها ما هو لفظ البيع وقد
اختلف في مدلوله في انه هل هو الطبيعة او العموم فاحد هما غير الاخر فجملة هذا البيع لا يستلزم جملة
كل مع فلا يفيد المدعى وما ذكره من ان المطلق انما يفيد العموم ولو تسمى الخ ليس كذلك بل المطلق من
جبت هو لا يفيد العموم فان المطلق هو المهمة لا بشرط شي والعموم هو المستغرق واحد هما غير الاخر
ولو قيل تعلق الحكم بالطبيعة يستلزم العموم لعدم انفكاكها عن فرد ما قلنا هو كلام اخر غير ما كنا فيه
ومع ذلك غير مسلم لاحتمال اختلاف حكم الفرد والكل ولا حكم للاصل هناك الثبوت خلافا فان الثاني
بين البيع المعين والعموم ظاهر وفيه بعد ما لا يخفى وللغول بالعموم مط التبادر واستدلال السلف
وجواز الاستثناء وتاكيد ما يورد كد العموم وتوسيف ما يوصف به كل قولهم اهلكت الناس الدرهم اليس
والدينار والصفر واشعار الطبيعة نظر الى ترتيب الحكم على الوصف وعدم الغول بالفصل بينه وبين اجمع
المعرف مع ثبوت عموميه وان اللام للتعريف وليس تعريف المهمة محسولة باصل الاسم ولا لو اُحد
بسته لعدم دلالة اللفظ عليه ولا لبعض مراتب الخصوص لعدم الاولوية فيكون للجميع والجواب عن
الاول كونه وهما وبظهر وجههما من في جميع المختار وعن الثاني انه لم يثبت من استدلال الالات العلماء
ازيد مما يقتضيه الجنسية ونحوها هو غير محدد نعم مقتضى الاطلاق سقوط الخطاب باثبات فرد منه كما باتى
الا ان العموم هنا خارج لو ووده في تأسيس القاعدة ونحوه بل هو خارج عن المتنازع فيه لاتفاق الكل
عليه مع انه لو كان متينا على الخلاف لزم اختلاف فهم في الفرع حسب اختلافهم في الاصل مع انه ليس كذلك
قطعا بل ضرورة وكيف كان مردود بمر هذا اذا كان استنادهم باللفظ من حيث هو يبلغ حدا لا جامع
والأكما هو مطلق به فلا ينفع مع احتمال ظاهر في كونه توصي يكون باجتهادهم فلا يكون جملة على خبرهم
وعن الثالث ان حوازا الاستثناء لا يقتضى اعادة العموم بنفسه لاحتمال كون الجواز بالقرينة وهو هنا
الاستثناء نعم لو كان مطر دابقع الا انه هنا في محل منع ظاهر الا ترى انه لا يقال الرجل رفع هذا الحجر الا
زيد او بين الجواب عن الرابع والخامس وعد الفخرى مما من قولهم اهلكت الناس الدينار والصفر
والدرهم اليس مجاز وعن السادس بان الاشعار ليس جملة مسلما ماخذة منى لا يرتبط بالمدعى وعن

الصانع عدم ثبوت عدم القول بالفصل بكل الفصل كبر وعن التامر باختبار الشق الاول وما ذكر من
 حصول التعريف باصل الاسم ان لو يد من التعريف تعريف الشك في ذاته موزون ملاحظة المهدية
 بين التامر كماله المحاط بمصولة قبل التعريف حق لكن الحاصل بالتمريف ليس هذا وان اريدت
 المحصول ١١ كونه فلم تكن حاصلة بل هي انما حصلت بالتمريف فحاصل به لم يكن حاصل وما كان
 حاصل لا يحصل به علم ثبت اولو به الجميع وبالجمله اللام للاشارة الى مدخوله وهو لم يكن حاصل باصل
 الاسم فلا اشكال واسم الجنس المفرد الغير المنون ظاهر في الجنس كما مر فدخل اللام يحصل للاشارة
 الى الجنس فالجنس اولى لا العموم واجيب بانه المتكرر يفيد واحدا من الجنس غير حين واللام
 دل على عدم ارادة الوحدة والكثره واخرى بان لام الجنس يفيد تعيين الماهية والمهية لا يقتضى الكلفة
 ونظيره بان تعيين المهية قد استقبل من المتكرر في الجميع فطر وللقول الثالث عدم تبادر العموم وان
 دلالة اداة التعريف على الاستمرار حقيقة وكونه احد معانيها لا يظهر بخلاف بينهم وقد عرفت
 وقصده بطلان ما ادعى من عدم ظهور الخلاف ولساير الاقوال ليس ما يستد به مفرد ودعاهم وبقرع
 على تقدير الاشتراك التوقف والعمل بمقتضى الاصول العملية الا ان يخرج احد المعاني وجودا او عدما
 بالانفكاك عنه كما انه يمكن ان يبق لوتردين العهد الخارجي وغيره بتقدم الثاني مع عدم تقدم ذكر فرد
 بعهد به فان العهد مشروط به فمع عدم حصوله يصر الى غيره ومع وجوده يتعين صرفه بالواحد
 بين الاستمرار او الجنس والعهد الذي يفيد الاولان لكونهما اشيع واشهر في الشريعة بتقدم ولو
 ترددين الاولين توقف لعدم ظهور وجان احدهما على الاخر ورجع الى الاصول فلو كان الحكم
 امر محتمل ان يكفى بواحد من الافراد الشايعة دون غيرها لاصالة البرائة عن الزائد والظاهر وجوب
 الاتيان بالجميع لاستصحاب الاشتغال ورفع اصل البرائة بثبوت الاشتغال بالتكليف وانما حصل الاجمال
 في المكلف به ولا يحصل البرائة الا باتيان الجميع فلزم ولو كان اباحة يحكم باباحة جميع الافراد الشايعة
 دون النادرة للشك في الشمول والتعلق ولو كان مضاعفيا تقدر بالجنسية يفيد العموم وعلى تقدير
 العموم يفيد جلب العموم والاحتياط به لازم كالامر لامر ومثل النهي التقى والاستصحاب كالوجوب
 والكرهية كالحرمة وعلى تقدير كونه خفيفة في الاستمرار خاصة يحمل عليه اذا كان مجردا عن القرينة
 ومعها يحمل على ما تقتضيه ولو احتل الاستمرار وغيره تبين حمل على الاستمرار لكونه الاصل في
 الاستعمال الخفيفة ولا يخرج عنها الا بصرف عنها والمفروض عدم ثبوته ومثله الحكم على تقدير المختار
 بالنظر الى الجنس تبين حمل عليه لامر القرينة الصارفة عنه وحمله بكفى في الحكم لو كان امر او اباحة
 على الافراد الشايعة بقرينة بينهما بانقطاع الامر باتيان فرد منه بخلاف الثاني فانه يحكم باباحة جميع الافراد
 الشايعة وما لو كان مضاعفا فمع الطية فيحكم الامر الشايعة والنادرة لوتردين
 الاستمرار والعهد الذي اخرجي فكما مر فاقاله التوحي من ان افادة المفرد بالمعرف العموم اعم

هو مع عدم تساوي احتمالي العهد والجنس والافعال يظهر كما ذكره الاكبر ولا يتساوى الاحتمالان
الامع تقدم امر بر جمع اليه كقولهم يكمن فروع الرسول فقبه نظرا اما اول افلان مع عدم تساوي
الاحتمال يتبعين الظاهر سواء كان هو الجنس او العهد لانهما ساحة لقطبة والاكبر برده واما ثانيا فلان مع
التساوي يتبعين جملة على الاستغراق لوتر دينه وبين العهد المتأخرى الامر بل مطلقا ولوتر دينه
وبين العهد الذي لفظة الاستغراق وشو به الاضافة اليه واما ثالثا فلان الحكم بالتساوي مع تقدم
امر بر جمع اليه فاما هو ظاهر ولا سيما اذا كان الكاف للتفيد لا للتبديل عجب فانه على هذا اظهر في
العهد للتأخر وحصول شرطه فابن التساوي ومنه المثال الذي ذكره ومع جميع ذلك لا يتم هذا بحسب
اللغة فان كون اللام للجنس لا يقتضي الاستغراق لقوله لو كان كلامه اعم من اللغة والشرع لكان
القصد اظهر مما مر بين ما فاجبني التمهيد من انه اذا حقل كون ال للعهد وكوف الغيرة كالجنس او العموم
جملت على العهد لاصالة البرائة من الزائد ولان تقدمه قربة بتمر شدة اليه ومن فروعهما اذا حلف لا
يشرب الماء فانه يحمل على اليهود حتى يمتنع ببعضه اذ لو حمل على العموم لم يمتنع ومنها اذا حلف لا باكل
الطبخ قال بعضهم لا يمتنع بالهندي وهو الاخر وهذا يتم حيث لا يكون الاخر من اليهود عند الحالف
اطلافة عليه الا مفيد او منها الحالف لا باكل الخبز لا يمتنع بالجزء الهندي والكلام فيه كالسابق اذ لو كان
اطلافة عليه معهودا في عرفه فمتحت به الا ان الغالب خلافه بخلاف السابق فانه على العكس مضافا الى ان
اصالة البرائة لا تصلح ان تحمل قربة تحمل اللفظ على احد المعنيين وهو ظاهر مع انه لا يناسب نفي الزائد
بالاصل على تقدير الجنسية فانه على تقديرها ينقطع الامر باتيان فرد من الجنس زيادة حتى ينقطع بل
المناسب ان يقول اشتغال الذمة بالحكم باليقين يقتضي تحصيل البرائة باليقينة وهي لا تحصل الا باختيار
المعهود فانه لو اتى به بغير ذمته سواء كان المتعلق الجنس او المعهود بخلاف ما لو اختار فردا اخر فانه بغيره
ذمته على تقدير دون اخر ومع اغضاض العين عن الجميع لا يقتضي التعليل بالاصل الكلية بل هو ان تم
فعبا كان الحكم الوجوب بل لا يتم لمعلم لوقبل بان ارادة الجنس لا ينافي ارادة فرد منه مخفية فبح لا يجرى
اصل البرائة في نفي الجنس للاحتقال المذكور لتردد الامر بين ارادة المعهود او فردا من الجنس
الا ان فيه نظرا وايضا تعليله الثاني لا يتم فان المقصود من التقدم لو كان ما يقتضي العهد فلا يحتمل غيره
ويتبعين جملة على المعهود ولا يقتضي على ما هو الحق من كون اللام للاشارة والمدخول الطبيعة جملة
على الطبيعة وعدم الاكفاء في الحمل على المعهود بالا احتمال فان الحقيقة لا يصرف عنها بالا احتمال بل
نظروا الصادق وليس فليس بل على تقدير الاشتراك لا يتم على انه لا يمكن التردد بين الجنس او العموم
والعهد لمعلم فان تقدم ما بعد شئنا يتبعين وبدونه لا يحتمل لعدم تحقق شرطه وايضا ما ذكره من الفروع
لا تنطبق على العنوان كالتعليلات المذكورة فيها فان في اولها ليس الماء معهودا بل القربة على عدم
العموم الشرب ولذا لا يكون المداد على فرد معين منه بل اى فرد كان مما يتعارف شره به يدخل فيه

والثاني في الثاني والثالث ليس من العهد في شيء بل الجنس الإلهي والفرع على ان الإطلاق
ينصرف الى السابع الا ان ليس مساكن يصدره وهو في غاية الوجوح وايضا اصل البراءة في الاول
على خلاف مطلقه فان مقتضاء العموم لا العهد نعم في الاخير بن بواقط مطلق به هذا وذكر الفرع
الاخير بن في عمل اخر لما يحمل على العهد فيالم تذكر المهود مع احتمال المهود غيره بنى امود الاول
انه على تقدير عدم افادة المفرد المرف العموم لا يظهر خلاف بينهم في حمله على العموم في الجملة
وذكر بعض الاول اخره من برى جواز تعلق الاحكام بالطابع ان لا لزوم كونه حقيقة في تعريف الجنس
ان الحكم اذا تعلق بالطبيعة من حيث هي والمفروض انها لا تنفك عن شيء من افرادها فثبت الحكم لكل
افرادها وصفه اليه لفر وبشكل بان تعلق الحكم بالطبيعة لا يستلزم تعلقه بفردها لا مكان لاختلاف
حكم الفرد مع الطبيعة وعدم سر بان حكم المتعلق بها اليه كما في الرجل خبر من المردة والانسان نوع
ومنه اللام الداخلة على المرفقات نعم يمكن ان يقال هو المتبادر فالتكونه هو المتعارف السابع وندرة
خلافه او بنى لولا ما افاد فائدة بتدبيرها فان في تحمل الطبيعة في الجملة لا فائدة بتدبيرها لاحتمال
تخلف الحكم في جميع الافراد او اكثرها او ما يباو خبره فثبت حمل على العموم لواقع في مقام البيان
في كلام الشارع ومحوه وايضا ما يدل على عموم مثله ولو جسا استغراء الكتاب والسنة واخبار اهل
البيت فانه لولا ظهور العموم لا أقصى السوءال من المتطابقين والروايع اهم لم يستلوا معا بوجه ذبا جمال
المفرد مع كونه مجردا وشدة حاجتهم باحكامه المقضى للسوءال قطعاً وهو ما يعطى العلم قال في الخارج
اذالم يكن ثم مهود وصد من حكمهم فان قرينة حاله تدل على الاستغناء اقل لم ينكر ذلك بالنظر الى
الحكمة وبعضهم قال بان الطبيعة للمالم يمكن تعلق الحكم بها ولا عهد خارجي يكون مراداً بالفرض ولا
فائدة في ارادة فرد المالم ولا الاغراء بالمجهل فثبت ارادة الاستغناء وقوله نظر وعلى جميع التقادير
هذا العموم لو كان في الاثبات لا يخرج عن الافراد التابعة ومع ذلك يختلف الحكم في الامر وغيره وفي
الاول ينقطع التكليف باتان فرد منه بخلاف غيره كما لو كان اياحه متلا فانه لا يرتفع بان تكليف فرد منه
وهذا الاختلاف من لوازم الامر واما لو كان في النفي او انتهى فظاهر في العموم اللغوي الثاني
ان لام التعريف هل يكون في العهد والاستغناء حقيقة اقوال ثالثا الفرق بينهما كما في الثاني
حقيقة وفي الاول مجاز او دونهما العكس والظاهر كونه حقيقة في الاشارة الى مدخوله او تعيينه في
ذهن السامع كما مر ولولا لزوم المجاز او الاشتراك وهما خلاف الاصل ولوقيل اقتضاهما الى الفرق
يكشف عن كونهما متعينين مجازيين قلنا كلا بل الفرق بين المتعينين المرادين المدخول لانهم معنى اللام على
معناه الاشارة من غيره فرق بين الموارد واما الفرق في المشار اليه كيف وتقدم المهود لا مكان تحقق
العهد لا كونه قرينة على دلالة اللام على مدلولها فاللام موضوعه بالوضع العام للاشارة الى خصوصيات
المدخول فيقابل والذي يرجع في النظر هو كونه حقيقة في تعريف الجنس مجازاً في خبره للتبادر في تعريف

الجنس فمن بدعي الحقيقة في العهد والاشتراك لا بد له من إثبات وضع جديد للهبة التركيبية أو
يقول باشتراك اللام لتطليق قاعدة كل واحد منها وتعيينها يحتاج إلى القرينة والتبادر وغيرهما استدرك
سبب الرواية عدم دلالة الفرق يرجع ما ذكرناه فيه نظر فإن التبادر في تعريف الجنس أهم من المدعى فإن
المستعمل للمدخل من أمثاله في المفرد المدخول مع قطع النظر عن الخارج وجهه أن اللام للإشارة إلى
مدخول أو المدخول اسم غير منون وظاهر في الجنس فيكون التبادر من المفرد الجنس المعروف ولا كلام
فيه وإنما الكلام في أن اللام هل وضعت للإشارة إلى خصوص الجنس أو لأجل اللامع وإن احتاج تعيين
المدخول إلى القرينة بل كان المدخول في ذلك المعنى مجازاً وهذا غير مرتبط بما ذكره من التبادر وإنما
إثبات كونه حقيقة في الاشتراك أو العهد بالمعنى الذي ذكرناه وهو كون المشار إليه معهوداً أو مستقراً
وكون اللام للإشارة إلى مدخوله مطع بالوضع المحرفي لا يحتاج إلى إثبات وضع جديد للهبة التركيبية
ولا أقول بالاشتراك فإن اللام في جميع الصور للتعيين والتعريف والإشارة ليس إلا فلا تعدد في
اشتراك أو يحتاج إلى وضع هيء فإن التعدد كما عرفت يرجع إلى المراد من المدخول لا الداخل بأن يراد
مرتمن المدخول الطبيعية ومرة كل فرد وثلاثة حصص منها لكن الأول مفهوم من اللفظ من غير مدخولة أمر
خارج فيه بخلاف الأخيرين فافهما مفهومان بالقرينة كالاستثناء وتقدم الذكر كما في أن الإنسان لقي
خسرو قصي فرعون الرسول وبالمجسلة الأذن من الواضع في دخول اللام في المواضع المذكورة ثابت
والمدلول في الجمع على وجه الحقيقة أو الاشتراك أو المجاز في البعض والحقيقة في الآخر محتمل والظاهر
الأول والأكثر مخالفة الأصل بالاشتراك والمجاز وأما دلالة المدخول على المعاني المتعددة ثابتة على
وجه الحقيقة في البعض وهو الجنس والمجاز في الآخر وهو الاشتراك والفرد المعين ولو قبل يمكن
العكس قلنا بعد غير مفهوم من المحاورات على أن الاشتراك ليس معنى التعريف غير مرتبط
أن التكرار في سياق النفي يفيد الاشتراك ولا تعريف فيه معنى ولا لفظاً والوضع الهيم في
كل قسم مع كونه جزئياً أقامد فرع بالأصل وبوجه آخر أن العهد بنفسه والاشتراك لا يفهم من مجرد
المفرد المحلى باللام وإنما يحتاج إلى القرينة وبدونها لا يعمل على شيء منها بل على الجنس المعروف وأما
مع القرينة فلا حاجة إلى وضع جديد فإن المدلول يفهم بدونه فالحكم بدونه مجازاً وقول بلا دليل مع
أن الأصل عدمه والفرقان انما يقتضي تعيين المراد من المدخول فإن الاختلافات غير داخلية في مفهوم
اللام فإن الذئب في بأكمله الذئب مستعمل في الفرد المنتشر كما أن في قصي فرعون الرسول استعمل
الرسول في المعين وظاهر أن الاشتراك ليس معنى التعريف ثم مما مر ظهر حال الأصل فإنه لا نقول أن
لسم الجنس المعروف بنفسه يفيد العهد أو الاشتراك بل نقول إذا كان مدخول اللام معهوداً أو مستقراً
فاللام إشارة إليه من دون ارتكاب مجاز وإن كان المدخول فيه مجازاً فإن وضع أداة التعريف ليس
للمدخل على ما كان حقيقة في مدلوله بل في اللام في العهد الذي هل حقيقة أو مجازاً فيه قولاً

انظر هما الاول للمؤمن كون اللام للاشارة ولا ينافيه كون مدخول الفم والمنشئ ان غاية ما عليه الكلمة
 وهي لا تنافي المهدية كما في الطبيعة فلو ما مدخولها في الفرد المنتشر فان المفرد الغير المنوع موضوع
 للجنس والطبيعة فاستعماله في الفرد مجاز واما كونه الفرد المنتشر فله المفهوم منه والمناسق الى الذهن
 فان الظاهر من قوله نعم كمثل الجماد يميل اسفارا ان المراد من الجماد الفرد لا الطبيعة وكذلك الذئب
 في باكله الذئب واما ما ذكره التقاضي من ارجاع المرفع بالهدى الذهني الى المرفع بلام الجنس
 معللا بانهم يستعمل الالفاظ وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الفرض الاصل
 دلالاتها على ذلك المعنى وقصد ارادتها وانت اذ التلفت المرفع المذكور والعلم بالجنس على الواحد
 فانما اردت به الحقيقة ولز من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام الفردية فهو لم يستعمل الالفاظ
 وضع له كلام بل فان اسم الجنس حقيقة في الطبيعة المرأة عن الوحدة والكثرة ولولا إمكان الرجل
 في الرجل خبر من المرأة مجاز الموضوع او وضع هي الطبيعة وكلاهما بطبيعة فاستعماله في الواحد
 غير استعماله فيها او المقصود الاصل من المدخول هذا ذلك فيكون مجاز او ما جعله ايضا حاله وهوانه
 اذ اطلق العام على الخاص لا باعتبار خصوصيه بل باعتبار عموميه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأت
 زيدا فقلت رأت انسانا و رأت رجلا فقلت الانسان او الرجل لم يستعمل الالفاظ وضع له لكنه قد وقع
 في الخارج على زيد وكذا اذا قلنا قاتل اكرم زيد او الحمته وكسوته فقلت نعم فاصلت لم يكن لفظ
 فعلت مجاز او كذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق ليس ايضا حافا في شيء منهم بل يطلق لفظ
 العام على الخاص بل اطلق العام على الخاص فان في رأت انسانا ورجلا لم يرد خصوص زيد بل الفرد
 المنتشر غاية الامر ان المرئي زيد او هو لا يستلزم اطلاق الانسان او الرجل عليه وكذا في غيره من
 الامثلة بل الامر في الانسان حيوان ناطق انظر فان مفاد الحمل ككون الموضوع فردا من المحمول فان
 هذا من اطلاق لفظ على شيء وبالجمله فساد معنى عن البيان والحجة وان تبينه غيره نعم لا اطلاق الكلي
 صور يتحقق فيها الحقيقة وان اتفق كون مصداق الحكم في بعضها جزئيا مبينا الا انه لم يرد من اللفظ كما
 مر في بعض امثله ومنه وجاء رجل من اقصى المدينة يسئ اذا علم الخطاب كونه الخبيث حبيب النجار
 الا ان مقصود التكلم لم يكن اعلام الخصوصية ولم يرد من الرجل المحبيل الفرد المنتشر الثالث
 ان اسم الجنس المضاف ظاهر في الطبيعة للتبادر وهو مقتضى نقل السكالي الاتفاق على ان المصدر
 الغير المنوع يفيد الجنس مع عدم القول بالفصل في خبره كصاروا استلزامه المصوم باعتبار الطبيعة او
 الحكمة او غيره كما مر خلافا لبعضهم فخطبها استناد الى صحة الاستناد واخذ من استقرأ كلامهم
 وفي الاول منع الانباء كيان تطبيق الحكم به مستلزما من فاعلم المصوم فلا ينعى كما ان في اقتصاد الاستقرأ
 المصوم منع ايضا الا ترى انه لو قيل حيوان البر او حيوان البحر الى غير ذلك لا يفهم عند من علم امثالهما
 الا بجنسية هذا كله اذ لم يكن ثمة عهد ولا ينصرف اليه اشارة الجميع للذكر لا بقيد المصوم

لغة عند تأمل بوزن كلام بعضهم كالحق بعدم الخلاف بين العلماء كافة وظاهر النهاية كونه محققا في
العموم عند أبي علي الجبائي ونسب بعضهم اليه الحمل على العموم فظهر الى ظهور المشترك في جميع معانيه
واخر نسبة اليه نظر الى دليل المحكمة على اى حال لا ريب في عدم فهم العموم بل المتبادر خلافه عرفا
فبإسالة عدم النقل يتم لغة ولا جاد صاحب المعالم والحاجبي والمصدي حيث قالوا لنا القطع بان رجالا
في المجموع كرجل في الوحدات تكلف ومطلوب الجميع ليس باستقرار قطعا بل ما فوق الثلاثة أو الاثنين
على الخلاف الآتي والتكرار مدلولها الفرد المنتشر والجنس الطليعة فضلا عن انه لو كان للعموم لما
صح نعت بما لا يفيد العموم والتالي بطا فقدم مثله والملازمة ظاهرة اذا التفت تابع للمنعوت في الشمول
وعنه وما بطلان التالي لمصلحة ان يقال جائى رجال ثلثة او اربعة او خمسة وهكذا اتفاقا وعن صحة
نقسه اليه كان يقال جائى رجال اربعة او خمسة ومورد التخصيص مشترك بين الاقسام مغاير لها
فلا يدل على العموم وعن انه لو قيل له عندى عبيد صح تقديره باقل الجميع مر قابل قبل اتفاقا ولو كان
ظاهرا في العموم لما صح ونظري في اول الثلثة الاخيرة بالمنع من مساوات التثنية للمنعوت في الشمول معللا
بظهور انه ليس كذلك فان التثنية انما تصد به في الاغلب التخصيص كما في المركبات التفيدية ولو كان
اساوا للمنعوت في العموم لما افاد تخصيصا وفي ثانيها باننا لا نسلم انه تقسيم بل ترديد والمرد لا يجب
اشتراك بين ما يترد فيه كقولنا هذا الشخص اما انسان او فرس وهذا العدد اما زوج او فرد وما ينبغ
الملازمة في ثلاثها نحو بلا على الفريسة العطية وهي استحالة ان يكون عنده جميع عبيد الدنيا ويرد على
الاول ان المراد بمساوات التثنية للمنعوت في الشمول تساويهما في اصل الشمول بمعنى ان المنعوت لو كان
ظاهرا لايصح توصيفه بما لا يفيد العموم ولو في الجملة مثل ان يدل الوصف على المجموع لا على الاستغراق
وبالجملة المخصوصة تساويهما في كيفية الشمول لاي نفس الشمول فلو كان شمولا لعد هما استغراقا
والاخر مجموعا لايصح التوصيف وهو حق لاحرار عليه فانه لا يصح ان يرق كل انسان ثلثة او اربعة او
خمس فاذا اربنا صحة ان يرق رجال ثلثة او اربعة او نحوهما ظاهرا ان الجميع المنكر لا يفيد الاستغراق والا
لما صح وعلى الثاني ان صحة الترديد ايضا يستلزم المدعى فان اللفظ لو كان مستغراقا لما يترد فيه لا يصح
الترديد بين اجزا ثمع ان التكبير هنا مغايل للتعريف فيكون اهم من ان يكون متواليا بين من التكبير او
التمكن او غير متوالت فيهم ما كان ظاهرا في الفرد المنتشر من الجميع وما كان ظاهرا في الجنس لاي الفرد
فبصح التقسيم في الثاني من باب تقسيم الكل الى الاخر اذ كما انه يصح الترديد في الاول ويحتمل ان يراد
من التقسيم ما بهما وعلى اى حال نقول اى منهما يفيد المدعى في الجملة وهو ظاهر بما مر وبتم بعدم
القول بالفصل وبما يتب تمام المدعى وعلى الثالث ان تحقق الفريسة خصه بعبيده والعالم المخصص محبة في
الباقي فلزم ان لا يصح التفسير باقل ذلك كاقول الجميع مع انه يصح قطعا وربما يجب بان معنى العموم
جميع عبيده لا عبيد الدنيا وظاهر انه لا استحالة في ان يكون عنده جميع عبيده فلا يتحقق حقا فريسة متنى

ذلك وفيه نظر فانه لا إضافة في معنى يخصه بما عداه بل لو كان عاها مفاده جمع عيدا الذي ليس معناه
 ما ذكره بمقتل بعد الرجاء الى ما قلناه واستدلنا بي على التفدير الاول بصحة استثناء كل عدده
 سوى الاستفراق والاستثناء اخراج الجزء من الكل وبان حمله على الاستفراق حمله على جميع حفاظه
 فيكون اولي من حمله على البعض لعدم الاولوية وبانه لو لم يكن للمعوم لكان محتضبا بالبعض واللازم
 متف لعدم التخصيص واستناع التخصيص بلا تخصيص وبانه لو اراد المتكلم البعض بعينه والا كان مراده
 مبهما ولما بطل التبيين ثبت انه للمعوم والجواب عن الاول بمنع الالتراد وغيره لا يجدي وعن الثاني
 ان المراد بالاستفراق ان كان الاستفراق الاقراى فغيره يطبوع الجمع على اى حال فانه اما
 موضوع لكل مرتبة وللقدور المشتركة وثى منهما لا ينص الى الاستفراق الاقراى فلابص ما صححه
 بعضهم من ارادة معنى المعوم الاقراى والجميع كليهما على مذهبه يناد على ان مراده الحمل على
 الجميع من حيث انه مجموع معانيه المشترك فيها لفظا لا من حيث انه واحد معانيها وان كان الاستفراق
 الجميع فلا يتخلو لان بر بد جميع الحقائق ما يكون باوضاع عديدة كما هو ظاهر فيكون مشتركا وبوضع
 واحد فيكون من قيل الحروف والمبهمات على الاظهر وعلى التفدير بن رد عليه ان وضع الجميع ليس
 كذلك بل للقدور المشتركة فانه المفهوم من ندة الوضع الثاني بل الاول بالاضافة اليه وكوفصا خلافا
 الاصل على ان الجميع بين الحقائق على التفدير بن لم يجر على وجه الحقة بل ولا المجاز ومع جميع ذلك
 ظهوره فيها مغلوط القصد لا يترتب فيه ذومسكة ومع جميع ذلك لا ينطبق على المدعى وهو كونه
 موضوعا للمعوم ولو قيل بمقتل ان براد جميع حفاظه الجميع بين افراد حفاظه او الجميع بين ما يحتمل كونه محفوظة
 او الجميع بين الجميع من حيث انه واحد حفاظه قلنا مع ان شأنا لا يقيد وضعه للمعوم لا يجدي اما الاول
 فلان الجميع المنكر لا ينع اما ان يكون مفروفاً من التكرار ولا كما سبق اقوام الحصان نساء الاول
 ظاهر في فرد ما لا يجمع كالمفرد والثاني ظاهر في الجنس لاني الاستفراق فلا ينع واما الثاني فلا يصح
 لان الحكم بالوضع بمجرد كونه انبات اللغة بالترجيح لم يظهر اعتبارا من الواقع مع كونه اقل جدوى
 ومطروحة يكون الاقل بضبا وان حمل احوط برد عليه ما مر بان يفتي بمحت كون لفظ المعوم موضوعا
 للتخصيص واما الثالث فان ارد اثبات الوضع برد عليه ما مر وان ارد اثبات المرجح للحمل ففتح
 الاولوية للمرو ولا اختلاف الغشامات باختلاف المقاصد فان الالهام وبما يكون مطلوباً وبما لا يصح
 او ادته الاتروى انه لا يصح تعلق الامر على هذا التفدير لعدم القدرة على مثله غالبا بل ولو كانت للتدبير
 ولقدوم صحة ضد ومثل من الحكم بل العاقل بل ولا الاخبار فضل من العبد يتعلق به كالمروية وتوحيها
 وعن الثالث انه لو لم يكن للمعوم لم يلزم اختصاصه البعض لاحتمال كونه للقدور المشتركة كما هو الواقع
 فلا يمتنع بالبعض وعن الرابع ان الكلام في الوضع لاني الارادة فلا ينطبق على ما كا بسدده نعم لو كان
 بناؤه على دلالة على المعوم بحسب المحكمة له وجه منظر حاله وعلى التفدير الثاني بثنى الوجوه

المقدمة وقد عرفت لغو ما هو المنع من اشتراك الجمع بالنسبة الى ما فوق الواحد او الاثنين بل الظاهر
حكونه موضوعا للفرد المشترك للمعنى علم كون المشترك حقيقة في جميع المعاني ثم المنع عن الظهور فيه
مع اثبات الجمع اما الاول فلهنا واما الاخران ففي اوائل الكتاب وعلى التقدير الاخير به ايضا وافتقاره
الشبه في اصل المذهب استناد الى انه اذا دل الجمع على القلة والكثرة وحده من حكمه ولم يقرن به
ما يدل على انه اذ به اقل الجمع وجب محله على انه اذ اكل لثلاث بلغوا كلام الحكميم ويرد على الاول
انه لو قيل بظهور المشترك في جميع معانيه فلا ينطبق على المدعى ولو قيل بعدمه منع كون المشترك حقيقة
لما يستعمل في جميع المعاني فلي قد ير عدم القرينة بتوقف ولا يحمل على شيء منها ولا على جميعها ولو
اذ بالجميع المحقق في جميع افرادها منع كونه خلاف الظاهر يظهر ما به مما ياتي وعلى الثاني انه لا يتم معطو لا
في كلام الشارع في بيان الاحكام اما الاول طمعية الاخبار بالقصص والحكايات بالجمع المنكر بدون
الحمل على العموم فانه اما يستعمل بنحو التكبر او التكنز وعلى الاول مقتضاء الفرد المنتشر وعلى
الثاني الجنس ولا قرينة على صرفه عن الحقيقة عموم فان بارادة كل منهما لا يخلو الكلام عن الفائدة
المرعية التامة باسناد شيء الى شيء من دون قصد الى حال الخبر عنه كما هو ظاهر واسناد شيء كالرؤية
الى الجنس الجمع لا يستلزم حمله بكل فرد فكيف بالفرد المنتشر فلا مقتضى للحمل على العموم اسلا واما
الثاني فلا نه لو ورد معطو للامر بواسطة او ينزير واسطة فعلى تقدير التكبر والجنسية يتحقق الامتثال
بالاقل وهو مقتضى مدلوله فان طلب التكررة والجنس يقتضى حصول الامتثال به بالفرد والاقول فرد من
الجمع فيسقط به الخطاب فلا حامل محمله على العموم مع انه لا يصح لعدم القدرة غالباً باثبات جميع افراد
الجمع واما اتصاف الزائد بالوجوب وعدمه فلا خارج عن المقام قد سبق منا تحفيقه ومن فرد عنه ما لو
امر باطعاء ثلثة بضمراء او مساكين او نحوها فيبي ودوده في مقام التشريع في ضمن الاخبار وهو ينقسم
الى قسمين الاول ان يكون المقصود بيان تعداد احكام شرعت للعباد اجمالاً او نموذجاً يقال احملت
لكم عبادات وعقود او ايقاعات ولا مقتضى ح للفرج من ظاهره سواء كان منكر او جسامع ان تعلق
الحكم بالجنس لا يقتضى تعلفه على وجه العموم كما مر والثاني ان يراد في مقام بيان التشريع وماضاهاه
في الشرع والعرف وهو غير متعارف بحيث لم يمهّد في الشرع ولا في العرف مثله بل استحصال الجمع
من كماله في العموم غير ميهود ثم منهم من جعل العمدة في تحقيق المسئلة ارجاع الامر الى ان المراد
بالجميع المتكبر في الكلام هو المعين عند المتكلم المبهمة عند المخاطب او مجرد الطبيعة المهمة على الاول
لا بد ان يحمل الحكم على العموم لا ياتي بالحكمة وعلى الثاني يكفي بالاقل لاصالة البراءة ضمن الزائد وحصول
الامتثال بالاقل كما يحل الاظهر في الاخبار مط الاول وفي غيره الثاني وفيه نظر فان الظاهر من اللفظ
الثاني معطو وقامر من الظاهر بقرينة تقتضى الاول نعم في بعض الصور يستلزم كون الشيء معينا لكن لا
يكتلزم ذلك اذ ادته وهو الاول ومعاصر بين الفرق بين الفرد المعرف والجمع المنكر في

تسليمه بان دليل الحكمة في الاول من المحقق وصاحب المعالم وعليه في الاخبار فلا ينبغي التوقف في
 الفرق كما في كلام ابن الثاني وغيره تنبيهان الاول هل الجمع المنكر المظهر في الجنس او
 الفرد المنتشر اظاهر الثاني ظهور التنوين في التكثير لا في التثنية ولا اهم الثاني اختلفوا في اقل
 صبح الجمع بعد اتفاقهم على كونه ازيد من الواحد فقبل الاثنين وقبل الثالثة وهو الاظهر للتبادر فيها
 فوق الاثنين وعدم تبادر الاثنين بل تبادر غيرهما وعدم صحة توصيفها بالاثنين وصحة توصيفها بما فوق
 الاثنين وصحة نفي الجمع من الاثنين وعدم تكذيب الخبر بنفي الجمع مع ثبوت حكمه للاثنين عرفا قلنا
 كان يقال ما رايتم رجلا مع ربه وبنه وجلس وانكار ابن عباس على عثمان ما نهى ليس الاخوان اخوة مع
 اعتباره وكوفهم اهل اللسان واذا ثبت في العرف ثبت في اللغة باصالة عدم النقل واستدل بفرق
 اهل اللغة بين الفاظ التثنية والجمع وبفرقهم بين ضميرهما وبانه لو قال له على دراهم زينة ثلثة فما زاد
 وكذا الواو صي او نذر وفي الجمع نظر فان الفرق يحصل بالاحصية والاختصاص والاعتراف والوصبة
 والتدريج تتبع الحكم في هذا الاصل ومن فروعه للقول الاخر ان الجمع بمعنى القسم لانه فيكون موجودا في
 الاثنين وقوله ثم وكنا حكمهم شاهد بن فاطم الجمع على داود ومسلم اذ تسروا والحرب اذ دخلوا
 على داود فخرج منهم قالوا لا تخف خصمان بنى بمقتضى على نفس مع كون المراد بالجمع الخصمين ان شربا
 الى الله فقد صفت قلوبكم قال كذا فاذها يا باتنا انا معكم مستمعون مع كون المراد بضمير الجمع موسى
 وهرون فان كان له اخوة فلامه السدس مع ان المحجب يتحقق بالاخوة من اجماعه فلو لا تناول الاخوة
 للاخوة بن لما كان ذلك هسي الله ان ياتين بهم جميعا والمراد به يوسف واخوه وان طائفتان من المؤمنين
 اقتسلا والنبوي الاثنين وما فوقهما جماعة وانه لو اخبر الاثنان عن فعلهما لانا قال اقتسلا كما يقول
 التثنية بلفظ الجمع وانه لو اقبل عليه رجلان في مخافة قبل اقل الرجال والاصل في الاطلاق الحفظة
 والجواب عن الاول ان الكلام في الهيئة لا الماد مع ان في صدق المادة على الاثنين مطنظر او عن
 الاي بان اقصى ما يمكن ان ثبت الاستعمال وهو ان استعماله في الفرد المشترك بين الاثنين
 وما فوقهما لم يثبت وانما استعماله في ما فوق الاثنين وفيهما فبتردد الامر بين الاشتراك والمجاز والثاني
 ادلى ومع الاختصاص عنه لا يمدى بعد ثبوت الحفظة في غيره بما مر على ان استعماله ان ثبت فاقامه
 بالفرقة فلا ينفص بالاتفاق والاصحتم استعماله في ازيد من الاثنين فلا يقبل استعماله فيهما في الثانية
 والاخيرتين لا نسلم استعمال الجمع فيهما في الاثنين ولا سيما في غير الاولى منها فان المراد بالجمع في ان
 ياتين بهم يوسف واخوه وكبرهم وهو الذي قال فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي او يحكم الله لي
 واما في طائفتان فارجاع ضمير الجمع بهما فلان طائفتان المؤمنين المؤمنين خبر ظاهر في الواحد فيكون اقل
 الطائفتين بعدد اجمع فلا اشكال ومثله الجواب عن قوله تعالى خصمان اخضعوا في ربه فان المراد
 بالخصم ازيد من الواحد بكثير او لا فلا اشكال في ارجاع ضمير الجمع الى الخصمان واما الاولى فلا

بدكر الخصم فهم الاجتماع من المتخاصمين والمتابعين لهما الحاملين منهما كما هو العادة في مثله فالتفتي في
 المرجع بجمع احتمال اشتغال القضية بهذه العسارية والالتزام استعمال الجمع في الوجه فان الخصم ليس
 متعبد او لما في خبره فاجتردين مجاز بن يثني اختيار ما هو الاول في جملة ما في الاول في جملة استعمال
 الجمع في الاثنين للتعظيم وبمزيد قرينة حكمهما ما اورد عليه بالتعظيم على ان التعظيم على عادة اهل
 اللغة انما هو في ادخال الخطاب التثنية في كلامه وما جرت عادته بان يخاطبوا واحدا بخطاب الجمع تعظيما
 لان الملك يقول فلانا وقلنا ولا يقال له قلتم وقلتم فجوابه ان ثبوت ادخال التثنية للمتكلم لا مدخل له
 بالجمع فان قيل له ليس من الجمع ولا يجري فيه هذا الخلاف وثبوت وروده للتعظيم في واحد من
 القطعيات يشهد له الكتاب وموارد استعمال العرب ثرا وتعلما واما اطلاق الجمع على المفرد فهو ايضا
 في مقام التعظيم شائع كقوله نعم شاهد بن محافظون مستمعون وقول الشاعر قالوا لسان اقصى ما براد بناتم
 الفضول فقد جئنا اخراسا ناعم ان المراد بالجمع المأمون فاستعمال الجمع في الاثنين تعظيما اولى وريبا الجيب
 تارة بانه اضاف الحكم الى ما بر الانبياء واخرى بانه اضاف المصدر الى الفاعل والمفعول ما قد يصفه
 اليهما اهل اللغة ويرد على الاول عدم العادة باستعمال مثله مع توقيفه وعدم سبق مرجع للضمير بكون
 معهود اول وقبل يرجع الى القوم قلنا بصد جد اول ذالم يحتمل احد وعلى الثاني ان الظاهر من النحويين
 اتفاقهم على عدم ثبوت مثله حيث حصره وادخال المصدر في احدهما وانكرهما العلامة مع كونه توقيفا
 نعم ذكرها جماعة من المفسرين وكان مستندهم نفس الآية وقد عرفت ما هنا وفي الثالثة يتردد استعمال
 القلب في ما قبل المجل مجازا كما يقال للمناقذ ذو قطين واستعمال الجمع في الاثنين ولعل الاول اولى
 فان القلب المحقق في هي المخارجه لا تصف بالصن بل المتصف به غيره مما يمكن ارادته هنا وفي الرابعة
 يتردد بين ان يرتكب خلاف الظاهر في الخطاب بادخال الغائب تعظيما في الخطاب واستعمال الجمع في
 الاثنين وفي الخامسة يتردد بين ان يستعمل الشرط فعلا لا يستلزم عدم عند عدم وان يستعمل الجمع
 في الاثنين فما زاد لوقوع الاجماع على حجب الاخوين كالاخوة وبه يبين الجواب عن قوله نعم وان كن
 نساء فوق الاثنين فلهم ثلثا ما ترك وعن النبوي بان ماله محملان شرعي ولغوي تسعين حمله على الاول
 بشهادة حاله وعن نحو قتنا وقلنا فخرجه مما يتنازع فيه فان هذا التعظيم موضوع للمتكلم مع الغير سواء
 كان واحدا او ازيد وعن الاخبار المانع من كون اطلاق الجمع على الاثنين حقيقته ثم من نحوى ما مر من
 استعمال الجمع في المفرد نظما وثر كتابا وغيره وما استعمل في الاثنين بان جواز استعماله في الاثنين
 مجاز اذ لو لا الشهرة بين اهل اللغة لكفت بل لو كان الميت والثاني متساويين تسعين قبول الاول
 لتقدم الميت على الثاني خلافا لمن لا يستد به في صحة استعماله فيهما مطلقا تعوي بلا على قضية ابن
 عباس وان لم يوج مجاز توصيفه بالتثنية وتوصيف الجمع بالتثنية والجواب عن الاول كونه ظاهرا في سلب
 الحقيقة والا خبر ما مر من الأدلة وعن الثاني بمنح الملازمة فان التوصيف مما له دخل باللغة فتبع اذن

الواضح فما المانع من نحو برأيهما دون الآخر ولا منافاة جواز جائي زيد وبكر وعمر والصالحون
وحاشي زيد وعمر والعالمون أنصاف الأول بالثنية والثاني بالجمع فاقول الأول في معنى الجمع
الحقيقي والثاني في معنى التثنية الحقيقية فلهذا يجوز الأولان دون الآخرين في مافي قبحات
الآخر أي من أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في قبعة فقل عن أقل مراتب الجمع هل إنسان أو ثلاثة وآخرهم بانه
ذهب إلى كل فريق فلاحظاها مع فصل بان الجمع اما جمع فرد او جمع زوج فقل مراتب الأول ثلاثة وأقل
مراتب الثاني اثنان فلاحظاها مع لكافة العلماء واللغة والعرف مع ظهوره في المادة وليس الكلام فيها
وبعض الأجلة استظهره وخبره لو كونه من اصناف الاحلام ثم ان كلام الأصوليين كقاعة بسم في أقل الجمع
جمع الغلة والكثرة وهو موافق للعرف والاستعمالات وعليه اتفاق الفقهاء في مباحث الآثار والروايات
والشذوذ والصدقات وخبرها ثم صدر من بعضهم في مبحث النزع ما يقتضي التفرقة بين جمع الغلة
والكثرة بما ذكره النحويون من ان الأول أكثر عشرة وأقله ثلاثة والثاني أقله أحد عشرة ولا حدلا لزيد
وأكثر المحققون عليه ما يروون على انه يخالف لاقادهم وعلمهم ومنهم من احاب بان التفرقة مجرد اصطلاح
وقه انه يخالف لسابق كلما قبل بقطوع خلافه منهم نصيب يمكن ان يكون بناوهم على الحقيقة اللغوية
وكيف كان لا شبهة في استقرار عدم التفرقة في العرف وحدا الأصوليين والفقهاء فتخصص النسب
بالجمع محل الخلاف فجمع الغلة معلل بان أقل جمع الكثرة لأحد عشر اجماعا فلهذا ما قبله وبما خص
التفرقة في جانب الزيادة بان جمع الغلة يختص بال عشرة وما دونها وجمع الكثرة غير مختص وهو مخالف
لأصاق الفرقين وعرويه خلاصا لما مر هذا كله في الهيئة واما المادة فتفي ثلثة منهم النزاع عن ج مع
وحكموا بصدقه على الاثنين ونفي النزاع في التثنية من لفظ الجماعة ايضا معلل بان أقله ثلثة واخره اقل
الجمع اذ لم يقصد به المعنى المصدري اثنى الانضمام بالجماعة مستظهر القامان محل النزاع قال والذي
هو خارج عن محل النزاع هو مادة جمع بمعنى مطلق الجمع والخاص بما به يصدق في الاثنين ايضا لحقيقة
والجتي انما يعبر عن النزاع في الهيئة دون المادة ولم تعرفوا بخصوص المادة نعم الذي يتأخر من لفظ
الجماعة والجمع الاسمي هو الثلثة وما فوقها ومن غيرهما من الجمع المصدري والمشتقات منه الاثنان
وما فوقها إشارة اختلاف في عادة نفي الاستواء العموم على اقبال التثنية الفرق بين ما كان له ظاهر
من الصفات والانتحال وجدهم وادبها التوقف والمحدد تأنها ومخففها تكشف برسم امه الأول
ان المساواة هل صدقها تحقيق مجرد تساوا او بتوقف على التساوي في جميع الانشاء او الظاهر من
الاصناف والافعال على تقدير حصوله والعموم على التقدير الآخر الظاهر الاخر فانه لا مساوي بشأن
في الاصناف والافعال الظاهرة صدقها التساوي بقول مطلق وان اختلفا في الأمور الظاهر الظاهرة
مخلافه الولي يمكن لهما اوصاف وافعال ظاهرة فلا صدق التساوي الا بالمساواة في جميع الأمور ولا
أطلق تسمية بغيره وما يدل عليه ايضا صحة الاستثناء في المقامين والتكذيب عما كانت مع ظهور

الاختلاف ثم هل دلالتها على ما معتمد من باب عموم المقضي او من دلالة نفس اللفظ الظاهر الاول
لقبول التساوي القسمة بين التساوي في الكل والتساوي في البعض ولان التساوي كالاختلاف
من الامور الانشائية لا يتحقق الا بين الاشياء وبالاضافة الى ما فيها من الاوصاف والافعال وهو كما
يمكن تحصيله في الجميع يمكن تحصيله في البعض فهو نفسه لا يخص بالبعض ولا بالكل بل هو لا شرط
شيء بالاتفاق اليهما فهو لا يقتضي العموم بل يقتضي حصوله حصول الطيبة التساوي فان
كان متعلقه العموم فبعم او الخصوص فيخص فقد تحقق ان عمومها باعتبار عموم المقضي لا باعتبار
قصد استدلاله بصدقه عليهما انما استدل بان في ذلك الامر اذا ساوى باقي امرا متى كان كذلك
صدق انهما متساويان مطلقا لان صدق المقيد موجب لصدق المطلق ونظر فيه بان صدق المقيد انما
يستلزم صدق المطلق اذا كان في جانب الثبوت اما في جانب النفي فلا وهذا كذلك فان معنى قولنا هذا ان
متساويان في الشيء القلاني انه لا تفاوت بينهما فيه وعدم استلزام نفي المقيد المطلق ظاهر وفيهما نظرا ما
في النجدة فلا يصدق المقيد لا يستلزم صدق المطلق لانه لا احتمال كون المطلق موضوعا للغير المقيد الا ترى
ان المساواة بقول مطلق لم يوضع عند جمع ما به المقيد وهو المساواة في امر خاص فان المطلق موضوع
عندهم للعموم نعم يستلزم صدق المقيد صدق المطلق معنى لا لقطع اعتلالا لوضوحه ولا كلام فيه واما
في الابراد فلا نطلق جعل شيء نفيًا لا ينفع بل المدار فيما يلزم من النفي على الواقع لا على ما يبرر
عنه وان كان انما في الواقع كما هنا فان المساواة امر وجودي قائم اجابة عن هيئة وجودية وهو ظاهر
ومنهم من عده عامًا واخاها كون ذلك راجعًا الى نفس اللفظ استنادا الى انه لو لا لم يستعمل اخبار مساواة
لعدم الاختصاص ولو جب صدقها على اى شئين فرضا حتى المتماثلين ولزم كذب سلب المساواة
عن اى مفهومين فرضا والتالي باطل للايات وبرد عليها المساواة بالمثل في طرف النفي وما يمكن ان
يستدل لنفي العموم في الاثبات كما استدل بالاولين له الا ان الجميع يرد بانزدها وعلى الاول منع
الملازمة لا يمكن عدم افادة المساواة العموم بنفسها واستقامة الاخبار بالمساواة ولو لم يخص كما في
قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ونحوه فانه مع عدم افادة الميتة العموم بالنسبة الى المنافع يستقيم فكذلك هنا
فان ورود الاخبار بالمساواة وكونه في مقام البيان يقتضي اعتبار حذف جميع ما يمكن فيه التساوي مع
تساوي افراد ومع ظهور بعضها تبين اعتبارها فظهر ان الاستقامة لا تتوقف على وضعها للعموم بل
يمكن ان يكون متعلق التساوي اهم من ان يكون البعض او الكل وكذا على الثاني بيانه ان عدم صدقها
على اى شئين فرضا لعل التساوي افراد متعلق التساوي كالأجلا وورد القضية في مقام البيان
وضعها للعموم كما في المقضي الا ترى انه اذا كان في الشئين جهة تظاهرت في اعتبار التساوي لا يفهم
حصول التساوي بينهما الا ان المساواة لا تفيد العموم بنفسها وما يبين الجواب عما قبل من
ان التبادر عرفا من الملاقاة مساواة شخصين او شئين في جميع ما يكون مظنة للفضل والرجحان

في الإخبار وهي بعضهم أنكار عمومهم لملا بان لقطه كان لا يقبل الا تقدم الفعل اما التكرار فلا وقته
 مغلة ثم هل مثله محمول وسد عن الراوي الظاهر ذلك بل لم تقف على مخالف فيه نعم في مثل قول الصحابي
 في رسول الله من سب الفروقتى بالشفعة للجوارق لان للمعدم ان يحكى بالحققة والحققة المحكى لا المحكى
 فعل الراوي رأى النبي ص قد نفى عن فعل خاص لا عموم له فيه فهو وكذا قضى بجار مخصوص
 بالشفعة فقل صفة الصوم لظن عموم الحكم ويحتمل انه مع صفة ظاهرا عامة وليست وباجملة فالاحتمال
 قائم وبرعله انه اخبار عن خبره محتمل والاحتمال ينافي عد الشفاعة تدليس واخترا على الله واحترام
 عليه ولو لا لاتي هذا الاحتمال فبالنقل قوله بل قطعه ان مقبول بالاتفاق فاذا ان الاظهر هو القول الاول
 ومنه ينفذ الحق للمار ولا وفي النهاية فرقيين ما لو قال قضيت بالشفعة للجاريين ما مر وعلم من الاول
 قول الراوي انهم قضى بان الشفعة للجاريين لان الاحتمال وان كان قائما لان جانب الصوم اقوى
 وحدث بعضهم من الفعل المتيقن بالوقيل صلى بعد غيبوبة الشفق فانه لا يسم الشفيعين الا امره والايض
 وفيه ان عموم الشفق وعدمه ليس باعتبار الفعل المتيقن بل باعتبار الاشتراك وليس الكلام فيه وقطعه
 مطلبا انه لا يدل على عمومه لئلا لا يدل على خارج والقول الاخر فيه الصوم وهو كما ترى اشارة
 في ان المقضى هل هو عام ولا وفيه الكلام في رسم امورد الاول ان العنوان هل يصح للفاظ
 او المفعول اختلف كل منهم فيه والحق كما قلنا فانه على التدبير الاول وهو لا يستقيم كلاما لا يستقيم
 براديه انه عام بجهات تدبير اول فالفهم منه عموم حكم الخطاب بجميع ما يحتمل تقديره او عدمه وعلى
 الثاني وهو انما في شامة الكلام براديه عموم الضم او عدمه فالفهم منه ان الضم عام وليس
 بعام وعلى التدبير الثاني العنوان واد في محل النزاع وهو من حيث هو مع قطع النظر عن خصوصيات
 المتعلقة لا مطلقا ينقسم الى الصوم والخصوص وغيرهما الثاني ان محل النزاع فيما لا يستقيم
 الكلام الا بالاختلاف في ترتيبين الاختصار والمجاز فيضمه فقدم الثاني على الاول لما في بحث تناقض
 الاحوال المشوغة وظلته ثم الكلام فيما لم يدل اشارة او دليل على تعيين الضم فانه طويل دليل او اشارة
 على تعيين المحدث فبين ما لا خلاف كما انه لو تبين الصوم الا انه ترددين اشارة الفاظ عديدة او اختصار
 لفظ عام شامل للجميع تعين الثاني فان الاول غير مفهوما كلاما اصلا بل هو خارج عن طريقة العرف
 قطعا فاما يبيح به كلاما جامع من ان النزاع في الاول غير سديد ثم المداد في السبيل على الظهور بلا
 خلاف فاقسم الثوابين ويكفي في هذا ذلك لا طاق جمع اللغات طلب بل لولا لا يستقيم في العرف كلام
 فالكلام فيما لا يستقيم الا باختصار ولا يحتمل الجاز المرسل وغيره ويمكن تقديره بقدر عام وغيره من
 الخصوصيات ولا دليل على تعيين شيء منها الا ان منهم من صرح بان هذا الخلاف قليل الجدد في فان
 الكلام الذي لا يجرى فيه شيء مما مراد وجد او فيه نظر بان عدمه اشكل الامر احتمال المجاز في
 الكلمة وكثير ما هو جد في المرعى وهو ظاهر في الاختصار من خصوصيات المقام كآثار الاستدلال

في لسان الاصوليين الا ترى انهم متعلقين بالمتة لا بنساق منه الذهن غير قال في مجاز في كلمة قبل
المفهوم منه الاعتبار وكذا في غيره كقولهم رفع عن امتي الخطاء والنسيان الى غير ذلك وبمثله بين
الكلام في غيره من الاحتمالات قد برحتي بعد كثرة منافع الضوان الان الاغلب اختلاف الاجمال
المقصود بالنظر الى باصاف اليه وبذلك يخرج الكلام عنه الثالث ان البيان هو الاصل الذي
يبنى عليه الكلام فان اختلف فيه بل الذي ينساق منه الى الذهن ذلك ولولا لمرى من الفائدة
غير فاولاها ان مثل الشارع فان وضعه ونسبه للبيان قال الذي بناه بخلاف الاصل فلو تردد الكلام
بين الاجمال والبيان يحكم بالثاني دون الاول بل ما يتوقف عليه من التدبر يرتكب بشهادة لشروع
التدبر وتندرة الاجال ولا ينافي كلام من شأنه البيان ومنه الشارع وخصوصا اذا ورد الكلام في
مقام البيان فانه قد يتحلى ارتكاب ما يتوقف عليه غير ترك التدبر قطعاً لاجله فلو توقف على عموم
المقدور لا يفيد عليه احتمال الاجال وبه يشهد استقرام المجاوزات في جميع اللغات اذا عرفت ما مهد
فقول اختلاف في عموم المقضي واحاله الحق هو الاول للزوم خلوه الكلام من الفائدة لولا وشروع
البيان المتوقف عليه وتندرة الاجال وكونه خلاف مقتضى ظاهر سوق الكلام ودليل حكمة حال المتكلم
لو كان في مقام البيان ولا نه لا يح امان يكون المقدور الحس المبين او غير المبين او العموم وفي الاول
التحكم والزرور وفي الثاني الانتفاء والتسمية والمناسقات للظاهر الاصل وهو عدم الاجال ولو قيل
عموم المقدور بخلاف الاصل قلنا اذا توقف عليه البيان يقدم عليه كغلبة بالنظر الى الاجال خصوصاً في
كلام الشارع وهو ظاهر كما من ولو قيل فيه اعتبارات متعددة وكل واحد منها خلاف التدبر في مكان
الاجال اقر من التعميم لفلة مخالفة الاصل قلنا لا يتوقف العموم عليه بل لا يصح ارتكابه لما عرفت لكونه
اقرب الى الحقيقة في مثل رفع عن امتي الخطاء والنسيان فان رفع الشيء مظهر في رفع ذاته فاذا تعدد
الظاهر وهو ارادة الذات من المنسوب اليه تضمن اعتباراً بطريقه وهو عموم الاحكام فان الموضوع برقعها
كانه ارفع فيكون المراد رفع عن امتي حكم الخطاء والنسيان فيهم الان يقال الظاهر من مثله رفع
المواحد فانه الشايع في الارادة من مثله فيخرج من المتأخر فيه وفيه مشيخ فاحتمال المجاز المرسل فيه
فانه بسببه وفي امثاله واستدل بانه لو قيل ليس للملك سلطان فهم نفى جميع الصفات المجردة فيهم
العبد والساحة وفقد الحكم وغيره فكذا هيته وخواه المنع من افاذته العموم الا ترى انه لا يفيح احد
الخراج ومع ذلك لا يفيد المدعى الا بالقباس وهو كما ترى وللخالف لو انهم الجميع لا يصح مع الاستثناء
واللزام نظام السلازمة قلان الحاجة يتدفع بالحس فكان غير مستغنى عنه واما استثناء اللزام فلان
الاعتبار لما كان للضرورة وجب ان يقدم تدبرها وواجب منع الملازمة فان الحاجة بيان كما هو وهو
لا يتدفع بتدبر البعض هذا وقد عرفت ان التدبر للجميع معنى تدبر ان عديده غير لازم الان باطالة
لا يتم المدعى ثم على المخارز قول بعدم العموم بناء على ان العموم من عوارض الانفاذ والمقدور ليس

على الاطلاق بالظن على ما اتفق علىه في حق من لم يرد الثالث خبر لا يتوهم من الامكان ان يكون له
 الاخير نعم لا يتوهم من الامكان ان يكون له ما ذكره من قولها ولا وسواء كانت لازمة او متقدمة فان
 التي ادور عليها وعلى حق الطبيعة يستلزم المصوم كغيره في غير السواة اتصاله من امره او الاستغناء
 ولولا ذلك لم يكن من غير قولها فلا بد من كونها في حق ذلك ولما بالنظر الى ما عملها ان كانت متقدمة فلا
 تجوز ان يكون من كونها في حق الاول تتبع من غير خصوصية او قبل التخصيص بالنسبة ان كانت
 عامة للجميع ولو على الثاني فلا يتوهم ان يحصل القول فيهما نسبة او خصوصية او قبل التخصيص الاول يستلزم
 المصوم حقيقة على الطبيعة المتطرفة في جميع الامر استغناء الى امره او الاستغناء عن التخصيص والى كذا
 من غير قولها خبر في الطبيعة لم ينش عن الملازم وعلى الثاني فان كان من غير خاص ظاهر اما الاضافة الى ذلك
 القول نظر الى المصوم او الغير فهو الجميع والاضاغة في المصوم والتوهم بين البعض المصوم وغير المصوم
 وما بعد المصوم والاضاغة لا خبر وان الايمان بانها ان كانت اتصالا عما بينهما من الايمان والتسوية والاضاغة
 في القول وما قبله المحركة فمن الاخير والاضاغة المتعددة على التفسير الاخير امره او الاستغناء عن الملازم
 وهو التخصيص المحركة المصوم في المصوم وهو في حق من كان المصوم فيها كان
 القول ضروريه كونه واخرى انكاره قبول التخصيص لا انكاره المصوم وبنائي الاول استغناء عن القول
 الاجماع على ان المصوم متفق عليه ويأجمع بان الاضافة واقع على لزوم حمله على المصوم وان لم يكن
 ملحوظا للفاضل ومن هذا عندنا لفظه بذلك في امره او الاستغناء عن الملازم وهو ما كان ملحوظا للفاضل ومن هذا
 له بناء على اعتقاد قبول التخصيص بانها في العام الذي لاحظ الفاضل عمومها وادارة على ذلك
 عموم من نفي الطبيعة وان لم ينفذ فيه نظر والغير في نسبتها في قبول التخصيص واستدق ظلم
 فيه وقرره بان نسبة التخصيص لو سمحت لعين لما في الملفوظ او في غيره الضمان باطلاق قطعت تلك
 النسبة لما الاول فلان الملفوظ هو الاكل والاكل ماهية واحدة لا تتعدد مشترك بين اكل هذا الطعام
 واكل ذلك الطعام واما الاشتراك في ماهية الاكل من حيث انه اكل من حيث انه اكل من غير اشتراك
 في ماهية هذا الاكل وذلك خبر يستلزم والمذكور انه هو الاكل من حيث انه اكل وهو بهذا الاخبار
 ماهية واحدة واما من حيث انها لا تقبل المدد فلا قبل التخصيص بل المهية اذا اقررت بالعوارض
 الخارجية متى صادت هذا اذا كانت متحدة في ماهية صارت محملة للتخصيص ولما قبل تلك العوارض
 لا تكون متعددة فلا تكون محملة للتخصيص فالحاصل ان الملفوظ ليس الا الهية وهي ضرورة
 للتخصيص فاما اذا اخذت المهية مع قبول ابدتها عليها تعددت وح تصير محملة للتخصيص لكن تلك
 الزوائد غير ملحوظة بها فالمجموع الحاصل من الماهية غير ملحوظ فيكون القابل منه التخصيص شيئا غير ملحوظ
 وهذا هو القسم الثاني فنقول هذا القسم وان كان جازيا اعتقلا الا اننا نطلبه بالدليل الشرعي فنقول اضافة
 ماهية الاكل الى الخبر تارة والى اللحم اخرى انضافات تعرض لها بحسب اختلاف المفسرين واما انها

[illegible]

بحيث لا يتبين لاحد ما يقتضيه ولا يرجح على الاخر من جهة ولا يبالغون المساواة بينه وبين المساواة
 امر فاعلم ان مقتضى هذا هو ان يتبين على ما يري في الاولين بان من عدم العموم في المساواة لا يتبين
 ما ذكره على ما يدبر العموم على ما يمكن ان يتساوى في الشئان فيه لا على اى شئ ولو لا هذا هو ظاهر فيمكن
 سلبه فيكون في من يشبهه لم يتبين ما يري في من يمتنع من تساويهما فيه فلا يلزم ما ذكره ولو سلم فيكون
 يتبينهما بالاعتبار في غير ذلك لا يتبين على ان عدم العموم في الاشياء لا يستلزم العموم في الشئ كما بان
 الثاني ان الشئ اذا جعل على العموم لا يفيد الا ان الشئ العموم للتبادر فيكون في العرف حقيقة
 وهو ما لا يوجب له التماثل فيه وبضدية امالة عدم التماثل يتم كونه حقيقة لنفسه فان دلالة اذ انبت في
 فلا يتبين اما ان يكون موضع على الظنة او بالوضع اللغوي فانه لا ثالث لها الا انحصاره في الذات وقد
 من يتبين له لا يتبين الا بالاول خلاف الظاهر للظنية او الاستصحاب في الوجدان فان ان مقتضى للوضع
 الى دلالة ولا يتبين استنادا الى العرف يدخول امر ووجه اخر للمانع من وقوعه فلا يتبين كمال ولا يتبين
 ويرد على خلافه كقولهم لا يجب كمال في حال نحو ولا يجب كل كمال اتم ولا تلحق بكل خلاف هو من فاقه
 انتم بما لا يتبع القرينة هو ايضا لوزن الكل او الجمع قيد الما فاد غير كان للفقهاء من الشئ الواحد على
 الجملة للغير يتبين في القيد قطعا الامر ولا فرق بين ما ورد في قوله قطعا ولا بانه قوله نعم وبالله التامين
 من نعم ولا شفع بطاع ولم يصر على ما صلاوا بهم بملكون لكون ذلك واثاله استعماله مع القرينة
 فلو تعلق الشئ بالعموم لا يفيد الارض الاستفراق ولذا يابى القوم الكلام بها عليه فمن قال بافادة
 المساواة للعموم قال بعدم افادة نفيها للعموم من غير تكبير بينهم الثالث قبل الجملة ذكره او الاختيار
 الحاجبي والصدى وغيرهما الاول بل حكى تانها اتفاق النجاة عليه وهو المجكي في النيب الهامع عن
 الزجاء وفيه ان الافعال تكررات لكن يتأني الجمع جملهم التميز في التنكير من خواص الاسم وصرح
 نعم الائمة بانها ليست تكررة ولا معرفة ونسب كوفها منكرة الى بعضهم معللا بانها حكم والاحكام تكررات
 وسفها بان معنى التنكير ليس كونه الشئ مجهولا وهو جيد على ان وضع الجمل ليس لما يكون الحكم فيه
 مجهولا وقال التقاضي ان المحققين من النجاة على ان المراد بتكرير الجملة ان المفرد الذي يسبب منها تكررة
 وكيف كان اجاب من استظهر من بعض ما مر ان الحكم يكون الجملة تكررة غير مبرور في بينهم فضلا عن اتفاق
 النجاة عليه نعم بصح كوفاني معنى التكررة في الجملة ومنها اذا وردت في حيز الشئ فان الاستفادة منها فيها
 كانت الجملة قضية او محمولها مستفاد كون المستد البداهة فيها وهو الطبيعة كما ان المستدل لو كان خبرهما
 كذلك وبالمحملة على اى حال بول الى اذ اهرقت ما مر فالظاهر ان الشئ الاستواء بقيد العموم سواء
 دخل الشئ على الجملة او المفرد فان الاستواء والمساواة المفهوم من الجملة او المذكور هو صريحها ظاهر في
 الطبيعة قسم الاستواء فلا وجلا او كلا فان كل واحد منهما فرد من الاستواء وهو مقتضى قوله التقيد
 بكل واحد منها والتفصيل اليه فبقية يستلزم العموم فلو قيل ان الاستواء اذا كان متعلقا بجزء ثاله نعم

التي هي الامن وذلك الوجهان قولنا لم يضر بالعدم وانه يضر في عموم هي ضرورة بدلتها بالعدم
ضرر بدو وانما في على المساواة يضر في عموم لا عموم الحادف اليه قلنا ان الطسعة المقتضية
مقتضية من ان الشك في ذلك الذي الاستواء من غير تحديد بشي هذا تفاوته في شئ من انشاء نوع الاعراض
فلا يفسد ان حق الحادف اليه كمنه القول لم يضر به هذا اول ما عرفت الذين من المجمع على انهم في
المساواة في حق الاعمال الممكن تاركها اذا استوت في الظهور والظاهر ورد في كلام الحكماء في هذه
حاله كما ان في الاستدلال في عموم لا احوال الظاهرة مع الاختلاف واستدل بانه مكره في سابقا التي
ان في حجة على كونه ما عرفت في المقدمات واللفظ الثاني ان في المساوات معلوم ان المساواة
توحيدها والاعم لا يضر بالاحص فلا يلزم من فيه فهو انه لو كان في المساواة يضر في المساواة
في كل وجه لما صدق في المساواة لطيفة على شيء اصلا لان كل شئين لا بد وان يستوي في شئين بل يصدق
القبضين لكن الاصل في الاطلاق المحضة وان المساواة للانبات للعموم والالكم نسفهم اخبار مساواة
لشئ من الاختصاص وتقبض الالجاب الكلي الجزئي السالب وان الملاق لفظ المساواة انما يصح على تقدير
الاشياء من كمال الوجود والا لوجب صدقها على اى شئين فربما هي المتخصصين اذ ما من شئين الا
ويصدق مساواةهما في بعض الاشياء كالشئتين والمطلوبه وطلب ما عداها معاها اذا صدقت المساواة
من كل شئين لم يصدق تقبضها بينهما في كل في في المساواة في الاستواء من بعض الوجوه لان
تقبض الكلي جزئي والجواب عن الاول ان المتأخر من الثاني الوجه في الاعم فيه بالكلية وبغيره يك
يشي جميع الخصوصات في عدم العموم وبالحيلة مع كون في الاعم مستلزم ما في الاعم لا يصح كيف
ولو لم يجرى مثله في كل في فلا يسم في ابد او لا جاد من قال كانه لا يلحق بسببه الى عاقل فضلا عن
الفضل لا نعم هو يتم في الانبات كما هو ظاهر ومنهم من قرر معكذاني المساواة اعم من في المساواة من
ككل الوجوه او بعضها والادل على القدر المشترك لا اشوا له باحدى الجزئيات وجوابه مع كون
تقبض اعم بل ظاهره العموم فان المساواة اعم من في الاعم يستلزم في الاعم مع ذلك فهو راسع الى
الثالث فانه لا يتم الا اذا اخذ عموم المساواة في الانبات كما هو ظاهر الالبته بخلاف البدئية وعن الثاني
ان في المساواة انما يصح ما يمكن المساواة فيه ولو سلم لكان مخصصا بالفضل وعن الثالث بالمعارضة مع انك
قد عرفت ان المساواة في الانبات لا نعم ومنه يبين الجواب عن الرابع كانه ان ما من مال القولين الا خبر من
مع ما فهموا ويترتب على المختار عدم قتل المسلم بالكافر وعدم جواز ترويع الفاسق لتبذره وعدم تقسيم
الزوجة للكافر قتل المسلمة واشترط حدالة الوصي وعدم حيلة الخبيث نظر الى عموم قوله ثم افقن
كان موهنا كمن كان فاسقا لا يستوي لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة لا يستوي الخبيث والطيب
تنبهات الاول ان التماثل كالمساواة ويترفع عليه ما لو ورد في الوساو او الاقارب او التعلقات
الى خبر ذلك الثاني مثل الاستواء في الانبات سائر الصفات فتعم مجالها مع عدم ظهور البعض

بتقدير ظرفي المنع البهتان ظاهر مع عدم ترتيب مرة بعد ما عليه حتم للمسئلة مقام اخر فاستلزمه اشارة
 لاختلاف في عموم المفهوم على تقدير حجية فهمه من انبثاقه وهم الأكثر الا انهم بين تأويل لفظا كالنظر الى
 قال المفهوم لا عموم له لان العموم لفظ متشابه دلالة بالاضافة الى مساباته ودلالة المفهوم ليست
 لفظية فلا يكون لها عموم ويبين من خصه بالمعنى او مطلق كالشيء في المدقة وغيره والعلامة في الاصول
 وصاحب المعالي في بحث الاسرار وثلاثة من العامة كالنظر في والحاجي والقصدي والتفتازاني والسبكي
 الا ان ثلثة منهم كالعلامة من تقدم من العامة صرحوا بعدم الخلاف في امره مني بل جعلوا الخلاف في
 امر لفظي وهو ان المفهوم هل من عوارض اللفظ او لا وقالوا من قال بالاول لاختار الثاني ومن قال
 بالثاني اختار الاول والتفتازاني جعل الحكم على التدبير من ضروريات القصدي بعدم امره مع تصريحه
 بان لا ثالث لهما جعل التراجع في ان العموم ملحوظ فقبل القصدي الى البعض منه لابل حصل بالانكسار بما
 ثبتت ملزمه فلا قبل واخذ رده الباعث في انه لما راي ان التراجع الواقع بين العلماء الاجابن لا يلبق
 ان يكون لفظا اوله باحاصله ان المفهوم هل يكون ملحوظا عند التعلق بالمنطوق او لا ومنهم من نفاه
 كالبلاغة في المختلف في تسمية الاسرار المقدس في مجمله معللا بان الخروج من البس واللفظ يحصل
 بعدم الحكم في بعض المسكوت عنه وتلبيذه في المدارك معللا بفقد اللفظ الدال على العموم كما لا دلو
 سلم فان خاص مقدم عليه وقرىب منه في موضع اخر والشبرواني في تعليقاته على المعالم بحث عدد دلالة
 المفهوم اشبه بالدلالة اللفظية ثم عذر في لوازمه انتفاء الحكم فصار جعل القيد في الجملة لا كالمسئلة
 فيها كالاول بما عليه انه يكفي في دلالة المفهوم مخالفة المسكوت عنه للمنطوق في الجملة مجاز انتفاه
 الى ما يوافق المنطوق الى ما يخالفه واذ في الاول لا يبق لوساوي احد قسمي المسكوت عنه المنطوق في
 الحكم لانه دلالة المفهوم وانما الكلام على تقديره الا انقول لانهم انتفاء دلالة حصول التناهي بين
 المنطوق والكلي المسكوت عنه وادخل في الاول تارة باحاصله ان الصواب ان يجعل هذا الابراد قدحا
 في اعتبار المفهوم اذ لا يصلح هذا ابراد تسليم دلالة المفهوم لان الظاهر ان من اعتبر المفهوم اعتبر
 في الحكم من جميع افراد المفهوم واخرى بالتحفصه ان فرض حجية المفهوم يقتضي كون الحكم ثابت
 للمنطوق متفاهن خبر على النطق والمعنى بالمنطوق في مفهوم الشرط والوصف ما يتفق فيه القيد الاعتبار
 شرط او وصف مما جعل متلفا له وبغيره على النطق ما يتفق فيه القديم ذلك المنطوق وان عارض
 اشتباه قلبه بوضوح النظر الى قوله من في مائة التزم الزكوة فانه على تقدير اعتبار المفهوم فيه بديل على نفى
 الوجوب في مطلق المطوق بلا اشكال لان التعريف في القم للعموم وهو متعلق القيد اذ في وصف
 السوم بالمنطوق هو السائم من جميع التزم والحكم الثابت له هو وجوب الزكوة فاذا فرض ضد دلالة الوصف
 على النفي عن غير عمله كان مقتضاه نفى الوجوب مما اتفق عنه الوصف من جميع التزم وذلك بنسب
 نفیضه الذي هو العلف فبديل على النفي عن كل معلوف من التزم فسامله واقرض عليه مرة بان المعنى

الذي ذكر المنطوق وهو على التلقين وان الحكم لا بد ان يتقضى غير على التلقين هذا المقهور
شاهد من خلافه ولا خلاف انما هو مجرد ادعاء القدر للسلم ان العرف يقتضي مخالفة
قواعد الوصف او الشرط لا نحو هذا وقواعد اعادة المظهر وجه اخر للمقيد واخرى بان كان
بدلالة المقهور يقتضي ما ثبت للمقيد من الحكم لنفسه فاذا كان الحكم انبث للمقيد على سبيل الاجاب
الكللي لم يلزم الاتبات بنفسه الذي هو وقع الايجاب الكللي الملزوم للسلب الخفي بنفسه وبغير
لغير ذلك بل هو على كلى باعتبار افرادها فان هناك عدّة من الاحكام الحكم على فرد منه ذلك الحكم
والحكم على تلك المقهور بان افراد كذا او الحكم على جملة الافراد بان كلاً منها او بعضها او الخافي الخفية
بعضه او الحكم في قوله كل ما يورث كل محبة بتوضاه من سوره وبشر او لا على كل فرد منها بل هو على
كله يجوز استعمال سوره وانا على مفهوم ما يورث كل محبة بان كل فرد منه يجوز استعمال سوره وثالثا
على امر ما يورث كل محبة بان كلاً منها يجوز استعمال سوره بدلالة المقهور ان تمت فانما يتبع اعتبار الحكم بين
الاخير بين دون الاول فان دلالة المقهور انما هي بحسب ما يذكر في اللفظ والمذكور انما هو الوصف
المتوافي الذي مفهومه المقهور وجملة الامر اذ كلا او بعضا او مجملان لم يكن الحكم على نفس الحقيقة
في ايضا الحكم الاول حكم منوط بالباب خصوصه فان في المثال المذكور بمنزلة ان بق الحمام كذا او الذي خارج
فكان او التزم كذا الى ان يستوفي جميع ما يورث كل محبة ومفهوم القلب لا محبة فيه وايضا الصفة في
دلالة المقهور هو الذوق والتفاهم عرفا لا يفهم عرفا لا ذوقا من نحو كل حيوان كذا فهو انسان الا ان
ما ليس بكتاب من الحيوان ليس كلمة بانسان لان لا شيء منه بانسان وقوله سمى في المقهور الزكوة فانما
دل على عدم الزكوة في شيء مما ليس بفاسم من الفهم لعدم استغراق الحكم بالصفة على كل ما سمى بل انما
المراد ان الزكوة واجبة في جملة الفهم والسماة اذ اللام انما هي للبعد الذي هي كناية في نحو كذا
ونكت النساء حتى لو اورد هجوم الحكم بالصفة الى كل ما سمى لم يضر لان الفهم شامل لا يجب في كل
من افراد الزكوة وفي الجميع نظر ما في اصل المحبة فلا مخالفة لما هو المتبادر في العرف انما هو محبة من
المفاهيم فان التبادر من نحو كذا ان جاز ان عدم وجوب الاكراه لم يلزم محبة وابطال الوتر في الشرط
بدون الشرط لم يرد كونه شرطاً وهو خلاف الفرض وايضا لا يلزم من ان دلالة المقهور انما بالوضع
او بالفضل فعلى الاول لو حكم المتكلم بحكم مخالف هجوم المقهور لعدم ايداء لشيء او كذا باخر فاما لا يرد
وعلى الثاني بلز مخلو الكلام عن القاعدة فان الفروض عدم فائدة اخرى غير المقهور والمفهوم لولم يسم
لزم ما يلزم من عدم اعتبار من اللغو والبس مع عدم فائدة اخرى وما من كفاية المخالفة في الجملة يرد
عليه انه خلاف المعهود من القاعدة في المفاهيم بل يلزم اللغو بالنظر الى ما يوافق المنطوق ولوقيل يمكن
ان يكون ذلك لعدم وجود امر مشهور مشترك بين افراد المنطوق ونص افراد المسكوت قلنا لا يستلزم
ذلك التعبير بما يقتضي مشاركة بعض افراد المقهور مع المنطوق فان زيادة ذلك السحر بالمطاف او

استثنائين للمعوم ممكن بل هو المفهوم في مثله قال ان يقال الماء لا ينحس الا في صورة كذا انما هو انما
 كان الماء قد ذكر او يكون كذا لم ينحس شيئا ويحذف او باجملة لهم المعوم عن قاضي غاية القبول على
 لم يقع بسببه الخلاف بينهم حكما اعترف به ثلث حكما ولا اعتداد بشي مما ياقبل فيه بعد ما يسر له
 بالتبرير قال العرفي و متى ثبت كونه محظرا لم القطع بانتهاء الحكم صاعدا او ما في الاراد من فلكو غماني
 قوة المضادة فان من المحية لا يلزم الكلية فاذا التنازع فيه الا ان يقال ان نظره الى انه لا يثبت التنازع
 لوضوحه ولذا لم يتلفوا فيه هذا فضلا عما بر د على اولهما من ان يجر د ظهوره من الخلاف من طائفة من
 الاصولين في المطالب اللغوي قبل من حكمهم ليس بما لا يجوز مخالفته فلا يكون محجة عليه فلا يصح الامتناد
 اليه واما في الاخر اخصين فلما بان معاصر فضلا عما في ثابتهما من جعل المفهوم نقضا لظنط الملتوق
 واخذه باعتبار الحكمين الاخير من وضع عموم المفهوم في التبعي سلا لا يقدم استغراق الحكم بالنسبة
 الى كل مائه للمهد الذي مع فساد الكل اما الاول فلم يدم كون المفهوم نقضا للمتلوق فان اعتبر
 في التناقض وحدة الموضوع وفي المفهوم الموضوع متعدد كما هو ظنا لمتصادقان بخلاف النقضين
 واما الثاني فلان المتلوق في المثال المذكور هو الحكم الاول والحكمين الاخران امتزاجان منه خبر مراد من
 قطعا بل يمكن القطة هما بل احد هما خبر معد ومن المتلوق لكون موضوع الحكم فيه خبر معد كور فلا
 معنى لاجل المفهوم مما يكون كذلك عرفا فان ما يغفل عنه عرفا لا يسر سببا لادانته في غير المفهوم
 ما هو من المدلول السري له الكلام مراد هو الاول واما قوله بالحكم الاول منوطا لالف بخصوصية
 ومفهوم الفقه لا يحسم فيه فقيهان خبرها لا ناطة باهو فخرية الا لطلب في الجملة خبر قارح لعدم تميل ما دل
 على عدم محبة مفهومي اللطاب لثله فانه متصف باقتضى محبة خبره وهو الوصف نعم لولا التقييد لكانه
 الامر كما قلنا ونحن لما كان المتبادرين القيد والوصف اعتبارا لكل فرد فيحصل المفهوم باعتبار التوصيف
 الحاصل له ويقتضي في الحكم حسب مقتضى التقييد على ان المفهوم لو كان ما هو من الحكمين لا يستلزم
 المدعى لا محال كلمة المفهوم وحدهم متناقض ذلك لهما فله خبره متطبا واما الثالث فلان اضافة اسم
 الجنس بقيد المعوم ولو باعتبار الطبيعة او الحكمة او غيرها كما مر او الفرد والعرف وهو الغم ظاهر في
 الجنس وبقيد المعوم بما مر في محله بالتقييد لا يلزم كون الالامهد الذي كاهو ظنا لتدبر وبعد
 فيما لا يبيحه المقام يظهر ان الحق هو القول الاشهر وخصوصا في مفهوم الموافقة بما ذكره وفي ارجاع
 الخلاف وهو بالنظر الى التناخرين لا يصح لوقوع الخلاف بينهم صريحا وانما بالنسبة الى خبرهم قارحاه
 الى الخلاف في ان المعوم هل من عواض اللفظ او يكون اعم حسن لظهور كلام الناس في فهم في الاول
 والقطع بان المبتد لا بد منه وقدمت كلام الفخر الى ولم نغف على فافسوا واما ما ذكره المضدي
 فلا وجه له فان المعوم اذا لم يكن ملحوظا عند التكلم فلا يكون محبة كاللوازم لا اتفاقية الحاصلة من
 الاحكام ككون الكوكب الكذا في يقع في جانب كذا من التوجه الى القيلة فما لم يكن ملحوظا لا يفتق

حتى في الاحكام الشرعية لا يوجه كدلالة الاشارة ولم يدع كون هذا مناهل لم يستبرس منه
منها بل لا يصح فانه على تقدير النجاسة بعد ما يكشف عن الارادة مع انه لا ملازمة عقلية بين النجاسة
ومفهوم المخالفة بل مطلقا ومناف لكلامهم في مواضع منها حصر الدلالة حيث عدوا دالة المفهوم هناك
مما يكشف عن قصد المتكلم واذا دته من غير نقل خلاف بينهم ومنها ان المفهوم هل يخص العام ولا
حيث بني كلامهم فيمن الاتفاق على كون الدلالة مقصودة للمتكلم فان النافي للتخصيص لم يستند
بمع انه لو كانت عقلية صرفة لكان من عاقد المقام الاستناد به قطعا هذا فضلا عن ان ما ذكره في دلالة
المفهوم موافقة ومخالفة بالمعل او بالوضع مما يكشف عن الارادة كما باني لان يكون التزاما عقليا تبعا
صرا في الاقوال ينفع في الخطابات الشرعية بل لا يكون حجة ملزمة وعلى هذا ابقا في التخصيص هذا اكله
مع الاختصاص عن ظهور كلام النافي للعموم فان المخالف في كلامهم ومنهم المصنف من خص في النفي
وكلامه كما سمعت ظاهري ان المنع لاجل ان العام لفظ والمفهوم ليس بلفظ ولعل جميع ذلك ما لم يخطب سهل
لظهور الحق وهو قول التخصيص فيه فان التخصيص لولم يناف الحجة في التخصيص قط ولو نفاه فقول
اذا تعدد الحجة فاقرب المجازات متبين وهو استعمال اللفظ فيما يقتضي المخالفة في الجملة ولو قيل يكون
دلالة المفهوم بالمعل فالامرا ظهري بتفريع على الاول ما هو ظاهر كوجوب الطهارات للغير بالانتماء
الماء القليل بعلامات النجاسة بالخبر المعروف الى غير ذلك وعلى الثاني اجمال المفاهيم وعدم امكان التثبت
في اثبات الحكم لقر من امر ادش من منها بالاجاز نعم برهان من ينكر التكبيلة العقلية لوطق حكم على
حلة هل نعم ام لا وعلى الاول هل عمومه بالصيغة او بالقياس او بالعادة اقوالهم لعدم العموم
بالصيغة فانها لو دللت باحدى الدلالات وهي باسرها متعبة اما بالنسبة اليه من ظاهره ان اما
الاتزام فلنظروا عدم الملازمة لا عرفا ولا اعتقادا لا شرعا بل الحكم على الخصوص وخبر به
حرمت الخمر لكونه مسكرا لا بغيره ولو بالاتزام على العموم فان حرمة الخمر لا يستلزم حرمة غيره ومنه
التبوي زملوهم بكلوهم ودمائهم فانهم يحسرون يوم القيمة او ادجهم وشبه وانهم
من العلة ولو قيل به كما هو الاقوى وباني كما يستفاد من القياس مع لوقل به والكلام انما هو في الصيغة
لا فيهما ولا في احدهما ايضا بل ان يفهم من قول القائل اعتق فانما السواد الاعتراف بعق جميع
السودان من عيدهم قال انه بمثابة اعتق كل اسود مع انه ليس كذلك قطعا للعموم الصبي انه لا فرق
بين قولنا حرمت الخمر لا سكاره وحرمت المسكر لا سكاره عرفا والمفهوم منهما واحد والثاني نعم كل
مسكر يجب ان نعم الاول ايضا وجوا يمنع عدم الفرق فان الاول خاص والثاني عام ولو اردت عموم
الحكم بالعلة او بالقياس فما ينكره الا ان كلامنا ليس فيه ومباني الكلام في الاول وللثاني مطا احتمال
الاختصاص وهو حق ولا عموم العلة او القياس عند من يقول به والا فالحق العموم للعموم العلة كما
باني بل بالقياس الا اننا لا نقول به وبانعم بالعموم بالصيغة انه لو قال لو كلبه اعتق فانما السواد منه حق

الحاصل الثاني مطافان تصرف الوكيل يحتاج الى الاذن في التصرف ولم يظهر الا انه مباح
لهم بعضهم انه لا قابل له ولو لا ذلك ونحو الوصية واما على المختار فبنتي على كفاية الاذن في التوكيل
مما اورد وقعه على ان يامره ناصدا وقد اعتبر في النهاية الثاني اشارة اختلافنا في امكان عموم خطاب
المشاهدة لتبرر الموجودين وعدمه وعلى الاول في وقوعه وعدم وقوعه على اقوال وانما يستند الكلام
فيه برسم امور الاول ان الخطاب يطلق تارة بمعنى الكلام الموجه الى الغير للافهام واخرى على
توجيه الكلام اليه وهو الثاني معناه المصدري وهو خفية فيه لئلا والاول هو الحاصل بالمصدري يكون
مجازا فيه لئلا وعدمه في النص الماهج من المطلق المصدري على اسم المفعول وفيه نظير خفية اصطلاحا عند
كثير وعلى التدبير بن رسم نحو حلال محمد حلال الى يوم القيمة ومرام محمد حرام الى يوم القيمة
والجهاد ماض الى يوم القيمة مع عدم اختصاص شيء منها بالموجودين فلا يكونان مراد بن هتابل المقسم
ما يخص منه وهو ما يقابل الشيء والتكلم كما هو المطلق اخر له كصفة الداء والكاف والتاء والامر
الحاضر ونحوهما ما يدل بصيغته على الاختصاص والاضافة قرينة مخصوصة له فقبار من الخبر بن النزاع
في العموم ومثله الوسايا والتصايح المودعة في الطواوير ومنها الخطابات الواردة في العلوم المدونة فان
شبهاتها ليس خطا باحقيقا ويحمل بعضها التسبب والعلامة كما مر في المبادئ اللغوية واما الخلاف فيما
يكون الحكم معلقا على صفة الحاضر بدون ظهور قرينة الثاني ان النزاع هل لقوى او على وعلى
الاول هل في الوضع او الاستعمال وجوه ينطبق بعضها على بعض فكلامهم الا ان الحق على التدبير
الاول والاول في النزاع فيه اختصاص ما مر من الاطلاق الحاضر وضعا دون غيره ولو تلقى قابل بلا
خلاف اعرفه ... ينصب اهل اللغة فيكون خفية فيه مجازا في غيره لكونه اولى من الاشتراك على
ان صحته ... وعدم فهمه الا بالقرينة وعدم تبادره تدل على مجازيته وعلى الثاني الامتناع
لغير خطاب ... استبته فلا يمكن تحققه الا بتحقيق المنتسب اليه ولكن الظاهر ان النزاع
في الموضوع ... بوضع على الاختصاص بالحاضر هل يراد بذلك اول الال المراد منها الامم ولا يتأثر
تسليمهم بما يقتضي عدم جواز خلافه ثبت الطمع زادة كما يظهر بالتدبر وشهد له ما بقي مما تمسك
به المتبنون للعموم ثم جاز بين عدم صدق الانسان والمومن والباس واما اله على المصدوم خفية
كما بين اختيار الفهم والادور التي مخاطب فلا يصح خطاب الجماد والجوان العجيب بالياء ونحوها ومن
باغيات الفاعل قلنا وخطاب على م ليدن لمحة بعد قوله ليس خطابا بل اظهار للمسرة وتبيينه للحقائق
ونحو ذلك الثالث ان النزاع على تقدير الامكان في الامتناع هل في التخيير او بسبه والتعليق
قولنا فلا دل على عدم المانع في التعليق مع ان القابل للعموم يقول به ولو قبل صبر الخطاب بالنسبة الى
الموجودين فخير او بالنسبة الى المصدومين معلقا بالجمع بين الامر من كاجمع بين الحقيقة والمجاز قبل
لعل الخطاب ... تشمل فاما كون قابلا لها غير جامع منها ثم يستند خصوصيات من الخارج ولو فرض

هكون الخطاب ظاهر اني التميز كان مجازا لاطلا اجماعا بينه وبين الحقيقة ان يقال قد استعمل في الحقيقة
معلفا لشرائط التكليف اجمالا لا تفصيلا وهو مفهوم واحد لا تعدد فيه لكن تلك الشرائط مختلفة الاجزاء
والاقدار بالنسبة الى الأشخاص وتختلف تكليف فميز من جميع الوجوه وفي وقت الخطاب مع بل يتوكل
منه مع ولو سلم التفصيل فلو لم ارادة المفهومات المتعددة من الخطاب لا مدقع له اختلاف الشرائط
جنسا وعدد بالنسبة الى الموجودين ايضا على انه لا يلزم التعدد بالنظر الى ما نحن فيه بجواز شرط
الوجود بالنسبة الى الموجودين ايضا ولا مانع منه سوى ان العلم بوجود الشرط مانع من الامر كاستفادته
او هو غير ممكن في عموم وبرد عليه ان الخطاب التعليفي لا يصح من العالم بالعواقب كما هو ولا اقل
استفادته ثم ومع ذلك لا يطلب فيه حقيقة فلا خطاب فان التعليق ينافي التعليق بل التعليق حقيقة خبر
مغلول فان الطلب يقتضي مطلوبا بامته موجودا وانما الكلام فيه بل الطلب التعليفي اعلام للمخاطب بحكم
خبره وما مر من احتمال استعمال الخطاب فيما يكون قابلا للامر من وان لم يكن مقتضا لانه مجاز قد توجب
بالاصل السالم من المعارض فلا حاجة الى عدم الجواز لما مر من محل النزاع مع ان المجاز بلا قرينة الغار
وتسمية وخصوصا في جميع الخطابات الشفاهية مع ورود جعلها او كلفها في مقام البيان فلا يجوز على ان
الاحتمال خبر قادح بل خبر نافع للزوم حل الكلام على الظاهر وستمع الكلام فيما يمكن ان يجعل قرينة
واضا على هذا يلزم عدم صحة الاستناد في اثبات تكليف الى امثال هذه الخطابات لاحتمال التعليق
فان المفروض كونه قابلا للامر من فالاصل بالنسبة الى كل واحد من الاحجوة والحدود مع اختلاف صيرة
القرينين واما استعمال الصيغة معلفا لشرائط الواجبات مضافا الى ما مر ان الطلب لا يقتضي ان يتعلق
ببعضهم او لا والثاني باطل فان الحكم به تحكم وفروج عن الحجة بلا حجة وعلى الاول فاما ان يرجع الى
السابق او الى الجمع بين الحقيقة والمجاز فلا وجه يحمله مقابل الامر ولا وجه مانع التخصيص المنجز حين
الخطاب بوجه فانه مدقع للظاهري بالاحتمال ولو صح ذلك لزم من مثله في الخطاب كان من الشارح وبذلك
ينسد باب التمسك بالظواهر واما ما ذكر من ان لزوم ارادة المفهومات المتعددة من الخطاب لا يمتنع فيه
فقد رددنا مانع فان ذلك ناتج من الحكم بعموم الخطاب بجميع الموجودين وذلك خبر ثابت كما باقي وج
لا وجه لما ذكره بل لم يعلم ارادة تحكم لغير من اجتمع له الشرائط فاذا انظر هو القول الاخر ولا سيما على
ما هو الظاهر من ان النزاع في الاستعمال وحده ما فاته مدعاه فقول الخطاب المصدر بياها الناس وبهاها
الذين امتروا ونحوها لا يصح خبرا لوجود كونه مجازا فيه وانكاره مكابرة والاصل في الاستعمال الحقيقة
والمجاز يتوقف على ثبوت القرينة ولم تثبت بل يتبع توجه الخطاب الحقيقي اليه فان الخطاب والطلب نسبة
ولا يمكن تحفة الا يتحقق المنتسب اليه وهو الخطاب بالكسر والفتح والمفروض عدم الثاني ومنه بين
حدوث التكليف فاغتنم على ان خطاب المدوم قبيح فلا يصح عندنا صدوره عن الله ثم ولا فرق فيه
بين المدوم والصرف والملق منه ومن الموجود كما مر هذا فضلا عن اجماع اصحابنا كمنه ظاهر النية

ن سجد حيث نسبه الى اصحابنا وعده بعض الاجلة مذهب الشيعة وقال الخوافي لا يرد
 فيه خلافا وعد صدق الناس والمؤمن ونحوهما وان الفهم ما يتوقف عليه الطلب فاذا لم يجر
 فيه الغافل والنيابم والساهي بل الصبي في وجهه والمجنون والمغني عليه فالمدوم واحد وان
 قصوره يستلزم جواز النسخ وطلان الباقي مسلم عند القرين اما الملازمة فمقتضى ومحل الخطاب على
 ما هو الظاهر لكل واحد توجه الخطاب الى كل على السواء فربما والآخر مجوز الخطاب بالظاهر وازادة
 خلافا وطلان مسلم لاستلزامه الاغراء بالجهل وتكليف ما لا يطاق وفي الحديث ان الله لجل من ان
 يخاطب قوما بخطاب ويريدهم خلاف ما هو بلسانهم وما يفهمونه وفيه نظر وما قال ان الخطاب اذا كان
 من الله سبحانه لم يوجد وفي خبرهم بالنسبة اليه سواء قلنا كلا فان تحقق المخاطبة بشرط سواء كان في
 كلام الله ام في كلام غيره ومجرد الحضور العلمي لا يجدي في صدق الخطاب ولا سماعي جعله
 وان منها الا ترى ان المولى اذا قال يا عبيدي اعملوا الحج من هذه الاحجار ثم اشترى هذا احاضرا
 لا يشمله مخاطبه هذا مع حضور المصدق المتكلم فصدق الخطاب يتوقف على توجه الكلام وهو
 بالاضافة الى من اجتمع شرابط التكليف وامنع الكلام ظاهر وبالنسبة الى خبره لا يصدق والشك يفتي
 وكذا لا يتحقق مع انقطاع الكلام ولو اصف بعده احدا بما اعتبر في المخاطبة وباجملة مجرد عدم الاختلاف
 في الحضور العلمي لا ينفع في صدق الخطاب فمع الشك بدفع بالاصل ولا ينفع الاشتراك في اصل الحكم
 فانه مفرد عنه بينهم وولم يتم التبرير بكم قالوا الى فلان من هذا الباب خطا وهو واضح كما ان
 يكون ليس من خطابا خفية قطعا كيف وهل يحتمل عاقل ان يكون كن امر اياهم يحمل المخاطبة
 نفسه موجودا نصف ما قبل ان تلك الخطابات مختصة بالحاضر من ولكن فام الكتاب والمبلغون
 واما حتم مقام التكلم بما علم بمخاطبه بالوجود الحاضر فكان الكتابة تداء مستقر من ابتداء
 صدور الخطاب اذ اداء الكلام السرفه ان المكتوب اليه ينقل من الوجود الكمي الى الوجود
 الكيفي ومما على معنى من حيث هو قاري متكلم ومن حيث ان من المصعودين بالخطاب يستمع ومخاطب
 فان الخطاب كما يتوقف على وجود المخاطب والمخاطب يتوقف على وجوده ما يخاطبه به فبمجرد الازلين
 لا يتحقق الخطاب فبعد وجود المدعى لم يبق ما يخاطبه به وقبله لم يتحقق الخطاب فلا يصدق المخاطبة
 وما ذكر من قيام الكتاب والمبلغين واحدا بعد واحد مقام التكلم احتياولا لم يظهر ملاحظته من الخطاب
 ولو ثبت لم يحمل المدعى والمبلغين حقيقة ومع جميع ذلك قيامهم مقام المتكلم انما يقع اذا قام مقام
 المخاطب بالكسر ولا يلزم منه ذلك فان الفارسي انما هو حاكم للمخاطب لا للكسر كما ان من كونه
 مستمعا بالان لم كونه مخاطبا بالفتح بل مستمعا بحكاية خطاب وباجملة لا ينفع في اثبات المدعى بوجهه للقول
 بالصوم انه لم يلزم كمن الرسول ص مخاطب بالان بعد لم يكن مرسل اليه واللازم مستفاد من الملازمة انه لا
 معنى لارائه الا ان يقال له بلغ احكامي ولا تبلغ الابهة العمومات وقد فرض انتفاء عمومها بالنسبة

اليه واما انتفاء اللازم فالاجماع واحتجاج العلماء قد بما وجدنا في الاثمة تلك الخطابات من غير ذكر
اجماع او نص او قياس على الاشتراك مع ان الخصم معترف بعدم ظهور مستند الشر كذا ولذا اختلفوا
قبل مستند الاجماع وقبل بل القياس ولولم يسم تلك الخطابات لم يصح ذلك الا بعد ابراد ما هو العدة
من الاجماع او القياس ودعوى ظهور المستند بحيث يعلمه كل احد من الخصوم مما يحكم البدية بقضاه
وكيف يعني هذا التضام كما كان ظاهر هذا الظهور وكيف يجوز على الله تم اخفاء مستند كل تكاليف من
وجد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك علوا كبيرا او وروايات في كثير من تلك الخطابات بانها نزلت
في حياة نبينا صلى الله عليه وسلم وروايات كثيرة منها بانها نزلت في الاثمة وان الخطاب اليهم وورود
الامر بقول ليكن ربنا عند قراءة قوله ثم بالها الذين امنوا وقوله لا شيء من الاء كذب عند
قراءة قوله ثم قاي الاء بكما تكذبان وغير ذلك مما هو مذكور في عمله وان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد
مخاطبة احد بمحكم نص عليه وبينه كقولهم لا يبره يجرى منك ولا يجرى من احد بعدك وخسعت
عبد الرحمن بن عوف بلبس الحر بر وبحث لم يبين التخصيص علم العموم والظواهر وهي كثيرة منها قوله
ثم وما ارسلناك الا كفاة للناس ومنها قوله ثم لا تذركم به ومن بلغ ومنها النبوي بعثت الى الاسود
والاحمر ومنها اخرجكم على الواحد حكى على الجماعة ومنها اخر في حكاية الضبير فابليغ الشاهد
الثائب ومنها ما رواه الصدوق بسنده عن الرضا عن ابيه ان رجلا سئل يا ابا عبد الله ما بال القرآن لا
يزداد على التشرع والدرس الا خضاعة فقال ان الله تبارك وتعالى لم يخلقكم في زمان والناس
دون الناس فهو في كل زمان جديد وعند كل قوم غرض الى يوم القيامة ومنها ما رواه الحسن بن علي بن فضال
عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ما كانت منذ وكل قوم هاد الى ان قال يا ابا عبد الله لو كانت اذا
نزلت اية على رجل ثم مات ذلك الرجل ماتت الاية مات الكتاب ولكن حتى يجرى بين ياتي كما يجرى
بين من مضى ومنها ما رواه في الصحيح عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصي الشاهد من امتي
والثائب منهم ومن في اصحاب الرجال وارضام النساء الى يوم القيامة ان يصل الرحم الحديث وغير ذلك
من الروايات والجواب عن الاول منع الملازمة فان الاوسال انما يستلزم استناد حكم الرسول اليهم الى
الرسول لا ثبوت خطاب المختص بالخص للجميع لا مكان توجه خطابه الى بعضهم واخباره بالخاصين
باشتراك الثائمين معهم في الحكم كما هو مقتضى الظاهر فيما نحن فيه فلا حاجة لدفع بالاصل هذا وحصر
البلغ فيها مكابرة بمصولة النفس ودفع عن الثاني لضعف روايته اشراك الثائمين مع الخاصين اخذت عن
البحث عنه فالاحتجاج اليه انما هو اثبات اصل الحكم وادعاء اعتراف الخصم بعدم ظهور مستند الشر كذا اقتراف
فان نقل الاجماع والضرورة في كلامهم تجاوز عن الحد بل قد عرفت تحفظه ما بال المستدل بنفسه اعترف
بان الظاهر تحقق الاجماع على مساواة كل الامة في التكاليف فلو انه ورد به التصوص فابن الخفاء والمكابرة
مع ان مجرد الاستناد من العموم اللفظي وتوقف دلالة على مقدمة كيف والاخرى في كلامهم

على أنه بعد تسميته وفيه سجد الشكر كفى كلامهم وتحقق حاله في محل آخر حيث حفظوا حال الخطابات
 الشفاهية لأجل حاجة إلى التضرع لعمى كل مسألة مستقلة وهل هذا إلا نوع في الكلام وخلاف ما يقيم
 ويدبر فهم بل خلاف ما يرفع العقلاء فضلا عن الفضلاء مع أن ذكر ما يتوقف عليه الدلالة ولو كان لازما
 وجب على التدبر من فاضل وعن الثالث والرابع بان تلك الروايات مجعولة ومتروكة ولو جازنا على
 تفسير الظاهر لعدم عمل الطائفة بما يقتضيه حملها على تفسير الباطن هذا فضلا عن اغفالها وكانت محمولة على
 خطاب القائلين بلزم كونهما خطبا بالمعدوم خاصة وهو منكر حتى عند المستدل ومع جميع ذلك انهما من
 باب واحد فلا يصح عدهما متعديا وعن الخامس بان الأقوال المذكورة لا بدل على عموم الخطاب
 لاحتمال أن يكون المقصود منها اظهار الانقياد والاطاعة والخوف والتعظيم ونحو ذلك ولولذلك تناقض
 بين ظاهره وبين المرجع مع ظاهر الخطابات وعن السادس بان الحاجة إلى التخصيص فرع التمول فيما كان
 يلزم البيان وفيما لا يلزم بطلان المقام وعن الظواهر ضمن الاول بان الناس لا يعمل المعدوم كالمروية
 ينفذ الجواب عن الثالث والرابع وعن الثاني بان الأنداء اعم من توجه الخطاب فان اشتراك الحكم
 يحصل للأنداء بالقرآن بل يبادر ونحلى أنه يحتل العطف على المحرور وعن الخامس بكونه أهم فان من
 الأمر بتبليغ الخطاب لا يلزم تعلق الخطاب لاحتمال كون الفائدة فيه فهم الحكم نظر إلى اشتراك التكليف
 بل قبل هو على خلافه اذ دل وفيه نظر وعن السادس ان عدم جعل القرآن لزما دون زمان
 أو ناس دون ناس لا يستلزم كونه خطابا للشفاهية أهم فان فوائد القرآن لا تخصى واكثرها أهم
 الموجودين وقتئذ ذلك وغيرهم ومنه بين الجواب عن السابع واما عن الأخير فإنه وجبة وليس
 الكلام في مثلها فإنه ليس من الخطاب في شيء هذا مع أن أكثر ما رخص من المدهى فلا يحدى فانه لو لم
 يكون قرينة فلزم الانكشاف في مودها ولا يمكن تثبته بعدم القول بالفصل لعدم الثبوت مع كفاية الشك
 مسلما لكن لا يمكن صرف ظاهر الأمر به لما مر من حكاية نقل اتفاق اصحابنا من جماعة على خلافه فظاهر
 القرآن موديد بما روي بالشبهة الباقية جدا كادت تصل إلى الإجماع فلا يمكن دفع البدهى ولو قبل التبع
 والوحيد ان شاهد على أن من يريد ان يلقى حكما عاما للحاضر والغائب والموجود والمعدوم يحصل
 الموجود للحاضر بمخاطبوا صحيحا لأن مخاطب بتوسط من يصح ان يتصف بهن الموجود بالصنوان الذي
 خوطب به وإن لم يكن حينئذ أموجودا مثلا نقول اذا اردنا ان نخاطب امه النبي ص بان زادنا صاحب
 قد اكل ودارنا من اخ لم قد نزل فنقول للحاضر بين ايها المسلمون زادنا كذا وكذا نأكد انجبلى عنوان
 المسلم الة الملاحظة جميع افراد معن يمكن ان يتصف به او يكون متصف به في احدا لا ذمة الثلاثة على
 اختلاف رأى ابى حلى والقادى فتادى الحاضر في الخارج والحاضر في الذهن للمخوط بتوسط الصنوان
 وبصحيح الاول نداء الثاني بل قد نادى جميع من لاحظناه في ضمن الصنوان وإن لم يكن واحد منهم حاضرا
 وموجودا بفعله المصفون قلنا هذا يتم لو لم يبين حكم الغائب قبله عموميا بان مشترك مع الحاضر مع أنه

يمكن ان يقال هذا طريق وما ذكره طريق آخر لا يقرب احد ههنا من الآخر فلا يصبر واحتسب
الظاهر على ان ارادة القلاء العموم من تلك الخطابات لم يظهر فلا ينفع وما ذكره من اتصاف العنوان
الوجهين غير متعلق على العرف والمدار فيما نحن فيه عليه تنبيهات الاول قال بعض الاواخر ان
النقض من ذكر هذه المسئلة بيان الحق فيها والا فالحق انه لا يترتب عليها انراذ الظاهر تحقق الاجماع على
صداة كل الامة في التكليف وورد بها النصوص قليل الاجماع على الشركة في التكليف المستفادة
من الخطابات لا يفتي الشركة فان الاجماع لم يدل الا على الشركة في الاحكام المستفادة لا على نفس تلك
الخطابات لا يفتي تلها في ابد من استباطها منها وهو على تقدير العموم يكون قطعا وعلى تقدير الخصوص
فلا بد من ما يلزم على الاول القول بان كل من خولب بما يجب العمل بما يفهمه وبغيره وعدم جواز
الاجتهاد والتقليد نظر الى ان الاجتهاد استغراغ الوسع في تحصيل الاحكام الشرعية من الادلة الظنية
دون القطعية وعدم قيم الخطاب بالا يفهم مطلقا بان كثير من المعدومين في ذلك الزمان لا يفهمونه
معاني الالفاظ العربية ولا سيما معاني الابات القرآنية وان كانت ظاهرة كالاكراذ والقرس والحجم والترك
وغيرهم ممن ليسوا بالمدني بلغة العرب ولا سيما النساء والاطفال المحدث العهد بالبلوغ وفي الكل نظر
اما في الاول فلنعم عدم ترتب الاثر فانه على تقدير العموم يتحدد الدليل فان الخطاب دليل والاجماع
على اشتراك التكليف دليل آخر وعلى التقدير الآخر ينحصر الدليل في الاجماع كما في مفهوم مخالفة
الموافق حكمه للاصل على تقدير حجية وعدمها وايضا يلزم اعتبار اتحاد الغائب مع الحاضر صفاه على
القولين بمعنى ان الغائب لو لا غيبته لسمي الخطاب كما لو قيل يا ايها الذين امنوا - فمخلصو فاسعوا
فان الغائب بالعموم يقول بان الغيبة لا تنافي توجه الخطاب والغائب بالخصوص يقول بان الغائب وبنت الحكم
للغائب بالاجماع فالغريبان متفقان في عموم الحكم ومختلفان في توجه الخطاب فالاول ثبت الحكم
بالخطاب والثاني بالاجماع فيكونان مشتركين في اعتبار اتحادهم مع بل لا يخل فيه فقطر الشركة على
الثاني بانه اذا كان الحاضر مفردا واجبا يمكن شرطية لا يمكن اثبات اشتراك الغائب مع حاضر بالاجماع
اذا كان الغائب فاقد الة كصلوة الجمعة فانه يمكن ان يقال لعلها مشروطة بحضور السلطان او نائبه فاطلاق
الخطاب بالنظر الى الحاضر لكونه مفردا وبالشرطية فورد مورد الغائب والغائب الفاعل لا يكون محل الاجماع
على الاشتراك بخلاف القول الآخر فان الخطاب بما عاون به لما يكون عاما للحاضر والغائب فيكون مطلقا
نظرا الى ما احتل اشتراكه كسائر المطلقات فالاحتمال مدفوع بالاصل والاطلاق حجة على تقدير فقدان
ما احتل اشتراكه لوجود الخطاب والاطلاق وهذا من عدم الشر ان يكون غير المخاطب من صف
المخاطب مطلقا بان الاجماع اذا كان دليلا فلا يكون في محل النزاع وان كان في تعليقه نظر وما ورد
عليه من ان اعتبار الاتحاد في الصنف لم يحد قلم ولا يحيط بيانه ورقم واحتماله - لية كوفهم في حصر
النبي ص او فهم كان صلواتهم خلفه وامثال ذلك في الاحكام الشرعية وحصول التعاون - ذلك وعدم

الحكم باستوثاقه الثانيين منهم من جهة هذه المخالفة والتفاوت مما يهدم أساس الشريعة والاحكام واما
 من جهة خلية حضور السلطان لوانه فيما نحن فيه على القول به انما هو من اجماع اوضحه وضلته ولما في غيره فقول
 على تقدير العموم لا يظهر من ان القائل به اما ان يقول بالذلة على وجه الحقيقة او المجاز مع بعد الاول
 جد او على التقدير من اما ان يحمل على معنى واحد او ازيد والثاني بطلاستلزامه التام بين الحقيقة
 والمجاز والمجازين فصاعد او كلاهما بطالما في محله وعلى الاول فاما ان يراد منه المعنى الظاهر عند
 الحاضر والغائب والثاني باطل لاستلزامه الخطاب بالا ففهم فانه لا يمكن للحاضر فهم الغائب بحمله به
 فحين الاول على ان المفهوم هو فاعلى تقدير العموم انما هو ذلك فلا يترتب عليه شيء مما مر ولا
 التصور ببناء على لزوم حمل كل الخطابات على ما يفهمه ولا جواز التسمي بعد التي سم لا يمكن تحويل
 الصريف اما الاول فلان الخطاب بصير قطعا اذا لم يتعين جملة على فهم الحاضر من وقد عرفت تصدقته
 يتبين عدم ترتب خبر الرابع واما هو فلان من قول بالعموم يقول بشمول الخطاب لمن يمكن شموله له ومن لا
 يفهم فهم الخطاب بمن ذكر لو كان موجودا لما كان خطابه كيف اذا كان معدوما فان المكلفين ينقسمون
 الى من يكون ونطقه العمل بالخطاب ولا يكون مخاطبا به كمن لا يفهمه والى من يكون مخاطبا به وهو
 الذي يفهمه الخطاب وجمع فيه سائر بشر بط الخطاب فعلى تقدير عدم اشتراط الحضور به ولو كان غائبا
 او معدوما وعلى التقدير الاخر لا يسم المعدوم بل ولا الغائب فكما استمع الثاني هل يسم تلك
 الخطابات من لا يحضر بها من الوحي وان كان موجودا لا يظهر العدم لعدم صدق الخطاب فانه يقتضيه
 السماع والفهم من يرى فيه ما مر في المعدوم ولا يحدى الحضور العلمى للمار وانضمامه مع الحاضر لا
 يحمله داخل في الخطاب هر فاعلى الخطاب لا يصح الخطاب بل يصح التعبير عن الغائب بالحاضر كما في انت
 وزيد فعلمان فان معاناهات فصل وزيد فعل لانها تفعلان الثالث ان الجمع ان كان بآدته
 مخصوصا بالذكور كالرجال او بالانثى كالنساء فلا يسم حدهما الاخر وفاقا وان كان اختصاصا بهما
 بالصيغة كموءنون وقاموا وموئسات وقمن فالخص بالاناث لا يسم الذكور وفاقا ايضا واختلفوا في
 حكمه والمحقق انه كذلك للتبادر و اجماع اهل العربية على كونهما جمع المذكور وشروع حذف جمع الموءنات
 عليه مع ظهور العطف في المخاطبة واحتمال كونه من حذف الخاص على العام بعد وان الجمع تكرار المفرد
 والمفرد لا يسم الاناث مجتمعة بكون ولا نه امام موضوع للمذكر خاصة او للموءنات كاذ او لهما جميعا او للفرد
 المشترك او لا شيء منها والآخر باطل قطعا واتفاقا كذلك الثاني والثالث لا يخلو اما ان يكون على الجمع
 او البدلية والاول بطلاستلزامه عدم صدقه على المذكور خاصة وصحة الاستثناء ومخالفات على القصاد
 ولو قيل الملاحظة عليها بوضع والملاحظة على المذكور خاصة باخر قلنا الوضع للاختصاص مقطوع به بل اتفاقى
 كما هو الظاهر المصرح بمن بعض الاعظم وفي الاهم يكون مجازا لكونه اولى من الاشتراك ومنه بين
 مافى البدلية فانه انما يتم بالاشتراك وقد سمعت ان المجاز اولى منه والرابع كالتسويق والاجاز استعماله

في المودت خاصة وبطلانها ولا يملك المطلق وهو عدم دلالة على اداة لانها تقدم ولا تأخر
على الخاص فتبين الاول وهو المطلوب وبالمجمل كونه حقيقيا في الذكر خاصة مقطوع به بامره ونعمه
للقصود اما المجاز او الاشتراك او النقل والاول اولى من الاخير من فتبين ولا يخرج المتنازع فيه
عنهما مع عدم الاخير جدا والحقائق نص اهل اللغة على تعليق الذكر على المودت عند الاجتماع بمعنى
اقدم مسبقا لفظ الذكر واردة الذكر والانثى منه والاصل فيه الحقيقة وزودا اكثر خطابات
الشرح بلفظ الذكر مع وقوع الاجتماع على دخول النساء فيها ولو اوصى لرجال ونساء ثم قال اوصيت
لهم بكذا دخل النساء بغير قرينة وهو معنى الحقيقة والجواب عن الاول انه يستلزم الاشتراك والمجاز
خبر منه مع وجود اداة المجاز فيه وهو تبادل الخبر فلا كلام فيه وعن الثاني بالغلب وبالمنع عن وقوع الاجتماع
على دخول النساء فيها غاية الامر دخولهن في الحكم وهو لهم مع ان المجاز اولى من النقل والاشتراك وعن
الثالث بغير وجه من المتنازع فيه وهو الاصل الاول ومما يرى بان بطلان التوقف كما هو ظاهر المعارف
واما الولي يختص بمادته ولا يصحته باحد هما كمن وما فهمهما على ما تقره سابقا الرابع خطاب المتقدم
كبايها النبي بايها الرسول بايها المنزل لئن اشركت لا يسم غيره لانه ولا عرفه الاول مع كونه موضع
زفاق وظاهر ثبت بما ثبت به العرف لاصالة عدم النقل واما الثاني فتبادر الخبر وصحة سلب الخطاب عنه
وعدم فهمه بالاخرية وعدم قبول الاستثناء وعدم الملازمة لاحتمال كون الشيء مقصدا للشخص
دون اخر خلا فالنفس السام فسمه تعويلا على قضاء العادة واما النبي كمن فلفظ النساء فلفظهن
لعدمه فلما قضى زيد منها وطر از وجناكها الكلا يكون على المودتين خرج من ذلك من دون
المودتين وناقلة لك وفي الاول منع وبشهادة اختلاف الفهم باختلاف الحال وفي الثاني خروج عن
محل النزاع وفي الثالث الامة لاحتمال ثبوت الملازمة باشتراك التكليف على ان تزويجها اياهم ليس
حاما قاطعا بل ضرورة وفي الرابع منع عدم الفائدة فان الخطاب وان لم يكن عاما الا انه لا يبدل على عدم
العموم فالتفصيل المنفي ومنه يتقدح الجواب عن الخامس على ان في دلالة شكوا ومما يبين عدم العموم
فما يخص الحكم بالامة وفي الصبح المفردة كاقبل واقبلى وما يخص العبد او الحر فبره ثم ما يخصهم والامة
لغة كبايها الناس بايها اهل الدين امنوا هل يسمه فاقول ثالثا عدم الدخول فيما صدر بقل ونحوه
ككل للمودتين بضمان ابصارهم والدخول في خبره وهو الاظهر لنا على الاول تبادل الاختصاص
هر فاقبض العموم وعلى الثاني وجود المقضي وهو العموم وعدم المانع منه فاقبض العموم بالصحة حيث
سئلوه عن الحائفة وتقر برهصهم واستمع الكلام فيما خيله الخضم ومما يرى بان مال العموم مطمع جوابه
عن خبرهم بالصحة وتقر برهصهم واما فهمها فبالمنع من تحفة والعدم مطرزم اتحاد الامر والمأمور والمبلغ
والمبلغ بخطاب واحد وعلو رتبة مص من الامة مع قيام المشاركة بينهما بخطاب واحد واختصاصهم
باحكام كثيرة وهو بطلان عدم مشاركة لهم والجواب عن الاول بان بالمنع فان الامر هو الله ثم فهو مأمور

لا يسبح في الخلق لاني نفسه والمصلحة وعلو الرتبة لا يمنعان عن الاشتراك في الخطاب عرفا كما بان
الاختصاص في مقام لا ينافي العموم في آخر كما في خبره ومنه بين شموله للبعد والمخالف مطلقا وفي حق
الادعي لا يقتضي ويكفي اعمومه للكافر الخامس لا اشكال في اشتراك الغائب والحاضر لما مر من
الاجماع بل قد عرفت كونه محصلا لا مخرج بالدليل فلا يورث انحصور القضية فقامت يمكن ان
يحصل الفرق بين الوجود كما مر من منع إطلاق الآية في الصلوة الجامعة بامامها ووردت مورد الغالب
وهو كون الجمعة باذن النبي ص او بفعله صلى اي تقدير اختصاص بالحاضر بل لا يمكن الاستناد الى
الطلاق بها بخلاف ما قيل بعمومها للغائبين فتم الإطلاق بالنظر اليهم نحو بلا على عدم ثبوت المنع
واما عموم الاشتراك بين المذكر والمؤنث فمن المقدس وصاحب المشارق الاجماع ايضا فيكون حجة الاما
خرج فيكون الاشتراك اصلا في المفاهيم واما الحروف والصلوات فلم يزم قهرضا لهما الا ان الظاهر عموم
الاشتراك عندهم وقيل ثم تدعى وان ثبت عدم الاشتراك فيهما فثبت لكل مخصوص به وان حصل
تبعض فالحكم الخاص باحدهما لا يعمه سواء كان متعدد او واحدا لعدم الموضوع فيرجع فيه الى
الاصول والقواعد فلا يصح للامة البعضة تزويج نفسها ولا المولاها تزويجها الا ان ثبت في الحكم التبعض
فتبعض مطلقا كان واحدا او متعددا كالميراث والخدمة والحدود وثبت عدم الاشتراك في المذكور
والاثبات مع اختصاص الحكم باحدهما واختصاص كل بحكمه في الحاشي المشكل والمسوح يرجع الى
الاصول والقواعد كاثالة البرائة فيما اذا كان الحكم مخصوصا باحدهما وترددين الاشتغال وعدمه
ببر الصلوة وكاصل الاشتغال اذا كان فيما مر مسوقا بالاشتغال فكل من لم يلبس الحر في
الصلوة وكاد. ا. فيما كان في شهادة لا قبل من النساء وكموم التحريم في الزوج والتزويج الى
غير ذلك اشارة اختلفوا في ان ترك الاستئصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال هل ينزل منزلة
العموم في المثل قبل نعم وقبل لا فصل في المصالح بين المرأة بخصوص الحال وعدمه وافتقار
النهاية الا انه بدل المرأة بالعلم او الظن ومنه التهذيب الا انه خص بالعلم وفي الجميع عدم احتمال كل
ما مر تأدوا وانما يتكلا فيه برسم مقدمة هي بيان المراد من الضوابط فنقول انما يحصل فيما يتفق
سواء والالا يتحقق ترك الاستئصال وحكاية الحال تبين ان يكون في سواء السائل والمقصود منها
نقل حالة السؤال عنها في سواء يختلف فمرة يشترط على الاحتمال الصورة واحدة ولو بالظهور
واخرى مما يمكن ان يدعى والمراد بها الثاني وهو ينقسم الى اقسام من الحكاية مرة تكون فرضية
واخرى وجودية بمعنى ان السائل يشترط تارة عن قضية فرضية واخرى عن قضية دخلت في الوجود
والثاني ينقسم الى ما علم عدم المستول به او الى ما علم علمه به الى ما علم واحد الطرفين او شك
والاحتمالات لا يتبع اما ان تكون مساوية او مختلفة بالرأى والجملة والمرحوة فعلا لا يقوم فيه الاحتمال بل
ينحصر في اختياره واحدة اما العلم بعدم اذادة خبرها او ظهور السؤال فيها او نحوهما فهو خارج عن

العنوان كما مر ويحمل الجواب فيه على المراد سواء كان من الافراد الراجحة او المساوية فانه
الظاهر ليس الا واما الولم يكن ثمة سواء بل نفل الراوي فعلا او قولاً من المحبة في واقعة تحتل وجوها
مثلاً ومنه حكمه صم كذلك او يكون لكن عن قضية دخات في الوجود وعلم المحب بما قلجواب فلا يدخل
في العنوان اما الاول فلعدم السوء فيه وقد حرق ان من شرابط صدق العنوان تحقق السوء ولما
الثاني فلعدم الاحتمال فرسأول قول الجواب انما يوتي عر فاموافقا لظاهر السوء ولا مدخلية فيه بالعلم
بوقوع الواقعة قلنا كلا فان مدار الجواب على المراد من السوء واعتبار الظاهر انما هو لكشف المراد
ومع الحاجة لا عبرة به بل لا يظهر هذا او لهما عنوان اخر بق حكايات الاحوال اذا تفرق بها الاحتمال
كما هاتوب الاجال وبسطها الاستدلال وهو مما لا يفيد العموم قطعا بل يتبع مورد كمال الحكم
التي صم في قضية بالشفعة وفي اخرى بالفاسدة وفي ثالثة طلب اليقنة وفي رابعة حكم بالخلف الى غير
ذلك فحكاها الراوي وقد سبق منا بانك فيها مع ضائتها من البيان فلا تعارض بين العنوانين كما توهم
بل كل منابر للآخر اذا عرفت هذا فتكلم في كل صورة من العنوان الاول ونبين حكمها فنقول لا شك
في ان في الاوليين منها اذا وقع السوء ويكون في محل الحاجة بعم الاحتمالات المتساوية لو كانت
متساوية والراجحة لو كانت مختلفة لكون تقدير بعض المحتملات على البعض ترجيحاً بلا مرجح وعدم اداة
شعر منها بطقطا واردة بعضها يستلزم الاجال بل الانذار والتعمية وهو باطل لكونه منافياً للبيان
الذي يقتضيه مظاهر حال المحب فضلاً عن ان السوء الظاهر في الحاجة نظر الى كلفة والحاق العقل
الشيء بالاعم الاغلب على ان الفهم من اطلاق الجواب في مثله العموم عر فاوالمحرج عن مخرج
عسا هو الظاهر قطعا وايضا يقتضيه اسناد الحكم الى الاعم والابلز في التالي فيتحقق حتماً بتحقيق ومع
الاغماض عن الجميع يمكن ان يقال اظهر الفائدة لترك الاستفصال العموم فثبت المدعى وهو العموم
الاستغراقى الا انه على تقدير اختلاف الافراد يستغرق الافراد الشاكسة من دون تفاوت بين الاظهر
والظاهر والابلز مامر ولا بعم المرجوح منها فان الاطلاق لا يشمل والمقرض كون السوء انه فانه
لويستل عن كل المقتر فتم يرتب عليه الكفاية لا خلاف ولا اشكال في عمومها لو جود سور العموم وان
كان في كلام السائل لظهور المطابقة بين السوء والجواب وخارج عن العنوان فانه مخصوص بما اذا
كان السوء خالبا عن استيفاء الافراد بل اطلق في السوء وترك الاستفصال في الجواب ومثله
ما لو كان للسوء فرد ظاهر فانه خارج عنه كما مر فان العنوان قد يفولهم مع قيام الاحتمال وهنا الاحتمال
فرضا فالحكم بالعموم لا وجه له وباجملة فمقتضى ما ذكرناه فيها هو داخل في العنوان انما هو الظهور في
العموم عر فانه حلال المتكلم بل وعرفا ايضا فانه المفهوم عندهم بلا مربية الا ترى انه لو كان الحكم
مختلفا في الافراد لاستحسن الاستفصال وقيع الجواب بالاطلاق بل عد خلاف الواقع والكذب لا انما كانا
مكلفين بالعمل فلا يجوز لنا الغاء دليل الحكم ولا علم لنا بتوجيه بعض الوجوه واختصاصه في الواقع

بالحكم فلو صرفناه إلى البعض لم ترجع من غير مرجح فالواجب علينا أن نجعله على العموم حتى بقا لنا
 أن نقول إن كان العموم ظاهراً فالحمل عليه لازم والأفتقار في القوي ويحتاج في العمل فإن كان
 المراد بالافتقار ما يشمل التوقف فقد جواز مع والافتقار فانه فيه ان المحجة ما مر لا ذلك فان الخطاب
 متوجه إلى الخاصين لا إلى العامة لا اعتباراً بما لهم لا بما لا يتعين أن ينظر إلى أن مقتضى فهم الخاص في مثله
 ماذا فنقول إن ظاهر حال المحجب اليان فضلاً عن كون السوءال ظاهرة فإرادة الضم تناقضه سواء كان
 مصداقاً خبر معين مع لزوم الترجيح من غير مرجح في وجهه فمعين حمله على العموم كما ثبت ظهوره على
 أن ظهوره قد ثبت بنفسه مع عدم ظهوره ككون المقام ما يقتضي الإمام إلا أنه من ابن لنا
 الطريق إلى الهدى والوصول الظن بالعلم أو عدمه فهو المنع فانه المحجة في دلالة الافتقار لا خلاف ظاهر قال
 العلامة إن علم أولئك لم يعلم خصوص الحال وجب القول بالعموم والالين هم الفرق وأما الوثائق
 في علمه وعدمه فحكم العلامة والخبري بعدم العموم لاحتمال علمه مع الحال وتبعهما في الوافية
 وأوجب عنه تارة أننا خاطبون بظواهر أقواله وأفعاله وأخرى بأن الأصل عدم العلم وعلمه أخيراً بأن علوم
 المعصومين أيضاً حادثات وكل حادث مسبق بالعدم الأذلي بقا ولا يجوز نقض اليقين إلا بيقين مثله
 للاستصحاب والأخبار الصحيحة ويمكن أن يقال إن الأصل عدم العلم بالأصل عدم العموم وروح لا يفي
 لقوله سطر ظاهر حتى يغالبه إلا أن يقال بظاهر القول بالعموم عرفاً مع تأييده بالأصل وكلامهم راجع
 إلى احتمال واحد "أمرئيه والأصل بدفعه فلا يعارضه أصالة عدم العموم وقيل بقي شيء وهو أنه قد صدق
 قولنا لا شيء من "أمرئيه والأصل صدق نقضه وهو قولنا بعض العلم حصل لهم قطعاً فقد نقضنا
 بيقيننا يقين وهذا المر "نص من العلم وإن كان عدمه بيقيناً لنا ولم ينقضه بخصوصه قد لنا بعض العلم
 حصل لهم ولكن دخوله تحت عنوان هذه القضية محتمل لحصل لنا شك في عدمه بتوسط يقين وعدم اعتبار
 هذا الشك ومثله انتهى من نقض اليقين بالشك لا ظهوره له ولم يكن خلافاً لظاهر إفكون انتهى المذكور
 بالنسبة إليه محتملاً فكيف يجوز لأحد أن يملك بمقتضاه وبره عليه أن نقض اليقين قد حصل بالعلم بأمور
 علمنا كالعلم بجميع الأحكام وغيره مما لا يحصى ولا يعلم زيادة عليه بل فاعلمنا كفاية لذلك النقض
 مما لا خلاف في خبره بجمله وهذه شبهة نعم الأصول والسومات والحوادث ما احتجنا بها وما احتجنا بها مع ذلك
 نقول علمهم مع ما يشمل عنهم فإعلم تعلم علم يعلم ومنه يبين الحجاب عما قيل أن من الأشياء ما هو معلوم
 لهم جزئياً ما هو غير معلوم كذا وقد اختلف أقدم العلم يكون ذلك من الله لا واجب جواز الحكم
 بكونه من خبر المعلوم من أجل استصحاب عدم العلم وإضافنا نقض اليقين به بل بالشك مع انتهى
 عن نقضه به عدمه ما يشمل التوهم ومع جميع ذلك هذا الشك ليس بسبب اليقين فانه وما يحصل بدون
 ملاحظة ذلك وهو ظاهر مع أنه لو كان مستند إليه لا يقع فإن ذلك اليقين لا يتأني اليقين السابق كـ
 عرفته ومع ذلك لا يقع فإن كل شك يستند إلى سبب يقيني الحصول فإن كل حادث يحتاج إلى علة

موجدة فمالم يجد لم يوجد قلزم ان لا يتحقق للتواهي مصداق ومع جميع ذلك خلاف ظاهر العرف
 والمادة الجواب بالعلم الخارجي من دون اشارة اليه بل لعله خلاف ديدنهم بالخصوص وعلى كل حال
 خلافه الامم الاغلب تنبيهات الاول ان العموم هنا ليس وضعا لكونه مدفوعا بالاصل مع كونه
 بالترك لا بالانقضاء بالمثل والفهمية وكذا قبل ينزل منزلة العموم الثاني ان الاحتمال في السوءال
 بعممالوشا من اشتراك النقطا وتعدد المجازات المتساوية او غيرهما ما يوجب الاجمال ومن اظهرها
 احتمال سوء الوقوع في الوجود الثالث ان حكم هذا العموم يشترك مع العموم الاستغراقي في
 امرو ويقترق وبشارك الاطلاق في اخرى فمنها جواز تخصيصه الى واحد وانصرافه الى الافراد
 الشائعة فيما يكون السمي مختلفا بحسبها وعمومه استغراقي لا بدلي الرابع انه ورد في الاخبار كثيرا
 بتوهم فيه ترك الاستفصال مع انه اعم منه ومن حكاية الحال فتمين حمله على الثاني ومنه ما رواه الشيخ
 عن موسى بن بكير عن الصادق ع في رجل جل عليه صوم شهر رمضان فقام منه خمسة عشر يوما ثم
 مرض له امر قال ان كان صام خمسة عشر يوما فله ان يقضى ما بقي عليه وان كان اقل من خمسة عشر ايام
 لم يجز حتى يصوم شهرا تاما فانه يحتمل السوءال وعدمه الخامس ان ترك الاستفصال هل بعممالوشا
 كان الجواب غير مستقل فمنهم من حكم بالعدم وهو ظاهر المذهب وعن الشافعي نعم الا ان الحكاية اختلفت
 عنه فمنهم من انكر ذلك عنه والاول اقوى لما بقي في البحث عن كون السبب مخصصا ولا مع الجواب عن
 القول الاخر السادس ان الاستفصال يدل على عدم العموم فان الابتفصال مع العموم لنحو
 وقبح اشارة هل التشبيه بعم فيه خلاف وانما تقدم فيه الكلام بما يتصور به نظير الحمل ظاهر في
 فردية الموضوع للحصول حقيقة غير فاسواء كان الموضوع اخص والحصول اعم فلما كان بينهما عموم
 من وجه واما عكس الاول فنادر لا يعمل عليه الاطلاق مع انه لا يخرج عما ذكرناه ولذا لا يصح الحمل
 في غيره الابتصرف فاذا حكم الشارع بحكم على شيء وامكن فردية الموضوع للحصول كما لو قال
 الارتماس في الماء دفعة فغل ونية الامساك مع الاكل سهوا صوم دأبما والاخر من واشارته صلوة
 وذكاة الحنن ذكاة امه لو كان بالرفع كما هو الاصح يحمل على ظاهره فالتشبيه خلاف الاصل في الكلام
 فلولهم الطواف بالبيت صلوة المالم يمكن بقاؤه بظاهره تلهوه وان لبس الطواف فردا من الصلوة لغة ولا
 شر جامع ان بيان الاول ليس وتلقته ولا يرب بد نقل الصلوة لحن بعم الطواف بعده جدا تبين حمله على
 خلاف ظاهره الا ان ارباب المعاني اختلفوا في مثله فمنهم من جملة استعارة ومنهم من جملة تشبيه واماه
 تشبيه بلغة او يود كذا ومنهم من قال ان ابيت لا ان يطلق اسم الاستعارة عليه فاجب دخول اداة التشبيه
 عليه فلا يحسن المطلق عليه كما في زيد الاسد وان لم يحسن الانشيبير لصورة الكلام كان اما لاق اسم
 الاستعارة اولى من تقدير اداة التشبيه وحلل الاول باجرء المشبه به على المشبه والمنع من استعمال
 المشبه به فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع وعدم الدليل على حذف اداة التشبيه وتعلق الجار

بالمشبه به كبر اكفوله اسهل على وفي الحروب نامة والطير افرية عليه وهم يد على من سواهم وعدم
 حسن دخول اداة التشبيه كمنجوا ويد على الاول انه اهم لاحتمال حذف الاداة او ارتكاب المجاز في
 الكلمة فبينى ان ينظر الى المرجح ومعين ماقى الثاني والثالث واما الرابع فلا ضرورة ان المدارق على
 المعنى واما الحذف فاما يستعمل الاستنباس والا فلا قصد حقيقة الى اثبات الشبه طريق الباقية واما الخامس
 فيمكن ان لا يخرج عن معناه المحقق بل التعدية لاجل راحة الوصف او لوعظ في كل مع معناه المحقق بها
 ما هو لازم له وهو مفهوم منه وبالحملة كلاهما محتمل لكن المدارق على المرجح فنقول لا ريب انه كبر اما لا يوجد
 للمعنى الذي يراد استعماله قبل لفظ بهر عنه به بل لا يتعطل معنى به يكون مشترك في شئ من الصلوة في
 الطواف بالبيت حلوة انخر في والقطاع خراسنصرها الناس ونحوها ولا قائل بالفرق هذا ولو قيل
 يتقدم الامور على المجاز لسهل الخطب وكيف كان في الاحكام الشرعية لا يخرج صاقلنا مع انه على
 تقدير المجاز لا يتعلق بمغرض شرعي فبين التشبيه ولذا اجمهر الفول بالاستعارة عند الاصوليين مع
 انه لو كان استعارة لما اختلف الفرق كما بانى هذا او يحتمل كون النزاع لفظيا كما جزم المستدل بنفسه في
 مقام اخر ولما الى قسمة التشبيه والاستعارة فان فيه الاستعارة باستعمال المشبه به في المشبه لم يكن
 ما امر استعارة وان فسر بامراء المشبه به على المشبه سواء كان باستعماله فيه او بجعله عليه او بما في قوة
 الحمل يكون استعارة ثم على تقدير التشبيه ندلائه مطابقة وعلى وجه الحقيقة بلا خلاف اجدد نعم من
 بعض الافاضل اذا قلت وجهه كالبذل ولم ترد به ما هو مفهومه وضعا بل اردت انه في غاية الحسن وغاية
 اللطافة قال لكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي كما في الكتابة وفيه ان هذا اناس من
 اصل التشبيه ان اراد له تمامة كمال الخلفة فافوجه الشبه وان اراد به ما هو الظاهر منه فيستبع من التشبيه
 اذا قرر ما سبق فنقول في عموم التشبيه وعدمه وجوه اربعة الاجمال لعدم تبين وجهه والثاني العموم
 لوقوعه في كلام الحكمم والثالث التشريك في الاحكام الشائعة ويد على الاول ان وجه الشبه معين
 وهو الاحكام الشائعة ان كانت مختلفة والاعموم فانه المفهوم هو فالس الاول على الثاني ان الوقوع
 في كلام الحكمم ينزله منزلة الاطلاق فلا يفيد العموم مطلب التفصيل كسما وعلى الثالث انه انما يتم اذا
 كانت احكامه مختلفة في الشروع وعدمه كسما هو الضالبا واما مع عدم الاختلاف فلا ولا افضل
 بالفرقة التوجيه بالارجح فيحصل على العموم فاذا ان الاظهر التفصيل مع جميع ذلك بينى ان يسلط ان
 التشبيه الواقع في كلام الشارع انما يحصل على الاشتراك في الاحكام الشرعية دون اللغوية وغيرها فان
 وظيفته ذلك وبسته له حالة مشاهدة للاختصاص كما ان مثله لوقوع في كلام الثنوين او الالهام
 واما لهما فيقتضى الاشتراك فهاهم عندهم تنبيهات الاول ان طوبى شئ في المشبه هل يحكم بثبوته
 للمشبه به الظاهر لعدم تاق مقضى التشبيه اشتراك المشبه في الاحكام الشائعة او الاحكام مطمع المشبه به
 واما اشتراك المشبه به مع المشبه في غيرهما فلا يصح وثبوت الحكم في المشبه لا وجه للتسديد منه الى

المشبه به الثاني انه بما يحمل في مجلام الشارع الاوصاف الغالبة للشيء عليه كهلبي المحض والاستحاضة
 والمثني والعدد والقول ليس المقصود من ذلك التشبيه ولا مجرد الحمل بل المقصود جعلها اماراة لوجود
 ذلك الشيء في الواقع ولو لا لزوم الكذب للتحلف والنفوذ وعدم ترتب فرض ثبوتها بناسبت وظيقتة
 وليس وظيقتها بيان المعنى اللغوي كما ان ظاهره انه ليس مرادها النقل في مثل ذلك الى المعنى الشرعي
 لندرة وقوع مثله في كلامه بل عدم وقوعه اصلا واما الثالث ان الاستعارة في حكم التشبيه
 فيما يران الاستعارة معتبة على التشبيه والظاهر من التشبيه ما يكون الاستعارة في حكمه اشارة
 جعل الشيء بمنزلة شيء على يقتضي الصوم كما لو قيل التراب بمنزلة الماء المعروف بين العلماء كافة ذلك
 وميل بدل عليه صحة الاستثناء كان يقال التراب بمنزلة الماء الا انه لا يرفع المحدث كما ان اضافتها اضافة اسم
 المحض فيفيد الصوم المأمور انه لم يوافق المتكلم بعد ظهور المخالفة اني اودت بمنزلة واحدة لفيج في العرف
 وكذب وتصح سلب كون احد التشبيهين بمنزلة الاخر لو اتحد الى وصف واحد بل لو صح ذلك لصح عد
 كل شيء بمنزلة شيء اخر مع كونه ضروري الطلاق الى غير ذلك نعم يفتقر عموميه من الصوم اللغوي
 في انه على تقدير ان يكون للاصل اوصاف ظاهرة وغير ظاهرة فلا يعم الثاني بخلاف ما لو كان اوصافه
 متساوية فعم الجميع فما في المشارق لا نسلم عموميه قابل هو بمنزلة الا لفاظا الجملة فيه ما فيه ونظيره
 البديل كما لو قيل صريح التجم بدل للوضوء وقبل بكفك التراب عشر منين او جعل شيء مقام شيء على
 وجه يظهر منه البدلية كما يظهر من اخبار الجاثي كرون السهم على الجبيرة بدل لامن الفصل او المسح وبتفرع
 عليها مساواة التجم للوضوء والفصل في اباحة ما يبيحه الاخير ان يقول الباقى في الصحيح هو بمنزلة الماء
 في جواب من سأل عن الرجل لا يجد الماء اتيهم لكل صلوة وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يذوب بكفك الصعد
 عشر منين ونحو الكلام في النسابة للطلب الثاني في التخصيص وعرفه الجاهلي بانه قصر العام
 على بعض مسمياته و ابو الحسين بانه اخرج بعض ما يتناول الخطاب عنه وورد على الاول ان العام
 المخصص لم يستعمل في العموم عنده الا في الاستثناء للبصر على بعض مسمياته بل استعمل في الخاص
 نعم في الاستثناء اختار استعماله في العموم ثم اخرج المستثنى منه فلا يكون التخصيص قصر العام مطم
 ان المسمى ظاهر في كون المدلول حقيقة فليزم ان يكون للعام حقائق فالاولى ان يقول على بعض مسماه
 لا بعض مسمياته ولو قيل بعض ما يتناوله كما قاله اخر يرتفع عنه ذلك ولو عرف بقصر حكم العام او ما كان
 وضعه للصوم على بعض مسماه لكان اولي على وجه ومنه بين ما في الثاني فان العام اذا لم يستعمل في
 العموم فكيف يكون التخصيص اخرج بعض ما يتناول مع كونه اهم فان التفسير اخرج عما يتناوله الخطاب
 ايضا نعم لو قيده بقوله لولا لا ونحوه لا يرفع عنه اولهما ومع ذلك لا يبان على غير القول بالعموم كحي الصبح
 وهو قولنا وفاق الفري يا ابا الحسين في المدونة بقوله على مذهبا واحتدوعن الثاني بان الاخراج
 حكما يكون عن الدخول بالفعل ككذاب يكون عن الدخول بالصلاحية فيتم على جميع المذاهب وقبه نظر

او بما يطلق التخصيص على قصر غير العام وهو اهم ومنه الاستثناء من العدد او ضمير الجمع او الجمع
المفهوم او نحو الرغب ثم ملاحظ بان لانه لا يعتبر في التخصيص ان ينصف الخاص بضد الحكم العام وانه
يرتفع توهم التناقض بين عد التخصيصات المتصلة الاية من بدل البعض والاستثناء والشرط والاقابة
والوصف مخصصة من دون خلاف وعدم حجية مفاهيم الثلاثة الاخرية خلافاً لعد المشهور مخالفاً في
مفهوم الوصف وكذا عدا ابي حنيفة مخالفاً في كون الاستثناء من النفي ايجاباً وفي عكس مع عدم ذكر خلافه
هنا فاندح اختلاف المظالمين وجهه ان كون ما سبق مخصصاً لا يتوقف على حجية المفاهيم ونحوها بل
المدارفة على افادة القصر وهو لا يتوقف عليها بل على مناطها الا ترى ان في بدل البعض لم يظهر حينئذ
احدهم حجية مفهومه ومع ذلك عد ومن التخصيصات وقاوا بالجملة عدا التخصيص على مناطها
فان المفهوم عرفان كل قصر حكم العام في غيرها حتى من الوصف فان تعيب العام به فهم القصر عرفاً
وكذا في خبره ولولم نقل بحجية المفهوم او كون الاستثناء من النفي ايجاباً والعكس نعم ان قلنا بحجية مفاهيم
بعضها او كلها نحقق حكماً ان قصر حكم العام وكون حكم الخاص مخالفاً للعام فلا حاجة حينئذ ان يجمع في
الوصف بين كلماتها بالجملة بان الكلام في بحث مفهوم الوصف من حيث الوصفية وفي بحث العام من
حيث تعيب العام به ففي الثاني يجمع المحبتان فمن قال بحجية مفهوم الوصف يجمع لفني الثاني ولان
بخلاف ما لو قيل بعدم حجية المفهوم فانه ليس للتخصيص الاجهة واحدة ولا بان المدارفي الاول على
تعليق الحكم بالوصف ودون العام نحو في سائمة النعم وكذا وفي الثاني تعليله على العام ودون الوصف
كقولنا في النعم السائمة زكوة بطلانها بان كون شيء منها مخصصاً لا ينافي عدم حجية المفهوم كما عرفت في
امور الاول هل التخصيص والنسخ متساويان او بينهما عموم مطلق او من وجه او متباينان فمن
بعضهم الاول واختار في النية الثالث والثاني اختبار الشيخ والعلامة والغزالي وغيرهم والرابع اختبار
بعض الاول والاخر ولا ريب في بطلان الاول لتباينها ضرورة بوجه كثير خلافاً او فاقية منها ان
التخصيص بقاؤه وبوجه من العام بل التخصيص يقدم عليه بخلاف النسخ فانه لا يقاؤه ولا يقدم التاسع
على المنسوخ بل تبين تأخير متى من وقت العمل على الاظهر بخلاف التخصيص فانه لا يتأخر عن وقت
العمل فيكون في الاول رفع الحكم بعد ثبوته ودون الثاني ايضا وتخصيص شرعية باخرى لا يصح وبصح
لسخماها ويحقق الاول بالبحر ومحمد ودون الثاني كما انه يقع بالمرفوع والعادة ودونه الاول لا يخرج
العام عن الاحتجاج به في مستقبل الزمان بخلاف الثاني فانه قد يتفق وايضا الاول لا يصح الا فيما تناوله
اللفظ والثاني قد يصح فصاحبه بالدليل انه مراد وان لم يتناوله اللفظ وايضا الثاني رفع الحكم بعد ثبوته
بخلاف الاول وايضا الاول يورث بان الخصوص غير مراد من اللفظ قبل وقت العمل والثاني يورث
بان المنسوخ مراد وايضا قد يكون الاول بدلالة العقل والتخصيصات المتصلة واخبار الاحاد والثاني
لا يصح ما الثاني قد يكون بفعل لفعل بخلاف الاول وايضا الاول انما يكون في جملة والثاني يدخل على

العين الواحد وتوابعها العام يجوز استعماله حتى لا يبقى منه شيء بخلاف التخصيص وكذا لا يقدح في النسخ
خروج الأكثر من الزمان بالاتفاق حتى لا يكون بين الباقي والمرجع مناسب بخلاف التخصيص ما يستتبع
وهو بين ان الخارج يلحق العموم لم يرد المتكلم بلفظه الدلالة عليه والنسخ بين ان الخارج به لم يرد
التكليف به وان كان قد اذنب لفظه الدلالة عليه وفيه شيء كبعض اخر الا انه يدفع البعض ككافي
الاخر والثاني ان التخصيص اهم من النسخ فان النسخ تخصيص الحكم ببعض الزمان والتخصيص قد
يكون بالخارج بعض الزمان وقد يكون بالخارج بعض الاعيان وبعض الاحوال ويورد عليه صدق النسخ
فما يكون المنسوخ القل دون التخصيص وكذا في الواحد ولو عند جماعة دون التخصيص وكذا في
فما يكون التخصيص العقل والعادة ونحوهما كما مر بل يمكن ان يبق اعصية التخصيص منه انما يتلو كان يلقى
الزمان في المنسوخ مراد الخطاب مع انه ليس كذلك بل هو مفهوم من الاحكام الاغلب والاستصحاب
ونحوهما فاذا تبين النسخ علم فبإية الحكم بخلاف ما لو وقع التخصيص على الزمان فانه يتوقف على ان
يكون العموم مراد اتمل ان يقول صمد الانوم كذا فيه بان ما للاربع الا ان فيه نظرا فان النسخ اهم منه
ومما صرح في المنسوخ بالرد او ما يبق ان في النسخ براد دلالة اللفظ على جميع الاثمة او لا وان لم
يكن وقوع المدلول مراد بخلاف التخصيص فانه لا يراد منه الا البعض او لا وفيه نظرا فأن قدح ما للثالث
وتمسك له ما يردك نقصا في محل اخر ومع جميع ذلك فان الخطاب سهل لرجوع الكلام الى شرح اللفظ في
الاصطلاح الثاني ان التخصيص لا يصح فيما لا يقبل الاخراج وهو ظرفي الموصول الذي يتناول
الواحد لا يجوز تخصيصه لان التخصيص اخراج البعض عن الكل وفيه ما لا تقبل منه بل انما يصح وجوبه
على جهة الحقيقة فيما هو عام على جهة الحقيقة فلو قلنا بان العموم من عوارض اللفظ فخصه والافحصه وما
كان عموم من جهة المعنى وهو المفهوم على المختار من عمومته وهو اما مخالفة او موافقة وهما يخصان
بلا خلاف ظالا ان ثانيهما يخص اذ الم بعد بالنقص على الملفوظ مثل الوالد اذا اردت والطة الشريعة
وفي تخصيصها خلاف واقتول ثالثا الفرق بين تخلف الحكم عن محل الوصف من دون مانع وبين تخلفه
بوجوده الا ان المستنطة منها البتة حجة عندنا فلا جدوى في التعرض لها واما المنصوصة فبها قولان
والاظهر قبولها ونجحت في الاول ان دلالة ما من قبل القواعد كما هو اسد الرايين والالتزام اللفظي
وكلاهما يقبل لوجود المقضى وعدم المانع اما على الاول فلان المفهوم التخصيص ايضا قائدة واما على
الثاني فلان استعمال المنطوق فيها يستلزم المفهوم في الجملة استعمال صحيح من دون خلاف حتى جملة
ثلاثة لولا طاهر من اللفظ ومتبادر منه وبين ما للثاني على تقدير كون دلالة الترتيب هو الاقرب
وعلى تقدير كونها مطابقة واما على تقدير كونها بالقياس فيرد على اربابه عدم الوجه في اقراره على قبوله
التخصيص بخلاف غيره من القياس فاهم اختلفوا فيه على اقوال ممتعة ولا يهتد بها البحث على تقديره بل ان
اصلها واما الثالث فلان دلالة بشهادة الحال فبها مع التخصيص لا دلالة على الاكثر واستدل بان

دلالة العلة المنصومة على وجود الحكم في محالها كدلالة لفظ العام على انفراد قاته لا في قبضه على
 وبين الاستكثار في الخبر ثم وكما ان تخصيص العام جازي فهو قد حفي في ذلك على نبوت الحكم بها
 اعماء انخصص فكذلك تخصيص العلة يختلف الحكم عنها في بعض صور وجودها ولو لا كونه تنبيهه
 نظر الثالث ان التخصيص اما بالمفصل او بالتصل فان التخصيص اما مستلزمه او لا فالاول هو
 الاول والثاني هو الثاني والاول اما العزل او التعلل باقسامه او الحسن او الإيئة او العرف او العادة او
 مذهب الصحابي او السبب مما يأتي الكلام فيه والثاني حصص جماعت في بدل البعض مثل اكبر الناس
 بعضهم والثانية نحو اهل يدي الناس الى الزند والشرط كأكبر الناس ان كانوا علماء والاستثناء
 كأكبر كل من دخل دارى الا يزيد او الوصف كأكبر الناس العلماء واكتفى جماعتهم بنسب الاول
 والسبب بالآخر من فقال وقد الحق قوم بذلك الشرط وهذا غلط لان الشرط لا يورث في زيادة ولا
 نقصان ولا يجرى مجرى الاستثناء في التفسير بصفة ثم قال وليس يخرج من هذه الجملة شيء من
 الخصائص بغير هذين والتخصيص بالمفصل وفيه نظر فان الصفة كما ينخص العام بالموصوفين بما كذلك
 ينخص الشرط العام بالشرط وطعن به الا ترى انه كما ينخص أكبر الناس العلماء بالحكم بالموصوفين بالعلم كذلك
 ينخص الشرط طي أكبر الناس ان كانوا علماء بالحكم بالعلماء فعلى التفسير من موضوع الحكم العلماء من
 الناس وبمثله يبين حكم الثابتة والبدل ونظر في الاخبار بان المبدل في حكم الطرح والبدل قد اقيم مقامه
 فلا يكون خصصه له وفيه نظر نعم فرق بينهما بان منها ما يخرج المذكور كالاستثناء والثانية منها ما يخرج
 خبر المذكور كغيرها ومنها ما ينخص باحد اطلاقي التخصيص ومنها ما ينخصها او عليه من بدعيها فانما الجاهل
 والتعبير وظرف المكان والزمان بشاؤكها في الاخراج ولذا اذا هاتى التفسير نعم يمكن ان يرجع هذا الى
 الصفة كما يمكن ارجاع الكل الى ما قبل التخصيص بالمعنى الاول او يقي بناء كلامهم على هذا فيبين
 يجعل العام في وجه عام من كل وجه اشارة لا يربني جواز التخصيص لو رده كثير في الفران
 والستة المتواترة والاحاد وكلام البخاري والعصام وشيوخه عند اهل العرف بحيث يكونون قاطعين بمجوازه
 والحاق العلماء قد باوحد بآب عليه حتى اشتهر بينهم ما من عام الا وقد خص وكذا في اللغة لا صالة عدم
 النقل ولا في قوله يبين الخبر والاشياء لمصوم مامر ومن قوم انكاره استناد الى توهم الكذب في الخبر
 والبداهة في الامر والحوادث بالمنع فان ذلك انما يلزم مع عدم الفرق بينهما فافلا ونحن لا نجوزه الا معها
 ويلزمهم عدم جواز الحذف والمطلوب ان لا يظهروا ما ذكره مع التهم ونحوه فلا وجه لاختصاص
 المنع بالخبر والامر وفي الاحكام اتفق القائلون بالمصوم على جواز تخصيصه على احوال كان من الاخبار
 والامر؟ هو محال فلا تشذوذ لا يورثه في تخصيص الخبر ثم في علم نعرف في الاوامر خلا قائم على المختار
 اني ان منتهى التخصيص الى كم هو السيد ان والشيخ على ان يفي واحد واقضهم بعض من
 عامر تاهم والتوني الا انه قد به بالم يستلزم استندار كافي الكلام والفاضلان في المعارج والمبادئ

والواجب على ان يبقى كونه في جملة ما في العلامة في النهاية على ان يبقى جميعه من مدلول العام
وان لم يكن محذورا فلا يخل في حق الواحد على سبيل التعظيم ونسبته الى الاكثر منهم
نسب الثالث اليهم بالاختلاف كلامهم في تفسيره فنسب تفسيره بالاربع الى الحاجتي فوالف يكون غير محذور
الى البتة في اوله بل في الرابع باقوف النصف وعن بعضهم على ان يبقى للثاني من لغز اثنان وعن
اخر على ان يبقى اقل المرأب التي يطلق عليها ذلك اللفظ المخصوص فلزمه جواز التخصيص في الجمع
الى اقل موافقه وفي غيره الى الواحد وباللزام صرح السبكي وجماعة واليهائي والحاجبي والعطفي
على ان يبقى في الاستثناء والبدل الى واحد والمتصل كالصفة والمتصل في المحصور القليل الى اثنين
وبالمثل في غير المحصور والعدد الكثير الى جمع فرب من مدلوله ونقص المتأخرين على انه ان قلنا
بالجملات مع الاستثناء لما قل منها وان زادت افراده على افراد المستثنى منه وان تعلق بالاخر اذ جاز
استثناء الاقل منها وان كثرت العوائق او الصفات لم يختلف في ان هذا الاختلاف محل بعدا يخص غير
الفاظ الاستفهام والمجازاة منها يجوز التخصيص الى الواحد احيى الاتفاق على الثاني في النهاية فظاهر
التعدي بل ثلثة الاول بل في المعالم لم اقف على موافق للنهاية في ذلك بل في كلام بعض المحققين تصريح
بما فيه قلت قد سبقه الى ذلك في المحصول ووافقه في المنية الا ان الاولين يحتملان عدائي الحسين
مختلفا وقبل الخوض في الاستدلال ينبغي تمهيد مقدمة وهي ان العلاقة في استعمال العام في الخاص
على تقدير مجازاة ما ذاقه في الاصل في اللغات كائنه ما كانت في موادها وبها ثاقا وكيفية تركيب مفرداتها
ولزكا قوا وضع حقا فيها وجزاز لقا وكيفية استعمالها التوقيف فمالهم نظهر الاذنين من التوضع في
شيء منها لم يصح التصرف فيه وبالجملية اللغة كالسرعة في عدم جواز الحكم فيه شيء الا من توقيف وفاقا
وما يمكن اعتبارها من العلاقة اما الصوم والمخصوص والمشاكلة والكل والجزء والكلية والجزئي
والاخر ان ظاهر الضاد فان اقصى ما يمكن ان بقى ان الكلية جزء للجزئي فالعام جزء من الجزئي ثبات
الخاصة او كل واحد من الاخر اذ بعض مدلول العام فهو جزءه وعلاقة الكل والجزء محبت يكون
الاستعمال للفظ الموضوع للكل في الجزء غير مشترطة بشيء كما نص عليه المحققون وانما الشرط في عكسه
ولا يصح شيء منها اما الاول فلان ما هو جزء للجزئي هو العام المنطقي الذي يسمى في عرفهم بالمطلق
وابن هون العام الذي نزعنا فيه الا ترى انه لا يصدق العام على الخاص صدق الصكلى على جزئياته
على ان كون العام جزء من الخاص مطبوعا ليم المقص اذ ما هو عرضي لا فزاده واما الثاني فلان نسبة
الواحد الى كل واحد هو العام الاسوي ليست نسبة الجزء الى الكل فان العام ليس مركبا من الافراد
ككف ومدلول العام كل فرد لا مجموع الافراد واما بتصور في مدلوله ذلك لو كان بالمعنى الثاني
وليس كذلك مع استعمال اللفظ الموضوع للكل في الجزء لم يثبت مطلب اذا كان للكل تركيب حقيقي
والجزء وجوده مستقل واما الاجزاء المنفصل بعضها عن بعض مع كون الجزء مستقلا في الوجود

ثم التمس كسب اعتباراً بالاعتدال في العشرة والجمع المحلى باللام القول بكون عمومهما مجموعاً أيضاً ومع
 الآخر الجمع لغيره من كون العام محلاً للأفراد اجزاء لم يثبت استعماله، قال ولو في غاية
 العظمة ثم كسب اعتباراً بالاعتدال في العشرة والجمع المحلى باللام القول بكون عمومهما مجموعاً أيضاً ومع
 ضم بعضه من سبب ما لا قول فلاشتهار ثبوته عند علماء البيان والأصول : امران كونهما علاقة
 اتفاقية وبه اختلف بعض الاجلة بل عزم السيد الشريف كون العلاقة : من الى العلماء
 وعدمها العام والخاص ووافقه البهائي الا انه نسب الى القدماء وامتنع كونهما بيان : مع في كلامهم
 مما يشترط اختصاصاً بالعام المنطقي فوهم واما الثاني فاعتبار طاقان الاشتراك في الصفة مما اعتبره فيها
 مقطوع به وكلامهم مشحون به بل من الضروريات لكنه لا يتم هذا الا في جمع يقرب الى الحقيقة فان في
 غيره لا اشتراك في صفة وكذا الاول فان الصدقة في اثبات العلاقة الاستفراء وهو ثابت يكون فيها مران
 في سبب : المعاماة والبلاء لم يستعمل في غير مع ان الشك فيه يكفي فاندفع القول بالاختصاص باحدهما
 كما اندفع القول بحد الادب والتفرقة بين الاخيرين بان العلاقة ان كانت في العموم والخصوص
 فلا بد من بقاء الأكثر وان كانت : فيه بما يصح الى الواحد فاذن ظهر وجهه القول الرابع لعدم ثبوت
 اذن استعمال العام على وجه التخصيص فصالح بقى من العام جمع يقرب الى مدلوله وبما يصح لكان
 مجازاً لكنه ليس بمجاز فلا يصح اما الملازمة فلان التخصيص من انواع المجاز كالمرويات واما بطلان التالي
 فلان المجاز مشروط بالعلاقة والعلاقة بين العام والخاص لا يمكن بغير ما مر وقد مر ان مقتضى
 العميم منه لا يخرج عن بقاء الأكثر واستدل بشيخ قول الفاضل اكلت كل رمانة في البستان وفيه الالف
 وقد اكل واحدة او اثنتين او ثلاثاً وكذا اخذت ما في الصندوق من الدنانير وفيه الوف وقد اخذ
 واحد او اثنين او ثلاثة وكذا اكل من دخل دارى فاكرهم مع تفسيره بواحد او اثنين او ثلاثة واخراج
 الالف وفورده عليه او لا يمنع الفيم مع نصب الفريضة وثاناً بان الالف استعمال العام في الواحد والخصوص
 بل يتعلق بالحكم به وكون العام مستعملاً في المعنى الكلي وفي الجميع نظر اما في الابداع لان منع الفيم
 مكابرة ولا يجدي فيه الفريضة من استعمال العام في الواحد فان الفيم معنى على استثناء الأكثر واخراجها
 سواء كان عن الحكم او عن الموضوع لا على استعمال العام واما في المحيطة فالألف لا تستلزم المدعى فان الفيم
 يحتمل ان يكون للفريضة الاثر في المنع لخواص بالافائدة فيه كما لو قيل السماء فوقنا والارض تحت اقداسنا
 لا نستطيع وليس معاً يرجع الى الوضع غاية الامر يلزم منه عدم الورد في كلام البلاء وهو لا يتم الا بهما
 لم يلحقها بالفتحة : حسنة ومع ذلك لا يثبت المنع للفريضة واما الكلام فيه ومنه الاسراع في الخطاب او
 الجواب : « الصوت فيه ما يدا على المتبادر والمجاوز الى الواحد امالة المجاوز وجوده مقتضى للصحة
 عدم المنع اما من جهة التخصيص فذلك ظاهراً وان كان متصلاً لان الاستثناء موضوع لطلاق الاخراج
 او الشرط لطلاق الاشتراك والغاية لطلاق التحديد واما من جهة العام فالتحقق الوضع فيها يصح في الاخراج

قبل الحكم وجوب العلاقة وهي العموم والخصوص فيما يخص كالتخصيص بالمفصل وقوله ثم ان
عبادى ليس لك بلهيم سلطان الامن اتبعك من الغاوين ثم قوله ثم كناية عن اليأس لا محذور
الجميع ان ابادك ما هم المخلصين فان المخلصين ان كانوا اقل كان الغاويون اكثر وقد استثنى من الاول
وان كانوا اكثر وقد استثنى من الثاني لزم استثناء الاكثر منه فاشترط الاكثر باطل بالمجموع وقد يكتفى
بالاول لان الظاهر هم اكثر وقد استثنوا منه وقوع التخصيص المذكور في كلام البلغاء والقصصاء
وفي الاخبار وكلام الاسحاب كما يظهر من التبع واستعمال العام في غير الاستفراق على سبيل المجاز
وليس بعض الافراد اولى من البعض وقوله ثم انما نحن نزلنا الذكر وانه لما طعن والمراجه نفسه وحله
وقول عمر لسعد بن ابى وقاص وقد انفذ اليه الضعاع مع الف فارس قد انفذت اليك بالقي فارس
اطلق اسم الالف الاخرى واداء الضعاع وانه لو امتنع الانتهاء الى الواحد لكان اما ان الخطاب
صار مجازا او لعدم استعماله في حقيقة ولو كان احدهما مانعا لزم الاطراد وهو باطل بالاجماع وحوادث
اكرم الناس الاجمال ولولم يبق الا الواحد وبعضهم زاد الاتفاق عليه وقوله ثم الذين قال لهم الناس
والمراد نعم بن مسعود باتفاق المفسرين ولم يمداهل اللسان مستحبا بوجود القرينة فوجب جواز
التخصيص الى الواحد هما وجدت القرينة وهو المدعى وانه علم بالضرور ومن اللغة صحة قولنا كلت
الخبز وشربت الماء وبرأيه اقل القليل مما يتناول الماء والخبز والجواب عن الاول قد ظهر مما مر في
المقدمة وعن الثاني يمنع وجود المقضي مستدما من حصر العلائق وعدم اقتضاء ما يصح اعتباره
ذلك ومنه ظهري حال عدم وجود المانع نظر الى توقيفه للصفات فعدم الدليل دليل عدم واما قوله نحن
الاستثناء موضوع لطلاق الاخر ايج الى الاخر قلنا كلا فان المتبادر منه ومن امثاله الاخر ايج على وجه
يبقى الاكثر الا ترى انه لو سمع احد ان عاما استثنى منه او خص بشرا او غاية لا يفهم منه الا ذلك بل لو
احتمل احد انه لم يبق الا الواحد بشئ من الاذهان السالبة والاستعمال فيه لو ثبت لا ثبت الحقيقة لكونه
اعلم بل الظاهر كونه مجازا بعلاقة المشابهة او ادعاء الغلبة في المخرج مبالغة للتخصيص وان كان كبيرا على انه
يكفى لعدم ثبوت ازيد من ذلك وايضا الاخر ايج فرع امكانه لثبته واذا لم يثبت صحة استعمال العام في
الاقل فلا يجزى وضعه لمطلق الاخر ايج فان مطلق الاخر ايج لا يخرج عما يمكن لثبته والمفروض عدم
ثبوت استعمال العام في الاقل واما الصحة على قدر استعمال العام في مدلوله فهو حق الا ان الصكلام
ليس فيه وباتى الكلام فيه بعد ومما مرهنا وفي المقدمة بين الكلام فيما يفي منه بل الجواب عن الثالث
فانه استعمال واهم مع انه لم يثبت جواز استثناء الاكثر لاحتمال التساوي في القرين على ان استثناء
صنف من العام وان كان افراده اكثر مما يفي فيه لا يستلزم خروج الاكثر فان المحموظح الصنف ولا الفرق
فلا يتأبه انكاس الحكم في الفرد فيمكن ان يقال في الامة الاولى ان العباد تنقسم الى من اتبع اليأس
من الغاوين ومن تبعه وليسوا من الغاوين بل من المستضعفين ومن لم يتبعه ومن ترد في متابعه فضلا

من الاطفال والجائنين ويحتمل ان يكون بعض القوات غير متبع له فالباقي اكثر على ان الاستثناء لا يعد
 اقل من الغايب ليس لا يخلص سلطنة من لهم نعم لهم انقادوا واليه يكون الابعش لكن وبما قال بعض
 المفسرين ان قول من يرد دينه وبين الجائر في السلطنة قلنا الولم يكن الاول اشيع بذكر المساوئ والاخر مع
 امكان الاضلال في الاستثناء وهو ان يكون الاستثناء من السلطان وكذا الثانية فاعتنم الى
 الخلف والمعاد والمستضعف والمتروك وغيرهم مع ان الخلفين لم يعلمت به وهم مع غيرهم فضلا عن
 الاكثر بقوه من الرابع بالنسبة قال التوفى الطاهر عدم وقوع تخصيص العام الى الواحد في التسميات
 ويمنع تخصيص الجري من التاسع وادعاء الاتفاق سهو بين مع انه لا ينطبق على المدعى فانه من باب استثناء
 الصنف وغاية ما يلزم منه جواز استثناء المساوي وهو غير المدعى قد يروى عن الخامس انما اراد بالاولى
 ما عني به في الاول ابرام بعضهم اولى بعض يرد عليه انه مصادرة ونفس المتنازع فيه مع انه بطاير
 وان ارادها الاخرى كما كان الكلام في جميع انه يبطل بامراضا واجبة بالنسبة من عدم الاولوية
 مطلبا بان الاكثر اولى من الاقل لا اكثر اقرب الى الجميع من الاقل وادرج عليه بان يفي ارادة الاقل قد
 طارئة فمساواة فيها مظهر الان بريد الشكل الاولوية بالنظر الى اعتبار الواضع في الجواب وجهه فان
 الجيب مانع وبكيفية الاحتمال واما الابرار ادخله بامر مائل فانه لما كان من قبل المستعمل لا ينضم الاحتمال
 ولا يبرز به على ظاهر فساد فان الكفاية يجمع فنرب الى المحضة متفق عليه وانما الكلام في الاقل فلا
 معارضة وبالمجمل لا يتم الابرار الا على تقدير ترجيح احد الجائنين على الاخر وقد عرفت ان الكلام ليس
 فيه بوجه وبما نلهم ضعف ما في المتن ان استعمال العام في غير الاستفراق مجاز واذا كان مجازا افلا
 فرق بين استعماله في الواحد وبين استعماله فيها هو الاكثر منه وعن السادس بانه خارج عن المتنازع
 فيه فانه من استعمال التكلم مع الغير وان كان واحدا ومن ارادة الواحد تنطبقا ليس عاما ولا
 تخصيصا ومنه بين الجواب عن السابع والعاشر فانما السام استعمال العام وادارة الواحد ولا مافي
 حكمه فانه من باب التشبيه واجيب عن ثانيهما بان الساس على هذا التدبير ليس بصامبل للمعهود
 والمعهود غير عام وقد يتوقف في هذا عدم صحة اطلاق التامس المسبب على الواحد وهو في محله وقيل
 و الامر عندنا سهل فان اتفاق المفسرين على ارادة الواحد من الظاهر مما نقل من خبره العدل فلا يثبت
 به حكم وفيه نظر فان عدم ثبوت الحكم الشرعي بخبر الواحد لا يستلزم عدم قوله هنا فانه اخبار في امر
 لغوي ومداره على الظن ولا يتصرفه صحة المذهب ولذا ترى ان احدا لا يتامل في الرجوع الى كتب
 اللغويين العامة ولا في غيره من ما يتعلق بالوضع والاستعمال كما هائل الحكم في الثاني اظهر فانه
 راجع الى الترتيبية وبكى فيها الظن وفاقا ولا يرب في افادة اتفاقهم ذلك فاعتنم نعم لوضع وقوع الاتفاق
 اعم من الظاهر من حكمي فيه اقول الامع تقدمه وكونه اسر من نقل الاتفاق وهو الضدي وقيل هذا
 التفسير واه سبحانه انهم فلا وجه لرد فيه ان الراوي منصرف في الطبرسي عن الباقر بن م

بطريق الارسل لا ينفع وعن الثامن باختصار ثالث وهو ان المحقق لا يجوز ان استعمال
 الصميم لا يخرج عن المبدأ الاول فهو المقر وض فصار استعماله باقيا في كل ما كان الجواز
 الملاقة فيها اتوجه في ان استعماله لا يقدح في استعماله فلم يلزم الاطراد وهو الاخر ان استعماله
 على القربة قائمة فلو لم يجوز استعمال العام في الواحد لم يجوز كونه قابلا لقول يكون المصوم
 الطيبة ولا سيما في الاول : من اظهر انها لو جوزه فانه لا يمكن التمسك به ولم ينفك لجوز في الثلاثة
 والاثنتين الا ما قبل في اقل : سمع على الخلاف وعدم ارتباطه بالمدعي ولا سيما فيما كان العام غير الجمع
 وظهور ما هو بان الملتصق بين الجمع وغيره ولم ينفك للمحامي ومن تبعه في غير جزء الاخر من بعض ما هو
 على نية ولا هم استدوابه وفيه المستند ما هو المختار والاخر يرجع اليه في الحقيقة الا انه ليس عاما
 لجميع الموارد ففي امور الاول هل يطرد عدم الجواز الى الواحد حتى في المجازات والاستفهام
 الاظهر نعم لعدم ثبوت العلاقة كما هو والاتفاق غير ظاهر فان ثلاثة وعشرين المتنازع فيه الثالث ان
 ما من اشتراط لبقاء جميع بقرب الى العموم اذا كان الاستعمال من باب التخصيص : من سببه
 التعظيم بان يحصل شخص بمنزلة الكل بظن او يجعل كتابته : من سببه به عادة النظام من
 تكلمهم عنهم وعن اتباعهم فيقبلون المتكلم فيجوز استعماله في الواحد وانه اتفاقي وورد به القران
 كما هو وشاع في العرف والمادة الا ان الشاع منه ما كان من قبيل اناله لمخاطبون وانه ليس من
 العموم نعم علاقة المشابهة تقتضي جوازه وعن علي ع اذا راى اويس القرني قال جاء كل الناس
 الثالث هل باق ما من الاقوال في المطلق في التهيد وتقييد المطلق كتخصيص العام والظاهر
 عدم بل يجوز استعماله في الواحد لعدم حصول ما من في العام لعدم الجواز اسلا وظهور استعمال المفرد
 المعرف بلام الطيبة في الفرد عرفا قطعاً وفاقاً وجود علاقة الكل والجزئي في جميع ظهور الاتفاق
 على اعتبارها وعدم خلاف احد فيها الرابع ان التخصيص الى الواحد لو جوزه بل الى ان يبقى
 الاقل لم يقدم على المجاز لندرت بل عدم ظهوره في الاخبار بل يقدم المجاز والاختصاص عليه ولذا ورد
 بينه وبين استعماله تعظيماً اقدمنا الا خبر وعلى المختار الامر في الجميع اظهر وعليه لو انحصر في وددناه
 والاستعداد من التوفي ليس في محله فان المدار على الظن الاجتهادي ومثله باق في سائر القنون
 الاجتهادية ومنه الكلام في جميع وجوه المرحمات ولا سيما ما يقتضي تقديم العام على الخاص وتفرع
 على الاول حل الامر في ابني الاستباق والمعاونة على الاستحاب للزوج الا كقولاه نعم يتم
 في الاخبار لو قلنا بكون المفرد المحلى باللام ظاهره في الاستفراق ما لو قلنا بغيره كان يكون ظاهره في الطيبة
 كما هو الاقوى فيمكن التقييد بجواز استعمال المفرد المعروف بلام الطيبة في الواحد : من سببه
 في الاكثريع اوله في التقييد على المجاز وحل المفرد في او فوا بالمفرد على ما تد اول في حصرات : من سببه
 بقرب العهد في الاعلى ما يسمه لغة للزوج ما هو ولا حمل الامر على التدب لتأيد بقائه على الوجوب بعمل

كل علماء الاسلام اوجبهم ظاهرا ونظروا ذلك الكلام في انما الاحصاء بالنبات بحمل الفصل على اليهود
 والقرى والشارع او على التربة على مطلق القصد وللادول نوع وجمان والمراس هل دلالة
 العام على زجاده تصنيبه او التزامه مطلقا على الكل والجزء في العلاقة بين العام والخاص كما في
 المنية كونه بالضمين ومقتضى ما في العالم من انه لا ريب في ان كل واحد من ائمة العام بعض مدلوله
 لكنه ليست اجزاء ان يكون بالالتزام وهو انظر فان الدلالة على كل فرد يستلزم الدلالة على احاده واما
 ان دلالة ليست بالضمين فلان الانتقال من الكل الى الجزء ضمن ومنه الى الخارج التزام ودلالة العام
 على الواحد ليست بالضمين لعدم التركيب فان المفروض وضع العام لكل فرد لا لمجموع الافراد فليس
 الواحد جزءا منه واما عدم المطابقة فضرورة وفاقية السادس ان ظاهرا غير الحاجي ومن تبعه هنا
 عدم الفرق بين استصاف الخصصات فيلزم ذكره وربما يظهر منهم في الاستثناء مخالفة فان المشهور منهم
 هناك جواز اخراج الاكروالحق خلافا كما يأتي السابع ان جميع ما روي قد بر استعمال العام في
 الخاص واما على ظاهر استعمال العام في معناه واستناد الحكم الى الباقي لوقيل به مطاوع في الاستثناء او
 المخصص التوصل على الخلاف الذي فيهم التخصيص الى الواحد بملاقة المشاهدة في المخصص من الاستثناء
 لوجوده الا انه لا يقدح على الجواز بطول الجواز بدم عليه خالبا لعدم استعماله ولا سبغ في الاخبار وكلام
 البناء ويستسمع الكلام فيه اشارة اختلافوا في العام اذا خصص هل مجاز او حقیقة على اقوال وبتم
 الكلام فيه برسم امور الاول هل يجوز استعمال العام في الصوم واخراج بعضه واستناد الحكم الى
 الباقي الظاهر نعم لوقوعه في العرف في الاستثناء البدائي والصوم بغير تكبير بل مع شوبه عندهم
 ولا يمكن فيه الا ذلك وهو ظاهر مع ان الوجدان الصحيح يحكم بعدم الفرق بين ما روي وغيره وتصريح
 بعض ائمة النحويين بان العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء جزئي او اجزاء قابل كل واحد
 منها لا حارب اجزاء الاول منهم لما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما في من
 اجزاء المنسوب اليه بجران استحق الجزر كالمضاف اليه ويقع ان استحق التسعة كما في التواضع الخمسة وان لم
 يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في حيزه بعد المرفوع وان كان جزء المعطية في
 بعض المواضع نحو جاشي القوم الا يزيد الان المجموع هو المسند اليه وظهور اتفاقهم على جوازه فان
 احد منهم لم يمنع من جوازه ذلك مطاوعا وانما وردوا على تقديره في خصوص الاستثناء ما استمع جوابه
 ولا يلزم من عدمه جوازه بل ومع ذلك لو ثبت ليدل على عدم وقوعه في المحادوات في خصوصه فلا يستلزم
 المعدم مطاوع بل ان التزام ما ذكره على ذلك التقدير لا عدم جوازه مطاع انه لا يلزم فنه ما يأتي من ادعاء
 وضعه في مجموع المستثنى والمستثنى منه والاستثناء مع جوابه ومنها لزوم التناقص فان القول بدخول
 المستثنى في المستثنى منه والالاخراج المستثنى عن المستثنى منه يقتضي الحكم بالنفي والالابات معا
 للمستثنى وهو تناقض لوقوعه انه يستلزم ان لا يكون الاستثناء من النفي انما ياتل من الالابات نفيها ومنها

انه لو اشبه الى عشرة خمسة فضضة وقبل خذ هذه العشرة لا تسبقه فلا تنهوه هناك احرار الامن
الحكم فان القروض يخرج اشخاص القلعة من جملة المشتري بل المرافعة فيها سمس الحكم
على الاول ان التنازع يوقف على كون النسبة مثبتة من موافقة للاعتقاد وفي المستثنى من حيث ذلك
فان النسبة كوطئة تنفي عن موافقة للاعتقاد كما في بشراسو باوهي الاسناد الى جرحه في
ومحصول الكلام في ذلك على العمومات غالب البس مستوعبا لمجموع اخر اذ هو لا من اجل الحكم خواص
مصرف او غير متعدد مع "التفصيل بعد الاجمال له فوائد فاستقر العرف على اسناد بن احدهما
منفي والاخر مثبت وكلاهما توطئة لنسبة تالفة مفسودة فلا اشكال ومنه يتفدح الجواب عن الاستدراك
لما الاول فلفظه ور اسناد بن غاية الامر كونهما توطئة لآخر نعم له وجه لو قيل يكون الاخر ارجح قبل الاسناد
ولكن لا يلزم ذلك لا يتم في بدل البيض فليزجوا زده قبل في خبر من الشرط والظانية والصفة
لو قيل بعدم حجية مفاهيمها او على تقدير عدم حجيتها في خصوص المقابل مطافان حجية المفاهيم لاثبتة
على عدم سبق الاسناد فان التبادر منها اختلاف حكم مفاهيمها مع ما لم يفهم
الاستثناء ان التبادر منه اختلاف ما بعده مع ما قبله في الحكم فلا يحتاج
لوقوعه لم ينفع فان فرض الاستثناء بعد الحكم لا يستلزم ان يكون للاستثناء حكم ومخالف بل يمكن ان يقال
ان الاستثناء يجرى والاخر ارجح عن الحكم فلا يكون له حكم ولا مخالفة لما قبله فيه بل المناط في الدلالة على
وضع الواضع المفهوم من التبادر ونحوه في ان الاستثناء هل يدل على حكم للخروج بنابر بالنفي والاثبات
ومع ذلك لو سلم انه يدل بظاهر الاستثناء على الاخر ارجح عن الحكم لا يتم مطلب لاثبتة الجواز الذي
كلامنا الان فيه واما الثاني فكلا الاول فانه على ما قلناه لم يخرج المستثنى الا عن الحكم نعم يشكل لو قيل
بتأخر الحكم عن الاخر ارجح ويمكن ان يبق على تقديره ان الاجتماع في الخارج لا يضر فان المقصود ان ما يراد ان
لا يكون داخل في الحكم يخرج قبل الحكم ويسند الحكم الى الباقي فالاجتماع في الخارج وعدمه بالنظر
الى ذلك سببان فتلخص ان الموضوع قابل للاسناد ولا مانع من عرناو لالتفة وكذا الاخر ارجح قبل الحكم
على انه لو لا لثبتي كون كل من الاسناد بن مجاز اقله تكلم ان يرتكب قبل النزاع في هذا المعنى لا
يدور على الخلاف في وضع الواضع انما اذ فعل الواضع معلوم بالفرض وانما الصكلا في تصرف
التكلم بانه هل تصرف في معنى اللفظ وحال العلم بهذا التصرف الى الخارج او تصرف في الحكم وحال
الارادة وفيه نظر هذا ايكلم في التخصص المتصل واما المنفصل وان امكن ان يقال الفرق بينه وبين
المتصل وان كان مما يبادر اليه الوهم الا انه لا يمتنع ان يراد بلفظ العام الاستفراد وسند الحكم الى
بعضه بمعنى الخارج من مع او عطل ودعوى فيجوزون التجوز باللفظ على معنى لا يعلم الا بالاشارة
على مع او عطل خارج تحكم الا ان فيه نظر الظهور الفرق فان في الثاني تم الكلام ولم يبق منه شيء لا
ما يتوقف عليه فهم الخطاب فمن يقول بثبوت جواز تأخيره يجوز ومن لا فلا بخلاف الاول فان الاسناد

الطرفين والمفروض عدم تمامة الدال على عدم تحصيله في الحقيقة بعد تمام الكلام ولم
 يوارى منه لغة وحرر الدال في خبر ما يكون المخرج خلاصا وقيد بوجه ان ولا حاجة بغيره
 ان كان الشك لم يمتنع ان يرتكب في الجمع المجازي الا دال الكل بالانفة
 او البصر بصوته مخرج جميع مط الثاني ان القرينة في المجاز شرط لا شرط كدال ما هو القطب الرازي
 وتبعه الدال في موضع دلالة بنفسها على المعنى المجازي فان المخرج المستعمل في
 خبر معناه الحقيقي فالدال عليه هو اللفظ لا القرينة ولا هما معا كلف على كل من التدبيرين الاخيرين
 بدل المقتضى على المعنى مع ان الموضوع هو اللفظ فزاو فاقانم لما كان مقتضى وضع الواضع ان
 يدل اللفظ على معناه الحقيقي بنفسه فاذا اردت منه الدلالة على خبره يلزم ان يقرن الكلام بما يصرف عن
 ذلك المعنى حتى يمكن ان يدل فاذا صرفته عنه فبدل المقتضى على المعنى المجازي فعلى هذا يلزم ان يكون
 القرينة من لوازم خبر المعنى الحقيقي او مما يتأني المعنى الحقيقي فانه لو كان من لوازمه لا يتحقق صرفه
 وبما يصرف عن اللفظ او غير لفظ وعلى التدبيرين يلزم ان لا يجمع او اذ قد دل على ارادة المعنى
 الموضوع له للفظ فزاو بعدا على البصر فعه ومنه حال قرينة الاشتراك فاعاد دفع المراجعة
 ايضا فان اللفظ الدال فيه على جميع المعاني وانما افادت القرينة وقوع الدلالة على خبر المراجع من فرق بينهما
 وهو ان في الاول الدلالة على المعنى المجازي خبر حاصلة بخلافه في الثاني فان الدلالة على المراد فيه
 حاصلة الا ان دلالة اللفظ على خبره متروكة فالقرينة على التدبيرين لرفع المانع لا لان تمام المقضي ولولا
 لكان على تقدير كون القرينة مفصلة الدال غير اللفظ وفساده ولوقيل المجاز والمشتراك قد يتساويان
 في ثبوت الدلالة بدون القرينة كما اذا كان المعنى المجازي جزءا ولازم للمعنى الحقيقي قلنا كلا فان
 اللفظ بالدلالة المجازية لا يدل عليهما ولا على احدهما وانما الدلالة عليهما قبلها بدلالة مفصلة تبعية
 خارجة عما كانا به وهو فاذن ظهر ان الدال هو اللفظ ليس الا ولكن دلالة مشروطة بالقرينة فلو قرن
 اللفظ مع ما لا يتأني ارادة الحقيقة تبين حل اللفظ عليها لكونه الاصل ولا يخرج عنه الابصار والفرض
 عدمه فالمتخصص باصنافه ينبغي ان يلاحظ انه هل يتأني الصوم او لا فنقول لوقيل اكبر الناس بعضهم
 فالدال على البض هو البديل لا البديل والاكمل يمكن ان يدل البض بل يدل الكل ولا يتأني الصوم تبعية
 بديل البض فان المصنف بالنسبة هو البديل والعام يمكن ان يكون ذكره ففانك تمثل ان يكون الاحمال ثم
 التفصيل اوقع في النفس او غير ذلك فلا يتأني تعقب الصوم بل البض ارادة الصوم والاصل في الاستعمال
 الحقيقة كما لا يتأني احتمال المجاز لظهور الحقيقة مع عدم الصارف ولم نوافر ثانية وبين سائر التخصصات
 المتأني على ما جرى ما ذكرناه في هابل وفي خبرها من التخصصات المفصلة ايضا فالتاخير في تأخير البيان
 هو الاظهر فلا يفرق بين تأخير القرينة على المجاز او تأخير بيان كون اسناد الحكم الى البض مع
 ظهوره في الكل كجف وتأخير قرينة المجاز يستلزم تأخير بيان الاسناد ولو في الجملة او مظهر بوجه قال

نجم الاثمة زيد في قولك جائي القوم الازيد الوقولنا انه من اجل ان القوم فهو خلاف الاجماع لانهم
الطغوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولا يخرج الا بعد الدخول في الجمل الشك في مثله لم يصح
تحوله على دينار الا حقا للعلم بان دافعا يخرج من الدنيا فلا بد من السابق بعده هو المرفوع وان قلنا انه داخل
في القوم والاخر اخرج بعد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجر في زيد وهذا تناقض
ظاهر يقتضي ان يخرج كلاما مفصلا عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز منه شيء كبير فقال بعضهم فختار
انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد
وقوله الا في زيد اقر بنة تبدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس شيء يجمع على
اللفظة على ان الاستثناء مخرج ولا يخرج الا مع الدخول قالوا ايضا بتعذر دعوى عدم الدخول في
قصد المتكلم في نحو قوله على عشرة الا واحد الان واحد داخل في العشرة بقصد ثم اخرج والا لكان
مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وكيف كان فالمراد على متفاته الخصصات لارادة العموم من العام
واني لهذا ذلك وان سلم متافقا لاحد امرين او امور الثالث هل في العام الخصص وضع هي تركيب
بان جعل دلالة على الباقي بقولنا لكن الظاهر عدم للاصل وجها بما يقتضيه القطع بان القوم في
قولك جائي القوم الا زيد ليس مهما ليل يدل على ما كان يدل عليه في حال الامراد وغيره وكذا
الاستثناء يدل على الاخراج بل اتفاقهم واقع عليه ولا فرق فيما ذكرنا من الاستثناء وغيره الرابع
ان الاقوال الاربعة في المسئلة لا تدخل تحت عنوان احد منهم فان القائلين بالحقيقة بين كون العام مع
الخصص حقيقة وبين كون العام بنفسه حقيقة ثم هم يختلفون في التفريق والتفصيل مع ان منهم من قال اذا
خص العام واريد به الباقي فهو مجاز حقيقة ومنهم من قال يختلفون في العام الذي يدخله التخصيص
هل هو مجاز او لا ولا يخرج كلاما احد منهم عن موداهما على انه على هذا عنوان فرضي لا ينفع في
المحاورات وانما النافع فيها ان بناء اهل العرف على ما اذا عرفت ما تقدم فنقول يختلفون في العام الخصص
في انه هل استعمل في العموم طوافي الباقي كذا او لا في شيء منها ما قبل المجموع من العام والخصص
استعمل في الباقي تارة واخرى استعمل العام في الباقي فعلى الاول قبل بكونه حقيقة وعلى الثاني قبل
بكونه مجازا مطلقا قبل بكونه حقيقة كذلك وقبل بكونه حقيقة في تناوله مجازا في الاقتصاد عليه وقبل
بالاول ان كان الباقي غير مخصص بمعنى انه له كثرة بصر العلم بقدرها والا فالثاني وقبل بالاول ان كان
الباقي جمعا وبافسر سابقه به والثاني في خبره وعلى الثالث قبل بالحقيقة اذا كان الخصص لفظيا بالمجاز
اذا كان مطلقا وقبل بالاول ان كان بلفظ متصل والاقبال الثاني وقبل بالثاني ان كان الخصص منفصلا
والاقبال الاول ومن قال بمن جعل العام مستعملا في العموم في الخصص المتصل وقبل بالاقبال
شرطا واستثناء وبالتالي في خبرهما وواقعه اخر يتبدل الاستثناء بالصفة والا قرب جواز الاولين
ولا ثالث لهما فان الوضع الهجى مدفوع بامروا بالمجاز اما في الاسناد او في الكلمة وكلاهما يصح ان كتابه

من المستحسن انما قول قلنا وما الثاني فلو جرد العلاقة كما سبق نعم يعني ان الظاهر بانما قبل نزول
 اليهم من خلاف الظاهر في الاستثناء الخارج في الكلمة ويرجع الاول لزوم ان تكاد. خلاف الظاهر في
 الاستثناء كونه اخر ارجح بالاول لا لدخل الاستثناء على التقدير الثاني حقيقة ولزوم الاستثناء في نحو
 اسد ١٠٧١٠ الاصفها وايضا لا شك احد في صحة حدى عشرة الاو بعد ١٠٧١٠ فاستعمال العشرة
 في الستة وثلاث كان ليس ظهورها في مرتبة واحدة فيبقى احدها على غير ما يذهب اليه الاخر ومثله
 بانه في حدى عشرة الاضعة وايضا يلزم ان تكاد كمالا يلزم في بدل البعض لئلا يحل العام على الخارج فان
 البنية اسد من البدل والاصل في الاستعمال المحقة على ان الباقي يوسع الباقي انما هو المفهوم من
 العام والمخصص معاد لا يفهم من العام فقط بواسطة المخصص فلا يصح صرف العام بغير العموم كيف
 والمخصصات من لوازم العموم والفرقة يلزم ان يكون معانيها وبها ايضا يمكن ان يقال ان العام في العام
 النص ما براد منه البعض او الجميع او لا براد منه شي منهما والثالث بطعام في المقدمة الثالثة والاول
 مخالف اهم كثر في ان لا يدخل ولا قائل بالفرق ظاهر الفقهين الثاني هذا كلفني خبر ما اذا
 لخرج الاكثر او انتهى الى التوكيد : من حل العام على العموم لعدم وجود العلاقة كما مر
 بخلافه على التقدير الاخر فلا مانع منه اصلا ولا قائل بالفرق في خبره قطعا لانه وبندفع التناقض بين
 كلام الشهود حيث حكموا فيما سبق بعدم جواز التخصيص اذا خرج الاكثر بل بقاءه وفيما سباني
 في الاستثناء بجواز خروج الاكثر فان فيما سبق كلامهم في استعمال العام في الباقي فلم يجوزوا خروج
 الاكثر لعدم وجود العلاقة وفيما سباني كلامهم في صحة الاستثناء وهي لا يتوقف على استعمال العام في
 الباقي وان قبل ظهوره فيه كما هو ظاهر الاكثر بل يمكن صحته على تقدير التحويز في الاستثناء واستعمال
 العام في العموم محكموا فيه بخلاف ما سبق واستدوا القول بوجوب بقاء الاكثر الى شاذ من العامة وجواز
 استثناء الاكثر الى الاكثر فلم ينفوا عنها ما بنوا عليه الامر هناك كما توههم ولوقبل بنا فيه ان الشهود في
 تقرير وضع التناقض في الاستثناء اختيار استعمال العام في الباقي وكون الاستثناء قرينة قلنا على تقدير
 التسليم بناء كثرهم فيه على الظهور ولا على الصحة وعليه يلزم منهم الحكم بصحة الاستثناء مع خروج الاكثر
 وان كان يلزم منهم الحكم بعدمه على تقدير استعمال العام في الباقي ولكن لا يلزم منه رد استثناء الاكثر اذا
 وقع لا مكان صحته بجامعيت ولعله لا قائل بالتفصل وكيف كان المدا على الاظهرية في العرف كلا
 او بضامع جميع ذلك الخطب في الاكثر هل عدم ترتب اثر معتد به واستدل بعدم الدليل على المجازية
 قائلنا قولنا اكر يني تيم الى اللبل وان دخلوا الدار الحكم على ككل واحد من بني تيم فانه ان لم يمس في
 هذه الآية في الاول وليس على جميع الاحوال في الثاني وكذا اكر يني تيم الطوال الحكم على كل
 واحد لان يكون تطويل اذا تصف بالطول والمراد اكر طوال بني تيم اي بعضهم وهو يؤيد عموم
 ولهذا يصح ان يقال واما الفصا ومنهم فلا تكررهم وكذا اكر يني تيم الانجبال منهم الحكم على كل واحد

نفس ما أضافه العلم أو الحكم على كل واحد منهما فليس بينهما اختلاف في الحقيقة بل في الحكم
بني تيمم ثم يقول لا تكمل إلا ما علم من بني تيمم معناه أن حكمه على بني تيمم وجوبه في كل ما علم من التخصيصات إلى ما علم
مما لا يحصل له فإن في كل شيئ ما في التباين والاشتراك على وجهين أحدهما في جهة فأن هو من بني تيمم باعتبار
أفراد لا باعتبار الأجزاء والأحوال فالتفريق باعتبارهما لا يكون تخصيلا بل قيد الاتفاق الأمر
واما في الوصفين على كل وجه من الحكم على كل فرد مما لا يمكن فإن بني تيمم إن كان كلهم طوليا
فلا يكون الوجه مخصصا وإن كان بعضهم قصارا فلا يصح الحكم للجميع وعلى تأنيها إن أراجع بني تيمم
الطول إلى طول بني تيمم لا يصح بوجه كما أن قوله واما القصار منهم فلا تكرر مهم مما لا يتوقف مخصص على
حاشيكم بل يتم بغير الوجوه المتقدمة منها أيضا فتوقف بناء الكلام عليه على وجود المخرج وليس
فليس واما في الاستثناء فتأتي وجهه مشهور وقد سبق واما أولهما فلا يصح بوجه فإن تفسير الاستثناء
بالشرط مع مخالفته للمفسر كيف يصح فإن المفسر هو البعض قطعاً والمفسر الكل مع تفسيره بحال
فيهما بون المشرقين واما في المنفصل فظهر منه أو تكاد في كتاب الاختصار وكيف يصح منه مع ما ذكر مخرج له
مع احتمال الكلام وجوه أخر كما مر فتعاقب مع أن المستدل بمنزلة في معارض الأحوال أن الوجوه
التي حجة بعضها على بعض مما لا يبعد الظن ولو أخذ ليس على تحجته دليل ومنهم من فسر أن بني تيمم
الطول إلى أن من بني تيمم من قد علمت من صفتهم أنهم الطول سواه عنهم الطول أو خص بعضهم وذكر
ما مر من التعليل وهو كما ترى كما يفهم بالجملة كان عليه أن يبين عدم منافاة التخصصات بأسرها لاستعمال
العام في الصوم ولم يظهر منه وللفعل الثاني أنه لو كان حقيقة في الباقي كما كان في الكل لزم
الاشتراك والمفروض خلافه وجوابه أنه يتم على تقدير استعمال العام في الباقي وجله بنبي أن لا يكون
فيه كلام في كونه جاز الظهور ذلك بل يكفي أن يقال لو استعمل في الباقي لكان جاز المأمور من كونه حقيقة
في الصوم خاصة واما الكلام في ظهور استعماله فيه أو عدم استعماله في شيء أصلاً ولم يترشض له على
أن الباقي بوصف الباقي خبر مفهوم من العام بل إنما هو المفهوم منه ومن التخصص معاً ومعلوم من مافي
قولهم الصوم حقيقة في الاستسقاء فإذا ارد به الخصوص كان جاز أو أنه لو كان حقيقة لكان كل جاز
حقيقة واللازم من الإعلان بيان الملازمة أنه إنما يحكم بكونه حقيقة لأنه ظاهر في الخصوص مع القرينة
وإن كان ظاهره إيراد في الصوم وكل لفظ بالنسبة إلى معناه المجازي كذا فإن المتنازع فيه أن العام
التخصص إلى إرادته الصوم أو إرادته إياها لا يرد به شيء منهما واما على تقدير الاستعمال في الخصوص
فخط كونه جازاً فهم علمهم برده على من يقول بكونه حقيقة في الباقي ولا يثبت المطلوب لأحد الاحتمالين
للمتقدمين في الثالث أن اللفظ كان متساوياً لا حقيقة بالاتفاق والتناول باق على ما كان لم يشتر أنما أخرجه
عنهم تساهل التبرؤ منه بسبق إلى المفهوم لضع القرينة لا يمحصل خبره وذلك دليل الحقيقة والجواب عن
الأول أن التناول للباقي حقيقة قبل التخصص لم يكن مانعاً الحقيقة قبل التناول له للجميع وهو في

ما يتأوله اللفظ بحسب وضعه لا بحسب ارادة اللفظ وفيهما نظر اما في الجملة فلان عدم انطباقه على مذهب
 ابي الحسين وما استدل به على ذلك وابتدأوا بينهم فان المراد منه كون المجموع من العام والمخصص
 موضوعا للجملة ومقتضى صلاته اذا كان المخصص غير مستقل واذا كان مستقلا فالعام استعمل في الباقي
 كما مر لا كون العام مستعملا في العموم في الاول وفي الباقي في الثاني نعم هو قول اخر لبعض الاذخر
 وبجمله التهذيب وبمعنى ان يستدل به في الجزم الاول به ولا بأس به الا ان في التحريفة نظر اقال بعض
 المدققين الفرق بين المستقل وغيره وان كان ما ابتدأوا اليه الوهم الا انه لا يمتنع ان يراد بلفظ العام
 الاستغراق وبسند الحكم الى نفسه بمعونة الخارج من مع او عقل ودعوى جهم دون التجوز باللفظ من
 معنى لا يعلم الا بعد الاطلاع على مع او عقل خارج تحكم وتلفاه بالقول اخر وامامنا في الاراد فلا محال
 ما ذكره واداة العموم والاخر ارجح منه واسناد الحكم الى الباقي وتقدم احداهما على الاخر يحتاج الى
 مرجع ولم يترضه وليس مسلمات الطاهر الاحمال الاخر ومما يبين ما للقولين الاخير من مع
 جوابهما فتبين الاول انه ظهر بما رآه لا بغير خروج الاكثر في العام المخصص وان قلنا بعدم العلاقة
 فان الجواز لما كان في الاستناد في المخصص ظاهر فلا يختلف الحال نعم قد حوّلنا ان يكون المخصص
 باستعمال العام في الباقي بل الحق عليه ايضا عدم محذور المستبعد ذلك ما لو قلنا بان يكون من باب
 الظهور فيكون خروج الاكثر منه على ارادة استعمال العام في العموم ضد هذا من ثمة المسئلة كما مر
 متطوّر فيه الثاني اختلفوا في انه لو قال الله تعالى اقولوا للمشركين وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحال الا ان بداهل
 هو تخصيص بالتصل او ما انفصل اختار الثاني النظر الى والامدى وبعبارة الخارج وتوقف فيه العلامة
 والفخرى وبلغ الشاهد الثاني الاول حيث قال ولا يشترط في الكلام صدى ومن ناطق واحد وعد
 من فروعهما اذا كان له وكيلا ن باعتاق صدى او بعبارة اخرى ذلك فانتفا على ان يقول احدهما مثلا هذا
 وبطول الاخر وحكم بالصحة وقال لكن لم اقف فيه على كلام لا حد نفا ولا اثباتا ومقتضى القولين
 الاولين الفساد واختار القول الاول نظر الى التوقيفية وعدم ثبوت الوضع للاحد لعدم ظهوره وتوفاؤه
 في العرف بل صحة سلب الكلام عن مثله وتبادر غير من الكلام مر فاقم يمكن تجوز من ثمة من باب
 الاستعانة بنفسه ما ذكره من صوره الاستثناء بالاستثناء ومن العباس بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم في مكة ثم الله تعالى
 يتنلى خلالها ولا يقصد شجره انه قال الا الاخر فقال صلى الله عليه وآله وسلم الا الاخر اشارة العام المخصص بالمجمل
 مطمحوا حلت لكم هبة الانعام الا ما تنلى عليكم ليس بحجة كذلك كما ان المخصص بالمجمل في وجه كما
 لو قيل اقولوا للمشركين الابيض اليهود او زيد امع اشتراكه ليس بحجة من ذلك الوجه وفي حكمهما
 لو قيل هذا العام مخصص اولم يرده كل ما تأوله وهو ما لا خلاف فيه بيننا على الطاهر بل قال بعض
 الاجلة العام المخصص بالمجمل ليس بحجة اتفاقا وقد سبقه العلامة والامدى وعدوا صاحبنا في الغيب
 الهامع والعصدي بل كلامه صريح في الاخير بن ايضا وحكي الخلف عن جماعة واخر الاجماع

[illegible]

التخصيص مفروض المدعى منه فانه يقول بكون العام حقيقة في الباقي فاختلف التناول لان بل المدلول لانه
 في الحالتين والمفروض عدم اشتراك لفظ العام فلا يمكن صحته ولا يتحقق استحباب فيه لاختلاف الموضوع
 كما قبل عدم تناوله للغير او تناوله له لا يترسفة تناوله لما يتناوله ضعيف جدا ووجه ما فوج منه اشتباه
 العارض بالمرضى وعن الثاني ان السبق الى الفهم اما نفسه او بواسطة الاشتباه والاول خلاف
 الفرض فان الكلام على تقدير كون العام حقيقة في العموم خاصة والثاني غير محتمل لانه ليس من خواص
 الحقيقة قط قوله وذلك دليل الحقيقة على الوجهين وكيف كان لا مراءى من النفس بالمجاز وللراغب
 العام كذكر بر الاحاد المتعددة قال اهل العربية معنى الرجال فلان وفلان الى ان يستوجب وانما
 وضع الرجال اختصارا فاذا بطل اعادة البعض لم يصر الباقي مجازا وجوابه منع العموم الا ترى اختلافهما
 بالنسبة والتطور وانه لا يجوز التخصيص في المتكرر ويجوز في العام وان المتبادر من العام الدلالة
 على كماله في حال اعادة جميع الاخر لدلالي حال انفراد بعضها من بعض فاذا خرج بعضها بصر في
 الباقي مجازا الواضحة في خلاف المتكرر فان لكل مدلول لكل واحد منه استعمل فيما وضع له فلو خرج
 واحد من وضعه لم يصر الى غيره وبالجمله هو مقطوع القيد مع انه لا دليل على كون الاختصار مجازا
 ولعله اكتفى فيه بمسليم الخصم والمفاسد ان معنى العموم حقيقة كون اللفظ الدلالي امر غير متغير في
 حده واذا كان الباقي غير متغير كان عاما وفيه ان العام وهو الضميمة حقيقة في استغراق ما يتناوله واسمها
 فكان متغيرا في عدد او غير متغير لاقى امر غير متغير في عدد كما سبق فلو استعمل فيه لكان حقيقة
 والاصح اذ اجل غير واحد منهم منشاء الخلط في هذه الحجة اشتباكون النزاع في لفظ العام وفي الضميمة
 قبل وقد وقع مثله لكثير منهم في مواضع وهو من باب اشتباه العارض بالمرضى واوردها بله لو كان
 المراد من لفظ العام ايضا ما هو باسطلاع الاصوليين لا يصلح منشاء للاشتباه نعم لو كان المراد العام المخلط
 كان له وجه واعتدله اخر بانه يمكن ان يقال مراد من منشاء الخلط في هذا الدليل هو عدم النزاع
 في لفظ العام لاقى الصنيع الخاصة التي تحتمل ان لو كان المستدل ظلم ان النزاع فيها لم يبدل ما ادعاه من ان
 معنى العموم كون اللفظ الدلالي معنى غير متغير على مفصولة اذ لا ملازمة بين كون العام ذلك وبين
 كون تلك الصنيع عامة حقيقة باعتبار تلك المعاني المجازية ايضا وبسبب عمومية استعملت مجازا في
 معاني تكون باعتبارها ايضا عامة فالمستدل خلط في ان العموم بمسألة ذلك وان النزاع فيه لاقى الصنيع
 ولم يرد ان منشاء الخلط مختص به ولا ان ملولا ما وقع الخلط اصلا ولا انه المستلزم للخلط بل ان هذا من
 جملة ذلك المنشاء الخاص وفي الجمع نظر الا ان الخلط سهل فكما دس ما مر في الاشارة السليقة
 كون استعمال العام في اقل الجمع حقيقة وقد سمعت فساد مع ان منهم من نسب هذا القول الى من نسب
 الاخر سابقا له واستعمله بما مر كما انهم من قسرو العدد الغير المتخصص بالجمع كطبر واليسار لو كانت
 الدلائل اللفظية توجب تجوز الصكان مسلمون والمسلم والفسنة الاخمين عاما مجازات واللوادم

فصل في الاتفاق بين الملازمة فلا تكل واحد من المذكورات قيد بقيد هو كما جزم له وقد صار به لبعض
فهم ما وضع له اولاً وهو يدعي للمنفوق عنه ومنه المنفوق اليه ولا يتحمل غيره وقد جعلته ذلك بموجب
التجوز والفرق تحكم بالجواب منع الملازمة عن القول بوجود الوضع التركيبي للثلاثة لا بدسليم^١ قول
بوجود الوضع التركيبي^٢ الله^٣ تام^٤ المخصص لاحتمال وجود الوضع هناك دونه والمد او عليه لا في ماد كره
الاسماء اذا كان^٥^٦ بالانفصال وان كان لفظاً تلوها والفرق وعدم حصول التركيب فيه مع كون الوضع
مخلوفاً للاصل والظاهر فيه^٧ ضم بماعلى انه لم يثبت في الاخير من الثلاثة بل لاداعي له فان التناقض
الظاهر كما يمكن فرضه به يمكن دفعه باحد الوجهين المر وفين مع تقدمهما عليه لندوته وقمابا
عدم وجود مركبين من اجزاء ثلاثة في لغة العرب بل بظاهر القصد لعدم الفرق في دلالة المفردات بين هذا
الكل وسائر الاحوال واما الاول^٨ فان اود عدم التجوز في المفرد ودخول الالف واللام مع تغير معناه
بسببه القيد قائل الكلام فابن الاتفاق وان اراد مع عدم التضرفس لم ولا يجدي كما في^٩ المرف بلام
الجنس وان اراد ان المدخول والداخل مساحقة في المحاجة والجنس او العذر^{١٠} بقص الوضع
التركيبي له وظاهره في وجهه من كلام القوم قائم جملوا ذلك موحا للتركيبي^{١١} ايراد في الاسناد لا في
المركب هذا ان لم نقل^{١٢} بتكوينا كلمة واحدة والافعال امر اظهر لعدم الارتاب بين الجنس والجنس عليه
اصلا هذا كله مع الاختصاص من كون ذلك اثبات للغة بالقياس وقد عرفت خالفه في حملها للثامن اما على
الجزء الاول فصار في الساب^{١٣} وقد عرفت ما فيه وان الفاعل اذا قال اضرب بنى يتم الطوال او ان كانوا
طوالا والى ان دخلوا الداد غنى البعض بمجموع الامر^{١٤} بن يكون مجموعهما مساحقة فيه ولم يعن بالعام
وخذه الاستفراق والا كان استعماله في البعض نقضا ولا البعض^{١٥} واللام يبق^{١٦} شيء^{١٧} اربا المخصص
علم بكن العام وعدم مسخفة ولا مجاز او اما على الثاني^{١٨} فبان لفظ موضوع للعموم وقد استعمل في بعض
سماء بقرينة وذلك هو المجاز ويرد على الثاني ان استعماله في بعض محمول لو ثبت لكان مجازا قطعاً والا
بلز^{١٩} مخالفاً للفرض واما الاشكال في ان المستعمل فيه هل هو العموم واستند الحكم الى الباقي وقد
اخر البيان او الباقي والقرينة المخصص والاعتقاد على التبادر في المرف ولم تعرض له وعلى الاول
ان النقض انما يلزم لو اورد الاستناد على العام وليس كذلك بل انما استند الحكم الى الباقي بعد اخراج ما يخرج
المخصص مع ان الامر اذ تردد بينه وبين الوضع العيشي فالاول اولى^{٢٠} لشويعه بالنسبة الى الثاني بل عدم
سحته للامر ونه من استدله بان اللفظ العام حال انضمام المخصص المتصل ليس مفيداً للبعض لانه لو كان
حسب^{٢١} الماضي شيء^{٢٢} بقيد المخصص فلا يكون مخصصا^{٢٣} بل يجب كونه مفيداً للكل والمخصص اخراج
محموله منه و^{٢٤} يكون حقيقة لانه مفيد للاستفراق وهو حقيقة فيه^{٢٥} والمجموع من العام ومن المخصص
والهلى البعض الباقي بعد التخصيص حقيقة او ورده عليه بالمتن من عدم كونه ليس مفيداً لذلك البعض
لخاصة بحسب ارادة الا لا تظن بل الواجب ذلك لدلالة المخصص عليه والمخصص ح^{٢٦} بقيد اخراج بعض

حقيقة قال ههنا بالاجمال كافي جدا الله البصري على ان الحقيقة لا يستلزم عدم الاجمال الا ترى ان المشترك
مع كونه حقيقة في معانيه يكون محملا بل الباقي ههنا لا يبنى انه يصدق على جميع ما يبنى بعد التخصيص
وهو مشترك جدا اذ لم يقد التخصيص التحسين كما هو مقصي كلام القائل بالاجمال فيرفع القرف في
الاجمال بين الحقيقة والمجاز نعم بعض الاقوال بين طلبة ظاهرا ومنها ما قيل ان الخلاف قباسق مبنى
على فرض ارادة الباقي واما المظهره فتبين لازم والقائل يكون حقيقة بشر مظهره والقائل يكون مجازا
على خلافه اذا المجاز قد يكون ظاهرا وقد يكون غيره وقس عليه التخصيل فاقبل وبرد عليه انه لو كان
الخلاف قباسق مبنيا على ما ذكره لم يعدم اندراج الاقوال المتقدمة فيه كما مر وبه اعترف نفسه هذا مع
ان اخذ ارادة الباقي انها هي كلام اقل قليل منهم وهو الضدى وتبعض المعالم وثالثا لها مابل في
الحقيقة منحصر في الاول واما غيره فلي مامعت قيل هذا بل مع ذلك مخالف لقانون معظمهم ثم ما ذكره
من لزوم الظهور على تقدير الحقيقة خبر بين ولا ميم بعد مامعته انفا فان الباقي على تقدير الحقيقة
متعدد فان المفروض ان استعمال العام في الباقي حقيقة وهو ما قبل التعدد بتعدد الخصائص فكما
انه على تقدير المجاز يمكن كونه خبرا فكذا على تقدير الحقيقة كما مر هذا على تقدير المجاز تجمع المصوم والا
فالظهور على التقدير بن ظاهر وان كان احدا التقدير بن ايضا خبر ظاهر كما مر وما يبدل على ما ذكرناه
بعض ما مر من الاحتجاج على الاجمال حيث انه مفاده اهم من الحقيقة والمجاز ومنها ما قيل ان الاتفاق
السابق انما يكون بين القائلين بكونه شجة لا بين الكل فيعد كونه شجة مختلفا في كونه حقيقة فيه او مجازا
وقبه انما ينافيه الترتيب المعروف بينهما في المستلئين من غير خلاف احده بتقديره الاصل السابق على هذا
الاصل فان بعد الضمان السابق عنوان الشجة وعدمها فكيف يناسب تقديره البحث على تقدير الشجة ثم
الخلاف في الشجة ومنها ما قيل معنى كونه شجة في الباقي ام لانه هل يقد استغرق الحكم بجميع الباقي
بحسب لا يخرج منه الحكم سوى ما خرج بالتخصيص حتى يكون المراد تمام الباقي من حيث انه تمام ام لا وما
ذكر ما قبله على اتفقهم على انه ان يرد به الباقي من حيث انه تمام الباقي بل دل على انه لو يرد به الباقي
من حيث انه لحد ايضا العام التي هي مرادة قطعا دون الاستغراق كيف يكون حكمه من حيث ان اوادة
بعض الافراد من العام المنخص هل هو طريق المجاز حتى يكون تمام الباقي احدي المجازات او بطريق
الحقيقة حتى يكون احدي الخطابي وليس المتطور قباسق حال خصوص الباقي من حيث انه تمام الباقي
بل من حيث انه لحد ايضا العام كما يظهر من ادلة الطرفين فانها انما يبدل على كونه مجازا في الابل
اي بعض كان او حقيقة في اي بعض كان معا اتفق عليه وبرد عليه انه ينبغي ان الخلاف مبنى على
القول حسب العام المنخص في الباقي مع انه لا ملازمة لامحتمل ان خبره فان مبنى الخلاف
على عدم دلالة المنخص على التمين والافتين على كل حال وعليه فيمكن اجراء الخلاف على تقدير
استعمال العام في العموم بناء على ان كونه التخصيصات اقتضت الاجمال باحتمال ان يكون تخصيص اخر

غير ما يكون متصلا به او خبر ذلك فمع استعمال العام في الصوم لا تبين ان يكون متعلق بالحكم الثاني
بعد الاخراج المتصل اذ قلنا حكمه بل يحتمل ان يكون خبره مما يكون متاخرا لعمدة رواه ازيد الثالث
قال بعض الاجلة ان ظاهر كلام المستدل في اقل الجمع ان محل النزاع فيما وكل التكلم تعيين افراد المخبر
والباقي الى المخطب حكما لوقال كل النيات الاثلاثة منها وتحوز ذلك وعلى هذا يلزم على القول بجواز
التخصيص الى الواحد ان يكون الصام محققا لانه المتبعض ولم يستثنه المستدل عن المستدل على الاجمال
مطوعه في الاجمال ولعل نظر المستدل في ذلك انما هو الصحيح لا نظرا للفاصل بالمجبة في اقل الجمع فان
النائب الموقوف في كلام الحكم في التخصيصات ملاحظة التعينات في الاحكام ولا بد ان يكون مراد من
يجوز التخصيص الى الواحد فيما ايضا التخصيص الى واحد معين عند التكلم لا الى واحد يكون
وكذلك اقل الجمع عند الفاعل به ثمة ثم قال ولكني لم اتق في كلامهم تنبيه على ما ذكرنا فافهم ذكرنا حجة
المفضل بالمجبة في اقل الجمع دون خبره كذا ذكر ولم تعرضوا لما فيه فلا بد لهم ان يجيبوا عنه بان تبين الاقل
الاجمال بالمجبة اذا تبين ويرد عليه ان كلام المستدل في اقل الجمع لا يدل على جعل محل النزاع ما ذكره
لما لا لا يحتمل فانه لم يستدل بالاجمال ان يكون اقل الجمع متبعض البقاء وهو لا يدل على تعيين محل النزاع اصلا
فان مقصوده ليس الا ان اخرج اقل الجمع لما لم يكن جازيا فليكون بقاءه معقولا فلا يكون بالاضافة اليه
جسلا وحقتضا كون الحكم في اقل الجمع مينا فلو قال اكرم بني تميم واما زيد فلا تكرمهم فان اكرم ثلاثا في
ثلث كانوا كان متصلا ويكون ذلك مبداه صرح بالاختصاص الا انه بطرفان ذلك انما تبين اذ لم يكن اقل الجمع
خبر معين وظاهر انه غير معين فانه لا معين له اصلا فلا يفيد البيان ولو كان ذلك مفيدا لزم البيان على كل
فقد بر بالنسبة الى غاية التخصيص سواء كان واحدا او اقل الجمع او اكرمهم انه لم يقل به احد ومنه تبين
ما في قوله وعلى هذا يلزم ان فانه لو تم ما ذكر من ظهور كلام المستدل في اقل الجمع في تعيين محل النزاع
لزم ما ذكرنا من كون ما ينهي اليه التخصيص على الخلافة مينا عند الكل فلزم على كل من قال
بالاجمال ان يستثنى ما لا يجوز انتهاء التخصيص اليه عنده فليس هذا على قول دون قول واما ما ذكر من
لصحيح نظر المستدل فلم يظهر انكاره من الفاعل بالمجبة في اقل الجمع فان ما ذكره انه جعل محل النزاع
ذلك وظاهر انه لا ينافي التزام ما علله به وباضائه يظهر من يجوز التخصيص الى الواحد او الى اقل الجمع
ان يكون مرادهما واحد امعنا او جمعا معنابال الظاهر ان مرادهما اسم لصحة انتهاء التخصيص اليهما على
القولين الا انه يكون مينا في وجهه وهو اذ وكل التكلم التبين الى المخطب غير معين في آخره وهو خبره
فان غاية التخصيص مما لا يلزم التبين لكونه اهم فلا يتم تعليق البيان عليه وان لم نقل بكون الظاهر في
التخصيصات كون الشخص والباقي معين وما ذكره انه لم يقف في كلامهم تنبيه على ما ذكره قلنا في النهاية
لما لم يكن اقل الجمع بان جعله على اقل الجمع يقتضي الاجمال لا بما هو بنية عن كون المبين عند
الفاعل هو نفس المبدل لكن فيه بعد على انه لا يحتاج الى تعرض ما ذكره منهم بل لا يصح لو كان بناء الفاعل

في العموم فيمكن ان يقال ان الاجمال مسمى من المخصص الى المخصص فلا بد والباقي ماذا خلا بلز منه
 ان يلزم التوقف بل يمكن ان يقول افادته له انما يعني اذالم بطريقه ما يقتضي الاجمال وهو حاصل مع
 المخصص لا يلزم له وبينه وبين ما في حجة اخرى لهم وهي ان المقضي لثبوت الحكم في خبر على التخصيص
 ثابت والمعارض لا يصلح للمعارضة اما الاول فلان اللفظ الموضوع للعموم هو وجوده وهو مقضي لثبوت
 الحكم في كل الافراد التي من جملتها ما عدل العمل التخصيص واما الثاني فلانه ليس الاكتفاء بالحكم عن عمل
 التخصيص وهو غير صالح للمعارضة لاجتماعه معه كمال الوسخ ثبوت الحكم فيها عدل العمل التخصيص
 وانتفاؤه من عمل التخصيص على ان التصريح والظهور يختلف احكامهما كثيرا ولو سلم يمكن ان يقال
 ان المتنازع فيه ان مجرد انتفاء الحكم عن البعض هل ينافي ظاهرا بالحكم في خبره ام لا واما مع التصريح بالفاء فلا
 كلام كما انه لا استلزام في عدم الاختلاف بوجوه اخرى يمكن ان يمنع وجود المقضي وعدم المانع
 اما الاول فلان اللفظ الموضوع للعموم لو كان مقتضا على الاطلاق لكان مقتضا للاستعمال في خبر
 العموم والباقي هلا قيده بظلاله لظهور ان المقضي وجوده مشروطا بما دام الوصف وهو في عالم
 يخص نوا واما فاضاخص فاول الكلام سواء استعمل في العموم او الباقي واما الثاني فلنعم حصر فاد
 المخصص في انتفاء الحكم عن عمل التخصيص بل يحتمل كونه ملزما والمقتضى الاجمال في الباقي وهو المتنازع
 فيه وفيه شيء وللمسكن مطروح العام بالتخصيص عن كونه ظاهرا واما لا يكون ظاهرا لا يكون حجة وان
 العموم خبر مراد ولا يمكن الحمل على الجميع لما فيه من كثرة جهات التخيؤ وليس حمله على احدى
 الجازات اولى لعدم دلالة اللفظ عليه وان العام بعد التخصيص ينزل منزلة قوله اقلوا المشركين الا
 بعضهم والمشب به ليس بحجة فكذلك المشبه والجواب عن الاول انه ان اراد بالمرجوع من الظاهر وجه
 مطلق مشروع بل مردود بامر وان اراد خبر وجه من العموم فلا يستلزم المدعى فان خبر وجه من
 ظاهر لا ينافي ظهوره في خبره كالباقي كافي الامر والنهي اذا اقتربا بالقرينة على صرفها من الحقيقة مع
 ظهورها في التذنب والكرامة على انه ظاهر في تمام الباقي بامر هذا على تقدير استعمال العام في الباقي
 واما على المختار من استعماله على وجه الحقيقة واخراج المخرج التخصيص عنه فالمراد لظهوره لاستصحاب
 حكم الباقي وعدم مقتضى لآخر ايج خبره الى خبر ذلك ما سبق ومن الثاني بان تمام الباقي مجاز واحد لا
 يتكرره وان امكن فقامت مجازات اخر فان اللفظ استعمل في تمام المعنى بملحقه فيكون مجاز واحد والا
 لزوم عدم مجاز استعمال اللفظ في تمام الباقي اذا كان تحت ما يصح استعمال العام فيه عند المظلم للزوم
 الجميع بن الجواز استمع انهم لم يجوزوه كما هو الحق ولم يقل به احد ولو بنه بالنسبة الى خبره فقد ظهر
 مما سبق هذا لعدم وروده على من قال باستعمال العام في العموم وظوع الثالث المنع من القاسوى
 وهو ظو لاقل الجميع نفس الارادة وكون الزائد مشكوكا فيه وجوابه بعد الاخصاض عن كونه مبيها نظرا
 الى الظاهر على اصله وهو حجة استعمال العام في اقل الجميع ان ظهور تمام الباقي بامر يمنع من حمله على

مع كونه مستلزما للاجمال والاخلال بمراد المتكلم وهو خلاف الاصل والظاهر بتفنن الارادة لا بساوس
الظهور فان مدار حل الافتراض عليه لا على تفنن الارادة هذا كله على تقدير استعمال العام في الباقي
واما على تقدير استعماله في العموم فالظاهر مع جميع ذلك لا يلزم منه البيان في اقل الجمع لاختصاصه
اقراده بالنظر الى التبيين والاهام ولا سيما الضال في التخصصات ملاحظة المبينات ولو اكد البيان
بالنسبة الى نفس الفرد فهو لا يترجم عند الجميع بالنظر الى غاية التخصص ولكن لا يجدي لعدم تعيين
المصدق فيسري الاجمال لكل الافراد ومما يبين ما للقول الثاني مع جوابه لظهور ان تفصيله مبني على
الحجة فيما يكون حقيقة فيه وعدمها كما يكون مجازا اعتده ولم ينف للقولين الباقيين على شيء نعم ما اعتبره
بوجود نوع في جهة وضعف في اخرى الا انه يتم في الثاني في وجهه وجهه وكيف كان لا يجدي
نتيجه الاول لا فرق فيما يبين العام والمطلق فباوانباتا وحجة ونقضا الثاني ذكر بعض
الفضلاء انه انما يترامى نوع منافات بين هذه المسئلة وما سبق عليها مما للابان الظاهر من اهم اتقوا على
ان العام المحض قد اريد منه الباقي بتمامه حقيقة او مجازا بقرينة التخصص والقطع القرينة ظاهري
المعنى المجازي فعلى التقدير من لما كان ظاهرا فيه يكون حجة فكيف يتصور الخلاف في كونه حجة وقبه
اهم لم يتقوا على ارادة الباقي من العام المحض بل اختلفوا فيه على اقوال قد سبق في الاشارة السابقة
ولا على ارادة تمامه بل مفصودهم على تقدير ارادة الباقي ارادته في الجملة فان الباقي وقع في كلامهم
في مقابل ارادة العموم من العام المحض وغيره وايضا الطلاق الباقي وقع في بيان حكم اخر فلا يبعد
العموم ولا على المحصر بين كون العام المحض حقيقة ومجازا في الباقي بل قد سمعت قولهم باستعماله في
العموم وكونه ليس بحقيقة ولا مجازا كما سبق بل يكون العام مع المحض حقيقة واما كون القطع القرينة
انما يكون ظاهرا اذا كانت القرينة معينة واما اذا لم تكن معينة كما اذا كانت للجزء الصريح فلا والمتنازع
فيه هنا هو ان التخصص هل يفيد التبيين او لا ومع جميع ذلك نقول اهم يشوا عن ان العام المحض هل
حقيقة فيما استعمل فيه او مجاز وهو الكلام في الاصل السابق وهو وان ثلثة منهم كالسيد المرتضى
والفاضلين والمخبري وغيرهم وهو وان لم يسم ما من الاقوال الا انه اجود من غيره وعلى اى حال
البحث عن الحقيقة والمجاز ولا يتجاوز الى غيرهما ثم تكلموا في انه هل حجة او لا وظهر انه لا يستلزم
شيء من الحقيقة والمجاز عدم الاجمال كما لا يستلزم خلافا على ان الضمان الثاني قرينة على ان المراد في
الاول من الباقي اهم من تمامه وبعضه سواء استعمل العام في العموم او في غيره نعم لما كان مذهب
المحققين منهم بل معظمهم عدم الاجمال قريبا فبوجوه من عبارات كثيرة ذلك اعتقاد اهل الظهور حتى ان كثيرا
لا ينطبق الادلة الا على تقدير عدم الاجمال فانها وردت على وفق مذهبهم وان لم يكن الكلام على
تقديره فلا اشكال وقد دفع ايضا بوجوه اخرى الا ان في كل شيئا فتنها ما في التثبت الهام من ان
الخلاف هنا مفرع على القول بانه مجاز واما اذا قلنا بانه حقيقة فهو حجة قطعاً وفيه ان ممن قال هناك بكونه

ما قبل الجمع على جعل محل النزاع مذكور وان ورد عليه ان تخصص محل النزاع لا وجه له مع ان مسكت
 عنه فيشعر كلامه بارتشابهه الرابع ربما يفرح من بعضهم امكان الفدح في العمومات المختصة
 بل الاصول لما قد خضعت بالضرورة فصارت محملة كالعام المخصص بالمحل فكانت في حكمه والجواب
 انه شبهة تصادم للضرورة لا بلطابق العلماء كافة ومنهم اشتراط عدم الفدح من هذه الجهة لاستنادهم
 بما لو لم يظهر من احد في خلاف ولولا لا يقوم من الظهور وبالحملة جميع ما تقدم على حجة العمومات
 جارها فانه لو خرجت تلك العمومات عن النجاسة لم يكن فيها حجة اصلا وهو على ان الاجمال القادح في
 النجاسة ما كان المخصص بمحمل نفسه لا ماطرء الاجمال عليه لاجل ارتراحه من المبين وهناك من هذا القيل
 فان الضرر ومرتبة عن المخصصات المتكثرة الواردة المسلمة في الجملة فهي تابعة لتبرقها فثبتت
 تكون حجة توقيفية لا فلا ولا يرد ذلك عن قدر ثبوتها هذا كله في العمومات وما ينطف عليها من الاصول
 واما الاصول التعليلية فحاصل البرائة واهل الثني واستصحاب حال العقل وعدم الدليل فانما يقيد النجاسة
 اذ لم يظهر دليل على خلافها فهي لم يخص ولا يخص ابدان حيثها امدام الوصف وتعليلها فلا
 اشكال اصلا الخامس حكم البهائم بان الحكم بان العام المخصص يعتبر من نحو محاللت جوارى الا
 واحدة ليس بحجة في شيء يجب احتساب الكل على عدم الفرق بين المحصور وغيره وقد فرقت فها وها
 بينهما فلم يوجبوا الاحتجاب في غير المحصور الا بوحدة لزوم المخرج وهو كما ترى اقول لا تنافي بين
 الحكمين فان المقصود من الاول ان الاجمال اذا وقع في المخصص يسرى الى العام فيجعله محملا فلا يكون
 حجة في شيء من افراده ليرد كل فرد بين ان يكون باقيا ومخرجا فانما الحكم في شيء منها بالداخل او المخرج
 تحكم صرف واما الثاني فمبني على ان المشبه الغير المحصور انما لم يجب التجنب منه لاستحالة اذ لزوم المخرج
 والقبض الشديد بالترامز مضافا الى النص والاجماع على انتفاء الوجوب في مثله وبيني كلامه فافترق
 فان في الاول الكلام في رفع حجة العام مع اجمال المخصص من حيث هو وفي الثاني في ان الاستثناء اذا
 وقع في الموضوع واستمع الاستمال لم يتعلق بالحكم به بلزومه اشارة اختلاف في جواز التسك بالعام
 قبل البحث عن المخصص مجوزة في المسئلة في موضع والوفاء وقواه اخرى ثالث عدم حفا وهو اختيار
 اليساوي والعبري والابنكي والبيهقي المغربي وبقا في المعامل والزبد وهو اختيار النهاية والسرخسي
 وجميع الجوامع وعن بعضهم الفرق بين ان تصبى الوقت او ينسج والغز الى نفي الخلاف عن عدم الجواز
 ونفي الامد في ممره وحقى الحاجبي الاجماع عليه وتبعض اجلة الاواخر مناو في المسئلة كذلك
 على تقدير جواز اجماع المكلف العام المخصوص من دون محضه وفي النهاية اجماع الاصوليين واما
 جعلوا الخلاف في مقدار البحث فحكى الاول عن بعضهم الاكتفاء بقلبة الطن بالانتقاء وهو ظاهر الاكثر
 الا انهم اختلفوا في الاكتفاء بالطن واختيار القلبة وعن اخر لزوم تحصيل الجزم وسكون النفس وعن
 ثالث انه لا بد وان يقطع بانتفاء الادلة وتقبل الخوض في الاستدلال لا بد من تهديد مقدمات الاولى

ان صيغ العموم هل صارت مجازات مشهورة في الخصوص ظاهر غير واحد منهم نعم ولهم المثل المشهور
فحصل الشك فوجب المحيص والحق عدم الفرق بين العام وغيره من الالفاظ عرفاني ظهور المحقيقة وكون
غيرها خلاف الظاهر وان كانت مختلفة في مراتب الظهور وتوقف فهم الخصوص على القرينة وعدم شيوخ
التخصيص بالتفصيل بل عدم شيوخ استعمال العام في الخاص لما مر من احتمال استعماله في العموم مط
او ظهوره او في التصل وعلى اى حال لم يظهر الشيوخ ولذا ترى في العرف لم يتأمل احد في حمل العام
على العموم بمجرد ما عاين السبق ففهمه وادارته منه ولا يحسن الاستفهام من ارادة التخصيص بل يفهم بل
لواجر العبد الامتثال مطلا باحتمال ورود التخصيص او نحوه لعدم مقبها ونحوه الى غير ذلك وبوجه
عدم استثناء العام من الاصل في الاستعمال في كلام احد بل ثلثة منهم عدو الامر والنهي مجاز مشهور
في كلام ائمتنا في التدب والكر اهتدوا ولم يعد وامن العام فاصالة عدم النقل يتم ذلك في الشرع بل
يمكن ان يقال ح الاستفهام في حال الحاضر ين يكشف عن ان طوبى لهم ما كانت انتظار التخصيص او
بيوه الا عنه او نحوه وما لوقيل انكار العمل بالعام قبل المحيص معروف فخلطه مبني عليه قلنا غير مرتبط به
فان التخصيص على تقديره لا ينفع فان مداره على ظهور المحقيقة او المجاز او تساويها وعلى التقادير لا ينفع
التخصيص عن التخصيص في ظهور احد هما فلو قيل بالتوقف ينبغي ان يتوقف مطا الى ان يظهر القرينة على
ارادة احد هما وعدم وجود التخصيص ليس متناقضا الثانية ان ما سمعت من الاجماع ونفي الخلاف
عن عدم جواز العمل بالعام قبل المحيص كانه مبني على عدم الاختصاص بخلاف والافاق في وقوعه ويكشف
عنه كلما فهم ان يتبعها هذا بالنسبة الى الاو ابل واما بالنسبة الى الاو اخر فقد عرفت خلاف الجماعة
الثالثة ان حمل النزاع هل لزوم البحث عن وجود المعارض نظر الى العلم بتخصيص اكثر العمومات
فبعض جميع الادلة او لزوم البحث عن وجود التخصيص نظر الى كثرة استعمال العام في الخاص فبعض خطابات
الشافعية بل وخطابات الموالى للعديد في وجهه ولا يعم غير العام من سائر الالفاظ للاتفاق تحقفا ونظرا على
عدم لزوم البحث عن المجاز بل وقوع الاتفاق قبل الضرورة في حمل الخطابات على حفاظها كما كان للفظ
حقيقة ولم يعلم المستعمل فيه عالم يظهر قرينة على المجاز او اذا ظهر عدمها على الخلاف الظاهر وقوع
الخلاف في المقامين فان المجوز يجوز بالاخبارين اما بالاخبار الاول فالثاني وشارح كلامه والشبر واني
بل هو قال والمحجب ان اكثر الاصوليين في هذه المسئلة اتفقوا على اشتراط الظن او القطع متسكين بما ترى
ولم يتفقوا على ثلثه لاصولهم الممهدة في غيرها والصواب ما مر واما بالثاني فصاحب المنية والصبر في
وهو احد اعضالى التهذيب وما جنى اليه في الحصول والتفاته منهم من نفي بالاخبار الثاني وجعل ذلك
حمل البحث ومنهم من نفي بالاخبار الاول خاصة ومنهم من نفا بالاخبارين الا انه على التقدير الاول
ينبغي ان لا ينزاع فان العلم بوجود مخصصات كثيرة في الشرع بحيث يمكن ان يقال لاحكام في القروع
الا وقد خص منه يمنع عن العمل بالعام في مورد كيف والحكم بالعموم ترجيح بلا مرجح بل تقدير المرجوح

على الراجح كما ان الحكم يكون فردا محكوما بحكم العام ما سمعت حكم من دون حجة لا خفاء بوجوده مخصص
 بالنسبة اليه بل ينفي عنه فانه قول بغير علم وجبر على الاستدلال برسوله بل افترقه عليه ما وكذب الى غير
 ذلك وهذا ما بطر في جميع الأدلة الرابعة ان المتنازع فيه في لزوم البحث وعدمه هو حال الفرد
 المبحوث عنه المحتاج اليه لاجال جميع الافراد لعدم شمول دليل الموجب الا الاول ومع ذلك هو مما لا ريب
 فيه اذا تقرر ما سبق فنقول الحق عدم لزوم البحث عن الفردية على الجواز في الاقفاط سواء كانت من صنع
 العموم او غيرها المتحرر اما البحث عن المعارض بعد العلم بوجوده اجمالا كما هو المفروض بل ولجميع الظن
 به فواجب للمفضل من العلم بانه لو جردنا العمل بالعام قبل الفحص لزم الهرج والمرج والمخرج عن
 الشريعة قطعا كيف وبازر الاكتفاء ببعض عمومات الكتاب او السنة ولا جاد التوفيق حيث استدلل
 بان طاعة الله ورسوله والائمة واتباعهم لا يتحقق الا بالعمل بما رادهم فلا بد من العلم والظن به ولا
 يحصل في العام قبل البحث عن مخصصه بل الظن بالتخصيص حاصل لشروع التخصيص والحاصل انه
 لا دليل على وجوب العمل بدلولات الاقفاط بدون العلم او الظن بانها المراد والاطاعة الواجبة ونحوها
 لا يتحقق بدونها ولا اقل من الشك في صدق الاطاعة والافتقار على ذلك التدبير فالاطاعة الواجبة
 لا يتحقق قبل البحث الا ان الاولى تعممة بالنسبة الى العام وغيره والتخصيص والتشديد وغيرهما لكن
 هو نفسه نظره فيه يمنع عدم حصول الظن في كل فرد قال ولا ينافيه من اصل المخصص فقلنا المخرج خالبا
 بالنسبة الى الباقي وفيه نظر فان كل فرد وان كان دخوله منظونا في الجملة نظر الى الاحكام الاغلب الا ان
 المقصود تحصيل الظن بالاطاعة والافتقار وهو لا يحصل بذلك فان المدافعة على حصول صدق الامتثال
 وهو مشكوك فانه اذا قبل اقلوا المشركون امانا باني باقل الافراد او اكثرها والكل ولا يصلح ثبوته منها
 للامتثال للظن بالمخالفة في الاخير من امانى الاخير فاما في الاول فليبعد المطابقة على انه لا اقل من
 الشك واما في الاول منها فعدم حصول الظن بالامتثال فان المفروض قلنا المخرج وكذا في النهي على
 ان التخصيص بشرط او غاية يتبدل الاتصاف به قائم بل اخراج صف بكثر افراد من غيره ككثر اجد افلا
 يحصل الظن بدخول فرد بمخصوصه على حال ولو سلم فنقول حجة ظن المجتهد بخالف للاصل والمخرج عنه
 اما بالنسبة الى الاجماع وعدم حصولها ما نأظره فتأمل كيف وقد سمعت نقل الاجماع من جماعة على
 لزوم الفحص مع انه بنفسه حجة اخرى على ان الظن هنا في تعيين الموضوع وتبينه فان المفروض صدور
 احكام متعارضة قطعا لانه اشتبه موضوعها ولم يثبت حجة مثله في مع ان المورد مع منع عموم حجة
 الظن والفدح في الاجماع منه بان حال الاجماع عندنا في مثل هذه المسائل غير خفي مع استناده بعد بلا
 فصل على الجواز بان علماء الاصناف جميع الاعصار لم يزوا استدلالهم في المسائل بالعمومات من غير
 ضمنية في التخصيص عجيب على ان استناد العلماء عليها فيما لا يظنون عدم التخصيص بالعصم لم يثبت
 بل الظاهر ان استنادهم انما هو فيما يظنون التخصيص به ولا اقل من الشك نعم يمكن الفدح في الاجماع

باننا قلنا من العامة الا انه يمكن دفعه لعدم الانحصار فان مناس اذعاه كما سمعت مع ان في عدم حجية
 اجماع المنقول من غير الاملي نظر كما يمكن دفع استدلاله وهو ان امثال هذه المسائل ليست مما يستل
 عن التحجج بالنقل فافهم من تناقض الاخبار وهذا من احكامها واورده عليه
 غيره بان قوله ولا يحصل في العام قبل البحث عن محضه مجرد دعوى بلا دليل بل الدلائل المذكورة
 الدالة على ان للعموم في لغة العرب صبغة مخصوصها تحضه بدل على حصول الظن في العام
 العام وعدم تضم التخصيص كما هو شأن الحقائق في تبادل المعاني المحففة منها وما هـد 'الاحصول الظن بانها
 المرادة منها فان تسكت بشيوع التخصيص لعدم حصول هذا الظن فلا معنى للترقي في قوله بل الظن
 بالتخصيص حاصل اذ مثل هذه العبارة تستعمل عند تمام الكلام الاول في افادة المدعى وقد جعل
 بعضهم هذا دليلا لا ينفرد بقرينه ان شيوع التخصيص حارصا لتساوي احتمالي ارادة العموم وعدمها
 او لرجحان الثاني فلا دلالة للعام على العموم او المحض من حيث التعيين وان ظن دلالة عليه اجالا
 الابد الفحص عن التخصيص وما لا دلالة له ظاهر الاستدلال به وبعد الفحص وعدم الوجود ان
 حصل الظن بعدم التخصيص لا اقل منه جاز الاستدلال وربما حصل القطع وان وجد التخصيص عمل
 بمقتضاه وليس تكلف حمل كلامه على ما قرره بما قبل الترتي على التساوي وما بعده على الرجحان
 ويرد عليه ان ما عده مجرد دعوى بلا دليل عجيب فان العلم بوجود تخصصات كثيرة يمنع عن الظن
 بالعموم ولا ينافيه الدلائل الدالة على ان للعموم صبغة فان افادتها للعموم مشروطة بعدم استعمالها
 في الخصوص مثلا والمقرض استعمالها في مواضع كثيرة فيه وشك في ان هذا منه او مما يستعمل في
 العموم وبالمجمل العام من حيث هو ظني للعموم ولا ينافيه ما قلنا بان لزوم الفحص فان الكلام هنا في ان
 كلام الشارع لما اشتمل على عام غير محض وعلى عام محض كثيرا واختلا فلا يفيد عام بدون الفحص
 العموم للشك في كونه من ايمان بان عدم الحاجة في عدم حصول الظن الى التسكت بشيوع التخصيص
 لعدم حصول الظن بل المحجة فيه وجود المعارض بحيث يمنع عن حصول الظن من العام وهو بطرد في كل
 دليل نعم شيوع التخصيص بمعنى شيوع المعارض المقدم على العموم يفيد الظن بخلاف العموم وهو
 بسم كبر ان الدلالة نظر الى شيوع المعارض او ارادة غير الظاهر منها فظهر معنى الترتي في قوله بل الظن
 بالتخصيص حاصل مع انه يمكن ان يكون التعليل لشطري كلامه فيكون المضمّن من اولهما ادعاء عدم
 حصول الظن والعلم نظرا الى كفايته في المدعى وانحاض العين عن الزائد ومن الثاني حصول الظن بخلاف
 العموم وفي التعليل كفاية لهما ويحتمل كلامه لشيوع التخصيص ان يكون المراد منه ادعاء كون العام عارا
 مشهورا في الخاص فيكون المحجة في عدم حصول الظن وجود المعارض وفي الظن بالخصوص شيوع
 التخصيص بمعنى ضرورة العام مجاز مشهور الا ان فيه نظرا قد سبق وجهه كما ان في ظهور المعنى
 المجازي على تقديره نظر ايضا ولا تكلف في شيء مما ذكرناه وبما مر ظهر تقرير ان الما ذكره من الدليل اذ

يمكن ان يكون التساوى او الرجمان من كثرة السموات المحصورة وتردد كل واحد منهما بين العموم
 والخصوص فكأن من باب الشك في الموضوع ومن صيرورة العام مجازا مشهورا على الثاني تنبع ذلك
 وقدم مسنده وعلى الاول تسليم ما ارد عليه من استلزامه ان يكون نسبة صيغ العموم والخصوص
 متساوية لا يكون الخصوص واجمافا معنى لدعوى تبادر العموم من هذه الصيغ وان المسلم هو شيوخ
 التخصيص مطولوا بالمفصل فلا بل هو قليل بالنسبة الى العام الذي هو محل الاستثناء والذي نحن فيه هو
 التخصيص المنفصل لانه الذي يحتاج الى التخصيص يرد على الاول ان الكلام في الاول بحسب الوضع
 اللغوي والتفاهم العرفي بل التشرعي والثاني باعتبار اشتباه الموضوع فيما استعمل العام فيه بالعموم
 والخصوص كما هو الواقع في كلام الشارح فلا تناقض ولا اشكال كما لا حاجة الى ان يقال وكفا مثل ان
 يقول اننا لا ندعي التبادر الا عند الغفلة عن المثل اذ كتبنا هذا الفرد لاثبات الحقيقة كاثبات حقائق
 المجازات الخالية الكثيرة الدور ان مع انه باطل لعدم صيرورة العام مجازا مشهورا كما سمعت ولا ينفع
 لرفع التناقض من كلام الفوم فان كلامهم صريح ولا أقل من غابة الظهور في ان المراد من التبادر وغيره
 من امادات الحقيقة حصولها بالفعل لا بالنظر الى حال الغفلة وايضا لو اراد المستدل ذلك فخذ هرفت
 ما فيه وعلى الثاني لزوم شيوع التخصيص في المتصل فان في المتصل اذ حكم بعدم الشيوع والتدرة
 فلا يبقى الا المتصل وفهم الخصوص فيه انما هو بالقرينة لو استعمل العام في الخاص مع ان التخصيص
 لو اثر لكان في المتصل اقوى بخفاء القرينة مع ارادة الخاص من العام التخصيص به وهو اسرع في التاثير من
 التخصيص المتصل لظهور القرينة فيه ومقارنته بل قلته بالنظر الى المتصل فان عمومات التكاليف بأسرها
 مخصصة بالعسر والخرج والاكرام والضرر والتعذر والقدرة وامثالها بالنظر الى الخصائص المتصلة
 فكثيرا ما خالفتها والحكم بقلتها مخصص المتصل غريب ولو قيل باستعمال العام مع التخصيص المتصل في
 العموم ففي المتصل اولى ولذا كل من قال بالاول قال بالثاني دون العكس وبما يظهر بقرينة
 اخرى للمختار كوجاهته على احدهما وهو ان التخصيص عليه البحث عن الادلة وكيفية دلالتها
 والتخصيص كيفية في الدلالة وقد شاع اوضح حتى قيل ما من عام الا وقد خص نصابا واحتمال ثبوته مساويا
 لاحتمال عدمه وتوقف ترجيح احد الامرين على البحث والتفتيش فان كيفية دلالة الادلة لا يمكن ان
 يظهر مطاوعا وهو ان يتدبره الا بالتفتيش نظر الى العلم بوجود المعارض بل كثرته وهو الحق وجوب
 الفحص عنها والتخصيص كيفية وثبوتها ظاهرة بما نرمز لا يترب تساوى الاحتمال على شيوع المثل بل
 هو يقتضي رجحان التخصيص كما مر وبما ذكرنا يظهر ضعف الارادات المودعة عليه منها ان هذا
 مصادرة على المدهى لان وجوب البحث عن كل كيفية غير مسلم فان كيفية المدعاة تختلف فيها فان
 كان دليل الوجوب الاجماع فلا اجماع وان كان مجرد حكم فلا ينفع ومنها ان اراد انه يجب البحث
 عن انه كيف يدل على الفصود بعد ثبوت اصل الدلالة فعم بل العلم بان ذلك كاف في التمسك به وان لم

يعلم كفته ولو لم ذلك لم يثبت المجاز لان التجوز كيفية في الدلالة والفرق تحكم وان اراد انه
يجب البحث عن الكيفيات التي يتوقف ثبوت اصل الدلالة عليها لم يكن المفروض ان ذلك البحث قد
حصل لانه ثبت وضع تلك الصبغ بازاء السموم ولو قيل مراده ان الدلالة الاصلية وان كانت ثابتة الا
انها سارت خفية الان بحيث لا بعد دلالة ولا يستدعيها الا بعد البحث عن التخصيص فصار الحاصل انه
يجب ان يبحث عن الكيفيات التي يتغير بالدلالة بسببها مستبصرة وتصلح للتحويل عليها قلنا بهذا الكلام
يرجع الى قوله وقد شاع ايضا وظاهر كلامه انه وجه اخر بعد الوجه الاول سؤنها ان اراد ان
التخصيص الثابت كيفية في الدلالة فلا نزاع فيه وان اراد ان التخصيص المحتمل كذلك فوجوب البحث
هنا اول الكلام والتخصيص ان يقول كيفية الدلالة هنا العموم فيجب على المجتهد التسك به فانه يرد على
الاول ان المناط في لزوم البحث عن الكيفية توقف ظهور الدلالة والارادة والاعتداده به فانه يرد على
الدلالة والارادة ما لم يظهر له نظهر الحكم وهو ظاهر واما توقف الاعتدال بالظهور على البحث فان حجية
ظن المجتهد خلاف الاصل فماله بثبت حجيته لم يكف وهذا بما لا يحصل الظن نظر الى شيوخ المعارض
وعليه امره ولو فرضنا حصوله فقد سمعت اخلا ففهم في حجية العام قبل العحص فضلا عما مر من الاجابات
على عدم جواز العمل به قبل العحص فلم يثبت حجيته مع ان عمدة المستند في حجية ظن المجتهد انما هو
الاجماع والضرورة وهما مستقيمان هنا قطعاً مع انه يمكن ان يقال ان الظن لا يثبت غالباً عن العحص فلا
مصادرة وعلى الثاني انما اختار الشق الثاني وما قال لكن المفروض ان ذلك البحث قد حصل قلنا مع فان
البحث عن وضع الالفاظ لا يجدى فيما كنا بصدده فانه يتفقد فيما اذا خوطب احد بعام فانه لو لم يعلم ان
الموضوع له ما ذا لا يمكن له فهم الحكم واذا علمه حمله عليه وكلامنا ليس فيه بل فيما صدر من متكلم كلاماً مان
مثلاً ونعلم ان احدهما محمول على الحقيقة والآخر على المجاز فلا يمكن حمل اللفظ على احدهما بدون
الفحص للزوم الترجيح من غير مرجح فثبت العحص حتى يعلم او يظن المراد هذا مع ان المنع عن لزوم
البحث في الشق الاول ملطعم فانه قد يحتاج الى البحث عن كون دلالة حفيظاً او مجازاً وعلى الثاني قد
يحتاج الى البحث عن ان العلاقة ما ذا وهو فيما اذا ترد بين الاقوى والاشهر والظاهر وغيره مع العلم
باصل الدلالة لترجيح بعضها على البعض فيتوقف تقديم احد المتعارضين على الاطلاع عليه فلا يتم
فهم الحكم بدونه وما ارد عليه من رجوع وقد شاع الى ما قبله مع ان ظاهر كلامه انما وجهان يظهر
جوابه مسابق ومع ذلك نقول في بيان ظهور اختلاف الوجهين بان المراد من اولهما ان لزوم البحث
عن الكيفية يقتضي البحث عن ثبوت التخصيص وعدمه نظر الى العلم بوجود التخصيص فانه وان حصل
الظن بالسموم ولكن لا عبرة به فان حجية الظن خلاف الاصل ولم يثبت ح والى الثاني ان شيوخ التخصيص
يقتضى الشك فلا يعلم الكيفية وهو العموم او الخصوص الا بالبحث وعلى الثالث انه ان اراد من التخصيص
الثابت ما كان ثابتاً ولو في الجملة بان نعلم مثلاً ان احد العالمين مخصص دون الاخر فهو في المقام حاصل

كرمه فرض الثبوت بل ابلغ منه فان المفروض كون اكثر السموات مخصصة وان اودما كان ثابتي عام
 بنحوه . فقلنا لوجه له فان الداعي الى البحث فيه وفيما مر واحد وهو توقف فهم الحكم عليه ولو فرضنا
 الاختلافهما في حصول التلقين وعدمه في حال عرفت عدم الجحدوى فان التلقين اذ لم يثبت حيثه فوجوده
 غير محدد بل في حكم عدمه ويمكن ايراد هذا التردد في الشق الثاني وعلى التقديرين ينطلي ما ذكر من
 ان الكيفية لعدم لعدم العلم به فان المفروض ان السموات يستعملها مخصصة وبعضها غير مخصصة
 فكيف يصح ان ينسب اليها الصوم واما مر ظهر وجاها ان يبقى ان الثمام بتقدير قيام المخصص لا يكون
 حجة في صورة التخصيص فقبل البحث يجوز ان يكون حجة ويجوز ان لا يكون والاصل عدم كونه حجة
 وان العمل بالعموم مشروط بعدم المخصص والجمل به هو جوب الجمل بحجة ضرورة وان الجمل بالشرط
 يستلزم الجمل بالشرط فلهما يجتان لغير ان على المدعى واورد على الاخبار بان العمل بالعموم مشروط
 بعدم المخصص ظنا لا قطعا والالم يمكن مجتمعة الاستثناء ايضا لان عدم الوجود ان يفرد ال على عدم
 الوجود وذلك لعدم متناوئين فان التخصيص على خلاف الاصل ويرد عليه ان التلقين قبل البحث غير
 حاصل وما ذكر من ان التخصيص على خلاف الاصل لا يحدى بعد العلم بثبوته اجالا نعم لو استدل به او
 بسايقه على استثناء البحث كفاي التهاية وغيره لا يتم لكفاية التلقين فيه لما يأتي وللجواز بعد ما راسا لعدم
 التخصيص واما البناء والتفريع في في الاولى بالمفهوم التثبت عند جمعي العدل والبحث عن المخصص
 ثبت واي ثبت وواجب في الثانية التخذ عند انذار الواحد ولم يقبل البحث عن المخصص والمطلوب
 وان الاصول اربعة ثمة لم تكن موجودة عند اكثر الاصحاب الاثمة بل كان عند بعضهم واحد وعند
 الاخر اثنين او ثلاثة وهكذا الاثمة كانوا يعلمون بان كلامهم يعمل في الاغلب بما عند ولا يتم البحث
 عن المخصص الا بتفصيل جميعها فلو كان واجبا لزمهم الاثمة بتفصيل الكل ونحوهم عن العمل
 ببعضها وان لم يلزم بجز ذلك لم يجر التسك بشي من المطابق قبل البحث عن مجازاتها والتالي طابعا فكذا
 المقدم بيان الملازمة ان المقضي المنع عن التسك بالعام ابتداء جواز تحقيق المخصص المانع من اجراء
 اللفظ على عموم وهذا يبينه موجود في الحقيقة والمجاز بل فيه ابلغ اذ يتقدر المخصص بكون المصلحة
 ثبوت الحكم في محل التخصيص ويحصل فائدة حصول الحكم في غيره وتقدر المجاز بقدر يكون الحقيقة غير
 مرادة فيحصل مفيدان ثبوت الحكم للحقيقة وهو غير مراد واتفاوه عن المجاز مع انه هو المراد والجواب
 عن الاولين ان ظاهرهما حجية الخبر الخالي عن المعارض الدال على المطلوب ولم يدل على حجيته في
 خبره تاتين الخاتمين وقد عرفت ان السموات مع كثرة المخصصات والمعارضات لا تدل على العموم بل
 احتمال عمومها وخصوصها اما ما او المخصوص المهر وعن الثالث بان علم مع ذلك كان الاثمة العباد
 الله مفسرين لعدم امكان تفصيل الاله كما ما ذكر او كان طرق مفسر فمهم منير الاصول الاربع مائة
 كالضرورة والاجماع والسيرة ونحوها ما ينسب لهم فرب العصور والحضور كيف ولو كان الامر كما

ذكر لزم ان يكون شرع هو لا خبر شرع الرسول صم ولو شئت ان تعرف صحة ما قلناه لاحاطا اصلا من
الاصول بل واثنين او ثلاثة وانهم من اخبار حافظهم دون رجوع الى سائر الاخبار فيجزم انه ليس
قوله احد من اهل الاسلام وعن الرابع ان الكلام في العام ليس من جهة احتمال اوداة المجاز والتخصيص
بل باعتبار العلم بوجود المعارض واحتمال وروده في مقابل هذا العام ولا سيما مع شوع التخصيص
فاقول فيلزم عدم الحاجة الى العنصر عن المجاز مطعني في العام كما يلزم ان يلزم الحاجة اليه باعتبار
وجود المعارض والمجتهدان غير معكبين عما في ابدنا بخلاف ما يطالب به اهل الضرور ولا يلزم من
تخطيهم بالعموم عدم تخصيصه اصلا حتى يلزم الاستبعاد او العلم بالفساد اذا المتداول المتعارف في
الاستدانة في حكم قضية او ازبد ولا يلزم منه شيء يستد وكيف كان الاخير منها في الاعصار
الاول كما ان خبر مما سبق ظني للاختار الثاني واستند بما مسمى بان ما في الاستدابة بالعدم
التخصيص على التقدير الثاني ووجهه على التقدير الاول لان كلامنا ليس فيه كما عرفت ولم نقف
للقول بالتفصيل على شيء يستدبه ويرده ان سبق الوقت لا يتنع في المحجة فان المفروض عدم حصول
الظن بالعموم لتساو مع الخصوص او رجحان الخصوص فيرجع الامر الى عدم القدرة على الاجتهاد
فتبين عليه خبر مما يرد به الذمة من الاحتياط او التقليد او نحوهما نعم لو فرض حصول الظن بالعموم
ولو وضع فاصح سقوط العنصر جئت ومنه بين الحكم لو تعدر عليه البحث لفقد الالات ومنهم من جوز
العمل بالعام ويرد مما مر ثم على المختار يكفي الظن بالعدم للأصول وعدم امكان تحصيل العلم غالبا
والعصر الشديد في التفرقة بين ما يمكن فيه ذلك وعدم مع عدم القول بالفرق واستلزام اعتبار العلم
ابطال العمل بالثبوت العمومات المتفق على العمل بما يلزم الخروج عن الدين ولشروط القطع انه ان كانت
المسئلة مما كثر فيه البحث ولم يطلع على تخصيص فالعادة قاضيه بالقطع بانفائه اذ لو كان لوجد مع كثرة
البحث قطعا وان لم تكن مما كثر فيه البحث فيجت المجتهد فيها بوجوب القطع بانفائه ايضا لانه لو ارد بالعام
الخاص نصب لذلك دليل يطلع عليه فاذا بحث المجتهد ولم يعثر بدليل التخصيص قطع بعدمه والجواب
منع المقدمين على انه يدل على امكان حصول القطع لاهل لزومه وقد عرفت ما في لزومه ومنه يظهر
الجواب عما قيل ان العمل بالظن مشروط بعدم امكان تحصيل اليقين وهو ممكن لان ما يعم البحث فيه
وكان مما ابتلى به عموما فالعادة تقضي باطلاع الباحثين عليه وتخصيصهم على وجوده وعدمه واما الذي
ليس بهذه المثابة فالمجتهد بعد البحث يحصل له القطع بذلك اذ لو كان تخصيصه لدكوته ولم نقف للقول
الاخر على ما يستد به بل لم يذكر خبره تنبيهات الاول انه لا يجب على المقلد التخصيص عن التخصيص
اذا اقام المجتهد بالعموم وكذا العنصر عن المجاز وفي حكمه الخطا بين المشافهين وعن بعضهم في
الخلاف عن الاخير في العموم الثاني لافريقين العام وسائر الخطا في لزوم التخصيص عن المعارض
كما هو الثالث لا يلزم استقصاء البحث عن جميع الكتب سواء قلنا باعتبار العلم او الظن اما على الاول

فظا وما على الثاني فلان المد اولى حصوله فيها حصل بكنى ومنه بين عدم كفاية المحسن عن بعض
 الخصصات وكفاية اخبار العدلين بالعدل الواحد بل القاسق ولو كان واحدا اذا اتفاد الظن كما لو علم
 مذهبه في الخصصات ولولم يفده كما لو لم يعلمه لم يكن محجة ولو اخبار العدلين لاحتمال اختلاف
 المذهب ولا قيل لا يصح ذلك مع القول بالثبوت الخاصة نعم هو حسن على القول بكفاية مطلق الظن قلنا
 ذلك الخلاف في وجود المقضي لا في رفع الموانع والمقام منه وفيه بكنى الظن مطمع منه مثبت بامر من
 الدليل قال التوفي بكنى ملاحظة الكتب الاربعة بل بكنى ملاحظة التهذيب والكنى بل لا يبعد الاكتفاء
 بالتهذيب لتدرة وجود خبر مختص في غير التهذيب مع تحقق عامه فيه ولا بكنى ملاحظة الصحافي فقط
 قال وينبغي في محس العام المتعلق بشيء من مسائل الطهارة ملاحظة كل واحد من ابوابه في التهذيب
 وكذا الصلوة والزكوة والصوم والحج وغيرها سباب الزبادات والواد في كل منها والاحسن
 ملاحظة الابواب المناسبة في الكتب الاخر ايضا فان في كتاب الطهارة ما يتعلق بالنكاح والمكاسب
 والصلوة والصوم والطلاق والحج وفي الصلوة ما يتعلق برمضان والصوم والطهارة والاطعمة
 والمكاسب والنفذ والمبرات والزكوة والديات وفي الزكوة ما يتعلق بالصلوة والصوم والمبرات
 والمكاسب والخمس والجهاد والضيان والنفقة والجزية والنكاح والشهادة وفي الصوم ما يتعلق
 بالصلوة والنفذ والطهارة والحج والجهاد والكفارات والطلاق وفي الحج من الزكوة والجهاد والصلوة
 والصلوة والطهارة والمكاسب والذبايح والعقيقة والاجازة وفي المزا من الطهارة والصوم والصلوة
 والاطعمة وفي الجهاد من الجزية والزكوة وفي الدينون ونوا من الزكوة والوصية والمكاسب والاقرار
 والشهادة والمبرات والنكاح وفي القضاء من الصلوة والصلح والطلاق والضيان والمحدود وفي
 المكاسب من الحج والخمس والطهارة والقضاء والجزية والوصايا والنكاح والضيان وفي النكاح من
 المبرات والطلاق والنفذ والاطعمة والمكاسب والنفذ والقضاء والعتق والطهارة والمحدود
 والجزية وفي الطلاق من العتق والمكاسب والشهادة والوصية والنكاح والعين والديات والمبرات
 والمحدود وفي العتق ونوا من المكاسب والطلاق والمبرات والزكوة والنفذ والصلوة والنكاح
 والوصية والشهادة والاقرار والقضاء والدينون والضيان والمجبر وفي الايمان ونوا من العتق
 والصدقة والطلاق والكفارات والحج والنكاح والصوم والجهاد والقضاء وفي الصبر والذبايح
 من الطهارة والصلوة والزكوة والمكاسب والنكاح والديات والشهادة وفي الوقوف من المكاسب
 والقضاء والدينون وفي الوصية من الاقرار والقضاء والدينون والضيان والنكاح والعتق والزكوة
 والحج والطهارة والصوم والذبايح والمكاسب والمبرات وفي الفرائض من الديات والقضاء والوصايا
 والطلاق والمحدود والعتق والضيان والزكوة والخمس والكفارة والضيان وفي المحدود من
 القضاء والطلاق والنكاح والايمان والديات والاطعمة والمكاسب والطهارة والانس بقا الذبايح

والاقرار والركوة والذبونة وفي الدابات من القضاء والبحرية والميراث والعق والصلوة والكفارات
والصوم والضان والتكاح والمكاسب ومن المصباح استيفاء محال الفحص اسفاهه الاله فان الفحص
عن كلمات الفقهاء هم فان جل الحمد ما ثبت بالاجماع تحصيله فلا يقل من مساواة المايريل
المبحث عن محضات السنة فيها لم يصر عن المبحث عنها في كتب الاخبار في تحصيل الظاهر ان ثلثهم
يدلوا بجهدهم في جمع ما يتعلق بالمباح فلونرى عدم ذكرهم ما يتألف الصام ينظر عدمه من محال الفحص
كتب ابان الاحكام والتفاسير الرابع لو علم او ظن بعدم المحض قبل الفحص لم يجب لسقوطه
نظرا الى كونه شرطيا لا شرعا فلا وجه للاعادة الخامس ان الفحص يجب في الموضع يتعلق
الحكم لا قبله للاصل وفي المصباح قبله والاولى سقوط المحكم المطلب الثالث في الفحص واقامه
واحكامه وما يتعلق بها وفيه ابحاث المبحث الاول في احكام الاستثناء اشارة اختلافنا في ان
الاستثناء هل حقيقة في المتصل مجاز في المنفصل او مشترك بينهما لفظا ومعنى اقوال والحق الاول وفاقا
للمعظم حتى السبيل لا خلاف فيه عندنا كما لا خلاف عند الكل في صحة استعماله في المنقطع على
الظاهر كما يستفاد من كلام خبر واحد منهم وقام صريح السلامة في التهذيب والمآخذ والى والكانلى
وفي النهاية الاجماع وفي التنقيح اجماع النجاة واهل اللغة وقال الضمدي لا يعرف خلافا في صحته وفيه
الكثرة فضلا عن ورود في القرآن وكلام الربيع ما ياتي وخبر وصحته مما فاقنا في كلام بعض المتأخرين
من ان فيه قولنا نادر ابدى الصحة مردود على قدر بثوته بما مر كترددنا لمحقق فيه في محل مع ان المبحث
مقدم على الثاني ولا سيما مع اعتضاده بما سمعنا التبادر في المتصل وتبادر الضمير في المنقطع وانه حقيقة
في الاول اتفاقا كما في النهاية والنية وتطبيقات المآخذ والى على العالم ولا يقل من تسليم المحض فيكون
مجازا في خبره لكونه اولى من الاشتراك والطول والموت بما فهمه الخصوصية وان الاخراج اما ان يتحقق فيه
اولا فعلى الاول متصل وعلى الثاني اما حقيقة او مجاز فعلى الاول يلزم مجاز استثناء كل شيء من كل
شيء وهو باطل قطعا فحين كونه مجاز او اما المتصل فلو كان مجازا اصح كونه باطلا اتفاقا عندنا بل مطكما
هو معلى النهاية يستلزم ان يكون اللفظ مجازا لا حقيقة له وهو مرددين ان لا يمكن وان لا ينع وان يقع
نادر اربعين كونه حقيقة فيه وانه لو كان حقيقة في المنفصل فاما ان يكون باعتبار القدر المشترك او
الخصوصية فعلى الاول يلزم فهم قدر المشترك عند اطلاقه وهو موقوف القسار على الثاني فاما ان يكون
مجازا في المتصل او حقيقة فعلى الاول يلزم فهم المنفصل عند الاطلاق وهو مكابرة مع كونه بخلاف
الاجماع تحقفا ونظرا كما في النهاية وعلى الثاني يلزم التردد بينهما فما هو الاشتراك المجاز اولى منه
واستدل على كونه مجازا في المنقطع بان الاستثناء من غير الجنس لوصف لصح اما من اللفظ او من المعنى
والاول بطلان اللفظ الدال على الشيء فقط خبر دال على ما يخالف جنس مسماه واللفظ الدال على
شيء لا يحتاج الى صارف بصر فيه وهو الثاني ايضا بطلانه لوجاز حمل اللفظ على المعنى المشترك بين

أسماء وبين المستثنى ليعلم الاستثناء بما هو استثناء كل شيء من كل شيء لأن كل شئين لا بد وان يشتركا
 من بعض الوجوه فإذا حل المستثنى من على ذلك المشترك مع الاستثناء والمطلوب أن العريضة بمحموا
 استثناء كل شيء من كل شيء علمنا بطلان هذا القسم وبأن الاستثناء من الشيء وحقيقته انه اخرج بعض
 ما يتناول له اللفظ وذلك غير متحقق في مثل رأت الناس الاحمرا لان الحمرة غير داخلية في النسخ فحقيقة
 باقية تجاهه لا تبغى ولا تنطبق للمستثنى بالمستثنى منه أصلا ومع ذلك فلا تحقق للاستثناء من اللفظ وفيه
 ان يستأهل في شئ من النزاع في المادة وتعرف ما فيه ومع ذلك يرد على الاول ان القسم بقول بالاشتراك
 لفظا ومعنى فعلى الاول لا يلزم دلالة الا على الاخراج كما لا يلزمها على الثاني فانه لو كان الاخراج
 قد وادشتركا كما لا يكون المنفصل قسامته لعدم تحقق الاخراج منه وايضا لا يلزم من عدم صحيح العرب
 ما ذكره عدم كون الاستثناء حقيقته في الامم لاحتمال كون بطلان الاستثناء لعدم مجرى استعمال اللفظ
 في المعنى باخبار مطلق الاشتراك لعدم وجود العلاقة قبل تبين ذلك والاول مع استعمال اللفظ فيما
 بعم المستثنى لئلا يجرى فالكما كان الاستثناء متصلا فيكون صحيحا فلو على الثاني بان الثاني ليس لفظه اخرج
 بعض ما يتناوله اللفظ كما يأتي وورد عليه بما كان ثبوت المشتق منه هاتان الحاكم على جملة بحكم يحتمل
 حكمه على اخرى به وبالمفصل يخرج الاحتمال ويتحقق التي خصوصاً والمنفصل انما يحسن مع احتمال
 المشارقة وفيه انه لو لم يما ذكره لكان حقيقته في المنفصل مع انه لا يقول به وان الثاني لا يتحقق بالاحتمال
 بل بالظهور ومع ذلك ففي الحسن لا يستلزم المجازية بقول الثاني الا في قوله نعم وما كان ليس من ان
 يقتل موته من الاخطاء ولا ما كملوا الموالكم ينكم بالظلل الا ان تكون تبادر عن تراض منكم وعالمهم بمن
 لهم الاتباع الظن لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثما الا قبلا سلا ماسلا ما فاعهم عدولي الارب العالمين فلا
 صريح لهم ولا هم ينفذون الارادة من الاحاصم اليوم من امر الله الامن رحم سعيد الملائكة كلهم اجمعون
 الا ابليس لكونه من الجن كما قال الله ثم الا ابليس كان من الجن والتبادر منه الجنس المعروف والاشعار
 كقوله لم يلدت ابليس ما انبىس الا الباعث والابليس وما بالريم من احد الا الاواري والاواري
 للمخالف عتبة لا تفي الرماح مكافا ولا التبل الا المشرف في المعصم وبت كرم قد نكحنا ولم يكن لنا خاطب
 الا انسان وعالمه ولا يجب فهم خبران سوفهم من قول والاشتر كقولهم ما زاد الا ناقص وما نفع
 الا ماض وما بالدار احد الا لو تدون المستثنى في قام القوم الا يزيد اما ان يكون دخلا في المستثنى منه
 فهو محال والاثر التناقص واما ان يكون خارجا عنهم فيكون الاستثناء من غير الجنس فلو كان هذا باطلا
 بطل الاستثناء منه والثاني بطا الاجماع وان الاستثناء يقع تارة مما يدل عليه انطق بالمطابقة او التضمن
 وتارة مما يدل عليه بالاتزام فاذا قبل لقلنا على دينار الاثو بافهم الاثمن ثوب وان الاستثناء لا يرفع
 جميع المستثنى منه فيصير كاستثناء الدودهم من الدنانير وبالعكس والجواب عن الاول ان افها استعمال
 واعلم فلا يثبت كونه حقيقته مع اولو المجاز وقد مضت حكاية الاتفاق من العلامة وغيره على كون

الاستثناء خفيفة في المتصل وتظهر في أغلبية الاستعمال اليهائي وتلقاها بالقبول المأذون في معللا
بوجوب حمل اللفظ على حقيقته إلا أن يقوم المانع قال وأما ما يقال من أن أرحمة الجاهل على الاشتراك مانع
ففيه أنه يعودى إلى عدم التوفيق باشتراك الشيء من الألفاظ من مجرد استعمالهم في أكثر من واحد بلا
قربة إلى أن يتصور أن اشتراكهما هو كما ترى وهو محجب كسكوت المأذون في عنه فإن وجوب حمل
اللفظ على حقيقته لا يستلزم المدعى به فخرج ثبوت الحقيقة وهو الالكلام ولو سلم أن الاشتراك
في الاستعمال الحقيقة قلنا شيوع العار بالتطرق إلى الاشتراك جدا ارتفع الأصل المدعى به فبما كنا فيه فإن
التأني في التمسك بالمعنى كون أن زيد من واحد منه مجاز أو هو هنا حاصل وما ذكره من أنه يعودى إلى عدم
التوفيق بالاشتراك من مجرد الاستعمال في أكثر من معنى بلاقربة إلى أن يتصور قلنا غير لازم أن كان
الاستعمال المذكور ومع فهم المراد ولو في الجملة فإنه من خواص الحقيقة ولا يتأثر بالقبول فالتأني فيما
تردد الأمر بين المجاز والحقيقة وقد مر في محله أن الاستعمال للمذكور من خواص الحقيقة وإن كان مع
عدم الفهم ولو على وجه التردد بل يتوقف الفهم على القربة فلا يتبع لعدم ثبوت كون مثله من أدوات
الحقيقة فيخرج في مثله المجاز للغة ولا معارض له أصلا على أن الاستعمال في أكثر من معنى بلاقربة
فبما كنا فيه وهو ما ذاب للفظ حقيقة واحدة وتردد في غير هاتين الاشتراك والمجاز غير متصور الحصول
عند المشهور فافهم لما حكموا بكون الثاني مجازا فلا يتصور عند فهم استعمال اللفظ في غير الحقيقة بلاقربة
لكونه مجازا على وجه يتوقف على القربة ولاقربة فربما فلا إشكال بوجهه وبالحقيقة أو حجية المجاز
إنما يصبر مريحة فيما تردد الاستعمال بينهما وبين الاشتراك لا فيما تبين منه الحقيقة أو المجاز والاستعمال
المجوز عن القربة من خواص الأولى كما مر في صدر الكتاب فلا توجد الأرحمة إلى عدم التوفيق به
في الاشتراك وانحصار إثباته في التسبب بل ثبت الاشتراك به وبخوض كالتياد وأما تأخيرها فيجوز فيه
وفي المجاز أيضا ويحمل بعدا أن يكون قوله وهو كما ترى إشارة إلى ما قلناه وأجب عنها ما أجوبة أخرى
منها كون الآتي الآية الأولى بمعنى لكن وفيه أن الآتي الاستثناء المنقطع بمعناه على الظاهر فلا خلاف
وما عن الصبر بين من كونه بمعنى سوى غير منطبق على ما أرادته ومنهم من إجاب عنها وعن غير هاتين
الآيات بأنه بمعنى لكن عند البصريين وبمعنى سوى عند الكوفيين وهو أعجب ومنها أن يكون
التقدير في الآية الأولى وما كان لمومن أن يقتل موهنا إلا إذا أخطأ فقل أنه ليس موهنا ما باختلافه
بالكفر فقله منهم أو رده من بعد فقله صيدا أو مجرا ومنهم من جعل الاستثناء فيها مفرغا عما يحمل
خطأه مفعولا له لا يطرأ فاصفة مفعول مطلق محذوف أو محذوف المضاف كقول خطأ ولا يبي
هاتين فيها وعلى مذهبه قربة في الذريعة وهو أن المراد أن مع كونه موهنا تباع منه الخطأ ولا تباع منه
العدد وهو ما لم عندنا ومنها في الآية الأخيرة بالمنع من كون أليس ليس من جنس الملائكة
وعدم المناقبة بين كونه من الملائكة ومن الجن فإن الجن قبيلة منهم كما لا منافاة بين ذلك وبين ثبوت

له وكونه التو الدين الذي ذكره الاثنى ولا اثبات في الملائكة لقوله تم وجعلوا الملائكة الذين هم
 من الرض انما الاحتمال كون الاثنى من غير الملائكة لان كان التو الذين جنسهم مع امكان تولد من نادر
 تولد الملائكة من نور وشر كان في حقيقة الملائكة ولو لم يهدم كونهم من الملائكة قبل حسن الاستثناء
 لا يشارك فيهم في الامر بالسجود فيكون المراد مسجد المأمورين بالسجود لا الابلوس ومنها في
 الثالثة من ان الذين قد يسمى علماء قوله ما لهم به من علم اشارة الى كل ما يسمى علماء والظن يسمى علما
 ونظيره وفيه نظر ومنها في الخامسة بان الاستثناء من المبدأ وذلك به تم ما كنتم تصدون
 وهم كانوا من بعد اجمع الاصنام لانهم كانوا مشركين لا جاحدين فلا يكون الاستثناء من غير الجنس
 ومنها في الثامن من الاولين بالتاويل في الابلوس واحد والعكس ابلوس من اوتكاب الانقطاع في
 الاستثناء قال الطبرسي في الآية الاولى اجمع المحققون من النجوى من على ان قوله الاخطاء استثناء منقطع
 وعن المحقق في الابلوس انه كان من الجن ولم يكن من الملائكة قال وقد جاءت الاخبار بذلك متواترة عن
 ائمة الهدى عليهم وهو مذهب الامامية وعن الثالث بما روي عن احتمال اعادة الجنس من المستثنى
 بالتاويل نعم بعد وعن الرابع بما روي في البحث عن تقدير دلالة الاستثناء وعن الخامس بكونه متصلا
 على ما ذكره فلا يخالفه وعن السادس بعدم استلزامه للمسمى فان عدم وقوع الاستثناء جميع المستثنى منه
 لا يقتضي صحة الاستثناء من غير الجنس واما استثناء الدوام والدائم فمن المتنازع فيه ولم ينفك القول
 الثالث على شمول ما قاله القوي من ان الاله التي عدت الفعل الى الاسم حتى نفسها كانت بمنزلة
 الهة في التعبدية والهة تعد الفعل الى الجنس وغير الجنس حقيقة واقعا فكذلك ما هو بمنزلة ما هو
 كما ترى ثم ان هذا النزاع بل في مادة الاستثناء وفي كلمة الا ونحوها الحق الثاني وان ابناء بعض ما روي عن
 الاول ومثله وقع منهم في مواضع كالصام والامر والنهي وقل الجمع فان مادة الاستثناء لم يقع في كتاب
 ولا انتهى يحتاج الى البحث عنها بخلاف اداة الاستثناء فانها مملوون منها فاحتاجوا الى البحث عنها
 حتى يتصرفوا بها باهو مقتضى القاعدة مع ان الاستثناء استفعال من التي ومنه ثبت الشيء اذا حطفت
 بعضها على بعض ونثبت فلا تخرج رايه ونثبت حان القرس فان الصرف والرد فرع الدخول والشمول
 والا فلا صرف ولا رد فلا استثناء صرف عن تناول المستثنى واما اخذ من نثبت شيئا اذا صرت معه تابعا
 فان المستثنى تدكر مرة اجمالا واخرى تفصيلا فوهم لكونه غير مفهوم من مطلق الاستثناء فاعاد بالجملة
 اشهر للمادة في احد معنييه المحقق ولذا سبق الى الفهم ثم ان منهم من ذكر ان الاستثناء متصل ما كان
 المستثنى من جنس المستثنى منه ومنهم من ذكر انه ما كان المستثنى بضمين المسمى منه وبينهم ما فرق
 ومع ذلك لا يستلزم الاول اتصال الاستثناء فانه لو قيل جاء القوم الا يزيد اوبس بهم زيد كان زيد
 من جنس القوم وليس الاستثناء متصل الى غير ذلك فالتأخر في تفسيره الثاني ومعيين تفسير المنقطع
 ثم لو دار الامر بين ان يكون الاستثناء متصلا او منقطعا يحمل على الاول للاصل وفي التهديد خوف هذا

في باب الاقراء كما قال له على الف الاثثة دوامهم فان له تفسير الالف بما ارد بلا خالف ولا يكون
تفسير المستثنى تفسير اليمسنى منه وميبه قيام الاحتمال فيما خالف الاصل اذا لاصل رواية الائمة مما
زاد على ذلك وفيه ان الخلاف موجود فانه بنفسه حكم في عمل اخر بوجوب حمل الالف على الدوام
ان منعتان الاستثنان غير الجس او قلنا بانه مجاز وجعل تفسيره لانه قلنا بكون الاستثناء حقيقة في
المنقطع سواء جعلناه متوليا او مشتقا كما هو واقعه غيره وهو المختار ثم لودوا الامر بين الاتمال بالاضمار
او الانقطاع كما للوقال له على الف الاثثة باقلا ول مقدم لشبوع الاضمار بالاضافة لئلا يقطع الاستثناء
وفي قول اخر يجعله على الثاني اشارة من شرط الاستثناء اتصاله بالمستثنى منه بحيث لا يتخلل بينهما
شيء فصل منه فاعلنا بفتح فيه التنفس ولا السعال ولا طول الكلام خلافا لما من جماعت من السعة
وهم بين مجوز للانفصال مطوفى المجلس الى شهر والى اربعة اشهر والى ستة والى سبتي وفي الكتاب
خاصة بشرط ان يتوبه متصلا بالكلام ومالم يأخذ في كلام اخر لنا اجماع الادباء على الظاهر المصريح به
من البضاوى والعبري وفي المستصفى اتفاق اهل اللغة وفي الاحكام اتفاق من سوى ابن عباس من
اهل اللغة وفيه الكفاية بل لولا الاشهر ثم لكفى لكون الحكم توقيفيا يتوقف على النقل واذا اختلف مرجع
الى المرجحات والشهرة من عند قاضنا مع انه لولا عدم صحة تكذيب احد وعدم استفرار حكمه منه
من الوجود والوجود وغيرهما في وجه بل عدم استفرار مدلول كلام اضلا ولو بعد عدة كذلك وللوازم
ضرر في المطال على ان الاستثناء مع الانفصال لا بعد استثناءه قابل بعدموده جازيا ما اذا وما
مبين عدم الفرق في الحكم بين كون الاستثناء متصلا او منفصلا بل وبين ما بين المنقصات المتصلة بل
وما بين متعلقات الكلام وحكى التفاسر اني الاتفاق على عدم الفرق في وجوب الاتصال بين الشرط
والاستثناء وفي الرد وعدم القول بالفصل بينهما والعبري حكى الاتفاق على عدم جواز تأخير التوبة
والصفة واستدل بانه لولا بوهدي الى ان لا يفهم شيء من الكلام امر اصلا وان لا يستفر حكم العفود
والا بفاعات والنبوي من حلف على شيء فرأى غيره خبرا منه فليات الذي هو خبره وليكفر عن يمينه
وبره على الاول منع عدم الفهم وان صح التأخير بجواز تحقق الفهم لكن يكون مراعى بعدم ظهوره خلافا
وعلى الثاني عدم الملازمة لاحتمال ان يكون استفراره بالا جاع وعلى الثالث خروجه من المتنازع
فيه فان النزاع في اللغة وهذا حكم شرعي يمكن ان يكون بناؤه على التمسك بعدم ثبوت الرواية عندنا
وللخالف جواز تأخير التخصيص بالمقتضى والكفارة في اليمين والفسخ فكذلك الاستثناء والنبويان في
احدهما قال والله لاخرن قرئنا ثم سكنت ثم قال بعد انشاء الله وفي الآخر قال انشاء الله سمع الفصل
فيما سألته اليهود عن عدة اهل الكهف ومدة ليثهم فيه فلو لا جوازه لما قيل وقول ابن عباس بجوازه الى
شهر والكل باطل لكون الثلاثة الاول قياسا وفي اللغة مع كونه مع الفارق وعدم اعتبار الخبرين على ان
اولهما يحتمل التبعد وما لا ينافي ما قلنا حكمته والثاني عدم ارتباطه بقوله الاول ولما رضى قول ابن

الجاس باقوى منه على انه لا يمكن استثناء خبر لا الشجر ونحوه الى اللغة قطعا بل ضروريه
 ثبوت النفل كما اعتد به غيره واحدا منهم واحتماله في الاستثناء متعلبا بالكلام ثم اظهر في
 ما في انه بد بين فباينه وبين الله بانوله وهو غير المتنازع فيكون في جميع جمل ذلك لا ينطبق شيء منها
 في اتصال خبر جواز التاخير الى الشجر فان قولهم جاس باقوه الا انك قد حرقت
 بوهومهم بوه لسان القول بجواز التاخير مطالبه فلا ينطبق شيء منها في شيء من التفصيلات ولم تقف
 لها على شيء نعم هي العنصرى للفاوق بين القرآن وغيره وانما حلهم على ذلك منسبال تحيلوه من كلام
 المتكلمين الصائرين الى ان الكلام الاولي ولعدو انما الترتيب في جهات الوصول الى المتأخرين فلو
 تاخر الاستثناء فذا في السماع والفهم دون الكلام وورد عليهم بان هذا غلط لان الكلام ليس في
 الكلام الا في بل في العبارات التي تلتها وهي في حكم كلام العرب ولا يوجد فيها خبر الاستثناء
 وهو حسن لو كان نظره اليه والباخوي في قولهم على ان نزول المستثنى والمستثنى منه لا يجب ان يكون
 دفعة بل يجوز ان يكون نزول المستثنى بعد نزول المستثنى منه زمان كما روي انه نزل قوله لا يستوي
 الفاعلون من المؤمنين الابه ولم يكن فيها الاستثناء ثم نزل قوله خبر اولي الضرر والجواب عدم ثبوت
 الزاوية وصحة البناء بتوقف على جواز الاتصال ولم يثبت ومما يلزم في القول الاخر انه يجوز تخبر الاستثناء
 مع السكوت الطويل بل انما يدخل في كلام اخر ولا يجوز التاخير اذا دخل في جملة اخرى مع تشاغل
 بالكلام وهو كما ترى ثم ان اشتراط التبعها لا مدخلية فيها كما تبصده فان الكلام في الاستثناء هل
 يورث مع الاتصال او لا بل يتوقف تأثيره على الاتصال واما اعتبار الالة محاسن على التدبير في فان مجرد
 اللفظ لا ينفع في التخصيص بل يتوقف تأثيره على التبع والالة المجردة لا توارثت لم تنجح الى الاستثناء بل هو
 لا يورث في التخصيص وانما فائدة الكشف عن سبق التخصيص وهو الالة التي حصلت في المورد في
 التخصيص ح التبع لا الاستثناء ولذا ترى انما لا ينفع فيما كان المداد على دلالة الكلام كالاقارب وتضع
 فيما كان الامر بينهما وبين الله فالقول باشتراط الاتصال بالنسبة قول باعتبار اتصال الاستثناء حقيقة ثم منهم
 من ذكر ان الالة لولم تضر الابد الفرق من المستثنى منهم بقدره وما اكتفى بوجودها قبل فراغه
 وعن اخر اعتبارها في اول الكلام والحق اعتبارها قبل ذكر المستثنى منه لوراد استعماله في الباقي
 والاكتفاء ما قبل الاسناد لو استعمل في العموم لا الباقي وبه يبين صحة ادراج الاستثناء البدائي والسهوي
 في الاستثناء المحجة بتأثير العموم عرفا وعدم صحة سلب الاستثناء منهما نعم لراستقصر الاستثناء بعد
 انقضاء المستثنى منه وكونه مشغولا بالكلام او اذ ان استثنى لم يحكم بكونه ملغى في التبادر ومنه وما
 اشتراط عدم الاخذ في كلام اخر وان انقضاء كلام الشاهد الثاني ايضا صاحب اعتبار عدم الفصل بكلام
 الاجنبى ومثل ما لو قيل له على الفاستغفر الله الامانة او على الق باعلان الامانة وجعل الاصح عدم
 سماع الاستثناء كما كان بعض الشافعية يجوز معطلا بانه فصل ليس بقرن بوه ونزوه نظر الاله فاسد

والأظهر خلافه للأمر بل يجوز الاستثناء عما دام المتكلم متشاغلا بالكلام وعدم منافاة مثله لصحة
الاستثناء الأخرى انما يقال ان يكون له على الفاء باقضى الا واحد الا بعد في العرف انكارا بعد اقراره ولا
تناقض في قابل بعد استثناء بلا مربة وبالجملة بعد صحة الاستثناء على الاشتغال بالكلام لا على عدم
الاخذ بكلام آخر مطعون قد ينافي ذلك وهو كلام آخر اشارة من شرط الاستثناء عدم الاستغراق
سواء كان المستثنى مساويا او اشكرا لاجماع الادباء على الظاهر المصرح به في المراجع وفي كلام ثلثة من
الخاصة والعامة ترديد على الشرح الاجماع والاتفاق والامتناع على الفساد والامتناع او نحو ذلك
وليلا الاشتراك في ثبوت الوضع لكفى مع ظهور عدمه وفي جمع الجوامع خلافا لشد وذو في غيب الهامع
وفي المدخل لابن طحمة في انتطابق ثلاثا ثلاثا قولان في لزوم وعدمه واخر بعينه ما عن الفراء
انه يجوز ان يكون المستثنى اكثر نحوه على الف الف الفين ويتفرع على المشهور عدم صحة الاستثناء وعلى
القول الآخر صحته وما الحكم في المستثنى منه صحيح على القولين ووجه ظاهره ويجوز استثناء الاقل وفاقا
لخلفاء ونظاوانا اختلافوا في المساوي والاكثر يجوزهما الاكثر ومنهم السبدان والشيخ والحلى والعلامة
بل هو نسبة الى علمائنا كما عن اكثر الاشارة واكثر الفقهاء والمتكلمين ومنهم الغفرى والنزلى وقول
آخر باشتراط بقاء كثرة قريب من مدلول اللفظ اختاره بعض متأمنيهم واعتبر بعضهم بقاء الاكثر والطلق
ومنهم من فصل بين العدد الصريح وغيره ففي الجواز الا في الاقل في الاول ويجوز بقاء الواحد في غيره
والجواز في الاكثر في الشرايع وقال في المراجع والظاهر ان الكثرة قد يشتمل الى حد يفج استثناءها
فانه يفج عادة ان يقال له عدد مائة الا تسعة وتسعين دورهما ونصفا وهذا ظاهر وفي غاية المأمول
وفيه قوة وفيه ما نظر ياتي وجهه واعتبر ابن درستويه بقاء النصف كما عن قوم وتوقف فيه الامدى
وللاول ما من ابن ابي بليس مع ما فيه وبالله المزيل قم الليل الا قليلا نصفه والحدب القديسي باجادي
كلكم جامع الامن المصنعة وقد اطعم الاكثر وقولهم له على عشرة الا تسعة مع اجماع الفقهاء نظا مستغضا
جداه في لزوم الواحد وان الاستثناء لفظ يخرج من الجملة ما لولا لمدخل فيها اجاز اخر ارج الاكثر به
كما التحصيص بالمفصل وكاستثناء الاقل وقول الشاعر ادواتي نقصت تسعين من مائة ثم ابشوا كما
بالحق قول الاول وان المنع اما ان يكون لعدم فهم المراد منه وهو بط حصول الفهم قطعاً او لعدم استعماله في
اللفظ وهو بلا لانه ليس كل ما لم يجده فعلوه لا يجوز فصله الا ترى انما ما وجدناهم يستنون النصف
وما قاربوه وان كان جائز ابا خلاف ولان عدم الاستعمال دعوى نعم انه غير كثير في كلامهم لان
الحاجة لا تدعو اليه الا نادوا قل هذا لم ينقل في كلامهم او نقل نادوا لان الحكمة تمنع من ذلك وهو بط
اذ قد يتفق ان يكون على زيد الف درهم وقد قضى منها تسعة مائة وتسعين وبني ذلك بغير بالالف
فيذكر في الحال القساء فيستدرك الاستثناء وقد يحتمل ان يكون له على درهم ودورهم وتحال له على
عمر والف درهم ورومهم وان بقر تحال بالالف فيسبق لسانه بالآخر او لزيد فلا يجد الى دفع ذلك

عن سبيل الاستدراك واذا كان كذلك لم يمنع المحكمة له ولهذا الوجه المستثنى باحد المعنيين
 لم يكن عليه لوم ولا مانع سوى هذه بالاستدراك واذا انتفى مع حسن الاستثناء ويرد على الثاني انه لا
 دلالة فيه على جواز استثناء النصف لاحتمال دفع الاستثناء الى اعداد الليل او كون نصفه بدلا من الليل
 وبقره بعد اخلاق الليل على النصف فيكون ظهر فاللفظ فيه وظن وقم الليل نصفه الا قبله على انه
 دورى فان قيل البديل للمستثنى يتوقف على صحة استثناء النصف وصحة الاستثناء يتوقف على صحة
 حمل البديل له لاحتماله خبر من دون ظهوره ولو قيل الغرض بعينه قلنا ما من حكمه فقلنا ما من حكمه فقلنا ما من حكمه
 الا اخر على الثالث بان المراد اياه بعلم لعله انه لا يفيد على الاطام الا انما كلكم يعني على صحة الجوع
 لو اراد الاطام من خبره وهذا معنى واضح على من كان له ذوق وسلفه مستغنى فلا دلالة فيه على
 مطالعهم وفيه ان ذلك انما لم يصح عقاوه على ظاهره وليس كذلك فان ما ذكره خلاف الظاهر والاستناد
 به نعم اقصى ما يبدل عليه صحة الاستسكان لا كون الاستسكان على وجه الحقيقة بل ظاهر كونه على وجه
 المجاز لبادر خبره هذا كله مع الاغماض عن السند وانما يستبره في اعادة الظن بالصدق وفان كان مجدي
 والا فلا دخل في الرابع ان اتفاقهم على الزام الواحد لا يبدل على اتفاقهم على صحة الاستثناء او كونه حقيقة
 فان تنوى الاكثرين لمصلحة على مجوزهم ذلك وبناء السابق على ان الاقرار جارية عما بينهم منه
 اشتغال الذمة بمقتضى النص وصحته ولو كان باقيا خطأ او لفظ مجازي ولما كان الاصل برائة الذمة عن
 يحصل اليقين بالاشتغال مع قابلية اللفظ للدلالة على المراد وان فهم المعنى منه بمقتضى الكلام والسبب
 التشبيه بالاستثناء مع قرينة واضحة لا يحكم بالاشتغال الذمة بالضرورة لكن اللفظ خطأ كما ان في قولهم له
 على عشرة الاثمة بالرفع لا يحكم بالاشتغال الذمة بالضرورة لكون الاستثناء خطأ بخلاف الاستثناء
 المستغرق فانه لفظي تحت فهو خذ بول الكلام ويترك لغيره ويرد على ان الزامه بان تنوى الاكثر لمصلحة
 معنى على مجوزهم صحة الاستثناء او كونه حقيقة بطل اشتكاه الا ان كما يظهر بالتدبر فيما يأتي نعم
 الاجماع لو امكن ان يكون سندهم لانه ويمكن ان يقال ظاهر الكل تعين على الحكم بالصحة ولا يبعد
 فانه لو لا كان يظهر عادة ولومن واحد منهم مع انهم يظهر فيكون الاجماع متبعة في الصحة ويكفي
 على انه ينبى عن كون ذلك قول اكثر القوم بين كما نسب اليهم في الصدقة ولا اقل قول محقق وفيه
 الكفاية واماماني الامام من ان دعوى الاتفاق على الحكم خطأ فان من لا يرى صحة استثناء الاكثر
 والمساوي فهو حجة بمنزلة الاستثناء المستغرق ففيه نظر ويرد على الخامس انه قياس ومع الفارق من
 جهة استثناء الاقل كما هو ظاهر من جهة التخصيص بالمفصل فلا مانع جواز الى ان يحد فيه كما انهم
 يجوز هذا لو كان باختيار استعمال الصام في الباقي لعدم وجود العلاقة نعم يجوز على تقدير استعمال الصام
 في مدلوله والاخراج قبل الاستدراك والمجاز في الاستثناء والاعتقاد في الجواز عليه ويستدفع التنافض
 بين كلامهم كما مضى من ادعاءهم بين اظهره فساد كلام من اكفى في الاستدراك بالنفي الاول وعلى

السادس خرجه صاكتا كما هو خبر غيره . على السابع انه ان اريد استعمال العام في الاقل كالواحد
 لم يثبت الاصل الا بفتح كذا لتعظيمه وان اريد استعماله في معناه والاخراج قبل الاستناد وتعلق الاستناد
 بالثاني فلا كلام ولما ذكر من حصيلته . هم فان اراد في الجملة لقولهم له على عشرة الا عشرة فلا يمنع
 فانه دلالة النص على لا بالوضع . واليك . سهو ان اراد بالوضع فهو عين المتنازع فيه كما ان ما ذكره .
 الحكمة قد تنفيهم فان الحكمة على ما يطلب فيه النسيان ونحوه وهو في في الاكثر
 ونفي الخلاف في الم لم يافيد ذكر من الاحتمال اخبارا فانه لم يلزم الاحتياج بدل لزم بد محال
 وبالحقيقة فنحصل فبحوز استثناء الاكثر على وجه المجاز في الاستثناء واستعمال العام في العموم
 هذه على قدر استعمال العام في الباقي لعدم ثبوت العلاقة كما بينا عليه قبا سبق في مطالع الاستفاح
 والاستحسان وكرون الاستثناء انكار ابعاد اقرار اخر جنا عنه في الاقل لما اقتضاه في الباقي وعدم جواز
 ما لو قال على عشرة الا تسعة ونصفا وثلاثا وما هو الا لانه استثناء الاكثر فدل على عدم جوازه وعدم جواز
 استعمال العام في اقل افراده ونصفه وعدم استعمال استثناء الاكثر في اللغة والجواب عن الاول بكونه
 اهم وهو لجد ابل لا دلالة لقيه كايضاح الواضحات واللفظ من الكلام ونحو ذلك ومنه بين الجواب
 عن الثالث مع عدم الملازمة وعن الثاني بكون الاستثناء المستثنى والمستثنى منه كلاما فلا يبعد
 انكار ابعاد اقراره عن الرابع بعدم انحصار صحة الاستثناء فذكر لا يمكن نعم في العموم
 واخراج المستثنى واستناد الحكم الى الباقي وعن الخامس بان المجاز لا يتوقف على نقل احاده وانما يتوقف
 على وجود العلاقة وهو حاصل فان الاستثناء موضوع لآخر ايج خاص وهذا يشبهه وما مر بين جميع
 سائر الاقوال مع جوابها ثم استشكل بعض الاول اخر على المشهور بانهم ذكر الاختلاف في منتهى
 التخصيص وذهب المحققون من الجمهور الى انه لا بد من بقاء جمع بغير من مدلول العام ثم ذكر
 الاختلاف في استثناء الاكثر واستدوال القول بوجوب بقاء الاكثر الى شاذ من العامة وجواز استثناء الاكثر
 الى الاكثر فان كان وجه التفرقة الفرق بين المتصل والمنفصل وان الكلام في البحث السابق كان فما
 كان التخصيص فيه منفصلا في هذا البحث في المستثنى فهذا ينافي نقل القول بالفرق بين المتصل ثمة
 بين الاقوال واجاب عما قبل ان اتنع كون الاستثناء تخصيصا والكلام في البحث السابق انما كان في
 التخصيص بانهم مع انه ينافي نقل القول بالتفصيل المذكور ثمة فيه ان جمهور الاصوليين قائمون بكون
 الاستثناء تخصيصا على هذا يلزم ان يكون مختارا لاكثر في الاستثناء لزم بقاء الاكثر وكون المخرج اقل
 فكيف يحتمل هذا هم جواز استثناء الاكثر يتحقق بين ادلتهم في المقامين ثم حكم بان ما يتجلى
 بماله انه بواجبه الامر هناك وفيه ان الظاهر عدم التنافي بين كلما تم فان الكلام هناك في منتهى
 التخصيص وهذا في جواز استثناء الاكثر والكلام في الاول في المستثنى منه وفي الثاني في الاستثناء ولا
 ملازمة بينهما فالحق في الاول حكموا بان استعمال العام في الخاص لا يصح الا بما يفرق بين العموم لعدم

الملاقاة في خبرها ما لم تحتملوا نحو إذا خرج الأكثر بالاستثناء فانه الاستثناء يمكن من الاستثناء من العام
خاتمة الأمر ان يقال بظهور الثاني لكنه لا يمنع من جواز الأول مع ان المدعى عليه كان الاستثناء لم يتعارف
الاسماع ذكر المستثنى بل لا يفتك منه غير ذلك فاجاز الاخراج من الاستثناء جاز استثناء الأكثر فان المانع منه
انما هو على التقدير الآخر ومن قبل عليه لم تر احدا منع من اخرج الأكثر ولو قبل بحث الأصول ينبغي ان
يكون من المحزنة والظاهر ظهوره في السام على ظهور استثناءه في الثاني ولم يجوز الاستثناء في اقل
مما يفرق من العام فظاهر عدم جواز اخرج الأكثر بحسب الظاهر قلنا لا يفتك من الاستثناء لا يفتك من
المستثنى ويمكن الاخراج قبل الاستثناء فالاستثناء ان كان مع الأكثر قطعي آخرجه ولا فائدة في البحث
من حجة الاستثناء فان ما ينبغي الاحكام عليه فظاهر على المستحل فيه هو ما هو ما يكون مع المستثنى
لا الحجة فيان وجه التفرقة نعم هو لا يتم عند من يحكم بطلان الاستثناء في الوجه وينتفع على المختار
سماحه في الاقرار وتأخير عن الجواز ان ادار الامر بينهما وعن تخصيص اقل اذا دار الامر بينهما
بالنظر الى عام واحد فقاطع صدوره ككتابا او سنة متواترة او خبرا واحدا مخفوقا بالقرينة الصلبة بل
كلما كان الاستثناء اقل ازداد رجحانه كما انه على القول بعدم الجواز مطرد الاستثناء في الاقرار
كما المستوجب كما يلزم رد الخبر المشتمل عليه ومنه يفتح الفرع على سائر الاقوال اشارة الاستثناء
من الاثبات وهو بالمعكس خلافا لابي حنيفة الا ان القوم اختلفوا في نسبة الخلاف اليه فمنهم من عد
عناقل في الاخبار كما في الفري في احد قوله ومنهم من عد مخالفا فيهما والقرينة الاولى وهو ما قبل
بعض من الثانية ايضا كالعضدي فقالوا الاجماع او اجماع العلماء او الاتفاق على الحكم الاول والاخير
مع ذلك وضع الخلاف بين الكلمات بان الحنفية لا يفرقون بين النفي والاثبات من جهة الدلالة الوضعية
وقال لا يرون شيئا من هذا بديل الاستثناء من على المخالفة فيما يقصد من النسبة الخارجية بل في النسبة
النسبية فان كان ذلك مدلول الجملته فالمخالفة فيها عدم الحكم بنفسه وهم يقولون به فهم ما وان كان
مدلوله النسبة الخارجية فالاستثناء اعلام بعدم التعرض له والسكوت عنه من غير حكم بالمخالفة فيهما ثم
جبل بين الاثبات والنفي فرقام جهة الحكم مطلانا ان السكوت عن اثبات الحكم يستلزم نفي الحكم بالبرائة
الاصيلة بخلاف السكوت عن النفي اذا لمقتضى مطلقا لاثبات وهو كما ترى فان التراجع ينبغي ان يكون في
دلالة الاستثناء لغة وحرها ولا مدخلية بحكم الاصل فيه فاذا لم يفرق الحنفية من جهة الدلالة بين النفي
والاثبات ولم يروا شيئا من هذا بديل الاستثناء من على المخالفة فكيف يصح نقل الاجماع في احد الشقين
مع الاعتراف بهذا وكون الاصل برائة الذمة لا ينفع فان المتنازع فيه دلالة الاستثناء لا الاصل ومع
ذلك لا يطرد جريانه في جميع المحال بل المطرد كون حكمه عدمه ما كان عليه يصح قطع النظر عن هذا
الاستثناء والاصل بالنسبة الى المستثنى خلوه عن خلاف حكم المستثنى منه نعم في بعض المحال ياتي حكم
اصل البرائة ثم هنا اشكال اخر وهو ان كثيرا منهم اختلفوا في الاستثناء من الاستثناء انما هو بعد الاخراج

هو انفقوا هاتين المشهورتين مع حكمته من هذه الاسناد والحكم والادلة او بدليلهم جماعة بان مقتضى ذلك
موافقهم مع الحقيقة والتي هي من الماناة فان نسبة التفتيدية اصبحت بالصدق والكذب محل خلاف
فمنهم من ادعى به وهو الاظهر وعلمه . . . كمال ومع ذلك في خصوص المقام ثم ياتي من الادلة على
انهم هم يكون القيد للثبوت او انه . . . فاذا وقع بالاخراج عنه ثبت نفيه فلا منافاة له لاننا على
اصل المدعى التبادر وصحة التمسك مع المخالفة والنقل المستفيض عن اهل اللغة . . . باج حصيله
ونظرا لما يطلع على الكفاية . . . بكلمة التوحيد مع ان الاصل عدم النقل كبر . . . ان النبي صم بقل
ذلك من كل احد ومنهم . . . البوادي ولا جاد من قال انكاره لالة ساغام الا يزيد على ثبوت القيام لزيد
بكاذ بل في انكاره التصرف ورياء والمخالف قوله نعم ما كان للمؤمن ان يقل مودنا الاخطاء فلو كان
الاخطى ما ذكره . . . لكان المعنى انه يجوز له قتل للمؤمن خطأ وكف باذن الشارع بالقتل الخطاء ولا
صلوة الا بطهروا ولا نكاح الا بولي ونحوهما فانه لو كان الاستثناء والاعلى المخالفة لم يثبت الصلوة
بغير الطهور والنكاح بمجرد حصول الولي مع ظهور خلافه وان الاقفاظ تدل على الصور المرتبة في
الاذهان والاكثر ان الصور الذنبية مطابقة للمورد الخارجية فان صرفنا الاستثناء الى الحكم افاذ وزاله
وان صرفناه الى عدم افاذ وزاله فيجب الثبوت الا ان الاول ولى لان تعلق القبط بالحكم . . . فلهذا
يتعلق بغير واسطة وتعلقه بالاحوال الخارجية انما هو بواسطة الاحكام الذنبية . . . حكمه بالنفي
والحكم بالاثبات واسطة وهي عدم الحكم فمقتضى الاستثناء بقاء المستثنى غير محكوم عليه لا بالنفي ولا
بالاثبات والجواب عن الاولين بان الاستصحاب اهم من الحقيقة على ان الاول لا ياتي الجواب فاذا
حصل له الاعتقاد بانهم في او نحو ذلك مع احتمال انقطاع الاستثناء والاخبار عن حال المؤمن بانه لا
يفعل ذلك الاخطاء وان الثاني انما يتبع بالتحذف والابتنان انقطاع الاستثناء وهو اما المستثنى او المستثنى
منه والمطابق الامكان وكان امتا لهما في ما يتوهمه المخاطب من الحكم واثبات غيره فاذا قبل لاصلوة الا
بطهور فانما يرد على من زعم ان الصلوة اذا استجمعت الشرايط صحت بدون الطهور فيكون المصنف في
صحة ذلك وصحتها مع الطهور وقد وجهه بارادة المباعدة في المدخلية والحصر الادعائي وانقطاع الاستثناء
ومما وجهه بل الاخير بسبب جدا عن الثالث بان الاولوية انما تنفع اذا لم تكن الاخرى بدليل منفصل
وهو عام وجود وهو التبادر والظهور عرفا فيه ومنه بين الجواب عن الرابع واجيب عنهما بانهما اذا
ان في طرف الاثبات ايضا ونظر فيه بان نفي الحكم بالاثبات يستلزم البقاء على الاصل وهو عدم وفيهما
نظر لشارة اختلافه . . . انظر بالدلالة في الاستثناء ونظر الى ما يتبادر من كونه تافضا لما فيه من
الحكم الا ان . . . صحتا من عكسه صريحاً فيقبل هو اخرج قبل الحكم فالعام استعمال في معناه المحقق
وهو الامم . . . بعده فالعام استعمال في الباقي والاستثناء قرينة وقبل مجموع المستثنى منه والاستثناء
والمنسحب بازاء الباقي فله اسم مركب ومفرد لئلا ان الاخير خلاف الاصل ان ارد منه غير ما لم يكن

شوقه على الوضع التركيبي من ثلثة القاطع اذا جهش اسمها على طرفه فخر موت من غير ان يكون
سما الاخرين والبناء الاسمي ان لم يكن غير تقيد ويجوز ان يعزب المستحق على خرفة الإجماع وقد
سلك في الرخصة بعد وقوعه في لغة العرب بل جعله لغة العامة انما هو على انه ليس من لغة العرب
ونهم من ... ج بعد وقوع اسم مركب من ثلثة القاطع برب الحرف الاول منه وهو ظرف صاف ومع ذلك
في لغة العرب اربع السد مثال يحصل عدم الخلاف بان يرب يدان بل في ذلك من باب الصبر برب
ال على بعض لوانه قال العدي وجب به ينبغي ان يجعل مذمومة في لغة العرب بخلاف الاتفاق
فان الاستثناء اخر ارجح من الاول لا دخل بل عليه حكمي نعم الاثمة اجماع اهل اللغة على قدره لا يفصل كما
هو في الاستثناء في التسلسل في نحو شربت الجادة لا يصحها الا بارتكاب الاستخدام وهو خلاف
الظاهر وعدم فهم الباقي من المستثنى منه قابل الفتح بزيادة تمام الجارية من الجارية في قولهم اشربت
الجارية الاصفهنا مثلا والظن بزيادة تمام المدلول من الصبر اربع اليه وعدم ظهور جواز استعمال
الشربة في الستة مظهر وعدي عشرة الا بربته على ان للمفردات المذكورة هنا حاقق والاصل في
الاستعمال الحقيقة ولم يظهر خلافه بخلاف التصرف في الاستثناء فانه ظاهر في ما اختارناه الا انك
عرفت جواز خلافه ولو على وجه الاستعانة في الاستثناء بل احتمال اير ياتي لكن هذا الظاهر مما اورد
على لزوم الاستثناء منهم وانما لم يرد لو كان لفظ الاعداء للاستثناء وليس كذلك بل هو لسان العرب
على انه لو كان للاستثناء لا يمكن وضع الاستثناء في كتاب الاستخدام وابناء الاستثناء يخرج من
المسي لان المراد فلا يلزم الاستثناء في رده على ان منع كون الاكلا استثناء في وجهه فان الاول يمكن هنا
للاستثناء لم تكن في موضع له وهو كما ترى على ان المقهور منها ذلك فلما كما ان التزام الاستخدام لا ينفع
لكونه مجاز الكونه ارجح للضمير الى خبر ما هو للمهود فيصير مجاز في ضمير الضائب والاستثناء من المسي
لا المراد يستلزم خلاف الظاهر في الضمير الواقع في المستثنى الرابع الى المستثنى منه واما الاستثناء بطلان
الثاني بعد الضمير الى جزء الاسم وفيه ان المركب بعد جعله متماقرا ذاكما بصير الجز الذي كان اسما
ومر جاقبل الآخر ادلفا هملا ولا يصلح لان يرجع اليه ضمير كذا كما كان ضمير ارجح ابعاد قبل ذلك
صاد بعده هملا لا يصلح لان يرجع الى شيء وللثاني بطلان القولين الا خبرين اما الاخير بامرو واما
الاول فلا يستلزمه ان لا يكون الاستثناء من التي اثباتا كما في خبر من ان لا يثبت في ذمة من قال
ليس له على شيء الا في شئ لان الخمسة مخرج من شئ وقيل اسناد التي الى ربه فهي في حكم
المسكوت عنه بل يلزم ان لا يكون الاستثناء من الاثبات ايضا فاقوا ايضا فلو اشترى امرؤ خمسة نعيسة
وقبل هذه الشربة الاثثة منه فلا يتصور هنا اخراج الامن المحكم فان المفروض ان لا يخرج
اشخاص التلتمتن جملة الشربة قبل المراد اخبر اجماعها بحسب المحكم فلا بد من القول باخر اجماع
الحكم المتعلق بالجموع والمفروض انه لا حكم الا الاستاء الموجود في الكلام وفيه ان استلزمه

ان لا يكون الاستثناء عن الشيء اثباتا لم يل ظاهر عدمه لان الحكم بالمتخالف بناء على ظاهره لا يقتضي
سبق الاخراج على الاستثناء بل لرفع التناقض ولو سلم كوضعنا بالنظر الى التحقيق فقلنا ان الاستثناء
من الاثبات يقتضي اجماعنا ان استثناء من التلقين ولا للمفعل لان ادانة الاستثناء موضوعة لمتخالف ما صدرها
قبلها في الحكم بذلك وهو غير مأمور به فيختلف ذلك على شيء من المذهب في وجهه وعلى الاولين في
اخر كما يقتضي في الحكم المستثنى لسبق الاخراج لاشتماله على استثناء منافلا يكون الباقي في
كلامه اذ ان اخذنا الحكم في الاخر المستثنى وهو مفهوم من الاستثناء كما ان الاول مفهوم من
الاستثناء المتعلق بالمستثنى منه وانما جملنا بلفظه بعد الاخراج لكونه المتعلق بمقدار الاستثناء بدق
النظر في الكلام استاذنا اختلف علمه فلا يلزم ان لا يثبت في فقه من قال ليس له على شيء الاخسة
شيء فضلا عن ان الخمسة يخرج من شيء باعتبار الحكم وان كان الاخراج قبل تعلق الاستثناء
المفهوم من الاخراج منه لا الاخراج من جملة الشيء من دون ملاحظة الحكم حتى يرد هذا وما ذكره اخيرا
من قوله في هذه العشرة الاثنتي عشرة اذ اشار الى العشرة المجتمعة ومما بين عدل لروم ان لا يكون
الاستثناء من الاثبات ايضا فهاذا اول ما ذكرناه لكان الايراد يكون المستثنى مسكوتا عنه اذ على
القول باستعمال العام في الخاص فان الاستثناء على هذا ايضا واحد على التحقيق فان المراد بالمستثنى منه
الخاص والآخر بمتكافؤه لا ينفك التعدد بحسب اداء النظر ولو نفع لكان مثلهم جودا على المختار كما لا
ينبغي هذا فضلا عما في الاشارة السابقة بل في بحث التخصيص ايضا ولو قيل اني اختلفت فافلا عن
حقيقة التخصيص ولتساويها مع البداية فانك ان اردت من الاخراج في قولهم الاستثناء هو اخراج
ما لا يدخل هو الاخراج الحقيقي عن الحكم الصادر عن المتكلم بتوان الجزم فلا يتحقق الا في صورة
البداء والاستدراك وظاهر ان امثال ذلك لا تصور في كلمات الله وكلام انسانه والتخصيص المذكور
في الستة الاصوليين والفقهاء ليس ذلك جزأنا قلنا ارادة الاخراج الحقيقي لا يستلزم البداية وانما
يستلزم لو كان الاستثناء الى المستثنى منه قبل الاخراج واما اذا كان بعده كما هو المفروض فلا بل على
التقدير الاول كذلك لو قلنا بكونه تولقة للاستثناء الاخر ولا يكون متعلقا لارادة وهو محتمل بقرينة
الاستثناء قال بعض الفضلاء ولك ان ترد انه يخرج من النسبة الى التعدد بان ترد جميع التعدد
ونسب الشيء اليه فتاتي بالاستثناء لاجراجه من النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة
للاعتقاد ولم ترد بالنسبة اعادة الاعتقاد بل تصدت النسبة لتخرج عنه شيئا ثم بعد الاعتقاد ومنه يتفرد
اطلاق نفى احتمال الرابع كما في كلامهم بل عليه بنوا اتمام محجهم كما يشهد منه ومن سابقه عدم لزوم
تمكده بحال المختار وهما وجه خامس بطله ايضا وهو ما ذكره اخرا من ان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم
على الحكم فلا تناقض قال وسيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت الى الجمع الى القوم على
احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالنسبة الى الكل او الايجاب بالنسبة الى البعض والسلب الى

وذلك لان قرر الاجاب او السلب بعد تمام الكلام الا ان فيهما نظر المانع الاول فلان
 الاول خبر كاشف عن الاعتقاد يستلزم عدالة الكلام على حكم المستثنى منه بحسب
 باسناد واحد فاذا صار توطية وتعميد انما الذي يصله بالبدلة الى الثاني مفدا انما اوله
 رد عليه من انه يقتضي ان لا يبدل على كون الاستثناء في الثاني انما هو بالتعكس وفيه عظام
 او اماني انما بان جعل الاستثناء متأخر عن النسبة متفدا على الحكم خبر متصور بمباذير بل مقتضاه
 تأخره عن حصول الاستثناء وقدمه على استفراده كما لا يخفى فبرج الى السطر الاول وجعل الاسناد الاول
 توطية والا فالتناقض بحاله وللتالث بطلان الاول بالثاني والثاني بالاول فتعين ويدفع بما هو من جميع
 ما مر طل القول بالتوقف كما هو ظاهر جملة منهم الشهيد الثاني والبهائي وباجمله ما عارض في بين اهل
 العرف اقدم وما مر يدون فخصر الحكم في البعض فذكر ونعلى طريقة الاستثناء وانما المفهوم منه ما مر
 ويحتل خبره ومع جميع ذلك في الظلمة مشر الان الخطيب سهل للعلم بسعة الكلام وعدم التناقض في
 الواقع وكون الاستثناء من الثاني اثباتا والتعكس ثم بعضهم رد الاقوال الثلاثة الى قولين وملخصه ان ههنا
 مفهومين مشر وحقت باغا اخر حجت منها الثلاثة والساقى من المشر بعد اخراج الثلاثة فان قيل حشرة الا
 ثلاثة حقة فطر الاول فيكون مجازا في السبعة وان قيل يكونا حقة في الثاني فيكون حقة في السبعة لا
 على انه موضع له وجه لا بدل على انه يبرهنه بلازم مركب كالطائر الوليد للنفاس وجعله الذي
 ينبغي ان يحمل عليه القول الثالث وحصل الاول القول الثاني ونسبه الى الجمهور وارجح الفيل الاشارة الى
 احدهما وهو خبر منطقي على كلام القوم ولا تم لاختلاف امر ما ورد على القول الثالث والاول وهو ظاهر
 وينفرد على الوجهين ان الاستثناء ليس يخصص على القول الثالث ويكون تخصص على الثاني وعلى
 الاول يمكنه على التدبر الاخر ولا يكون تخصص على التدبر الاول نعم يقع فيه التخصيص باختيار
 الاستاد والحكم باختيار اللفظ العام فانه مستعمل في مدلوله ففرضوا عن بعضهم عدم الفروع ان
 الاستثناء من العدد ويجوز رفع تقديم الاستثناء على المستثنى منه ولا يجوز تخبر معللا بان صنع الاعداد
 ليست صحيحة هو وانما هي اسماء الاعداد خاصة فالاستثناء مخرج الحكم عنه بعد التخصيص عليه وعن
 اخر ايضا من فوائد الخلاف التقديم بعد التحاوض فاذا قلنا ان الاستثناء بعد الحكم ففد حاد المستثنى
 منه يبدل على ادخال ذلك الفرد ولكن الاستثناء حاد فيه فاذا عارض الاستثناء دليل اخر يقتضي ادخاله
 في المستثنى منه فقدمنا عليه لان كثرة الادلة من المرجحات وفيها نظر فان الاستثناء لا يبدل فخر
 معارض ما بل هو جزء الكلام عندهم قطعا ولا يفرق العام والمعد في صحة ود الاستثناء عليه
 وهو ما لا يرب فيه ولا يبعد دليل اخر مر محال هو معارض فخرج لحد ما على الاخير بتوقف
 الرجوع الى المرجحات هذا اذا كان خاصا وما اذا كان عاما فالحكم المستثنى منه فيخصي اني اخر
 لكونه عاما وذلك خاصا اشارة المستثنى والمستثنى منه اما بتقدير ان حكمه معلل واما بتقدير ان

لا يتعد واحدهما التوحد للمستثنى خاصة فان كان الثاني مطوقا على الاول كانا جعلا راجعين الى
 المستثنى منه لوجوب اشتراط المطوف مع المطوف عليه في الحكم سواء تكررت الادلة او لا هذا اذا لم
 يستلزم الثاني استمرار المستثنى منه والاولون الثاني باطلا ولا يستلزم بطلان الاول فان الحكم على
 خلاف الاول فيبقى في موقع التوحد على ان الاول وقع موقعه ولا يصح الثاني ولا يقبله الكل لا يفيكون
 باطلا وان لم يكن مطوقا كان امكرا رجوعه الى متلوه بان يكون اقل منه تبين للفرق بعبارة ضد
 الاطلاق مع نقل الاتفاق على بطلان عكسه وظهور بطلان رجوعه اليهما معا فاعلى ان استعمال مثله
 يستلزم استعماله في النفي والاثبات معا وهو لغو مع انه لم يثبت جوازه هذا وعدم رجوعه الى شيء منها
 انظر اطلاقا بل ضروري بطلانه وان لم يمكن بان يكون مستقرا قابلا لاضافة اليه التساوي او الزيادة
 فحين رجوعه الى الاول لبقاء عمل الاستثناء فان المتكلم ما دام متشاغلا بالكلام له الاخر ارجح عن عمومته
 بالاستثناء وعدم امكان ارجاعه الى اقرب منه معين رجوعه الى متلوه لا خبر ولو كان الاستثناء ازيد
 من اثنين معينين مامرا ايضا للقرينة واحتمل النهاية في التساوي التاكيد وعن بعضهم اختياره وبرده
 تقديم التأسيس ولا سيما في مثله لعدم سماع التاكيد فيه وعن اخر لزوم اداء العشرة فقالوا له على
 عشرة الاثنية الاثنية مغللا بان الاستثناء من النفي اثبات وبرده مامرا فضلا عن استبعاد موهمة بين لزوم
 رجوع الاستثناء فقالوا له على درهم ودرهم الادرهما الى الجميع وان خلا فاجود الاستثناء الى
 الاخر فضلا عن المستثنى منه لبقاء المحل ووجود القرينة وتقديم صحة الكلام على البطلان خلافا
 لبعضهم فرتب صحته على القول بعوده الى الجميع وبطلانه على عوده الى الاخر وبرده مامرا فضلا عن
 ان ابتناؤه على ذلك فرع امكان رجوعه الى كل واحد على ان الخلاف المذكور في الظهور لا في الصحة
 ولاخر محكم بقا مغللا بان صحة الاستثناء هنا يستلزم التناقص والرجوع عن الاعتراف لورود
 الاقرار على الدرهم بلقط بقيد النصوبة فلم يصح ارجاع احدهما بعد ان نص على ثبوته وقبلة ان
 الاستثناء في حكم جزء الكلمة والنصوبة ليست بازيد من الفاظ الاعداد مع ان العطف في حكم التثنية
 وجواز له هذا الدرهم او هذه الدراهم الانصاف او نصفها واما تعددهما فنكشف حاله بامر وباتي في
 تعدد المستثنى منه واما في تعدده مع العطف فقد اختلفوا على اقوال فقلة ومنهم الشيخ والحلي والثاقبة
 على رجوعه الى الجميع وعن الجويني انه شرط في عوده الى الجميع ان يكون العطف بالواو وان لا يتخلل
 بين المحلين كلام ملو بل فلو كان ثم اويتنهما كلام ملو بل لخص بالاخيرة ومنهم من جعل الموضوع له
 لكل فرد من مفهوما الاخر ارجح من متعدد واحد سواء كان واحدا بالتعدد او متعددا تاولت بالواحد
 جازا كونه الافعال وهذه الجماعات وقلة اخرى ومنهم الفاضلان في الشرايع والفواعل والمباني
 والشهد في الدرهم والسودي وابو حنيفة على رجوعه الى الاخيرة وهو المعتقد والسيد ان على
 الاخير ان لفظا بين الجميع والاخيرة واختار في المعالم ان للفظ محمل للجميع والاخيرة لا تبين لاحدهما

الابدية وليس ذلك لعدم العلم بالحقيقة ولا لكونه مشتركاً بينهما مطبقاً الى الامر من اريد كان
 استعماله بحقيقة واعتبر الفرق بينه لفهم المراد لا للتحسين كما في سابقه حتى غاية المأمول وعدة
 الاصول وحجة الاسلام والعلامة في التهذيب وولد في الانصاح حكاية ابن الحسين رجوعه الى
 الاخرة ان ظهر الاضراب عن الاول بان يختلفا نوعاً سواء اتحدت التسمية كما في الفذوف ولا كقولنا ان
 ربيعة ومضر والعلماء هم الفقهاء واسماء وحكماء وتحد النوع مثل العلم وبيعة واكرم مضر الا الطوال
 او احدهما واتحد النوع وليس في الثاني خبر من العلم وبيعة والمعلم من العلم وبيعة واكرم ربيعة
 الا الطوال والى الجميع ان تعلقت احدهما بالآخرى بان اضم حكم الاول في الثانية مثل اكرم ربيعة
 ومضر الا الطوال واسم الاول مثل اكرم ربيعة وتعلم عليهم الا الطوال وحسناء واستخدم في النهاية
 واختار الامدي كما في جملة ان الواو ان ظهر كونه للاستئناف كان واجبا الى الاخرة والا لكان في
 محل التوقف وتوقف المعارج والزبدة وحققها اليه التفرع الى والمفترق وهذا وعدا التفصيلين الاخرين
 في الاقوال مما لا ينبغي اما الثاني فلان اختصاصه بالاخرة على تقدير كون الواو للاستئناف مما لا ينبغي
 ادراجه ههنا فان الكلام في المستثنى منه المتعدد المعطوف بعضها على بعض ولذا جعل العنوان الكل
 قبيحاً وان اختلفوا المطاوعة قيد اقرب رجوع الى التوقف واما الاول فلان مداره على اشتراكه على الاضراب
 وعدمه والاول خارج عن النزاع فانه لا خلاف بينهم على ما يظهر في جواز لحد الامر من بالقرينة
 واما النزاع في الحقيقة او الظاهر ولم يظهر منه على التهذيب الثاني وان ظهر منه او جاعه الى الجميع الا
 انه ارجع الى اول الاقوال كفتيل اخر بعضهم صريحين الاضراب وعدمه فليس قولاً اخر وان
 كان على هذا ايضا اعتماداً على القرينة فيكون رجوع هذا التفصيل ايضا الى التوقف ومنه بان ان
 يختار المحامي وهو انه ان ظهر الانقطاع للاخرة هما قبلها بامارة فلها وان ظهر الاتصال للجميع وان لم
 يظهر احدهما وجب التوقف ليس قولاً اخر بل مرجعه الى التوقف لتأخر اداة الاخرة بالاجماع من الكل
 تحقفاً ونظراً لظاهر ارجح عدده بعضهم مقطوعاً في الجملة ولغيره جوده الى الاخر بمتقابلة وتوفي
 اخر النزاع عنه وثالث الفاعل بالعود الى خبرها خاصة وعلى ظهورها خاصة الاقرية وكوفاً متبادرة
 والشك في رجوعه الى الكل مع بطلان عدم رجوعه الى شيء منها قطعاً او رجوعه الى واحد منها غير
 الاخرة على ان ارادنا لكل يتوقف على القرينة بخلاف ارادة الاخرة للامر كجميع المنكر بالنسبة الى
 اقل الجمع وايضا المتبادر الواحد دون الاخر فيكون حقيقة في الاخرة لعدم الخلاف بين الكل في ذلك
 على هذا التهذيب لا ما يظهر في حصراً ولا اعتداده مع انه لا ينكر تبينها لساير ما لم يل لا بتبادر خبرها
 وايضا يمكن ان يقال لما ثبت كونه حقيقة فيها في غيرها بتدوين الجواز والحقيقة بتعدد الوضع او وحدانه
 بناء على ما هو الاظهر من كون وضع حرف الاستثناء عاماً او الموضوع له خاصاً بل ما يستثنى منه من النص
 ايضا فان الاستثناء فيه باعتبار النسبة ووضعها كالحرف وفي الامم المستعمل فيه الخصوصية فانه المفهوم

هر فوا ايضا العمومات ظاهرة في العموم والاستثناء محتمل وجوهره الى غير الاخيرة فبالاحتمال لا يرتفع
الظاهر بل يدفع بالاصل كالوجه الهبتي واستدل بان الاستثناء خلاف الاصل لاشتماله على مخالفة الحكم
الاول فالدليل يقتضي عدم ترك العمل به في الجملة الواحد قد دفع محذور الهدية فيبقى الدليل في
باقي الجمل سالما من المعارض وان دعشنا الاخيرة لكونها اقرب ولا نه لا قائل بالعود الى غير الاخيرة
خاصة وان المقتضى لرجوع الاستثناء الى ما تقدمه عدم استقلاله بنفسه ولو استقل لما علق بشيئه ومنه
علقناه بما يليه استقل ولما غنى تحليفه بما بعده اذ لو جازع اعادته واستقلاله ان يطلق بشيئه
لوجب فعله لو كان مستقلا بنفسه ان يعلقه بشيئه وان من حق العموم المطلق ان يحمل على عمومته وظاهره
الاصلية يقتضي خلاف ذلك ولما خصصنا الجملة التي يليها الاستثناء بالنص ووجه لم يميز تخصيص خبرها
ولا ضرورة وان له لورجع الاستثناء الى الجميع فان اخصر مع كل جملة استثناء لم مخالفة الاصل وان لم
يضمه كان العامل فيما بعد الاستثناء اكثر من واحد ولا يجوز تعدد العامل على معمول واحد في اهراب
واحد لنسب سببه بطلبه وقوله حجة ولما يجمع المؤثران المستقلان على الاثر الواحد وانه لا خلاف
في ان الاستثناء من الاستثناء يرجع الى ما يليه دون ما تقدمها فاذا قل القائل ضربت فلانا في الاثنية الا
واحد كان الواحد المستثنى ولما الى الجملة التي تليه دون ما تقدمها فكذا في غيره دفعا للاشتراك وان
الظاهر من حال المتكلم انه لم ينتقل من الجملة الاولى الى الثانية الا بعد استفادته من انها كما لو كانت
فانه يكون دليلا على استعمال الفرض من الكلام وكما ان السكوت يحول بين الكلام وبين لواحقه فيضغ
من تعلفها به فكذلك الجملة الثانية جالبة بين الاستثناء وبين الاولى فيكون مانعة من تعلفها وانه استثناء
تعب جملتين فلا يكون ظاهرا عابدا اليهما كما لو قال انت طالق ثلاثا وثلاثا الا ربعة فانه لا يعود الى الجميع
والا لوقع طلقان لاثنت وقوله ثم الا الذين تابوا فانه لا يرجع الى الجمل اجماعا وقوله ثم قصير برقة
مومنة ودية مسلمة الى اهله الا ان يصدقوا وهو راجع الى الذب دون الاضاق بالايجاع والجواب عن
الاول ان قوله فالدليل يقتضي عدمه من ان المراد بالدليل هنا الاصل وبالاصل الظاهر والظهور بعد
ورود الاستثناء كما هو المفروض غير حاصل فان الاستثناء يدل بالوضع على مخالفة الحكم الاول المفهوم
من القضية المشقة على المستثنى منه سواء كان يرفع ذلك الحكم خاصة كما هو مذهب ابي حنيفة مطاوفي
الجملة او باثبات حكم مخالف له على ما هو الحق من كون الاستثناء من النفي اثباتا وبالعكس وسواء كان
يقع ذلك الحكم بالتصرف في العموم او في الاسناد وبالجملة ما استفيد مما تقدم على المستثنى مشروط
بعدم وجود الاستثناء ومع وجوده لا ظهور فلا دليل يقتضي عدمه وتعليل ترك العمل بالاستثناء في
الجملة الواحدة بدفع محذور الهدية فاسد فان محذور الهدية ليس حجة ومع ذلك لا يمكن التوصل
به لاثبات مثله لولا اذن الواضح بل الجملة اذن الواضح واذنه خبر مرتبط به ولذا ترى انه لا يصح الاستثناء
مع الانفصال مع جبر بان ما ذكره وقوله خفي الدليل في باقي الجمل سالما من المعارض صادرة عن

المتعارفة وقوله وانما خلاصنا الاخرة انا بكم لولم يكن الاستثناء موضوعا للرجوع الى الجميع وهو مولى
الكلام ومع جميع ذلك يرجع الى الوجه الثالث هذا ولو اريد ان ثبت المحقق في غير مكانه احلا الا انه لم
يظهر منه ارادته واجب عنه ثمة بالمتن من يكون على خلاف الاصل وان يكون كذلك لقوله بكن الحكم
المستثنى منه بخلاف الاصل اما على تقديره فلا بل يكون الاستثناء محلا للرجوع واخرى بانه لا يدل على
مدحاه بل هو موافق للقول بالاشتراك المعنوي وان ما ذكره قرائن اثنين احدا منه واما هذا من
انبات كونه محققا خصوصا في الخارج عن الاخرة واخرى بالمتن من مخالفة الاستثناء الاصل مطلقا
بان المستثنى والمستثنى منه كلفا الواحد لادال على الباقي مع اشتغاله بالاستثناء بنسبة الله تيم
وبالتسوية فانه ما يرد الى الجميع مع عدم الاستقلال لاجال التسوية وان تأخر لكنا مستند فصار جميع
ما بعده مشروطا به فلا يستثناء بالمشية يقتضى مجرودة الكلام واسر موقوف على ما يختص بالبعد لا تقول
يتمتع قدم الشرط على جميع العمل بل على الاخرة سلبا لكن لا من ان التقدم يقتضى العود الى الجميع بل
الى ما يليه واما الاستثناء بالمشية فلم لا يختص بالاخيرة واما بكم ككلام المحقق فيكون معناه ان الزامين
واخرى بانه ان كان المراد بمخالفة الاستثناء للاصل انه موجب للتفويض في لفظ العام والاصل المحقق فيه
وجه صحة ذلك تبليبه بخلاف الحكم الاول فاسد اذ لا مخالفة فيه للحكم بحال على قول من الاقوال في تقرير
دلالة الاستثناء كما هو وتعليل ترك العمل في الجملة الواحدة بدفع محذور الهدية هذا فان الخروج
عن نصالة المحقق والمصير الى المجاز عند قيام القرينة بما لا بد منه شوب الرب ولا يتبر به شبهة الشك
وتعلق الاستثناء بالاخيرة في الجملة مطلقا به تعليل ترك العمل بالاصل بدفع محذور الهدية
تقول بل غلة وذهول لان دفع الهدية يتلوصل بمجردها للخروج عن الاصل قبل الاستثناء وان
الحصل في النطق غير قابل وغير من اللواحق ايضا والبدية متاخر فصاده وان كان المراد ان الظاهر
من التكلم باللفظ العام ارادة العموم والاستثناء بمجاله لفظ الاصل يعني القاعدة واستصحاب هذه
المبادى في توجيه المتن المخل لان الاتفاق واقع على انه التكلم ما دام متشاغلا بالكلام ان يلحق به ما يشاء
بين اللواحق وهذا يقتضى وجوب توقف السامع عن الحكم ما دام التكلم ظاهر اللفظ حتى يتحقق الفراغ
ويشتق احتقانا اذ لو خبره ولو كان صدور اللفظ بحرف مدغم في الجمل على المحقق لكان التصريح بخلافه
قبل فواته فيقيد به ما قبله ووجب دونه ويقتضى ذلك الى الاخرة ايضا ولا يبعد في معناه دفع محذور
الهدية بل ظاهر في توجيهه ان مقتضى الصحة للواحق وقوله لمع الاتصال انها موضوع الواضح على انظر بد
العدل عن الظاهر انما ياتي بما قبله في حال تشاغله بالكلام بحيث شامته فعليه رفع الفراغ عنه لا يجمعه
بالسابع الحكم ما ارادة المحقق في مجال الاحتال فليس لما كان الفرض قد يتعلق بتعويض الاخرة فقط لهما
فيخلق تخصص الجميع بطريق الاختصار والقطوع الى بحسب وضعه لكل من الامر من ثم يحصل الجزم
بالعود الى الكل الا بالقرينة وكان تعليله بالاخيرة متحفظا للفرض وعلى كلا التقديرين وصح التسليم في

استثناء التعلق بالباقي بالاصل الى ان يعلم الناقل عنه وليس هذا من القول بالاختصاص بالاختصاص في
شيء ويريد على الاول ان لا يخرج ادب الاصل هنا الظاهر لاصل البراءة ونحوها لعدم امكان صحة ظن
الاستثناء بغير اختلاف الظاهر في قضية المستثنى منه موضوعا وحكما او خبرها ما في الاستثناء من
حكمه والتناقض ولذا اضطررنا لدلالة الاستثناء عندهم معركة الاراء فصار ادب الاستثناء خلاف
الاصل لكننا نرى ما خلافا للظاهر مخالف للحكم الاول قبل ان فيه ان كتاب خلاف ظاهر سواء
كان على لفظ العام او على اللفظ الثاني خبرهما والكل خلاف الطولى الثاني ان المتنازع فيه الظهور
سواء كان في القضية اللازمة كالاقربية او كونه حقيقته كما صرح به جماعة منهم الكاظمي والمازندراني
والتفصيلي والتفاوتي لا الاخير خاصة فاختلاف في ان الاستثناء بعد المستثنى منه للتعدد هل ظاهر
في الاخبار او الجميع وليس ظاهر في شيء منهما بنفسه وظاهر ان اكثر الادلة قبل كلها لا يقيد بغيره
مع ان الجماعة ياتندفع والفروع تفرع ولا توقف على اثبات الحقيقة فانه اذا كان ظاهرا في الاخبار
للاقربية ياتفي ولا قول بالاشتراك المستوى هنا بل خبر بعض القول بكون وضعه عاما والموضوع له خاصا
ولا يخرج عن مسامحة هذا مع ان هذا القول مما حدث في الاول والخبر ظاهرهم الاتفاق على ان كل من قال
بكونه حقيقة في الواحد يجعله حقيقة في الآخر ومنهم من صرح بالاجماع عليه وسامران في الثالث
وهو اما نفسه بالاستثناء بالمسبة والشرط قد فوجئ بان الاول من المتنازع فيه لو كان استثناء لكنه ليس
باستثناء لعدم اشتغاله على شيء من ادواته ولو سلم فالفارق الاجماع لو كان لكن في حصوله على وجه
يبلغ نظر فان أقصى ما يمكن ان يدعى الاجماع في الشرع وفي خصوصه والثاني قياس ومع ذلك فخرج
الحكم فيه كما ياتي وعلى الرابع انه على التقدير الاول لا مصاد في تعليل كون الاستثناء على خلاف الاصل
باشغاله على مخالفة الحكم الاول فان الاستثناء اخرج ما لولا له دخل في بدل على ثبوت حكم بخلاف حكم
المستثنى منه للمستثنى وهو تناقض فوجب التصرف في العام بمصلحه على الباقي اقل من ترك التجوز في
لفظ العام بسببه فصحة دلالة الاستثناء على مخالفة الحكم الاول ولذا تصرف كل قوم فيه تصرف على انه
يمكن ان يرد من مخالفة الاصل مخالفة ظاهر قضية المستثنى منه قبل وروا الاستثناء من مخالفة الحكم
ما استبعد من ظاهرها كك وكف كان لا يلزم من فساد التعليل فساد الاستدلال لفرض تسليم المقدمة
الان يقال من عدم المطابقة يتكشف عدم الارادة فلا يصح المقدمة ولا سيما بعد خبرها بطلان خبرها
الان فيه نظر وعلى التقدير الثاني لا ينبغي وقوع الاتفاق على ان للمستحكم مادام متشاغلا بالكلام ان
يلحق بما يشاء من اللواحق فان صحة الاحاق اهم من ان يكون الاحاق خلاف الظاهر او لا بل الحق ان
انهم من الحكم اذا التي بكلام له ظاهر ان يريده الا ان ياتي بما يخالفه وصحة الاحاق لا ينقطع بانقطاع
الكلام كما ذكره بل يتوقف الى انقضاء وقت الحاجة فيما كان له ذلك على ما هو الحق نعم للاحق حالتان
ظهر جليهما وربما لا يصح واما وجوده بكون مساويا لعدم مادام متشاغلا فلا ومع ذلك ياتي انكار ظهور

الإرادة ها أو قوله في الشق الاول فان التكميل ابداء الفرقته على المحاذ ما دام متاخلا بالكلام كقولنا
 يتحقق التناقض في قوله فمال يضع الفراغ لا يشبهه السامع المحكم بادارة المحققين واما الاحتمال فان
 مقتضى الوجه الاول وجه الحكم بادارة المحققين السامع بخلاف الثاني مع منافاته للتعلق بمنس من قوله
 وهذا يقتضي وجوب توقف السامع المحكم بادارة التكميل ظاهر للفظ المحقق يتحقق الفراغ وينتفي احتماله
 ارادة غيره ومن العجب مع انكاره الظهور كيف يصح منه الصمت في انقضاء التعلق بشيء الاخرية بالاصل
 مع ان الاصل لا معنى له هنا الا لظاهر فان استصحاب الادارة لا معنى له الا بالنسبة الى الاستثناء البديهي
 وهو خارج عن المتنازع فيه ولا اصابة البرائة فان كل عموم ليس حكمه موافقه ولا اصل النفي فانه
 لو لا ظهور العام في العموم لا ينعقد فان احتماله كاحتمال خلافة غيره يتعين الاول ويسد فيه ما يظهر بالتدبير
 وعن الثاني ان المقتضى للرجوع وضع الواضح لاعداد الاستقلال والابتنز موجه الى السابق مع
 الاتصال ونحوه وعلى التدبير بن الكلام في التصيين ومجرد ان التعلق بالاخرية بسفله لا يستلزم
 يحتمله والاخر فانه ايضا يستلزم فلا يتعين احدهما الا بدليل متصل ولوقيل ان الاخرية اما داخله او
 منحصرة فتبين في الجملة قلت لا نزاع فيميل النزاع في الظهور وبما ذكره لا يثبت والملائمة في الشبهة
 الاخرية نعم لوجود الفارق قد اوفى قوله فلا معنى لتلبيه بما سده عنه نظر ظاهر وما قبل ان حصول
 الاستثناء لا يتعلله بالاخرية انما يقتضي عدم القطع بالتعلق بشيء ها ونحن نقول به ان المورد الى الجميع عندنا
 وعند السيد محقق لا واجب متصور فيه وعن الثالث ان المدار على وضع الواضح لا الضرورة قطعانه
 لا ينعقد ولم يثبت مما ذكره تعيين الاخرية كما هو ظاهر وان ارادتم ذلك قلنا قوله لم يجز تخصيص خبرها
 ولا ضرورة عين المتنازع فيه وعن الرابع ان الاضمار مع كل جملة ليس مما يتنازع فيه بل المتنازع فيه
 ظهور وجوع نفس الاستثناء الى الكل او الاخرية ملصقا كونه مخالفا للاصل بمعنى الظاهر عين المتنازع
 فيه وما عني الاخر لا ينعقد كما هو واما ما ذكره من تعدد العامل على معمول واحد فاما بلز لم يلزم يكن
 الاستثناء بنفسه عاملا كما هو الظاهر ومع التسليم نقول انكاره سببه به معارض تنجز الكسائي والمنبت
 بنظم على الثاني مع اننا الحكم من سببه به ان العامل في السفة هو العامل في الموصوف جميع ذلك حوز قام
 زيد بذهب صم والطير فان يوجب مدحكم الفرقاء بالتشريك بين الظاهرين في العمل اذا كان مقتضاها
 واحدا في باب التنازع كاعطاني واكرمني الامير واعطيت واكرممت الامير على ان الكسائي افضل كما
 عن بعضهم قال اجمل على ان اكرم الناس وراية ما وسعهم طمعا الكسائي وقضية الزنود بتعمير وقوع عن
 الشافعي من ان ايمان غير في النعم هو حال على الكسائي واما عدم اجتماع المورد بن المستقلين على
 الامير الواحد فاما ينعقد في خبر الممر فاثبات الكلام في الممرات قال نيم الاشعة انهم مجمعون على المورد
 الحظيفة ونسبها لظاهر وعن الخامس ان استعمال مع الفرقية والالزام النعم كما هو ظاهر فلا اشكال وعلى
 السادس بالنوع ولتتم ما قبل وهل هو الا عين المتنازع فيه ومنه يعلم الجواب عن من حمله على الجملة الثانية

بين الاستثناء وبين الاولى وعن السامع بالمتنع من عدم وقوع طلقين لوقوع ان يبدى من مطلق
واحد كما نحن بضمير الشافعية نعم لوقبل المتبر من قوله ثلثا وثلاثا انما هو الجملة الاولى دون الثانية امتنع
عودة الى الجميع مع واحد الاستثناء البها كان مستقرا وهو ما لانه لا ينفع وعن الاخيرة بنها
لويستعمل واحدا ولو كان الموقوف له خبر معين مع ان اولهما مالا يخبر عنه من النزاع عدم وجوده الى
الجلد لكون ما بعده متعددا لثقل الاول ان الشرط المتعطف للجلد يعود الى الجميع فكذلك الاستثناء
بجامع عدم استتلال كل منهما بنفسه واتحاد مضميهما فان قوله ثم في اية الفذف الامن تاب جار مجرى
قوله فان لم تنو بوان حرف العطف يصير للجلد المتعطف في حكم الواحدة اذ لا فرق بين قولنا رات
تريد بن عبد الله ورأت زيد بن عمرو وبين قولنا رأت الزيد بن وان كان الاستثناء الواقع عقب
الجملة الواحدة واجماله لا يخالف فكذلك ما هو يحكمها وان الاستثناء بمسبة الله اذا تعقب جملا يعود الى
جميعها لا خلاف فكذلك الاستثناء بغيره والجامع بينهما ان كلاهما استثناء وخبر مستقل وان الاستثناء
صالح للرجوع الى كل واحد من الجملة والحكم بالولو به البعض تحكم فيجب عوده الى الجميع كما ان الفاظ
الصوم لما لم يكن تناولها البعض اولى من الاخر تناولت الجميع وان طريقة العرب الاختصار وحذف
فصول الكلام ما استطاعوا فلا بد لهم حيث يتعلق ارادة الاستثناء بالجلد المتعددة من ذكره بعدها
مر بدين به الجميع حتى كأنهم ذكره عقب كل واحدة اذ لو كرر بعد كل جملة لاستحسن وكان مخالفا لما
ذكر من طريقهم الا ترى انه لو قيل في اية الفذف مثلا ولا تقبلوا لهم شهادة ابد الا الذين تابوا او اولئك
هم الفاسقون الا الذين تابوا الى مكان تقبلوا مستحبنا قديم فيها مقام ذلك ذكر التوبة مرة واحدة عقب
الجملة بن وان لواحق الكلام وتوابعه من شرط الاستثناء يجب ان تلحقه ما دام الفراغ منه لم يقع فسادا
متصلا له ينقطع فاللواحق لاحقة به وموثره فيه فالاستثناء المتعطف للجلد المتصلة المحطوف بعضها على
بعض يجب ان يؤثر في جميعها وانما لو قال على خمسة وخمسة الاسبعة رجع الى الجملة بن فكذلك في خبره
دفعا للاستدراك وانه لو قال بنو قديم بنو ربيعة اكرموهم الا الطول عاد الاستثناء الى الجميع فكذلك اذا تقدم
الامر بالاكرام ضرورة اتحاد المعنى وانه لو قال اضربوا بني تميم وبني ربيعة الامن دخل الدار كان استثناء
من دخل الدار من القرنيين وبرد على الاول المنع في الشرط ولو سلم قياس وقاس في اللغة ومنه
ينفذ ما في الثاني والثالث فضلا عما في الاخير من ابر على الرابع ان الصلاح لا تستلزم الظهور ولا
تحكم في اولوية الاخير للاقرية وتناول الصوم ليس بها فكر بل لكونه موقفا لا يستلزم الظهور ولا
الخامس ان طريقة العرب كما يكون الاختصار يكون ذكر القيد للاخيرة والتعيين يحتاج الى مرجع وعلى
السادس ان الكلام في الظهور والافى الصحة وما ذكرنا بقضى الثاني دون الاول وعلى السامع انه
لحتمال مع الضمير لا كلام فيه وانما الكلام فيما كان مجردا عنها وعلى التام انه لو لم يكن فرقا بين
الاصل والفرع لزم وجود الخلاف في الاصل كالفرع وعدم صحة التفاسير والافتقار وقيل في اللغة

وعلى التاسع المنع من كون معناه ما ذكر بل يحتمل الرجوع الى الجميع والى الاخرة ولا تعين احدهما
 الابدليل ومما يبين ما في قبيل الجواب مع ان يطلق طول الكلام لا يقتضي التفرقة كما ان مجرد
 العطف بالواو لا يقتضي الارجاع الى الكل ولا العطف بين الاضراب من السابق وللتاكد بعد فهمه ان
 وضع الحقائق والمجازات وحداني مجالا تحفيقه الى مسئلة استعمال اللفظ المشترك في معنيين قائلا ومن
 التامل فيه يظهر ان وضع الادوات وكذلك وضع المستثنى لا بد ان يكون وحدا بان لا يجوز اداة
 اخراجين من الادوات ولا اداة فردين من المستثنى وان حمل النزاع ضوجه اذ يكون كل من الجمل
 مورد للاخراج على البديل لا كون المجموع مورد له كما يفهم من تفسير العاصمي لقول الشافعي من
 اداة كل واحد لا اداة الجميع موهبا بالمثل الذي ذكره السيد اشرف غلmani والقي اسد قاضي الا
 واحد ان اخرج الواحد من كليهما اذ لفظة واحد موضوعة لفرد ما وتخير المخاطب في اختيار اى فرد
 يريد اذ قيل له بشئ واحد من الظلمان لا يفرضه من المفردة فلا يصح جريان الكلام والبحث في هذا
 المثال الا باداة واحد من الاسد قائم واحد من الظلمان فيبادل اداة الاخراج بالنسبة الى كل منهما
 في الواحد من بقول بان يرجع الى الجميع بقول بان المراد اشرف غلmani الا واحد منهم والقي اسد قاضي
 الا واحد منهم وان فسر الجميع بالمجموع لا كل واحد يكفي اخراج واحد من المجموع وان جعل قول
 الفاعل لا اكملت ولا شربت ولا تمت الا بالليل معنى لم افضل هذه الافعال الا بالليل مجازا وفرد من
 الاصل لا بصوابه الابدليل وايضا جعل قول الفاعل الا العلماء بعد قوله اشرف بنى تيم واهن بنى اسد
 واشتم بنى خالد واجالى الجميع انما هو لاجل ان الجميع المحلى باللام حفيظة في العموم واداة علماء بنى
 خالد فقط منه بوجوب التخصيص وهو خلاف الاصل ولكن يعارضه لزوم تخصيص بنى تيم وبنى اسد
 او اداة هذه الجماعات من مجموع الجمل فالامر بدور فيه بين مجازات ثلاثة ان كل استثناء يستدعي
 مستثنى منه واحد اقله ان يكون كل من المستثنى منه والاستثناء والمستثنى وحدا بان لا يجوز
 استعمال المشترك في اكثر من معنى كما يرتفعه ولا اللفظي معنيته الحفيظة والمجاز كما مر بيانه فكذلك
 لا يمكن اداة فردين من المهبة بالكرة المفردة ولو على سبيل البديل ولو فرض اداة الارجاع الى
 اكثر من جملة فلا بد من اداة معني مفردة من جملة من الجمل السابقة مثل هذه الافعال وهذه الجماعات
 ونحو ذلك وهو مجاز لا بصوابه الابدليل ولما كان الفرق بين مجالا للاخرة بين جمعا اليه من جهة انه
 فرد من افراد الاستثناء لا من حيث انه خصوصية للاخرة ولا تحكم بالخروج في خبره الكون بخلاف الوضع
 وخلاف الاصل والحاصل انه اذا ثبت من الخارج كون المتعددة السابقة في حكم الواحد فلا إشكال في
 الرجوع الى الجميع والمحافظة ايضا وان حصل التميز في بعض اجزاء الهيئة التركيبية ولكن ليس من
 حمل النزاع في شيء لان النزاع انما هو في اداة كل واحد منها على البديل والا فلا وجه لوجه البها
 لا حفيظة ولا مجاز او بدعيه ان ما ذكر من ان وضع الحقائق والمجازات وحداني لا يستلزم اختصاص

الاستثناء لواحد مما تقدم عليه فان المتنازع فيه هنا هو ان الموضوع له هل هو الاخراج من جميع ما تقدم
او الاخير والكل لا يمكن ان يكون اللفظ اذا كان موضوعا للمعنيين بالاشتراك او على وجه الحقيقة والمجاز
او كان له معنيين مجازيان هو يجوز الجمع بينهما او لا وبن هذا من ذلك ولوقبل اذا كان المستثنى منه
واحد ابرج اليه ويكون حقيقة فمع التعدد لو كان موضوعا للتعدد يكون مشتركوا والابرز م الجمع
بين المعنى الحقيقي وغيره فيبقى الوحدة اية قلت كلال الرجوع في صورة الوحدة لتكون الموضوع له
في الاستثناء هو الاخراج من جنس المتقدم لا باعتبار الوحدة ولوقبل ثبت بعد ذلك التبادر في الوحدة
ويتم المدي قلت فتوقف ثبوت المقدمة على اثبات المدي لانها ثابتة بنفسها ومقدمة له مع انه على
هذا يتبين ان يقول وضع الحقائق وحداني فلا يجوز التعدي عن على انما ثابت التبادر في الوحدة فيتم
ظهور الاستثناء في غير الجمع وعدم جواز الاستعمال في الجميع امر واجب على المطلوب في المقام فان
المتنازع فيه هو ظهوره في الجميع او في الاخير لا جواز استعماله في الجميع وعدمه عن الظاهر من الكل
جواز الاستعمال وانما الخلاف عندهم في الظهور وعدمه ولوقبل توقف ثبوت الاستعمال على تقدير
المجازية على العلاقة وليست قلت هذا كلام اخر لا يرتبط بما مر ان تهتم والافلا فلا مدخلية فيه
بالوحدة اية ولا يستلزم بنفسه عدم جواز الاستعمال في الجميع مطول مجازا بل يتوقف على وجود العلاقة
مع ان الاتفاق على الاستعمال ينفي عن النظر فيها على ان المشاققة حاصله وباني الكلام فيها وكف
كان لم يظهر من كلامه ثبوت الوضع للواحد سواء كان الاخير او غيره ولا يناط ذلك بمصوم الوضع
فانه لا يستلزمه لاحتمال ان هو م الوضع في الاخراج من الاخير ولا بالتبادر كف وهو مخالف لاتفاق
علماء الاسلام الى هذا العصر فلم يثبت من جميع ما ذكر الا ظهوره في الاخير كما نصرناه وقوله وكك
وضع المستثنى لا بد ان يكون وحدا فغير مرتبط بالمقام فان الكلام فيها يمكن ان يرجع الى كل واحد مما
تقدم كالجمع المحلى باللام والالذين تابوا في اية الفذف فان المراد بالجمع على تقدير الرجوع الى
الجميع جماعة واحدة لا متعددة غاية الامر يستثنوا من حكم عدم قبول الشهادة كما يستثنوا من الحكم بالفسق
من تاب سواء كان في الشهادة او في الفسق وقوله ان حمل النزاع هو جواز كون كل من الحمل مورد
للاخراج على البدل فيه نوع حرارة فانه ان ارادته ما يسبق الى الفهم ويتعارف العلاقة فيه بينهم بخلاف
الاتفاق كف وكما تم صريحه في ان النزاع في ان مورد الاخراج هل هو كل واحد من الحمل على
وجه الاستفراق او الاخير ولذا يكون هذا القول مخالفا لاقاقتهم الى هذا العصر مع ذلك بتابع قوله
فمن يقول بانه يرجع الى الجميع يقول بان المراد به خلفا في الاوحد منهم والى احدى قائي الاوحد
منهم وان ارادته ما يقيد ان الاستفراق غير داخل في المراد بل المراد الاخير وما ينفقه وهكذا كما هو
الظاهر فلا بعد المدي وكل اربع جواز الاستفهام واصالة الحقيقة واحتمال الحال والظرف ان يكون
العامل في كل والمطلق به جميع ما تقدم عليه كما يحتمل ان يكون المتعلق بهما هو اقرب اليه فكذلك الاستثناء

بجامع كونهما مفصلة وان الاستثناء المذكور اما ان يرجع اليهما او الى ما يليه منهما لان من المحال ان لا يكون
 واحدا الى شيء منهما ولم ننف بعد النظر في كل ما بعد عليه التخصم على قاطب هو جيب ان ينفق بهما ولا
 يقطع على شيء منهما الا بدلالة وبرد على الاول ان جواز الاستثناء لموسلم ما عمن ان يكون لاجل
 الاشتراك لا يكون الوضع فيه عاما والموضوع له خاصا ومن اجل عدم التعلق بالوضع مع ان كثيرا ما يستفهم
 لاجل تحصيل الادنى وعلى الثاني ما مر او امن كون الاستعمال اهم من الحقيقة وخصوصا مع وجود
 المعادى على ان لموسلم هنا لا يستلزم الاشتراك لاحتمال كونه بوضع واحد وعلى الثالث انه قياس
 وقياس في اللغة وقد عرفت حاله في محله مع ان الكلام في الاصل والقرع سواء وعلى الرابع انه لا
 يلزم حصول القطع في الدلالات بل يكفي الظهور ولو اعتبر القطع لا يثبت الاشتراك ايضا وانما وجوب
 التوقف وعدم القطع الى شيء منهما لا ينفي الى الاشتراك لصحة التوقف على انتمواضي الى الوضع لا
 ينفي الى تعدده هذا ويمكن منع المحصر فيما ذكر من الاتصاف لاحتمال كون الموضوع له لكل فرد من
 الاخراج عن متعدد واحد مطلقا وللخامس بعد تهديد مقدمة هي تقسيم الوضع على ما كان عاما
 وخصوصا الموضوع له فكذلك وحصل التحصيل منها ثلثتان كانت الاحتمالات اربعة ان ادوات الاستثناء
 جميعا اسماء كانت او فعلا او حرفا فموضوعة بالوضع العام لموضوع له خاص فهي ساوية بالدلالة بالنظر
 الى الاخراج من الجميع والاختلاف في الامر من اربعة ان الاستثناء كان حقيقة واحتج في فهم المراد
 الى القرينة كما هي الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص وليس ذلك من الاشتراك لوجوه الوضع
 وكون القرينة قبل لاسل الاغادة لا للتمييز كما هناك لاستواء النسبة للوضع الى جميع الامراد والفرق
 بينه وبين القول الثالث انه على هذا يكون التصور للوضع معنى الاخراج عن المتعدد بعنوان الصوم
 والموضوع له لكل واحد من خصوصيات افراده فيشمل المعنى العام المتصور ما صدق على الاخراج عن
 المتعدد الواحد والاخراج عن المتعدد المتعدد وعن الاخير منه فالوضع له لكل واحد منهما بخصوصه
 بخلافه على التعدير الاخر فان التصور فيه معنى الاخراج عن المتعدد الواحد سواء كان واحدا بانواع
 او متعددا وتاوت بالواحد مجاز اكهذه الاتصال ونحوه والموضوع له مجزأاته فما او رد عليه برده على
 هذا ومع ذلك نقول ان ما ذكر من المقدمة لسوق لا ينفع حتى في زيادة الصبر وتوسعه له الخطب فان الوضع
 فيما ذكره عام اتفاقا واما الموضوع له فلا مدخله في المقام ومع ذلك ساذكر من الدليل مصادرة فان
 التنازع فيه ان صوم الوضع ما اذاكمل منهم جملة شيئا ما اختار ان المعنى المتصور حين الوضع ما ذكره ولم
 يفهم دليلا عليه ولا على كون الموضوع له افراد ذلك العموم فكلاهما في محل المنع والاخير تصادم الادلة
 وعدم مرجع لشيء منها جوابه بظهور ما من تنبيهات الاول بنى ان يكون النزاع اهم من ان يكون
 المستثنى منه جلا ومفردات فان الحق ان الوضع الهبى للاستثناء هنا مدفوع بالاصل وخبر ثابت وعلى
 تقدير عدمه فالمدار على الوضع المادى في ادوات الاستثناء وظاهره لا يختلف المحكم على تقديره بين

ان يكون الاستثناء متجها للجمل او المفردات فان وضع الاستثناء ان عاما فعام وان خاصا فخاص وظاهر
انه لا يختلف بالنسبة اليه فخصر نعم على التقدير الاخر بممكن الاختلاف بان يقال بمصوم الوضع الهبشي او
بعدمه لكن ادلة الاقوال كلاهما بعضها بمعمها وما يظهر من بعضهم كالعضدي ان المخصص في المفردات
يصدق على الجميع اتفاقا لم يستثن في ادلة الشافعي والمحنى ما يورث بمصوم النزاع ومما سمعت بين ما ينبغي
من ظهور عدم العنوان فيما لو كان المتقدم على الاستثناء على طريق العطف وعدمه والعطف يكون
بالواو او نحوها لا ينبغي ان يراجع الاستثناء الى الجميع كالفاء ثم وحتى واما او وام في وجود
غيره مما يتاخر كلاهما ولكن ويل في وجهه الا ان منهم من جعل العنوان مخصوصا بالعطف بالواو كالعضدي
والعضدي ومنهم من جعله اهم من ان يعطف بالواو او غيره ما ومنهم من اطلق ومنهم من عطف بين
العطف بالواو والفاء ثم ومنهم من عطف بين ان يكون معطوفا ولا وبالحيلة المدار على عدم ظهور
الاضراب عن غير الاخرية فان حصل تسبب اوجاهتها ولا ينبغي ان يكون داخلها فبار وعلى اى
حال ليس من العنوان ما عده بعضهم ممن سبق من انه ان ظهر كون الواو للاستئناف كان راجعا الى
الاخرية والا كان في محل التوقف بل هو قول بالتوقف فان الواو اذا كان ظاهرا في الاستئناف فالكلام ظ
في الاضراب بخارج من المتنازع فيه مع انه قد عرفت كونه موردا اتفاقهم الثاني انه هل يجوز جوع
الاستثناء الى الجميع مجازا على القول باختصاصه بالاخرية ام تشكل فيه في المعالم لتوقفه على وجود العلاقة
ونظري في تحفظها قاطلا وقد مر غير مرة ان علاقة الكل والجزء بالنسبة الى استعمال اللفظ الموضوع للجزء
في الكل ليست على اطلاقها بل لها شرط وهو ان يكون مقتوفا او ودر عليه منع انحصار العلاقة فبما ذكره منهم
من جعله من باب اطلاق الكل على الجزء وبناء على انه غير مشروط بشرط معلل بان الاستثناء موضوع
للاخراج المخصوص وهو الاخر اخرج عن الاخرية فاذا ن استعمال في جزء الموضوع له اعني الاخر ايج المطلق
الشامل للاخر ايج عن غيرهما قال فليتام ومنهم من جعل العلاقة تشبيه الاخر ايج من هذه الجملة المتعاطفة
المتعاطفة بعضها ببعض بحيث يشبه الجملة الواحدة بالاخر ايج من جملة واحدة وفي الكل نظر اما في الاول
فبعد الانقضاء عن ان علاقة الجزء والكل هنا لا يصح حتى يحتاج الى شرطه فان الاخر ايج عن الاخرية
ليس جزء ولا اخرج عن كل واحد كما مر نقول على القول بعدم انحصار العلاقة فيما ذكره من الانواع
وعدم توقفه على السماع ظاهر انه لا يقدح ما ذكره لثبوت الاستعمال في الجميع اتفاقا منهم فاذا لم يكن
حقيقة تسبب كونه مجازا بالمعنى الاحتمال انحصار الاستعمال الصحيح فيها ولا يقدح فيه عدم الاطلاع على
خصوص العلاقة وعلى القول الاخر يمكن ان يقال العلاقة هنا علاقة المخصوص والمعوم وقد انتبه غير
واحد من علماء الأصول فمثل له الهامى يزيد للعطاء والسيد الشريف برقيق للرفقاء ونسب حصر
العلاقة فيصاحدها داخلته الى العلماء وقبة القبة ومنه بان ما في قول بعضهم لصحح التجوز وبيان
العلاقة في هذا المجاز دون شرط الشاؤن اما في الثاني فلان المستعمل فيه هنا هو الاخر ايج من كل واحد

فهذا الاخراج المطلق والمجزء هو الثاني دون الاول مع انه مشروط ايضا كمنه عند التحقق والجل
 الامر بالتأمل اشارة الى بعض ذلك ومنه بان عدم صحة جعل الملاقة الاطلاق والتحديد واماني التام
 فلا نه بشرط في الاستحالة ان يكون مائة الاشتراك ظاهر التوت المعنى الحقيقي ولها بمنزلة اختصاص
 والشهرة لتبطل الذهن من المعنى الحقيقي اعني الموصوف الى الصفة بغير المعنى الاخر اعني المجازي
 باعتبار نبوت الصفة كالملاقاة الاسد على الشجاع للاشتراك في صفة الشجاعة اذ لها في ظهور
 ومنه بد اختصاص فينبطل الذهن من هذه الصفة واذ امتنع كالتربية من اعتبارها قاضية بالاسد
 لا حظ بوقالات اخرى يفهم الاخرى وهما ليس كذلك فان الوحدة هنا ليست ثابتة في المعنى المجازي
 فان المفروض الاخراج عن كل واحد من الجمل بخصوصها الا من المجموع فان الوحدة غاية الامر ان
 العطف جمل كلابا عن الاخرى لكن ذلك لا ينفع فيما كاسبده وهو اعتبار كل واحدة بخصوصها
 في الاخراج وبعد فيما لا تنقل عنه الثالث انما من الخلافات في المطلقات المنعفة بالاستثناء
 كما انه نعم غير الاستثناء المتصلة فيهما قالنا عند كل ما هو مائة يستخرج الاولاد لها
 فليكن بالتدبير فيه نعم ذكرنا في الشرطية اضافة ابي حنيفة للشافعي بل عن ظاهر جماعة وقوع الاتفاق
 عليه لكن في الاحكام والمصالح عن بعض الادباء اختصاصه بما يليه فان كان متأخر الخاص بالاجرة
 وان كان متقدم الخاص بالاول وتوقف في الاجرة كافي الاستثناء وسوى بينهما الاستثناء جماعة
 وهو الحق الرابع ان المراد بالجميع على قول الشافعي هو كل واحد لا المجموع كما فسره بعضهم
 وبسطه كلام غيره الا ان كلام بعضهم بشرح وجود تفسير الثاني ولم ينف حبله بل على المختار عن
 عدم وضع هيئ له فان الاستثناء وضعه لوقيل يكونه عاما او خاصا لا يورث في تفسير معنى المستثنى منه
 باخر اجتمع مدلوله الا باخراج بعض مدلوله عنه ومعلوم ان الجمل المتعطف ظاهرة في تعلق الحكم بها
 باعتبار كل واحدة لا باعتبار المجموع فلا متغير مع انه مدفوع بالاصل ولوقيل بالوضع الهيئ قاله ظاهر
 عدم الاختلاف ايضا فان الوضع الهيئ باعتبار المصوم والخصوص لا يتعلق بتفسير معنى الجمل باعتبار
 ما هي ظاهرة فيه غاية الامر ان ثبت وضع هيئ للاستثناء باعتبار تعلقه بجميع ما سلف بالاشتراك او بالانفراد
 فلا متغير ايضا وكيف كان يتفرع على التدبير الثاني جواز الاخراج عن غير الاجرة والخراج على وجه
 الاستمرار بالنظر الى بعض الجمل ونحوها الخامس ان الفرق بين بعض الأقوال في الحكم والتفريع
 ظاهر كالقول بوجوه الى الجميع والاجرة نعم بعضهم عد على الاجرة وجوز الاستثناء الى غير الاجرة
 مجاز دون الاول وهو على تأمل لان النزاع في الظهور وعلمه كما عرفت فلا يستلزم المجازية وكذا على
 القول بوضع للواحد فانه لو رجع الى غير الاجرة لا يكون مجازا بل حقيقة نعم يتوقف وجوه الى غير
 الاجرة الى قرينة خارجة بخلاف وجوه الى الاجرة فيكتبه الاقرية وما لو رجع الى الجميع يكون مجازا
 واما على القول بوضعه للامم بوضع واحد في العالم صحح التسكين في انتفاء التعلق بغير الاجرة بالاصل

التي ان يعلم الناقل غيبا فلا وليس هذا من القول بالاختصاص بالاخيرة في شيء قال وان قد عرف فرض
اشتاء فيه حدثت في وقت من سبعة الاوقات على القول باشتراكها بين الوجوب والتدب اذ اوردنا
مجردة عن الظن ان يتناول على التدب وذلك لان اقتضاها كون الفعل واجبا متيقنا وما زاد عليه
هكوك فثبتت في ثقبه بالاضحى لكونه زيادة في التكليف ومقتضاء بقاء العمومات الاول بحالها الاصاله
بثباتها على الحفظة حتى ثبت خلافه ولا نحتاج لاحتمال وجود الفرقة لا يقتضى صرف اللغظ عن ظاهره ولا
يزيد عليه من ان الاصل كما عرفت عدم تعلق الاستثناء الى غير الاخيرة وظاهر جماعه موافقه ومن بعض
مبين واقفه في المذهب انه يتمثل الرجوع الى الجميع قطعا لعدم ثبوت الوضع بخصوص الاخيرة ومع
الاحتمال لا يظهر التمول لهذا الخاص ويحصل النكاح في انه المراد باضابير تقع الفهم والاصل عدم تعلق
الحكم بما يضاد اصله الحفظة لم يثبت لنادليل على اعتبارها ومجتها بحيث يقع مثل المقام لان القدر
الثابت بحجته ما هو مطلقا وظنون ارادته بالنسبة الى العالم بالاصطلاح واما ان يدعى فلم يثبت فان كانت
العمومات المتقدمة مقتضاها في المحكم والتكليف فهذا الخاص داخل والامحارج وفيه ان احتمال
الرجوع لا ينافي ظهور العمومات في العموم فان باحتمال الفرقة لا يخرج اللغظ عن ظهور الحفظة ولا
يمنع هذا عليه وبناء المحاورات في العرف في حل اللغظ على الحفظة على ما به كما يظهر بالاستقراء في
احوالهم كيف ولوا المولى جده وامروا في تكلام يحمل بعده يحتل صرف الامر عن ظاهره وعدمه فلم
يقتل معتدرا باحتمال الصرف لعدم موافقه معناه عندنا قطعنا على ان الحاق المشكوك بالاحتمال الاغلب
بقتضى الحمل على الحفظة والظن ارادتها وفيه الكفاية وايضا المعروف تعميم الجمل والمهم في مقام
البيان لما قلناه له فكيف يصح ابطال العموم وورع البدع بالمجمل وايضا احتمال الصاف لو كان قادحا
في الحمل على الحقائق لم يستقم في الشرعية حكم حصوله في حل الاحكام ولم تقو به حائل فضلا عن
فاصل فتأمل فهمنا نعم في استباحه نظر لا يخفى على التدبر وبما نوقش في تبين اداة الاخيرة على
هذا القول معلل بان اللغظ دابر بين الاخر ايج من كل منها وبين الاخر ايج من واحد منها ولا تبين
ان يكون ذلك الواحد هو الاخيرة فتخصصه غير متيقن وهو محجب بكان فان المفروض ان المذهب
احبة الوضع بالنسبة الى الاخيرة والجميع فكيف لا تكون الاخيرة متيقنة نعم لوقبل الاعية تقتضى احبة
الواحد منها من الاخيرة وغير هاتاهل وجه وان امكن وفيه وما على القول بالاشتراك والوقف فقال الضمدي
هذان موافقان للحفظة في الحكم وان خالفنا في الماخذ لانه يرجع الى الاخيرة فثبت حكمه فيها ولا يثبت
في غيرها كالحفظة لكن هو لا لعدم ظهور تساوها والحفظة لتلوه وعدم تناولها وتوجه في المعالم ومنهم
من فهم منه الحكم بالموافقة في تخصص الاخيرة لا في جميع الاحكام ومنهم من فهم منه الحكم بالموافقة
فمنهم من استشكل فيه معللا بانه بعد ملاحظة الاستثناء بصير العموم والخصوص في غير الاخيرة يحمل
التوقف على مذهب ومعنى لفظ مشترك بلا فرقة على آخر فلا يرجع العموم على الخصوص واورد

عليه بأنه لا إشكال في موافقة القولين الأخيرين للشأن في تمام الحكم اذ يجب ان لا يعمل في خبر الأخيرة
 استصحابا لأعلى الصوم لأن له صفة خاصة به لا تعتبره ولم يتحقق في الإشكال دلالة
 أخرى باوضها ومجرد احتمال المعادض لا يكفي في الصرف بطلان الإمكان ذلك قائما على تقدير عدم
 الاستثناء أيضا والمفروض ان أصحاب المذهبين يحنوا ونحووا في المسئلة خاصة الأمر يجب على الفاضل
 بالنظر الى وجوب البحث عن التخصص والبحث عن وجود الفريضة وعدمه وهو مفروض عنه فقامت قرينة
 الإشكال في مثله والتعليل بملاحظة الاستثناء الخ غير صحيح الأعلى تأويل بسد باب الصوم والتخصص
 لا يصبر ان معني لفظ مشترك أصلا كلف ولم يحدث اشتراك في اللفظ الدال على الصوم وهو الدال
 على الخصوص أيضا فينبغي ان يراد بهما التخصص بوجود التخصص ولما لم يصح . . . ان كان تلك
 اللفظا وجب حمل الكلام على انهما مقصيان معني مشترك وحالان من احوالهما والذي اورد سببه هو
 ان كون التخصص حالان من احوال احد معني مشترك لا يثبت اثر في عموم اللفظ والعمل به وهو حسن
 ويتم بما مرنا نقاد اورد عليه بعد البناء على ان مراد المدعي وغيره بيان موافقة القولين لا دلالة
 من جهة لزوم تخصص الأخير وعدم تخصص خبره وان عدم التخصص اهم من القول بالصوم فعدم
 تخصص الخبر عند أبي حنيفة يجمعه على عموم العمل على ظاهر اللفظ وما خذ العمل على اصل الحنفية
 وهذا هما بالتوقف في التخصص وعدمه بسبب عدم معرفة الحال وما خذ ما تصادم الأدلة او الاجال
 الثاني عن الاشتراك انه لم يظهر من كلام الأصوليين نسبة ذلك الى أصحاب القولين ولا يظهر من
 كلامهم في بيان الموافقة ايراد ما ذكره بل كلامهم على ما ذكرنا اذ لو فوفق مع ان مقتضى تلك الأقوال
 ان الخلاف انما هو في الهيئة التركيبية من الاستثناء المتعبد للمحمل كما يظهر من ملاحظة أدلتهم بالقول
 باشتراك تلك الهيئة بين الرجوع الى الأخيرة فقط والرجوع الى الجميع معناه ان تلك الهيئة حافظة في
 كل واحد منهما ومقتضى كونه حافظة في الرجوع الى الجميع ان الصوم لم يبق على حاله في واحد
 منها ومقتضى كونه حافظة في الرجوع الى الأخيرة بقاء الصوم على حاله في خبرها والمفروض ان الأمر
 مردود بينهما والشك في ان المراد من ذلك اللفظ هو العام التخصص او العام الخبر التخصص غير الشك
 في ان العام هل خص ام لا فيجربى فيه اصاله عدم التخصص وذلك ليس من قيل العام الذي لم يظهر
 له تخصص بعد العحص حتى يقال ان له صفة خاصة به على معنى ولم يوجد له معارض فكون العام
 مخصصا وخبر مخصص جزئ مدلول اللفظ فيما نحن فيه لانه امر خارج عنهما يمكن فيه باصالة الحنفية وعدم
 التخصص ثم قال بالية اختلف موضع مقابلة ما نحن فيه بمبحث البحث عن التخصص مقابلة يجوز العمل
 بالعام المخصص بالمحمل وفيه ان عبارة الضد ظاهرة في نسبة عموم الموافقة فانه قال ولا يثبت التخصص
 في خبر الأخيرة عند ما اظهر عدم تناول اول عدم ظهور تناول فاذ حكم بعدم ظهور تناول فحكم
 بعدم ظهور صادف من عموم مظاهره بقاء الصوم على الصوم على انه في صدره بيان ثمة القول

بالاشتراك والوقف وبيان مقتضاها واختلافهما مع القول بشعين الاخبار وحصرهما فإذ ذكره ومنه بين
دلالة عبارة صاحب المجالم بوجودها مع القارة على مذهبه من فناء غير الاخبار من العمومات على العموم
مع ان كثير مما اورد عليهم يرد عليه وما ذكره من ان مقتضى ادلة القول بالاشتراك هو الوضع الهبى قلنا
على قدر تسليمه لا يرد ذلك على ما اقتضى عدمه واما ما ذكره من بيان المخالفة من ان مقتضاء الشك في
المراد هل هو العلم بالخصوص او العلم بالشيء بالخصوص واصالة الحقيقة لا يجرى فيه قدر عليه ان ذلك مقتضى
الاستثناء ولا يجرى الاصل فيه بل لبراء الاصل باختيار لفظ العام بانه ان العام ليس مشتركاً عند القائل
بالاشتراك بل الاستثناء مشترك فنقول الاصل يقتضى ارادة العموم من العام فظهر الى كونه حقيقة فيه
ولم يظهر صحتها ونقصها والاستثناء وان كان مشتركاً الا انه لما لم يظهر استعماله في معناه الذي يتألفه لم
يظهر صاف عن الحقيقة وبما من الأدلة انما يظهر لزوم حمل التام على العموم ووزيادة فساد ما ذكره
وصحة ما ذكرناه فكن على تدبر ومن جميع ما ظهر فساد الاستشكال ايضا اشارة الشرط قد عرفت
فيما مر حجة دقة واصطلاحاً واما اقسامه فقد تفرقت بالعلمى كالجمود للعلم والشرعى كالطهارة للصلوة
والطواف الواجب وهما خارجان عما كنا نصدده هنا واللغوى مثل ان دخلت الدار من قولنا انت طالق
ان دخلت الدار معللاً من جملة بان اهل اللغة وضعوا هذا التركيب ليدل على ان ما دخلت عليه ان هو
الشرط والاخر المعلق به هو الجزاء وبشكل الاخبار لا لان ما دخلت عليه ان في المعارف ما يستلزم
وجوده وجود شيء اخر هو الجزاء ولا يكون فيه مستلزم لذلك الشيء الاخر فلا يصدق عليه
تعريف الشرط ولهذا المربى في القياس الاستثنائى المتصل الاوضع المقدم ونفى التالى ولو كان المقدم
شرطاً بالمعنى المعروف والجزاء مشروطاً لم يكن الامر كذلك بل يجب عكس هذا فان هذا استعمال واهم بل
وضعه لغير ذلك وهو التسيب كما بان بل لان الشرط بالمعنى الاصولى لا ينقسم الى ما يسميه فان
الشرط اللغوى لفظ ذلك معنى والاول ليس مما يتوقف عليه الشيء وهو الشرط عند الاصوليين فلا
ربط بينهما اصلاً بل هو الشرط باصطلاح اخر بل لا يصح عدم دلالة منه فانه التسيب لا الاشتراط كما
سمعت هذا وفيه دلالة على ثبوت وضع هبى وليس ثابته الا بدوات موضوعة للشرط ولم يدخلها مفرداتها
موضوعة ومركباتها ولا وضع سواها ورا قبل الشرط اللغوى ما دار استعماله في السببية غالباً وفيه
خفاء نعم لو اردوا التمثيل للزم ان يمثل بمثل العلاقة لصحة الاطلاق في الجواز الا انه ليس في تقسيمه
الى ما يسميه بخصوصه حسن لعدم القاطنة فيه اصلاً بل المهم ان بعد الشرط بهذا الاصطلاح من الخصائص
التصلة فانه يقتضى التخصيص كالشرط بالمعنى الاخر فان قول القائل اكرم العلماء ان كانوا بصريين
يخصص العموم بالتخصيص المحكم بالصريين مع ان العلماء شاملة لهم ولغيرهم ومثله اقول المشركين ان
كانوا بصريين وكثيراً ما يمثل بمثل اكرم العلماء ان جاؤك وهو ليس من التخصيص لعدم عموم العلماء
للاحوال بل الاشخاص نعم هو مفيد لاطلاقها فانه يفيد اطلاق الاكرم بالجميع فانه لو اكرمهم بدون الجمية

لم يشتمل ولعل التشمل به وبما تاله على القول بعموم دلالة الصيغة من وجه لعموم من كل وجه وتبعهم
 خبرهم وبصرف الشرط بالاصطلاح النحوي من الشرط بالاصطلاح الاسولي بلزوم الاتصال في الاول
 بنظر ما مر في الاستثناء دون الثاني لعدم دليل عليه بل وقوع هذه مشروطة بتبدل على جواز كما
 يفترقان بان الاول صنف بخلاف الثاني ثم هي كثيرة كان واذا واما من فاما وهما وحشاوا ولذا وعد
 الامدى اما ان سطر البحر فيها وبما تستعمل في جميع صور الشرط بخلاف اخواتها فان لا منها يتخص
 بعين لا يجري في غيرها ونظر في معنى النهاية بان انما يدخل على المحقق خاصة وانما يدخل عليه وعلى
 المتحقق وهو اختيار جماعة بل المصرح بمن القوي كما هو ظاهر القبر وازادى وعن النحويين وقبه
 نظر فان ان عرفناهم المحقق وغيره نعم لعل له كذلك لما مر واما الحكماء فمنهم من
 والمشرط اما ان يتعد او يتعد او يتعد واحد هادون الاخر وعلى تقدير التعد اما ان يكون على
 البديل او الجميع والجميع تسع صور والحكم في الجميع غنى عن البيان ومنهم من قال ان المشرط
 الجميع او البديل بالواو واذا كان الاول يبدل على الاول والثاني على الثاني وفيه نظر فربما
 ان دخلت الدار فانه تعالى كلهم اى قد خلت احديهما فالظاهر على القول بانفساد الظاهر مع الشرط كما
 هو بعد الرابن وقوع الظاهر بالنسبة اليها فان الاجتماع لا يستبرى في النسبة فيتحقق باجماعهما واقتراح
 احدهما عن الاخرى ومثله الطلاق لو قيل بوقوعه كذلك كما عند العامة وقبه اختار بعضهم ما رووه وحكى
 قولين اخرين عنهم عدم الوقوع مطلقا لان الشرط دخولهما جميعا ولم يتحقق والوقوع مطلقا فان الشرط
 دخولهما بابل لا وصفهما مظهر بما رخص صا الا خبرا فانه اعتبر الاجتماع في الجزاء والبديلة في الشرط مع
 وحدة الماخذ ومنها ان الشرط ان وجد دفعة فالشرط يتحقق بوقوعه وان وجد تدريجيا سواء
 اجتمع اجزائه او لا كالكلام والمحرر كذا في الشرط يتحقق بوجوده لغير جزئه لعدم صدق وجوده اليه وان
 كان عدمه مشروطا فيحصل الشرط بعد في اول زمان العدم ومنها ان التفسيد بالشرط انخرج
 الاكثر حتى لو بقي واحد ولم يكن جميعا جاز اجماعا ولم يختلفوا فيه كما يختلفوا في الاستثناء كما في النهاية
 وفي جمع المجموع يجوز اخراج الاكثر به وفاقا وقد تقدم من اما يقتضى التحقيق ومع ذلك نقول الشرط اما
 ان يكون مفدا او مخصصا او اول مثل اكرم العلماء ان دخلوا الدار فان الدخول لم يكن من افراد العام
 بل افراد العام افراد العلماء الا ان الامر بالاكرام بالنسبة الى الدخول وعدمه مطلق ويجرى فيه احكام
 الاطلاق فخصه بقصد ولو باخراج الاكثر لوجود العلاقة وهو علاقة الاطلاق والتفديد ولذا يصح عدم
 تحصل مصداق للحكم كماله لم يدخل منهم احد او يدخل واحد السكن هذا ليس تخصيصا بل هو
 الكل او الاكثر بل بقصد الحكم للتخصيص للافراد والثاني مثل ان يقال اكرم العلماء ان كانوا مصريين
 ونحوه مما يكون من التخصيص وحكمه حكم الاستثناء في كون العام فيه حصة لوجاز اوعلى الثاني بدور
 جواز معدا العلاقة الى غير ذلك مما تقدم هذا ووقع الرضى لا ينافي الوضع كما سبق ومنها ان

الشرط اذا تكرر بدون العطف فالظاهر يكون الثاني تأكيد الاول واذا عطف على الآخر بالواو ومع
 وحيدة الفعل ففيه وجان من التاكيد المتعارفة والاقرب الثاني واذا عطف به مع اختلاف الفعل فلا بد
 من تحفظهما سواء كان باعادة الابداء او لا لظهور الواو في الجملة كما الويل ان محمداً قرئت فانت
 حر على وجه التذرع والاشراف الجزم بالتفصيل بينهما في الثاني بامرو في الاول بكذابة احدهما
 في حصول الجزم واذا تذكر ومع اختلاف الفعل بدون العطف فالثاني يحتمل العطف باسقاط حرف
 العطف والتعلق بالاول ويكون في موضع نصب بالحال والاوسطا وسطا من كلا من التوجيهين الاخيرين
 يشتمل على خلاف فان الحذف خلاف الاصل كما خرج الشرط عن الشبهة بخلافه فانه مبني على
 استئصال الشرط فيما هو نافية وحلية تعين تقديم الثاني على الاول الا ان يحكم عادة على خلافه لظهور
 التعلق فيه فان السبب مقدم على السبب خلافاً لبعضهم فقال لعل عدم اشتراط الترتيب مطاعرف و
 الارشاف الترتيب مطا فسادهما واذا عطف احدهما على الآخر باو كفي وجود احدهما مط ولو
 اختلغا بالتذكير او الافراد او غيرهما ومنها ان الكاليف الشرعية بالنسبة الى قول الشرط بالمعنى
 الاسولي والتعلق على الشرط بالمعنى النحوي على اقسام اربعة فمنها ما لا يقبلها كالامان بالله
 ورسول والائمة وسائر العقائد والواجبات والمحرمات القطعية ومنها ما يقبلها جماعا وافرادا
 كالكاوسية والحق ومنها ما يقبل الاول دون الثاني كاليك والاجارة والصلح ونحوها ومنها
 ما يكون بالعكس كالنذر المتعلق بالصلوة والصوم اذا اراد اشتراط ترك شرط من شرطيهما او ركن من
 اركانها ونحو ذلك اشارة الصفة مخصوصة فان قولنا اكرم العلماء بعم الفقهاء وغيرهم واذا صفنا
 بالفقهاء اخرج غير الفقهاء منها ولا يفهم منه ما قالوا قلناه فلا يحتاج في التخصيص بمالي اعتبار حال
 المفهوم في الموصف كما سمعت فيما سبق حتى يتحقق التخصيص بل المدافعة على تقليل افراد العام وهو
 يتحقق بنطوقه وهو ظاهري لودا الامر بين كون الصفة للايضاح او التخصيص او غيرهما كالمذبح والذم
 تعين جملة على التخصيص للتبادر وكونه اخص فيكون منطوقا اذا قلنا لمحق الشيخ بالاخص الاغلب
 ويترفع عليه دلالة عباد اميلوكا لا يشد على شيء وهناك نفوضة على ملك العبد وعدم اشتراط
 الفسخ بخلاف ما لو قلنا بكونه ظاهري الايضاح فيفقد الاشتراط وعدم الملك ومنهم من الحق بالصفة
 الحال والتبذير والظرفين وهو غير مناسب فان شيئا منها لا يخص العام فان الحال بين هيئة الفاعل او
 المفعول من حيث انه فاعل او مفعول والتبذير برفع الايام عن الذات او النسبة وشي منهما لا يخص
 العام ومثله الكلال في الظرفين نعم الجميع يفيد اطلاق الامر بالصوم والحكم المتعلق به كما الويل اكرم
 العلماء راكين او في المسجد او يوم الجمعة وطالب الجمعة ونفاقانه لواء كرمهم في غير حال الركوب او
 غير يوم الجمعة او المسجد لم يشتمل وشي من الاحوال لا يكون فردا من الصوم كنفيد الطبيب بالنفس
 اشارة النابة مخصوصة وبراد بها ان التهاية والظرف لا المسافة كقولهم الى لانهاء الغاية وصيغتها الى

حتى تألفا بمصداق أو متصرفا بلان يكون ما بعدهما خارجا عما قبلهما من ترتيب فانه لولا ما كانت الثانية
 غاية بل وسطا وهو خلاف الفرض فضلا عن التبادر فانه المفهوم كمالا بل مخالفة لتدريج الحكم كما يأتي لعل
 الاشارة الثانية كقولهم بربهم سبحانه الذي اسرى ببدل بلان السجدة التي ادى الى التخلل الاقصى مع عدم
 انقطاع السجدة الى السجدة الاقصى ونحو استعمال واوهم وفي المحصول والاولى ان بقى الثانية لعل ان يكون
 منفصلة عن ذى الثانية بفصل محسوس او لا كالد بالنسبة الى المرفق في الاول يجب مخالفة ما بعدهما
 قبلها واما الثاني فلا لانه لا يمكن المرفق منفصلا عن البد بفصل محسوس لم يكن تعيين بعض الفاصل
 لذلك اولى من كسحي فوجب من ههنا دخول ما بعدهما قبلها وهو محسوس جدا او محسوسا محسوسا
 العلامة عن في النهاية بحث حكماء ومنهم من فهم منه اختياره وفيه مخالفة نعم هو اختياره في سبب التشديد
 وبرود ههنا ان المرفق وكل ما قبل غاية وليس منفصلا بفصل محسوس لما قبل غاية الحكم فلا يكون
 ما بعدهما مخالفا له والام يمكن غاية وهذا انفصال المرفق عن البد بفصل مطلوبه لا المدخلية له
 الخروج ما بعده الثانية مسا قبلها في الحكم والظاهر عدم الخلاف فيه نعم اختلاف في ان نفس الثانية هل هي
 داخلية في الخارج الى اقول منها ما ذكره من التفصيل وما استنبه ههنا استنبه هناك وهو وان لم يكن
 مستند اية ايضا فان محصله رجع الى ان الثانية لو امتازت تكون خارجة او لا يجب دخولها من باب
 المفردة وهو غير المدعي فان المدعي ان الثانية في اللغة هل داخلية في المتا والاول لم يثبت منه ذلك فظهر
 الثانية ان كانت خارجة لانه فلا يختلف الحكم فيها بالامتياز وعدمه غاية الامر بلزم ادخالها فيها كان
 الحكم واجبا مفردة ولذا لا يصح عدم هذا القول هناك ثالث الاقوال بل هو راجع الى القول بالعدم مط
 وصدق صحة الاستدابة هناك نظر لكونه اخس من المدعي فانه لا يتم الا في الواجب لكن لم يبق الى
 الاشتباه بخلاف ما كانا بعده فانه غير مرتبطة اصلا ثم هل يجوز اجتماع التابطين في المحصول نعم كما لو قيل
 لا تقر بوهن حتى يظهر حتى يغسلن فهذه التالفة في الحقيقة هي الاخيرة واما خبر عن الاكل فانه يراه
 منها واصلها هو وانظر في في النهاية ان التالفات قد لا ترتب فيكون المجموع هو الثانية وكل واحد منها
 جزء الثانية لا الاخيرة ونظر فيه بان لم يدع ان الاخيرة في ذلك كمرطى الثانية بالحقيقة حتى يرد عليه
 ما ذكره من كفا قد لا ترتب بل في المثال الذي ذكره وفي الجميع نظر اما في الاول فلان المدعي جواز
 اجتماع التابطين ولم يثبت بما ذكره حتى باعترافه واما الطلاق الثانية على خبرها مجازا فليس مما يمكن انكاره
 واما في الثاني فلان التالفات اذا لم ترتب وكان المجموع غاية كما لو قيل اكرهني هاتم ابد الى ابن بدخلوا
 الدار وياكلوا الطعام ويشربوا الماء فلم يجمع التالفات بل التالفاتان فلا يرد عليه ما ذكره واما في الثالث
 فلان ظاهر ما مر بعد التدبر فيه ان يجوز الاجتماع مطبوعا الى ما ذكره وبه يبين وجه لصحة نظر الثاني
 وكيف كان الحق ان الثانية اما في معنى واحد الشئين او الاشياء وكل واحد منها اما مركب او لا واما
 اجتماع الثانية مرتبة او مجتمعها حقيقة فلا يجوز فان في الاول الثانية المفردة وفي الثاني المجموع وان فرض في

[illegible]

هذا لأنهم مبرور مع ذلك لا يلزم من منع تخصيصه ما يلزم لان قول النظم ولا الذي وهو ظاهر الا ان
 يكون بناؤه على ان الاجماع كانا قاصحا على القولين فيطلاق فاما سطل احد هما فيجب الاخر وقد
 انكر في حق طلبة عام على ان الحق ان الصبي المبرور اذا تمت خطبته لم ينفذ مع او يكاتبه فيكون بنية
 ليس لعدم صحة خطبته بل لعدم توجه الخطاب اليه شرعا والعقل لا يفرق بين الواجب والمستحب
 واجيب عنه بان تعلق الحق بالله ما من باب الخطاب الوضع وهو غير متعلق بالصبي وجوب الاداءات
 بخطاب التكليف متعلق بالولي لا بما وصح صلواته واسلامه لا بد من دخوله تحت خطاب التكليف
 فان صحة الصلوات على انقادها سببا لثوابه وبطلان الخطاب عنه ما لا يلزم في اول الوقت بل يقع في اخره
 لا بمعنى انه امتثل امر الشرع حتى يكون داخل تحت خطاب التكليف بل ان كان ولا ينفذ فيه داخل تحت
 خطاب الولي به لفهم خطابه دون خطاب الشرع وكذا صحة اسلامه على المنع تخصيص الصبي غير
 مضر اذ ليس القضاء احاد المسائل لابق لاذ كان الفهم شرعا فاصحى قول الفقه لم يفرق النائم في جميع
 الوقت مخاطب بالصلوة لا ناقل وليس المراد انه يصلي ووثائقه او انه يزل النوم فمن نفسه بل ماذ كره
 قاضي القضاة في تفسير قوله ان الانسان مخاطب وهو بوجوه الاول انه مكلف بما تضمنه الخطاب الثاني
 ان سبب الوجوب حاصل كالنائم لانه قد اخص بسبب وجوب القضاء بخلاف الجنون ولهذا افادوا الخطاب
 مخاطبة بالصلوة دون الصلوة الثالث تقدم حكم الخطاب كما في السكر ان لابق فصل الفقهاء بين صلوات
 الصبي بطهارة وبغيرها لا ناقل مرادهم افعال الصفة التي مسطر في البالغ وليس كذلك اذا دخلت من
 الطهارة او اذا وقت بطهارة فقد وقت على الوجه الذي امرنا ان نأخذ بها لانه نظر لان النظم
 منع تخصيص الصبي والجنون معلا بما كان تكليفهما ولم يزل مذكرا من صرف الخطابات الى الولي
 او جعله من باب الوضع امتناعه ولم ينسب على الامكان بما لى عدها تنظير اعم انه لو استدلل بالانزال من
 بطلان السند بطلان المذهب لاحتمال كونه اخص وما ذكره من ان تخصيص الصبي غير مفسر اذ ليس
 القضاء احاد المسائل غير مبدى فان المفروض ان المستدل استدلل به على ما ادعاهم الفرق بين خطاب
 الولي وخطاب الشارع ففهمه الاول دون الثاني لا ينبغي فان تعلق الحكم لو توقف على فهم الخطاب لما
 كان غير العلمامه مكلفا مع الفرق بين الخطابين لا ينبغي فان الطفل اذا تمكن من فهم خطاب الولي
 تمكن من فهم خطاب الشارع فانما صريحان وادان على لسان القوم وهو منهم فهو كغيره ماذ كره في
 معنى كلام الفقهاء من انهم مكلف بما تضمنه الخطاب لا بد من المناقاة فان التكليف فرض توقفه على الفهم
 والنائم لا يفهم فكيف يصح كونه مخاطبا بما تضمنه الخطاب الا ان يقال يكون منبها على كونه القضاء بالفرض
 الاول فيكون الخطاب متعملا للامر بالصلوة وفي خارج الوقت فيكون النائم مخاطبا بعد النوم بما تضمنه
 وانت خبير بانه على هذا لا يصبر جوابا عن الجميع وكذا الحكم بتقدم حكم الخطاب فان المفروض حصول
 النوم في جميع الوقت وقبل الوقت لم يكن مكلفا فلم تقدم حكم الخطاب الا ان يقال هذا كما سبقه ليس جوابا

هذا التاميم بل الجواب عن هذا السؤال انما هو ان
 المحقق قد اورد في كتابه في بيان النسخة التي هي
 الفقه في نفسه لا في غيره من الكتب او في غيره من
 النسخ او في غيره من النسخ او في غيره من النسخ
 الاول ان يكون محققا على كون النسخة بالعرض الاول او
 الفقه على صدق الفقه في نفسه لا في غيره من الكتب
 مال حياته في نفسه لا في غيره من الكتب او في غيره من
 النسخ او في غيره من النسخ او في غيره من النسخ
 الصدق في الثاني من احوال في نفسه لا في غيره من الكتب
 اكثر هذه الادلة على صوغ واحد فان في الاول كون النزاع
 هي من لوازم التخصص مع الاعتراف بدلالة العقل ودلالة الصوم
 مقتضى دلالة العقل الا انه يتنافى لا خبرتها كما هو ظاهرا
 خلاف ذلك ايضا وهو ان شارك الاول في قبول حكم العقل
 والامر على الاعتراف بدلالة الصوم لكنه طالب المرجح فان
 العلامة في نفسه لا في غيره من الكتب او في غيره من النسخ
 يفيض مدلوله وانما المدلول هو الارادة القائمة بالتكلم
 دليلا على تحصيله لان نفسه وانت خير بان هذا التوهم لا يقتضي
 الارادة من السمع متصلا او منفصلا والحس وخبرهما كذلك ولا يقول
 خروجه عن النسخة الثانية والسابعة والمجوز والنسخة التي هي
 العقل على خروج المرافق ونحوه كما مر من عموم الامر والتواهي
 الاحكام الوضعية فلا دلالة له على عدم المانعة ومما مر بان العقل لا
 ان الحس يكون مخصصا ايضا ولم نقف على خلاف فيه ومنه او ثبت من كل شيء
 شئ مات عليه الاجمالة كالمرجح اشارة يجوز تخصيص كل من الكتاب
 وبالاجماع عندنا بل عند العامة ايضا الا في تخصيص الكتاب والكتاب
 اختلافها على قولين الا ان اكثرهم وافقوا في انما في الخبر الواحد اذا كان
 وجود مقتضى وهو انما يدلان تنازعا فسادا او يكون صدورا قطعا ولا يجوز
 التكلم ولا افعالهما اتفاقا فيجب ارجاع احدهما الى الآخر وانما هو بالتخصص
 الله نعم وما ارسلنا من رسول الا بالسان قومه مع شوع التخصص بالنسخة الى خبره من الاحتمال

العام فكان اول المحل في ذلك فاما ان يكون الخاص بالخاص في محل الخاص او مخصصا
والخصيص في محل الخاص فيكون في الصورة الخاصة في صورة جد ثبوته والخصيص
عدم اداة المتكلم في الصورة والخصوص في النسخ وفي الخصيص وفي وقوع الخصيص
في النسخ اغلب ويرد على الاول ان مجرد لزوم المعنى بعض العام لا يقتضي المسمى في باب
على ما يتفهم اهل اللسان لا على الاستحسانات الغلبة وعلى الثاني ان مجرد عدم التخصيص في الخاص
لا يستلزم تبين العكس لاحتمال مساو لا يحاز اخر له ان ساذكره لاولية التخصيص على النسخ في
غيره لاخر منها نظر فان المدار في الترجيح انما هو على ما يقتضي الظهور في ما ذكره من المقدمات
وقلتها والصعوبة والسهولة لا يحددي ومنه يتفهم مدار المرحم في ما بر اقسام تدارس الاحوال وان
ما استند فيها فلنرجع الى القواعد وعدم الفساد فاسد الا ما يقتضي الى الظهور في ما ذكره من المقدمات
ما لو قيل فبانه ما ذكرت افادة الظن ولا دليل على عموم محيية فانك مررت ان المدار على ما يقتضي الى
الظهور وبه يتفهم في الظواهر فبذل على محيية ما دل على محييتها وللحقائق تبين الخاص ما نزل الهم
بقراب الله ثم فوض البيان الى نيه وجمله منصوصا بالاعلا يجوز افتقار السنة الى البيان حتى من مثلها
كما لا يجوز بيان الكتاب بالكتاب والجواب ان تلاوة المخصص بيان سواء كان للكتاب او للسنة المتواترة
كيف وقد قال الله ثم نبينا لعل شيء كما ان ما نزل الهم بسم السنة في دعوا بيان السنة بالسنة ثم ان
البيان يحتاج في المشتبه بالكتاب اذ تبين بالكتاب خلا اشتباه فلا حاجة الى البيان به في هذا الموضع
وهو اولى لاعتقاده المصوم بخلاف ما قصد به باختصاصه بالمجمل وفيه نظر واما الاجماع فنخصص لافادته
العلم بالمراد بخلاف عموم الكتاب والسنة المتواترة ولا يجوز على الشارع التناقص فتبين تخصيصهما
به لما مر فتبين اقرية بالاضافة الى ما بر الاحتمالات مر فالوا ما يخص الاجماع بمساو المعطل فلا يصح
اما بالمعطل فلزوم التناقص فاما دليلان علميان فلا يمكن تدارسهما من الشارع لا امتناع صدور
التناقص منه ومنه بين ان المتواتر بالمعنى يخص غير المعطل ولا يخصه خبره ولا مناهل لا يمكن واما
بالكتاب والسنة المتواترة فلان الاجماع بعد العلم ولا يفيد شيء منهما فتبين تقديمه على علمه ما تم كل
ما مر في السنة اذا كانت قول او اما اذا كانت فعلا او تقريرا ففي حقهم في الاول وفي حق القائل بمحضتهم
في الثاني تخصيص قطعا فانه لا يخلو واما ان يكون صدوره عنهم وعدم انكاره من باب الصبان او النسخ
او التخصيص والاول بانفي الصمة للزوم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي حقهم في قبول الحكم

والثالث اولى من الثاني في المختلف خلافاً لهما ليدتأهل في الاول المصلحة والنهاية ونفي الخلاف في
الاحكام وفي الثاني في النسخ في النهاية حتى يندرج الخلاف في ذلك وفي الاحكام من طائفة
شاذة ولكلها لاحتمال ما في المطاوع في حق ذلك الواحد واوليها تخصيص بدفعه عما في المطاوع
التاسي في الاول يقع الكلام في بين ادلة التاسي والعموم الاخر وفي الثاني بين مثل عموم حكمي على
الواحد حكمي على الجماعة فان يتم وبين العموم الاخر ويتردد الامر بين تقديم الاول بين فيكونان
تاسي على الاخير بين او الاخير بين فيكونان محضين للاوليين والاخير اظهر في خبر ما بين الدليلين
واورد بعد ذلك محجة فيه بجموده وقبحها فهو لما عرفت من الاولوية ولو كان الاخير اكثر اقرارا
بالنسبة الى الاخير بين فخصيصهما وفي هذا اذا كان الفعل والتعريف مترادفين من العام واما اذا كانا
مفازين له او متماخرين عنه بزمان لا يمكن فيه الاثبات بالفعل فيتروى بين جواز النسخ وعدمه على الثاني
قالوا اظهر ومثلهما ورفض عدم ثبوت التاسي فيه وعلى الاول فكما تقدم كما انه لو كان وجوب التاسي
بنص خاص به يتعين تقديمه لعدم امكان خبره فلا فائدة في الاول منهم العلامة والغرض في منعهم من
بني على ان الفعل خاص والقول عام ومنهم من بني على ان محجة عموم الاتباع مع الفعل ومجموعهما
الحص وتتردد بين دلالة الفعل على وجوب التاسي بل الموجب هو العام وحده وشبهه بما اذا قبل ان
الاحكام على وجوب الزكاة اتوا الزكاة مع المال وفيه نظير بل الحق ان الفعل مع العموم لا يخرج عن العموم
ولا يجعله اخص فهو منهم من جملة نسخا ومنهم من جملة تخصيصا كالمغري وفساد الاخير نظراً للتهذيب
في الثاني فجملة نسخا اتاه خبر تخصيصه للجميع وپرده ما رنم لو ثبت اشتراك خبره معه بدليل خاص
بالواقعة كان نسخا لعدم احتمال خبره وتمام نظره لزوم تقديم القول على عموم التاسي لو كان القول
متساوالات خاصة وكان التاسي واجبا وان لم يكن فله تخصيصا وبعضهم قدم عموم التاسي وقد عرفت
ما فيه من قوة الظاهر لو ورد النص للتاسي بخصوصه وامكن النسخ والا فربح الى المرجحات واما الولم
ببنت التاسي فقدم القول مطاوعاً لو كان القول متساوالات خاصة فبني فله للصحة وان لم يكن التاسي
ثابتا فلا حكم لنا وان ثبت فتبع ولا معارض اشارة لاختلاف بيتنا في ان خبر الواحد يخص بجميع
ما هو وقول اكثر اهل العلم ويلزم على بعض من تقدم ان كان ولم نقف منهم على تصريح به وهذا لو كان
مردودا بما ر واما الخلاف في ان خبر الواحد هل يخص الكتاب ام لا فمنهم من جوزه مطاوعاً والمعظم
ومنهم السدب لانه يظهر بخلاف في الاول ولان في الاخر من يشتبه وهو المصنف ومنهم من انكره
كذلك كالغبي في حجة الاسلام حيث صوبه الا ان فيه بعد ذلك لجعل التحقيق تقديم الكتاب الا ان
يكون الخبر مما اجمع اصحابنا على العمل به والتوقف فيما اشتهر عملهم به ولم يبلغ حد الاجماع وعد ثلثه منهم
النسخ وليس كلامه في العدة صريحاً في بل ولا ظاهر افا انه وان انكره صريحاً الا انهم اجماعاً بما جعل
انكاره في غير محل النزاع وايضا الجواب عن اجماع الصحابة على العمل بخبر الواحد بوجوه منها انهم اجمعوا

[illegible]

يحصل كما في المطلق والخاص اذا كانا متبنيين ولذا لم نعرضوا للحقيقة وانما المراد بالجمع
الرد والابطال وانما يقال تكاثرها في كليهما وهو مبني على ان الاصل
الاصح ان ينظر الى الاول على مفهومه وليس دليلان وترديد الجمع والابطال في الاول مبني على
لذلك والمداد في الجمع مبني على ما يدخل تحت المحاورات المرفقة بان يتبين ان الضل عليه ماهر
ولو ما ذكرنا في الجواز فان الجمع فاجتبه جلا على مفهومه ماهر فالاصح وما رآه قال الجمع مهما امكن
اولى من التراجع يعني ان يكون مقصودهم من العموم ايضا بحسب العرف والاصح منه في العقل كما ارادوا
مما يلحق قولهم اجابوا ولو تراجع الاقوى الى الاضعف اذا ساعد العرف في الجملة مقصودهم من
الجمع ان يجمع بحسب المحاورات المرفقة مهما امكن ولو تراجع اقوى من وجه الى اضعف من آخر
متبين ومحتهم عليهم ومن حل الخطابات على حسب ما نقاهمه اهل اللسان كما قال الله تعالى وما ارسلنا من
رسول الا باللسان العربية وهو لا يخرج عن الحقيقة والجواز بالمخى الاصولي وهو ما يسم الكتاب والجواز الياني
ولا يسمها وغيره من الانحصار صحة الكلام غير انهما ومنه ما ذور دخر بلفظ الامر واخر بلفظ النهي
في موضوع واحد فيكمل الاول بمعنى الاذن والثاني بمعنى مطلق المرجوحة فان الاول نص فيه
في الظاهر الثاني ويبقى منه ما هو نص فيه وهو مطلق المرجوحة ولا فرق اطلاق في التاويل في ذلك كما
الاخروج عن مدلولها ماهر فان الجواز مع القرينة مدلول حرفي كالحقيقة وبالجملية مقتضى الاعتبار
الصحيح ان الدليلين اذا تعارضا فاما ان يمكن ارجاعهما الى الاخر بما يوافق فهم العرف ولا على الاول
يتعين الارجاع والعمل ونسبه جمعا فان به يتحقق العمل بمسار فاعلى الثاني يلزم الرجوع الى
المرجمات والالزام الترجيم بلا مرجح والقول في الشرع بمجرد التمهى فيما عرفت اندفع ما مر سار نعم
وبما يبي عنه بعض كلامهم بان يستفاد منه ان الجمع بما هو جمع اولي وان كان تراجع الاقوى الى الاضعف
مطلوبه نفع العمل بحجة بل الحجة على خلافه موجودة وهوان الحجة انما هي الطواهر والجمع بما هو جمع لا
بمقتضى الطهور وبما يصح ما يفر بمسار وهوان في التخصيص جمابين الدليلين فهو اولي وبان
العمل بالعام ابطال الخاص والعمل بالخاص بيان للعام لا ابطال له والبيان اولي من الابطال ولوقبل هل
يصح الجمع بين جميع ما تقدم قلت له وجهه وهوان مرة بناطفي الدليل على تبين التخصيص وبطلان رد
الخاص واخرى على ان الجمع مقدم على الرد مع قطع النظر عن ملاحظة الخصوصية واخرى على ان
البيان مقدم على الابطال بناء على ان النسخ ابطال كما ان الرد ابطال واستدل ايضا باجماع الصحابة في
موارد حيث خصوصيات الكتاب بخير الواحد او وديانهم ان اجمعوا للتخصيص الاجماع والاملاحة
ورد بانهم اجمعوا على التخصيص بخير الواحد وديانهم علموا استحتم في تلك الموارد وليس ذلك موجودا
في خبرها على ان المعلوم من حال الصحابة انهم ردوا الاخبار الكثرة نافذة عموم القرآن واقتصت تخصيها
نحو ما روي عن عمر وغيره انهم ردوا خبر طايفة بنت قيس في انه لا نفقة لهما ولا سكنى فائبلن ان لا تدع

في هذا الكتاب من حيث هو كذا في قوله لا يستلزم انه نسخ القرآن
 فاعلموا انهم لم ينسخوا من القرآن ما رواه عن الصادق عليه السلام انه قال
 ان هذا الكتاب في ان لا يخفى ان الاجماع المدعى هل في حجة خبر الواحد افي
 عدم الكلا في الآية ان كان النزاع المعروف بين القوم في الترجيح بعد ما
 النزاع فيها على ما هو باني على هذا القول ان الاجماع من الصحابة
 للمكان النزاع في الترجيح وهو امر لنوى بمعنى ان المفهوم عند اهل
 اللسان فيكون منهم وهو كان الصواب خارجا عنهم وكان الحاكم
 اللسان والنقل منهم بطريق بعيد الظن وهو حاصل مع ان الحجة كانت مستقبلة
 جمهور الصحابة فيهم واحد من احكامه ايضا كالسلامة والشريعة وانما
 فهو اجماع ولا دليل برده عليهم من ان الاجماع وقع على تخصيص الكتاب
 حكموا صحتهم على هذا التقدير يتكلم ثم يرد بعد القول بالفصل وما ذكر
 ظاهر انه لا شك في الصدق والكذب نظر الى صريح التعليل ولا كلام فيه
 ما هو في انهم ردوا خبره فاعلموا انهم ردوا خبره على كتاب الله فاعلموا
 ندم كذب ربنا وسنة نبينا يقول امره لا تدري اصدق ام كذبت وما ودي
 من قولهم كم قاله الشيخ من انه اذا ورد حديث فاعلموا خبره على كتاب الله
 فرددوا وان الكتاب على خبر الواحد على المطوع اولى من المظنون وانه لو جاز
 والثاني بما اجماعا فالمقدم مثله بيان الشريعة ان النسخ نوع من التخصيص
 وقوع الخلاف الشديد مع مخالفة مشهورهم له بوردت في الاشتباه جدا
 بل هو رواية عن عمر بن الخطاب في المتخصص فيهم ما واسطة ما اجازة
 ولا يكون فله حجة لو كان عدلا لا يبق سكوت خبره بديل على رضاهم
 في اخطامه مما لا يحصى خوفه واعتناهم انهم معارض ما نقل على خلافه
 على انه حله بالثاني في صدقه عن الثاني بانهم معارض بمثله او اقوى
 بل من روى بين الطائفة على انه لو لا بل من حجة عدم حجة وبما
 مشكوك مع انه يمكن ان يبق شيوخ التخصيص جدا مع وجود الخبر وقهم
 الخفية مع ان الطاهر منها ذلك على ان الخاص ميبين للمراد وكاشف
 وكيف كان اخبارا معجزة لا تمنع في تخصيص عموم ادلة خبر الواحد
 والمنافاة اساسا ايضا العام قبل الخاص لا يكون حجة على ما روي
 مخالفة عن الثالث بان التعارض وقع في الدلالة وهي ظنية ولا قطع

لا تمنع فانه لا تعارض في قول الناطق ونحن قد ثبت في
المتكلم ان كان قد دللنا ان مقتضى جداولنا
على ان يكون مقتضى احد المتكلمين قربة على
مقتضى الآخر فبقيا كان قسالة الاكونه اقوى دلالة
من مقتضى الاخر في القوة والمزيد من ترجيح الرجوح او الما
ولا ينافيه كسفن من غير هذا كالتسند على اللفظ ولا ينافيه
مع ان الخاص ظني وان كان في الزمان احد هذه اذ هو مذهب له
من جميع الجهات كما ذكره الاسولون في باب
بصير الاخر وهو في الاول وبرد الثاني على انها متساوية بان من جميع الجهات فان لكل وجه
والجهة ومروجية وبما كما عرفت مما سبق فصار بما يجاب عنه بان عام الكتاب وان كان قطعي النقل
لكنه ظني الدلالة وقد انجز بالعكس فسادا وتعارضا فوجب الجمع بينهما فبقه نظر وعن الرابع
بالمتمم من كونه النسخ نوع من التخصيص فان التخصيص الذي كلاً متافيه قيم للنسخ وبما ان له كما هو
واحد من مقتضى وجود الفارق وهو الاجماع مع ظهوره من جهة الشروع والتدريج بمقتضى حاد التخصيص
فلا بد من المبرور وقد قد يكون الظاهر فاقفدم وببتم اهويته لان التخصيص دفع والنسخ
دفع فان غاية ما يقال في بيانه ان الدفع النسخ من الاحداث والرفع ابطال الوجود وفي الاول يمكن الاصل
بمخالف الثاني لاستنتاجه من العلة بوجوده وهو البقاء فيتوقف دفعه برفع حله وهو مع كونه عينا على
اصل فاسد مدفوع بان المداد في ترجيح حامل اللفظ على الظهور فالأعلى الاستماتات العقلية
اذ لم تقص الى الظاهر ولا مدخلية لقللة المقدمات وكثرتها في ذلك فلا ملازمة مع كون الكلام في احكام
من بالنسبة اليه ولا بان التخصيص دفع والبعض دفع والنسخ رفع الكل لما مر مع ان
لنا ان يقول دفع الكل بعد العمل به اهون من دفع البعض قبل العمل به لكونه اكثر وجودا فالنسخ اهون
هذه الاختيارا فاذا جاز التخصيص جاز النسخ ايضا لانهم قد عديم مدخلية في الظهور قابل الاظهر
والاشيع فيه التخصيص وربما ورد عليه بان هذا التماثل وجه لودخل ذلك البعض في الخطاب وهو اراد
للمتكلم وليس الامر كذلك لان التخصيص كاشف عن ان المخاطب لم يرد في حال الخطاب وبرد عليه ان
مثل ذلك ات في النسخ فان الحكم في بقية الا زمان لم يرد ولو قيل ان فيه براد دلالة اللفظ على جميع الازمنة
خاتمة الامر لا يكون وقوع المدلول مراد باختلاف التخصيص فانه لا يراد منه الا البعض او لا قلنا لم يثبت
لا مكان ان يراد في النسخ الحكم في بعض الازمان مجازا مع تأخر بيانه ولو قيل بلزخر وج الاكثر قلنا
عنه انه ومع ذلك عدم الجواز مفصور على العموم ولا يتم الاطلاق وهذا منه وربما يرد بالمنع
عباد الذين يسمعون القول فينبعون احسنه اولئك الذين هداهم الله لولئك هم اولوا الالباب بتفرس

انه يتم عدم التجنب بالجمع **المحذ** لخصر الهداية فمقتضى وجوب اتباعه ولا شك ان القرآن
 الحسن من التخصيص باتباعه فانه لا شك في ان الاحسن هنا لا يوافق الواقع **١** بل يمتنع انه محذور
 وتكون مقتضى التخصيص بالاجماع **٢** لا يكون الا حسن هو احد القولين فيكون هو القرآن لا الخبر وتم كسب ثلث مقتضى
 ثبت فصح ان الجملة **٣** اعم ونحوه فان الامارة من الاجماع ونحوه مع ان ادق شاهدان الاحتمال
 الدليل باعتماد مقتضى الواحد **٤** للتفصيل فمقتضى ذكر من تعيين اتباع احد القولين ان تم مقتضى على التاكيد
 في تلك الحالة **٥** في الجملة **٦** والمنسوخ **٧** والافك **٨** يتحقق الاحتمالين الحق والباطل مع امكان ان
 يقال ان اللام في **٩** التخصيص **١٠** فاحتماله **١١** من الواحد **١٢** للمقتضى ان التماس على **١٣** والعام **١٤** على فلا
 تعارض الا ان ضعف العام ذلك قد يذهب ان عدل دليل قطعي على تخصيصه بقصر مجمل الصجرات
 فلا يفي قطعا على الاول فظاهر واما على الثاني فلتساوي جميع المجازات فاعلم ان المجاز فلا قطع
 وعند اخر يمسك ذلك فان التخصيص بالنظري لا يورثه لضعف وقد تالك بالترقية بين المتصل
 والمنفصل فان التخصيص بالمتصل عند حقيقة وعند رابع باعتبار الشهادة وجوابهم يظهر مما مر مع
 فساد جعل التخصيص العام مجملا كما سبق تحفظه او ضعفه فان التخصيص بوث الفوت بعد عدم
 التخصيص اصلا على انه لو سلم قلنا بتساويهما فاما التصف وللمتوقف فتاوهما بان **١٥** مقتضى
 وضعف ومنهم من يني على منع كون الخبر دليلا على الاطلاق لان الدلالة بالاجماع على استلزامها
 لا يوجد عليه دلالة فاذا وجدت سقط وجوب العمل به وادخر الشك في وجوب اتباع ما يفهم من
 ظاهر القرآن وبينه وجوه راجع الى عدم حجة القرآن لخبر النبي والائمة نعم قال في اخر كلامه
 فطرح الخبر الواحد الذي يجب العمل به ولو لا مخالفة بمجرد نظر ضعف حاصل من الاخبار والاستقرات
 الناقصة في غاية الجحالة والحوار عن الاول ببيان المرجح بامر وعن الثاني بان دليل حجة القرآن الاجماع
 ايضا ولا اجماع هنا على انه لو تم كان حجة للمنع لا للتوقف وبردمع جميع ما مر عدم احتمال تضليل حجة
 الخبر بما ذكره كما استمع وعلى الثالث ان النزاع على تفسير حجة الطاهر القرآن وسننيه تنبيهات
 الاول هل النزاع مقصود على القول بحجة الخبر الواحد في الاحكام او على الاعم ففى الذريعة كحل
 من فنى وجوب العمل به في الشرع ففى التخصيص به وليس في الاية من جمع بين فنى العمل به في غير
 التخصيص به وبين القول بمجواز التخصيص فالفعل بذلك بل يقتضيه الاجماع وبما عاينى العدة قلت هو
 يتم له ودر بطريق التعارف وهو ان يقر لا تكرر مذبذبا في مقابل اكبر المطاوعة واما اذا قبل هذا العام
 مختص فيمكن ان يقال هو في حكم القرينة بل هي ليس الا واردة على الطن والظهور وبه يحصل
 فلتزعم القول بكف ولا حصر في القرين ولذا انقلبه لوقال الراوي ان اعيد اللفظ المجاز او في اعتبار
 يتكاد اسواء كان في القرآن او في السنة المتواترة او غيره فلا ملازمة بل لولا ما لمكن ان يقال خصا لوجود
 على التبع التعارف انه مختص وان لم يكن حجة في اثبات الحكم المشغل عليه اما الاول فلدون عدد

[illegible]

المواد وانشاء البواعث على التفسير سوى المفهوم فيخصص العام فهو أقوى منه دلالة أو دلالة
تختلف ما هو أضعف من غيره فان مرجحه الى عدم التخصيص إلا بالاحاطة بالامور الخارجية فهو القول
بعدم تخصيص المفهوم فان النزاع فيه منع أنه لم يظهر من الثاني انكار حجية ما قوى من المفهوم بل ينفي
ذلك كما ذكره في المفهوم من حيث هو وانصاعا على تقدير تساوي الدلالة لا يصح لذلك في مفهوم بل ينفي
الدلالة لا حكمة بين الطرفين كما هو مقتضاه بل اجتنابا لهذا الباب ما في التخصيص من العمل او غيره
في عمل الخاص فلا يقدم الخاص على بل يطرح ومنه ما لو كان الخاص متروكا فهو من حيث هو متروكا
للمفهوم بل العمل وغيره مما يقوى به عندنا فقدم ولولم نقل التخصيص المفهوم له الكل خارج عما كفاه
وللثالث عدم الرجحان وجوابه ان الرجحان قد ظهر مما تقدم ويظهر من ثلثة تقديم الجمع ولومع عدم
الرجحان ومنهم من قال القوة والعبرة بما منوغة وهو فاسد فان مناط الجمع على قوة الدلالة لم يكن الصرف
بما هو الا فليس لنا دليل على حجية الدلالة ولا غيرها ولا نراه على التفرع على القولين الاولين ظاهر واما
على الاخير فالعمل على الاصول والقواعد يختلف باختلاف هاتين المواد ومنه الكلام في الاشارة
المطلعة تنبيهات الاشارة ان النزاع في كون المفهوم محصيا هل يسم كل ما هو حجة منه حتى اللف عند
الفاصل يسمي على ما في المال الاول وهو ظاهر الما ندراني في تعليقه عليه وصرح العلامة بكبره خلافا
فانه حكم بعدم كون مفهوم اللف محصيا ولو قيل بكونه محتمل جمع عدة المفهوم محصيا معللا بكونه اضعف
من العموم وهو لا أقوى بان المداري في الجمع قد عرفت على القوة وظاهر ان خروج مفهوم اللف عن الحجة
هو قاسم من تخصيص العموم الثاني انه لا فرق في تخصيص المفهوم بين ان يقال بكون دلالة
وضعية او عقلية وان كان الاول اظهر كما باتي فان المدار على قوة دلالة وضعية من غير خلاف يظهر
وكلاهما مفر وض الحصول فلا فرق قال بعض الفضلاء لا خلاف في اعتبار الظنون وقوة الحاصلات من
دلالة الالفاظ وظواهر العبارات واما الاشكال في غيره او قال لفر فان قلت اعتبار القوة في المفهوم
انما يتوجه لو كان دلالة المفهوم وضعية حتى تلحق بظاهر العبارة ودلالاتها قلت لو تم هذا لم تكن دلالة
المفهوم معتبرة اصلا فلا دلالة عقلية خبر وضعية والدليل انما اقام على اعتبار دلالة الالفاظ وظواهرها
والحل ان دلالة المفهوم من الدلالات المطلقة بالالفاظ وظواهرها وان لم يكن من حيث الوضع والدليل
الدال على اعتبار الظواهر دال على اعتبارها لانه اما الاجماع او التبع لاحوال الصحابة والتابعين في
استدلالهم واحتجاجاتهم في المقامات المختلفة والمسائل المتنوعة وكلاهما يمكن ادعاؤه في المفهوم ايضا
اما الثاني فظ واما الاول فالذي يتوهم كونه مانعا منه وقوع الخلاف فيه وهو لا يتنافى انفاذه سابقا ولا
حفاظا بل لا يتنافى مع الخلاف اجماعهم على الحجة على تقدير الدلالة كما هو الواقع قطعا بمعنى ان الكل
متفق على حجة المفهوم لو كان دلالة كما يؤوله الاكثر الا ان الكلام في ثبوته وبكفي فيه غلن المجتهدين
الاجماع على حجة ظنه حجة المفهوم اجماعا الا ان مدار وجود الموضوع على الظن الاجتهادي فلا يتنافى

[illegible]

وهو مشترك بينهما في دو بانه لو لم يضر لامتد قلبه مطوهر في كل قبيح وبرد انه ان اراد بالمال لا يضر
عدم قلبه وان لم يضر من العهد فالأزمة ممنوعة وان اراد به عدم زلته مادام في عهد مطلقا بل لا بد ان
الثالث لو اقرض العكلام الى اخذها بمقابلة لم يفرط في بيعه موافقة لفظا ولا مضمونا فمما
الاولى بطلبه ان يظهر او كذا لو كان يضر الطهور توافق المربع والكتابة والاشارة الجارية في الصبر ثم
على نقله في بيعه صا او قضا حتى حتى لو ثبت كون احدهما اخصا اقتضى تخصيصه بالآخر فيه قولان
أظهرهما الاول لما هو للتأثير ولا نه اما ان يضر او لا والثاني باطل بالقرينة على خلافه ان يضر
بالمعنى في المطوف عليه بعبارة لا على الثاني فلا يخلو اما ان يكون بضم مبني ستة او غير مبني او لا ذا
ولا خلاف في الاول ولا تخم وتوجب بالمرجح والآخر لا يقتضي له تخصيص الاول اذا عرفت ذلك فالأظهر
التخصيص لان الهم وان كان مخففة في الصوم الا ان ما مر من ظهور المساواة بين مقتضى الاضمار
والضمر اقوى من ظاهر الصوم فالتقدير يكون اخر حتى استدلل باقتضاء العطف المساواة قلنا العطف من
حيث هو انما يقتضي انه ما وافي الحكم او فيافية العطف دون غيره وللفول الثاني ظهور الصوم وجوابه
انه مختص بظهور المساواة بين مقتضى والمقتضى وكونه اقوى لاشتغال المثل في الصوم دونه وللموقف
عدم اولوية التمسك بظاهر العطف وترك ظاهر عموم المذكر من عكسه وجوابه بظهور ما مر وما مر
بين حكمه بالوجه يمكن الفرض بان ثبت التخصيص في الضمر ويكون المذكر عاما دليلا ورواد خلافا
الاني لم اقف على القول بالتوقف على هذا التدبير وفي كلام القوم هناك نقاشات ومفاسد عجز عن بيانها
التصريح بتبنيات الاول لو عطف عام على عام وتخصيص احدهما لا يسري الى الآخر بلا خلاف نعرفه
للاصل وعدم المتأثرة الثاني لو وقع عام متعلقا بمحكمين وتخصيص بالنسبة الى احدهما كان مختصا
بالنسبة الى الآخر لقوى عام فضلا عن وحدة اللفظ فلا يمكن ان يتلف هو ما وخصوصا الاعلى تقدير
الجمع بين المخففة والمجاز وقد عرفت قساده في محله الثالث لو عطف مفرد على مفرد كالمبتدأ وظاهر
التخصيص في خبر واحد هما فالحق السراية لو حدته فخره خلافا لعضهم فاكفي بالاشتراك لفظا معلا بان
العطف لا يقتضي ازديته وهو كما ترى بان في الوحدة فضلا عما سمعت على تقدير التعدد الرابع
العطف على ما فيه عام هل يوجب الصوم في المطوف لو ثبت اضماره فيه الظاهر نعم لان العطف يوجب
جعل المطوف والمطوف عليه في حكم جملة واحدة فالحكم على احدهما يكون حكما على الآخر لتطرق
المنع اليه فان العطف انما يورث في اصل الحكم بل الامر وهو المحكي عن اصحاب ابي حنيفة في الاحكام
ونفسه الى اصحابه المنع وهو اختيار الفخر الى حيث قال لمن قوم ان من مقتضيات الصوم الاتزان
بالعام والعطف عليه وهو فطما معلا بان الاختلاف قد يجمع العرب بينها فيجوز ان يعطف الواجب على
التدبير العام على الخاص وزيد فيه ان الاشتراك في اصل الحكم متيقن وفي سقته محتمل فجعل العطف
الاولى فثبت دون المحتمل اولى وان المطوف لا يستقل بنفسه في افادة حكمه واللفظ الدال على حكم

المطوف عليه لادلائله حتى حكمه المطوف بصرحه وانما حكم المطوف حاي في المعنى بغير كونه
افادة وجه من التحليل والاعتداد على خلاف الاصل فيجب الاقتصاد فيه في كل موضع
وحيثما كان في محل الحكم خاصة تقبيل للمخالفة ويرد على الاول عدم المناقاة لا كلام في
المخالفة وانما لا يام في اليهود وجوبه لا يثبت الا ترى انه لو ورد او امر في وجوب شيء في
مقتضى الظاهر فيكونه للوجوب نظر الى وجهه السابق وعلى الثالث في قوله لا واراد الم
في الكلام لا يام في ان كون الاضمار خلاف الاصل لا ينافي ظهور اضماره في محل
ومن هنا ظهر الى ما هو ظاهر يحتاج في اعاده من مواعيد استغلال المطوف في الافادة
على حكم المطوف عليه لادلائله حتى حكمه المطوف بل مام في البحث الثالث فيما ظن انه يخص
وليس منه اشارة لاختلاف في الواء اذا تعبه فيرجع الى بعض ما يتبين له هل يخصه على
اقوال ثالثها التوقف ولنه في تحقيق ما هو مام في معنى من ضمير التائب لما ذكر من المعارف بلزم
ان يكون وضعه للمعهود وهو انما يتبين بان يكون المرجع معهودا قبل وضعه والا
وهو عيان فلورجع الضمير الى ما لا يسبق اليه الذهن قبل ظهوره محارضا كذا في الوارد بالعام العموم او
الخصوص فلا يخرج الضمير عن المجاز اما على الاول ظان المعهود قبل العام العموم ولم يترجع
الضمير اليه بل الى بعضه واما على الثاني فلان العام لم يظهر ارادة الخاص في الرجوع ولم يحصل للخصوص
عهد فوضع الضمير ليس لما كان المرجع ظاهر فيه حقيقة له ولا لما اراد بالرجوع مطلقا بل لظن انما يقع للمرجع
كك اذا عرفت هذا فنقول تزداد الامر هنا بين الاضمار والمجاز في الضمير الاول اشيع والثو لوتزلنا
لفنا بتساويهما وعلى التقديرين لا يستلزم التخصيص فان ارتكاب التخصيص زيادة مستغنى عنه فان
على تقديره لا يستغنى عن المجاز في الضمير لالامر فلا حاجة اليه ولا داعي بتخصيصه انه مخالف للاصل فلا
يرتكب الاخطاء فما قبل من ان اللازم لعدم التخصيص هو الاضمار واما مع التخصيص فهو اللازم
والتخصيص اولى من الاضمار فيه ما فيه وما قبل ان التعارض انما هو بين التخصيص والمجاز والظاهر
تساويهما وهم في وهم لا يولوية التخصيص كما مر مرار على ان التعارض قد عرفت انما هو بين المجاز
والاضمار وبذلك يتم ما كنا في من ان اللفظ عام يجب اجراؤه على عمومه الا ان يضطر ناشئ الى
تخصيصه وكون اخر الكلام مخصوصا لا يقتضي تخصيص اوله وان مقتضى اللفظ اجراؤه على ظاهره
من العموم ومقتضى اللفظ الثاني هو الضمير الى جميع ما دل عليه اللفظ المتقدم اذ لا اولوية لاختصاص
بعض المذكور السابق به دون البعض واذا قام الدليل على تخصيص الضمير ببعض المذكور السابق
وخولف ظاهره لم يلزم منه مخالفة الظاهر الاخر بل يجب اجراؤه على ظاهره الى ان يقوم دليل على
تخصيصه واجب عن الاول بالمنع من الاقتصاد فان اجراء الضمير على حقيقة التي هو الاصل اعني
المطابقة للمرجع يستلزم تخصيص المرجع لكن لما كان ذلك مقتضا للتجاوز في لفظ العام فلا يجزئ

عن مجازية الصبر بقوله اختصاص التخصيص به وبقاء المرجع على حاله في العموم ولم يكن له وجه
أخذ المجازي على الآخر وإن التخصيص يقتضي تخصيص اوله الكلام لو جرد عن وجه الصبر
بما يرجع اليه تقدم وفي الثاني بان الصبر ليس للعموم وهو عادة مما تقدم اذ الصبر هو المظهر في الحقيقة
والتخصيص في الانتشار والاختلاف فلا يكون الاول للعموم ويرد على الاول ان ابراء الصبر على حقيقة
الصبر من غير وجه كما عرفت فان ارجح الصبر سواء كان الى العام او الى الخاص مجاز لعدم جهدهما وعلى
الثاني ان الاستحكام شائع فلا يقتضي التخصيص التخصيص على ان الصبر بهما مجاز انما كان مجازا
بفترقه بهما يظهر الجواب عن الثالث وللمثبت ان تخصيص الصبر مع شاعرهما ارجح يقتضي مخالفة
بينهما وانما بطر وجوابا يظهر مما عرفت ومنهم من قرر المجازية الصبر لا بد وان يرجع الى السابق قطعا
فاما ان يرجع الى كلامه في بعضه والثاني محال لعدم الاوجه ولا يستلزم انه الاجمال وانما يصح لو كان المراد
بالاول من يصح العود اليه وفيه ان الأجر لا يختلف بين ان يخصص العام ويرجع اليه الصبر وان
يرجع بدونه كما هو ظاهر الاول بتموجده الخارج فرضا لا محال كيف وجوز الاستدراك ما لم
ينكر احد وهذا لانه بلامرجهما يجب عن الاول بان الصبر كعادة الطاهر ولا شك انه لو اعادة الطاهر
واراد به ثانياً الخصوص له بانه من خصوص الاول ولم يحكم بكونه خبر الاول ومخالفة لذلك انها ويرد
عليه ان الطاهر لم يرد في العام بخلاف الصبر فلا يلزم التخصيص بالاول لو قيل به في الثاني وكون اعادة
اللفظ مرقا يقتضي الاتحاد لا يستلزم المدهي لكونه خاص وللمتوقف ان في كل من احتمالي التخصيص
وعدمه ارتكابا للمجاز اما الاول فلان اللفظ العام حقيقة في العموم واستعماله في الخصوص مجاز وهو ظ
واما الثاني فلان تخصيص الصبر مع شاعرهما المرجع على عموميه يجعله مجاز اذ وضعه على المطابقة للمرجع
فاذا خالفه لم يكن جازا على مقتضى الوضع وكان مسلوكا به سبيل الاستدراك اذ اظهر هذا فلا بد في
ترجيح احد هما على الآخر من مرجع والظاهر اتفاقه واورادنا من عدم الاول بتموجدها بان التجوز
في الكتابة اولى لكونه دلالة تابعة ودلالة العام على معناه اصلية متبوعة ومخالفة التابع اولى من
مخالفة المتبوع ولان دلالة المظهر اقوى من دلالة المقصر ومخالفة الاضعف اولى وفيه نظر من وجوه
بل جوا به ان تخصيص المرجع لا يحد في رفع مجازية الصبر لما عرفت فهو على التدبير من مجاز
وارتكاب احد هما وهو امر عادة المطابقة يستلزم مجازا اخر بخلاف الآخر فلا يصح ان يكتبه في تبين الآخر
الا انه يرد الامر بينه وبين الاختلاف والثاني اولى ولو قلنا بتساويهما لا يلزم منه التخصيص على انه على
تدبير الاختصاص مما يرد عليه ان تقديره التخصيص على المجاز في غاية الظهور كما مر في العجب انه بنفسه
في موضع قدم التخصيص على التسخين وتوقفه في تقديره التخصيص على المجاز مع اشتراكهما في المآخذ
وما قبل ان التجوز في الصبر انما هو بالتخصيص لا نوع اخر من المجاز فالمتعارض وقع بين التخصيصين
لا يرد في التخصيص والمجاز فلا ترجيح على اى قول كان فمن عيب الكلام فان الصبر لا يكون عاما لافقة

ولا يرى يخصص بل وضعه امام لا يمكن ان يبرح اليه مع سببه وبتسفره او يتصل به الموضع
 من ويخصص صيات المرجوع اليها ولو قبل يكون الموضوع فيه عاما لا يمت كما هو ظاهر
 لو سلم لا بد من ان يخصص على الجواز ان الشروع الذي قد يخصصه على كونه
 في العلاقة ايضا اصلا وان يمكن ان لا يخصصه اتفاقا واجبة التبرام معهم وقوع التام فربما
 التخصيص في الامور المرجع اليها ان التخصيص الضمير اسهل من تخصيص المرجع مع ظهوره في المنع اليه
 فان الشروع لا يخصص كغيره مع احتمال الحقيقة في الثاني دون الاول ومن فروع - على ذلك ان
 طلقت النساء الى الابن يعقون فاستثنى به فو وطفه بضمير راجع الى النساء ومعلوم العفو انما يصح من
 المالكات لا مودهن دون الصغير - حجة ومنها ان التام في الطلاق لا يخصص النساء فطلبه من بعد ذلك الى لا
 تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امر - في الرجعة في الرضا معلوم انه لا يمت في البينة ومنها
 والمطلقات يترصن بانفسهن ثلثة قروا الى وبعولتهن لا يردهن وهذا لا يمت في البينة تنبيهان
 الاول هل يخص النزاع العام الضمير المخصص او يعمه وما كان مخصصا راجع الضمير الثاني
 بجر بان الادلة فيه تصرف مافي اوضاعها فان العام بعد التخصيص ظاهر في تمام الباقي فيرد دين يقاته
 على ظاهره او تخصيصه بالضمير نعم العام ليس مستملا في المعنى الحقيقي ومنها الكل من غير خلاف
 بالابات المتقدمة تكشف عن اراهم الا هم يخرج غير المدخول بها بالبائسات من المظلمات والنساء من
 الاخيرتين وخروج الاولى من الاولى الا انه يلزمهم بعض المناقشات في اوضاع الادلة كما لا يخفى
 الثاني ان الحكم هل يخص بما اذا تعقب ضمير او يعمه وغيره بالاول العلامة في النهاية والعصدي
 في الميتة وصاحب المعالم والحاجي والعصدي والبيضاوي وغيرهم وعنه جماعة صريحاً بظاهرها
 كالسبدين والشج والفاضلين في الميراث وببوالفجرى مقتوا بعضهم بان العام اذا تعقبه صفة او
 استثناء او حكم ونحوه واخر بالاستثناء والشروط وظاهرهما هو انفع الا ان ادلة الاقوال لا تقضي
 فيه مع ان على تقدير عدم تعقب الضمير لا مناعة اصلا مع ان التخصيص مخالف للاصل فلا يرتكب الا بمجة
 وليست فليس ولعل لهذا اختار الاكثر الاول بل يمكن تنزيل كلام الكل عليه الا ان في بعضها لا يمت الا
 بتكلف اشارة السبب هل يخص العام فيه خلاف لكن قبل الفوضى في الاستدلال ينبغي تمييز
 محل النزاع فغول لا يمتلوا الخطاب اما ان لا يستقل او يستقل وعلى الاول فاما بالوضع او بالعرف والعادة
 وعلى الثاني فاما ان يكون مساويا او لا وعلى الاخير فاما ان يكون اعم في خبر ما سئل عنه او فيما
 سئل عنه لا خلاف في غير الاخير منها وانما الخلاف فيه اما في الاولين منها فيقع السبب عموما وخصوصا
 اجملها كافي النهاية وبلا خلاف كافي اخر وهو ظاهر ثلثة اما في اولها فاعل عدم الدلالة بدون ملاحظته
 فريضا كالتبوي وقد سئل عن بيع الرطب بالقر قال انفس اذا جف قالوا نعم قال فلا ذرر عليه ان قوله

فلا إذن بنفسه لا يتم إلا أنه متيقن السوء والاماني الثاني فلان مدار التفاهم على العرف فاذا لم يستفهم
 بما يقع تسمية قال الله ثم ما رسلناك من رسول الا بلسان قومه ولا ربي في ان الخطاب له اركان في
 العرف ثم مقادير في الامر مداره نعم جماعة نسبوا الخلاف في الخصوص الى الشايعي حيث ذكر التسعة
 قبل هذا الجواب ما بترك الاستفصال كما لو قيل اتوضاء بماهية المجردة ان نعم نعم غير السائل ومنهم من
 عد جوابه للجواب غير المتيقن بصدقه والحق ان ترك الاستفصال لا يتعلل بما ذكره فان السوءال خاص
 بالمتكلم ولا يتحمل سواء الجواب ليس الا ما افاده كلام السائل والمفروض انه خاص وان اصل ان الجيب
 لم يجب بكلامه حتى يتزعم عنه العقل ما يقتضي العموم بل جوابه مضمون كلامه اثن وهو مفروض
 بخصوص ولو قيل لا يدخل فيما مر من المثال ترك الاستفصال بخلاف احوال المتكلم كوجده انه ما خبر ما
 البحر او كون الوضوء واجبا عليه الى غير ذلك قلنا كلا لان ترك الاستفصال لا يتحقق ولا يصدق الا فيما
 للجيب كلام ترك فيه الاستفصال وهذا لم يترك بل جوابه مضمون كلام السائل فيبقى في العموم
 والخصوص قسم تلك الاحوال فيما مر من المثال الا ان دلالة بالاطلاق لا بترك الاستفصال فمخصص
 المقال ان الجواب اذا كان غير مستقل فهو مضمون كلام السائل فلا دلالة له بخلاف ما لو كان مستقلا
 قائما بما يتحقق فيه ترك الالتمصال من محتملات كلام السائل فالعقل يحكم بالعموم فالدلالة فيه عقلية
 بخلاف ما فان الدلالة تحيل لقلية كما افان في الاخير بالاخلاق وفي الاول بالترك فظهر الفرق كما ظهر
 ما في البعد وعدم التبعية في الخصوص واما في الثالث والرابع والخامس فالمدار على الجواب اما على
 تقدير التساوي فظاهر واما على التقديرين الاخيرين فلو وجود مقتضى وهو كون اللفظ اخص او اعم
 في خبر حمل السبب لفة وعرف فامع كون اللفظ في الاخير عام امتداه واهو عدم المانع فربا فالاصل يقتضي
 بغاء الظاهر على ظاهره مالم يظهر صاف عنه ولم يظهر واما الاخير فمضمون قولان ومن النهاية زبا بين نوع
 تردد ولا وجه له بل الاظهر العدم لما تقدم من وجود مقتضى وعدم المانع اما الاول فبالفرض فان
 المفروض ان الخطاب عام واما الثاني فلعدم المناقاة اما بين كون السبب خاصا والخطاب عاما لفة وهر فا
 فان زيادة الافادة في الجواب غير متناف لكون السوءال خاصا قطعاً بل امر شايع عرفاً ولا سيما بمثله كيف
 والدوامي للمتكلم غير منحصري الجواب بل غير محصاة وان امكن خفاؤه ما على المخاطب بل وقوعه
 شايع ولذا يصح ان يصرح بالعموم مع خصوصية السبب من دون تناقض ومناقاة عرفاً فالاصل حل الخطاب
 على ظاهره ولا صارف عنه فضلاً عن اجماع العلماء فانهم لم يزل من صحابهم وتابعهم يستندون الى
 السموات المتنازع فيها بحيث يكشف عن وقوع الاجماع عليه وبه نية ثلثة منا ومن العامة ومنهم من ادعاه
 في الترايات الاحكام حيث وردت في اسباب خاصة وورد عليه بان اعلام هذه الاحكام بالوحي عقيب
 الاشتباه لا يقتضي تحصر تلك الاحكام تلك الوقائع سلمنا لكن لما دلل الاجماع على تعميم هذه الاحكام
 هو التعميم لا تخصيص ولا مناقاة بين كون الشيء مخصصاً عند تجرده وخرجه عن صلاحية التخصيص

عند ادقائه ما يتاخر فيه ان الاعلام بالجواب غيب السؤال للاشتباه كالاعلام بالحقى فليعلم من ذلك
 فرق وابصار فمفسود حالى الاعلام ان الاشياء اجموعا على العموم مع كون السبب قد علم خاصا لا
 مفصلا بل على حكم العموم من وقوع العام بعد السبب الخاص فاندفع كمر اندفع بما يقع
 ثبوت المقضى معللا بانها في غير مقادير السبب وام قمارنه فلا ذلك الخلف من عدم صلاحة المقارنات
 للعامة معللا بان ورود العام غيب السبب من غير تقدم ولا تاخر شجر بالخصوص به وان ساقته لان
 حكم السبب خاصة بالتصريح بالعمل بالعام لا يتاخر التخصيص بدونه فان كل لفظ له معنى بالتحفة
 يجوز ان لا يجدى وساقه غير مناف للزيادة فان ساقته في بيان الجواب وهو يقتضى افادة مسائل عنه
 والشرع حاكم بمن دون ريب مما قبل ورود العام على سبب خاص فيدعى بالخصوص به لظهور
 المطابقة مدقوع بانه لو سلم قالى ان باقى خلافه والتصريح بالعموم اقوى من ذلك الظهور فيخرج منه
 ثم ان جميع ما مر اذا لم يظهر ارادة خلافا من المتكلم ولم يتحقق والا فالمدار عليه واستدل بان المحجة في
 كلام الشارع لا في السؤال والسبب يجب ان يتبرر بصفته عموما او خصيا وان السائل لا يعرف
 بالذى يجب به وكيف يبنى الجواب الذى لا يصدرا لآخر معرفة عليه وبان السبب فائدة البصحة على
 البيان فاذا كان سائرا ما يدعو الى البيان لا يوجب تبصرا حال الخطاب في اعتبار مجموع وصفه فكذلك
 السبب وبان اللفظ لا يجرى عن السبب كان عاما وليس ذلك الا لاقتضائه العموم لفظا لعدم السبب
 لعدم مدخلية فيه فلا يفرق وجوده وعدمه ويرد على الاول ان النقص لا يدعى كون كلام السائل مجمعا
 ولا يلزمه ذلك بل يدعى كون كلام السائل قربة لصف عموم المحجب فان تم والا فلا وجه بين
 ما على الثاني فان النقص يدعى ان الظاهر في الجواب المطابقة مع السؤال عموما وخصوصا ولا يتاخر ذلك
 كون السائل جاهلا بالجواب وعلى الثالث انه قياس وقياس مع الفارق وفي الدلالة وعلى الرابع ان
 اقتضاء اللفظ العموم بنفسه لا يتاخر كون السبب قربة لا ارادة الباقى من العموم كما في سائر المجازات
 فان دلالته على المحقق لفظا لا توقف على عدم القربى مع متافاة القربة لا ارادة التحفة وللقول
 الاخر انه لو علم الماخر البيان الى حال وقوع هذه الواقعة ولكان جوابا او ابتداء به وقصد ههنا متاخران
 وحاجز اخراج السبب عنه بالاجتهاد كما في غيره وهو خلاف الاجماع ولما كان ما قلناه من السبب بالانتمية
 ونحو من حلف ان لا اتدعى بكل تعد بعد تعد عدى ولفقت المطابقة التي هي الاصل وان المراد
 اما بيان ما وقع السؤال عنه او غيره فان كان الاول وجب ان لا يراد عليه وذلك يقتضى ان يتخصص
 بتخصص السبب وان كان الثاني وجب ان لا يتاخر ذلك البيان عن تلك الواقعة وان ثبوت الحكم فيما
 وقع السؤال عنه يمنع من ثبوته فيما عدا ما لانه يتاخر او من دليل الخطاب والجواب عن الاول ان التأخير
 يمكن ان يكون اصليا او تأكيدا للمسبق او في تقديمه مفسدة الى غير ذلك على انه على امره الا امره

غيرة او دافلا
 فانه لا يمكن ان لا اشار عليه وان اراد بمعنى اخر فلا نقول به
 من طلب بالاي
 خلاصة غيره فلهذا ورد
 الجواب على
 فصار
 الرابع في
 وعن الخامس
 باصل اقوى لان
 ومنع الملازمة فان
 الثاني ومنع وجود
 ومنه ومن غيره
 التزم صا رسيا النزول
 في الكتاب حيث يكون
 منها حيث
 المنكر وما لو سلم
 بطلان اداة الخصوصية
 هل ينافي حمله على
 اقتراحها مع السبب الخاص
 والمطلق لكن السوء
 منه كما لو قيل
 قريبة محصلة للمراد
 القرينة كما يتوقف
 العموم ولا عموم
 اصحابك ودع
 بجامع الرابع
 السبب وغيره
 قول

وبرد على الاول عدم العلم بالاجماع مع ان الخلاف موجود وعلى الثاني جواز جميع هذه المصالحات وجود
 المصلحة او المانع المحيى ومنه قوله نعم يشكوك عن الالهة قل هي موافقة للناس حيث جعل من جواب
 السئلة على ما ليس اخرين على الحقيقة بل من البلاغة هذا مع عدم لزوم الجمل من اجواب فيما كانه
 لا احتمال يأتى له بعد ذلك وعلى الثالث نعتال عدم الحاجة على الرابع للمعنى كونه دالة العام انفسا
 اليه اقوى ولكن لا يبعد ذلك ما ادعاه الخامس شرط السلامة والسياسة والعزى وغيرهم في
 جواز كون الجواب انحصار ان يكون السائل من اهل الاجتهاد وعدم فوات المصلحة باشتغال السائل
 بالاجتهاد وان يكون قبا من ضمن الجواب تنبيه على ما لم يخرج عنه كونه الوقيل في جواب في التحليل ذكوة
 ليس في انها ذكوة وهو مشكل يجوز ترك السؤال عن البعض لمصلحة وان يوهى الى وقت الحاجة
 كما يجوز ان يجيب العام ويترك الجزئ ككتابى اشارة مذهب الراوى ليس محض صاعدا
 سواء كان صحابيا او لا وبالعام او لا لا تصل السالم عن المحذور فان مذهبه يمكن ان يكون ناشيا
 ليس بدليل فان العد التام منع من الخطاء مع العد لا وطول وقيل لا ريب في افادته الظن وهو ما يكتفى
 في دلالة الاتفاق قلنا منع من حصول الظن او لان الاجتهاد اذا بالغ في العصب ولم يحد بما يقتضيه التخصص
 نظر الاشتبا مع ان الشك يذكر وعلى تقدير غنم من الاكتفا به تانا مطعى من قوله كما لو حصل من القياس
 ونحوه مما لا يكون حجة فان المفروض عدم محيية فيلزم رد الحجة بلا حجة كيف كان الظن الذي يكتفى به
 بما يجوز اكتفاء الخطاب بمعنى المحاورات او ما ثبت محيية لما طوى في نفس الاحكام لتوهمها بتوقف حله
 من الامور الغريبة بالصحوى وما كتبه ليس منهما فلا يكون حجة نعم لو قيل بمعوم فحجة تظن الاجتهاد
 وهذا واما له ما بر دليه ولا مناص لهم الا ان يحمله مثل القياس وهو ككما ترى خلافا لبعض الناس
 فاجوب التخصص به اذا كان صحابيا ولا خرا اذا كان صحابيا واد بالعموم فان مخالفة يستدعى دليلا
 والاوجب تقسبه وهو خلاف الاجماع فخصر ذلك الدليل وان لم يعرف بسمه ويخصص به جماعة
 الدليلين وزيد الثاني انه عرف براد الرسول لمرة المشاهدة التي عندها عرف المقاصد وهو بهما
 الا انه بر دمه ابراد الاول مع ظهور فساد التفرقة والجواب عن الاول ان استدعائه انها هو بحسب ظنه وذلك
 لا يستلزم المطابقة للواقع بل هو ظن اجتهادى له ولا يكون حجة على غيره لعدم الدليل فضلا عن الاصل
 ولو قيل دليه قطعى والا يثبت قلنا يمتثل العكس مع تأييده بان لو كان قطعا لبعده خفاؤه على غيره ولم يجز
 مخالفة صحابي اخر له مع جواز من دون ظهور خلاف بل حكى خبر واحد منهم الاتفاق عليه تنبيهات
 الاول ان الفسخ كالتخصص فيما يراد بل يجرى في الامر والنهى والمطلق اذا خالف الراوى ظهورها
 بل مطلق الجاز بل مطلق خلاف الظاهر الثاني ان اخبار الصحابي انه لو اد الباقى حجة ومنه تفسيره
 في خبره لكونه خبرا واحدا سواء كان جملا او لا والمفروض محيية ولو في نفس الاحكام لاستلزام ذلك
 محيية هابا للصحوى بخلاف ما لو قال ان العام محض لا يكتفى لاحتمال ان يحمل خبر المحض كصحة عموم

الذهب في هذا المذهب ما خبر واحد مفرص حجة. وقد تقدم كونه محضاً باطلاً
فيكون من غير العلم في العددان الراويان وهو الخبر العام وحمله على بعض ما تناوله وقال
أنهم من غير ضرورة وجبر حمله على ما ذهب إليه وهو حجة بالبرهان في غير ذلك. وفي العلم
تخصر روى في كفايه على كلامه نظراً. وقد علمنا في قولنا ملحد على حجة اعتبر لها
في الجملة في قبس الأخبار. الاجتهادان الثاني لم يثبت. بخلاف الاول فبما يكون داخل فيه
يكون جملة خبره. وادعاه في الجملة او خبره والتفرقة كما في الاكثر ليس بالوجه لما مر لا
لان المبدأ هو. من لعدم ثبوت حجة على الاطلاق والايح. في اجتهاده وعلى المختار قبل
ثبوت للتعارض. في التفسير والملة. قلنا التفسير اقوى لبعده. لا اشتباه غالباً بالنظر الى ارتكاب
المجاز في عدم ظهور. سر في ما ذكره. تم تسمي ذلك ما ناع كفاي الخاص والعام المطلقين وح
يرجع به وما مر بين حجة تفسير بعض. اقول الاسحاب. ما يتعلق به اجماعهم كما اتفق تفسير لا
سهو في سهو بان لا. حكم للسهو في الاحتياط الذي بوجه السهو ولا حكم لمن شك ان شك اولاً
والا ناء ما يتصرف منه بالنسبة. قلنا لهم لتجب وضع الاء على يمينه في الموضوع الى غير ذلك الثالث انه
يتبين الاتفاق ما بين من التمس العلم على عدم كفاية الظن بوجود دليل على الحكم مع الجهل بعينه نواو
سواء شخصاً بل قال في الخوى وداعلى الفاضل يكون مذهب الراوي شخصاً ان معرفة كون دليل
الصحابي المخصص قطعاً انما يحصل بالاستدلال وهو على تقدير تمامه انما يقيد الظن اجمالاً بان ههنا دليل لا
قطعاً كفى الظن بان ههنا دليل لا قطعاً كفى الظن اجمالاً بان ههنا دليل لا قطعاً كفى الظن اجمالاً بان ههنا دليل لا
وذلك بان يقال الغالب المظنون ان الصحابي العادل العارف لم يخص مالم يظهر له دليل يخص صحيح
والحق ان الاجتهاد بان ههنا دليل لا قطعاً لا يكفي مالم يحصل معرفته بعينه وانما بان دليل لا قطعاً
وليس كذلك في الواقع وهو يعطى عدم جواز العمل بالدليل مع العلم بوجوده اذا كان عنه مجهولاً ووجه
نظر الرابع فرع جامعة من العامة عليه ما روى ان الاء ينزل من ولوغ الكلب سماعاً ان رآه
وهو ابوهريرة مذهب انه ينزل ثلثاً وظاهر انه اعم مع ان المجاز اولي من مثل هذا التخصيص لو صح بل
قبل انه نص لا عموم فيه والتخصيص فرع العموم وهو كما ترى نعم ذكر بعضهم ان الراوي يرى
الاقتصاد في كلب الزرع على ثلث فان صح يقيم في الجملة ومنهم من فرع عليه النبوى من بدل دينه
فاقول مع شقة رآه وهو ابن عباس بين الرجل والمرأة قبل هذا ضد ما ساقط لان المخصص عندنا
من الاخبار موجود وفيه نظر اشادة قصد المدح او الذم ليس محضاً لوجود المقضى وهو الوضع
للعوم وعدم المنع فانه ليس الا ووجه في مقام المدح او الذم وهو غير مناف لعدم المناقاة بين اراءه
واو ادنه بل ظهور ان كان جمعها بل العموم على تقدير قصد هما ابلغ بخلاف بعض الناس باخر اجه
عن العموم بقصد هما نظراً الى سوية قصد هما وقد عهد فيهما التجوز والتوسع وان يذكر العام وان لم

برز العموم بمبانيه واخر اقله سم يهاده سم يخصص السوق على تقدير المنة. كما لو كان
 فهو ذلك وتزول المنة على الفعل والظن هو جامع كون سرقه اصوله اليه الى سرق ذلك وتزول
 فيكون عطفه على حقيقة الظن هو جامع كون سرقه اصوله اليه الى سرق ذلك وتزول
 واقفاً في التعبير عنه بصفة تدل على حقيقة المنة المراد ولا يفتقر الى
 الثاني ونقول ان البلاغة لا تنافي الواقع فان المناط في بلاغة الكلام مطابقة لواقع
 والثالث وسلامته مما يحل بالفصاحة ولا شك انه كما يحصل في الاستدلال في سائر
 بما يكون واقفاً وحقيقة على ذلك كما يحصل في الاماها كما اذا كان المقام بياناً والتوهم بمعنى بيان المصالح
 والمفاسد والمنافع والمضار ومما يحكم الشرع على العرض الاصل منها هو البيان والاعلام
 لا الاجمال والابهام فالمطابقة لواقع في البلاغة لا يتحقق الا بالبيان وكيفية ذلك ان
 بالحقايق والواقعات بنافي البلاغة. ان يكون الفرقان مشتقاً عليها الاصل لا يكون الفرقان بنافه
 بليناً وطلاهاً مسلم فان الفرقان في اقل طبقات البلاغة الذي هو جد العجايز ومع ذلك ليس مقصوداً
 على المجاز ونحوه بل خلافه اكثر من ان تحصى قال الله سم وما علمناه الشعر وما ينبغي له على ان اصل المراد
 المدح والذم وهو كما يحصل بالبعض والتبعية بالمبالغة يتحقق بالعموم. والبيان ابلغ لما فيه
 البيان والعموم فيكون ابلغ فهما ويمكن اختصار الشق الاول بحمل المبالغة على اللغوي وهو
 يحصل بامرافان قبل حاصل النزاع يرجع الى انه عند ذكر صفة العموم في مقامه كان العموم دخلاً
 فيها فهل التبادر منه الحمل على ان ذلك بيان للواقع او مبالة وقت التحصيل المدح والذم كما هو
 الغالب اذ الغالب قبهما ان يزداد على الواقع فيذكر العام ولم يرد عمومه في حصل التعارض بين الغلبة
 والحقيقة ولا شك ان كلاهما واقع في فصيح الكلام وانما الكلام في الظهور فادعاء عدم المناقاة عين
 المتنازع فيه فلما قد عرفت ان المقام مقام البيان فلا يناسبه المبالغة لا فضاءه الى الاجمال فتبين العموم على
 انه الاغلب في كلام الله وكلام رسوله واصحابه وايضا الغلبة انما تكون فيما يكون المقام مقام المدح لان
 يتضمن العام مدحاً او مذماً فلا اشكال ومن فروع ان الابرار في نعم وان العجاف في حميم ومنه حد الذي
 يكثر وزن الذهب والقصة ولا ينفقوا في سبيل الله بالنسبة الى الزكوة في الحلى وادما ملكت ايمانكم
 بالنسبة الى الجمع بين الاختين فهما نظر ومن قسدهما دخول التكلم في عموم متعلق خطابه خبراً ام
 امرام فيما لو قال المولى لعبده من احسن اليك فافكر ما هو فلاقته ومنه قوله تم وهو بكل شيء عليم
 لوجود المقضي وهو العموم وضما وعدم المانع فانه ليس الا كونه متكلماً وهو لا ينافي عموم الوضع من
 حيث هو عراً قاطماً كما في امره ولو قبل لو قال المولى لعبده من دخل دارى فافكر ما لا يفهم دخول التكلم
 فيه عراً قاطماً وكذا في قوله تم والله خالق كل شيء لا يفهم دخول ذاته وصفاته تم قلنا لوجود المحض
 اما في الاول فهو القرينة الحالية واما في الثاني فهو العقل نعم الامر لا يدخل تحت عموم امره كما مر فاندفع

القول الآخر وهو ان المحرم في الاوقاف والاقلاد والظهار ونحوها اتصال عن غومات الكتاب
والسنة وما مر من حيث هو من المادية المملوكة والكفر كما فراد بغير انفراد العام بحكم العام في كلام
امفضل او ذكره بعد قوله بحكم شخص معاكم عليه وعلو منصبه في التخصيص فخرج
الساقى ونش منه الاطلاق العموم لانه ولا غير فافلاشر خالفا في كل بعض من الناس ثلاثة في
الاول ان العرف والمادة في ضمان اسم الدابة بذوات الاربع والثمن عند اطلاقه بالثمن الثاني في
الثمن وانما لوقيل المهر للمحم حل على لحم الضان للعادة على تناوله وجوابه ان المادة ان كانت في الفعل
فمن حيث افاهي لا تقتضي انقلاب مدلول اللفظ وانما الكلام فيه بخلاف ما لو اقتضت كما لو صارت عادة
في الاستعمال كما في الدابة فلا كلام فيه فانه ليس من باب تخصيص العموم بل انما هو من باب النقل فان
اللفظ عند هم لا يفيد هو اذ قد العرف يخص كما في كلام بعض من معتلا بالدابة ونحوها لوجه ومنه
ما لا يطلق عليه الاسم العام الا مقيد به ولا يفرده حال كونه هدي ومنه عرف الشرع بل عرف كل
طائفة عند هم وحدث من اولها منذ رسوم الدهر بالنظر الى رسوم المحرم والواجب ان يخلص ان لا ياكل
بحما بالنسبة الى اللحم المحرم وفيها نظر بل همار جمان الى العادة واما مثل لحم الضان فالعادة في الفعل
قرينة على ارادته في الاطلاق بخلاف ما لو رد بطريق العموم كما لو قيل كل لحم اذ قلتي يتنعق في ضعف
المعدة فلا يفيد تخصيصه بلحم الضان لعدم المناقاة بين العموم وتحقق العادة على خلافه فان المفروض
ان العادة لم تصرف في الاستعمال لكن لما كانت العادة في الاكل تخففت في اكل لحم الضان والاطلاق
ينصرف الى الثالب التعارف فالمفهوم من الامر باشتراء اللحم ان اشتراء اللحم للاكل والمفروض ان مبل
الامر الى لحم الضان فيكون المأمور به اشتراء لحم الضان واما العام فلما لم يبعد الإطلاق في المتعارف
وضعه للاستغراق فلا ينصرف فيه الاعتداف في الاكل فلا يفهم التخصيص ولا جاد من قال ابن ابي عمير
من الاخر واما ما ورد عليه من ان الحق ان هذا الاستبعاد يبيد جد الآن المراد انه كما يفهم من المطلق
في مثل اشتراء اللحم المقيد الذي هو المتبادر فكيف يفهم من العام في مثل لا تشترحمس ولا اكل لحم الخنازير
الذي هو المتبادر واما في هذا ترك العموم كذا في الاول حيث لا يبعد مستثلا باشتراء لحم خنزير الضان
على ما هو ظاهر الاطلاق غير دعامر ولا حاجة الى دفعه بان دلالة المطلق على كل مفيد دلالة الجز على
الكل ودلالة العام على كل فمرد دلالة الكل على الجز وهذه اقوى فلا يلزم من صرف الاولى بمثل
هذه الفرق ينصرف الثانية مع انه لا يصح كما بين معارف في دلالة العام ومنها بان حال نقد البلد وفي
الثاني ان الصدمع لاسبه لفتكته من التصرف فيه حسب تصرفه في سائر امواله فيكون بمنزلة البهائم فلا
يتردد تحت خطاب الشرع وانما افعاله مملوكة لاسبه ويجب صرفه الى شره فلا يكون الخطاب متعلقا بصرفه
الى غرضاته للتناقص والاجماع على خروجه عن الخطاب في كثير من التكليف فلو كان داخلا تحت
العموم لكان خروجه منها على خلاف الاصل والرق مقتضى اخراجه عن العموم لانه مشغول بسببه في

جميع اوقاته بخدمة سيده وحق السيد بخدمته من نعمه من النوافل في حقه له في كل وقت من
مبينة على المساعدة لعدم قصره في خدمته وعدم انتكافه لخدمته بخلافه في رضى والحبوب من الاول
بمنع الملازمة والالتزام. **ابواب** في حق المولى والخدمة في حقه له في كل وقت من نعمه من النوافل في حقه له في كل وقت من
خرج الاصل لولا ما ان النسب بين الامر بكافة المولى والامر بالعبادة من رضى على اقله كان
اسميا مطلقا لعدم الثاني لترجمته بالعمل بل وبما ظن ان دليل الخدمة وان رضى من الاصل في حكم
العامة من حيث تناولها سائر الافعال والاقوات وحمل العبادات وان كان العمل في حكم الخاص
لاقتضائه افعالا مخصوصة بالعبادة والقيام في اوقات معينة فكانت له اولى الا ان فيه نظرا لهذا
والكلام في شمول الصوم له وما ذكره وان في الكلام في ترجمته من الثالث بالنسبة الى الاجماع
على خروجه عن دليله فبالامر كونه الاجماع مخصوصا ولا ينافي كونه خلاف الاصل بعد ثبوته بالدليل
مع ان الامر بدليل انكار الصوم كونه النفل والمجاز والتخصيص وبطلان الاول كفى عن البيان
والرابع اولى من سابقه كما مر في محله ومنه يتفرد الجواب عن الرابع وفيه قول ثالث بالشمول ان كان
في حق الله وبالصدمة ان كان في حق ادمي للتناقص وبرده ما مر مع ان التناقصات في الشق الاول فلا
وجه للتفرقة مع ان العكس اولى في ان التراجع هل في اللغة هو الشروع في الامور الاول وصريح
الصدى الثاني ولا يخفى الاول من تعديل بعد الاثبات كما مر في بطلان كونه امكان وفي الثالث
ما مر من عدم كون الكافر مكلفا بالفرح وجوابه ما مر هناك وفي الرابع مفهوم التقدير من رضى بحجة كما
باتى مع انه لو كان حجة لا يكافؤ الصوم كما مر وفي الخامس اتحاد الامر والمأمور والمبلغ والمبلغ الموقوع
المجموع في الخطاب بين الوزير وادون الرعية واخراده في موارد على انفراد عن الامية في الخطاب
والجواب عن الجميع بالنسبة الى الاول فلان الامر هو الله ثم والمأمور هو جميع الامة واما في الثاني فلانه
مبلغ بالنسبة الى عامة البرابرة وهو ليس مبلغا اليه بالنظر الى نفسه بل بالنظر الى جبرئيل مثلا واما في
الثالث فليس هو وروى عن فاعلى ان الفهم لا يقتضى الخروج عن قابل يوم كد الدخول نعم لو صدق
كان قرينة المخروج وفاتقلا الصلاة وخبره واما في الرابع فلان الانفراد في البعض لا يقتضى الانفراد
في غيره بل لا يقتضى الدلالات وهو ظاهر ومن جميع ما مر يتفرد صنف كون ورود العام مورد حكم
اخر مخصوصا كما هو مقتضى كلام بعض فضلاء الاواخر حيث قال الانصاف ان العام والمطلق يفدان
الصوم اذا كان المقصود بيان حكمهما من حيث هو الا ترى انه لا يجوز الاستدلال بقوله لم يجوز السجود
على الفريسيين للكتبى بحلى حوازي السجود على المصومين من المحرمين نعم هو حق في المطلق ودونه مستمع
الكلام فيهما خاتمة في بناء العام على الخاص فيما كانا متافين الطاهر واما بتناول الكلام في غيرهم امور
الاول ان الصوم والنحوص اما بالاختلاف بين النصيب او الموضوعين والثاني لا يخرج عما هو
المعروف من كونهما مطلقيين او من وجهه اما الاول فلا يخفى اني قسمه من ان يكون احد النصيبين

مستقلة
تجسداً
والثاني
انما
المستقل
ذلك
ما
صريح
الاصوليين
عنا
عموماً
داخل
عاقلة
نفسه
العموم
والمحصل
في هذا
هو العام
الخاص
تقديم
الابطال
مقطوع
فيهما
والتظاهر
فيه ان ذلك
بالكتاب
بعض
ولو

[illegible]

النهاية لتبشله بغيره ثم يقول فليس في الذكور من الجبل ذكوة ليس في عمله او
تقدم العام على الخاص او العكس وعلى التقديرين اما ان يكون المتأخر بل حضور وقت العمل او بعده
او يجعل التاريخ فيما ذكره انا قال في الذريعة ان الشرط لا يترتب بصوم الكتب بخلاف تاريخ نزول
الكتاب فمضبوط لا خلاف فيه وانما يصح تقديم خبري اخبار الاحاد لا في الشيء الذي ربما عرض فيها هذا
التعارض ومن لا يذهب الى العمل بما قد سقطت عنه كلفة هذه المسئلة وحسنه بعض المتأخرين وفيهما
نظر ولا يتردد الاقسام عليهما من الاول او من بلغ الاقسام الى الف وسبع مائة واثنين وتسعين فما
بالتاريخ عليهما اما ان يكونا من الكتاب او السنة او العام من الاول والخاص من الثاني او بالعكس
وعلى كل تقدير فاما ان يكونا قطعيين او ظنيين او العام قطعا والخاص ظنياً والعكس وعلى كل تقدير
للفظية والظنية اما تجب فيهما او لا كذلك او بحسب المتن في العام وبحسب السند في الخاص
او بالعكس وعلى كل تقدير فالتنافي اما بين منطوقيهما او مفهوميهما او منطوق العام ومفهوم الخاص او
بالعكس وانت خبير بان هذه الاقسام بعضها في معنى لا تحقق له وما زاد على ما ذكرنا لا يدخله في
العموم فان المقصود منه ان البناء فيما يحصل من حيث الخصوص والعموم باعتبار صدور وقوعه وفيما
ذا تحقق منه المانع من تلك الجهة الا ان يكون شأوه على الخرج منه وجمع عنوانات عديدة في عنوان
واحد ولا حسن بل لا بد له اذا عرفت ما سبق فقول لا اشكال في جميع ما ذكرنا من الصور لو كانا او
احدهما في اخبار الوصية لشروع التخصص ولو لوجه بالنسبة الى المجاز وعدم ثبوت النسخ فيها او ثبوت
عدمه كما مر فضلاً عما بقي وربما استشكل بما ورد من المتبعة انه اذا وردت اليكمر وابات متماخفة
فاعملوا بما يخالف العامة او ما يوافق الكتاب او نحو ذلك وهو يقتضي تقديم العام لو كان هو الموافق
للكتاب او المخالف للعامة او نحو ذلك قلنا مع كونهما متعارضة في انفسها لا لثما على اختلاف المعالجة
من رتبة بين الطائفة ولا سيما في معالجة العام والخاص هذا الوهم تكن ظاهرة في التباين ونحوه وربما عجب
عن بان المبحث مستفاد من لفظ العامة والخاص من حيث العموم والخصوص لا بالنظر الى الرجحات الخارجة
اذ قد بصير التجوز في الخاص اولى من التخصص من جهة ترجيح خارجي وهو خارج عن المتنازع فيه
وقد ان مقتضى الاخبار الرجوع الى الرجحات او لا فان كانت جهة تنافي ما تعقد المبحث له فلا ينفع
ما ذكره بل الجواب ما مر واما لو كان في خبرها من الكتاب والاخبار النبوية ففي المفسرين منها سواء كانا
مقتضى العام والخاص تبعين التخصص ايضا عند المعظم بل في الخلاف عنه في المعارج وهو ظاهر
الذريعة والعدول لكن في المعالم لا خلاف بوجهه وفي النهاية والمثبة نسباً الى شاذان العام يكون معمولاً
بقيامه لمورد الخاص مخلو من المعارض وبقي المعارض بينهما في مورد الخاص ويكون التعارض
بينهما كعارض النصين الا ان الكل يوردهن بالاجماع كغيرها وفي الكفاية وفاقا لظاهر ثلثه وفي امثاله
حيث يكونون بهن اقامة الدليل مع ان ديدنهم ذات وهو صريح بعضهم لان الكلام في الدلالة وبكفي

بالظهور وهو بامر حاصل ولا حصر في أسبابه في غيره مناس ولا استقرار
 ولو تقدم لهم الخاص فإن النسخ هناك رقت ولو قيل بأنه من غير ما
 فاشترط كل حكم ولا يشترطهم البتة ^{في غير الصوم} ^{من الصوم} ^{في غير الصوم} ^{من الصوم}
 سبيل البداء وإن لم يرد من طالع الصوم ثم قال لا يجوز أن يكون الأمر بأنه للتدب وعدم
 الزيادة في الذكوة على نفي الوجوب وهو وإن كان في استعمال العام للفظ ^{في غير الصوم} ^{من الصوم} ^{في غير الصوم} ^{من الصوم}
 أيضا فلم كان أحد المجازين أولى من الآخر لا نقول ^{في غير الصوم} ^{من الصوم} ^{في غير الصوم} ^{من الصوم}
 فلو حملناه على التدب لكان قد عدلنا عن ظاهره في الآيات لا الدليل ^{في غير الصوم} ^{من الصوم} ^{في غير الصوم} ^{من الصوم}
 أخرجا الذكوة عن الوجوب لا أن يكون عدلنا عن ظاهر العام في صورة الذكوة خاصة لدليل وتأويلها
 واقضى أخرجهما وإضافان ذلك خبر ^{في غير الصوم} ^{من الصوم} ^{في غير الصوم} ^{من الصوم}
 لاتفاق فيه فإن ثبوت الاستصحاب ونفي الآخر غير متساويين ^{في غير الصوم} ^{من الصوم} ^{في غير الصوم} ^{من الصوم}
 الزكوة في النجلى ثم لا يجب في ذكوة النجلى ولا يمكن هذا الاحتذار بما ذكرناه وبورده على أن الزكوة يدين
 البداء وعدم الإرادة بنسخه عن تساويهما وبذلك تساوى النسخ والتخصيص ^{في غير الصوم} ^{من الصوم} ^{في غير الصوم} ^{من الصوم}
 واحد منهما في كلام الشارع بل إنه التوقف منع أنه كالمشهور لم يطل به بل يطل ^{في غير الصوم} ^{من الصوم} ^{في غير الصوم} ^{من الصوم}
 الإرادة قاتل ثم إن ذكر عدم الزكوة في الذكوة ومع سبق ما مر من الدليل وإيراد
 السوءال عليه خبر ملايم وإن تقدم منه في صدور الكلام القبول بقوله في النجلى وذكوة وليس في
 الذكوة من النجلى ذكوة نعم يمكن أن يكون مفسود السائل الإبراد مع الكلية وعدمه ^{في غير الصوم} ^{من الصوم} ^{في غير الصوم} ^{من الصوم}
 فله إن يذكر مادة التخلّف في مثال وبورده على ما في الحصول وكيف كان السوءال ظاهر الفساد فانه
 إن كان بالنسبة إلى ذكوة النجلى في التخصيص خلاف ظاهر واحد في صرف العام عن الصوم وفي غيره
 خلاف ظاهر من حمل الأمر في قوله في النجلى ذكوة على الاستصحاب ونفي الزكوة في بس في ذكوة النجلى
 ذكوة مع ظهوره في نفي التشرع الشامل للوجوب والتدب على نفي الوجوب فله خلاف ظاهر من
 بخلاف الأول فله خلاف ظاهر واحد وهو التخصيص مع أنه أولى من مجاز واحد فكيف هنا ولو حط
 بالنسبة إلى اشتراط الحم فله مجازان أو تخصيص والاتفاق واقع على تقدمه الثاني على الأول ثم إن
 اعتبار كون العام مطلقا أو استعماله مطلقا أو لا يحصل له ولعله يصحح المتطوع وأما الجواب فكالسوءال
 فإن قوله فلو حملناه على التدب لكان قد عدلنا عن ظاهره في الآيات لا الدليل فاسد مع تعليله فإن الأمر
 مرد على ما ذكره بين المجاز والتخصيص فالتخصيص يطلب منه المحجة على تقدمه التخصيص على المجاز فله
 معنى قوله قد عدلنا عن ظاهره في الآيات لا الدليل نعم برده على أن الأمر يدين ما قلناه لا ما قلناه ولا محجب
 منه قوله وإضافان ذلك خبر صورة النزاع فإن عدم استقامته مظاهر جدا فإن خبر وجه من النزاع بعد
 الصرف عن الظاهر وهو خبر مضى وأما قبله فليس خارجا عنه كيف والتأني ظني الثالثين وأعجب منه

جعل ما ذكر من المثلين على النزاع مع انه غير في فيه ما يجري في سابقه واستدل ايضا بان الخاص في
دلالة على عمله اقوى من دلالة العام عليه والا قوى راجح بيان الضمير في ان العام يجوز إطلاقه من غير
ايراد الخاص ولا يمكن ذلك في الخاص وهذا الكبري ظاهر فلو لم يلزم بالمرجوح او ترك الرخصة لاجله
خلافت المعقول واما العمل بالعام في جميع الضور يقضى الغاء الخاص بالكليّة والعمل به في غير ضرورة
الخاص مع العمل بالخاص عمل بالدليلين فيكون الثاني اولى ويرد على الاول ان كون الخاص اقوى من
العام وان كان حقا الا ان ما ذكر من انه لا يمكن ذلك في الخاص مما لا يصح لامكان مجاز مشهور فيه
لا يصدق على الخاص ومع ذلك لم يقضى ببناء العام على الخاص لاحتمال الاصطار او مجاز في الامر فلا
يقضى اقوامة دلالة الخاص من العام الى بناء العام على الخاص لاحتمال ما رواه كما هو قول للاصوليين
وبندفع به المتعاني الان يقال بل يجب كلما قم في المسئلة من جهة الاحتمال بين النسخ والتخصيص والا
فكلما مهم يحتل في غيره ايضا فنذكر ما ذكر من ان الاقوى راجح وبينه بان العمل بالمرجوح او ترك
الراجح لاجله خلاف المعقول فاما يصح في المتباينين ونحوهما واما فيما يكون المقصود به الجمع فتوقف
على فهم العرف ولوقبل فهم العرف موجود قلنا لم يأخذه وان اخذه يجعل غيره مستدركا ومع ذلك
يرجع الى الدليل السابق وعلى الثاني ان مجرد الغاء الخاص على تقدير دون اخر لا يجعل الثاني اولى كما
في المتباينين ظاهر او انصافا بتوقف على عدم حصول ما يساويه كالحا في الامر كما راجح في بل وما يمكن
ولو على قول كما لو قيل اكرم العلماء ولا يجب اكرام زيد ولم ينفذ نعم لو تحقق معه فهم العرف يتم ولم يأخذه
فيه مع انه لو اخذه فقام من غير حاجة الى غيره لكن يرجع الى الدليل الاول وما يظهر فساد القول الاخر
وما لمع انه لو التزم تباين التعارض في مورد الخاص من باب تعارض المتباينين فالمرجح وهو امر معناه
واما لو قدم العام فلا يخلو اما ان يكون ورود الخاص بعد حضور وقت العمل او قبله وعلى الاول اما ان
ينقضي بتقدير الانبان بالخرج جميعا او لا وعلى الثاني فاما ان ينقضي بتقدير الانبان ببعض افراده لاجتماعها
او بعض اجزائها على الاول نسخ والا لزم مجواز تاخير البيان من وقت الحاجة وهو غير جائز انصافا
تحفظا ونفلا وعلى الثاني نسخ وتخصيص لصدق حد ككل بالنسبة الى مصداقه والثالث حكمه حكم
وروده قبل حضور وقت العمل والا لزم التكليف بالاطلاق ولا يخلو اما ان تجوز تاخير بيان العام
او لا وعلى الثاني اما ان تجوز النسخ قبل حضور وقت العمل او لا كما هو الاقوى فعلى تقدير عدم تجوز
النسخ والتخصيص فحكمهما حكم المتباينين فلا خلاف في حجات المخارجية وبعمل بمقتضاها ان حصلت
والا فتوقف او التخصيص على الخلاف الاتي وربما ينبغي كلام بعضهم برد الخاص ح ولا وجه له الا ان يكون
تاريخ العام قطعا وعلى تقدير تجوز التخصيص كما هو الاقرب يحكم به سواء جوزه النسخ او لا لما مر انفا
وعلى تقدير عدمه وتجوز النسخ يحكم به وهو في الاول يمكن له عمل غيره وعليه يعمل الملاق ككما قم
والاقتين عمله عليه كالمجاز والاضا لنفذه على النسخ كما سبق في عمله واما الاخر فقد اختلفوا فيه

بين النسج والتخصيص والوقف واختار السيد في القسم الاول ان يظهر وقفا لا كغير
 سواء ورد قبل حضور وقت العمل او بعده لما مر منه شوعا في رتبته بحيث يخلو مثلا بالنسج
 الى النسج وغيره بل لو اراد الموقوف ان يخصص بل قد يتم التخصيص بل فان النسج في غير وجه الا
 وهو مما لا يكون شاعرا في تخصيص بل نادو جدد اولئك القدماء على تقدير وقولهم هذا في النسج
 المتأخر لا المتقدم فان الظاهر من الثاني في العرف النسج قلنا لو سلم نقول استحصال العرف اما على وجه
 البناء او عدم الارادة والاول في كلام الشارع غير ممكن فتعين الثاني وهو اما من باب التخصيص
 في الايمان او الانزاد والاول في قوله: فانه الندرة بخلاف الثاني فتعين حل كلامه عليه فيما
 ترددينهما وقول بل ما رآه في مسائلها عموم وخصوص من وجه فان الخاص منهما عام من جهة
 الزمان كما ان العام منهما خاص من تلك الجهة فينبغي ان يتوقف بهما الاختصاص لحدسها بالتأخر قلنا
 عموم الاخر وخصوصها اقوى واظهر من عموم الزمان وخصوصه فيقدم هذا فضلا عما استد اليه
 ثلثة هنا وفي القسم الاول من ان فيه جمعا بين الدليلين فيكون اولى من النفاء احدهما بالكلية ومنهم من
 صرحه بانها اختاروا العمل بالعام بقضى النفاء الخاص ان كان ورد قبل حضور وقت العمل به
 ونسخه ان كان بعده ولا كذا العكس فانه انما يقضى التخصيص في بعض احوال العام وهو اولى والورد
 عليه تأخره بان العمل بالعام على تقدير التأخير عن وقت العمل بالخاص بقضى نسخ النسج تخصيص في
 الزمان وليس مامرا اولى منه واخرى بان مجرد الجمع لا يصير دليلا على اختيار التخصيص لا مكانه
 بغيره بان يرتكب تجوز في جانب الخاص فلا بد من ذكر مرجح التخصيص وجه اختياره على غيره والجواب
 عن الاول بان شوع التخصيص بحيث جعل مثلا بخلاف النسج اقضى اولو ته بل لو كان النسج تخصيصا
 في الايمان لكان التخصيص اولى فان النسج من تخصيص لا يكون شاعرا بل نادو فلا يكافؤه وعن
 الثاني بما قيل هذا وهو ان المراد بالجمع الجمع العرفي وهو انما يحصل بما فيه دون غيره والعجب منه مع
 ذلك انه تلقى بالقول حجة اخرى لهم وهو ان اولم يخص العام والخاص لزم ابطال القطعي بالظني
 وهو ما يل بالضرر وبيان الملازمة ان دلالة الخاص على مدلوله قطعي ودلالة العام محتمل بموازاة
 براديه الخاص وارجع الى التزجج من جهة قوة الدلالة بسبب التصوية وان لم يكن قطعا في معناه
 ونفي الياس عنه مع حجة ان يقال ان ما ذكره بمجرد لا يقضى تقدما التخصيص على النسج بل ولا صحة
 الجمع بالتخصيص فانه يتوقف على وجانه فاولم يدعه ولائته الا ترى ان في تناقض النص والظاهر
 يقدم النص ولا جرح في الجمع وبما قل تقدمه ولو بادع الاقوى الى الانسحاب وقول هذا الاختصار
 انقل هو ايضا ككامل هذا يجري في غيره مما استدله بها وفيما مر من ان الخاص اقوى دلالة فيكون
 العمل به ارجح واما الاستناد بالاول وتركه بالثاني معلل بانه انا ناعد لساعة لانه لا يتم الا في بعض صور
 المعارضة وهو ما يكون الخاص في مخالفا من جهة عموم ليكون قطعي الدلالة اذ لو كان له عموم من جهة

اخرى لم يلزم كونه متماثل فقه ان كان المراد بالقطعي القطعي حقيقة فباطل معناه كان اضافيا
 فيه كذا فادوبه لمتى فكم لا يوجبه لمتى شاهد على كون النزاع في مباح كان بين
 الا بابين عموما وخصصا وطعن وجه التحقيق العموم والخصص على ان الاول ايضا كما
 هو ولا يجب منه عدم صريحنا في ذلك مع انه لا يمكن فانه يلزم صحة الاستدلال الاول للاهم دون
 الثاني مع ان بطلان ليس مما يشبه على ادنى الطلبة فكيف على اجله الفضلاء فانه يلزم منه صحة التخصيص
 في العموم من وجه منع فرض تساويهما ولزم النزاع بين غير مرجح على ان قوله في بعض صور المعارضة
 كيف يصح مع كون الاغلب والاشيع كون النسبة عموما وخصصا وطعن وجه التحقيق العموم والخصص على ان الاول ايضا كما
 لا يتخلو من وجه فامل وللنسخ ان للعام منزلة التخصيص ولا ريب ان الله بصير بنفسه النسخ فكذا
 ما هو بمنزلة وان التخصيص على قول ابن عباس با "ياخذ بالاحداث فالاحداث ونورد
 الخاص بين كونه منسوخا وخصصا يمنع من كونه مخصصا لا ان لا يكون ملتبسا والخاص يمكن نسخه
 والعام يمكن ان يرفع فمكان لسخاله والقباس على عكسه و"باب عن الاول مانع من كون العام بمنزلة
 التخصيص كيف وهو قبل التخصيص في الجملة اتفاقا بخلافه وعن الثاني يمنع تقديم البيان وانما المذموم
 ذات اليمين لا وصفه بل ان يات هذا وقد نقل عن المحقق انه بعد نقله النسخ عن الشيخ زه عليه بانه لا يميز
 تاخير البيان واحده بانه كان يرد به عدم جواز اخلاء العلم عند ارادة التخصيص من دليل عليه
 مفاو له وان كان قد تقدم عليه ما يصلح للبيان والا فلا يجعل صورة التقديم من تاخير البيان ويمكن
 اعتدال اخر وهو ان المقصود انه لا يميز تاخير وصف البيان عن ذات الموصوف الا ان ما رتب في كلامه
 هكذا لانه لا يميز تقديم البيان فلا حاجة الى شيء منهما وعن الثالث بعدم الدلالة فانه اطلاق فلا يحمل
 على ما كتبه لندرت مع العلم بعدم حصول الاجماع سلمنا المظنون خلافه وقوله في نفسه مع مخالفته
 للعرف والعادة غير مجد ولا سماع تأييده بالشهرة بين كافة العلماء على ان النقل منه مرسل غير ثابت
 وعن الرابع بالمتن من الترددين النسخ والتخصيص كيف وقلة التخصيص كما مر يدفع احتمال غيره وبه
 يظهر الجواب عن الخامس وعن السادس بظهور الفارق كيف وورود الخاص بعد وقت العمل برفع
 احتمال التخصيص بالاتفاق وقوله يكون مخصصا كما مر وللوقف كون النسبة بينهما عموما وخصصا من
 وجه كما مر فليزم التوقف والرجوع الى المرجحات وقد عرفنا فيه ويجاب بان العموم من وجه
 انما تعرض باعتبار فرض المتقدم فانه يعم الا زمنا اما الورضناه امرافنا لا يقتضي العموم بل يكون
 خاصا باعتبار الا زمان والا حان لعدم افادته التكرار وعلى تقدير كون العام المتأخر فيما يكون اهم من
 المتقدم جازوا ما لا عدم تناول الامر كل الا زمان وفيه نظر لان النهي كالا مر في انه لا يقتضي التكرار
 بل للزم خلاف الفرض فان المفروض عموم المتقدم لزمان المتأخر فلا يختلف الحكم لولتا يكون الامر

والنهي للتكرار او لا مطاوعلى التخصيص وامام اهل بناء ما قاله لا يخرج من
الاقسام المتقدمة والعسل في الجميع كان حكك وفاما
وندره للنسخ فيصلى على الا^{الاف} على ان من اوجبه^{وجبه} ان الفقيه علم^{ان الفقيه علم} ان الفقيه علم^{ان الفقيه علم}
الصومات بما عارضها من الاول^{الاف} مع عدم ظلمهم بتوا^{او} حصر فذلك اجاب^{اجاب}
الحكم بين ما كان العام قطعا او الخاص غلبا وغيره ولا جاد من قال^{قال} نسخ معلق على ورود
الخاص بعد حضور وقت العمل واحتمال التخصيص^{تخصيص} في قمع جهل الحال لا يعلم حصول الشرط والاصل
يقضى عدمه الى ان يدل على^{او} سر وط عدم خد عدم^{عدم} على احتمال النسخ^{نسخ}
لمعارضته احتمال التخصيص^{تخصيص} في رد ما قبل ان الخاص المتأخر^{متأخر} حضور وقت العمل بالعام
كان مخصصا وان ورد بعده كان ناسخا وحيث كانا قطعية^{قطعية} بل العام غلبا والخاص قطعا واجب
ترجيح الخاص على العام لترده بين ان يكون ناسخا او مخصصا^{مخصصا} بان العام قطعا والخاص غلبا فان كان
الخاص مخصصا جاز يجوز تخصيص الكتاب بغير الواحد وان كان ناسخا لم يخرص العمل بمقتضى ورود
فقد تردد الخاص بين ان يكون مخصصا وناسخا قبل ولا وناسخا مردودا وحيث لا يجب تقديم الخاص على
العام على انه خارج عما كتب صدره للمعرفت انفا واستدل بوجوه اجودها^{اجودها} التاوي^{التاوي} وجب حلها
على الاقتران كالنسخين وجوابه بان ال^{الاف} ان كان موافقا للاصل^{الاصل} حسب للظاهر انه ردت في
النهاية والظاهر مقدم في الدلالة^{الدلالة} وما قبل ان الاصل انما يقيد الظن والعمل في الاصول
بجلائه لا يصف جد فان ذلك لو^{لو} ما هو في خبر مباحث اللغات ولا سيما الدلالات مع انك عرفت حال
دلالة للظن هنا وما قبل ان الاصل تاخر الحادث وهو يقتضى ورود الخاص بعد حضور وقت العمل
بالعام لا قبله مع كونه معارضا بان حضور وقت العمل ايضا حادث ضيف ايضا فان الاصل في كل حادثين
مجهول تاديهما الاقتران فان تاخر الحادث يجرى فيهما معا فلا يخرج ان من الاقتران خلافا للسبب حيث
قوى التوقف عن البناء بعد حصر صحيح ذلك في اخبار الاحاد وهو الحكمي عن ابي حنيفة مط وهو على
اصلهما سديد الا انه مردد بما روي فلا حاجة الى ما له هنا مع ضعفه وتقدم نفسه ولا الى الجواب عنه والجب
من العلامة في المبادئ مع موافقته للاكثر فيما من الاقسام حيث توقف هنا ظاهرا^{الاف} انه بر دما ر تنبيهان
الاول حكم المازند راني بانه لو كان العام والخاص متوافقين في الحكم كقوله اكرم بني اكرم بني تيم
الطوال وجب العمل بما الا ان حكم البعض وقع مرتين اما اكثره الاهتمام وان فرض اخر ولا عرف
خلافا في ذلك عنه وافية ان من قال بحجية مفهوم الوصف وتخصيص العام بالمفهوم^{المفهوم} لم يزل من القول بالتناهي
والتخصيص بل قد سبق في او ابل بحث التخصيص ان بعضهم قد حكس^{حكس} فحكم بان مثله مخصص من غير
خلاف نظر الى حكمهم يكون الوصف مخصصا دون خلاف وفرق بينه وبين الخلاف في حجية مفهوم
الوصف بالحجية ومنهم من وافقه فجا ذكره الا انه فرق بينهما بتعقب العام به في الاول وتعلق الحكم

أولاً في الثاني والجميع لا يخلو عن أمر الأول وقرىبط الثاني شرط بعض الأول آخر في البناء ان يكونوا
كثافتين فقال فالأخص الضعيف لا يخص العام الصحيح وكذا الموافق للقيمة لا يخص الخالف وكذا
الخالف للفران لا يخص الموافق له وكذا الضعيف المتن أو اللينة لا يخص قويهما مع انه قال خبر
أن واحد المستجمع لشرائط المحجة إذا عارض الفران ويكون قوبة الدلالة وواضحها بصبر مقاوله وان
كان الفران قطعي المتن لأن محجة خبر الواحد ثبتت من الفران أيضاً ثم قال وبالحكمة مراعاة المقاومة
لازمة فلما وفاقا من الغفاه وهو كما ترى غير متلائم إلا جزاءه فانه شرط المكافاة أو لا ولد احكام بان
الخير الخالف للفران لا يخص الموافق له ثم حكم بان الخبر من صيغ الفران مع ان التخصيص مريح
للتلاني وكيف كان الحق عدم اعتبار المكافاة بل يكفي في البناء المحجة وكثرة الدلالة كما مر تحفيقه في بحث
تخصيص الكتاب بمضمون الواحد ثم لوقوم العام بالخارج من الخاص يمنع التخصيص المنهج الخامس في
المطلق والمفيد وقية مقدمة واشارات مقدمة عرف المطلق ثلثة باللفظ الدال على المبهة ومنهم من
زاد عليه من حيث هي و آخر لا يفيد وثلة بما دل على شايخ في جنسه و زاد بعضهم معنى كونه محصة
محتملة لتخصيص كثيرة مما يندرج تحت امر مشترك وقال انما فسرنا التابع بالحصاة لندفع ما قد يتوهم من
ظاهر كثير من العاثر ان المطلق ما يراه ابيه المحقق من حيث هي وذلك لان الاحكام انما تتعلق بالافراد
لا بالمفهومات والصكل لا يخلو عن نظر اما الحد الاول لعدم شموله للكرة مع ان الكل مثله للمطلق هنا
باحق رقة وظاهر ان رقة نكرة وتوابعها ظاهر في التكبير فينبغي ان يعرف بما يعهما نعم هو احد
اطلاحي المطلق فانه بما يطلق على ما استفيد من هذا الحد وهو الخاص الا انه على هذا التقدير مثل ايضا
بقوله ثم فتر برقة من قبل ان يتاها وقية نظروا على ما يسهو والنكرة وهو العام وهما المفص ذلك
بشهادة ما مر وجريان الاحكام الاتية له وتصريح محققهم به الى غير ذلك وما زيد عليه خبر محتاج اليه فان
الجبنة في الوصف يعني عن ذكر الجبنة ونحوها أو الاعتدال بان المراد برقة في قولهم احق رقة هو مثل
ما زيد باسدي في اسد على وفي المحروب نساء قائلاً ان مقتضاه جواز عتق اكثر من واحد في كفارة
واحدة الا انه لما كان الامتثال يحصل بقر من الكلي سيما اذا كان تدريجي الحصول فلا بعد ما حصل بعد
الواحد امتثالاً لانه مقتضى الامر ولا يفي امر بعد الامتثال متلو وقية لما مر من كونه خلاف الظاهر
وتصريح خبر واحد منهم بدخول النكرة وما ذكره يصح اذا جعل التنوين في رقة للتمكن للتكثير على
ان تخصيصه بذلك تخصيص بما لا وجه لتخصيصه به فان مثله نادر الوقوع بخلاف النكرة فالغنا شايخ
وقومها مع انه لو كان متساويين لا وجه لتخصيص ولذا اهم المحققون العنوان لهما وثا احتمال من توجه
الحد باعتبار الجبنة بان يقال رقة في احق رقة مطلق بالنسبة الى عدم اعتبار غير الوحدة الغير المصبة
ونكرة باعتبار ملاحظة الوحدة الغير المصبة فانه ان المتعلق على التقديرين مختلف فانه على تقدير هو
المبهة وعلى الآخر القر فلا ينفع ما ذكره من اعتبار الجبنة بعد ما سمعت ولما الثاني فلعدم شموله لما دل على

[illegible]

غير خالصة في الواقع من إحدى المتغيرات لا متناهية أو شامخة التفضيل إلا أن مرتبة الشراء واعتباراته في
 حد ذاته أو مع من مرقته بسبب الخارج إلى الواقع وبإزاء كثير منها وضع لفظاً باعتبار الأول وضع اسم
 الجسم والمصادر الغير الموقوفة أو الموقوفة بتكوين التمكن ومنه وضع الإلزام والنهي ونحوهما بالنسبة إلى
 المبدء أو باعتبار الوحدة الغير الموقوفة وضع التسمية والطلاق بالمعنى الآخر الأول وبالمعنى الآخر
 أحد هاتين باعتبار المبدء وضع العام وأما المبدء قال في مقابل المطلق بمعنى الماهية لا بشرط ودرجته
 المعارف بالعدل على فقه قد دخل التام المبدء كما لو قيل أحل الله البيع إذا
 كان كذا أو بما يقال بل على شايع في حجب ما افاد معناه ثلثه بما دل على
 شايع في جنسه قد دخل فيه الإجماع والمعارف غير المعهود الصعوبات بل يلزمه دخول
 أمما لا جناس وأحلامها والمحرر الريد منه الطبيعة ونحوها مع أن منهم من جعل المطلق المقابل
 له عاماً شاملاً لما دل على المبدء والتجديد لأن الأول على هذا أن يقال هو ما دل على ما ليس بماهية ولا
 حصة محتملة لمحصص كثيرة وبطلق كثيراً ما على ما يخرج من شايع مثل رقة مومنة فأنها خرجت من شايع
 وإن كانت شايعاً أيضاً بين الرقيات المومنة فمطلق من وجهه وقد من آخر وهو الاصطلاح المعروف
 به وهو مقابل للمطلق بمعنى ثالث هو ما لم يخرج من شايع فلا يصدق على رقة مومنة فيكون الآخر من
 المطلق بمعنى ما دل على شايع في جنسه وهو أهم منه وأقربية بين ما مر من الطلاقات المطلق والمبدء بعضها
 مع بعض أما بالتباين أو بالصوم من وجهه أو بالصوم المطلق مستحارة حصر جماعة التكرار الدخلة في
 الإطلاق فيما وقع في معرض الأمر نحو اعتق رقة أو مصدر الأمر مثل فحرر رقة أو الإخبار عن المستقبل
 ومنهم من زاد أنه لا يتصور المطلق في معرض الخبر عن الماضي مثل ضربت رجلاً نظراً إلى ضرورة تعينه
 باعتبار إسناد الضرب إليه وقه ما نظر أما الأول فلأن من الموارد وقوعه في مثل حرمت الخمر لكونه
 مسكراً أو بطل الصلوة بدون الطهارة لكونها شرطاً وليس من الخبر عن الماضي ولا المستقبل كما أن
 وقوعها في معرض الخبر عن الحال مورد وليس منهما سواء كان في معرض الفعل المضارع المستعمل
 في الحال أو من قبيل زيد ضارب فإن كان معاً لا يتصور فالخبر الثاني لم يصح وإن كان معاً يتصور فالأول
 نعم التكرار المنفية خارجة عن المطلق لا فادقة الاستغراق كما سبق في محله فلا يكون مطوياً والثاني فلأن
 ما ذكره من عدم تصور وقوع المطلق في معرض الخبر عن الماضي في خبر التسمية معاً لا وجه له أصلاً في
 خبر التسمية وإن أراد العموم وإن أراد منه التكرار فما ذكره من التعليل لا ينافيه لأن تعين الضرب في ضربت
 رجلاً بالنظر إلى تعينه باعتبار الاستاد لا ينافي استعمال اللفظ في فرد ما فإن الإطلاق الكلي مع تعلق الحكم
 بجزئ منه خبر متاف وبعبارة أخرى سرياً بالحكم إلى جزئ منه بقرينة خارجة لا تنافيه بل هو معروف
 ومنه يبين حال التكرار في الخبر عن الحال وبالحملة الإطلاق اللفظي مثله يمكن على وجهين أحدهما تعلقه
 بشخص خاص أراد التكميل ولم يعرفه المخاطب والآخر تعلقه إلى فرد ما وإن كان المتعلق في الخارج

شخصاً مخصوصاً لكن لم يرد المتكلم من اللفظ وبذلك يندرج تحت الحقيقة
ان التكرار اما بزيادة طبيعة الفرد المنتشر او خصوص الفرد وعلى الاول
على الثاني فاما ان يعلمه المخاطب بالسامع او لا على الاولين حقيقة لاستعمال اللفظي المسمى
بالامرفهم المخصوصة في الثاني بالقرينة لا باللفظ فلا يتاني كونه تعظيماً منه بخلاف رجل من اصحاب
المدنية يسمى وعلى الاخير بن مجاز الانه على او امين وعلى الثاني مجمل كـ وقيل اعق رقة
واراد من الرقة المودعة ونظيره واتوا عليه من الاظهار امكانه في الخبر عن
الماضي والحال فتبين علمها عليها في الماضي فصاحبه في ان المطلق اما مدله
على المهية او التكرار والى ان المضاف الى الانشاء او من الانشاء لا انشاء كاستعمال الامر في التنبؤ
الاخبار يندرج فيها امرهم في المضاف وعلى الثاني اما انشاء في الاول اما بالحقيقة او بالمجاز
وعلى تقدير المجاز اما من الاخبار الى الانشاء او من الانشاء لا انشاء كاستعمال الامر في التنبؤ
وعلى الثاني اما ماض او مستقبل او حال الى غير ذلك اقسامه لا تحصى ثم المطلق اما بقى في معرض
الامر او الخبر فعلى الاول لا يفيد العموم فان ما يجاء قطع الطلب فان المتعلق لا يتخلو من ان يكون
الماهية او الفرد المنتشر وعلى التقديرين يرتفع تحقيق الامتثال بما يجاء بالطبيعة وقد مر الكلام
فيه في بحث الامر مع خلاف فيه وجوابه وان كان من قبل ضرب رجلان كذلك وهو ظاهر
وان كان من قبل محل الله البيع فعلى الاستغراق خارج عما كفاه وعلى المختار فيصم الحكم
افراد الطبيعة لعدم الانفكاك ووروده في مقام البيان المستلزم لذلك وتوقف الافادة للسامع على علمه
ولا يتقطع الحكم بما جاز فرد منه نظراً الى دلالة اللفظ على ثبوت الحكم للطبيعة وهي موجودة في الافراد ولا
واقع له ثم لو كانت افرادها متساوية في الشروع فيصم جميع الافراد لتعلق الحكم بالطبيعة واما لو كانت مختلفة
بالشروع فيصم بالشايع منها وبالحكمة مقتضى دلالة اللفظي الجمع واحداً الا ان مقتضى الامر انقطاع
الطلب بما جاء بالطبيعة او فرداً يختلف فيه حكم الطلب كالا باحة فان ايقاع بيع مثلاً لا يتاني فناء حلبة طبيعة
البيع فيكون مقتضى لباه الحكم موجوداً او المانع مفقوداً اشارة المطلق اما فراده متساوية في الشروع
او مختلفة فعلى الاول نعم وجهه من بامرافها اما الثاني فالمشهور عدم انصرافه الى غير الشايع وعن
السيد انه لا يفرق بين الشايع وغيره حيث استدلل على جواز التطهير عن الخبث بالمضاف بالطلاق الامر
بالغسل واجاب عنه في الخ بانه الامر بالغسل انما هو بما يطلق عليه حقيقة اذ اطلاق اللفظ انما ينصرف الى
حقيقته دون مجازة ولا ريب ان الغسل بالماء حقيقة فكان الامر بالغسل مصراً فالبه وقد بقي انه حقيقة
شريعة واوردان الظاهر ان الغسل اهم من لغة والحقيقة الشرعية فيه غير ثابت والفرد الشايع المتعارف
منه الغسل بالماء ومجرد التعارف لا يوجب تقييد الطبيعة الكلية الا ان يصل الى حد يصير حقيقة عرفة
فيه وفي النتائج السوية ان المتبادر من الغسل انما هو الغسل بالماء سواء قلنا بانتهى فيه مجازاً ام لا كما ان

المتبادر من قول السطيفي استثنى في الماء المتبادر من امرك للعطشان باشراب شرب الماء وفي المدارك
 ان الفسل انما ينصرف الى ما هو المتعارف الجاري على السنة اهل العرف وهو الفسل بالماء كما في قول
 القائل استثنى وفي المذهب الصحيح على عدم دفع المحدث بالمضاف بانه لو حصل التطهير به اما لكونه منصوبا
 عليه او في معناه او لغيره فمقتضى القول الاول بان المنصوص عليه هو المطلق معطلا بصرفه وان الاطلاق
 في الاسماء ينصرف الى الكمال من السمات والحق ان كلام السيد هنا لا يبدل على مخالفة المشهور فانه
 قال بعد ما رد ليس لهم ان يقولوا ان الاطلاق الامر بالفصل ينصرف الى ما ينصرف في العادة ولا ينصرف
 في العادة الا للفصل بالماء ذكره خبره واذ ذلك انه لو كان الاصل ما قالوه لوجب ان لا يجوز غسل الثوب
 بماء الكبريت والنقط وغيرهما مما يعبر العادة بالفصل به فلم يجز ذلك ولم يكن معناه ان ينصرف خلاف علم
 ان المراد بالخير ما يتاوله اسم الفصل من غير اعتبار بالعادة وهو كما ترى طاهر في ان الباعث على
 حل المطلق على العموم ودخول بعض الافراد النادرة في الارادة فانه جعل ذلك دليلا على العموم لا
 مجرد كون اللفظ حقيقة فيه الا انه يرد عليه ان جواز الفصل بما ذكره ان ثبت فالحجة فيه الاجماع كما هو ظاهره
 لا الاطلاق لعدم ثبوت ارادته من غير علم ثبت اراده بعض الامراء النادرة من المطلق وعلى هذا علم ما سلم
 ثبوت معناه للفصل وحقيقة لغوية له لا يتم القول بالعموم الا على تقدير تقديم الحقيقة على المجاز المشهور
 وهو ضعيف كما مر او براد بالمعاد ما صار حقيقة عرفية وهو خلاف ظاهر سوجه واما على القول بتقديم
 المجاز نظر الى الشهرة فظاهر تعيين تقديمه بما يكون معناه وحيث انقول بالتوقف كما هو الاقوى بكون المعناد
 متيقنا وغيره مشكوكا فيه فلا يرتفع حكم الاصل بالنظر اليه ويتحقق الثمرة على التقديم بين في التعارض
 وعدم القدرة على المعناد اما الاول فطرد اما الثاني فظهر الثمرة فيما لو ثبت التكليف باشرط شيء في
 عبادة مثلا فيعد تعدوا المعناد بتعين الايمان بالمشكوك تحصيل البرائة اليقينية من التكليف الثابت
 باليقين على التقديم بالاخير بخلاف سابقه فانه على تقديمه لا واضع للاصل بالنظر اليه فلا اشكال على
 هذا ويرتفع الفرق لو قيل بعدم لزوم تحصيل البرائة اليقينية في مثله نظر الى كون المدار في التكليف
 على الطنون الاجتهادية لا على الواقعات فانه على هذا لا يجب الايمان بالقرء المشكوك بعد تعدوا الفرد
 الشايع مثلا لو قطع يد الشخص من الزند هل يتعين المسح يافى الذراع ولا يختلف الحكم بينه وبين غيره
 بتعين الثاني على التقديم بالاخير وعلى سابقه بتعين الاول وعلى التقديم بين لو تعلق امر مثلا شيء لا
 يكون جزءا ولا لاشترط في شيء آخر وتعدو القدرة على الامراء الشايع لا يحكم بتعلق الامر بالامراء
 النادرة بل يدفع احتمال تعلقه بالاصل وكيف كان فلو قل في المطلقات يكون المعنى الشايع حقائق
 عرفية او مجازات مشهورة وقد منها ما هو قلنا بالتوقف لوجه الحمل على العموم اما على الاول فيناه على
 ما هو الاظهر من تقديم الحقائق العرفية على اللغوية نظر الى غلبة الموافقة واما على الاخير بين فظاهر نعم
 لو قيل بتقديم الحقيقة على المجاز المشهور يتم كلام السيد وهو ضعيف كما مر وكلام غيره لا يخرج عما مر نعم

وبالحقل حصول حقيقة عرفية للقلبي المعاني المتعارفة مع تمام المعنى المحبفي أيضا فصار التفسير متري
 بين الكلبي وبعض الأفراد لكن يكون استعماله في أحد المعنيين الشهر كسفي العين بالنسبة للمعاني
 والثانية معنيين سائر المعاني فاستعمل على هذا الحمل على الأفراد الشابة فصار له مدخل في
 الشهرة في أحد معاني المشترك في ترجمته وان كان فيه تنفي الأرادة بالنسبة إليه لك أنه بفلسفه
 تصور وقوعه سلمنا الشهرة من المرجحات عرفا ولذا يهملون أشهر المجازين على الآخر بل يصعبهم عرفته
 تقديمه المجاز المشهور على الحقيقة المرجوحة بل أنه هو مقتضى كلام المشهور من التوقف بهما إلا أن
 يقال إن الشهرة التي ترجع إحدى الحقيقة بين أو المجازين على الآخر هي ما إذا كانت ذاتية على
 تساوي أحد معاني الأخرى كما لو كانت الكلمة مشتركة واحدة فيما أشهر من الأخرى وهاتين
 صكتان الشهرة هي التي جعل الكلمة مساوية لحفظها للفظ وقد جعلها مشتركة فلا يصبر حجة وهو
 ظاهر بالتدبر قال في المشارق الظاهر أن التباديل من لفظ الكلب والخنزير البربان منهما قال وعلى هذا
 الاختلاف في لهاذمتها ولوسلم الاشتراك في كيان الأمر كذلك أضع تحقيق الإجماع على نجاسة
 البرمي وكونها باعتمادها فالإيني شكت في أن ذلك من البرمي وأما ومع إرادته إرادة المعنى الآخر خلاف
 الظاهر وبما يحمل الأفراد الشابة مسهودة والآلف واللام الداخلة في المطلقات أشارت إلى الصنف
 المجهود المتعارف في المحادرات وهو لا يخرج عن الحمل يكون المطلقات مطابق عرفية في الأمر الشابة
 أو مجازات وتكون مقدمة على حقايقها والآلام يحصل عهدتها فلا يكون ما أخذ الآخر هذا وقد سبق منا
 تحقيق للمقام في حمل آخر مع زيادة في ماني كلما فهم في خصوص ما من الظاهر بالضاف الاستغناء
 هناك أنه فأنر ما عليه على غرضه وتفرع عليه تبدلات الشارع في موضوعات الأحكام وغيرها كالوجه
 في الوضوء والشرب في الذكر والدواعي في الجريدة وغيرها واليوم واليلة للصلوة والصوم بالنسبة إلى
 عرض التسعين ونحوه والصل والمسم في الوضوء والصل والاستغناء في الصلوة والرجل والمرء
 إذا قل الحكم بهما بالنسبة إلى الحسنى والمسحوح والمحبة بالنظر إلى جهة المرءة في الفصل في الوضوء
 ونحوه والعوضه والفلة والبرغوث والديدان الصغار والفلة والفلة في الدخول تحت المحبوس
 الذي لا يؤكل لحمه واللفظة والهيئة في الدخول تحت الأكساف في المهابات وظل الحجب بالتقديم في
 العرفات بالنظر إلى النبوي عرفته يوم يرفون واليوم الذي يعرف الناس ثم هل دخول بعض الأفراد
 التادوة في الإطلاق يقتضي الحمل على الصوم القلوي كما سبق من السبق في ناصر بانه الظاهر نعم فإن
 للفظ يحملين مع ترجمته إذا أخذ الحمل على أحدهما تبين الآخر ولما احتقال أن يكون المراد منه معنى
 بسم الأمر الشابة وذلك البعض خاصة فيجد جدا نعم أن فرض كونه أشبع من الصوم القلوي تبين
 حمله عليه ولهم الدخول طرقها التعليك كما يقال لا ترد السائل فإن لكل كبدرا لجر أو كذا الاستثناء
 فإن استثناء النطق اندوس من الملاق الفرد المعروف على الاستغناء إلى غير ذلك ومما مر إن المحبتي

بل المطلق على العموم ولو بدلا ان لا يكون له افراد شائعة ولم شرط اخر لولا ان كان محملا
 للدين المطلق في مقام حكم اخر وهو ظاهر على ما اخترنا من عدم استلزام تعطيل الحكم على الطبيعة
 النظر الى جميعها من الافراد لاحتمال عروض بسبب عسكرة من خصوصية الفرق وان
 الدلائل على العموم ^{في مقام البيان فاذا ورد في مقام حكم اخر لا يفيد العموم لانه}
 ولا اثر في الاستلزام ^{من قال} ثم على الطبيعة يستلزم العموم فليز منه عدم
 اعتبار هذا الشرط ^{ان صدق عن} الاول عدم الدلالة عرفا والثاني عدم
 المناقاة بين ورود اللفظ ^{كم خبره واردة} الا ^{انه لا اثر في ان العام}
 اللفظي اذا ورد في بيان حكم ^{في ارادة للعموم منه واه} سى ^{سبل المحففة نعم لو كان}
 ما ذكر من الملازمة حال الاستلزام ^{نواظري المطلق ايضا والعجب} ^{منهم حيث ادعاهما ومع}
 ذلك ففي الدلالة فيها كما مر وما ذكرناه من فسادها وله برون ^{المسكن عليكم فلا بد}
 على طهارة عمل النفس واذا حلتم فاصطادوا ^{صد} ^{اشارة الاصل في}
 المطلق الاطلاق وعدم التنفيذ فالاشتراط ^{في تعاملته من عقد او بقاء كالا} ^{كام على تقدير}
 الاصل فيها هو عدم الاجمال كما هو ^{الف الاصل وعلى تقدير ثبوت التصيد الاصل}
 الاقتصاد على ما قل منه الامر ^{خارجي لكونه} ^{كما والقبول العبادات اسام للتصحيح منها}
 والعقود الاصل فيها الفساد نظر الى منع عموم الالة فانه ^{مل في الاشتراط وعدمه الاشتراط}
 وفي الاقل والاكثر الاكثر نظر الى لزوم تحصيل البرائة الفنية والامتنال المتوقفين على ذلك فالبيع
 والنكاح الاصل فيهما اللزوم والرد وام والمعاملة على النقد والتفقد على نقد البلد والاصل في مده
 الاحادة والمتعة الفلة نظر الى كونهما تقيد او في الرافع للحكم السابق كما في العدد والعدد في ابام
 الاقامة والتردد واقل الجحش الرافعة للاحكام السابقة عليها الطول نظر الى منافاة الدوام حكم النكاح
 واستمرار حكم السفر وعموم التكليف بالصلوة والصوم وفي الحكم الناقض للحكم المستمر كابام الجحش
 واكثر الجحش والثفاس الرافعة لاحكام البيع والطهارة والصلوة الفلة الى غير ذلك اشارة اذا تعارض
 المطلق والمفيد فلا يغلب امان يختلف المكلف به فيهما او لا وعلى الثاني فاما ان يتعد السبب او يتعد
 وعلى الثاني وبما قسم بالمائلين والمختلفين مع القبيل للثاني باحق رتبة في كفاية الطهارة واكثر رتبة
 موهمة في كفارة القتل خطأ وفيه شيء لا يخفى وعلى جميع التقادير اما ان يكونا متبئين او متبئين او مختلفين
 فاما اذا اختلف المكلف به فلا حمل مطسوا احد سيهما او تعدد كانا متبئين او متبئين او مختلفين للاصل
 وعدم الشرط وهو التعارض والتنافي وكونه خلاف الاصل فلا يرتكب الا بجهة وليست خلافا لما هي اكثر
 الشافعية حيث حملوا البدني التيم على ما اخره المرقق لتفسيدها في الموضوع مع اتحاد السبب وهو المحدث
 ويردهم ما مر من ان الاصوليين من نفي الخلاف عن عدم كالسبب والشج والامدى ومنهم من

ادعى عليه الاتفاق كالتشهد الثاني وولده والحاجي والعصدي بل هو اعطى من الدر الاصل
انتهى عنه بالاجماع مودة بالاتفاق لغيري ومنهم من حكى عليه الاجماع كالماء ولهم
م ان اتوقف العمل بالملوك على العمل بقيد كما لو قيل ان طاهر تافعة
الصق يتوقف على الملك والملك على عدم الكفر الصق يتوقف على علم
والسبب وكانا مشتبين فلا يخلو اما ان يشترط وحدة المظهر او معاد لا على
الامر يقتضي تعدد الطلب وتعدد يقتضي تعدد
المفيد او تقدم او تاخر فلا يخلو بعضهم في الاخير جعل المفيد تامحالة اذ يقتضي الحكم بالمفيد بنافي تعلفه
بالمطلق وهو ظاهر فاما ان يجعل المفيد على الاستحباب او على التتميم
بشأن الثالث فانه على الاولين يلزم على الثالث
الرابع النسخ والتخصيص
غير متحقق للزوم وقوعه قبل حسن
ورود الخاص بعد حضور وقت العمل للمعنى
وايضاح الامر بالمفيد على التخيير يقتضي الى
شرعيا بل خلا من باب المقدمة وليس الكا
باطل كما مر هذا وقد حكى جماعة ك
الاجماع عليه وهو ظاهر العدة
في الفقه فهو حجة اخرى فاندفع ما قبل ان المطلق بمنزلة العام في افادة الشمول الا ان الشمول المطلق بطريق
التبادل وشمول العام بطريق التناول وان المفيد بمنزلة الخاص وقد صرحوا بان العام والخاص اذا كانا
مشتبئين يعمل بهما لعدم التعارض بينهما فوجب ان يكون المطلق والمفيد متلها والافما الفرق بينهما
اذ وحدة التكليف هنا بمعنى عدم تعدد المطلوب بنافي تعلفه بالمطلق والمفيد لا اختلافهما بخلاف ثمة
فانه لو فرض وحدته لا يستلزم عدم تعلفه بغير الخاص فان الحكم يتعلق بكل فرد كما يتعلق ببعضه فانه
الامر وحدة الحكم يحمل تعلفه بالخاص في ضمن الصوم والخصوص واحد فان قول القائل اكرم العلماء
واكرم زيد الابناني يتعلق الحكم بزيد تعلفه بغيره من افراد الصوم مع عدم تعدد المطلوب بل لانه لاحلا
ومع التعدد انظر بخلاف ما اذا قبل احق وحق رتبة مومنة وفرض وحدة المطلوب فانه لا يمكن
كون متعلق الحكم معناه وغير معين او الطبيعة وصفاتها وواجب عنه تاديب الاجماع فاروق
واخرى بان مدلول المطلق فرد من الامر اذ لا يثبت مدلول المفيد فرد معين فصار المفيد قرينة لما
هو المراد بالمطلق بخلاف العام فان مدلوله جميع الامر اذ لا يثبت على الاجمال ليحكم بالخاص معناه
وفيها نظر اما في الاول فلانه لما التزم اتحاد حكمهما لا يمكن وضعه بالاجماع فان المقام ليس من التعديلات

ممكن، تأثير الاجماع فيه وانما هو امر لغوي منوط بالوضع ولو ازمه ولا ينفخ الاجماع الا اذا اكشف عنهما
واكثر من ذلك المورد يدعي اتحادهما فيها واما في الثاني فلان ما ذكره في المطلق والمفيد في مثله في
الاعتراض وبالعكس في هذا يدعي الاختلاف في الجملة الا اذا ثبت تأثيره ولم يثبت فلم يندفع الشبهة
به وكذا لا ينفخ ما قبله من ذكر نتيجة المختار وهو حديث يقتضي احتمال النجوى بزيادة التدب اعني كونه
افضل الامر اذا كان اذ كان حبيب التجبري وكذا الولم يكن احتمال النجوى اذ كان ناهيا عنها ولكنه كان
مرجوحا بالنسبة الى النجوى في لفظ المطلق بارادة المفيد منه اما مع تساوي الاحتمالين فيشكل الحكم
بترجيح واحد المجازين بل يحسب ان اراض مقتضى التسايف والتوقف وبقي المطلق سلما من المعارض
مع ان مثله مرد عليه في بناء العام على انصاف ولم يفلح به ثمة هذا وما ذكره من الاستشكال على تقديم
تساوي الاحتمالين لا يصح فانه على تقديره يستلزم انه يشك في حكمه فلا يصح الحكم ببقاء المطلق سلما من المعارض
فان التعارض لما وقع بين بقاء المطلق على اطلاقه وبقاء المفيد عليه فلا يصح الحكم ببقاء المطلق
سلما من المعارض كيف والشك وقع بين الامرين فلو اذ اردنا الامرين التقييد وحمل الامر على
التدب او التخيير يحصل الشك في التقييد وكذا يكلف به اعتناق الرقة الموهبة فندفع بالاصل فيفي
المطلق على اطلاقه وباجملة مسألة البرائة الذميمة فم الزائد قلنا باطل فان التكليف ثابت قطعا والشك
وقع في المكلف يعني انه ما اذا لا يحصل البرائة الا بالامان بالمفيد لتدرد الامر بينه وبين المطلق سواء
قلنا بلزوم تحصيل البرائة عند التكليف الغيبية نظر الى تعلقاتها بالواقع كما هو الاقوى او قلنا بعدم
لزوم تحصيل البرائة الامعائيت بالنظر في الاجتهاد اما الاول فظاهر واما الثاني فلنرد ان التكليف على حسب
الظن بين المطلق والمفيد فلا يفرق الامر على القولين نعم يحصل الفرق لو كان متعلق التكليف على
تقدير التعارض اعتناق فردا وليس كذلك على ان هذا المذهب باطل وايضا جعل مقتضى التوقف
والتسايف واحدا لا يصح الاعلى تقدير ارجاع التوقف الى التخيير كما يحتمل كلامه هذا وما ذكره في
اخر الكتاب من حصر الخلاف في المسئلة بين قولين وعمام بان ان التوقف في تقديم التقييد على المجاز
امكن التسك بلزوم تحصيل البرائة والخروج عن المهدة فانه يحصل بالعمل بمقتضى التقييد ولعله حذر
من تسك به واطلق في ان ما استجود المورد هو الجمع بين الدليلين معلل بان العمل بالمفيد بلزوم منه
العمل بالمطلق والعمل بالمطلق لا يلزم منه العمل بالمفيد لصدقه مع خبر ذلك المفيد وبرد عليه ان التحليل
استحسان وليس حجة او احتياط وليس بلازم وانما المدار في مثله على ماهو المتفاهم عرفا وهو ذلك بمقتضى
ما ذكرناه نعم يمكن ارجاع الجمع اليه لو لم يعمل بامر كما في الزيدة ومنهم من نصر المختار بانه يمكن العمل
بالمطلق والمفيد من دون ارجاع احدهما عن حقيقته بان يعمل بالمفيد وبقي المطلق على اطلاقه فلا يجب
اذا نكاح مجاز حتى يجعل ذلك وظيفة المطلق معلل بان مدلول المطلق ليس صحة العمل باي فرد كان
حتى ينافي مدلول المفيد بل هو اعم منه وما يصلح للتفصيل بل المفيد في الواقع الا ترى انه معرض للمفيد

كقولنا رقة مومنة اذا لاشك ان مدلول رقة في رقة مومنة هو المطلق والآخر حصول المفيد من المطلق
 المطلق مع انه لا يصلح ان لا يذوق كانت قطعه ان مقتضى المطلق ليس ذلك والا
 يكلام اخر له ملخصه ان المراد المطلق كرقبة ليس اى فرد كان من امة
 كان مدلوله مصنافى الواقع وان لم يكن اللفظ مستعلا في التسمية وفي الامور
 في الامور بمقتضى الاحتمالين فلا يكون التفسير تخصيضا
 انه يتوقف ظهوره به مقدمه وهي ان الكلى هو رقة
 الجزئى ومنها ان يستعمل ويراد منه الكلى وهو رقة
 الفرد فكولنا الانسان نوع والمجوزان جنس والثاني ان ليس
 المدينة بسى والاول مجاز والى
 له غاية الامر ان في ثاني قسمه
 عرفت ذلك فنقول ما جعل مدلول المدعى
 ارادته هنا اما الاول فلان ما جعل مدلول المدعى
 لا ينفع ذكره فان رقة في رقة مومنة لا ينفرد
 المفيد ويكون الفرد رقة عليه المومنة فها
 عدم مدلوله على الثاني ليس مدلوله
 من انه لاشك ان مدلول رقة في رقة مومنة هو المطلق والآخر حصول المفيد من المطلق ظهر ما قبله
 على ان المالم التخصيص بل تزمه فان ارادة المفيد لا يجمع بين حصولها وهو ظاهر
 نعم حصول المفيد يستلزم حصول المفهوم الكلى المشترك بين الافراد لكنه ليس المعنى بالمطلق المعبر عنه
 برقة في احدى رقة فالمعنى غير مثبت والمثبت غير المنفى فلا اشكال واما الثاني فلان المفيد الذى يمكن
 ان يكون مدلول المطلق هو ما اذا كان الشيء في الواقع مفيد ولكن التكلم المطلق اللفظي الكلى لافى
 ذلك المفيد كما امر في جاد رجل من اقصى المدينة بسى وهذا لا يمكن حل المطلق عليه فان الكلام في
 متعلق الاحكام والتبادر من الاطلاقات فيما يكون مصداقه في الواقع المفيد ارادة المفيد من سواء كان
 في الامور والنواهي او الاغراض المتعلقة بالاحكام الا اذا ثبت خلافه بالخارج بل لا يبعد ان يبق الظاهر
 من مثله الكسوف عن الاستعمال مطعنى في غير الاحكام الا ان يكون قربة على خلافه فالاصل في
 الاستعمال الحقيقة لا ينفع في مثله على انه لا يمكن وقوع التصديدها نظر الى ما يعتبر فيه من الشرط
 المماثلة والابتنه ومنها واحدة المطلوب فلا يمكن ان يكون متعلق الامر الفرد المنتشر والفرد المعين في
 الظاهر مثلا نعم هو يمكن تحفظه في القصص والحكايات كان يقال فيها جاد بد جاد رجل جاد وبد يكون
 الاول مجزلا والثاني مينا كما يمكن ان يكون مطلقا وعقدا او الفر فى الثاني براد من رجل فى جاد

أدخل الفرق والمنشور بخلاف الأول فإن المعنى منه المقيد ومعه يصح قسمهم الجمل في المظهر والمظهر
فيه كالمطلوع على القول بكونها المصحح منها فظهر انحصار مدلول المطلق فيها كالمطلوع وهو ضار ووجد
في بيان الإحكام في معنى واحد وهو الفرق للمنشور في النكرة فطل النكرة ومعه بين ما في قول بعضهم
من أن حمل الأمر بالمقيد على التخيير بجاز وهو خلاف الأصل وحمل المطلق على المقيد ليس بجاز
ولهذا الواقي بالمقيد قبل الأمر به كان مستغنى عن الأمر بالمطلق وما في آخره من أن حمل الأمر على الاستصحاب
بجاز هو كذلك لأنه على التخيير بخلاف استعمال المطلق في المقيد فإنه ليس بجاز لمقابل له جهة حقيقة
كما هو عليه الماهر فتأن جهة الحقيقة فخرات هنا بل المراد هنا أنهم معناه المجازي وهو المقيد فلا جدوى
فيما ذكره ولا نسخ لو كان المقيد بالإنطلاق ح لكان المراد بالمطلق هو المقيد فيجب أن يكون مجازاً فيه
وهو فرع الدلالة وإما مستغنى عن المطلق لادلالة له على مفيد خاص واجب بالاتفاق بتفيد الرقة في
الطهار بالسلامة عن الصوب لأن الرقة مطلقة فلا نهال على بليمة مجازة أو رديت تناول الرقة للناقصة
حتى تكون مجازاً في السلامة وفيهما نظر بل الحقيقة في 'وبعد' إمكان النسخ هنا لما بقي من عدم
جوازه قبل حضور وقت الفعل فأنحصر الأمر في 'يرمى مع' استغاضه بالعكس بجر بأن ما ذكره هنا فيه وهو
أن الإطلاق لادلالة له على المقيد ولو سلم قلنا الدلالة مستغنى عن التخيير بالسلامة في المقيد فبأنه لا يترتب
من الخطاب وهو جازي كباقي فيجب حصول الدلالة بعد ما لا قبلها فلا إشكال في المقامين هذا ولا يأتى
هذا الخلاف في الأخبار الوصية بل يخص النبوة منها وحكى في جمع الجوامع والفتاوى المجمع فلا يحمل
المقيد على المطلق وبه يؤخذ أن كلام الحاجبي والعسدي وحلله المازنداني والكرماني يحمل المقيد
على الأولوية وبظهر بطلان ما مر فإنه بعد من العكس والمجاز في الأمر مع أن ظاهر المعظم عدم القول
بموجب نقول الخلاف أو ادعوا الإجماع على عكسه كما مر ومنهم من قال لم يعرف انتسابه إلى أحد على أنه
لوحظ في مكان شاذ أنادوا بالاجتماع وهو حق قطعاً والفرق لا يخص وعنه ما ورد في الاستنباه
والتهم تارة بثلاث سمحات وبوضع البدل وأخرى بثلاثة أحجار ويضرب البدل وأما إذا اتحد المكلف به
والسبب وكانا متغيرين ففي العلامة والعسدي والامدي الخلاف في العمل بهما وهو ظاهر ثلثة وفي
الزبدة وقاية المأمول الإجماع وفي العالم وشرح المختصر الاتفاق واستثنى بعضهم منه ما يعلم من قصده
أن المنهى عنه في المقيد من المنهى عنه في المطلق وحكم بالتفيد نظر إلى وحدتهما مثل الأكثر بما إذا
قبل في الظاهر لا تتفق مكاتباً وأخرى لا تتفق مكاتباً كافراً وأورد في وجههما كما كانه لكونهما من
التصميم وتعقيبهما خاص لأن الإطلاق والتفيد فعدل بعضهم فصرف المنكر المكاتب والمكاتب الكافر
مقيداً بالانحصار الاستغناء كفا في اشتراط اللحم وأورد عليه أولاً بأنه على هذا يصير مفاد المطلق المنهى
لا تتفق مكاتباً من المكاتبين على سبيل البدل والاحتمال من غير قصد إلى الاستغناء والصوم فيمكن
لامتثاله عدم تحقق فرد واحد من المكاتبين فقط ويحتمل أن قوله لا تتفق مكاتباً كافراً بيان لهذا الفرع

المتني فمن أين يحصل الحكم بعدم اجراء اعتناق المكاتب اهل هذه المسئلة سيما مع
 مفهوم الصفة التي لا تنطبق على الكافر فانه يدل على صحة خبر الكافر فظهر مما ذكرنا ان حكم المكاتب
 من من خصيص العام فصل التامل والنظر لولا الاجماع وثاناً بان القراءه ^{١٤} ذكره ^{١٥} خبراً
 وكأنه يجعل المثال من تشديد المطلق واخر اجسام العموم ولا يخفى ^{١٦} على فلي
 تقدير كونه لا يستغرق ان لا يصبر المتني عام ولا ^{١٧} بل على العموم ويكون تحفته
 وصدقه بنى فريدمان الأفراد فلا وجه لتني الزمرا وفي التنبه على عدم حجية
 المفهوم وعلى تقدير ما حكم بان القائل بما يقدر بمجوز اعتناق المكاتب المسلم وعن المعنى التصريح به في
 المنع وفي الخرج جعل الأمر فيه قرياً بما مر في الاثبات والحق ان المفهوم لو كان حجة اقضى التفتيد فيما
 تحقق في الاثر العنوان اعم لشموله لا تنطبق على ما لا تنطبق فاما ولا مفهوم ما قبل من ان مفهوم الصفة على
 تقدير حجية انما يعمل به عند العمل ^{١٨} الاقوى وهما قد عارضه الاجماع فيه نظر وعلى تقدير عدم
 حجية فلا يخص لو كان التنبه على ^{١٩} لعدم المناقاة كما مر في الاثبات لكنه خارج عما كانا
 بصدد والاستثناء كما مر خبر وجهه فانه لو ^{٢٠} في الاطلاق والتفتيد فالكل كلام انما هو على هذا
 التقدير كما مر في الاثبات فانه لولا اعتبار وحده في ^{٢١} بسا على حتى في الاثبات لعدم المناقاة ومن
 يتعين العمل بالمسئمة فيه فلا استثناء ^{٢٢} في العام والخاص فكذلك يجوز ان يمتلئ في العام
 والخاص مطوّر من التخصص على ^{٢٣} به بمر فلا اختصاص له بالمقام ولو كان التنبه على الوجه الاخر
 فيقتد لواجبنا الوحدة في المنهى عنه قطعاً والاقبال بلزم العمل في الاثبات مع ما عرف من كونه عمل
 وفاق الكل او العمل ومع ذلك العدول لا ينفع لكون المعروف اذا كان من باب العهد الذي كاني
 عليه فهو في حكم النكره فلا فرق وما جعله المورد معناه ظاهر انه ليس بمعناه وان تصرفه بما يوافق
 المطلق في المعنى فيمكن بالنسبة الى المثال المشهور ايضا وما ذكره من الوجه للفراد من الاستغراق
 بمقتل غيره وهو ان لا يعمل من باب نفي العموم كاحتماله ان لا تنطبق مكاتب كافر ايمان لهذا الفراد والمنفى
 فان خبره باطل على ما عرف من لزوم اعتبار وحدة المطلوب فتبين كونه جانياً لهذا الفراد والمنفى في ان
 ان المسئلة لو لم تكن من تخصيص العام تبين فيها التفتيد لا ان يكون خلافاً على التامل والنظر لولا
 الاجماع على ان الاجماع ان تقع انما يكون فيما يحصل منه الظن وهو خبره حاصل فان المسئلة ليست تصدبة
 بل لتوبة بصرفه وقد عرفت انه لو لم تكن من تخصيص العام لا يمكن الا التفتيد مع اعتبار الوحدة في
 المطلوب وانما الكلام على هذا التقدير واما على تقدير عدم خلافاً كما سبق فمما قبل ان الاحتمال
 المذكور احتمال لا بصار اليه لوقوع الاجماع على خلافه كما صرح به فيه ما قبله في ان الاجماع هل على
 المثال او المثل له وجهان لا يتخلو لهما من قرب بل هو المعين لما مر واما اذا اتحد السبب والحكم وكانا
 مختلفين في التني والاثبات فلا اشكال في التفتيد وجهه ظاهر بل به بين عدم جواز التفتيد فيما يفي

من الاقسام وهو اذا تعدد السبب واتحد المتركف به سؤله كانه مثبتين او منفيين او مختلفين لعدم المناقاة
وجليه ويقع اتفاقا تحفظا فلا صريحا وظاهرا اما العامة فقد حكى منهم اقوالا ثلثها نعم لواقضاء القياس
والعدم مع البرهان لكن لا جدوى للتمرض للاخير لكونه منسبا على حجة القياس وعدمها صارا من
ضرورات هذه المناقاة القول بالاشتراف فله ان الفرقان كالقلمة الواحدة فاذا ثبت للتفيد في احد الحكمين
ثبت في الآخر والالزام للاختلاف المتأني لثلاثة وان الشهادة لما قدمت بالعدد القمرة واطلقت في سائر
الصور حمل المطلق على المفيد فكذلك هاتوان الذكرا ت حملت على الذكرا بن كه كبرامن غير دليل خارج
وقد اكد الكل ظاهرا اما الاول فلان المراد من الوحدة اما باعتبار الكلام التفسيري فليس الكلام فيه مع انه
يختلف باعتبار المتعلق واما باعتباره الكلام اللفظي فقول ان اريد من الوحدة عدم التناقص محقق ولا
يتأني التفيد والاطلاق في شيء في محله وان اريد منها عدم الاختلاف مطلقا فلا حجة له بل مخالفة
للضرورة لوجود العام والخاص والامر والنهي والتاميم والمنسوخ وغيره فافيه واما الثاني فلان التفيد
في العدد ان ثبت في الاجماع ونحوه والافين المتنازع فيه اما الثالث فلمنع من عدم الدليل ولولا
لكان عين المتنازع فيه واجبا باقتضاء العطف لتسوية كعدم استقلال المعطوف بالدلالة في وجوبه
الى ما هو معطوف عليه ومشاركته في حكمه بل الفرق حصول الربط هنا بالعطف بخلاف صورة النزاع
وفيه نظر وبما للمختارين ضعف ما يحكى عن بعضهم اعتبار الاغلبية بانه لو كان حكم المطلق اخلط
لم يحل على المفيد بخلاف العكس تنبيهات الاول كل يحمل المطلق على المفيد في الاوامر والندية
ففي القواعد الملية حكم في المفضضة والاستشاق باشرط الترتيب حلا للمطلق من الاوامر على المفيد
وفي شرح من شروح التامع في استحباب التزام التجار في الشوط السابع لما حكم المحقق باستحبابه واطلق
ودخله بانه ينبغي تقييده به حلا للمطلق على المفيد وفي روضة المتقين لا يلزم في المندوبات
والمكرهات حمل المطلق على المفيد بل يحمل المفيد على التاكيد وثلاثة ممن حاصرها هم واقفوه استنادا الى
عدم التعارض من بعضهم والتسامح من اخرين وبرد الاول ان التعارض يتحقق بعد اجتماع الشرابط فيها
وامر من الماخذات فيها والثاني ان التسامح اما في السند وليس كلاما فيه واما في الدلالة فالمفروض
عدمها فاما من المدرك الا انه لا باس به نظر الى كفاية مطلق الاحتمال في السنن والمكرهات
كما بانى الا انه كلام اخر غيرا كفاية تفرق بينهما من ان وحدة المطلوب كبر اثبت بالاجماع وهو
غير مبسر غالب في المندوبات فان حصر الواجبات سهل الحصول من استفراد كلماتها غالبا بخلاف المندوبات
فان ديدنهم ليس حصرها كما هو ظاهرا في المندوبات واما المكرهات فحكمها حكم التواهي الثاني
بان من جميع ما مر شرابط حمل المطلق على المفيد وهو لزوم وحدة المطلوب والمحكوم به والسبب وعدم
ظهور خروج الامر من الوجوب او كونهما للتدب الثالث يجري في المطلق والمفيد ما جرى في
العام والخاص من الاحكام وفاقا وخلافا فيولا من يوافق التفيد بالمتصل والمنفصل لظاهرها

ومنطوقا كذا بآلة احاد المتواترة ومختلفة او من اجزاء او مادة او عرف او جهة الى غير ذلك مما
 مر الرابع قال البهائي قد بقي ان الغائبين بعدم حجية مفهوم الشقة قد قبل المطلق بمفهومه في نحو
 احق في التطهار رتبة احق في التطهار رتبة مومنة فاذا لم يكن مفهوم الصفة حجة عندهم كيف يتبدون
 بما المطلق فما هذا الا التناقض واجاب عنه بان مفهوم الوصف اما ان يكون في مقابلة مطلق اما في المثال
 او لا نحو جاء العالم ففي الثاني ليس حجة عندهم واما في الاول ففيه ادع اسمعنا على انه حجة كما نظله
 العلامة قال الغائبين بعدم حجيته ينصرون كلامهم بما اذا لم يكن في مقابلة مطلق لموافقهم في حجية ما اذا كان
 في المقابل مطلق ثم جرح التأسيس على التاكيد وقر بسبعين هذا الاختراض على الغائبين بان الامر حقة
 في الوجوب كيف قالوا بان الامر والورد غيب الخطر حقة في الابطاح وقبها نظر اما في الاول فلما مر
 من ان الناطق في الحمل تعدد المتعلق مع وحدة المطلوب وقد بين التفيد على الجواز والنسخ فهو يتم سواء
 قلنا يكون المفهوم حجة او لا ووجه الحجة بان مفهوم قوله احق في التطهار رتبة مومنة عدم وجوب
 عتق غير المومنة لآمره متفق عبرا ^{او} واما في جواز عتق الكافرة وحمل المطلق على المفيد انما هو من
 جهة ملاحظة المنطوق لا المفهوم فان المطلوب ان كان ^{في} يرد واحد فلا ريب ان مع وجود عتق المومنة
 لا يمكن الامتنال بغيرها وان كان مطلق الطمينة ^{في} في المومنة وحصول الامتنال بايجاد الطمينة
 في ضمنه لا ينبغي طلب حتى يحصل الامتنال بغيره بخلافه كقول الابن تاجاخر اما فلما فانه بين القول بعدم
 حجية المفهوم ووجوب حمل المطلق على المفيد ^{في} ان اول قوله احق في التطهار رتبة مومنة بان الماد منه ان كثرة
 التطهار عتق رتبة مومنة لا يجزى واجاب عتق رتبة مومنة فهو وان كان يصح الاختراض في الجملة ولكنه
 لا يتم ايضا اذ يمكن في نفي جواز الغير وحدة المطلوب مع ملاحظة المنطوق ولا حاجة الى استفادته من
 المفهوم وفيه ان قوله فلا ينبغي جواز عتق الكافر مع ما لا ينبغي فان جواز عتق الكافرة ليس مدلول المطلق
 ولا المفيد اما الثاني فلو اما الاول فلان مدلوله وجوب عتق احدا فراد الرتبة ومقتضاه وجوب عتق
 غير المومنة بدلا او بذلك يحصل التناقض بين المطلق والمفيد فان مقتضى المفيد عدم وجوب غير المومنة
 على تقدير حجية المفهوم ومقتضى المطلق وجوبها بدلا وهذا امر المتعارض فاذا كره من ان حمل المطلق
 على المفيد انما هو من جهة ملاحظة المنطوق لا المفهوم لا يصح قالوا قلنا بحجية المفهوم فلا ريب انه يقتضي
 التفيد غاية الامر عدم توقف التفيد عليه بل لو قلنا بعدم حجية تم لزومه بامر من لزوم تعدد الواحد او
 وحدة التعدد لولا فان بعد اشتراط وحدة المطلوب بلزم تعدد المتعلق لوافق المطلق والمفيد على
 حالهما فان مقتضى المفيد كون متعلق الامر بالمفيد ومقتضى المطلق كون متعلقه المطلق فتبا في ما انصرف
 في الامر بالمفيد بحمله على التخيير والندب او في المطلق بحمله على المفيد فلتخص ان التفيد لا يتوقف
 على اعتبار المفهوم لان التفيد انما هو من جهة المنطوق لا المفهوم وما عطف به من ان المطلوب ان كان
 عتق فرد واحد الى اخره فان لم يتوقف على ورود المفيد بل مقتضى المطلق ذلك مع انه لا يتم فان حرمة

الفعل نائب ليس مقتضى المطلق ولا المقيّد فان مقتضى كل منهما حصول الامتثال بالمؤقتة وعدم وجوب
غيرها بعد الاتيان بالآخر متناهية يمكن اثبات حرمة الغير بنصوم البدعة لوقصد الشريعة به لظهور
انقطاع الامر وقرض عدم امر اخر ولا كلام فيه وبالحكمة مناط الحمل ما ذكرناه لا ما ذكره وما جعله تأويل
قوله افاق رقيقة موصونة هو الظاهر منه فان مقتضى مفهوم البيان حصر العقق في كفارة الطهارة في كل من
مدلولي المطلق والمقيد ويظهر ما ذهب اليه مما مر ولما في الثاني فظهور التزام صحة الاعتراض مع انك
عرفت طهارة وان العلامة موحى الاجماع على التمسك لا على حجة المفهوم وليس محصر افع به بل حكاية
جماعة من اهل العامة كما مر وليس من خواصنا كما يشعر به فلا مخرج كون ذلك اعم كما عرفت على ان
المقيد اعم من الوصف كما لو قيل اكرم رجلا او اكرم زيدا وايضا المسئلة لقوة مناط اللغة والعرف
والاجماع انما يقع لو كان كاشفا عنهما فانها ليست تصديقة وايضا العلة التي جعلها مناطا للتحمة وهو قاعدة
التامس نعم المقامين بل يكون اعم من اقتضاء حمل المطلق على المقيد فانما يجامع حمل الامر في المقيد على
الاستصحاب وان ظهر منه قسار اقضية الامر غريب الخطر فان الاباحة عند قائله مناطا للفرقة لا بالوضع
اذا كان يمكن صحة ما نسب اليهم وصدور جميع كونه مظاهر الفساد في الغاية فان كون الامر عندهم
على الوجوب والاباحة معا قاسدا وروية الخامس ان جعلهم لهم بقسم ما كان المحكوم به
والنسب فيهما متعديا او كاتامنين الى ما كان
الحمل مع ان الظاهر عدم الخلاف بينهم في اشتراط البر
حتى يجعل كما مر واما اعتبار وحدة التكليف كما اختاره بعضهم فغير لازم فانه لو ثبت وحدة المطلوب
وان احتل تعدد الطلب كان يحتمل ان يكون الامر في المقيد للندب الا ان المطلوب يكون واحدا بمعنى
ان يكون احدهما افضل القردين فلم يثبت شرعية التعدد بين المطلوب بان التمسك اولى من المجاز الا
تري ان صاحب المعالم جعل احتمال الندب قادحا للتشديد ولم يتكلم على احد الى حصر اياه بان يكون خارجا
عن المتنازع فيه على انك عرفت عدم لزوم اشتراطه لان تمام المرام بدونه هذلولين لم يصرح باحراز وحدة
المطلوب كانه يبنى على ظهوره مما عرفت من الكلام فيه من قول القائل ان اظهرت فاقض رقيقة وان اظهرت
فاقض رقيقة موصونة ونحو ذلك فانه يفهم منهما ومن مثلهما حصر العقق في الواحد نظر الى التشكيك
ووروده في مقام البيان مع ان البيان لو كان بصيغة الجنس لا يفيد ازدياد منه لانقطاع الطلب بايجاد الطبيعة
نعم يمكن على تقدير حصول الامتثال بافراد عدة دفعة واحدة نظر الى صدق ايجاد الطبيعة وعدم
دخول الوحدة في المدلول وعدم انقطاع الطلب قبل ايجاد المأمورية السادس ان قاصر من لزوم الحمل
انما هو في غير الافراد للتأخر في المطلق غير شامل لها او شموله لها مشكوك فيه فاذا ورد مقيد بالنسبة
الى الامراء للتأخر لا يظهر المناقضة حتى ياتي فيها الحمل او غير مما مر السابع ان ما مر من التحكم بنزوم
الحمل من حيث الاطلاق والتشديد بمجردهما لا مطلقا كما هو الشأن في جميع المسائل فاذا اعتضد الاطلاق

بالصل او بغيره مما ضعف احتمال التفسير فخرج عن المحذور بدليلهم الاطلاق نظرا الى الظن بدخول
 خبر المفسر فيملوكا شائنين او البديلون كما هو الظاهر من قوله **فخرج** وان المدا في الدلالات على الظهور
 ولذا انبجحت الترجيحات على ما بقوى به احدى المتعارضين على الاخر من ظن خبر خلاف الامن بضم
 الاخر من لا عبرة به وباتي الكلام فيه التام ان الحكم بلزوم التفسير باسم ما كان دلالة قطعية
 كالايجاع المحصل كما هو ظاهره بسم خبره حتى الاجاهين المتفرقين **فخرج** رتبة التفسير المطلق احدها
 المفسد الاخر فاتي فيها ما باتي فيها التامع **فخرج** لانه **فخرج** بسم خبره من الاقسام بين ما هو بين
 الاحكام الوضعية بخر ما من من المحقق في المحذور **فخرج** العاشر لو ودعطلق ومفيد ان
 بضمين لا يفيد بل يرجع الى المرحجات لرجوعها الى تعارض الظاهرين فان التفسير بالحد هما ورتبة
 الاخر ترجيح بلا مرجح هذا فيما اجتمع فيها شرط الحمل والاكما في الظاهر حيث قال **فخرج** بسم خبره من
 متابعين وصور التمتع حيث قال بسم ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجتم وفي كفارة البين فمن لم يجد
 فصيام ثلثة ايام فعندنا لا يستدل بالثلاثة بل عند من كان يفيد صيا كان المفسد واحد للزوم الترجيح
 بلا مرجح نعم من كان يفيد القياس يفيد ان حصل **فخرج** بطلانه المنهج السادس في الجمل
 والمبين وقسم المبلان المطلب الاول في الجمل **فخرج** بطلانه المنهج السابع واصطلاحا كما هو
 ثلثة ايام بضم في دلالة بضم الاعمال والاقوال **فخرج** بطلانه المنهج الثامن **فخرج** بطلانه المنهج التاسع
 به ماله دلالة وهي خبره واسمحة والاول **فخرج** بطلانه المنهج العاشر **فخرج** بطلانه المنهج الحادي عشر
 ما عرّفه اخر وهو ما دلالة خبره واسمحة وفيه نظر فان الظاهر من السالبة في العرف انتفاء المحمول لا الموضوع
 وكذا من النفي الوارد في الكلام المفسد توجهه الى الفيد ومع ذلك المقسم خبر المجهول بل الموضوع
 المستعمل نعم ما ذكره المفسر لا يرفع الايراد وكيف كان ما عدا اولي اظهر وفي النهاية بعد نقل اولهما
 وبتنقضي الجواز وينبغي عدم دخوله وجه النقض او انه بان اللفظ اذا اريد معناه المجازي من غير بيان
 ذلك المعنى صدقانه خبره واضح الدلالة على المعنى المراد اذا المراد بالدلالة على المعنى من حيث انه
 مراد لا مجرد انحطوط بالبال والاول **فخرج** بطلانه المنهج الثاني عشر **فخرج** بطلانه المنهج الثالث عشر
 معناه وتارة بان المجاز كالاسد مثلا اذا اريد به الرجل الشجاع فالدلالة على الرجل الشجاع من
 الاسد خبر واسمحة بل اما ان يكون الدلالة للاسد مع القرينة او القرينة فقط فيكون المجاز وهو الاسد
 مجازا لهذا المعنى واخرى بان الدلالة في المجاز وان كان معقربة تلك ليست على حد خبرها باعتبار
 ان الدلالة انما تكون بالوضع والمجاز لا وضع فيه فيكون دلالة جملة تدل هي بالوضع او بالمعقل وبلزوم
 منه ان يكون جملا لا يدينه المحبة او يقال ان دلالة لا يفهمها الا انحواس والمطلعون على شرط المجاز
 وطور بان المراد بالانتفاض المجاز ان القرينة التي معها ان تدل على نفي ارادة الخفية من اللفظ وما دلا
 اللفظ على معن فلا فهو مجمل وان كان فيه دلالة لكها خبر واسمحة بل باتي فيه احتمال الرجل الشجاع

تجماهة على سبيل الاجام وبرد على الاول ان اللفظ اذا كرم معناه المجازي من غير بيان ذلك المعنى فهو
ظاهر في معناه الحقيقي فان الاصل في الاستعمال الحقيقية قد لا تفسد متخذه كيف والمرد بالذالة ماهو
مقتضى قانون اللغة وهو ما ذكرنا لا ما ذكره فان الذالة على المعنى المجازي مشروطة بوجودها بصرف
اللفظ عن الحقيقة والمفروض عدمه فلا ذالة عليه فلا اجمال وتحقق ان الذالة لما يحجب الواقع او قانون
اللغة وعلى الثاني فاما بتكشاف حقيقة بعد او لا فعلى الاول يتصف بالبين قبل الانكشاف وبعده
بتكشاف كونه جملا او لا واليه يرجع قولهم ان الخاص والمفيدان لا نسخ ولا يجوز تأخير البيان عن وقت
الخطاب فيما له ظاهرا ولو تم ذلك لزم منه انتفاضه بكل ما لا يدمنه شيء ولا ذالة عليه فلا اختصاص
بالمجاز ومنه يبين فساد المنع من عدم دخوله وعلى الثاني ان الدلالة لو كانت من القرينة او المجاز معها فلا
دلالة للمجاز بنفسه حتى لا يتضح على ان بطلانه يقتضي عن الجواب عنه فان استاد الذالة الى المجاز نفسه
ظاهر لاستدراكه وبشهادة الصرف خاتمة الامر توقف الدلالة على صرف اللفظ عن الحقيقة خاصة مع
وحدة المجاز واختلافه قريبا وبعدا وشهرة وندرة او عن غيره من الجوازات على تقدير تساويها
فلا يصح توهم دخوله اصلا وعلى الثالث ان الوجهين ظاهر الفساد اما الاول فلان انكار الوضع في
المجاز مكابرة او تأني عن اختلاف لفظي بناء على كونه مبينا على اداة الوضع بالمعنى الاخص وهو وان
كان حقا الا انه لا ينفع لوجود الوضع بالمعنى الاسم وهو المعنى في الالباب فالمتنى غير مثبت والمثبت
غير متنى ولو قيل ان الوضع النوعي انما هو للمجاز وعمل الترفع ما صدق عليه كالاسد فلا يتم ما ذكر قلنا
المجاز لا ذالة فيه ولا وضع مخصوص ما صدق عليه حتى يتحقق فيه عدم انتصاح الدلالة فان وضعه نوعي
لا شخصي مع انه لو كان المراد ذلك لم يختص بنفس المجاز بل بسم الحقائق ايضا فان المتصف بالحقيقة
انما هو نوع اللفظ لا شخصه حتى فيما كان الوضع فيه شخصا فكيف فيما كان الوضع فيه نوعا والازم ان
يكون التباين بين الحقيقة والمجاز ذاتيا وهو كما ترى ومع جميع ذلك هو خلاف ظاهر الناقص واما الثاني
فمفهوم دوهوي فان اهل اللغة والعرف يفهمون المجازات من الالفاظ والبلزما ان لا يكون لها وضع في
اللغة وفساد غنى عن البيان وربما اوجب بان هذا مشترك بين المجاز وغيره لكن ينوع تفاوت بالنسبة
الى سرعة الانتقال وعدمه وفيه نظر وعلى الرابع ان الدلالة على المعنى غير ثابتة للمجاز حتى تكون
متخصصة او لا هذا على تقدير كون دلالة المجاز له لا للقرينة ولا لها ولا لغيرها نعم يمكن ان يقال
المجاز اذا كان مستبعدا ومتساويا يحصل الاجمال لكن حمل كلام الناقص عليه كما ترى في خاتمة البعد بل غير
صحيح ولا كلام في اجماله اصلا فلا يصح الحكم بالانتفاض وهو ما مر بان ان ما عرف به من انه اللفظ
الذي لا يفهم عند الإطلاق منه شيء او لا يمكن معرفة المراد منه لا يسم المهمل نعم يرد على الاول ان
المحمل قد يكون فضلا فلا يتعكس الا ان يقال انه يصديان المحمل من القول ايضا يجوز ان يفهم من
المحمل احد محامله لا بعينه وان لا يحتمل سواها كما في المشترك والمجازات المتساوية اذا خلعت عن القرينة

المعنى وهو مخرج عن قاطب اصدق عليه الحمد ولعمري ان ما كان المراد فهم الشيء فمعه على انهم ادل بالجمود
 الخطوب بالبال وطوبى بان المرامن فمعه على انهم ادل فمعه بسببه وهما بالنسبة كل وهما كاترى واورد
 على طردهما بالمحمل وقد عرفنا مقاييسه وكيفية الكلام في عوارض الادلة واجاله بالنظر الى السامع فلا
 يخرج عن الموضوع المستعمل ونحو لفظ المستعمل نظر الى ان المفهوم منه ليس بشيء اتفاقا مع انه ليس بمحمل
 لوضوح مفهومه ويمكن دفعه بانه يطلق على المفهوم من المستعمل ونحو مخرج عن فاء المداد عليه وعلى
 طر الثاني اللفظ المشترك المقترن بالبيان معللا بانه ليس بمحمل وبصدق عليه انه لا يمكن معرفة المراد
 منه فانه انما يعرف من البيان لانه وانما يوازيه مجازه سواء بين اوليه وبين ليس بمحمل وبصدق عليه
 الحمد لانه ان لم يكن له معنى المرامن وان بين عرف المرامن البيان لانه قبل مبنى الاعتراضين على
 ان منه متعلق بالمعرفة دون المرامن لولا ان يتعلق به لم يصدق الحمد على شيء من افراد الحمل لانه يمكن
 معرفة ما يريد منه بالبيان واجيب ههنا بان المشترك المقترن بالبيان بمحمل بالنظر الى تنصيص قطع النظر
 عن البيان وان كان متبنا بالنظر اليه ولا منافاة وكذا المجاز بمحمل من حيث ان المراد لا يعرف من نفسه
 وان كان مجازا من حيث استعماله في عالم بوضع له وفي الجميع نظر امامي الابرار بين فلان المرامن معرفة
 المرامن اللفظ فمعه منه ودلالته عليه ولا شك ان المشترك دال على المعنى المرامن والفرقة شريطة
 للدلالة والمرامن معرفة المرامن منهم من ان يكون من اللفظ مستقلا او بمعية الفرقة لوقيل على
 هذا لا يفي بمحمل فان امكان المعرفة بالفرقة يحصل للجميع قلنا ان المقسم في الحمل وامثاله هو اللفظ
 المستعمل لا اهم منه ومن غيره كلف واللفظ النهر المستعمل لا يكون مجعلا ولا مبينا فان ملاحظة الاجمال
 والبيان انما هو بالنظر الى المرامن والفرقة لا يتحقق الا في المستعمل والمستعمل اما مقترن بالفرقة او لا
 فصح ان المجاز والمشارك لا يتخلو من ان يكونا مجعلا او مبينين فاعلم ان استعمال المقترن بالفرقة مبينان
 والامعجلان ومنه بان فساد ما بين عليه الاعتراضان من جعل كلمة من صلة للمعرفة دون المرامن فانه
 على هذا يتم على التدوير كما لا يخفى كما بان فساد الجواب ههنا بان فساد ما بين عليه ملاحظة نفس
 اللفظ من دون ملاحظة استعماله والحب من العلامة تحت نظر منه الاعتراضان فاستقامة ما في الاحكام
 من انه ماله دلالة على احد امرين من لامة لا احد ههنا على الاخر بالنسبة اليه ولا يمكن حمله على المرامن
 الا بدليل من خارج مع ان تخصيص افراد الحمل بامر ين لوجه له على ان صدره مستدرك فانه لو قيل
 مالا يمكن حمله على المرامن الا بدليل من خارج لكان اخصرا اصدق الفساد وانظر منه فساد امامي
 المستصفي من انه اللفظ الصالح لاحد معنيين الذي لا يتعين معناه لا بوضع اللفظ ولا بفرض الاستعمال
 لكونه متعلقا بحد من جهة تخصيص افراد المعنيين مع زيادة اتقائه بالطلق والترك في وجه وعدم
 صحة تخصيصه باللفظ اشارة الجمل اما قيل او ترك او قول والفعل اما من جهة او من غيره وقد
 قرره المحبة وكل منهما يحصل الاجمال فيه اما من جهة الوجه او من جهة الصورة والمخفية ومنها صلوة

الصديق ثم التي رواها حار والترك كما لو ترك الحجة أو غيره بحضره ما كان واجبا كما لو ترك الشاهد بعد
ما كان واجبا فيقبل النسخ واليه على الثاني بل قبل وعلى الأول الوجوب والاحتجاب وغيرهما
لأنهم تكن من العبادات والقول ما مقرر داو مركب والاحمال بالمقرر داما بالاحالة والاحلال وما بالاحالة
أما في المحاق كفا في المشترك أو مضافا وحرا على القول بعدم ظهوره في جميع حقايقه لا على القول بامتناع
تعميمه كما قبل ما في السابق أو فيما كان وضعه عاما والموضوع له خاصا أو ما اتخذ حقيقة وكانت
مجهولة ومنه المنفولات إذا كان المنقول إليه جملة كالإيمان الشرع في وجهه أو باعتبار جهل المستعمل
فيه مجازا كالمعاني الشرعية في وجه آخر أو باعتبار شيوخه ووجهاته كما في المجاز المشهور عند الجمهور
حيث يصير جملة بالأضافة إليه وإلى بدلولة الخفي كالامر عند بعضهم في كلام ائمتنا بالنسبة إلى
الوجوب والتدب إلا أن حمل على الرجمان متعين من باب تيقن الإرادة في ضمن الوجوب والتدب
قبلا أصل ينفي الزائد فيكون الحكم نداء إلى خبر ذلك والاحمال بالمركب أما باعتبار حملته ومنه أو بغيره الذي
يذهب عنه التصحيح المتردد بين الزوج وولي المرأة أو باعتبار جزئه ومنه التخصيص والتفصيل بجهول
منفصلا أو متصلا كاحل لكم ما وراء ذلك محضين فيهم مسا محين أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم
أن تقولوا المشركين إلا بعضهم ومنه تردد التعمير بين جميعين أو أكثر كقول حنبل أمرني معاوية أن ألعن
أمير المؤمنين إلا بالقنوة وقول المسؤل عن الخليفة بعنه النبي ص من ينهني بنه كما ذكره ثلثة وقبه نظر
ومنه تردد الصفة بين الإطلاق والتفصيل كزبد طيب ما هو ونفي الصلابة جودته نظر إلى ظهور وجوه
إلى المذكور وهو جودته التردد بين العطف والابتداء كالرسم في العلم وأدخل تحت المشترك
ومنه مساواة المحذوف مع تعدد عدم المحذف ومنه تساوي المجازات مع تعدد الخفية ومنه التكرار
إذا استعملت في فرد معين منها ما في الأخبار أو في غيرها كالأوامر ونحوها ومنه الكل والتمام إذا
استعمل في واحد من أفرادهم وعد بعضهم هذا وأخر تساوي المجازات من إتمام المفرد وثالث جعلها
منها ثم جعل الإطلاق إن بد من إتمام المركب وجعل أولهما تابع للقول وهو كما ترى نعم لكل وجه وهو
أنه لو جعلنا الماطن في الضمة التسبب فالحق ما ذكرناه ولو جعلنا الماطن فيها الحجة فالحق جعلها من إتمام
المفرد فإن الاحمال فيها إنما نشأ من التركيب فإن كلاً من تساوي المجازات والاحمال في التواطى إنما هو
باعتبار الأصناف إلا أن محلها المفرد لا المركب من حيث هو فمضم كل باعتبار وعد ثلثة من التواطى وأما
حظه يوم حسابه وأوردناه بر جمع إلى الإشارة إلى الفرد والمخرج من المال الذي قدره الشارع مثل
الزكوة مثلاً فالاحمال بسبب الاشتراك إنما هو فيما لو قال أخرج قدر من مالك وأرد قدره أصنافاً لم يبين
وأما إذا سمى ذلك الفرد بالحق فهذا الحق معين إذا المراد منه هو الفرد المذكور فالاحمال في الحق إنما هو
باعتبار الاحمال في مسماه وفيه خروج عن الظاهر بلا حجة إشارة يجوز الخطاب بالاحمال فلا يمكن
المصلحة وعدم تصور مانع منته وفي كلام الله وكلام رسوله وأوصيائه وفي المنية اتفاق المحققين على

الثاني وفي النهاية اتفاقهم عليه وعلى الثالث ونحن شاذ منعه من وقوعه في كلام الله وهو المعنى عن
 داود الطاهري لثلاث جود الخفي وهو ما روي عنه ما نعتهم من قوله تعالى ما تجله الخم ويستمتع ما فيه فضلا عن
 وقوعه كما فهمه من الآية وفي قوله تم والمطلقات بتبرصن بانفسهن ثلثة قرون والبلى اذا عفس
 وفي اموالهم حق خذ من اموالهم صدقة تؤمن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليتنا سلطانا لما ناكل يوم الدين وفي جواب
 النزول عن الاثباتين المشتبهين والثوبين كك وقضاء الفريضة المناسبة من الخمس وغيرها والتكليف
 بالعبادات لوقيل يكونها اسماء للصحيح فيها الى غير ذلك وله ان الفصد الاقهارم والاخرم البعث فان ذكر
 معه البيان طال بنظر فائدة والاخرم التكليف بالاحمال ويرد عليه ان كون الفصد الاقهارم لا يستلزم المديحي
 لوجوده اجالا وان اريد التفصيل منعا للملازمة فان العلم بالتكليف اجالا قائم بتبرصن عليه التهيؤ
 للاشتغال والانتهاج به ينتفع بالتواب بل يحصل له العقاب ويحتمى بالاطلاع الخلق على ذلك مع انه لو وادفه
 بالبيان منعا عدم الفائدة لا احتمال ما لا يصل اليه حصوله فلا يصح الحكم بالعدم على ان الاجال ثم التفصيل
 باب من البلاغة لا ينبغي لطفه على اولى النهى بل ضروري حتى في الجملة ولذا يقال الاجال ثم التفصيل
 اوقع في النفس ومع ذلك لا يستلزم عدمه التكليف بما لا يطاق فان ذلك انما تم لو كان في وقت الحاجة
 لا قبله بل لا يتم فيه ايضا فبالتمسك من الاشتغال والانتهاج كما في العدة هذا كله في التكليف واماني
 النفس والحقايات فلا يتم بوجهه على المختار هل يلزم تحصيل البرائة الفنية اذا تعلق التكليف به
 بتوقف وضوحه على تهديد مقدمته هي ان الخطاب بالمجمل ينحل الى اقسام فانه اما ان يكون المقصود منه تهيئة
 التكليف للعمل لا العمل كذبح اسمعيل واما ان يكون المقصود منه العمل وعليه اما ان يكون افراده غير
 منحصرة او منحصرة يمكن الاشتغال به من دون ضرورة على الاخبار اما ان يكون الاجال باعتبار عدم اقتران
 الخطاب بالفرقة او لا وعلى الثاني اما ان يكون باعتبار وزوال الفرقة بعد تهيئة او باعتبار عرض الاشتغال
 بعد ان كان نصيبا اما بسبب الخط او عرض النفسان والاول لا حاجة فيه الى تحصيل البرائة لعدم تعلق
 الامر بالمأمور واذ لم يكن مطلوب فلا حاجة الى البيان وهو ظاهر والثاني مما لا يجوز تعلق التكليف به
 من الشارع لا يستلزمه التكليف بما لا يطاق ومنه المشتبه خبر المحصور والرايع لا يعلم له مصداق في كلام
 الله وكلام انما ومع ذلك يرجع حكمه الى الثالث ففي هو الخامس والسادس اذا هرقت ذلك ففعل
 اما الاول وهو المقصود هنا فالظاهر فيلزم الاحتياط لان الالتفات موضوعة للعاني الواقعة ولا يتغير
 مدلولها في ضمن التركيب ولا يتفرق الامر بين امكان تحصيل العلم به وعدمه اذ يمكن الامتناع بها
 كما هو المفروض وقدره في بيان الجميع في اوائل الكتاب فعلى هذا الرود واما من الشارع مثلا
 وتعلق بما يكون مجالا لفردين امور تعان الاثبات بجميع الاحتمالات ما ن ذلك ان المدلول امر واقعي
 تعلق به الامر يجب الاشتغال للزم وطاعة الشارع وهو لا يحصل الاثبات جميع الاحتمالات فان المدلول
 فرض اعمامه فلو اكتفى ببعض الاحتمالات لم يتحقق الاشتغال والاطاعة فامر لزمه قال الله تعالى

المطعم والله والطبعوا الرسول واولى الامر منكم مضافا الى الاستصحاب وما دل على ان اليقين لا يتنقص
الا يقين مثله ولو قيل هذا فيه لوجاز تاخير البيان عن وقت الحاجة وقد انقضى اهل العدل على استحالة
قلنا هذا ايضا لا يمكن الامتثال ولا كلام فيه واما الكلام فيما يمكن الامتثال وفيه يجوز تاخير البيان منقطع
بصلحة ثلاثة القدر والفاظ العبادات على قول حنر وف لم ينكر احد عليهم يكون مثله مخالفا للاقا
فكيف يصح ادعاء الاتحاق على خلافه فاذا ورد مجمل ولا قرينة فجب الحكم بمقتضاه كسائر الخطابات فلا
يصح ان يقال جهالة المأمور به بوجوب استحالة طلبه كما لا يصح ان يقال تاخير البيان عن وقت الحاجة دليل
على ارادة فعل الجميع ولو قيل الفرق ظاهر فان ندرة الاجال بغضى الى الحكم بوجود القرينة فالظاهر
ذاهبا قلت لو تم لا ينفع فان اشتراك التكليف يقتضى توقفنا معهم فلا يخرج عن العهد الا بالعلم والظن
الذى قام مقام العلم وليس هنا شيء منهما فعين الاحتياط ولو قيل يمنع وقوع الاجماع في مثله قلنا ما كبرية
ولو قيل تاخير البيان يمكن ان يكون قرينة على التصيير قلنا يعتبر في القرينة المناقاة لبقاء المدلول على ظاهره
وهو مفقود هنا ولو قيل لم يجز عادة العقلاء بمثله ولذا لا تكاد تعرف على احد باء وحده بما يجعل بين امرين
وهو يريد احد هما ثم لا يبين له ما يريد لندرة على الاتيان بمما حتى ينتهى الامر بالاخيرة الى التكليف
بما مما علمنا ذلك بالشارع اللطيف الحكيم والسرعة السخنة وما اوههم ذلك في الكتاب جاء بيانه في السنة
قلنا هذا على فرض الضرر ودك ما سمعت في ليلة القدر ونحوها ولا ملازمة بين العرف والتسرع في مثله
لاختلاف مصاحمهما على ان الاصل في الاستعمال الحقيقة مع انه لم يتعارف في مثله مجاز حتى يتمثل
اودته هذا وصاحب المشرق اختلف كلما تنفى عمل قال هل يختص حرمة المس بالمس بالجدام يشمل
المس بالكم وغيره ايضا الظاهر عدم الشمول لان المس ظاهره حر فاما يكون بالجد وعلى تقدير عدم
ظهوره فيه لا يرب في عدم ظهوره عند الاطلاق في المعنى الشامل للمس بالكم ونحوه فيكون من الامر اد
المشكوكه للمس والقول بان التكليف اليقيني لا بد في امتثاله من الاتيان بالامراد المشكوكه ايضا حتى
يخرج عن العهد يقين مما يصير اثباته بل القدر الثابت ان الاتيان بالقدر اليقيني او الظني كاف في
الامتثال وفي اخره ولازم ان الجمل يجب حمله على جميع محتملاته بناء على ان التكليف اليقيني لا بد له من
البرائة اليقينية بل غاية ما ثبت ان القدر اليقيني فيه يجب امتثاله ومنها ما كثر في كلامه وفي اخره والحاصل
انه اذا ورد نص او اجماع على وجوب شيء معين مثلا معلوم عندنا او ثبوت حكم الى غاية معلومة عندنا
فلا بد من الحكم بلزم تحصيل اليقين او الظن بوجود ذلك الشيء المعلوم حتى يتحقق الامتثال ولا يكتفى
الشك في وجوده وكذا يلزم الحكم ببقاء ذلك الحكم الى ان يحصل العلم او الظن بوجود تلك الغاية
المعلومة ولا يكتفى بالشك في وجودها في ارتقاء ذلك الحكم وكذا اذا ورد نص او اجماع على وجوب
شيء معين في الواقع مردد في نظر نايبين امور ونعلم ان ذلك التكليف غير مشروط بشيء من العلم
بذلك الشيء مثلا او على ثبوت حكم الى غاية معينة في الواقع مرددة عند نايبين اشياء ونعلم ايضا عدم

اشتراطه بالعلم مثلاً يجب الحكم بوجوب ذلك الاشياء المرددة فيها في نظرنا وبقاء ذلك الحكم الى حصول
 تلك الاشياء ايضا ولا يكتفى الا بتأنيده واحدهما في سقوط التكليف وكذلك حصول شيء واحد في
 ارتفاع الحكم وسواء في ذلك كون ذلك الواجب شيئاً معيناً في الواقع محمولاً عندنا او اشياء كل او خاصة
 معينة في الواقع محمولة عندنا او غابات كل وسواء ايضا تحقق قدر مشترك بين تلك الاشياء والغابات
 او تباينها بالكيفية واما اذا لم يكن كل بل ورد نص مثلاً على ان الواجب الشيء الفلاني ونص اخر على
 ان ذلك الواجب شيء اخر او ذهب بعض الامة الى وجوب شيء والاخر الى وجوب شيء اخر دون
 وظهر بالنص او الاجماع في الصورتين ان ترك ذلك الشئين معاسب لا يستحق العقاب فم لم يظهر
 وجوب الا بتأنيدهما معاً حتى يتحقق الامتثال بل الظاهر الاكتفاء بواحد منهما سواء اشتراك في امر او تباين
 بالكيفية وكذلك الحكم في ثبوت الحكم الى الغاية وفي اخر قال في رد الاستدلال على عدم جواز التوضاء
 بالماء المشتبه بالنجس ان اشتغال الذمة متيقن ولا يبرول بالصلوة معه ان اليقين بوجوب الصلوة يقتضي
 اليقين بالايجاب باجرها وشرايطها التي ثبت بالدليل وقد علمت انه لم يثبت بالدليل سوى اشتراطها
 بالطهارة بالماء وعدم التطهير بالماء النجسة المتبقية او المتلونة على وجه وهذا ليس منها مسلمة ثبوت
 اشتراطها بالطهارة بالماء الطاهر لكن نقول انه ظاهر بالوجه الذي قررنا نعم لو حصل يقين بالتكليف بامر
 ولم يظهر معنى ذلك الامر بل يكون متردداً بين امور فلا يسدح القول بوجوب تلك الامور جميعاً يحصل
 اليقين بالامر انما كذا القول الامر ان الامر الفلاني مشروط بكذا او لم يعلم او ظن المراد من كذا افضل هذا
 ايضا الظاهر وجوب الا بتأنيده بكل ما يمكن ان يكون كذا حتى يحصل اليقين او الظن بحصوله قال بعض من
 تأخر عنه يمكن ان يكون مراده بما استثناءه بقوله نعم الى مثل الامر فضاء الغائبة المنسبة المرددة بين الخمس
 ومثل اشتراط صحة الصلوة بعدم التكفير المختلف في تغييره بانه موضع الكف البني على البسمة او بالعكس
 او غير ذلك مثل من اشتبه عليه الامر في وجوب الفصر في الصلوة والائتمام او الظهور والجمعة ثم اورد
 عليه بانه وان كان مقتضى النظر الجليل هو ما ذكره ولكن دقيق النظر يقتضي خلاف ذلك فان التكليف
 بالامر بالمحمل المحتمل لافراد متعددة باداة فرد معين عند الشارع محمول عند المخطئ مستلزم لتأخير
 البيان عن وقت الحاجة الذي اتفق اهل العدل على استحالة وكل ما يدعي كونه من هذا القبيل فيمكن
 منه اذغاة ما سلم في الفصر والائتمام والظهور والجمعة ولما لهما ان الاجماع وقع على ان من ترك الامر من
 بان لا يفعل منهما شيء يستحق العقاب لان من ترك احدهما المعين عند الشارع اليهم عند بان ان ترك
 فعلهما معاً معين يستحق العقاب ونظير ذلك مطلق التكليف بالاحكام الشرعية معاً في امثال زماننا على
 مذهب اهل الحق من التخلية فان التحقيق ان الذي ثبت علينا بالدليل هو محصل ما يمكن تصبيله من
 الادلة الظنية لا لتحصيل الحكم النفس الامري في كمال واقعة ولذلك لم يقل بوجوب الاحتياط وترك
 العمل بالظن الاجتهادي في اول الامر ايضا نعم لو فرض حصول الاجماع او ورود النص على وجوب

شعره صعب عند السمع قد عذبنا من دون اشتراط بالعلم به المستلزم ذلك الفرض لاسقاط قصد
التصديق في الطاعة ثم ذلك ولكن لا يحسن حقه فلا يصدق القول بالوجوب بل لا بد من القول باليقين
والانحزام بالوجوب ولكن من ابن هذا الفرض وانى يمكن اثباته والكل منطوقه اماما في المشارق فلان
ما ذكر من الاكتفاء في التكليف اليقيني بالقدر اليقيني او القلي دون الاثبات بجميع الاحتمالات فبرده
ما مر على انه في كلامه الاخير واقفا كما كتب وخالف سابق من حثي في اشتراط العلم بنص حكم بحر بان
الاجل في اجزاء العبادات وهو كلامه الاول وقد سبق مناسده كبحض اخر مما في كلامه الا ان
يصر منه يخرج الكلام عما كان فيه واما ما ذكر البعض من توجيه مراده من الاستثناء بمثل الامر بالقضاء
النسبة المرددة بين الخمس فلا وجه له وان لم يختلف حكمه مع ما زاد بل مراد منه اماما مثل العبادات
على القول بكونها اسامي للمصحيح منها او ما كان مشتركاً لقطبوا لآخر بنية فيه وهو الذي انكره في كلامه
الاولين وهذا متأخر عن الجميع فيكون رجوعا الا ان له فيما بعد ما يوافقهما ما ذكره الوجه من اشتراط
صحة الصلوة بعدم التكفير المختلف في تفسيره وضره من الامثلة التي ذكرها فان كلامه غير شامل لها وما
ورد عليه البعض من استلزامه تعلق الخطاب بالمحمل في الواقع تأخير البيان وقد عرفت الجواب عنه واما
من انه كلاما بدعي كونه من هذا القبيل فيمكن منه برده عليه ان الكلام على فرض الوقوع على
ان قضية الية الفقد واسماء العبادات في وجهه واما ان الاجماع وقع على ان من ترك الامر من قبل
ذكره فهو ما اقر في كلامه السابق به على ان الاجماع وقع على ان الحق لا يكون خارجا عن الظاهر
او الجمعية بخصوصه مثلا وهو ظاهر لاستمره فيه فلم ان مقضاه كون المكلف به احدهما ويكون محملا
فلا يثبت وقع التكليف الا بفعلها المأمور وعليه قس امثاله وما ذكره من كون مطلق التكليف بالاحكام
الشرعية نظير ما ذكره وجعل التحقيق فيه از الذي ثبت علينا بالدليل هو تحصيل ما يمكن تحصيله برده
من كونه نظيره لوجود الظن الاجتهادي هاتر ضاد ونهضنا الى ان جعله نظيرا يتوقف على جعل ظن
المجتهد موضوعا لا مرقا فانه لو كان مرقا لكان المكلف به هو الامر الواقعي والظن مرات لتحصله فيكون
حكمه مراعيا بخلاف الاول فانه يصبر من باب تعليق الحكم بالاسم وتوجيهه مشكل لكونه مخالفا للاصل
وما ثبت حتمه بالضرورة وليس بازيد من الرتبة ويتفرع عليها مراتب القضاء والاعادة على تقدير
انكشاف الخلاف وعدمه وله محل اخر باق فيهم ما ذكره من نفي الحسن من نفي البعد عن الوجوب وكذلك
على تقدير ما ذكره بل يتعين عليه انجز من جواز تأخير البيان وقد عرفت فساد ما والاخبار من الاقسام
فمقتضى استحباب الحالة السابقة كون متعلق الحكم الامر الواقعي فلزم فيه الاحتياط وله ما بل للمصحيح
محل اخر فانظر تنبيهات الاول هل تعلق التحليل والتعريف بالايجاب يورث الاجمال خلاف
ناتجا التوقف والاحتياط فيما تعدد المقصود في الفعل والظاهر عدم مطلنا ان ما كان لها منفعة شائعة او
ازيد يتعين الحمل على الشائع منها للهدد تقديمه على غيره بالشروع والتبادر عرفا ولو لم يكن لها منفعة

شائعة أصلاً تبين الحمل على العموم فانه ما ان يحمل على فعل معين او غير معين او الجميع او لا يحمل على شيء منه لولا الاختصاص ظاهر بطلانه والاول ترجيح بالامر مح والثاني بوث الاجمال وعرا الكلام عن الفائدة دفوة الغرض منه وتأخير البيان عن وقت الحاجة والبيان اولى من الاجمال للقلبية على ان الاختصاص اكثر من الاجمال الا ترى انهم اختلفوا في وجود الحمل ولم يختلفوا في وجود المين ولا المضر وتأخير البيان عن وقت الحاجة قبيح والمفروض عدمه ولو بضممة الاصل بعد المحص فحينئذ التثنية لتوقف البيان وعدم الاجمال وغيرهما عليه نعم لو امتنع الخلو في التحريم مع التساوي او تساوي الضدين او الاضداد في كونها مفصولة في الوجوب لكان الاجمال اظهر الا انه خارج عما كنا قصدده واستدل بالنسبة لبعض ائمة اليهود حرمت عليهم التصوم محملوها وابعوها فدل على ان تحريم الشحوم افاذ تحريم كل انواع التصرف والالام توجه الدم عليهم في البيع وبان الصحابة والتابعين لم يزل يستدلون على التحريم ولو كانت محتملة لم يستدل بها على شيء كما هو شأن الحمل وبان من استغفر اه كلام العرب حل من امر ادهم في مثله حيث بلغونه انما هو تحريم الفعل المقص من ذلك كالاكل في المأكول والشرب في المشروب واللبس في الملبوس والوطي في الموطوء فاذا قبل حرم عليكم لحم الخنزير او الخمر او الامهات فهم ذلك سابقا على الفهم عر فانه متنع الدلالة بان الذي يسبق الفهم من قول القائل هذا طعام حرام تحريم اكله ومن قوله هذه المر امر احرار تحريم وطها ومبادرة الفهم دليل الحقيقة وبان المفهوم من قولنا طلال بملك الدار قد رتبته على التصرف فيها بالسكنى والبيع ومن قولنا ملك الحاربة قد رتبته على التصرف فيها بالبيع والوطي والاستخدام واذا لم اذن يختلف فائدة الملك على هذا النحو جاز من مثله في التحريم والتحليل والجواب عن الاول بالضعف سند او دلالة لاحتمال ان يكون لزوم الاجتناب من البيع ونحوه نظرا الى اجماله فانه على تقديره يلزم الاجتناب عن جميع ما يحتمل تحصيله للراثة من التكليف الثابت باليقين وعن الثاني بان استدلال الصحابة والتابعين انما ينفع لو بلغ حد الاجماع ومعلوم استفاوه اذ التشاجر والخلاف صر و مع ذلك اهم فان استدلالهم لعله كان في الفرد الشايع كالوطي في النساء والشرب في الخمر والاكل في الميتة وذلك لا ينافي الاجمال في خبر مما اذا كان له امر امتساوية في عدم التسويع او تسويع اكثر من واحد وباحتماله انما ينفع لو استدلوها على العموم ولم ينظر من المستدل ادعواه فانه انما تمسك بحجج الاستدلال وهو امح لاحتمال المتقدم بل يحتمل ان يكون التمسك للاجمال كما مر على انها ظاهرة فيما قلناه او لا وعن الثالث بكونه اخص فانه لا يعم ما كان المقصود منه اكثر من فعل واحد وعن الرابع بمن لم يامر في الثالث الا انه اظهر فساد الحمل الدلالة فيه على وجه الحقيقة وستمع ما فيه وعن الخامس بكونه قياسا مع الفارق وللاجمال طان تحريم العين خبر متصور فلا بد من انما اضطر بعض كونه متطافا له والاتصال كثيرة ولا يمكن اضرار الجميع لانما بقدر الضرورة بقدره وقدره فاحسن اضرار البعض ولا دليل على خصوصية شيء منها فادلائه على البعض المراد خبره واسمحة وهو معنى الاجمال

وقوله يبين مما مر فان اليهود منه ان كان فضلا واحدا فلا لالتوا صحة للعهد وان كان متعدد او معهودا
منه كذلك فكذلك على ان الصلح به موجب لقبين البرائة والخروج عن العهد وفيه نظر فانه لا يلزم
جميع الاحكام بل التحليل والتحرير بل يخص بالاخير على ان الصلح في الدلالة بحسب اللفظ وان لم
يكن شيء معهودا منه يتعين الحمل على التسليم لطلبه البيان على الاجمال ومنه برهنا لو قيل انصار الجميع
محدود وراثة وانصار البعض لا يقضي الى التحليل مالم لا مكان معرفة تعيين مدلوله بخارج والمحدود
الدائم اقيم من المحدود الغير الدائم ومن جميع ما مر بان فساد التوقف تذييلات الاول ان هذا
النزاع فيما اذا كان ما يصلح للتفديد متعدد او اما اذا لم يصلح الا واحد فلا نزاع لعدم احتمال الاجمال ح
وبكونه اتفاقا للتصريح عن جماعة الثاني ان الدلالة تهل على وجه الحفظة الاظهر لعدم اما بالنسبة
الى اللغة قطايرة واما بالنسبة الى العرف فانه عرف بالقرينة وسبق بها على ان الامراء ترد بين الاضمار
والنفل فالاضمار اولى خلافا للعدة والنهاية والمنتهى والحصول لمحوها على وجه الحفظة للتبادر وبره
ان التبادر بالقرينة لا من اللفظ نفسه الثالث لا فرق فيما مر من الاجمال والبيان بين التحليل والتحرير
وغيرهما من وضعيات الاحكام ونكليا فاتهاجر بان ما مر في الجميع ودرجائهم كلام بعضهم بالفرق
وكانه خبر مراد الثاني لاختلاف اقرى قوله ثم واسمحوار ووسمكم في اجاله وبيانه وعلى الثاني في ان
المراد منه البعض الكل او الاعم باللغة والعرف فانه مقدمة هي ان الباقي الالة هل زائدة كما من
ابن جني او للبعض كما عن كثير او للاصاق كما لبعض فنقول الاظهر الثاني لما رواه الفقيه والعلل عن
زارة صحيحا والكافي في الصحيح على الصحيح عنه قال قلت لابي جعفر ع الانتخاب في من ابن علمت
وقلت ان المسح يبيض الراس وبعض الرجلين فصحت ثم قال باذرة قال رسول الله ص ونزل به الكتاب
من الله لان الله عز وجل يقول فاغسلوا وجوهكم فمرنا ان الوجه كله ينبغي ان يغسل ثم قال وابدنكم
الى المرافق ثم فصل بين الكلام فقال واسمحوار ووسمكم فمر فتجن قال بره ووسمكم ان المسح يبيض الراس
لمكان البناء وصل الرجلين بالرأس كما وصل البدن بالوجه فقال وابدنكم الى الكمين فمر فتجن
وصلها بالرأس ان المسح على بعضها ثم فسر ذلك رسول الله ص للناس فصبوه ولا يتابع ما عن يسويه
من انكاره في سبعة عشر موضعا يحيجها للتبعض وما عن ابن جني من ان التبعض شيء ولا يعرفه اهل
اللغة فان الخبر وان لم يكن صدوره مقطوعا به ودلائل غلبة ولذا انما لم يعم معاملة المتعارضين الا ان
الثبت هنا مقدم على الثاني مع تبادر بخاصة كلامهما لما عن الاصمعي من الامر على خلافه وعن ابي
على وابن كيسان وابن مالك والكويتيين من موافقه في الاختصار وعد الغير وادار في الباقي الالة
للتبعض وقال الطريحي وكوفيها للتبعض ما لا شك فيه كما عليه الامامية ونسبه اخر الى اصحابنا مع
انه قبل طرفة يسويه في حرف المعاني طرفة ممر وفقه في ان يتصرفها على الحفظة وبرهنا سواها
البها وبرك في ذلك كل صعب وذلول فلا وجه لتوقف العلامة في تقديره او موافقه لسيويه نظر الى

انكاره وقد شخ عليه البهائي غاية التشنيع قبل القول ان الاخر ان لعدم المكثرة ولا سيما الظاهر ايضا
 لمن افكر البعض والاقتن جواز التبعض جعلها مثاله بل جعل محل الخلاف الباء الدخلة على الفعل
 المتبعض بنفسه الذي هذا المراد منه مع انه مرجع على الزيادة بان استعمال الحرف وقف في المعاني اكثر من
 استعمالها في الزيادة ولا سيما هنا ومما يبين حجة اخرى وهي ان كلام اللغويين اختلف في ورود
 الباء للتبعض وكوفاله في الابهة وقول المبتدع على الثاني ولا سيما مع تأيده بما مر من المرحمات ومنها
 الشهر فاذا عرفت هذا فنقول بمقاد الابهة وجوبه مع بعض الراسين الا ان الاخبار والاجامات المنقولة
 خصتها بالمقدم فلا اجمال لكن يمكن ان يقال بما مر ظهر انها ظاهرة بنفسها في كفاية مع البعض مما وقد
 ذكر وايد البعض المبين فكانت جملة بنفسها مبنية بغيرها من الاجماع تحفظا ونظرا لاستقصاء الاخبار
 الا ان ذلك لا يبعد اجمالا اصطلاحا فانه قبل ورود البيان ظاهرة في الحقيقة وبعدها افتاد البيان لكن ح
 يبين كونه محصلا ولا ولا بالجملة ليس فيه ما يقتضي الاجمال فانه لو اقتضاء عاما بالهيئة او بالاجز او على
 الثاني فاما بالفعل او بتعلقه او بجماعه على التقدير فاما ان يكون دلالة باللفظ او بالعرف بنفسه او بما يميزه
 والكل متفق كما هو ظاهر بالتدبر ولا جاد من قال التحق ان يقال الباء اما ان يفيد التبعض او لا وعلى
 التقديرين لا اجمالا على الاول فلتناول الامر البعض وهو يقتضي التخصيص نظر الى الالفاظ واما
 على الثاني فلان الامر لثمة يتناول الجميع فان قلنا اخرجه العرف الى الامر المشترك بين الكل والبعض
 حل عليه للزم ومصرف اللفظ الى الحقيقة العرفية وكفى مع اقل جزء من الراس فلا اجمال نعم يتحقق
 لو قلنا ان الباء لا يفيد التبعض وان اللفظ لا يحمل على الحقيقة اللغوية او العرفية الا بقرينة يقتضي
 مشترك لكن الحق خلا فهو استدلال بان ظاهر الباء في اللغة للاصاق فيفيد من حيث اللفظ مع جميع الراس
 لا انها دخلت على المسح وقرنته بالرأس وهو اسم للعضو بتمامه لا كبعض فانه لا توصف الناحية بالها الراس
 قال لكن العرف يقتضي الاصاق المسح بالرأس فطسوا هم الجميع او البعض فان من قال مسحت يدي
 بالمنديل حل منه انه الصق المسح بالمنديل وجوز السامع انه مسحه بجمعه ويخصه ولو امره بالمسح
 بالمنديل خرج من العهد بالجميع والبعض ايضا فلا اجمال وبان الصيغة المذكورة تحققة في القدر
 المشترك بين مسح الجميع والبعض لاستعمالها فيهما اما في الكل فبالاقتناع واما في البعض فكما يقال
 مسحت راس السهم وان كان قد مسحه بعضه والاشترائك والمجاز خلاف الاصل فتعين كونه حقيقة في
 القدر المشترك ولا اجمال وبانه لا فرق في اللفظ بين مسحت بالرأس ومسحت الراس والرأس اسم
 للعضو بتمامه فيجب مسحه اجمع وبرد على الاول ان الباء هنا للتبعض لا للاصاق لما مر في المقدمة
 وما ذكره من النقل في العرف قد فزع بالاصل وما ذكره من افتادة التبعض من قضية الامر بالمسح
 بالمنديل ليس من مخالفة العرف للملغ بل خبر مناف لها لكون الباء في للتبعض كما مر على ان قرينة
 التبعض فيه قائمة فان المقصود ازالة الرطوبة من البدن وهو يحصل بالبعض فالامثال بالجميع باعتبار

البض لا باختيار وهذا أو المثال غير مطابق لكون المتبدل مفسوخا به لا مفسوخا على الثاني ان حسنت
 راس البتيم استعمال مع القرينة وبدونها يتبادر الجميع فيكون في خبره مجازا هذا مع ان كلامنا في
 استعمال المسموع مع الباء وقد عرفت ظهوره في البض وعلى الثالث ان عدم الفرق يحكم فان الحكم
 لوتعلق بالراس من دون ذكر الباء فقطضاء الاستعاب غير جائز لاختلاف ما لوقر به فانه بقيد التبعض لما
 مر في المقدمة للقول بالاجمال ان الباء لو اقضى الالتصاق اقضى من غير ان يقضى القدر الذي يسمح
 من الراس فيحتمل ان يكون المراد مسموع الجميع او بعض غير معين او معين فيحتاج الى البيان وان اقضى
 التبعض فكذلك فانه بمنزلة ان يقولوا اسحقوا بعض روءىكم فاذا لم يتبين تعيينا ولا تحييرا فهو محتمل فلو
 قيل لوتبين البض لينة فيقتصر قلنا لو كان المراد التحيير لينة فيجب ان يكون معينا وايضا يحتمل ان يكون
 المراد مسموع جميع الراس وبضه ولا اولو به فيكون محملا وايضا لو كان مطلق البض لكان حاصله في
 ضمن عدل الوجه مع عدم تادمي الفرض بما اتفاقا فالمراد بعض مقدور نصا ومحتملا وما روى انه مسموع
 بناسه بيان للجبيل ويرد على الاول ان الباء للتبعض لا الالتصاق كما عرفت فلا حاجة الى تحقيق
 الحال على تقدير مسموع ان محلى تقديره لا وجه للاجمال فانه قبل دخول الباء يقضى الاستعاب وبالدخول
 فاقاد الالتصاق وهو لا ينافي ما اقتضاه بدونه فاذا استعاب المسموع بالالتصاق ومع ذلك فقاذه اما الاستعاب
 او البعض او الاصح وعلى تقدير التبعض مقتضاه التحيير نظر الى الاطلاق فلا اجال ومنه بان بطلان
 السوءال والجواب عنه وعلى الثاني ظهور الاولو به بما مر ولوقلنا باختلاف العرف واللغة بالبض
 والجميع فالظاهر تقديم الاول مع انه لوقلنا بتقديم الثاني لا يلزم اجال نعم لوقلنا بالتوقف يلزم الاجال
 لكنه بط كما حقه في محله وعلى الثالث ان عدم اكتفاء البض في ضمن غل الوجه يلزم وم الترتيب
 ولولا لعدم القصد ولوقصد لم يكف لكون التداخل خلاف الاصل على ان المسموع يلزم ان لا يصدق
 عليه الفصل فلا يمكن الاجزاء بهذا ولوقلنا بالتباين بين مفهوميهما لكان الامر اظهر ومع جميع ذلك
 لا اجال اصطلاحا ما مر من ظهوره قبل البيان في مطلق البض تسويلا على اصالة الحقيقة وبعده فباثابه
 ولو كان المقصود من اطلاق المجمع عليه من حيث اريد منه ما لا يتضم دلالته عليه وهو المعين ولا سيما
 على القول بعدم ظهور اللفظ في مضاه الحقيق قبل انقضاء وقت القرينة كان النزاع لفظيا الثالث
 لمتفاوتي اجال الاصل المنفية كلاصلوة لا بظهور لاصلوة الا بفتح الكتاب لا كالحج الابولي لا اصام
 لمن لم يبيت الصيام من النابل لاصلوة بحج المسجد الا في المسجد لاصلوة لمن لم يسم عليه الى غير ذلك على
 اقوال ثالثا الفرق بين الامعاء الشريعة والنفوس التي لها حكم واحد كلافية لفتن لا اقر لمن
 اقر على نفسه بالزنا مرة لاشهادة لحد وفي قدافا واكثر بالاجمال في الاخير وعلمه في الاولين
 ورايهما التوقف كما يعطيه المعارج والظاهر عدم مطلقا فاقا للمعظم منهم السد والشيخ والعلامة
 وصاحب النية والعالم والفرائي والامدى والعري فان المنفى ان كان مما للشارع فيه استعمال او

وضع ككثير من العادات وبعض من المعاملات كاللعان والابلاء والخلع فان قلنا بكونها ظاهرة فتنفي
 الصحيح منها فتنفي الحقيقة ممكن فلا اشكال اصلا وان قلنا بكونها ظاهرة في الاسم كما هو الاقوى فان كان
 المتن من الاركان فكالسابق لا يمكن فيها كما هو ظاهر وان كان خبرها فلا يمكن بقاءها على ظاهرها
 لوجود الالتماس بدون ذلك فتعين ان كتاب خلاف ظاهري وهو متعدد كالاجز او الصحة والفضل والكمال
 لكن اذا تعددت المحازات تعين ما هو الاظهر وهنا احد الاولين لاشتراكها مع الحقيقة في الأكثر وكيفية
 اقرب اليها فتعين واما لو كان غير الاعمال الشريعة كالاصل الابنية فالظاهر في الفائدة لاشتراكها مع
 الصحة في الاقرب الى الحقيقة فتعين هذا القول بعدم سببه وروى ذلك حفيضة مرة كما هو الاظهر فان
 قلنا كما قاله بعضهم فالأمر أظهر لو قلنا بتقدمها على الحقيقة للقول به لتقدمها على خبرها كما هو الاقوى
 وقدم في عمله ولو قلنا بتقدم اللغو فكالسابق ولو قلنا احتملا ما لا أثره هنا ولو قيل هذا اثبات
 اللغة بالترجيح قلنا كاذبان المقصود ليس اثبات الوضع بالاولوية بل اثبات تقدم مجاز على آخرها بغض
 الظاهر بتمهروا ويكثر التعارف فما قبل لا ينبغي ان يعمل التعارف على تعارف الشرح او اللغة اذ
 التقدم برتبة ما قبل ينبغي ان يعمل على عرف الاصوليين فيه ومعهم ما نأمنه تسك بعضهم بانه ان
 ثبت كونه حفيضة شرعية في الصحيح فتنفي المسى ممكن فتعين ارادته والافان ثبت له حفيضة مرة في
 نفي الفائدة فكذلك والافا ظاهر حمله على نفي الصحة والكمال واستدل ايضا بان اللقدال على
 نفي الذات والدال على نفي الذات دال على نفي جميع الصفات لاسمالة بقاء الصفح بعدم الذات
 وخ يكون دال على نفي الذات ونفي الصحة ونفي الكمال ترك الصل في الاول لتحقيق الذات فوجب
 ان يبقى مصولا بمعنى الباقي لا يقال للفظ ليس دال على نفي الصفات بالمطابقة بل بالالتزام وهي تابعة
 لدلالة المطابقة اعمى لدلالة اللفظ على نفي الذات فاذا انتفى وجب انتفاء دلالة الالتزام لاسمالة بقاء
 التابع عند ارتفاع منبوه لا نقول ان اللفظ بعد استغراق الدلالة ونحقق الوضع بسبب النسبة الى معانيه
 المطابقة والالتزامية كالعام بالنسبة الى افرادها فاذا قام الدليل على انتفاء ارادة المعنى المطابقة في
 معمول لا بمعنى المعاني الالزامية لعدم المعارض وفي اصل الحق والجواب عن السوء نظر ان في الاول
 فلكونه اخص لعدم قبوله ما لا يكون له مستملا شرعا او حفيضة شرعية ولان الدلالة على نفي الصحة
 والكمال فرع استعمال اللفظ في نفي الذات فانها اذا لم يستعمل فيها كما هو المفروض فلا
 دلالة وهو ظاهر قوله فوجب ان يبقى مصولا بمعنى الباقي لا وجه له واما الثاني فلان ما ذكره من ان
 اللفظ بعد استغراق الدلالة ونحقق الوضع بسبب النسبة الى معانيه كالعام حق لكن الفرض انتفاء ارادة
 المعنى المطابقة وعدم استعمال اللفظ فيه فتنفي الدلالة على المعاني الالزامية ولو قيل بعد تحقق الوضع
 فالدلالة قهريه عند اهله قلنا لو اردت جبر التصويروا مع اللفظ فسلمت ذلك في الدلالة الالزامية
 لكن لا يترتب عليه قوله فاذا قام الدليل الى اخره واما المدار عليه قوله لعدم المعارض غريب فان اللفظ

أذالم يستعمل في المنزوم لا يبدل على اللازم بمعنى كشفه عن الإرادة فلا ينفع عدم المعارض على أن
الكلام هنا في الدلالة المطابقة لالانترامية فإن المجازات مطابقات كيف ودلالة الالتزام جارية عن
دلالة اللفظ على اللازم حال دلالة على المطابقة والمجاز استعمال اللفظ في المعنى المجازي فهو مطابقة
على أن المنزوم المعتبر في الدلالة الالتزامية غير معتبر في المجازات وربما نظر فيه بأن العموم إنما حصل
بسبب اعتبار الدالتين معا فإذا حدثت المطابقة التي هي الأصل وجب عدم الأخرى وأوجب عن أصل
السواء بأن الحق أن الدلالة الأصلية باقية وإن كان الحكم متساو ووروده في نفي القسبة للدليل
خارج ولا امتناع في صرف اللفظ عن حقيقة العرفية أو اللغوية إلى مجازه وعن عمومته إلى خصوصه
الدليل وفيهما نظر أما في الأول فللمنع من حصول العموم بسبب اعتبار الدالتين بل إنما حصل بسبب
اعتبار المطابقة فإن الدلالة الالتزامية المستتبع للمطابقة ولا يفتك عنها وإن كان المتكلم غير شاعر
به بل إنما هو الأمر المستتبع ليس إلا وأما في الثاني فلأن المراد بالدلالة الباقية أن كان ما ينظر بالبال عند
مماع اللفظ وإن لم يرد مدلولها من اللفظ كما اعتبره المنطقيون حيث قسموها بأبدا منها ما هو غير مراد قطعا
كما تضمن والالتزام فهو غير معتبر عند الأصوليين ولا عند اللغويين فإن المقصود من الوضع عندهم
كشف ما في الضمير وتفهيم المراد فالغاية من الوضع عندهم ما يكشف عن المراد وهو الذي اعتبروه
في الوضع بخلافه غير والظهور المتيقن عن الكشف فإنه ليس مما يعتنى به ولا ينفع به ولا يكون مما
يتعلق به غرض لغوي ولا مما اعتبره الأصوليون ولا مما يمكن اعتباره في كلام المستدل فإن مقصوده
نفي الإجمال والإجمال إنما يأتي فيما قلناه لا فيما ذكره فإنه أمر لا يختلف به الإجمال والبيان وإنما مقصوده
حل مراد المتكلم عليه وهو ليس إلا بما يكشف عن المراد وهو لا يكون باقيا قطعا كيف والمفروض استعمال
اللفظ في غير مدلوله على أن ما يحكم به وجوب بقاءه معمو لا به إنما هو هذا ومع جميع ذلك لا ينطبق ما في
ذيل كلامه مما ينبغي عليه بيان المستعمل فيه على كلام المستدل وهو خطأ وما استدلل أن باذكرة وإن كان
في اللفظ نفاها هو في الفصد والغرض اثبات الغرض أن من شرط الصلوة الطهور وقرائة فاتحة الكتاب
والولي في النكاح فمحلوا النفي متباينان إثبات وهو أكد منه لأن لصلوة لا يظهر أو كد من قوله
من شرط الصلوة الطهور والنفي واقف في الحقيقة على الصلوة لأن فقد الطهارة ينفي كونه صلاوة مشروعة
وكذا الطهارة في كل ما دخل عليه هذا الحرف وإنما قادت الضرورة قمارا وهي من قوله لا صلوة لمجاز
المسجد إلا في المسجد على أن تحمله على نفي الفضل والتمام بحصول الإجماع على أن الصلوة في غير المسجد
شريعة مجزئة وفيه أن دلالة هذه الهيئة على إثبات الشرطية غير ظاهرة كيف ونفي الفعل على تقدير وقوع
صفة أهم من أن يكون لأجل كون ذلك الوصف شرطا أو جزءا أو العام لادلالة فيه على الخاص وأيضا بما
يشعر كلامه بأن الخروج عن الحقيقة يتوقف على الضرورة وفيمنع ذلك إلا أن يراد بالضرورة الاطرار
وللإجمال مطا اختلاف العرف الشرعي بين الكمال والصحة وتردده بينهما على سواء ووروده فيما

والجواب عنه بعد الاغماض عن كونه اخص بل غير منطبق على المدعى في وجهه فان منهم من ينكره في
الشرع مطلقا لا في ان العرف الشرعي غير مختلف بل الاختلاف بين الاصوليين ولا ترد نعم وما
اريد في القضية لكن بفرقة تقتضيه وبما ظلال سلمنا التردد ولكن لان الاستواء فيه شيء لا ينبغي
ولا ينبغي مجرد وجوده فمما دللنا على ما قلناه وهو المتحصل وبالمسئلة التي بصرف الى الحقيقة مع
الامكان ومع عدمه الى ما هو الاقرب اليها ومع عدمه كذا لو تعدد والافتقار وللمفصل امكان اتقاء
الفصل الشرعي بقوات شرطه او جزئه فيجوز في النفي على ظاهره ولا يكون هناك اجال وكذلك اتحاد حكم
اللتوى فانه يجب صرف النفي اليه وهو لا واما اذا كان له حكمان او ازيد فيحصل الاجمال لعدم الاولوية
وجوابه ظاهر بما ركز جواب التوقف عماله تنبيهنا الاول ان منهم من احتل للهبة التركيبية خفيفة
معرفة في نفي الفائدة والجدوى وبدفعه الاصل وكون الفهم بالفرقة الثانية وبقاقر بين
الصحة والفائدة يجعل نفي الفائدة اعم لامكان الصحة وعدم ترتيب الثواب وهو المصمم من نفي الفائدة
تتبعه على ما دل على الفرق بين القول والصحة فان تم والافلا فمفهم من جعلها متساويين
كما في الرعي الرابع اختلافنا في رفع عن امي الخطاء والنسبان وهو مما صرح عنه ابن النبي صرحا
رواه في التوحيد عن حماد عن حماد بن عيسى عن الصادق قال قال النبي صرح عن امي تسعة الخطاء والنسبان
وما اكرهوا عليه وما لا يطغون وما لا يعلمون وما انظر واليه والحمد والطيرة والتفكر في المومة
في الخلق ما لم ينطق بشيء فمفهم من عدمه مجمل كالصريح ومنهم من عدمه مبيتا وهم بين حاكم بمسئله الا
انهم اقرقوا على عموم احكام الدين خاصة كالشيخ وعمومه لها العفوية كالحق في سائرته والحقوق
الثاني في جامعها حاكم بخصوصه والقائلون به بين من يريد المواخذة وهم الاكثر الان اكثرهم بكونه
على وجه المجاز عن السمعاني كونه خفيفة عرفية وهو اختيار التهابية وبين من يراه على ظاهره ولا يضر
الا انه يجعل الحكم مخصوصا بجميع الامة كخصا صاحب التوبة وارتضى به التهدي في شرحه على التهذيب
والاظهر الثالث فان الظاهر من مثله رفع المواءمة على وجه العموم اما رفع المواخذة فلا نه لو قال
المولى لمبدد وقتك الخطاء والنسبان في امر او مورد فهم منه رفع المواخذة بالذم والعفوية لا اقبر
فان اليهود السابح عرفاني الرفع رفع المواءمة ولو قيل هذا بانه لو لم يكن الظواهر على ظاهره ويمكن
بان يراد نفي الخطاء والنسبان من جميع الامة وهو حق باعتبار وجود المصوم فيهم قلنا هذا لا يتم بالنظر
الى بعض ما ذكره انهما كما انظر واليه وما اكرهوا عليه لموقع الاكره بالقبول والاضطر اذ في الكل
حتى الامام مع ان الظاهر من الرفع عن الامة الرفع عن كل واحد منهم فاندفع بالمقول السادس ولو قيل
على تقدير اضرار المواءمة بلزوم عدم الضمان لانه عفوية قلنا كلال هو اعم كفو وهو بضع في مال
الصبي والمجنون وليس من اهل العفوية وفي الواجب كمال في كل مال التبريد بخلف النفس وفي الراي
الى صف الكفار اذا اصحاب مسلم مع كونه مأمورا بالرى ولا عفوية في الواجب والعاقلة ضمن من غير

حجة بل بفعل الغير ولو سلم فالتخصيص اولى من الاجمال للظنية والشروع نعم لو كان الضمان من باب
 المعقوبه لدخل ولو خرج بالنس لكان من باب التخصيص ولا اشكال فيه اصلا واما العموم وهو ان
 يكون المقصود رفع الموءاخذه في كل فعل لاقى البعض لامبنا ولا غير معين فلا يستلزم عدمه الاجمال
 فان اداة البعض المعين باطله لاستلزامها التجميع من غير مرجع وغير المعين ينفي الى الاجمال والبيان
 مقدم عليه للظنية حتى بعد في الصرف الاجمال الاهمال وللادول ان الخطاء والنسيان غير مرفوعين عن
 الامم بل كلام الرسول صدق فلا بد من اضمار ما يستقيم به الكلام فاما ان يضم جميع الاحكام وهو بط
 المجازة لا اضمار الاصل فيقتصر على ما يندفع به الضرورة وهو البعض ولان الاجماع وقع على ثبوت
 بعض الاحكام وهو ضمان المتلفات وقضاء العبادات وذلك البعض لا يتعين لعدم الدلالة فيكون غير
 معين فيكون مجالا وجوابه المنع من عدم الدلالة على المعين والسند ما روي وسلم فلان تعيين حمله على
 العموم لتعدد بيم البيان المتوقف عليه على الاجمال بالنسبة بل عدم الاجمال في الصرف اهمالا فلا اجمال اصلا
 ولا ينافيه الاجماع على ثبوت بعض الاحكام لكونه من باب التخصيص كما مر خرج ما خرج وبقي الباقي
 يجهل بان الثالث وله ايضا ان اضافة الرفع اليها حقة في رفعها مجازي في رفع احكامها والكل
 اقرب المجازات الى الحقيقة لان رفعها يستلزم رفع جميع الاحكام فاذا اعتدت الحقيقة حمل على اقرب
 المجازات وان الرفع هنا بمعنى الفاء الشارح اياه كليا باعتبار في حكم ما يرتب حكمه ما عليه بانفي الفاء
 المطلق وحلف وما استكر هو اعليه والمراد بالرفع فيه الافاء الكلية فكذلك اعتبارها معطوف عليه الا ان
 ضعف الجميع نظير ما مر ويترفع عليه تخصيص الشرط والاسباب في العبادات وغير ما غيرهما لولا
 ما يرجع خلافه وللرابع ان نفس النسيان لا يتخلوا ما ان يكون مرفوعا وذلك محال مع وقوعه او يكون
 المرفوع العقاب والثواب وذلك معلوم خلافا لواجب حمل الكلام على احكام الدين من الضمان والقضاء
 في العبادات ونحوها لان قول النبي ص ان امكن حمل على ما يستفاد من جهة كان اولى من حمله على
 ما قد علم بالعقل ويرد عليه ان العقل لا يستلزم رفع الموءاخذه منه ولا من الخطاء بجواز العقاب عليهما
 لكون تركهما مفذورا بواسطة الخط من نفسه والمفذور بواسطة مفذور ونعم لو لم يرد رفعه ولو
 بواسطة يكون العقل مستغلا وهو غير المدعى بل هو يتحقق في كل فعل ويتبع حكمه ولذا صرح السواد
 بعدم الموءاخذه منهما كما ورد في الكتاب وبالاتوا اخذنا ان نسيانا واخطانا وضع جعله من خواص
 الامة كما احتله العلامة وروى ما يشمر به السابق او يبرر وان احتمل ان يكون ذلك باعتبار الجميع ويمكن
 منع الانباء لكون الدلالة بفهوم اللقب وليست بحجة على ان المفهوم هو فاع الموءاخذه فيتم حمل
 عليه وما مر ما يشمر به من ان الموءاخذه من احكام الاخرى لا ينشئ لكونها اهم مع ان ملزم وهو الموءاخذ
 بالذات من احكام الدين والخاص بالذات وورده انه تبادر بالقرينة وهو من خواص المجاز تنبيهان
 الاول ان الفرق بين قضية الرفع وازافة التحليل والتحريم الى الاحكام ان الاولى مضمرة بالتحكم

والثانية بالمتعلق والغزالي ادرج الاولى مرتبة في الفعل المنفي وهو غابر اسما الغزالي والقوم خصوها
بالتاني الثاني ان النبوي على تقدير تعلق الرضخ بالنسيان والخطا بديل على حجة الاجماع اما الخاصة
او بسبب وجود المعصوم على الخلاف الخامس اختلفوا فيما اذا ورد في كلام الشارع لفظه وضع
شرعي ولغوي في اجماله على اقول ثالثا الفرق بين الاثبات بحمله على الشرعي وبين النهي بحمله
على الاجمال وهو للغزالي دون حكمه كمكاتوهم وراسها في الاثبات كالسابق وفي الترك بحمله على
اللفظي وهو لا يمدى حكمه من قوم وربما نسب الى قوم انه في الاثبات مجمل وفي النهي محمول على
اللفظي الا انه وهم وبتم الكلام فيه برسم امور الاول ان الغرض من وضع اللغات التعبير عما في
الضبر بما في محاوراتهم والكشف عن نفسها او بتوسط القرينة قلبي ابتداء من كلام كل طائفة ارادة
حظا بفهم او مجازاتهم وبه تشهد الاستغرافي محاورات كل اللغات وارباب الاصطلاحات ولا ينافيه
التكلم منهم بآبار اللغات اجماعا فانه استعمال مع القرينة والاصل في استعمالهم مذكورناه ومنه بين
وجه تقديرهم عرف التكلم على المخاطب فما قال الباقر من ان الظاهر ان المتنازع فيه هو اللفظ الوارد
في الشرع في بيان الاحكام الشرعية مطلوبه قبل ينبغي ان يكون المتنازع فيه اعم منه وعملا القرينة فيه
على ارادة المعنى اللغوي وهو مالم يظهر ته ارادته ولو قيل الشارع لما كان من اهل اللغة يجمل ان يكون
تكلمه يعرف اللغة الانبيا كان يصدر الاحكام الشرعية قلنا ثمة الاصطلاحات والادواع من اربابها
لان مطالبوا بكتابتهم يعرفهم فالظاهر حالهم ان تكون تصيراتهم حسب اصطلاحاتهم الا ان يقيموا صا رفا
هذا ولذا جعلوا ثمة ثبوت الحجة الشرعية وعدمه حمل الالفاظ الشرعية على الاول على المعاني الشرعية
وعلى الثاني على المعاني اللغوية بل يفهم من قال اجماع العلماء على ان هذه الالفاظ تعبر بها عن الفرائض
اما محمولة باسرها على المعاني الشرعية او اللغوية فان الغائلين بثبوت الحجة الشرعية انفقوا على الاول
والثانين لها انفقوا على الثاني لكن ما ذكره هناك مع وجود الخلاف هنا بينهما نوع تناف الثاني ان
الاحمال انما تعطل فيما كان للشارع واللفظي فيه وضع فما لاوضع لهما فيه مما لا ياتي فيه الاجمال كما
لو كان الوضع فيه لللفظي خاصة او للشرع خاصة كما في قسم الحجة الدينية وهما ما لا يعلم اهل اللغة
لفظه او لفظه ومعنا الانما خبر متعفين الثالث ان هذا النزاع مبني على ثبوت الحجة الشرعية كما
يكشف عنه عنوانهم وادلتهم على انه لا يصح ذلك على القول بعدمه فان الاصل في الاستعمال الحجة
في مثله وفاقا لحكم الباطلي بالاجمال مع عدم القول بثبوت الحجة الشرعية اما من باب الرجوع او التناول
والتفرع على القول بثبوتها ولذا قال الغزالي ولعل هذا منه تفرع على مذهب متبنيها ولا يصح التجزم
بالتاني كما قاله العلامة والامدي ثم ان هذا النزاع ظاهر على القول بكون الوضع في الخطاب الشرعية
بالتعيين واما القول بكونه بالتعيين بالعلية والاشتهار فيشكل ان تنسب فيه ادلتهم لطرق الاحتمال اخر
وهو عدم تحصيل الوضع في ذلك اللفظي وقت ورود الخطاب الا ان يقال الكلام فيها ثبت لفظا مسجبان

شرعي ولغوي سواء كان الوضع فيه بالتعيين او التعيين وثبوته على الثاني بالاشارات او باصالة تاخر
وروده الى ان ثبت اذا كان ثبوته في او اخر عصر الشارع محرم ومبايه ولو قيل ح يتعارض الاصلان
وهو ما مر واصالة تاخر ثبوت الوضع قلنا كلا فان زمان الثاني فرض تعيينه ولو في الجملة فالاصل تاخر
الاخر حة فلا اشكال وانما يتحقق التعارض فيما كانا محمولي الزمان الرابع ان النزاع فيما لو ود
القطع من كان حاد قابلا لاصطلاح الشرع والافلا يصح لاستلزام مخالفة به الاخر ابا الجمل والنص على
الشارع ولو قيل على هذا اشكل الحكم يتحقق في الخطابات قابلا قلنا كلا فان الطالب والشايع من
المتأملين العلم بالاصطلاح على تقدير ثبوته ولا سيما في الاواخر فتم ولو باصالة التاخر كما مر اذا عرفت
ما مره فقول الظاهر قد يدعى حرف الشارع لما مر من تقديمه على غيره على انه لم يثبت لشرع اللغات
فثبت على حل كلامه على المعنى الشرعي وهو ظاهر في الاثبات وكذا في النفي لو قيل يكون الالفاظ الشرعية
اسماي للام كما هو الاقوى واما قولنا كوكفا اسماي للصحیح منها فظاهر ايضا لو قيل بانه اذا تعارض بين
المجاز الشرعي والمخفية اللغوية يقدم الاول واما التوقفنا او قلنا بكس ذلك فيمكن اتمامه ايضا اذا
كان بصدد الحكم الشرعي بان يرفع المجاز الشرعي عن نظر الى شهادته حاله واما فيما لو شككنا
في كونه بصدد الحكم الشرعي وعدمه فيمكن اتمامه بعدم القول بالفصل قطعا بل بما مر من شهادة حاله ايضا
على انه يتم على التقديرين لو ثبت جواز المعنى اللغوي باجماع ونحوه كما في قوله ص دعي الصلوة ايام
اقر اناك وكيف كان يحس الاشكال على التقديرين من الاخبار بين في وجهه فلا اشكال في خبرهما مع انه
يمكن ان يقال استعمال اللفظ الالفاظ الشرعية في المجاز الشرعي وهو ما كان مشروعا قبل النهي الاكثري
استعماله في المعنى اللغوي جدي فقدم للبقا قلنا في انه كان محاورا لم يرب بالمتهم تارة وبلغة اخرى
وجوابه ان الاجال فرع تساوي الاحتمالين وقد سمعت ان كلام كل طائفة ظاهر في لغتهم وصرفه
الى غير لغاتهم انما هو الغرابين والمفروض هنا عدمها والمفروض في النهي تعذر حمله على الشرعي للزوم
صحة واللازم متفاما الملازمة فلان الصحيح ما وافق امر الشارع وهو المراد بالشرعي واما انتفاء اللازم
فلان النهي يدل على الفساد او لا يدل على الصحيح واما في الاثبات فلما قلناه وجوابه انهم كونه اعم
يكون متعلق النهي الطبيعية بالمعنى الاعم فان اللفظ ظاهر فيها ولو كان مخفية في الصحيح فالمدفع ما مر لا
والا لزم في قوله ص دعي الصلوة ايام اقر اناك ان يكون مجملين الصلوة والدعا لجواز التزامه ودفعه
بالبیان وللامدى في الاثبات ما قلناه واما في النهي فلتعذر حمله على الشرعي للزوم صحته وانه باطل
وعدم من اثلته فيه من بيع الحر والخمر وجعل الجملة والملاحق والمضامين وفيه نظر فجوابه انهم كونه
لعمري يكون المجاز الشرعي ارجح بما مر تنبيهات الاول ان الترددين اللغة والشرع تارة باعتبار
الحكم وقد بان في الكلام فيه واخرى باعتبار الاسم كما هو المذكور هنا الثاني الاثبات في كلامهم
الطلق وجعل مقابله في كلام كثير النهي وزاد الامدى النفي وقد سبق قضية لاصلوة ونحوها الا ان

الاظهر العموم فيها مطلقا واختلاف جهة الكلام هنا وفي لاصولنا ظاهر الثالث ان العلاقة هنا
 المشاهدة والنسبة كقوله فان المراد بالصلوة ما يكون هيئتها وصورتها السادس ذهب السيد كجماعتين
 العامة الى اجمال اية السقرة معللان بان قولنا يد تقع على النضو بكما هو ايضا منه وان كان لها الهم يصحها
 فيقولون غوصت يدي في الماء الى الاشابع والى الزند والى المرقق والى المنكب واعطته كذا يدي
 وانما اعطاه بامله وكذلك كتبت يدي وانما كتب باصابعه فكانت جملة لتردوها بين ذلك قال وليس
 يجري قولنا يد جري قولنا انسان كما ظنه قوم لان الانسان يقع على جملة ينص كل بعض منها باسم من
 خبر ان يقع انسان على ابعاضها كما يقع اسم البدن على كل بعض من هذا النضو وعن الخبرين اجماله باختيار
 القطع ايضا اما في البدن فلامر واما في القطع فلاطلا على الابانة والجرح كما سبق برى الظم فقطع يده
 فيكون جملة لهما وفيهما نظر اما في الاول فلان الاطلاق اهم من الحفظة والمجاز اولى ولا سيما المتبادر
 منها عند الاطلاق المجموع بل يقع سلب اسم البدن البعض والطلاق جزئها عليه بان هو جزء البدن
 لا كله وايضا اذا قيل بولني وبوجني يدي المني او اليسرى يقال احي موضع منها ولا يقال احي يد
 منك ولو كانت الابدن متعددة لصح ذلك فباصالة عدم النقل بتم الامر في اللغة ايضا وايضا يرد الامر
 بين الاشتراك اللفظي والمضوي والحفظة والمجاز والاخيران اولى فيلزم ما قيل كون لفظ البدن مجازا فيها
 عند الجملة غير مسلم ولا دليل عليه وما قيل ثبوت استعمال البدن في معان متعددة لا يثبت فيه وكون
 الاصل في الاستعمال الحفظة كذلك واذا تم هذا فلا يتم الاستدلال باصالة عدم البطل لانها موقوفة على
 ثبوت كون البدن في معنى حفيظة ليكون الاستعمال في خبر واحد من الحفظة والمجاز والحال ان اثبات المعنى
 الحفيظي انما هو باصالة عدم التفي وهي معارضة بان الاصل في الاستعمال الحفظة ولزوم الاشتراك
 لا يضر برونه الاصل في الاستعمال الحفظة لا يجعل كل المعاني حقايق لعلها المجاز على الاشتراك
 وهي كما تقتضي تقدم الاول على الثاني فيما حمل للفظ حفيظة تقتضي ذلك فيما حمل كون واحد منها معنى
 حفيظا لغير كون واحد منها معنى حفيظا صاع ايضا فانه لولا لزوم كون ذلك اللفظ من المجاز الذي لا حفيظة
 له وهو اما خبر ممكن او غير واقع او نادر على الخلاف وعلى جميع التفادير تبين حمل اللفظ على خبره
 للخلية فانه لا يقل منها ولا سيما انما للقطع بان الحفظة ليست خارجة عنها نظر الى شهرة اللفظ في الاستعمالات
 جدا وعدم احتمال ذلك من احديل اتفاقهم على خلافه واما في كون الزيد من الواحد حفيظة فمطلعية
 فان عدم العلم لا يبرئ فيها كما ان ادلة السيد والمشهور يسبها بالنظر الصحيح في التبادر فانه تبين ذلك
 ولا معارض له اصلا فان ان ذلك لا يصبر سببا لتوقف البهائي كالشاهد الثاني في تمهيد كما لا يصح
 ذلك اصلا لمرور باتي كما بان ان الاشتراك المعنوي هنا كافي للفران لا يصح هذا والفرق الذي ادعاه
 بين البدن والانسان خبر ثابت كيف وبقال رات انسانا وضربت انسانا ومست انسانا مع ان محل كل
 شيء منه كالوجه والرجل والصدر الى غير ذلك ونظيرهما شايخ ومنهم من قال نعم ههما معنى دقيق

خارجي في حل الاشكال في بعض موارد هو ملخصه الفرق بين حاتمي الافراد والاضافة بادعاء ثبوت
الحقيقة العربية في الثاني دون الاول كما اذا اشتغل احدهم من طلوع الشمس الى الغروب بعمل يصدق
عليه انه عمل يوما حقيقيا فلو صار اجبر يوم برأيه فمع ان اليوم عبارة عن مقدار طلوع القمر الى
المغرب على الاظهر وكذا التولد وجري مثله في اقامة اليوم في البلد وخرج عليه مقدار المضاجعة في
قسم الزوجة وهكذا في التناظر ولي فيه نظر فان ما ذكره وامثاله لا يخرج عن المجاز في الاستاد في الاكثر
وفي الكلمة مع القرينة استعمال البدن في البعض كثير ولا يجري مطلقا بل انما ينفع اذا تابو وكل واحد
منها لم يثبت بل خلافة ثبت كما مر واماني الثاني فليتبادر الابانة من القطع فيكون في غيره مجازا بل يصح
سلب القطع عن الجرح بدون الابانة بل قبل الشق اذا حصل في جلد البدن حصلت الابانة في تلك الاجزاء
لكن اطلاق اسم البدن عليه مجاز فالحاجز في البدن لا في القطع وفيه نظر فظهر ان الاصح ما اختاره الاكثر من
عدم الاجمال فيها مطمنهم الشيخ والعلامة والكاتلي والمازنداني والعفري والامدي والحاجبي
والعضدي واستدل باغفال لو كانت تقع على العضو الى المنكب والزند جملها الوجه على اقل ما يتناولها
الا ان تدل الدلالة على خلافة وفيه ان جواز قطع حمل الابانة في الاقل لم يثبت فلا يمكن ان تصكبه الا
بحجة وبوجه اطباقهم على الاجمال على تقدير نعم هو يصح في مثل الامر اذا قبل بكونه مشتركا بين
الوجوب والتدبير والمحكم بثبوت الرجمان وفي الزائد بالاصل ولو قيل يمكن ان يكون مرادهم من
الاطباق على وجه الاشتراك المعنوي قلنا لا يصح ايضا لانه على تقديره يصير خبر الان تبين الاقل نعم
لو كان الامتثال تدويرا بجماع يصح وليس هنا كذلك وبانه لو كان لفظ البدن مشترك في العضو الى الكوع
والى المرفق والى المنكب لزم الاجمال وانه خلاف الاصل فيكون حقيقة لاحدهما دون الاخرين فلا
اجمال واورد بانه لو لم يكن مشترك في التثنية لزم المجاز وانه خلاف الاصل وبرو عليه ان البيان اغلب
واصح فقدم ولا سيما ان المجاز اولى من الاشتراك الا انه ما استناد الى كون الاجمال خلاف الاصل لثني
الاشتراك او كون الاشتراك خلاف الاصل لثني الاجمال والثاني نظايره خبر موجه لكونه استثناء لنفس
المقدم لكنه يفيد المطلوب نظر الى المساواة الا ان يستلزم قصورا واستدراكا كما يظهر بالتدبير نعم
لو قيل يكون الدليل مشتقلا على القلب لصح والا دل نفس المدعي وبان لفظ البدن يحتمل ان يكون مشتركا
في التثنية لفظا وان يكون متواطيا بوضعه للفرد المشترك وان يكون حقيقة لاحدهما مجازا للاخرين وانما
يكون مجعلا على تقدير واحد وهو الاشتراك وعلى التدبير بن الاخيرين لا اجمال اذ لو كان متواطيا حمل
على الفرد المشترك وان كان حقيقة لاحدهما حمل عليه وقوع واحد لا بعينه من اثنين اقرب من
وقوع واحد بعينه فخلط على الظن عدم الاجمال واورد بانه اثبات اللغة وهو تعيين ما وضع له البدن
بالترجيح وهو عدم لزوم الاجمال وانه بطو بانه يلزم ان لا يكون مجمل ابد اذ ما من مجمل الا ويجري فيه
ذلك بعينه ويرد على الاول بانه يمتزاة والاشتراك المعنوي بالغلبة والشروع نظر الى لقابة الظن

في الدلالات وعدم اعتبار الوهم فيستلزم الحكم بكون البدخفة في معنى ومجاز في غيره واستلزام
 معنى ما بين الجميع وبوجه أوضح ان اللفظ اذا دار بين ان يكون حقيقة في الشائع الغالب ومجاز في غيره
 فالنظر يحكم بالاول نظر الى ان اللفظ يلحق الشيء بالاعم الاغلب وهو حمل الحقيقة بما يكون اشبه
 فانه الغالب الشائع فذلك بصير المفهوم غير فاعند الاطلاق ماصار حقيقة في العرف نظر الى الاصل
 في الاستعمال فلزم الكفاية في اثبات الوضع به واللفظ لا يتناقص او عدم الاكتفاء على الظهور في
 الدلالة بل يحمل اللفظ على غيره ما هو ظاهر مر فاهو خلاف ملزم بقوله على الثاني بان ذلك يجري
 في غير ما ثبت اجماله ولو قيل ههنا احتمالات اخرى كان يكون مشتركين الاثنين بمجاز في الاخر فربما
 يكون مشتركين القدر المشترك بين الاثنين وبين الاخر وان يكون حقيقة في القدر المشترك بين
 الاثنين ومجاز في الاخر. يتحقق الاحمال على الاولين دون الثالث فاذا ضمت ما هذه الى ما كان احتمال
 الاشتراك مساو بالعدم فان تسكت في نفسه بان الاشتراك خلاف الاصل كان رجوعا الى الاستدلال
 السابق فلان هذه احتمالات مخالفة للاتفاق غير مفهوم حقا فيها مر فاعلى ان بعد ما جاد بكفى فلا تندح
 وفرع الشهيد الثاني عليه ما اذا قال الزوج لزوجه ان دخلت الدار فيسكنك على كل شيء قطعت بمسما
 ثم دخلت الدار فهل يقع الطهر على القول بصحته لولم يقطع قال وجهان مبدان على انه على تقدير وقوه
 هل من باب السراية او من باب التمييز بالبعض عن الكل ووجه الثاني وقال عليه في الطهر هناك
 متطرفة دون الاول لمراد المتبوع واستماع تعلقه بالتابع بدونه قال ولو قطعت بداهة من الكوع مثلا فان
 قلنا ان البدخفة في الكل المحبة وقوه على التقدير من وقال بعض العامة لا يقع هنا ولو جرد بالبدخفة
 الحكم بالبدخفة وفيه ان الكلام في البدخفة في المبيح فالتفريع الاول خبر مرتبط بالمقام على انه لو بدل
 المبيح بالبدخفة كان خارجا لعدم مدخلة الفرع لما كان فيه وهو الاشتراك وتقرر المعنى الموضوع له بل
 التفريع على اداة المعنى المجازي من البدخافة اداة الشخص منها فلا مدخلة له بما نحن فيه وعلى تقدير
 كون البدخفة في الكل وقطعت من الكوع تشكل ترتب الحكم لتعلقه على المجموع والمجموع
 ارتفع برفع جزءه فالموضوع غير متصل حتى يسرى كماله وطلع مجموعها على انه كفايته في عدم الترتب
 ومنه مبين الوجه على التقدير الاخر في ههنا وجه اخر لاجاله وهو باعتبار السارق والسارق متبع
 ان ظاهره لا يدل على المراد وقد اختلفوا في اجماله وعدمه على اقول قد تقدم الكلام فيها مع تحقيق الحق
 فيها وبيان جميع سائر الاقوال وما عليها السابع اذ يمكن حمل ما ورد في كلام الشارع على ما يفيد
 معنيين او معنى هل يقدم الاول كما اختاره العلامة والامدى بل الاكثر كما قيل او يكون محملا كما
 اختاره النزيل والحاجبي والعضدي والفتي في جمع الجوامع ان كان احدا المعنيين ذلك المعنى
 الواحد فمعين بالاضافة اليه وتوقف في الاخر وان كان خبره محمول وقيل التوضيح في المحاج قول لا ي
 لما بان بكون المعنيين حقيقيين او مجازيين او حقيقيين ومجازيين او لا يعلم حالهما فيها وعلى الاول اما ان

يكون المعنى الواحد لحد المعنيين اولاً وحلى الاول اما ان يكون معنياً مطلقاً او لا ولو عند المخاطب
كالعهد الذهنى وحلى الثانى اما ان يكون المجاز ان متساويين او مختلفين قرباً او شهرة او تبادراً
لا اشكال فى اول اقسام الاول بالنظر الى المشترك بينهما لتعين ارادته ولو فى ضمن المعنيين لكونه
متبعاً الارادة بل لا يخل خلافاً لانه لا ينافى الاجمال كما هو ظاهر وانما الاشكال فى الفرد الاخر من اول
اقسام الاول وسائر اقسامه وكذا الاشكال فى غير اول اقسام الثانى لتعيينها بالمرجع وكذا فى الثالث لكون
الاصل فى الاستعمال المحفظة فى الفرد الاخر من اول اقسام الاول وسائر اقسامه والمجاز ان المتساويين
وبما لا يعلم حالهما فى المحفظة والمجاز على تقدير عدم تعيين المعنى الواحد يقدم المقيد للمعين فصاعداً
على الآخر ترجيحاً للبيان على الاجمال بالغلبة ولعدم الفائدة على التقدير الاخر وليس فيه اثبات اللغة
بالترجيح بل تقديم احد المعنيين على الآخر مرجح وهو ولو قيل يمكن ان يحمل على المعنى الواحد فيكون
اولى من جملة على امر لغلبة ارادة المعنى الواحد من الالتقاط قلنا ذلك مخالف لا تقايم لو كان معناه
فيه النهاية والاحكام فكيف على تقدير عدمه وخلاف مقتضى حاله وانما الغلبة فيما كان له معنى
واحد لا فى مثل ما كنا بصده ولو كان بين المدلولين تباين او كانا معنيين فالظاهر الاجمال للاشتراك
مع عدم فهم التعيين عرفاً على انه كعبنا الشك وبه يتم ما للاجمال وهو تردده بين المعنيين من غير
ترجيح هذا كله مع قطع النظر عن خصوصيات المورد كورد المورد للبيان او ما يقتضى الحكمة فيه الاجمال
الى خبر ذلك والاخر بما يقتضى ذلك تقديم المعنى الواحد ولو كان مجازاً كما فى تقديم العموم فى النكرة
المثبتة عند ورود مورد البيان واما اذا لم يعلم حالهما فحمل لظهور كونه حقيقة فى احد هما مجازاً فى
الاخر كما مر اذ الاول فى الاستعمال المحفظة نعم ان ترددين الاشتراك المعنوى واللفظى والمحفظة
والمجاز تحكم بالاول للمرر اذ يكون حينئذ منهم من جعل وقوع واحد من اثنين اقرب من وقوع
واحد بینه وفيه شيء لا يخفى هذا على مذاق المشهور والاتخذ السبى ومن يقول بمقالته محكمه حكم
المشترك بالحاقه به عند فهم لكن الذى يبين من العلامة جعل محل النزاع خصوص المشترك ومن الامدى
ما لا يعلم حاله والحكم بالاجمال فى الال والمحق ما مر بحسب المحكم واما الموضوع فالظاهر ما فى النهاية
ولبيان ما كون الاجمال خلاف الاصل الا ما خرج بالدليل وان الكلام انما وضع للافادة خصوصاً كلام
الشارع وظاهر ان ما يفيد معنيين اكثر فى الفائدة فيجب اعتقاد ظهور اللفظ فيه كمالودارين ما يفيد
وما لا يفيد فانه بتعين جملة على ما يفيد والجواب عن الاول ان الاشتراك من اسباب الاجمال وكثرة
الفائدة فى احد المعنيين لا يقتضى التعيين عرفاً ولو اقتضت لا تقتضى تقديم المعنيين مطلقاً بل بما تقتضى
تقديم المعنى الواحد لو اشتمل عليها وفيه شيء وعن الثانى ان الافادة موجودة فان المفهوم من المشترك
كل المعانى وهذا فائدة الوضع فيه وفي مثله واما الكشف عن المراد فيه فاما بتوقف على القرينة
والمفروض هنا عدم تحقق شيء يقتضيه الاكثرة الفائدة وهى معاليم يظهر مرادها من ظاهرها قولا

تقتضيه كون وضع اللغة للأفاد لكونه اعم وبه بين ان قياس ما يفيد مرة وما لا يفيد قياس مع الفارق مع
ان التبيين هناك بشهادة حال المتكلم لا الوضع ولذا ولم يقتض حاله البيان واتقتضى خلافا لما يمكن
حمله على ما يفيد ولو اتقتضى حاله البيان يتعين حمله على ما يفيد والا لزم اللغو والعبث وخلاف مقتضى
حاله ولذا انفرد الفرع الى دينه وبين ما كونه بالاجمال والبيان ومنه اذا تردد المجر وفي بين كونهما ابدا
اولا ثم افادة اللفظ للمعنيين بعم ما افاده بالاطلاق ولو بد لا والصوم لشمول ما مله ما من فروعها اذا
لوقبل باشتراكه بين التوقيت والشرعية والمفرد المحلى باللام الوارد في بيان الاحكام الشرعية على القول
بالاشتراك بين الاستمرارية والطبيعة والهدى وعدم تنطبق الاحكام بالطابع مع عدم ظهور العهد
الحارجي وعدمها الدابة حيث براد به الفرع من تارة والفرع من الحما و اخرى الثامن اذا ورد في
كلام الشارع ما تردد بين ان يكون له حمل شرعي او لغوي اختلفوا في حمله على الاول واما حمله على
قولين تأنيها للفرع الى واولهما للمعظم ومنهم العلامة والبهائي والكناطي والملا نندرانى والامدى
والحاجبي والمضدى وهو ظاهر التقا زاني والباخوي ومنهم من جعل القول فيه راو هو وهم نشاء
من الخططين الحكم والموضوع مع ظهور افتراءهما فان الكلام مرة يتردد بين ان يكون اللفظ الوارد في
الخطاب موضوعا لغويا بالشرع او قد سبق ان فيه اقول الاربعة و اخرى يتردد بين ان يكون الحكم
المستفاد من شرعها لغويا او فيه قولان وكيف كان المعتمد منهما الاول فان المفهوم من فاعل كل طائفة
اذا صدر منهم حكم ان يكون مما يتعلق بمطالبهم ومفاسدهم واخر ارضهم الى ان ثبتت خلافاذا صدر
من اللغوي حكم يسبق الى الذهن ان مفصوده يان حكم يتعلق بمنصبه فلما كان الفرع من ستة
الشاور يان الاحكام الشرعية يتعين حل كلامه فيها بجملة او غيرها عليه وايضا لما كان الشايع في كلامه
الذائع منه بحيث صار معهودا منه ذلك يتعين حمله عليه لصبر ورة ذلك وسيلة للظهور منه ولوقبل حل
اللفظ على الحكم الشرعي مخالف للنفى الاصلى بخلاف الحمل على الموضوع الاصلى قلنا يمكن موافقة
النفى الاصلى ومع ذلك يرفع النفي الاصلى بالظاهر وقد عرفت الظهور ولا ان حمله على اللغوي يفيد
التاكيد بشرط ما هو معروف لنا وحمله على المحكم الشرعي يفيد التاميس ويفيد التاميس معر وقالنا
ولاشك ان التاميس اولى لاحتمال العكس بان يكون الحكم الشرعي علم قبل ذلك واللغوي يكون
مجهولاً ومنه بان ان العلم بالحكم الشرعي وعلمه او بالحكم اللغوي وعلمه لا يبوشر في المختار واستدل
بان الواضع انما قصد بوضعه حل اللفظ اذا مع منه او من يتحدث على لفته على ما وضعه له والتقدير ان
اللفظ حاله معروف شرعي فيجب حل كلامه عليه تحصيلاً لفرع ضمن الوضع كما يحمل اللفظ الشرعي على
المتعارف لا على الوضع اللغوي وهو كما ترى وللقول الاخر صلاحة اللفظ لما مر صا لا يترتب على
التعيين فكان محملاً لجوابه ان المعين موجود هو ما مر وما مر بين انه لو تردد الحكم بين الشرعي
وغيره يقدم الاول على سواء كان موافقاً للاصل او مخالفاً له وسواء كان غير لغوي او عطفياً او غيرهما خلافاً

لمن تقدم لما تقدم ويرد عليه ما تقدم به ولو تردد بينه وبين الوضع الشرعي بان يكون القطع موضوعا شرعا كالنكاح
وما يتفرع عنه خصوصا كان عاقبته حاقبة الحصر فهو حر والطواف بالبيت صلوة والاثنا عشر فاقومهما
جماعة والمومن وحده جماعة اذا لم يكن معاهن صلى معه التاسع حكم السبد والعلامة كما في قوم
باجال التيمم في الرقة وبيع العشر والشيع بعده وللادول ان المفرد المحلى بالدم لا ينفذ في كل موضع
الاستفراق واذا كان الامر محلى ذلك فقولهم انما هو اشارة الى الجنس الذي يجب فيه الزكوة وليس
فيه بيان للمقادير فغير منكر ان يكون خبر الاواق مبنيا لا خصصا ويرد عليه ان عدم امر اذا عاده المفرد
المحلى بالدم الاستفراق وان كان مسلما الا ان ظهوره في الجنسية يرفع الاجمال فان مقتضاه حثوت وبيع
العشر في الورق قليله وكثيره فان الجنس لا ينفك عن الفرد في بيع العشر لا ينفك عنه والا لزم انفكاك
الطبيعة عن الفرد الا ان عرفه باعتبار الطبيعة فلو كان ورق لم يكن فيه ربع العشر لما كان ربع العشر
افى طبيعة الورق وجنسه فلا اجمال فيكون خبر الاواق ونحوه مخصصا ومفيدا فاذا انظر هو الفول
الثاني واستدل له بان ظاهره يقتضي ربع العشر في الجنس كله فلا معنى للوقف في ذلك فلو لا خبر
الاواق لكان يجب حمله على ظاهره وهو حق ان ارد ما ذكرناه والا فبرد عليه منع ظهور المفرد المحلى
بالدم في الاستفراق نعم لو منعنا تعلق الاحكام بالطابع لتعين حمله على العموم بدليل الحكمة الا ان
ذلك يتم فيما ورد في بيان حكم الطبيعة لا في بيان حكم اخر فان الدلالة على هذا بالخارج وهو شهادة حال
المتكلم فاذا اتى انتفى بخلاف ما لو جعلنا مقتضى اللغة فانه لا يفرق الا ان يكون وروده في بيان
حكم اخر صادقا كما يلزم ذلك لمن قال ورود العام في مقام المدح يقتضي الى الاجمال ويكون مخصصا مع
ذلك فرق بينه وبين الاستفراق اللغوي العاشر اذ ورد العام مورد المدح او الذم او الزجر
لا يصير مخصصا حتى يصير مجعلا لوجود مقتضى وهو الوضع للعموم وعدم المانع فانه ليس الا ورود
مورد ما ذكرناه وهو غير متاف لعدم المناقاة بين الاداتين عرفا مع ان الصرف عن الظاهر يتوقف عليه
والا فالاصل في الاستعمال المضافة بل ظهورا ممكن جمعها بل العموم على تقدير قصد هما بلغ كما مر
كف والمدح والذم بوجه كدان الوجوب والتحريم ولوقيل هذا لا يتأني الاجمال قلنا بانه فانه على
تقدير الاجمال لا ينعى لعدم فائدة بتدبا مع منافاته لحال المتكلم خلافا لما عرفت من الشافعية في غير الاخير
وفي بعض اخر ولهم ورود مورد ما تقدم وجوابه ما مر من فروعه ان الابراول في نسبه وان العباد
لحق مجبه وعدمها والذين هم لفر وجهم حافظون الاعلى اذ واجهم او ما ملك اباهم والذين يكتزون
الذهب والفضة والسارق والسادة فاطلبوا ايديهما وفيه شيء الحادي عشر قال الشيخ وبمعناه
يلوح كلام الذريعة والتهابة وببوالنبة ذهب قوم الى ان قول القائل اخطا فلانا ذراهم مجمل لانه يمكن
ان يراد به اكثر من ثلاثة او وديانه ان قصد عدم قصر هذه اللقطة على ثلاثة فهو كما قال لتناوله كل جمع
وان قصد منع حمله على الثلاثة اذ ورد مطبل بنفس في الثلاثة كما ينفى في غيرها فهو خطأ لان هذا اللفظ

بدل على الثلاثة مطمئن غير اشياء بالزادة وعدمه فلا يكون مجبلا وفيهما نظر اما في الاول فلان امكان
الارادة لا يقتضي الاجمال فان المراد به ان كان مجرد الاحتمال فلو لا جاد من قال سبيل هذا القائل
كسبيل من قال ان لفظا لخاص مجمل يجوز ان يراد به العام وان كان الاحتمال المساوي فاطل فان اللفظ
خال عن اسباب التعريف والتنوين ظاهر في التكثير فيكون خفيفة في القدر المنتشر من افراد الجمع ومرتبة
من مراتبه كالغفر المنكر بالنسبة الى افراد الجنس فكما لو قيل اشقني بدوهم يصدق على كل دوهم انه
دوهم فكذلك يصدق على كل دوهم انه دوهم فالامر بهما يقتضي التحجير بالنظر الى الافراد
والمراتب فلا جمل نعم اذ اعطى ثلثة دراهم لا يجوز ان يعطى بعده شيئا لانقطاع الطلب كما انه لو اتي
بدوهم لا يجوز ان ياتي بدوهم اخر بخلافه الواحطى او لاربعة او خمسة وهكذا تحقق الاستتال
به ويكون كل مصداق للممود به بيان بطلان الاجمال كما بان ظهور عدمه وتجهيزه في الاثنان باى فرد
من افراد الجمع واما في الثاني فلان يظهر منه انه بنفسه في غير الثلاثة ولا وجه له فان الجمع المنكر بدل على
مرتبة مشتركة من مراتب الجمع وتعلق الحكم بما يقتضي التحجير في اختيار اربعة مرتبة اراد فلم بدل على
الثلاثة مطمئن غير اشياء بالزادة وعدمه ما يل دل على احدى المراتب ومنها الثلاثة لا على خصوصها وبعد
فهما لا تغفل عنه وتقتضيان ما يتصور من الاقسام باختيار وتعلق الحكم بطلب ممام في اشارة ان الجمع المنكر
لا ينفذ العموم الثاني عسرا اذ ورد لفظ مشترك في كلام الشارع من غير قرينة مجمل على الاصم وهو
لا يتخلو اما ان يكون لآيات نفس الحكم سواء كان وضعها او شرعا كالامرو النهي على القول بالاشتراك
بين الوجوب والتدب والحرمة والذكر اهة واذا القول بان يكون مشتركين الطرفين والشرطية او يكون
متعلقا للحكم وح ايضا اما ان يكون الحكم شرعا او وضعيا فعلى التقدير الاول لا يتخلو اما ان يتروك الامر
بين الزائد والتاخص كالوجوب والاستحباب او الحرمة والكرهية او الشرطية والسببية او بين التثبت
والعدم كالسببية وعدمه او كماله او كماله في اللاحقة والتهديد وعليهما بدفع ما شئت في
ثبوتها بالاصول فعلى الاول المدفوع الزائد وعلى الثاني اصل الحكم وعلى التقدير الاخر ان كان متعلقا
للامر فاستصحاب الاشتغال ولزوم تحصيل البرائة في مثله يقتضي الاتيان بهما وفي حكمه الاستحباب
والشرطية ونحوهما وان كان متعلقا للنهي فلا يتم الانتهاء الا بتركهما وفي حكمه الكراهة والممانعة
وان كان اباحة لا ينفذ الا باحدا منهما ويتر لو كان مستثنى من الحرمة مثلا وفي حكمه اذا ورد في
الجملة التجربة نعم ان ترددين الزائد والتاخص كماله او كماله في اللاحقة والتهديد وعليهما بدفع ما شئت في
الاستمرار والتهديد الذهني او بينهما وبين خبرهما وتيقن عدم ارادته تعين ارادة الاقل كما هو ظاهر
ومما يبين حال سائر الاحكام المطلب الثاني في المين وما يتعلق به اشارة البيان مصدر
بان خلافا للقبوى حيث جعله اسم مصدر واطلق والفجرى حيث جعله اسم مصدر من التبيين ويروهما
تصريح ثلث من محول اللغويين بالاول مع كون مظاهرهم المحصر فيه كغيرهم في خبره بل لمز منهم من قال

بالآخر وبه بر دمايين من بعض الاصوابين من كونه مصدر واليهن والغير وذا بادي عد فله لازما
ومتعد باو القوي خصه بالاول وهو ظاهر الجمهوري ولكن المتيث مفيد على الثاني وبموجب الاصطلاح
قال المضدي يطلق على فصل الميين وما حصل به التبيين وهو الدليل ومتعلقه وعمله وهو المدلول
فان لا بد بالنظر الى المعاني الثلاثة اختلف تفسير العلماء له فقال الصبر في بالنظر الى الاول هو الاخراج
من حيز الاشكال الى حيز التجلي والوضوح وقال القاضي بالنظر الى الثاني انه هو الدليل وقال البصري
بالنظر الى الثالث هو العلم عن الدليل واورد على الاول بان اخرج الشيء عن حيز الاشكال الى حيز
الوضوح حد الميين واخرى بان اليان ابتداء من غير تغير او اشكال بيان وليس ثمة اخراج من حيز
للاشكال وان لفظ الحيز في الموضوعين مجاز ولا يجوز في الحد لا يجوز وان الوضوح هو التجلي بعينه
فيكون مكررا وفي كل شيء وان امكن رفع بعضها اما في الحد فلكونه اخفى من المحدود ولا جاد من قال
هو اشكل منه واما في الاعتراض الاول فلان الميين اما اسم فاعل او مفعول وعلى الاول هو المخرج
بالكسر وعلى الثاني المخرج بالفتح لا الاخراج فانه فصل الميين وهو ظاهر واما في الجزء الاول من الاعتراض
الثاني فظهر فيه النهاية بالمنع من كونه باقانا فلا نعم يقال له ميين اما انه بيان فلا لكن بر د عليه ان
الاخراج لا يصدق على الميين فانه فصل الفاعل فكيف يصدق على الميين ومع الاغماض عنه فنقول
يصدق الميين بغير صدق اليان تظهور توقف صدق المشتق على صدق المبدأ مع انه امر اصطلاحي
وصريح الشيء والنز الى وظاهر الباسخوي وغيره ثبوته فلا يسمع فيه مع ان المتيث مفيد واما القول
بعموم الحد له بخلاف الظاهر فانه لا يتم الا ان يكون نظير ما سبق للمخاض سبق فم الركبة وهو ليس مدلولاً
حقيقاً للاخراج فبان بطلان العموم واما الاخير ان قد دفع او له ما يكونه يجوز مع القرينة وهي كون
الكلام في اللفظ والثاني بان زيادة الوضوح لزادة الوضوح ولا بعد مثله مكررا وعلى الحد الثاني
بان اطلاق اليان على ما حصل به التبيين معروف ولكن الظاهر منه هو الكلام الميين واما اطلاقه على
الدليل فظاهر انه ليس من مصطلح الاصولي بل من معناه اللغوي وهو الظهور فان بالدليل يظهر
المدعى ويرد ان ما حصل به التبيين اهم من الكلام لشموله للقول ايضا كما باتى فلا وجه لتخصيصه بالكلام
وان المراد بالدليل ما حصل به التبيين وهو الميين سواء كان كلاما او غيره فلا اشكال وان النزاع في
الامر الاصطلاحي وثلة من محققي الاصوليين ما بين مصرح ومظهر بالثبوت بل في العدة نسبة الى اكثر
المتكلمين والعقهاء وفي النهاية الى الغزالي واكثر المستزلة كابى الحسين والنز الى عدة اقرب الى اللغة
والى المتداول بين اهل العلم فلا وجه للانكار على ان الدليل عندهم هو الكلام ونحوه مما بعينه اليان
بعض ما حصل به التبيين الا ان الدليل بيان من هذه المحيية والقرينة عليه من كلامهم ظاهرة وعلى
الثالث بان اطلاقه على متعلق التبيين وهو المدلول ليس بمعرف ولو كان فالظاهر منه هو معنى كلام
الميين المحاصل عن الدليل لا العلم ولو كان بمعنى العلم فان اراد به العلم بمعنى الكلام الميين المحاصل عن

الدليل اى ذلك الكلام فهو من المعنى الاصطلاحي وان ارد به العلم الحاصل من الدليل بالمسمى فهو
 من المعنى اللغوي والتاخر من تفسيره بالدليل والعلم الحاصل منه هو ان يكون من المعنى اللغوي والا
 فلا بد فهما من بيان وتوضيح الا ان يجعل تميزا لفظيا ظهر فوجهه ان البيان ليس مخصوصا بالكلام
 بل بصفة وغير مما يأتي وما ذكر من ان المطلق البيان على المدلول خبر مبرر وف وان كان حقا لكن من
 كلامه بان ان المدلول فيه ليس على ظاهره بحيث جعله ماخذ للتخديد بالعلم ولم يتكلم عليه فالمراد
 منه العلم ولذلك قال العلامة في البيان لما كان متعلقا بالتمريف والاعلام باليس معلوم وكان ذلك مما
 يتوقف على الدليل والدليل مرشد الى المطلوب الذي هو علم او ظن حاصل عن الدليل لا جرم افكن
 تفسير البيان بهذه المتعلقات التي هي التمرير والدليل والمطلوب الحاصل منه والمطلق البيان عليه من
 قد مر وف الا انه مر عليه انه على هذا الوجه لا خصاصة به بل ينبغي ان يصف عليه الظن على انه
 لا يحسن هذا الاصطلاح لعدم القاطنة فيه فان ما يحتاج الى التمييز به بيان يصدق من دون
 حصول العلم كما فيما نصب الله على الحكم امانة او دلالة ولم يعلمه ولا يصدق مع حصوله كما فيما علمه
 او ظنه فانه لا يصدق عليه البيان والالزام التناقض بان بقيت لك ذلك الشيء وعلمته ولم يتبين وعنه
 بين ما في كلام الضر الى من انه لا يخرج في المطلق اسم البيان على كل واحد من هذه المذكورات وكيف
 كان ان ظهر المعاني اولها كما ان ثالثها ما لم يبعد المطلق البيان عليه واخذوا كثير من بان معنى ظهر او
 اظهر قبل او افضل وهو يبعد جدا ولا جاد من قال كلامي عبارة فلا معنى للاطلاق فيه واما المين
 فنقص الجمل فهو التصحيح دلالة ثم المين عندهم اامين بنفسه او بغيره وبشيء ذلك الغريبين لكن في
 نسبة الاول مينا شيء يدفع ومنهم من قسمه الى قول وفعل والقول الى مفر دمر ك وكل منهما الى
 ما يكون من الله ومن وسوله ومن مثل للمين بنفسه بقوله نعم والله بكل شيء عليم فان افادته لتسويل علمه
 نعم بجميع الاشياء بنفس اللغة لا شيء خارج قائل بعضهم فيه نظر الى ان العام ظاهر في التسويل وليس
 بنفس وان صار نصا بنسبة الخارج لكنه ليس بنفسه في اللغة وليس بالوجه لعدم اختصاص المين في النص
 بل بصفة والطاهر قال في التمهيد المين ما اتهم المراد منه نصا او ظهورا وهو معطى خبره وللمين بغيره
 بقوله نعم اقبوا الصلوة فانه قبل البيان بجمل وهو يتم على الصحيح والاهمى معا اعلى الاول فظاهر
 واما على الثاني فلان الصلوة مفيدة قطع او مثله كل عام او مطلق مخصوص او مفيد بين منفصل وربما
 علل اجماله بانه قبل البيان بجمل لا يبرر المراد منه وبين بقوله نعم فكان بعد ذلك مينا وبشكل بان
 ذلك بنفسه صدق الاجال باعتباره عدم العلم بالوضع مع كونه الموضوع له مينا بنفسه وهو كما ترى الا
 ان يرجع الى ما ذكرناه هذا في الجرم يكون يانه بالقول شيء ولا يخفى واما المين فينقسم كالمين على ما هو
 الحق فهما بانقسام الأدلة الشريعية ووجهه ظاهر ولذا ينقسم الى الخبر الواحد وغيره لمعوم الأدلة الالهية
 مضافا الى ما في المقدمة من ان من قال من اصحابنا انه لا يجوز العمل بالخبر الواحد الا اذا كان معلوما ينبغي

أن يقول لا يضر به البيان أصلا وهذا خلاف ما عليه الطائفة وفي الملازمة منع بين وجهه مما يأتي ومنه
بين صحة تقسيمه إلى ما لا يكون دليلا كالتحريم الواحد القبر الصحيح عند من يقول بعدم حجية في الأحكام
نظر إلى اختلاف المقامين فإن ما في المقام متصرف رجوعه إلى الأمر ينحط إلى إرادة المتكلم شيئا من اللفظ
دون ما هناك فتصرف كيف كان لا يعم القياس لعدم إفادته الظن والظهور وإتمام الدليل على بطلانه
ومما انفرد وجهه لاختلاف قسمة الميّن والميّن ولتمام الكلام محل إخباراتي فماتى المعالم من تقسيم
الميّن بالكسر إلى القول مفرد أو مركب أو إلى الفصل وتبعه آخر ليس مما ينبغي ثم مما يرى أن أقسام البيان
بميّن الميّن وقد قسمة الأكثر بالقول مفرد أو مركب أو إلى الفصل وتبعه آخر ليس مما ينبغي ثم مما يرى أن أقسام البيان
من النبي ص في الوضوء والصلوة والحج وبالكاتب كما كان الرسول ص يكتب الأحكام لصعابه وعدمه
الكتابة في اللوح المحفوظ لما لم تكن من الله وبالإشارة كما عن النبي ص قال الشهر هكذا وهكذا وهكذا
بأصابعه العشرة ثم أعاد وقصص أصبعه في الثالثة وهذا لا يصح على الله لما هو ظاهر الترك وهو بنى الوجوب
والشرطية وله صور منها أن يقول من الركعة الثانية إلى الثالثة وبعض في صلوة فيعلم أن التشهد ليس
بواجب لاستحالة أن يترك الواجب أو يفتت تارة في صلوة ويترك فيها أخرى أو يجلس بعد الركعة الأولى
قبل القيام تارة ويتركه أخرى ومنها أن يسكت عن حكم الحادثة فيعلم أنه ليس فيها حكم الشرعي وهو
ثم إذا كان وقت الحاجة ومنها أن يكون الخطاب مستألا ولا منه فيتركه فيدل على أنه مخصص في حقه
ومنها أن يترك بعد فعله أبدا فيعلم أنه قد نسخ عنه وإما في حق أمته فإن قلنا بأن حكمهم حكمهم فيكون
منسوخا مطا والأقلا ومنهم من قسّمه بالأربعة الأول واسقط الأخير والأجود ما ذكرنا المأمور ومنها بأن أن
الفعل بين الفعل والقول كما أن القول بينهما بل يمكن أن يبين كل منهما نفسه وغيره مما مر ثم هل الكل
حجة لا إشكال فيه إذا أفاد العلم بل مقطوع بمرجوعه إلى الفريضة على المراد وبل من عدم حجة عدم
العصمة فيها يأتي خلافا للعصمة كالترك بل ولو أفاد الظن إذا كان قولنا إجماعا وبه ثلثة فضلا عما يأتي من
عموم ما دل على حجيته وإما في خبره في النحوي فإن إفادة الظن فيه أقوى من إفادة القول له على أن البيان
أما قرينة العرف والتعيين أو للتعيين خاصة والظن كاف في الفرقين بالاتفاق وبقتضيه العرف
والعادة فلا يحتاج إلى كونه أقوى بل يكفي تساوي مع القول في إفادة الظن والظهور مضافا إلى أن الخطاب
يسير بذلك ظاهره إنما أفاده فيشمله ما دل على حجية الظواهر وإن الفعل يثبت نفس الأحكام فيصير
بيانا للنحوي إذا لم يرد في الثاني أسهل من الأول قطعاً ولذا اشتهر الخلاف فيه بالخصوص والعموم
كاحتمال التبديد دون الثاني وإنه لو لم يكن بيانا لم يكن دليلا وهو خلاف مقتضى الكتاب وإجماع العصابة
بمحصلا ونفلا وإن الله تم قال لتبين للناس ما نزل إليهم ولا ريب في صدق البيان على الفعل عرفا هذا
مع ظهور إجماعهم عليه في خبر ما اشتهر به إلى الخلاف من الفصل بل فيه قد حكى في الذريعة إجماع الأمة
ونفي الخلاف عنه بين الفقهاء وادعى العدة بامرهم وقال رجوع المسلمين بأجمعهم في عهد العصامة

ومن بعدهم في بيان صفة الصلوة والجمعة والطهارة الى افعال النبي ص ويؤيد ذلك قوله ثم اتوا الصلوة
 وسموا على الناس في البيت فلو لا انهم ما علموا ان ذلك يقع به البيان لم يحجز الرجوع اليه في الغيبة الاجماع
 حاصل على الرجوع الى فعل النبي ص في المناسك وغيره او جعلهم ذلك بيانا لقوله ثم وسموا على الناس
 في البيت من استطاع وغير ذلك ولا قابل بالفرق بين الفعل والقول وبين غيرهما فبقية الكفاية تضلعا عن
 الوقوع المثبت بالاجامات المتقدمة المؤيدة بشذوذ المخالف تحصيلاً ونظراً للمقتضى للجواز وعن ادلة
 التامس والاتباع ولوقول البيان فيما وقع الاجماع عليه انما هو بالقول لا بالفعل وهو بخلافه صلوا كما
 وابتقوا في اصولي وخذوا في مناسككم قلنا القول المذكور لا يدل على شيء من افعال الصلوة والجمعة
 وانما يدل على ان فعله ص بيان لهما ولا جاد من قال هو سهو ولا تأمل من قوم حيث لم يجوزوا ان يقع الفعل
 بيانا ولهم ان الفعل بطول فليزيم تأخير البيان مع امكان تحييله وانه غير جازر وجوابه ان القول بما يطول
 فيكون الفعل اقصر ومع ذلك يمكن ان يكون مصحح في الطول ككونه اقوى الياسين ونمنع من لزوم
 تأخير البيان بتمله ولو سلم فان اراد من وقت الحاجة فهم وهو لا وقع ذلك هذا يصح على اصولنا لا على
 اصول الاشاعرة وان اراد غيره فتح عدم جوازه وباتي تنبيهات الاول ان معرفة كون الفعل بيانا
 وجوبها ان يعلم ذلك من قصده ومنها ان يعلم من قوله او اقواله ومنها الظل بان يذكر جملا وقت
 الحاجة ولم يظهر منه ما يصلح للبيان الا ما ضله ومن قوم انه يمكن ان يفعل غيب قوله ص صلوا ما يمكن
 ان يكون بيانا له كان صلى ركعتين وهو بطول كونه اهم وهل يكفي الظن او يعتبر العلم الاقوى الاول
 للمامر الثاني يجوز عقلا وحر فاكون البيان اقوى سنداً ودلالة من المبين وكذا عكسه اذا كان البيان
 لتبيين احد الاحتمالين المتساويين فان المداد في كشف المراد ولو بالطهارة وقد فرض حصوله
 بل مطسداً لاحتمال المصلحة وعدم المانع منه عقلا وحر فاو كذا في الدلالة يجوز ايضا مع اختلافهما في
 درجات العلم للمامر وامافي مراتب الظن فيجوز مع قوة الدلالة بحيث يصح منه صرف الظن المبين حر فاو الا
 بلزيم الترجيح للمامر حر او ترجيح المرجوح على الراجح ومثله الكلام في الوقوع في جميع الصور من غير
 خلاف الاتصافا كان البيان نظراً لسند او المبين مقطوع الصدور وقد عرفت الجواز فيه ايضا عندنا وعند
 الاكثر في بحث تخصص الكتاب بخبر الواحد وحكي في العدة هذا الاجماع الطائفة على الجواز ومنهم من اتكراه
 محصر البيان في المعلوم في مثله من بعضهم الفرق بين ما يسم به البلوى وعمله ويرده ان انافي ذلك
 حصول الظن فلا ظن ولا انفي في المامر او دلالته في بعضهم جواز كونه البيان مساوياً او ادنى وعن اخر
 جواز المساواة ويزيدها مامراً وامافي الحكم فهل يعتبر مساوياً ام لا فتختلفوا فيه ايضا فخص الناس من قال ان
 بيان الواجب واجب او رد بانها ان ارد بان يسانه على الرسول ص واجب وبيان غيره من المندوب
 والمباح والمكروه ليس واجبا وان كان جملا فيطابق ان الجمل واجب على سواء تضمن فعلا واجبا او
 غيره من الاحكام والالزام التكليف بالجمل وبرهانه ان التكليف بالمحال انما يلزم اذا لم يمكن الامتنال

بمخلافه الواكأن بل ولوجع العسر لمنا المباح ليس تكلفا ضرورية بل المندوب والمكروه ايضا على
الاقوى واحذر من الاخير بان المندوب والمكروه وان لم يكونا من التكليف الا ان احدهما مطلوب
الفعل والاخر مطلوب الترك يجب فهما البيان لان طلب الفعل والترك يستدعي الفهم ولان الخطاب
يهما وبالمباح لا بدق من بيان تحصيل الاخر من الافهام ويرد عليه انه مخرج عمل كان الكلام فيه كوجه
كلام الفاعل الى التكليف بوجوب اعتقاده على ما عليه من اباحة او ندب او كراهة ومع ذلك نقول
ان اراد من الفهم في الجملة فهو جود وان اراد مفصلا فلزمه م اذا ممكن الامتثال والانتفاء في
المندوب والمكروه والمحرام الا ان يقال الكلام في غيره فيجوز ان يقال الخطاب على هذا ان يكون لغوا فيكون
فيهما من الحكم فليخص ان البيان في خبره لا يمكن الامتثال لازم والالزام الفهم في الطلب والتكليف
بالا بطلاق فيما كان تكلفا واللغو في غيرهما بل في الجمع مضافا الى عموم قوله ثم بلغ ما انزل اليك ففي
حقه ثم يجب بالنعوى لكن لم يلزم من ذلك مساواة حكم المبين والبيان بمعنى ما به التبيين كما هو ظاهر
الصواب فان البيان له لالة لا للمدلول فصح ان يقال لو كان مادل عليه البيان من الحكم هو مادل عليه المبين
لم يكن احدهما با نالاخر وانما يكون احدهما با ن اذا كان دال على صفة مدلول الاخر لا على مدلوله
ومما يبين عدم التفرع فيما قيل لا بوجوب الشارح شيئا حتى يجب وبقتضى الحكمة بيجابها والتكليف
به وح فيجب بيانه والاملا تكليف وهذا بمخلاف التدب والكرهة والاباحة لا تكليف هناك مع انه
لوقم لا يختص بالواجب بناء على وجوب الاصل للعباد على الله ثم بل نعم فاذا بان قوة القول الاخر وهو
عدم وجوب المساواة نعم لو اراد ان الفعل اذا وقع ما يتبع المجهل في الوجه لكان حافضا وما قيل ان
الفاعل بان بيان الواجب واجب ان اراد ان المبين اذا كان واجبا كان بيانه بيان صفة شئ واجب فصح
وان اراد ان الفعل اذا كان واجبا وتضمن البيان صفاته وتقتضيه احواله فهذه التفاصيل واجبة لانها
صفات الواجب وكذا المندوب يكون بيان احواله واصنافه كك فصح ليس بوجه فان ما حل عليه كلامه
لا يمكن ان يستفاد منه كما هو طمع المنع من كون صفات الواجب واجبة والمندوب مندوبة الا على القول
بتبعة المقدمة لذى المقدمة وليس الكلام فيه مع انك قد عرفت فساد الثالث اذا ورد قول وفعل
يصلح كل منهما للبيان فلا يخلو اما ان يتوافقا ويتنافيا فان توافقا اما ان يعلم تاريخهما او تاريخ احدهما او
يجهل مطا تقدم احدهما على الاخر وعلى الاول اما ان يكون التقدم والتاخر او العبة وعلى الثاني
اما ان يكون بين الاجزاء العبة ايضا او تقدم بعضها على بعض او يختلف فعلى تقدير ظهور التقدم
والتاخر يكون التقدم بيانا والمؤخر تأكيد سواء كان دون الاول في الدلالة او لا سواء كان المقدم
فعلا او قولافان بالاول حصل البيان ولو كان فعلا واقوى فرضا فلا يحتاج فيه الى الثاني وبه انما يفر
الاول وتاكيدهما بقوى الوضوح فيكون الثاني تأكيد الايانا ولا يلزم تحصيل الحاصل خلافا للعدة
مجعل البيان بالقول سواء قدم او اخر مطلقا بانه انما يتجه الى الفعل ويجعله بيانا للمجهل عند الضرورة

وامام الوجود البيان بالقول فلا حاجة الى الفعل وقبه ان ماذكر شعاع عرض بمثلهم مع ذلك نقول البيان
وصف للمقام منهما يحصل فمر اعلى قد بر صلاحه كل منهما فلا حاجة الى الثاني الا انه يحصل به
زيادة الانصاح والكشف فيكون تأكيد الاول وللغة فصيح وصف كل واحد منهما بانه بيان وفيه ان
حصول البيان بالمتأخر ظاهر القصد حصوله قبله فلا يصدق على الثاني وانه تسامح وللنهاية والاحكام
فخص التأكيد بالا يكون الثاني ادون في الدلالة لملا باسحالة تأكيد الشيء بما هو ودونه في الدلالة
وفيه منع الاستحالة فان التكرار بتفرق وبغوى البيان وينتفع وهو المفص من التأكيد هنا وبوجه اخر
بتكرار المفاد فيحصل التأكيد وان كان الثاني اضعف ولا يمنع من لا عقلا ولا لغة ولا مرقا ولا شرعا بل
لبس مما ثبت في مثله الشروع في خلافة و بما قبل التأكيد يحصل بالمجموع منهما فانه انشد كشافا واضحا
من احدهما وان كان اقوى من الآخر وهو ان كان حسنا بدفع به الاستحالة الا انه لا ينطبق على
كلامهم حيث جعلوا الثاني تأكيد اوعلى قد بر المصبة يكون كلاهما يانماطلا ستاده اليهما جمعا ويكون
من باب اجتماع المرفقات نعم على قد بر تقدم احدهما جزا ولو ابتداء يستدعيان ذلك الجزء اليه وذلك
لا يوهن في ان يجعل بيان الجميع مستند الى ما اشتمل على الجزء فضلا كان او قولا وعلى قد بر الجمل
مطلبا يتسوى فيهما ما احتمال اليانية والتأكيد على المتأخر خلافا لاحكام وغير حيث واظنا معطين
بانه لا يمكن تقدم الاقوى وتأخر الاضعف والازم تأكيد الاقوى بالاضعف وبوجه اخر لكان الثاني
خبر مفيد التماس البيان فلو قرحه بالاول واما للتأكيد فلا تنصاع بالادون وفيهما ما مر فنه ولين تقدم
وجوابه يظهر مما مر نعم في ان بان دفع احتمال المصبة مع ان الاصل في مثله ذلك فلا يظهور خلافا جدا
لعدم وقوع مثله وبعدم الظاهر عليه واما المذار في مثله على الظهور ولذا تراهم غير مختلفين هنا بل
متفقين في عدم احتمالهما معار بان حكم جهل التقدم والتأخر خاصة وان تأقبا كما مثلوا اليها بالسوى
من قرن الحج الى العمرة فليطف لهما طوافا واحدا مع اخر انهم قرن وطاف طوافين ونهى سمي سمي فان
علم تقدم احدهما فالبيان له فان كان القول في المثال متفهما يكون الطواف الثاني واجبا بالفعل لعدم
المنافاة فان المرفوض امكان حصول البيان بكل منهما يجب ان يكون وودهما قبل وقت الحاجة
وتأخير البيان عن وقت الخطاب جائز كما باتي فالزائد لا معارض له الا ان يقال بفهم العدد والتعدد
بتعاضد فان في فيه ما باتي من الاحتمالات فتسعين حل الزائد على التدب وان كان بالعكس يجب ان
يكون الفعل في حضور القول في حقه والازم امارك الواجب عليه او التسامح والاول تخصيص واولى
من الثالث بل هو لا يصح على الاقوى والثاني محال فتسعين الاول الا ان يقال حل الفعل على الاستحباب
اولى لاستزاد التخصيص اختلافا مع الامة وهو ناد ويخالف حل الفعل على التدب فانه اشيع جدا
بل ولو توفقت في ترجيح احدهما على الآخر يمكن الحكم باستحبابه لنا بمجرى الاحتمال من باب التسامح ولا
فرق هاتين المغار والمقدم والمؤخر الا ان احتمال التسامح غيرات في المغار انما قابل مط على ما هو

الاقوى كما مر ولو جهل تاريخهما تعين استحباب الزائد في حقتي المثال لعدم خلوه عامر وما قبل يمكن
ان يقال ان ما ذكره وبين المثال غير مطابق اذ ليس القول واراد على مجمل ليكون بياناً له بل هو حكم مستدام
وفعله لا ينافي قوله لا يتقدم ان يقول فليطف لهما لطف واحد الا يزيد او ينقص وقت التي يكلف
بالمخاطب لئلا يتأخر البيان عن وقت الحاجة اما على تقدير عدم هذه الزيادة وعدم حضور وقت العمل
بمبدول القول فلا منافاة اذ ايجاب طوافين لا ينافي ايجاب واحد ولا يوجب نسخاً الا عند من يزعم ان
الزيادة في العبادة نسخ بردها انه لو اشتمل القول على الزيادة لا يفرق في اصل الدلالة وان اختلفت
نفاذ ظهور فان مفهوم العدد والقياس يفيد ما يستفاد مما زاد عليه كما مر فمقصود القوم من التنافي في
الظاهر حاصل بما سمعت ولذا عبر الاحكام بكونه متوافقين وغير متوافقين ولو فرض المتأخر عن وقت
الحاجة في احد هما خرج المبين عما نحن بصدده فان المفروض صلاحية كل للبيان وما ذكره من ان
المثال ليس واراد على مجمل يكفي قرينه على انه بيان لنحو قوله تم والله على التاميم البيت وتم الواجب
والعبرة في وجهه واما ما ذكره من ان ايجاب طوافين لا ينافي ايجاب واحد الى اخره برده ان وود كل
منهما في بيان شيء واحد كما هو المفروض مع اختلافهما يجعلهما متعارضين فليس من باب زيادة عبادة
على عبادة بخلاف البعض كما لمحقق حيث جعل القول بياناً على تقدير الجهل دون الفعل معللاً لانه تأكيد
دون الفعل لا يتبدل بنفسه وليس كذلك الفعل و برده ان التأكيد يحصل ولو توقف العلم بكونه
بياناً مخرج مع فرض وجوده وهو ظاهر ولاخر جعل القول بياناً مطلقاً كالمغري لانه بيان في نفسه
والفعل لا يتبدل حتى يصرف ذلك بالضرورة ونحوها فاذا لم ينفل ذلك لم يثبت كون الفعل بياناً وبرده
عليه انه خلاف الفرض فان المفروض صلاحية كل للبيان ولا تختلف بسبب كون احدهما بياناً بنفسه
والاخر بنسبته الى اخره مع فرض وجوده ولثالث جعل القول بياناً والفعل له مندوباً او وجوباً من غير
فرق بين تقدير القول وتأخيره كالحاجي والعضدي ولرابع جعل الطواف الثاني خبر واجب لو كان
القول مقدماً وفضله للطواف الاول تأكيداً له والطواف الثاني واجبا في حقه لو كان الفعل متقدماً وحل
قوله على بيان وجوب الاول في حق امته ودونه وخامس جعل التقديم بياناً فان كان القول فالطواف
الثاني خبر واجب وان كان الفعل كان واجبا للجميع اولو به الجميع من النسخ الا انه برده الجميع مأمرو ولو
جهل تاريخ احدهما محكمه حكم ما جهل تاريخهما للمرضى المتوافقين ثم مما مر بين عدم الفرق بين مأمرو
وما لو كان الفعل ازيد والقول انفس واما لو كانتا متباينين فليزعم فيها الرجوع الى المرحمات الرابع
ماضيه المحجة في مقام البيان فاما ان يعلم مدخلته فيه او يعلم عدمها ولا يعلم وعليه اما ان يظن احد هما
او يثبت الاشكال في الاولين فانه لا ريب في وجوب اتباع العلم ومالم يعلم فان ظن فالظاهر وجوب
اتباعه للمرضى او ابل المبحث وعنه مالم يتبين به في اثباته بشهادة العرف واما ما كان ملتزماً قبله كالستر
في الصلوة والطهارة لصلوة الميت اذا اتى بما قبلها للصلوة اليومية او لا مراً فالظاهر عدم المدخلة

واما الشك ومثله ما لو اشتغل الجمل على واجب وعند و بوتردش مع مافعله بينهما كالسورة والقنوت
 في الصلوة ففهم من اعتد فيها على الاصل ونفى الجزئية والوجوب به وبشكل بان الفرض الاجمال
 والبيان لم يثبت في غيره نظن اجتهادي والاشتغال بالواقع ووجهه او بالظن الاجتهادي الظاهر مقام
 العلم ~~بأنه لا ينافي~~ فرض عدم والاصل هنا معارض بثلثه فان الاصل كما يقتضي البرائة يقتضي عدم
 حصول التركيب والقياس بالحكم مع الفارق حصول التركيب هنا المستلزم نفاذ الاصلين فيه لو اريد
 وقوع الحكم مما شك في دخوله دون ثمة وليس هذا اذا خلاصه لم يعلم وجهه مما يحكم باستجابته لدفع
 الوجوب فيه بالاصل السالم عن المعارض ولا يجده العلم بازدياد الفرض في الجملة فان ما نمت عندنا
 مما يخالفه ليس بانقض من ذلك بل يكون ازدياد دفع ذلك باقل منه بخلاف ما هنا لكونه معارضا بثلثه بل
 ما هو ارجح منه وعدم تاني ما ذكر ثمة الى هنا فضلا عن توقف صدق الطاعة اللازم تحصيلها على الاتيان
 به وكذا الاشتغال عرفا وقدر ما ما يحقق به المقام ومن هنا بين ان الفعل لوترددين الجمل وحده لو كان
 جزء الجمل كجملته الاستراحة فاستصحاب الاشتغال يقتضي الى الجزئية والوجوب ولو شره بالمتخالف
 ما لو لم يكن جزءا لكش من طريق الرجوع من اخرها لاصل فيه الاستصحاب لا غير لعدم الدليل على
 ازديادته كما تاتي ومثل الكلام في الاجزاء الكلام في العوارض من التطويل والتقصير والاسراع
 والاطء فاما ما من العوارض الشخصية الجمل كطلاقة اللسان والاسراع في الاتصال ونحوهما فلا
 بل مما لا مدخله بما قال الاول لا اعتد ادبه بشهادة العرف وعدم امكان انضمامه الى البسرند بدو ولا
 يمكن معه ايضا واما الثاني فمعتبر كالتطويل في الوضوء والصلوة تطويل بلاشديد اذ احاطا بتعارفين
 الاوساط واما لو شك في اعتبار وعدمه فكما سافر لو شك في دخول شيء اخر وجهه حكم بالاول ومنه
 الشك في اجزاء الاقوال كاعتبار الفول في الاتاة ونحوها وعلبه لو شك في الركبة وعدمها حكم بالاول
 ولو شك بكون شيء شرط او لاحكم بالاول واولى منه لو علم وجوبه شره في ذلك الجمل وشك في
 شرطته ولو شك في كونه شرط علم او وجوده بل حكم بالثاني كل ذلك لما من استصحاب الاشتغال والشك
 في الامتثال وصدق الطاعة بدونه ومنه بين الكلام في استفادة حكم الجنس من النوع لو بين حكم
 النوع وشك في اعتبار ما اعتبر فيه في الجنس كما لو بين وضوء الواجب ولو عمل الجناية او صلوة القرينة
 وشك في اعتبار مافعله فيه في غيره من سابغ انواعه بل قال بعض الاجلة الظاهر الصوم في مثله عرفا
 وفيه نوع تامل ومن فروع اتحاد التاملة مع القرينة في التسليم عدد وكيفية اشارة لا يجوز تأخير
 البيان عن وقت الحاجة بلا خلاف كما قاله السدان والشيخ وخصه في المعالم كالمعارض باهل العدل وفي
 النهاية اتفق الظاهر الامن جوز تكليف الحال ومثله المسبة الا ان فيه اتفاق الاصوليين وفي الزبدة
 كالمبادئ والتهذيب الاجماع الا ان فيه استثنى من تقدم وفي المحصول نسب الى غيرهم وقبلا معصت
 الكفاية فضلا عن انه لا شبهة فيه كما لا خلاف يستأولو لا لزوم التكليف بالابطاق والاعراض بالجهل دفع

التكليف بل الطلب مطلقا بل الحكم ولو كان اباحة للزوم اللغو والنبذ واستقاء القائمة في الخطاب وكتبت
متم انقوا بالاول منها وهو بوء ذن باخصاص العنوان بالتكاليف وليس كذلك الا اني لم اومن زاد
عليه نعم يحفل العلوم الاحكام المتقدمة ومن الاوخر من جوز استناد الى ما استفاض من النصوص
عنهم على موافق منها في تفسير قوله نعم فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون من ان الله عز وجل قد فرض
عليكم الذل والي لم يفرض علينا الجواب بل ذلك البناء شأنا والحيوان شأنا استدلنا قال نعم هو انما ينحصر على
مذهب العامة لعدم التفتة في اخبارهم وقد تبهم من استحساننا من تبهم فيه غفلة ولو قبل افهم مع عدم
جوابهم على بلزم المخرج قلنا انما بلزم لو لم يكن ثمة مخرج اخر كيف وقد نشر وعظمهم على امثال ذلك سلوك
جادة الاحتياط ورد اعلى من قال بخلافه بانها قد صرف وتصبحت مهلا بان الدليل النقلي المطابق
للعقلي الذي هو ما دل من الاخبار على وجوب بذل العلم مخصوص بادل على جواز تاخير البيان عن
وقت الحاجة مع التفتة والكل خرافات فان في حالة التفتة لا تكليف بغير ما يوقفه كما دل عليه العقل
والنقل المؤيد به وبالعقل فلا حاجة الى غيره فلا تاخير وبوجه اخر ان كان التكليف بغير التفتة ثابتا
ولم يبينوهم فتكليف بالاطلاق والا فلا تكليف بغيرها فليس وقتا للحاجة به على انه ليس بانا بل جواب
للسؤال بما يوافق حكمهم من الله في هذا الحال من دون سبق بحمل او غيره واما ما ذكره من سلوك
الاحتياط فان كان مع العسر الشد يدفرد ودو بادل على نفسه من الكتاب والستة وان كان بدونه فلا
يجب البيان لاحتمال المصلحة كلبلة الفرد ونحوها ولا جاد من قال لو ورد علينا الف حديث دل على الجواز
لما علمنا به لانه معارض لما قام عليه الدليل العقلي والنقلي ومنهم من قسم الاحكام الى الواقعية والى
الاضطرارية وجعل الاول ما كلف الله بها العباد في حال حضور النبي ص والامام معهما اما كان العلم
منهما وعدم التفتة والثاني ما كلف ما في حال غيبتهما معللا بان العباد في هذا الحال مكلفون بالعمل
بمدلول الآيات وما في ايديهم من الاخبار بشرطها والتوقف والاحتياط عند الاشتباه فلا يجب على
الامام ان يظهر وبين الحكم الواقعي وان لم يكن سببا لاستدراجه انه اذا جعل المكلف به ما يفهم من
الظواهر فلم تاخر البيان بل لا شئ يحتاج الى البيان فالا استثناء منقطع نعم لو قلنا بكوننا مكلفين بالاحكام
الواقعية ولم يجب على الامام الظهور والبيان لنا بتم اى عاقل بقوله به وعن السيد والشئ نحو بوز لو كنا
سببا لاستدراجه والامام وهو ايضا انما بتم لو كنا مفسرين والامام لا يستلزمه التكليف بالاطلاق لو كنا
مكلفين بالواقع بخلاف الاول فاننا صرنا سببا لرفع البيان فاوقصنا نحن انفسنا فالا بطلاق فلا ساد فيه
وعنهما انصار زوم الظهور والبيان لولم يكن سببا لاستدراجه وهو انما بتم لو لم يكن تكليفنا بالعمل بالظواهر
على حسب افتقارنا وسعنا وعليه لا يجب وما يبدل على ان المداد عليه انه لم يظهر ولم يرفع اختلاف
من يستأني قريب من الف سنة مع كثرة ولوم احدنا مع عدم كون احد من المخالفين مفسرين ولو سلم
ليس جميعهم قطعا مكلفا واما تاخيرهم عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة فقد اختلفوا فيه على اقوال ثلثها

الفرق بين المحمل والصوم بل خبر المحمل مطلقا بخبر الصوم في الاول كطو وجوب تأخيرها التفصيلي جدير
 الاجال في الثاني وهو جماعته منهم السدان والشم كساعن المغدور ايها كالثالث الا في المفسوخ
 حيث سوى بينه وبين ماله ظاهر وخامسا مثل الثالث الا في البيان الاجالي كساعن الكرخي وجماعته من
 الشاضية وسادسها الفرق بين المحكمات التبرر المحملتين خبرهما من الانشائيات وخبرهما منع في الاول
 وجوز في الثانية وهو لقد الاصول بعالصاحب المعالم وهو حسن وسابعها الفرق بين الامر والخبر كما
 عن جماعته ثامنها الفرق بين المحمل والصوم وبين خبرهما كساعن اكثر الشاضية وبسبب المحبة لنا في
 المحمل مطوقا بظاهره من الانشائيات جواز لفظة وعرفا وعفلا اما في المحمل فليسوع وروده عرفا
 جدا بحيث لا يكاد يقبل وبسبب انكاره من حافل فضلا عن فاضل كوروده شرطا ومثابة البقرة وان
 صككت البقرة فيها نكرة والنكرة ظاهرة في الفرد المنتشر لسوء الهم عنها وقولهم ان البقرة ثمانية مملوينا وانا
 انشاء الله لهدون الان حيث بالحق مع تقريرهم عليه وجوابهم ببيان اوصافها ولولا الاجال للزم الرد
 عليهم فيكون تقديم الخبر برأى من العكس مع انه الفهوم عرفا في مثله ولو قيل وما كادوا يفعلون بسبب
 عكسه لدلالة على قدرهم على الفعل فكان السوءال تتناقلنا يمكن ان يكون قرب التبرك من اجل عظم
 الثمن وصعوبة عليهم فلا يتبع بل لعله الظاهر نظر الى ما روي في العيون وتفسير الفنى مع صحة الاول
 واعتبار الثاني من ان ثمن البقرة بلغ الى ملامسها ذهبا فلا يمكن ان يكون من باب تفسير المصلحة على انه
 بانه ارجاع الضمان والكتابات البها فضلا عن اجماع المفسرين عليه كساقى الذريعة ومعاين مقلنا
 ماورد في تفسير الفنى في الصحيح على الصحيح عن ابن ابي عمير عن رجل عن الصادق ع ما يدل على
 ذلك وفي تفسير الامام ع وما يخالفهما من صحيح البرزلى المروي في العيون وقول ابن عباس لا يكافئهما
 مع احتمال الاخبار الاجتهاد وما يقال ان الوقت الذي فيه امر وايدى البقرة كانوا محتاجين الى ذبحها فلو
 اخر اليان لزم تأخيرها عن وقت الحاجة وهو بطاها فإرداء الحاجة يعتبر بالنظر الى امر الامر لا حاجة
 خبره فان حاجته لا يستلزم تعلق الامر بل هو اهم واذا ظهر بامر ككون الامر محصلا فيكون قرب بنة لكون
 المراد بقوله بامر كونه توجه الامر في الاستقبال وهو المراد بقوله فاضل اما توهمون فلا اشكال ولو قيل
 لم يكن عاما لاحتمال سبق اليان الاجالي او التفصيلي ولم يفهموا بالادغم قلنا خلاف ظاهر السوق مع ان
 الاعتبار في البيان مراعاة حال الخاطب في البلادة والذكاء ومما يبين جواز لفظة باصلة عدم النقل بل
 هو ايضا مطلق عه واما عفا فلقد تم قبح فيه اصلا فضلا عن مصالح ممكنة وبما كانت جلبة كالتوطين
 والتهم للقتل والزم عليه وان قلنا بكونه من توابع الايمان وحسن الاخفاء تخوف الفساد وغيره مع
 كغاية واحد منها ومنه يتفقد الوجه فيه بظاهره من الانشائيات عفا واما لفظة وعرفا فلقد تم نظر فتمنع
 منه فيهما بالاخبار تأخير الخبر بنة وهو مما يجوز عرفا فان الفرق بنة انما هي للدلالة ولا مدخلية لها في
 الاستعمال قطعاً المفروض وجودها عند الحاجة اليها ولم يثبت اشتراط تقديمها عليها بل ثبت عدمه لفظة

عند الكل كما يظهر من المظهر بل في المعالم لم ينقل على المنع منه مطمئن جهة الوضع دليل ولم يرد عليه
 الناظر ون في كلامه مع كونه عاقدهم لولا يكون حقا عند هم الا ان في احتمالات السبيل على عدم الجواز
 ما يتابع كما يستمع لكنه ما مل كما يظهر على ان الشهرة في مثله تكفي وانما الكلام عند هم في الجواز
 وعدم الجواز خلاصه التمسك بالاصل وايضا المخالف يجوز عدم قدرته المكلف على الفعل حال الخطاب
 يجوز عدم العلم بالفحوى وايضا الواسع تاخير البيان فانما هو مجهول مخاطب بمراد التكلم فانه ليس مستعيا
 بذاته لعدم لزوم محال على تقدير وجوده ولا لغیر ما ذكرناه كما هو ظاهر ولو وضع ذلك بحجري في النسخ
 ايضا ولا يجرى فيه كما باقي ولو قيل تاخير بيان النسخ لا يخل بالممكن من الفعل بخلاف تاخير البيان
 المجهل فانه لا يتأتى معه من الامتثال في وقت الفعل للمجهل بدلوله وكذا الخطاب المطلق الذي اريد
 لغيره معلوم الارترقاء بقطع التكليف بخلاف العام المخصوص ونحوه وايضا تاخير بيان التخصيص
 مع تجوز بر اخرج بعض الافراد منه من غير تعيين ميا وجب الشك في كل واحد من افراد المكلفين
 هل هو مراد بالخطاب ام لا بخلاف النسخ قلنا لا يجوز تاخير البيان عن وقت الفعل سعة او ضيقا الا عند
 مجوزي التكليف بما لا يطاق فوق وقت الفعل البيان موجود فلا فرق بين النسخ والمجهل في وقت الفعل
 والكلام فيما قبله فيجوز تاخير فهم ما من الكلام في غيره فان الشك في كل فرد قبل وقت العمل
 ومثله موجود في النسخ والعلم بالارتقاء في النسخ غير مجد لوجود مثله في التخصيص فانما نعلم ان المخرج
 من العام حكمه مرتفع ايضا وانما الكلام في المجهل قبل وقت العمل وهو مشترك بينهما هذا فضلا عن
 وقوعه شرعا بالنظر الى عموم التكليف للظانين لبطانهم الى الفراغ من الامتثال الجامعين للشر اطلع
 هر وض الموانع عنه في البين كثيرا وما اشتهر من مثل اى الصلوة والزنا والسرقة وغيرها الا ان فيها
 اشكالا وهو احتمال تقدم البيان او تقاونه ولو ثبت بالاصل في التقى يرد عليه انه لا ينفع في اللغات الا
 اذا افاد الظن وفي افادته هنا محل نظر ولا سيما مع غلبة عدم الاجمال المستلزم لورود البيان مقدما او
 مقادرا نعم يتم لو ثبت من الخارج تاخير البيان كما لو قيل لو كان لشاع وذاع وقرع الاسماع كيف والعادة
 حاكمة في مثله بالبلوغ لو كان فاذا افاد الظن فكيف وهو غير بسد وبطرد في امثاله ويمكن ان يقال كثرة
 الاجمال في الفران والسمع عدم البيان يقضى الى العلم بوقوعه في الجملة وان امكن ان يكون لبعضها
 بيان ومنها فاعلموا انما ختم من شيء فان سمعوه او رد بان المتأخر هو البيان التفصيلي لا الاجمالي مع
 امكان تقدم التفصيلي ايضا ويمكن دفعه بما روي لو قيل عدم نقل الاجمالي للاستثناء عنه بنقل التفصيلي
 اقتنا بسد عنهم وورد على اولهما بان التكليف مشروط بسلامة المكلف وهذا الفقد معلوم لكل
 حافل ونحن مكلفون باعقاد عموم التكليف بشرط بقاء المكلف وسلامته مما يزيل التكليف كالجحون
 وما اشبهه يرد عليه انه لا يتم بحجري في كل بيان متأخر ولو كان نسخا فانه معلوم لكل احد ان كل تكليف
 مشروط بعدم طر والموانع وبقاء الشر ابط وانما الكلام في المجهل في الحال حيث لا بدري المكلف بانه

ما يكون حاله في المتأخر وكيف كان نقول توجه الخطاب على الطالبين للبقاء ظاهر امع عرض الموانع
 كالحبس والموت وغيرهما بعد يستلزم جواز الخطاب وتأخير البيان فثبت المطلوب منهم من قرأ هذا
 الدليل فكذلك يجوز ان يأمروا به تم المكلفين بالفعل مع تجوز كل منهم ان يموت قبله ولا يكون مراد
 بالخطاب وهو يستلزم التثنية فيمن اراد بالخطاب وهذا التخصيص لم يتقدم بيانه واورد المانع من التثنية
 بالمراد لتجوز الموت مع غل البقاء والدليل اللغوي عند التثنية وفيهما نظر اما في الاحتجاج فلما مر واما في
 الجواب فلا نه لا نه في ما كان المستدل يصدر من اثبات تأخير البيان بذلك بل ثابت به كما هو ظاهر واما عدم
 الجواز في الاخبار فلكون المفهوم من القائده فيها هو فالفائدة لا لزومها وهو ليس مما يتصور تأخيرها
 عن فان كان يدون القرية فلا يفهم منه الا الحفظة ومعها المجاز مع الغالوكات مجردة عنها واربدها منها
 ما يتوقف فهمها عليها بصير كذا بآخر فان الظاهر منه كون مدار الصدق والكذب على ما هو الظاهر من
 اللفظ الكاشف عن المراد اعلى المراد ولذا احدى اصحاب المسالم والعصدي خارجة عن النزاع
 وهو من عن الاتفاق عليه وبه صرح المازندراني الا ان كلام ثلث من تقدم ما بين مصرح العموم
 وظاهر فيه وربما بل بان من المجاز ان يكون المراد من الخبر لازم فائدة تمثل ان يتقدم على ما هو ظاهر
 المحصل بما يحصل من حفيظة المراد فيمكن تأخير ضمان الاحتجاج الى بيان نفس المراد والعلم باصل الخبر
 وحصول فائدة به تامة تمثل ان يقال قتل فلان مع انه ضرب ضربا شديدا لاجل تعذيب ولبائمه
 وتشويهه واولا لجل تقريره اعدائه وقريشهم ثم بين ان المراد الضرب الشديد وفيه عاقبة فان قيل
 ابن التوبة والايام قلنا يحتاج الى قرينة خفية بالنظر الى المعنى البعيد كقوله ثم ان الله على العرش
 استوى في وجهه وجواز التثنية لا نه في ما ذكرنا كما هو ظاهر واستدل الجواز بقوله ثم ان عليا جمعه
 وقرانه فاذا قرأناه فاقع قرآنه ثم ان عليا بيانه وهو عام في الجميع وانكم واتعدون من دون الله حسب
 جهنم فان ابن الزبير قال لا ضمن محمد اقد جدت الملائكة والسبع انه لا محص جهنم فتأخر
 بيان ذلك الى ان نزل ان الذين سبقت لهم منا الحسنى اولئك هم ابعدون عدل على جواز تأخير تخصيص
 العام في الخبر وقوله ثم كتاب احكمت ابائهم فصلت ولا تعجل بالقرآن من قبل ان يفضي اليك وجهه
 واورد بيانه للناس واما لهلكوا هل هذه القرية ولم ينسوا الخراج لوطو المومنين عن الهلاك الا بعد
 سواه ابراهيم وان رسول الله ص بعث معاذ الى اليمن ليعلمهم الزكوة وغيره فافسوا لوها عن الوص فقال
 ما سمعت فيه شيئا منهم وانه لو كان مستعاضا بالقرية او التمر وهما متجانان ولو قيل تأخير البيان
 لكان ذلك لعدم ثبوت المكلف وذلك يقتضي قيم الخطاب اذا بين ولم يتبين فانه لا فرق فيما اذا امتنع
 لامر به الى نفسه او الى غيره ولهذا بسطت كلف الانسان اذا مات سواء قتل نفسه او قتله غيره
 واللازم باطل بالاجماع واورد على الاول بان امتنع كون كلمة ثم للتراخي مطلقا لكن ليس المراد من
 البيان بيان العموم والمجمل بل اظهاره بالتعزيل ولو قيل فيمخلاف الظاهر قلنا بل من منعه خلاف

ظاهر آخر وهو ارجاع الضمير الى الضم ان كله لانه صهر باتباعه وهو عام في جميع الفرائض ولا نه لوج
على البعض من غير بيان مكان حملاد وهو خلاف الاصل وسلم ان جنسه لا يحتاج الى البيان وليس
حفظا احدها الى من الاخر سلمنا يجوز ان يكون المراد تأخير البيان التفصيلي ولو قيل البيان مطلق
محمله على التفصيلي قصد قلنا المطلق لا يحمل على جميع صورته والا كان عاما وتنزيله على الاجمالي دون
التفصيلي او بالعكس تقييد للمطلق من غير دليل وهو متنع وان لم نقل تنزيله عليه فلا حجة فيه سلمنا
ان المراد مطلق لكن يجوز ان يراد بقوله ان علينا جميعه وقرانه جميعه في اللوح المحفوظ ثم ينزل الى الرسول
ثم يبيته وذلك متراخ عن الجمع مسلمنا لكنه يدل على وجوب تأخير البيان ولم يقل به احد مسلمنا لكن في
الاستدلال به نظر لانه يدل على جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو باطل بالاجماع ثم كيف بامر
بالاتباع ثم يبيته بعد ذلك والجواب ان ثم للتراخي للتبادر ووجهه بالشهره وان اختلف قول النخاعة فيه
وحجة التكذيب هر فامع اخباره به ولا يكون مرتبا واستعماله في غيره لا يتنافه لكون المجاز خبرا من
الاشترار وما يقال انما متعنا من كونه للتراخي بل قلنا انما ترد بمعنى الواو لما بين الجمع المطلق والموصوف
بالتراخي من التلازم فجاز ان يكون الجمع هو المراد والدليل انما يتم لو سلم عن جميع الاحتمالات برده عليه
انه ان اراد كونه محققا في الجمع بالاشترار او الانفرا دفر د بامر وان اراد كونه مجازا شافاه فلم
يثبت بل لم يدعه بل في كلامه دلاله على عدمه وان اراد كونه مجازا اجمعه ولم يكن شافا برده عليه ان
البناء على صحة الاستدلال الطواهر فيه ولم ينه مع انه لو كان كذا لا يحتاج الى ما من التطويل على انه
لا يصح فانه محكم اذا ثبت جواز صدق ومن الشارع بالكتاب يكفي واحتمال حل البيان على التنزيل محقق
ظاهر الضمير والمحكم بعدم اولو به احد الطاهرين على الآخر مردود بان من باب تعارض الاضمار
والمجاز والاول اولي على ان مرجع الضمير الى جميع الفرائض ممنوع وكيف ولم يسبق حتى يرجع اليه
وما علمه به لا يفيد فان عموم الامر بالاتباع يدل على اخر لا يقتضي عموم هذا بل لا يتنافه اختصاصه به
فان مفهومه مفهوم اللقبيل المرجع المفرد فانه المفهوم منه ولا مجال لتسببه عند المخاطب وهو ظ ولو قيل
هو لم ينصرف في الحمل قلنا يحتمل الانحصار ما ورد بعد هذه الآية بل لم يثبت خلافه ولو سلم قلنا بامر من
الاولو به ايضا على انه لا يمكن ان يراد بالبيان اظهاره بالتنزيل فان بقوله فاذا قرأناه فاتبع قرانه انه اراد
التنزيل ولا يحتمل سواه فكيف يمكن ان يراد بالبيان اظهاره بالتنزيل فلا يحتمل ذلك على التقديرين
وحل البيان على التفصيلي يتنافه الاطلاق فان ارادة التفصيلي من البيان ارادة المعين منه والقرض
اطلاقه والاطلاق ينافي التسعين ولا يجزى به لزوم حل المطلق على العموم فانه على تقدير عدم العموم
لا يستلزم صحة ارادة المعين منه بل ينبغي ان يكون المراد منه الطبعه او فرد ما وكلها يقتضي صحة
دخول الاحمال في التعهد بدلا عن التفصيلي وبالعكس وفيه الكفاية لتوثق جواز تأخير البيان منطقي
الجمله ولا يتعطل القول بالفصل مسلمنا ذلك انما يتم لو صح اقامة احد هما مقام الاخر كما لو قيل على احترام

الجار بالنسبة الى زيد وعمر وهذا ليس كك فان يانين يحتاج الیهما ولا يمكن اقامة احدهما مقام الاخر
 الا ان يتحققا في ضمن التقصلي وذلك لا يضر بانفاته يتحقق اذ لم يسبق البيان الاجمالي سلمنا لكن البيان
 اسم جنس مضاف فبعد عموم الجنس فجنس الیان عليه تم متر لخاصة اجمالي والتقصلي فان المقادير
 تمهد جنس الیان فلا يمكن تقدم قد منه والالم تاخر الطبيعة وايضا ذلك مقتضى مقابلة البيان للجمع
 والفران وايضا لم يلزم منه حل المطلق على العموم بل يستلزمه وهو ليس من قبيل المطلق الوارد في
 خبر الامر حتى يكفي في الاستمال به ايجاد قد منه بل من قبيل خبره فان حكمه بيان المفرد وهو في حكم
 الوعد به فاذا التزم بان يفر دونه لم يوف بالعهود هذا كله لو لم نقل بعموم اسم الجنس المضاف بدلالة صحة
 الاستثناء والا كما اعترف المورد به في محل فلا اشكال اصلا واحتمال اعادة الجمع في اللوح المحفوظ بعد
 عن السابق مع ظهور تاخير الیان عن التزويل ولم تبدل الایة على وجوب تاخير الیان بل دلت على حصول
 الوجوب بحصول التراخي وابن احدهما من الآخر كما لم تبدل على وجوب تاخير الیان عن وقت الحاجة
 بل انما دلت على حصول الوجوب بالتراخي واما كونه بعد الحاجة فلا ولوقيل التاخير عن وقت النزول
 تاخير عن وقت الحاجة قلنا فساد غنى عن الجواب واما ما ذكر من انه كيف بامر الاتباع ثم يبيته برده ان
 الامر باتباع الفرقة فلا ينافيه نعم برده انه ليس عام فان الیان مفصود على المفرد ولم يعلم عموميه
 للجمع ولوقيل لم يسبق البيان الاجمالي قلنا بانه ظاهر سوء الفهم الیان وعلى الثاني بالامان انندراج
 الملازمة قد السمع في الایة فان ما لا يبطل ولان الخطاب مع العرب وهم ما كانوا بعد وغمايل كانوا
 يبعدون الا وان سلمنا لكن العقل دل على غير وجهما لعدم جواز تعديهما بفضلهن مع ان المسئلة علمية
 وهذا خبر واحد سلمنا لكن سكوت الرسول سم لا تنظر الوحي لتأكيد العقل بالنقل واجيب بان ما خبر
 مختصة بغير العقلاء فانه يقال ما في ملكي فهو صدقة وما في بطن جارتني فهو حر وبسم ولا تفاق اهل اللغة
 على ورود ما يعني الذي هو وامر واستعماله في موارد من الكتاب فيه وان ابن الزمري من المعصم
 ولولا فهمه منها الا علم لما نفص وان لم لو كان خطأ في اللغة لما انظر الوحي ولو كانت مختصة لما كان لقوله تم
 من دون الله فائدة فان الاحتجاج بما لا خيرا من حيث يصح الاندراج وكذا بقوله تم والغبن سبقت منا
 الحسنى وما قبل من عدم عبادة العرب للملائكة والمسبح قلنا رواية الشهوة ان قد كان في العرب من
 يعبدها وقد ذكر الواحدى وغيره ذلك في سبب النزول ولو كان الخطاب مع عبدة الاوثان خاصة لما
 جاز توقفهم من الخطئة وما قبل من حكم العقل بعدم تعذيب احد بفعل الغير يصح لولا دخول الشبهة
 في كونه واضحا ولا كون الرواية من الاحاد غير مسلم فان المفسر من انقوا على ذكرهما في سبب النزول
 وذلك يدل على الاجماع سلمنا لكن التسليم بالادلة اللغوية انما كان لا يبعد الا الظن ورواية الاحاد
 صحيحة لذلك وفي اصل الحديث اكرما ذكر في الاراد من نظر انما في اصل الحديث فلان ما حفيظة فيما لا يبطل
 كما مر في محله فجنس حملها عليه للاصل ولا ينافيه لزوم حل من دون الله والذين سبقت مني الحسنى

على التوضيح والتأكيد تقدم ارتكابه على المجازي في كلمة مامن استعجالها في الاعم لكونه شامع ولذا لم
يجعل لزوم التاكيد من قرأين المجازي في موضع حتى العام بالنسبة الى الخاص اما في الابراد فلان حكاية
اختصاص عبادة العرب معارض بما هي اقوى منها الكوفة مودة بالشهرة فلا تصلح للتخصيص منع انهما
لو كانتا متساويتين يفي الظاهر خالبا عن المعارض والاعتقاد بتخصيص العقل لا بوافق مذهب المستدل
لكونه من الاشاعة وهم لا يقولون بحكمه الا ان يكون من باب الجدل ومع ذلك يمكن ان يقال باحتمال
عدم ادراك المخاطبين ذلك لنفس عقولهم اوسق الشبهة لهم فلذا قال ما قال ومنه بين ما في لزوم التاكيد
والخير الواحد ينتهي حجة الى العلم فيكفي ولا سيما فيما يتعلق باللغات والدلالات والاحكام الشرعية
وهذا منه وانتظار الوحي في الامر اللغوي بصفة جدا الا انه لم يثبت واما في الابراد على الابراد فلمنع
عدم اختصاص ما يقرب العقلاء بل اقتناء الحجة عليه وما ذكر من المثالين لفهم العموم عرفا يقرب على ثابتهما
بانه للفرقة وعلى اولهما منعه واتفاق اهل اللغة ان قبل في الجملة او في حجر والاستعمال فلا ينفع
كالاستعمال في الكتاب في الاعم لكونه اهم والافهم وفهم ابن الزبير في معارض برز النبي صلى الله عليه
بقوله ما اهلك بلسان قومك اما علمت ان ما لا لا يعقل ولو سلم عدم ثبوته برده مامن من الحجة عليه مع تايده
بقول الأكثر ومما مر بان منع توقفه من جواب ابن الزبير في اتفاق المفسرين على ذكر الخبر لا ينافي
كونه احاد او افادة الظن من الخبر تكفي لانهاء حجة الى العلم وعلى الثالث يمنع ان المراد من التفصيل
بان المراد من المجمل والظاهر المستعمل في غيره ما هو ظاهر قبل المراد احكمت في اللوح المحفوظ
وفصلت في الانزال وفيه ان الاحكام في اللوح لا يحصل له الا بارتكاب خلاف ظاهره كما ان الظاهر
باحتمال السابق اتحاد ظرف الاحكام والتفصيل نعم حل الاحكام على ما اراد المستدل بتوقف على خلاف
ظاهره ايضا الا ان فيه خلاف الظاهر اقل لكن يحتمل وجوها اخرى كما فاء الاحكام على ظاهره وحل ثم على
التراخي في المرتبة بان براد احكمت بانه عن التخلل والطلان ذاتا وفصلت وصفا بالوعد والوعد والامر
والتهمي والفصل او ارتكاب خلاف ظاهره في التفصيل وابقاء ثم على حاله بان برادته متبعة بعضها
بعض ومع جميع ذلك لا يسم المجمل وماله ظاهره وماله يشق على البيان الاجمالي الى غير ذلك وبالحجة
الحامل لها كبرية وليس هذا الظاهر الجميع ومثله الجواب عن الخامس على ان ظاهره المنع عن تحصيل الفرائض
فهما من قبل ان يفرغ الملك كما يحتمل ان براد لا يحتمل بانزال الفران او بيانها من قبل ان يفرغ الملك كما
ان السادس ظاهره دفعه فان الرسل علوا والحكم بان اهلها كانوا ظالمين وكان ظاهرا عدهم وعند ابراهيم
ان الظلم المودع من لم يكونوا ظالمين فيكون العام مختصا بالتفصيل على ان يمكن ان يقال انهم ما اخرجوا الى البيان
بل جعل ابراهيم والا كانوا بينه وكيف كان لم يحصل التأخير نعم يفي الاشكال على التدبر الاول في قول
ابراهيم ان فيه لوطا ولكن باب التأويل واسع كان يكون من الاضطراب والخوف من معاصي نزول العذاب
واللوط فيهم وعن السابع بانه لا حاجة الى البيان فان الاصل عدم الوجوب كيف واذ جعل للزكاة نصا

فاذالم يبلغ العلم يجب فيه شيء على ان عدم السماع لا يستلزم التنازع كما هو ظاهر وعن الثامن بالقلب
 ولو قيل قضاء العقل بالجواز كاف لانه الاصل بخلاف الاستماع فكان الحكم بالجواز اولى قلنا لم يفرض
 قضاء العقل والاعتقويل بل بالاثبات بل عقل ولا حاد من قال انه لا يثبت العلم بسلطان الاحالة ولا بنبوت
 الجواز اذ يمكن ان يكونوا واما ذكر فضل دليل على الاحالة لم يخطر له ولا ويمكن ان لا يكون دليل
 عليهما فعدم العلم بدليل الجواز لا يثبت الاحالة فكذلك عدم العلم بدليل الاحالة لا يثبت الجواز بل عدم
 العلم بدليل الاحالة لا يكون حليما لعدم الاحالة وعن الثامن بالفرق بين نقد البيان ووجوده وعدم
 التبين فان الفهم على الاول ظاهر بخلاف الثاني فان التفسير ناش من المكلف فلا يقع في عقابه لارتك
 الاستئصال او الانتهاء ومنه يبين ما في تنظيره بسقوط التكليف للموت فانه يمكن ان يقال لو قتل نفسه
 وبذلك لم يتمكن من اداء دينه والوصية به ونحو ذلك لم يقع عقابه بخلاف ما لو قتل غيره فمقابل سقوط
 التكليف عن الميت انما هو لعدم تمكنه المشر وطى التكليف وذلك لا يقتضي بان يكون قد مات فعلة
 او فعل غيره فيه ما لا ينبغي مع امكان ان يبقى مشله في التبين بان المناط فقد التمكن المشر وطى صحة
 التكليف وللمانع مما انه لو جاز بخازن خطاب العربي بالزنجي والخطاب بلغة يضعها مع نفسه من غير بيان
 والخطاب بالمحمل وما لا فائدة فيه والكل ظاهر الفساد هذا في الجمل واما في غيره فانه لو جاز بخازن اما
 مع تأخير في مدة معينة او مع تأخير الى ما لا غاية له فالاول تحكم ولم يسل به قائل والثاني بلز منه قيام
 المكلف عاملا ابدا بسوم قد اريد به الخصوص ولو جاز فاما ان لا يكون مخاطبا لثاني الحال او يكون
 والاول خلاف الاجماع وفي الثاني لا بد ان يكون قاصدا للتفهم في الحال والا يخرج عن كونه مخاطبا فيه
 وهو خلاف الفرض بيان لزوم ذلك ان المعقول من الخطاب قصد التفهم بكلامه للمنبوع ان قصد تفهم
 غير المراد فمجهول وقيم وان قصد تفهم المراد فلا سبيل اليه ففهم ايضا ولو جاز لتعذر معرفة المراد
 وذلك انه ما من لفظين به المراد الا ويجوز ان يكون قد اريد به غير الظاهر منه ولم يبينه لئلا ذلك مما
 يخل بفسود الخطاب وهو مستمع والجواب عما استند للمحمل بانه قياس وقياس مع الفارق فان الزنجي
 للعربي واللغة الغير المعلوم وضعها والمحمل لا يشهد شيئا بخلاف الجمل فانه يفهم منه ارادة احد مدلولاته
 فانه الامر لم يتعين حال الخطاب بل حسنه في الجملة ضرورة وى وانكاره معسكارة لا يستحق الجواب بل
 الخطاب العربي بالزنجي لا يقع في الجملة واما الجواب عما التبر الجمل فمن اولها انما جاز التأخير الى
 مدة معينة بل هو المذهب ونفسه عن القوم اقراره وقوله تحكم تحكم بانه ان ما تدعو الحاجة اليه معين في
 شكل واقعة ولو في الواقع قطعاه والمراد على انه البيان فيه ولو قبل تعيين الوقت انما هو بلفظ معين
 ارادة خلاف ظاهره فيتسلسل دفع ما ياتي عن قريب على ان الورود اذا كان في مقام البيان يكفي للعمل
 بظاهريه وعن الثاني باختراكون الخطاب مخاطبا في الحال لكن بما هو طمع تجوز خبره ويوجه اخر باحدا من
 لعدم ما اظهر الا انه مرعى بانقضاء زمان الفترة فلا اشكال وعن الثالث بامكان ان يكون البيان باطعم

او ينقل اقتران ما يوجب العلم او ينقل عظم وروده في مقام البيان والبقول الثالث استند في الذر بستان في
الجمل بآية البقرة وانما لا يتبع ان يكون فيه مصلحة دينية يحسن لها وانه اذا جاز تأخير اقرار المخلف على
الفعل عن حال الخطاب فكذلك تأخير العلم بصفات الفعل وانه قد علمنا ضرورة وتحسن قول الملك لبعض
اصحابه وهو وليك البلد الفلاني وعولت على كفايتك فاخرج البعني غدا وبعده شهر وانا اكتب لك تذكرة
بتفصيل ما قصه وتأتيه وتزده اسامها اليك عند توديعك لي او انفذها اليك عند استقرا في عملك
وكذلك يحسن من احدنا ان يقول لفلان ما امرك ان تخرج الى السوق يوم الجمعة فبتابع ما بينه لك غدا
ويكون القصد بذلك التاهب لنصاء الحاجة والعزم عليها وقطع العوائق والشواغل ودفعها وانه لا خلاف
في انه يحسن منه نعم تأخير بيان مدة الفعل المأمور به والوقت الذي ينسج فيه من وقت الخطاب مع كونه
مراد بالخطاب لان الانتهاء الى غاية معينة من غير تجاوز لها لا بد من كونه مراد وفي الصام المتخصص ان
العام لفظ موضوع بحقيقة والحكيم لا يجوز ان يخاطب بلفظه حقيقة وهو لا يريد هاهنا من غير ان يدل في حال
خطابه على انه متجاوز للفظ ولا اشكال في قيم ذلك والعلية في فهمه انه خطاب اراد به غير ما وضع له من
غير دلالة والذي يدل على ذلك انه لا يحسن ان يقول الحكمي من الفلانة اصل كذا وهو يريد التهديد
والوعيد واقتل زيد او هو يريد الضرب الشديد الذي جرت العادة بان يسمى قتلا مجازا ولا ان يقول
وابت حمار او هو يريد رجلا بل يد من غير دلالة على ذلك او اضرا الى قصده ومن فعل ذلك كان
عندهم سفيها مذموما وهذا المعنى بان الحقيقة من غير هال ان الحقيقة تستعمل بلا دليل والمجاز لا بد له
من دليل وليس تأخير بيان الجمل جازا بهذا المجرى لان المخاطب بالجمل ما اراد به الا ما هو حقيقة فيه
ولم يعد له به عما وضع له الا ترى ان قوله تم خذ من اموالهم صدقة اراد به قدرا انحصار فلم ير الا
ما للفظ حقيقة له وكذلك اذا قال عددي شيء فانما استعمل اللفظ الموضوع في اللغة للاجمال فيما وضعوه
له وليس كذلك مستعمل لفظ العموم وهو يريد الخصوص لانه اراد باللفظ ما لم يوضع له ولم يدل
عليه وان جواز التأخير يقتضي ان يكون المخاطب قد دل على الشيء بخلاف ما هو به لان لفظ العموم مع
تجرده يقتضي الاستغراق فاذا خاطب به مط لا يخلو من ان يكون دل به على الخصوص وذلك يقتضي
كونه دالا بما لا دلالة فيه او يكون قد دل به على العموم فقد دل على خلاف مراده لانه انما يخص
فكيف يدل عليه بلفظ العموم فان قيل انما يستغنى كونه دالا عند الحاجة الى الفعل قلنا حضور زمان الحاجة
ليس بمؤثر في دلالة اللفظ فان دل اللفظ على العموم فيه فانما يدل بشيء يرجع اليه وذلك قائم قبل
وقت الحاجة على ان وقت الحاجة انما يعتبر في القول الذي يتضمن تكليفا تاما لا يتعلق بالتكليف من
الاخبار وضرورة الكلام فيجب ان لا يجوز تأخير بيان ضرورة المجاز فيه من وقت الخطاب الى غيره من
مستقبل الاوقات وهذا هو الذي الى سقوط الاستفادة من الكلام وان وجوده في الفائدة كعدمه وان
الخطاب وضع للافادة ومن مع لفظ العموم مع تجرزه ان يكون مخصوصا وبين له في المستقبل لا يستفيد

في هذا الحال به شيئاً ويكون وجوده كعدمه فان قيل يستفاد خبره بشرط ان لا يمتنع قلنا الامر قبيح
قولك وبين قول من يقول يجب ان يستفاد خبره الى ان يبدل في المستقبل على ذلك لان اعتقاده للمصوم
مشروع ولا تكذبك اعتقاده للخصوص وليس بعد هذا الا ان يقال يستفاد انه على احد الامر من اما العموم
او الخصوص وينتظر وقت الحاجة فاما ان يترك على حاله فيستفاد العموم او يبدل على الخصوص فصل
جله وهذا هو نص قول اصحاب الوقت في العموم قد صار اليه من يذهب الى ان لفظ العموم
يظهر على اتبع الوجود وفي الجميع نظراً فيما يتعلق بالمجمل فلانه وان كان حقاً الا انه يجري مجرى خبر
منهائي غير المجمل فلا وجه لتخصيصه به وما ذكره في الثالث من قوله وانا اكتب الى الآخر لا مدخلية في
صحة الاحتجاج به واما ما بل يمكن تجمل اضراءه بان يقل جعله انحصار من المدهى مع صحة استظهاره واذا دعت
العموم على تقديره الا ان يكون مذهبه لزوم البيان الاجمالي في المجمل ايضا ولم ينسبه اليه احد بل خلاف
ظاهر كلامه في العنوان ولو قيل ليس من البيان بل من ثقة الحجة قلنا بدت اتمام الحجة بدونه وعدم
مدخلية فيه وفهم البيان الاجمالي منه والحب من صاحب المعالم حيث اكتفى ببعض ما مر من الوجود
وجعله للمصنف كلامه مع ان جميع ما تمت مذكوره وعدم جوده او احتمال نزاع فيه مع وجود النزاع
وما فيه مما سمعت الا ان بعضها قبل التأويل واما فيما يتعلق بخبره فورد على اول الوجود ان صدره
مصادرة الا ان يكون المقصود منه اعادة المدهى ثم اقامة الدليل لنهاية الوضع والابضاح وذيلهم
فعدم جواز اعادة الخاص من العام ان كان من خبره ولا تمطحق وان كان الى وقت الحاجة فكلما بل هو
اول الكلام وما ذكره من الفهم على الحكم في اعادة التهديد مع تأخير البيان ان تمتمت بنظره الى
عدم تأني التهديد لعدم التأخير كما ان في الثاني من معجمه مع عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة كيف
وقد سبق جواز التكليف الانبلائي بل وقوعه شرعاً واما الثالث فتخرج عما كتبه فانه من الاخبار وقد
عرفت الفرق بينه وبين خبره وبما ذكره لا بين الحقيقة عن المجاز بل بانقضاء وقت الحاجة كما عرفت
شهادة العرف عليه وعدم المنع منه اصلاً ولا يتوقف صحة ما ذكره على رفع الفرق بين المجمل وغيره مط
وعن الثاني بالمنع من اقتضاء التأخير الدلالة على خلافها هو به دلائل مستغرة فان الدلالة انما تستقر
بمضوء زمان الحاجة وقد عرفت عدم الفهم في الاغراء بالمجمل في مثله واما ما ذكره من عدم التأخير في
حضور زمان الحاجة فغير مبين بنفسه ولا يتصور لعدم استبعاد الدلالة على انقضاء زمان القرينة بل هو
المستفاد عن روايات الاخبار فلا نقول بجواز التأخير ولو قيل لا يفرق العرف بين الخبر وغيره فاقم بمحلوها
على الطواهر ولا ينتظر ان البيان وهذا امر بقى لا شك فيه ولا ريب بل لو سمعوا ما سافه بعد مدة
حملوه على البداء قلنا هذا مبني على غلبة مفارقة وقت الحاجة للخلاف وندوة خلافه واما بالنسبة الى
التأويل لواقع كالمذكورة في عمل في بلد بعد حملوه على البيان ولو حملوه على البداء للقلبية ايضا فبالا
يمكن البداء بتعيين البيان ومنه بين الجواب عن الثالث فان الامادة والاستفادة لم تتغير لوانما يستقر الا

بمقصود زمان الحاجة وان كان المحففة تظهر من المجاز قبله ايضا مع وجود مثل في التأخير مادام المتكلم
متشاعلا بالتكلم فان التأخير في تلك الحال يجوز اتفاقا وان اختلف مراتب الظهور في المقامين ولم يقل
لحد بما فاته ملائمة والاستفادة ومثله الخطاب بالجميل والنقص بالوقف حتى عن البيان نعم برده عليه
النقص بالنقص فان الفهم انما ينشأ من الاخر اذ بالجميل لا باعتبار خصوصية ارادة المجاز من دون نصب
قرينة وهو بمهمايل وجامع من لزوم الاخر اذ معللا بانه انما يحصل حيث يقتضيه احتمال التجوز واتقائه
في الجواب وقت الحاجة موقوف على ثبوت منع التأخير وطرفه من ساعدته وقوله في الاصل في الكلام المحففة
منه ان القطع فوات وقت القرينة ونحوه يحتمل على المحففة لا لمجرد ذلك على هذا انه لا نزاع
في جواز تأخير القرينة عن وقت التعلق بالمجاز بحيث لا يخرج الكلام عن كونه واحدا اخر فاد منه تغيب
الحمل المتعاطفة بالاستثناء ونحوه اذ اقام قرينة على ارادة العود الى الكل ولو كان محمدا والفظ باللفظ
يقتضي صرفه الى المحففة لم يجر ذلك لاستلزامه الاخر اذ بالجميل ايضا انما على اهم قد حكموا بجواز
اسماع العام المخصوص بأدلة العقل وان لم يعلم السامع ان الفعل يدل على تخصيصه ولم يتفوق في ذلك
خلافا من احد وجوز اكثر المحققين كالسيد والمحقق والعلامة وغيرهم من محقق العامة اسماع العام
المخصوص بالدليل السمي من دون اسماع المخصص مع ان ما ذكر من التوجه للمنع هنا لو لم يقتضي
المنع هناك ايضا بامرو ولومع من جواز الحمل على المحففة الا بالعموم اتى مثله في المتنازع فيه الا ان في
الكل نظر فان الاخر اذ بالجميل لازم قطعاً وانما المنوع يفهم في المتنازع فيه لعدم استفرار الظهور وانما
يفهم اذا استفر وهو واضح فلا منافاة بين امكان التجوز والظهور في المحففة نظراً الى عدم الاستفراد
وهو المحصل كما لا منافاة بين الصرف الى المحففة واحتمال المجاز نظراً الى عدم استفرار الظهور ومنه
ينفذ المراد بالاصل في الكلام المحففة فانه الظهور وهو راعى الى انتفاء زمان القرينة واما النقص
باسماع العام المخصوص بالعقل واسماع العام المخصوص بالسمع دون تخصيصه فتسمع ما فهماهذا وقد
قال السيد بنفسه قد اجتمع على انه تم يحسن منه تأخير بيان مدة الفعل المأمورية والوقت الذي ينسب فيه
عن وقت الخطاب وان كان مراد بالخطاب لانه اذا قال صلوا او ابدلك غاية معينة فلا اتهام البهائم
فغير تجاوز لهما رافى حال الخطاب وهو من خوايد و مراد بالخطاب به وهذا هو نفس مذهب القائلين بجواز
تأخير بيان الجميل ولم يجر ذلك عند احد عمرى خطاب العربي بالترجمة قال فان قالوا ليس يجب ان يبين
في حال الخطاب كل مراد بالخطاب قلنا اصبت فاقبلوا في الخطاب بالجميل مثل ذلك فان قالوا لا حاجة الى بيان
مدة النسيب وغاية العبادة لان ذلك بيان لما لا يجب ان يفعله وانما يحتاج في هذه الحال الى بيان صفة ما يجب
ان يفعله قلنا هذا مدم لكل ما تعتدون عليه في تعبيكم تأخير البيان لانكم توجيرون البيان لشيء يرجع
الى الخطاب لا لامر يرجع الى ازالة حلة المكلف في الفعل فان كنتم انما تمنعون من تأخير البيان لا من يرجع
الى ازالة الحلة والتكبين من الفعل فانه تجيرون ان يكون المكلف في حال الخطاب غير قادر ولا يمكن

بالالات وذلك ابلغ في دفع التكبر من قصد العلم بصفة الفعل حين كان امتناعكم الامر بر جمع الى وجوب حسن الخطاب والى هذا الخطاب لا بد ان يكون للمربى الى العلم بجميع فوائده وهذا بانقضى بمدة الفعل وخافته لا فاعلم جملة المراد وقد اجزتم تأخير ما قلتم بنظر قولي من يجوز تأخير بيان الجميل لانه يذهب الى انه يستبعد الخطاب الجميل بعض فوائده دون بعض وقد اجزتم مثله فالرجوع الى اذاعة العلة نقض منكم لهذا الاعتبار كله وانما قلنا كلامه بطوله محتمل وجوده واشتغال به ما بدفع به ما ذكره ولو قيل ان هذا النقض لا يلزمه اذ لا يقول باعادة الدوام من الامر مع كونهما باطلا والامتناع الذي ذكره فيما يظهر ولا يبراد والمنسوخ ولا يحل الدوام غير ظاهر ان امر او ان كان خبره فكذلك على الظاهر لان الدوام وعدمه مخارجان عن الخطاب كما يفهم من دليله في الامر قلنا كلاما لكن لا لانه يعلم بعد فرض نسخة المراد خلاف ذلك الظاهر فانه قد استعمل اللفظ الذي لم يحقق في غير تلك الحقيقة من غير دلالة في حال الخطاب على المراد لعدم لزوم التزام ذلك في النسخ فانه اهم بل لم ينف على مثله في شريقتهم يمكن وقوعه على تقديره بنسخ ما ذكر بل لانه لم يفرق في النسخ بين ما كان دلالة المنسوخ بالدوام باللفظ وعدمه مع انه يلزمه على ان يتناول الفع حده على حكم العقل فبعض الاغراء بالجهل لا اللغزة فنقول اذا فهم المتكلم الخطاب العموم ولو من غير اللفظ اذ كان حجة ولو لم يرد لم الفع ان لم في لفظ العام اذ اراد خلاف ظاهره وببند فاعلم ان المكلف بههنا غير ظاهر بخلاف النسخ فان غير الظاهر فيه هو انتهاء زمان التكليف لا المكلف به وان النسخ يفهم من اللفظ بعض مدلوله معاملة تعلق بالحاجة بخلاف غير من العام مثلا فانه لا يفهم منه شيء واصلا وان المنسوخ والجميل يفهمان منه بعض المدلول بخلاف العام المخصص فانه يفهم منه غير المدلول فان العلة في القيم خلاف ارادة غير الظاهر معاملة الظاهر وهو نعم الجميع والفقول الرابع في المنع من تأخير بيان ماله الظاهر قد استعمل في خلافه وجواز تأخير بيان مالاظهار لهما مع كون تأخيرها حلا لا يحصى عنه كما مر كالجواب عن اولهما اما عدم فرعين النسخ والتخصيص فهو حله ان ما ذكرنا في الثاني باقى في الاول على ان السبب في المنع الى حكايا الاجماع والاتفاق على جواز تأخير البيان في النسخ ونسحب في المعالم من العلامة حيث حكم بوجوب اقتران بيان المنسوخ بهما مع ما فيه من البدو والمخالفة كما هو المعروف بينهم من اشتراط تأخير التامع حتى انه في مباحث النسخ عنه بنفسه بشرط من غير توقف ولا استكمال وجعله كثيرا وجهال للفرقين التخصيص والنسخ الا ان فيه تبعا فانه وان ذكر هناك ان التامع لا بد وان يكون متراجعا عن المنسوخ بخلاف المخصص لكن عند قبل ذلك فليل من الفرق ان التخصيص بين ان الخارج بهن الصوم لم يرد المتكلم بلفظه الدلالة عليه والنسخ بين ان الخارج به لم يرد التكليف به وان كان قد اراد بلفظه الدلالة عليه وقال وفيه نظر لما تقدم من قيم الخطاب بدون ذكره ما يدل على نسخة الاجالا او تفصيلا فيكون هذا صريحا في ارادة البيان التفصيلي من الاول وبه يرتفع التساوي بينهما مع ان البيان الاجمالي ليس باستحاف يكون

التأخير بين المنسوخ والبيان التفصيلي هذا ولولا ذلك كان كلامه المتقدم قرينة على عدم ارتباطه به
وكونه على مذاق القوم ولا أقل من الشك في التعجب وتجب وأما في الاكتفاء بالبيان الإجمالي فإن
المفسدة وهي الأخر أو المجهول تنفي معه كاد تقاها بالتفصيل وقد عرفت عدمها مع عدمه وخبرها من
الأقوال ما يرجع إلى ما رقبين حجتهم منه أو يظهر ما لمع ما عليه مع كونه أظهر فسادا ووجه في الأحكام
والأقوال برظاهرة ومنهم من جعل منها ما إذا قال لعبد به أحدكم مكر ولم يتوعدا فأنامره بالتعيين
وإذا حين كان ابتداء وقوعه عند الإبطاع الصحيح وقبل عند التعيين ومثله إذا قال لزوجته أحدكم
بالمال وفيه نظر فإن المفروض في المسئلة عدم البيان لعدم التعيين عند التكلم على أن جواز ذلك
حر فالإستلزام صحة الإبطاع لتوقف هذا على ما شرجه فانه تسبب وتوقف تأثيره على نحو جعله فلا
ملازمة ثم على تقدير صحة التفرع هل المدافع في الوقوع على الإبطاع أو التعيين الظاهر الأول لقامية
الإبطاع بالأول غاية الأمر ظهوره للخبر في الثاني فيترفع عليه ابتداء العدة وعدم تعلق منافع السبد
بالمولى في العتق وفي الأقوال بالنظر إلى لوازمها إلى غير ذلك تذييلات الأول أن النزاع يسم
النسخ والأسماء الشرجية في وجه المشترك والنكسة والعام والمطلق والمجاز والراجح من وجه
والأمر والنهي والعام في اللغة على قول وغيرهما للعموم الأدلة والمشارك بندرج فيه الأمر والنهي
وغيرهما ومنهم من يهون كلامه بالاختصاص ببعضها وهو مردود بتصرفاتهم وعموم مجملهم الزاني
يجوز التدريج في البيان ولو فيه المظاهر ومنه العام لما مر بل انفعوا فضلا عن الوقوع شرعا ومن
بعض محوزي التأخير التخصيص بالمنع في الأخبار استنادا إلى أن التخصيص على إخراج البعض دون
غيره بوجه استعمال اللفظ في الباقي وانتفاء التخصيص بشيء آخر فيكون أغرا أو بالمجهول وجوابه عدم
القدح في هذا الأخر أو نظر إلى عدم استغناء الظهور إلى وقت الحاجة كما مر بل هو أولى بالجواز من
تأخير البيان الثالث لا يجب بل لا يجوز الجزم بالعموم بل بظاهر إلى وقت الحاجة في المشافهة وإلى أن
يتخصص في غيره ولو قد بر أو أن كان العموم ونحوه مظلونا في الأول لما مر من جواز تأخير البيان وعن
بعضهم وجوب اعتقاد العموم جز ما قبل ظهور المخصص وإذا ظهر تغير وفساده فحق عن البيان كيف
والعاقل لا يتقوه فإن المفروض منه تجوز التخصيص فكيف يمكن الجزم بالعموم الرابع هل وقت
الحاجة أول وقت إمكان الفعل أو وقت ضيقه في الموسع قولان المختار الأول لفتح الطلب مع عدم إمكان
العلم بالمطلوب ويجري فيه ما استدلل القوم به في أصل الحكم وهو لزوم التكليف بالإطلاق فإن التكليف
بالمجهول تكليف بالإطلاق ومنه يبين أن الخاص لو لم يوجد أو لم يمكن إيجاد أو نحوهما لم يجب بيان
المخصص الخامس هل يلزم في تأخير البيان الأخر أو بالمجهول قولان المختار نعم لأنه خبر صحيح لعدم
الاستغناء وللأخر منع الظهور إلى وقت الحاجة وهو مكابرة السادس اختلاف في جواز إسماع
الحكيم العام من دون إسماع المخصص وعدمه فذهب إلى كل فريق وقبل الخوض في الاستدلال لا بد

من غير محل النزاع فقول لا إشكال بل لا ينبغي الخلاف في الجواز على القول بجواز تأخير بيان التام
المخصص فانه لو جوز تأخير منع عدم منع وجوده أولى واجدراً فالبعض منهم مع الاعراض مما سلف
او بناء عليه على انه لو لا لكفي فيه ما مر هناك فلذا خص في المنة الخلاف على القول بامتناع تأخير البيان
عن وقت الخطاب واما على القول بعدم فيه القول لان شكل محل النزاع عليه على قواعد
العقد يمنع ان تلت من المجوزين منهم فانه لا يخلو اما ان يكون محله الخطابات الشفاهية بالنظر الى مخاطبتها
او اهم قيمه الضائمين ومن لا يحتاج اليه والعوام او يخص بغير الاول فعلى الاولين بلزم بالنظر الى
الشافهين ان مخاطب العام المخصص ويتكفي في بيانه بما في الاصول مع عدم الاشارة من المتكلم به كما
هو ظاهراً فلهذا لم يردح الاخر اذ لا يجهل بل التكليف بما لا يطاق ان لم يظهر له المخصص واخر عن وقت
الحاجة او لزوم العيص في الخطابات الشفاهية والكل قائم اما عند المجوز او على التحقيق وبما بقي من
قياسه بالعام المخصص بالعقل غير صحيح لو ادرته اهم معالونه بدو ذلك الخطاب المخصص بطله ولا يندرج
من ادراكه ومن غيره ولو خص بالاحول لا ينفع فاهم فرضوه اهم من ان يقتصر الى نظر ولم يشعر التخصيص
في الحال فلهذا لم يردح الاخر اذ لا يجهل بل لم يشعر في الحال والا فالفرق في حصول المفارقة بخلاف ما كتبه
نعم تم على قول الاشاعرة من عدم اعتقادهم بالحسن والقيم العظيمة واعتقادهم بوقوعه شرعاً في مثل
بوصيكم الله في اولادكم ونحن معاشرة الانبياء لانورث واقتلوا المشركين وسواهم سنة اهل الكتاب
حيث لم يسموا بمخصص الثاني الى زمان عرو لم تمنع فاطمة بغيرهم مخصص الاول الى زمان ابي
بكر واما على الثالث فتم مطلقاً في كل ما هم مالا بلا تميل بتأنيده كالتسك بالعام المخصص بالعقل ونحوه
مما باقى فاذا نظر المحواز على هذا التقدير على القولين وعلى الاولين على المختار دون ما اذا لم نقل
بجواز تأخير البيان في العام كما مر من السبب والشع وخبرهما ولذا اورد في العالم على السبب هناك بان
ما ذكر من التوجه للمنع لو لم لا تقضى المنع هنا ايضا لان السامع للعام مجرد عن القرينة فبجمله على
الحقيقة كما قلنا وليس مستحراً ان يكون افراد لا يجهل قال فان اجابوا بانه لا يجوز الحمل على الحفظة الا بعد
التخصص عن المخصص الذي هو قرينة التجوز وبعد فرض وجودها لا بد ان ينعزل عنها فيحكم بحقضاها
قلنا في موضع النزاع انه لا يجوز الحمل على شيء حتى يحضر وقت الحاجة وعند ذلك توجد القرينة فبطلع
المكلف عليها ويحمل بما يقتضيه الا ان فيه نظراً من حيث التزم لزوم الفحص عن المخصص مع انه ان فرض
ككون قضية الامعاء في الخطاب الشفاهي لا يصح فانه لا يجب فيه الفحص كما مر ولو فرضت في غيره فلا
ايراد لظهور التخصيص ولا اقل من عدم ظهوره والعموم فلا افراد وكيف كان فليجوز من الوقوع
وجواز اذ اسمع العام المخصص بالعقل من غير ان ينظر بانه ذلك المخصص اجماعاً فجاز الخطاب بالعام
المخصص بالسمع من غير ان يسمع ذلك المخصص بجماع تمكن من معرفة المراد كما مر وان الواحد منا
كثيراً ما يسمع العمومات المخصوصة قبل تخصيصها فانكاره مكابر في الضرورات وان العام المخصص

يتكفل المكلف من اعتقاد تخصيصه اذ لم يسمع كما يمكنه ذلك اذ لم يسمع به مجازا سمعه العام وان
تكلف اعتقاد تخصيصه في الحالين لانه فهم ما يتكفل به لا يتكفل به لا يتكفل به اعتقاد المكلف اذ لم
يسمع المكلف لا نقول التمكن لقائه ثم قادر على ان يحظر به الجواز كون المكلف في الشرع ويشعره
بذلك يجوز واذ يجوز وجب عليه طلبه كما يجب عليه المعرفة عند جري به الخطر واذ اطلب المكلف
وجده واذ انظر فيه اعتقاد التخصص وبمثل هذا يعلم التخصص اذا كان المكلف عابلا لا نقول دلالة
العقل حاضرة عند السامع للعموم فامكنه العلم بالتخصص وليس كل التخصص بالسمي اذ لم يسمعه
ولا نقول لا فرق بينهما لان كبير من المذاهب لا يعلم الانسان ان عليها دلالة عظام بل ربما استبعد ان
يكون عليها دليل عقلي كما لا يعلم ان حلي كغير من المذاهب دلالة شرعية فكما جاز ان يكلف طلب
احدهما بالخطأ جاز مثله في الاخر لكن يحض الاول منها من لا يريد الا فهم فانه من حكايات الاحوال
ولا يثبت واذ يثبت من ذلك مع احتمال كونه من باب تأخير البيان عن وقت الخطاب بل المفارقة مع كونها
موافقة للاصل والثاني بمن يتكفل من فهم التخصص حال الخطاب والاولى كان الخطاب من لا يبلغ عقله
الى فهم التخصص اصلا ولا يفهم الفرد التخصص فلزم له البيان سمعا والابتن منه الحال فان الفهم من
الخطاب بالعموم او اذ لم يسمع العموم اذ لم ينسب قربة على خلافه ولو كان من يدركه الى وقت الحاجة
فتجوز تأخير التخصص فيه متوقف على تجوز تأخير البيان ولم يجوز المستدل والثالث بالغائبين ونحوهم
صرح بما خلا اثره بالجهل بل العموم غير ظاهر الارادة ولا يصح حمل على العموم الا بعد الفحص على ان
الاسماع من الحكم كان بق خبر جاز ولم يفرض في هذا الدليل وفي الرابع ان تكلفه باعتقاد التخصص
ان كان قبل ورود التخصص في الخطابات الشفاهية يتأني ظهور العام في العموم وان كان بالنظر الى
الثائين فكثر التخصص وشبهه برفع ظهور العموم لكن لا حاجة في اعتقاده الا بعد الفحص وكلاهما
يجريان في تأخير البيان فلا وجه للتفرقة كما ان ما ذكر من ظهور التمكن نظر الى قدرة الله باني في
تأخير البيان بان يحظر به اليه ان العام الذي غولب به مستثنى من تخصيصه فلا فرق كذا على مذاق المستدل
والافلا امر عند تأني نهاية الموضوع واما قول السائل بان دلالة العقل حاضرة عنده بخلاف القرص
والافتحارج عن التزاع لاقتضاء ذلك المفارقة واما الكلام فيما لم يشعر الخطاب المكلف حال الخطاب
هذا ونحن في صفة من جميع ذلك لما مر فلا يفيد شيء منها جواز عدم اسماع المكلف مع اسماع الخطاب
بالشفاهة لا المحوى ما مر في جواز تأخير البيان وهو لا يفيد ازدياد جواز تأخير اسماع المكلف الى وقت
الحاجة والمفروض انكار المستدلين الاصل فلا جدوى لهم في المحوى فالعجب من السيد واما مثاله
كجواز تأخير اسماع المكلف ونحو جواز تأخير بيان العام المكلف وللنفاد لزوم الاغراء بالجهل
فيمتنع صدور من الحكم لعجبه وان ذلك العام لا يدل على ذلك الخطاب فاسماعه وحده كخطاب الزنجي
بالصريح وان دلالة العام مشروطة بعدم التخصص فلو جاز سماع العام وذي سماع المكلف لما جاز

الاستدلال بشيء من السموات إلا بعد البحث التام وسوء الكل عالم في الدنيا هل وجد مخصص أولا
وهو يقضى إلى سقوط السموات وأنه لو جاز أن يسمعه العام دون الخاص لجاز أن يسمعه المنسوخ دون
الناسخ والمحمل دون البيان ولو أسمع العام دون الخاص لوجب على المكلف التوقف حتى ينص من
المخصص وذلك قول صاحب الوقف وأنه يجب على الإنسان العمل على ما يعلمه من الأدلة الشرعية ولا
يلزم مطلبها إلا ترى أنه يلزمه أن يسئل على ما في عقله ولا يجب عليه أن يتوقف بطوف البلاد ليعلم
هل يثبت نبي ينظمه عاصي عقله ولا فائدة أن يفتي إذا سمع العام أن يستفاد استقراره ولا يلزم مطلب
ما يخصه فلو جاز أن يسمع العام دون الخاص لكان مباحا له أن يستفاد استقراره وفي ذلك إباحة الجهل
والجواب عن الأول بمنع الضمير في تأخير أسمع المخصص إلى وقت الحاجة أن كان الخطاب شافها أو أن كان
غيره فالمتنون المخصص مع أنه لا خطاب للقبلة فلا غرأه وعن الثاني بأن الدلالة على المراد وقت
الحاجة لازمة كان يعلم التكلم اطلاع الخطاب أو تمكنه عنه وقت الحاجة بما في الأصول كما أن قبله على
العموم ظاهرة فليس أسمع العام وحده كخطاب الرعي بالمرعى على أن قياسه بسمع الفارق فإنه ليس
بإدوم من الخطاب بالمحمل وهو ليس منه ومنهم من جرحه بأن العام لا يدل على مراد الخطاب بأمره
وحده كخطاب الرعي بالزمني وهو عام وأوضح من الثالث بأن الخطاب إن كان بالشفاعة فيجمع الاستناد
إلى العموم في وقت الحاجة للزم التكليف بالإطلاق لولاه والإكراه الطاهر فيجمع بعد العيص
والطن بعدم المخصص فلا يقضى إلى سقوط عموم أصلا فكيف بالسموات وعن الرابع بالفريقين وقت
الحاجة وقبله بدون فرق بين شيء منها لو كان من الخطابات الشفعية أو الفالidar على الظن أو العلم
بالعدم وعن الخامس بأن القائل بالتوقف لا يقول بظهور العام في العموم ونحن نقول بمطابقة الأمر نحن
نحوز تأخير البيان إلى وقت الحاجة فيكون مراعى إلى ذلك الوقت وبعده يستفاد هذا على تقدير كون
الخطاب شافها أو لا فنقول التوقف لأجل العلم بوجود العارض في الجملة لا للتوقف في الوضع فإن
أحد هاتين الأخرى معار بين الجواب عن السادس ثم من جمع ما بين عدم الفرقين ما يكون العام
بالنظر إلى المكلف والمكلف به خصه العسدي بالأول ولا وجه له بل خلاف كلام غيره من الأصوليين
السابع يجوز تأخير تبليغ ما يوحى على المختار من جواز تأخير البيان بالعصوى إذا يلزم فيه شيء مما
يقال هناك أما على تقدير عدمه فمخداختلفوا فيه على قولين المختار من الأول لعدم المانع من عقله وشرحه
ووقوعه من غير تكبر وفرق بين الشاهد والتائب وإمكان اختلاف المصلحة والمفسدة بالتقدم
والتأخير وعدم امتناع التأخير بالذات فيختلف بالعوارض على أن امتناعه إما بالعقل أو السمع وكلاهما
منفبان أما الثاني فبالاستفراء وإما الأول فلعدم إباء العقل عنه خلافا لبعضهم وله الأمر بالتبليغ في الآية
نظر إلى كونه للفرد وبرده عدم ثبوت ذلك لا مطلولا في الخصوص ولو سلم أن التأنيلا ما نزل قبل الأمر
هذا وقد ورد النص بتخصيص متعلقه بأمر معين ولو سلم قلنا أنما يقيد الأمر وجوب التبليغ على الوجه

الذي امر ان يبلغ هذا وقد لجاب عنه جماعة بان المراد المنزل انما هو القرآن مرقا ولا فرق في ذلك بين
تأخير الله وتأخير التهجيم واصبا ثم صمد بل وخبرهم من العلماء بالنظر الى العوام ولايين الاحكام
وضمها وشربها وللواجب منها والحرمان وخبرهما ثم التبليغ والبيان لايمان بالنسبة الى غير الخطاب
للاصول وعدم المقضي فان المفروض عدم تعلق الخطاب به فيجانب لمن ادب منه الفهم او الفهم والفصل
ولايمان لمن بر بدنه الفصل دون الفهم كالنساء بالنظر الى مسائل الجحش والثائين فانه لا خطاب لهم
فلا يتنجسون الى البيان غاية الامر حجية الادلة للثائين من باب تحصيل حكم المشافهين علماء الوطن والامن
لا بر بدنه ما منه ككسب السلف وبعض الخطابات الشفاهية بالنسبة البنا كاية النجوى المنهج السابع
في الظاهر والمآول مقدمة قسم الاسويون للقطب باختار كيفة دلالة وضعه على معناه الى النص
والظاهر والجمل والمآول وجعلوا الاولين محكما والاخيرين من متشابهة افعال البهائم اللقطة ان لم يحتمل غير
ما يفهم منه لغة فنص والافاراج ظاهر والمرجوح مآول والمساوي جمل والمشاركين الاولين محكم
ويين الاخيرين من متشابهة جمل كالاكثر مطلق للقطب فمما فيهم المفرد والمركب وبه يؤخذ عموم
حدودهم وخصوص امثلتهم لها كمدا الفخرى اتقوا الصلوة تصان في اقادة وجوب الصلوة واضرب
عيد نصافي وجوب ضرب جملة عيده وفيها نظر والنز الى قسم النص الى ما هو نص بلقطه ومنطوقه
ومثل له بلا نقول والزنا ولا تقتلوا انفسكم والى ما هو نص بجموده ومفهومة ومثل له بلا نقل لهما ف ولا
بظلمون فيبلا ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومنهم من ان تامة بدبنا رحت اتق اهل كله لغة على ان فهم
ما فوق التافيق من الضرب والاشتم ووراء القبل والذرة من المقداد الكثير اسبق الى الفهم منه من
نفس الذرة والقبل والتافيق ورد على من قال انه معلوم بالقياس بانه ان اراد ان المسكوت عنه
عرف بالمثوق به بحق وان اراد انه يحتاج فيه الى تأمل او يتطرق اليه احتمال فخطا واما عمومها بالنسبة
الى المفرد فيفاقهم وصرح امثلتهم بل بعض تفسيراتهم ومنه ما في النهاية والمجصول والمنهاج والمراج
وغيرها شر باختصاصه بالمفرد ولكنه ليس بوجه لما نرى ليس تفسيرهم بالنظر الى الوضع الاقر ادى
ولا التركيبي نفسه خاصة بل التركيبي بالنظر الى افادة المراد منه او من جزءه فيكون في التركيبي بلا حلة
اعادة المراد منهم مما مر بنفد حصوص المقسم المحففة والمجاز وهو ظاهر كثيرا بحث اخذو المقسم مطلق
اللقط او اللقط المبد وصرح في النهاية بعدم اختصاص الظاهر بمبادل بالاصل او العرف قال بل كل لقط
يرجع معنى فيه فهو ظاهر بالنسبة اليه فيكون النص والجمل كذلك ولذا اشاع اطلاق الجمل على ما مساوي
فيه المجاز ان وعن ظاهر العمدي اختصاصه بالاول حيث خص التقسيم بالدال بالوضع وبردم ما مر
مع احتمال كون الدال بالوضع في كلامه في مقابل الدال بالفضل والطبع والتفديد بقوله لغة لا اول الفعلين
ويجوز ان يكون لهما كما صرح به وتبعه ثلة لا الاخير فقط معلا بفهم الاحتمال العفلى في اكثر النصوص
وبرد عليه ان التفيد باللغة يجعل المقسم والمحدود والخص الواحد غير جامع اذا المقسم اهم مما يكون دلالة

باللغة او عرف الاستعمال او الوضع الشرفي فلا يصح ودبا اعتد بجملة على ما قابل القطعي وعليه
ينبغي زيادة الطبع او ارتكاب نظير ذلك فيه ايضا او زدا ايضا بانه ان اردنا يجوز الاحتمال القطعي
بمعنى ان الفعل يجوز ان يراد من ذلك اللفظ غير المعنى الموضوع له مع قطع النظر عن هذا الاستعمال
الخاص صحيح ولكنه لا يدخل له فيما نحن فيه اذ الكلام في الاستعمال الخاص وان اردنا يجوز العقل بالنظر
الى هذا الاستعمال الخاص مع صحة فليس بقطعي بالنظر اليه بملاحظة تلك اللغة ايضا ومع كونه قطعاً خارج
عن مورد كلامهم ايضا اذ القطعي الكلام لا يصدر عن الحكم الذي كلام الاسولين على كلامه وان
او ادب ذلك تفاوت الظهور فلا ريب ان مراتب الطواهر مختلفة وذلك لا يجعل الاظهر نصا بالنسبة الى
الظاهر وهكذا ولا يحصل التباين فانس هو لا يحصل غير المعنى خلا ايضا بالنظر الى هذه اللغة
والاستعمال وهذا القطع يحصل بحسب القرائن الخارجة وتفاوت متفاوتا وبرعله ان الشق الاول
غير محتمل الارادة لظهور بطلانه كالثالث والما التباين قطعي تقدير صحة التجوز في شكل عدم النصبة بالنظر
الى اللغة فان ثلثة كالعامة والعفري واليشاوي والابكي صرحوا بان اللفظ والمعنى اذا اتحد او تكرر
او تكرر اللفظ دون المعنى اشتركت في الوحدة وعدم الاشتراك فصوص وصرح العلامة بان عكس
الاخبار كالمشترك والخفية والمجاز والمنقول ينقسم الى الاربعة وغيره من الجماعة قالوا ينقسم الى غير
النص منها وفيه نظر فان المشترك عمل والخفية والمجاز وماول والمنقول نص ولولا ما لمص كلامهم
السابق فانهم عدوا متحد اللفظ والمعنى فصا والمنقول لم يخرج عن مع انهم لو كان اهم لهم وظاهر ان شيئا
من الاقسام الثلاثة الاول لا يبعد القطع خلا لوجود العلاقة قطعا في كل واحد من افراده بالنسبة الى
امور وصحة الاستعمال فيها بموافقهم بوجه القبول للنص ثلثة بالارض والسما من الكالطى وان
كان فيه نظر افكون النص عندهم مالم يحتمل غير ما يفهم بحسب متفاهم اللغة التي وقع الخطاب بها سواء
لم يحتمل خلا غيره او لا وما يشهد له بتبيل التفر الى النص بالتحسنة مع جعل الممثل له لا يتطرق اليه
لعمال اصلا على قرب ولا على بعد معلل بانه لا يحتمل الستة والاربعة وسائر الاعداد وانت خبير
بصحة الاستثناء منها ما قاله اخر والاحتمال انما هو بحسب صحة الاستعمال فمالم يصح استعماله في غير معناه
فهو النص نحو قول هواه احد فانه لم يستعمل في غير التوحيد لا حقيقة ولا مجازا لاختلافه هو واحد فانه قد
يستعمل مجازا في غيره بقول زيد واحد او فرد في هذا الفن اى ما هو وان احتاج في ذلك الى قرينة
حالية او مقابلة فيكون ظاهر ان التوحيد لا تصافحوكذا اسقط عليهم جدا ويت فلان خبر بطلهم
السفوف واخرت ثبائه وانكرت بدواته نص بخلاف خبر بدينه فانه ظاهر لاستعماله مجازا في فساد
امره وان كان مع القرينة وعلى هذا القياس كل ما يخص بين الناس في معنى ولا يجوز به من اخر
فهو النص وما يجوز به فهو الظاهر هذا او يخص الفطم على التدبر الاخر بالنسبة الى كلام الشارع
لا ينفع لعموم الاصطلاح فان هذا التقسيم كسائر التقاسيم لم يخص بكلام الحكم الذي لا يصدر عنه اللفظ

في الكلام خاصة بل المفضل بالنظر الى كلام المتكلم مطعم اكثر فربما به بالنسبة اليه وكيف كان لو كان
مداد صدق النص على القطع فعلا لا يتأني الا بالخارج وهو كما يأتي ثم منهم من فسر الظاهر بما دلالاته
واختمه قيمة النص فيكون قسماته كما ان بعضهم سمي الظاهر نصا كالثاني فيكون مترادفين وعرفه
النز الى ما يطلب على الظن فهم معنى منه من غير قطع فيكون قسمه له وهذا الاطلاق هو المعروف الا انه
غير منعكس لعدم شموله ما فيه اصل الظن مع ان اعتبار العلبة غير محتاج اليه كقوله من غير قطع واعتدیان
المراد هنا علبة الظن هو الظن الغالب على الشك ولان مراتب الظن غير منحصرة وان كانت مجردة بطرفي
العلم والشك لكن كل ما يفرض ظنا يفرض ما هو دونه وفوقه فيكون ظنا غالبا وما يفرض غلبة الظن قد يفرض
العلم فلا بد من التضرع لنفيه وهو كما ترى والامدى بادل على معنى بالوضع الاصلى او العرفي
ويجمل خبره لاحتمال امر جوا وهو ايضا غير منعكس لعدم اختصاص الظاهر بالمخالفين كما مر ولذا قيل
مادلاته مضبوطة لرحمته الا ان الاوحد اسقاط التعليل واما الماويل فصرفه النز الى باحتمال بعضه دليل
يصبر به اغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر ويرد عليه ان الماويل المحتمل لا الاحتمال واعتبار
غلبة الظن يجعله غير منعكس بخروج ما بعضه دليل قاطع به كاعتبار اختصاصه بدليل فان الماويل اعم منه
ومالا فاضد له من عقل او نقل كتاب او سنة او اجماع بل يكون فاسدا ومنه بين ما في تحديده بالمحمول
على المروج لمقتض نعم لو اسقط التعليل استقام كما بان من الجميع عدم تسمى التاويل في النص والمجمل
اختصاصه بالظاهر ثم التاويل لا يتحقق مع اتصال القرينة والاب يكون ظاهرا او نصا واحتمل بعضهم بعيدا
جعل المجاز كله من باب الماويل بالنسبة الى اللقط مع قطع النظر عن القرينة سواء قرأها القرينة او فارقها
فمع ملاحظة الهيئة المركبة من اللفظ والقرينة تظاهر ومع قطع النظر عنها ما وول للتاويل اقسام مختلفة
صححة وفسادا فربا بعد او لها مراتب شتى واما المجمل وقد يسمى بالمبهم فقد سبق تحديده مع ان حد
كل ومنه المحكم والمتشابه بان بالتقسيم كما بان اقسامه في تصاعف الكلام ومع جميع ذلك صرف
الاهم في الاهم اهم اشارة لا يجوز ان يخاطب الله ثم تظاهر بل بلفظ مطولم برودنه شيئا ولم تنف على
مخالف الاحاجي والعصدي فبعده ولم يتعده كما عن المشوية وهم اصحاب الحديث من العامة فافهم
جوزوه وذلك مما يلزم الاشارة الى ان المحكي عنهم وعن المعتزلة الموافقة لنا وبما نسبت الى غير
المشوية لسانه لولا لزم اللغو والبث والقيح والنقص على الله ثم والاغراب بالمجمل والاحكام الانبياء
وانتفاء الفائدة في ارسال الرسل وانزال الكتب فضلا عما في خصوص وصف الفران به من كونه هدى
وشفاء وبيان ولا يحصل ذلك الا مع القصد والارادة ولهم حروف القطعة في اوائل السور ونحو لفظة
واحدة تلك عشرة كاملة لا تتخذ واليهين اثنين كانه روءى الشياطين وانحصار علم التاويل في الله
تعالى بالآية والام تصح فضلا عن لزوم مخالفة الاصل لولا وخطاب القرى بلسان العرب وهم لا يفهمونه
مجاز مطاويج ان شيئا منها لا يفهمه فان الخلاف في مدلول اسماء السور على اقوال ظاهري فلم يثبت

كوفاته كالتأكيدي الثلاثة بعد ما أخبره القتل المستقيم وتخصيص الحال ببعض من تقدم فضلا
 عن كفاية الظن وعدم ثبوت خطاب القرص بلسان العرب او قد تقدم على الفهم ومنه ينفذ حكم خطاب
 الرسول والائمة كما ينفذ حكم جواز ان يتأطوا بابدال ظاهره على غير المقصود من غير ترتيب فضلا
 عن لزوم التكليف بالاطلاق وقبح طلب المجهول في التكليف ولزوم الخطاب بالمحمل وفيه نظر وقد قال
 الله تعما ارسلا من رسول الالبسان قوم يبين لهم وفي الحديث ان الله اجل من ان يتأطى قوما بخطاب
 ويريد منهم خلاف ما هو بلسانهم وما يفهمونه ولم تقف على مخالف الالمرجئة فان الحكمي منهم تجوز
 بل الحكمي على خلافهم اتفاق الاصوليين ولهم الابات المتشابهة كالدالة على البدو والمبين والوجه
 والروح ومكرهه والاستواء على العرش ونحوها فلما لم يرد ادعاء بعضهم منها بل ما ليس بمعلوم
 عندنا والحجاب ان لكل تاويل لا يلزم ادخل انه لو كان خبر معلوم لسا لا نستلزم المدعي لاحتمال وجود
 القرينة للخطاب بما على ان العقل حاكم في الكل بعدم بقائه على ظاهره ما مامر بين عدم جواز
 الخطاب بالمحمل لهم كما بان لزوم حمل الخطاب على ما هو عند الخطاب فانه اما ان لا ير يدع شئ او ير يد
 وعلى تقديره اما خبر ظاهر مخصصة او ظاهره كك او مجموعهما معا والاولان قد ثبت بطلانها كما ان
 الرابع طغان المجموع خبر ظاهر على ان مامر من الادلة يجرى بالنسبة الى غير الظاهر منه فتعين التاخذ على
 ان القرص من الفاء الكلام الى الخطاب تنهيه المعنى والدلالة بقوله على ما هو المراد على ما هو الاول لا لزوم
 مامر اشارة اذا تعذر حمل الخطاب على ظاهره ولو كان للمصر وف عنه حفيظة واحدة ووجدت
 قرينة تصرفه عنها فاما ان تبين ان المراد خبرها ولا فلي الاول ان كان مبتدئين حمله عليه ولا فلي الثاني
 وعليه تبين حمله على مجاز فانه لو لا لزوم ان لا ير يدع شئ او ارادته التعلق وكلاهما غلط لما انفادح
 لو كان له مجاز مرجح بكونه مجازا او مجازا او بقراب او مجموعهما تبين حمله عليه واذا لم يكن له ذلك فكانت
 مجازا بتمسك اية او كان ودل قرينة على عدم ارادته فاما ان يدل دليل على تبين واحد منها او عدم
 ارادة بعضها او لا يدل على شئ منهما فلي الاول تبين حمله عليه وعلى الثاني ان كان خبره واحدا
 فكذلك والافكان الثالث وعليه يصير بمجملا لعدم المرجح وعدم جواز الجمع بين المجازات من دون فرق
 بين المحصور وغيره كما مر فتبين التبين عند الحاجة لو كان في التكليف ولا فرق فيه بين ان ثبت
 ارادة بعض المدلول وعدمه لعدم الثاني بل هو مما لا ينافي ارادة الحفيظة ايضا نعم لو تبين عدم ارادة
 البعض تبين ارادة الباقي كما مر خلافا لبعضهم محض لزوم التبين على ما كان المجاز خبر محصور نظرا الى
 امتناع ارادة الجميع مع تعدد حصر ما علينا او وروبان لغائل ان يقول انه ارادها كلها على البدل لان
 ذلك ممكن مع فقد الحصر والدلالة على التبين فانه لو اوجب الله تعما حمله عليه بقرينة فانما يكون خبره
 وفيه نظر فان التخيير في مثله على وجه الحفيظة لظهور التكررة في الفرد المنتشر ولو فرض كونه حفيظة في
 المعين وصح استعماله في العموم بدلا عن مجاز واحد لا يمتد على تقديره بدماء والسلامة والفقرى

حكمنا على تقدير كونه محصورا بمجمله على الجميع بدلا على قول من جوز استعمال المشترك في مفهومه اما
على الكل فقدم اولوية البعض واما على البدل فلان الخطاب ليس بعام وبرد عام ولا فرق فيما مر
بين العام والخاص واما لو كان له حقيقتان فما زاد ولم يمكن اداة البعض فان كانت الحقايق متساوية
ولم يكن قرينة معتبة بتكون مجعلا ولو كانت مجازا لمختلفة بالرحمان ولو كان ينسبها ارجح قدم مجازها
على مجاز غيرها سواء كان مساويا لمجاز غيرها او ارجح او مر جواز تقديمها على غيرها فاذا ثبت عدم ايرادها
وغيرها تبين مجازها خلافا للعلامة حيث نفى ترجيح المجاز بترجيح الحقيقة لا لقائنا فلم ينعلم بل مجازها اعتبار
وپرد عام ولا يخفى حيث قدم اقرب المجازات مع تساوي الحقايق وحكم بالاعتراض فيما لو اختلف
مجاز الحقيقة والراجحة بالر جوعة ومجاز الحقيقة المبرجوعة او المساوية بالرحمان وفيه ان سر بان الحكم
الى المجاز من الحقيقة فاذا كان الحقيقة مساوية مع غيرها او مر جوعة لم يثبت تقدمها فلا تبين ارادة مجازها
سواء كان اقرب او لا ولو دلت قرينة على عدم ارادة واحد منها تبين ارادة الغير ان كانت واحدة كما
لودلت على ايرادها والاصح حمل واما لو لم يكن له حقيقة أصلا ولم يمكن اداة اتفاق استعماله فيه
فكلامه حقيقة واحدة وتعد ايرادها هذا كله على المختار عندنا وعند الاكرمين كون الاصل والظاهر
في الاستعمال مع تجرده عن القرين الحقيقة مطلا على ما خصه بعضهم بنفيه اذا لم يمكن الجمع بين الحقيقة
والمجاز او الحقايق فانه على هذا الظاهر الجميع عنده هذا وقد قسم العلامة والفري ما لا يمكن حمله
على ظاهره بانه اما خاص او عام فان كان خاصا او كان حقيقة في شيء ثم وجد ما يصر فخصه بحكما بعدم
خلوه عن ان يدل ذلك على ان المراد ليس هو الظاهر او على ان غير الظاهر مراد او على ان الظاهر وغير
الظاهر مراد ان فان كان الاول قسما بابر جمع الى ما قلناه وان كان الثاني فان عنه الدليل حكما بمجمله
عليه والانعلاء كالاول وان كان الثالث ولم تبين ذلك الغير مجعلا كالاول وان تبين حكما بوجوب
الحمل على المجموع فالافكون اللفظ موضوعا لهما اما لانه او شرعا او قد تكلم بالكلمة الواحدة مرتين
وفيه نظر لاحتمال كونه من باب عموم المجاز وقد مر على الاولين بل تبينه فيما لم يحتمل الثالث ومع احتماله
كقوله تم ان الله ولا تكتبه يصلون على النبي في وجهه بتردد الامر بينهما فمن يقدم المجاز على الاضمار
يقدم الثاني ومن يعكس يعكس ولا يبعد تقديم الاضمار لظنه على مثل هذا المجاز لو لم يقل بتقديمه عليه
مطلوبة استعمال عموم المجاز فيما نرى فهو وان كان عاما حكما بمجمله على العموم مع التجرد وان لم يتجرد
فان دلت القرينة على ارادة الظاهر وغير الظاهر تبين ذلك حكما بمجمله على ما تقدم من التفصيل وان
لم يكن معناه مجعلا الكلام فيه حكما في الخاص اذا دل الدليل على ان المراد غير الظاهر وان دلت على ان
المراد ليس بظاهر او على ان المراد غير ظاهر مجعلا تبين بالدليل معناه مجازا ان يكون المراد بعض
ما تناوله او شيئا له ولا يصح الجمع وفيه نظر تبين الاول نظر الى الاشهرية والاشعرية وان
دلت على ان بعضها مراد حكما بعدم اقتضاء ذلك خروج البعض الاخر عن الاداة لعدم التناهي وان

قلت على ان المراد هو البعض الآخر حكما بنحو وج الاول عن الارادة للدلالة على ان الاخر هو كمال
 المراد وان قلت على ان بعضه ليس بمراد حكما بنحو وجه من الارادة وبقاء خبره فيها والاولى ما ذكرناه
 لعدم الفائدة فيما زاد اطلاق جوعه اليه فيكون التكثير بدون الفائدة ولزوم زيادة ما ذكرناه لاقتضام
 المقام بانه قد برهن على بطلان جميع ما مضى خبر ما سمعت ثم هل ثبوت الحكم للمعنى المجازي يدل على ايراقته
 من اللفظ قصير مرقبة للجاز او لا انظر هما لعدم الاصل وعدم المانع فانه لا منافاة بين ثبوت الحكم من
 دليل اخر وبقاء اللفظ على حقيقة اصلا خلافا لبعضهم بطلان ثبوت الحكم في صورة المجاز يقتضي
 دليل وليس سواء والانتقل واذا حمل على المجاز اتى الحمل على الحقيقة لا امتناع الجميع بينهما والجواب
 ان عدم الوجود ان لا يدل على عدم الوجود وليس سواء فلهذا يكون حكمه لا زعم الدليل لم يقبه او
 مكان ولم ينقل للاقتضاء بالاجماع اوضاع فالأخوة اية الاثر لا تحمل على المجاز لثبوت حكم النجس
 للأخوين بالاجماع اشادة اختلافنا في انه هل يوجد في الادلة الثقل ما يقيد القطع ام لا قولان للثاني
 توقفنا على نقل اللغة والنحو والصرف وعدم الاشتراك والمجاز والنقل والتخصيص والاضمار والتقديم
 والتأخير والتاسع والمعارض الغفلى والغفلى الذى لا يقدم عليه لم يبطال النقل اذ بطلان الاصل
 يستلزم بطلان الفرع ولا ريب ان ثبوت جميع الاحكام انما هو بالظن كالتلفظ والاسماع ارساله واحتمال
 التعلل والتصحيح والحق وغيرهما والمتوقف على الظن غنى بل وبما يتبع افادة النقل للغوى الظن نظرا
 الى غلبة تضاد مدعبيهم ونحاد بعضهم على بعض وتساوقهم في القرب من السلاطين والامراء ومنه
 قصة الزنودى وقد قيل ان اهل ما صنف في اللغة كتاب العين مع ان جمهور اهل اللغة قد ائروا من
 الفتح فيه الى غير ذلك وهو مصنف لالان بعض اللغات والنحو والصرف متواتر النقل وعدم الاشياء
 التى ذكرت قد يعلم في محكمات الفران ثبت القطع وان تواتر النقل في الجملة بمجرد انه لا يورد الى القطع
 كما ان عدم تلك الاشياء بمجرد لا يفيد ولا مجموعهما يقضى الى القطع في جميع محكمات الفران ولا
 في بعضها لعدم كفاية ضم منها السد جميع الاحتمالات فيهما بل لان المراد من الكلام ما يفهم بالقطع
 بالنظر الى الفرائض وهذا مما يمكنكم به الوجدان وبشهادة الصان بل الصرورة حاكمه بكف ولولا لم
 يحصل الجزم بمرادكم من كلامه اصلا وطلابه ضروري وانكاره مكابر فاذن بان ان الحق هو القول
 الاخر ويمتثل جدا كون النزاع لفظا فان المكرا انما انكر كون دلالة اللفظ قطعا والمنتب لا يقول بخلافه بل
 انما يدعى افادة القطع بالخارج فلا نزاع وعدمه قل هو احد فاعلم انه لا اله الا هو قل يحيا الذى انشاها
 اول مرة وهو بكل خلق عليهم ثم لو عارضه الدليل الغفلى قدم الغفلى الا ان يكون قطعا فلا يمكن فيها
 التعارض اما الاول فلان شرط حجية الدليل الغفلى افادته القطع فلا يمكن تقديم خبره عليه على انه بذلك
 يطل حجة الغفلى فانه فرع عليه فبطلان الاصل يطل الفرع لا يبق ليس كل غفلى اصلا للمسمى مجازا ان
 يكون اصله خبرا معاوضة فاذا رجع على معاوضه لم يكن ذلك ترجيحا على اصله فلا يلزم ابطاله لان

عموم العقلي لو خصص ينكشف بطلانه اسلافان الدليل على حجية حصول اليقين بمن دون مدخلية
خصوصية من خصوصياته فهو وجوده سب وجوده فاذا امكن بطلانه بالاضافة الى فرد لا اعتقاد عليه في
غيره اذ السبب في العكس واحد قترزله او رخصه بالنظر الى واحد يجري في غيره ما يجري فيه وبوجه
اخر تخصيص الدليل العقلي يستلزم تخلفه واختلافه وكل منهما يقتضي بطلانه كما هو ظاهر على انه
لوضع ابطال العقلي في موضع صحيح مطلعم الفرق فرضا بطل مطا واما الثاني فلا يستلزم امصد و خلاف
الواقع من الله او رسوله او احد او صباهم والجميع بين التفضيل او الضدين وسحة الاعتقاد بصواب بطلان
التوالي كطهور الملاذيات اشارة في تحقيق الحق في كثير مما تداول بينهم من التاويلات فمنها ما للحنفية
في الثبوت المروي فيما بين العامة عن ابن عمر ان غيلان بن سلمة الثقفي لا يقرب من دلي ولا ابن
غيلان فاصفا وهم اسلم وله عشر نسوة في الجاهلية فاسلمن معه فقال النبي ص امسك ارباعا فارق
سائرهن يحمل الامساك على الابتداء والمفارقة على الترك او يحمل الامر بالامساك على اختيار الاول او ابل
والمفارقة على ترك غيرهن وربما يزود وده قلي حصر عدد النساء في اربع وتاويلهم مبنى على انهم
يرون ان نكاح الكفار يحكم بالعمدة بعد الاسلام اذ وقع على منهاجه ولا جاد من بعده وهم ثلثة فان
ارادة الابتداء بالنكاح من الامساك والامر بالمفارقة مع انقطاعه بالاسلام بسدد جاذان المفهوم من
الامساك بقاءه على ما كان ومن المفارقة رفع البدعة وبعدها عما سمعت واضح كما ان حل الملاق
الامر بالامساك بالاربع ومفارقة غيرهن على الاول والاخر كك ولا سيما مع عدم ذكر ذلك اصلا
وبعده من العادات كجسد سكوت النساء ورضائهن عن اختياره الاول وتركه الاخر من دون
تنازع وذكر خلافه في اخبارهم كما روى نوظل بن معاوية قال اسلمت ونحني خمس نسوة فسال النبي ص
فقال فارق واحدة وامسك اربعا فسمعت الى اقدمهن صحبة عدي عاقر من ذمتين سنة ففارقتهما
وفروا دلي قال قلت يا رسول الله ص اني اسلمت ونحني اختان قال اختر بينهما شئت وبعد التاويلين
عنه اظهر التصريح بالتحجير واما التاويل في المورد فيصده انه لو صح عدم المحصر في صدور الاسلام ثم
النسخ لشاع للامر بالتفريق لمن كان عنده اربع ففعل وبيان كيفية النسخ والنسخ نظر الى
السادة الى غير ذلك مع عدم ذكر النسخ من احد لا مالا منهم ولو قبل الخبر من حكايات الاحوال لو روده
في واقعة خاصة فلا يفيد العموم ولعله لذا انظر في دلائله سبدا الاخر قلنا كيف ما كانت الواقعة فالحكم
مخالف لطريقة اهل الاسلام ولا قابل بالقرق قطعا نسند ضعيف عندنا لكونه راو به على ما وجدناه
ابن حنبل من طرقهم وروايتهم ولم يرو عنه ناهذا واما بعد الاولين ايضا حصاره فيهن وامره
باخذ اربع منهن مع عدم ظهوره رجحان له وعدم ذكر شرابط النكاح مع كون الوقت وقت الحاجة والزوج
قريب العهد بالاسلام ومنا فاذ ذلك لسيرة نظر الى كثرة شفقه على امتعه وعدم نقل التجدد اسلا وان
امكن الفتح في بعضها الا ان في الجميع اثرنا في البعد الشديد لا يخفى ومنها ما لهم ايضا في قوله تم

فاطعام ستين مسكينا من ان المراد اطعام طعام ستين مسكينا زاعمين ان المصنوع انما هو وضع الخلقة فلا فرق
 بين تعدد الانشخاص ووحدة قيمه لو كان الطعام بقدر اشباع ستين مسكينا وهو في غاية البعد لاحتمال
 التبديد في اختيار العدد انصاع اشغال على قواعد كحفظ الجحاشة وجوب استحباب الدعوة فيهم
 وتصافر قلوبهم على الدعاء للصنن الى غير ذلك وكون الاصل عدم الحذف ويجز بان الالفاظ الظاهرة
 على معانيها التي هي ظاهرة بالنسبة اليها بعد اسقاط المذكر وحذف غيره في محله مع ابرائه الاختلاف
 في المعنى من دون قرينة ولو لم تأخير البيان عن وقت الحاجة على ما هو الحق لو ارد احد الحذف فلا يثبت
 ولو بالنسبة لكونهم القادرون فاندفع ما قيل ان ذلك انما هو عليهم لوقالوا بخلاف الطعام اما لو قالوا بان
 يفهم من النص ايجاب اطعام ستين ومن استنباط المعنى ايجاب اطعام طعام ستين مسكينا كما بشر به تعليلهم
 وهو ما رافلا هذا ولو قيل فعله بكون قبا سافلا بكون من التاويل قد مر فت عدم مناقاة كون سبب التاويل
 القياس ومنها ما لا يبي حنيفة في اية الخمس حيث اعتبر الفقر في ذي القربى فعده الحاجبي والضدي
 بعد اسقاط لان فيه تعطلا للفظ الصوم مع ظهور ان الفرية ولو مع الغنى سبب للاستحقاق وعن اصحاب
 الشافعي ان هذا التخصيص بطلا يحتمله اللفظ لانه اضاف للمال اليهم بلام التملك وعرف كل جهة بصفة
 وعرف هذه الجهة في الاستحقاق بالفرية واوردوا عليه بان الفرية المذكورة واعتبر الحاجة
 المترددة وهو مناقضة للفظ لا تاويل له اكل مردود بان لم يمتد مذكر ولا في في التخصيص مطع على ان
 المحكي عن الشافعي اعتبار الفقر في بلد الاخذ في ابن السيل في الزكوة بل هو المر وفهم ان ما في ثمة
 ما ذكر هنا كذا في البتيم هاتفي احد قوله مع انه مثله نعم مقابلته مع المساكين وجعلها تسامها يجعلها
 ظاهرة في عدم اعتبارها لكن يمكن تخصيصها اذا دل عليه دليل واما جعلها تسامها للمساكين فيحصل ان يكون
 لمزيد ما اهتمام فيهم من جهة الفرية وحر ما فهم من الزكوة الى غير ذلك ومثله ما في بعض اصناف
 ارباب الزكوة عند المشهور والامر بالمحافظة على الصلوات والصلوة الوسطى وجعل الحنفية الشرعية
 قسما للفرية فلا بعد وفاقا لثمة منهم الفرية الى ومنها ما في النبوي لاصحاب لمن لم يثبت الصيام من الليل
 فخصه بالقضاء والتذرع بعده الحاجبي والضدي كما في السابق معطلين بان النبي دخل على الكثرة
 فيكون للصوم ولا يسبق منه الى الفهم الا الصوم الاصل في الشرعي وهو القرض والتطوع والتطوع
 غير مراد فلم يبق الا القرض الذي هو ركن الدين وهو صوم رمضان واما القضاء والتذرع فهو ما
 بانساب عارضة فكانا كالتأدية لا يفهم من المطلق الصوم كما لا يفهم من قوله اكتم اقربائي اقارب
 السبب دون النسب لتذرع وفيه نظر فان الصوم اذا كان نكرا في سياق النبي كما انها مع القضاء والتذرع
 تكون غمومه لغويا وان كان القرض اسبق الى الفهم كما ان اقاربي جمع مضاف وعام لثمة تقدم اقارب
 السبب مثله نعم لا يفهم القضاء والتذرع من المطلق فتخلص ان التفسير بما فيها كان اللقطة على ما يفهم لوقنا
 بانصراف المطلق الى افراد الشايعة واما لوقنا بجمله عليه من باب بغير الارادة او كان عاما لثمة فيهم

التخصيص الا ان مثل هذا التخصيص والتفصيل من عكسه كما لو خصص العام هنا الواجب المعين
سكر مضان ونحوه واما لو كان الفرد مالم نقل بشمول العام له كالاند في وجهه فكالا فردا الغير
الشابعة بالنسبة الى المطلق في وجهه فلا يصح التخصيص والتفصيل بتعين الحمل على نفى الفضيلة في
مثل ما كما فيه فان التخصيص والتفصيل يتوقف على دخول المخرج في العام والمطلق والمعرض عنه فما
قبل ان يخرج النادر قريب والنصر على النادر مستمع وبينهما درجات متفاوتة في القرب والبعد لا
يدخل تحت المحصر فيه الا ينفي هذا باق على قول ابي حنيفة ملاحظة مجاز التخصيص بما ذكره والحمل
على الافضل لو قلنا بتفصيل التخصيص على المجاز وعنهما الماعظم الصامة في اية الموضوع من تاويل المسح
بالنسل التفاتا الى ان اولكم حلف على المنسول او مقدر يا خلو الان قوله الى الكمين قدر المأمور به
اليهما كما قدر غسل البدن الى المرفعين ولو كان الواجب المسح لما كان مقدر كالراس وهو على
قراءة التصب ظاهر واما على قراءة البحر فلكون بحرهما مجاورة البحر وهو يسجد امان الفرات في
الرووس اما نصب او جرح او رفع او اخيرة لا هبة بالعدم كوفهم التواترات ولذا لم ينفلها ثلثة واما
الاوليان يترددان بين ان يكون التصب من باب العطف على ظاهر المسوح والبحر على محله او تكونان
على العطف على المنسول اما نصبهما فلا كوفهما معطوفة على ظاهره واما جرحهما فبحر الرووس والبحر
وبتعيين حملهما على الاولين دون الاخيرين بل لا يكادان يصحان اما الاول فلان قريبا الى المسوح
يعين العطف عليه اما على ظاهره او محله واما الثاني فباطل اما اصل العطف فلان الكلام مشتمل على حكم
النسل والمسح وخرج عن الاول ودخل في الثاني فمع ذلك جعل الرووس عطف على المنسول بعد من
الفرج ولا يمتلئه اهل اللسان بل يفهم المتكلم به ويحكم بخطائه فلا يلبق بالفرج ان المنزل للاعجاز كما ان
تدبير اغسلوا لا يصح لعدم القرينة على الحذف ولا سيما على اغسلوا ولو اختلف الفرائض معنى مع
ان الحذف خلاف الاصل وانما يحسن ان يكتبه عند عدم التدبر عنه وانسد الطريق الى الاله وفيه
نظر واظهر منهما فساد البحر بالجوار فانه مرددين عدم الجواز او الجواز مع الشذوذ وعلى تقدير عدم
كونه قياسا والحق الاول فانه من التوقيفات وقد اختلف فيه وعن المحققين القدم كما هو المحكي عن
اكثر اللغويين فيرجع على خلافه ويقدم مع اعتضاده بانه لا بعد عن لغة العرب وفيه المتكلم به
ويحكم بخطائه على انه لو جوز ناهل يصح حمل الفران عليه لشذوذه وندرته بل وعدم كونه قياسا لثاني
الخلاف عنه صريحاً وظاهر ابل ولو كان قياسا لا يجوز هنا فان يجوز به شرطوافه على ماني كلام ثلثة عدم
تأديته الى الاتباس على السامع وان لا يكون معه حرف عطف وهما مفقودان هنا فلا يجوز واسا كيف
ومع جميع ذلك لو صح لا يصح حمل مثل الفران عليه وما ذكر من شهادة الكمين على العطف على المنسول
مردودان الحكم تصدرف مع ان المنسول بضمه غير محدد وكالوجه فكيف تشهد ان له على انه
لوصح الاعتماد على مثله لصح ان يقال المنسول لما كان محدد او غير محدد وقال المسوح بضمه ان يكون

كك قوه كد كوفها مسوحة و د با بطف على المسوح على ان ينسل خلا بسبر اشبهها بالمسح لثلا
 بضع اسراف في الماء بصبه عليها الا ان يمسح و د با علل بعد وجوب الاشتراك بين المتعاطفين في تقاصيل
 حكم المعطوف عليه بل في اصله ولما كان النسل والمنسج قد اشتركا في ان كلا منهما قد اشتق على
 اساس العضو بالماء كفي في صحة العطف كما في قوله ولقد ربتك في الرقعة تقلد اسفا و د محاو علقها
 تنبوا ما بارد امع ان الرمح لا يلقده والماء لا يطف بل الامر من المشاركة فان السيف والماء شاركان لهما
 في الحمل والتناول وفيه نظر فان وحدة العامل وعدم القرينة على الحذف مع كونه مختلف الاصل وانه
 لو ارتكبا لكان المفهوم منهما هو المفهوم من المذكور وعدم قائل بوجوب الاختصار في غلها من الامة
 بعد عدم الاول لا بسبب ذلك بل باطل لما مضى من مخالفة لاجماع الامة وما ذكر من عدم لزوم الاشتراك
 في تقاصيل حكم المعطوف عليه بل في اصل الحكم برده ان المسح هنا اصل الحكم لا تقصيل من تقاصيله كما
 هو ظاهر والشعر ان من باب الحذف كسفتها ماء وحامل محاو نحوهما على ان هناك بالقرينة بخلاف
 ما هنا وبالجمله تاويل المسح بالنسل مما لا يمكن يصححه بوجه بل هو عدم التطير في القران بل في لغة
 العرب بل محكوم بالخطأ الصرف و د بما اول في الابه بانها مفصولة على بيان كيفية الوضوء الذي يمسح
 فيه الخفاف وليس المراد بها بيان كيفية مطلق الوضوء و بعد عدم جواز المسوح فيها الا لرجل لا الخفاف
 ولم يسبق لذلك ما فيها شئ مع عدم تداول لبسها في الحرمين وما بينهما فهو ايضا من باب الالتا والتمسية
 ومنها ما لهم ولشافي المروي في العاصي والخاص في اربعين شاة و قد اولوه على ما في النهاية بان
 المراد به مقدار شاة معللا باننا احتمنا اليه لما علمنا من ان المقصود من ايجاب الزكوة انما هو رفع حاجة الفقراء
 وسد خلقة وذلك يحصل بالقيمة كما يحصل بالعين بل ربما كانت القيمة المبلغ في حصول المقصود لا مكان
 صرفها الى اى نوع شاء الفقير من شراء الشاة وغيرها وعن الشافعي استبعاد معللا بانه يرفع النص فان
 اتوا الزكوة نص وما من من الخبر بان له وهو نص في وجوب الشاة و ايجاب القيمة رفع وجوب الشاة واسقاطها
 فيكون رضاء للنص ولان سد الخلة وان كان مقصودا الا انه ليس كل المقصود بل بما قصد مع ذلك
 التعبد باشتراك الفقير افي جنس مال الغير فالجميع بين الظاهر وبين التعبد مقصود سد الخلة اغل على
 الظن في العبادات التي منها على الاحتياط من تجر يد النظر الى مجرد سد الخلة ولا في التعليل بسد الخلة
 مستنبط مما من الخبر برفع على الاصل بالا طلال وعلى الظاهر بالرفع وظاهر وجوب الشاة على التعيين
 وهذا التاويل يرفع هذا الوجوب بما استنبط من العلة التي هي رفع الحاجة واذا استنبطت العلة من
 الحكم و اوجب رفعه كانت باطله وفي الجميع نظر اما في التاويل فلا تنافي اصاله الشاة فان مقدار الشاة
 بعمها وقيتها من غير اختصاص بها حتى يقتضى اصالها مع ان اصحابنا بل وغيرهم يجعلون العين اصلا
 والقيمة بدل لابل يمكن ان يقال لا بد على كتابة الشاة بل ولا غيرها فان المقصود على هذا بيان معيار
 الواجب وهو مقدار الشاة فاعلم بردي بيان حكم المخرج بل فيما مر فلا يبعد العموم فيه و بعده ظاهر

كما هو خلاف مفهوم العلماء وأيضاً الظاهر من قوله في لو عين شاة الصبي ووجوهه إلى الأمر
فلو تعدر حمله على ظاهره وهو وجوب الشاة عيناً صبي حمله على التخير فإنه أقرب مما ذكره و قطعاً فإنه
يتروك من الحنفية وأقرب المحاذات بل هو الشائع والمفهوم عرفاً في أمثالهما تعلق الأمر بشيء ثم تشتت
الخارج كقاية شيء آخر منه كالأمر بالاستنجاء بثلاثة أحجار والجمعة وضربها فلا بد منه بخلاف ما ذكره
وبه بين فساد التأويل بأن المراد قيمة شاة معللاً بأن المصود وضع الحاجة والحاجة إلى قيمة الشاة كالحاجة
إلى الشاة على أنه يقتضي عدم أجزاء الشاة وبسبب ذلك وبما اعتدوا به المراد ليس تقدير القيمة أو جعل
الشاة بمنزلة ما حتى يرد ما يراد المراد أن الشاة أهم من أن يكون شاة خفيفة أو عني وقد استنبطوا من الحديث
والدال صريحاً على وجوب الشاة جواز إعطاء القيمة بدلها حتى كان الواجب القدر المشترك فأخذ بها
فهم منه صريحاً والآخر استنباطاً وهو كما ترى وأما في الاستبعاد فلما بان مما مر في التأويل من أنه راجع
إلى التخير ومعنى على فرض وجود سبب التأويل كما ادعاه المائلون حيث ادعوا العلم بالمصود فلا يرفع
النص ولا يتأتى فيه الاحتياط والتبذير ولا رجوع الاستنباط بالابطال على الأصل فإنه لا تافى بين علة
الحكم وهو دفع الحاجة وبين أصله وهو وجوب الشاة لا مشترك الصلة بينه وبين غيره وهو إخراج الفضة
ثم منهم من أنكروا كون ما في الخبر تأويلاً لا معللاً بأن كلامهم صريح في أن حكم قيمة الشاة يستنبط من حكم
وجوب الشاة بالقياس وذلك بالغاء قد خصصتها ومن المعلوم أن استنباط حكم من أصل بما حكم ليس
من التأويل بل في شيء وليس به حمل اللفظ على خلاف ظاهره قصد من التأويل خروج عن البحث وفيه
أن أسباب التأويل كثيرة منها القياس عند من يكون حجة في القياس تأويلات النص على أن هذا لو كان
بالنظر إلى بعضهم والآخر سمعت كلام النهاية ومنها ما لا تأويل لجماعة منهم كما لك والنزاع إلى والضدي
كما عاين في حنفية واحد في إية الصدقة يجعلها على عدم لزوم البسط وجواز اختصاص البعض بالحكم
واستبعده الشافعي كما عاين امام الحرمين في تأويل كونه تأويلاً لا ظهوراً للام في الملك عرفاً فإذا انصب إلى من
له قابلية الملكية ظاهره أو كان المتعلق المال كما يقال الدار أو البستان أو القرية أو نحوها لا بد وإن لم يكن
حنفية فيها كما هو الحق لعدم فهم الملكية إلا بالقرينة وأولوية الاشتراك المعنوي من اللفظ في مثل مع
أن استعماله في القدر المشترك أغلب وقد حققناه في محله وبما مر بأن أنه لو كان مشتركاً لم يصح حمله على
الاختصاص بالأصل لتضديد الظاهر عليه ولا ينافيه لفظه في في الرقاب وفي سبيل الله فأما لا تافى
الملكية غاية الأمر عدم دلالتها عليها فلا تافىها وعلى كونه قريباً بشيوع استعمال اللام في الاستحقاق
والاختصاص وعلى تقديره لا يستلزم التبرك إلا في الاستحقاق والاختصاص دون الملك فلا
يقضي البسط عليهم بل أنه لو كان اللام للملك لزم البسط على جميع أفراد كل صنف وعدم التفاضل بينهم
وعدم تخصيص بعض بدون إذن الباقي بل يلزم الشركة بينهم وبين المالك فلا يجوز تصرفهم بغير إذنه
ولا إعطاء بعضه القرض بدون إذن الباقي بل يلزم إعطاء العين لا العوص الأبرصائهم وغير ذلك من

لنوازم الملك والشركة والكل خلاف الاتفاق يحصل اللام على الاستحقاق اولى من ارتجابه فلهذا
التخصيصات الكثيرة بالنسبة الى الجمع المعروف وغيره ولو حل الجمع على مقابل الجمع لم يصح وقالوا ولو
انخفضت العين عن الجمع لقول الامة مسوقة لبيان المصرف بشهادة المصرف قوله ثم ومنهم من يميز بين
في الصدقات فالمراد ان لا تصرف الى غيره ولا لاء لانه يجب الصرف في جميع هو ولا دون ما يحدس بان
بالحمل على الاستحقاق والتبليك يحصل الرضا باقلا يصلح ذلك سارفا عن ظاهر اللفظ فانه ان حصل
على التبليك قد عرفت حاله كما عرفت ان الاستحقاق لا يستلزم التساوي في القيمة على ان اطلاقها لما
ورد في بيان المصرف لا يفيد وجوب البسط بل لا يفهم منه الا كونه محل صرفه او بما يجب باهية بيان
المصرف بالنسبة الى غيره فالحمل عليه اتم وهو كما ترى هذا وانت خبير بانه على تقدير دلالة الفرض على
الحمل على بيان المصرف لا يصح هذه تاولا الا على وجه يصح ان المجازع القرينة للقطعة تظاهر في
مدلوله كما مر الان بعد المجاز من حيث هو ما ولا وقد عرفت بعد مجد ولا الاستبعاد ان اضافة الصدقة
اليهم بلام التبليك وحظ بعضهم على البض بالواقض للشرية والتساوي وكون الالبان
المصرف وشروط الاستحقاق لا ينافي ذلك نحو ان يكون مخصصا مفسودا وهو اولى لموافقه تظاهر الاضافة
والعطف والصرف الى واحد باطل لذلك فلا يجوز وجوبه بظاهر معارضتها بالبض الفقهاء في التبرع
فبما سقت المما المشر وفيما سقى على نفع او دابة نصف المشر من حمله على الفرق والفصل بين
المشر ونصفه لا يمان ما يجب فيه فيكون على المصوم ولو جنى ساقلا يحتاج الى دليل في اخراج التصرفات
وهو ظاهر الفساد لولا ما يقتضي التمسك لعدم المناقاة يجب حمله على ظاهره وما اخرج اخرج التصرفات فان ثبت
فيكون بدليل كلبس في التصرفات صدقة او نحوه ومنها البض في التبرع من ملك ذا رحم محرم
حق عليه في حمله على الاب وهو بصد للزوج الاكثر وكونه منافا لحرمة الاب والتمية على حرمة
الرحم مع انه لو كان كذلك لقال من ملك اباه مضافا الى كونه تافرا في تأسيس قاعدة وتبهد اصل في
ساق الشرط والمزاد وفيه نظر ولذا انكره الباقرين هذا ولكل ما ذكرنا على اخر واستفاد بحث بلقي
بالفروع ولم يذكر هذا الفرض هنا الا لوقوع الانس بمجنس التصرف فيه والتبني بالبعد من التاويل
والقريب المنهج الثامن في المفهوم والمنطوق مقدمه قال الامدي المنطوق ما فهم من اللفظ
نظافا في النهاية مله حاكما عن بعضهم بتبديل نطقا بقوله في محل التلق او ورد عليه بانهم انما دار
منفوض بدلالة الاقتضاء فان الاحكام المضمنة فيها مفهومة من اللفظ في محل التلق مع انه لا يقال فيها
انما دلالة المنطوق وحكي عن بعضهم الاخترا عن الثاني بزيادة قوله قطعان قال المنطوق ما فهم من
دلالة اللفظ قطعان في محل التلق ثم استوجبه ان يقال المنطوق هو ما دل اللفظ عليه بصره بدلالة اولى
والشكل منظوفه اما الحد الاول فلانه غير مانع لصدقه على المفهوم فان المفهوم ما فهم من اللفظ نطقا
او في محل التلق وانما الفرق بينهما بان المنطوق حال للسذكر او حكم له سواء كان مذكورا او لا

بمخلاف المفهوم فانه حكم او خالف الصبر المذكور كالحكم او الحال فانهما خبر مذكورين فيه ايضا ولذا اقبل في
مثل لا تقل لهما فان جعل الحكم حزمة الصرب كان منطوقا وان جعل نفس الحرمة واردا بدياها
للتصرب كان مفهوما وكذا الحال في غيره ولو قبل يمكن تصحيحه بالاستخدام قلنا لا بل انتم الحدود ايضا
التدبعية في خبر ظاهرة بالنظر الى المراد وغيره الا ان يقال في محل النطق عبارة عن الموضوع وماله المفهوم
ويكون محالان الكتابة اوصفة للموصول فيكون المراد ان المنطوق ما فهم من اللفظ كالحكم المفهوم واقما
في محل النطق وبه يصح تفسيره قول الحاجبي المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق بقوله اي يكون
حكم المذكور وحالان احواله سواء ذكر ذلك الحكم وطلقه او لا بان يكون التفسير لقوله في محل النطق
وظاهر قسومي التصريح في ذلك الا ان فيه شيئا يسيرا للتدبر واما الابرار عليه فيجب ان نردوم الدور
فخرج ارادة المعنى الواحد من النطق ومعلوم خلافه فان المعنى باحدهما المدلول للتصوي وبالاخر
الاصطلاح كالنفس بالاقتضاء فانه قسم من المنطوق والمحد منه فلهذا صدق عليه الا ان يرد ادخال
المنطوق غير الصريح في المفهوم كما تأمل التفاضل في الفرق بينهما وادرجه فيه اخر لكنه خبر مصرح
ولو كان فلا يبراد فانه لا مشاحة في مثله واما الحد الثاني فيرد عليه ما مر مضاهي ان اعتبار القطع في
المنطوق خلاف كلمة القوم وفي ادراج الدلالة لا ينبغي واما الثالث فيرد عليه استدراك قوله
صريحه واولو بل اخلاله لاستلزام الثاني خروج الدلالة التضمنية والالتزامية منه مع دخوله في
المحدود كما يأتي والاول اختصاص الحد بالصريح مع كونه المحدود اعم من الصريح وغيره ومنه ان
ما في قوله الحاجبي وغيره من انه ما دل عليه اللفظ في محل النطق واما المفهوم فظهر من كل حده بالمقابل
وما برده عليه وما هو الحق فيه ثم هل هناك اوصاف الدلالة او المدلول ظاهر الشاهد الثاني والحاجبي
والعضدي الاول كما عن جماعتهم صريح اخر كما عن القوم الثاني وهو الذي يعطيه كلامهم في بيان
تقسيم المفاهيم ومحيثها وعدم محييتها الا ان الحد الاول يحتملها والثاني صريح في الثاني والثالث ظاهر
بنفسه في توقف حمله على الاول على جعل ما مصدبة وارجاع الصبر المحر والى المدلول وهو خلاف
الظاهر ومنه بين ما قبل كلام الهامي يحتملها مع اخباره ذلك ووبالحد الاول بعد دلالة الاقتضاء
والا بناء ودلالة الاشارة من المنطوق وفيه نظر وكف كان لا ثمرة فيه يستند بها مع احتمال كلام الحاجبي
الموافقة على انه لا مشاحة في مثله وان كان موافقة الاكثر اولى ثم كل منهما ينقسم الى اقسام فالمنطوق
ينقسم الى صريح وغير صريح وانفقوا على ما يكون دلالة بالمطابقة صريحا وما يكون بالالتزام غير صريح
ومما يفيد التلازم بين الحكمين عقلا واما اختلفوا فيما يكون بالتضمن فالأكثر جعله من الصريح ومنهم من
تأمل في عدمه ومنهم من استشكل فيه مطلقا بان من الدلالة العقلية التجبة وفيه ان ذلك لا ينافي
الصراحة فان مدوا على قوة الفهم وكون دلالة مما يكون في القوة في تلو المطابقة وهو حاصل في التضمن
دون ما اعتبر ومن الالتزام كما استمر فانه باقسامه لا يكون من اللازم بالمعنى الاخص بل ولا اللازم

بالمعنى الأعم بل أهم منهما فإن اللزوم فيه لا يتم إلا بعد ملاحظة حال المتكلم وتصوّر المآل وهو اللازم
 ولو قيل هو دلالة نتيجة كيف يصير صريحة قلنا إن أردت وحدة الدلالة فلا دلالة لاصريحة ولا خبر
 صريحة وإن اكتفى بمطلق الدلالة لحاصلة ولما كانت خبر متعلقة عن إرادة المطابقة حدثت صريحة
 بخلاف الإقسام الثلاثة للالتزامية الآية فاقابلست من الالتزامات اليدوية للكل كما دخل فيها هذا
 حدثت خبر صريحة ومنهم من جعل كون الدلالة التخصيصية من الصريح مباحيا لمذهب الحاشي من كونها
 دلالة تضييقية وليس بشيء فإن ذلك مشهود بينهم كإنبه عليه خبر واحد فلا يتم ومنهم من جعل من خبر
 الصريح ودر بطله بعضهم بأن وجه ملطه كون ماله المدلول خبر مد كور في بعض الأمثلة التي ذكروها
 للمنطوق خبر الصريح فإن أقل الحمل مثلا خبر مد كور في الآية فانه هو الموضوع لمطلق الحمل وكذلك
 حرمة الضرب حكم من أحكام الوالدين وهما مد كوران في الآية قال وقد يذب عن ذلك باعتبار المحبتات
 فإن جعل المفهوم في إية التافيف هو المحرم متوضو هو الضرب فهو خبر مد كور وإن جعل المفهوم حرمة
 الضرب والموضوع الوالدين فهو مد كور وكذلك الحمل وأقل الحمل وبرد عليه أن التعليل لا يفيد
 ما دافعنا عنه من ذكر الموضوع في البعض كما يقتضى الإحقاق بالمفهوم ذكره في آخر يقتضى الإحقاق
 بالمنطوق وباجمالة لونه ما ذكره لا يقتضى التفصيل لا إحقاق خبر الصريح مطابا للمفهوم والذب باعتبار
 والمحبتات وإن أمكن التصحيح به إلا أن تصحاقهم في المنطوق والمفهوم لا ينطبق عليه بل تخالفه بل الظاهر
 أن التفسير هما انما هو باعتبار ما هو المقصود من الدلالة وإن كان نصا أو التزاما لا باعتبار مجرد تحليل
 العقل والاحتمال والاعتبار ومنهم من عد ذلك تصفا مملعا بانهم جعلوا المنطوق أقوى من المفهوم وإذا
 جعل الفرق بينهما مجرد الاعتبار فلا يتشبه ذلك فاستظهر أن يقال إن الاعتبار في حمل اللفظ هو الذي
 تعلق به الحكم ابتداء لا توسط جعل الحكم في النبوى فمن ناقصات عقل ودين تكن أحد من شرط
 دهره لا تصل على النساء بأن أكثر حصصهن وأقل طهرهن عشرة منطوقا لا تحكم على النساء وهى
 محكوم عليها ابتداء فهو حكم خبر مد كور لأن من الحكم المد كور فهو منطوق خبر صريح وإما خبر متضرب
 الأبوين في الآية فهو مفهوم آدم متعلق الحكم وهو النهى قول أف لهما محرمة ضرب بما حكم في خبر يحمل اللفظ
 سواء قبل لا تقل للأبوين أف أو قبل الأبوان لا تقل لهما أف فإن المحكوم عليه في الثاني بظاهر اللفظ
 وإن كان هو الأبوان والحكم بحرمة ضربهما أيضا عليهما لكن المتعلق الابتداءى فيه هو قول أف ثم جعل
 حرمة ذلك حكما على الأبوين من قبيل الوصف بحال المتعلق وقد عرفت أن الاعتبار في المنطوق والمفهوم
 هو المحكوم عليه حقيقة ابتداء لا بما يصير متعلفا للحكم بالواسطة وعلى هذا فهو مفهوم على التقديرين
 بخلاف المثال الأول ونس عليه سائر الأمثلة فتدبر برد عليه منع اتفاقهم على أقوال المنطوق مطلقا
 على المفهوم فلا ينافيه يكون بعض أفراد المنطوق أضعف من بعض أفراد المفهوم مع إمكان أن يقال
 لاستبعاد في اختلاف القوة والضعف باعتبار اختلاف الاعتبار فإن اعتبار كون الموضوع مد كور من

حس هو يجعل المجموع اقوى مما جمعه خبر مذكور قد بر واما ما ذكره من المناط في الفرق ان تم محسن
ولكن دقيق النظر يحكم بعدمه ثم قسم ما يكون دلالة بالانضمام بان المدلول اما ان يكون مفصودا
للتكليم بالكلام على حسب ما هو المفهوم عرفا ولا على الاول اما ان يكون معا يتوقف عليه صدق
الكلام او صحته فخلاا وشرا ولا بل يكون مقترنا بالاولا عليه بعد الاقتران ووبازيد او عليه نظيره
وبالسطا الاقتران الثلاث لم يزل بطان المحصر وفيهما نظر فان المحصر استفرغ ائى لا غنى وبتب عدم وجدان
قسم اخر له وهذا اظهرهم وكيف كان يسمى الاول دلالة الاقتضاء لاقتضاء الكلام له والثاني الاماء
والتيه ومثل له على التدبر الثاني يقول النبي صلى في جواب التخصيص حيث قال ان ابي قحاد ركنه الوفاة
وله الحج فان حجبت عنه ابتغاه ارباب لو كان على ابيك دين قضيت اكان ببقه قالت نعم قال صلى في
الله الحق بلك بقضى فاما سالت عن دين الله وقضائه فذكر نظيره وهو دين الادمى وقضاه عنه على
التبلي اى على كون قضاء حق الادمى حلة للنفع والالكان ذكر معناه بل فائدة ففهم منه ان نظيره
وهو دين الله وقضاه حلة لمثل ذلك الحكم وهو النفع وفيه انه راجع الى العموى والالكان قاسا فلا
يكون من دلالة اللفظ فلم يزد قسم اخر والثالث دلالة الاشارة وانما سمي به لكونه مأخوذا من اشارة
الكلام لا من نفسه فلذا يفهم منه من ظهور ادا تميزه عرفا واما المفهوم فان كان الحكم كالحرمية في
النصر في اية التاقيف او الحال كآية الدينار في اية الفطار وما فاعلا للمذكور بقضى محوى الخطاب ومحن
الخطاب وان كان مخالفا له فدل الخطاب واقسامه كثيرة تاتي لا اربعة كما في المختصر ولا خمسة كما في
الزبدة ولا سبعة كما في الوافية ولا عشرة كما في النهاية ولا غيرها كما سمي غيرها ثم هل يشترط في مفهوم
الموافقة الاولوية او يكفي المساواة احتل الثاني الكاظمي وظاهر المعظم الاول وهو الحق فان المساوى
لا يخرج عن القياس ولا يمكن فهم اتحاد حكم المساوى عرفا بوجه لقيام احتمال التعبد بخلاف ما لو كان
للشيء فردان مختلفان قوة وضعفا فعلق الحكم باحد هما ففهم منه الاخر مع تحقق الاولوية وبه يفرق
مفهوم الموافقة عن القياس وما مثل لمن الذين باكلون اموال التامى ظلماء بناء على انه دل على حرمة
الاخذ وهو مساو مع الاكل في الاتلاف فليس منه فان حرمة الاخذ لا يفهم من حرمة الاكل عرفا الا ترى
انه لو قيل لا تاكل الفشاء او الهندباء لا يفهم منه النهى عن الاتلاف حرمة الاخذ ان كان مستندا الى الالة
فمن طريق اخر تنبيهان الاول هل المنطوق يلزم ان يكون اقوى ظاهر عدمه بما مر فان الفرق
بينهما باعتبار كون ماله المدلول مذكور او غير مذكور وظاهر ان ذلك لا يقتضى الاتوائية فمقابل قلت
شمرى ما الذى جعل مثل دفع الموءاخذة عن الخطاء والنسبان الموجودين في الخارج الذى ليس لازما
لرفع الخطاء والنسبان وعدمهما في الخارج لا بالمعنى الاخص ولا بالمعنى الاعم وليس يفهم العرب
بمعرفته ولا اهل العرف وانما يفهم من كان حارفا بان المتكلم به صادق في الواقع فلم يفسد المعنى
المطابق والالزم كذبه بل المراد معنى اخر التزاما ومنطوقا غير صريح واخرج مفهوم الموافق او المخالف

عن المنطوق وجعلها ما بالاسمع ان مطلق المفهوم مما يفهم من المعنى المطابق وليس مدخل في فهمه وبفهمه اهل اللغة والعرف دائماً والبال فيه ما فيه على ان في قوله ليس يفهم العرب بعينه ولا اهل العرف متعاناً شرط يفهم العرف بخلاف الظاهر نصب القرينة فلوفرر شئت ان توق صحة الكلام او صدقه على تقدير امر والظاهر الصحة والصدق بل مظهر به قياسه شناه ففهمه اهل العرف الثاني ان المطابقة في كلامهم بسم الحقيقة والجاز والالتم تحقق المحصر الاستفاده في كلامهم مع ظهوره منهم فيكون من المنطوق الصريح نعم بجاز المحصر خارج ومختص بدلالة الاقتضاء اشارة لاختلاف في حجية المنطوق الصريح من المدلول المطابق والتضي والحجة فيه كونهما مفهومان من اللفظ فافندرجان في الظواهر قسمهما ما دل على حقيتهما من الاجماع وغيره اما المدلول بدلالة الاقتضاء والاباء والاشارة فظاهر الجمهور حجية على الاطلاق ومنهم من صرح بان حجية الاول ظاهر اذا كان الموقف عليه مفلوجا به وكذا الثالث اذا كان اللازم قطبا والثاني حجة اذا علم العلية وعدم مدخلية خصوص الواقعة وصرح اخر بانه لا ريب في انه اولي واحوط اذ لم يقتض الفصر حلية انسداد الباب القوي والصل واما اذا اقتضى ذلك ترك ما دل عليه اللفظ في مجرى اللغة والعرف بحيث صار دالة اللفظ عليه كدلالته على المعاني الخفية فمخرجة ومخالفة للاحتياط لم يستظهر بان مراده بالقطع ما يشمل مثل هذا الظن وفيهما نظر اما في الاول فلان ظهور الموقف عليه يكفي كظهور العلية فافهمه لدولان بدلالة اللفظة بالمعنى الاصح والمدار فيها على التهور وهو ما لا ريب فيه ولبت شمرى ما عرف بينهما وبين سائر المدلولات اللفظية حتى لم يستعد ذلك في سائر المدلولات واعتبره ففهمه مبين ما في الثالث من ان يكون اللازم قطبا فان ان المدار على وجهان الدلالة في العلية سواء بلغ الى القطع او لا اما دل على حجية الظواهر واما في الثاني فلان ما استظهره خبر ظاهر فان اطلاق القطع والعلم على الظن من دون قرينة خبر ظاهر وكيف مع القرينة على خلافه وكان المقام منه سلبا لكن لا يتم ما عتاط به فانه لو لم يحصل الظن لا يصح العمل به وفاقا بين الاحتياط وايضا ان اراد من انسداد باب القوي والصل في جل الفقه او كله لم يصح لعدم الملازمة فان الدلالات الثلاث مما لا يحصل الا نادرا وان اراد انسدادها فباعت الدلالات الثلاث عليه فلا ينافي تركه الاحتياط بل يمكن ان يتحقق فيه الاحتياط لم نفس الى العسر والمخرج الشد يد وايضا مع عدم اقتضاء تركه الى انسداد باب القوي والعمل لا يطرر الاحتياط في الترك فانه ربما لا يحصل فيه الاحتياط كما لو ترمد مال بين يديهم وتوقف الحكم في احداهما على العمل بانهم فيه وفي الاخر على تركه الى غير ذلك مما لا يحصى هذا ويشترط في حجية المنطوق خبر الصريح حجية الصريح من منطوقه والابترام بطلان الاصل دون الفرع المبتنى حجية عليه وبوجه اخر حجية الالتزام والضمن يتوقف على حجية المطابقة فان ارادنا مفرع ارادنا قاذم ثبت ارادنا قاذم ثبت ارادنا قاذم الكلام في المفهوم من الواقعة والمخالفة اشارة هل مفهوم الشرط حجة ولا فيه اقوال ولتهد لتخفيف مفدمات الاولى ان

المتنازع فيه مدخول الشرط الملحق عليه حصول مضمون جملة اخرى كما تقتضيه عنوانات اكثرهم
وتصريحات بعضهم وبسطه كثرة وروده في الادلة الشرعية جدا وتوقف مطالبها عليه والحاجة اليه
كثرت ونظريته والاختلاف في مدلوله وعدم تعرضهم له في غير هذا المحل مع لزومه وكونه قد تقدم
بمخلاف مادة الشرط فاقبالست كك الان اظاهر كلام الذريعة والعدد بالابواب فقامه وان احتملاه ولا
فرق في الشرطين كونه مقدرا او مذكورا لم يفرقا او اما معادله على التعليق مطابقة او تصانح بان
ما يأتي من الادلة في الجميع الثانية انما تشمل الجملة الشرطية في اللزومية وهي ما يكون بين طرفيها
ما يقتضي المذموم التالي وامتناع انقضاء كانه كما لو كان المذموم حلة للتالي مثل ان كانت الشمس طالعة
فالتأمر موجود او معلول له مثل ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او معلول له مثل ان كان
النهار موجودا فالعالم مضي او مشرط له مثل ان كان هذا عالما كان جارا مضابا له مثل ان كان زيد ابنا
لعمر وكان عمر واباه او غير ذلك وفي الاتفاقية وهي ما لا يكون بين طرفيها ما يقتضي اللزوم كما
لو كانت آثار بن علي مسيل الاتفاق مثل ان كان الحمار ناهضا فاجد او واقف ولا اشكال كما لا خلاف في
ان نفي التالي يستلزم نفي المذموم وكذا وضع المذموم يستلزم وضع التالي فان وجود المذموم يستلزم
وجود اللزوم ونفي اللزوم يستلزم نفي المذموم واما السكلام والخلاف في ان نفي المذموم بنفسه مع قطع
النظر عن الامور الخارجية هل يستلزم نفي التالي فمن قال بالحجية قال به ومن قال بعدمها قال بعدمه مع
اتفاقهم على استعمالها على الوجهين لثبوتها في المتنازع فيه ان ظهورها في ايها الثالثة ان المدلول
المتنازع فيه هو الاتزان في الوضعي لا العقلي الصرف بمعنى انه من مجرد تنزيه كلام الحكم عن اللغو
والصحت لا الوضع عند الجمهور حيث عدوه كغيره من المفهوم وحدوده بامرو واستدوا في خصوصيته
كل واحد بامره ومخصوصية به وضوئها كالا على عدمه ان النزاع لو كان في الامر العقلي الصرف لما اختلف
فيه المفهوم وغيره كما هو ظاهر ولما اتسقت ثلثة منهم في اثبات الحجية بالتبادر مع عدم اعتراض احدهم عن المحول
عليهم ولما فصل مشهورهم بين الوصف والشرط مثلاني الحجية وعدمها مع عدم نفيهما في الدلالة
العقلية الصرفة قطعا ولما فاقها كلام منكري الحجية فانه لا يحصل على التخصيص على تقديرها الا اذا لم
يحتمل غيره ولو احتملها اما باو الحمل على التخصيص مما لا خلاف فيه ولا يكون ذلك مبنيا على القول
بثبوت الدلالة الى غير ذلك فان قبل ما يبدل على ان المتنازع فيه الامر العقلي ما اشتهر بينهم من ان
التعليق على الشرط انما يقتضي التخصيص ان لم يظهر للشرط فائدة اخرى واما اذا وجدت فائدة لالة
عليه مستغنية لا نعلم به من الواضع مثل هذا الوضع في غير هذا الموضع بان يضع لفظا معني لبدا عليه
قبالمتحقق فائدة اخرى قلنا لا دلالة له الا لان الاستفراجه يحكم بان كلاما وجد لفظا لا تصور له فائدة
سوى فائدة متعينة فهو موضوع له لكونه اهم بل لعدم منافاة ذلك للوضع فان مدار الحقيقة على عدم وجود
العصاف عنها لو كان الشرط موضوعا لافادة التخصيص يجب ان يحمل عليه الا ان يظهر ارادة معنى اخر

بالقرينة من المتكلم فيحمل عليه كسائر الالفاظ فوجب الحمل على الشرطية فيما لم يظهر فائدة اخرى
واما اذا ظهرت فلا يحمل عليه للصرف عن مدلوله الحقيقي نعم لو قالوا بعدم الحمل على التخصيص اذا
احتمل غيره ولو احتمل المساو باو امر جوحا في الوضع لكن المتيقن لم يقولوا به كما هو ظاهر بل يحملوه
على التخصيص ج بل قيل يمكن ان يقال ان هذا الاشتراط دليل الوضع بعكس ما قاله المعترض وذلك
انه لو كان الحمل على التخصيص لدفع محذور منافاة الحكمة لزم ان لا يتعين التخصيص مع احتمال غيره
احتمالا مساويا له فان هذا المحذور يندفع من التخصيص وغيره ولا ظهور للتخصيص حتى يرجع على
الفائدة الاخرى لفرض المساواة فيجب ان يتوقف في فائدة الشرط وتريه لم يفعلون ذلك فانهم في
هذه الصورة يحملون الكلام على ارادة التخصيص ولا يلتفتون الى الامر الاخر وكيف لا والاتفاق
على ان التخصيص من جملة فوايد الشرط وانما الخلاف في انه هل يتعين من بين الفوايد بالارادة ام لا
فالتي نفاء والمثبت اثبتة ومقتضى ما قاله ان يكون لهذه القاعدة من يتولى غيرها وانما ثبتت لورجحت
على ما يساويها بحسب الامور الخارجة عن اللفظ فيكون اللفظ هو المرجع لها وبسوء الامر الى الوضع كما هو
المطلوب ولا يمكن ان يقال ان الترجيح على غيره بالنسبة مع فرض التساوي بل الترجيح لاجل ان هذه
القاعدة هي الراجحة خفيفة وان ما عداها لا يساويها فمن ثم تسببت من بينها لان ذلك فاسد قطعاً لان غيرها
قد يكون أظهر منها وقد يتعين ارادته واذ اجاز ذلك جاز ان يكون مساويا لها ومنه يظهر ما قلنا وبشكل
بانه اذا حصل التساوي بين التخصيص وغيره ككونه حمل الحاجة او السؤال او الاهتمام به الى غير ذلك
من الجهات الخارجة عنهم يمكن ترجيح الاول برجحانه بنفسه نظر الى ان مقتضاه وظقة الشارع بخلاف
غيره فان الاول مفاده حكم شرعي والثاني امر لغوي لغطي محالة شاهد على اعتبار الاول ومنه بين انه
لو فرض التساوي بينهما مع القول بنقلية التخصيص وترجيحه بذلك فيما لا يقال بما يحكمه لزم تقديمه
للمر ولا يلزم التوقف فلا يمكن ابطال ارادة الدلالة العقلية به بان يقال مقتضاها التوقف فيهم ان
ظاهرهم تقديم التخصيص حيث قالوا يجب الحمل عليه ما لم يظهر خلافه فمعاصر ان ما قبل ان الدلالة
العقلية انما تم لو وجد مقام لم يحتمل فائدة اخرى توجب الخروج عن اللغوية وهو م لا يتم فحصل ان
الذي يلبق بكلامهم ان يكون المتنازع فيه الدلالة اللفظية فيصرف عليها لزوم المجاز فكلام متبني
الدلالة العقلية الصرف فراجع الى عدم الحجية وتستمع من بد كلام فيه واذ اخرجت ما عهدت فقولوا
في مدلول الفسفة الشرطية على اقوال فقول بالتلازم في الوجود والعدم وهو الاقوم واخر بالتلازم في
العدم وثالث بالعدم مطوابع بالثبوت شرعاً لا لغة وعرفاً كما سنعين بعضهم وعن اخر بالقبح بين الخبر
وغيره وهو خامسنا القطع بفهم التلازم وجود او عدم في الحرف وصبق فهمه عندهم والاستفهام
بان من اراد ذلك عبر عنه بما يكون في غيره مما جاز الكونه خبراً من الاشتراك وبما يندفع ما عدا ما قال من
انما استعماله فيه وفي غيره مما جاز الاشتراك خلاف الاصل فيكون حقيقة في الفرد والمشارك وهو ما علق

عليه وجود المشرق فانه مع ثبوت كوفاه حقيقته في الخاص لا يصح وبإصاله عدم الثقل ثبت ذلك في اللغة
والشرع ابتداء ما يدل على حجية المفهوم في عصر الشارع وما بعده في الجملة الاخبار كمارواه القضي
صحيحا على الصحيح من جبل وهو ابن دراج عن الصادق قال قال له رجل جعلت فداك ان الله تم يقول
بادعوني استجب لكم وانا تدعوا فلا يستجاب لنا قال لانكم لا تقولون لله بهدوء وان الله تم يقول او فوا
بهدي او فبهديكم والله لو فديتم لله لو فاد الله لكم والكلمة في الموق في الصحيح عن ابن بكير عن بعض
أصحابنا عنه قال لا ينبغي ان يتزوج الرجل الحر المملوكة اليوم انما كان ذلك حيث قال الله عز وجل ومن
ثم لم ينل منكم طولا والطول المهر ومهرة المرأة اليوم مثل مهر الامة او اقل وعن ابي ايوب بن الحسن او
الصحيح وهو الخراز عنه في حديث فان الله جل ثناؤه يقول فمن تحل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر
فلا اثم عليه فلو سكت لم يبق احد الا تنجل ولكنه قال ومن تأخر فلا اثم عليه والصدوق والشعبي عن
عبيد بن زرارة قال قلت لابي عبد الله ع قوله تم فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال ما ينهاكم من شهد
فليصمه ومن سافر فلا يصمه والصدوق في معانيه والقاضي عنه في قول الله عز وجل في قصة ابراهيم ع
بل فعله كبيرهم هذا وما كذب ابراهيم ع فقلت كيف ذلك قال انما قال ابراهيم فاسألوه ان كانوا ينطقون
فكبرهم فعل وان لم ينطقوا فم فعل كبيرهم شيئا ما ينطقوا وما كذب ابراهيم حيث علق الدلالة بقوله
انما قال فدل على ان عمر والتعليق رفع الكذب وما ذلك الا بالمفهوم وهو من القول بمجرده محضا حصل
حصول الدلالة فمقابل لادلالة فيه على وجوب اعتناء المفهوم بل على جواز ارادته ولا كلام فيه ليس
على ما ينبغي نعم ربما استدلل بما رواه الصدوق عن هشام بن الحكم انه تناظر مع بعض المخالفين في الحكمين
بصفين عسر وبن العاص وابي موسى الاشعري قال المخالف ان الحكمين لقبولهما الحكم كانا مرددين
للاصلاح بين الطائفتين فقال هشام بل كانا غير مرددين للاصلاح بين الطائفتين فقال المخالف من اين
قلت هذا قال هشام من قول الله عز وجل في المحكمين حيث يقول ان يريدوا اصلاحا بوق الله بينهما قلما
اختلفوا ولم يكن بينهما اتفاق على امر واحد ولم يوفق الله بينهما قلما اتفقا لم يريدوا اصلاحا وهو لا يدل
حيث ان الاستدلال برفع التالي على رفع المقدم وهو متفق عليه بين النفاة والمثبتين بل هو من التمسك
بالمطوق كما لا يخفى وللتلازم مطلقا في اللغة بسوء الالفاظ عن سبب الضرر مع الامن ونص ابي
عبيدة القاسم بن سلام وهو من اعرف الناس باللغة على اعتبار مفهوم الوصف الذي هو اضعف من
الشرط قال في قوله سم مطلق الغنى ظلم ولي والوحيد يحل عرضه وحقوقه انه يدل على انهم من غيره ليس
سكت وفي قوله سم اثنى بمثل جوف احدكم صحيحا من ان يمتلى شعر النبس المراد به حماء الرسول ولا
مطلق الجماء والاماطق بالكثرة والاستلاء وليس المقصود قياس الشرط على الوصف بل الاستدلال
بالوصف على الشرط الذي هو اقوى قول ولا وضوح دلالة ولا بفعل فهم التخصيص من الوصف دون
الشرط فان اقل مراتبه ان يكون قيد الكالوصف وفي شرح الجوامع المفاهيم المخالفة الالفاظ حجة لقول

كثير من اهل اللغة بانهم ابو عبيدة وعبيد وهم انما يقولون في مثل ذلك ما يعرفونه من لسان العرب
وقد قال بفهوم الشرط جامعة من اوابل الاصوليين وهم من اهل اللغة والمعرفة باللسان ولولا انهم
فهموا من التعليق بالشرط انشاء الشرط وباتفاقه لما قالوا به واحتمال الاجتهاد قائم في كل ما يشوبه اهل
اللغة في المطالب النظر فلو قد ح في الحجة لم يثبت اكر اللغة وهو عرض عذب الاخش وفي الثاني
وهو من اهل اللغة كالمبتدئين واجابه بترجيح الاول بالكثر والخبرة والابنات فانه مقدم على الثاني وفي
شكل من الحجج والجواب عن المعارضة نظر اما الحجج فلان ثبوتها لا يثبت التلازم في الوجود والعدم
مع انه المفسود على ان ما ذكره بحجة مفهومة الوصف معلوم باقوى من مساياتي مضللا وبه بر الجواب
عن المعارضة نعم بغيره بتم التي عند التي لغة فان قبل حجة كلام اوابل الاصوليين لم يثبت فان حجة
الظن خلاف الاصل خرج منه كلام اللغويين ونحوه وفي الباقي مع انه لم يمهذ من احد التسليم بكلامهم
فيكون الاتفاق على خلافه ولا قل من الشهرة قلنا سد باب العلم اخص الى حجة الظن والفرقة بين
بعض اقرا ده بحكم لدم احتمال التجديدها بل يمكن فرض افادة كلام الاصولي غلطا قومي جدا ما يقده
في بعض الاحيان كلام اللغوي ولا قائل بالفرق قطع المنع من الاجماع والشهرة على خلاف ما قلناه
فان غالب اسباب الفهم لما كانت مشتركة فلذلك يحصل الظن وفي غيره نقول بوجدهم ما يقبلنا اقوى او
صاوبا ولا يكون ديد فهم الاستفهام ان لو ثبت الشهرة على خلافه لا تكون حجة فان من حجة الظن بلزم
عدم حجة الظن في الظن المحاصل من كلامهم في خصوص المسائل سلبا عن المعارض على انما استقر عليه
اللغات حل الخطاب على الطواهر منها ولا ريب ان اتفاق الاصوليين بل شهرتهم يقيد الظن بالواقع
وتلوهه فيكون كافيا ولولا ذلك لم جواز حل الخطاب على الموهوم بل لزومه وهو مقطوع الفساد عند
ارباب اللغات قطعاً لافرق بين ظن وظن ولا بين اوابل الاصوليين واواخرهم واسطهم واخترض
على سوء الالحابة بانه باعتبار انهم لما هموا لغويين حكم الفصح وعلموا السبب في بعض الصور وخفي
عليهم السبب في بعضها مع علمهم بان الاصل في الصلوة الاتمام الواحدة وبان الرواية عليهم لا لكم فان
عدم الشرط لو استلزم عدم الشرط وطالب ثابت التفسير مع الامن وقد ثبت وبر على الاول امتخلاف
الظاهر فان مضمون الرواية ان يعلى بن ابيه سال عمر بن الخطاب ما بالنا نصير الصلوة وقد امتا فقال حجت
مما حجت منه فقال رسول الله ص فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة وخلوها ان الاصل
في الصلوة لما كان الاتمام فذلك يقتضي الاقتصار على الفصح في موضع الخوف سلبا ان يقال ما بالنا الاتم
وقد امتا لا ما بالنا نصير قد امتا فبهذا ظهر ان تعييهما لاجل وجود الشرط وطبدون وجود الشرط ومع
ذلك فقد قر وهما النبي ص وهو ظاهر لكل من له ذوق سليم وذلك لا ينافي كون الاصل في الصلوة
الاتمام الا انه لا يثبت بما رواه عايشة لضعفه نعم عندنا نصيبه ولو قيل اذا كان كذلك لا يثبت اصل
المطلوب لكون خبر يعلى عاميا قلت لما كان المطلوب امر القوي بابكفي فيه الظن والخبر لما تلفاه الاصوليون

بالقول بفقد الظن بالصدور بخلاف تلك وبما سمعت بان ما فيها الجيب عنه بالمنع من كون الاصل في الصلوة
 الا تمامه لانه قد ثبت حاشية ان كلا من صلوة الحضر والسفر كانت وكيفية فاقرت صلوة السفر وزيد
 في صلوة الحضر نظيره بانه لو كان كذلك لم يطلق على صلوة السفر انها مفصولة ولم يكن فعلها قصرا كما
 في صلوة الصبح اذ المفصولة اسم لما جرى الاقتصار عليه فاطلاق لفظ الفصيرة في الابة دليل على سبق
 وجوب الاتمام فضلا عن انه لما قبل ما رواه عابسة تعين التصرف في لفظ الفصيرة بالانباتي المقصود فان
 الظاهر ولومن القران يصرف بما يفيد الظن من الخبر الواحد ونحوه وما فيه الجيب ايضا بان لا يتم انهما فهمامته
 يجوز انهما احكاما بذلك باستصحاب المحال في وجوب اتمام الصلوة وذلك لان الاصل الا تمام وخولف في
 الخوف بالابة فيبقى غيره فلا يعدل عنه الا بدليل واذا جاز ذلك لم يتعين ان يكون الفهم منه فلا يقوم به
 حجة بل ما روي على الثاني فان الاستدلال بل فهمهما وهما من اهل اللسان وفهمهما حجة وان كانا غير
 معلومين العد البلى يكون فسق احدهما ظاهرا بل كفره حصول الظن من قوله ما فضلا عن التفرير وهذا
 لا ينافي ثبوت خلاف المدلول بدليل خارج كما هو المفروض هنا فان الاجتماع واقع على خلافه كالتسعة
 وبذلك يبطل ما نظره فيه بانه يلزم التعارض بين الدليلين وهو خلاف الاصل فان التعارض يتوقف
 على ثبوت اللغة وقد ثبت بملزم قبح التعارض فلا ينفع الاصل واستدل ايضا للتلازم مطابعا لفظ خبره بانه
 الذي اعتمد اكثر اصحابنا المتأخرين قال يانه على ما ذكره المدقق الشيرازي اني اللفظ لما كان واقعا بالمط
 والحكم المقصود بالا فادة ولم يكن غرضه يتعلق بذكر الشرط في الظاهر يحصل الظن بانه لا انتفاء الحكم
 في غير محل الشرط والالتصاف الشرط لمواجبة لا يحتاج الى ذكره وان لم يكن احتياج الى تركه ايضا لان ما لا
 حاجة في ذكره وتركه فالواجب عند الحكم العاقل تركه لان البعث فعل ما لا فائدة في فعله لا تركه ما لا فائدة
 في تركه محاصل الاستدلال ان المعلوم او المظنون انحصار فائدة البعث المذكور في انتفاء الحكم في غير محل
 الشرط فلو لا لزوم البعث اما بقيا او ظنا اذ المظنون او المعلوم خلو المتكلم عن البعث فتبطل العلم او الظن
 بان الحكم مستف في غير محل الشرط عند المتكلم وقال هذا التفرير انما يتم اذا علم انتفاء ما عدا التخصيص
 من القواعد وفيه ان ما ذكره لا يفيد الا النفي عند النفي كما هو ظاهر ولا يتوقف اتمامه على العلم بانتفاء
 ما عدا التخصيص بل يكفي الظن كما باتى على ان ذلك كما مر خارج عما يليق بالتزاع وللقول بالتلازم في
 عدم ان الامر المعلق بكلمة ان عدم عند عدم الشرط لا يلبس علة لوجوده ولا يستلزم ماله فلو لم
 يستلزم عدم عدم الخروج عن كونه شرط او الالكان كل شيء شرط لكل شيء وهو باطل اتفاقا وان
 كلمة ان اداة الشرط باتفاق النحاة ويعتبر بذلك ان ما يقتضيه شرط لما بعده والاصل في الاستعمال
 الخفية والشرط ما ينتفى بانقائه المشروط لاتفاق الفقهاء على ذلك والاصل عدم النقل وان قول القائل
 اعط زيدا درهما ان لم يكن مجري في العرف مجري قولنا الشرط في اعطائه اكرامك والتساور من هذا
 انتفاء الاعطاء عند انتفاء الاكرام قطعا بحيث لا يكاد ينكر عدم راجعة الوحيد ان يكون الاول ايضا هكذا

والنسوى لا زيد بن على السبعين عقب قوله نعم ان تستغفر لهم سبعين مرة قلن يغفر الله لهم وذلك لانهم
فهم ان عدم الشرط هو الاقتضار على السبعين بقضى عدم الشرط وهو عدم الغفر ان وان التبقي
على الشرط لا يتخلو اما ان يكون لا نفاء الشرط عند انقائه وهو الما اول جود الشرط عند وجوده
فيكون سببا ومنه يحصل للطلب ايضا فان الاصل عدم تعدد الاسباب فيكون السبب تمدا واذا اتحد انتهى
السبب بانقائه بل كان احرى بالانقضاء اذا فقد الشرط الذي ليس بسبب ويرد على الاول منع عدم
طلبه عند دخول ان يتعلق الامر والطلب ان اردت في العلية للوجود ذلك بل العلية بهذا المعنى قد ثبتت
بامروان ارد غير ذلك محقق ولكن لا يلزم على القول بحجية المفهوم ولا ادعاء مدع وبذلك بين فساد
ما قبل ان الاصوليين انما تعرضوا في هذا المبحث بحال المفهوم وسكنوا عن حال المنطوق ونحن تعرضنا
لحالهما معا وانه هو السببية ثم ما ذكره من انه لو لم يستلزم عدم عدم مخرج عن كونه شرطا بل عليه ان
مدخول ان مفاده السببية كما مر وليس هنا لفظ الشرط مع انه لو كان لا يتبع فان مدلوله لثمة لا يقيد
ما ذكره كما سبق في مقدمة الوجوب غاية الامر من النحويون ان كلمة الشرط فان كان اسما لاهم موافقا
للغة فليس مدلول مدخول هذا ذلك الامر وان اردوا به ما جملنا مدلوله فلا يتبع الاستدلال نعم اصطلاح
الاصوليين في الشرط ما يلزم من عدمه عدم ولا جدوى فيه لما سمعت هذا ولو كان مدلوله ذلك
خرج المفهوم عن كونه مفهوما وبصر منطوقا وهو خلاف ما بين عليه المستدل وغيره بل ما هو المشهور بينهم
ومنهم من جعل هذا الدليل وما بعده واحدا وجعل الثاني بيا للاول ثم ارد عليه بان لفظ الشرط قد
استعمل في العلامة وفي العلة بل وفي جميع ما يقترب به حرفة وهو ان حتى ان اكثر المستدلين بهذا
الدليل كغير الدين واتباعه ادعوا ان حرف الشرط يبدل على علية ما اقترب به الحكم المعلق عليه ولان
المتبادر الى الفهم انما هو لزوم المعلق الما لفظ عليه وجود الاعداء لهذا الحكم بان استثناء نفى تالي
الشرطية نتج نفى مقدمها واستثناء نفى مقدمها فبرهنت شيئا وح نقول لو كان الشرط حقيقة فبما انتهى
الحكم المعلق عليه بانقائه بخصوصه لزوم الاشتراك ان كان حقيقة في هذه المعاني ايضا او شيء منها والجانز
ان لم يكن وهذا خلاف الاصل فتعين كونه موضوعا للفقد المشترك بينهما فلا يلزم من عدم عدم
لاحتمال كونه لازما له وجود الاعداء او قوله لو كان شرطا لمع عدم التلازم بينهما وجودا وعدمه لكان
كل شيء شرطا لكل شيء ومع فانه لا يلزم من مشاركته في الشرطية في عدم الملازمة وجودا وعدمه
مشاركته في كونه شرطا اذا كانت مختلفات قد تشارك في اللوازم على ان ما ذكره يندرج فيه لزوم كون
الشيء شرطا لنفسه ولعنا لله وذلك ظاهر الفساد ويرد عليه او الاعداء دليلين في كلام بعضهم وهو
التظاهر لعدم توقف بيان احدهما على الآخر ولا على جزئه وثانيا ما ذكره في الغرض والعلامة
ووافهم الشبه من استعمال لفظ الشرط في العلامة بل هم جعلوه حقيقة فيها لا يصح الماصح جماعة من
اللغويين من ان المستعمل في العلامة الشرطية هو الراء لا الشرطية بالسكون مع ان لفظ الشرط خارج عن

المتنازع فيه كدأمر واستعمال المدخول في العلة وجميع ما يقترن به إن وإن صرح إلا أن المتبادر منه بعضها
غلا بصر المستعمل وغيره لا يستلزم الاشتراك فإن المجاز خبر منه ولا يمكن اشتراكه معنى لذلك وثالثا
أنه لا بد من المتبادر وهم قطعاً والحكم بعدم إنتاج استثناء نفقض المقدم خبره مرتبط بما ذكر من وجهه إن
المتفكرين لما كان مداداً مودع على المحاطي لا الالفاظ فهو المر الشريطة في استعمالها على ما هو مفلوح به
وهو أن لا ينفك التالي عن المقدم دون العكس لكون ذلك لا يتحقق في شيء من استعمالاتها فإني
المقدم هلز وما هو التالي لازماً لا على ما هي حقيقة فلهذا حكموا بأن استثناء نفقض المقدم خبره منتج وفي
المنع من لزوم أن يكون شكل شيء شرطاً لكل شيء على تقدير عدم التلازم مطبقاً إن قال إن استلزام
الشرط من خبره بالتلازم في عدمه فإما أن يفرض عدمه فلا امتياز من جهة خبره مأمراً وما ذكر من لزوم
كون الشيء شرطاً للشيء ولما عده وإن كان محالاً لكونه لازماً لما نفي الأمر عليه من عدم انتفاء الشرط
بانتفاء شرطه فهو حال يترتب على ما هو لازم له من عدم انتفاء الشرط ولو سلم لفلان يلزم أن يكون خبر
ما هو شرطاً لانتفاض شرطه برود على الثاني أن ما ذكر من أن الشرط ما ينتفي بانتفائه الشرط وهو اصطلاح
الأصوليين والفقهاء وأصله عدم النقل لا ينفع لظهور أن الشرط في اللغة ليس حقيقة في ذلك كما مر
وثالثاً خرج الشرط في متعلقها بالسبب مر فوالأصل عدم النقل مع عدم الخلاف بينهم فيه بما ينافي
الاتفاق في احصاء مقادير وفي عدم الاختلاف بين اللغة والشرط في متعلق حرف الشرط فمراد
الضموم بين الشرط لو كان ما قلناه فلا إشكال ولو كان ما قاله الفقهاء فهو باطل بامرو وبما مر بتفرد ما في
الثالث والخامس مضاً إلى أن الظاهر من قوله أعطي زيد أن أكبر منك وحدة السبب وتعيينه والأفلا
ينفع الأصل فإن الحكم به يكون مستند إليه لا إلى المفهوم وإنما الكلام فيه وأيضاً التفرقة بين الشرط
والسبب في النفي بالأصل بينهما بان جعل النفي في الشرط مقتضى اللفظ ودون السبب تحكم فإن مثل
ما ذكر في السبب يأتي في الشرط هذا وفي حصره منع فإن التعليل بكلمة إن مثلاً بحسب الاستعمال أهم
من أن يكون مدخولاً لشرط أو سبباً للشرط أو غيرهما مما تلازم وجوده مثلاً من خبره تأثير أو لا
وبالجملة التعليل على الشرط أهم استعمالاً مما ذكره ومن خبره مما لا يستلزم الانتفاء عند الانتفاء وفاقا
فإن من استعماله ما لا مفهوم له ونظر فيه بأنه إن أراد بالسبب ما يدخل في التأثير والعلية متصلاً كون
الشرط المعلق عليه الحكم سبباً للمعنى والسند ظاهر فإن السببية بهذا المعنى خبر ثابت في التعليل وفاقا
أدق بعلق على المسبب والمشارك في السبب والمفارقة في الوجود وإن أراد به المعنى الأعم فلا يصح
الاستناد إلى الأصل هنا إذ المخالفة إن كانت من جهة السبب اتفقت مخالفة الأصل لا بواسطة المفهوم والأصل
فالأصل فيما يوافق الأصل مقارنته لكل شيء موافق للأصل أو مخالف له على أن نفي سببية الغير للشرط
لا ينافي وجوده مع في الجملة والظاهر من القائلين بالمفهوم القول بالعموم وبرود عليه إن أدا الشرط وإن
تدخل على ما ذكر من المسبب والمشاركة في السبب والمفارقة في الوجود وغيرها إلا أن الظاهر منها

التسبب مع قطع النظر عن الخارج كما مر في مقصدي التأثير فاقبل على الوجود عند الوجود والعدم عند
 العدم وهو المحكى عن الغير هي واتباعه واختيار بعض لغيره الا ان احدهما بالنظر الى جهة استعمال الاداة
 وهو الذي وقع عليه الوقوف والاخر بالنظر الى ظهورها فهو التسبب بالمعنى الاخص وهو المتنازع
 فيه ومع ذلك ليس استعمالها مخصصا بها لاستعمالها قاعدا لمفهوم له فخلص المثل ان المورد جعل مدلول
 الشرطية على الظاهر مجرد التلازم بدون التأثير والعلية مطلوبا بان السببية بمعنى التأثير والعلية غير ثابتة
 في التعلق ونحن نقول ان اردت عدم اعتبار السببية بهذا المعنى في جهة الاستعمال محقق لكن خلاف
 ظاهر كلامه مجرد اومع ذلك قدره وقت استعمالها في غيرها ومع ذلك ليس الكلام في مطلق الاستعمال
 وان اردت عدم اعتبارها قاعدا لظاهر الشرطية فالظاهر خلافه نظر الى التبادر وغيره مما مر هذا وربما
 يقال ان حدوث الهيئة بغير مدخول ان من مضاه وبصيرته سيأ على الظاهر وان كان شرط اقبله وفيه
 نظر نعم ان ما ذكره في الصلاوة لا يتم على التقديرين اما على الاول فلان ما ذكره من عدم منافاة وجود
 الشرط مع ذلك الغير ان كان مع وجود الشرط الذي فرض سببية فلا منافاة وان كان بدونه بنافي
 فرض سببية الشرط بمعنى التأثير مع عدم سبب اخر له بالاصل واما على الثاني فلانه ينفي الامر على الملازمة
 وعدم الانعكاس في الوجود وان كان بدون تأثير فكيف يصح فرض وجود الشرط مع الغير دون
 وجود الشرط فقدر ويرد على الرابع استحالة استغفارهم للكفار وفاقا على الظاهر المصرح به في كلام
 جماعة ومع ذلك المفهوم مر فاسم مثله ارادة المباعدة في الباس وقطع الطمع في جميع اللغات لا قصد
 العدد المعين فكيف يقول من هو ارف الناس بلغة العرب ومدلولها لا يزيد على السبعين ولو سلم
 امكن ان يكون الازيد بادلا لاعتقاد على الاصل للمفهوم او على مفهوم العدد الا انه على التقدير الاخير
 يمكن اتمام القريب اما بمحوه او بنفس مفهوم الشرط فيستلزم المدهى ومع جميع ذلك معارض بشي
 اخر لو علمت اني ان زدت على الـ بن بضر الله لهم فعملت قبل ولو صرح بمحمل على الظاهر كمال الرافعة
 بالامة واسئلة قلوب الاحياء بذلك مع منع فهم ما يدل على حجية المفهوم من كلامهم مطلبا بان ليس
 فيه ما يدل على انه من يد على السبعين لغيرهم ومنع صحة الخبر بل ربما ضعف بكونه من الاحاد فلا يجوز
 التمسك به في مسألة علمية وفي الكل ما لا تنقل عنه وللتفني مطان تأثير الشرط وتعلق الحكم به وليس
 يستع ان يخلفه وينوب عنه شرط اخر يجرى مجراه ولا يخرج عن ان يحكموا بشرط الا ترى ان قوله
 واستشهدوا شهد بن من رجالكم يمنع من قول الشاهد الواحد حتى ينضم اليه اخر فانضمام الثاني الى
 الاول شرط في القول ثم نظم ان ضم امر اثنين الى الشاهد الاول يقوم مقام الثاني ثم نظم بدليل ان ضم
 البين الى الواحد يقوم مقامه ايضا فثابت بعض الشر وطعن بعض اكثر من ان يصحى وانه لو دل لكانت
 باحدى الثلث وكلها متفقة والملازمة ظاهرة واما انتفاء الملزم فظاهر بالنسبة الى المطابقة والتضمن
 ادقنى الحكم عن غير محل التعلق ليس عين اثباته فيه ولا جزؤه اما بالنسبة الى الالتزام فلانه لا ملازمة

في الذهن ولا في العرفيين ثبوت الحكم عند وجود الشرط وبين انتفاءه وأنه ورد في الخطاب ما ينفي
الشرط عند انتفاء الشرط وما لا ينفي العام لا دلالة له على الخاص وأنه لو كان انتفاء الشرط مقتضيا
لانتفاء ما علق عليه لكان في غيره مجازا أو مشتركا أو كونه حقيقيا في الفرد المشترك أولى ولكن قوله ثم
ولا تكرر هو اقتضاكم على البناء أن اردن تحصيلا للاعلى عدم تحرير الاكثر اجبت لا بردن التخصيص
وليس كذلك بل هو حرام مطابا للاجماع ولما كان قوله ثم بالها الذين امنوا عليكم انفسكم لا يضركم من
ضل اذا فتنتم دالا على ان المؤمن اذا لم يهتدوا يضرهم من ضل والملازمة كطلان التالي ظاهرة
الاقتضا بوجوبه الى بعض ما سبق ولما كان ما قال ان دخلت الدار فانت طالق لم يناف وقوعه قبل
الدخول حتى لو تجزأ وعلق على امر لم يكن مقتضيا للاول ولولزم عدم الشرط عند عدم الشرط لزم
التاخص والجواب عن الاول يمنع ان يكون تأثير الشرط مجرد التعلق من دون دلالة لعدم عند عدم
بل للوجود عند الوجود ايضا لوارد ذلك ولو سلم كان اعادة للمدعي لا مقدمة للدليل ولا لنفسه لعدم
كونه ينادى لا يمتاني كلامه ومع ذلك لا يرتبط بما بعده وان يقتضى حجية المفهوم امتناع ان يختلف الشرط
وينوب عنه شرط اخر بل لم نقل به لاحد غاية الامر ظهور الشرط فيه وهو حاصل بما من التبادر وغيره
وما ذكر من عدم خروج الشرط من الشرط اذا تاب عنه اخر قلنا يخرج بذلك الشرط عما كان ظاهرا فيه
وهو التحسين فان الشرط احد هما والمثال الذي ذكره على تقدير رجوعه الى العنوان لنا لاحتفاء ان
بدلية ما ذكر بالخارج فلو لا لم يصح الحكم بما علق على التدبير الاخر فخرج عما كان قابلا لوقبل الاصل في
الاستعمال الحقيقية قلنا جوايبه قد سمعت مرارا ولو قيل يحتمل ان يرتبط بجملة مجازا ما علق على جمل الشرط
احد الامر بن وتعلق الحكم بواحد معين منهما شهادة قوله فتبا به بعض الشرط من بعض اكثر من ان
يخصي قلنا نعمه فان شيوخه ليس باكثر من اكثر المجازات هذا على تقدير عدم تقديم الحقيقة عليه والا
فالجواب ظور بما يقال ان مقصود المستدل انه اذا جاز ان يكون للشيء شرط كثيرة ووقع ذلك في كثير
من المواضع كما يشهر به قوله اكثر من ان يحصى لم يحصل لنا مع عدم العلم بوجوده وجمان عدمه ونظير
ذلك ما قبل في العام قبل الفحص عن الشخص من انه لا يحصل لنا الطن بعدمه بناء على اسالة عدمه لكثرة
وقوع التخصيص في العمومات وبرده ان ما قبل في العام بالنظر الى الادلة لا الخطاب الشفاهي وما كان
فيه بالنظر اليه فيه هما بون بعد فان كل دليل لا يصح التمسك به الا بعد الفحص ومنه العام للعلم بوجود
المعارض كثيرا ومثله باقى في الشرط ومع ذلك لا يجيب في شيء منها الفحص على المخاطب المشافهة بل يلزم
حمل الطواهر على ظواهرها الى ان تظهر القرينة على خلافها والحاصل ان الكلام هنا في الحقيقة والمجاز
والظاهر وغيره فاذا ثبت كون اللفظ ظاهرا او حقيقيا في شيء يحمل عليه بخلاف ما كان النجدة عند المجتهد
والدليل عنده فان فيه يلزم الفحص لتحصيلا الطن لان الانفاظ لا تعمل على خطابها عند الاطلاق
فهنا مقامان حتى بالنظر الى الشرط احد هما ما يلزم فيه الفحص وليس كلامنا هنا فيه والاخر ما لا يلزم

فيه ذلك وإنما الكلام فيه وهو بطر دحتى فيه وفي العام وعن الثاني بالفرق بين الثبوت والافتقار إلى
والافتقار ما به انه لا ملازمة بين ثبوت احدهما وافتقار الآخر واما اثبات الحكم عند وجود الشرط فمقتضى
عدم استلزام فيه عند افتقار الشرط قابل الحق ثبوته لشرطه هذا على تقدير كون دلالة الشرط على النفي
بالإلزام واما اذا كان بالمطابقة او التضيق فالحكم أظهر وباتى الكلام فيهما وعن الثالث بمنع العموم فانه
ورود الخطاب بالافتقار إلى النفي الحكم عند افتقار الشرط انما يقتضى العموم لولم يتوقف فهمه على القرينة واما
معناه فلا واما الثابت ذلك وعن الرابع يظهر كونه حقيقة فيما قلناه على ان ذلك يتم فيه استتمسك اللفظ في
الفرد والمشتراك ولا يكون نادوا ولم يثبت هذا ذلك وعن الخامس بان الاجماع صار في نفعه على الخروج
عن الظاهر مع ان مطلق الاستعمال لا يدل على الحقيقة ولا سيما اذا اتضح الاشتراك ولا يمنع تروده
بينه وبين المجاز والاشتراك المعنوي واولو به الاخر بها لعدم ثبوت استعماله في الاخير او ندرته
على ان نفي الحرمة لا يستلزم ثبوت الاباحة اذا انتفاء الحرمة قد يكون لانقضاء متعلقها عقلا لان السالبة
قد تصدق بانتفاء الموضوع وهذا كذلك فافهم اذا لم يرد التحصين فقد اردت البقاء فمتبع اكراههم
عليه فان الاكراه على الغير على ما يكرهه محض لا يكون كما هو متبع تحقق الاكراه فلا يمكن تحقق الحرمة
وقبه نظر لتحقيق الاكراه فاحصل التردد بين الفصل والترك وبه يدفع ما يجب عن امكان الوساطة
بمحصل الذلول عنهما بانها متبعية عند التمسك نعم يمكن ان يبقى ان التردد نادرا فلا يدخل في المفهوم ولو قبل
هذا يتم لو تحقق الملازمة بين عدم اداة التحصين والبضاعة ان ليس كذلك يجوز خلوهن عنهما بان
لا يردن شيئا منهما ما في حالة الذلول عنهما قلنا هذا خبر مناف لما مر فان الاكراه عن الشيء حادثة عن
الاعراض عنه مع الشعور به لا مطاذا في ظهر تصادها لا تقابلها بالعدم والمملكة وبه بين ضعف الجواب
عنه بان الشرط هنا هو وجود الغالب اذا انقلب في تحقق الاكراه هو مع اداة التحصين فلا حجة فيه وربما
اجيب بان التعليق بالشرط انما يقتضى انتفاء الحكم عند انتفاءه اذ لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان
يكون فائدة هنا بالانقضاء في النفي عن الاكراه بان يكون المراد انه اذا اردت العفة فالمراد الحق بارادتها
وقبه نظر ومما يبين الجواب عن السادس فضلا عن ان انكار المنكر لا ينصرف في اللسان وسائر
الجوارح بل يتحقق بالغالب وهو عام فلا يتحقق نفي الشرط وهو عدم ضرر وخلافة من نسل مع وجود الشرط
وهو الهداية وعن السابع بالقول بالموجب على تقدير القول بمقتضاه ان قلنا بعموم المفهوم والافلاقتان
واجب بان الفاعل يوقع الشرط بل يذهبون الى وقوع المعلق لو دخلت وان وقع المنجز ولو كان
المفجز فلما فعلت ثم تزوجت به ثم دخلت وقع المعلق عندهم وفيما لا يخفى ولم تقتض بارادتها على
شيء يستدبه الا انها قد رما على ان الاصل عدم الثقل وانما مسبوق بالاجماع ولم يوجب به تنبيهات
الاول قال الشيرازي في بيان دلالة مفهوم الشرط على الحق عندى في دلالة المفهوم ان ليس من قبل
الدلالة الواضحة بل هو بالدلالة العقلية اشبه تعالى بالمقدس وسلطان العلماء وبه بان اللفظ لما كان

واقتضا المط والحكم المقصود بالأداة ولم يكن غرض يتعلق بذكر هذا القيد في الظاهر يحصل القطن بانه
لا انتفاء للحكم في غير محل القيد والاعصار هذا القيد حيث لا يحتاج الى ذكره وان لم يكن احتياج الى تركه
ايضالا لان ما لا حاجة في تركه وذكره فالواجب عند الحكم العاقل تركه لان البعث فعل مالا فائدة في فعله
لا ترك ما لا فائدة في تركه وقال فحصل الاستدلال ان المظنون او المعلوم انحصار فائدة الفعل المذكور
في انتفاء الحكم في غير محل القيد فلو لا لزوم البعث اما ظنا او يقينا والمظنون او المعلوم فخلو الحكم عن
البعث فيبقى العلم او الظن بان الحكم متصف في غير محل القيد عند المتكلم وهذا عام في جميع المفهومات
سوى مفهوم اللب ومخصوص ما ينتفي الفائدة في التقييد سوى الانتفاء المذكور كل ذلك نظاذا في
تأمل وبرهانه ان القول بالدلالة العقلية بالمعنى الذي ذكره قول بعدم الدلالة فانه جعل القيد معاملة
بتعلق به غرض في الظاهر وهو قول منكري المحجة فمردود بما ذكره من الدلالة لا ينكره ولا يبل
ما ذكره بخصوص بكلام الحكم العاقل وهم يقولون به في كلام اهل العرف ايضا فيجعله وغيره كما ان جعل
اللفظ واقتضا المط والحكم لا يتم الا عندهم مع انه غير بين ولا مبين في كلامه بل عين المتنازع فيه ومع ذلك
هو غير ما ينفي الامر عليه فانه في صدد انبات الدلالة لا نفيها ولا بلائه ككلام القوم مطلقا منكري المحجة
ولا مشتبها فان الظاهر ان ما ذكره متفق عليه بينهما الا انه لا يقتضي البحث عن خصوص دلالة مفهوم
الشرط ولا خصوص سائر المفاهيم بل لا يصح لعدم مدخلية خصوصها قاله بل ينفي ان ينصرون انه
لوانحصر العائدة لتشي في كلام الحكم تبين حمله عليها فجمع المفاهيم حتى اللب وغيره اما ان لو تحقق
ذلك في اى شيء يكون محجة من دون فرق بينه وبين غيره ولا ينفي الترضي بخصوصها قالوا لم اظن
المتكبرين يذكرون محجة ذلك ككف ولا ينطبق شيء من محجهم عليه بل لا يسل التفصيل بينها بالمحجة
وعدمها ولا ينفي الدلالة وثبوتها كما المشهور هم في مثل الوصف والشرط مثلا كما لا ينفي تسبها على
ذلك بالمعاهيم على ان ذلك يجعل النزاع لفظيا مع عدمه فان النفاة لا ينفيون المحجة فما ذكره وهو ما ظن
عدم فائدة اخرى غير المفهوم الا ان بقا اثم اختلفوا في محل واحد بان يقول النفاة بتساوي الاحتمالات
فيه والمتشككون عدمه بان يقولوا كان الخالب اعتبار المفهوم فضلا لا يظهر اعتبار غيره بعدم اعتبار المفهوم
للاحقاق بالا اهم الاخل بوجهه الثاني هل يعتبر العلم على تقدير عقلية الدلالة او يكفي الظن
قولان للاول عدم دليل قطعي على اعتبار الظن واخر اخمنه في الاسول الثالثة عندنا وهو منع اتباع الظن
واما الاجماع الذي ادعى على كراهية الظن في الدلالة اللفظية فانا لا نمتنع في المعاني المطابقة ولا التزامية
التي يكون لزومها مينا سواء كان لعلاقة عقلية او مرفعية لا يتفق معها الانفكاك وان لم يكن مستحلا كيف
ولم يكن يكتف بالظن فيها لا نسد طريق الحكم الشرعي علينا اذا اكثر الاخبار خالية عن القرينة المفيدة للتقطع
بمراد المعصوم وموافقا خبره فادعى الاجماع فيه لا شاهد لها وعدم العمل بالظن فيه غير مستلزم لمحتور
اصلا وفيه ان الفرق بين الاخير والاولين لا وجه له اذا كان ما ابتد اول بين اهل اللسان فانه بذلك

يتدبر في الدلالات العرفية والطواهر المتصورة عند فهم قسمة ماحول على حجة من الكتاب والسنة
 والاجماع بل السيرة بل العلم بحجة في جميع الاعصار وتداوله بينهم مع العلم من الحجج به قطعا وتقر به
 عليه فلا يتوقف حجة على استدلال بطريق العلم وان كان حجة حتمية بما ذكره ايضا في مجموع ماحول على
 حجة الظن في نفس الاحكام وما ادعى السبب من الاجماع على قيام الظن مقام العلم في كل مقام يتعذر فيه
 العلم وهذا منه فان العلم بمبدأ المعصوم لا يمكن ان يتحقق من الخطابات الاندرا ولا رب ان دلالة
 المفهوم مما يتغير في المحاورات وتغييره العصماء والبلقاء واهل العرف من غير تكبر وليست الا
 منظومة فيما هو المتعارف بينهم وانما الخلاف بين العلماء في ان دلالة بالوضع او بالعلم حتى ان المنكر
 لحجته لا ينكر دلالة اظهر ارادته فان علماء الاسلاميين قائل بحجته وبين منكره ولا يلون لا مدحون
 العلم والاخر ولا ينكر وحجته اظهر دلالاته كما يستفاد من كلمات القوم بعد ما حفظها بالعلم
 الصحيح وانما الخلاف في ظهوره مطويعا وهدمه اما لظهور ارادته فلا كلام لاحدى في حجة وانما الكلام فيه
 وبالحجة فالتمسقة تحكم ومتعين كقراءة الظن في الفهم ابن المعينة والصارفة لتعيين المجازات والمشتراكات
 وعدم ارادة المخاطب وحجة المفهوم من النكات المعانية والسياسة وغير هذا اظهر ارادته ومنها التمرين
 والتعليم والتلويع الثالث ان الدلالة في المفهوم هل صفة او التزامية قولان للدلال ان الموضوع
 انه هو الثبوت عند الثبوت والاتقاء عند الاتقاء واللفظ الدال على المجموع بالمطابقة وعلى كل من
 الامر من بخصوص بالتميز وبرد عليه ان مدلول الشرط العلية والسياسة والعلة ما يكون موه توافي
 وجود الشيء وبه وجد العلول هذا مدلولهما المطائفي ويلزمه ان عدم يستلزم العدم فالمدلول امر
 يلزمه ذلك لان المدلول مركب وبه يشهد العرف وبه يثبت تحديد هاهنا منهم بما يستلزم وجوده الوجود
 وعدمه العدم كما انه لو قلنا يكون مدلوله الشرط فيكون مدلوله ما يتوقف عليه الشيء ويلزمه العدم
 عند العدم وبه ينزل القول به وبه يشهد به تعريف الشرط بما يلزم من عدمه العدم فظهر بطلانه ووجهه
 القول الثاني واورده عليه بان الالتزام دلالة اللفظ على الخارج اللازم وهذا ليس بخارج وبان الدلالة
 الالتزامية غير مجدية في الارادة الا اذا كان اللازم لازما بحسب الوجود بحيث لا ينفك عنه في الخارج
 والمعتبر في دلالة الالتزام اللازم الذهني وقد يكون بين المعلوم ولازمه الذهني معاندة في الخارج
 كعكافى المعنى والبصران البصر من لوازم المعنى في الذهن ومن معاندة انه في الخارج والمراعاة ان
 الاتقاء عند الاتقاء مراد ومقتضى الدلالة الالتزامية فهمه باللزوم والذهني والفهم غير الارادة على
 ان اللزوم الذهني متف هاتان تصور الثبوت عند الثبوت لا يستلزم تصور الاتقاء عند الاتقاء وبرد
 عليه ان دلالة المفهوم دلالة على الخارج كما عرفت واما قوله بان دلالة الالتزام غير مجدية في الارادة
 فستسلم لكن اثبات المراد لا يتوقف على اعتباره فان مقصود المتبين ان الحكم بعلية شيء ما شيء مع تعليله
 عليه يستلزم الحكم باتقاء العلول لاتقاء العلة وهذا حكم لازم بحكم وبه يتم المرام من دون اعتبار الارادة

وان استلزم الارادة الارادة ايضا وهذا مراد القوم حيث الجفوا على كون دلالة المفهوم دلالة التزام
وذكر الارادة في كلامهم راجع الى ما صحت وباطناتهم اعترف المورد حيث قال ومما قلنا بين ان القول
بالدلالة اللغوية هنا يستلزم القول بكونها قصية ولكن لم نجد ذلك مصححا من ائمة الفقه وظاهر
كلامهم بتقية هذا وبما نلهم ان اللزوم المتحقق هنا هو اللزوم الذهني المعبر في الالتزام وما ذكر من
ان مقتضى الدلالة الالتزامية الفهم لا الارادة قلنا نعم ولكن المفهوم من اللفظ ما لو كان مراد اللزوم اداة
المفهوم والظاهر ارادته بحسب ظاهر الخطاب فالانبات يستلزم الانبات ولا يلزم منه ان يكون الثبوت
مستلزا للثبوت فاندفع جميع ما ذكره وروى بوجه قول من قال في الاحتجاج وهم ثلثة لنا ان قول القائل اعط
زيد ادروهما انك ملك تجري في العرف مجرى قولنا الشرطي اعطائه انك ملك والمتبادر من هذا انتفاء
الاعطاء عند انتفاء الاكراه طعنا فيكون الاول ايضا هكذا كون الدلالة مطابقة لكن ارادته بعبء جدا
مخالف يحمل الجميع المفهوم من اقسام الدلالة الالتزامية وعدم ايراد احد حلهم بالتناقض بل الظاهر
لا اقل كونه اثلا الى ما صحت من الرابع ان الحكم بحجة المفهوم وعدمها لا يختلف بين ان يكون الحكم
المعتبر في الشرط موافقا للاصل او مخالفا له فانه على تقدير الحجية الصادر عن الشارع حكمان بخلاف
القول بالعدم فان الثابت حكم المنطوق ليس الا فلو صدر خطاب اخر دل على خلاف حكم المفهوم قبل
ولا يباذله الاصل بمجرد ما على القول بالثبوت فيجري فيه ما يجري بين الدليلين ان سار به من
وجود المرجحات وعدمه فعلى هذا التدبير للحكم المفهوم دليلان احدهما الاجتهادى وهو النص
والاخر على وهو الاصل بخلاف القول الاخر فان الدليل عليه الاصل خاصة فذلك يختلف مستندا
لقولين قوة وترجيحا وشرطا ما قبل ان ثمة الخلاف انما تظهر اذا كان المفهوم مخالفا للاصل واما اذا كان
موافقا له فلا يظهر للخلاف فيه ثمة اي بدعيها وان دعوى الحجية ناشئة من الخلقة كون المفهوم مقتضى
الاصل لكون ذلك مركزا في العقول من جهة والاستشهاد عليه بكون الامثلة المذكورة في كلامهم من
هذا القيل فيه ما فيه الخامس ان مقتضى حجية دفع الحكم الثابت للموضوع المذكور على تقدير انتفاء
الشرط فانه المفهوم متواتر ثابت بما ليس الا لا خلاف فيه الا اذا كان الضد محصرا في واحد كالحركة
والسكون او الحيوان بالمعنى الاعم ونفيه مما في نفس الصابر من ان القائل بمفهوم الشرطي قولنا اعط
زيد ان جئت ان تحريم بطبل مساحة محضة لا بعد هذا فلو ثبت حكم الضد بدليل لا ينافيه المفهوم ولا
يسار به في ان مقتضاها هل عموما الحكم في خبر على النطق او لا لكنه تقدم الكلام فيه في بحث العام بما
نسرنا السادس اختلافنا في مادة الشرط لثمة وعرفا منهم من جعله بمعنى العلامة لغة وقد سبق
الكلام فيه ودلنا ونفصا هنا وفي مقدمة الواجب ومنهم من جعله في العرف العام ما يتوقف عليه وجود
الشيء ومنهم من جعل المتبادر منه في العرف احدى المصنفين اما ما يتوقف عليه وجود شيء وبني
بعضهم ان يكون وجوده حلة ام لا او اما معنى الالتزام والالتزام ومنهم من جعل المتبادر منه عرفا

الانتفاء عند الانتفاء وقال المحمدي الطبري الشرط غير شرط عليه كذا بشرط
 وشرط عليه وبعض الآخر قال وبفهم من ذلك انه اود به جرد الالتزام والالتزام ولو بمثل النذر
 واليمين فهو الظاهر والقوي مثلها الا انه اسقط صدر كلاهما والقبر وازاد في الشرط الزام الشيء
 والزامه في البيع ونحوه الحق كونه خفية لغنى مطلق الالتزام والالتزام لقول الجماعة وما ذكره
 القبر وازاد في من اختصاصه بما ذكره مردوده لتقدم قولهم عليه من وجوه فصله عن كون الاشتباه في
 العام ابعده منه بالنظر الى الخاص واما في العرف فهو الانتفاء عند الانتفاء للتبادر وبكفي فيه الظن مضافا
 الى كونه قول اكثر الاصوليين وفيه الكفاية وبما صحت برساير الاقوال فتخرج عليه ما يتفرع على اداة
 الشرط بالنسبة الى الانتفاء عند الانتفاء اشارة بتعلق الحكم بالغاية بدل على في الحكم فيما بعدها
 وقال للمعظم وخلافه للسيد والشيخ والتوفي والقوى والامدي وغيرهم لنا التبادر وانهم لو لا المخالفة
 لما كان الغاية غاية بل وسط وقبح الاستفهام من حكم ما بعدها كما اذا قال المولى لبعده لا تعذب يدورهما
 حتى يشوموا ضرب عمر وحتى يتوب قال الغزالي هذا وان كان له ظهور وما ولكن لا يثبت عن نظر اذ
 يحتمل ان يقال كل ما له ابتداء فانه مقطوع لبدائه فتخرج الحكم بعد الغاية الى ما كان قبل البداءة فيكون
 الاثبات مقصودا او محذورا الى الغاية فيكون ما بعد الغاية كما كان قبل البداءة وفيه انه ان اراد مطلق
 الاحتمال ولو كان مرجوحا لا يضر وان اراد احتمالا مساويا لما قلناه او ارجح فنعلم بل بردهما على اننا نقول
 جعل الشيء غاية لشيء يستلزم الحكم بعده فيما بعده وهو ظاهر وانكاره كاذب يكون مكابرة هذا وفي
 جعل حكم ما بعد الغاية تابعا لما قبل البداءة ما لا يخفى فانه على تقدير ما ذكره بلزم ان يكون حكمه محكما
 كان له قبل وروى هذا الخطاب اباما كان لعدم رضاءه فيكون باقيا لان يكون حكم ما قبل البداءة لعدم
 الملازمة وان اتفق احبانا وكان اطلاقه بالنظر اليه ورجا على قيم الاستفهام بان ما بعد الغاية لما كان
 مسكوت عنه غير متعرض له ينفي ولا اثبات فلا يحسن الاستفهام فيما لا دلالة للفظ عليه قبل النهي عن
 الاخطاء الامر بالترتيب ويرد ان ما بعد الغاية اذا كان غير متعرض له ينفي ولا اثبات مع احتمال احدهما
 فيحسن الاستفهام واما عدم حسن الاستفهام مما قبل النهي والامر فلكونه كما بعده الغاية فان مفهوم
 البداءة حجة كفهوم الغاية وبما صحت بتدفع ما اورد على ما استدبه بعضهم من ان قول الفاعل صوموا
 الى الليل معناه اوجب الصوم محيى الليل فلو فرض ثبوت الوجوب بعد محيى الليل يكن الليل اخر اوقافه
 خلاف المنطوق بان الاثم ان معناه ذلك بل معناه اريد منك الامساك الخاص في زمان اوله لطلوع الفجر
 واخره الليل وظاهر ان مطلوبية الامساك في القطعة الخاصة لا يستلزم عدم مطلوبيته فيما بعد تلك
 القطعة بل يجوز ان يكون فيما بعدها ايضا مطلوبا موسعا لكن سكت عنه المصلحة اقتضت ذلك فتقول قول
 الفاعل صوموا الى الليل يستفاد منه ان الصوم الواجب بذلك الخطاب انتهاءه الليل وهذا لا يجدي
 الخصم كما بتدفع ما قبل ان لا ننكر ان الى وحتى لا انتهاء الغاية وانما جارية مجرى صوموا صاما اخره الليل

خبر ان الخلاف انه هو في ان تقيد الحكم بالتأية هل يدل على نفي الحكم فيما بعد التأية وذلك غير لازم من
التقيد بما على ان ما بعد ما غير مترض فيه بالخطاب الاول لا ينفي ولا بآيات ولا بآثار من وجود صوم
بعد التأية ان تصير التأية وسطا بل هي غاية للصوم المأمور به او لا وانما يصير وسطا لو كان الصوم
فيما بعد التأية مستندا الى الخطاب الذي قبل التأية وليس كذلك مضافا الى ما في الاول من عدم كون
المدلول ما ذكره فان المتعلق على ما ذكره اللفظ المفيد بالوصف بخلاف ما هو الواقع فان الشئ متعلق
بصوم وليس مفهوم الوصف ولذا قال بمن لم يظلم به بل بالشروط الذي هو اقوى منه وما اعتبره من
كون المأمور به موصفا بما بعد التأية لا مدخلة لا اعتبار في صحة الامر اذ ذكره لغرض ذلك برده على
وعلى الثاني الخروج من المتنازع فيه في وجه ولزوم النسخ قبل حضور وقت العمل في اخر اما الاول
فلان المطلوب من الامر ان كان فضلا واحدا لا يتم ما ذكره امن كون التأية غاية للصوم المأمور به او لا
ومن كون الواجب بذلك الخطاب انتهاءه للبل فان المأمور به في الخطابين واحد قرنا وهو ظاهر وان
كان قبلين لا ينافي حجية المفهوم فان اعتبار المفهوم يقتضي نفي وجوب ما ثبت من منطوقه لا نفي واجب
اخر لمصلحة اخرى متبادرة له فانه لو قال اضرب زيد احمى ثوب من الزنا لا ينافي وجوب الضرب بعد التوبة
منه لا لاجل حكمة ومصلحة اخرى بل بنفي المفهوم الوجوب الثابت بذلك الامر فلا ينافي ايجاب الامساك
في اللبل لمصلحة اخرى بامر اخر واما الثاني فلانه لو كان المتعلق في الامر من واحد او اراد تعدد
اولهما بغاية حشقة ويكون التأية في الاخر غير هابكون لتماثل حضور وقت العمل وهو خلاف الفرض
مع كونه بطا كما ياتي واود ايضا بان ثوب الوجوب بعد مجيئه لو كان خلاف المنطوق لكان الكلام مع
التصريح بعدم اعادة المفهوم مجازا البته ولم يظلم به احد بل على ما ذكره يكون هذا المفهوم من جملة المنطوق
لانه لو اراد باخر وجوب الصوم ما ينتهي اليه وينقطع عنه فقد صار المفهوم منطوقا وان اراد ما ينتهي
اليه سواء انقطع او لم ينقطع فلا يلزم خلاف المنطوق ويرد عليه ان جل الفاعلين بحجة المفهوم او كلهم
يلتزم المجازية ولا غبار عليه كما مر في الاشارة السابقة فان الدلالة عندهم لغوية بمعنى ان اللفظ
موضوع لما يستلزم المفهوم فعدم حجيته يستلزم استعمال في خبر الموضوع له وما ذكره من كون المفهوم
على ما ذكره من جملة المنطوق مما لا ينبغي فان مفصوده ان التأية تدل على انقطاع الامر بعد ما بالمطابقة
فيقاء الوجوب بعد مجيئه خلاف المنطوق واما النفي عند النفي فبدلالة الالتزام على ان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم فيكون الحكم بخلاف اللازم خلاف المنطوق وللغناء الاستعمال فيهما معا فيكون للفرد
المشترك لكون المجاز والاشتراك خلاف الاصل وعدم دلالة اللفظ على ذلك باحدى الدلالات اما
الاول لان ظاهره ان واما الالتزام فعدم اللزوم وقد بالغ السيد والشج حيث قال ان من فرق بين تعليق
الحكم بصفة وبين تعليقه بتأية ليس معه الا الدعوى وهو كما ناقص لفرقة بين امرين لا فرق بينهما وانه
لودل فاما ان يدل بصريح اللفظ اوبانه لو لم يكن دالا لما كان للتقيد فائدة او من جهة اخرى والاول

ظاهر البطلان واما الثاني فانما يلزم من قولهم يمكن للتفصيل فائدة اخرى وليس ذلك لاحتمال ان يكون القاعدة
 تصرف نظاما كان بعد الثانية على ما كان قبل الخطاب بمعنى انه غير متصرف فيه لاثبات اوتفى واما الثالث
 فالاصل عدمه وانه لا مانع من ورود الخطاب فيما بعد الثانية بمثل الحكم السابق قبل الثانية بالاجماع وعند
 ذلك اما ان يكون تفصيل الحكم بالثانية فاما للمحكم فاما بعد ها ولا الاول بل من ثبات الحكم مع تحقق
 ما ينفيه وهو خلاف الاصل وان كان الثاني فهو الملو والجواب عن الاول ان خلاف الاصل وبما ثبت
 بالدليل كما هنا فهو ما ومن الثاني منع عدم اللزوم بل ظهور اللزوم بما مر وسبغهم لك فساد المباهلة وعن
 الثالث اختصار في الثالث فانه يدل بالالتزام على التفي فاما بعد الثانية كما مر ومنه بين امكان اختيار
 الثاني لو ارد منه ما يرجع الى ما قلناه كما ينه في مفهوم الشرط وعن الرابع اختيار الشق الاول والتزام
 ان ثبت الحكم بالظاهر مع تحقق ما ينفيه من الاصل وظاهره لا اشكال فيقبل هو المتبع في كل مقام واما ما
 يظهر من باب المبادئ والمنع من التفصيل في مخالفة وعدمها بين ما كان منفصلا بمفصل محسوس وعدمه
 وهم فانه لا مدخلية في مخالفة ما بعد ها بالافصال بالمفصل المحسوس وعدمه كما هو متعارف واما ذلك قد
 سبق منا كلام فهو من فرد هو لا تقر بوهن حتى يظهر فلا يحل لمن بعد حتى تنكح زوجا غيره حتى
 تقوى الحجة ثم اتوا الصام الى اللبل الى خبر ذلك مما لا يحسن تنبيهات الاول ان نفى الحكم عما
 بعد الثانية باحدى ادوات المنطوق او مفهوم ملحق الثاني واما للمعظم وعن ابي الحسن الاول وهو
 معطى من عدمه يحال قبل فهو عند مطاوعة نظره ظاهرنا ان المدلول الاداة ليس نفى الحكم عما بعد
 الثانية مطاوعة ولا تصح ولا التزاما بل المنطق اما الاول فظاهر واما الثاني فلان مدلول الى مثلا انتهاء
 الثانية وهو ليس مر كما من الثانية وما بعد ها بل مدلولها بسيط وهو الآخر فيستلزم تطبيق الحكم عليه فنه
 عما بعده فلا يكون التزاما في محل النطق فلا يكون منطوقا بل يكون مفهوما والصدق عدمه على بيان بطلان
 الثالث كما بان المطلوب للقول لآخر اتفاقهم على ان الثانية ليست كلاً ما ستفاد فلا بد من اضرار
 ضرورة تنقيد الكلام ولا اضرار بقرينة الملقوظ فانه انما تضمنه لفسفه الى فهم العاقد باللسان مثل ما تقر بوهن
 بعد حتى يظهر نفي ويجعل بعد حتى تنكح والجواب المنع من الحاجة الى الحد بل المفهوم لازم لتطبيق
 الحكم بها الثاني ان ما ذكرنا في حجية المفهوم بسم حتى والى ومدلولهما واما ما هنا وان كان
 العنوان مخصوصا بعدم الاولين لشمول ما مر من الأدلة للجميع الثالث اقم اختلافوا في ان المتنازع
 فيه هل هو الثانية نفسها او ما بعد ها فمنهم من نفى الخلاف من مخالفة ما بعد ها لما قلناه في الحكم وانما لمصلحة
 الخلاف في نفس الثانية في اجمال هي خارجة او لا وبرده تصریح القول بكون الخلاف هنا في مخالفة
 ما بعد العادة وعدمها ومنهم السيد والقاضيان والسيد وصاحب المعالم والامدى والخرمى بل
 المعظم نعم في خروج الثانية عن المناو عدمه خلاف اخر الا انه لا دخل له في المقام فان الكلام هنا في
 دلالة المخالفة وعدمها والكلام ثمة في الدخول والخروج واما من احدى ههنا الاخر فانه على التدبير

الثاني لا يستلزم المخالفة فان الخروج اهم من ان يبدل على المخالفة او يكون مسكوتاً عنه بخلاف الاول
وهو ظاهر على اننا قلنا بخروج الغاية عن المخالفة بخلاف المفهوم فيه ايضا وبالحكمة مستلزمان احدهما
ان النسبة المشتقة على الغاية هل تعد حكماً من احدهما بالمنطوق والاخر بالمفهوم والاخرى ان
الغاية في النسبة المذكورة هل داخلية في الغاية ولا يربط احدهما بالآخرى والمجرب عنه هنا هو
الاول دون الثانية والثانية يجمع مع القول بالمفهوم وعدمه على التفدير الاول يمكن القول بالخروج
والدخول فما قبل النزاع لم يقع فيها بعد الغاية اذ لم يزل احد بشا ذكره لما قبلها في الحكم بل النزاع انما وقع
في نفس الغاية كزمان غيوبة الشمس ونفس المرفق هل يلزم انتفاء الحكم فيه ام لا ولا معنى لمفهوم
سوى انها لا تدخل في الحكم بل ينتهي الحكم عند تحققها فيه ما به وكيف كان الحق عند ادالة التعليل
على مخالفة حكم الغاية وما بعد ما قبلها نظر الى ما هو المختار عندنا من عدم دخول الغاية في الغالب لكن
للقوم فيه اقوال ثالثها الخروج ان كانت الغاية منفصلة عن ذي الغاية بمفصل محسوس كانوا الصيام الى
الليل والا فالدخول كتابة الضوء كمال العلامة والفخرى لكن الاول في مختص به والثاني في الحصول
جما ذلك في موضع للتفرقة فيما بعد الغاية لانفسها او كانه لم يكن مراد او راسها التفرقة بين ما كانت من
جنس المخالفة تدخل وعدمه فلا تدخل وهو للمبرد وخامسها الجمع بينهما كمال الشهد وسادسها الفرق
بين ما اقترنت به وعدمه فتدخل في الثاني دون الاول وسابعها التردد والتوقف وهو للزحزهي
وتسبه البهائي في مشرقه والنحو انما هو والظاهر عدم الدخول لمحسن الاستفهام وعدم فهم الدخول
في مدلولها وعدم دلالتها عليه والاصل عدم ارادته واحسية الغاية مما كانت خارجة او داخلية وايضا
لوثبت استعمالها في الاهم من دون ندرة لكان كونه حقيقته في اولى من كونه حقيقته في الدخول او
الخارجة او مشتركة فيهما نظر الى شوبع الاول بالنسبة الى الاخير بن في مثله هذا الوهم نقل يكون
الخروج متبادراً كما حكم به خبر واحد منهم والا فالامر ظاهر بل لولا ما مر لكان في حكمهم به ولا سيما مع
تابده يكون الخروج مذهب الاكثر كقائه بل في الاخير بل في عد بعضهم القول بالدخول مطشاً ذامع
ظهور فساد التفاصيل فان كلاً منها يقضى الى ظهور كون المدلول حقيقته به بصير ظاهر الارادة وهذا
يكتفي في فهم المراد من الخطاب والالزام صحة حل الخطاب على ما هو الموهوم والمطنون عدم ارادته
وبطلانه ظاهر لا ستره فيه واستدل باصالة عدم الدخول وبان الاكثر مع التفرقة عدمه فيجب الحمل عليه
عند التردد وفيها نظر وللقول بالدخول مطكون الغاية بمعنى الجزء الاخير والجواب المنع من ذلك بل
الظاهر عدم فهم الدخول او الخروج كما مر وللثالث والرابع في الدخول ان عدم الغاية بانحداد الجنس او
عدم مفصل محسوس يقتضي الدخول والالزام التحكم وفي الخروج ما للفاثلين به مطوردها عدم المناقاة
بين الاتحاد في الجنس وعدم المفصل المحسوس والخروج ولا تحكم فان الغاية لو اقتضت الخروج
اقتضت مطوردها بين من الخامس وجوابه ولم تنفك للسادس على ما يعتد به وللسابع استعمالهما

فهما من غير ترجيح كما استند بعضهم له وبرده ان الاستعمال اهم ولا كلام فيه وانما الكلام فيها هو نظيره
 ولا اجال فيه ككلام وجعل العنبرى متناهما الاشتراك وفي جوازه نظر الى حكمه ما متناع الاشتراك الذين
 وجود الشيء وعدمه والمفردتان متبقيات اما الثانية فكلما رءوا اما الاولى فلا مكان تحقق الاجمال بدونه
 كحكايتها تارض الاستعمالات في اللفظ ولم يكن في شيء منها اماره للحقيقة او الجواز هذا كله يتم في
 لقطة الى واما حتى فقد صرح في الفصل بان من جهات ان يدخل ما بعد ما في ما قبلها ووافقه في الاقليل
 وعدم تجوز خلافه وهما واستظهره نجم الائمة وجزم به ابن هشام وهو الفهوم من العرف ايضا فيجب
 اتباعهم وحكي ابن هشام عن شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى قال
 وليس كما ذكر بل الخلاف فيها مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا المتأخرة والفرق ان العاطفة
 بمنزلة الواو وما حكم من الاتفاق في الدخول في العاطفة تتبع فضلا عن كونه مقتضى العطف ومثله حتى
 الابتداء اذ لم تكن معارفه فان المحذوف فيه بقرينة السابق فيقتضى الدخول الرابع ان
 ما ذكرنا من التي عند النفي في النجاة باق مثله في البداية من انه اذا دخل الحكم على البداية المعبر عنها
 بقولنا من كذا بانفي الحكم مما قبلها والنجاة فيه نظير ما مر فيها وبلغم الخلاف فيها المتأخرة الخامس
 هل البداية دخلت في المحذوف واختار نجم الائمة عدمه ذلك اكثر استعمالا لابل ظاهره عدم الخلاف
 ومنهم من عدمه مذهب الاكثر وفي كل منهما الكفاية فضلا عن بعد خروج احدهما ودخول الاخر مع
 اتقادا ابتداء الخروج في النجاة وخالف فيه بعض الاواخر الاصوليين محكم بدخولها وطو الشاهد فصل
 بين المحانس وغيره والسورى بين ما كان متصلا بمفصل محسوس وغيره السادس ان مفهوم
 النجاة اقوى من مفهوم الشرط والشرط اقوى من مفهوم الوصف ضد من يقول بجمية نظر الى ندرة
 استعمال ادواتها في غير ما يقيد المفهوم بخلاف الشرط والوصف ولذا قال بجمية الاول ككل من قال
 بجميتهما وبعض من لم يقل بهما مثل ذلك باق بين الوصف والشرط وظاهر الشرط في الجميع في التعارض
 بتقدم الاقوى على الاضعف السابع ان الحكم المتنازع فيه رفعه بالعبارة وعدم دلالاتها عليه ما ثبت
 بالمنطوق لا لملا عدم الدلالة فيه اصلا ولذا تجوز ان يكون الحكم فيما بعد ما كالحكم مما قبلها بالنظر الى
 خطاب اخر كما في المحرم فان تحريم وعلى امر متعلق به بعد الطهر ثابت مادام محرما لكن لا بالنسبة الى
 الخطاب الموجب لتحريم الوطى في الحيض بل من اخر وهو الدليل على تحريم الوقاع على المحرم وبعبارة
 بعضهم موهذا بعد ما الخلاف وروايتهم بعض ما مر من كلماتهم الخلاف اشارة مفهوم الوصف جمية
 او لافيه اقوال وينور الكلام فيه بتقدم امرين الاول اختلفت كلماتهم في العنوان فقال الامدى
 اختلفوا في الخطاب الدال على حكم مرتبط باسم عام بقيد بصفة خاصة مثله المتبذرة التي تليق الحكم
 باحد وصفي الشيء هل يدل على نفسه عما يتالفه في الصفة ومثله المعبرى والكاتلى تليق الحكم على
 الذات موصوفة باحد الاوصاف كقولهم في الغنم السائمة ذكوة هل يدل على اتقاء الحكم مما ليس له

تلك الصفة والسندان تعليق المحكم بالصفة لا يدل على اشتغاله بانتقائها ونحوه فلام ثلثة لكن الذي
يعطى ادلتهم وكلما قم في تصاعيف الباب من دون انكار احد منهم عمومها لتعلق المحكم بصريح الوصف
او ما يفيد معناه كقوله سم لان يتلى بطن الرجل فيخبر من ان يتلى شعر افان امتلاء البطن من الشعر
كناية عن الشعر الكثير وما تعلق بلا واسطة او بواسطة الواسطة عامة او لا الوصف صفة او حال او
غيرها بل المحكي عن البرهان عد جميع جهات التخصيص منه نظر الى وجوهه اليه فان المحدود والمحدود
موصوفان بمحددهما وعددهما وقس عليهما البواقي ولو قيل ان ما يقال ان مفهوم الشرط اقوى من مفهوم
الوصف فكل من قال بمفهوم الوصف قال به وقد قال به بعض من لا يقول بمفهوم الوصف يدل على ان
مرادهم بمفهوم الوصف ما يكون مفهوم صريح الوصف وانهم فرقوا بين ماهو مفهوم صريح الوصف وبين
ما يرجع اليه كمفهوم الشرط قلنا له اطلاقا اهم واخص وعلى هذا يدخل فيه التقييد بالطرف قال بعضهم
لا يكلف في ارجاعه اليه لا مفهوم الاسم المشتق الدال على الجنس مثل لا يتبعوا الطعام بالطعام على
ما ذكره بعضهم كما بان فيكون ما مر من العنوانات محمولا على وجهه وشواهد كتخصيص بعضهم العنوان
بالامرك بالعلامة في مختصره مع انه لا يفصل بين الامر وغيره قطعا قال التقاراني وما يجب التنبيه له ان
المراد بتخصيص الوصف ما يفيد نفس الشروع وقصر الطام على البعض لا مجرد ذكر صفة لموصوف فلا
يرد ما يكون للمدح او ذم او تأكيد او نحو ذلك على ما توهمه صاحب التقييد وهو جيد فانه لو كان مجرد ذكره
كفي لكان يبيد مع ظهور فائدة اخرى كالمدح والذم مع انه لا يكفي قطعا نعم في صدره ما سطرطع
عليه هذا وقد قال بعض مشايخنا بين كلامهم هنا وفي بحث التخصيص تنافى حيث ان المشهور هنا عدم
حمية المفهوم وهناك بعدون من التخصصات الوصف من غير نقل خلافا مع ان التخصيص انما يكون
بالمفهوم لا بالملطوق فان منطوق الوصف لا ينافي العام مثلا اذا قيل اكرم الرجال الطوال فمنطوق الطوال
لا ينافي العموم وانما المناقاة بالمفهوم فبرقع بالتخصيص ودفعه باختلاف المحببات بان الوصف تارة
يعتبر من حيث انه متعطف بالعام واخرى من حيث نفسه فهما لما كانا مختلفين موضوعا فلا اشكال لو اختلفا
حكمهما ولو قيل بحجيةهما فادلان ولوقيل بحجية الاول دون الثاني فمع الافتراق المحكم ظاهر ومع
الاجتماع يكون احدهما حجة دون الاخر والمناط في الحجة في الاول فهم التخصيص مر فاقطعا واما الثاني
فصل الخلاف المعروف واخر دفعه بالفرق بينهما بالاختلاف الخارجي بان جعل المدار فيها على
تعلق المحكم على نفس الوصف وثمة على العام الا انه مخالف لما مر من اتفاقهم على عموم العنوان وعدم
الفرق كما يظهر لمن ذاول الفن ومع ذلك بردهما لعدم المناقاة فان المفهوم من الوصف الواقع بعد
العام كونه مجردا لغير محل الوصف عن المحكم لان يكون المفهوم نفى المحكم عنه وبوجه اخر فهم لسيبه
ان المراد من العام الخاص وهذا لا ينافي عدم حمية المفهوم فان التخصيص كما سمعت لم يستلزم نفى
المحكم بل افاد خروجه عن انصف بالوصف عن تحت المحكم فلا مناقاة حتى يحتاج الى الدفع وقد سبق منا

ثم ما بين به المرام فليرجع اليه الثاني ان محل النزاع افادة تعليق الحكم على الوصف من حيث هو كما
هو المبحوث عنه في نظائره فصاحي التهايم من ان الاقرب بان نقيد الحكم به لا يبدل على النفي الا ان يكون
علة خارج عن الكلام بل هو المبني على حجة مفهوم الصلة بآتي الكلام فيه كما ان ما عن ابي عبد الله
البصري من انه لا يبدل الا اذا كان الخطاب قد ورد للبيان والتعليق لو كان ما عدا الصفة داخلا تحتها
فالحكم بالشاهد من ذلك ولذا اسقطهما ثلثة ما ذكره قرآن ولا يختص به بل يجري في كل مقام كلف
والاول والثاني واجبان الى مفهوم البيان وبسبب وضروبا في الكلام فيه ومع ذلك يكون ثابتهما داخلا
في الاول لكونه اخص منه فلا وجه لذكره عليه صلواته لو كان المراد بالتعليم تعليم الحكم والا كان يكون
المقصود تعليم القرآنة او نحوها فلا وجه له اصلا وهو ظاهر وربما بين من بعضهم الفرق حيث عبر عنها
بان يكون ذكره للبيان كما قال خذ من غنهم صدقة ثم بينه بقوله الغن السائمة فيها زكوة وان يكون للتعليم
والتفهيم وتهدد القادة كخبر التحالف وهو قوله ان تحالف المتبايعين في الفدو او الصفة عليه تحالف
وليتراذ هو مع عدم اشتقائه حلى فرق معنوي وعدم مجبسه عامر يكون المثال الثاني فيه غير مطابق
للعنوان نعم يلزم البصري القول بحجة مفهوم الشرط في هذه الصور بالمعنى وان كان المنقول منه
هناك القول بالعدم هذا لان يكون ذكره باحتاد الطرف وجعله من الوصف واما الثالث فغيره ثم بامر
بان ما في كلام الشاهد الثاني حيث قال في مفهوم الشرط والوصف ولا اشكال في دلالتهم في مثل
الوقف والوصايا والتذو والايان كما اذا قال وقت هذا على اولادى الغفر او ان كانوا قرا او
نحو ذلك على ان رفع الحكم في امثال الموارد بالاصول لا بالمفهوم فلا فرق اذا عرفت ذلك فنقول اذا اتى
الوصف لا يبدل على النفي وقال لاكثر منهم السيدان والفاضلان الا ان الاخير وما استثنى امر وقد
سمعت ما فيه واليهائى والتونى والامدى والغزالي والفخرى وغيرهم خلافا لبعض من عاصروه
كما عن ثلثة من العامة ونفى الياس عنه في الذكرى وفي العبد بعد نقل جميع الفريقين ولى في هذه
المسئلة نظرا واستشكل فيه الكاظمي وجعل التوقف فيه اولى وقال بعض الاواخر ولى فيها توقف
وان كان الظاهر في النظر انه لا يخلو عن اشعار لعدم الدلالات باسرها ما في المطابقة والتصنع
فظاهر واما الالتزام لعدم اللزوم بين اثبات الحكم المعلق على الوصف والنفي عن غير محله لغة وحرفا
وشرا عما الثاني فالجوابان الصحيح واما غيره فالاصل ولو قبل مثله ما في في الشرط والغاية قلنا كلا فان
كلام الشرط والغاية يبدل بالالتزام على النفي بمعنى ان تحقق المعنى المحقق فيها لا ينافى عن تحقق
النفي عر قابل ولا عكسا كلف ولا يخل وجود المعلول مع فقد علته وجود الشيء بعد تقسيمها به
كما مر فاندفع ما قبل كل ما يمكن التعبير عنه بالتركيب التوصيفي يمكن التعبير عنه بالشرطى ولا يكون
شيء من اللفظين في شيء من الصورتين مجازا متحقق المعنيين المحققين للفظين متلازمين فما يلزم
لعدمها عر فلا يلزم الاخر وايضا لا اوصاف موضوعة لذوات ما نيت له الاوصاف كالمجوايد بالظن

الى مدلولها بما لا يرمي مثلا السائمة موضوعة لذات ماثبت له الوصف كما ان اسماء الاجناس موضوعة
لعانها الكلية فاذا تعلق الحكم بالاوصاف اقتضى ثبوته لها كالجوامد من دون فرق فكما لا يستلزم
نفي الجوامد نفي الحكم فكذلك الاوصاف نعم استعمال الاوصاف فيها يستلزم النفي من باب اطلاق المطلق
في المقيد لجانبه واثبت احتمال الاو اشعارا بخلاف الجوامد فانها لم تستعمل في ذلك قط فلذا الاحتمال فيها
ولا اشعار وايضا الدليل في المجاز على تقدير استعماله فيما لا مفهوم له وان لا يحسن عرفا ان يقول السارق
يجب قطع يده الا ان يعلم ان غيره لم يجب قطع يده والا يكون خبرا بوجوده لم يستفد بوجوده والتناقض
عرفا لوقال اكرم العلماء والسادات او اذكر كوة السائمة والمعلوفة وقبح الاستفهام عن حال المفهوم كان
يقول بعد المثال المتقدم اكرم الزهاد والعباد لكونهم معلوماً والكل باطل قطعاً فانه لا يميز فانه لم يستعمل
شيء في الكلام في غيره معناه ولا يتوقف الحكم على السارق على العلم على رفعه عن غيره كما انه يحسن
الاستفهام عرفا ولا تناقض والكل مما لا ريب فيه ولو قبل الاستفهام انها هولا لاجل الاجلي والادنى
قلنا بكذا به المرفوع ان الاستفهام يقتضي الجهل وايضا يتروك الامر بين الاشتراك المعنوي واللفظي
والخفية والمجاز والاول اولى وفيه نظر هذا كله على تقدير كون النزاع لتو باواما على تقدير كونه خطيا
فستسمع ما فيه واستدل بانه لو ثبت المفهوم ثبت بدليل ولا دليل لانه ما عطف ولا دخل له في مثله او
نظري اما متواتر فكان يجب ان لا يختلف فيه واما احاد وان لا يفيد في مثله واثبت في الخبر واللازم بط
اما الملازمة فخلان الذي به ثبت في الامر وهو المحذور عن عدم الفائدة قائم في الخبر واما بطلان اللازم
فلانه لو قال في الشام الغنم السائمة لم يدل على عدم المعلوفة هنا وهو معلوم من اللغة والعرف قطعاً ولو
كان المفهوم حقاً لما ثبت خلاف المفهوم واللازم بط اما الملازمة فلان لا يلزم التصادم بين المفهوم
ودليل خلاصه والاصل عدم التعارض واما انتفاء اللازم فلما ثبت من عدم حجية المفهوم في لانا كلوا
الربا ضاعافاً مضاعفة والجواب عن الاول منع عدم حجية الاحاد في مثله كيف وسد باب العلم فيه وعدم
المنذوحة عنه بعين الاكتفاء بما فانه لولا يلزم سد باب الاحكام غالباً لابتنائها على الادلة وعدم التواتر
في مفرداتها على ان حجة نهائي الاحكام يقتضي حجة نهائي اللغات بالفحوى مضافاً الى ما يظهر من استقراء
كلمات العلماء اجماعهم عليها بل هو المحصل منهم قطعاً وبه جملة ما قال الامدي كان العلماء في كل
حصر الى زماننا هذا يكفون في اثبات الاحكام الشرعية المستندة الى الالفاظ اللغوية بنقل الاحاد
المروية وبغير الثقة والمعرفة كالاصحى والتحليل وابي عبيد واما تالم وفي ذيله مناقشة وقال اخر وعلى
حجته الظن في اللغة اجماع العلماء ومنهم من حكى اجماع العلماء على ان الظن يقوم مقام العلم في كل
موضع تعذر فيه العلم وهذا على انه قد مر ان ان به يظهر المدلول ولولم يكن العمل به جازي للزم
العمل بالاحتياط او بالموهوم وكلاهما بطالاتفاق على ان في الاول العسر والمخرج الشد بدليل
التكليف بالاطلاق قال بايع كونه خلاف سيرة علماء الاسلام قطعاً هذا والتواتر لا يستلزم عدم المخالفة كما

في النبوة والامامة وغيرهما كما ان العقل الذي لا مدخلية له فيها هو العقل الصرف واما طريق الملازمات
 فكشفها عن انبات اللغات ولو الاستناد اليه مسرور فغير منكرو احد فلا يصح انكار من عاقل فضلا
 عن عالم وهو ما موجود فالحكم بنفي الدليل من على ان العقل لا يفر ادلا مدخلية واما انصبة
 النقل فيمكن ان ينسب به اللغة ايضا وعن الثاني بان النظم يلتزم بالحجية في الخبر وله ان يجب عن المثال بان
 عدم الفهم لاجل ان كل احد يعلم ان غم الشام ليس منحصر في السائمة والافلاقر قين الخبر وغيره
 ككف وفيما لم يظهر فائدة اخرى لم تنف على قول بالتفصيل لاحد ولا حكاية احد الاماني النسب
 الهاجم حيث عدم في الاقوال انكار المفاهيم في الخبر والعمل بها في الامر وما في معان من الانشاء قال وهذا
 ما خوذ من كلام ابن الحاجب في انشاء الاستدلال وبشكل بعدم صحة نسبة ذلك اليه فان كلامه لا يبدل
 على التفصيل في خبر الوصف بل فيه ايضا فانه لم ينقل في مقام نقل الاقوال هذا القول لاهو ولا غيره نعم
 ذكر هو تبعا للامدى هذا من احتمالات النفاة فلو صح هذه النسبة اليه لما كان مخصوصا به كما هو ذن به
 كلامه الا ان يقال انه التزام التفرقة وانه فيكون قائلا بما واما كانت خبر مرتبطة بخصوص الوصف يلتزمه
 العموم لكن يمكن ان يكون مقصود جعل النزاع في الحكم النفسي فلا يفرق بينهما واما يظهر الفرق
 باختيار النسبة الخارجة هذا واما الاحتياج فلا يبدل على التفصيل فانه يمكن ان يكون المراد انه لو ثبتت
 حجية مفهوم الوصف كما يقول به النظم لكان حجة في الخبر لو جرد ما يقتضي حجية في خبره وهو المحذور
 عدم القابلية مع ان العرف واللغة يكذب به قطعا فطل القول به فان القول بالتفصيل يخالف للاتفاق فان
 احد لم ينقله حتى من حكي الاحتياج في حين حل الدليل عليه لذلك كف وكل من نقله استند به للنفي
 مطوك كف كان فاجواب اما الالتزام والجواب عن المثال بوجود الفرق بتعمبل له ان يقول ان الخبر غالبا
 مفروق بالفرق بتخالف الانشاء واجب عنه ايضا بانه قاس للخبر على الامر والقياس في اللغة لا يصح
 وفيه انه ليس قياسا في اللغة بل للمجمل المناطق في الحجة المحذو عن عدم الفائدة تجعل محلها اهم تحقفا للعموم
 العلقة فعلى هذا ليس نزاع في اللغة ولا قياسا فيها ومنهم من رده بان مثله استقر ائى لا قياسي واراد به
 ان الاستقراد يحكم بان كل ما وجد لفظ لا يتصور له فائدة سوى فائدة معينة فهو موضوع لها وورد
 على تقدير ان راجعها الى الاستقراد بانه ليس الاستقراد انقصا وهو استقراد بعض الجزئيات وهو الخبر
 وهو لا يوجب الحكم بمثله في خبره الا بالقياس او ما هو بمنزلة في الضعف فاقهم وفيها نظر اما في الاول
 فلان مثله لا يكشف عن الوضع بل عن المراد نعم هو يتم فيما لو انحصر الفائدة للفظ في امر واحد لانه لان
 ينحصر الفائدة فيه في بعض المواضع كما هو المفروض هنا واما في الثاني فلان استقراد الناقص في اللغات
 حجة واراجاه الى القياس هنا ما لا ينبغي لما سمعت اتفاق ذلك ظاهر بنفسه هذا ولكن في جعل المناطق
 المحذو عن عدم الفائدة اشكال قد سبق الاشارة اليه في مفهوم الشرط ومع ذلك فنقول ينبغي ان يكون
 النزاع في الامر الوضعي اللغوي كما بين من الامدى والعصدي حيث اقرضا على المتبين بان في

التمسك بلزوم اللغو لولا اثبات الوضع عما فيه من الفائدة والنزاهة وسماحة وينادي به كلام نلة كالسبدين
والشيخ وبه يمكن ان يجمع بين كلام نلة وان يجعل النزاع لفظا بينهم فان النافي كالسبدين ينفي الوضع
وال مثبت بقول بدلائله من باب القوايد وهو ليس بالوضع فلا نزاع بل لا يمكن ان يقول المثبت فوف ذلك
فان وضع المشتق مما لا يشبهه على احد كما ان عدم اختلاف وضع الاسد لثمة فيما بين ما كان المسند اليه
او المطلق مشتقا وغير مما لا يرتاب فيه احد ولو قيل يمكن ارجاعه الى وضع القيود بان الظاهر منها الاخرناز
قلنا الكلام لا يختص به فان قولنا في سائمة الغنم زكوة وفي كل سائمة زكوة داخل في المتنازع فيه وليس
من باب القيود ومع جميع ذلك نقول لو فرض النزاع فيما انحصر الفائدة في المفهوم ولو ظنا لا بد في النزاع
في محيية وان احتمله كلام صاحب المعالم حيث اكفى في نفي الحجية بجر عدم وجد ان صورة لا يمحى
فائدة سواء وغيره من سبق الا انه يمحى عن التحقيق كما نهيت اليه في البحث عن مفهوم الشرط نعم يمكن
ان يجعل النزاع في اظهر التوايد بنفسه فاولئك الشان في تحفظه فيما كان فيه مع ما به مامرها كذا هذا
وقد اجاب عن اصل الدليل الحاجي بعد ما حكم بان الالتزام والقياس لا يستقيان بان الحق ان الخبر
وان دل على ان المسكوت عنه غير محبر به فلا يلزم ان لا يكون حاصلا في الخارج بخلاف الحكم فانه
لا خارجي له حتى يجرى فيه ذلك وحده دقا فقيسا وهو منه محجب فان الخارج لا يدخله له بالمفهوم
فان الكلام في ان المقصود من مثل في سائمة الغنم زكوة هل بيان الحكم المتعلق بالسائمة او بيان الحكم
المتعلق بما هو بالمطوفة فعلى قول النافي المقصود منه الاول وعلى قول المثبت الثاني فلا يفرق في ذلك
بين الخبر والاخر وغيرهما فمما ذكره رجوع الى نفي المفهوم وكونه سكوتا وهو مذهب النافي وبه اعترف
المضدي وعن الثالث بالمنع من الملازمة فان الدلالة موضعية فيمكن التخلف باوادة المحاذ كما يمكن ذلك
لو قيل بكونه من باب القوايد وما قبل من ان الاصل عدم التعارض لا يثبت فان التعارض قد يقع بل
واقع كثيرا نعم يحتاج الى دليل ولا يقول الخصم به الا مع وجوده وبه يدفع لو قيل لو كان المفهوم ثابتا لزم
التعارض عند المخالفة وهو خلاف الاصل فان ذلك يتفق لو لم يدل دليل على الحجية والاعلا واما الكلام
فيه ولغو القول الاخر مما مر من قوله فوالله لا زبدن على السمين عند نزول استقر لهم الابة وخبر
بعل بن امة ونص ابي عبيد او ابي عبيد على احتيازه في مطل الغنى ظلم ولي الوليد يمل عرضه وعقوبته
والثمن يتلى جوف احدكم فيحاجر من ان يتلى شعر او التبادر فان المتبادر من تعليق الامر على الوصف
انتفاء عند انتفاءه وان العال في المحاورات خصوصا في كلام البلاء اعتبار المفهوم من الاوصاف
وقصد الاحتراز من القيود فيجعل عليه المشتبه نظر الى الاعم الاغلب ولزوم اللغو والاستحسان كما
لو قيل الانسان لا يرضى لا يعلم القبول لولا وجوبه بانه يجرى العلة والاستثناء والشرط والجامع بين
الشرط والوصف كون كل منهما كالاخر في التخصص واجماع الصحابة على ان قوله صا اذا التقى المختاران
وجب الفصل ما مضى لقوله صا من الماء لان الثاني يدل على نفي الفصل مع الدخول اذ الم منزل فكان

استعماله ومع ابن عباس من ثوبت الاخت مع البت استناد الى قوله ضم ان امرء هلك ليس له ولد وله
 اخت فلها نصف ما ترك فهم من ثوبت الاخت مع عدم الولد امتناع ثوبتها مع النيب لا فاعلا ولد والجواب
 عن الاولين بكيفية في الشرط لا في الوصف ولا يلزم من حجية حجة هذا فضلا عما مر الان يقال
 الاستناد الى اولهما مبنى على ان فيه مفهوم العدد وما دل على حجية الفحوى بدل على حجة الوصف
 وبرده ان الفهم ان حصل قطعه من اجل الشرط لا العدد فلا يتم ومنه يتفاد الجواب عن الثاني عشر
 لاحتمال الاستناد فيه الى مفهوم الشرط مع احتمال الاستناد فيه الى استصحاب النفي وفيه نظر وعن الثالث
 بكونه معارضا باع من الاختصاص وجامعا من اهل العربية من ان وضع الصفة للتوضيح فقط لا للتفصيل
 وان حجية التفصيل خلاف الوضع مع تأنيده بالشهريين الاصوليين وانها ما تمهين الجواب عن الرابع
 وعن الخامس بالتمنع من العلية مع التسليم نقول الدلالة بالقرينة وكلامنا في خبرها ومنه يتفاد الجواب
 عما قيل انه ثبت دلالة التنبية بالاستبعاد اتفاقا فهذا الاولى وعن السادس بانه لا كلام فيها وانحصار الفائدة
 فيه وانما الكلام في الوضع او في اظهر القواعد ولا يلزم منه ثبوته لاحتمال فوائدها واذا واحد منها ومنه
 بين ما في حجة اخرى لهم من ان في ثبوت دلالة المفهوم بكثير اللغات فوجب جملته دليلا على ما كان
 احد البرين كونه من القواعد وانما الكلام في قياس من الوضع او الظهور ولا يلزم منه وعن السابع بان
 الاستصحاب من اجل ابضاح الواضحات لان لجل عدم حجة المفهوم لا ترى عدم الفصح في لا تاكلوا الزوا
 ضعا فاما مضاعفة ومثله وعن الثامن والتاسع والعاشر بالتمنع والسند على ان منها قياس في اللغة وعن
 الحادي عشر بانه يحتمل ان يكون الدلالة في الخبر على النفي من اجل مفهوم البيان او من عموم المفرد
 المحلي باللام من جمله الماء الاول على العموم نظر الى دليل الحكمة وبوجهه النبوي لاما الماء الامن الماء
 مع ان الامدى والنز الى منها الاجماع الى خبر ذلك ومما مر بان الجواب عما قيل لوقال العربي لو كلفه
 اشترى هذا السود فهم منه عدم شراء الابيض حتى لو اشتراه لم يكن معتلا على انه يمكن ان يكون الحكم
 بعدم الامتثال في مستند الى الاصل لا المفهوم ومتممين الجواب عما قيل انه لو لم يبدل قوله لم يبدل
 انما احدكم اذا ولع فيه الكلب ان يضل صباعا على عدم الظاهرة فمادون السبع لزم ان لا يظهر به لو رده
 على عمل ظاهر فلا يكون مظهر بالسبع وبمن ذلك ابطال دلالة المنطوق فان ما ذكره قريب على
 الارادة على ان الاستصحاب يكفي لتجاسة الاقل فلا حاجة الى المفهوم تنبيهات الاول لو كان
 الوصف المعلق عليه المحكم حلة هل يلزم من عدمه عدم قولان مختار العلامة في كثير من المواضع
 والامدى نعم معللا اولهما بان لا يلزم اما ان يكون مافرضه حلة خبر حلة او وجود المعلول بدون
 العلة ولا يلزم نفسه باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الوصف اذا اتفق فاما ان يستند الى حلة او لا
 والثاني يلزم منه وجود المعلول بدون العلة وان استند الى خبر تلك العلة لم يكن مافرضه حلة بل العلة
 احد الامر من اما بطلان الفهمين فلو او رد بان علل الشرع مع رقاب وعلامات على الاحكام الامور ذات

فيها ولا يلزم من عدم حلافة الحكم ضرورة عدم مسلمة لكن لان امتناع كون ذلك الوصف حلة لذلك
الحكم في الجملة على تقدير استناده الى حلة متعارفة له فان كون الزنا حلة لا باحة الدم لا يرفع كون الردة حلة
له او كذا في العلة الغلبة فان كون الشمس حلة لتسخين الماء مثالا لا يرفع كون النار حلة له نعم اذا اخذ
الحكم شخصا احتمل تعديله يشبه على سبيل البدل اذا كانت العلة بمعنى المودع وهو هو وهو هو والفقول
الاخر وهو اختيار الفخر الى صريح ما ورد عليهما ان المتنازع فيه اهم من ان يكون في كلام الشارع او غيره
كالاقرار او الوصايا او الاوقاف والتدوير وغيره على ان الوصف المعلق عليه الحكم في كلام الشارع
او يفرض عليه لا يلزم ان يكون من حلال الشرع بل يمكن ان يكون من الحلال الواقعة فالحق التفصيل
بينها وبين العلة الشرعية سواء وقع في كلام الشارع او غيره فلا ينبغي اطلاقها الا ان يرجع الى ما قلنا
فلو قيل لو لم يرد في عدم حجية مفهوم الشرط عند من يجعل المناط في الحجة على دلالة اداة الشرط على
السببية فان سببها على ذلك التقدير بهيئة بمعنى ان مدلول الاداة يدل على ان مدلولها سبب وح
يصير العلة يجعل الشارع وهو ظاهر فيكون المدخل حلة شرعية وقد فرض ان حلال الشرع معارف
فلا يتحقق لها مفهوم فلما فرق بين ان يكون مفقود الشارع جعل شيء حلة لتسريحه بين تطبيق الحكم على
العلة فان العلة الشرعية لما ثبتت كقوام معرفة بالاستفراء وغيره عند ادب الادب والقطعة من عدم كون
افعال الله تم معللة بالانراض وكون الخطاب قد يماخذ الاشاعة تبين جعل لمجعل حلة معر فبالخلاف
ما لو جعل حكم معلل على شيء يفهم منه التسيب فانه ينبغي ان يجعل الحكم منوطا به وجود او عدمه فانه
اقرب الى الحقيقة ولم يثبت الاستفراء وغيره فيه بل خلافه ثبت بالدليل ولذا ترى ان احدا من علماء
الاسلام لم يتامل من اجل هذا اقتدير هذا وما مر قد رد ان تدفع ما لو قيل لو ثبت حلية الوصف شرعا بالخارج
لزم حجية مفهومه ثم ان ما ذكر المورد من عدم منافاة حلية الوصف في الجملة على تقدير استناده الى حلة
متعارفة انما يتم اذا كان كل من الزنا او الردة او الشمس والنار حلة بدلا واما اذا كان خصوص واحد منها
حلة كالزنا او النار مثلا كما هو المفروض فلا يصح كون الردة او الشمس حلة في الجملة في الحال والالزام
اجتماع علتين على معلول واحد فبالجملة لو فرض ان الزنا حلة لا باحة الدم لما صح جعل الردة حلة لها بمعنى
المودع والالزام لاجتماع علتين على معلول واحد الا ان يكونا معاملة كالنار والشمس للتسخين او يكونا
معرفين وهما غير متباينة كلام المورد وهذا احتمال حلة اخرى لا يضر الاستدلال بالتواهر والاشد
بالما فقول في حلة اخرى الاصل عدمها فاذا ان الاظهر التفصيل وبه يرد القولين ومعاصر بين
حكم مفهوم العلة مطقولا وحجة ونقضا الثاني الخطاب المعلق بالوصف هل يدل على اثني عما
حدهما اذا ورد للبيان او للتعليم او كان ماعدا الصفات داخل تحتها او لا اختيار ابو عبد الله البصري الاول
وهو وان كان حقا لكن لا من جهة الوصف بل في الاولين من اجل وروده للبيان فان ذلك يفيد المحصر
وليس هذا مخصوصا به بل كل ما ورد للبيان فعلا او تقريرا او قوليا منطوقا ومعنويا ولو ثبتا يفيد المحصر

قانه لولا ما لم به التباين فالتباين بقيد المحصر والامكان ما تافههم عدم مدخلية الوصف في ذلك واما
 الثالث فلاجل القرينة فان التسمية اذا كان داخل في التسمية والحكم متعلق به فرفع ما كان محتمل بقضي
 ورفعه فان رفع الجزء يستلزم رفع الكل وبه يرفع الحكم فان المفضل تعلقه بالكل وقدر تقع فلا
 متعلق له على انقلوا لا يلزم بطلان المنطوق الا ترى انه لو قيل احكم بشاهد بن من وجالكم منعنا من
 قبول الشاهد الواحد لان برفع الشاهد برفع الشاهد بن مع ان المفضل تعلقه بالحكم شاهد فاما لا
 يثبت بدو فاما مع ما بان حجية مفهوم البيان على الاطلاق فمضاف الى انما مطلق ما قال في المتهم
 التخصيص في مفضل البيان يدل على النفي اجماعا الا انه خارج عن نظم المفاهيم السابقة ومن فروع
 جواز الجمع بين الفاطمتين الثالث ان تعلق الحكم على الوصف في جنس على القول بنفيه عند النفي
 يقتضي نفيه عن معنى ذلك الجنس لاني ساير الاجناس فان النفي تابع للاثبات ولا دلالة له على غيره
 باحدى الدلالات اما نفي المطابقة والتضمن فظاهر واما نفي الاستلزام فلعدم الملازمة بالضرورة بين
 تصور سائمة الغنم ومعلومة الابل مثلا واستدل في الموصول بان دليل الخطاب يقتضي المنطوق فلما تناول
 المنطوق سائمة الغنم فدل عليه يقتضي معلومة الغنم دون غيرها وتبعه في النهاية وهو كما ترى وفي الاول
 قال بعض الفقهاء من اصحابنا انه يقتضي نفي الزكوة عن المعلومة في جميع الاجناس وله فيها ان السوم
 يجرى مجرى الصلعة في وجوب الزكوة ويذكر من عدم الصلعة عدم الحكم لان الاصل اتحاد الصلعة وظاهر
 ان الصلعة تسوم الغنم لا مطا السوم الرابع قال الامدي وبلغ في هذه المسئلة تخصيص الاوصاف
 التي تقرر وتزول كقوله السائمة يجب فيها الزكوة والحكم كالحكم نفيها واثباتها بالماضين الطرفين فعلى
 ما عرفت والمتخار كالتخارم وانت خبير بانه داخل في نفس المسئلة فان الكلام في ان الوصف هل فيه
 دلالة على النفي سواء كان مخصصا للعموم او مفيدا للاطلاق او لا يكون شيئا منهما كما في المثال وبنيته
 عليه كلام ثلثه بحث عبره وان العنوان بمفهوم الوصف ويكشف عنه ادلتهم نعم ما عونه به الامدي
 يخرج منه ذلك بل وغيره في وجهه ولو قيل هذا لا يخرج من احد الاولين فان الموصول اما عام او مطلق
 قلنا ان دلالة الموصول لا تبين الا بالصلعة فان من البيهات فلا إطلاق ولا عموم فيها حتى يخص بالصلعة
 بل الصلعة مجنة للمراد كالفريق في المشترك وبوجه اخر الصلعة محصلة للمدلول لا مخصصة للاطلاق
 المدلول او عمومها قال التقاضي واما بعض ما ذكره الامدي كال تخصيص بالاوصاف التي تقرر وتزول
 بالذكر وكفهوم الاسم المشتق الدال على الجنس مثل لا تنبعا الطعام بالطعام فراجع الى مفهوم الصلعة
 اذا مراد بها ما هو اعم من التفت النحوي وهو حق بالنظر الى اولهما واما بالنظر الى ثانيهما وان قبله
 السامعي وبعده العلامة والامدي قريسا من اللقب فلا فائدة من مفهوم اللقب لكونه اهم من العلم
 الشخصي والجنسي وامم الجنس كما باتى ولا ينفع فيه مطلق الاشتقاق بل يعتبر فيه الوصفية هذا ما
 ماترى من الثاني بين العلة والمعلول وعد الطعام مشتقا كانه مبنى على ما نص عليه التقاضي من

المصدر مشتق من مجرد ملواقته اياه بجره ونه ومعضاه مع عدم اشتراك الطعام بين المعنى
المصدرى والاسم بل جلله حقيقة في الاول مجاز في الثاني الحامض قال العلامة الوصفان
المضاد ان اذ اعلق على احدهما اقتضى نفسه من الآخر عند القائل بدليل الخطاب وهل يقتضى نفسه من
القبض اشكال وفيه ان مقتضى حجية المفهوم وعموم ادلتها ان بنى الحكم بجره دنى الوصف سواء تحقق
الضد او لا مثلا برفع السوم تبين ان برفع الزكوة ولو شك كنانى صدق العطف وبضده اطلاق كلام
علماء الاصول بل لا يبعد ان يقال اتقاقهم واقع عليه السادس ان بعضهم صرح بان فاسق في قوله
سبحانه ان جاثمك فاسق ببناء قدس والقب ومفهومه مفهوم اللقب لا الوصف قال وانما يكون منه لوقيل ان
جاثمك رجل فاسق وقال اخر والتحقيق ان مفهومه مفهوم اللقب اذ اقصى ما فيه تخصيص الفاسق بالذكر
كما في ان جاثمك زيد ببناء فتين وكلاهما باطل قطعا لصدق عنوان ثلثة عليه بل لا ريب في انه من
تعلق الحكم على الوصف فضلا عما سمعت من كون العوازم وما من انه تخصيص الفاسق بالذكر ات
في سائمة الغنم زكوة ومطل الغنى ظلم الى غير ذلك بل عد بخصوصه في كلام ثلثة منهم ابو العباس بن
شريح حيث عد من امثلة الوصف وقد حكى ذلك السيد والشيع وسكتاه وعد ثلثة منهم من امثله
في سائمة الغنم زكوة كما في الكاوم وصاحب المنية والفرالى واليضاوى والعبرى وصاحب المعراج
وابى العباس بن شريح وحكى عنه السيد والشيع ساكنين عنه وعد الشهيد الثانى منه ليس لمرء ظالم
حق والحاجبان مطل الغنى ظلم ولم ادر من رد عليهما من نظر الى كلامهما مع ان ذلك من الحكم بالوصف
لا بالموصوف فان اللام فيه على المشهور المتصور حرف تعريف لا موصول اشارة في مفهوم المحصر
وله طرقت منها انما وقد اختلفوا في افادته له وقد عد على اقوال ثلثها التوقف واربعا ما استظهره القوي
من احكامها المحصر وعدمه ولنهذه مقدمة هي ان انا هل مركبة او بسيطة وعلى الاول هل مركبة من ان
وما الزائدة او من ان وما الثانية فنقول اختلفوا فيه على اقوال او سطها الاخير لان التركيب مقتضاه فهم
مفرداته ولا فهمها الا ترى انه لو قيل ان ما يكون عندك مالى بفهم لان معنى ولما اخر ولان المفهوم
منها معنى واحد وللاول ان قولنا انما زيد قائم بمنزلة ان زيد قائم كامل زيد قائم ولعلماء زيد قائم
والثاني ان انما قيد المحصر وافادته بالتوقف عليه وان اللاتبات والالتفى وبردها ما مر فضلا عن ان
ما ذكر للاول اما برادته التبادر او يكون احادة للعدى وطلان الثاني ظاهر كما ان الثاني مم وما ما ذكر
لثاني فلا جدوى فيه فان افادة المحصر لا يستلزم له كونه اعم لاحتمال ان تكون مستندة الى ما للقولين
الاخرين نعم بالاول لهما لا يتم عندنا كما سمعنا هذا مع ان فى المعنى بعد نقل ما لثانيهما ان هذا البحث
بنى على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان اللاتبات وانماهى لتوكيد الكلام اثباتا ونفيا
ولست بالالتفى بل هي بمنزلة تاني اخواتها قال وبعضهم ينسب القول بانها نافية للغاى فى الشبرازيات
ولم يقل ذلك الفارسي فيها ولا في غيرها ولا حاله يحوى غيره وانما قال الفارسي في الشبرازيات ان

العرب حاملوا انما معاملة النفي والاقبي فصل الضمير وايضا حذف النفي بما وقفه لغبر ما دخلت عليه فبر
 معهود بل حكى التقادرات اجماع النسخة على ان ما لا تنفي الا ما دخلت عليه فالأضمار ليس اولى من جعل
 ما زائد مع ان ما لا تنفي لها صدر الكلام على ان كلا يطل بالآخر وعن علي بن عيسى الرعي جعل
 ما لا تنفي ظن من لا توقف له بعلم النحوي وما يستدري عنه بان ما ذكره انما هو لبيان مناسبة تضمن معنى
 النفي والاثبات لان بر بد وان كل واحد من الطرفين باق على معناه الاصلى ومثله باق فيما ردد الاول
 وبذلك يمكن ان يرفع النزاع واما اذ هفت ذلك فالأظهر كوفنا بحسب الحكم في المذكور فستلزم منه نفسه
 عماداً للتبادر واجماع النسخة كما هو ظاهر ثلثتهم السكاكي والكاتبى والكاتبى وعن صريح ابى
 على الفارسي وتصويبه مع كونه من اعظم علماء اللغة وللتغل عن ائمة اللغة والتفسير كما قاله التقادرات
 وعن اهل اللغة كما عن الازهرى بل ظاهر الطريقى اتفاق اهل اللغة تحت قال لم تنظر بخلاف ذلك
 وهو ظاهر الجوهري والفيزيادى ولا استدلال العلماء قد بما وجدنا بالنسبة انما الاحمال بالاثبات
 عليه من غير تكبر ولوقيل انما انشاء الضمير فيه من عموم الاحمال لتوقف صدقه على بطلان نفسه قلنا كلا
 فان بناء استدلالهم على السلب الكلي لا الجزئى فليس الا بما قلنا ولولا الا الشهرة بين الاصوليين وعد
 بعضهم خلافه شاذ ونفى خلاف يرفعه من اخر بل واحد منها بل قول مثل الجوهري خاصة لنفى لما
 سمعت مراراً من الاكتفاء في مثله واستدل بان ان للاثبات وما للنفي فبعد التركيب يجب ان يبقى كل
 منها على معناه للاصل ولا يجوز ان يكون الاثبات ما بعد موافقه للتناقض بل يجب ان يكون الاثبات ما بعده
 ونفى ما سواه وعلى العكس والثاني باطل بالاجماع تضمن الاول وقول الاثنى ولست بالاكتر منهم
 حصي وانما العزلة للكاثر والفردق انما لا يزيد المحلى الزمار وانما بدافع عن احسانهم اننا وسمى ولا يتم
 مفصودهما الا بالمحصر وبصح ان اتصال الضمير معنى مثل قول الفردق المتقدم نظراً الى اتعاض الوجوه
 الموجبة له سوى كون المعنى ما بدافع الا انافاته لو كان معناه بدافع انما لا يصح وبان ان لما كانت لنا كبد
 اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بهما المود كدّة ضاعفت تأكيداً فاناسب ان تضمن معنى الضمير لان
 قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس الا تأكيداً للحكم على تأكيداً لا ترى انك متى قلت لمخاطب
 ترد في الجمع الواقع بين زيد وعمر وزيد جاء لا عمر وكيف يكون قولك جاءنا ابنا للجمعي لزيد صريحاً
 وقولك لا عمر وابنا تاباً للجمعي له ضمناً ويرد على الاول ان صحة الاستدراك بتوقف على تركيب مدلول
 انما وقد عرفت بطلانه واودع بالمنع من رجوع النفي الى ما عدا المذكور ولا يمكن توارد النفي والاثبات
 على الحكم المذكور اذا اختل شرط من شروط التناقض وبانها لو كانتا قمتين على معنيهما الاصلين
 وجب ان يكون ان ناصيته كما كانت وليست اتفاقاً ويرد الاول ان القضية كبر بد قائم ذات نسبة واحدة
 فلو ورد النفي والاثبات فيها لزم التناقض لو حدة واحدة نسبتها فلا يخرج الاحتمال عن التلتمه اذ
 لو سلمنا احتمال ورود النفي والاثبات كما ذكر قلنا هذا احتمال لم يقع في العرف وعادى المطبق في المذى

القضية المدخول عليها انما يختلف ورود الالبات على القضية المذكورة والنفي على المتركة فانه ما بين
جد أقدم لذلك فان في مثله يلزم الرجوع الى المرجحات والمرجحات معه على ان ما ذكره بنفسي الى
الاجمال وهو خلاف ما اتفق الكل عليه كما انه خلاف الصرف قطعا والثاني ان الشرط العمل لعله التجرد
عن كلمة ما علمنا من العمل بالاتفاق كما اعترف به وعلى الثاني انه استعمال وايم فلا جدوى
فيه ومنه يتفدح الجواب عن الثالث مضاعفا الى احتمال كون الانفصال في الشرع للضرورة ولوقيل لا يجوز
ان يبق انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادفع عن احصائهم اتاعلي ان انالنا كبد قلنا
لوقال ما ذكر لم يوافق مراده فان المفهوم منه حصر المدفوع عنه لا المدافع مع انه المضمم فلم يظهر جواز
الانفصال هنا لكونه بمنزلة ما يدافع الا انابل يحتمل ان يكون للضرورة نعم لوقلتا بان الضرورة الشرعية
جارية عمالا لندوة للشاعر عنه يتم لكن في انحصار الضرورة فيه نظروا عن الرابع بانه لو لم يلزم ان
يقدم جرد الالبات الفص فان التاكيد تابع للموكد فلو كان للتاكيد دلالة لكان للموكد كذلك بل
يلزم ان يقيد زيادة التلام في الخبر انحصار ايضا وهكذا الواو كد بالنفس وفساد الكل ظاهر وربما يتدور
عنه بان هذه متاسبة ذكرت لوضع انما تضمنت معنى ما والا فلا يلزم اطرا دها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد
على تأكيد مفيد للضرورة عليه فلا اختلاف والحق ان الضرر كيفة غير مجرد الثبوت فلو ضعف الثبوت
القيمة لا يصير ضررا او المثال غير منطبق للمثل لمخلاف لا مدعى كبا من البصريين وابي حبان واصحاب
ابي حنيفة وجماعة ممن انكر دليل الخطاب فجعلوا التاكيد الالبات استناد الى انها قد ترد ولا حصر كقوله ص
انما الرباى النسبة وهو غير منحصر في النسبة لان تضاد الاجماع على تحريم ربا الفضل فانه لم يخالف فيه
صوى ابن عباس ثم رجع عنه وقد ترد والمراد بها الحصر كما سمعت وانما انابش متلكم وعند ذلك فيجب
اعتقاد كونه حافظة في القدر المشترك بينهما وهو تأكيد الالبات الخبر للمبتداء نقيا للتجوز والاشتراك لكونه
على خلاف الاصل وانما لو كانت للحصر لكان ورودها في غيره على خلاف الدليل وهو خلاف الاصل
فان قبل ولولم يكن للحصر لكان فهم الحصر في صورة الحصر من غير دليل وهو خلاف الاصل قلنا انما يكون
فهم ذلك من غير دليل ان لو كان دليل الحصر منحصرا في كلمة انما وليس كذلك وزيدانه لافريقين ان
زيد قائم وانما زيد قائم وما زيدا فمضى كالصدم وظاهر عدم افادة الاول للحصر في زيادة ما يتردد بين
ان تزيد معنى او لا كما في فمارجة من الله لت لهم واذا تردت بينهما اخذنا بالاول لعدم العلم بما يقتضى
الخروج عنه ولودلت لذلك في نحو انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وانما المؤمنون اخوة
وانما يربدا الله لذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهرهم كطهرا والجواب عن الاول ان الاصل مرفوع
بما مر على ان مجرد الاستعمال في احدى الخصوصيتين تارة وفي الاخرى اخرى وجود قد مشترك
بينهما لا يقتضى اولوية كونه حافظة في القدر المشترك نقيا للبحار لوتوقع مخالفة الاصل بالنظر الى
الخصوصيتين بل شيوعه بالنظر الى استعماله في الحصر بخلاف استعماله في القدر المشترك فانه غير ثابت

وعلى تقديره نادرجدا وبالحكمة مجر دعدم استلزامه المجاز بخلاف التدبير الاخر لا يقتضى اولوية
الوضع له لعدم ثبوت ملاحظة ذلك من الواضع نعم لو استعمل اللفظ في القدر المشترك وكان قريبا ولا
مرجوحية لمن جهة اخرى بنم مادكره لالمساذكره بل للطلبية والشروع في كون اللفظ حقيقيا في القدر
المشترك على هذا التدبير وهذا اخر مقر وض هنا بل غير ثابت فان استعمال اللفظ في القدر المشترك غير
معلوم بل لو كان نادرا لم يكف ومنه يبين الجواب عن الثاني على ان بينهما تماثلا وتماثضا فان في الاول
فرض استعمالها في الخصوصيتين وفي الثاني فرض استعمالها في احدهما وهو المحصر والالزام للمجاب
عما ورد على نفسه في كل بني على خلاف ما بين عليه في الاخر وعن الثالث المانع من عدم الفرق نعم
من التركيب والتدبير هما امر ما دل على عدم التركيب وظهورها في المحصر على ان العلم قد حصل
على المحر وجمعا كان يقتضيه جزوه وهذا مع ان المتيقن مقدم على الثاني ولا سيما مع اعتضاده بالشمرة
وبهان ما في الرابع على ان الدلالة على المعنى اقل من هولاء على عدم التركيب كما هو المختار وعن
الخامس بان الدلالة لفظية ترتفع بالاصار فلا ينافي ما قلنا على ان التدبير بالكمال في الاول وبذلك
الزمان او نحوه في الثالث ممكن بل مقدم على المجاز في المحصر باستعماله في خبره كما ان في الثاني لا اشكال
فان الموهومين محصورون في صفة اخوة الدين كما هو المقصود من الاخوة وجامر بين فساد القولين
الاخرين ومالهما تبيهات الاول ان دلالة التام في الحكم من خبر المذكور منطوق على تقدير تركبها
من ان وما لافية ودلالة عليها بالضمين واما على التدبير من الاخيرين فعلى تقدير تركبها من ان وما
الزيادة فلا تدل على المحصر فان كلمة عالم تعدل لا تأكيد الحكم وهو لا يستلزم المحصر لكونه اهم بل لو افاده
لا فاد مع قطع النظر عنها هو كما ترى بل يخالف لا تقاومهم ولذا قال بمن قال بعدم اتحادها المحصر الا ان
بعض من قال به قال بافادتها المحصر وطلب بلزم ان يكون الدلالة بالمفهوم فان المحصر حصل من التأكيد
وليس هو مدلول كلمة لا مطابقة ولا تضام بل هو ما لا ينفك عن اطلاق اللفظ فيكون مفهوما فان النفي
نشأ منه ومعر وضه الصفة على تقدير محصر الموصوف في الصفة والموصوف على تقدير عكسه وكلاهما
غير مذكورين الا ان فيه شبهة تفرقه ما باتى قريبا واما على المختار فدلتها بالمفهوم ايضا لان المفهوم
منها حبس الحكم في المذكور سواء كان صفة او موصوفا يستلزم النفي من خبره وهو موضوع الحكم بالنظر
الى السوق والنقض والارادة وان امكن اعتبار خبره اما تقدير محصر الصفة في الموصوف فلا ينسب وض
النفي خبره مذكور واما على تقدير عكسه فمبني على كون المقروض الصفة المنفية وهي خبره مذكور نعم
لو جعل الحكم نفي خبر الصفة المذكور عن الموصوف لكان من المنطوق لكنه خلاف المصطلح لكونه
خلاف السوق والارادة والتضمين باعتبارهما كما مر واستدل بجواز انما يد قائم لا قاعد بخلاف ما زيد
الاقائم لا قاعد وبان صريح النفي والاستثناء يستعمل هذا صرا والمخاطب على الانكار بخلاف انما وفي
دلتها مخافة لكونها مع خلافا لبعضهم مجمل دلالتها على المحصر بالمنطوق معللا بعضهم بعدم الفرق

بين انما الحكم الله وبين لاله الا الله واخر بان الواضع وضعها لذلك وفي الاول المنع من عدم الفرق
فان دلالة الثاني بالمطوق ليدل على الحكمين فانه يفيد نفى الالهية عن المذكور بخلاف الاول فانه نفى
الالهية عن غير المذكور بالاتزام كما مر وفي الثاني المنع لو اذ ان الواضع وضعها للدلائلين معا وان
اذا ان الواضع لما وضعها بحسب شئ في شئ اثر وضعها للدلائل على النفي محقق لكن لا يصبر بذلك
منطوقا بل يصبر مفهومها لكون الدلالة بالاتزام وموضوع الحكم غير المذكور ثم مما مر يتفادح ما في كلام
الباقين حيث جعل المناط في كون الدلالة بالمفهوم او بالمطوق ما حقه من ان كون المعلول منطوقا او
مفهوما يختلف بالاختلاف فسادا مما مر الثاني ان المحصر بانما قد يكون بنبوت الوصف للموصوف
المذكور ونفيه عن غيره كقوله تم انما اوليك الله ورسوله والذين امنوا وقد يكون بنبوت الوصف له
ونفي غيره عنه كقوله تم انما انا نبي منكم ثم المحصور فيها انما هو الجزء المتصل والمحصور فيه انما هو المتفصل
وبهم للمحصر الحقيقي وغير الحقيقي المعبر عنه بالمجازي تارة وبالاضافي اخرى فان المتبادر منها الا هم
وعليه اتفاق العلماء كما يظهر من كلامهم الثالث ان انما بالفتح كما للتبادر وتصريح صاحب المعنى
والفبروز ابادى وسبغها اليه الزمخشري وقال اخر الموجب للمحصر في انما بالكسرة قائم في انما بالفتح فمن
قال سبب افادة انما للمحصر تصمها معنى ما والا قال بذلك في انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان
السبب اجتماع حرفي التوكيد قال به في انما ايضا خلا لا بي جان حيث قال هذا شئ انفرجه الزمخشري
وبرده ما مر ومنها ان يقدم الوصف على الموصوف الخاص نحو العالم زيد وصديقه عمرو وهو
المعبر عنه في كلام ثلثة بمفهوم المحصر كالعلامة في قذية والعبدى في منته والتونى والحاجبي
والعصدي وغيرهم وقد اختلفوا في دلالة على المحصر بمعنى نفى الحكم عن غير المذكور وعدمه على
اقوال ثالثا التوقف كما هو في بعضهم والمعتد الاول وفاقا للمشهور لا لان الترتيب الطبيعي خلافا
فالعدل الى مثله يكون لفائدة ولا فائدة غير النفي عن الضمير لكونه منطوقا فيه فان الفائدة لو انحصرت
لا كلام فيه وانما الكلام في ان المحصر هل يكون مفاد مثله لغة وعرضا او يكون انظر القواعد او لا مع ان في
التزام خلافا للترتيب المحصر بما ياتي بل للتبادر وان المفرد المحلى باللام ظاهر في الطبيعة وعلى تقديرها
يكون المفهوم منه على تقدير كونه مبتداء او كونه مصداقا للمحمول ولو تناوب العلم بالمسمى لو كان الاخص
علما فيكون المفهوم من مثله ان الجنس والطبيعة مصداقا للمحمول كما في الامبر زيد فيفيد انحصار
الامارة في زيد هذا على تقدير بقاء الحمل على ظاهره ولو قلنا يكون الاظهر ان يتصرف في الحمل ويجعل
من باب حمل بعض المترادفات على اخر فانه مبني على التواخي المبني على الاتحاد في الخارج والذهن
دون العنوان كما في زيد اوجد الله فالامر انظر ولو كان خبرا مفاد ما كان المفهوم من المثال ان زيدا
ممتد الوجود مع الجنس وهو الامارة ومصداق له فلا يتجاوز فيفيد المحصر ايضا ومنه بين الحكم فيما
لو قيل زيد الامبر ونحو الكر في العرب والرجل بكر ولو قيل الحكم بان جنس الكر موصوف بكونه

حاصل في الحرب لا يستلزم انحصار افرادهم بحوزة ان يثبت لهم في ضمن فرد وتغيرهم في اخر قلنا
 الظاهر ان اختصاص الجنس لخصاص افراده الا ان اختصاص الجنس بهم وهو ظاهر وقيل لو كان ذلك
 مفيداً للمحصن لكان زيد اميراً فاده ايضا فان مفاده ان زيد امير صدق للفرد المنتشر ومتحد الوجود معه
 فيكون الفرد منحصراً فيه فيفيد المحصر قلنا اكثر الاخر ادل للطابع ونذرة انحصار هاهنا الفرد فيد الظن
 بعدمه بخلاف ما نحن فيه فان استعمال زيد الامر او عكسه في غير المحصر ليس شافياً بظاهره بخلافه على
 انه لو كان المقصود منه مجرد صدق جنس الامارة على زيد ولو من حيث انه فرد عنه لم يفي التعريف
 لتواضع الحصول المقسم بالمتكرر ايضا هذا ولو قلنا بكون متعلق الاحكام الامر اذ حملنا اللام على الاستفراق
 لكان الامر اظهر واما احتمال العهد فخرج من المتنازع فيه لكونه مخالفاً للظاهر على انه لو كان اللام
 للمعهود وهو ما تصور له الخطاب وتوهمه من تخصيص كمال او منتهى في العلم الى غير ذلك من الصفات
 التي باقراها بساوي زيد وانت تعلم ذلك فتغير عنه بانه زيد لا فاد المحصر ايضا بناء على ان مدلول
 العرف الذات المعهود فيكون المفاد اتحاد الموضوع وهو زيد معه فيفيد المحصر ومنه يبين وجه اخر
 لا فادة المحصر اذ كان اللام للجنس وعليهما يكون الحمل بالتوالي المبني على الاتحاد في الوطائين دون
 العنوان والمفهوم ولو قيل قد تقرر في علم الاستدلال ان المراد من المحمول المفهوم ودون الذات سواء
 كانت نكرة او معرفة قلنا هو خلاف المتبادر من المعارف فلا ينفع في الغفلات ويمكن حمل ما ذكره
 على الاعم الاغلب وهو النكرة او على ما في الغفلات وايضا التقطنا في نفي الخلاف بين علماء المعاني
 في افادة المحصر اذ عرف المتبادر بحيث يكون ظاهراً في العموم سواء كان صفة او اسم جنس وجعل
 المنجز ما هو اخص منه بحسب المفهوم سواء كان علماً او غير علم مثل السالم زيد والرجل بكر والكرم في
 الحرب والاثمة من قرش وصدق في خالد وفي عكسه مثل زيد القائم وفيه ايضا الكفاية وايضا لو لم
 يفد المحصر للزم الاحباد بالاحس عن الاعم وذلك كذب واورديان الكذب انما يلزم لو كان الواحد
 المضاف والالف واللام للمفهوم وهو مبرل هما ظاهراً ان في البض ولو سلم كونهما للعموم وكان ذلك
 مقصوداً للمتكلم التزاماً بكونه كاذباً على تقدير تعدد العلماء وجوابه ان افادة العموم فيها مظاهر وتعد
 بينها في محله وعلى تقدير بطلان التزام الكذب على تقدير ظهور التعدد لزم ان يكون ظاهراً في المحصر على
 تقدير عدم الظهور وهو المقصود وما قررنا الملازمة بان المراد بالصفة ان كان هو الجنس فيستحيل حل
 الفرد عليه لان الحمل يقتضي الاتحاد والفرد الخاص ليس عين حقيقة الجنس فينبغي ان يراد منه
 مصدر افعه وهو ليس بفرد خاص لعدم العهد وعدم افادة العهد الذي فيحمل على الاستفراق فيصير
 المعنى ان كل ما صدق عليه العالم فهو زيد وهذا لا يصح الا اذا انحصر مصدره في الفرد للاستحالة اتحاد
 الكثيرين مع الواحد وذلك اما حقيقة كما لو فرض انحصار الامارة في الخارج واما ادعاءه وبالعلة كما في
 قولنا السباع عمر والرجل بكر فالمراد هو المصدق الكامل وقد لا يحتاج الى صرف الصفة الى

استتراق الاقرار بان يدعى وحدة الجنس مع هذا الفرد كما في قولك هل سمعت بالاسد وتعرف
حقيقته فمن يدعي هو يصنع كما ذكره الشيخ عبد القاهر في النحر المحلى باللام وهو الظاهر من الرغش
في تفسير قوله تم واولئك هم المفلحون وهذا معنى اعلى من المحصر في المبالغة وهو يستجواب في قولنا
الامير زيد وورد عليه ان استحالة حمل الفرد على الجنس من مع انحصاره في الفرد وكون المراد منه
المصدق فينبغي ان يفصل فلو قيل الامير زيد يتبعن جملة على الجنس لظهر اللام والمدخول فيه وعدم
احتمال العهد بين الاستتراق لكيفية خلاف الظاهر فمال يعلم التعدد يتبعن جملة على المحصر ولا يتم
تقبله كما يظهر يادني التفات ويبتنى عليه الفرد وعا اذا كان في كلام الشارع وان ظهر التعدد فهو خارج
عن المتنازع فيه وايضا قوله ان كان هو الجنس مع ان بناء كلامه على التعيين حمل اللام على الاستتراق
وعدم مقابل للشرطية فيه مالا ينبغي بل الملازم ان يقال المراد بالصفة الاستتراق لعدم العهد وعدم
اعادة العهد الذمى والجنس وعلل بامرو للقول الآخر وهو للامدى كما عن غيره لو افاده لا فاده
العكس والتالى نطابقا فالعدم مثله يانه ان دليلهم في العالم زيد ان العالم لا يصلح للجنس وهو الحقيقة
الكلمة لان الاخبار عنها باغنا زيد كاذب ولا معنى لعدم الفردية فضا كان لما صدق عليه الجنس مط
وهو ات في العكس فوجب الاشتراك في الحكم وايضا لو افاده الاصل دون العكس لتطرق التعبير في
مفهوم الكلمة بسبب التفيد والتأخير مع عدم تغيير في المفردات والجواب عن الاول والا بالقول
بالموجب والسند ما مر الا انه لا ملازمة فان افادة الاصل المحصر من جهة وافادة عكسه من اخرى لا ملازمة
بينهما ولو سلم قلنا بالفرق فان المبدء على تقدير اعميته واخصية الخبر لا يخلص فيه عن المحصر بخلاف
العكس فان الخبر اذا كان اعم كما هو الشايع لا يفيد المحصر نعم لا يتم هذا نظر الى ما ركنه لا يجدى الخصم
لاختلاف الجهة وعدم التلازم بينهما كما مر وعدم افادته المحصر متفقا عليه وهم كف وقد سمعت نقل
الاتفاق من اهل المعاني على الافادة ومنه يبين الجواب عن الثانى بان يمنع الملازمة تارة وطلان التالى
اخرى ومما مر بان ما في التوقف قبيحات الاول ان التقا اذنى حمل المراد بالمحصر هانا يعرف
المبدء او يجب يكون ظاهرا في العموم سواء كان صفة او اسم جنس ويجعل الخبر ما هو اخص منه بحسب
للفهوم سواء كان علما او خبرا علم مثل العالم زيد والرجل عمر والكرم في العرب والاثم من قرش
وصد في خالد ونفى الخلاف في حجية بين علماء المعاني تمسكا باستعمال المعصاه وفي عكسه ايضا مثل
زيد العالم وحكى عن السكاكى افادة المحصر فيه وفي عكسه وهو حق الا انه لا ينطبق عليه عنوان القوم
لغير بان ما مر من الادلة فيه ونفى الخلاف المحكى لا لاستعمال المعصاه فانه اهم الا ان يكون مفسودا ان
المعصاه بطلون ذلك في المحصر من غير قرينة وهذا ظهر بالتتابع في كلامهم الا انه حجة اخرى لهم وبكفى
لوقت الثانى ان المازندرانى كآخر لاحتلالا بكون المراد من العنوان ما شتمل على تقديره منحه
التأخير فشمّل تقديره المقول والحال والتبر والخبر ونحوها وجعله بالاضوى اصوب الا ان الاولين جملا

ما من التفتازاني ان نسب مطلبين بان كبر اما ما شغل عليه الاول لا يفيد المحصر في كثير من الاوقات
 كما صرح به الحاجي في شرح الفصل وقال تاليفهم هذا انما يكون قادحا لو كان الحكم نافذا للمحصر
 كليا اما اذا كان مطلقا كما في مفهوم الصفة واخر جملة الحق وفي الكل نظر اما التخصيص فلا نه غير مفهوم
 من كلام القوم بل القول بالقرص موجود بينهم بل هو الحق فان قاعدة المحصر فيها عيون به ظاهر بامر بخلافه
 في خبر مما حقه التأخير اذ قدم فان القواعد فيه كثيرة كالاختصاص والتبرك والاستداذ وموافقة كلام
 السامع ونحوها ولا يتعين فيه المحصر الا بالقرينة كغيره ولا يجزى علمه فيصاحون به فيه على ان ما ذكر فيه
 لا مدخلية له بالتقديم والتأخير بل المناط فيه على كونه المتبادر من الخبر وغيره كما بان مما مر وباتي
 وما استدلل به من ان الترتيب الطبيعي خلافه والعدول عنه انما هو لذلك متصور فيه لكونه اهم كما مر واما
 ما ذكره من حصر الفتح فيها اذا كان الحكم كليا قلنا لا يمكن ارادة خبر من الاصوليين فانهم انما يجتنبون عن
 الشروع من حيث هو مع قطع النظر عن الامور الخارجية واما محصر الاستعمال فلا ينفعهم نعم ان ثبت الاعم
 والاخر لا ينفع في وجه الاستلزام المحل عليه عند الاطلاق كليا وهذا يرجع الى الاول الثالث انهم
 يختلفون في ان الدلالة بالمنطوق او بالمفهوم والثاني ظاهر بامر في دلالة انما على المحصر كما انما للدلالة
 ظاهر بامر هناك قال بعض الاولين الصواب ترك هذا النزاع لان المحصر معنى مركب من نفي واثبات
 وماله المدلول مذكور في احد هما فيستفاد المجموع من المجموع وان جعل جازع من نفي المحكم المذكور
 عن النفي فلا يثبت انه مفهوم والحق ان مقصودهم من المحصر النفي عن الغير لا المجموع وهو ظاهر بالتدبر
 قال التفتازاني واما كون هذا المحصر مفهوما لا منطوقا فمما ينبغي ان لا يقع خلاف للقطع بانه لا يتعلق
 بالنفي اصلا الرابع اختلف كلامهم كثيرا في محو العالم زيد وحد في عصر وتحكم العلامة هنا
 كما العزم في كون الوصف خبر او الموصوف مبتداء وعكسه التفتازاني وعليه حل عبارة العسدي
 مفهوم المحصر ان يقدم الوصف على الموصوف الخاص خبر الاله والترتيب الطبيعي خلافه وكان مقصوده
 من مخالفة الترتيب جعل اسم الذات خبرا والوصف مبتداء وهذا الاول معاذرة الاعمال بالنبات ووافق
 الثاني في محو الاولين في محل اخر وفيهما ما لا ينبغي وكيف كان التحقيق ان المبتداء والخبر اذا عا
 وجب تقديم الاول على الثاني مع فقدان القرينة ووروده في مقام البيان نظر الى الاصل في كل منهما
 ونوع القرينة يجوز التعاكس لكن هنا لما تردد الامر بين مراعات الاصل واستعمال الطمع في السعي به
 لعدم امكان حمل زيد الجزئي على شيء كليا كان او جزئيا تبين الترجيح وهو في القول الاول نظر الى
 ندرة استعمال العلم في الكل بالنظر الى مخالفة اصل التقديم والتأخير وندرة ورود الاخر بالاختصاص
 الا ان يقال ظهور المحمل في المعارف يعني على كون المحمول غالبا بقيد الكلية واما في مثله فالمحمل يتعين
 ان يكون هو هو لا معارض وخصوصا لو كان سوق مثله في المرف المعنى المفهوم من اعتداد الجهل في
 انصاف العالم بكونه صاحب هذا الاسم وكيف كان هو المبحوث عنه هنا قطعا كما ينصع عنه ادلتهم ولجوبه

خصوصهم منها وما افادة حكمه ان تم قيام الامن حيث الحمل وانما الكلام فيه الخامس هل يفيد زيد
صد بفي المحصر بحر بان ما رمي في زيد العالم فيه لم تقع على قائل به ومن الاخر من استظهر ان معناه
زيد صد بقل على طريق الاضافة اللفظية وهذا منع للفرق لو كان المستد هناك انه لو لا نضاع
التعريف ظاهر الحصول المقصود بالنسبة ايضا فانه لا يجرى هناك ان الاضافة اللفظية لا تشر الا للتخفيف
واما ما بالوجه فباني هناك ان صد بفي ظاهر في الجنس ولو كانت اضافته لفظة فانه مفاده نفسه الا ان
التوابع نظر التي ظهوره في التكبير بنافه فاذا ارتفع او نفع فالجنسية التي كان عليها المداد هناك حاصلة
هنا فلا يخصص على هذا الا ان يدعى الاختلاف عرفا او يلتزم افادته له ومنها الاستثناء والتقي ولا
خلاف في دلالتهما على المحصر الامن في دلالة الاستثناء على التقي والاثبات معا وعلى الاثبات وقد
نعمت بطلانه مع كونه مخالفا لضرورة اللفظة والعرف لكن دلالتهما بالمنطوق فان الموضوع بحكم التقي
والاثبات والمحصر مذكور ولو قيل في الاستثناء المفرغ المستثنى منه مفرد وفي مثل لبس الاستثنى
غير مذكور قلنا المداد في المذكور على كون الشيء في المحاورات مذكور او في حكم المذكور وهذا
منه الا ترى ان احد الم يجعل دلالتهما من المفهوم والمنطوق معا قطعنا لوجه لعدد دلالتهما من المفهوم
قال بعض الاواخر والظاهر ان الدلالة فيهما بالمنطوق وفي الاستظهار ونظر مثلتهما العطف بيل ولا
ولكن ولا م الاختصاص كما في المحدثه ومادة الفصح والمحصر والاختصاص والكل ظاهر الافادة الابل
وهي توقف على مقدمة هي ان بل لا تخ امان بلها جملة او مفرد لا كلام في الاول فاما لا تقيد المحصر
وفاقا اما الثانية فاما ان يكون ما قبلها مثبتا او منقيا وقد اختلف النحاة في مفادها فجعله ابن مالك في المنفى
كلمة بان يكون الحكم فيما قبلها نفي او فيما بعدها اثباتا اتفاقا على الظاهر المصرح به في كلام بعضهم وفي
المنبت ناقلة ما حكم الاول للثاني وتبعه ابنه وابناي عجل وهشام في منفيه وقطره وشرحه الا انهم
صرحوا بنجيم الاثمة والتفاز في ما غا في المنبت يجعل المتبوع كالسكوت عنه وهو قول فيه وكلامه بحتمه
وان يكون الحكم فيه منقيا كما هو مذهب اخر كما عن الحاجي طعنا فان الحكم ان كان عنه الابطاع فقله
يقضى رفعه وذلك لا يقتضي عدم الوقوع او وجود الواسطة وهي السكوت عن الوقوع وعدمه
بخلاف ما لو كان الحكم عنه الوقوع فان رفعه يستلزم عدم الوقوع والائزم اجتماع النقيضين ومثله
ط كلام من جعله للاضراب على كثر مختصري في مفصله واثموزجه والارشاد وجعل في الاقل مد مفاد
الاول في الاثبات في الحكم عن المتبوع واثباته للتابع وفي التقي احتمل التقي فيهما وفي الاول
والاثبات في الثاني واولهما مذهب الميرد كما عن عبد الوارث واثباتهما مذهب جماعة ممن سبق وهم
من جعل مفادها في الاثبات السكوت عن المتبوع وغيرهم بل عن الجمهور وبرد عليهم ان ما جعلوها
مفادها فيهما يجعل اللفظ متراكفا ان الاضراب في الاثبات جعل المنبت عندهم مسكوتا عنه والاضراب
في التقي لم يشر التقي عما كان عليه وهو لا يتم الا بالاشتراك وهو خلاف الاصل وفيه نظر اذا عرفت

هذا فنقول بعض الأصوليين وأهل المعاني عدوا ما يبعد المحصر بل ومثل بعضهم بما كانت بعد التقى
 وتناقص فيه كلام السكاكي والكاتب في وجه بحث هذا في بحث المسند إليه العطف بل في التقى
 والاثبات لمصرف الحكم إلى آخره وفي بحث الفصر العطف بل في التقى من طرف الفصر وهذا لا يجتمعان
 فإنه على تقدير الفصر لا يبعد المحصر وعلى تقدير المحصر يقتضي أن لا يكون صرفاً فإنه لا يتم إلا بالذلة
 على التقى والاثبات وبه بين ما في كلام التقاضي حيث جعل كلام أبواب المعاني مشعر أن في بحث الفصر
 ينفي الحكم عن المتبوع في ما جائي زيد بل عرو والحق أن ينفي أن الشارع المتعارف في الاثبات عرو أن
 يقال بل عرو في جائي زيد بل عرو ولذا أدرك الخطاب أن كان تلفظ التكلم بالمطوف عليه خطأ فضرب
 عنه وبقول بل عرو فلذا يكون الحكم في المطوف عليه كالمسكوت عنه فإن الحكم الصادر عن التكلم
 ما كان إلا واحداً أو قد صرف إلى المطوف فلم يكن له حكم للمطوف عليه فمن جعل حكمه فتناقصاً فخطأ
 وبديل عليه حسن الاستفهام عن حال المطوف عليه وعدم صحة تكذيبه لظاهر التقى في المطوف عليه
 بخلاف التقى فإن الخطاف به أن يشبه عليه الاثبات بالتقى وعلى الحكم بغيره غير متعارف بل بعد جدا
 فلذا الظاهر من مثل جائي زيد بل عرو أنه مطلق في مقابل من اعتقد حكمه بغيره عليه وهو الاضراب
 الواقع فيه من عجز زيد الذي اعتقده الخطاب فلا يجعل حكم المطوف عليه كالمسكوت عنه فيشتمل
 الكل على حكمين ويكون قصر قلب وما يبدل عليه قبح الاستفهام وحسن تكذيبه لظاهر الاثبات في
 المطوف عليه نعم لو أطلق فيما يكون من باب التثبت بأن يكون لتدارك الخطاف في التقى والقول كان الحكم
 في المطوف عليه كالمسكوت عنه ولا يلزم الاشتراك اللغوي بل المعنوي غاية الأمر بعد الخطاف اللغوي
 بعين الاضراب فيما قلناه وبه يجمع بين كلام السكاكي والكاتب وبرهاني من المطلق بأن حكم المطوف
 عليه كالمسكوت عنه مطاوع في ذلك وبما مر أن جميع سائر الاقوال وما قبلها هذا كله في غير نحو جائي زيد
 لا بل عرو وفان ما قبل بل عرو في كلامنا ظاهر الأمن صاحب التقى حيث جعلها في موضع لتأكيد
 الاضراب وهو مردود وبقول غيره وباعتباره بموافقتهم فيما بعده وأما جائي زيد لا بل عرو وفهمهم من
 أنكر جواز زيادتها وهو مردود وبقول من جوزها فإن المنت مفيد على أنه أشهر وقد ورد وما جرت
 لا بل زادني شفا وقد اختلفت في مقادها فمنهم من احتمل أن يكون التقى التقى وصرح بعضهم بكونها
 لتأكيد في السابق وهو الأقوى للشبهة وفهمهم من بعض اشعارهم ومن العرف ومنها ضمير
 الفصل فإنه يبعد المحصر كما ذكره ثلثة منهم السكاكي والكاتب حيث لم يذكر إلا ما ذكره من ذلك وقال
 التقاضي ثم التحق أن الفصل قد يكون للتخصيص أي قصر المسند على المسند إليه نحو زيد وهو أفضل
 من عرو وزيادته فظاهر الأسد ذكر صاحب الكشف في قوله ثم لم تعلموا أن الله هو قبل التوبة
 عن عباده هو للتخصيص والتوكيد وقد يكون لجواز التأكيد إذا كان للتخصيص حاصل لا بد منه بأن يكون
 في الكلام ما يبعد قصر المسند على المسند إليه نحو أن الله هو الرزق قفا لا رزق الله هو قصر المسند

العلمى المسند نحو الكرم هو التقوى والمحسب هو المال اى لأكرم الا التقوى ولا حسب الا المال وهو
وان جعله اعم الا ان كلامه صريح فى عدم انفكاكه عن المحسب والتخصيص اذ لم يكن حاصلا بدونه فانه
جعل استعماله فى خبره موقوفا على ظهور التخصيص من خبره فضلا عن انه المفهوم عرفا من مثل زيد هو
افضل من عمرو وهم التاكيد عن لا خبر لزيد فى المثال المذكور وحسن التكذيب وصحته فيه اذا كان
خبر زيد افضل منه ايضا وقيح الاستفهام لو قيل هل بكر افضل منه خلا فالنجم الاثمة فقال ان الفضل بقيد
التاكيد محطلان بمعنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس بتاكيد الا انه يحجب بعد الظاهر والضمير
لا يورده كذا الظاهر بالضمير فلا يقال مروت بن زيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله ثم انك لانت
الحليم ولا بقى ان زيد النفس قائم وجوابه منع اتجاد المعنيين الا ترى ان زيد نفسه القائم لا يقيد المحسب
هرقا بخلاف زيد هو القائم قال الزنجشمرى وفائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعد خبره لا صفة
والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون خبره وما ذكره من انه ليس بتاكيد ان اراد منه
ان ضمير الفصل ليس بتاكيد انه هو حق وموضع وفاق ظاهرا وفيه الحجة وامامنا استدل اليه فلا يتم كما بانى الا
ان يضم اليه عدم القول بالفصل قال ابن هشام يجوز فى الضمير المنفصل من نحو انك انت السميع العليم ثلثة
اوجه الفصل وهو ارجحها والابتداء وهو اضعفها ويختص بلسنة تيمم والتوكيد وان ارادنى احتمال
التاكيد بدفعه ثبوت وضعه فى مثله قطعا وعمومه وانما الكلام فى ظهور الفصل او التاكيد والبرائة
مع عدم البرائة كما لو قيل كان زيد هو القائم بالنسب فانه ينفى احتمال الاخبار ولا ينافيه ما ذكره من انه
لا يورده كذا الظاهر بالضمير ولا دخول اللام على ضمير الفصل دون التاكيد فانا لنقول باحتمال التاكيد اذا
وقع الضمير بعد الضمير كما لا نقول بكون الضمير تأكيدا اذا دخل عليه اللام وايضا بانزله عدم افادة المحسب
فى نحو زيد هو افضل من عمرو ومع انه مصرح به من جملة المفهوم عرفا كما سمر قال العلامة الشيرازى
وكون ضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه دون العكس مما يشهد به الثقل والاستعمال وافادته
التاكيد وكون المسند خبرا لا ينافى ذلك ثم التاكيد المفهوم منه هل توكيد الحكم كما هو ظاهر وظاهر
الزنجشمرى او توكيد المحكوم عليه كما عن بعضهم الظاهر الاول لدلالة على ربط المسند بالمسند اليه
حيث ان المقصود منه الاعلام فى اول الامر بان ما بعد خبره لا تابع ولهذا سمي فصلا او عاذا وفروجه
فى التدوير وشبهها والعفود والكذب وخبرها ظاهرة فقيهاة الاول ان دلالة المفهوم لعدم
دلالة على النفى لمطابقة ولا تضمناع كون الموضوع خبره مذکور وهما ظاهرا ان الثانى هل يخص
ضمير الفصل بافادة قصر المسند على المسند اليه او يسميه وعكسه الظاهر الاول كما هو ظاهر كثير كصريح
التقار انى فانه لا يربط بالعكس للضمير اصلا نعم هو يحصل لو عرف المبتداء وعن بعضهم توهم الثانى
استناد الى كلام من الزنجشمرى لادلالة فيه عليه ثم على تقدير افادة قصر المسند اليه فى المسند بالخارج
هل يمنع عن افادة الفصل عكسه قولان اظهرهما الثانى لوجود الغنصى وعدم المانع ولم نغف للاول

على وجهه ثم على تقدير ثبوت التخصص بالخارج هل تبين حل الصبر على الفصل فقد ان الواجب بعد
خبر لا يتدبر كذا الحكم كما اختاره المتأخران وهو ظاهر ثلثة او يحتمله وكونه مبتدأ كما اختاره الشريف
او يحتملها والتأكيد الظاهر الاول للمام بمبادل على الظهيرة الفصل غاية الامر ثبوت من الخارج وقص قائمته
منه ولا يلزم منه ضرورة قبل هذا يتم لو ثبت الشروع في مثله وانى لك باننا قلنا المثال المرفوع عند
زبد هو القائم ونحوه مما كان فيه الصبر وما لولا ما صرح منهم ذلك وكانه حل اتفاق منهم الثالث
في عمله وهو ما بين المبتدأ والخبر في الحال او في الاصل كمدخول كان ينزل واخراجه او بين الخبر من
اذا كان للمبتدأ خبر ان مرفوع باللام الا انه قال نعم الاثمة لا عرف به شاهد اقطب وفيه نظر او بين
الحال وصاحبها وفاقا لاخض او بين افضلي تقصير وقا لاخرا او قبل مثلك او خبرك والمبتدأ ادهم من
ان يكون مرفوعة او نكرة كما عن اهل المدينة والقراء وحشام ومن تابعهم من الكوفيين واشترط عند
المشهور كونه مرفوعة والاول اظهر والخبر ادهم من ان يكون مرفوعة سواء كان علما او مرفوعا بالام الجس او
العهد او الموصول وسواء كان اللام زائدا داخل في الموصول على القول به او غيرا وبكونه كالمعرفة
سواء كان اسما كاصل التقصير او ضللا مضارعا وبشرط فيه نفسه ان يكون بصيغة المرفوع وبطابق
ما قبله وظاهر الاكثر اشتراط ان لا يتقدم الفصل مع الخبر خلافا للكمائي والنجدة في عدم التعدى في الكل
التوقيفية وفي التعدى في الحالات تقدم المبتدأ على الساقى الا ان يكون المبتدأ شاذا مخالفا للشهور
كما اخبر مع كونه خبرا معروفا في عرف العرب جدا وجعل نعم الاثمة كبرامها دعا ولم يثبت صحته بيينة
من قرآن وكلام موثوق به وفي انحصار النجدة فيها نظر اشارة اختلافنا في دلالة تعلق الحكم على
عدد على نفسه صاعدا على اقوال ثالثها اللام مدحى والجرحى والسبدي بل نسه هو الى المحققين فقال
اولهم الحق التقصير بان الحكم اذا قيد بعد تخصصه منته ما يدل على ثبوت ذلك الحكم فبما زاد على
ذلك العدد بطريق الاول كماله اوجرم اسم جلد الزاني ما تمة وقال اذا بلغ المائة قلتن لم يعمل خيرا منه
ما لا يدل على ثبوت الحكم فبما زاد عليه بطريق الاول وذلك كما اذا اوجب جلد الزاني ما تمة او اراحه
فانه مسكوت عنه مختلف في دلالة على نفي الوجوب والاباحة فبما زاد متقى على ان حكم ما نفى حكم
المائة لدخول تحته لكن لامع الاقتصار والاختار فيما كان مسكوتا عنه ولم يكن الحكم فيه ثابتا بطريق
الاولى من هذه الصور وان تخصص الحكم بالعدد لا يدل على انتفاء الحكم فيه استناد الى ما استند به
لعدم دلالة الشرط ونحوه على النفي عند النفي وقال ثابتهم العدد اما ان يكون حلة لذلك الحكم او لا فان
كان حلة فالعقل يدل على ثبوت ذلك الحكم في الزايد عليه لكون الحلة موجودا فيه دون النقص
وان لم يكن حلة فان كان الحكم خطرا او كراهة دل على التحريم والكرامة معا فوجه دون ما دونه
وان كان ايجابا او اراحا او نداء يدل على ثبوت مثله في الناقص دون الزايد وقال ثالثهم حاكما عن
المحققين ان العدد المعين اذا كان حلة لعدم حكم وجب كون الزايد حله حلة لذلك العدد لا اشتغال

النقص الذي هو علة ذلك العدم ونظر فيه بان المشغل على العلة لا يكون علة قال ولو قالوا لمزوما
لذلك العدد لاشتماله على علة كان اولي ثم قال واذا كان العدد المعين موصوفا بوصف وبعودى لم
يجب كون ما زاد عليه موصوفا بذلك الوصف وجعل ما مر حكم العدد الزائد مما علق الحكم عليه وقال
واما النقص فلا يخفى ان يكون ذلك الحكم اباحة اويجابا او حظر افاقان كان الاول لمزوما اباحة النقص
كمابحة جلد الزاني مائة فانه بوجوب اباحة جلد خسين قال وينبغي ان يراد بالاباحة ههنا اذن في فعله
مطابقا يكون محملا للوجوب والالم يستمر فانه لو قال يجب جلد الزاني مائة وعشرين تغلبت الاباحة
فكون ما دونه وهو المائة مباحا بمعنى جواز فعله لان استيفاء الحد واجب وان كان الثاني لم يلزم كاباحة
الحكم بالشاهد من فانه لا يستلزم المحكم شهادة الواحد لان الحكم بالثاني غير داخل تحت الحكم بالاول
وان كان انجما فانك فان ايجاب الكل مستلزم لا يجاب كل جزء منه وان كان حظر اقيوت تحريم العدد
قد يكون فيما نقص عنه اولى كحظر استعمال دون الكرم مع وقوع التماسه عند حظر استعمال الكرم وقد
لا يكون كتحريم جلد الزاني زيادة على المائة فانه لا يوجب تحريم المائة وقال وقد ظهر من هذا ان تعليق
الحكم على العدد لا يستلزم نقضا مع اعداء زائد اكان او ناقصا والصواب ما ذكرناه ورأى بعض
الادباء وهو انه ان وقع جوابا عن المبدل لم يقد ذلك وان اطلق ولم يظهر سوى المفهوم افاده والا فلا
وللفقول بالعدم اتفاقا وعدم الدلالة من حيث اللفظ بل لو تحققت لكان باختيار ابدلان الاعداد مختلفة
فلم يجب اتفاقهما في الحكم واختلاف شان العدد في المقامات كما ظهر مما تقدم والاعداد المتغيرة في
الشرع قد يتوافق حكمها مع الاقل والاكثر وقد يتخالف فاستعماله عام والعام لا يبدل على الخاص وفي
الكل نظر اما في الاول فلان اتفاقها مالم يكن اجماعا يكشف عن قول المصوم فان سدد ومثله مع
لا يكون من شأنهم ولو بالظن فلا يكون اجماعا يكون حجة نعم لو قلنا بكفاية مثله لو افاد الظن في اللغات
لكفي الا انه يتم لو لم يعارضه ظن اقوى كان يقال لا ريب انه اذا استقر شعا ورات اهل العرف وجدناهم
لا يظفون العدد الامع اعتبارا الخصوصية وقد سبق الى اختياره لذلك بعض مشايخنا ايضا وقال احد
رأيت عشرة رجال مع انه راى عشرين وخسة كذبوه في العرف قطعوا فيه ايضا قبح الاستفهام من
النقص والزائد لكن يمكن ان يقال من اين يكون هذا باعتبار العدد بل يحتمل ان يكون باختيار مفهوم
البيان الا ترى انه لو قال اكرم خمسة رجال وقال بلا فصل اكرم خمسة رجال اخرى لم يفهم بينهما مائة
اصلا هاتفي خبر ما راى خمسة وقال رأيت عشرة واما قبح التاكذيب باعتبار مخالفة للمنطوق لا المفهوم
واما في الثاني فلان نفي دلالة اللفظ لا يكفي فانما لا يخرج من التثنية وكان النقص لا يظف بالبعدان يقال
فيه شيء منها جاد افاقان الاعداد ان لم يتخالف جاز اشتراكها في حكم وان تخالفت فكذلك لان المتخالفين
قد يشتركان في حكم نعم يمكن ان يبقى يكون المفهوم من اظهر القوايد يكتفى لاعتباره فانه على هذا
لتفقد بر يدخل فيما يراد في محاورات العرف فيدخل في الطواهي بلا مريية واما في الثالث فلنرى وجهه

المتنازع فيه فان ما ذكر من الاختلاف بالخارج ولا كلام فيه واما الكلام مع قطع النظر عنه فغني عن
 ما في الرابع فان مجر لا اختلاف بالموافقة والمخالفة لا يصبر منشأ للمعوم فانه استعمال واعم نعم لو ظهر
 ان استعمال المصدق في الصرف عام غير مختص بما يقتضيه المفهوم ولون باب القواعد ان انه لم يرد
 وللمثبت مطبق ما مر من جوابه انه لو لم يدل لم يكن لذلك العدد فائدة وان التي ص لما نزل عليه ان
 تستغفر لهم سبعين مرة قلن بغفر الله لهم قال ص لا يزيد على السبعين فلو لم يسبق الى فهمه بان ما زاد
 بخلافه لما قال ذلك والاجماع على نفي الزيادة على الضامين في الفذ الجبر دياحة الثمانين والجواب عن
 الاولين قد تقدم مع احتمال كون الدلالة من اجل مفهوم الشرط وعن الثالث بالمنع من كون تحقق الاجماع
 من المفهوم وللثالث ما مر الان فانه انظار اعددة كيف ولا يحصل للتفصيل الا لافاته راجع الى القول
 بالنفي مطافان ما ذكر ومما ذكره هو انما يقتضي موافقة الزائد لما خلق عليه الحكم او الناقص على تقدير صحته
 خارج عن المتنازع فيه فان المتنازع فيه انما هو فيما لا يرتبة وكل ما ذكر ولو لم تراض كنز وعبء المقدمة
 لذيها على القول بما هو العلية او المحوى مع ان تأثير العلية او المحوى كالشرطية والمانعة على تقدير
 الزيادة او النقصان انما يتم لو اخذ العدد لا بشرط بخلافه بالواحد بشرط لا كما هو القول لا شترلى ما قبله
 ثلثة عشر ايدوا لا تدخله في بيتي ولا يكون لك مباركا ولا ميمونا وتسحب النسل في اللبالي الوترالى
 غير ذلك فانه لا يصح ان يقال انتهى كغيره شامل لما فوقه ولما تحت هذا ولا يصحني الاستناد الى ما سمعت
 من التعاضل على النفي مطافى غير الصور التي حكموا فيها بموافقة الزائد او الناقص للمنطوق فاقالا
 دلالة له اصلا فان غاية دلالتها انما هي على الاحاق لا على عدم دلالة المفهوم كما هو ظ الان يقال علم من
 ذلك المجموع ان الاستعمال عام والمجاز خلاف الاصل وكذا الاشتراك فيكون موضوعا للفرد المشترك
 والعام لا يدل على الخاص ولكنه يصدر عن سقته ولما رابع فيما لو وقع جوابا عن المصدق ظهور كون الفائدة
 فيه غير المفهوم وفيما لو طلق ولم يظهر فائدة سوى المفهوم فامر للمثبت وفيما ظهر غير المفهوم الاتفاق
 على الصدم والآخر حق وبرد على الثاني ما مر واما الاول فلو تم لكان عاما لجميع المفاهيم ولا خصوصية
 له به ولذا اعد جماعة من شرط المحجة على الاطلاق ومع ذلك يتم لوجس السوء الالجواب ظاهر افي
 اعتبار غير المفهوم لكنه ليس كذلك بل غاية الامران ورد الجواب في مقابل السوء ال يحصل احدي
 القواعد ذلك لان بقيد الانحصار فلا يناسب نفي الدلالة على القول بالمحجة نعم على القول بعدم يكون
 عدم الدلالة ح انظر لوجود فائدة اخرى قطعا بخلاف غيره فانها فيه محتملة وبالمحتملة لا يتم المحجة الا ان
 يقال بدلالة اللفظ بواسطة الوضع او لاجل كون المفهوم من اظهر القواعد والاول بطقطعا والثاني لا
 بنا فيه وورد في جواب السوء ال سواء كان بالاعادة صريحا وظاهر اكان بقول نعم في جواب هل اجلد
 الزاني ثمانين ومن فروع جلد الزاني والزانية وصوم ثلثة ايام من كل شهر واما اليص وتسيع الزهر ادم
 والبن والسلام في حاشور او التكبيرات في العبد بن وامام الزيارات والذكر عند طلوع الشمس

وغيره وما قرأه حسين ابقي كل ليلته وقرأه القدر سبعاً على القبر والتوجه احدى عشرة لئلا يموت
والاستغفار وقول الحق العفو في الورق واربع ركعات الحموة وغير ذلك وغد منها بعد اقل الحضي
ثلاثة ايام من قوله اقل الحضي ثلاثة ايام وقول الفاعل مع ثوبى بما علم منه من الزيادة فباع بالكثر بعد
الصحة وفيها نظر فان نفى غير المنطوق في الاول ببناء من مفهوم الاقلية والاكثرية وفي الثاني لا يلزم
عدم الصحة فان شرط صحة المفهوم ان لا يلزم ثبوت الحكم فيه بالصحة وهنا كذلك نعم لولد الفريسة
على ارادة الارفاق بالمشترى الخاص او لم يلزم بكن داخل في المفهوم من الكلام ولو قال او صبت لزبد
بما تم دورهم ثم قال او صبت له خمسين عدية وجهان الرجوع والجمع بينهما والاول مقتضى حجية
المفهوم تذييلات الاول ان يتعلق الحكم على الجمع او ما بعد ليس من المتنازع فيه اصلاً فانه ليس
بعدد وان دل عليه نعم يظهر منهم دخول المقدار لتقبل جماعة الكرمين غير انكار احد عليهم ومنهم من
استظهر ان الكلام فيه وفي المسافة واما لهما هو الكلام في العدد وهو الظاهر الثاني ان يتعلق
الاستحباب على عدد دل يقتضى استحباب الاقل بافراده كماله او بصوم ثلاثة ايام اختار صوم يوم
واحد الاظهر العدم فان الامر يتعلق بالجميع فرضا ولا لالة له بالنظر الى الاجزاء المقدمة وليس
الكلام فيه فان الامر يذى المقدمة يقتضى الامر بالمقدمة لاجل ذواتها وهو يقتضى استحباب الجزء لاجل
الكل لانفسه فمرحمان عدد لا يقتضى رجحان اقل منه بنفسه خلا فالبعض الاواخر يجعل الخطاب بما
انفصلت اجزائه مشتقاً لا خطابين احدهما متوجه الى الطبيعة المشتركة بين الاجزاء والاحاد وثانيهما
ارادة ذلك العدد والمخصوص من بين الاعداد قائلاً فالبيان بالبعض من حيث البضبة ومخصوص
الجزئية لا مانع من ان يتعلق به التبة وثاب على الخصوصية ولا يحتاج الى قصر الرخصة على العمومية
كالذكورية والقرائية امتداد الى ظهور ذلك من خطاب الموالى لعيدهم وجميع الامر من لما عورهم
وخطاب الشارع للمكلفين سواء خاطبوا بما جملة مركبة كخطاب باعطاء الارض الفلانية والكبس
الفلاني لشخص او اشخاص وصام ورجب وشعبان ورمضان او مفصلة بذكر الابعاض والكسور
او بالعدد وبرد عليه ان ذلك فيما لا قرينة تم وفي غيره لا يجدي ومن فروعه جواز اختيار اقل من ثمانين
ركعات في صلوة الليل ومن موقف رواتب البومبة وتسليم الزهاد ومن لعن عاشور او سلامه وصوم
ثلاثة ايام في ايام البيض وكل شهر وغير ذلك وعدمه الثالث ان المفهوم ما يتأثر العدد المخصوص
الذي علق عليه الحكم سواء كان زائداً او ناقصاً لا سواء نسبتهما اليه فتعلق الحكم به يقتضى نفيه عما
عداه ومنهم من خصه بالاول كالنوني فقال مفهوم العدد الخاص مثل ما جلدوهم ثمانين جلدة مفهومه
عدم وجوب الزائد على الثمانين ولا وجه له ولو قل الناقص داخل في الزائد وجزءه فكيف يكون
خارجاً قلنا بتأني اقتضاء المفهوم نفى الحكم المطلق على الزائد عن الناقص وان اقتضى امر اخر اثبات
الحكم له وللزائد احياناً من باب المقدمة او الصعوى مثلاً لا ترمى انه لو لم نقل بوجوب المقدمة لم نقل

بوجوده وان قلنا بان ايجاد ابدية بلزومها وج الزائد عن المفهوم لوقيل لا تجلدهم ثابته جلدة
خروج الزائد بالمعنى اشارة تطبق المحكم على اللفظ لا يدل على النفي عند النفي عندنا وعند
اكثر اهل العلم خلافا للذوق كما عن استحباب احمد والصبراقى وبعض المالكية فاثبتوا لعدم الدلالة
فيه لغة ولو اقرنا للدلالة فكذلك اذ ادخل وجودا ونصورا ولا مرفا ولو لم يرد باب الفائدة لعدم احصائها
فيها والقطع بحسن الاخبار عن شيء بشيء مع عدم العلم بيقين غيره او الغفلة عنه مرفا والاعلم بشيئيه
لغيره ولو لا بلزوم عدم خسته وقبح الاستفهام والكذب اذ قبل زيد نام وعلمنا نوم غيره والكفر اذ قبل
احد من الانبياء كعيسى رسول الله او زيد مومن او موجود الى غير ذلك واللوازم باسرها باطلية
والمحملة لا يشك حاقلي في عدم الاداة او ود على عدم الدلالة مرفا فانه لا يفهم منه ذلك من يستفاد
دلالة مفهوم اللفظ ومن لا يستفاد الاول ممنوع والثاني مسلم ولكن لا يدل على عدم دلالة في
نفسه وعلى حسن الاخبار عن شيء بشيء مع عدم علمه بالنفي عن غيره فانه اذ الغير بذلك فلا يتلوا
ان يكون عالما بان غيره يكون مثله او لا وعلى التقديرين انما لم يستفهم منه ذلك لظهور الفرقته على عدم
ارادة غير مدلول صريح لفظه دون مفهومه مرفا مع عدم علمه او علمه يحصل ذلك من غيره فان الظاهر
من العاقل انه لا يخبر عن نفي ماله تعلمه ولا نفي ما علمه وقوله حتى انه لو ظهر منه ما يدل على ارادته لنفي
ما دل عليه لفظه عند القائلين به لقد كان مستعجبا وعلى لزوم الكفر بانه انما لا يكون المتكلم بذلك كافرا
اذا لم يكن متبها للدلالة لفظه او كان متبها لها غير انه لم يرد بلفظه ما دل عليه مفهومه واما اذا كان متبها
للدلالة وهو مرفا يبدل لولها فانه يكون كافرا او يرد على الاول ان بناء الاستدلال انما هو على الرجوع
الى اهل اللسان ممن لم يسبق ذهنه بشبهة لا الى القائلين باحد القولين فلا يرد عليه ما ذكره على ان
ذلك لو صح لما يمكن اثبات امر مثله فيسند باب الاستدلال به وهو كما ترى خلافا لثباتهم مع كونه باطلا
بنفسه وعلى الثاني ان المقصود حسن الاخبار في الصورتين من غير اشتراط بالمخاطب مرفا فان كان صدقا
او لا لا يرد عليه ما ذكره وعلى الثالث بان حجية المفهوم يستلزم الحكم بالكفر نظر الى دلالة اللفظ مرفا
كسائر ما يكون مفاده الكفر مرفا فلا مدخلية في ذلك بما ذكره واستدل بانه بلزوم منه ابطال القياس
والقياس حق والمقتضى الى ابطال الحق باطل فيكون مفهوم اللفظ باطلا لسان الزوم ان النص الدال
على حكم الاصل ان تناول الفرع ثبت الحكم فيه بالنص والادل على انتفاء الحكم فيه فكان اثباته بالقياس
قياسا في مقابلة النص فلا يعتبر او رد تنازع بان القياس يستدعي مساواة فرع لاصل في المعنى الذي
اثبت له الحكم واذا حصل ذلك دل على الحكم في الفرع بمفهوم الموافقة وبطل مفهوم المخالفة كما في الصفة
والشرط ما هو قوي وقد اتفق على حقيقة مفهومه فكيف في اللفظ وهو الاضعف المختلف به وقد
انكره كثير ممن اثبت ذلك والحاصل ان موضع القياس لا يثبت فيه مفهوم اللفظ اتفاقا قاله جميعا
محل فكيف يدفع القياس واخرى بان النص الوارد في الاصل وان دل على نفي الحكم في الفرع

فليس يصريح به بل يفهمه وذلك مما لا يمنع عند الفائلين به من اثبات الحكم بمقول النص وهو القياس
فلا يقضى الى ابطال القياس وخاتمة التعارض لا لا بطلان وفي الكل نظر اما في اصل المجبة فتلحق مجبة
القياس ولوسلم لعل ان وقع الاجماع على تقديم المفهوم واقتضاء الدليل المتيقن له فيكون مفهوماً
من قال به والافلا فلا اشكال واما في الابراد الاول فلان ثبوت القياس لا يستلزم مثبت مفهوماً الموافقة
لكونه اهم فلم يطل مفهوم المخالفة وهو ظاهر واما في الثاني فلان اعتبار مفهوم اللفظ بما اقتضى الى التعارض
والتعارض من باب تعارض العلم والخاص فان المفهوم خاص والقياس عام فيقدم الاول على الثاني
فانقضى حجيته الى الابطال والمخالف عدم الفائدة لولا النفي عند النفي وان انما قالوا لغيره لست زائداً
او لست اختي برتبة لفهم كل سامع برعي الخطاب او لاخته بالزنا والجواب عن الاول بالمنع وفرض
الاختصاص خارج عن النزاع على ان الاسم ليس زائداً في الكلام حتى يحتاج الى فائدة خاصة فلم يضره
كان متعلقاً به وعن الثاني بانه تصريح وهو باب معروف لا يطل به ما نحن بصدده الا ترى انه لو كان
لذلك لكان قد فاق لكل احد مع انه ليس كذلك قطعاً ومن الكلام فيه يتفادح الكلام في مفهوم الزمان
والمكان ومن فرجه ما اذا اوصى احد الى جماعة او وكلمهم في عقد او ايفاع كعب او نكاح او طلاق
مثلاً ثم خصص واحداً بالاذن او اوصى بعين لز يد ثم اوصى بالعمى ولكن الاقوى كون الجميع وجوهاً
فانه المفهوم عرفاً ومنهم من وافقنا في الخبر وخالفنا في التوكيد تنبيهان الاول ان منهم من وافقنا
في العنوان لكن بين مطلق ومفسر من الثاني من قال هو تطبيق الحكم بالاسم علماً كان او اسماً جنس
مصر فباللام ومن اسقط القيد الا خبر ومن قال هو نفي الحكم عما لا يتناول الاسم مثل زيد في الدار والمج
واجب ومن قيد الاسم بغير الصفة ومنهم من قال الامر المفيد بالاسم ومنهم من قال الحكم المعلق على
الاسم مثلاً كل منهما بن يد وفي الاحكام جعل العنوان مفهوم اللفظ ثم قال وصورة ان التعليق بالحكم
اما باسم جنس او باسم علم ثم قال وعلى هذا يكون الحكم في مفهوم الاسم العام المشتق لقوله لا يتبعوا
الطعام بالطعام ومنهم من حكى عن قوم اهتم عدو من المفاهيم ما يبتنى على مجرد الذكر بمحمود انفي الحكم
عما لا يتناوله الاسم ثم صرح بانهم لم يرضوا بين كون الاسم المخصوص بالذكر جنساً او نوعاً او صفاتاً
تصحب فاسفاً وجعل مفهوم اية البناء مفهوم اللفظ فارقاً بين مفهوم اللفظ ومفهوم الوصف بذكر
الموصوف وعدمه وفي التفرد حكى عن بعض اصحابه الفرق بين اسماء الانواع يجعل لها مفهوماً دون
اسماء الاشخاص والحق العموم في الحكم والموضوع فيعلم الاول خبري والانشائي والامر والنهي
وغيرهما من خبر فرقي بين ما كان من الشارع وغيره والثاني العلم باقسامه واسم الجنس سواء كان مفهوماً
او منكر اسماء لا اعمال كالمج والصلوة او للاشخاص كالرجل والمرءة لمعوم الادلة نفاً وانباتاً وهو ظاهر
المعظم الا في الوصف المجرد عن الموصوف فانه داخل عندهم في مفهوم الوصف كما بينت ان عليه اطلاق
عنواناتهم فيه بل هو في الوصف المجرد اظهر وكلامهم في اية البناء في البحث عن خبر الواحد حيث جعل

الاكثر فهو مما مفهوم الوصف ولم يجعل احدهم مفهوم هو مفهوم اللقب نعم بعضهم جعله مفهوم
 الشرط ولا ينافيه اطلاق الاسم في كلام بعضهم فانه بما يطلق في مقابل الوصف وهذا منه كما مر تنبيه
 بعضهم عليه مع عدم رداً عليه الثاني الحكم المطبق على اسم الاصل فيه ان ما يتحصل تمام المسعى
 لعدم صدق به ومنه والاقصا على اقل مراتبه لو اشترك صدق فيها لقطع الحكم به وصدق الامتثال
 عرفاً ومن بعضهم اعتبار اخره احتياطاً وفساده حتى عن البيان ومن فروع الاول تطبيق مدة الحمل على
 ستة اشهر فلا يلحق الولد اذا لم يكن تاماً ووضع في المدة وتطبيق الحكم على وضعه للعدة والارث
 وعلى اللب والظهار ونحوها ومن الثاني تطبيق الحكم على وضع الحمل فولدت قوايين وروما فرع عليه
 ما لو اسلم او اهل البيع او مال الاجارة ونحوها الى جهادى او ربيع فانه يحمل على اقربها بالصدق الاسم
 على الاول وفيه نظر فاعلم ان باب الاشتراك اللفظي وليس الكلام فيه لعدم الاختلاف فيها بالمراتب
 بالنظر الى المطلق واحد حتى على قولين يقول بظهور المشترك في معانيه فانه مخصوص بما يمكن ارادة
 الجميع وهذا ليس حكماً دائماً الكلام في المشترك المصوى نعم دلالة العرف حاسلة للتعيين كالتطبيق
 على يوم من ايام الاسبوع ولكنه ايضا ليس مانعاً فيه وان كان الثاني مشتركاً معنواً بالعدم لاختلافه
 في المراتب ويماز بين ما في الاستشكال فهما معانيه باعتبار علمهما بالاجل على وجه لا يحتمل الزيادة
 والتقصان قبل العقل يتوجه قصد هما الى اجل مضبوط فلا يكتفى بنبوت شرايع جملهما او احدهما كما
 لو اجهل الى التبرؤ ونحوهما او احدهما لا يعلمانه فانه لا يكتفى في صحته بما كان الرجوع فيه الى
 الشارع او غيره واحتل الفرق بان اللفظ اذا دل على شيء مشترك او جعل على بعض الوجود بحيث يمكن
 الرجوع عند الشارع الى مفهوم اللفظ مع وكذا الاستفاد معان من العرف ونحوه بخلافه لا يدل
 اللفظ وما في معناه عليه وهو ضعف فان التبيين لرفع الجهل والقر وهو لا يتم الا بما تبين عندهما ومنهم
 من نظره قائلاً ومن ثم ذهب بعضهم الى عدم جواز التأجيل بذلك من دون التبيين حيث لا يكون
 معلوماً بينهما وله وجه وهو قوي متين اشارةً الى بعض الفضلاء من المفاهيم مفهوم التلازم
 في ان اقتضت قصرت وان قصرت اقتضت ومفهوم الاقتضاء كاجاب المقدمة والنتهى عن القصد
 العام ومفهوم الزيادة والتقصان ومفهوم ترتيب الذكر في القران او مطبق على ترتيب الحكم ومفهوم
 الشرط كرب واغيبك او اتى امره بجملة تشابهك في الجمال ومفهوم الاراض كما اذا
 حددت فواضع من غير ذكر اعظمهم قد اوجعهم كقوله الذب والكر اهتمة ملائحة تتعارض الادلة
 ومفهوم تناقض الادلة ومفهوم تنبيه الاسلوب في الدلالة على تبدل الحكم ومفهوم التكاثر اليانية
 والبطوئة وعدم ثوابها التلويع والاشارة والتلويح والجهة والوضع ونحوها وحمل المبادى في
 الجميع حصول الفهم المتبرع عند باب النظر وليس شيء منها من المفاهيم اسطلاحاً ولا مفاداً في
 بعضها فان الحكم في الاول منطوق بالنظر الى التلازم في الوجود ومركب من مفهومين المتزويج بالـ

الى التلازم في العدم فلا يكون قسما براسه على ان التلازم بين مطالب من المفهوم كما ان التلازم في
العدم ليس منه وان كان كل من المفهوم لاعتبار التركيب في الدلالة وعلى تقديره يكون الموضوع
مذكورا به بدفع الموقبل التلازم ثابت لو قطعنا النظر عن دلالة الشرط وفي الثاني وهم فانه لا يجاب
للمفهوم على ما هو الحق وعلى تقديره ليس من المفهوم اصطلاحا كالثالث فان مقتضى المفهوم نفي
حكم المنطوق عن غير محل الطلق ودلالة الامر على النفي عن الضد العام ليست كذلك على ان منهم من
يقول يكون الدلالة فيه قصبة فيكون منطوقا بلا كلام وفي الرابع لا يخرج عن مفهوم الوصف او اللقب
فان المنطوق ان الحكم لوعلى على الزيادة على شيء كالتزادة على الاربع في النساء يقتضى نفي الحكم
عن الاقل وبالعكس فيما لو طلق الحكم على ما نقص من شيء كالتناقص عن الكثر وفي الخامس منطوق فان
المراد منه انه لما ورد ابد او ابداء الله افاد الترتيب على الذكر في القران او مطنظر الى ان غيره منه
تعالى ايضا لكن ذلك لا استعمال الوافى الترتيب دون الجمع فيكون دلالة المنطوق وان كان المدلول
معنى مجازي او لوقيل بكونها حكمين متولين بدلين كالقوة في الامر في وجه قلماع عدم قائل به لا يخرج
عن المنطوق ايضا كما لا يخفى وفي السادس وان كان دلالة الساق وخالفه المنطوق فان التعريض
هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الخفي او المجازي او الكناية بل من جهة الاشارة والساق
على مفصود اخر بطريق الامالة الى عرض نفي الكتابة المرضية بطلب المعنى المكتنى عنه معنى امر لم يولد
المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فليز ما انتفاء الاسلام عن المودى مط وهذا هو المعنى المكتنى
عنه المفصود من اللفظ استعمالا اما المعنى المرض به فهو نفي الاسلام عن مودعين وهكذا في الخفية
والمجاز لكن هذا لا يدخل في حد المفهوم فان المفهوم ما دل عليه اللفظ في غير محل الطلق وهذا غير داخل
فيه فانه مما لا يدل اللفظ عليه بخصوصه اصلا والمداد في التعريض على خصوصه بل بدل عليه باعتباره
بملاحظة الامر الخارج وهو ايراد الكلام في مرض بيان حال المخاطب مثلا لدلالة بالساق لا باللفظ
وان كان بالدلالة الاتزامية وهذا او امثاله ليس مما يبحث عنه الاصولي فانه من باب الدلالة بالقرينة
وهي غير محصورة فلا يمكنهم المبحث عن امثاله بالخصوص وامامى السابع فلان الدلالة بالسكوت كمفهوم
البيان لا بالذكر واللفظ وانما كلامهم فيه ولو سلم لقب الدلالة بما لا كلام فيه على ان الترك هنا اهم
لاعتال الخوف او الاحترام او عدم الحاجة الى الذكر نظر الى حضور المتروك في الازدخان الى غير ذلك
فلا يفهم خصوص الاغراض من ترك الذكر واما الثامن والتاسع فلاتنه ان فهم من اجتماع الامارتين
المتعارضتين معنى اخر لاحدهما او لهما فيكون كل واحد هما قرينة للآخر ولا مفهوم ولو صح حد
ذلك مفهوم الكان كل قرينة مودع بالمفهوم وبطلانها وان لم يفهم بل تضمن العمل باحد هما على مرجح
فلا مفهوم اصلا بل بالمرجح بقدم احد هما ورد الآخر ومما يظن الكلام في غير هاتين كل ما يكون
منها ما يكشف عن ارادة المتكلم شيئا غير مدلول اللفظ فانيكون حجة ويدخل في عموم الظواهر كما مر

اشارة قد ذكر الحاجي والمصدي والماتر داني لمفهوم المخالفة بقاسمه شر وطالب نسب الاخير
 اشتراطها اليهم قول مطلق وهي ان لا يخرج مخرج الاغلب وان لا يظهر اولوية ولا مساواة في المبكوت
 فيكون موافقة وان لا يكون لسوء الولاحادثة خاصة بالمدكود ولا تقديس جهالة بحكم المبكوت فتعول
 خوف يمنع عن ذكر حكمه او غير ذلك مما يقتضي تخصيصه بالذكر واكتفى بنسب الاخير الكاظمي وفيه
 نظر ومنهم من اكتفى بالاولين ومثل الثاني بقوله نعم ولا تقتلوا ولا اؤكلواكم خشية اطلاق وجعل النكاح فيه
 التنبيه على خطأهم في الصلة واحتمل ارجاعه الى الاول نعم قال وبالحملة المستبر في دلالة اللفظ على
 المعنى الخفي عدم القرينة الظاهرة على ارادة الخلاف فكما ظهر قرينة على ارادة غيره فصله عليه
 لا لان المحجة انما هي اذ لم يظهر للبديهة لغيره بل لبسوت القرينة على الخلاف وهو الحق الا ان في
 صدر كلامه نظرا في النهاية ذكر الاربعة الاول و زاد عليها عدم حصول المذكور كما في قوله وبائتكم
 اللاتي في محرمكم من نسائكم اللاتي دخلتم من ثم قال وبالحملة الشرط واحد وهو ان لا يكون للتخصيص
 سبب ظاهر الا اني الحكم عامدا عليه جعل المداد في المنية وذكر اكثر ما مر من امثله نعم خص
 الاشتراط بالوصف في العنوان لكن ذكر من الامثلة وان ختم شقاق بينهما قابسا احكاما من اهلها وكان
 الاختصاص غير مراد وما يظهر من التهذيب الاكتفاء بالشرط الاول وهو باطل او ما دل فان الصارف
 ليس بمحصرا فمقتضاها ما في النهاية اخيرا الحق لا يرفعه لان المداد في المحبة قد سبق كونه على
 التبادر والدلالة للغة وبه وعدم تمامة جعل المداد على القواعد فلا يصح الخروج عما لا يباصر فها نحن
 حقيقها كائنا لمخايق وانما نرضو لهذا الشرط فيها خصوصيات كظربة القراب والدقني ادراك
 بعضها والمخالفة في بعضها الى غير ذلك ومنه ذكرهم في بحث الامر والتمهي ورودهما في محل توهم
 الخطر والجواب وفي بحث التخصيص تخصيص المنطوق بالمفهوم والكتاب بخبر الواحد وغيره انفي
 الكلام في اعتبار ما مر من الخصوصيات فنقول على اعتبار الاول يظهر اتفاقهم وحكام صريح الامدي
 وفيه الكفاية ووجه بعضهم ان السادر انما هو المحتاج حكمه الى التنبيه والافرا الدال شاعية تنصرف في
 الاذهان عند اطلاق اللفظ المرعى فلو حصل احتياج في الاتفهام من اللفظ فاما يحصل في النادر فالتكة
 في الذكر لا بد ان يكون شيئا اخر لا يخصص الحكم بالغالب وقد جعلها في اية الراتب التشبيه بالولد
 وبربطه ان المضمم ما كان مجرد الاتفهام حتى لا يبدى كون الفائدة تخصص الحكم بالغالب بل المضمم
 الذي عند التقي وهو يمكن ان يتحقق في الغالب كما يمكن ان يتحقق في غيره بان يكون المضمم رفع الحكم
 من غيره فلا فرق بل الحق ان يقال الاستفهام في العرف به على ان المعارف بينهم متسعة العرف
 للعادة في القبول بمعنى ان مجرد الغلبة في العادة يثبتهم على التفسير به برقع المحبة وكأنه المفهوم منهم
 الا ان فيه شك او اما الثاني فلا شك ان الاولوية لكونها صارفة قطعاً وامامع التساوي فلا وجه له فان
 الكلام هنا في تحقق الدلالة اللفظية ولا دلالة لفظاً على الموافقة على تقديره ولا كلام في وجود المعارض

الخارجي فلا ينفع القياس لوقيل محجة وما على تقدير عدمها فالامر اظهر نعم لو علم عدم الفرق والمساوات
لكان حسنا الا انه لا يكون موافقة واما الثالث والرابع ففتح اعتبارهما فانه انما يتم لو جعل السوء ال او
حدوث الحادثة الكلام مظهرا في اعتبار غير المفهوم لكنه ليس كذلك بل غاية الامر كونهما من القويدين وقد
عرفت ان المدار على الصرف دون مجرد وجودها وليس فليس الا ترى انه لوقيل اني سائمة الغنم
وكونه فقال اذا كان الغنم سائمة فقه الزكوة لا يفهم منافاة عرفا بين السوء ال وبين اعتبار الدلالة على
المفهوم نعم لو قيل بكون دلالة المفهوم من باب القويدين كان له وجه واما الخامس والسادس فتح
الاعتبارهما كاعتبار ما زاد في النهاية كما هو ظاهر فان مع الجهل بالحكم او الخوف المانع لعدم الارادة كما
ان على تقدير فرض عموم الحكم من الخارج كفاي حكم الربائب ظاهر احد منها فصح الشرط السابع وفي
حكمه عدم قابلية خبر محل النطق بحكم المفهوم كناية القنات في وجه ومما بين فساد ما قيل اذا لم يظهر
السبب المخصص فلا يخلو اما ان يكون مع عدم ظهوره محتمل الوجود والعدم على السواء وان عدمه
اظهر من وجوده فان كان الاول فليس القول بالنفي اولى من القول بالاثبات فلا مفهوم وان كان الثاني
فانما يلزم من ذلك نفي الحكم في محل السكوت ان لو كان نفي الحكم فيه من جملة القويدين الموجبة للمخصص
محل النطق بالذكر وليس كذلك لان نفي الحكم في محل السكوت عند الغائبين بالمفهوم انما هو فرع
دلالة اللفظي في محل النطق عليه فلو كانت دلالة اللفظي في محل النطق على نفي الحكم في محل السكوت
متوقفة عليه بوجه من الوجود كان دورا امتناعا اما الشق الاول فلا نه على تقدير تساوي وجود السبب
المخصص خبر نفي الحكم وعدمه بقدم نفي الحكم للزوم محل اللفظ على حقيقته مالم يظهر صا داف منه
والمرغوض ح كك واما الثاني فكذلك بل اظهر لفرض ظهور عدم وجود غير السبب المخصص غير النفي
عند النفي وما ذكره من الدور مدفوع بظهور المدلول مع عدم الصادف فان تقع التوقف تدنيان
احدهما ان دلالة مفهوم المخالفة كما تسترطبا عرفت بتعبرني حجية المفهوم مطلقا موافقا ومخالفا
منطوقه فان المفهوم لا يخرج عن الالتزام فلولم يرد ملزمه لم يرد دلالة بوجه اخر المفهوم من لوازم
المرادات فلولم يتحقق ارادة المرادات لم يتحقق ارادة اللوازم بوجه ثالث المفهوم ما يلزم ارادته من
ارادة الشيء فلولم يرد الشيء لم يرد ما يلزمه ولو قيل يمكن اداة اللازم ابتداء قلنا الوجه لم يكن مفهوما
وكلا متناهي في المشارق من بيان وجه الاستدلال على حرمة المس للصحاح يصحح على ابن جعفر
الدال على حرمة كتابة القرآن بدون الوضوء بالمعوى مع عدم قائل بحرمة الكتابة بدو ونسخي المستدل
فيه ما به نعم يتم عدم التوقف فيما لا ملازمة بين الدلائل ومن فروع عدم دفع حجة النص بمجرد اشتراكه
على ما لا يقول المستدل به فانهما ان جماعة يتسكون في الحاق الاقوي بالاضعف كالصمد بالسهم
في الكفارات بالمعوى وهو وهم كالتوردد فيه من اخري فان الكفارة لتكبر الذنب ويحتمل ان لا تكفر
العظيم فلا يحوي كما قال الله تعالى ومن عاد فنتقم الله من فروع عدم الحاق السكران والتمتع بالثامن من

خبر نوم في ترك الضاء نظر الى اختصاص النص به الى غير ذلك ويمكن ان يقال هذا يتم فيما مر من التنبيه
 بالاصح على الاقوى لاني عكسه فانه لو ثبت كقابة الحمل مثلاني كقارة القطاة في الامر اهلزم كقابته
 في بعضها بالعموى ولا زلاده الا انه برده عليه ان ما مر من عدم الدلالة ان هذا ايضا كان يقال يمكن ان يكون
 وضع عقوبة كسر البض بدوهم مثلا فلو كفر بالحمل لا يلزم ان يدفع تلك العقوبة الا ترى ان الابل اعلى
 قيمة من الحمل ومع ذلك لا يمكن ان يقال لو دفع الحمل عقوبة قتل القطاة لرفع الابل بالعموى وبالحملة
 رفع العقوبة بتوقف على الابان بما يرضها وهو من التوقيفات واحتمال بقائها بكنى فضلا عن الاستصحاب
 فلا يمكن الحكم برفعها الا بمجته وليس الا بالعموى وهو اهم هذا وفي عدم الصواب ترك الضاء من الكفارات
 متابعة لتظاهر كلمات الاصحاب الا ان فيما يظهر بالتدوير المنهج التاسع في النسخ مضممة النسخ لغة
 الازالة والتوقف على المشهود وخلافا للخلال جملة حقيقة في النفل والنسخ والفرز الى كما من الغاضي ابي
 بكر جمعه لم يشتر كايدهما وثلاثة فتوقفوا وعد الامدى الاشتراك شبه ان لم يوجد في حقيقة النفل
 خصوص تبدل صفة وجودية بصفة وجودية لنا التبادلي في الازالة وعد من فهم غير منه الا بالفرز وعدده
 اول المعاني الجوهرى والمطرزى والقبر وزيادى مع بعد تقديم المجاز وكون المجاز اولى من الاشتراك
 ولا تماثل بالاشتراك المعنوى ظاهر بل فناء صريح جماعة منهم العلامة والقوى وابن فارس وان قدما
 النفل لكن ظاهره في المجاز بامر فلا اشكال فلو لا حقيقة في الاول للزم ان يكون مجازا لا حقيقة لسمع كونه
 باطلا قطعاً واستدل بان جملة حقيقة في الازالة اولى لمشابهة النفل لعنى الزوال عن الاول وبان اطلاقه
 على النفل في قولهم نسخت الكتاب مجاز لان ما في الكتاب لم ينفل حقيقة واذا كان مجازا فهو كان حقيقة في
 الازالة لعدم استعماله قياسا واهما وبانه يطلق على الازالة والاصل في الاطلاق الحقيقة واذا كان
 حقيقة في الازالة لم يكن حقيقة في النفل دفعا للاشتراك وبان الازالة اهم من النفل لانه عبارة عن عدم
 صفة وتجدد اخرى والازالة عدمها ط والمطلق اهم من المقيّد ووضع اللفظ للاهم اولى وبرده على
 الاول انه لو صح وجود ما به الاشتراك يمكن العكس على ان النسخ لم يستعمل في النفل الحقيقي اصلا حتى
 يشابه الازالة الا ترى انه لا يقال نسخت من بلد كذا اذا حول منه وما يستعمل في قولهم نسخت الكتاب
 وليس بمعنى النفل بل بمعنى الحكاية لا لفاظله بانفسه او خطه ولو بخط مخالف له والعلاقة المشابهة وبقراب
 منه ان كانا نسخت ما كنتم تعملون لما في الاستفاسخ من اختصاص وجود ما في الكتاب به قشاجا وظهوره
 التاميم في الارواح والنساختات في الموابث ونسخت النفل من الخطبة فان في كل مصنف الازالة
 والابطال كابطال تعلق النفس من البدن الاول وتلفه باخر وابطال الموت طريق الفسحة الادلة او
 الفسحة على الورثة الاول وازالة تعلق النفل من الخطبة الى خطبة اخرى ولا يصح جعل شيء منهما من
 النفل كما لا حاجة الى جعل الثاني من الابان بل لا يصح لعدم نظيره لاحق اللفظ لافى الررف واحتماله
 ما مر ومما يان ما في الثاني فان النسخ لم يستعمل في النفل قط وما استعمل فيه مما يشابهه لو كان مجازا

لنقل لا يستلزم كون النسخ فيه مجازا فلا يلزم كونه حقيقيا في الاثر هذا وفي المحصر نظر وعلى الثالث
النقص بالغلب وعلى الرابع كون المعنيين متقابلين كما عرفتم معا مرفلا عام ولا خاص وللقول الثاني
اطلاقه عليه والاصل في الاطلاق الحقيقة وبرده امكان قلبه ولان الثالث استعمال فيهما والاصل فيه
الحقيقة وجوابه ان الاستعمال اعم ولا سيما اذا تضارب مع الاشتراك وبين الجواب عن الرابع مامر كماله
واما في الاصطلاح فصره قوم كالعلامة والبهائي والحلبي والعسدي وغيرهم بانه رفع الحكم الشرعي
بدليل شرعي متاخر واد بعضهم على وجهه لولا كان ثابتا بالاضافة خرج غير المحكم من الذوات
وغيرها بالشرعي رفع مقتضى البرائة الاصلية بالدليل الشرعي وبتقييد الدليل بالشرعي الرفع
بالعجز فانه مستند الى الدليل العقلي لا الشرعي وبالمتاخر مثل الشرط والاستثناء وغيرهما بالاخير
الخرج بعضهم النهي عن مثل فعل المأمور به لانه لو لم يكن هذا النهي لم يكن مثل حكم الامر تاما واخر
ما اذا ورد الخطاب بحكم موقت ثم ورد الخطاب عند تصريم ذلك الموقت بحكم منقضى الاول فانه لا يكون
نسفا لحكم الاول وثالث جمع بينهما ورابع وخامس احترازه في حدى المحقق والغرض الى الابين عن
قول العدل ان حكمه كذا قد نسخ فانه وان كان دالا على الزوال المذكور ولكن ليس بمحت لولا ثبت الحكم
في نفس الامر وان اعتد المكلف بثبوت لانه ارتفع بقول الشارع زوال العدل ام لا واعترض على
الاضافة بان الحكم خطاه تعالى وهو قد بلم فلا يصح رفعه وعلى اخذ الحكم باخلاله بنسخه وعلى
اخراج الرفع بالهجرة نارة بانه من الحدود ودفع المرتفع بالعلل نسخ كما اعترف به العلامة واخرى بان
الرفع بالعجز بالشرع فانه يعموم دفع العلم ومن بعضهم الفرق بين الموت وغيره بحمل الاول من الحدود
دون غيره وعلى اخذ المتأخرة باسناد اعم مطلقا بانه ليس في التخصصات المتصلة رفع حتى يحتاج اليه
اذ لا ثبوت للحكم باول الكلام بل انما يحصل بالقام فلا رفع واخرى بافتاخره فلا تخرج به بل المنفي فيها
الترخي فيه تخرج وهو الشرط الذي لا يتحقق النسخ الابه وعلى المزيد بان الامر بالشيء لا يدل على
الذكر او الحكم المحدود بوقت لا يعم ما بعده فلا يكون النهي فيهما رفعاً ونسخاً بانتفاذه برفع وجوب
الصوم عن الحائض والمسافر والمريض وتحريم اكل الميتة في الخمسة فان شأنا ما ليس شامعا
صدق المحد عليه فينبغي زيادة لا تعدو ويرد على الاول انه لو صح لكان حاداً عندنا وما الاشارة بقولون
يحدث النطق وان قالوا بشد الكلام ونظروا بان الحكم لا يطل الاستغناء عند حدوث النطق الذي هو
لازم لتدحي حدوث ملزمه وعلى الثاني ان المنسوخ في التلاوة الجزئية ووجان التلاوة وحرمة
ليس فيكون الجميع احكاما الا ان احدهما من الاحكام الوضعية ولا ينافيهما فان المحكم اعم وعلى الثالث
ان الرفع بالعجز لا يخرج بالشرعي فان العقل من الادلة ومع ذلك ليس نسخا فان التكليف مشروطة
بالقدرة فلا يتحقق تعلق ورفع في اخره لا نسخ بل كل ما دل العقل على اعتبار من العلم والعقل ونحوهما
او ثبت به فهو من شرائط النسخا فخصص الادلة فلا ثبوت في زمان ولا رفع في اخر بل العقل لا

يمكن ان يدرك النسخ فان احكام الشرع تعديلات غالباً ولا يكون تعديلاً بديلاً والحكمة والمصلحة
 فلا روع على التدبير بن فتن ابن يمكن ان يحكم العقل نسخاً فيما يحكم العقل باخباره مشروطاً بالتكليف
 مشروطاً بالموت والجنون والغلط والجهل والنسب والنسب والنجس والحر اقل المبت وغرة ونحوها
 موانع من التعلق لاشتراطها على ما يشترطها جميع ما دل العقل على اعتبارها رفع الموضوع وبديل
 فلا نسخ فان النسخ انما يتوقف على وحدانية الموضوع فاذا لم يتحقق لم يتحقق فذلك بان ان مجرد موافقة
 الشرع مع العقل لا يجعله نسخاً كيف وهو موهوم كذا لا اشتراط كما بان الجواب عن زيادة الاعتدال في الاعذار
 لا يتخلو من ان تكون عقوبة او شرعية فتخلو المكلف عن الاول ثابت بالعقل وهن الثاني بالشرع فبرهان
 الى الشرط العقوبة والشرعية الا انما يظهر كون بعضها من الاول وبعضها من الثاني وهذا ويمكن ان يبق
 بعدم الحاجة في تقييد الحكم بالشرع بناء على ثبوت اصطلاح الاصول في المحكم بما يقتضيه وبانها
 تقدم بصدق الحاجة الى الترتيب بالنظر الى الوجهين الاولين فان الامر على تقدير عدم الدلالة على
 التكرار والحكم الممدود لم يكن موضوعاً مهما من المنفى والمثبت حتى يحتاج الى اخر اجعل موضوع
 المبت فبر موضوع المنفى ولو ظاهر افلا وجه للاحتراز عنهما ولو قبل الرفع ليس مستعلاً في حقيقته
 والازم البدء بالحال ولذلك قبل النسخ هو رفع مثل الحكم الشرعي التات وذلك يتحقق فهما ايضا مع
 ان ذلك يرد على قولهم متاخر اذ الكلام لا يثبت الا باخرا فلم يثبت شيء حتى يرفع قلنا عدم استعمال الرفع
 في معناه المحقق لا يصح التفسير فان غاية الامر ان الرفع براديه الظاهري وفيهما كما ترى لا رفع اصلاً
 لا ظاهراً ولا واقعاً بخلاف الخصصات المتصلة فان فيها برقع الحكم ظاهراً وان لم يتم قبلها الكلام فان
 باطلاق اللفظ يظهر الحقيقة ولو مراعى وما ذكره من زيادة لقطع مثل في الحد بطلانه لو اوجب شيئاً
 المصروفة ثم نسخ بعد برهنت يكون نسخاً قطعاً مع انه ليس مثل رفع الحكم بل عنه نعم يطردي الأكثر واما
 بالنظر الى الثالث فلا يصح في هذا الحد فانه يصير قيد الدليل الشرعي والدليل هنا ما يرفع به الحكم
 وقول العدل ليس منه فان الرفع قول الحجة فلا حاجة الى اخر اجه ولعله لم يحصل في هذا الحد احد
 احترازاته بل بالنسبة الى ما يأتي من الفرز الى لا حاجة اليه ايضا فان فيه الخطاب الدال والظاهر من الخطاب
 كونه من الشارع ومن الدال الدال بنفسه وليس قول العدل كذلك نعم بالنسبة الى ما يأتي من الحق
 وما يصح الاجراخ هذا على تقدير ان يراد بالرفع الواقعي لا الظاهري والا فالظاهر نعم يفي لزوم
 التفسير بما يخرج الخصصات المتصلة ان امكن ادراج ما اتصل منها بالمصلحة لاخر اجه بالمتاخر دون غيره
 لكن لا يلائم ما صرح بعضهم بالعلامة بالاحتراز به من الخصصات المتصلة فيصير بيسخري مطرد وياتي
 وعلى الرابع ان الرفع لم يرد به الرفع الحقيقي والا يلزم البدء القبيح بل يراد به الظاهري وهو حاصل في
 الخصصات المتصلة فان الكلام يظهر في الحقيقة باطلاقه الا انه مراعى بالانتهاء بل يورد وقت الحاجة
 يحصل الرفع هذا المعنى فيها كما ان الخصصات المتصلة مفارقات غير ما لا تكون متاخرة على انه لا يرد

بالتاخر ما اراده المحقق من ان يقدم المخصص المتصل قبله من تخصيص الابرار به على ان المراد بالتاخر
ان لم يكن ان يكون من وقت الحاجة فخرج به مطلق المخصص الا ان البعض المعتبر من خسر الاخراج بالتصل
ومع ذلك المراد لا يوقع الابرار بل يتوقف على الظهور وليس فليس بقي ههنا حد وداخر يظهر حالهما
مركا الخطاب الدال على اذ قناع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجهه لولا ان كان ثابتا مع تراخيه عنه
وهو للفرق الى والاعلام يزوال مثل الحكم الثابت بالدليل الشرعي بدليل شرعي متراخ عنه على وجه
لولا ان كان ثابتا وهو للمعارض وتبعه المعالم واللفظ الدال على ظهور انتفاء شرطه وام الحكم الاول
واللفظ الدال على ان مثل الحكم الثابت بالنس المتقدم زابل على وجهه لولا ان كان ثابتا وازالة مثل الحكم
بعد استغراقه ومثله اخر باسقاط مثل والنس الدال على انتفاء مدة الحكم الشرعي مع التاخر عن مورده
الى غير ذلك مع ما فيها من وجهها ما يظهر كفاي الثالث من انتقاض طرده باخبار العدل بالنسخ وعكسه
يقول النبي ص اذا وقع به النسخ وفي السادس والسابع من لزوم ان يكون زوال الحكم بالبحر بتخايل
قبل استغراق الحكم هو كونه مراد افازاله بده وفيه نظر الى غير ذلك كعدم جنس النسخ لفظا او خطا او
اعلاما او نصا فان شئت منها ليس جنسها لفظا ولا عمولا عليه ومما مر بتفدح حد التامخ والمنسوخ فان
ظهور المبدء برفع الاشياء عن المشتق فان مفهوم صيغ المشتقات معلوم لكل من يعرف اللغة فاذا
عرف المبدء عرف المشتق فذنيات الاول ان مدلول النسخ هل مما استعمله الشارع ومن
الاصطلاحات الصرفة الظاهر الاول وما يبدل عليه اتفاقهم على البحث عن احكام لانتم الاباء كقولهم
بان زباد عباد على عبادة هل نسخ او لا ولذا انبه على حده في المعالم مع جملة معنى النسخ شرعا وسبقه
الى هذا في المعارج وبالحيلة اطراف كلامهم بنه عليه كما ان في الاخبار دلالة عليه وان بابا جعل ثلة
حده اصطلاحا وده بعضهم اصطلاح الفقهاء واخر اصطلاح الاصوليين ويحمل قول بان يزبد وان
صبر وده حقيقة من خواصهم لان ينصوا استعماله في كلام الشارع قال في فتح البلاغة وخلف نيك
ما خلفت الانبياء في اسمها اذ لم يتركوه حملان بغير طريق واضح ولا علم قائم كتاب ربكم ميتا حاله وحراره
وقرباضه وقضائله وتامخه ومنسوخه ورخصه وغرائسه وخاصة وحامه وجبره وامثاله ومنسوله
ومحدوده وحكمه ومتشابهه وقال في موضع اخر في بيان وجه اختلاف الخبران في ابدى الناس حقا
وباطلا وصدقا وكذبا وانسخوا ومنسوخا واما وخصوصا ومحكما ومتشابهة وحفظا وهما وظاهرا وادة
المعنى الخاص في المفاهيم بالمقابلة ومثلها خبر من ينظر استعمال اللفظ في المعنى الخاص في صدر
الاسلام الثاني اختلاف في ان النسخ رفع او بيان انتفاء مدة الحكم على اقوال ثالثا التوقف وهو
ظاهر المعارج ولنهذه مقدمة في معنى الخلاف فنقول قال العنبري من قال ببقاء الامر اض قال الضد
الباقي بقي لولا ان بان الطاري ثم ان الطاري يكون من بالذلك الباقي ومن قال بالانقضاء بقى قال الضد
الاول ينتهي بذاته ويحصل ضده بعد ذلك من غير ان يكون الضد الطاري اثر في ازالة مقابله لان

الدليل بذاته لا يحتاج إلى مزبل وأنت خير بان الوجه الأول وإن يعين الأول إلا أنه باطل عندنا وعند
 المحققين فكيف يكون بناوهم عليه وإن لم يكن بالنسبة إلى بعضهم وعلى الثاني يأتي القولان نظر إلى
 الظاهر الواقع على أن النسخ رفع وإن الالتماع وفي الاصطلاح لم يظهر الاختصاصه فان التنازع عندنا
 هو الرفع ولا يفهم منه معنى البيان ولا انتهاء الامدوان حصل فيه والمداد على ذلك في مثله وهو الذي
 اخذ من الشارع واستعمله فيه كما هو الظاهر مع انه لو لا لزوم خلافه لم يكن في امثاله بل خلاف الاصل
 نظر إلى تعدد خلاف الاصل ومنه يبين ما في كلام الفخر إلى من الدلالة على أن معنى الرفع أن النسخ
 أخرجه ما قصد به الدلالة عليه بأن يبرهن قوله افضوا ابد اجمع الا من لا يعضه لكن كان بقاء الحكم
 مشروطا بان لا يرد نسخ كما إذا قال بعتك ومالكك ابد اثم يقول صححت فالنسخ ابد اوما ياتي بشرط
 استمرار الحكم بعد ثبوته وقصد الدلالة عليه باللفظ واختاره فيكون بيان المدة مبنيا على جعل الحكم
 محذورا في الواقع وهو صريح البخاري قال لم يردوا بالانتهاء ما يبادر منه بل ارادوا به ان الخطاب
 لم يتناول الفعل في الزمان الذي بعد هذا مثلا وجعل رجوع الكلام إلى أن وجوب صاوة الظاهر مثلا
 متعلق بكل ظهر لكن يرتفع ذلك التعلق بالنسخ اول لابل هذا الحكم العام مختص في علم الله ثم ينص
 الاوقات لا يعلم غايته الا هو فخطاب لم يكن متناولا لما بعد تلك الغاية فجعل الاول مذهب من قال بان
 النسخ رفع والثاني مذهب من قال بانه بيان وجعل النزاع مضى باو احتمل كلا منهما مضافا إلى أن استعمال
 اللفظ في الخطاب الاول في الصوم احتمال على بعد عن المناورات خلاف الظاهر بعد اختياره من
 جميع من قال بكون النسخ رفعاً وبه يبين حال تساوي الاحتمالين في كلام الاخبر كما بين ما في كلام
 بعضهم من جعل النزاع قطبا باننا على ان ههنا مقامين لا ثالث لهما احد هما متعلق ارادته تعالى بهذا الحكم
 الخاص مثلا والتكليف به الآخر تكليف المكلفين بذلك واعلامهم بالخطاب الصادر عنه اذ به يتحقق
 التكليف فعلى الاول جعل الخطاب الثاني كاشفا عن انتهاء المدة نظر إلى أن ارادته ليست الا علمه
 بالمصلحة وعلى الثاني جعله واقعاً نظر إلى الملاقاة فان غاية ما يلزم منه استلزام تحقق النسخ أحد الأمرين
 بالاعتقاد به وذلك قد عرفت انه لا يقتضي كونه مدلولاً للنسخ ومحمولاً له على أنه على هذا التقدير
 يحتمل بناء الأمر على ثالث ورابع وهما ما تقدم وخامس وهو أن يكون التكليف في الواقع مطلقاً لكن
 يعلم الله ثم عرفه من غير فهم بصبر يسيراً التغيير بالحكم او يكون محذورا او لا وإن لم يسمه الخطاب لعدم
 الحاجة به وجواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة ومنهم من اختار في المحذوف وحكم فاصلة قبلية أن النسخ
 بيان انتهاء المدة ولا يأتي ما قلناه وكيف كان استدلال الاول وهو خيرة الاكثر بان النسخ لغة الازالة
 فيكون في الشرع كل ازالة لعدم التغيير وبان انكم تعلق بالفعل فلا بد من لذاته او لا ما وجد فلا بد
 وان يكون متعدياً بطر بان النسخ لمصادته اياه ويرد على الاول ان الاصل مرقع فان النسخ في اللغة
 مطلق الازالة ومن يقول بانه رفع لا يقول بانه ازالة فرفع مطلق بل يقول بكونه رفع المحكم الشرع

وهو غير المعنى اللغوي قطعاً فلا ينفعهم الاصل وما اجاب عنه الفخرى من ان التمسك بالالفاظ لا يعارض
الادلة العقلية مردود بان لا دليل عقلياً بانها الا ما تحمله الخصم وسعتر حاله وعلى الثاني انه لا ينافي
البيان فافانظر الى الواقع ولا ريب ان علمه واداته تعالى تعلق بحكم محدد وفي الواقع فالنسخ
ينبغي من بيان انتهاء الامد فيكون ارتقاء الخطاب لكونه محدد وفي الواقع فلا يحتاج الى مزيد بل نعم في
الظاهر لما كان مطلقاً يحتاج الى كاشف عن الانتهاء وهو ما دل على النسخ الا ان النسخ عنده عبارة عن
الرفع المذكور وبوجه اخر لا يخصص الاحتمال فيما ذكره بل يحتمل ثالثاً وهو ان يكون تسليق الحكم بالفعل
الى امد فاذا انتهى انتهى فلا يبدى ما ذكره فيما كنا بصدده فان الكلام فيما اطلق عليه النسخ والمدار
فيه على عرف الخطاب ولولا ذلك لكان لكل وجه وما اجاب عنه الفخرى من ان كلام الله القديم كان
متعلقاً من الازل الى الابد باقضاء الفعل الى ذلك الوقت المعين والمشرط بالشرع عدم عدم الشرط
فلا يفترق زواله الى مزيد بل اخر لا ينافي ما ذكره المستدل فانه مع الاضمار عن بطلان القدم ان اريد
عدم اقتناؤه زواله الى مزيد بل في الواقع قلنا مسلم ولا يجدي به فنعافان المستدل لا ينكره وان اريد بحسب
الظاهر قلنا هم كيف ولولا التامخ لكان الحكم فيه مثل سابغ الاحكام الباقية بالضرورة فعلى هذا يلزم عدم
ورود التقي والاثبات على شيء واحد وللثاني وجوه الاول ان التامخ طارض للمضاد للمنسوخ
المتقدم وليس زوال الباقي بطر بان الحادث اولى من ارتقاء الطارى لاجل بقاء " " لتسجل
وجودهما معا كذا عدمهما اذ سبب عدم كل واحد وجود صاحبه فلو عدم معا معا وهو بط
بالضرورة لا يقال الحادث اقوى من الباقي لكونه متعلق بالسبب بخلاف الباقي لاستغنائهما عن السبب والا
لزم تحصيل الحاصل او خلاف الفرض ولان الحادث جاز ان يكون اكثر من الباقي ولان عدم الطارى
بالباقي يستلزم الجمع بين التفضين وهو وجود الطارى وعدمه دفعة لا نقول كما ان الحادث متعلق
السبب فكذلك الباقي لا مكانه وهو المأمور الى العلة فوجوده يستدعي وجوده العلة الحاجة والثانية في التبعة
وهي حادثة يحتاج الباقي اليها وايضا الباقي اما ان يحصل له حالة البقاء امر زائد على ما كان حاصله حالة
الحدوث او لا فان كان الاول كان ذلك الزائد حادثاً فهو محدث وبسبب القوى الضد الطارى في القوة
واذا استوفى بالمتع التراجع من خبر مرجع واذا امتنع عدم كفة الباقي امتنع عدمه قطعاً وان كان الثاني
وهو ان لا يحصل زائد كان قوته حالة البقاء مساوية لقوة الحادث فمتع الرجحان وبتبع اجتماع الاشمال
ونحن لا نقول الطارى يوجد بعدم حالة وجوده بل الباقي يمنع من الدخول في الوجود واعتراض
بتبع عدم الاولوية اذ العلة التامة لعدم الشيء تنافي وجوده وبالعكس ولولا الاولوية لا تمتنع حدوث
العلة التامة لعدم شيء ولا لوجوده ونظر فيه بان ابا اسحق انما حكم بعدم الرفع لان التنافي حاصل من
الطرفين فليس تحليل احد هما بالآخر اولى من العكس نظر الى التنافي ولا دليل خبره للاصل فامتنع
الحكم بالرفع وفي الكل نظر اما في المحجة فلان قوله التامخ طارض للمضاد للمنسوخ قلنا ان اردت في الواقع

فمنوع فانه كاشف عن عدم ارادة الدوام من التامخ كالتخصيص فلا تصاد وان اردت فغيب الظلم
 ولكن لا يجدي فان التامخ كاشف عن قال زوال الدوام ورفعه المفهوم من متعين بقدمه ووضعه للطلب
 الاول به وبنت الاولوية لتقديم الطاري وقوة الحادث بالنظر الى الباقي ولولا لزوم تقديم الطاري
 للزم الفلوس عدم القاطنة في ايجادها بخلاف العكس وما ذكر من الوجهين لدفع القوة وله من باب ابطال
 السند الاخر وهو لا يرفع المنع لاحتمال ان يقال لم لا يمكن ان يكون الحادث اقوى باعتبار يرجع اليه
 بالذات او بالخارج وان كان الباقي متعلق بالسبب واما الثاني فيرد على اول تقديم به ان مجرد حصول
 امر زائد للباقي لا يستلزم تساويه مع الطاري لاحتمال ان لا يساويه مع ذلك فان الحادث يمكن اختلافا
 قوة وضعفا بالضرورة وبه يلزم باسبابين اتجاها مع المساواة على التقديم الثاني نظرا الى احتمال اختلاف
 الباقي والحادث في القوة باحد الوجهين السابقين على ان رفع الخاص لا يستلزم رفع العام وايضا
 يمكن ان يحدث في الباقي ضعف لا يكون في الحادث كاحتمال التخصيص في احد همدون الاخر واما
 في الاعتراض فلانه لا يربط بين المنع والسند ومع ذلك يمكن ان يقال بناء المستدل على تساوي الاحتمالين
 وعدم ظهور المخرج فلا ينفع ما ذكره لاحتمال كون الباقي علة لعدم الحادث كما انه يحتمل العكس واما في
 النظر فلان في غير الثاني من الادلة بالاصل مردود بما مر الثاني حدوث الطاري ان كان
 حالكون الاول معدوم والمردود في علمه لاستحالة اعدام المعدوم وان كان حالكون مع وجود الجمعي
 الوجود فلا يتناقبان فلا يرفع احدهما الاخر وليس ذلك كالكسرة مع الانكسار لان الانكسار عبارة عن
 زوال تلك التاليفات عن اجزاء الجسم والتاليفات اعراض غير باقية فلا يكون للكسرة اثر في ازالتهما
 ويرد عليه انه ان اراد بحدوث الطاري حالكون الاول معدوم ما كونه معدوم في الواقع فمخاره ونقول
 لا يلزم منه عدم تأثير الطاري في عدم الباقي فان التأثير في الظاهر لا الواقع فان في الواقع الحكم محدود
 كما عرفت فلا يلزم اعدام المعدوم فلا استحالة وان اراد كونه معدوم في الظاهر فمعلوم فساد فان
 ذلك لا يكون ناسخا ولا يتحقق به نسخ ولم يقل به احد بل الحادث مفاد لوجود الباقي كوجود الملتصق
 عدم العلول وعدم الباقي مترتب على وجود الطاري كوجود الملتصق العلول فلا يلزم عدم التأثير منه
 بين حال الشئ الثاني فانه ان اراد منه حدوث الطاري حالكون الباقي موجودا في الواقع فمعلوم عدمه
 والابلز بالبداهة الحال وان اراد منه حال كونه باقيا في الظاهر قبله ولا يلزم منه الاجتماع في الوجود
 المتأني للتأني لعدم الطاري على الرفع ذاتا وتأخر الرفع وتفاوت الوجود مع الوجود ذاتا لا زمانا فلم
 يلزم عدم التأني كالانكسار للكسرة ما ذكر من ان التاليفات اعراض غير باقية تبني على عدم نظام
 الاعراض لكن مردود بما ذكر في محله ومع ذلك نقول ان حصول الرفع بوجود التامخ ضروري لا يقبل
 التبعكك بل لم ينكره احد وانما الكلام في ان النسخ ما ذكره نقول ان النسخ فعل للفاعل واثر منه وهو
 الرفع كما مر وهو المحصل بالتامخ والنسخ يقول هو بيان المدة فلا اشكال اصلا وبما يجب بان اذات

العدم ليس اعدام المعدوم كما ان اثبات الوجود ليس ايجاد الوجود على معنى اختبار الشق الاول
وهو ان يوجد مع عدمه ولا يلزم من ذلك اعدام المعدوم وانما يلزم ان تولد يمكن هو المعدوم اما اذا كان
هو المعدوم والمعدوم هو المثلث للعدم كما ان الواحد هو المثلث للوجود فلا يلزم اعدام المعدوم وفه
نظر فان ما كنا بسدده من باب الاعداد لاثبات العدم فان النسخ وضع في الظاهر لافى الواقع والا لزم
البدء المحال وبالنسبة اليه اعدام الظهور على ان ما ذكره من الشبهة تاتي بالنظر الى نفس الاثبات كما هو
ظاهر فالحق في الجواب ما ذكرناه الثالث حكمه تم خطابه وخطابه كلامه وكلامه قد يميز فلا يجوز رفعه
فان كل ما ثبت قدمه امتنع عدمه وجوابه منع ان يكون حكمه خطابه بل مدلوله وعلى تقدير حدوث
عندنا واما الاشاعة فيجاب عن قلمهم بحدوث التعاقب على ما هو مذهبهم وبشكل بان المرفوض ان
الحكم معروف عندهم بالخطاب لا بالتعلق الا ان الاختذار بذلك من قلمهم معروف وبر دعله ايضا ان
التعلق صفة للحكم وقائمه به والحكم صفة للمحاكم فانه كلامه وقائمه به والقائم بالشيء قائم بذلك
الشيء فيكون قد باقلا يجوز رفعه واوردا ايضا بان التعلق ان لم يكن ثبوتيا استحالة رفعه وان كان
ثبوتيا فان كان قد باقلا امتنع عدمه وان كان حادثا لزم كونه الواجب بمجال للحوادث ونظر بان المرفوع
لا يجب ان يكون ثبوتيا وكان يبريد ان المرفوع معدوم ورفع عبارة عن اثبات عدمه وبر دعله بما مر
الرابع طر بان الحكم الطارى مشروط بتروال المتقدم ولو كان زوال المتقدم معللا بطر بان الطارى
يلزم الدور واعتراض بنح انه مشروط ولا يلزم من مناسقات الشيء لشيء كونه وجوده مشروطا بترواله
كالعلة مع عدم المعلول وفيها نظر اما في الاول فلان الحكم الطارى وان كان مشروطا بتروال الباقي
والا لزم الجمع بين الضدين في محل واحد من جهة واحدة لفرض اتحادهما وبه بين بطلان الاعتراض
الا ان ههنا لم يكن الباقي موجودا في الواقع حتى يترول غاية الامر عدم ظهوره على المخاطب بالطارى
يظهر عدم وجوده فالطارى كاشف عن عدم وجود الباقي من الاصل وعدم ارادته من الخطاب الاول
فانكشف عدم ارادة الباقي وظهوره يتوقف على الطارى واما وجود الطارى فلا يتوقف على ظهور
عدم الباقي بل على عدم وجوده فاختلاف الجهتان فلا دور وبه بان ان التزام كون الدوم معا بالانبيى
نعم صدق السامع والنسوخ كالاب والابن ولم يكن كلاما مقبولا واما حصول الرقع بالنظر الى الظاهر
ولا يتراد به خبره بل لا يصح ارادته على الوجه الصحيح وبما مر بان ما في جواب الاعتراض باننا لم نستدل
بالمناقات على كون الطارى مشروطا بتروال المتقدم بل الطارى مشروط بحمل طر عليه وليس كل محل
صالحا لان يحمل فيه كل عرض بل لا بد من كل عرض من محل خاص به قابل له وانما يكون قابلا لو خلا عن
المقابل له فمن هذه الجهة شرطنا في الطارى زوال السابق والمعتراض توهم الاشتراط بغير المناقاة ولم
يتفطن الوجه فيه ومما مر بان الجواب عن خامس حججهم وهو ان الله تم اما ان يعلم دوام الحكم او يعلم
انقطاعه فان كان الاول استحالة لاستحالة انقلاب علمه تم جهلا وان كان الثاني انتهى الحكم بذاته

لا يطرأ بان الصد وهو المطايع الأول في الظاهر ولا يلزم الانقلاب كما هو ظاهراً باختبار الثاني في الواقع ولا ينافي الزعم فانه بالنظر الى الظاهر لا الواقع كف لا ولا يمكن التوفيق الكثر الفضلاء بالوضع في الواقع مع استلزامه ما لا يقبله ادنى العوام فلا إشكال فضلاً عما يجب باختبار الثاني والمنع من لزوم انقطاع الحكم بنفسه لاحتمال علم الله تعالى بانها لم يرفع الناس اياه الا انه يرجع الى ما قلناه لا يصح الثالث في الفرق بين النسخ والبداء فالبداء لئله الظهور بعد انقضاء التبادر وظهوره من ائمة اللغة فيقرآن باتحاد الموضوع من كل جهة في الثاني دون الاول لما مر من الاختلاف فيه بين المبتدئ والمتأخر والاثبات في الثاني برهني شري واحداً والام صدق البداء ولذا جعل شرطه اتحاد الوقت والقيل والمكلف والمكلف وزاد الكمال من بعضهم ما لا ينبغي بخلاف الاول فانما لا يجتمعان في محل واحد بل محلها مختلف بالزمان ولذا يكون النسخ كالنسخ ولو في الجملة فلا يجوز البداء على الله تعالى لا علم ولا ارادة ولا حكماً ولا فضلاً لاستلزامه الجهل والنقص عليه ثم عليه حكى بعض الاواخر اتفاق الامة الامن لا يستبد به ومع ذلك يوجب منه صدقاً وهو فيه لاستلزامه تحسب الشئ او تقيع الحسن وكلاهما حال عليه ثم بخلاف النسخ كما بان في ذلك استبان غلط اليهود حيث جعلوهما واحداً فنفوهما وما نسبته المخبر الى الامامية من اعتقادهم جواز ذلك فريفة بلا مبررة نعم لمعنى اخر يعتقدونه من انهم بل ظاهر الصدوق اجماعهم عليه وهو صريح اخر بل ظاهر عليه اخبارنا التي تواترت لانهم اختلفوا في المراد منه فذكر السبيل الداماد انه يكون بمنزلة النسخ في التكوينية فيكون النسخ في الاحكام الشرعية والبداء في الاحكام التكوينية وهو وان كان اصطلاحاً ولا مشاحة فيه الا انه يخالف ظاهر الاخبار فانما يسميها والصدوق في التوحيد واعتقاداً يجعله اهم من النسخ وروى الشيرازي ما يراه لو كان كذلك لم يكن القول به مختصاً بين الفرق الاسلامية بناو النسخ مما لم ينكره احد من علماء العامة واكثر والبداء خاصة الانكار وهو كما ترى ومع ذلك هو نفسه جعل البداء اهم وبذلك رد على اسناد حديث جعله مقابلاً للنسخ يقال قد يتحقق في الامر التشريع كما في امر التحليل يوجب اسما على وزاد عليه ان في النسخ تعدد زمان التامع والنسخ ووحدة الفعل الوارد عليه النسخ وحده مهمة نوعية تقع فيها التكرار والتجديد والاستمرار ووحدة الفعل الوارد عليه البداء وحده عديدة متخيزة كما في قضية الاما على بل فان الذبيح قتل واحد وكون الشخص الواحد اما امر واحد تعلق به الحكمان وفيهما نظر فان الذبيح لو كان بداء لكان بداء بمجال الاتحاد الموضوع وتعدد الحكم كما انه لو كان سبجاً لكان لسبجاً قبل حضور وقت العمل وهو باطل كما بان ويبين فساد المزعم بانضمام ان حكمة اسمعيل بن الصادق غير ثابتة نظر الى ضعف الخبر المشتمل عليها مع ارساله ومناقضاته لم اجد على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم باسم امتنا على انهم من الصدوق اختلف الخبر حيث روى بوجهين تارة فيه واخرى في الذبيح والشئ جعله تارة النسخ بعينه كما عن السبيل وجعل الملاحقة على الله تعالى ثم توسعاً عليه حمل جميع ما ورد عن الصادقين عن انما

البداء اليه تم واخرى حكى عن السبده انه يمكن حل البداء على حقيقته بان يقال بداء الله بمعنى انه ظهر
له من الامر ما لم يكن ظاهر الهويدا من انتهى ما لم يكن ظاهر اله لان قبل وجود الامر والنهي لا يكونان
ظاهرين مدركين وانما يعلم انه بامر او نهى في المستقبل واما كونه امر او ناهيا فلا يصح ان يعلمه الا اذا
وجد الامر والنهي وجرى ذلك مجرى احد الوجهين المذكورين في قوله تم ولم يتوقفكم حتى نعلم
المجاهدين منكم بان تحمل على ان المراد حتى نعلم جهادكم وجود الان قبل وجود الجهاد لا يعلم الجهاد
موجودا وانما يعلم ذلك بعد حصوله وكذلك القول في البداء وحسنه جدا واما غير حينين اما الاول
فلغير وجه من ظاهر الاخبار التي كادت تكون متواترة او متواترة حيث تكون اهم مع تأيد ما يعمل المعظم
بلا حجة ولا منافاة لاصول المذهب واما الثاني فلا يستلزم عدم العلم من الله سبحانه بالنشيء قبل وجوده
او ما لا يحصل له وعلى اى تقدير فالفرق بين الجميع وبين النسخ لا يخفاء فيه والمحجب من المحقق الطوسى
حيث انكره في نقده واسمعت زيان القول بما كان الا في رواية ورواه عن الصادق ع انه جعل
اسم جعل القائم مقامه بعده فظهر منه ما لم يرتضه منه يجعل القائم مقامه موسى ع فمثل عز ذلك فقال بداء الله
في اسم جعل واجاب عنه بانها رواية واحدة وعندهم ان خبر الواحد لا يوجب علما ولا عملا وبوده امر
مع احتماله ارادة القوي ثم هل البداء بيان او رفع جزء بالاول السبده الداماد وتلميذه لكن يبعده عدم
منافاة الثاني لاصل عقلى او نظرى وصده عليه ما من غير فرق نظر الى كون كل منهما تاما واد اعلى الخلق
بعد خفائه الرابع فى الفرق بين النسخ والتخصيص وقد ذكره الامدى من وجوه عشرة بعد ان
جعلها مشتركة من جهة ان كل واحد منهما قد يوجب تخصيص الحكم ببعض ما يتناول اللفظ لغة وتبعه
فيه العلامة وفيه نظر قد سبق وجهه وستره فهنا الاول ان التخصيص يبين ان الخارج به عن
العموم لم يرد المتكلم بلفظه الدلالة عليه والنسخ يبين ان الخارج به لم يرد التكليف به وان كان قد اراد
بلفظه الدلالة عليه ونظر فيه فى النهاية بفتح الخطاب يدون ذكر ما يدل على نسخه اجمالا او تفصيلا
وفهما نظر امانى الاول فلان عدم ارادة المتكلم باللفظ الدلالة على الخارج عنه امر مشترك بين النسخ
والتخصيص فان الخطاب الاول فى النسخ امان لا يشمل المنسوخ او يشمل فعلى الاول عدم الارادة
ظاهر ولكن لا يجدى فان الظاهر من كلامه تعالى بما فيه النفي والاثبات كما لا يخفى وهو لا يتم فان
النسخ اهم منه وما يشمل اللفظ وهو فرق اخر تركه وينبى له ان يذكره وعلى الثاني لو قيل عدم ارادة
المتكلم الخارج عن العموم فى التخصيص لاقى مثلث فى النسخ لعدم الفرق عر فاهو ظاهر ولو قيل بشمول
اللفظ له فى النسخ اتى مثلث فى التخصيص من غير فرق فلا فرق بينهما مافى الباقي متصفا الى ما فيه من
استدراك قوله وان لم يرد التكليف لاشتراكهما فيه واما فى النظر فلان انفصال النسخ يجوز قطعا وقد
حكى السبده والنز الى عليه الاجماع وتجب فى المعالم منه حيث حكم بوجوب اقران بيان المنسوخ به مع
ان المعروف بينهم اشتراط التأخير على انه يناقض كلامه الاتى قرى باحث يذكر ان التسامح لا بد وان

يكون متراجعا عن المنسوخ ولو قيل اودامته البيان التفصيلي لا الاجمالي قلنا هنا اعتبر اقتران احدهما
فالمتناقض بماله ومع ذلك لو اقررن التفصيلي فلا نسج على انه مشترك لما خبرنا في شره اعطاهم ولو قيل
العمل الثاني مجرد نقل عن القوم قلت بنافية ابراده فيما لا يرضاه في الوجوه الا ان يقال الكفى في السكوت
عن ذكره ما ينافيه بعد فانه لو كان كذلك لتاسب ان يشهر اليه هذا فضلا عن منع الفجح فان ناخبر بالبيان
عن وقت الخطاب اذا جوزناه كما هو الحق وقد سبق فلا يفرق الحكم بين النسخ وغيره فان وقت الحاجة
باني النسخ وقبله لاحاجة اليه الثاني ان التخصيص لا يرد على الامر بما ورد واحد والنسخ قد يرد
ونظر بمنع ورود النسخ في الواحد وهو الحق نظر الى عدم جواز النسخ قبل حضور وقت العمل وباني
الثالث ان النسخ لا يكون في نفس الامر الا بخطاب من الشارع بخلاف التخصيص فانه يجوز بالقباس
وغيره من الادلة السمعية والحق ان بقى ان النسخ لو كان بالخطاب لزم عدم النسخ بالفعل وفيه ما ينافيه على
ان ثلث من المحققين جعلوا النسخ بالدليل فشمع القياس مع ان القياس اما ان يكشف عن المراد عند
الفاصل به او لا فعلى الاول يلزمه صدق الخطاب وعلى الثاني يلزمه عدم الحجية الا ان يقال بان حجتيه من
باب دلالة الاشارة عند اهل الحديث يكشف عن اعتقاد المتكلم لا الارادة من الخطاب فقط وكيف كان
يلزمه دفع الحكم غاية الامر لا ينسج نسخا اصطلاحا ولا يعين فانه دفع حكم شرعي بدليل شرعي
متأخر يصدق عليه الرابع النسخ لا بد وان يكون متراجعا عن المنسوخ بخلاف التخصيص فانه يجوز
ان يتقدم العام ويؤخره وتأخره وهو حق كما عرفت هنا وفي بحث التخصيص الخامس التخصيص
لا يخرج العام عن الاحتياج به مطفي مستقبل الزمان لانه يبقى معمولا به فيما عدا صورة التخصيص بخلاف
النسخ فانه قد يخرج الدليل المنسوخ حكمه من العمل به في مستقبل الزمان بالكلية عند ما اذ ورد
النسخ على الامر بما ورد واحد وهو لا يتم الا على قول من يجوز النسخ قبل حضور وقت العمل وهو باطل
كما استمع ومع ذلك ينبغي ان يقي بما ورد به واحد لا ما ورد واحد فانه لا اشكال في ورود النسخ
عليه عند ما كان المأمور به متعدد او تعلق النسخ بعضها السادس يجوز التخصيص بالقباس
ولا يجوز النسخ به وهو راجع الى الثالث السابع النسخ يرفع الحكم بعد نبوته بخلاف التخصيص
وهذا يتم على القول بعدم جواز النسخ قبل حضور وقت العمل والاختلافان تارة ويتحدان اخرى
ولا ينبغي له الجمع بينه وبين الخامس يقول مطلق نعم لو قال النسخ قد يرفع الحكم بعد نبوته لا اعتبار عليه
كما لا ينبغي وباجمله ما ذكره هو الذي يقال النسخ يرفع والتخصيص دفع وهو على الظاهر والا فكلاهما
دفع في الحقيقة كما ان النسخ على القول بجوازه قبل حضور وقت العمل تارة يرفع وتارة دفع والجميع قد
لا يخافه الثامن يجوز نسخ شريعة بشرية ولا يجوز تخصيص شريعة باخرى وهو راجع الى
السابع فانه قد رده التاسع العام يجوز نسخ مسمى لا يفي منه شيء بخلاف التخصيص وانت خبير
بانه انما يتم في غير عموم الزمان الا ان يكون تدريجا فانه يصح وان اراد انه قبل النسخ ابتداء مطحن

لا يبقى منه شيء فلا يصح فان للنسخ بالنظر الى عموم الزمان لا يصح تخصيصه بالكلمة الا عند من يجوز
النسخ قبل حصول وقت العمل والالزام ذلك وهو ظنهم به بالنظر اليه تدبر بما بالنظر الى غيره ولم
يتأخره العاشر ما حكاه من بعض المعترضة وهو ان التخصيص اهم من النسخ فان النسخ تخصيص
الحكم ببعض الاوقات والتخصيص قد يكون بغير ايج بعض الاوقات وقد يكون بغير ايج بعض الاعيان
وبعض الاحوال وفيه ان النسخ ايضا اهم فانه بما يتفق فيما يكون المنسوخ الفعل دون التخصيص كما
لوفعل النبي ص فعلا ظهر دوامه من الخارج ثم فعل خلافة بعد برهته من الزمان كما ان التخصيص لا يصح
المبالغة فيها لا بتناوله اللفظ والنسخ بهم لوعلم بالخارج دوامه وكذا لا يصح التخصيص في الواحد وفاقا
وبعض النسخ عند جماعة ونظر بعد ابراد الجميع قائلوا ذلك انه ان ثبت ان ما ذكر من صفات التخصيص
القارفة منه وبين النسخ داخلته في مفهوم التخصيص او لازمة خارجة لا وجود لها في النسخ فلا يكون
التخصيص اهم منه لان الام لا بد وان يصدق الحكم به مع جميع صفاته اللازمة لذاته على الاخص
وذلك مما لا يصدق على النسخ بحفظا ولا فغاثل ان يقول ما ذكر من الصفات القارفة بين التخصيص
والنسخ انما هي فروق بين انواع التخصيص وليست من لوازم مفهوم التخصيص بل التخصيص اهم من
النسخ ومن جمع الصود للمذكورة وانت خبير بما فيه مما مر في الفرق من وجود اخر منها ما مر ومنها ان
التخصيص يقع بالفعل والنسخ لا يقع به وايضا يقع نسخ فعل بفعل دون التخصيص وايضا التخصيص
يضع بالخصائص المتصلة والخبر الواحد ولا يقع النسخ بما والنسخ قد يقع فيما علم بالاجماع او الضرورة
دونه الى غير ذلك وقدم في بحث التخصيص ما نفتك هنا اشارة يجوز النسخ عفلا وواقع مع ما اما
الاول مع كونه خاضعا للحجة فلان الامتناع اما ان يكون من ذاته او ما يترب عليه وكلاهما قاسدا اما
الاول فلما سألنا من ان النسخ اما رفع ظاهر او بيان امد الحكم وليس من المستلزمات الذاتية ضرورة
واما الثاني فلانه ان كان من جهة تأخير البيان عن وقت الخطاب فقدم جواز مخصوصا بها وان كان من
جهة اختلاف الحكم باختلاف الزمان فلا يخلو اما ان يسطا فاعماله ثم بالآخر اض يعني القوائد او لا
فعلى الاول لا يابى العقل من اختلاف القوائد باختلاف العوارض ضرورة ومنها الزمان فتختلف الاحكام
بالرفق والشدّة والمصابقة والمساهلة والقلّة والكثرة وغير هابل قطع بما مكانه وعلى الثاني فالامر اطهر
وان كان من غير جهة مما علمت على يدرك العقل اقتضائه الامتناع فعا بل يدرك عدمه كذلك على ان
في العلم الضرورى بالواقع في الجملة كقراءة بل لولا الانبوة تينا صم المثبتة بالفواعل لكفى بل وعدم
الدليل على امتناعه فانه على هذا الدليل على جواز التصرف فيما دل عليه ولو قيل لان ان نبوة تينا صم
لا يصح الامع القول بالنسخ لاحتمال ان يكون شرع من سببه محدود الى بعته صم كما لا يصح ادعاء
الضرورة على وقوعه مع وقوع الخلاف بين المسلمين قلنا كلاهما باطل اما الاول فلانه لو كان كذلك
لاشهر غاية الاشهاد بل هو احسن الزام لهم بقطع فالتسكوت عنه مع غاية ظهوره ادل دليل على عدم

وقوه كيف ومن فضلا ثم من دخل في الاسلام فالزموهم به وايضا يشهد له استواء امر التصاوي الى
 الباطلة واليهود الى السيف مع ان الزامهم به في غاية السهولة واخبار موسى وعيسى يستعمل لاثباته
 لا احتمال ان يكون بعد برهة من الزمان او وجه اخر لا ينافيه ولوسلم كفايا غيره واما الثاني فلان وجود
 الخلاف لا ينافي حصول الضرورة على خلافه كما لو كان المخالف مسبوقا عنه بشبهة كما هو الواقع هنا
 قطعاً وكمن من مثله قد وقع وبترج على الامتناع لزوم التصرف فيما يكون ظاهراً والنسخ وعلى عدمه
 عدمه واما الثاني فيا الضرورة من نسخ بعض الشرائع بعضها وبغيره بعض ما حل لمن تقدم على نوح
 عليه واجب الختان على الفروع على الانبياء المتأخرين من نوح بعد اباحة تأخيره عليه ووروده في القرآن
 كآية الفيلة والصدقة والنبات والاعتقاد وما نسخ من آية او سنن انما تبخر منها او منتهى او غيرها
 فضلاً عما خلافاً لما اشتهر عن الاصفاي فانكره كبعض اليهود مما وجوده عقلاً وخصوصاً بالنسخ فيه
 عن القرآن بل بعض اخر من اليهود فانكره عقلاً الا ان نطفة الاسولى ليس اليتم مع اليهود بل البحث
 معهم ونطفة ارباب الكلام كما ان الاصفاي لما كان قوله مخالفاً لاجماع المسلمين وهو مسبقه
 ولم يوق فلا جدوى في التمسك به من ذلك بردهما واما ما قيل دعوى الاجماع مع وجود ابي مسلم
 اما عدم الاعتداد بمخالفته واما ما قيل فان الاجماع لا ينافي الخلاف على طريقنا
 اصلاً واما فيمكن سبقه على انه محموق به كما هو واضح كيف ولو كان مخالفاً لمثله ينافي الاجماع لما
 امكن حصوله في امر اصلاً على انه لا يتم على طريقة العامة ايضاً فانهم اعتبروا اتفاق الامة في عصر واحد
 ولولا ذلك لم يتحقق اجماع اصلاً لا احتمال ان يحدث خلاف بعد ذلك ولو لم يتحقق قبله الحجب عن المخبري
 فكيف التزم من اجماعه هنا لمخالفة وله على عدم الوقوع في القرآن لا ينافيه الباطل من بين يديه
 ولا من خلفه وبرده ان السهم ليس بالملاحاة للواقع وهو المنفي ليس الا بل هو بيان فانه ظاهر في
 انه ما دخل فيه خلاف الواقع فيما مضى ولا بدخوله فيما يستقبل او بما مضى وما يستقبل من الاخبار فلا ينافيه
 ويحتمل ان يردوا بان لا يطلعه ماسق ولا ما يلحق او يرجع القمير الى المجموع او يردوا بالباطل الشيطان
 الى غير ذلك ومع تسليمه فنقول لا يعارض الظاهر القطع والضرورة ولم تنقصه في غيره على شيء وكانه
 بعض البعض اليهود او لا يكون مخالفاً له كما عن ظاهر المخبري وعن غيره وهو ظاهر التهذيب ولو
 تمسك بقوله تم لم يجد لسنة اعمه تبدلاً قلنا النسخ من سنة تم ثم لا فرق في جواز النسخ بين ان ينفذ
 بالأيدي وعدمه فان النسخ لا يخرج من التفسير والتخصيص والتقييد به لا يخرج منه عن العموم فكما
 يجوز التخصيص في العمومات يجوز النسخ فيه ويكون المراد به المدة الطويلة ونحوها مع احتمال ان يقال
 ان الحكم مطلق غير مقيد بالأيدي والتقييد به انما هو متعلقه اعني الفعل والنسخ انما يرد على الحكم فلا يلزم
 على تقدير ورود اجتماع التفسير اعني اثبات التأييد وعدمه اذا حصل ان الفعل مودد والحكم ليس
 بمودد ولا تناقض فيه لعدم اتحاد الموضوع الا ان الاول اشهر واظهر فتعين اشارة في النسخ قبل

الفعل بالنظر الى زمانه فنقول لا يخلو اما ان يكون ذلك بعد انقضاء وقته او قبله وعلى الثاني اما ان يكون
 بعد انقضاء زمان تمام الفعل او بعضه وعلى الاول اما ان يكون قبل دخول وقته او بعده وعلى الثاني
 اما ان يكون المكلف واحدا او متعدد او على الثاني اما ان يكون قبل ان يفعله احد منهم او بعد ان يفعله
 بعضهم دون بعض اخر لا اشكال بل لا خلاف في جواز الاول مضافا كان وقته او لافعله او تركه
 حاصلا عند مجوزي النسخ لاحتمال اختلاف المصلحة وعدم تغل الفرق بين الفعل والترك بالنسبة
 في جواز توجه النهي والامر ولو توجه على القول بكون الكفار غاطلين بالرفع كيا هو الحق ومثله
 بالآخر بحر بان ما رفته ومنه عند نسخ التصديق بين يدي النجوى وقبها باني واما غيرهما فلا يجوز اما ما
 كان قبل حضور وقت العمل سواء انقضى وقت بعضه او لم يدخل وقته فلا يستلزمه البقاء او
 ما يورده الى الاجتماع شرطه المتقدم ذكره او تقيع المحسن او عكسه واجتماعهما في محل واحد من
 جهة واحدة وكون شيء واحد مطلوبا ومفوضا كالتكليف بالاطلاق والملازمة في الكل كطلان
 الثاني في الظهور ولو ارد على اولي الحجج بمنع الملازمة معللا بانها شرطها هو اتحاد المصلحة وهو
 منتف فبما نحن فيه وعلى الثاني بانه ان كان النسخ هو النهي مختارا متيقنا ولا يستعمل الامر به مطام انما
 يستعمل اذا كان صدور الفعل من المكلف مراد بالامر وليس فليس وان كان النسخ هو الامر مختارونه
 حسن واستحالة النهي عنه معطو منوع بل انما يستعمل اذا كان صدور الفعل من المكلف مراد بالامر
 وليس بمراد وعلى الثالث والرابع بانه ليس بامر وانه في الوقت الذي عدم الوجوب فيه ولا ينطبقه
 النسخ فانه مأمور به قبل ذلك الوقت ثم ورد تجويز تركه في وقت اخر متعلقا بالفعل في الوقت الذي
 كان الوجوب متعلقا به فالتكليف وعدمه قبل الفعل في زمانين فلا تناقض الا ان متعلقهما هو الفعل
 في وقت واحد وانما تجايز وهو محل النزاع قلنا برد على الاول ان تعدد المصلحة مع وحدة الفعل من كل
 وجه غير معقول كيف ولا اختلاف الا باعتبار تعدد زمان صدور الامر والنهي ولو صرح جعل ذلك
 منشاء للاختلاف لصح صدور ما يورده الى البقاء من الله ثم وبطلانه ضروري وعلى الثاني ان
 ما ذكره يجعل النزاع لقطبان فان النزاع فيما كان المتعلق في الامر والنهي متحدا واما على تقدير الاختلاف
 فهذا النزاع منقطع ولواني نزاع اخر متعين مافي الاخبار بل كل ما يوردها على القول بكون المحسن
 والفيح عظيمين فلا حاجة الى ذكر هذا واما ما يرد وقت الوجوب فيه من قدر فعله والمكلف واحد
 او متعدد ولم يات احد منهم بالفعل فلم جوعه الى ما تقدم بيانه ان الفعل اما ان يكون متعلقا للطلب بمعنى
 ان يكون فيه مصلحة اقتضت طلبه او لا والثاني خلاف الفرض والاول لا يخلو اما ان يكون المصلحة في
 تمام الزمان او بعضه والثاني يستلزم تقويت الامر المصلحة من المكلف وهو غير مجوز على الله ثم والاول
 يناقض النسخ لاستلزامه ما سمعت ومنهم من تأمل في صحة نسخ من حيث انه فعل من قبيل النسخ قبل الوقت
 فلم يزل متعلق الامر والنهي شيئا واحدا في زمان واحد بناء على ان بقية الزمان المنقضى الاول داخل

مراد في الواقع في الامر قطعا ومن قيل النسيب بالنسبة الى سائر الازمان بناء على ان دخول بقية الوقت
الاول ايضا مثل سائر الازمان في شمول الامر له ظاهر الاحقة وبرهانه ما خلا للمفيد والفاشاني
والقي واكثر الاشهر وطائفة من الشافعية في النسيب قبل حضور وقت العمل مجوزوه وللبيهقي
فتوقف فيه ولللال الامر بدين اممبل وعموم المحو والاثبات وهو المحسب الى الخمس ونسخ تقديم
الصدقة وثبوت التكليف بالفعل قبل وقته فوجب الحكم بجواز وقته بالنسيب كما برفع الموت واستلزام
منعه منع مطلق النسيب وعدم جواز الامر بشرط انتفاء المانع مع تعضبه بالنسيب مع بطلانها وان المصلحة قد
تتعلق بنفس الامر والنهي مجاز الاقتصار عليه ما من دون ارادة الفعل فان الامر كما يحسن لحسن
المأمور به وكذلك يحسن في نفسه وان لم يحسن المأمور به والجواب عن الاول ان الامر وان كان ظاهرا
في ارادة الذبيح ومقتضاها لمورد تقوى اذ اذنه جدا كقول ابراهيم عم للذبيح فانظر ماذا ترى وقول الله تعالى
ان هذا هو السبيل المبين وقول الذبيح سبحني انشاء الله من الصابرين الى غير ذلك لكن القاطع وهو
الذي سبق من البراهين دل على عدم ارادة الذبيح وارادة التوطين منه من باب التكليف بالابتلاء
اظهر من غيره لعدم منافاته الامن بجهة واحدة وهي ظهوره فيها معت وقد رجع بالقاطع بخلاف خبره فانه
لا يلزم سوق الكلام واجزائه الى غير ذلك ولا يتأخر القديرة لاحتمال كونه لا اجل ما يتوقفه نظر الى
الظاهر من ارادة الذبيح ولا اختلافا مع المفدى عنه لشبوهه فاقبل انه جعل على نفسه صحة من نحاس
فكلما امر ابراهيم السكين لم يقطع او كلما اعتد على السكين انقلب او فرى الاوداج لكنه كلما فرى جزء
منه وجازوه الى غيره جاد في الحال ملتجما لا ينفع لبعده جدا مع انه لا يجعل المأمور به بما يفانه بلزم على
الاولين التكليف بالاباط او جواز التكليف مع علم المكلف بانتفاء شرطه عند التكليف والثالث
عدم كونه بما يفان الظاهر منه اذ هاق الروح الا ان بقى المقدور منافي الذبيح ليس الا القطع واما اخراج
الروح واذهاقه فليس من فعلنا وبالحيلة لا يدل اني اوى في المنام اني اذ يحك اذ يدمن انه كان باقيا
بالذبيح وهو ليس الا قطع الاوداج لا اذهاق الروح عن البدن فانه ليس من فعله بل هو تولد من فعله
اشكال كما انما قبل ابراهيم عم مأمور بمقدسات الذبيح من الاجتماع واخذ المذبة وشد البدن والرجل
وغير ذلك بعد منها بعد من السوق وجزءه وشافعه واعيانهم من المدح العظيم والقديرة الى غير ذلك
ودل عليه قوله نعم قد صدقت الرود بالاحتمال ان يكون التصديق باختيار التوطين وكون الامر عام
الطن الغالب بانه مأمور بالذبيح بلا عيبا عما بينهم مع اقترانه بما يقتضي الطل ولكن حصوله هنا بعد جدا
نظر الى عصمة الذبيح وعدم بغيره في الشريعة وبعد مصلحة تقتضيه فلا قل من الشك فابن الطن الا
ان يكون الامر مماثل التوطين من باب الابتلاء ثبات ولم يعلم الحال الا بعد هاد على اى حال دل القاطع
على عدم ارادة الذبيح وبه خرج عما استدل به ولا يتوقف صحة ذلك على فهم المراد منه وقت الخطأ
بجواز تأخير البيان الى وقت الحاجة نعم الى اشكال وهو ان الحاجة لعدم ارادة الفعل متأخرة فلا يجب

البيان لكن الحاجة لاداة التوطين من الامر مقارنة للخطاب فانه يجب ان يعلم التكليف والمكلف به
ولو اجالا او بدونه لا يعلم من الخطاب ذلك لظهور اداة نفس الفعل منه ولو قبل وجوب العزم او
المقدمة يكفي في ذلك قلنا المفروض علم وجوبهما عندنا وعند المحققين ومع ذلك قالوا به على ان
وجوبهما لا يكفي للاستتال بالنظر الى ما كنا بصدده فان وجوبهما يتوقف على وجوب نفس الفعل
والمفروض عدمه فلا يصح ذلك من الحكيم فانه منه اغراء بالمجهول واضلال الا ان ذلك لاضر باي رد
هذه الحجة واما الها فان اللازم من البراهين المتقدمة عدم جواز بقائها على ظاهرها واما توحيدها بالتوطين
او بغيره فهما يريدان رد ادجوازه وعن الثاني بعدم استلزامه للمدعي فان نحو ما شاء واثبات ما شاء
لا يستلزم ما كنا فيه لاحتمال عدم تعلق المشبه به على ان المحو والاثبات المحقق لا يتحقق في النسخ وهو
الذي ينبغي حمل اللفظ عليه كان يراد محو ما انتهى الموكوفون بصحافة الاعمال عنها واثبات ما لم
يعلمونه فيها فلا اشكال مع احضاله امور اخرى على انه لو لا شيء منها لتعين الخروج عن ظاهره بما مر من
البراهين وعن الثالث بانه لو كان كما ذكره ولزجوازاله ان يعلم المكلف الامر مع كونه باطلا
قطعا فيعين صرفه عن ظاهره ككونه اعلاما عن الايجاب فيأبى عليه ثم بعدم شفاعته النبي ص
فيندرج تحت البداء الاصطلاحي هذا مع قصوره سند افصح عن التسليم بل قبل خبر واحد لا يقبل فيها
يجب ان يعلم نعم عن الذكر الجكي اجمع الرواة على ان النبي ص لما خطب بقرض الصلوة ليلة المراءج وهو
في السماء قال له موسى ص ان امتك لا تطيق وانه راجع الى اهمه ثم دعه بعد اخرى قال وما حصل عليه
الاتفاق فلم يبق فيه كذب وايضا لو كان التكليف بالتحسين لطفا فكيف لم يكلفهم بما لو لم يكن لطفا
فكيف عرض عليهم به ومع ذلك قد طعن بان فيه من علامات الوضع من جهة ان فيه طعنا على الانبياء
بالاقدام على المراجعة في الاوامر المطلقة ومن التشبيه وانواع الاباطيل وتضمنه ان المصالح الدينية
تتعلق بشؤون المخلوق واثباتهم الان في الكل خفاء وعن الرابع بانه نسخ قبل الفعل وبعد حصول وقت
العمل وينبغي ان لا يستشكل فيه احد وكيف كان ليس مما كنا فيه وبه يبين الجواب عن حجة اخرى لهم
وهو ان النبي ص صالح قريب ساوم المدينة على ودمن هاجر اليه ثم نسخ ذلك قبل الرد بقوله ثم فان
علمتوهن مومنات فلاتر جوهن الى الكفار على ان التخصيص اولى من التعميم بل قبل لم يجر للنساء
ذكر وفيه نظر فان المروى عام وفيه الكفاية نعم ورد في النبوي ان الشرط يتناهي الرجال لافي النساء
ومثله الجواب عن اخرى لهم ايضا وهوانه ص قال احلت لي مكة ساعة من نهار ومع ذلك منع من القتال
قبها وهو نسخ قبل وقت الفعل مضافا الى ما فيه من الضعف سند او عن الخامس بالمنع من ثبوت التكليف
قبل وقت فعله مع العلم بالاحترام والابحاز التكليف من العالم بعواقب الامور مع العلم بعدم شرطه
وقدم بطلانه على ان الوقت في احد هما وقت المباشرة وفي الاخر وقت الذي قدره الشارع له فلا
يكونان مشتركين في امر واحد حتى يقتضى مساو افعما وعن السادس بمنع الملازمة والسند ظجدا

وذن السابع يقع مثله كما مر في بحث الامر ومنهما بين الجواب عن حجة اخرى لهم وهو ان الطهارة اما
 يجب لو جوب الصلوة ومع ذلك فقد يمنع المكلف بالموت عنها وان كان قد نواه باى فرق بين منعه
 بالموت ومنعه بالنهي فان امتنع الوجوب على هذا التدبير مع وجوه الى بعض ما مر من الثامن بانه خارج
 عن المتنازع فيه كما عرفت سابقا ومع ذلك لا يرفع ولا يمان انتهائه الا بدلا لنسخ ولا تامة ولا منسوخ
 ومما مر بان ما للمنتوق مع جوابه تنبيهات الاول يجوز نسخ الفصل المباح بعد انقضاء زمان فعله
 وان لم يات احد منهم به بخلاف الواجب كما مر لعدم جريان علم من ادلة المنع له وفي حكمة نسخ الصدقة
 قبل النجوى فان الوجوب شرط له وليس الصدقة واجبة بنفسها فلو فوجع الشرط حكمة الا ان بعضهم
 ادوجه في الواجب الموضع وبظهر ما به مملر الثاني لا يجوز النسخ قبل علم المأمور بالامر المحوى
 مامور واما على القول بجواز قبل حضور وقت الفصل فلم تنفع على مجوز له نعم استأذهم هناك بسود
 الخمسين الى الخمس وبما يوزن بالجواز الا ان يكون نظرهم الى كفاية علم البعض لصحة النسخ وفيه ان
 النص مشتمل على حكم الامة لاحكامهم فلا يصح الثالث ان التمكن في حكم الوقت فيما مر فلا يجوز
 النسخ قبل التمكن من الفصل لعدم حصول شرط من شرائطه او وجود مانع من موافقه وجهه فظاهر مما مر
 اشارت اختلاف الناس في جواز النسخ لا الى بدل على قولين ولكن قبل الخوض في الاستدلال بنبني
 تحرر على النزاع فنقول اختلف كلامهم في العنوان فمنهم من عونه كما مر وهو لا اكثر ومنهم من جعله
 جواز نسخ التكليف من غير تكليف اخرى يكون بدلا عنه كالضد وعنده نسخ اذخار الاضاحي
 وتبعه فيه ثلثة ومنهم من جعله رفع الحكم من غير انيات حكم اخر واخرج عنه نسخ اذخار كالتكليف
 والباقوى معللا او له ما بان الحكم الذي هو التحريم قد ارتفع عن الاذخار وتعلق به حكم اخر هو
 الاباحة الشرعية فهو نسخ الى بدل ومنهم من استظهر انه ارادوا بالبدل المحكم المبتدأ بعد النسخ
 لا ما يلزم من النسخ ولو نص عليه كالاذخار والحق الاول كما يشهد لهم ادلتهم وامتنعهم واما الثاني
 فتخصيص لا ينطبق عليه كلام احد منهم ولا ادلتهم ولا ادلة احد منهم يرتبط به كما ان الثالث متطور فيه
 حيث اخرج الاذخار منه معللا لتعلق حكم اخر وهو الاباحة به فان قوله صم الا فادخر وما بعد قوله صم
 كنت فبتكم عن اذخار الاضاحي لا يفيد الاباح بل لا يفيد ازيد من رفع الحرمة فان الامر بعد الخطر
 لا يفيد الا ذلك فان الاباحة نعم يخرج من العنوان على القول بكون الامر مضطرب بقيد الاباحة الا
 انه ما مل كما مر في محله ومنه بين ما في الرابع فان النزاع في ان نسخ مطلق الحكم لا الى بدل هل يجوز
 ام لا سواء كان الحكمان تكليفيين او مختلفين او لا يكونان تكليفيين وسواء كان موضوع البدل
 موضوع البدل او غيره وسواء كان بينهما تناف او لا اذ عرفت هذا فالحق الاول لنا عدم المانع بل عدم
 فعله وله كان انتفاء المصلحة ذلك فضلا عن وقوعه في الشرع قطعا ومنه نسخ الصدقة قبل النجوى
 هذا كله على تقدير تبيعة الاحكام للمصالح والا فالامر ظاهر للقول الاخر ما نسخ من اية او نسيها مات

بغير منها أو مثلهما أو الجواب أنه يدل على عدم الوقوع لا الجواز وإنما النزاع فيه فيقبل أن المصلحة لا تقتضي
في هذه الأمانة فلا منافع بل لا يدل على عدم الوقوع مطبل في الفران خاصة ولو لا قلنا أنه عام مخصوص
بما مر بل لأن العموم في كل حكم لو تم ولا تها على أن الآية ظاهرة في نسخ لقضائها وإن قال مات بغير منها أو
مثلهما ولو قيل النسخ شرع الحكم والاصل حل اللفظ الشرعي على ما وضعه لا على العرف اللغوي
قلنا الاضمار والمخالف للاصل ايضا مع أن المجاز يرجح بلزوم كثرة الاضمار على تقدير الحمل على
الحقيقة فإن في منها ومثلهما ونسخها بلزوم حذف الحكم ايضا ولو قيل يرجع الصائر إلى الحكم فلنا الوصف
بمخالف ظاهر آخر ومع ذلك يستلزم المجاز في المرجع فإن الصبر وإن كان حقيقيا فهو مراد من المرجع
الأن الظاهر بلزوم أن يكون كاشفاته ولا شيء هنا يكشف عن الحكم على أن تساوى الوجهين ولو
بتساوى الاضمار والمجاز يكفي للموجب قانه مانع وبه يبطل الاستدلال ثم إن كل ذامع التزام نبوت
الحقيقة الشرعية في النسخ في وقت نزول الآية والأفلا مر ظاهر ومما يبين ما في الجواب عنها أن عدم
الحكم قد يكون خبرا من ثبوته في وقت نسخه إذا المراد بالخبر ما هو أو كما على أن الظاهر من ثابت الاتيان
بالاصالة بالتبع وكون اسناد الاتيان بالفاعل أو لا توليدا رتب الاتيان بالخبر والمثل على
النسخ قبل نزول أن يكون مقابرا أو اما قبل من أن العدم من حيث هو قد يكون خبرا ليس بخبر لا احتمال
أن يكون اتصافه بالخبر بالخارج والمعارض ثم هل يجوز النسخ إلى الاقل اختلاف فيه، فإما على
الجواز في المساوى والاحف وبه ينه الكاظمي والعضدي كما نفي الخلاف عنه خبر واحد منهم ويدل
عليه ايضا محوى ما يأتي على أقوالنا أنها جوازها فلا وعدم وقوعه سمعا والحق الاول لعدم المانع خلا
بل عدم تعقله وامكان اختلاف المصلحة ضرورة بل تختلف جهات أكثر اقطعا والفرقة بين مصالح الشرع
وغيره مكابرة هذا فضلا عن وقوعه شرعا قطعا كما استسمعه ومعلوم أن جميع ذلك على القول بتبعية
الاحكام للمصالح والا فلا اشكال اصلا وراسا والثاني ان النسخ اما ان يكون للمصلحة او للمصلحة فإن
كان الاول نصيبا وقيح وإن كان الثاني فاما ان يكون ادنى من مصلحة المنسوخ او مساوية لها او
راحمية عليها والاولان باطلان لا يستلزام الاول ترجيح المرجوح على الراجح والثاني الترجيح بالأمر
فتمين الثالث وهو انما يكون بالنقل من الاقل إلى الاحف لكونه اقرب إلى حصول الطاعة واسهل في
الانقياد وإذا كان بالعكس كان اضرا اما المكلف لانهم ان فعلوا التزاما المشقة الزائدة وان تركوا استسروا
بالعقوبة وذلك غير لابق بالشارع ومما مر من الآية وبريد الله بكم اليسر وبريد الله ان يخفف عنكم
والان خفف الله عنكم وبضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم والجواب عن الاول بالمنع من
كونه رديح اخف، كما ان الاضراء في العكس خبر لازم لاحتمال أكثرية الثوب والمنفعة بل يمكن أن
يقال الترخي من الاخف إلى الاقل اسهل على النفس واقرب إلى عدم المخالفة من العكس فيكون ارجح
ومنه يبين ما في الثاني فضلا عما مر والثالث لا يفيد العموم نظر إلى ظهور اللام في الجنس والطبيعة

فبكتفي فيها ارادة وقع ما يكون فيه الاخلال السابقة فلا ينافي النقل الى الاقل اذا كان فيه يسير بل يمكن
ان يقال ليس في تكاليف النقل كحرف ولا يخرج جميعها عما احتملها غالب الخلق بعوض خبر كما لا يخفى
ومنهم من ماني الرابع فان ارادة التخفيف فرع وجود ثقل فانه مع عدمه لا يصدق التخفيف وهو ما
الاخلال السابقة كما هو الظاهر او غيرها وعلى التقديرين لا ينافي النقل الى الاقل اذا كان اخف منهما
ولو لا ما مر فيها لطيف صاحب الجواز على انه لو لا ما يمكن ان يقر تردد الامر فيهما بين الجواز والتخصيص
بالنسبة الى جميع التكاليف فالاول اولى وهو اليسر والتخفيف الاضمار فلا انشكال وربما احب
ههنا ما نال انسلم عموم اليسر والعسر والتخفيف بل هي مطلقة ولو سلم فساقهما بديل على ارادة ذلك
في المال فالتخفيف هو تخفيف الحساب واليسر هو تكثر الثواب ولو سلم فانه يخاف من باب تعبئة الشيء
باسم عاقبته مثل لدو اللوموت وابنو الخراب وفي الجميع نظر واما الاخبار فلا دلالة فيها على ظهور
اختصاص الاول بالحرب والثاني بالشدائد السابقة على هذه الشريعة فيكون اهم الامكانات النقل الى
اقل يكون اخف من التكاليف السابقة ومع جميع ذلك لا يمنع خبر الاول منهما من الجواز العفلى بل لو لم
يمنع عن الوقوع على انه لا يمكن ان يقال فيها دلالة على ما كان من الوقوع في زمان خاص او من اشخاص
خاصة بفهم وقوعه قبل ذلك فيه فمع عدم الفرق بين الابتدائي والتأوي ضرورة وللثالث
عدم الوقوع وبره نصح الصبرين الصوم والقصداء لتبيين الصوم والمجس في البيوت بالصر
بالسائط والتخريف عن الوطن في حق البكر وبالرجوع في حق التبع ونسخ الكسوف عن القتال الثابت
بقوله تم لكم دينكم ولي دين بآية الجهاد وصوم عاشور ابرمضان الى غير ذلك ومما يبين جواز نسخ
التلاوة دون الحكم وبالعكس وسنجهما معا فضلا عن القطع به ووقوع الثاني بآية الصدقة قبل النجوى
والعدة بالمحول في الوفاة بل ورد في اخبار القريظين انه كان في القرآن اذا زنى الشيخ والشيخة فارجوهما
الجنة نكالا من الله فنسخ التلاوة دون حكمه بل في اخبارهم ان سورة الاحزاب كانت تعدل سورة البقرة
فمن حكمها تلاوها حلا فالشاذ من المعتزلة استناد الى ان الحكم مع التلاوة ينزل منزلة العلم مع العالمية
والمطلوب مع المفهوم فلا يمكن انفكاكهما وان نظام التلاوة خاصة بهوم نظام الحكم فهو مدي الى الجهل
وهو قبح من الحكم ويستلزم خلو القرآن عن الفائدة وان فناء المحكم خاصة بصر برؤاه لان الآية
ذريعة الى معرفة الحكم فاذا نسخت اشتر ذلك بارتفاع الحكم وهو تعرض المكلف لاعتقاد الجهل وان
هذا النسخ عيب حيث لم يزل من ذلك اثبات حكم ولا ربه والجواب عن الاول يمنع التساوي فان
المفهوم من نوافر المطلوب وغير متفك عنه فان ما لا يلزمه ليس منطوقا بل امر اخر مثلا لو استعمل الشرط
فعلا لمفهوم له ليس ذلك المدلول مدلول للشرط ولا منطوقا له بخلاف ما كتبه فان القرآن هو المتلو
فلو قام الدليل على نسخ مدلوله بمعنى انه مقام قرينة متفصلة على ارادة المدة الطويلة من التأييد مثلا بعد
برهة من الزمان لا يخرج المتلو من القرآن ولا عن ذلك المتلو ولا الكلام من ذلك الكلام فخلص ان

الفهم من لوازم ماهية المنطوق بما هو منطوق له وبالعكس بخلاف ظهور المراد من الكلام وكشفه له
فانه مما يمكن تخلفه ورسمه وانكشاف خلافه واختلاف ظهوره ابتداء وانتهاء بالنظر الى كشف المراد
ومثله باقى في العلم مع العالمة وبالعكس واجب بمنع ثبوت العالمة قانه قبح ثبوت الاحوال وانهم قدنا
باطل فابست العالمة لم اراد قيام العلم بالذات لا زماله وكذا منع المفهوم فانه غير لازم ونحن لسنا ممن
يقول بوقبه نظر وعن الثاني يمنع الابهام فانه انما يكون مع عدم الدليل على النسخ وهو خلاف الفرض
واحدة الخفاء كاحتمال خفاء الفرار من المجازات ومنه يبين ما في الرابع وعن الثالث يمنع الاستلزام كيف
والتواب على الثلاثة وحرمة المس وقبح جواز مثله فائدة على ان احتمالها يكتفى ومنه يبين ما في الخامس
فان المرفوع على التدبر بن انما هو الحكم الا انه على امي تقدر بحكم غير الاخر كيف وللتلاوة حكم كما
عرفت فلم يلزم محبت كالم يلزم عدم دفع الحكم به ومن جميع ما مر بان اختصاص الخلاف بغیر الاختيار من
الصور فيكون الجواز فيه محل وفاق ممن يجوز نسخ الفران بخلاف الاولين منها فانهم كثيرهم اختلفوا فيه
ثم مما مر ايضا يتضح جواز نسخ حكم الاخبار بالخبر كما لو كلفنا الله تم بالاخبار بالوحيد ثم نسخناه فانه حكم
شرعي فيحتمل ما سبق فضلا عن كونه اجابا على الظاهر المصرح به في كلام ثلثة الا انه ليس من نسخ الخبر
حقيقة بل هو من نسخ الحكم الشرعي غاية الامر كون متعلقه الاخبار فلا اشكال ولا فرق فيه بين ان يكون
مدلول الخبر ماضيا او مستقبلا حكما شرعيا او غيره قابلا للتفسير او غير قابل له ومثله نسخ تلاوته وعلى
جواز الابعاد في النهاية ونفي عنه الخلاف الامدى والقطب الشيرازي وعلى تقدير الاحتمال لا يجوز
ان يكلفنا الله تم بالاخبار بنفي خفاءه كذب وقبح فلا يجوز التكليف به من الشارع خلافا للاشاعة
محوزة وتعو بلا على اصلهم الفساد ولوقيل التغيير جاز لوجود المقصود وهو ما مر من البراهين وعدم
المانع وهو الكذب والامكان الاول للممر وكذا يجوز لو كان النسخ لمدلول الخبر ويكون بمعنى الامر او النهي
للممر في جواز نسخ الحكم الشرعي فان المفروض كونه بمصاه والنسخ وارد على الحكم الشرعي بلا فرق
الافى الصورة والهيئة ومعلوم بالضرورة عدم قابلية ذلك في الاقتراق واما لو كان الخبر بمعنى نفسه فلا
يخلو واما ان يكون مدلوله ماضيا لا يتغير كالعالم حادث والصانع موجود فلا يجوز نسخه لاستلزامه الكذب
ضرورة فلا يمكن الامر به من الشارع لعجمه واما ان يكون معان يتغير وح لا يخلو واما ان يكون النسخ بعد
التصير او قبله وعلى التدبر بن اما ان يكون متعلقه كما شرعيا كوجوب الصلوة والا وعلى التدبر بن
اما ان يكون ماضيا كالم الخبر بان عمر نوح م كان الف سنة ثم اخبر بكونه الف سنة الاخسبن عاما او
مستقبلا كالاخبار بخلود الكفار في جهنم ثم الاخبار بكون ذلك مدة طويلة لم يميز نسخه في شئ منها ابتداء
الجميع على جواز تأخير القرينة الصادقة في الاخبار عن وقت صدورها وقد سبق مناقضه وكون المداد
في الكذب على النسبة الظاهرة من الخبر لا على المراد والا لزم عدم صحة الكذب بذلك وعدم استقرار
الدلالة ولو بعد صدق طوله وعدم صحة تكذيب الخبر لو ظهر خلاف الواقع اذا اعتذر بعدم ارادة

الظاهر و ارادة ان يخبر بعد سنوات عديدة او نحوها به و التوالى باسرها باطله كما ان الملازمة ظاهرة
 ومع جميع ذلك بعض صورها ليس سخيا لعدم كونه حكما شرعيا و بعضها لا يمكن فيه النسخ لعدم التغيير
 في الواقع و بعضها ماض فلا يمكن فيه النسخ فظهر ان النسخ في الخبر باهو خبر لا يمكن ان يقع من فرد و
 عدم جواز الاخبار بالمعقولة او النسخ المعبر عنها بالوعد و الوعد مع عدم ارادة ظاهره للزم الكذب
 بخلاف ما لو قلنا بكونهما انشاء كما هو قول الاخر فهما فانه لا يلزم الكذب و يحتمل المصلحة و يجوز تأخير
 البيان و التفرقة في الكذب بين الماضي والمستقبل بوقوعه في الاول دون الثاني و هم لعدم الفرق
 حر فاطعا و قوله نعم ان الذي نأخذوا يقولون لاخوانهم الذين كفر و امن اهل الكتاب لئن اخرجه
 لخرجن معكم و لا تطع منكم احد ابدا و ان قولتم لنصرنكم و الله يشهد انهم لكاذبون هذا هو اللغوم في
 نسخ الخبر افعال قول بعدم مطلقا و جعله في العدة مذهب اكثر من تكلم في اصول الفقه من المعتزلة
 و غيرهم و ابى على و ابى هاتم مطلقا باستلزامه الكذب و في الذريعة قال المتكلمون قد بان النسخ
 لا يدخل في الاخبار و ارادوا الخبر حقا كان و يكون معناه لا يتعلق بالكذب و قول بالجواز كذا اختاره
 فيها كامن البصريين و قاضى ^{١٤} فقها النسخ اذا دخل في الامر و التهي فانما هو على الحقيقة داخل
 على مقتضاها و متاولها لا ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦}

بقول صلوة الجمعة يوم الجمعة واجبة وجعل الثاني على ضربين احدهما ان لا يجوز تغير تلك الصفة عما
هي عليه فمما يكون ككبحوز النسخ في الاخبار عنه ونفي جواز الانتقال الى صده والثاني ما يجوز انتقاله
عن تلك الصفة مادام الموصوف عليها يجوز التهي عن ان يتغير عما كنا يتغير به اذا انتقل الى غير ما يتغير
التغير في نفسه واسباب النهاية فاخترنا في الاخبار عنه ما اخترناه وفي مدلوله ان مكان ما لا يتغير فالمنع
وان كان ما يتغير فان كان قبل حصول التغير كذلك والاصح والطلق التغير في ما يتغير وحكمه بالجواز
ونظر فيه في النهاية والحق انه تسام لا مذهب وخامسها للمنهاج والمراجع كما عن آخرين وهو الفرق
بين الماضي والمستقبل بالمنع في الاول والتجوز في الثاني وسادسها من مشايخ المعزلة غير ابي الحسين
وجماعة من الفقهاء من جواز نسخ الوعد او الوعد خاصة ويظهر ما في كل منها ما مر تنبيهات الاول
عن قاضي القضاة استبعاد ان يبقى وجوب الفعل ويحرم العزم على ادائه الا ان يجوز لو لم العزم عليه
مفسدة ويستعمل ان يحرم علينا ادائه المفارقة لانه لا يكون الفعل واقعا على ما مر انه ان وقع عليه
الامع مغايرتها الثاني ان العصى جعل العاشور اسم للعصا كما عن اخر وهو وهم قطع بل هو اسم
للعاصر من المحرم وجعله الطريقي اسما اسلاميا والقوى جعله المشهور من اقوال العلماء سلفهم
وخلفهم وبما يرد القول بكونه التاسع من منع عدم ارتباطيهما الثالث اختلفوا في الوعد والوعد
هل اخبار ان او اثناء ان وعلى الاول هل جازة عن الاخبار عن التصيم والعزم على الفعل في
او الاخبار عن ايقاع الفعل فيه اقول اوسطها الوسط للتبادر وعدم صدق الكذب بمجرد التردد لا للفرقة
في الكذب والصدق بين الماضي والمستقبل بوقوعهما في الاول دون الثاني فانه وهم لعدم الفرق
عرا فاطعا وقوله نعم الم تر الى الذين نافقوا يقولون لاحوا انهم الذين كفروا ومن اهل الكتاب لئن اخرجتهم
منكم لنخرجن ولا نطيع منكم احد ابدا وان قولتم لتصرنكم والله يشهد انهم لكاذبون بل لما مر من ان
الوعد والوعد لم يكونا الاخبار بن عن الابطاع حتى يلزم بالخالف الكذب بل اخبار ان عن العزم والتصيم
نعم يصدق الخلف فلذا وجوب الوفاء واستحبابه لا يشاطر الكذب بل بالخارج من الطواهر والاصول
والعمومات تنفي الوجوب مع تايدها بالشهرة التي كادت تكون اجاعا من الفد ما بل منهم ومن الاواسط
فان الخلاف نشأ في الاواخر من المقدس والمجاز اثرى كما عن ابن ميم فليحمل الطواهر على التدب قوة
هذا بالنسبة البناء اما بالنسبة الى الله نعم فهو مسئلة كلامية اتفقوا على وجوب الوفاء بوعده واختلفوا في
لزوم الوفاء بوعده ولتحققهما محل اخر للفولين الاخر بن ما لا يعتد به ويترب على الاول عدم حرمان
الكذب والصدق فيهما وعلى الثاني جبرناهما بالنظر الى ما في نفسه من العزم والتصيم وعدمه لا
بالنظر الى الابطاع فاولم بوقوعه مع التصيم والعزم لم يكن كذا بل خلفا وعلى الثالث جبرناهما بالنسبة الى
الابطاع فاولم بوقعه يكون كذا وهو المفسود بالاخبار لا العزم والتصيم بل يلزمه الكذب والحرمان في
كل خبر مستقبل سواء كان وعدا او وعدا او غيرهما كما لو اخبر احدنا به دخل الحمام فخذ ان نحو وهو

مما يبطله قطعاً يكون خلف الوعد على التقدير الآخر كذا بدون الاولين وان انصف بالنظر الى الثاني
بالكذب الا انه ليس من جهة الخلف بل من جهة عدم الارادة على الوعد حين الاخبار به على بصير
الكذب بحجة محتملة خلف الوعد اشارة يجوز نسخ الكتاب بمثلها سنة المتواترة بمثلها بل كل ما خفى وعلى
جواز الاولين الوقوع والاتفاق من مجوزى النسخ بل هو الاجماع مطفي الحجة فضلاً عن تساوى
الجميع في كونها دليلاً قطعاً وظهور النسخ في الطواهر ولولا له نص قد بدى الموهوم على الطاهر
والمرجوح على الراجح وهو موقوف الفساد وانما الكلام في امور منها ان الاجماع هل ينسخ او
ينسخ به اقوال ثالثاً السيد وهو جواز عدم وقوعه مع ما بالاجماع ولتهد لتخفيف مقدمة هي ان
الاجماع هل ينسخ في عصر النبي صلى الله عليه وآله وعلى الاول هل الاجماع دليل على او شرعى فنقول الحق
في الاول الاول فان الاجماع انما يحصل من تصاهر القناتى على شيء وتبعية اقوال التابعين والرجعة
واحوالهم لتحصيل قول المتبع والرئيس وحاله وهو طريق معروفه تخطى يحصل منه العلم فان بالتصاهر
محصل العلم باستاد ذلك المتبع وان لم يدخل قوله في اقوالهم وحاله في احوالهم ضرورة
يرى كذا اذا وجدنا اتفاقاً ١٠٠٠ يحصل العلم باستاد ذلك الى ابي حنيفة كما لو وجدنا عبيد
السلطان متفقين على امر كسر لا يمكن اجتماعهم فيه بدون ان يحصل لنا العلم بان ذلك نشاء من
اذنه الى غير ذلك وباجملة ١٠٠٠ بمكابرة على انه يمكن العلم بالدخول اجالاً في حال حضوره مع بين
الانام بعين حصوله في حال عدم حضوره بل حصول ذلك في عصر الحضور اسهل فاذا حصل يكون حجة
محصول العلم منه فلا يكون حاجه الى صريح قوله وان حصل منه العلم فانه طريق وذات طريق اخر بل لا
اختصاص في ذلك بذهبنا فانه اذا امكن العلم باتفاق الامة بل اتفاق الكل فبعه لا يجمع امتي والامر
باتباع المومنين وغيرهما فلا يحصى لهم عن محيية فلا اشكال مط ولا جاد السيد حيث قال اما الاجماع
عندنا فدلالة مستقرة في كل حال قل انقطاع الوحي وبعد على ان مذهب مخالفاتى كون الاجماع
حجة يقتضى انه في الاحوال كلها مستقرة نعم يفي ان النامى في الحجة مستند على القول بلزم ذلك
بحكمه هو الحق ولا فساد فيه فان كل من قال به قال به فانكار جماعة متاومهم بحصوله في عصره استادا
الى انه يستقر بعد انقطاع الوحي وان سيد المومنين متى وجد قوله لم يكن نقول غيره عبرة كما لو لم
يوجد الا قول غيره لم يكن عليه عبرة مردود بامرو اما الثاني فظاهر كون الاجماع دليلاً شرعياً لا كشفه عن
صدور الحكم من الحجة او دخول قوله بنفسه في الاقوال مع اتفاق من قال بحجته وامكان وقوعه عليه
وهو اجماع من الامة حجة فلذا يرجع في الحجة الى السنة القاطعة وهو ما لا ريب فيه فنقول الشيخ انه
دليل لا يتغير بل هو ثابت في جميع الاوقات لان العقل عندنا يدل على صحة الاجماع وما هذا حكمه لا
يجوز تغيره فينظر قلبه النسخ وكذا لا يصح النسخ به لان من شأن الناس ان يكون دليلاً شرعياً متاخراً
عن المنسوخ وذلك لا ينافي في الاجماع على مذهبنا مجرى ذلك مجرى دلة العقل التي لا يجوز الاستغناء

بقائه انه ان ارادته لا يتغير بالحجة ممنوع وان اراد عدم تغيره بدوام تردده في النسخ العقل
على المحجة لا يستلزم عدم كونه دليلا شرعا لكونه اعم وامام اذكر من ان من شأن النسخ ان يكون دليلا
شرعا متراخضا لظاهر جبريانه في الاجماع فان تحصله يتوقف على مستنده فمضى حصل ومتى لم
يحصل لم يحصل ولو في حصر المحض فلا يتاخر في التقدم فلا يصح قوله وذلك لا يتأخر في الاجماع
اذا عرفت ما ههنا لك عرفت ان الاجماع يمكن ان ينسخ وينسخ به كثير من الادلة لوجود مقتضى وعدم
المانع اما الاول فلان الاجماع لما كان دليلا قطعا يمكن وقوعه في زمن النبي ص كما بناه اذا حصل يمكن
ان ياتي بعد زمان متراخ دليل برفع الحكم الذي ثبت به كما انه يمكن ان يتحقق الاجماع بعد ثبوت الحكم في
برهته من الزمان على وضع ذلك فبين بذلك وروى مستند قطعي رفعه ما به الامران النسخ والمنسوخ
حقيقة عندنا هو المستد ولا قدح كما مر نعم بذلك يتيسر ان يجعل النزاع لقطبا ولكن بالنظر الى احتجاجهم
المعروف لآبائهم واما الثاني فلعدم شيء بقائه الا ما تحمله الخصم وستعرف حاله ان عدم الدليل دليل
العدم واستدل بان نسخ الاجماع للاجماع واقع فيكون جازيا اما الاول فلان الامة اذا اختلفت على قولين
فقد اجمعت على ان المعايير تخبر في الاخذ بايها شاء فاذا اتفقت به ذلك على احد هما فقد اجمعت على
رواها ذلك التخيير واما الثاني فلو بان قال ابن عباس لثمان كيف سجد الام بالاخوين وقد قال الله تم
فان كان له اخوة فلا ملامة السدس والاخوان ليسوا باخوة فقال عثمان حم هاقومك بادلام ولا استطعن ان
اروقضاء قضى به من قبلي ومضى في الامصار واورد على الاول بان اجماع الامة على تخيير الناس
مشر وطبعا الخلاف فاد اتحقق الاتفاق ارتفع الخلاف فارتفع الاجماع المشر وطبه ولو جوب عدم
المشر وطه عند عدم شرطه لان الاجماع الثاني رفعه واقرض بان يكون التخيير مشروطا ببقاء الخلاف
وكونه مرتفع لا ارتفاع شرطه لا يتأخر كونه منسوخا ولا كون الاجماع الثاني ناسخا لان حكم الاجماع الاول
او تقع بارتفاع الخلاف الحاصل بالاجماع الثاني فيكون مرتفعا به لان المرتفع المرتفع بالشيء مرتفع بذلك
الشيء على ان هذا واورد في كل حكم منسوخ فانه مشروط بعدم وروى دليل يدل على نفسه فاذا ثبت
ذلك الدليل ارتفع المنسوخ لا ارتفاع شرطه فاذا لم يكن ذلك لسخاله يتحقق نسخ ابداء في اصل المحجة
مع الابرار بن نظر امامي الاول فلمنع نسخ الاجماع بالاجماع قوله فاذا اتفقت بعد ذلك الخ قلنا سلمنا لك
لا يبعدى نعم اما ان التخيير ما كان حكما او قضايا بل كان حكما للمجاهل بمعنى ان التعارض رفع الاطلاع
بالواقع فادى الى التخيير بظاهر او الاجماع الثاني رفع الجهل نظر الى كشفه عن الحكم الواقعي فلا نسخ
هذا والاجماع واقع على عدم وقوع النسخ عند الكل بعد زمان النبي ص واما في الابرار الاول فلان
التخيير مشروط بعدم مزبل له كما اشتراط بقاء المقتضى وهو جازي في كل دليل حتى المنسوخ فلا يتأخر
النسخ واما في الاخير فلما مر في اصل المحجة وعن الثاني بانه لا يستلزمه لاحتمال المجاوز في الشرط وفي
الجمع وهو مقدم على النسخ مع ان في اصل الاستدلال لا يخفى وللغول الثاني ان الاجماع دليل عقلي
والنسخ لا يكون الا بدليل شرعي فلم يتحقق النسخ فيما يكون مستنده العقل وعدم امكان وقوعه في

زمن السبي ، اذا اعتد لا مة على شيء في زمنه مسم فان كان منضم الى قوله ففيه المحجة لاني قول
 غيره علم يكن اجماعا وان كان مفردا عن قوله لم يتد به والجواب عنهما امر فاضلا عن ان ما ذكر في بيان
 الثاني لا يتم فانه يمكن اختيار الشق الثاني ومنع عدم محجة قول غيره م اذا حصل منه العلم بقوله م كما
 هو المفروض واختيار الشق الاول وما ذكره من ان المحجة في قوله قلنا هذا بتم لو كان قوله مستثنا بين
 الاحوال وليس كذلك هابل العلم بدخوله في الاقوال واقعا اجمالا لا تفصيلا على انه لو لم لا يرتفع به الاجماع
 ومحجته مطردة في جوازها فلا مامر للختار وفي عدم جوازها مع ان الامة مجمعة على ان ما ثبت
 بالاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به وجوابه منع حصول الاتفاق الذي يكشف عن قول المحجة فانه مما لم
 يتعارف السواد عنه فلا يحصل العلم بدخول المحجة ولا يرضاه كيف والسيد نسب الحكم تارة الى مصنف
 اصول الفقه كلهم واخرى الى اجماع الامة والظاهر ان الثاني ما غرض من الاول وحاله ظاهر على هذا
 في عدم الكشف عن قول المحجة ، انما يظهر ان مستند كلهم ما مر من عدم امكان الاجماع في حال الحضور
 وقد عرفت ما في
 سر ر ب وبالمجمل عدم الاجماع
 فيها على اقوال ثلثها جواز الثاني
 ظاهر او اربعة التردد في الاول
 لوقيل يكون دلالة الفحوى بالام
 ان النسخ سواء كان
 وفيها وفي الامر اذ انما وعلى التفادير لا يمكن الا بان يكون للنسخ مستعمل فيه حجة او
 مما اذا استعمل فيه ولا يمكن ان يخرج منها نص استعمال الصحيح عرفا ولغة فيها فاعلى هذا يلزم ان
 يكون اصل الفحوى مستعملا على تقدير يري المتنازع فيه في معنى صحيح عرفي حقيقي او مجازي فقول
 الفحوى دلالة التزامية كما مر ولا تقل دلالة تسمية فاذا اطلق ماله الفحوى فاما ان يرد منه ما يلزم به
 ، او غيره او يرد بهما معا لا يصح الاجر لا سئل امه الجمع بين الحقيقة والمجاز او المصنوعين الحقيقيين
 او المجازيين او القدر المشتركين ما يلزمه الفحوى وعدمه والكل باطل اما الاخر فلعدم استلزامه
 الفحوى وهو خلاف القرض ومنه بين بطلان احتمال الثاني واما عن الاول منها قلنا ما مر من عدم جواز
 الجمع بين الحقيقيين والمجازيين والمر كنهما فمبين الاول فعله بلزم استعمال اللفظ في النسخ فيما
 له الفحوى فاذا اقام المتكلم بعد برهنة من الزمان واستقر ارادة الفحوى قرينة على عدم ارادة احدهما
 بلزم لا محالة منها او فعهما فانه لولا بلزم خلاف القرض وهو استعمال اللفظ فماله الفحوى فانه على
 تقدير استعماله فيه بلزم منها انتهاء مدته احدهما وخرج حكمه والمفروض كون احدهما بلزم وما
 والاخر لا زمالا ينفك عنه فبرقع احدهما برقعان اذا عرفت هذا فنقول الحق عدم جواز نسخ احدهما

دون الآخر وفاقا لاكثر لان المنطوق اذا ارتفع لم يبق محوى فان المحوى لازم للمنطوق غير منفك
عنه و برفع المنزوم لا يبقى لازمه لعدم تحصل له بنفسه ف يرجع حكمه الى ما كان قبل التصبص وكذا
العكس و اوردها بان المحوى تابع لدلالة المنطوق لا حكمه ودلالة المنطوق باقية بعد نسخ حكمه كما
كانت قبل نسخها هو منطوق غير مرتفع وما هو مرتفع غير منطوق فلا يلزم من الانتفاء الانتفاء وفيه ان
الحكم ما لم يؤخذ من ارادة دلالة المنطوق لا بحر الدلالة وان علمنا عدم ارادتها بالتاسخ انكشف عدم
ارادتها فلزم من الانتفاء الانتفاء والجواز مطاوعة الدلائل فان الدلالة على الاصل من صريح
اللفظ وعلى المحوى من غيره فيجوز رفع كل مع نفاء الآخر وانما في الحكم بمنزلة ما يتناول له العموم فنسخ
بعض ذلك مع نفاء البعض لا يمنع والجواب عن الاول انه يتم مع عدم التلازم بين الاصل والمحوى في
الرفع لكن حرف التلازم بامري المقدمة وعن الثاني بالمنع والفرق وقد ظهر بامره وللتاثير على
الجواز ان جواز التايف بعد تحريمه لا يستلزم جواز الضرب فيجوز نسخ تحريم التايف دون تحريم
الضرب وعلى النفي ان نفاء تحريم التايف يستلزم تحريم الضرب الا لم يكن تحريم الضرب معلوما من
تحريم التايف لكنه معلوم منه بالاتفاق وان اختلف في جهة الدلالة فبمنع ان ينسخ المحوى دون
الاصل وجوابه عن الاول ان جواز التايف بعد تحريمه بجواز الضرب لا يستلزم جواز نسخ تحريم
التايف دون تحريم الضرب لاحتمال ان يكون بين تحريم التايف وتحريم الضرب لزوما يفتك
احدهما عن الآخر بان يكون احدهما متجاولا لآخر فبرفع الثاني برفع الاول بل برفع احدهما برفع
الآخر كما هو الواقع على ما بهرناه فيكون حكمهما ما كان قبل النص وعن الثاني انه ان ارد من استلزام
بقاء تحريم التايف تحريم الضرب قبل بدو التاسخ محقق ولا كلام لاحد فيه واما بعد بدو فلا يتم اذا
قلنا يكون استلزامه كاستلزام العام في تناول المسلمات فان نسخ بعضها لا يستلزم نسخ الآخر نعم
لو استلزم رفع المحوى رفع الاصل للزوم المناقضة لولاهتم فالمعدة بيان ان رفع احدهما هل يستلزم
رفع الآخر او لا والاف الحكم بعدم انفكاك في الثبوت لا يستلزم الحكم بعدم انفكاك في الرفع فان
قلنا بعدم الملازمة في الرفع لا يتم المدعي وان قلنا بالملازمة لا يتم الفرق بينه وبين عكسه فنخلص ان
استلزام بقاء تحريم الاصل لتحريم المحوى قبل ورود النسخ لا كلام فيه وبعبده لا يتم الاثبوت
الملازمة في الرفع ويحرم معلومية المحوى من الاصل لا ثبت ذلك كاستلزام تناول العام افراده ونحوه
وان ثبت ان احدهما تابع للآخر ولازم له والآخر ملزم له ولا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر
فلا يفرق الامر بينهما بل رفع كل يستلزم رفع الآخر فالفرق لا يصح كما ان مجرد معلومية المحوى من
الاصل لا يفيد الرفع عند الرفع هذا ولو اراد ان يحصل المدار على الملازمة العطفية الصرفة من دون
ملاحظة انقضاء المنسوخ وكيفية دلالة على المنطوق والمحوى في ان يرفع احدهما بالتاسخ دون الآخر
هل يستلزم نساء الفرق او عجزا او غلبا فاجبني فان الكلام في الثاني لا الاول فلو تم امر على التدبر

الاصل دون اسمي من نسخ
 محرم التافيد ملزم ومحرم التصرب والاصل يعلم منه من غير
 عكس للاصولية في الفرع ونسخ
 بدون الاصل معناه بقاء محرم التافيد وافتاء محرم التصرب
 وهو وجود الملزوم مع عدم اللازم
 واما عكسه وهو افتاء محرم التافيد مع بقاء محرم التصرب
 فرفع الملزوم مع بقاء اللازم وانه لا يمنع برده عليه انه ان اراد بعدم امتناع بقاء اللازم بقاء ما قام بالملزوم
 فمتنوع والسند قد وان اراد غيره فلا يجدي فان المتنازع فيه ان ثابت بالنسوخ من تعلق الحكم باللازم
 هل ارتفع برفع الملزوم او لا ولم يثبت بما ذكر بقاء التعلق فان اللازم المتحصل بالملزوم ارتفع برفعه فلم
 يبق محل التعلق وبرفعه برفع التعلق فان ان الرفع يستلزم الرفع ومنه يبين الكلام في عكسه وللرابع
 جريان العموي جري التصبص على محرم التافيد والتصرب فرفع حكم احدهما لا يقدر رفع الآخر
 وبقاؤه رفع حكم التصرب دون حكم التافيد للقرض فان القرض اعظام الوالد بن فاذا بيع ضربهما كان
 ذلك نقضا للقرض والجواب عن الاول قد بان معامر بالمنع والفرق وعن الثاني بانه بمجرد لا يمنع في
 التقييد واما المداو في عكس ما حفظناه وبان غاية ما يلزم من نسخ
 سبب من اصل
 للحرض من تخصيصه بالذكري
 وفيه نظر فان ابطال احد القرض
 والخامس على عدم مطامره
 الفرع دون اصله وان لم يسم
 من رفع التابع رفع المتنوع وجوابه عن الاول قد سبق واما عن الثاني فبانه خارج عن المتنازع فيه فان
 المتنازع فيه ما اذا كان دلالة التزامية لعدم جريان شيء من ادلتهم فيما اذا كان دلالة لا تفل لهما اف
 من باب الحقيقة الرتبة او القياس كما ان اطلاق العموي عليهما ليس له وجه الا لتبعه في الاطلاق
 اما العموي والقياس ممتازان بحسب الاسم فان الثاني يسمى قياسا بطريق اولي والاول يسمى
 مطالب ومحن الخطاب وبمفهوم الموافقة كما ان على تقدير كون مثل حقيقة عرفية لا تناسب التسعة
 بما كما هو وبالحكمة الطاهر ان المتنازع فيه المدلول بالدلالة الالتزامية على انه على التقدير الاخير يجوز
 نسخ كل بدون الاخر بلا اشكال فانه لا فرق بينه وبين العام بالنظر الى افراده واما على تقدير كونه
 قياسا فلا جدوى في الترض له فان حجيته ليست من مذهبنا كما بانى الا ان يكون في الفارق وفيه قطعا
 وعلى تقديره فكتابه كما ان على التقدير الاخر كل فان النسخ على هذا برده على عموم ما دل على حجة
 القياس فيكون مخصوصا فلا يلزم رفع التابع حتى يلزم من رفع التابع رفع المتنوع نعم لو كان لازما
 لكان كاشا لرفع المتنوع لما روي في العموي ففوله لا يلزم من رفع التابع رفع المتنوع منظور فيه من
 وجهين تبينان الاول ان مفهوم المخالفة كمفهوم الموافقة فيما مررنا لمصمت فيه ومنهم من

يجوز صفته بدون اصله ثم استظهر عدم جواز عكسه مع لبيان دلالة خبر العبد فاذ بطل تأثيره بطل ما بنى عليه الثاني يجوز نسخ الاصل والعقوى معاً كما يجوز النسخ بالعقوى اتفاقاً فيها على الظاهر المصرح به في كلام ثلثة كالعامة والامدى والغلب الشيرازى كما ان في كلام ثلثة الاتفاق على الاول خاصة كالعبدى والعقوى والعقوى فضلاً عن كونهما دليلان شرعي على حكم شرعى ويستفاد وينسخ بكل منهما ومنهم من حلل كون العقوى ناسخاً بان دلالة ان كانت لقطعة فلا كلام وان كانت عطفية فهي بقبضة قبض النسخ بما وورد بان لا يصح لان النسخ لا بد وان يكون طر بفان شرعياً وفيهما نظر ومنها ان خبر الواحد هل ينسخ وينسخ به مظاهر على تقدير عدم حجته او له ما فانه لا حكم فلا نسخ فان النسخ لا يرد الا على ما ثبت سابقاً والمفروض عدم ثبوت الحكم به فلا رقع فلا يتحقق فيه النسخ اصلاً واما الثانى ففي الذريعة من لم يعمل به في خبر النسخ لا ينسخ به فالقول بالنسخ مع الاتباع من الفصل اصلاً خارج عن الاجماع وهو يتم لو لم يخص به فانه على هذا يمكن ان يقال لا ينسخ به بالعقوى لكن الكلام في التخصيص كالكلام في النسخ من خبره فو شكل الامر فيها فان النسخ والتخصيص انما يكشفاً عن المراد فلا يعتبر فيها الا التلخيص لا يتأثر بالامتناع من ان لا يكون خبر الواحد حجة في نفس الاحكام ويكون حجة في النسخ والتخصيص ولوقبل هذا تم فيها لو كان النسخ والمخصص مبينين للرفع والدفع خاصة واما لولا ذلك على ما وعلى الحكم بلامته قلنا يمكن ان يقال بالترقية بين اثبات الحكم والرفع والدفع ولوقبل يلزم التناقص قلنا كلالاً لا خلاف المتعلق والمأخذ فان المدار على حجية التلخيص المستند الى خبر الواحد في اللغات واسماء الدلالات وعدم حجته في الاحكام على ان الاجماع بالنسبة اليه المنقول فيلزم من التمسك به في عدم النسخ به ابطال حجة خبر الواحد بخبر الواحد وهو كما ترى نعم يتم بالنسبة اليه لكن الشأن في حصول الاجماع واما على تقدير حجته فنسخ بالكتاب والسنة المتواترة وبمثل بعض ما ربل للعقوى ما دل على نسخ احد الاولين بالآخر وبمثل فضلاً عن الاتفاق عليه ممن عمل به وجوز النسخ كما حكاها العلامة والوقوف في الاخبار فضا ذكره ومن قوله هم كتفتكم عن زيادة القبول الا فرور وهاو كتفتكم عن ادخال نحو الاضاحى الا فاخر وهاو بتمه يبين نسبه بالاجماع لوقبل يكون الاجماع ناسخاً كما هو الحق وقد سبق كما بان نسخ الاخبار بالآخر وعليه الاتفاق في كلام ثلثة منهم العلامة والعقوى والشيرازى واما نسخ احد الاولين به فالمشهور عدمه وعن قوم نعم ونظر فيه الشيخ الا انه خص العنوان بالقرآن ومنهم من خصه بالسنة المتواترة ومنهم من جمع بينهما لكن الكلام هنا تارة في جواز عطفها وفيه قولان واخرى في وقوعه معها فيه ما قر من الاقوال اما الاول فالحق فيه الجواز فانه لا يفهم العقل فيما ولا استبعاداً في ان يجعل الشارع خبر الواحد مما يكفي في كشف النسخ به كما جعله كاشفاً للحكم الابتدائى والتخصيص والتفديد واردة المجازط واحتمال الخلاف لوقدح به لفتح في اصل التعبد به والمفروض خلافه ولان الخبر طر بق الى معرفة المطالب

قطعاً ومنها النسخ على انه ثبت حجة شرعية في الاحكام وتخصيص
 ومنه النسخ
 من غير ما ياتي مما يدل على جواز وقوعه شرعاً ولا الدليل على
 مقتضاه
 احد
 الواحد واسمع انه
 او العمل
 في اوقاعه لان المحجز اذا دل على ما قد صرح به لم يكن في نسخه الاحكام سنة الامثل ما في نسخه لها ما يوجب
 من الفران وتطرق التهمة في الامر من يمنع منه المحجز واما ادعائهم انه لم يوجد خلاف في غير ما كنا
 فيه وفيه انما ذكره من المحجز لا ياتي في التفسير كدالة الاماء وعمر الامهات والبرص والجذام وسلس
 الزر ونحوها الصواب ان يقال النسخ شرعاً لا يستلزم التفسير اصلاً بل وعرفاً قطعاً بشيوعه فيها من دون
 على العلامة اتفاق الفائقين بالعمل بخبر الواحد وجواز النسخ على جواز دفع المتواتر
 والفران به والامدى الاتفاق على اولهما واما الثاني فلما في ترك الصحابة العمل به اذا دفع حكم
 العلوي لا ندع كذا
 بيتا يقول امرأة لا ندع
 زخرف ونحوه وان خبره
 الواحد منه في غير فلا يكون
 لتجوز تطرق النسخ بهالكر
 على العموم حتى يكفى في الظن
 معارضهما فلا يستحان به وان خبر
 عليه اولي وانه لو وجب العمل بخبر الواحد لكونه منسوخاً الى صاحب الشرع لوجب في المتواتر قبله
 التناقص ولو عمل بالمتواتر لكونه متواتراً لم يلزم العمل بخبر الواحد فلا يلزم التناقص ويرد على الاول
 انه العلوي ضعيف ومع ذلك ظاهر في التاخير على انه ظاهر فيما لا يطعن بصدقه بل في خبرين لا مبالاة
 به وبين ما فيها من عمر مع ما في حجة مما لا يخفى ولو قيل يمكن الاستناد به بالنظر الى سكوت
 به عنه قلنا سكوتها عن اعظم منه وبالحتملة مع احتمال خوفهم من مخالفة نظر الى سلطته وكونه فطراً
 طائلاً غير ذلك لا يفي فيه ما يجدي بل ما في المردى من طرقاً مضاعفاً الى ما فيه مما في بحث تخصيص
 الكتاب بخبر الواحد نعم قد استفاض نقل الاجماع في كلام اصحابنا وغيرهم على عدمه في العدة لا خلاف
 بين اهل العلم في ان الفران لا ينسخ باخبار الاحاد وفي موضع اخر حكى الاجماع عليه وفي التهذيب
 والمنية وغاية المأمول وغيرها اجماع الصحابة وفي النهاية والمنية والزبدة وغاية المأمول والمحصل بل
 ظاهر المعالم والمآذنداني جل الفارق في النسخ والتخصيص بين الجواز في الثاني وعدمه في الاول
 الاجماع مع تأيد الجميع بالشهرة ولو قيل يلزم منه تخصيص الكتاب بخبر الواحد على ما شتهر من كونه

مستد الحجة فيلزم من محييتها عدم محييتها قلنا لا يتم الابتساؤ بالذخ والتخصيص وهو باطل فلا
اشكال ولو قيل يلزم من دلالة الكتاب على حجية خبر الواحد حجية هذه الاجاعات المنفولة فمن حجيتهما
يلزم عدم حجية خبر الواحد التاسع للكتاب فيلزم من دلالة الكتاب على حجية خبر الواحد حجية الاجاعات
ومن حجيتهما عدم حجية خبر التاسع ومن عدم حجيته عدم حجية الكتاب في بعض الاخبار فيلزم من حجيته
عدم حجيته فيها وهو يقتضي بطلانه قلنا بوجه ما مر ايضا مضافا الى ان على حجية خبر الواحد في عصرنا اتفاق
الكل حتى السيد كما اعترف به قتل على ان معنى قولهم خبر الواحد لا ينسخ الكتاب انه لا يكافوه ويكون
الكتاب اقوى منه لانه ليس حجة في نفسه فلا ينافي ما دل على حجية خبر الواحد قائم ولا ينافي بما لا
معارض له وما كافيه ليس منه قد بر وعلى الثاني ما مر في بحث التخصيص الكتاب به من المنع من علمية
الكتاب بل هما نقيضان فان التعارض انما هو في الدلالة وهي طلبة فيها مع رجحان الخبر فهو مستدل
مجرى فيه ما مر والتخصيص لولا الاجاعات ولو قيل انما لا نسلم ان المظنوع لا يعارضه المظنون الا ترى
ان انتفاء الاحكام قبل ورود الشرع مظلوع به عند فرقة وشيخنا ظررنا الاجابة عند اخر من قلنا
فباس ومع الفارق فان القطع هناك مراعى بوجود الدليل فلو قلنا حجية الاحاد فها برقع حكم العقل
وهو العدم او عدم الاذن وبالجمله مد ارحم العقل على عدم الدليل من الشرع فتوقف الحكم الشرعي
على الدليل الشرعي ايا ما كان بخلاف ما هاتاه لانه لا يكتفي في الاحاد بحجية الدليل بل بحكماء
شرعا وانما توقف دفعه على ما يكافوه قال الكلام في التكافؤ والترجيح لا بحجة وعلى الثالث المنع من
النهى عن العمل بخبر الواحد كما يأتي بل هذا التواضع مبنى على العمل به والا فلا يصح نسخه اصله ولا
النسخ به في وجه وعلى الرابع منع اقوائية دلالة الكتاب والسنة المتواترة على الدوام من دلالة الخبر على
النسخ كيف ودلالتها على الدوام ايا ما بالاياد وبغيره واقويهما ما يكون بصريح العموم كالتياد والاياد
فيكون انصفته وهو الموجد من النسخ ليس بالاختلاف دلالة الخبر فانه بالخصوص فلا ترجيح بل
هذه ترجحه لفهم التخصيص فانه لا يخرج النسبة بينهما من العموم والخصوص او الاطلاق والتفصيل
وعلى الخامس ان العمل بالتواتر في محل التعارض محل الخلاف ايضا فلا ترجيح ولو قيل المتواتر حجة في
نفسه اتفاقا وفي الخبر الواحد خلاف قلنا هذا لا ينفع في الترجيح فان التعارض في الدلالة لا في السند
فتوفيه لا ينفع في الترجيح كما في تخصيص الكتاب بالاحاد وايضا بالمنع من العمل به يلزم ترك العمل
بالتواتر وهو مستند الاحاد وبغيره وهو الاحاد ولو في الجملة فلا ترجيح قائل وعلى السادس انه يمكن
اختيار الشق الاول ومنع لزوم التناقص على تقديره فان المفهوم من مثلها النسخ فلا تناقص كما يمكن
اختيار الثاني وبقي ان العمل بالتواتر وان لم يستلزم العمل بالاحاد لكن لم يلزم منه عدم التناقص وانما
يلزم لولم يدل دليل اخر على العمل بما والمفرض وجوده فيلزم ولكن بدفع التناقص امر فان
جلا خطه ما بين النسخ فكل حجة وان كان احد هما قربة على المراد من الاخر وبالجمله لولا الاجماع

لأن جواز النسخ بما هو المأمور به لجواز التخصيص به فيجوز النسخ والوثوق كما في قوله تم قل
لا أحدكم إلا إلى العرى ما على ما علم بطعمه منه من كل ذي تاب من السباع وقوله تم ولعل لكم
ما واد لكم بالنسب لا تمنع المرات على عتقها أو لا على خالتها وقول أهل قباخير الواحد في نسخ الفلانة مع
عدم الإنكار عليهم من أحد والجواب عن الأول بطلان القياس خصوصا إذا كان مع الفارق كما هنا
نظر إلى استفاضة نقل الإجماع على عدمه فالقول يمكن تواتر أدون فتتمتع تأديها بالشهرة كما أن ندرة
النسخ في شيوخ التخصيص فأرق آخر ولو سلم عدم قدحه كفي الإجماعات المؤيدة بما مر فلا يصح الجمع به
أيضا وبين الجواب عما قيل خبر الواحد دليل شرعي عارض المتواتر والفران وهو متأخر عنه فوجب
تقدمه عليه كغيره وإن الحكم باختبارها ما خوذ من دليل قاطع فالحكم به كالحكم بالآية فجاز نسخها بما هو
المتواتر بكون الأخيرين من قضايا الأخلاق فيحصلان التخصيص والعلم والأول من باب رفع الحكم
العقلي لا الشرعي فضلا عما مر به. الجواب عما قيل كان صم يتخذ الأحاد إلى الألف لا يسلخ
الأحكام التي من جلتها النسخ والمنع فيصالحون بين ما لا تناظر ثم إن كل ذا إذا كان الخبر واقع الحكم
لأن بدل على أن آية متلا منسوخة ومنسوخة بآية أخرى فإن ذلك خارج عما كان فيه ومقتضى عموم
أدلة حجية خبر الواحد محيية فيه مع تأديده يظهر عدم الخلاف ما من يقول بحجية بل منهم من صرح بما
أشاره اختلاف في كون الزيادة في النص نسخا أعلم أن المتصور من التغيير بالزيادة ما إن يكون بزيادة
شيء مستقل لا يتوقف صحة الغير عليه على سائر الأفعال الشرعية ومنها عبادات مستقلة أو بزيادة جزء أو
إزدي على شيء آخر ومنها زبادة وأمة أو كعتين على كعتين أو بزيادة شرط فصاعد الجماعة أو بدلالة
أو بجزء أو برفعه كان نظر إلى إبرائه الزبادة في المشروط كما أنه بنفسه يورث النص في الشرط ولذا يكون
من أقسام النقصان أو بزيادة جزء أو إزدي أو برفعه له أو بجزءه كذلك ومنها رفع مفهوم المخالفة أو التغيير
في المعنى أو غيره أو بالتعيين في التغيير وفي المدار في حصول النسخ فيها على صدق قوله فإن رفع حكما
شرعا فسحق والأفلا وهو مما لا خلاف فيه لا تفاقهم على الحد ودوام الخلاف في أن الرفع الذي يكون
مما لم يتحقق في الزيادة على النص وهو غير القسم الأول والحق حصوله فيه لم يحصل ما يختلف به الحكم
مع اختلاف المتعلق في الحالين في جميع ما سبق من الأقسام كما استنبه عليه فمقابل في العبادة الغير مستقلة
فقد اختلف الناس في أن زباده قائل هي نسخ أو لا والمحققون على أنها إن رفعت حكما شرعا مستقارا
من دليل شرعي كانت نسخا والأفلا وهو الظاهر لما علم من تفسيره فيه ما فيه كما في حصر محل الخلاف فيها
فيما يصحكون مع الأولى جزئين لصادة وبشرط الزيادة في الأولى ولا يعتبر إذا انفردت ولم يضم إليها
الزيادة أو يجعل الزيادة شرطا للأولى ولا يكونان جزئين لصادة أو برفع مفهوم المخالفة ولو قيل المفسر
بما نسب إلى المحققين الرد إلى القول بالنفي والاثبات مطفا بخلافه لا يصح وإن بناء على حصول رفع
الحكم الشرعي مطم وعدمه فالملازمة لم يحصل ودخلها مع أن الاستظهار لا يلائم أصلا والشرعي

هذا البحث ان ما يكون من النسخ لا يثبت بما لا يثبت النسخ به كغيره ^{١١} ^{١٢} المشهور ^{١٣} ^{١٤}
 يثبت به ولو قبل ترتيبه الا ان الرجل تأمل فانه لو ثبت امر بدله ^{١٥} ولو كان غفلا لما جاز
 الواحد على وجهين لا يجوز نسخ العظمى به اذا نسخ ذلك عدم ^{١٦} مرة خبر الواحد لرواى اللفظى سواء
 سمي تلك الاثر انسخا او لا اذا دخل للتسمية في ذلك قلنا هذا بنى لو كان المناط ماد كره ولكن الحق
 ان المناط الاجماع ان تم على انه يمكن ان يقال الفارق ندرة النسخ وشيوع غيره وان كان قد ^{١٧}
 وبكشف عن صحة ما ذكرنا اتفاقهم على الظاهر المصرح به في كلام بعضهم على التمهيد ^{١٨} الا انه
 يحتاج جازمه كما لا يخفى اذا عرفت هذا فنقول لا يثبت عدم حصول النسخ في القسم ^{١٩} الا
 عن الضمان وهو ما لا خلاف فيه وبه نبيه السيدان وحكى ^{٢٠} اجماع العلماء
 والعلمى والشراعى اتفاقهم والعصدي الاتفاق والعلمى ^{٢١} اما الاصوليين ^{٢٢} ^{٢٣}
 هو حكم العقل على هذا التقدير لا الشرع وقد مر عدم تحقق ^{٢٤} ان هذا بالنظر الى ^{٢٥} العادات
 وغيرها الا فلان هناك حصر شرعى يرتفع ^{٢٦} وجعل ^{٢٧} العادة ^{٢٨}
 لقوله تم حاطوا على الصلوات والصلوة الوسطى لا به يجعل ^{٢٩} ^{٣٠} روى ^{٣١} او وروى بالرام
 زيادة عبادة على اخر العبادات يكون سمحا لا به يجعل ^{٣٢} ^{٣٣} خبره ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}
 الشرعى على الوسطى دون الاخيرة وفيه نظر فان الوسطى ليست ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠}
 يتحقق باعتبار الامر بالمحافظة والاهتمام على الوسطى ولعله مقصود ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠}
 ان كانت من الخمس او اذا فاضها ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠}
 شرعى على هذا عاين الامر اختلاف المصادر ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠}
 للمحكم حتى يتحقق النسخ برفعه ومثله اختلاف الاحكام باختلاف ظن المجتهدان قلنا موسوعة طه
 فاندفع ما قبل الحق انه نسخ ان كان ذلك لاجل كونهما وسطى الصلوات المفروضة مطلقا لان ذلك الوصف
 بول بن مادة فربما فخرى والحكم المطابق عليه وروايتهم التناهي بين الاجامات والاختلاف ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠}
 فان الاجماع انما يكون على ان زيادة العبادة المستقلة ليست ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠}
 نسخ للصلوة الوسطى بل لا تصانها بكونها وسطى والمكلف لم يكن مكلفا بايجاد هذه الصفة حتى يلزم ان
 ينسخ بل بايجاد الموصوف وهو محال ولو اراد نسخ الامر بمحافظتها والاهتمام بها يمر في نفسه نظيره وامر فلا
 اشكال واما خبر القسم الاول وهو المعبر بالزيادة على النص فقد اختلفوا فيه على اقوال ثلثها تم ان
 دفعت الزيادة دليل الخطاب او الشرط او الاقلاوى التردد بنظر واربعا الفرق بين المغير بتخصيص
 شديد بحيث يصبر وجود الاصل في جنب المزيد كالعدم شرعا بمعنى انه لو فعل كما كان وجب استيفائه
 وبين غيره وخامسها الفرق بين ما كانت الزيادة متصلة بالمزيد اتصال اتحاد رافع للتعدد والاتصال
 كزيادة كعب على وكفى الصبح وبين خلافه كزيادة عشر بن جلدته على حد الفاذف وسادسها

الفرق بين ما كانت الزيادة مبنية على الحكم الذي بد عليه في المستقبل وما لا يتغير حكمه بل كانت مقارنته له
 سواء كانت لا تنفك عن الزيادة عليه كما لو اوجب مترا لم يخذلناه من ستر بعض الركبة فلا يكون وجوب
 ستر بعضها سحوا وكانت خد تدل والزبد عليه كاجباب قطع رجل السارق بعد تصدده واهدى
 رجله وسابنها الفرق بين ما يرفع حكما شرعا او ما لا يرفعه لكن بعضها لا يصح توجهه كالاخيرين فان
 ثانيهما محل الاتفاق فانه لا يتحمل ان يقول احدنا لا يرفع حكما شرعا نسخ او ما يرفع ليس بنسخ واما
 الاول فاختفى الفرق حصول بعض شرابط النسخ مما اتفق على اعتباره وعدمه فيكون كما ينفه كما
 ان التخصيص في بعض اخر لا يناسب كاول التفاصيل فان المدار على وضع الحكم سواء حصل بمخالفة
 المفهوم او غيرها ومثله ثالثها ولذا وامثاله استحسن العلامة والعزى ابا الحسين البصري حيث جعل
 النسخ حائلا ان الزيادة على النص هل يفتى بزيادة امر او لا والحق انه يقتضى لان اثبات كل شيء لا
 اقل من ان يقتضى زوال عدمه الذي كان وان هذه الازالة هل تسمى نسخا والحق ان الذي يزول
 بسبب هذه الزيادة ان كان حكما شرعا فهو كانت الزيادة مترا خبطة حيث تملك الازالة نسخا وان كان
 شيئا عقليا فهو البرائة الاصلية لم تزد تلك الازالة نسخا وانما هل يجوز الزيادة على النص بخبر الواحد
 والقياس ام لا والحق انه ان كان الزايل حكم العقل وهو البرائة الاصلية جاز ذلك الا ان يمنع مانع خارجي
 كما لو قيل خبر الواحد لا يكون حجة فيما يسم به البلوى والقياس لا يكون حجة في الحدود والكمالات
 الا ان هذه الموانع لا تعلق لها بالبرائة من حيث هو نسخ واما ان كان الحكم الزايل شرعا فليست في دليل
 الزيادة فان كان بحيث يجوز ان يكون ما نسخا لدليل الحكم الزايل جاز اثبات الزيادة والاعلا لانه لا
 يتحقق ظن اول وجوه خبر نافع للمقام فان ما لا ينفك عنه خبر نافع ولم يعتبر خبره والثاني منها متفق
 عليه بينهم كالثالث ومن فتى اثر النقص في التعرض لفردها مع ما فيها من الخلاف فنقول لو زيد على
 وكفى العجر ركعة او ركعتان فالسبدان والشج والقرالى وغيرهم حكموا بكونه نسخا والفاضلان
 والامدى والعزى والضمدى حكموا بعدمه لاول ان المكلف لو فعل ركعتين بعد الزيادة على
 امر كان بفعله ما عليه او لا لما كان لهما حكم وكان لم يفعله ما وجب عليه الاعادة ولان مع هذا الزيادة
 تأخر ما يجب من التشهد والتسليم ومع فقد هذه الزيادة لا يكون كك او واما لان ان ذلك نسخ
 لوجوب الركعتين ولا للتشهد وان كان التفسير فيهما ثابتا بل يتغدى بران يكون التسريع دل على وجوب
 تعقيب التشهد للثابت بلزم ان يكون الامر بتأخير نسخا لتحجيلة اذ لم يرفع الدليل الثاني شيئا غير ذلك
 واما الركعتان فلان حكمهما باق من قوما واجبت غاية الامران وجوبهما كان منفردا فصلا منضمما
 والشيء لا ينسخ بانصاف خبره اليه كما لا ينسخ وجوب ركعة واحدة اذا وجب بعدها اخرى واما
 كونهما الوافر دالما اجزا تابعدان كانتا مجزئتين فان الاجزاء يعلم لان منطوق الدليل بل بالعقل
 فلم يكن نسخا ولو علم الاجزاء من نفس الدليل الشرعي لكان المنسوخ اجزا انهما منفردين لا وهو جمعا

وبرد عليه ان المكلف ان فعله ما بعد الزيادة على ما كان يفعا
 يكون المكلف باقيا في هذه التكليف فراضا وهذا يقتضي اختلاف لا مرد بعده ووجه الا
 والامام ذلك فلا يكون حكم الركبتين او لا باقيا على ان وجوب الركبتين الان من باب ١١
 لشرط اختلاف وجوبهما او لا فانه كان بالاصالة فكيف يكون حكمه ما باقيا وما جعله فثابة الامر هو
 الذي جعل المامور به متعدد اذ ان وجوب الشيء بالانفراد اصالة غير وجوبه بالانضمام تبعا
 فيكون الامر في الحالين متعدد او الامام ماذكره وما ذكر من ان الشيء لا يسقط بانضمام غيره ^{الكل} ان
 اراد ان يطلب الشيء مرة اصاله مرة تبعا بامر اخر مع كون الثاني بدلا للاول لا يقتضي الد
 وان اراد غيره فلا يكون من النزاع في شيء فاذا نزل في حصول النسخ على هذا الشرط
 ان الزيادة غير مستقلة ونقصه الى ما كان يصير للمجموع غير امره بالامر الاول بل يكره
 الثاني بل لو فعل الاول لما وافق الامر فاختل المامور به على التقديرين وتقدم الامر فالاصب
 استلزم دفع الامر الاول وبه دفع حكمه فانه متعلق بالامر ^{ثم تحقق نسخ الحكم}
 عن ان وجوب الاول مدلول الامر والثاني من باب المفكر ^{طولية الركبتين}
 الاولى متولة بالامر الاول مطابقة وفي الثانية بتعبه الكل بامر ^{نظر الى ان الامر بالكل امر}
 باجزائه شرعا او شرطا وعلى التقديرين فالخاتمة والتعدد ثابتا قبالا ^{في ارفع الامر الاول فبطل}
 ما حكم به من بقاء حكم الركبتين وعدم النسخ بالانضمام وما حكم به ^{كمه حكم زيادة مرتبه بعد}
 اخرى قياس مع الفارق وهو ظرف غير محتاج الى البيان ولو قيل ^{والاول الامتنع العام فكم ان}
 بالتخصيص لا يلزم عدم ارادة الباقي بالخطاب الاول فكذلك انا قلنا الفرق ظاهر فان على الثاني يلزم
 استعمال اللفظ في معنيين في اطلاق واحد بخلاف الاول فلا يصح دونه وجوه اخر فاما ان يراد بالامر
 الدال على الزيادة جاد مستقلة او غير مستقلة والاول خلاف الفرض فعين الثاني وعليه فالامر
 بالزيادة لم يجمع بالامر بد خلاصته او رفع الامر الاول وحكمه والارز متعلق الامر بالمر بد عليه
 مرة بالاستقلال واخرى تبعا والمفروض خلافه فان المفروض وحدة المامور به فيكون ^{الامر}
 ايضا وهذا بطر دعي جميع اقسام ما لم يستقل المر بد فيها وما قال من ان الاجزاء لم يعلم لامن منطوق الدليل
 بل بالعقل قلنا لا يجدى فان المصود ان رفع الاجزاء يستلزم دفع الامر او عدمه مع ان المفروض انه
 كان ثابتا فكشف برفعه رفع الامر فلا حاجة الى تعلق النسخ به مع انه على تقدير كون الاجزاء امن
 الاحكام الوضعية يلزم صحة تعلق النسخ به وبه بان الاجزاء ادلوه على الدليل الشرعي لكان دفعه
 يستلزم دفع الامر لفرض عدم تخلف شيء اخر واماما او ود على الجهة الثانية من افعالهم برفع الامر
 بتجمل الشهد والتسليم فبرد عليه ان تغيير الجزاء يستلزم تغيير المركب وبغيره بتغيير الموضوع
 وبغيره لم يعم الامر له والامر ان يكون الموضوع اعم وهو خلاف الفرض بل خلاف الاحماع بل

التمسرة في بيان وجه الفوا... بطلان ما لاخر من ان شرط النسخ ان يكون واقعا مثل الحكم
 مطلق والالكان كل خبر يرفع البرائة الاصلية لسخاوه باطل ولم يرفع هذا الاشكالم العقلي
 بالبنال الاصل ولا هو نسيم لوجوه محال فائده ولا لاجزائهما الا انها بمنزلة بان وان كانتا
 تسببن من دون الزيادة والان لا تجزئ ان الامع الزيادة وذلك تابع لوجوب ضم الزيادة وجوب
 برفع الاثني وجوه اخرى وجو حاصل بالفعل لما عرفت من ان المرفوع هو الحكم
 مطلق وان الوجوب خبر باق وانما خبر بمنزلة بان فان الاجزاء متوقفة على الامر ولا امر فلا
 اجزاء بخلاف الاجزاء بدل على نه مد الامر والمفروض خلافه وجوب الزيادة برفع وجوب
 الركعتين اما كان اجتماعهما فرض و مود الاول فارفع الثاني مضافا الى ما مر وبه اندفع ما يقال
 بان كان الامر بالركعتين مقتضا للتمهي عن الزيادة عليهما وليس كذلك بل يمكن ان يكون
 من دليل اخر فان حصل النسخ انما هو برفع الامر الاول فلو كان انتهى عن الزيادة
 ما فادام ذلك اخر من اجماع وضرورة مثلا كما هال انما به ومما ينفذ كون المزمع بدله منسوخا
 من وجه اخر بل على وجوب اتمام الصوم الى غيروبة الشفق بان يحمل الزيادة على السواء كان مثبت
 لا نحو اتمام الصيام الى الليل او صوم النهار فان المأمور به على التقديرين محدود بالليل فرضا
 فان اخرج من ان الامتثال في برهة من الزمان ما كان يحصل الا فاذا ضم اليه بعد برهة اخرى منه
 فيكون المجموع مأمورا به والمفروض وحدة الامر والمأمور به قبله لا يستلزمه نفسه وبه
 ينسخ المفهوم نظر الى تسببه كنهه ويظهر الفرق بالحكم بين ما كان له مفهومه لا لا مدخله للمفهوم
 بمسار اسم فان مقتضى الصم... الحق اصالته ونهى المفهوم لو كان متعاضدا لبرخ المنطوق خاصة
 به لا مفهومه وما المفهوم فلا ينافيه الصم اصالته فانه باخر فرضا وما ينافيه ثبوت الحكم المتيقن بالمنطوق
 في المفهوم وهذا الحكم ليس منه ما لنفي خبر المتيقن والتمتيع خبر المتني خلافا للعلامة في التمهيد
 والعصدي والعجري فعملوا الاول سخا دون الثاني والعلامة في النهاية بحث جعل التحقيق ان الغاية
 الصوم كان ايجابا بعد سخا وان كانت لوجوه لم يكن سخا وهو مودق بالتوقف وللادول
 احادة المفهوم نفي الحكم عن اول الليل وجعله غايه كما سبق له وقال اخر الصيام وغايته الليل لان نقطة
 الى الغاية وضعا ما يوجب الصوم الى غيروبة الشفق يخرج اوله من كون شرط فاع ان الخطاب افاده فيكون
 سخا ما لو قال صوم النهار ثم ورد الخبر بتمام الصوم الى غيروبة الشفق لم يكن سخا لان النص لم
 يترخص في الليل بالصوم ولا يصدقه وانما يقتضي صوم الليل بالاصل ونظر فيه بانه لا فرق بين صوم
 النهار وصوم الى الليل في ان كل واحد منهما اوجب الصوم الى الليل وهو اعم من تحريمه بعده
 وتو به مغلط ان قلنا الحكم فيما بعد الغلبة يجب ان يخالف ما قبلها كان قوله صوم الى الليل سخا
 بخلاف صوم النهار وفيهما نظر اما في الجملة فلا على تقدير الثاني وان لم تعرض في الليل بصوم

وعدمه الا انه جعل الخرج في الامر الاول غير ما جعله في الثاني فيغير الموضوع بتبدل الحكم
 وتعدد الامر مع كون الثاني بدلا من الاول فيتحقق النسخ فيه كالاول ولما في الطر فلان ما قبل نعم
 برده ما يسهل بل لا يتم ذكر ما قبله مع الاعتقاد بصحة ما بعده فانه حين ما قبل الطر مع كونه مبدعا على حجة
 المفهوم كما هو ظاهريه لثبوت نفى الثاني على ما يعتد به فان الغاية ان كانت للوجوب فخرى بالنسخ فاما بقيد
 ففي الوجوب فخرى فاذل الدليل على الوجوب نسخ عدم الوجوب بخلاف ما لو كانت غاية للصوم
 فخرى ففي الصوم فيما بعده ما ليس حكما فخرى فانهم بالتشديد ان يقدم لسلم النسخ على انه الظاهر من
 التشديد بالغاية هذا وقد عرفت ما في مدخلية المفهوم للنسخ ومثله زيادة غسل عصوي الطهارة لروا
 الهيئة ما وجد في هيئة اخرى فيختلف متعلق الخطاب على التقديرين فيلزم رفع الحكم الاول من
 الوجوب ورفع الحدث واباحة الصلوة ومسح الكتاب واحداث حكم اخر خلافه لانه لم يلاحظ
 والعمرى قائم لم يخلوها استعمالا لنفس الطهارة ولا لاجزائها لالوجوب بطلانهم في نظره قالوا
 وانما هو رفع لنفي وجوب غسل ذلك العضو وذلك حكم اعطى فلا يكون ارتقاؤه نسخا ونظرا بان الزيادة
 ترفع كون الطهارة المزج عليها واقعة للحدث مسحة للصلاة ومسح كتابه المحصف وهي اجزاء من
 فخرى كما يكون نسخا وفيه نظرية بنية عن بقاء الوجوب والاجزاء ورفع غيرها وهو كما ترى وفي
 حكمه زيادة مسح عضو فيها وزيادة مسح او واجب خبره في الصلوة وغيرها هذا ويمكن احداث
 الزيادة في الاول والاخر في الوسط والاخير يستلزم رفع الموالاة المحقق ايضا او جباها في الو
 ومثله ما لو اوجب حق وقبة وخلق ثم قدها بالايان فان حكمه الاطلاق قد ارتفع بالتفصيل وحكمه
 مستغاد منه فانه ابد منه فيكون شرعا كيف والتفصيل نوع من التخصيص فيكون رفعها حكمه لفظي خلافا
 للعلامة فحكمه بانه لا يكون استعمالا لاجزاء الكافرة لم يثبت بالنص بل بالعقل الدال على اصالة البرائة من
 التفصيل قال فكما ان ايجاب الثمانين اهم من ايجابها مع ثبوت الزيادة وعدمها ولا دلالة للعام على الخاص
 كذا ايجاب حق الرفقة اهم من ايجابها مفيدة بالايمان او بالكفر ولا دلالة للعام على الخاص وفيه ان
 العقل الدال على اصالة البرائة من التفصيل لا يقيد الاجزاء فانه ناف لا مثبت ومع ذلك اسالة ال
 تنفي التفصيل فان التفصيل ليس تكليفات برقع بالاصل بل عدم التفصيل ظهور لفظي يدفع احتمال خدافه
 وهو التفصيل لان بطلان على ان النص لولم يدل على الاجزاء لا ينفع اصل البرائة فانه ناف صرف والحكم
 الوجوب فلا بد من وجود ما يثبت ولو استلزم الاصل اثبات تكليف من جهة اخرى لا يكون حجة لا مكان
 عكسه مع عدم الترجيح من ان المداد في كون الشيء منسوخا ان يكون حكمه شرعا ولا بد ان الوجوب
 الكافرة حكم شرعي فلا يحتاج الى الصوم كما قيل ان الاطلاق لا يقيد العموم لكفاية استاده الى دليل
 اخر شرعي مع ان التكليف بالطلاق يقيد اجزاء اي فرد من افراده وفيه الكفاية والحكم باتحاد حكمه مع
 ايجاب الثمانين قياس مع العار فمع ان الحكم في الاصل لم كما باتى وما قبل نعم اذ تراعى التفصيل عن وقت

العسل بالنظام يدل على إخراجهم على المطابقة وانتفاء التفسيد والأكرم تأخير البيان عن وقت الحاجة
 ويكون تأخير التفسيد بعد ذلك لتعظيم جداتهم بما يبين أن زيادة التفرع يسهل على حد البكر وزيادة
 خبره على جلد ثانياً في حد الفذف نسج لهما ولاجزاء التناهي قبل الزيادة وعدمه بعد ما يكون
 للإمام بعد ما دام لا تقع أو لهما ولا اختلاف المتعلق فإن المقرر من أن الزيادة غير مستقلة وجزء للحد
 فاختلاف الموضوع يختلف الأمر خلافاً لجماعة منهم العلامة والشرعي والعمرى يحكموا بعدم كونهما
 نسخاً لهما لما رقت نفى التفرع وما زاد على الثمانين وهذا التقى خبر معلوم بالشرع لأن إيجاب الثمانين
 قدر مشترك بين جلد الثمانين مع الزيادة وبدونها هو أهم والعام لا يدل على الخاص وكذا الكلام في
 التفرع ببل ذلك معلوم بالبرائة الأصلية وهي حكم عظمي فليس نسخاً وجوابه أن الزيادة كانت حراً أما
 قبله بالشرع لمعوم حرمة أذية المسلم لو لم نقل بحجة مفهوم الحدود والأفهام بل فيها مكان باجماع
 المسلمين فضلاً عن الشرع ومن الدين فرقها رفع حكم شرعي لأعظمي ولذا لو زيد على الحدود
 بعد ثبوت الآية لكتب بعد معة في برهمن الزمان كان نسخاً حرمة بخلاف الحدود والمبدأة في أول
 الشريعة فإنها أضافت حكم العقل خاصة ولو كان واقعاً لحكم شرعي يكون تخصيصاً ولو قبل العقل والشرع
 هاتين الوافقتان فيكون نسخاً قلنا العقل ليس مستقلاً في مثله فلا يكون إثبات خلافه نسخاً فالماور به ليس
 إلا الثمانين وأرقت فإن المأمور به بعد حدوث الزيادة المجموع ووجه الثمانين أن كان فمن باب
 المصلحة فتعدد الأمر والمأمور به وأرتفع الأمر الأول فتحقق النسخ ثم يامرين أن إيجاب الشرع لا
 بشرط شيء ثم إيجابه بشرط شيء كما قاله بطونهم قال الطواف بالبيت صلوة وإيجابه بشرط شيء ثم
 إيجابه بغيره وجود شيء آخر بحيث يصير بدلاً للشرط الأول كما لو قال صلوا إن كنتم متطهرين ثم أمر بجاهد
 وجود أمر آخر كالقبح نسج لأخلاف المأمور به ووضع وجوب ما كان واجباً أو إيجاب ما لم يكن واجباً فإن
 الطواف بدون الشرط كان واجباً ثم ارتفع وجوبه والصلوة بدون الطهارة ما كانت واجبة ثم صارت
 واجبة واختلف متعلق الأمر على التقديرين فإن متعلقه في الحالة الثانية خبر ما كان في الأولى
 يتم ومن المعلوم خلافاً للسيد والعلامة في الأول معللاً لهما بأنه لم يرد إلا التقدير الموضوع عليها
 فلم يكن الزيادة لتسخيل عدم اختلاف الحكم الشرعي موثناً لهما بأنه ليس نسخاً لوجوب الطواف لبغائه
 ولا لاجزاء أنه لا يميز لوجود الشرط وفي الأول فذلك كان يميز بعدم الشرط الثابت بالأصل ولا
 للدلالة الأمر على عدم الشرط لتوبته بالأصل قال ولدانعت الإمامية والشافعية من الأجزاء المحدث
 أبو حنيفة المالم نسج مخالفة الخبر قال بوجوب الطهارة مع بقاء الطواف بمن غير طهارة حيث اعتقد أن
 رفع الأجزاء نسج الكتاب بخبر الواحد ويرد على الأول منع عدم إعادة الزيادة إلا التقدير الموضوع بل يختلف
 وبعد متعلق الأمر بالمعوم والمخصوص فتعدد الأمر بمسامع ونسج أو لهما بقاء الآخر وعلى الثاني
 منع بقاء الوجوب إن أراد به ما نبت بالأمر الأول وإن أراد ما نبت بالأمر الثاني لم يكن ثابتاً حتى يكون

بل حدث وجوبه بعد رفع الاول وقد سمعت ان اختلاف الاجزاء وتعدد متعلقه
الامر والابتن تعدد الاجزاء مع وحدة الامر وهو غير معقول والابتن اسم اللفظ والامر
وقدره فبطلانه ومنع الامامة لم يثبت كونه من باب النسخ بل الظاهر كونه من باب التخصيص وبه
ان بطلان ما قاله ابو حنيفة والثاني وغيره في الثاني استناد الى ان اثبات بدل الشرط لا يخرج
شرط الامكان تعدد شرط الحكم الواحد واما ان في كون الشرط الاخر شرطاً فاعلم ان بطلان الشرط
وفعاً لحكم شرعي وجوابه ان المفروض استقرار وحدة الشرط الى حضور وقت العمل فيستأنز استعمال
اللفظي معينين بالخصوص في اطلاق واحد او ادم الشرطية معينين باعتبار الحالين كما انه يلزم من
ذلك تعدد المطلوب فيتحقق النسخ على ان مقتضى الشرطية العدم عند العدم فكيف لا
بدل الشرط من كونه شرطاً ومنه يبين انه لو بدل شرطه باخر يكون نسخاً بالعموم كما استأ
الفرق بين ما كان الشرط للجزء او للكل وبين رفعه وزيادته ثم هل ايجاب شيء تبطل الحكم بالتحجير
بينه وبين غيره نسخ قولان والحق الاول لتبدل الحكم الشرعي ومتعلقه فربما لو قلنا بغير
الحكم باحد هما لا يثبت بل لو قلنا بكونه متعلقاً بالحكم بكل واحد على وجه البدلية بالتدبير
لولا ان جواز استعمال الامر في الحقيقة والمجاز في اطلاق واحد لو قلنا بكونه حقيقة في الابد
دون التحجيري ولذا قال "فالفصل واجب لا الى بدل كان نسخاً فاقاد الاخر كـ
والعجري ان الحكم العقلي وهو اصاله عدم اي ذلك الفعل وعدم قيامه مقام الفعل
المأمور به او لا وليس الامر الاول دال على شيء منهما فافهم ليس فيه ادخل على عدم
ايجاب غيره واقامته مقامه فلا يكون نسخاً فيه ان ايجاب الشيء بدل على حرمة الابد
الاخرى وتضمنها على القول الاخر فرفع حرمة الترك ورفع حكم شرعي فيكون نسخاً ومما مر
لو كان عكس ذلك بان يكون الامر بتحجير بانهم صاروا معنيين لكان نسخاً فاقاد للسبب والعلامة وفيه ما بل
لو كان تحجير بانهم زاد تحجيره لكان نسخاً ايضاً خلافاً للامد في كونه في الاخر بحكم عدم كونه
التحجير بين الشئين او لا مثلاً معناه ان الواجب واحد منهما وان غيرهما لا يقوم مقامهما وجوباً
لا يثبت غير مرتفع وانما المرتفع كون غيرهما لا يقوم مقامهما وذلك ثابت بالاسل فرفع لا يكون نسخاً
واجواب نفساً ان مثله يحرم فيما يكون معنيين خبر بينه وبين غيره مع انه لا يقول به نعم من يقول بعدم
النسخ فهما كالعجري لا يورد عليه النفس فبان ان الاقوال فهما تلك وحلان عدم جبر بان النسخ من
الجهة التي ذكره لا يستلزم عدمه مطبل يثبت كونه نسخاً باقلنا في المعين المخبر به ثانياً ومما مر بطلان
عكسه وهو النفس في التحجير نسخ ايضاً من فروع اولهما زيادة شاهد وبين على ما نثبت بالكتاب من
التحجير بين الشاهد وبين والشاهد والمراتب لو قلنا بعدم احتمال كون ورود الزيادة قبل حضور وقت
السل بل بعدم حجية المفهوم كما قبل وفيه نظر فانه ان اردنا بالمفهوم مفهوم اللفظ فلا يكون حجة عند

الشرطية فلو كان له من غير ذلك فلو كان له من غير ذلك فلو كان له من غير ذلك
محلل في التنازع ، انه لو اراد به مفهوم البيان فلا يصح الحكم بعدم النجاسة حتى انه يتصور محكي
الامام في محل على محكي اعطاءه قمع استلزام اعتباره نسخ المحرم كما هو ظاهر الا انه لا حاجة اليه
في بيان ان زيادة التخيير في نسخ ذلك بدخل في الوسخ المفهوم كان يقال ان كان النسخ سائغة
فيه انما لم يتم قال في المعلق فلو كان نسخ المفهوم نسخ المطلق نعم وما يخطر بالبال ان في كون
الثاني مانعا للاول بشرط ، من الاول الدوام لان ثبت الدوام بالخارج فانه على هذا لا يتعلق
النسخ به بل بما دل على الخارج وهو هذا ومنهم من جملة فبما زاد التخيير كالصلامة في النهاية
والامدي والفري حكموا بعدم كونه نسخا ولم يملوه بما يخرج عنها حتى ان اولهم احتج عليه بوجوه
منها كون الحكم بالشاهد واليمين زيادة في التخيير والمجب ان مع ذلك بين منه ان الزيادة في التخيير
نسخ ومنها ان الامة دلت على جواز الحكم بالشاهد واليمين وان شاهدت بما حجة وليس
في الحكم بزيادة اخرى الا بالنظر الى المفهوم ولا حجة فيه وهو كما ترى لا يخرج عن
ما فيهما نظر بين وجهه ما مر كالثالث وهو ان الشاهد الثاني شرط ولا يمتنع ان يقوم مقام
الاول ، اذ لم يمنع الامة بما ورد به الخبر لم يكن فيه نسخ لها ثم ، انه لو قطعت يد السارق
واحد لا رجلة ثم سرق فاجب قطع رجله الاخرى ليس نسخا ونسخ ، والفري مطلق بان وان
كان وقفا لخطر قطعه الا ان ذلك الخطر اما ثبت بالعقل فلا يكون نسخا ، منهم انه انما ثبت لو لم يكن
مستوفيا بالتكليف بعدم مع التراخي كما هو الفرض في الجميع كجميع التكليف الابتدائية ومنها الحدود
والايقون وقفا للحكم الشرعي كما هو ظاهر واما بالنسبة الى قطع اليد واحدة ورجله فلا يكون نسخا فان
اباحة قطع رجله الاخرى زيادة منفصلة بالنظر الى النص فلا يكون نسخا لحكمهما ولا يناسب ذكره في
عدد الزادات المتصلة كما فعلوه اشارة اختلافوا في النص من العبادة نسخ او لا فلا بد من تحرير
الزنازع فنقول لا اشكال في ان نص ما لا يتوقف عليه صحة عبادات اخرى ويكون مستغلا ليس نسخا
برفع منها حكما لا شرعا ولا عقلا ولذا اتفقوا عليه وبه ثلثة كما ان ما لا يتوقف عليه صحتها ولم
يكن مستغلا ويكون من مستها ايضا ليس نسخا لما مر وبهم كثير من نقل اتفاقهم له ومن صرح بالخصوص
الامدي والشرازي وكذا الاشكال في ان نص ما يتوقف عليه صحتها من الشرط والشرط يكون نسخا
للمنفوس كما ان ظاهر كونه نسخا للمجموع من حيث المجموع وانما الخلاف في ان ذلك هل نسخ للباقي
فقول به كما عن قوم وعدم منهم الفري وفيه نظر وقول بعدم اختاره في المصارح والنهاية كالا مدي
والفري والحاجبي والعصدي وقول بالفريق للسيد بن بين ما كان الباقي بعد النقصان متى فعل لم
يكن له حكم في الشرية ولم يجر مجرى فعله قبل النقصان كقصان وكعبين وبين عدمه كما لو نقص
من الحد عشر بن واستجوده في التهذيب وحسنه في المنية واخره بالعصل بين الجزاء والشرط اختاره عبد

الجواز والنز الى وانظري الجزء وترد في الشرط الا انه قال بعد ذلك واذ حقق كان الحاقه بشي
 قدر الصادة اولي والحق الاول فان بنصفان الجزء بنفي الكل ضرورة ان رفع الجزء يستلزم رفع الكل
 والوجوب لم يسطر غير مركب ولا متعدد والباقي لم يكن له حكم بالاصل بل بالفتح وهذا قد حصل له
 حكم اصله شرعا فلا يكون حكمه باقيا ثابتا غير المنفي كما ان المنفي غير المنبسط ومثله بين الامر
 نقصان الشرط فان متعلق الحكم او لا غير ما تعلق به المحكم ثانيا فالحكم ان يقع من الاول وهو الاخص
 وتعلق الثاني وهو الاعم متعدد المتعلق واستدل بانه ثبت تحريمها بد وان الجزء والشرط ثم ثبات جوازها
 بد ونما واجب بان المرفوض انه لم يتجدد وجوب بل ابطال الوجوب فقط والثابت هو الوجوب الاول
 والزيادة باقية على الجواز الاصل والزيادة وجوبها فارتفع حكم شرعي الى حكم شرعي فلا يكون
 نسخا وفيها نظر اما في الاول فلان المحفوظ في النسخ هنا حكم الوجوب فانه المرفوض لا التحريم الماحود
 من العقل وان وافقه الشرع كالاباحة الاصلية المرفوعة بالوجوب فان النسخ لو تحقق بالنسخة الياس
 الكلام فيه لا نه ليس نسخا للصيغة وانما الكلام فيه على ان النسخ لا يتحقق بالنسخة الى رفعه فان ذلك لا
 يسى نسخا عنهم كما بين من ديدهم والسرفه ان التحريم المذكور والاباحة الاسمية بعد نزعها من
 باب تغيير الموضوع بالوصف وتبطله لان باب رفع الحكم مع بقاء الموضوع بوصفه فان الحر
 الادخال في الدين ما ليس منه على الاقتراب بالشروع وهو لم يرتفع غايه الامر خرج الموضوع من اوجده
 ومثله الاباحة فلا يكون رفعها من النسخ فلا ينافيه موافقة الشرع للعقل في جعل حكمها الحرمة
 والاباحة حافظة واما في الثاني فلم يدم مطابقا مع كلام المستدل لبحث اخذ الحكم الاول الحرمة بخلافه
 فانه جعله الوجوب سلمنا لكن قوله لم يتجدد وجوب لا يصح فان وجوب الركعتين بالنظر الى الامر الاول
 لو كان قسبي وبالنظر الى الان فاصلى فكيف يمكن استناده الى الامر الاول ومع ذلك ان اراد من فرض
 عدم تجدد الوجوب عدم تجدد من غير التامع لا ينص وان اراد عدم تجدد مضمنا متعاقبا انتهى من
 نفس وكعة من التثنية وامثاله مثلا الامر بالباقي هو فاقبكون الوجوب منه لان الاول على انك قد
 عرفت ان استناده الى الامر الاول غير مفول فان الوجوب المتعلق به لو كان انما هو امره هي وما هو ان
 موجود امر ابتدائي اصل وايضا بان منتهى الجمع بين خصوص الحقيقة والمجاز في الطلاق واحد وهو
 كما مر من ابطال قوله والثابت هو الوجوب الاول وما بعده باطل لاستلزامه عدم نسخ المربع كالمركبة
 مع كون بطلانه متغايرا عليه ميتهم تحفظا وتلاصقي من الموجب على انه يستلزم عدم جواز النسخ الى بدل
 وهو باطل حتى عنده هذا ولو اغضنا عن الجميع قلنا ان غير ما جعله مرفوضا مستند ذلك كما لا يخفى
 وللتاكي انه لو كان نسخا للباقي في الجزء وللمشروط في الشرط لا يفتقر في وجوبها الى دليل غير الاول
 وانه باطل بالاتفاق وان المقضي للكل كان متساويا للجزء من معافى روح احدهما لا بعضى نسخ الاخر
 كما برادة التخصيص وان الدليل المقضي لثبوت الحكم السابق ثابت والدليل الثاني ليس ما سأل

كمنه وان قسم الوضوء ليس لصح الصلاة لان النسخ دفع الاحكام دون بسوء الانصال ولا
 يحكم من احكامها البقاء وهو عاجز انما هو كونه اعادة نعم الزايل في الاجزاء مع فقد الطهارة فانه تابع
 لسقوط وجوب الطهارة وكذلك نسخ ركعة ليس نسخا لباقي الركعات فان النسخ لا يتناول صورة الفصل
 في الوضوء باقيا الركعات بل انما هو كونه اعادة نعم الزايل في الاجزاء مع فقد الطهارة فانه تابع
 وفي اجزاءها من دون الركعة فان كانت الركعة لما نسخت اوجبت حلت الخطاء الصلوة منها ارفع اجزاء
 الصلوة اذا فعلنا هاهنا الركعة المنسوخة واجزاء الصلوة مع الركعة قد كان حكمنا شرعا عاجزا ان يكون رفعه
 نسخا للعبادة بل للمرفع خاصة وهي الاحكام المذكورة التابعة للركعة الباقية وهي مفارقة لذلها
 فكان نسخها متاخر النسخ تلك الدماء والجواب عن الاول بمنع الملازمة ان اراد باقائه الى دليل اخر
 غير المنفص ومنع بطلان التالي ان اراد ابقائه ولو الى المنفص بل في خصوصه الكفاية كما مر وعن التالي
 بمنع الاقتضاء للمركب بذلك الاقتضاء اجزاءه وان قيل باقتضائه تباعق قطر ق الفتح اليه ايضا لو اراد
 باقتضائه تمامه فقولوا ما اقتضاءه شرطه فلا ينفع فان الكلام ليس فيه قطعا بل انما الكلام في الاول وهو
 مفارقة العدم بقوله فخر وج احدى هاتين يقتضي نسخ الاخر فيه ما فيه كفاية بساير ادلة التخصيص فانه
 تجانس مع فارق فان الدلالة في العموم بالنسبة الى كل فرد حاصل بخلافها فانه انما هو كلف التخصيص
 عدم ارادة العموم من البدل بل ارادة التخصيص بخلافه فان المراد به الظاهر في بدو الامر الى زمان
 التاميم ولا يجوز ارادة المصنفين بخصوصهما في اطلاق واحد لا يستلزم اجماع بين الحقيقة والمجاز ونحو
 وبه بين الجواب عن الثالث وعن الرابع بمنع عدم نسخ حكم من احكام العبادات في نسخ الشرط وما علمه
 ببقاء الوجوب والاجزاء وكونه عبادات فردية مما يبين ما للخصم من غير مما مر كما بان ان الزايل وهو
 في الاجزاء مع فقد الطهارة ليس حكما عابثا كما يظهر منه بل حكم شرعي تحقيا للشرط كما ان الزايل
 ايضا في الحكم من الموضوع الاخص وتعلقه بالاحكام فيكون نسخا ومثله الكلام في نسخ الجزاء وفيه بعد
 في الجواب عن المطر بل بلا تأمل حتى يمكن الاكتفاء بالجزء والحق الشرط بالمعنى كما علمه وللتاثير
 نسخ الركعة يقتضي نسخ وجوب اصل العبادة لانه نسخ للبعض وابقاها لباقي فان الركعتين الباقيتين
 ليست بعض الثلث بل هي عبادات اخرى والاكثار من صلى الصلوة ثلثا بالواجب وزيادة كما لو اوجب
 ان يتصدق بدراهم فتصدق بثلثين وهو ان تم يجزى في الشرط ايضا بدقيق الظاهر فلا فرق لكن يمكن
 ان يقال ان الامر بالتصدق بدراهم انما يتحقق الاشكال بالتصدق بدراهم اذا كان لا يشترط او اما اذا
 كان بشرط فلا ولا ومثله باقيا في الركعتين الا ان المحصل في الثاني والثاني وفي الاول الاول فلا يثبت
 واجب عنه بانه ان اردت بالمعبرة انما بعض منها والبعض مغاير للكل فمسلم ولكن لا يكون نسخا
 للركعتين وان كان نسخا لوجوب الكل من حيث هو وكل وان اردت انما البتة لبعض من الثلث فغير مسلم
 وقوله والاكثار من صلى الصلوة ثلثا بالواجب وزيادة قلنا ولو لم يكن بضامن الواجب الاول بل

عبادة اخرى اقتصر في وجوبها الى ورود امر بدله وهو خلاف الاجماع وانما يصح
 الايمان ثلث لاحوالها كبس من الصلوة فيها ورد عليه ان المستدل في الركعة
 فلا يصح الشرطية وما ذكره على تقدير من الاقتدار الى الامر بمساواة بالاجماع فانهم لم يرد
 الركعة عليه والدلالة لاختصاصه كما مر فلا يتم على انه على تقدير الجزئية يصح ان يقي الاصل الاول
 على الركعتين الاتباعا لارادة الكل فاذا ارتفعت الدلالة الاصلية اذ التبعة فان بقاها يتو
 على بقاها فاذا انتفت انتفت وللمراجع ان نسخ الشرطية يقتضي نسخ
 عليه ولو كان نسخ الطهارة اقتضى نسخ الصلوة لوجب مثله في نجاسة
 احكام نجاسة الماء وطهارة لا يقتضي نسخ الطهارة لانه انما قبل له تطه
 وما النسخ موقوف على البيان وقد يتغير بزيادة ونقصان ولا يتعدى ذلك التفسير الى نسخ الطهارة
 بخلاف نقصان الركعة لان الصلوة بعد نقصان قد تغير حكمها الشرعي ولو فعلت ها المحذ الذي
 كانت تفعل عليه لم يتغير جعلها منسوخة ويرد عليه المنع من بقاء حكمه على ما كانه
 ولو كان نسخ الطهارة اقتضي نسخ الصلوة وجب مثله في نجاسة الماء وطهارة قلنا جميع
 الامر بالتطهير بالماء الطاهر حكم بعض المياه ونحوه من الوصف وهو يقتضي
 باختلاف الموضوع لان ما كان منسوخه ونسخه بطلان الثاني لوتعلق الامر بالتطهير
 والسند ما مر وقال الغير الى اذا سقطت الطهارة فقد نسخ وجوب الطهارة وبقيت الصلوة واجبة نعم
 كان حكم الصلوة بغير طهارة ان لا يجزى والآن سارت مجزية لكن هذا يتغير للحكم الاصل لا يحكم
 شرعي فان الصلوة بغير طهارة لم تكن مجزية لانها لم تكن مأمورة شرعا فان قيل كانت صحة الصلوة متعلقة
 بالطهارة فينسخ تعلق صحتها فانسخ متعلق بنفس العادة فالصلوة مع الطهارة بغير الصلوة مع الحدث
 كما ان التلغ غير الاربع فليكن هذا نسخا لتلك الصلوة واجبا بالتغير ما قلنا لهذا انما قبل قوم انه نسخ
 للعبادة كنسخ البعض ولا شك انه لو اوجبت الصلوة مع الحدث لكان نسخا لا بجامع الطهارة وكانت
 هذه عبادة اخرى اما اذا جوزت الصلوة كيف كانت مع الطهارة وبغير الطهارة فقد كانت الصلوة بغير
 طهارة غير مجزية لبقاها على الحكم الاصل اذ لم يرد امر بها الا ان حصلت مجزية فارتفع الحكم الاصل اما
 صحة الصلوة فانها كانت متعلقة بالطهارة فنسخ هذا التعلق ونسخ هذا التعلق نسخ لاصل العادة او نسخ
 التعلق الصفة ولعنى الشرطية هذا انه نظر ويرد عليه ان قوله بقت الصلوة واجبة لا يصح قالها ما كانت
 واجبة حتى يفي وجوبها وان وجوبها بشرط وطهارة ومقتضى الشرطية نفسه عند فقدها وبقيت ما في
 قوله لكن هذا يتغير للحكم الاصل لا يحكم شرعي قوله ولا شك انه لو اوجبت الصلوة مع الحدث لكان نسخا
 نسخا لا بجامع الطهارة قلنا فكذلك لو اوجبت الصلوة مطلقا بدون قيد وجوبها بالطهارة لكان نسخا
 لا بجامع الطهارة للتباين ورفع حكم الاول فبطل قوله واما اذا جوزت الصلوة الى قوله فارتفع الحكم

الاصل في كل ما نظر فيه ظهور ان نسخ هذا التعلق نسخ لاصل العبادات فزال تعلق الأصل وحدث تعلق
 الثاني بتبعية الاول وانهم عدد وان اقسام الزيادة والنقصان نسخ الشرط وبطلان في النظر
 التامس نظر الى التعليل ويمكن ان يكون وجهه بالنظر الى الزيادة في الشرط والنقصان في الشرط
 من غير ان يله منقولة المحذور الثاني اختلف كلام السدي في الشرط مع ما سمعت من مذهبه فانه حكم بعدم
 نسخ الشرط ونقصان الشرط كمنسج ايجاب الطهارة للصلوة وقدر ما له مع ما قبله واخرى بنسخ
 للشرط في وجهه بنقصانه كمنسج الغلبة في الصلوة بعد ما قل في خصوص نسخ الغلبة قولين قال والذي
 يجب تحصيله في هذه المسألة هو ان الغلبة لا يتخلو من ان ينسخ بالتوجه الى جهة غير ما اوجبان بسقوط وجوب
 التوجه اليها بخبر واحد ايهامات لان من الحال ان يتخلو الصلوات من توجه الى جهة من الجهات
 فان كانت نسخت بسببها كنسخ التوجه الى بيت المقدس بالكعبة فلا شبهة في نسخ الصلوة الا ترى انه
 بعد هذا النسخ لو اوقع الصلوة الى بيت المقدس على حالها كان فعله من قبل لكان لا حكم له بل
 ووجهه في الشرع كعدمه وان كانت الغلبة نسخت فان خطر عليه التوجه الى الجهة المخصوصة التي كان
 عليه لم يوجب عليه غير واحد ايهامات ايضا بقضى نسخ الصلوة لانه لو اوقعها على الحد الذي كان يفعلها
 على وجهه لم يوجب عليه قصاصا منسوخا على ما عطفناه وان نسخ وجوب التوجه الى القبلة بان خبر
 في جميع الجهات لم يكن ذلك نسخا للصلوة الا ترى انه لم يفسلها على الحد الذي كان يفعلها عليه لكانت
 صحيحة بمنزلة ما نسخ التضييق والتخير ووافقه السلام في التهذيب مع موافقه له في اصل مذهبه هذا
 وقد عرفت عدم الفرق وكون الجميع نسخا فضلا عما برده عليهم من لزوم نسخ الصلوة بنسخ الطهارة بطل
 ما ذكره هنا الثالث اختلفوا في ان نسخ صوم عاشوراه هل نسخ للصوم ظاهر العلامة نعم كما عرفت
 بعضهم لعدم وجوب صوم في غير ذلك اليوم فرفع وجوبه فيه بقضى رفع وجوبه على الإطلاق لانه
 لم يبق وقت اخر كان الصوم واجبا فيه واذا كانت جملة الصوم قد نسخت لم يبق شرطه ولم يجب ان
 يكون شرط الصوم الثاني هو شرط الصوم المنسوخ لا يمكن اختلف العبادات في الشرط ووجه
 انه انما لا يكون نسخا له لاصل اياه ونسخ لوقته وقال عند ذلك ان ما كان من شرطه وعالمه يمكن من
 شرطه لا يلحقه النسخ فلان المباح صوم عاشوراء بنية غير مبنية لم يكن ذلك منسوخا وبثبت مثله في
 شهر رمضان وفيه ما نظر اما في الاول فلان عدم وجوب الصوم في غير ذلك الوقت لا يقتضي رفع
 وجوبه على الإطلاق بالناسخ فان الرقعة فرع الثبوت نعم وجوب غير صوم عاشوراء من نوع بالاصل
 لا به واما الشرط فلا يستلزم النسخ وفيه ما ط لا احتمال ثبوت الواجب والتدوير في صوم الاول لا يرتفع
 الشرط بالنظر الى الثاني بل بالنظر الى الطبيعة فاذا وجب صوم شهر رمضان فيكون شرطا لها شرطا
 نعم لو ثبت الشرط للصوم عاشوراء بغير رفعه برفع وان قلنا بان ثبوته له بسببه والتدوير نظر الى ظهور كون
 ذلك الطبيعة فان لا حكم على النسخ بل نسخ الأصل برفع ما يكون تبعا واما الثاني فلان المفروض

نسخ صوم عاشور ابل عايل الاتفاق فكيف لا يكون نسخ الصوم اصلا على انه المفهوم من النه
نحوه ولا يلحق النسخ بشرط صوم عاشور المخصوصة به بل الظاهر نسخهما معا لما لا
الثاني فلا يستباحها لهما كما كان شرطا لا يثبت لصوم شهر رمضان لاحتمال الاختلاف فيه بل بالاصل
واما تعلق النسخ بالوقت بخلاف الظاهر جدا بل متعلق انتهى الفعل فيكون المنسوخ الحكم بتقريع على
جميع ما سبق من اقسام النفس والزباد من احكام الوكالة والوصاية والوصية والوقت ما يكون من قبيلهما
خاتمة فتشغل على امرين الاول ان نلذ ذكر والنسخ شرطا وحكما مهم لا يخلو عن مناقشات
ستمر فها نحن في النهاية قسمها بما يكون لوصف النسخ نسخا او لصحته او لمحه وهو صير الاول في كون حكم
النسخ والمنسوخ شرعا وانفصال النسخ من المنسوخ اجالا او تقصيا وانت غير باقهما معتبرا في
مفهوم النسخ فلا يكونان من شرابطه فعد هما معا مساححة كما ان في تقسيمه الى الاقسام الثلاثة مساححة
اخرى ومع ذلك لا ينبغي منه الفرق بينهما وبين استمرار الحكم السابق بحسب ذلك لا
لكانه مستمر ايا داخلهما واخر اجه فانه لا يتحقق النسخ بدونه اما لو كان مقطعا هو
فلا لانه لا يصح نسخه لاحد النسخة بالما هو شرط ولا قبله فانه يكون من النسخ قبل حضور
وقت العمل المنيا بانابة المالم بنفسه بجماعه كبعض النهار في قوله اتوا الصيام الى الليل في
وقته نظر الى وحدته المأمورية وعدم تحقق الامتثال وعدم شمول الامر له بالالدالة التبعية المستلزم
عده ما على هذا التدبير واستلزام ذلك البدء القبيح هذا فضلا عما مر في محله الا انه على هذا التدبير
يدخل في القسم الثالث ولا جاد السيد حيث عد الاول واجبا وفي الخلاف عنه والثاني من حقه فانما
لا يتاقيان ما ذكرناه واما الثاني محصر في ان يكون ازالة الحكم الفعل دون نفس الفعل وصورة وفيه
انه يصح اذا كان نسخ الفعل يصدق عليه انه نسخ لكنه لا يصدق عليه ذلك فان النسخ رفع الحكم لا رفع
الفعل فلا يصح اشتراط صحته ولو اذ بعد الصحة عدم الامكان لا يستقيم ايصم الامر فان نسخ الفعل
ليس نسخا فلا يجدي امتناع رفعه على انه يمكن فان رفع قدرة العبد مقدوره ثم رفع الفعل
المعنى مقدوره ثم ولو سلم امتناعه بلزم ان يكون رفع كل مقتنع نسخا غير صحيح فلا اختصاص
بطلانه في نفسه ومع ذلك بلزم ان يدخل ما لا يحسن مما لا يأتي قبلا لا يصح وهو كما ترى هذا ولا يجدي
الفرق بين الامتناع في نفسه وبالعارض كما هو مذهب ان فيه ما مر واما الثالث محصر في ان لا يكون ازالة
النفس مانا لوله التبع على الحد الذي تناوله ليل لا بد ان يزول التبع بمثله في وقت اخر وعلى وجه
اخر قال ولهذا لم يحسن نسخ الشيء قبل وقته ولا نسخ ما لا يجوز ان يتغير وجهه كالمرقة لان كونها
لطفا لا يتغير وتميز النسخ من المنسوخ عند المكلف وقد رتب عليه وفيه مضاف الى ما مر من ان دواجه فيما
لا يصح ان الاخير بن لسان خواص النسخ بل يعان كل تكليف فلا اختصاص لهما به مع ان الجمع
بينهما لا يصح لو كان المراد قدرة المكلف على التبر كماله لا يحصل له على غير هذا التدبير نعم يمكن

ان يقال ان النسب وقع مفيد والتشديد داخل والقبول خارجة وشروطان وهو النسب توقف على وجودها وهو مطرد في كل مضاف او بقاها شرط للحكم به وكلاهما بعد عن محققتهما في غيره هذا بالنسبة الى ما لا يتحقق بدونه صدق الاسم وابا بالنسبة الى غيره فلا اشكال ومع ذلك كان الثاني النسب اولى ثم الشرط منهما ما هو عام كسائر ومنها ما هو خاص وهو اشتراط وجود ما يدل على زوال حكم المنسوخ من لفظ او فعل او ترك او ما يدل على ثبوت ضد المنسوخ اذا كان بين المنسوخ والناسخ التضاد الحقيقي بخلاف ما لو كانا مختلفين فلا يكفي الثاني لعدم المناقاة بينهما بل بشرط وجود ما يدل على رفعه كسائر الشروط ليس الا بما لا يدل للمنسوخ في ما اعتبره بعضهم مما قد عرفت ماله وما عليه كاشتراط ان يكون للمنسوخ بدل وان يكون اخف وان يكون ثابتين بالنص وان يكونا قطعيين واتحادهما في القطعية عند المشهور واتحادهما كتابا وسنة وان لا يكون المنسوخ مفيدا للتأييد الى غير ذلك الثاني فيما عرف به كون الناسخ ناسخا والمنسوخ منسوخا اعلم انهما قد بعلان بالتناقص او التضاد مع العلم بالاختلاف ويتحقق سائر شروط النسب كفضيلة التوقيف في الحرب او بالتخصيص ضربا كضمان الرسول او من احد اصحابه او من علماء الامة كالأولاد او قلائد من يورث العلم من قولهم بكونهم بكونهم كاشفا عنهما او من احد هما كهدانا ناسخا لذلك ان منسوخ وكنت فحكمك عن زيارة القبور الاقروا وهاو كنت فحكمك عن ادخال محرم الاضاحى الا فادخروها ولا طربق للعقل اليهما كما هو طربق لمجرد النسب طربق له كالتفعل كما مر ثم لمعرفة التاريخ طربقنا ان يكون اللفظ الدال على التقدم والتأخر صريحا كمن يذاو رد قبل ذلك او ذلك ورد بعد هذا ومنها ان يكون خطاب الناسخ دالا على الناسخة كتابة الحرب والمناجات ومنها ان يكون اضافة احد هما الى وقت موخر واخر الى وقت مقدم ومنها ان يكون محبة احد الراويين بعد محبة الاخر بحيث انقطع محبة الاول قبل محبة الثاني ولوعلم النسب دون التاريخ فبه قولان التوقف والتحيز ومنسجم الصكلا فبه في بحث التعارض بتفصيلات الاول لو عين الصحابي تأخر احد المتواترين عن الاخر هل يقبل لو كان مسموع القول لاختلاف جماعة وهو الاقوى ونفاه الامدي ونظر فيه الحاجبي والعسدي كما عرفت بعض نسخ شرحه مصرحانها بالتوقف ايضا الا ان الذي اطلعا عنه انه اشتبه اشتباها لا ينبغي عن مثله وبه مرجع عما كان فيه كما باقينا لنا ما مر في نسخ الكتاب والسنة المتواترة بالخبر الواحد على ان النسب بالمتواترة بالامر ثبوت شرط من شروطها بالاحاد ولا عار فانه مما يتعلق بالدلالة وبكفي فيه الظن نظر الى كونه مما يتوقف عليه التخصيص حجة ومن مميزات القرينة له ولا يعتبر العلم فيها بل اعتبار الظن في التخصيص يستلزم الصكابة به هنا حصول الظن على تقدير وجوده بل عدم اعتبار العلم في اصل التخصيص يقتضي عدم اعتبار زمان توقف عليه بالعموى ولو قل الا ان هذا يتم لو قيل يجوز نسخ الكتاب ونحوه بخبر الواحد بخلاف غيره وانه يتم بدونه فانه مقتضى عموم ما دل على حجيته الا ما خرج على ان السبب في الامر فيه على

حجة خبر الواحد فيمن له الاجماع وايضا ما يتعلق بالاوضاع والادارات فليات غالباً فلو ان
فيه العلم لا ينعقد لانه لا يخرج عن الظن فاعتبار العلم فيه لا يقتضي الى العلم فلا حاجة في
التعبد بعد جدال مما يقطع بفساده نظر الى كونه مما يعم به البلوى ولم يبين من الشارع اثره ولا فله
احد ولا احتمال بل محقق جوده وقال الشيخ وليس يجب من حيث لم يجر ان يندفع بقول الصحابي
ان لا يعرف بقوله التاريخ لان التاريخ شرطي صحة النسخ فطرق العلم فيه المحسنة بفتح الرجوع
الى قوله لانه لا يقع فيه ليس وفيه نظر هذا كله مع عدم حصول العلم من قوله والا فلا اشكال ولا خلاف
في الكفاية وللتاني تضمنه نسخ المتواتر بالاحاد وقد عرفت فساد معار على انه يلزمه ان لا يثبت التاريخ
بالاجماع والاتفاق لعدم جواز ثبوت النسخ به عندهم وللثالث تعارض ما قول قوله في ذلك والمنع
منه اما الثاني فهو ما رواه اما الاول فهو ما قاله القاضي عبد الجبار وهو ان قوله مقبول وان لم يقبل ابتداء
في نسخ المتواتر كما يقبل شهادة الاثني في الاحصان الذي يترتب عليه الرجوع دون الرجوع وبطل قول
الغالبية في ان الولد من احدى المراتين وان كان يترتب على ذلك ثبوت النسب للولد من صاحب
القرائن دون النسب واورد بان هذا يقتضي الجواز العقلي ولا يقتضي الوقوع الا اذا
من ثبوت احد الحكمين ثبوت الآخر وليس كل شيء لم يمتنع فهو ثابت لا محالة بل يحتاج
ولاجاد من قال ان القاضي لم يستدل على الثبوت لعدم الامتناع بل ذكر ان هذا المانع لا يسلم لانما
ثم ما سمعت بين الامر في الوصرح الصحابي بتقديم احد هما على الآخر حرفاً مجروحاً لكن المضمون في كلام
كثير الاول كما ان كثير اخر صوابه ومنهم من عنونه بما يسميهما كالحجبي الثاني اذا وافق احد الخبرين
حكم العقل جعله بعض العامة مما يسلم به التقديم وانت خبر يكونه اهم فلا دلالة ومنه يبين عدم الاحبار
بترتيب الفران وكون الراوي في احد هما من احدث الصحابة واسبق اسلاما او بالعكس الثالث
لختلافوا فيه اذا خبر الصحابي بان الحكم كان ثم نسخ فمنهم من قال بعدم الحجية كالشيخ والعلامة في التهاية
والعمدي والامدي والخمري سبب الاخبار الاول منهم يجوز ان يكون قوله عن اجتهاد الاول علمه بانه
اذا جاز فصارح بانه ناسخ ان لا يكون ناسخاً في الحقيقة وان اعتقد هو فيه ذلك فغير ممتنع ان يطلق ذلك
اطلاقاً ولا يذكر ما لا حجة قال لانه منسوخ ولو ذكره كان مما لا يصح النسخ به ولو علم من حاله انه انما
ذكر انه منسوخ الامر لا يلبس لوجب الرجوع الى قوله وجعله مذهب غير ابي الخبر وهو كما ترى بسم
الخبر والاجتهاد ولا يخرج عنه الا العلم وانه لم يرد مع عدم انطباقه على المدعي وعن الكرخي الفرق
بين الاطلاق والتعيين كان بقوله هذا منسوخ فكذلك بالعدم في الثاني لما رو به بالقبول في الاول لانه
لو لا ظهور النسخ فيه لم يطلق والمحق القبول لو كان اخبار المأمرا فبين منهم الاتفاق على هذا حيث
حلل الكل التي باحتمال الاجتهاد وعلى هذا الولم يفد الظن لم يكن حجة قطعا واتفاقا في المناط اما العلم
او الظن الخاص او المطلق لا يخرج عنها ما هو ظاهر واما الواد الظن فهل يسمح على القول بعموم حجة

الظن يمكن ان يقال بالعدم نظر الى ما يظهر منهم الاتفاق على عدم هذا فلا ينفذ الظن واما التفصيل
فيما لم يتساوى الاحتمالين في الاطلاق والتعيين ومعامرين الحكم فيما لم يقل هذا منسوخ او ناسخ
او ان كذا نسخ كذا او السبب جعل الاولى على تسليم قبول اخبار الاحاد ان لا يرجع الى قوله معللان
ذلك صريح في ذكر مذهبه وفيه نظر والماجي والمضدى تفاحية الثاني لاحتمال كونه من اجتهاد
وقال ثابتهما نعم اذا تعارض متواتران تعين احدهما فقال هذا ناسخ لذكره هل يسمع فيه نظر من حيث انه
نسخ للمتواتر بالاحاد او المتواتر والاحاد دليل كونه ناسخا وما لا يقبل ابتداء قد يقبل اذا كان المال اليه
كما يقبل الشاهدان في الاحصان وان ترتب عليه الرجوع دون الرجوع وشهادة النساء في الولادة وان
ترتب عليه النسب دون النسب في التجوز العفلى ولا دليل على احد الطرفين فتوقف فيه تناقص
فانه اذا قال لا يثبت يقول الصحابي هذا ناسخ لاحتمال كونه من اجتهاد في الاحاد فكيف يصح معه التوقف
في المتواتر بن فانه اذا لم يقبل في الاول بلزم عدم قبوله في الثاني بالفحوى بل ما ذكره في الثاني يصح
في التاخير والاول فيما ذكره فلا تناقض وقد غفل مجعلها في ذلك ويكتف عنه كلمات الاصوليين
كالكلام والامدى والشيرازي وغيرهم في المقامين ولكن هذا اخر الجزء الاول من الاشارات
في المباحث المتعلقة بالادلة من المبادئ اللغوية والامر والنهاي والعام والخاص والمطلق والمفرد
والظاهر والماول والمجمل والمبين والمنطوق والمفهوم والنسخ وتلوه الجزء الثاني في
الدلة الشرعية والتعارض والترجيح والاجتهاد والتقليد تمام شد كتاب

... اشارات الاصول وغيره شهر ذي القعدة سال

هزار و دويست و چهل و پنج و هم ١٢

لا ينبغي على المتلذذين من تمارحفات هذا الكتاب وعلى الداخلين في مدينة العلوم من هذا الباب
 ان هذا المصنف الذي اشتغل على درر الفوائد والتحقيقات وعلى جواهر ذواهر الفكر البكر
 والتدقيقات المسمى للطف خفائه عن جلي النظر بالاشارات التي هي مع وجازة لفظها واختصار
 حرفها راقية البيان وقائمة البيان حاوية للدلالة والاقوال ومستغنية معني في كل مقال مشهورة لما
 صدر عن العقول من الاوهام ومستخرجة تجايبا ما اتفق للفهام غائصة في قاموس الابحاث والمسائل
 وغائرة في بحار الافكار والدلائل لاستحصاها غرر ما ذهل عنه فطنة خامدة وغفل عنه روية
 ناضبة دباحة ما سمجت منها ناساج الافكار وما صنع لختها صانع من الاحرار بما يبهر غور العقل
 وبتبين قيمة المرء بمادته وصفها المطرعى والمادح فكيف عين مدحه قدح وقادح كل يسر على
 شاكلته من مصنفات النخبر المحقق والعلامة المدقق الواحد المتفرد في الاصول الصكامل التبحر
 في القروع جامع العقول حاوي المنقول اعلم العلماء الراستخين واقتل الفضلاء المتفدين
 والمتأخرين محيي السنة السنية ومروج الشريعة البهية معارج الهدى ومصابيح الدجى ومعانم
 النقى المجتهد الوحيد المحرمي للثناء الشاهد الاقوم تشبيه العلماء على الانبياء والمصدق الاحسن
 لترجيح مداهم على الدماء مربي الفضلاء والطلاب وطالب الخيرات في كل باب الساعي للحلق
 في نظام امور المعاش والمآب والمتعاني فيها لاهل التواب وخوف العقاب الذي اهتم به على الصلاح
 والسداد وفطرته اصلاح كل فساد وكل نصف راح فضله موهمل لنفعه واتق بدفعه معترف
 له بالطول مدح له بالصعل والفول مرجع المعترين والنجاج الذي به اكمل الله على برئته النجبة
 والاحتياج المجاهد في سبيل الله والمفاسي حاجي محمد ابراهيم بن محمد حسن الصكر يامسى اديت
 طلاله ودام مقامه وزاد في العالمين قدره وجلاله وما علمنا كيف يتفاضل الاشياء وان الفصل يد الله
 بوجهه من يشاء نكته طرح زبان شاهد ابلاغ بيان زمهر علم زهر اخر سطر شهبان
 وملتمس الدعاء ويستشفع التاء من مطالعي هذا الكتاب المستطاب ومن يروح النظر في هذا الباب
 مباشر هذا العمل الحليل صاحب الشرف الازهر والمجد الاظهر سنى المربة والشان عال الجاه رفيع جابكاه
 اسعد بارخان وقفه الله بتوفيقه العالمة ومنه بمنته السابقة

